

o.vg



مكتبة
الملك
عبد
الله

الرياض
١٩٥١

مكتبة
الملك
عبد
الله

الرياض
١٩٥١

مكتبة
الملك
عبد
الله

الرياض
١٩٥١

مكتبة
الملك
عبد
الله

الرياض
١٩٥١



٢١٧٢

ش . خ

شرح الخراشي على مختصر الشيخ خليل ، تأليف
الخراشي ، محمد بن عبد الله - ١١٠١ هـ .
بخط على الدلنجاري المالكي سنة ١١٠٨ هـ .
ج ١٢ (٣٠٣ ق) ٣٣ س ١٩ x ٥٨ ٢٨ سم
نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ، طبع
الاعلام ٧ : ١١٨ معجم المطبوعات ١ : ٨٢٠
١ - المذهب المالكي ، فقه المذاهب
الاسلاميه أ - المؤلف ب - الناسخ
ج - تاريخ النسخ د - شرح مختصر خليل

٥٠٧٩

الجزء الثاني عشر من شرح الشيخ

الامام العالم العلامة وحيد

دهره وفريد عصره شيخ الاسلام

والمسلمين شمس الدين

سيدي محمد الخزي لمختصر

العلامة سيدي

خليل بن اسحاق

المالكي رحمه الله

لها امين

م

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٥٠٩٩ - ١١٢٤

العنوان: شرح الخزانة على تفسير الشيخ فهد

المؤلف: محمد بن عبد الله الخزاز

تاريخ النسخ: ١٢٠٨ هـ

اسم الناسخ: على يد الخزانة المصنوعة

عدد الأوراق: ٤٢ (٢٠٤ م)

ملاحظات: ١٩٩٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد

باب ذكر فيه احكام الدماء وما يتعلق به وانما انبه
المؤلف اثر الاقضية والشهادات اشارة الى انه ينبغي للقاضي ان يتطرقه
اولا لانه الكد الغروريات التي يجب مراعاتها في جميع الملل بعد حفظ الدين
وهو حفظ النفوس في الصحيح اول ما يتحقق بين الناس يوم القيامة في
الدماء ولهذا ينبغي التمسك بها وكذا في الدنيا في الحديث من
اشترك في دم امرء مسلم بغير كلمة جارية بين عبيده مكتوب
اسم من رجة الله الا غير ذلك من الاخبار وحديث اول ما يتحقق بين
الناس يوم القيامة في الدماء لا يمارض حديث اول ما يتطرق فيه من عمل
العباد الصلوة لان هذا في خاصته العبد نفسه وذلك مما بينه وبين
غيره لكن انظر انما يقدم والظاهر انه القضاء في الدماء بن عرفة وتقل
الاصوليون اجماع الملل على حفظ الاديان والنفوس والعقول والارواح
والاعمال وذكر بعضهم الاسباب عرفت في الاموال انتهى في قوله في ابن عبد
السلام والتوضيح قال حلوا ولو ما ذكره من الخلاف في عدد الاسباب
منها ان له لمن يرجع اليه من اربعة الاموال **ت** حال **ت** بعد ما عرفت في قوله
حلوا ولو لم يفسد المتأخرين ما ذكره ولا يلزم من عدم رويته الرد على هؤلاء
الحفاظ العدول وذكر ايضا **ت** الخلاف في عدد الاعراض من الكليات المذكورة
فقال وعده للاعراض هو واحد قولين وقيل ليس لكس مما التفت الشرع
اليه في كل شريعة وان كانت حرمة معلومة من الشريعة اليهودية
انتهى والصحيح في عدده لا بن عرفة وفي عبارة اخرى اجمعت الملل كلها على
استتاع اباحة هذه الكليات والطبقت على وجوب صيانتها لشرعها
وكثرة المقاسد التابعة لانتهاك حرمتها وعلم من الدين بالضرورة
وجوب حفظها وهي الدين والنفس والمال والسب والعقل والعرض
فما اباح الله العرض بالقدح والسب قط ولا اباح الاموال بالسرقة قطولا
بالفصل قط ولا الاسباب باباحة الزنا ولا العقول باحاجة العسندات لها
قط ولا النفوس والاعضاء باباحة القتل والقطع بغير حق ولا الاديان باباحة
الكر والانتهاك حرم الله المحرمات قط والكدها الدين ثم حفظ النفوس ثم حفظ
العقول ثم حفظ الاسباب ثم حفظ الاموال وفي رتبها الاعراض فمما سياتي
لا يقطع سب متين مرتبة الاسباب كما اشار اليه البدر الزركشي وابعاد الخ
مدر الاسلام لما لم يستتر نزل منزلة المدم فكذا ثبتت الاصوليون القول بان حفظ
العقول من الكليات التي لم تنزل بحرمه في جميع الملل وقد اختلف العلماء في
قبول نوبة القتال ان تاب قبل المعايمة وان كان الصحيح قبولها ولم يتكلموا
في نوبة من تاب من سائر الذنوب اذ ان التوبة على شر وطها ومسها للخلاف

تعارض اثنين اية النساء قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا مستقرا يحجزه جهنم
خالدا فيها وعقوب الله عليه ولعنه واعد له عذابا عظيما واية الفرقان قوله
الامت تاب خذ ان اية النساء ناسخة لاية الفرقان لان النساء مدنية والفرقان
مكية وروجه ان اية الفرقان نزلت قبل النساء بسنة اشهر وهذا قول من
ذهب الى عدم القبول وقيل الايتان مكيتان واية النساء نزلت في المسلمين
واية الفرقان نزلت في المشركين ويؤول الخلود في اية النساء غير موبدان
لاجلدي النار على التاييد الا لالم لان الخلود في اللعة الملك الطويل واختلف
ايضا في القتال اذا اقتتص منه هل يكون القصاص كفارة او لا على قولين
وروجه القول بان كفارة قوله عليه الصلاة والسلام الحد وكنا رات لاهلها
وروجه مقابلته ان المقتول ظلم لا يتقنع بالقصاص وانما تتمتعته للاحياء لقتلها
الناس عن القتل ظلم وهو معنى قوله تعالى ولكم في القصاص حياة فتكون
القصاص في القتل على هذا القول مخصوصا بالحديث بهذا الدليل ان
كما اشار له ابو الحسن الناذلي ولكن الصواب ان القصاص مسقط للحق
المقتول في الحرية خلافا للنفاسي اسما عيل في ان القصاص انما هو رادع
غير القاتل في الدنيا واما في الآخرة فالطلب للمقتول تمام لان لم يصل اليه
حقه قال ابن حجر في الحديث الذي صححه ابن حبان وغيره السيف بها الخطايا وفي اخر
لغير القتل برب الامهات ولولا القتل ما كثر نذوبه واي حق وصل اليه اعظم
من هذا ولو كان القتل انما شرع للردع فقط لم يسرع العقوب عند القاتل متى
وذكر الزبير بن عبد السلام في قواعد الصغرى اتمام الحد وبيع الامية
من محان نسبة الفعل الى الاثمة واجابة الامية الى اتمام الحد ودفعة كفاية
لما في ذلك من تحصيل مصالحها وقول القضا وجب على الراي والهاين
والقائد الحد والقصاص بخلافه لان مباشرة الحد لا يجب على ذي
الحرمة بل يجب عليه التمكن من القصاص وهل يجب عليه اجرة الجلاء والمقتص
اذ لم يكن هو الولي منه خلافا واما اليهود فلا يجب عليهم الشهادة بخلاف
انه يل اذ اراوا المصلحة في الشهادة للزجر منه واذا اراوا المصلحة
في الشتر بقره انتهى من اية الحسن ايضا فاسد اول من سن القتل
قائلا حين قتل هابيل واول عربي قتل خنثى عدي بن زيد يفتقه النعمان
ابن المنذر واول من قتل فرعون واول من قطع الايدي والارجل من خلا
واول من سن العيس يزود واول من صلب رجلا في الاسلام الربيع بن
عقبة صلبه ساحرا بالكوفة ثم اسند عن الحسن انه عليه الصلاة
والسلام صلب رجلا على جبل بالمدينة ارسلته له فريش بعدد رقتاله
وهذا الباب عبر عنه ابن الحاجب بموجبات الجراح والاكثر يقولون كتاب

المبرح ويدرجون فيه احكام القتل ولما كانت اركان الجناية ثلاثة الجاني
 والمجني عليه والجناية وكل من يشارك في جميعها ويد بالركن الاول
 فقال ان ائلف مكلف وان رقى **ش** قال الجوهر في النكف الملاك وتقدم
 تلف الشيء وتلفه غيره والتلف المأثرة وذهبت نفس خلاص تلف وتلفا
 بمعنى واحد اي هدر او رجلا ينفلا ف اي كثر التلف لما له انتف والمصن ان
 من شرط القصاص من الجاني ان يكون مكلفا فلا يقتص من صبي ومجنون
 ومعدوم الخط لقوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه ابو داود ورفع
 القلم عن ثلاث عن النائم حق يستيقظ وعن المجنون حق يغيب وعن
 الصبي حق يجتلم ويدخل في المكلف السكون فيقتل اذا قتل كما في
 الدونة وحكم بعضهم الاجماع على ذلك حال ابن عرفة شرط ايجاب القود
 كون الجاني بالغا غلاما انتهى ولا فرق في المكلف الجاني بين الحر والعبد
 فيقتص منه ولو كان رجلا تاردا ما لك في الدونة ويقتل العبد بالحر
 ان شا الولي فان استجاب خير السيد في اسلامه او فدائه بالدية
 فتقوله ان ائلف مكلف اي همد ابد ليل قوله ما لقود عيننا واما الخطا فيعلم
 من نص المولى على الدية فيما سياتي وكلام **ز** فاسد لانه يصير ساكنا
 عن الخطا فلا يعلم حكمه فتجمل الخطا خطا وان اسلم ان قوله ان قصد ضربا
 شرط في جواب الشرط فليسلم انه شرط في الشرط لان الجواب مرتبط بالشرط
 فكلام المولى هنا في قتل العمد وجراحات العمد وسبب في قتل الخطا وجراحات
 الخطا عند العلام على الدية ونص **ز** ظاهر قوله ان ائلف مكلف سورا
 كان عمدا او خطا وهو صحيح ولا بد من جواب الشرط لانه قد اشترط
 فيه ما اشار اليه بقوله ان قصد ضربا بالخط وهذا يعلم ان كلامه مستوف
 للخصمين انتهى والمراد بالمكلف هنا البالغ العاقل الطامع كما في البيع
 مثلا لان المكروه يقتص منه على تفصيل سياتي والمشهور ان قتل كل من
 الصبي والمجنون يجزه عند الاقصاص فيه كخطا وان الدية على عاقلة كل
 اذا تلفت الملك والمال في ما لهما وقيل الاموال والمسا هدر وقيل
 في ما لهما قال في الرسالة قانه قتل مجنون رجلا مالا دية على عاقلة
 اي اذا كان مطبعا او لان يقيق احيانا وقيل في حال جنونه فان قتل في حال
 افاقته قتل انتهى ولو اشكل على البيعة هل قتل في حال عقله او جنونه فلا
 شيء عليه لانه شك في المختص لان الحاكم لا يحكم عليه الا اذا شهدت البيعة
 انه قتل حال عقله كما نقله ابن ابي عمير عن شيخه ابي مهند ولوقلتهم حين
 انتظرت افاقته ان رجبت فانه لم تخرج فتولا في قتل الدية في ماله وقيل
 ولي الدم مجير ان شأ قتله وان شأ اخذ الدية ولو ارندتم حين انتظرت افاقته
 قولا واحدا وانما بالغ المولى على الرقيق لانه رجايتوهم انه كالبهيمة وفعل العجا

المتن

جبار

جباري هدر او لولايتوهم انه لا يقتل بل في لشرى **ل** غير حر **ش** يعني
 انه يقتص من المكلف الجاني ان ايمان غير حر بي واما الذي ثابته لاقتصاص
 عليه لانه اذا جازا بباغانه لا يقتل بما قتل قبل ثوبته ولا خلاف في ذلك
 وسواكان ممن تقتل منه الجزية كاليهودي والمصري او لا تقتل منه
 كالمجوسي لان شرط القاتل الذي يقتص منه ان يكون ملتزما للاحكام
 والحر بي غير ملتزم لهما والماصل انه لاقتصاص على صبي ولا على مجنون
 ولا على حر بي ويجب القصاص على الذي والسكران والمجنون اذا جنى
 في حال افاقته كما تقدم وغير بالرفع صفة المكلف وبالنصب على الحال منه
 على مجي الحال من المكروه من غير مسوع كما في الحديث صلى النبي صلى الله
 عليه وسلم جالسا صلى وراه رجلا قيا **م** ولا احرية او اسلام
 حين القتل **ز** ايد بالرفع والنصب عطف على غير وجهها ولا زيادة
 فلا يمنع من العطف وبعبارة اخرى يجوز في ايد الجرد عطف على المضاف
 اليه ولا موكدة والرفع يعطف لا على غير لهما اسم اسم مجرى غير ظر
 اعدا بما بعد ها والمصن انه بشرط في المكلف الجاني الذي يقتص
 منه ان لا يكون زادا اي الحرية او في الاسلام حين القتل اما ان ثمان زادا
 في الحرية او في الاسلام حين القتل ثمانية لاقتصاص عليه ولو قتل العمد المسلم حرا
 المسلم عيدا مسلما ثمانية لاقتصاص عليه ولو قتل العبد المسلم حرا
 كما ثمانية لاقتصاص من وعكسه يقتل به ولا توارى حرية الكافر حرمة
 الاسلام وقال **ق** منطوق كلام المولى مسلم وفي مفهومه تفصيل ياتي
 في قوله وقتل الاربي بالاعلى ككتابي بعد مسلم فلا بد عليه شيء
 وليس فيه تلف قوله ولا احرية بان كان مسلما وبان اقتصر كالمو
 قتل رقيق حرا مسلما ثمانية يقتل به قوله او اسلام بان كان مسلما وبان
 او اقتصر كما لو قتل ما فرغ حر بي مسلما حرا او رقيقا ثمانية يقتل به
 ثم ان قوله حين القتل يشمل ما اذا جرح مسلم ثم اسلم ومات او
 جرح حر رقيقا ثم عتق ومات مع ان هذا الاقصاص فيه بالثقات واجب
 بانه على حد من معطوف اي حين القتل وسببه وجيبه يخرج ما ذكر
 مقوله حين القتل اي وسببه في العمد وهو الجرح والهشم وكوهما
 فلا بد من مكانة القاتل والمقتول حين السب وحين المسب وما
 بينهما والمكانة في القتل ان يكون القاتل مسلما وبالمقتول في الحرية
 والاسلام او دونه فاما بان يكون عيدا او كافرا والمقتول حرا مسلما
 وكما انه بشرط المكانة على الوجه المذكور في القتل كذلك بشرط المكانة
 في الجرح وما في حكمه حين السب وهو الرمي مثلا والمسب وهو الجرح
 او القطع والكسر بينهما الا انه يقتصر المساءاة بينهما في الحرية والاسلام

عبد م فقط خلا يقتض لمسلم من كافر في الجرح والحر من قتل وكذلك العكس فيهما
فليت كما لحا خاة في القتل ولو رمى مسلم مسلما وارته الجرح ثم ما تنقل
رودة خاة لا يقتل على من رماه لانه حين القتل اذ عليه بالاسلام ولو رمى
مسلم نصرانيا ثم اسلم ومات خاة لا يقتض من الراي لانه اذا عليه بالاسلام
حين السب ولو رمى عبد عبد اسما وباله في الدين ثم عتق الراي قبل
موت الاخر خاة لا يقتل به لانه عليه حين القتل بالي ولو رمى
النصراني الكوفي اسما ثم ان الراي حارب واخذ واسترق قبل موت
العبد الراي خاة لا يقتل به لانه اذا عليه حين السب من شرح ه وانظر
بقية كلامه وكلام غيره فيما يتعلق بكلام المولى فيما كتبه على **تت**
الاعيلة هي القيلة هي القتل لاجل اخذ المال فلا تسترط الشرط المتقدمة
بل يقتل الحربا لعبد والمسلم بالما فر لما عانت ان القتل في القيلة للفساد
لا للقصاص ولهذا الوعد في الدم عن القصاص فلا يقتل منه ذلك كما
سبب في محله عند قوله وليس للولي العفو وايضا لو قام شاهد
بان قاتلا قتل عيلة خاة لا يقتض معه خاة حقة لله لا لولي المقتول
ومثل القيلة لكرامة ثم ان الاستسنا منقطع لانه غير داخل فيما مثله
لان ما قبله القتل فيه القصاص وجواب بعض سبوح فيه نظر انظر
نفسه ووجهه فيما كتبه على **تت** وقال **ق** الاستسنا من قوله ولا زاد
حريته واسلام وقتل القيلة هو القتل حقيقة وهو الذي يقصد
به تأمله الاستسنا **ر** معصوما للتلف والاصابة **ر** هو معصوم لقوله
ان تلف لانه لما قدم انه يعتبر في الجاني التكليف وما ركونه غير حدي ولا زاد
حرية او اسلام اشار الى ما يعتبر في المجني عليه ثم بين بان القصة
تكون باحد امرين اشارة ولهما بقوله **ب** **تت** لقوله عليه الصلاة والسلام
امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها فقد عصوا
بي وما هم واسوالم الا بغيرها ولثانيهما بقوله **اوامان** لقوله تعالى
وان احدم من المشركين استجارك فاحره الابه الى قوله ما منه قال ابن
الحاجب او جرية لقوله تعالى فقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر
ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدعون دين الحق من الذين اوتوا
الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وقوله معصوما **ق** اي
غير مهدر فقتل سبب النفس والطرف فتقوله للتلف راجع للنفس وقوله
والاصابة راجع للطرف قوله للتلف اي وحين السب وقوله والاصابة
اي وحين المسب ولو قال معصوما من حين السب الى حين المسب
كان اولى وبعبارة اخرى صفة لمصون محذوف اي شيئا معصوما
فيشمل النفس والطرف والجرح ولا يشمل المال لقوله فالتقود ولا تقدر

خفية

شخصا

شخصا ولا ادبيا ولا عضوا وقوله للتلف متعلق بمعصوما واللام بمعنى
الى لانتها الغاية اي منتهية عصمته الى وقت التلف والاصابة لا بمعنى
عند كما في قوله تعالى اقم الصلاة لرد لوك الشمس اقم الصلاة لذكر رب
وعلى جعلها للغاية يعلم منه المبدأ لان كل غاية لها مبدأ اي معصوما
المجني للتلف في النفس والاصابة في الجرح اي فيقتل في النفس
العصمة من حين الضرب الى حين الموت وفي الجرح من حين الرمي الى حين
الاصابة فلا بد من اعتبار الحالين مع حالة الرمي وحالة الاصابة في
الجرح وحالة الضرب وحالة الموت في النفس وهذا في العبد الذي
منه القود واما الخطا والعبد الذي لا قود فيه متعرض لهما في قوله
وقتي وقت الاصابة والموت وحين اعتبر الحالين معا فاذ ارى
كافر مرتدا وقبل وصول الرمية اليه اسلم اعتبر حال الرمي فلا بد
بقتل به ان مات وكذا العجوة ثم اسلم ومات خاة لا يقتل بعلم اعاد
حالة الجرح انتهى وفي شرح ه ان المجني عليه اربعة اقسام احدها ان لا
يكون معصوما حين السب ولا حين المسب الثاني ان لا يكون معصوما
حين السب فقط والحكم في هذين انه لا يقتض للمجني عليه من الجاني
فيها والثالث ان يكون معصوما حين السب والمسب اي بينهما
والحكم في هذا انه يقتض له من الجاني على النفس حيث لم يكن الجاني
زاد احرية واسلاما واحدها حين السب والمسب ويقتض
له من الجانية فيما دون النفس من الجاني حيث كان مساويا له فيما
تقدم ولا يقتض له من الراد عليه فيما ذكر ولا من التاقتض عنه
فيه القسم الرابع عكس الثاني وهو ان لا يكون معصوما حين السب فقط
القصة حين السب وحكمه ان لا يقتض منه كما في عكسه فان قيل اعتبار
المكافاة في الجاني يفيد ما يفيد من قوله هنا معصوما للتلف والاصابة
فلا حاجة الى ذكره فالجواب انه قد توجد المكافاة للغير في الجاني ولا يقتل
لعدم عصمة المجني عليه كما لو جرح مسلم مثله ومات على الاسلام الا انه
ذا انحصرت فان عدم القصاص من الجاني في هذا الزمان ليس لعدم المكافاة
بل لعدم عصمة المجني عليه ولا يقال فلا حاجة الى قوله الا في وان احصى
لانا نقول ذكره لجمع الظاهر ولا فائدة ان على الجاني ادب فتقوله للتلف
اي في النفس والاصابة اي في الجرح ولم يبين مبدأ اكل من الغايتين
وهو بينهما وهو الجاني الا في الرمي الذي يقتض الموت والضرب كذلك
او الجرح ومن المعلوم ان هذا حيث لم يكن السب مع المسب في وقت
واحد والا فاعتبار وقت المسب اعتبارا لوقت السب وعكسه
وقوله بامان اي بالله ورسوله مع التزام احكام الاسلام فاطلف الايمان



واراد الاسلام قالة السباطي وقال السبائي وعباراته الاستباح من هذا
 بالاسلام وهو قريب انتهى وقد يقال ما ذكره المؤلف سبي على نراد في
 الايمان للاسلام شريحا اعلى قصد المجاهدة بين ايمان وامان **ص**
 كما لقاتل من غير المستحق **ش** التنبيه في قوله معصوما والمعنى ان
 القاتل دمه معصوم بالنسبة الى غير مستحق دمه واما بالنسبة الى
 مستحق دمه فلا عظمة لكن اذا قتلته من غير الادب الامام عليه يوجب
 لاقتياله على الامام اي الامام العدل والافلا ادب كما قاله ابو عمران
 وقال **ق** هو تنبيه في العصة اي كما ان القاتل معصوم من غير المستحق
 اي معصوما بايمان او امانا كما ان القاتل معصوم من غير المستحق فقول
 غير الخ متعلق بمقتدر لا بالقاتل انتهى وفي شرح ما مضى قوله من غير المستحق
 اما حال من مضى اليه مقتدر قبل القاتل يدل عليه قوله معصوما
 اي كعصمة القاتل حال كونها من غير المستحق او حال من القاتل بتقدير
 متعلق الجار كونها ما يدل عليه قوله معصوما اي كقاتل حال كونه
 معصوما من غير المستحق وبه يتبين ان قول السباطي يحتمل ان يكون
 حالا اي العصة للقاتل الحائنة من غير المستحق او يتعلق بالعصمة التي
 دل عليها التنبيه فيه تكلف وقوله **وارد** راجع لغوم من غير المستحق
 وهو عطف على مقتدر اي لامن المستحق فلا قصاص وادب ويحتمل
 انه جواب شرط مقتدر اي وان قتلته المستحق ادب **مكرر** تدويرا احسن
 ويد سارق **ع** يعني ان المرتد اذا قتلته مسلم بغير ادب الامام فانه لا
 يقتل به ولكن يوجب وكذا ذلك الزايم المحسن اذا قتلته شحطه بغير ادب
 الامام وكذا ذلك قاله يد سارق بغير ادب الامام لاقتياله على الامام
 فقول المكرر الخ تنبيه في الادب اي شحط مرتد وشحط زان وشحط
 سارق فيسئل الذكر والاني ولو قال وعصمو سارقا كان احسن
 وقوله وزان اي ثبت زناه عند الحاكم ببينة عادلة وقوله ويد سارقا اي
 ثبت سرقة ببينة او اقرارا بن عرقه والمرتد ان قتلته مسلم قبل زمن
 استنائه لم يقتل به ودينه بخ دية مجوسية في العمد والخطا من نفسه بد
 وجرحه رجع الى الاسلام او قتل على ردة كما تقدم عن ابن القاسم وغيره
 وجد عندي ما مضى والادب فيما الزايم المحسن والمرتد سواء ثبت زناه
 ببينة او اقرارا سواء قتل المرتد في زمن الاستنائه او بعد ها لكن لا دية
 في الزايم المحسن وكذا في المرتد حيث قتلته بعد زمن الاستنائه بخلاف ما
 اذا قتلته في زمن الاستنائه فانه عليه الدية وهي ثلث خمس دية المسلم
 كدية المجوسي وقال **ر** تعليل الادب بالاقتيالات على الامام ظاهر في انه بعد
 زمن الاستنائه بعض شيوختا ويبيح ان يكون القتل في زمن الاستنائه احرى



بهذا الحكم ولا يقال لا نسلم الاخر دية لان القاتل جسد يلزمه دية
 ولا يجمع بين الدية والادب لان مقتول لزوم الدية لا يتقيد بان يكون في
 زمن الاستنائه بل لو قتلته بعد زمن الاستنائه فكانت عليه الدية
 ايضا كما هو ظاهر كلامهم لان قتلته غير محتمل لامكان ان يرجع للاسلام
 قبل قتله ولهمذا فارق الزايم المحسن والامان مع اجتماع الادب
 والدية لتقديره والله اعلم انتهى فان قلت اذا كان الزايم تابيا لا اقرار
 فليس بمحتمل القتل لاحتمال رجوعه فلم يكن فيه الدية كما قلتم
 في المرتد يقتل بعد زمن الاستنائه فاجواب ان المرتد لما كان الاصل
 فيه الاسلام فيجب رجوعه له فلو كان قبلنا ان ما بعد زمن الاستنائه
 كما كذب قبله بخلاف ما اخر بالزنا واستمر على اقراره فان عرضه الظاهر
 من الذنب بانماصة العمد عليه والظاهر بقاؤه على ذلك قوله ويد سارق
 وكذا انا طاع غيره حيث يجب قطعه ثم ان الادب في هذه المسائل كلها محتمل
 اذا وقع القتل من فاعله عند الاخطا ولو وجد مع زوجته رجلا يقتله
 فلا قصاص عليه اذا ماتت ببينة بالزنا وكان الزايم بغير العدة
 كما نقله البرقي عن ابن القاسم وانظر وجهه فيما كتبه **ع** على **ت**
 قاله عينا **ش** هذا جواب عن قوله ان تلك مكلف والمعنى ان المكلف
 اذا جنى عمو اعد وانا فانه يفتن في حقته القعود وليس للولي ان يلزم
 الجانب الدية الا ان يعفو مجاتا او يرضى الجانب بالدية هذا مذهب ابن
 القاسم وهو المشهور واختاره ابن رشد وروي اسهب التميمي بين
 القعود والعفو على الدية جبر على الجانب وقال به واختاره الكشي
 قوله قاله عينا **ق** جواب الشرط وجواب الشرط لا يكون الاجملة
 تلك ان يقتلها جملته اسمية محدودة الصور والعق او فعلية
 اي فيجب القعود والقعود فاعل لفعل محدوف والقعود القصاص
 وقوله عينا اي قاله عينا منعت لا الدية فلا يباين ان لولي القتل
 العفو مجاتا على مذهب ابن القاسم وليس المراد بالقعود منعت
 لا العفولان العفولان بل القعود وانما يقال له الدية لان الكلام مجازا
 النهاية وجزا وها القعود والدية لا العفو وبعبارة اخرى عينا يميز
 محمول على الفاعل اي فيجب عين القعود او عين المبتدأ اي عين القعود والدية
 والمراد بالعين الذات والمراد بالذات النفس اي فلولي ذات القود
 اي ليس له تصرف في ذات القود وتصرفه فيها اما بالاخذ او
 بالترك فلا يباين العفو مجاتا وعبد اي يفتن على قول ابن القاسم ولعله
 حالا هو عفو استنائه على الولي انتهى تنبيه سباق عند قول
 المؤلف فلولي الظاهر في القتل الخ ان المولى ان يجبر الجانب على حد

الدية منه عند ابن القاسم وأنه خالف أصله في هذه المسئلة فقال في الذخيرة
سبى القصاص مؤدا لانا العرب كانت تقود الجاني بجلد في رقبة وتسلبه
سبى القصاص مؤدا للملازمة له **و** لو قال أن تقتلني ابرأ لك **ش**
هذا أي معنى الغاية للنفود والمعنى أن القصاص ثابت ولو قال المقتول
للقاتل أن تقتلني ابرأ لك ففعل فأن القاتل لا يبرأ بذلك ويقتل به لأن
الحق بعد الموت استقل للوارث وكذلك الحكم أن قال له اختلني ابتدا وهو
المنقل عن يحيى بن عمر عن العتبية وعن النواذر لأنه عفى عن شي لم
يجب له أما أن قال له أن فطمت يدي أو رجلي أو أذني وما أشبه ذلك
فقد ابرأ لك ففعل ذلك فإنه يبرأ بذلك ولا قصاص عليه ولكن عليه
الادب **زاد** في شرحه ما لم يتره الخروج حتى يموت والاغلو له القسامة
والقتل وأخذ الدية كما في مسئلة الصلح المسار إليها بقوله وإن
صلح مطوع ثم تزي فأت خللولي لاله رده والقتل بغرامة وكما
سياق في قوله وإن عفى عن جرحه أو صلح فأت الخ ففعلت
الاول كلام المولى ظاهر فيما إذا وقع الإبرأ قبل انعقاد القتال وما
إذا حال له بعد انعقاد قتاله ابرأ لك من دمي أو أن يتخذ ابرأ لك
من دمي فإنه يبرأ منه ثمالة في شرح الرماله وذكر الشارح عند قوله
جلاي قتله ففعل ما نصحه والمجروح عليه بالغا وغير بالغ أن
يعضو عن دية عهد أو خطأ ويكون عفو عن الخطأ من ثلثه وكذا المولى
في باب الجرح وهو محمول على ما إذا وقع العفو المذكور بعد انعقاد القتال
وقبل الموت فلا شك أن الثاني لو قال الولي لنحصد أن تقتل من
حي ولا يبي فقتل ابرأ لك ففعل فإنه يقتل به القاتل كما ذكره **ج** اول
باب الودية ولكنه يخالف مسئلة أنه فطمت يدي فقتل ابرأ لك فإنه
لا يقطع أن يقطع وقد يفرق بأن ولاية الأذن في القطع مستمرة بجلاي ولاية
الأذن في قتل من في ولايته فأنما تروى بجرم القتل الثالث لو قال له
اقتل عهدي وكذا إذا فبرأ من فقتله ففعل فقتل القاتل مائة وبجسد عا
وكذا السيد أيضا كما ذكره ابن رشد وهل للسيد قيمة أو لا قولان
لأنه ابن أبي زيد وصوب كقوله احرق ثوبي أو ألقه في النار لأنه
أباحه له وهذا ما لم يكن المأذون له مودعا بالقتل فإنه كان مودعا وأذن له
في القاتل في النار وفي البحر وفعل فإنه يبرأ منه ذكره في تكيل القصد
ج اول باب الودية وحديث يفرق بين ما في حققة وبين غيره انتهى المختار
ش ولادية لعاق مطلق إلا أن يظهر أراقتها ففعل وبقي على حقه أن استع
ش يعني أن ولي الدم إذا عفى عن القاتل عفا مطلقا أي سكت منه عن
ذكر الدية فإن العفو يلزمه إذا حال بعد ذلك انما عفو لأجل الدية فإنه لا يصدق

في ذلك

في ذلك إلا أن يظهر من حاله ومن قرأ من الأحوال أنه أراد لك فإنه يحل
ويبقى على حقه في القتل أن امتنع القاتل من إعطاء الدية يريد أن كان
بالخصومة أي قال بالخصومة انما عفو لأجل الدية فإن طال الزمان فلا
شي له وبطل حقه لمناجات الطول الإرادة المذكورة لأجل الطول مكية الكذب
والإثم ولا يحتاج لهذا القيد لعدم من قول المولى إلا أن يظهر أراقتها
ومع الطول لم تظهر الإرادة لم جود المناهي المقتضى لعدمها وإذا ظهرت
إرادة الدية ففعل على دية الفعل الذي وقع العفو عنه أن عهدا ففعل
وأن خطأ ففعل قوله مطلق في بعض النسخ بالنصب فيكون حال من
العفو المستتر في عاقبة أي حالة كونه مطلقا عفو وللجراح حسن قوله
فيحلف بالنصب **ش** كعفو عن العبد **ش** يعني أن العبد إذا قتل حرا أو
عبد أمثلة ففعل فعلى ولي الدم عن القاتل فإنه يلزمه ذلك فإذا قال
بعد ذلك انما عفو عنه لأخذه أو أخذ قيمته أو أخذ قيمة العبد المقتول
أو أخذ الدية أن كان المقتول حرا وتكون منجمة كما يأتي فإنه لا يسمع له
ذلك إلا أن يظهر إرادة ذلك ففعل ولي الدم ويجبر سيد الجاني من دفعه
العبد أو دفع قيمته أو دفع قيمة المقتول أن كان عبدا أو دفع دية
أن كان حرا وهل يد منها منجمة كما في العتبية والموازية قال ابن
يونس وما فيها تغيير للمدونة أو يد ففعل حالة قال ابن رشد وهو
مذهب المدونة ثمالة الشارح **زاد** في شرحه ويضم من قوله محسند
يحلف ويجبر سيد الجاني إلى أنه ليس ليس لولي المقتول قتل الجاني
لحصول العفو منه أو لا وأما شرحه شيخنا الحري ولكنه يتجه عليه
أنه في مسئلة المذكورة أنه يبقى على حقه في القصاص ولم يتفقهم ثم أن
مقتضى ما يأتي من أنه إذا أسجناه فإن لسيد أسجناه أو فدائه
فإن امتنع من ذلك أجبر عليه وليس لولي المقتول الرجوع للقتل
كما هو ظاهر الملاحقة فيما يأتي ولا شك أن العفو عنه يقتضي أسجناه فكان
الواجب فيما إذا عفى ولي المقتول في مسئلة الحر والعبد وأن امتنع
ولي القاتل من دفع ما عليه أن يدفعه فليس لولي المقتول الرجوع
للقتل بل يجبر ولي القاتل على دفع ما يلزمه دفعه وفرض هذه في
المدونة فيما إذا كان القاتل عبدا فيجبر منه أن الخلاي في كونه منجمة أو
حالة في دية العمد وسياق أن دية الخطأ لا تكون الا منجمة هكذا قرره بعض
مسائلي والذي قرره شيخنا الشيخ كرم الدين أن الخلاي المذكور إنما
هو فيما إذا كانت الحناية على الخطأ وجبت فيها الدية فإنه ليس كالحر
إذا الدية تكون عليه حالة وعلى الحر منجمة وقد أشار لذلك الشارح عند
قوله كتمت العبد الآية وذكره شيخنا هناك أيضا لكنها على وجه ترجيح

القتول بما حاله عليها ذكر نصها قال وانظر لو قال انما عفو على مال
ولكن لم اراد واحدا بعينه من الامور المتقدمة وكانت مختلفة القدر واراد
اخذ اكثرها واي الاخر والظاهر بل الذي يحتمل به ان السيد القاتل ان
يغديه بغيره القتل او بغيره القاتل او بغيره العذر اني المراد منه فرغ
قال مالك في القتيبة في عبيد قتلوا سيدهم قتل عيلة محسوسا
حق ثبت ذلك قال ينفق عليهم حق ثبت ذلك فيقتلوا ولا يستجروا
لانه قتل عيلة ولا يجوز العفو عنهم واستحق ولي دم من قتل القاتل
او قطع يد القاطع يعني ان الخطا اذا قتل مسلما عدوا وانما عدى
عليه بملك اخر يقتله عدو وانما كان دم هذا القاتل يستحقه ولي
المقتول الاول على المشهور ان شاعى عنه قال في ديات
الدونة ومن قتل رجلا عدوا فعلى عليه اجنبى يقتله عدو عديته
لا وليا للمقتول الاول ويقال لا وليا للمقتول الاخر ارضوا اولياء
المقتول ولا وشا تكم بقاتل وليكم في القتل او العفو فان لم يرضوهم
غلا وليا الاول قتله او العفو عنه ولهم ان لا يرضوا بما بدوا لهم من
الدية وكذلك اذا قطع شخص يد شخص عدو فعلى القاطع شخص
قطع يده فان المقتول يده ولا يستحق قطع يد القاطع على المشهور
ان شاعى عنه وان شاعى عنه فاما هو فله او قطع يد القاطع انه
معتوق على قوله قتل وهو غير جيد ان لا يستحق المقتول دمه
الذي هو القتل وايضا ما لحق انما هو له لا للولي وحبيد ملامدي
السلام من حذو اي واستحق الولي او مقطوع دم من قتل القاتل او
يد من قطع القاطع وعلى هذا ففي الكلام لن ونسر مرتبا كما اشار له
وقال في مخطوف مقدر تقدر بر وعصو وقرينه دم والدم في
التقصير والعضو والمخطوف بغير المخطوف عليه اي او عضو من قطع
القاطع والولي في القتل اجنبى وفي القطع المخطوف يده ولا يحتاج الى
قاله وقوله واستحق الخ المراد بالولي من كمال الاستحقاق وهو العاصب في
القتل على ما ياتي وما في الجرح من حجب عليه فيما دون الشخص وقوله من
قتل القاتل ولو تعدد قوله او قطع القاطع قال في الشامل ولو قطع
اجنبى بين قاطع البين فذلك ولو قطع الاول من الملك والثاني من
الكسب فله المقتول من الملك قطع الاول كذلك او قطع الثاني من الكسب ولا يلى
له غير ذلك منها وقال محمد له قطع الثاني من الكسب مع قطع ما بقي من
يد الاول الى الملك واستحقاقه المحمي واستحقاقه غيره وقد اشار لذلك
تت ما وسع من هذا فانظره فيما كتبناه عليه كد به الخطا شئ نسبته
في الاستحقاق يعني ان الشخص اذا جنى خطا على من قتل عدوا او قطع عضوا

يد م

عند

عند ان ولي المقتول ولا يستحق دية المقتول ثانيا خطأ وان المقتول
او لا يستحق دية المقتول ثانيا خطأ على المشهور وقوله كد به الخطا اعم
من ان يكون في نفس او عضو كما اشار له قال في شرحه ويحتمل ذلك
في غير النفس كما اذا قطع شخص يد شخص البين عدوا و قطع اخر يد
القاطع البين خطأ والام المولى شامل لهما قال في بعض اشياحي وكلام المولى
ما دق بما اذا كان المقتول او لارجل او ثانيا امراه قتلته خطأ وبالعكس
ويصدق ايضا اذا كان المقتول او لارجل او ثانيا امراه قتلته خطأ وبالعكس
والقتل عيلة وقيل الى المسلم خطأ الله وفيه نظر اذ ليس لولي المقتول
عيلة تكلم في دم القاتل عيلة بكفوف ولا احتساب ولكن يوجد قيمة
العبد ودية الكافر من ماله ان كان له مال بغيره حيث دفع في
عرض فلا يدعي هذا من صحة المعاوضة بين الدية وبين العوض الدفوع
لا وليا الاول انتهى المراد منه قوله كد به الخطا قال في وجهه خطأ ان
كان الثاني عيدا وهذا اذا حل تحت الكاف **ص** فان ارضاه ولي الثاني فله
ش يعني ما حصل لولي المقتول او لارضاه قبل ولي المقتول ثانيا
فله اي فيصير دم القاتل الثاني لا وليا للمقتول الثاني ان شاعى قتلوه
وان شاعى عفو عنه فقولته الثاني قال في اي المقتول الثاني وهو
القاتل الاول والسلام **ت** فيه نقص وقوله فله اي لولي الثاني القتل
او العفو وما يجبر ولي الاول الذي هو مذهب الدونة فقد علم
من قوله فان ارضاه ولي الثاني لان الرضا لا يكون الا مع التخيير وكلام
تت فاسد وقال في اي اذا ارضى ولي الاول الثاني سوا كان القتل خطأ او
عند انما القاتل له اي لولي الثاني في قتله واخذ دية الخطا قال
بعض سيوفنا ولو قال المولى فان ارضاه وليه كما ان اخصر مع انه يفيد
المراد اذا التخيير في ارضاه عاذا على المذكور والتخيير في وليه عاذا على
المقتول ثانيا انتهى وعليه فقولته فان ارضاه الخ مخرج على قوله واستحق
ولي دم وعلى قوله كد به الخطا **ص** وان عفت عمن القاتل او قطعت
يده ولو من الولي بعد ان اسلم له فله التود **ش** يعني ان القاتل اذا تعدى
عليه رجل اجنبى او ولي الدم فقطع يده او رجلاه او قاع عينيه عدوا او
خطا فله القضا على من فعل به ذلك محمد مطلقا يقتلونه بعد ذلك لان
الطرف القاتل معصومة بالنسبة الى مستحق دمه والى غيره وله اخذ
الدية في الخطا ولا فرق بين ان يفعل به الولي ذلك بعد ان اسلم له او قبل
ذلك قوله يده اي طرف من الطرف وقوله ولو من الولي مائة فاولي
من غير الولي ومن الولي قتل ان يسلم اليه وقوله ولو من الولي الخ راوي
الشامل ولو غاب اب الولي عليه فوجد مقطوع اليدين او الرجلين قتال

اروت قتله ما منوط بمحصل ذلك فانه يصدر انتهى وظاهره بغير بين ولا شيء
عليه لانه ادعى ان ذلك جائز بسببه واما ان جنى عليه خطا ولم يدع انه
من سببه كان يترانه ففعا عليه خطا فانه يفرم له هو وعائلته وهو جاني
ص وقاتل الادنى بالاعلى ككتابي بعبد مسلم يعني ان الادنى يقتل
بالاعلى مثاله حر كتابي يقتل عبدا مسلما فانه يقتل به لانه ادنى والعبد
المسلم اعلى اذ حرمة الاسلام لا يوازن بها حرمة الكافر واما العكس فلا قصاص
كما اذا قتل العبد المسلم حر كتابا فانه لا يقتل به كما تقدم وجد عدي
ما نصه وحسين بن سعيد العبد المسلم بين ان يدفعه لا وليا المفتول
ويجبر ونسعى اخراجه او يدفعه دية الكتابي وانما لم يفعل واقتص لانه لا
يقتص من الادنى بالاعلى في الاكراف كما ياتي في كلامه ثم ان قوله وقيل
الخ شرح لمعوم قوله ولا اذ حرية حين القتل اي فانه كان راد حرية
حين القتل لا يقتل به مع اتحاد الدين اسلم مع اختلافه فيقتل ككتابي
بعبد مسلم لانه الحرية اما تقتصر اذ مع اتحاد الدين لا مع اختلافه
لانما لا اتحاد الا لاسلام وانما لم يقتص من المرتد الجاني على عبده مسلم
بل يؤخذ منه قيمته مع ان المرتد ادنى حينئذ من المجني عليه لانه المرتد
ان كان في زمن التوبة فلا يقتل به لاحتماله ان يعود للاسلام وان كان
بعدها فان استمر على الردة فيقتل لردته وان اسلم فبهدرا به من
وهو مسلم على عبده مسلم كما ياتي عند قوله وقد ركب المسلم فيها
ص والكفار بعضهم يقتص من كتابي ومجوسي ومومن **ش** الكفر كله
سنة واحدة قاله القاضي عبد الوهاب فيشمل عباد النار وعباد الاوثان
وغيرهم كاليهود والنصارى والمجوس يقتص بعضهم من بعض
ولا يقتص لهم من المسلم لقتصم عنه في الدين ومومن اسم مفعول
دخل في الاسلام بامانه وهو ما قبله من عطف العام على الخاص
لشمول الخاص لما ذكرنا قاله **و** وبعض الكفار ببعض كان اخصر لكن ربما
يؤم التفسير بما ذكرنا ان الذي يقتل انما هو الجاني الذي ذكر خاصته
انتهى وفي شرح **هـ** ولو قال والكفار غير المجوس يقتص بعضهم من كتابي ومجوسي
كناه اذ قد تقدم اول الباب انه لا يقتص من حدي وظاهره لمسلم وكافر
وقوله ومومن يؤم ان ما قبله في غير المومن ولو حريا فخذوه اظهر وظاهر
كلام المؤلف انه يقتص للمعبد من الكافر الكافر وعكسه وبه صرح بعض الشافعي
قلت تقدم ان كلام ابن الحاجب وان عرفة يفيد انه لا يقتل الحر الكافر
بالعبد الكافر وهو ظاهر ما تقدم للمؤلف من قوله ولا اذ حرية لانه شامل
للمكافرين ومنع المواق عند قوله ولا اذ حرية ان عرفة لا يقتل حربي
وقد بوجه ويقتل ذوالرق بالحر المسلم انتهى المراد منه **ك** وفي الرق **ش** اي

ولو قال

يقتص

يقتص بعضهم من بعض ولو كان بعضهم منه سببا حرية ولا يقتص لهم
من الحر المسلم لقتصم عنه بالحرية قال ابن عرفة لا يقتل حربي ذوقا بوجه
ويقتل ذوالرق بالحر المسلم قال في ضمان المدونة القصاص بين المالك
كما هو في الاحرار ولو قتل ملكا تب عبد فليس له ان يقتص منه في النفس
والخراج والمدير والمالك وام الولد والمعتق الى اجل والمعتق بعضه مع
من ليس فيه حرية سواء ونفس المواق عند قوله ولا اذ حرية والمدير والمالك
وام الولد والمعتق الى اجل في القصاص مع من ليس فيه حرية سواء
واستحسن في المعتق بعضه ان لا يقتص منه وقال ابن التمام في نصري
حر قتل عبدا مسلما فيه اختلاف واري قتلته وقال مالك ليس منها
غروي نفس والخراج لان في هذه احرية وفي هذا اسلا ما اتفق وفي كلام
ت هنا نظرا نظره فيما كنهناه عليه **و** ذكر ومجوع ومدها **ش** في
الذكر لاني ومنه الصحيح السقم فيقتص للاني من الذكر وبالعكس
ويقتص للمريض من الصحيح وبالعكس وفي ديات المدونة ان قتل
الصحيح سقيا واجذم وايزم ومقطوع اليد والرجلين عمدا قتل
به وان اجتمع نزع على قتل امرأة وصبيته عمدا يقتلوا بذلك وقوله
وذكر الى اخره بالمرحوم على ذوق الرق اي كذكر ومجوع ومدها
في انهم يقتلون بعضهم وبالرفع عطف على الادنى وجد عدي ما نصه
يستثنى من قوله وذكر ومجوع ومدها ما اذا جرح عبدا مثله عمدا
او قتلته فانه ليس له الجرح او المفتول ان يقتص وله ان يختار اخذ
العبد الجاني فانه اختار القصاص فلا اشكال وان اسحب العبد الجاني
خير سببه في قد انه يدية الحر او قيمة العبد وفي اسلامه وفي
الخراج بين ان يسلمه او يفديه بارس ذلك الجرح ان كان له ارس فمسي
والا فانه حصل فيه عيب خير بين اسلامه وفداه بما يوجبه ذلك
العيب وان لم يحصل فيه عيب فليس فيه الا ادب كما سياتي عند قوله
المؤلف الانا فخرج كما مالا وان قتل عبدا ببيته او قسامة
خير الولي فانه استجابه فليس له اسلامه او فداؤه **ش** قال في
النتيجة القسامة بفتح التاف وتخفيف السين مشتقة من القسم
والا قسام وهو المين وقال القرافي القسامة مصدر قسم بها
ومعناه حلف حلفا والمراد بها هنا الايمان المذكورة في دعوى القتل
قال ابن يوسف كانت في الجاهلية فافترقوا الشرع واصابها الكتاب
والسنة واجماع الامة وممنوع هذه المسئلة اعلم ان يكون
المقتول حرا وعبدا والمعنى ان العبد اذا قتل حرا او عبدا وبنت عليه
القتل فيها بيته او قسامة في الحر بان قال قتل فلان او قيمه عدلا

Copy

بالقتل ويقتل أو لياؤه في المورتين فان ولي المقتول يجزيه ان يقتله
أو يستحيه وانما كان الخيار لولي لأن القاتل غير كفو فان قتله مؤلف
وان استحيه فان سيده يجزيه ان يسلمه للمجزي عليه أو يقدر به بدية
الحرد وقيمة العبد المقتول وانما قيدنا القسامة بكون المقتول حر لأن
العبد لا قسامة فيه كما يأتي ومعنوم بقسامته انه لو ثبت باقرار العبد
لم يكن الحكم كذلك وهو صحيح والحكم انه ليس لولي المقتول استحياءه
فان استحياءه بطل حقه الا ان يدعي انه حمل ذلك ومثله حمل فانه
يحمل ويخص على حقه في القصاص وعلام المولى في العبد كما هو الظاهر
واما في الخطا فخير في اسلامه فانه قتل العبد جدا وما خير ايضا سيده
في فدائه بدية الذي واسلامه فبباع لولي الدم ان لا يبقى مسلم
من ملك كما قرأنا مالك في المدونة يقتل العبد بالحر ان شاء الولي فان
استحيه خير سيده في اسلامه او فدائه بالدية وكذا يجزيه قد ارشد
بالدية في قتل مخطا وان قتل عبيدا فانه لا دية عليه شاهد حلقوا
خمسين يمينا ولهم قتل العبد ان شاءوا وليس لهم ان يخلعوا يمينا واحدة
ويستحيوه ان لا يبيحت دم حر الا بينة او حلف خمسين يمينا فتقول
المولى وان قتل الخ في قوة الاستئناس قوله فالتقوى عينا وقال
الناصر الملقاين ما صورته قوله فليس لهم الا قتله قال في الهندوب
واذا قتل العبد رجلا له وليان قضى احدهما قتل لسيده ارفع
نصفه او افعه بنصفه الدية سجلا وان قتل قتيلين وليهما واحد
فليس له ان يسلم نصفه بدية احدهما ويقتل نصفه بدية الاخر ولكن
يسلم كله او يقتله بديةهما قال ابو الحسن مؤفوله وليهما واحد منهما
لو كان له وليان كان له ان يقدر نصف العبد من احدهما بالدية وسلم
نصفه الاخر قال وهو منصوص في غير هذه الموضع ثم يتفرع ان اختار الولي
الثاني فملك النصف من العبد واستحياءه من ذلك وان اختار قتل
العبد قتلته وانفخ الصلح ورجع به سيده العبد وكذلك هو منصوص
في سماع يحيى من كتاب الديات في رسم يشري الدور والزرع في الحر يقتل
بجليف لجل واحد منهما ولي قال في السماع المذكور لانهم انما مالوا للحياة
من القتل وان اريد الاخرين الا القتل فلا يجمع عليه القتل وذهب للآل
في امر لم يدخل عليه فيه رفق منه ان قصد ضربا **هذا**
شروع في الدرك الثالث وهو القتل الموجب للقصاص وهو تارة يكون
بالسراقة وتارة يكون بالانتصاف وبدا بالاول فقال ان قصد الخ والمغنى
ان شرط القتل الموجب للقصاص ان يقصد القاتل الضرب اي يقصد
انقاع الضرب ولا يشترط قصد القتل في غير جنابة الاصل على ضرب

الدية ومع

كما يأتي ايضا حه فاذا قصد ضربه بما يقتل عالما مات من ذلك فانه يقتص
له منه وكذا لك اذا قصد ضربه بما لا يقتل عالما فانه يقتص له منه
ايضا ولذا بالغ عليه بقوله **وان يقصيب** ودل معنوم الشرط من كلام
المؤلف على انه ان لم يقصد ضربه وثبت ذلك اما بينة او باقرار المجزي
عليه انه لا تؤود فيه لانه خطأ وفيه الدية على العاقلة قوله ان قصد
ضربا اي قصد ضرب من لا يجوز له ضربه وسواء قصد الشخص
المضروب نفسه او قصد ان يضرب شخصاعد وانا فاصاب غيره
فانه يقتل به **وي** انه من الخطا وهو تابع للياحي وهو ضعيف واما
لو قصد ضرب من يحمل له ضربه فاصاب غيره فهو خطأ بشرط ضرب
اللعبة او الادب انظر **ج** وقوله ان قصد ضربا هو فاعدا الا لم يمت
لانه كان سبيها في اخراج الولد من ادم للوجود فلا يقتل به الا اذا
قصد قتله كما يأتي وعرف ابن عرفة الخطا بقوله ما سببه غير
مقصود لناعله فلما اتقوله ما اي الفعل الذي سببه وهو القتل
او الجرح غير مقصود لناعله وغير مقصود خير عن سيده وما تكرره
موصوفة او موصولة وقوله فلما حال من الصبر في القصور او
مفعول لاجله او يميز من سببه المقصود الى غيره معناه ان السبب
غير مقصود للفاعل في حال كون السبب ظاهرا في سببه العمد فلا يدخل
في الخطا كذا في الاب بعد بدية فوات وانظر انقسام العمد والخطا الى صور
وانقسام ما ينشأ عن الادب الى صور في انقسام العمد **وت** كتحق
او منع طعام او يقتل **ش** قال النووي في التخيير الختف بفتح الخاء
وكسر الهمزة مصدر حنقه حنقه بضم الحاء وفتح النون ويجوز ان يكون
السنة مع فتح الخاء وكسرهما والمعنى انه اذا حنق انسانا فانه
يقتله وكذا اذا منع من الطعام او الشراب فامداه يقتله فانه
يقتله وكذا اذا قتله بمقتل الحر وحسبة فانه يقتله فتقوله حنق
لأنه تنبيه لا مثال لان منع الطعام ليس بفعل ولا قسامة انا انقذ
مقتله او مات مغورا **ش** يعني ان الكلف اذا ضرب شخص احد
عد وانا فانه مقتله او لم يتكلم من حين الضرب الى ان مات فانه
يقتل به من غير قسامة من اوليا المقتول وفي المواضع ما نصه فيها
ان سقت بطن رجل فقتل او اسفل او عاش واسفل بومين او ثلاثا مات
من ذلك فانه قسامة قال لم اختلف ما لك على هذا ولكنه قال ان مات
تحت الضرب او بقي بعد مغورا لم يتكلم ولم ياتل ولم يشرب ولم يفت حتى
مات فلا قسامة فيه قال من اسفل ويشرب وعاش وعاش ثم مات بعد
ذلك ففيه القسامة لانه لا يومن ان مات من امر عرض له واماشق

Copy University

لغيره في الموطأ والرد و لو فعل ذلك لم يجوز له قتله كما حذر به في
بيته و حاط به السبع فلا يضمن ما وقع فيه من اذى وغيره قال ابو الحسن
قال مالك وان جعل في حاطه حجر السباع او حباله لم يضمن ما عطي
بذلك من سارق وغيره وكذلك لو حجرها في محل يجوز له ولم يقصد اطلاق
ما لا يجوز اطلاقه كما اذا حجر حول ربه لم يضمن الدواب منه اما لو قصد
بالحجر اطلاقه و ابد الناس فمن انظر ولو حجر بهرا بقصد اهلاك سارق
غير معين و هلك فيها غير ادي من يضمن اولا و الظاهر العمان اما
لو قصد حجرها اطلاقا ما لا يجوز اطلاقه من غير ادي ثم تلف بها ادي
فانه يضمن دية فتقول المؤلف قصد الضرر من المقتصد بوضع ان يرجع
المبالغ عليه فقط و هو واضح و المراد بقصد الضرر ان يفعل به قصد
الطلاق ما لا يجوز اطلاقه كخس السارق او اطلاق الدواب كما تقدم
كن حجر حمار لرصه و هلك المقتصد ادي المعين وقوله والاغلاية
اي وان فعلها بقصد معين و هلك غيره او بقصد ضرر غير معين
ادى فحرم اذ لا يجوز اطلاقها فملك بها ادي فالدية وانما لم
يرجع لما قيل بالباقة ايضا السائل لما اذا فعلها في الطريق فانه قلت
فعلها في الطريق يحمل على قصد الضرر فكيف يتأتى فيه ان قصد الضرر
تحت لاسلم ذلك اذا فعلها في الطريق يحمل على قصد الضرر لا يكون
الا قصد الضرر و اما كحجرها للمطريق حطرها على اتق المراد منه
او وضع مزلف **ش** قال الجوهر في موضع مكان ذلك بالحق اي
دخض وهو في الاصل مصدر فتلك زلفت رجله ترفقا و زلفها
غيره و المزلف و الزلفة الوضع الذي لا يثبت عليه القدم وكذلك
الزلفة وقوله تعالى فتصبح مصيدا زلفا اي ارمادا زلفا لمسا
ليس مما يثبت انق و عليك بعد ترتيب كلام المؤلف والمعنى ان من وضع
ما يزيل في طريق المسلمين فتشوي يطبخ او غير ذلك وقصد بذلك الضرر
للمسلمين معين و هلك سبب ذلك الشخص المعين فانه يقتل به وفي شرح
بما نضه فان فعل المزلف في الطريق ولم يقصد به الضرر فانه محرم
على قصد الضرر وان فعله ولو في محل يجوز له فانه قصد اطلاق ادي
بعينه محرم وتلف اقتص منه وان تلف غيره او فعله لا تلاف سارق
لا بعينه ولا اطلاقه ما لا يجوز اطلاقه وتلف به ادي فانه يضمن دية
وانه فعله لا تلاف ما لا يجوز اطلاقه فانه لا يضمن ما تلف به من ادي وغيره
فتقول المؤلف قصد الضرر اي لاهلاك من لا يجوز اهلاكه كما تقدم
فتقوله و هلك المقتصد ادي المعين فان قلت هذا ما يقع به ادا فعله
بغير الطريق و اما فعله بالطريق فهو محمول على قصد الضرر فليكن يتأتى فيه

ذكره

لغيره في الموطأ والرد و لو فعل ذلك لم يجوز له قتله وعلم انه لا يضمن
من مثل هذا انما حيا له خروجه نفسه فليس فيه وما اشبهه قسامته
وقد قال مالك في الشاة يخرج السبع بطها فيسبغ امعاها فتشتر
انما لا تترك على حال انها ولو حجر شخص على منقود المقاتل
من غيره فقتل يقتل به الاول ولا يبرئ ولا يبرئ والثاني يقتل به
الثاني ويرث ويرث والثالث التفرقة بين القصاص والوارث
فيقتص من الاول ويرث ويرث وهو احسن الاحوال حاله ابو
الحسن **ش** وكطرح غير محسن للعموم عداوة **ش** يعني ان من طرح شخصا
في نهر وهو لا يحسن العموم في نفسه الامر على وجه العداوة والقتل
فما تامة يقتل به ولا قسامته خلافا لابن الحارث وسواء علم الطاح
ان المطروح يحسن العموم ام لا وهو المواقف للمدونة لا في هذا ولا
يدرا به لا يحسن العموم فاحذر اذ ادرى **ش** والاخرية **ش** اي وان لم
تكن الطرح عداوة بل تامة على وجه اللبس او شبهة وهو لا يحسن او
كان يحسنه سواء كان على وجه العداوة او اللبس خلافا يقتل به واذ لم
يقتل به حدية محسنة كما هو ظاهرها لا مغلطة كما هو قول ابو وهب
فجميع الصور خمس فرع من متركب رجلا بلكزة وهو لا يبرئ قتله
فان حقيقه الدية على العاقلة من ادي الحسنة على المدونة **ش** وحضر
يروان بعينه **ش** لما فرغ من الكلام على الاطلاق بالباقة شرع
الآن في الكلام على الاطلاق بالسبب وهو ان يفعل فعلا يكون سببا
لا تلاف والمعنى ان من حجر بهرا في موضع لا يجوز له حجرها فيه
كطريق المسلمين او حجرها في موضع يجوز له حجرها فيه كبيته وقصد
بذلك الضرر بملك شخص معين و هلك فيها ذلك المعين فانه
يقتل به فان وقع في البئر غير المعين فملك فعله دية ان كان حذوا
فحيته ان كان عبدا اما ان حجر البئر في ذلك الموضع لم يورثه انتصت
ذلك ولم يقصد من الاخذ فملك فيها انسان او غيره فانه لا ضمان عليه فيه
بل هو هدر واعلم ان حاصل مسألة البئر كما في شرح **ش** انه اذا لم يقصد
بحجرها ضررا فان حجرها في محل لا يجوز له كطريق منقذ ما تلف بها
لان فعلها في الطريق يحمل على قصد الضرر وان كان في محل يجوز له فلا
ضمان عليه وانه حجرها بقصد الضرر ولو في محل يجوز له فانه حجرها
لهلاك الشخص معين فان هلك ذلك الشخص اقتص منه وان هلك
غيره من دية هذا هو الصواب وفي السارح ما يخالف هذا ثم انما
تقدم منه انه اذا حجرها بالطريق فانه يضمن ما تلف بها بخلاف ما اذا لم
يحجرها للمطريق فانه حجرها في الطريق للمطريق فانه لا ضمان عليه فيها تلف كما

ذلك قلت بجل قوله قصد الضرر على قصد حقيقة او حكما خالا ولا كوضع
 بغير الطريق فانه لا بد من قصد الضرر بوضعه والثاني كوضع بالطريق
 فانه بجل على انه قصد بوضعه الضرر وان لم يقصد فهو من قصد الضرر
 حكما انتهى المراد منه قوله ووضع مثل ما لا يقتل اذا هلك المقتول
 واما ان هلك غير المقتول من الحيوان فغيب القيمة وكذلك لو تلف شي
 من غير الحيوان فغيب القيمة وعلى هذا اختلفوا في الولف والاغالية او
 القيمة كما جعل ابن الحاجب كان فاهدا **او ربط دابة بطريق** **ش**
 يعني ان من ربط دابة بطريق المسلمين وقصد الاذية لشخص معين
 فملك سبب ذلك فانه يقتل به ويجوز شرحه واما مسئلة ربط الدابة
 بالطريق فانه قصد به اهلاك شخص معين وهلك اختص منه وان هلك
 غيره تمت قيمته وان لم يقصد اهلاك شخص بعينه فانه قصد به اهلاك
 من لا يجوز اهلاكه وهلك بذلك ادي معصوم فمقتله وان هلك
 غيره كدابة من قيمته وان لم يقصد به ضررا أصلا فانه اتخذ ذلك الحاجة
 فلا ضمان وان جعل ذلك مربطاً لها فمقتله معرفة وفيها ما احدثه بطريق
 المسلمين لا يجوز اعدامه من غير ارباب الدابة فمقتله بها ضمان
 جعله لها مربطاً ولو كان انما نزل عنها او وقعها وكب عليها امام حائوت
 لبيبي منه او امام باب داره او نزل للصلاة بالسجدة او وقعها بباب
 الامير بطلب الاذن حتى يخرج من عنده فلا ضمان عليه قاله في كتاب الدول
 منها انتهى لكن لا بد من تعيين عدم الضمان حيث وقعها بالطريق ولزم
 بعد ذلك مربطاً بما اذا كان الطريق واسعا لقول ابي عمران لو وقعها
 حيث لا يجوز له لفسيق الطريق وان لم يتجهده بوقتها لمضى ولو كان
 في قنا الطريق وما بعد من طريق المسلمين فلا ضمان عليه قلت وبهم
 منه ان الطريق الواسعة الكثرة الناحية للصيغة انتهى المراد منه
او اتخذ كلب عقور تقدم لصاحبه **ش** قال في التنبية العقور بفتح
 العين وضم القاف مبالغة في عاقبة اسم ما على عقر تالة الجوهرى والكلب
 العقور هو كل سبع يهت مثل الاسد والتمز والتمد والذئب انتهى
 والمعنى ان من اتخذ كلبا عقورا وقد اتذر عن اتخاذ فانه يضمن ما اتلف
 بعد ذلك ومثله مسئلة الجدار فانه يضمن ما اتلفه بشرط ثلاثة
 منها ان يتقدم له الاضرار وخالف **ف** واتخذ كلب عقور اي في مكان يجوز
 اتخاذ مثل كلب الحراسة وذلك في المواشي والزرع والحدائق والافلاك
 بين ان يتقدم لصاحبه اضرار ولا كلبه الدور والحدائق فانه لا يجوز
 اتخاذ خلافا لابن ابي زيد قوله تقدم لصاحبه بين يدي حاكم ولا يقتل
 لا بد ان يكون بين يدي حاكم وهذا كله اذا كان مقررا بالاتخاذ والافلاك بين

ان يكون في مكان يجوز له اتخاذ فيه او لا تقدم لصاحبه اضرار ولا يتقدم
 لقوله تقدم لصاحبه مع ان فرض المسئلة انه اتخذ لعين وهكذا المقصود
 ومع ذلك لا فرق بين الاضرار وعدمه والجواب ان فادته بالسبب لقوله
 والاغالية وذلك انه اذا لم يتقدم لصاحبه لم يكن عليه ضمان بالخطية
 اي وان لم يملك المقصود والحال ان صاحب الكلب العقور قد اتذر
 فادته قوله عقور اي ثابت العقر والعقر مفعلة قوله تقدم نائب
 الفاعل مستتر دل عليه السياق اي تقدم الاضرار ويشرح ما نصه
 واما مسئلة اتخاذ الكلب فانه اتخذ له لملك معين محترم واهلكه
 اختص منه ان وجدت الكفاية وما يقتضي بوقت الضمان وسواء كان
 عقورا ولا اتذر صاحبه ولا وان هلك غيره فمقتله وان اتخذ له لملك
 من لا يجوز اهلاكه او اهلك اديا محترما فمقتله به ضمان وعقورا
 ولا اتخذ في محل يجوز له اولا وان هلك غيره فمقتله به ضمان وان لم يتجهده
 لا هلاك من لا يجوز اهلاكه فان كان غير عقور فلا ضمان على مقتله سواء
 اتخذ في محل يجوز له اولا ولا لانه من الهيا التي فعلها جاز وان كان عقورا
 فان اتخذ في محل لا يجوز له كما اذا اتخذ له كراسة الدار فمن ان اتذر
 او علم انه يبيع الناس وان اتخذ في محل يجوز له كالزبغ والضرع فمقتله
 ان اتذر عند حاكم او غيره والام يضمن وليس مثل الاضرار هنا علمه انه بغير
 الناس كما يفيد كلام الشيخ عبد الرحمن فانه قال واتخذ كلب عقور
 تقدم لصاحبه هو نصف المدونة قال ابن القاسم وذلك ان اتخذ بحيث
 يجوز له فلا يضمن ما اصاب حتى يتقدم له فيه وان اتخذ بموضع لا يجوز
 له اتخاذ كالدور وشبهها وقد عرفت انه عقور فمقتله اصاب انتهى
 اذا لا يضمن ان قوله حيث عرفت انه عقور فمقتله قوله اولا لا ضمان اذا تقدم
 له فيه اتذر فمقتله حيث من هذا انه يضمن حيث اتخذ في محل لا يجوز
 له اتخاذ فانه اتذر او علم عقره واما ان اتخذ في محل يجوز اتخاذ
 فيه فانه يضمن ان اتذر فقط كما يفيد اول كلامه بضميتمه الى اخره
 فلا يضمن حيث لم يتذر ان علم بغيره وهذا نظريا ياتي في مسئلة الدار
 من انه اذا علم صاحبه بميلة ولم يتذر فانه لا ضمان عليه فانه خلف ما
 ذكره الشيخ عبد الرحمن فخالف لما يفيد كلام ابن مروق من انه اذا
 اتخذ في محل يجوز اتخاذ فيه فانه يضمن حيث علم بغيره قلت
 كلام ابن مروق غير ظاهر ويحق ما للشيخ عبد الرحمن يفيد ما ذكره
 في المسائل في مسئلة الصائل غير التاهد ثم ان هذا امران الاول
 ان ما ذكره الشيخ من التفصيل انما هو حيث اتخذ لا قصد الضرر بان اتخذ
 لعقدا اهلاك ما يجوز اهلاكه من سبع ومما يل من الدواب ونحو ذلك

Copy to University

واختاره في غير الطريق وليس له قصد في اتخاذه واما ان اختاره لقصد
الضرر فلا يتصور ان يكون اتخاذه في فعل يجوز اتخاذه اذا اتخاذه لقصد
الضرر لا يجوز وادخلت هذا كلام الشيخ عبد الرحمن في موضع وكلام
المؤلف في موضع فلا يجوز جعله تفصيلا فيه انتهى المراد منه **قصد**
الضرر وهلك المقصود **قصد** هذا في المسائل الاربع والمعنى انه
انما يلزمه القود اذا قصد الضرر لشخص معين وهلك ذلك المعين كما تقدم
قصد والا فالدية **قصد** شامل لصورتين الاولى ان يقصد من شخص معين
فيهلك غيره والثانية ان لا يقصد شخصا معينا والحكم في صورتين
سواء كما صرح به في المدونة وغيرها ومفهوم قصد الضرر انه لو لم يقصد
ضررا خلافا عليه وهو كذلك مقوله والاراجع لآخر مقوله فالدية
اي ان كان المالك حرا والقيمة ان كان غيره والا فالقمان وهو يشمل
وفي شرحه ان الدية على العاقلة الا في مسألة ما اذا قصد جنس السارق
فهلك فيها واحد او اكثر منهم فان دية من هلك في مال الحاضر وان هلك
واحد او اكثر من غيرهم فالدية ايضا على العاقلة في المسائل الثلاث
الاولى ان يحضرها لا هلاك معين وكذلك غيره فالدية على عاقلة الحاضر
الثانية ان يحضرها لم يهلك جنس السارق فملك فيها غير سارق فالدية
ايضا على العاقلة الثالثة ان يحضرها لا هلاك جنس السارق فملك
فيها غير سارق واحد او اكثر من السارق فالدية في مال الحاضر والفرق
ان كل واحد مقصود هنا بخلاف مسألة المعين فان غيره لم يقصد
فلذلك كانت دية على عاقلة تامل قاله الشيخ عبد الرحمن ونحوه في
ابن عرفة **قصد** وكذا لكره **قصد** هذا معطوف على قوله في غير الطريق والمعنى انه من
اسباب القتل الاكراه وهو نسبة بين المكر والمكره فيقتل المكره بكسر
الواو التشبيه والمكره بفتح الراء مباشرة ان لم يكنه مخالفة الامر خوف قتله
ككلام المؤلف هنا في الاكراه موجب للقصاص واما ما عاونه على المكر
والمكره فسيأتي وكلامه يحمل ياتي تفصيله **قصد** وتقديم مسموم **قصد** يعني
ان من قدم لشخص طعاما او شرابا او لباسا مسموما مات بسبب ذلك
فانه يقتل واختلف العلماء هل يقتل النبي عليه الصلاة والسلام اليهودية
التي سمته او لا ففي الجاري انه لم يقتلها وفي ابي داود انه قتلها وورد
انه قتلها بغيره من اهل الموت من اهل بيته وفي شرحه ما تقدم وتقديم مسموم
حيث كان المقدم عالما بانه مسموم كما ذكره السراج ابي ولم يعلم الاصل به
فانفعلم الاصل بانه مسموم فيبقى ان لا يثبت على التقديم ولا تقصير ولا
ادب النبي المراد منه خرج لو وقع شخص سما في طعام وقد مره لشخص
فعلم الضيف بانه مسموم فتقدم له به فاسلم منه فمات ثما لقصاص على

الضيف

الضيف وكلام المؤلف يشمل ذلك **قصد** ورعيه حية عليه **قصد** يعني ان من
رعي حية على شخص فقتلته بدمه فانه يقتل به وسواء علم
انها تقتل او لم يعلم قاله ابن عرفة مقصود قوله في المدونة اذا قصد
بضرب لينة فمات يقتل به تقدم شرط معرفة الحية فان تلتها ما لم يكن
على وجه اللعب مثل ما يفعل الصبيان بمضيقه على بعض قال الشيخ
وفي طرح على رجل حية مسمومة مثل هو لا الحواة العارفين بالحياة
المسمومة فمات يقتل به ولا يصدق انه كان على اللعب مثل ما يفعل
بعض الشباب بطرح الحية الصغيرة التي لا ترقى بمثل هذا فمقتل بهذا
خطا وكذا طرحه عليه حية نرى انها تلتها ولا يقتل قوله لم ارد قتله
وقوله ورعيه حية قال **قصد** اي وصورة للسلسلة ايما لدعته واما لو
مات من الخوف فالدية كانت حية او ميتة فكان ينبغي له ان يري حية
انتهى وجد عني ما نصه فان لم تدعه ومات فالدية وحيث طرح
الحية وهي حية ولدعته ومات فانه يقتل به سواء علم انها تلتها
اولا وان كان على وجه اللعب فلا يقتل منه الا اذا كان يعلم انها
تلتها والا فالدية **قصد** وكما اشارت في سيف وطلبه وبينهما عداوة **قصد**
يعني انه اذا اشار عليه بسيف ليقتله فرب منه فقتله حق مات
والحال ان بينهما عداوة فانه يقتل به قاله ابن القاسم وظاهره سواء
كانا راكبين او ماشيين او احدهما راكبا والآخر على ما نصه
ومفهوم قوله وبينهما عداوة انه يكون خطأ والخطأ على سيف
كقوله كيف مطراي ومات وهو قائم بان استند الى حائط مثلا بدليل
قوله **قصد** وان سقطت **قصد** يعني انه لو اشار اليه بالسيف الا انه
لما هرب وطلبه وبينهما عداوة سقط اي عثر فمات فانه يقتل به لكن
بغسامة لاحتمال انه مات من السقطة فمات ولا الدم فمات
يميننا متوالية ثانيا انه مات خوفا منه ويقتلونه به وفيه الدميري
هذا القسم بان يكون بينهما عداوة ونظرون في شرحه فقال وهل يقتل
العداوة في قوله وان سقطت فمات من السقطة فمات ولا الدم فمات
خطا **قصد** المصنوع بحاله الا انه اشار اليه بالسيف فمات بمجرى الاشارة
فانما يلزمه دية خطأ خمسة على العاقلة ولا يقتل به وجد عني
ما نصه قوله والاشارة فقط خطا ومات على اي وجه كان قطاهره
ان لا غسامة في هذا القسم ومفهوم المسئلة ان بينهما عداوة والا
فلا يفي فيه **قصد** وكلاهما مسلك للقتل **قصد** يعني ان من امسك غيره لشخص
ليقتله فقتله فانه يقتل به جميعا هذا التشبيه وهذا لما شرت
والام للقتل وكلام المؤلف وفاقا في جرحه به عالوا مسكه ليضربه

مؤيا بمقتاد انضوبه فمات فمات الضارب يقتل به واما الممسك فانه
يقاتل ضد العقوبة ويجيب سنة قال في الموطا ان مسك رجلا
لا خير ليضربه فمات ان امسكه وهو يرى انه يريد قتله قتلا
معا وان كان يرى انه لا يقتله قتل القاتل فقط وعوقب للممسك ضد
عقوبة وحبس سنة انتهى تكميل قال ابن شاس واشترط في وجوب
القصاص على الممسك شرط اخر وهو ان يعلم انه لولا الممسك لم يقدر
على ذلك وارضى هذا السيد ابن عرفة كما اشار له ابن عازي واعلم
ان مع ما نقله في تكميل التقييد عند ابن العطار فيبدي انه لا يقتل
الممسك الا اذا علم انه يقتله عند الظاهر فان علم انه لا يقتله ذلك
او لم يعلم هل يقتله او لا فانه لا يقتل فعلم من هذا ان قتل الممسك
موقوف على ثلاثة امور ان يمسكه لاجل القتل وان يعلم ان الطالب
انما يريد قتله ومن ذلك ان يرى في الطالب سيفا مسلولا او
رمحا كما في المدونة وان يعلم انه لولا الممسك ما قدر على قتله
والظاهر ان الدال الذي لولا لاله ما قتل المدلول عليه كالممسك
القتل لتوافقه معنى **ويقتل الجميع بواحد** يعني ان الجماعة اذا
اجتمعوا على قتل شخص عمد او انا غاصم يقتلون به وموضوع
المسئلة انهم لم يتوافقوا على قتله بدليل ما بعده ولم يقر الجانيات
والا قدم الاقوى كما سبق في ومات مكانه او اقتدت معاتله واما
لو عاش واسل وشرب فلا بد من القسامة ولا يقتل في العمد الا على
واحد ومبدأ ايند مع التفارص بين هذه المواضع والباقي بواحد
للسببية اي سبب قتلهم واحد **والمثاليون** يعني ان الجماعة
المثالية على قتل شخص فاعلم يقتلون ولو لم يل القتل الا واحد بشرط
ان يكون بحيث لو استعين بهم اعاوانهم ان قوله **وان بسوط سوط**
يقتل انه مبالغة في قوله ويقتل الجميع بواحد اي ان الجماعة اجتمعوا
على قتل واحد قتلوا وان لم يقر بوجه باله تقتل كاليد والسوط وعليه
فكان ينبغي له ان يقول وان بالسوط سوط ليسهل اليد ونحوها ويقتل انه
مبالغة في قوله والمثاليون وعليه فكان ينبغي ان يقول ولو لم يل الضرب
الا واحد لانه كلامه بوجه انه بشرط مباشره للجميع للضرب وليس كذلك
وجبت ابي عبد السلام طيبت وان ارتضاها الجماعة لان ر هوق الروح
انما يقتل الجميع وفي شرح ما مضى وان بسوط اي وان كان التالي على
الضرب بسوط سوط وانما به الا انه لا يقتل في التالي على القتل للمعلى
المخالف فان قلت يريد على ما ذكر المؤلف ان التام ليس بشرط من قتل
حصول الفعل من كل وكلام المؤلف يخبر خلافة قبل لاسلم انه ينبغي خلافة

لان المعنى

لان المعنى وان كان التالي على الضرب بسوط سوط كما اشار له وهو لا
يقتل حصول الضرب من كل او يقال ان التالي على الضرب ليس
تالي على القتل فلا بد فيه من حصول الضرب من كل انتهى المراد منه
وهناك ثم يراخرا لكلام المؤلف اشار له **وبعده** في شرحه نظره فيما
كتبناه على **ت** وفي الموطا قال عمر رضي الله عنه لو قتلا اهل صنع على
قتل رجل تقتلهم به واتاحصه صنعا بالذكر لانها كانت اعظم المدن في
تلك الاقطار والكباد في زمانه وقوله والمثاليون الى اخره بشرط
ان يكون بحيث لو استعين بهم اعاوانهم ولو لم يل القتل الا واحد منهم
اخر اراهم لو لم يكونوا كذلك لكن امر جماعة يقتل شخص وكان بحيث لو
استعين به لا يبين لبعده المكان مثلا او تالاجاعة على قتل شخص
وباش بعضهم القتل والبعض الاخر لم يباشر وكان بحيث لو استعين
به لا يبين فان القتل على من يباشر فقط والمعين الذي يحرم لهم كهم
لانه بحيث لو استعين به اعاوانهم قوله والمثاليون الى معناه ومات مكانه
قلوعا ش واسل وشرب فلا يقتل في العمد على اكثر من رجل **واحد**
والمتشبه مع المباشر يعني ان المتشبه مع المباشر يقتل مع هذا
لشبهه وهذا المباشرة قال ابن عرفة قوله ابن الحاجب لو اشترك
المتشبهون والمباشرون قتلوا جميعا واي دليله مسئلة الامساك
قال في المدونة في كتاب المحاربي ان وفي رجل من جماعة قتل رجل
وباقهم عون لهم وتابوا قتل اخذهم فماتوا او لبوا القتل قتلوا
سواء وعفوا عن ساءوا واخذوا الدية ممن ساءوا وقال في الجواهر
من حضر بر الرجل ليتع فيها فجا الرجل موقوف على شخصها فمات غير
الحاضر فيها قتال القاصي ابو الحسن يقتلان معا وانما لم يقتل عن
قوله والمتشبه مع المباشر بقوله وكذا لامساك للقتل لان هذا بعيد
نظريه التفسير قتلها معا وايضا فهو اعوانهم وتقال **ليس هذا**
تكواري مع قوله وكذا لامساك للقتل لان ذلك سبب قريب لانه مباشر
لامساكه بل لا بد ان يعلم انه لا لولا هو ما قتل وهذا سبب بعيد لانه
حضر اليه ولم يباشر ولا يلزم من ترتب القصاص على سبب قريب ترتبه
على سبب بعيد فلا يعني ذلك عن هذا ككروه ومكروه **والمتشبه**
في اعماء يقتلان جميعا يعني ان المكروه والمكروه يقتلان جميعا هذا المتشبه
في الاكراه وهذا المباشرة وانما علمناه تشبها بالمسبب لا تشبها بالاعوان
الذين فعله افضل بعين القتل على المكروه فان فعله متصور فله المباشر
ثم هو متشبه غير مشترك والمراد بالمتشبه المشترك قال المارزي من
الكره رجلا على قتل رجل فلما قتل المباشر اذا خلا ان الاكراه لا يسبغ له قتل

رجل ظلمه يقتل المكره ايضا لان القاتل لما له انتهى وصور ابن رسله هذا
ست صور الاولى ان يامر الرجل رجلا ظلمه اخره او عبدا غيره يقتل
رجل يبيته لا خلاص انه يقتل القاتل ويضرب بالامر وسجن ستة اشهر
ان يامر عبده بذلك فيقتل فاما يقتل ان يبيعه عند ابن القاسم لم يختلف
في ذلك قوله كان السيد فبيحا او عبيدا وقاله اصبح الثالثة ان يامر
الامام بعض اعدائه يقتل رجلا ظلمه فيقتل لاختلاف ائمة يقتلان معا
الواجبة ان يامر الرجل ابنه الذي في حجره وقد بلغ الحلم او الصانع
لمنعه وقد بلغ الحلم او المودب للمؤذبه ممن بلغ يقتل رجل فيقتل
اختلف فيها قول ابن القاسم وروي عنهما يقتلان معا يقتلان
معا الخامسة ان يكون مراهقا لم يبلغ الحلم ومثله ان يقاتل عنه انتهى
عنه فان الامر يقتل ويكون ويكون على عاقلة الصبي القاتل نصف
دية المحتول عند ابن القاسم السادسة ان يكون دون ذلك في
السن فلا خلاف ان الامر يقتل او يكون على عاقلة الصبي نصف الدية
قوله ككره ومكره ذكر الاكره فيما سبق لبيان انه من الاسباب
وذكره هنا لبيان من يقتضيه منه ثم جعل قتل المكره بالفتح مالم يكن
ابا فان كان ابا له فانه لا يقتل عدو ذلك قتل مكره الا بدونه انتهى
ولم كان المكره بالكره الاب فيقتلان معا لحصول القصد من الاب
كما اشار له **وهو** في شرحه قلت عبارة ابن عبد السلام ولو
انعكس فأكراه الاب اجنبيا على قتل ولده عا ما الاجنبي فلا شك
في قتله وينبغي ان يلتفت الى الكيفية التي امره الاب بها فان امره
ان يفعله ويذبحه فقتل معا وان امره ان يقتله من غير تعيين
للكيفية فامنع الاجنبي وذبحه بحضرة الاب فذلك وان كان الاب
عائيا وحاضرا وامره ان يذبحه فبغيره ويكفره في ذلك نظر ائمة
قلت الظاهر ان امره بكيفية لو فعلها الاب او جاز قتلها فانه يقتل
سواء فعل المأمور بذلك الكيفية او فعل غيرها ما لم فعله الاب لم
يقتل به وان امره بكيفية لو فعلها به الاب لم يقتل به فان فعل ذلك
فلا يقتل الاب ولو فعل بغيره وان فعل خلافا مما لو فعله الاب
لقتل به فان كان الاب عائيا او حاضرا ولم يمكنه منعه فانه لا يقتل على
الاب ولا يقتل واما لو امره الاب بما يمكنه منعه فانه لا يقتل على
وما لو فعله لم يقتل به ثم انه فعل به ما لو فعله الاب لقتل به فان
فعل بغيره الاب او حضوره ولم يمكنه منعه من ذلك فانه يقتل
الاب ايضا بذلك كذا يظهر وقوله ككره ومكره انظر اذا كرهه على
الضرب ففعل فقتل من ذلك فقتل بكونه كذلك وهو لما سب لقول

المولف

للمولف قبل ان يقدم ضربا ولا يم في تغييره بالمكره والمكره مسامحة لما تقدم
في باب الطلاق ان لا اكرهه على القتل بشي لكن قتله بالمسلم قتال لا يقتل
المسلم وقطعه والظاهر ان لا اكرهه على قتل الكافر اذا كان القاتل
له بالجبر كما قرأ وانظر ما يكون به الاكره هنا انتهى المراد منه مع تقدم وتأخير
وهو كتاب او معلم امر ولد صغير **يعني** ان الاب اذا امر ولده الصغير
ان يقتل شخصاً فقتله فان الاب يقتل به دون ولده الصغير لان فعل الصغير
كفعل البالغ لا يقتل به سوا كان حرا او رقيقا وعلى عاقلة الصغير نصف
الدية ولو كان الولد كبير القتل وحده وهو داخل في قوله فان لم يخف
المأمور اقتض منه اد الظاهر من الكبير عدم الخوف وبما قبل وكذلك
المعلم اذا امر ولدا صغيرا يقتل شخصاً فقتله فان يقتل به وحده وعلى
عاقلة الصغير نصف الدية ولو كان المأمور كبير القتل به وحده وبما قبل
المعلم ولو كثر الصبيان قاتل دية على عوا قتلهم وان قل ما يجب
عليهم اي وان لم يجز على عاقلة كل الا الاقل من الثلث فانما قتله
ويقتل بها ويقال عاقلة حملت اقل من الثلث ثم ان قوله وكما
الخ معطوف على قوله ككره فان قيل اذا عطف عليه يلزم ان يقتل
المتبب والمباشر مع ان الصغير لا يقتل فالجواب ان انتفا القتل هنا
لعارض **وهو** سيد امر عبدا مطلقا **يعني** ان السيد اذا امر عبده
الصغير او الكبير الفبيح او الاعمى وهو مراهق بالطلاق يقتل شخص
فقتله فان السيد يقتل واما السيد فان كان كبيرا قتل ايضا والا فلا
ويكون عليه نصف الدية جناية في رقبته لانه لا عاقلة له وكلام المؤلف
فيما امر عبده واما لو امر عبده غيره فأكراه اجنبيا فلا خلاف ان يقتل
القاتل فقط ويضرب بالامر مائة ويجلس سنة **وهو** وان لم يخف المأمور
اقتض منه **شئ** كانه قال هذه المسائل اذا خاف المأمور فان لم
يخف المأمور من الامر له وقتل فانه يقتض منه فقط ويضرب الامر
مائة ويجلس سنة وحده عندي ما نصه ومحل كونه يقتض من
المأمور دون الامر وان لم يكن حاضرا ولا فيقتلان معا هذا المباشرة
وهذا التدبر على خلافه منه وعبر المأمور دون المكره لانه يلزم
من الاكره الخوف بخلاف لقط المأمور والخوف بحبس او ضرب او فقد
مال وفقد **وهو** وانما لم يقتل المكره بدل المأمور لانه مع عدم الخوف
لا يصح مكرها ولم يثبت المكره فيما سبقه بالخوف كما يقول ومكره
انتحاز لانه مع الاكره لا يكون الا خافا فله دية في هذه الصادرة **وهو**
وعلى شريك الصبي القصاص من ان قاتل على قتله **يعني** ان القاتل
اذا اشترك مع صبي على قتل شخص وتما على قتله فان القصاص

Copy to University

على شريك الصبي وحده والصبي لا شيء عليه وانما على عاقلة نصف
 الدية فقط فانما في الدية ثمانية لم يتما لا فان كانا والكبير عدا
 نصف الدية في ماله وعلى عاقلة الصبي نصفها وان كانا والكبير
 خطا على عاقلة كل نصف الدية وفي شرح الاجموري ما نصه وانما ان
 تعد كل قتله من غير ماله الا فلا قتل على شريك الصبي وعلى البالغ
 نصف الدية في ماله وعلى عاقلة الصبي النصف الا ان يدعي الاوليا
 انه مات من قتل الكبير فانهم يقتسموه عليه ويتكلمونه قاله الشارح
 وهذا انما ان عدا الصبي ليس كخطا مطلقا بل يفضل فيه وانما
 اقتسموا على الكبير وقتلوا فلا دية على الصغير ولا على عاقلة لان
 القسامة انما تقتل او تستحق الدية تنسبه ما ذكرناه فيما اذا تعد
 كل قتله ولم يتما لا عليه فنده الشارح بما اذا لم يعلم بالآخر ونصحه
 المحكي وان لم يتما قدا على قتله وتعد كل واحد ربه ولم يعلم بالآخر
 لم يقتل الرجل لامكان ان تكون رمية الصبي هي القاتلة وكذا لو
 كانا رجلين والناخدة ضربة احدها ولم يعرف لا يقتلان انتهى مقوله
 ولم يعلم بالآخر ينبغي ان لو علم به لم يكن الحكم كذلك اي ويكونان
 كالحالين وما ذكره في الرجلين من عدم القتل حيث لم يعرف فاعمل
 الاقوى بخالف ماله عند قتل المولى والاقوى الاقوى عند النواذر
 من انه اذا مات مكانه قتلا او اقتل واحد بالقسامة وذكر عن
 المحكي ما يوافق ماله على وجه بشر بعضهم لا شريك محظ ومجنون
ق يعني ان من اشترك مع شخص محظ في قتل شخص فانه لا قصاص
 على الشريك ولو تعد للشك وعلى المحظ نصف الدية على عاقلة
 وكذا انما اشترك مع مجنون على قتل شخص فانه لا قصاص على شريك
 من ذكره ولو قال الاوليا انما حصل القتل منه واقتسموا على ذلك وهو
 ما ينبغي كلام المواقف فيها لو كانت رمية الصبي خطا ورمية الرجل
 عدا او مات منها معا فاجب الي ان تكون الدية بينهما معا لا يلا ادرى
 من ايها مات ابن يونس يريد نصف الدية على الرجل في ماله عدا
 وان قتل رجلا رجلا احدهما عدا او الاخر خطا قتل الشاهد وعلى
 المحظ نصف الدية ثم ان قوله لا شريك محظ ومجنون ينبغي كما قاله
ق بما اذا لم تتميز البيانات ومحظ بقربها لهما ولا تقسم **ق** وهل يقتص
 من شريك سبع وجاز في نفسه فحريمه ومريض بعد الجرح او عليه
 نصف الدية قولان **ق** ذكر المؤلف اربع مسائل في كل قولان بالقسامة
 مع القسامة او نصف الدية في ماله منها المكلف اذا اشترك مع سبع
 في قتل شخص وتعد شريك السبع الضرب لذلك الشخص حتى مات

هل يقتص منه بقسامة او لا يقتص منه لانه لا بد من اي الخليلين
 مات وعليه نصف الدية في ماله بغير قسامة ويضرب مائة ويحبس
 سنة قولان لابن القاسم وقاله مفسره اذا ضربه والسبع ينسبه
 ولم يدر هل مات من الطرب او من خمس السبع وانما لو اتاه السبع
 فانه يقتل به من غير خلاف وقال **ق** ان قيل لم جرمي الخلاف في شريك
 السبع وانتقم من شريك المحظ والمجنون فالجواب ان المحظ والمجنون
 لما ان يمكن في نفس الامر ان يكون عندهما غير قصد امعة القتل
 واعتبرنا الظاهر لم يقتص من شريكهما بخلاف السبع في نظرنا انه
 كالعدم اثبت القصاص لان القتل ثمانية من المحظ فقط ومن نظر الى
 انه حصل من سائر القصاص وصيرة المحظ والمجنون ومنها
 من جرح نفسه جرحا يكون عنه الموت غالبا ثم تعد رجل ضربه فمات
 هل يقتص منه بقسامة او عليه نصف الدية في ماله من غير قسامة
 ويحبس سنة ويضرب مائة قولان لابن القاسم فمات جرحا
 سقطت على سبع ومنها اذا اشترك المحظ مع حريمي من غير قتال
 في قتل شخص فمات هل يقتص من شريك الحريم بقسامة او عليه
 نصف الدية في ماله من غير قسامة ويحبس سنة ويضرب مائة
 قولان لابن القاسم وانما مع التمايل فيقتص منه قطعاً ومنها من
 جرحه انسان عدا ثم مرض مرضاً يموت منه غالبا فمات ولم يد رامت
 من الجرح او من المرض فهل يقتص من الجرح بقسامة او عليه نصف
 الدية في ماله من غير قسامة ويضرب مائة ويحبس سنة قولان
 لابن القاسم قوله او مرض بعد الجرح قال **ق** اي وشريك مرض
 بعد الجرح اجمي مرض يكون عنه الموت غالبا وانما لو مرض قبله فلا
 قصاص اتفاقاً لان الغالب ان المرض من الموت والجرح هيجه انتهى
 وجد عندي ما نصه والراه بالمرض السبب الذي ينشأ عنه الموت
 غالباً لا يسقط الضرب ونحوها وحصول المرض حين الجرح كحصوله
 بعده وما ذكره المؤلف من الخلاف في المرض خلاف ما يجب به الفتوى
 كما قاله **ق** في شرحه من ان الواجب في العدا القصاص بقسامة وفيما
 الخطا الدية بقسامة **ق** وان تضاد ما اوتجاذباً مطلقاً فانما واحد في
 الخوف **ق** قال الجوهر في صدمة صدمة ضربه ضربة بجسده وقصاصاً
 واصطداماً وما في القرب الصدم الدخوع وان تقرب الشئ بجسده
 ومنه الكلب اذا قتل الصيد صدماً لا يوسل والرجلان بعدوان يقتصا
 واصطدام الفارس صدم احدهما الاخر اي ضربه بنفسه والفتى
 ان المكلفين او الصبيين او احدهما اذا قصد القصاص والتجاذب

هنا

دسان

جمل او غيره بان جذب كل منهما يد صاحبه فوقعنا معا واحدها
 فاحكام القود كما بينت بينهما وسوا كانا راكبين او مشيين
 بصيرين او ضاربين او مختلفين وهو مراده بالاطلاق فاحكام القود
 سقوط القصاص او امانا او مصادرا او احكاما اذا كان احدهما بالغا والاخر
 غير بالغ فلا قصاص على غير البالغ او كان احدهما حرا والاخر رقيقا
 فلا يقتل الحري بالعبد ويحكم ايضا باحكام القود فيما لو قصد احدهما
 التضاد والتخاذب دون الاخر قال ابن شاس لو اصطدم فارسان
 فاتا على عاتقه كل منهما دية الاخر وان مات الفارسان فبينة فرب
 كل واحد منهما يما لا الاخر وسوا كان المصطدمان راكبين او مشيين
 او ضربين او احدهما متبررا ويده معى وان سلم لحد الفارسين
 بفسه فبينة فرب من الاخر وعلى عاتقه دية راكبه فان تعذر الاصطدام
 فبينة فرب القصاص والحكامه وكذلك لو كانا مشيين راكبين
 بانفسهما او راكبين او ليا وهما فالحكم كما في البالغين الا في القصاص
 ولو جهدا احبلا فاقطع قتلها عكا مطلقا وان وقع احدهما على
 شيء فأتلفه متناه **مس** وحمل عليه عكس السفيثين **مس** الصغير فحمله
 يرجع للعهد يعني ان المتصادمين او المتخاذبين اذا جهل حالهما فانهما
 بحالهما على العهد دون الخطا بخلاف تضاد السفيثين فانهما بحال
 على عدم العهد عند جهل حالهما ويكون ههنا والفرق ان السفيثين
 جرمهما بالبرح وليس من علم بخلاف الفارسين فانه اذا جهل امرها
 فالحصان وبمباراة اخرى والفرق ان بين السفيثين بالبرح حالها وسير
 الفرس بالراكب والراكب يتصور منه القصد والسفيث لا قصد لها
 واهل كما في شرح **د** ان السفيثين لا قود فيهما وان كان قصدا ومهما
 قصد او جهدا لا يظهر لجهل على القصد وعلى عدمه فائدة اذ في كل
 الواجب الدية فانه قلت الواجب الدية من التضاد قصد ادية عمد
 واما خطأ فدية خطأ فاقترقا قلت سلام المؤلف في بيان ما فيه ضمان
 الدية وما لا ضمان فيه لابي بيان ما يضمن دية عمد او خطأ بقوله عكس
 السفيثين راجع لقوله فالتقود ولقوله وحمل عليه اذ تضاد
 السفيثين قصد الاقود فيه كما هو المطابق للنقل وان جهل هل
 تضادهما قصد او غير قصد فانما بحالهما على عدم القصد وبظهر فائدة
 فيما يجب الواجب فيها اذ تضاد ما قصد او خطأ الدية الا انما في الاول
 في اموالهم وفي الثانية على عراقلهم انتهى وقال **مس** عكس السفيثين
 فانما بحالهما على العجز عند الجهل ويكون ههنا والفرق بين السفيثين
 خطأ وهما في قوله الاكحوف عرق او ظلمة اية فانه يكون خطأ ويضمنون

الاموال في اموالهم وقيل الديات على عراقلهم ويبحث فيه بضميم بان
 هذا ينبغي ما لم يفسد واهلاك النفس فيقتل منهم فلا يقال يقتل
 عن هذه الالهي بقوله مالك ولو تعدد والامم قد يصدون بمال الاموال
 خاصة والمولف سكنت عن هذه القسم انتهى فسرودع الاول البصير
 اذا عاد اعني فوقع البصير فوقع الاكحوف عليه تقتله فالدية على عاقلة
 الاكحوف قاله مالك الثاني لو سقط اية من يده فمات لم يلزمه شيء ولو
 سقطت يده شيء عليه ومات فالدية على عاقلة الثالث لو طلب عرقا
 فلما اخذه حشيت على نفسه الهلاك فتركه شيء الموازية والعقبة
 عند ابن القاسم لا شيء عليه الرابع لو سقط من رايته على رجل فمات
 الرجل فدية على عاقلة الساقط قاله اسهب في الموازية والمجوعة
مس الا في حقيقي **مس** راجع للتضاد بين اية لقوله وحمل عليه اي
 العهد عند الجهل الا في حقيقي لا يستطيع احدهما مرهما عنه فلا ضمان
 حينئذ وسيا في القسم الرابع وهو تحققت الخطا لا انقسام كل من
 مسئلة التضاد بين السفيثين على اربعة اقسام فماتة تحققت
 القصد وتارة تحققت الجهل وتارة تحققت العجز وتارة تحققت الخطا
 ولعل حكم كما ذكر المؤلف الا انه سكنت عن التمددين السفيثين كما علمت
 ولا يصح رجوعه للسفيثين لغرض المعنى لانه يصير المعنى عكس
 السفيثين فانما بحالهما على العجز عند الجهل الا في حقيقي فانما
 بحالهما على القصد وهو فاسد وما تلف بسبب جرح الدابة فذكر ركبها
 ولو لم يهدر على مرفها كما هو مقتضى اية عرقه خلا عاين عبيد
 السلام حيث قال ما تلف بسبب ولم يهدر على مرفه فلا ضمانات
 انظر النص في المواق **مس** الاكحوف عرق او ظلمة **مس** مخرج من قوله
 عكس السفيثين اي فانما بحالهما على العجز عند الجهل فلا قصاص
 عليهما ولا ضمان الاكحوف عرق او ظلمة فالحصان ثابت اي لا يضمن
 قدره على الصراف فام يجر فوهما الخوف عرق او ضرب او اسرا وحرق
 حتى تلفتا واحداهما او ما فيها من ادي وميت فالحصان لتدريهم
 على الصراف ان ليس لهم ان يسلموا انفسهم بهلاك غيرهم او كان اصطدامهما
 بسبب ظلمة فلم يسر حتى اصطدم ما فلا يسقط عنها القصاص الحصان
 وبمباراة اخرى هذا راجع لقوله عكس السفيثين اي فانما بحالهما
 على العجز عند الجهل فلا تضاد عليهما ولا ضمان ما لم يسطر ما لا يلحق
 عرق او ظلمة فالحصان فالحصان اموالهم والديات على عراقلهم
 وانما كان خطأ مع القصد لا يضمن ولو قوله او ظلمة تعطون على عرق
 اي خوف الوقوع في ظلمة فالحصان كل ما كان منه جنونا ساما مظلوما واما ان

تنق
 على هذه النزوع

شأنا كان من شأنه إذا خاف الوقوع في الجنوب لظلمته **ص** والاعدية كل
 على عاقلة الآخر وفرضه في مال الآخر **ش** أي وإن لم يقصد النقصان
 ولا التجاذب وهذا عام في السفينتين وغيرهما بل كانا محيطين بدينه كل
 واحد على عاقلة الآخر وقبلة فرضه في مال الآخر ما لو اخطأ أي أحدهما
 دونه الآخر فالنقصان على المتعد من شرح الديبري وجد عند ي ما نصه
 أي وإن لم يكن قصد ولا عجز أخذه كل على عاقلة الآخر وفرضه في مال
 الآخر لا أن كان من غير قصد ومقوله والآخر راجع للمارسين كما في المواق
 وفي شرح **هـ** أي وإن لم يكن عذر بل كان خطأ من الجانبين فدينه كل إلى أخيه
 وإن كان من أحدهما خطأ والآخر عذر إمام مات أحدهما فقط فإن
 كان الخطأ اختص من المتعد وإن كان المتعد خذ به على عاقلة الخطأ
 وإن ماتا معا عتق اليمين في مال الخطأ في مال المتعد ودينه للتعدي
 على عاقلة الخطأ فإن عتقت المتعد ومه هدر قلت إنما يكون هدر
 إذا تخلف أن موت الخطأ من فعله وهذا ليس كذلك إذ يمكن أن يكون
 من فعلهما أو من فعل الخطأ وحده أو من فعل المتعد وحده وفيه
 بحث إذ هذا يختص بأنه لا يقتضي من المتعد حياضات الخطأ وحده
 وليس كذلك ولذا كان سجن **ب** يترقبها إذا ماتا معا إن دم الخطأ
 هدر لأن ما تله عدا قد تمل فهو عبارة من قتل شخص عدا ثم قتل وإن
 دم للمتعد فيه الدية على عاقلة الخطأ وذكره بعض سبوحنا وزاد
 أن مثل ذلك ما إذا اصطدم بالغ وصبي عدا أو ماتا من أن دية البالغ
 على عاقلة الصبي ولا دية في الصبي لأن ما تله عدا قد قتل ولم يذكر
 الشارح في مؤرخه ولا في شاملة حكم موتها معا وكذلك يذكره **ت**
 انتهى المراد منه ولا خصوصية للفرس بل ما تلف بسبب النقصان
 حكمه كالفرس وجد عند ي ما نصه والمذهب أن الحاضر إذا مات في
 الغن يكون هدر الأبي فيه على أحد وما قاله الشارح هو قول الشيب
ص كثر العبد **ش** يعني لو نقصا دم حرو وعبد فماتت دية الحربي رتبة
 العبد وقيمة الحربي مال الحرة فإن زادت دية الحرة على قيمة العبد لم
 يضمن السيد الزائد لأنها تعلقت بربقة العبد والرقبة قد ذهبت
 ولو زادت قيمة العبد على دية الحرة أخذ السيد الزائد وقد علمت أن
 جناية العبد حالة لا موقعة ونوع لفظ المدونة في التفسير عن القيمة بالثمن
 وفي شرح **هـ** ما نصه والمعنى أن أحد المتصاومين إذا كان عبدا فإن قيمة
 في مال الآخر ودية الحربي رتبة العبد فإنه فصل لورثة الحربي من
 الدية لم يفرمه السيد كما أشبه إلا أن يكون للعبد مال فيكون بقتل
 الدية فيه فإن قبل كيف يأخذ الورثة قيمة العبد في دية الحرة وهي حالة

العبد

والدية مخفية قلت لما صرح في المدونة بأن دية الحربي رتبة العبد وقيمة
 العبد في مال الحرة أخذت من رتبة منه أن جناية العبد حالة حيث قال
 لأن قيمة العبد في مال الحرة حالة فلما قال الإمام يتقاسمان ولم يقل
 يأخذها السيد ويؤدى دية الحرة مخفية ذلك على الحالة انتهى وكلام
 المؤلف جارحيا لأنها ماتت أحدها أو ماتا معا وظاهره أن هذا أو
 قبله فيما إذا لم يكونا متعددين وقد علمت أن هذا الظاهر ليس براد
 فيما قبله أي قوله وفرضه في مال الآخر وكذا السبب براد فيه فإذا اصطدم
 حرو وعبد فماتت قيمة العبد في مال الحرة ودية الحربي رتبة العبد وقد
 ذكر ذلك **ز** فقال كثر العبد أي قيمة العبد قيمة العبد فماتت في مال الحرة ودية
 الحربي قيمة العبد فإنه اصطدم ما عدا أو خطئا فماتت في مال الحرة
 ويتقاسمان وإنما كان في الجمع العبد الدية لأن للولي استحقاقه حيث
 كان حيا ويغير سيده في فدائه بالدية أو سلامة فلما لم يكن القتل
 مختصا وماتت تعلقت الدية بقيمة رتبته وقد ظهر ذلك الترتيب في الحكم
 بين نقصان دم الحربي والجمع العبد انتهى المراد منه وبعضه باختصار
 ثم ذكر خصيلا وأعزض فيه على **ز** فأنظر فيما كتبناه على **ص** وإن
 تعدد المباشرة في المالا لا تقتل الجميع **ش** يعني يجرى لو تم لا تقوم على
 قتل شخص فخر به وأحد إلى أن ماتت فماتت كلهم يقتلونه به قوله
 المباشرة فرض مسلسلة إذ لا فرق في المالا على القتل بين أن يحصل
 مباشرة من الجميع أو لا يحصل وهذه المسلسلة تفهم ما تقدمت ذكرها
 ليرتب عليها قوله والأقدم الأقوى وقوله غير المالا إلى آخره كره
 ليرتب عليه ما بعده كما قال **ز** وقال **ق** وإن تعدد المباشرة أي وتيزر
 أي الضربات بدليل قوله والأقدم الأقوى وليس قوله وإن تعدد
 المباشرة إلى آخره تكلفا مع قوله والمتالسوة وإن بسوط بسوط لأن
 ذلك لم يميز الضربات انتهى قال **ت** تنبيه اطلق هنا وقيد به
 توضحه أن يموت مكانه وأما العاش وأكل وشرب فلا يقسم في العبد
 الأعلى واحد ولا نقصان في الجراح إذا تميزت الضربات وكل ضارب
 واحدة فلا نقصان في تلك الجراحات لأنه لما وجب القتل على جميعهم
 صاروا كرجل واحد والواحد كجرح جرحات ثم قتل لم يقتض منه في
 تلك الجراحات والقتل يات على جميعها إلا أن يقصد الجراح لمصلحة يخرج
 أو لا ثم يقتل **ص** والأقدم الأقوى **ش** أي وإن لم يكن قتال على قتله
 يقتل بل قصد كل واحد القتل لفراده ولم يقتض مع غيره عليه يقتل
 إن كل واحد منهم فقد الضرب لا القتل وجرحه كل ومات ولم
 يدر من أيهما مات والاحتمال الأول لبعض من شرحه والمأني للشارح

بعد

تبعا للتوضيح قدم الاقوى حمله على غيره ويتعين للقتل وحده بقسامة
وتقتضيه من غيره من جرح ويما قبل من لم يجرح وهذا واضح اذا تم
الضربات واما ان لم يجرى ثمة قتل مكانه فكلوا به وان لم يقتل مكانه
ففيه القسامة اي يقتضيه الهدى واحد تبين له كما ياتي في آخر الباب
عليه لان القسامة لا يقتل بها الا واحد تبين له كما ياتي في آخر الباب
وجد عندي ما نصه واذ اقدم الاقوى فبقتل من يقتضيه من كل واحد
منه عداه كقتله ولا يقاتل وان دبر طوى ان تعده وان لغيره لا يقاتل
محل الاذراج اذ كان ذلك من الجانب الذي يقتل وهنا عليه ثمة لم
يجز الاقوى اقتضيه من الجميع ان مات مكانه والقتل واحد بقسامة
تعين لها **ق** ولا يسقط القتل عند المساواة بزوالها بقتل او اسلام
ق يعني ان من قتل من هو مثله كعبد قتل عبدا ثم جرح القاتل بان
عنته سيده فان عنته لا يسقط عنه القصاص كما لصير في زوالها
يرجع للمساواة لان المانع اذ حصل بعد ترتيب الحكم لا اثر له وتلك
لو قتل كافر كافر امثله ثم اسلم القاتل فان اسلامه لا يسقط عنه
القصاص لان المانع اذ حصل بعد ترتيب الحكم لا اثر له وقال **ق** ومثل
القتل الجرح فاذا قطع رجل يد من مسلم ثم ارتد للقطوعة بده
فالقصاص في القطع قاله ابن الحاجب وانكر المؤلف ذلك وهذا العلم
به من قوله والجرح كالتقصي قوله ولا يسقط الخ مستغنى عنه
بقوله ولا اريد حرية او اسلام حين القتل اذ يقتضي ان الزيادة
انما تقتضي حين القتل لا بعده انتهى وفيما قاله **ق** فكلما الاستغناء نظر
لان المتقدم شرط في القصاص وما هنا بانه لعدم سقوطه بعد توجده
فيما يتبادر ان قوله عند قال **ق** متعلق بمقدور لا يسقط ولا بالقتل
اي ولا يسقط ترتيب القتل عند المساواة بزوالها اي ولا يسقط القتل
الترتيب على شخص عند حصول المساواة بزوالها بعد ذلك قوله القتل
اي او القطع قوله يقتضيه اي ان كان القاتل او الرامي عبدا وقوله او
اسلام اي ان كان القاتل او الرامي كافرا ولا يصح تعليقه بالقتل لانه
معرفة او الظرف اذا وقع بعد المعرفة كان حاله اي حاله كونه القتل عند
المساواة وهذا اما سد لان القتل الذي عند المساواة هو القتل
الاول وهو قتل الجنابة وكلامنا في القتل الثاني وهو القتل المقصود
وهذا متاخر عن الجنابة ولا يسقط لان القتل الذي عند المساواة
هو القتل الاول وهو لا يسقط عند المساواة ولا قبلها ولا بعدها
وكلامنا في القتل الثاني وهو القتل المقصود وهذا متاخر عن الجنابة
وكلام **ق** فاسد انتهى وانظر فيه فيما كتبناه على **ق** وكما لا يسقط القتل

بما ذكر

بما ذكر لا يثبت بزوال الزيادة الحادثة عند القتل بالمرح كما هو مقتضى
عبد اكرم امم من القاتل لدار الحرب ثم اخذ واسترق ثمة لا يقتل به
فلو زاد المؤلف عقب ما ذكره ولا يثبتنا برفق لورثي بما ذكره واما لم
يسقط في مسألة المؤلف لان المانع بعد ترتيب الحكم لا اثر له ولا يسقط
هنا بما ياتي من انه يعتبر المال في الوصية المشارة اليه بقوله في باب
الوصية والوارث يصير غير وارث وعكسه العتق ما له لان الوصية
عند من قبل لا يلزم الا بالموت ويحصوله لا يطر لما بعده كما هنا **ق** وفي
وقت الاصابة والموت **ق** هذا فيما فيه مال من جنابة الخطا والعبد
الذي لا قصاص فيه وما تقدم اول الباب في العدا الذي فيه القصاص
ومعنى كلامه انه يعتبر في ضمان الدية وقيمة العبد وقت الاصابة
في الجرح ووقت الموت في النفس ولا يراعى وقت السب فيها وهذا
قوله ابن القاسم وقال اشهب ومحقون انما يمتنع وقت السب
ثم رجع محققا لولا حقيقة ابن القاسم فلو رمى شخص عبدا لم يقتل
الرمية اليه حتى عتق او كافرا لم يقتل الرمية اليه حتى اسلم فانه
يعتق عتق جرح من مسلم عند ابن القاسم واما عند غيرنا فيمن
عوض جرح عبدا وكافر بنفسه كان الاول يعتبر وقت الجرح هنا ولو
نشا عنه الموت لعدم اذراجه في النفس بخلاف العدا الذي فيه القصاص
فلا يعتبر فيه وقت الجرح اذ اشاع عنه الموت لا يذراجه حينئذ في
النفس فلا يقتضيه كما بيناه سابقا وبعبارة قوله ابن عرفة ولو جرح
مسلم مسلما ردت الجرح ثم توافقات فاجتمع الناس على ان لا تؤد
وقال اشهب القصاص من الجرح ثابت انتهى فتقوله لا يذراجه في النفس
وكذا الجرح عند ابن القاسم يدل قوله وقال اشهب الخ الثاني
ان هذا العدا الذي لا قصاص فيه ما كان ثمة القصاص لعدم الكفاية
كما يفيد قوله ابن عرفة ولو رمى مسلم مرتدا فاسلم قبل وصول
الرمية وقتل فلا قصاص عند اشهب على الراي لانه رمى في وقت
لا يؤد فيه وعليه في قوله ابن القاسم الدية انتهى فهو كالعبد الذي
لا قصاص لعدم المماثل ونحوه انتهى المراد من شرح **ق** قوله وفيمن الخ
قال **ق** راجع لعموم قوله ولا يسقط القتل عند المساواة بزوالها
اي وان لم تكن هناك مساواة سقط القتل في بعض الصور وهو
ما اذا كان القاتل اعلى وما وراء ذلك فالحصان ووقته عند ابن
القاسم وقت الاصابة والموت اي وقت السب وعليه معنى
المولع **ق** والجرح كالتقصي في الفعل والفعل والمفعول **ق**
لما انتهى الكلام على الجنابة على النفس شرع في الكلام فيما دونها

Copy

وهو امانة طريق وكلمة جرح وعبر عنه المؤلف هنا بالجرح ولعله كونه
هو الغالب واركانه ثلاثة كما لنفس الاما استثنى والمعنى ان
الجرح الذي فيه القصاص حكمه حكم النفس بين الفعل والفاعل
والمفعول ومراده بالفعل الجرح في الفاعل الجرح وبالمفعول
الجرح اي فيجوز حال الرمي وحال الاصابة خلافا من مرعات جميع
الاحوال وقال **ق** الجرح بالضم بدل ليل قوله في الفعل لا بالفتح وال
لزم تشبيه الشيء بنفسه لان الجرح بالفتح الفعل قوله في الفعل
وتقدم قوله ان قصد ضربا والفاعل في قوله مكلف غير جرح
والمفعول في قوله مضموم للتلطف والامانة بايمان او امان والمشتق
هو قوله الانا قصاص جرح كما **ق** يعني ان العبد او الكافر اذا قطع يد
الحرة المسلم فانه لا قصاص على العبد ولا على الكافر وان كان يقتص
له منها في النفس هذا هو المشهور من المذهب وبه تدار القضا
السيعة وعليه عمل اهل المدينة وتلزم الدية وتقال ابن عبد
الحكم المسلم مخير في القصاص او الدية وقيل بالقصاص وصح
والاستئناس ما يفهم من معنى الكلام اي يقتص من الفاعل مطلقا
الاذا وفي شرح **ق** ما يفهم من استثنى من الفاعل فلو اخرج من المفعول
لسلم من الفصل بين المستثنى والمستثنى منه لكان اولي واما ما
يقتص الكامل من الناقص في غير النفس لان جرحه معه كاليد المشلا
مع الصحيحة ولو قال والجرح كالنفس الا ان جرحه اعلال لكان اخر
تفسيره سكت المؤلف عن حكم ما يلزم الادنى في جنايته على الاعلى
عمدا اذ الحكم فيه ان الجناية ان كان فيها شيء مقدور فانه يقتل برقبة
العبد وبذمة الحر الكافر وان لم يكن فيها شيء مقدور كان بري على غير
شئ ليس على الجاني الا الادب وان برئت على شئ فارتبه يتعلق
برقبة العبد وبذمة الحر انتهى المراد منه وقال **ق** اعاد المؤلف
بالتشبيه انه لا يقتص من الكامل للناقص اعاد بالاستئناس انه لا يقتص
من الناقص للكامل وذلك لان القصاص في الجرح لا يجب الا بوجود النكاح
في الدماء فاذا جرح الحر العبد فانه كانت الجناية في عضو عقل مسمى
ففيه عقل ذلك منسوب من القيمة فاذا قطع يده مثلا فينظر الى
قيمته سالما فانه كانت مائة مثلا فينظر الى نصف الدية القيمة
وهكذا وان كانت الجناية فيما ليس فيه عقل مسمى فقيمة ما يقتص
من قيمته فاذا جرح المسلم على الكافر فصليه دية ذلك المصنوع
كان فيه عقل مسمى فان لم يكن فيه عقل مسمى فقيمة الحكومة وتنسب
من دية ولو جرح العبد الحر فالعبد فيما جرح ولو جرح الكافر المسلم

فالدية

فالدية عليه فيما جرح عقل مسمى وان لم يكن عقل مسمى فقيمة حكومية
انتهى من شرح الرسالة لاي الحسن بيجف بيان له وعلى هذا اقلو قطع
الحر يدي العبد معا او قطع عينيه او قطع ذكره او فعل به ما استن
ذلك ما فيه الدية كما سلة فانه ينظر الى قيمته ويكون عليه مثلها
وهذا الذي ذكره بالسياسة لجناية الحر على العبد وما لزم عليه مما
ذكرناه غير ظاهري كما تقدم في باب العيب من ان المستدعي تارة يفت
المقصود بها تقدم عليه فله به اخذه وما نقصه او قيمته وتارة لا
يفيته عليه ما نقصه **ق** فخط **ق** وان تميزت جنايات بلا تعالى في كل
ق تقدم انه اذا اتم الجنايات على قتل رجل فانه يقتلون به كلهم
اما اذا اجنوا عليه جنايات متعددة من غير تمايز وتميزت جناياتهم
فانه يقتص من كل واحد بقدر ما فعل بالمساحة وهو مراده بقوله
ق ولا ينظر لتفاوت الايدي بالخط والرقعة بل يقتص من كل
واحد بمساحة ما جرح اذ امر في ذلك قال ابن عبد السلام لو قطع
احدها لقتل اليد وابتدأ الثاني القطع من حيث انتهى الاول وقطع
ياقها فان المسكين توضع في قصاص الثاني في غير الموضع الذي
ابتدأ هو عما قال ابن عرفة وهذا لا يفتي التمايز لان الجاني اعم
ابتدأ القطع في طريق وكونه كان وسطا طريقا انتهى وفي شرح **ق** ما
نقصه وان تميزت جنايات الى اخره وكذا لو تميزت جنايات الايدي
انه الصحيح فيما اذا اتم لارجلان على فتي عين رجل فقتل واحد
عيناه يقتص من كل واحد ما قل ما فقتل المذوثة فيما اذا اتم
جماعة على قطع يد شخص فانه يقطع يد كل واحد لاخالفه اذ هذا
اذا وقع الثاني على قطع عضو واحد فقتله اي انه فرق بين
ان يقتل محل الجناية الذي وقع الثاني عليه وبين ان يقتل يد
ويما من كل واحد محلا وما ان يقتل يد واحد وان يقتل كل
واحد فعل الجميع وذكر خلافا هذا انه يفعل مع كل واحد مثل ما
فعل الجميع حيث تناولوا عمله ذلك وان لم يباشروا فكل عمل فانه
قال ومحصل المسئلة ان الجماعة اذا اجنوا على واحد جنايات متعددة
ولم يمت تارة تكون متيزة وتارة لا تميز ومع ذلك تارة تكون الجماعة
متمايزين وتارة لا تمايز لواقع الثاني يقتص من كل واحد بقدر جميع
الجنايات سواء تميزت او لا ومع عدم التمايز فان تميزت الجنايات اقتص
من كل واحد بقدر ما فعل وان لم تميز فانظر هل يقتص من كل بقدر
الجميع او يكون عليهم الدية انتهى قوله فانظر هل يقتص الخ قلت معاد
ما تقدم عند التخيير عند قوله والافضل الاقوى سقوط القصاص في هذا

وجوب الدية ثم ان قوله في التالي الخ بوجه ما تقدم عن الابيان انتهى
 المراسمة وبعضها باختصار وجد عندني ما نصه وان تميزت الى اخره
 اي ولم يمت والافنو قوله فيما سبق ويقتل الجع بالولحد **ص** واقتض
 من موضحة او فمحت عظم الرأس والجمجمة والخذين وان كان برون **ص** قال
 في التنبيه الموضحة بضم الياء وضاد ميم وضاد ميم وهي السجعة
 التي تندوي وادفع العظم انتهى والمعنى ان من ادفع اسنانا عدا
 فانه يقتض منه ولو كانت كاذبة وسحبت بذلك لانها بينت وان لم
 عظم الرأس والجمجمة والخذين والواو يعني او واما الانف والجمجمة
 الاسفل فليس من الرأس عندنا بل هي اعظم من سره ان وقوله
 او فمحت جبهته لم يند احدون اي وهي التي او فمحت ليكون كالترتيب
 لها لاصغة الموضحة للابوهم المختصين وقوله او فمحت الى اخره
 هذا عرق فمحت والافنو فمحت في اللغة هي التي او فمحت العظم
 مطلقا وقوله عظم الرأس والجمجمة **ص** قال **ص** الواو للتقسيم ومثل
 الخدين احدهما ومقتضى كلامه كغيره ان اظها والعظم من غير هذه
 المواضع لا يسمى موضحة فلا يكون فيه مع حاله ما في الموضحة
 بل حكومة انتهى واعلم ان الجراح عشرة منها اثنا عشر ان كان الرأس
 الامة والدائمة ولا فمحت فيه وثمانية تكون في الرأس والجسد
 وهي الموضحة وما قبلها وهي سبعة وفيها العظام مطلقا ووجد
 يكون في الرأس والجسد ويقتض منها في الثاني قطع وهي المقتطعة
 واعلم ان تفسير المولف الموضحة بما ذكر يقتضي انها لا تكون في غير ما
 ذكر وهو من هب للموت ولكن قول المولف ان كان براس او في اعلا
 عظاما فانه يغيب انها تكون في الجسد ايضا وكذلك قوله وجراح
 الجسد وان مقتضى المساحة كالمقتضى قول المولف قال مالك
 الامراجع عليه عندنا ان المقتطعة لا تكون الا في الرأس والوجه
 وكذلك المامومة والموضحة من شرح **ص** وما بقها من دامية
ص قال بعضهم اول الجراحات الدائمة بالعين الممثلة واحدها الدائمة
 بالعين الممثلة قال في القرب في مادة دمع بالعين الممثلة الدائمة من
 السحاج التي يسيل منها الدم كدم العين او قبلها الدائمة وهي التي
 تدعى من غير ان يسيل منها الدم ثم قال في مادة دمع بالعين الممثلة دمع
 راسه من ربه حتى وصلت الضربة الدائمة وسجعة دامية وهي احد
 الامة انتهى وقال **ص** الدائمة هي التي تقتض للحد غير شئ منه الدم
 من غير ان يشف الجلد انتهى **ص** وحارصة شقت الجلد **ص** قال في
 التنبيه الحارصة بالحاء الصاد المملتين قال الازهرى وهي التي

تخرص الجلد اي تشقه قليلا ومنه حرص القصار الثوب اي فرقه
 بالمدى قال الازهرى ويقال لها الحرصة قال صاحب المحكم ويقال
 لها الحرصة يقال حرصه راسه بفتح الراء يحرصه يحرصه فاحرصا سكا
 اي شق وقصر حليته والمعنى انه يقتض من الحارصة وهي التي
 كسفت الجلد قليلا كما تقدم **ص** وسحاج كسفتة **ص** السحاج
 بكسر السين وبالحاء الموحدة وسكون الميم قشرة رقيقة فوق عظم
 الرأس ومنه سميت السجعة اذا وصلك اليها سحاجا يعني وكذلك
 يقتض من السحاج وهي التي تكسفت الجلد اي جعلته كسحاج
 السحاب ويقال لذلك للحدة المكشوفة سحاجات وكل حليدة رقيقة
 سحاج **ص** وباصغة شقت اللحم **ص** قال في التنبيه الباصغة
 السجعة التي تقطع الجلد وتشف اللحم وتذوي الامة لا يسيل
 الدم فان سالت في الدائمة قال ابن فارس والازهرى **ص** ومثلاثة
 غاصت فيه بتحدد **ص** قال في التنبيه المتلاحة بضم الميم وتقع
 التالاحة التي اخذت في اللحم فلم تبلغ السحاج قال الازهرى
 وقال في القرب المتلاحة من السحاج التي تشق اللحم دون
 العظم ثم تتلام بعد شقها اي تتلام وتتلاصق قال الازهرى الوجه
 ان يقال لها المتلاحة اي القاطعة للحم دون العظم وانما سميت
 بذلك على ما تؤول اليه او على التثنية والمعنى انه يقتض
 من المتلاحة وهي التي تقوم في اللحم عينا وسما لا اي تقطعه
 في عدة مواضع انتهى فان انتهى التحدد سميت باصغة **ص** ومطاة
 قربت للعظم **ص** قال في التنبيه المطاة بكسر الميم وسكون اللام
 وفي المطاة الممثلة واحدها ويطا مطا بكسر الميم وبالماء والقصر
 بغير هاء وقال في القرب المطاة والمطاه والمطاة بالماء القشرة الرقيقة
 التي بين عظم الرأس ولحمه وبه سميت السجعة التي تقطع اللحم كله
 وتبلغ هذه القشرة يعني وكذا يقتض من المطاة وهي التي
 تقرب من العظم قال عياض وهي بالقصر قال في التوضيح ما قبل
 الموضحة من الجراح ستة ثلاثة متعلقة بالجلد وثلاثة بالحمم
 فالمقتطعة بالجلد الدائمة وهي التي يسيل منها الدم ثم الحارصة
 وهي التي تشقه الجلد ثم السحاج وهي التي تكسفت الجلد
 والمتعلقة بالحمم الباصغة وهي التي ترفع اللحم اي تشقه
 ثم المتلاحة وهي التي تقوم في اللحم في عدة مواضع ثم المطاة
 وهي التي تقرب منها ويبس القطع ستور رقيقة وما ذكره المولف
 من ثبوت القصاص في ذلك يحويه في المدونة وغيرها اذ لا قصاص

اسناد العدم الى اليد على طريق الحق لان الذي عدم شئ صاحبا هذا هو
الظاهر والحين اعمى ولسان ابيكم يعني ان الذي عينه سالمة اذا
طلع حدة اعمى فان سالمة لا تؤخذ بها لعدم المائلة بل منه الاجتهاد
وكذلك اذا اجتمع لسانه فصح على لسان ابيكم غير صحيح فان الفصح لا
يقطع باللسان الا بكم لعدم المائلة بل منه الاجتهاد وقال ابي وكعبين
يخص لا يصح بها قطع عين يفتي صحيحا فانما عليه عقل الصحيح وكذلك
اذا قطع يفتي لغير لسان صحيحا فانما عليه عقله والاحسن ان يكون
قوله كذاي سلا مشعرا بما يستلزمه قوله والا فاعقل وهو في القصاص
ما اذا اتى ثبت العقل وحيد فتقدير كلامه كفي القصاص في صاحب
بدن سلا ويحين اعمى ولسان ابيكم قنامل وما بعد الموصحة من متقلة
طار فرائض العظم من الدوايمة افضت للدماغ ودامعة من تحت ربيطة
المتقلة بضمير اليه وفتح النون وكسر القاف المستددة وهي السبعة
التي تتغل العظم قال ابي التنبهات وهي التي تكسر العظم فحتاج لاجزاج
عظمها انتهى قال ابي في شرح الحلاب المتقلة هي التي يتغل بها الطبيب
العظام الصغار ليكنتم الجراح وتلك العظام هي التي يقال لها الراس
بنح الغار كسرهما قال الاصمعي الراس العظام الرقاق يركب بعضها على
بعض في اعلى الغيا يشتم كسر البصل يطرح عن العظم اذا ضرب انتهى وهذا
لا يتا في متقلة المسد وقوله المؤلف من الدوايمة تحليلية والمراد
بطار متقلة وقال في التبيد واللامومة وهي التي افضت للدماغ انتهى وام
الدماغ جلده رقيقة متى انكشف عنها مات والعنى ان المؤلف عطف هذه
الاشياء على ما يتعين فيه العقل ويتبين فيه القصاص لعظم الخطر فمتقلة
الكامة في الراس لا قصاص فيها واما المتقلة في الجسد فقد تقدم انه قد
يقتصر بها مقوله طار الى تقدم تفسيره عن التنبهات وقوله وامة الخ
تقدم تفسيرها بانها السبعة التي تقوى الى الدماغ قال ابن عرفة ولو يدخل
ابرة وكذلك لا يقتصر من الدامعة وهي السبعة التي خرجت من بطن الدماغ
وقوله وما بعد الموصحة مطوف على قوله كذاي سلا وكلامه هنا في يتي
القصاص ويا فيما في ذلك من تقديرها وحكومة وبعبارة اخرى ويا في ما
في كل واحدة من الدية عند قوله والا الجائفة والامة مثلث والموصحة
مخمس عشر والمتقلة والبائنة ففسر ونصحه وجد عندي ما يفهم
والدامعة ان يرتفع على شين موقها حكومة والافقي عمدة الادب والكلية
ان بعد رعبا فاضا ويوجد من الدية بنسبة كما ياتي وكل ما فيه خوف
وبرى على غير شين لا يثبت فيه الادب في الحد بخلاف ما ليس فيه خوف
فان في عمدة القصاص كلمة قال الجوهر في اللطحة الصرية على

الذين ياتون الكف خالتيه في عدم القصاص والمعنى ان اللطحة لا مقاص
فيها بخلاف صرية السوط فيها القصاص كما تقدم وبعبارة اخرى اي لا
قصاص فيها ولا عقل بل في عمدها الادب وهذا ما لم ينشأ عنها جرح والا
اقتصر منه جرح كما اذا ذهب بماء معي كسرع وخوفه فلا يقتص بالضرر
بل ان امكن ذهاب المعنى بغير فعل والا فاعقل كما ياتي في قوله وان ذهب
والصين قامة هذا اما يفيد المتقل انظر عند قوله يقتص من يعرف
كما اشار له في شرحه وشرح عيني قال في المترب من كل شئ يعرف
والتركيب يدل على ذلك منه شجرة السيف حرقه وشقير البر والنهر
حرقه ثم قال وشق العين ايضا بالضرر ميت الاهداب ثم قال ايضا وانما
بسطت الكلام فيه ليعلم ان احدا من النكاة لم يذكر ان الاشعار الاهداب
والعين من العيني انه بالغ في ذلك حتى قال تذهب العامة في اشعار
العين انما الشعر وذلك خطأ انما الاشعار حروق العين التي يثبت عليها
الشعر والشعر هو البدن والمعنى ان شعر العين لا قصاص فيه على الشهور
وفيه الحكومة ان الم يثبت الشعر والمراد بشعر العين الشعر ايه المذهب
من اسفل ومن فوق دون اللحم والجلد وحاجب يعني ان الحاجب
لا قود فيه وكذلك الحجة لا قصاص فيها لان هذه الاشياء ليست
جراحات وانما ورد القصاص في الجرح وعمدة الخطا يعني ان هذه
الاشياء عمدها كخطا الامانة الادب فيقتصر فان اي من فقد فعل هذه
الاشياء فانه يوجب ومن لم يفعل فلا وبعد ذلك ينظر فان لم يثبت
الشعر فحكومة وان ثبت فلا يثبت فيه وصولا يثبت كله او بعضه وانما
ذكر المؤلف قوله وعمدة الخطا وانما كان مستغنا دامما قبله لاجل
قوله الا في الادب ثم انه يجب الادب فيما فيه القصاص ايضا فنقطع
بده صلا ويوجب ذكره ووجه اجاب الادب مع القصاص هو الردع
والزجر لتأهي الناس خلا لما ذكره ابن رشد من عدم الادب فان ظاهرا
المقدمات انه ليس في المذهب حكما ينبغي للمؤلف ان يقول والعبد
كالخطا الا في الادب ليفيد ان الادب لا يقتيد بما لا قصاص فيه وكان
يعلم الخطر في غير هذا كعظم الصدر هذا منسبة بما قبله في وجوب
العقل وعدم القصاص والمعنى ان هذه الجراحات يتعين فيها العقل
لعظم الخطر فيها والخطر قال الجوهر هو بفتح الحاء لله والظا المحملة
وهو الامر افعلى الهلاك والضمير في غير كما عايد على المتقلة
واللامومة والدامعة والشهور من المذهب انه اذا ضربه فكمس
عظم صدره او مصلبه او عنته وما أشبه ذلك انه لا قصاص فيه وانما
فيه العقل وهي سبعة والابا داة الاستسنا وانظر الكلام في ذلك

وفي كسر الزنديين ونحوهما هل فيه قصاص اولاً فيما التبتاه على **تت** مر
وفيها اخاف في رضى الانبيين ان يتلف **ش** قال الجوهرى الرضى الدف
الجريش وقد رخصت الشئ من رخصه وموقوفه والجاراة ترخص
على وجه الارض اي تنكس وللغنى ان السخص اذا رضى انبيين لسخص
اي كسرهما خانه لا يحصل بالجاني مثل ما فعل وانما فيه العقل كما لا يلزم
ان هذه الاشياء المتألف اي متجنس على الجاني ان يملك فقد تألفا
دون الشخص نفساً وفعالاً اخاف هو الامام مالك او ابن القاسم وهو
ما ارتقاه **رو** وكلام المؤلف يفيد ان في قطعهما القصاص لانه ليس
من المتألف وظاهر الرسالة انه كرمهما ولكن المرتضى الاول وانظر ما في
المختار هل هو الريبة لانه من الرجل اولاً ورايت في المواظ ما يفيد ان فيه
حكمة وانظر في شرح عند قوله وفي اليرين **مر** وان ذهب كجبرج
اقتض منه فان حصل او زاد والافدية عالم بذهب **ش** يعني من جرح
اسماً جرحاً فيه القصاص فتسبب عن ذلك الجرح ذهاب سمع الجرح
او بصره او نقطة او ذوقه وما أشبه ذلك من الجاني خانه يفعل للجاني
اي يقتض منه مثل ذلك بعد يرى المجني عليه فان حصل للجاني مثل
ما حصل للمجني عليه او اكثر من ذلك فلا كلام وان لم يحصل للجاني شئ
او حصل البصر خانه يلزمه دية عالم بذهب في ماله عند ابن القاسم
كلا او بعضاً واما لو ذهبت منقعة من المتألف تسبب شئ لا قصاص فيه
فلا قود وانما عليه الريبة الا ان يمكن ذهاب تلك المنقعة بفعل يتقار
منه في ضرب يدرج فسلت يده فضرب الضارب كما ضرب خان
سلت يده فلا كلام ولا تعقلها في ماله ابن يونس وقال اسهب
هذا اذا كانت الصلبة يخرج فيه القود ولو ضربه على راسه بعصى
فسلت يده فلا قود وعليه دية اليد ابن عرفة الاظهر انه تعييد قوله
كسر الكلى فاعل ذهاب بمعنى مثل فليس غشبية ولا تشبهية
وبمع ان يكون الفاعل محذوفاً اي وان ذهب ذهاب كسر الاثر
قوله يخرج اي فيه القصاص وقوله اقتض منه اي من الجاني الذي
لخصه يخرج اي يقتض من الجاني نظر تلك الجناية وقوله فان حصل
او زاد غير حاصل على الذاهب على تقدير مضاف ومخير انما
عليه من غير تقدير لانه بالنسبة الى الجاني اي فان حصل مثل الذاهب
من المجني عليه او زاد الذاهب من الجاني فلا كلام **تت** وقال **ق** فان
حصل اي المقصود وهو حصول الجرح وذهاب المنقعة وقوله او زاد
بان حصل المقصود زيادة وقوله والاراجع لقوله حصل لا لقوله زاد
وقوله عالم بذهب اي نظراً ومقابلاً ومماثل ما لم يذهب ولا بد من هذا

وتظنه

وتظنه ومقابله ومماثله هو القام بالمجني عليه لاما قام بالجاني فان
الذي لم يذهب هو القام بالمجني بالجاني وتظنه ومماثله هو
القام بالمجني عليه وبعبارة اخرى يتعين رجوع قوله والافدية مالم
يذهب لقوله فان حصل اي وان لم يحصل ولا يبيع رجوعه لقوله زاد
لان بني الزبارة يصدق بالمساواة وان اراد به الاحد الدار مع
رجوعه وبعبارة اخرى فان حصل اي نظراً ما اذهبه بخنايته من
المجني عليه وقوله والا اي والاي حصل شي أصلاً وحصل البعض
خدية مالم يذهب كلا او بعضاً وقوله خدية مالم يذهب اي خدية
مقابل ما لم يذهب من الجاني وهو الذاهب من المجني عليه لان الجاني
مخلاً لما ظاهراً لفظه اي خدية المقابل من المجني عليه مالم يذهب من
الجاني وانما قد زاد ذلك لان الجاني قد يكون مستلماً على مسلم او بالعكس
فان كانت هي الجانية فالمجني دية وبالعكس العكس ولا يتصور
القصاص في الجراح بين مسلم وكافر وحده عندي ما نضه ويدخل
في قوله او زاد ما اذا اراد معنى اخر غير هذا فلا شئ فيه وانظر
نص **رو** في ترجمه فيما التبتاه على **تت** **مر** وان ذهب واليمين قاعة
فان استطيع كذلك والا فاعقل **ش** يعني ان من ضرب اسماً فذهب
نور نظره واليمين قاعة مكانه لم تنقص خانه يفعل للجاني مثل
ذلك فان حصل له ذلك او زاد فلا كلام وان لم يستطع ان يفعل
به مثل ذلك فانه يتعين العقل قال في المدونة وان اخسعت اليمين
او ابيضت او ذهب بصرها وهي قاعة خطا فيها الريبة وان كانت
عمد اخسعت عينه وان لم تنقص وبقيت قاعة وذهب
بصرها فان استطيع القود من اليها في العين اقيد والا فاعقل
روي عن عثمان رضي الله عنه انه جرح له رجل لطم فيه رجل او
امانه يعني فذهب بصره فان كان يقتض منه فاعلى ذلك الناس
حتى اتى علي رضي الله عنه فامر المحبب ففعل على عينه كرميها اي
قطنايم استقبل به عين الشمس واديت من عينه مرة حتى
سالت نقطة عينه وبقيت قاعة محتوكة وقال اي وان ذهب
البصر بضره فان استطيع ذهاب البصر بجيلة من الليل فعل
ذلك ولا يحتاج الى ذلك الى ان يقرب مربة مثل ما ضرب لان الضربة لا
تقتض منها وانما يقتض من الجرح انتهى وقال **ق** وان ذهب اي يعني
لاقصاص فيه كضربة او لكمة فامسلة الساعة ذهب يعني فيه
القصاص وهذه ذهب يعني لا قصاص فيه **مر** بان سلته يده بضره
ش النسيه في وجوب القصاص مع الامكان اي والا فاعقل كما تقدم

والمعنى ان من ضرب يد شخص او رجله عمدا حسيب تلك الصفة سلك
يد المصروب فان فعل بالعنارب مثل ذلك اي يقاد منه مثل ذلك
فان سلك يد الضارب والا فالعقل في ماله دون العاقلة وقدر
اسبب هذا ان كانت الصفة يخرج فيه القود واما ان ضربه على
رأسه حسنت يده فلا مؤد فيه وعليه ذية اليد وقال في شرحه
قوله كان سلك يده الى اخذه بتسبيه تام بقوله وان ذهب
كمصر يخرج ان حصل السلك يخرج وكفه مما يقتضيه وان حصل
علا فصاص فيه من يتسببه بقوله والا فالعقل ولا يحظر هنا كونه
يستطيع فعل السلك او لا يستطيع واذا حصل السلك بفرد لا
قصاص فيه فالواجب الدية من غير نظر الى كون السلك يستطيع فعله
بدون الصفة او لا ولعل الرق بينه وبينه ما قبله تدور السلك
عن الضرب بخلاف ذهاب البصر بتسبب العقل في هذه وفيما
قبلها حيث عدت الاستطاعة في ما لا الجاني وهذا الجاني قوله
فيما ياتي الا لا يقتضيه منه من الجراح لا تلاها عليها لان عدم القصاص
هنا ليس خوف الانلاي لان الفعل الذي يتسبب عنه ذهاب البصيرة
كالعقل لا يقتضيه منه وان قطع يد قاطع بسماوي وسرقة
او قصاص لغيره فلا يبي للمجني عليه يعني ان من قطع يد شخص
عمدا ثم ان يد القاطع ذهبت با مرسمي وي اذهبت بسبب سرقة
اي سرق القاطع فقتلته يده اذهبت يد القاطع بسبب قصاص
لغير المجني عليه بان قطع يد اخذ فقتلته منه فانه لا شيء للمجني
عليه على الجاني لان حقه انما تعلق بالعضو المخصوص فلما تعذر
بطل حقه المجني عليه ومثل ذلك ما اذا مات القاتل فاما المقتول
لا شيء له ولا يعارض هذا ما تقدم من قوله واستحق ولي له
من قتل القاتل او قطع يد القاطع لاختلاف الموضوع فانهم وجد
عندي ما نصه قوله او قصاص لغيره واما لو كان خطأ فياخذ الاول
من القاطع خطأ الدية لقول المؤلف فيما تقدم كدية الخطأ وان
قطع اقطع الكف من المرفق للمجني عليه العضو او الدية
يعني ان الذي يده اليمنى مثلا مقطوعة منه الكف اذا قطع يد رجل
من المرفق للمجني عليه العضو او الدية فان الذي قطع يده
من المرفق بالخيار ان يقطع الناقصة ولا شيء له وان سلك ذية
بجمله وانما كان بخير الان الجاني حفي وهو ناقص ذلك العضو ولا جاز ان
يقتل الى عضو غيره ولا ان يقتل القصاص لانه اقل من حقه ولا ان
تتعين الدية لانه جنى عمدا على المعصوم والخيار جاز له وهذا الجاني

ما ياتي من انه لا يجوز لمن قطع من المرفق ان يرضى بقطع يد الجاني من
الكوع لان في هذه وجوب الجاني مما نكل فاجر عليه وما كان فيه انما
للجاني مما نكل بعض ما جنى عليه وقد قال تعالى والجر قصاص اي
انه يفعل بالجاني من مثل ما جنى عليه ولا يجوز له الرضى بدونه لانه
لانه حفي لله تعالى لله ولا شك ان ذلك مع الامكان وامام
عدمه من حقت للمجني عليه لانه تعالى ان قول المؤلف من
المرفق منقطع بقطع ولو قال وان قطع من المرفق اقطع الكف ليكون
المهول بلصفت العامة كان اسلس واحسن من كقطع الناقصة
التسبيه تام المعنى ان الذي ذكره مقطوع حسنته اذا قطع ذكر رجل
من اصبعه فان الذي قطع ذكره الكامل بخير بين ان يقطع قصبة من
الذكر او ياخذ ذية ذكره والخيار في المسئلة انما حصل لعدم الكمال
وتقطع اليد الناقصة اصعبا بالكمال بلا عزم يعني ان
الذي يده ناقصة اصعبا بسبب حنانية او غيرها اذا قطع يد الكاملة
لرجل او امرأة فالناقصة تقطع بالكمال والمهور انه لا عزيمة
لصاحب الكاملة على الجاني صاحب الناقصة سبب اصبعه
وخير ان تقصت اكثر فيه وهي الدية اي وخير المجني عليه ان
تقصت يد الجاني اكثر من اصبع بين ان يقتص او ياخذ الدية اي
دية يده كاملة فتقوله او الدية اي دية المجني عليه لاديه الجاني
التي نزلت قطعها وهي شرح وانظر الاصبع الزائدة القوية او
الاصبعان او اكثر كذلك هل يعطى حكم الاصلية في ان تقص الواحد
منها غير مؤثر وتقص الاكثر يوجب الخبير في هذه وعدم القصاص
في يد المجني عليه وانه يلحق الناقصة بالاكمل وهو ظاهر الملاقم
او انما يعتبر تقص الاصبع او الاكثر من الاصول والمراد بتقص الاكثر
تقص اصبعين فاكتر واما تقص اصبع وبعض اخر فكتقص اصبع
واحد هذا ما يظهر من نقل المواق والسراج سواطات جانية او مجنبة
عليها وذكر السراج كقول المجني عليها وظاهر قوله لا اكثر انما لو
تقصت اصبع او اعملة من الجاني لم تقتض منها ومنه كلامه في الدونة
يخالفه انتهى وانما قلنا انما ذكر يظهر من نقل المواق والسراج لاحقه
في مقابلة الاصبع الاصبعين وان تقصت يد المجني عليه فالقود ولو
انما ما في يعني لو كانت يد المجني عليه هي الناقصة اصعبا ولو لم
فانه سيحقت القصاص على الجاني فيقطع يده الكاملة في يده الناقصة
ولا عزيمة عليه لصاحب الكاملة وهو الجاني فتقوله وان تقصت اي
اصبع يد ليل قوله ولو اجمعا وبعيارة اخرى بدليل ما قبله محذوف

الثاني له دلالة الاول لا اكثر يعني لو كانت يد المجني عليه
 ناقصة اكثر من اصبع خاتمة لا تقود له على الجاني وانما له اليد على
 حسب الاصابع لكل اصبع مائة دينار هل الذهب وعلى غير اهل
 الذهب بحسب ذلك قال ابن رشد ان كانت يد المجني عليه ناقصة
 اصبعين فصاعدا فلا تقود له على الجاني انما له عليه عقل واصابعه الا
 ان لا يتبقى له الا اصبع واحدة فنيل له مع عقلها حكومة في الكف وهو
 قوله في المدونة وفي شرحه ما نصه لا اكثر اي ان يد المجني عليها اذا
 نقصت اكثر من اصبع بان نقصت اصبعين او اكثر فله على الجاني مائة
 دينار فيها واحدة عديتها وحكومة في الكف قاله المواقف فان لم يكن له الا
 الكف فليس للمجني عليه الا الحكومة ان شاء وان شاق قطع انتهى المراد منه
 وقال لا اكثر اي كما صبيحت او ثلاثة لانه اكثر انما تتحمل في الكامل
 لان الاراد هنا اصابع فلا يعارض منوم المدونة انتهى قال الساسي
 فان قلت تقدم يد الجاني اذا كانت ناقصة اكثر ان المجني عليه غير
 وهذا اتفق على تعيين العقل فما الفرق قلت اذا كان الجاني هو
 الناقص فالمجني عليه تارك وان كان المجني عليه هو الناقص فهو
 اخذ ما قرأ وجد عندي ما نصه وهذا فرق وهو ان يد الجاني اذا كانت
 ناقصة اكثر واقتار المجني عليه القود تقدر في ترك بعض حقه وما
 اذا كانت يد المجني عليه ناقصة اكثر من اصبع لو اقتصر يد الجاني
 الكاملة لاخذ زائد على حقه وهذا هي المعنى راجع لما قاله الساسي
ص ولا يجوز بكوع لذي رفق وان رضى **ش** يعني ان من قطع يد
 شخص من الرفق ثم تراها على ان يقطع المجني عليه يد الجاني من
 الكوع خاتمة لا يجوز لانه مخالف لقوله تعالى واخرج قصاص اذا المالك
 من المحدث كمالا لا يجوز ان يقطع يدك في رجله او عينه او غير ذلك من
 الاعضاء فالجاني قوله بكوع بمعنى من قال **ق** ما على جرح القصاص
 لانه تقدم والباقي من التي لا تبدأ الغاية اي ولا يجوز القصاص
 من كوع اي مبتدأ من كوع لذي رفق اي لذي رفق مقطوع اي لا يجوز لذي
 رفق مقطوع القصاص من كوع وظاهر كلام الشارح وثبت ان ما على
 يجوز الرضى وفيه نظر لان الفاعل لا يجد في الاي مواضع ليد هذا منها
 وكلام المؤلف موافق للقول وبجانب ابن عرفة ضعيف وانظر فيه مع الرضا
 فيما كتبنا على نت والدواوي قوله وان رضى الجاني ولا يعجز جعلها
 مبالغة وانظر اذا وقع ذلك هل يجزي ولا يعاد القصاص كما ذكره في
 مسألة الطبيب اذا نقص او لا واستظهر في شرحه الاول وتوخذه

العين السليمة بالضمينة خلقة او كبر **ش** يعني ان صاحب العين
 السليمة ابصارا اذا قطع عينها ضمنية الا بمار خلقة او كبر لنقص
 لشخص فان السليمة تؤخذ بالضمينة كما يقتضى للمريض من المصحح
 والمصحح من الساب او لو شرط نساوي العضوين لتعذر القصاص غالبا
 وخلقة منصوب برفع الخافض اي الضمنية من اصل خلقتها **ش** او الجديري
 او كرمية فالقود ان تعده **ش** قال في التنبيه في فصل الدال المملة
 الجديري يضم الجيم وفتح الدال ويضم القان يقال فيه جدر الرجل
 فهو جدر ورواه محدودة ذات جديري وجدر والمضى ان العين
 السليمة بما تؤخذ بالعين الضمنية من جديري او من رمية وسواء
 اخذ لعينه بسبب الرمية عقلا ولا هذا اذا تعد الجناية حال لم تعدها
 فيحدث من الجاني بحسب ما بقي من نورها بان يقال ما بقي من الجديري
 او الرمية فيقال النصف مثلا فعليه نصف الدية وعلى ذلك واليه
 اشار بقوله **والاخصا به** اي حيث اخذ عقلا والاخذ بالدية كاملة كما
 ياتي في قوله وكذا المجني عليها ان لم ياخذ عقلا قوله او كرمية من
 من بقية وقوله ما تقود الخ راجع للجديري والرمية ولا يجمع ان
 يكون معطوفا على ما قبله وهو قوله وتؤخذ العين السليمة الى اخره
 لغرض القود منه فيصير قوله هنا ما تقود ما بما ولد اقاله **ش** في شرحه
 لاحاجة لقوله ما تقود مع قوله وتؤخذ العين الخ ولا لقوله ان تعده
 لان الكلام فيه ولا لقوله **والاخصا به** مع قوله فيما ياتي وكذا
 المجني عليها ان لم ياخذ عقلا مع اخذ ما هنا بالشرط كما صوب
 المتن قال وسببها انه اذا ذهب جل نفع العضو بجناية خطأ بل
 بنحو او سببا ويوجب جديري فان على من جنى عليه خطأ جميع الدية
 ولو اخذ المجني عليه ارشاه من الاول كما ان ارشاه انسان عمدا فاصاب
 عضوا من اعضائه فاذهب جل نفعه فصالحه على درهمين جنى على
 هذا العضو شخص اخر جناية خطأ فان عليه له به جميع دية انتهى المعنى
 قوله ان تعده **قال ق** وظاهره ولو اتى النقص على اكثرها وقاد بعضهم
 ما لم يات على اكثرها وقوله **والاخصا به** راجع لقوله او كرمية لا
 لقوله والجديري وظاهره بحسب الرمية ولو لم ياخذ الجناية الاولى
 عقلا وهو الذي رجع عنه مالك وما ياتي في قوله وكذا المجني عليها
 ان لم ياخذ عقلا هو الرجوع اليه وهو المذهب فيجوز ان المؤلف شى
 هنا على الرجوع عنه فيما ياتي على الرجوع اليه لكن الاول ان يقتيد كلامه
 هنا بما ياتي ويكون شى على قول واحد ويكون ذكرها مناسبات جمعا
 للنظام والتكرار ولو من المكي على صنف **ش** وان تقاسم عين اعور

Copyrighted material

فله القود واحد دية كاملة من ماله **يعني** ان سالم العيين ان اخطأ
عين اعور عمد او هو الذي ذهب بمراحمي عينية بجناية او غيرها
فان الجوار المحمي عليه ان شئت اقتضت من الجانية مماثلته وان شئت ترك
القضاة واخذ دية احدي عينية وهي التي ديار على اهل الذهب
وعلى غير اهل الذهب بحساب ذلك من مال الجاني وتقدم نظير ذلك
في مسئلة اقطع الكت اذا قطع يد رجل من الرقت فان المحمي عليه بخير
بين ان يقتل او ياخذ دية كاملة من ماله سالم اي سالم العيين المالك
لعين الاعور كانت الاخرى سليمة او لا فيعقد بما اذا كان سالم العيين
او سالم المائلة فقط وليس مراده انه سالم العيين **يعني** ان تقا اعور
من سالم المائلة فله القضاة من اودية ما ترك **يعني** ان الاعور اذا اخطأ
من سالم العيين العيين التي تماثل عينية فليسالم العيين ان يقتل من
الاعور واخذ دية ما ترك وهي عين الاعور التي ديار على اهل الذهب
وعلى غير اهل الذهب بحساب ذلك وانما جعل التحريم هنا لعدم المساواة
لان عين الاعور فيها الدية كاملة بخلاف عين غير الاعور فيها نصف
الدية **وعبر**ها نصف دية فقط **يعني** ان الاعور اذا اخطأ من سالم
العيين العيين التي تماثل عينية فانه يلزمه نصف الدية فقط من ماله
مساوية دينار وليس له ان يقتل لتقدر الجدية **يعني** ان تقا عيني السلام
فالقود ونصف الدية **يعني** ان الاعور اذا اخطأ عيني السلام عمد
اي تقا العين اليمن والعين اليسرى في مرة او مرتين فانه يلزمه القود
في العين المائلة لعينية ويلزمه ايضا نصف الدية في العين التي ليس
له مثلها وسواء تقا التي ليس له مثلها او لا ولا وهذا هو المشهور
وهناك تفصيل اظهر في الشارح **يعني** ان قتل من خبثت فالقود
وفي الخطا كدية الخطا **يعني** ان من قلع سنا لشخص كبير اي اضر عمدا
فردها فثبتت فانه يلزمه القود لان المقصود ان يتالم الجاني بمثل ما فعل
وخطا فانه يلزمه فيها العقل وهو خمس من الابل لان حكمها كدية الخطا
بغيرها مما له عقل مسمى كومة ومثله وما مومة وجانفة بوحده
عقلهما ثم يعود الموضع كما كان قبل فلا يسيط العقل انما احكامه المحمي
وان اخذ الدية فردت وثبتت لم يرد الاخذ شيئا من قوله وان قتل
من اي كبير وبات اي ايضا ومن مطربة جدا وان ثبت قبل اخذ عقلها
اخذت وعليه خموص قوله وفي الخطا كدية الخطا كذا في المراء باليس من
الضرر بل ما ياتي في قوله ومن لصغير لم يضر وبات حكم الصغير في
قوله واستوي بالصغيرة ومن لصغير للاباس كالقود والا انتظر سنة
وبات ان حقه ان يقول للاباس او مضي سنة كالقود وانظر الكلام في

حكمة

حكمة اثباته بالحاف من قوله كدية الخطا فيما كتبناه على **يعني** وقوله ثبتت
من الشوق اي استسكنت وقويت في موضعها لا ثبتت بالنون لانها
لا تثبت لكبير **يعني** والاستيفاء للعاصب كذا في **يعني** ان الاستيفاء في
النفس للعاصب الذكر فلا يدخل الزوج والاخ للام اذا لم يصب
وترتب العاصب هنا كثر منه في باب ميراث المرأة فثبتت بالذكور الاقرب
فالاقرب الا ان التشبه لما اقتضت ان الاخوة وبنينهم مقدمون على
الجدة استثنى الاخوة بقوله **الاخوة** **يعني** في القتل والعور
وباستثناهم يعلم سقوط بنينهم مع الجد لانهم لا يملكون لهم مع الامم وهو
بمترلة اباهم فلا كلام لهم معه قال في الموازية والجد الوفا من ابن الاخ
انتهى وسببه الاستيفاء بالولادون الكناح لا يضر انهما يكونا التسلط
لحل منهما بعد الموت فلا يستثنى من قوله كذا في **يعني** ان عالم يكن الارث
لان المراد بالجد في باب الارث الجد وان علا في باب العور الدية فلهذا
سببه به فان لم يكن للمقتول عصبة املا فان الامام يقتل له وليس له
العفو كما قال ابن الحاج وقال ابن رشد لا ينبغي له العفو الا ان يكون
القاتل والمقتول كافرين ثم يسلم القاتل قاله **يعني** في الشارح والموافق
وزاد انه اذا كان المقتول مسلما ولاوي له وقاتله مسلما فانه يجب
على الامام الاخذ بجنته ولا يجوز له العفو عنه كما اشار له **يعني** في شرحه
وجعل الثلث وهل الاي العهد كذا في **يعني** ان الجد يجلت
ثلث ايمانها القسامة حيث كان يرث الثلث قال في المدة وان كانوا
عشرة اخوة وجد يجلت ثلث الايمان انتهى وانما كان الجد يجلت ثلث الايمان
لانه لما كان يناسم الاخوة من الميراث ما لم تنقصه القسامة عن الثلث فيجد
له الثلث ما كان عليه ثلث الايمان وهل يجلت الجد ثلث ايمان القسامة
حيث كان يرثه بان كان معه اكثر من اخ في العهد والخطا كذا في **يعني** ان ربي
كلام المدونة المتقدم لان العهد قد يورث المال وتناول شيخنا عبد الحق
بضمليته على ان محل ذلك في الخطا فقط وانما في العهد فانه كاخ واحد
فتقسم الايمان على عدد هم فيجلت ما ناله فانه اذا كان الاول يجلت او عشرة
اخوة والقتل عمد يجلت ثلث الايمان وهو ما ذهب اليه ابن رشد
او انما يجلت ما ينوبه من الايمان فيجلت خمسة ايمان لان ما ينوبه منها
اربعة ايمان وبعض يجلت فتكمل وهو ما ذهب اليه شيخنا عبد الحق
وحاصله ان قوله يجلت الثلث جار في العهد والخطا وحله اذا كان معه
من الاخوة مثله واكثر من ثمانية مثله فيثبت التاويلان في العهد
على حلق الثلث كما يتفقان على حلق النصف اذا كان معه اخ واحد كما
يفيد كلامنا لان كان معه اكثر من مثليه فانه يجلت في الخطا الثلث

بعض

لانه حينئذ فرضه واما في العمد فكل جملت الثلث ايضا الخطا ويجلت قد رما
ما يتوجه من الايمان على قسمي عليه وعلى الاخوة على انه لو احدث منهم
قوله ويجلت الثلث اي سواهما في العمد او الخطا فهو اعم من فرض المسألة
السابقة ولذلك قال وهل الى اخره وهذا حيث يرث الثلث والامسياتي
ان الايمان في الخطا توزع على قدر اليراث ولو قال ويجلت على قدر ميراث
اي على تقدير ان يرث كان احسن **و** لا يتطرق غائب لم يتعد غيبته **ش**
يعني ان اوليا الدم اذا كانوا في درجة واحدة فغاب احد لم يغيث قربة
ولم يجد هاتين المدونة فانه ينتظر الى قدومه ليحضر او يتكفل واما ان
لم يمت غيبته فانه لا ينتظر ولمن حضر ان يقتل قال فبما ان غاب احد
الوليين والقتل يغير قسامة فاما للحاضر العفو فيكون للغائب حقه
في الدية ولا يقتل له حتى يحضر الغائب ويسجد التاتل حتى يقدم الغائب
ويكتب له ولا يكفل التاتل ان لا كفا له في الحدود والقصاص ان يوسع
الا لتعبد الغيبة فان حضر القتل انتهى فانتظار الغائب حيث اراد الحاضر
القتل واما لو اراد العفو فلا ينتظر وسقط القتل والغائب نصيبه من
الدية وقد قال المولى فيما ياتي وسقط ان عني رجل كالباني ومما
اسقط البعض فان بقي نصيبه من دية عمد وجد عندي ما نصه
والغيبة القريبة بان لا تنفس حضوره **و** يحتمل بفسر العبد بان لا
يقتل الا خيار اليه وفي كلام السراج وتنت هنا نظر وجهه فيما كتبناه
على **ش** ومعنى ويرسم **ش** اي وكذلك اذا كان احد الاوليا مغمورا عليه
فانه ينتظر ان يراد الحاضر ان يقتل لان زوال الاعمال قريب وكذلك ينتظر
زوال الرسام لان الرسم اما ان يموت عاجلا او يعيى عاجلا والرسام
ورم في الراس يقتل منه الدماغ وجد عندي ما نصه ويرسم اسما
مفعول وكل هذا ان اراد الحاضر القتل لاحتمال العفو من المعد وبعده
زوال عذره واما لو اراد الحاضر العفو فلا ينتظر زوال العذر وسقط
القتل **و** لا مطلق ومغير لم يتوقف الثبوت عليه **ش** يعني لو كان احد
الاوليا محبوسا مطلقا فانه لا ينتظر افاخته واما ان كان محبوسا او مطلقا
احيانا فانه ينتظر افاخته وكذلك لا ينتظر بلوغ الصغير من الاوليا حيث لم
يتوقف الثبوت عليه بان كان مستغنى عنه والباقي ان يقتلوا
اما ان كان يتوقف ثبوت القصاص على بلوغ الصغير بان لا يوجد غيره
فان الكبير جلت حصته من ايمان القسامة حسنة وعشرين بين غيبته والصغير
معه **ش** ينتظر الصغير الى بلوغه فيجلى غيبة الايمان ويثبت الدم فانه سواء
اختص او عني عند الجاني **و** قال **ش** قوله لم يتوقف الثبوت عليه راجع
لها فان توقف سبب في وفي سراج ما نصه يحصل عدم توقف الثبوت

بان يكون

بان يكون من العصبية اثباتا بعد منه او واحد ويستعين بها صبه
او يكون في مرتبة كبير ويستعين بها صبه فانه اكان للمقتول ولدان
ذكران صغيران وله عمة فانها جلتان ويثبت الدم فان اقتضاها فالامر
واضح وان عني ولو واحد احقها سقط القتل ولو له او اكثر دية عمد
وهذا هو المرتضى والرافع لما في المدونة واما ما ذكره ابن رشد من
انه اذا كان للميت اثنان صغيران وكهنا صبيان او اكثر فانه ينتظر افاخته
ودعواه واما ما عدى ذلك وان روي غير صحيح لم يرد ودعا هو قول
المولى اخذ الباب الا ان لا يوجد غيره فيجلى الكبير حصته والصغير معه
بواقع المرتضى ان قوله غيره الخ ساقط لمن في مرتبة وغيره ويبقى النظر
فيما اذا لم يكن من هو بعد من الجلت قبل يسقط الدم او ينتظر ثم ان
قوله فيما ياتي ولا ينتظر صغير جلات المني والرسم الا ان لا يوجد غيره
فيجلى الكبير حصته والصغير معه فيه نوع تكرار مع ما قلنا فتبين
انظر اذا كان الولي مغمورا اسما والظاهر انه لا ينتظر الا اذا رجع عذره
في مدة كدة يطول بها زوال الاعمال والرسام ويمكن ان يقال انه اذا عجز
عن جرة فهو كعبد الغيبة انتهى المراد منه ويقضه بالمعنى **و** للنسب
ان ورث **ش** تقدم انه قال والاستيفاء للعاصب وعطف هذا عليه
والمعنى ان الاستيفاء للنسب الوارثين الا ان لو كان ذكورا كان عصبية
فتخرج الاحتلام وان ورثت وسوا ثبت القتل بقسامة او بيمينه قال
ابن رشد اما من يرث منهن كالبنيات والاحوات والامهات فلهن حقه من
الدم واما من لا يرث منهن كالحامات وبنيات الاخوة فلا حق لهن فيه قال
ابن سناح ولا تجزي الحدة بحري الام في عفو ولا قيام وانشاء الشرط
الثاني بقوله **و** **سواء** عن عاصب **ش** يجوز به عند البنت مع الابن ومن
الاحت مع الاخ فانه لا دخول لواحدة منهما في عفو ولا عود ولا خلاف
في ذلك **و** قال **ش** والنسب الخ اي والقتل ثابت بيمينه او اقرار واما
القسامة فسيأتي وقوله ولم يمسها وهن عاصب بان لم يوجد عاصب
املا او يوجد عاصب اثر كمن مع بنته او اخت وان لم يوجد عاصب املا
فسيأتي فيما ياتي وقوله والبنت اولى من الاخت الى اخره وقوله ولم يمسها وهن
عاصب قال **ش** ولم يكن معهن عاصب يمسها ولهن وهذا الذي يعقد
بعدم وجود عاصب بالعلية وبوجود عاصب غير مسما واذ السالبة
تصدق بنفي الموضوع وحيث كان صادقا بذلك لزم دخول الاخوات
للام فلا بد من اخراجهم كما اشار اليه السراج تبعا للتوزيع ومعلوم ولم
يمسها وهن عاصب انه لو ساءوا هن عاصب لم يكن لهن كلام كما ثبتت مع الابن
وكام مع الاب لان الاب معها عاصب لكونه باخذ ما بقي بعد اخذها فمها

Copy

وهو الثالث قال في الجواهر ما نصها قال ان ترد الابوان فلاحق الام في عفو
ولا قيام انتهى وبالشروط الذي رآه السامع يخرج الجدة من قبل الام
لانه لو كان في درجتها ذكر لم يكن وارثا فضلا عن ان يكون عاصبا واما الجدة
من قبل الاب فهي داخلية في كلام المؤلف ولا يخرجها الشرط المذكور وقوله
ولم يمسها وهي عاصب قال بعض الشيوخ ولا بد ان تكون النسا لو كانت في
درجتهم رجل ورت ذلك الرجل بالتعصيب احرار ان الاخت للامر
والزوجة والجدة للام واما الام فهي داخلية في ذلك لانها لو كانت في درجتها
رجل وهو الاب ورت بالتعصيب اذ لها الثلث وله الباقي ولكن لا حق
لها معه لانه قد سماها العاصب وقد صرح به في الجواهر وبنيته
كلام المؤلف قال السامع في هذا الشرط اي ان يرد على كلام المؤلف بينهما
قوله ولم يمسها وهي عاصب قوله والنسا الخ اي والا سيما للنساء
بالشرطين المذكورين الاقرب فالأقرب ولذلك كانت البنت اولى من
الاخت كما ياتي واولى من الام لانها اقرب منها واما الام مع الاخوات
فهي اولى منها لانها اقرب وقد صرح بذلك في الجواهر وليس المراد ان
الاستيفاء للنساء دون الرجال الاستيفاء من بل الكلام للجميع كما بين
المؤلف بقوله ولكل القتل اي لكل من الرجال العصابة مع النساء ما ذكر
وبهذا التقدير علم انه قوله ولكل القتل راجع لهذه المسئلة فقط
وبدل على وجوبها الا تيان جمع الذكور فانه عليه على الانك فان
قيل هل يصح رجوعه للعصابة الخالين عن النساء فالجواب لا يصح ذلك
كما يدل عليه قوله فيما ياتي وسقط ان معنى رجل كالباقية فاعاد ان العفو
ان أصدر من رجل مسأول لباقي فانه يسقط القتل والحكم هنا ان من
اراد القتل يجاب الي ذلك ويلزم من ذلك ان عفو احدهم لا يكتفي ولذلك
كان قوله ولا عفو الا باجتماعهم بقدر ما علم انهما انتهى ثم انه انما يصح
عدم مسأولة العاصب لمن كما في شرح حيث لم يردن الولاية من له الولاية
كما بينه في قوله والوارث كونه انتهى وجد عندي ما يفسد حاصل ما بين
من كلام السامع ان النساء لم يستوفوا الارث فلا عفو الا باجتماعهم
مع العصابة والقول لمن دعي الى القتل وان استقرت الجراث فان بنت
بفسامة فكذلك وان بنت بغير فسامة فلاحق للرجال حينئذ مع
في عفو ولا فؤد ولكل القتل ولا عفو الا باجتماعهم شر اي ولكل من
النساء والعاصب غير النساء وبالقيل اي من طلب القتل من الزوجين
فان يجاب الي ذلك ولو عن الزوجية الا وسوا بنت القتل سنة او
فسامة كما في المدونة واما حكم الضويع الدم فانه لا يكون الا باجتماع
الزوجين معا او بواحد من هذا الزوجين وواحد من الاخر ولهذا عذر المؤلف

بالاجتماع

بالاجتماع لا بالجميع وخيد هذه المسئلة بما ياتي في قوله وفي رجال ونساء
لم يسقط الا بجماع او ببعضها فحيث تكرر مع هذا قال في المدونة واذا
كان المقتول بنات وعصبة او اخوات وعصبة فالقول قول من دعي الى
القتل كان من الرجال او النساء ولا عفو الا باجتماعهم الا ان بعض بعض
النسب وبعض العصابة وبعض الاخوات وبعض العصابة فلا سبيل
الى القتل ويقتضي لمن بقي بالدية انتهى وقال في معنى كلام المؤلف ان كل
من دعي الى القتل اجيب ولا ينعى منه انهم عند الاجتماع لا عفو الا باجتماعهم
او باجتماع بعضهم فلا ينعى عن قوله ولا عفو الا باجتماعهم اي بالاجتماع
جنسهم فيصدق باجتماع الكل من المصنفين وباجتماع البعض من جانب
والبعض من جانب خلا لما فيه السامع في ان المراد اجتماع جميعهم
تقدر المفاتيح المحذوف جميع ويحق تقدره جنس وعلى كلامه بقوت
المؤلف الكلام على صورة اجتماع البعض من الجانبين وايضا ما قاله
برده قول المؤلف فيما ياتي وفي رجال ونساء لم يسقط الا بجماع او ببعضها
انتهى وما ياتي مفيد بما في الجواهر ونفسها فانه اجتمع الام والاخوات
والعصابة فاتفقت العصابة والام على العفو عن علي الاخوات وان
عن العصابة والاخوات لم يحض على الام كان حزن الجراث وبنت
بفسامة شئ تنبيه في قوله ولكل القتل ولا عفو الا باجتماعهم
كما اذا ترك المقتول ابنته واخته شقيقة واب و عصابة والحال
انه القتل ثبت بفسامة من غير ان طلب القتل من الزوجين اجيب الي
ذلك واما حكم العفو فانه لا يكون الا باجتماع الزوجين لتكبيهم اما
انه ثبت القتل ببينة فانه لا مدخل للعصابة غير الوارثين والمقت فيه
للنساء واما ان لم يحزن الجراث كالبينات مع الاخوة فلكل القتل ولا عفو
الا باجتماعهم سواء ثبت ببينة او بفسامة وهو كذلك وهذا داخل
في قوله وللنساء ان ورت ولم يمسها وهي عاصب قوله حزن قال في
اي استقرت وهو شامل للاخت مع البنت خلا لما في حيث قاله وقاهر
قوله حزن الجراث وبنت بفسامة شموله للاخت مع البنت وليس كذلك
فيقيد بما سبقت من قوله والبنت اولى من الاخت الخ انتهى المراد منه
لان كلام المؤلف هنا في الاستحقاق وعدمه اي فيمن يستحق ومن لا
يستحق فتدخل الاخت مع البنت وفيما سبقت في قوله والبنت اولى
من الاخت في عفو وصده في التقدير وعدمه اي فيمن يقدم ومن لا
يقدم والوارث كونه شر يعني انه اذا مات واحد من اوليا الدم
فانه ورثته تنزل منزلة من ماتا يستحقه بالبنت مع الابن لاحق ما
لورثتها الا في المال ان عني الابن اما لو ماتت البنت مع بنت خالها

Copy

تساويهما في القصاص والعفو فوريتهما كذلك قال ابن عرفة ووارث
مستحق الدم مثله في القتل والعفو غاذا مات من ولاية الدم رجل
ورثته رجال ونساء فلهنسا من القتل والعفو ما للذكر منهم ووارث
الدم عن له العفو والقتل وقال **و**الوارث كورثه اي خيبره
حيث كان مورثه مفقدا ما وبو من حيث كان مورثه موخرا وبنيته حيث
كان مورثه يثبت ويسقط حيث كان مورثه يسقط انتهى وقال **و**في
سرحه والوارث كورثه اي ان الوارث يتقبل لعم من الكلام في الاستيفاء
وعدمه ما كان من ذلك لمورثه وان كان في الوارث ذكر وانى كان الكلام
لها وان استوفى درجتها غاذا كان الكلام لابن المقتول ومات عن
ابن وبنته كان للبنت الكلام مع اخيه خلا برأى في الوارث الا انى عدم
مساواة عامة لها كما روي في ذلك في اوليا المقتول ولو كان
الكلام للبنت المقتول وعمها مثلا وماتت عن بنت كان لها الكلام مع
العم ولا يدخل في كلامه الزوج والزوج فلا تدخل المرأة في
قوله والوارث كورثه كما لا تدخل في قوله والنساء ان ورث
ولا يدخل الزوج في قوله والوارث كورثه كما لا يدخل في الرجال
في قوله والاستيفاء للعامة انتهى المراد منه وفي ما مضى والوارث
كورثه اي والوارث مشابه لمورثه واذا كانا متساويين له فثبت له
ما كان ثابته لمورثه ويلزم من هذا ان من مات عن ابن وبنت لا كلام له
للبنات مع الابن وليس يراد بل المراد انه يتقبل من مورثه وحده
لو ترك من ذكر لكان الحق لها حتى ديات الدونة ان من مات من ولاية
الدم رجل وورثته رجال ونساء فلهنسا من القتل والعفو ما
للرجال لانها ورثوا الدم عن له ذلك **و**للصغير ان يحق نصيبه من
الدية **و**يعني ان اوليا الدم اذا كان فيهم كبار وصغار فعلى الكبار
عن القتل او واحد منهم غاد القصاص يسقط كما ياتي عند قوله
وسقط ان عثر رجل كالباقى واذا سقط القتل فان حق الصغير لا
يسقط من الدية بل له نصيبه من دية عمه قال الناصب اللقاني هذا
ينقص ما قاله ابن رشد عن ابن القاسم من ان مذهبه ان عثر
اخذ الاوليا قبل ثبوت الدم يبطل الدم والدية الا ان يتا ول هذا
بان الصغير محمول على انه يتقسم ولا يتكفل وكان عمو الكبير بعد ثبوت
الدم وفيه نقصان والجواب الصحيح ان المراد من الصغير نصيبه من
دية عمه اذا بلغ وانقسم خمسة وعشرين يمينا انتهى فلو صولح
القاتل على دية الخطا او اقل منها غاد ذلك لا يلزم الصغير وله
نصيبه من دية العمد وجرد عندي ما نعه وللصغير نصيبه من

تقله

الدية

الدية وهو النصف ان كان هناك من يساويه او جيعا الدية ان مات
الكبير اتى منه كعم مثلا ومعنى المسئلة اذا كان مع الكبير من يقسم
معه او بنت القتل بينة او قرار والا انتظر بلوغ الصبي فيجوز حصته
اذا بلغ بعد ان كان حلقا الكبير ولا تؤخذ الدية بعد البلوغ وتقام
الحلف **و**لوليه النظر في القتل والدية كاملة **و**يعني لو
كان مستحق الدم هو الصغير وحده غاد ولبيه من اب او وصي او
غيرها يتطرق امر محجوره غاد رأى القصاص هو الاصلح في حق
محجوره انتقله من الجاني وان رأى احد الدية الكاملة هو الاصلح
في حق محجوره اخذها ولا يجوز للولي ان يصلح على اقل من الدية
حيث كان القاتل مليا وهذا الحكم لا يتنشى على مذهب ابن
القاسم من ان القصاص يتعين كما تقدم عند قوله قال قتود عينا
ولكن لما كان هذا الجمل عذرا مرة لاجل الصغير كان الحكم كما تقدم
كما اشار له الديري عن ابن رشد وفي شرحه ان عمل التجير في هذه
ويج مسئلة القطع الانية غير مقيد برض الجاني كما يفيد كلام شيخنا
والموافق من قبله بانه حيث رض الجاني بد مع الدية غاد الى فليس
الا القصاص او العفو جانا محضيد لا يخالف هذا قوله قال قتود
عينا فيه نظر وحمل كون النظر لوليه ان لم يكن للمقتول اوليا واما
ان كان له فالحق لهم **و**قطع يده **و**نصيبه تام والعنى ان الصغير
ان تقدم عليه شغل فتنقطع يده فان ولية يتطرق امره غاد رأى
القطع اصلح في حق محجوره قطع يده القاطع وان رأى اخذ دية اليد
كاملة اصلح في حق محجوره اخذها وليس له ان يصلح على اقل
من الدية حيث كان القاطع مليا غاد كان الجاني على النفس او الطرف
مصرا محجور للولي حينئذ ان يصلح باقل من الدية واليه الاشارة
بقوله **والأعسر** وهو راجع للمسلمين امي لعسر الجاني ويجوز الاء
لعسر الجاني عليه ومصدر الشارح بالاول وقال انه اظهر وجهه بانه
يلزم على الثاني ان للولي ان يصلح الجاني الملى على اقل من الدية
مع انه ليس له ذلك **و**انه في مزحه وفيه نظر وما المانع من ذلك
حيث لم يرض الا بدفع ذلك ورأى الولي المصلحة فيبيد الاول وحمل
قوله **والأعسر** على عسر كل منهما مع مراعاة المصلحة **و**تخلان قتله
فلما مضى **و**يعني ان الصغير اذا تقدم عليه فقتله غاد
النظر في امره يتقبل لعصيته وقد انتقلت ولاية الولي بالمرث قال
ابن الموا ان يكون اوليا الصبي الذين هم اخط بدنه اخوته
وهم في ولاية هذا الوصي ثم ولى في العفو وفي القود وقال

وزنه

الولي لما صبه ولم يقتل لوارثه ليعلم ان الحكم هنا كالحكم المتقدم في
ولاية الاستيفاء على التفصيل السابق وان حكم النساء هنا
حكمهن فيما تقدم يعني اذا ساواهن عاصب خلا لهما لم ينفى عنهما ولا
في منده وقوله الجراح يخرج من قوله ولولييه النظر وقتله مصدر
مضارع لمفعوله وقوله فلما صبه ما لم يكن محمولا عليه لولي الصغير
قال كلام لولي منزع من التوزيع يجوز المحمولى عليه بالغا وغير بالغ
ان ينفى عنه دمه عند الاخطا ويكون عفو عن الخطا من ثلثه بلا خلاف
واختلف في الجرح والسنتم وما قيل من بدنه او عمره عاجزا ابن
القاسم في الواضحة عفو عنه كان عند الاخطا وقال ابن الما جسون
ومطرفا واصبح لا يجوز له ذلك انتهى **ص** والاجب اخذ المال في عبده
ش يعني ان الصغير او السفينة كما قاله **ص** اذا قتل شخص عبده
عمدا او جرحه فالاجب لولييه اي الاول له ان يأخذ المال في العبد
اي القيمة وما تقتضيه الجرح ولا يقتضيه في ثبوت ذلك اذا تعلق للمجروح
في القود فقتوله والاجب اي والقول الاجب وقوله في عبده قال
ص ينبغي عبد المجروح عليه كان صغيرا او سفينة او قال **ق** اي في النهاية
على عبد وهو ولي من تقدم بقتل ولام المدونة فمن مسألة **ص**
ويقتض من يعني في بياحه المستحق **ش** يعني ان القصاص اذا وجب في
جرح فانه يشترط في الذي يقتض اي الذي يباشر القصاص ان يكون من
اهل العفة بالقصاص وان يكون من اهل العدالة كما قاله ابن عبد
السلام وان اجرتة على مستحق القصاص على المشهور فان الواجب
على الجاني انما هو التمكن من نفسه فقط واما اقامة الحد فانها
واجبة على ولي الدم الامر وقال **ق** ويقتض في الجراح من يعرف
واما في النفس فيبطل حين لم يرد للولي انه لا بد ان يكون من يعرف
انتهى وقال **ق** ومن يعرف الجراح ملولا وعرضا وعمقا وكيفية وما
يقبل منها وما لا يقبل وان يكون اعدا الناس ويستحب فيه التقدر
واما في النفس فينبى الولي عن العبد اذا ارد الحاكم القتل وقوله
ياجره المستحق اي ياجره المستحق من يعرف وهذا لا يتقيد بالجرح
بل بجرح الجرح والقتل **ص** ولحاكم رد القتل فقط للولي وعني عن
العبد **ش** المشهور من المذهب ان القصاص في النفس الخيار للحاكم
ان شاء اقتض وان شاء رد القصاص الى مستحق الدم اي بسلم الجاني
لقتض منه بنفسه لقوله عليه الصلاة والسلام التا تل المستحق
لكن يجب على الامام ان يهني عن العبد بالجاني فلا يميل به فلو قتله
المستحق بغير ان الامام فانه يوجب كما تقدم عند قوله كالتا تل من غير

المستحق

المستحق وادبكرتد واما الحد ودي غير النفس والتعارير فخرجها
للإمام لا غيره **ق** وظاهره انه لا يرد غير القتل للولي وعلى هذا
خلو كان المجني عليه سفينة او صغيرا وله ولي فلا يرد ما ذكره اليه
وهو ظاهر ما في غير القتل لا يتولاه الا الحاكم **ص** واخر كبردا وجرش
يعني ان الجاني اذا جرح جناية فيمادون النفس بوجوب القصاص
فانه يوجب عنه القصاص لاجل الرد المثل والجلل المثل طوق الهلاك
على الجاني فيؤدي ذلك الى اخذ النفس فيمادونها واما لو جرح جناية
على نفس فلا يوجب لما ذكر وهو واضح فقي كلام المولى حذف مضاف
اي واخر لول وال براد وجر وهذا ما لم يكن محاربا ولا فلا يوجب
اذا الحيتن قطع من خلاف لانه وان مات هو احد حده وجد
عندي ما نصه فان لم يوجب وقطعه فأتى من خطأ الامام **ص**
كبر **ش** يعني ان القود فيما دون النفس يوجب الى ان يبر الجاني
ان كان مريضا وتبر اطراف المجني عليه لاحتمال ان يات على
النفس فتستحق تلك النفس بنفسا مة ومقتضاه ان البرية
قبل الستة كات وهو كذلك خلا لبعضهم من انه لا بد من الستة
وظاهر كلامهم ان المختار البر والولمال وصريح به في الجاني وينبغي ان
يكون المجني عليه كذلك اشارة **ص** كدية خطأ **ش** يعني اذا
جرح انسان اسنانا جرحا خطا فانه يوجب القتل منه الى البرخوفا
من السريان الى النفس فتؤخذ الدية كاملة فان برى على غير
سنتين فلا عقل فيه ولا ادب ان لم يتم وان برى على سنتين فلوامة
وتلك يلزم التأخير فيما لا يتطاع القود فيه اذا كان عمدا ككسر
عظام الصدر والصلب والعتق وما استبه ذلك فان برى على
سنتين فلوامة والا فلا وما قررنا علم ان قوله كدية خطأ مسته
بالمسته وهو قوله كبر اي كما تخر ادية الجرح الخطا للبر سواء كان
في حر او برد او لا بالمشته به وهو اخذ الجرح او برد لفصوه على
ذلك كما اشار له **ص** ولو كانا **ش** يعني ان التأخير مطلوب
ولو كان الجرح كالحائفة والامة والموصحة وما استبه ذلك مما قدر
الشارع فيه دية معلومة نحو السريان الى النفس او الله ما تحمله
العاقلة **ص** والحامل **ش** يعني ان الحامل اذا قتلت شخصاً ما يقتل
لها به فان القود يوجب عنها الى الوضع وجود مريض لمزورة الحمل
لانما لو قتلت الان فقد اخذت بالنفس الواحدة نفسا وهذا
اذا كانت ظاهرة الحمل لا بدعواها كما تقدم في التفقات واشارة بقوله
وان يجرع مخيف الى ان الكلام الاول كان في قتل النفس والمغني

Copy

versity

ان الحامل تؤخر الى الوضع ولو كان التأخير بسبب جرح خفيف ايجبا
 منه موتا هكذا ائيدى ابو محمد بالمخيف قال في الدونة اذا سقط عليه
 بالزنا قتلت انا حامل فان تطهرها النساء فانه صدقها لم يجعل عليها
 انتهى وقال **في** ظاهر قوله والحامل ان مجرد معرفة الحمل كاف في التأخير
 وقد قال الشيخ ابو الحسن الصغير اذا مضى للزينة والزانية اربعون
 يوما بانه صار الولد علقة فلا يجوز قتلهما حبيذا كما لا يجوز للامان
 تشرب ما يستقطه انتهى الشيخ وان كان دون اربعين يوما فلا يلزم ان
 تشرب ما يستقطه ان ربي بذلك الزوج انتهى معناه والكره بلقطه
 ولا فرق بين الثالثة وغيرها من ذكر وعلى هذا فيكون التأخير
 حيث بلغت اربعين يوما ويمكن ان يقال ان ما هنا مبني على القول
 بعدم جواز ذلك مطلقا معرفة الحمل لا تتوقف على ظهور الحمل
 وحركته والله اعلم فلو نادر الولي قتلها فلا عزة عليه لان الجنين
 الذي فيه العزة ان يراى له فتل موتا كما ياتي عند قوله ان رايلها
 كله حية ولو استعمل حقه الدية بنفسه **ص** وحديث **ش**
 يعني ان الحامل اذا وجب عليها القصاص في النفس وقتلنا تؤخر لاجل
 حملها الى الوضع فانما تحبس ثم تقتل ولا يقتل منها قبل في ذلك
 ثم ان المولى تعرض لحبس الحامل دون غيرها ممن اخرجهما ويرد او
 نحو ذلك وينبغي ان يكون كذلك كما اشار **ص** كالحديث **ش** يعني
 ان المرأة اذا الزمها احد من حد ود الله فانما تحبس الى الوضع اذا
 خيف من اقامته عليها في الحال الموت ونحوه في الدونة **ص** والوضع
 لوجود مرض **ش** يعني ان المرضع اذا قتلت شخصاً فانه القود
 يؤخر عنها ان يوجد من يرضع الطفل حتى يهلكه من قلة الرضغ
 قال في الدونة وان كانت المرأة المسنودة عليها بالزنا حاملا وهي
 محصنة امهلت حتى تقبع فاد او منعت جلدة ولا تؤخر هذا اذا وجد
 الولد من يرضعه وان لم يوجد اخرت حتى ترضعه حتى يهلكه فاد ان
 يوشى وكذا ان لم يقتل غيرها انتهى وان لم يقتل غيرها اخرت لعطاب
 وجحد عندي ما نضه وكل من حبست لا يجوز له حبسه الا اذا كان
 له منفعة من ماله او من بيت المال او من غيره والظاهر الجدة ليس
 على المستحق **ص** والمولاة في الاطراف **ش** يعني وكذلك تؤخر
 المولاة في الاطراف فان اجتمع على الجاني قطع طرفين مثلا وخيف عليه
 السلاك من قطعهما في فور واحد فانه يفرق ذلك عليه فان اجتمع عليه
 حدان لثمة اولادي او احدى لثمة والاخر لادي فان لم يخف عليه من اقامتهما
 عليه في فور واحد اقبما عليه وان خيف عليه اقيم عليه اكرها كما لو كان

شرطه

المسلم

المسلم وقد في او شرب فانه يقام عليه مائة حد الزنا فان خيف
 عليه اقيم عليه الثمانون قال في الدونة من اجتمع عليه حد
 لله تعالى وحد للعباد يدي بحد الله اذا لاغضوبه وجميع ذلك
 الا ان يخاف عليه الموت فيفرق انتهى فلو قد في واحد او قد في اخر
 فانما يفرقهما على التبدلة فمن خرج اسمه اقيم حده والى ما
 ما تقدم اشار بقوله **كحد من الله لم يقد عليه** فهو تشبيه
 في التشريف فاذا فرق يدي با شد لم يخف منه ولا مهورم لقوله لله
 كما قال **ت** خلا ل **ن** انطويضه مع تعد اذا قسم ما يمكن في هذه
 فيما كيناه على **ت** **ص** و يدي با شد لم يخف **ش** فيها اذا اجتمع
 عليه حد لله وحد للعباد يدي بالحد الذي لله اذا لاغضوبه وان
 عاش اخذ منه حد العباد وان مات بطل ذلك ويجمع الامام ذلك
 كله عليه الا ان يخاف عليه الموت فيفرق ذلك واجب الي ان يدي
 بحد الزنا اذا لاغضوبه **ص** لا يدخل الحرم **ش** يعني ان الحائض اذا الزمت
 قضا من يقيس او جرح ثم دخل الحرم فانه لا يؤخر لاجل ذلك ويقام
 عليه الحد في الحرم لان الحرم احق ان يقام فيه حد ود الله تعالى
 فان كان محرما يحج او عمرة فانه لا ينتظر الى فرغ نسائه بل يقتض منه
 قبل فرغه ونه بذلك على خلاه اي حبيضة القابل بل بان القاتل
 ان التماس الى الحرم فانه لا يقتل فيه بل يضيغ عليه فاذا اخرج
 منه اقتض منه سلع الزنا ان تقام الحد و ذبح الحرم وتقتل يقتل
 النفس في الحرم ولا خلاف في ذلك بين فقهاء الامصار اما ان
 حتى في الحرم فانه يقتض منه فيه اجماعا حكاه ابن الجوزي ثم المراد
 بالحرم كما قال **ق** المحرم ودي باب الحج لا المسجد وبشارة اخرى
 وانظر هل المراد هنا ما يحرم فيه الاصطبا او خصوص مكة ثم
 قال والظاهر ان المراد به ما يحرم فيه الاصطبا لان الامة في قوله
 تعالى ومن دخله كان امنا حملوه على ما يحرم فيه الاصطبا **ص**
 وسقط ان على رجل كالباقى **ش** كما ان القام بالدم اما رجلا فقط
 او نساقط اوها تكل على الثلاثة على هذا الترتيب واسار الاول
 منها بمذا والمعى ان المستحقين للدم انما توارجا لاني درجة
 واحدة فني احدثهم فان التماس يسقط بمخوه لان غصوه يترك
 منزلة غصوه ليج فان لم يكن الباقى في درجة غيره وهذا مبني قوله
 كالباقى بل كان غير اقرب منه فانه لا عزة بسفوه كما لو غص الع مع وجود
 الاخر فقوله كالباقى الجور رقت لرجل اي مساو مع الباقى فاد رفته
 واخرى لو كان له على منه في الدرجة كما لو غص الابن مع وجود العم

Copy

versity

والاخر فالصغير في سقط القصاص المعلوم من قوله يقتصر من يرمي
وهذا هو الظاهر ويحتمل رجوعه للاستيفاء المتقدم في قوله والاستيفاء
للعاصب وقوله رجل لا امرأة فان فيها التفصيل الاتي في قوله والبنت
اولى من الاخ لا لغيره ان كان من ان عصى بعض الورثة سقط
النود ان كان الباقي مساويا لمن عصى في الدرجة او اعلى منه فان
كان اتراد درجة لم يسقط النود بعينه فان انقضت الى الدرجة العليا
الاثرية بالبنات مع الاب والجد فلا عفو الا باجتماع الجميع فان اتراد
الابوان فلا حق للام في عفو ولا قتل وكذلك الاخوة والاخوات مع
واما الام والاخوة فلا عفو الا باجتماعهم معها فان اجتمعت الام والاخوات
والعصبة خاتمت الام والعصبة على العفو معنى على الاخوات
وان عفى العصبة والاخوات لم يحضر على الام ولو كان مكان الاخوات
بنات لمضى عفو العصبة والبنات على الام ولم يحضر عفو العصبة والام
على البنات لا متى اقرب قال ابن عرفة هذا تحصيل قولها مع غيرها
مس والبنت اولى من الاخ في عفو وصده **ش** يعني ان القصاص
اذا ثبت بينة او باعتراف من الجاني ولو كان المستحق للدم بنتا
واختا فقط فان البنت اولى من الاخ في القيام بالدم وتركه فاذا
عفت البنت سقط القصاص ظاهره ولا شيء للاخت من الدية واذا
طلبت القصاص اجبت اليه ولا كلام للاخت معها ولا يلزم من رد
مساواتهما في الميراث مساواتهما في القصاص وعدمه وهذا قول
ابن القاسم اما لو احتاج القصاص لتقسامة فليس لهما ان يقسما
لان النساء لا يثبتن في العود ويقسم العصبة فانما قسموا وارادوا
القتل وعفت البنت فلا عفو لها وان ارادت القتل وعفى العصبة
فلا عفو لهم الا باجتماع منها ومنهم او منها ومن بعضهم ثم ان المراد
بالبنت ما يشمل بنت الابن وظاهره ان البنت اولى من الاخ سواء
كان التكلم لهما في الدم او لهما مع العصبة فاذا عفت العصبة
والاخ وابت البنت من العفو لم يسقط القصاص والحاصل
ان القتل اذا ثبت بتقسامة وارادت البنت القتل دون الاوليا
فانه يعمل بما ارادته ولو عفت الاخ لا اوليا على عدم القتل
وان اراد الاوليا القتل وابت البنت منه فالكلام لهم ولو عفتها
الاخت واما العفو فلا يحصل الا باجتماع البنت مع الاوليا وبعضهم
وان عفت دونهم لم يجز عفوها وان عفواد ومنها فذلك وان ثبت
القتل بينة او اقرار فلا كلام للاوليا والكلام للبنت وحدها في العفو
والقتل شبهة قد علم مما قررنا ان كلام المصنف يجمع حمله على ما اذا كان

التكلم في الدم للبنت والاخذ دون احد العصبة ويجمع حمله على ما
يشمل ذلك ولما اذا كان التكلم للبنت والاخذ مع العصبة كما اذا ثبت
بتقسامة لا يقال حمله على هذا يودي الى نوع تكرار مع قوله فيما ياتي
وفي رجال وسالم يسقط الاثما او بعضها لا تا تقول انما يذكر
هنا ان المراد بالعصبة الذي يجز من النساء في القرض هو البنت
لا الاخ كما اشار لهما في شرحه وجد عدي ما نصه ومما يبط
الاخر من النساء ان يقدروا ذكر اثنى عشره هو الاقرب فثبت وام
لو قدرنا ذكرين لهما ابا وابنا معهما متساويان فالكلام لهما **مس**
وان عفت بنت من بنات نظر الحاكم **ش** اي واخت من اخوات
او بنت ابن من بنات ابن او نحو ذلك فان راعى الامضا موابا وسدا
امضا وان راعى فصدت به الضرر واذا بقية الباقي رده لكن بشرط
ان يكون على الاكابر المدونة والاجماع المسلمين فلو قال واحدة
من كينات كانه اولى وانما كان الحاكم ينظر والحال ما ذكرناه من زلة
العصبة لانه يثبت للمال ما بقي وجد عدي ما نصه ولو ارادت
البنات القتل فلا كلام للحاكم معن قوله ولكل القتل ولو عفو
جميعا نظر الحاكم كما لو عفى البعض لانه وارث لبيت المال وقيل لا كلام له
لانه لو جعل عاصبا لزم ان لا عفو الا باجتماعهم وفي شرح ما نصه
وان عفت بنت من بنات نظر الحاكم موضوع المسئلة ان التكلم في الدم
للبنات والاخوات والبنات فقط دون احد من عصبة الكلب فان
قلت كيف لا يكون معن احد من عصبة النسب مع انهم لم يجز
الميراث قلت اشار ابو الحسن الى جواب ذلك فانه قال في قوله المدونة
ومن اسلم من اهل القومة او رجل لا تعرف عصبته فقتل عدا ومات
مكانه ومات بنات فلهن ان يقتلن فان عفى بعضهن وطلب بعضهن
نظر السلطان بالاجتهاد مع ذلك ان كان عدا فان رأى الضم والقتل
امضا انتهى ما نصه قال الشيخ ابو عمران ان الامام هاهنا بمنزلة
العصبة لانه يثبت للمال ما بقي من ماله منوا ايضا يقوم مقام
العصبة الذين يرون ما فضل من ماله انظر على هذا الواضح البنات
على القتل واراد الامام العفو هل له ذلك او لا الشيخ الذي يظهر ان
لا كلام للامام هاهنا وانما يعمل للامام النظر اذا اختلفت البنات
انتهى المراد منه **مس** وفي رجال وسالم يسقط الاثما او بعضها **ش**
يعني ان المستحقين للدم اذا كانوا رجالا ونساء والنساء على درجة
من الرجال وثبت القتل بتقسامة فان العفو القود لا يسقط الا بعفو
الزيتين جميعا او ببعض الزيتين فان عفى فريقت وطلب الزيت الاخر

له ذلك هذا قول ابن القاسم وقد صرح بذلك في كتاب الرجم والديات
من المدونة وفي الرجم من قتل وله ام وعصبة فماتت الام عورثتها
مكافئاً ان حبسوا ان يقتلوا قتلوا ولا عفو للعصبة دونهم كما لو كانت الام
باقية وفي الديات ان ماتت من ولادة الدم رجل ورثته رجال ونساء
فللمسا من القتل والعفو للرجال لانهم ورثوا الدم عن له ذلك قال
ابن عرفة ففهم ما رجا ابن الحاجب ان مراد ابن القاسم بالنساء الوارثات
ما يشمل الزوجة وكذا الزوج في الرجال وليس الامر كذلك بل لا
مدخل للام والزوج في الدم في التوارث ان ترك القاتل عمه ابا لبنة اما
وبنتا وعصبة فماتت الام والبنت او العصبة نورثته في مائة الا
الزوج والزوجة فان اختلفت ورثة هذا الميت ومقتني مائة او لباد
القتيل فلا عفو الا باجتماعهم كما اشار له ابن عازي ويحتمل ان الضمير
في ارثه للضبيب المذكور في قوله فان بقي نصيبه من دية عداي وارث
الضبيب كالمال فماتت اباها وولدت الاب مع القاتل ابني وبنتا
فمات احد الابنين عن من ذكر فقد ورث القاتل قسطاً من القصاص
فيستقط قتلته وان بقي نصيبه من دية عداي فماتت اباها وولدت
هذا المال عنه كارت المال ويدخل فيه القاتل وغيره ويعد ايندفع
تكراره مع قوله والوارث كورثه ولكنه غير مستوهم والظاهر ما قاله
ابن عازي وقال **ق** وارثه اي وارث القصاص او الدم والمعنى
واحد كالمال في الحلة فلا يرث الزوج والزوجة دية نصيب ابن عرفة
على ما روي ابن الحاجب نظر لان كلام شارحي ابن الحاجب في المال
الموروث وهذا يدخلان فيه وكلام ابن عرفة في القصاص
واما يعود الضمير على المال المأخوذ من دية عداي وارث المال
المأخوذ عن دية عداي كالمال الموروث في عدم اختصاصه العاصم
فيخفى عنه قوله ولينبغي نصيبه من دية عداي من من يصح العوم
كما عرفت فصرح من الوارثية في ابني تترك اباها وولدت الاخرا
انه لا تقتل عليها لان لكل واحد حقاً من ابيه وامه وبسبب ان سنة
ويجوز كل واحد منهما سنة **س** وجاز صلحه في عداي قتل او كثر **س** تعدلت
ان الهمد لا يقتل منه مسمى وانما فيه القود كما تقدم عند قوله فالقود
عينا يجوز صلح الجاني فيه على ذهاب او ورق او عرض قدر الدية او قبل
منها او اكثر منها حالاً او موقلاً وهذا تكرار مع قوله في باب الصلح معنى
الهمد ما قل او كثر وقال **ر** وانما جاز الصلح عن الهمد باقتل او كثر اي باقتل
من دية النفس لانه ليس بمال ومن هذا يعلم ان الهمد الذي فيه مال يقتل
بمثابة الخطا فهو خارج من هذا داخل في قوله والخطا لانه في حكمه وهو ظاهر

انتهى قوله في عداي في حناية عداي فيقتل النفس والجرح وهذا اوله
من **س** بقوله باقتل او كثر اي باقتل من دية النفس ومن دية الجرح
في الجرح وبأكثر من دية النفس في النفس ومن دية الجرح في الجرح وجد
عندي ما يرضه ويجوز للجاني ان يصطلح مع الاولياء على ان يخرج من
بلد هم فان رجع بعد ذلك فلا ولياً للقتل ان كان القاتل ثانياً والاليم
ما وضع عليه الصلح وليس رجوع ولا يجاب لقوله انا ارجع واخاف
لان الصلح على الاكثر لازم **م** والخطا لبيع الدين **س** يعني ان الصلح
في الخطا في النفس او في الجرح حكمه حكم بيع الدين لان الخطا ما فيه الا
المال وهو دين يراعى فلا يجوز اخذ ذهبه ورق ولا العكس
لانه صريح مما خذ ولا اخذ اخذ هاهنا ابل لانه منسوخ دين في دين الى
اجل وامام مع التخييل فجاز ويدخل في الصلح باقتل من الدية
ضع وتقبل وبأكثر لا بعد من اجلها سلمه بزيادة وقال **ر** اي والصلح
في الخطا لبيع الدين فاذ اصاب الجاني عن العاقلة بشيئ من فلا يجوز
لكونه من بيع الدين بالدين وكذلك لو صالح عنها بتقد كذهب
مقتنه وبالعكس فانه لا يجوز لكونه موقلاً او موقلاً او موقلاً
موجباً وامام لو وضع الصلح بغير التقد على المأخوذ فانه لا يمتنع
واذا صالحت العاقلة بشيئ موقلاً فانه يمتنع لكونه منسوخ دين في
دين وصالحها بالتقد وغيره كصلحه قاله في التوضيح ثم ان قوله
اعتبر بيع الدين بالدين فيه قصور لانه يقتضي الجواز في التقد
مطلقاً وليس بظاهر لا متناع اخذ الذهب عن ورق وبالعكس
لانه صريح مستأخذ وهذا ظاهر ويحتمل ان يكون قوله والخطا
معمولاً على عداي وجاز مصلحته في الخطا جوازاً لسل جواز بيع
الدين فيجوز بالتقد لا بالتأخير وعلى هذا فانما قال كبيع الدين
لانه خرف المسئلة في صلح الجاني وامام صلح العاقلة موقلاً فامتناعه
لكونه منسوخ دين في دين كما تقدم **س** ولا يفيض على عاقلة **س** يعني ان
الجاني اذا صالح المجني عليه فيما تجمله العاقلة فان صلحه لا يلزمهم
لان العاقلة تدفع الدية من اموالهم ولا يرجعون بها عليه تنويعاً
في صلحه عنهم **س** كعكسه **س** يعني ان صلح العاقلة عن الجاني فيما
يجب عليه لا يلزمه كما لا يلزم الجاني الاجنبي اذا صالح عنه غيره وقال **ر**
اي كذا لا يفيض على الجاني خطا صلح العاقلة فان قتل اذ اصابته
خطا قاله في العاقلة فكيف ينصرف منها الصلح عنه والجواب انه
كواحد منها فاذ اصابته بالشيئ لما عليه بهد معلوم فانه لا يفيض
عليه وله رده **س** فان عصى قوصيه **س** يعني ان من قتل خطا فغنى عنه قتله

Copy

من جن عليه ونجيب عليه الصلاة والصوم والزكاة ونحوها وان
 عنه عن جرحه او صلح فقات غلاوليا به الغسامة والقتل ورجع الجاني
 فيما اخذ منه **ش** يعني ان المجني عليه اذا عني عن من جرحه عمد او خطا
 او صلح الجاني من ذلك ثم تريت فقات المجني عليه بعد ذلك غلاوليا وه
 يجر ون بين ان يجز واعضوه او صلحه او يردوه ويقتسموا ويستحقوا
 الكدية القودية العمد والدية في الخطا من العاقلة وحبيذ يرجع
 الجاني فيما اخذه منه وليه غلاوليا او اراد الجاني الرجوع فيما اخذ منه واي
 او ليا المجني عليه غلاوليا له وانما الجاني رلهم لاله وهذا ان لم
 يصلح عنه وعنه ما يؤول اليه والاختلاف وقد تعدت هذه للسلسلة
 تمامها في باب الصلح عني على ما تقدم من التفصيل وانما ذكر المؤلف
 ما ذكره هنا لانه يات به **ش** والقاتل الاستحلال على العفو فان تكلف
 واحدة وبري **ش** المشهور ان الجاني اذا ادعى على ولي الدم انه عني
 عنه وكذبه ولي الدم في ذلك حله ان يحلفه على ذلك فان نكل ولي الدم
 عن هذه اليمين حلف الجاني بيمين واحدة لانها هي التي كانت على الدعي
 عليه فردها على الجاني وحبيذ ير الجاني اي يسقط عنه القتل فان
 نكل الجاني عن اليمين قتل حبيذ مؤلم على العفو اي عدم العفو
 لان ولي الدم لا يحلف على العفو وان على يمين في السببية اي في
 دعوى العفو اي بسبب دعوى العفو وجد عني ما دعه ودعوى
 العفو في التذوق كالقتل فلقا ذ فحليف المقدوف على عدم العفو
 فان حلف حده والاحلف واحدة وسقط عنه الحد وتقدم في باب
 الفقا مسائل مستثناة تتوجه فيها اليمين بجردها مع انما لا تثبت
 الا بعد لين فلا تكون باقتضا لقوله وكل دعوى لا تثبت الا بعد لين
 غلاولين بجردها وقوله واحدة يتعارض فيه اختلاف وحلف **ش** وتلوم
 له في بيمينه الغالبة **ش** يعني ان الجاني اذا حال بيني التي تشهد
 له بالعفو غالبة فان الحاكم يتلوم له باجتهاده اي على قدر ما يراه من
 هذه دعواه ودينه فان حضرت حمل بمقتضاها وان لم تحضر قتل وظاهره
 ان المتلوم بابت سوا كانت بيمينه قريبة الغيبة او بعيدة وهو ظاهر المدوة
 وحملها عليه عياض والمصلي واسا لذلك ان عذفة بقوله ولم
 يثبتها المصلي ولا عياض بما اذا كانت قريبة وهي الوجه بها اذا ان
 القاذ ان المقدوف من عبد وزعم بيمينه له انما ثبت تلوم له الاسام
 وان بعدت لم يثبتت الى قوله فعلى تنقيدها يكون وانما دعي قوله
 ابن الهندي لا يتلوم له الا بعد حلفه في الحقوق يحلفها هنا انتهى قلت
 وعلى هذا فان بعدت فانه لا يبتطرق ومنه العراق لا قريبة وعلى حمل

القريب من دم

عياض

عياض والمصلي فالقري بين ما هنا وبين ما تقدم في قوله وانما عياض
 لم يثبت عنيته ان القاتل هنا جازم بانه حصل العفو عنه وان له بيمينه
 بذلك بخلاف ما تقدم فان الانتظار فيه لاحتمال عفو الولي والاصل عدم
 ذلك واما الفرق بين ما هنا على ما عياض ومن واقعه وبين المتدفق
 سعة اسرلوما انتهى ثم ان التلوم انما يكون بعد حلفه ان له بيمينه غالبة
 وعلى التلوم في القريبة فانما يتلوم له في البعيدة لانه ذريعة لابطال
 الحقوق وينتص منه غالبة تد من شهدت بالعمو عمل تكون الدية
 في مال الولي وهو الظاهر او ينتص منه او يكون من خطا الاسام
 وهو الموافق لقوله الامي دم على ما ذكره هناك واعلم ان لنا
 مسائل يقتل الحاكم الجاني من غير تلوم له فيما ادعاه من البينة والظاهر
 انه اذا شهدت له بيمينه بما كان ادعاه فان دية على الاسام وقتل الولي
 من غير تلوم للجاني فيما يدعيه من البينة فان نظر هل دية على عاقلة
 الولي او ينتص له منه حيث شهدت البينة بما ادعاه وقتل الحاكم
 للجاني بعد التلوم وهو محل الرد والمنقذ **ش** وقتل بما قتل ولو
 تار **ش** المشهور من المذهب ان القاتل يقتل بالذي قتل به ولو
 كان تار لم يعمم قوله تعالى وانما عنيتم معا قبول بمثل ما عوفتم به
 ولقوله تعالى فمن اعدي عليكم فاعمدوا عليه بمثل ما اعنتكم عليه
 وكما في المصحح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع راس اليهودي
 الذي رفع راس المرأة وهذا طه بيمين قتل بغير قسامة واما من قتل
 بما كانه يتعين في حقه السيف وحم من قوله بما قتل ان الجرح ليس
 كذلك فيطالب فيه العضا من الجاني بارقت مما جنى به فان ارفع
 بجرح وعصى اقتص منه بالموسى وقوله بما قتل به اي بالة ما قتل به
 ولا تشترط المماثلة في الصفة بل ليل قوله كذا في عصوين ثم ان القتل
 بما قتل به من حلف المجني عليه فاذا طلبه اجيب الى ذلك **ش** لا يجز ولو ط
 وبهي وما يؤول **ش** يعني ان من قتل بقطا او بلواط او سحر او قتل
 بشي يؤول كما لتعذيب كما لم منه الطعام ونحوه يحبس فانه يقتل
 بالسيف ولا يقتل بشي مما ذكر لان ذلك معافي ولا يجوز لاحد ان يامر
 بالمعصية لانه خسف حال الاسام من قوله لا ينتص باللو ط مراده
 لا تجعل حسنة ويفعل بها الى ان يموت ان لا يتصور الاستنها باللو ط
 على غير هذا الوجه ومراده من القتل بالسحر اذا ثبت من غير اقرار
 واما ان اقر على انه قتل بالسحر على كسبية فانه يلزم ان يفعلها مع
 نفسه فان مات والا فالسيف وفي شرح ما دعه تار السابح اما
 الثلاثة الاول فلا شرا كرها في المعصية فتحرر الاسام المنتص شى من

م

بمثل

الجاني كان حرجة في حقه وبسيف لكونه من الحرمات المستحق على
 منعه واد المجزئ التماس بمدة فلا بد من العدول الى السيف انتهى
 وهو برء قول السالم في قوله وسحر و مراد لهم يقولون لا يقتل
 بالسحر اذا ثبت من غير اقرار معاذ الاقراران قتل بسحر على كونه مائة
 يلزم ان يفعلها فان مات والا فالسيف انتهى لان امره بمفعلها مع نفسه
 بمعية وهل والسم او يجتهد في قدرة ما ويلا **ش** يعني ان من قتل
 شخصاً بالسم هل لا يقتل به كما في الذي قتله وعليه تأويل المدونة ابو
 محمد بن ابي زيد او يقتل منه بالسم ويجتهد الامام في قدره اي في
 القدر الذي يموت به من السم بان يسأل الامام اهل الخبرة في القدر
 الذي يقتل مثل هذا وعلى هذا تأويل ابن رشد المدونة في ذلك تأويل
 وقوله وهل والسم اي لا يقتل به فهو عطف على المستثنى وقوله او
 يجتهد عطف على مقدري او يقتل به ويجتهد في قدره وقال **ش** وهل
 والسم اي لا يقتل به ويجتهد الامام فيما يقتل به في الالة التي يقتل
 بها او يقتل به ويجتهد الامام في قدره حال اجتهاد فيها لكنه يختلف
 انتهى فائدة السمر بالفتح في الاكثر وجمعه سموم كفسف وعلوس
 وسهام كسهم وسهام والضم لغة اهل العالة والكسر لغة لبني
 تميم وسميت الطعام سماجولة فيه والسم ثقب الامة وفيها اللغات
 الثلاث وجمعه سهام **ش** فيزق ويخفق ويحرق وضرب بالعض الموت
ش يعني ان من قتل شخصاً بالترقيق فانه يقتل به مثل ذلك وكذلك
 من قتل شخصاً بالخنق او يحرق فانه يفعل به مثل ذلك اي يقتل بخنق ويقتل
 بالحرق وكذلك من قتل شخصاً بالعض فانه يقتل بالعض اي يضرب بها الى
 ان يموت وقال **ق** يتر الافعال بالتحقيق لان يفرق من الفرق يعرف
 فاد انبيته للمفعول قلت يفرق ويخفف من خفف فاد انبيته للمفعول
 قلت يخفف ويحرق من احره ارامان يحرق يقال احره يحرق اذا رماه بالحرق لا
 بالشد يد لانه للمبالغة وليس لنا حاجة مما لا يحرق الفعل كاف وقال
ر في قوله وضرب بالعض الموت ما قصه قد يقال ان هذا بطول وج
 فيكون المراد بما تقدم غير هذا واجاب بعض شيوخنا بانه يفرق في موضع
 خلع بحيث يموت بسرعة كما لضرب بشدة في عنقه او يقال السلام هناك
 فيما بطول ابتدء والضرب بالعض ليس من ذلك **ش** كذا في عصبين **ش**
 مثال في المعنى لقوله وضرب بالعض الموت اي كذا في ضرب بني عصا اي ان
 من ضرب شخصاً بالعض مرتين مات منها فاد الفاعل يضرب بالعض الى
 الموت ولا يراعى في ذلك عدد الضربات فتقوله كذا في عصبين اي ضربتين
 لا انه امسك عصا بين وضرب مرة واحدة والعض موت مفسور ولا

يقال

يقال عصاة **ش** يمكن مستحق من السيف مطلقاً **ش** يعني انه مستحق
 الدم اذا اطلب ان يقتل من الجاني بالسيف فانه يجب ان يقتل في كل وجه
 من الوجوه السابقة وسواء قتل باخف من السيف او لانه القصاص
 بالسيف اخف على الجاني في الغالب فيجب اليه ويشرح ما يشرحه وانما
 يمكن من السيف لانه عدل الله الاخف غالباً ولو انتفى ان يكون قتله باخف
 من السيف وطلب المستحق ان يقتل بالسيف لم يمكن من ذلك هكذا حال
 ابن عمود السلام فيما رايت وهو مخالف للاطلاق الذي ذكره هنا انتهى وظاهر
 كلام الشارح ان مقتضى السلام جزم به وانما ذكره على وجه الاحتياط له
ش واندرج طرف ان تعدد له وان لم يقصد مثله **ش** يعني ان ما
 دون النفس يندرج فيما ان تعد الجاني ذلك ولم يقصد المثلة وسواء كان الطرف
 المقتول او لغيره فان قعا عين واحد وقطع يد آخر وقتل اخر فانه يقتل
 منه القتل لولا المقتول وبسقط حتى غيرهم لان القتل يا قتل في الجميع
 وليس هذا التكرار مع قوله سابقاً او قصاص لغيره لان السابق في الاطراف
 وهذا في النفس واخر من بقوله ان تعد من الخطا فان فيه الامة فاد اقطع
 يد رجل من الاخطاء قتل اخر عدل فانه يقتل بما قتل ولا يسقط دية القتل
 اليد واخر من بقوله لم يقصد مثله مما اذا قصد المثلة فانه يفعل بمقتل
 ذلك ثم يقتل منه ثم ان قوله لم يقصد مثله راجع لما قبل المبالغة وما
 بعدهما كما قال ابن الحاجب وتعلم وقاله **ق** واقتصر ابن مروق والموت
 والشارح انه قيد في طرف الجاني عليه واما طرف غيره فانه يندرج مطلقاً
 وحده عندي ما قصه وما دون النفس يندرج فيها الا القدر فانه
 يجد اولاً يقتل للمرة التي تلحق المقتول ثم يقتل بقوله السابق في قوله
 وما يطول بما اذا لم يقصد به المثلة ولا ينفصل به كما لو قطع ارباً
 ولا يقال هذا ليس بطرف لانا نقول المراد بالطرف ملحق النفس فيصدق
 على ما ذكرنا **ش** كما لا مباح في اليد **ش** هو مثال لا يندرج اي كما يندرج
 الاطراف في النفس كذلك يندرج الاصابع في اليد ما لم يقصد المثلة وقوله
 كما لا مباح في اليد قاله **ق** والاجر على ما تقدم فيما اذا كانت يد الجاني
 عليه ناقصة اصبعاً اكثر ظاهر انتهى وانظر فيما كتبناه على **ش** ودية
 الخطا على البادي خمسة بنت مخاض وولد البون وحنة وجزعة **ش**
 قد علمت ان موجب الجناية قصاصاً او دية وتقدم الكلام على القصاص
 والكلام الان على الدية قاله القاضي عياض الدية من الودي وهو الهلاك
 سميت بذلك لانما سميه وتقدم فيما اشرقت به ما ما يجب بقتل نفس
 ادي وجرا ومثلها حكمه ادمه او يجره مقدراً ما لا بالاجتهاد فيخرج
 ما يجب بقتل غير الادي من قيمة فرس ونحوه وما يجب بقتل ذي رق من قيمة

Copy University

وهن دمه يخرج ما يجب من دين بجل يقتل مدنيه قبل اجله والحكومة ويحل
دية القتل والسمع والمدين وكوهي جلا وحل وقوله عند دم يخرج به ما
يجب من دين بجل كما مر فلو لا هذه الزيادة لتقص طرده مما قيل عليه لئلا
ان يقول لا يحتاج الى ذلك القيد لانه لما قيل يجب بالقتل يمنع ذلك لان
الذي وجب بالموت تجب الدين لا وجوب الدين وقوله او يحجره عطف
على قتل ليدخل دية العين وكوهي مدنيه الاعضا وقوله عرعا اخرج
به ما لم يقدره الشرع مما امكنها به وقوله لا بالاجتهاد اخرج الحكومة
لان التقدير الشرعي يكون عمريا وخصوصا وقوله او مثلها يدخل فيه
الغرة مثل النفس حكما لانها نفس فانه قلت فانه قلت رسم الشيوخ
للدية او رد بعض الشيوخ عليه انه غير مانع بالكفاية في القتل لان
الرقبة يصدق عليها انما يقتل بقتل نفس الى اخره فالحكم ما دق على
ذلك وليس ذلك بدية واجاب عن ذلك بان الواجب على القاتل
انما هو بخير الرقبة بخيرها ليس بماله قال الله تعالى فمضى برقبة
فأوجب عتقها فان قلت عتقها انما يتقرر بعد ملكه لها فقد صدق
الحكم على ما تقرر الملك منه وما لا يتوصل الى الواجب الاله فهو واجب
علينا لما قال يجب في قتل النفس اقتضى ان المال وجب لذاته والكفاية
لم يجب فيها المال فصدق او انما وجب لاعتق في ملكه فالتفرق قائم والمالكات
الدية تختلف باختلاف اموال الناس من ابل وذهب وورق اشار الى
الاول بقوله ودية الخ اي ودية الحر المذكور للمسلم فاحترز بدية الخطاين
دية العمد كما سبقت والمعنى ان دية الحر المذكور للمسلم ما نة من الابل
خمسة رغما بمود مما عشرين بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون
ابن لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة مبي من خمسة انواع وتقدم
ذكر اسنانها في الزكاة ومحتررات ما قلناه سبقت في قوله وفي الرقيق
قيمتهم وفي قوله وان كل كنتمه وفي قوله والكتائب والمعاهد نصف
دية الحر المسلم وفي شرح ما نفعه اعلم ان البادي في اي اقليم كان من اهل
الابل حيث كان عند ابل فان لم يكن عند ابل كان اهل البوادي الذين
ليس عند ابل الخيل مثلا فاهل يملكون بما يجب على حاضرتهم وهو الظاهر
اولا انتهى المراد منه وحده عندي ما نفعه فان عمت الابل فتتخذ قيمتها
ذهبا او ورقا فيجوز به ابن العربي واول من سب الدية ما نفعه الابل
عبد المطلب لما نذر دية ابنه عبد الله ان سهل الله عليه خمر من زم
في القرعة وفداه بما وقيل النصف من كفاية **ص** ورجعت في عهد جد
ابن اللبون **ص** يعني ان دية العمد اذا قبلت من اهل الابل بان عفا الابل
كلهم وبعضهم او ما حو عليها بهيمة فانما من اربعة انواع بعد حذف ابن

اللبون خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس
وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة قال مالك بذلك مصنف
السنة ولا يوجد في الدية ثمن ولا عرق وحكمها ح حكم دية الخطاين
فيما لا يخل الا بخل العاقلة منها سيما قال في الموازية اذا اصابوا على
دية بهيمة او عصفور الاوليا رجع الامر الى دية الخطا لان العاقلة لا
تجلبها وفي شرح ما نفعه ورجعت في عهد اي لم يقتضيه حصول العفو
فيه كما ان مقتضى عفو كعفو رجل من الاوليا لباقي او يكون الباقي
ان ادعى على المجني عليه بالاسلام مع تساميهما في الحرية او كونه لانه
يقتضيه منه خوف اتلاف النفس كالأمة والواحدة او القبول الذي فيه
وكذا ما سقط فيه القصاص لعدم وجود ملكه في الجاني وهذا الحكم
مستقاد مما ذكره الموازي كذا في النفس والجرح كالتفصيل كما ينبغي كلام
المولى في اكثر من موضع لكن مبني ان ما سقط فيه القصاص لعدم
الحائل لا يخلط فيه ويجاب بان المراد بالتقليط التثليث فلا ينافي التبريع
ص وثابت في الاب والعموم سيما في عهد لم يقتل به **ص** يعني ان الاب وان
علا وسئل الام والجذاعة مسلم كان او كافرا كناية او مجوسيا وخالوا
الينا اذا قتل ولده مثلا بعد ان يقتل به قتل قتادة المدعي ابنة فان
الدية تقطع عليه في ماله ملكة يتكاثرين حقة وكذا ينبغي دية واربعين
خلقة يلاحد سن وهو المشهور والخلقة هي التي ولد لها في بطنها
واحرز بالعمد من الخطا كما تقدم ومن العمد الذي لم يقتل به من العمد
الذي يقتل به كما اذا جمع ولده او ذبحه او شق جوفه وما اسببه
ذلك قال في التثبيات والمدعي لضرر الجرح وكسر الام مستوب
الذي مدح حذف ولده بسيف فاصاب ساقه فمضى جرحه فمات
فتقدم ساقه بن جرحه على غير الخطاين رضي الله عنه فقد كذا ذلك
له فقال له عمر اعد لي على ما قد يدعني ومائة بعرجة اخذ
عليك فلما تقدم عمر اخذت تلك الابل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة
واربعين خلقة ثم قال ابن اخو المقتول قتاد فانما قتاد حذها
فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس للمقاتل شيء وفي
رواية ثم دعي بام المختول واخيه فدفعها لهما ثم قال عمر سمعت
المصطفى صلى الله عليه وسلم يقول لا يرث القاتل شيئا من قتله
انتهى وقوله عمر اعد لي من ابل قتادة ولما اخذ عمر تلك الابل مائة
علم منه انما امر بعشرين ومائة ليجتار منها مائة وفي الحديث اربعون
خلقة في بطنها اولادها فان قيل ما عادة قوله في بطنها اولادها
مع ان الخلقة هي التي في بطنها ولدها والجواب انه من باب التوكيد

والابضاح واما لدفع نوره انه يكفي في الخلقة ان تكون حملته في وقت
 قما ولا يستلزم حملها حالة دفعها في الدية واما لانه قد قيل ان الخلقة
 تطلق على التي ولدت وولد لها فتعبر قولها في الاب المراد به من له
 على القتل ولادة ولو بواسطة فيحمل الاجداد والجدات ولو قال
 في الاصل كان اولي وقوله ولو بمجوسيا والولد مسلم او مجوسي
 وتحاكم الميتا ونقله عليهم على حساب دياتهم لا على حساب
 ديات المسلم لان هذا لا يفعله احد او كتابيا او معاهدا او مومنا
 وتحاكم الكتابيا على ما نقله عليهم على حساب دياتهم لا على حساب
 ديات المسلم وقال **في التثليث** في حقه بحسب دية وهي ثلث خمس
 وان كل المولود على ذلك لو فوجوه فلا اشكال قوله في عدم يقتل
 ومنابطه ان لا يقصد ان هاق روحه ومنابط العمد الذي يقتله
 ان يقصد ان هاق روحه فانه قبل واره الدية في هذا اديت كغيرها
 وفي شرح ما نصه واحترز بقوله في عدم يقتل به من العمد الذي
 يقتله وهو الفعل الذي لا يقصد به الا القتل او جرحه ويحتمل
 عدمه حيث قصد به القتل كما يفيد كلام ابي الحسن في شرح الرسالة
 وكلام الشافعي وياتي في القولة الاتية ما يفيد وقوله ولو مجوسيا
 قتل والده المسلم او المجوسي واما لو قتل المسلم ولده المجوسي
 فهو كجرحه **في كبره** في نسبه في التخليط اي وكما ان التخليط
 يجب في النفس كذلك يجب في الجرح ولا فرق بين ما يقتل منه وما لا يقتل
 منه وسواء بلغ الجرح تلك الدية او لا ففي الحائفة والامة تلك الدية
 بالتخليط وهكذا بقية الجراح على قدر نسبه من الدية وقال
قوله كبره اي جرح العمد سواء كان الجراح الاب او اجنيا فانه كان
 الاب فالدية مثلثة وان كان اجنيا فالدية مربعة وقوله كلامه سواء
 كان في الجرح بني مقدر او لا وعليه فاذا كان فيه حكومة فانه يوجد
 بنسبة المتقنان من الدية المخلطة سواء كانت مثلثة او مربعة
 انتهى وانظر فيما يتعلق بذلك وفيما يتعلق باسنان الابل فيما كتبناه
 على **قوله** بثلاثين الى اخوه اي فيكون التثليث كذلك وهذا في الجرح
 الذكر المسلم وبحسب ذلك في غيره قوله خليفة المراد بها الحامل سواء
 كانت حقة او جذعة او غيرها من حمل فرج لو قتل الزوج زوجته
 وله منها ولد فان القصاص يسقط وكذا يسقط عند الزوجة اذا
 قتل زوجها وله منها ولد صغير او كبير ويفرق القاتل مائة ويجيب
 سنة كما اقامه ابو الحسن من الدية **في** وعلى الشافعي والمصريين
 والمصريين الف دينار وعلى الرازي اثنا عشر الف درهم **في** يعني ان دية

في الجرح م

الخطا واجبة على الشامي وعلى المغربي وعلى المصري الف دينار ومن
 الذهب ويجب على الرازي ومثله الفارسي والرازي اثنا عشر الف
 درهم من الغنمة بناء على ان الدينار راثنا عشر درهما وقال في كلامه
 ان اهل الحجاز ومكة والدينة من اهل الابل ومقتضى ما نقله الشافعي
 ان اهل المدينة من اهل الذهب لا تراعى من نقله عنهم والخلاف في
 اهل الحجاز ومنهم اهل مكة **في** الا المثلثة فيزد نسبة ما بين الدينين
في المشهور ان الدية المثلثة تطلق باعتبار الذهب والفضة فيزد
 على اهل الذهب والورق نسبة ما بين الدينين اي دية الخطا الخمسة
 والدية المثلثة واما الدية المربعة فاما لا تطلق في الذهب والفضة
 وهذا قول ابن القاسم ورواه عن مالك وهو المشهور وتقوم
 المخلطة حالة والخمسة على ما قبلها ومعة ذلك ان يوجد ما زادت
 المثلثة على الخمسة بعد ان ينظر الى قيمة اسنان الخمسة على ما قبلها
 كما تقدم واسنان المثلثة حالة كما تقدم في البلد ان كان يلد ابل او
 ما قرب في موضع على مجموع الخمسة فقط وينسب الى الجميع فبالنسبة
 يزد على الدية بتلك النسبة فانهم ان لا يستأنوا من مقدر بعد قوله
 الف دينار واثني عشر الف درهم وكما به قال ولا يزد على ذلك الا
 في المثلثة فيزد على ذلك بنسبة قوله في الدية اي لانه ليس لما يزد
 تتوصل به الى معرفة المخلطة من الذهب والورق الا هذا الجرح ان قوله
 فيزد بنسبة ما بين الدينين **في** اي المثلثة والخمسة بان تقوم
 الخمسة على اجالها والمثلثة حالة فانه اذ المثلثة على الخمسة
 ينسب الى الخمسة واخذ بمثل تلك النسبة من الذهب والورق مثال
 ذلك لو كانت الخمسة على اجالها تساو بمائة والمثلثة على
 حلولها تساو بمائة وعشرين فانه يزد على الدية الخمسة و
 خمسمها فيكون من الذهب الف ومائتان ومن الورق اربعة عشر
 الف درهم وقال **في** المراد بالنسبة على كلام **في** التسمية وعلى كلام
 البساطي الفم نسبة العشرين الى المائة على كلام **في** خمس وعلى
 كلام البساطي سدس وقال **في** واستأنوا المثلثة خاصة فيقتضي ان
 المربعة ليست كذلك وهو صحيح اذ هي كدية الخطا عند ابن القاسم
 والفرق بين المربعة والمثلثة ان المربعة لما قيل فيها انها اذا قيلت تكون
 خمسة موجهة بروعي هذا القول فلذلك لم تطلق في اهل الذهب
 والورق بخلاف المثلثة وقد اشار الى ذلك في التوضيح والكتاب
 والمعاهد نصه **في** يعني ان دية الخطا في الكتابي وفي المعاهد على
 النص من دية الحر المسلم لقوله عليه الصلاة والسلام عقل الكافر

Copy

نصف عقل المسلم قال في المقدمات ودية اليهودي والمصري نصف دية
الحر المسلم ودية كسبا على النصف من دية رجاليهم ودية المجوسي
فان كانت دية المجوسية اربعة دراهم ودية الجواهر الحاق
المعاهد باهل الامة فتقوله والكتابي اي ودية الكتابي وتلك
المراد بالكتابي الذي لا له كتاب ولو كان حرييا لانه قد تقدم
استراطا العمة واخر رتبة لك عن الحري قوله والمعاهد ظاهرا هو ولو
كان مجوسيا وليس كذلك كما سيأتي بل المراد من له كتاب مطلقا
اي سواء كان ذميا او لا والمراد بالكتابي الذي هو اعز مما قبله فان
قبل المجوسي الا في غير المعاهد بدليل ما هنا فالجواب ان هذا لا يقع
لان المجوسي غير المعاهد ولا يتصور فيه دية ان هو غير معصوم انتهى
وتلك هي من عطف العام على الخاص اي العام باعتبار المعلوم
فان مضمون المعاهد اعز من الكتابي لانا اعتبار الحكم العقلي فانه
خاص بالكتابي اي والمعاهد اي ولو كتابيا لان المعاهد لا يكون فيه
نصف دية الحر المسلم الا اذا كان كتابيا واما لو كان مجوسيا فليس
فيه ادية مجوسي والعطف امر لغوي فالعموم لتصح العطف والامان
فيه عطف النبي على نفسه لا الحكم العقلي وجد عند ذي ما نصه وشروط
المعاهد ان يكون كتابيا لانه لو كان مجوسيا لكان فيه دية مجوسي
وانما نصح عامة المعاهد لبيان وجه ان المعاهد لما كان يصدر الرجوع
ان يقال لا يبي فيه **ص** والمجوسي والمرد تلك خمس يعني ان
دية المجوسي عدا او حطا تلك خمس دية الحر المسلم وكذلك للمرد
دينه من العدة تلك خمس ايضا وتلك الخمس من الذهب ستة وستون
دينارا وثلاثا دينار ومن الورق ثمان مائة ومن الابل ستة
ابرة وتلك بغير ودية جراح غير المسلم كجراح المسلم من دينه
مأمومة كل او حيا فقتل تلك دينه ومتكلمه عشر دينه ونصف عشر
دينه قوله والمرد الى اخره قال **ق** اي اذا قتل في زمن استتابته
اما لو قتل بعد من الاستتابة فلا شيء على قتله الا الادب عليه
بحل قوله فيما سبق كرتد ويجمع بين كلاميه لكن تقدم عند ان الدية
لا تتحدد بكون القتل في زمن الاستتابة بل هي اعم وقوله تلك خمس
الدية اي على تفصيلها من كونها حيا او عدا اربعة او ثلثة ذهبا
او ورقا او غيرها **و** اني كل لضعفه **ش** يعني اني كل ضعفها
تقدم ذكره على النص من دية ذكورهم قال في المدونة وغيره ادية
نساء كل نوع نصف دية رجاليهم ودية جراح غير المسلمين من دية يائمه
كجراح المسلم من دينه وعلى ذلك في التوضيح الاجماع فدية الذرة

موضحة

المسلمة

المسلمة من البايعي خمسون بيرا ومن اهل الذهب خمسون دينارا
ومن الورق ستة الال درهم ونساء الكتابيين على النصف من ذلك
ودية المجوسية والمرد اربعة دراهم ودية المجوسي ودية الجواهر الحاق
مثل نصفه وكان المناسب لما قبله عدم الاتيان بالكتابي واني كل نصفه
والجواب عن ذلك ان المثلية مقصودة فيما سبق وهذا ان على الاصل
فلا يشك **ص** وفي الرقيق قيمته وان زاد **ش** يعني ان من قتل
رقيقا غانه يلزمه قيمته ولو زاد على دية الحر المسلم لان الرقيق
مال فهو كسلعة انما يخص بغيره قيمته قوله وفي الرقيق الواو
لا يستبان اي والواجب في الرقيق قيمته وجد عندي ما نصه
على انه قن ولو ام ولد او مفضا وهذا اذا كان القتل حيا او عدا
والقاتل ازيد منه حرية واما لو كان مضافا او نصف قتل به
ص وفي الجنين وان علقه عشرة امه ولو امه **ش** يعني ان الجنين
من حيث هو سواء كان من حرة او امه اذا اتصل من امه ميتا اي غير
مستكمل وهي حية فانه يجب فيه عشرة امه اي عشر دينها وعشر
قيمته ان كانت امه وسواء كان الجنين ذكرا او انثى فربه عدا او حيا
المبارك ابا وغيره وسواء كان ذلك عن ضرب او عن تخويف لكن بشرط
ان تشهد البيعة اثما من وقت التخييف لزم ان تراث الدان شهدت
البيعة على السقط ايضا والمراد بالعلقة الدم المجمع الذي اذا
صب عليه الماء الحار لا يذوب لا الدم المجمع الذي اذا صب عليه الماء
الحار يذوب لان هذا الاشئ منه خلا بقدر قبل المبالغة وانما بقدر
قبلها المفضة اي ان لم يكن علقه بل كان مضعة بل وان علقه وكلام
ت فاسد قوله وان علقه من العلوق وهو الاتقال لان بعضها
انقل ببعض وفي شرح **و** والمراد بالعلقة الدم المجمع فانه ذهب
ابن القاسم ان ما يكون به الامه ولد وما عليه الفرة وما تراه
المعتدة متحدة في ذلك وان الدم المجمع فيها حكم الولد الحامل
انتي المراد منه قوله عشر امه ان قد عشر دية امه عند ذي قوله
ولعامة وان قد عشر قيمته امه عند ذي قبله والسائل لهما
عشر واجب امه فمثل الامة والذرة المسلمة والكتابية والمجوسية
وغير ذلك قوله ولو امه اي وهو من زوج حرة ورقيق او زلفة واما
من سيدها فسياتي واما رطلو لقول ابن وهب في جنينها ما نصه
انه مال كسائر الحيوان وتبقى قيمة الامة وقت الضرب تقريره في اخر
يوم الا **ص** نقد او عزة عبدا ووليدة نسا و **ش** يعني ان البايع بالبيان
ان ساد فع مثل عشر الامن العون حالا وان ساد فع الفرة وهي عبدا

Copy

او جارية تساو في العشر قال مالك في المدونة والحكم ان من الرقيق احب
 الي من السود ان اخذ ابدا لابي عبيدا او وليدة جبر وعلما اخذه
 انساوي ما بذل حنين ديارا او سقاية درهم وانه سا واقل من
 ذلك لم يجبر وعلما اخذها الا ان تساو في اتى قوله نقد اراد به
 مقابل الرضا ومقابل الموجل ثا ستغله في البين وفي الحال وقال
ق الراد بالنقد سا قال بل التاجيل تعلم منه امر ان انه لا تاجيل فيه
 وانه ليس على العاقلة بل في مال الجاني لان كل ما يكون على العاقلة
 لا يكون الا موجلا قوله نقد هذا اذا كانت الخاتمة بعد الاوطا ولم تبلغ
 الغرة الثلث والاولى الثلث في على العاقلة وظاهر كلامهم انه لا
 يوجب الادب او فقة ولا يوجب فيها بل ولا يفر ولا يفر ولا يفر
 هذا هل ذلك قوله نقد او غرة هذا الخبر في جنين الحرة ونقد
 مستحب في جنين الامة ومعلوم انه لما يكون دهب او فقة لان التقوم
 انما يكون بها وقوله نقد يجوز ان يكون خالا اي بحالة كون عسر واجب
 انه مستفود اي خالا لا موجلا ويجوز ان يكون عسر سبعة لان عسر امه
 فيه اجمال اي من جهة النقد لكن جعله خالا لانه قوله او غرة معلوم
 على عسر وعبد او وليدة بدل من غرة وقوله وليدة اي انثى وهرعها
 بالوليدة لغيرها وقال **ر** عن الشيخ زروق في شرح الارشاد الوليدة
 الامة الصغيرة انتهى وليك والله اعلم عدل الما ذكر لكونه اخص من
 الصغير بالامة الصغيرة وقال ابن عبد السلام ولم ار لامها بنا في سن
 الفتح جدا وقال الشافعي اخذه سبع سنين انتهى ابن عرفة ابو عمر قال
 بعضهم اقل الغرة بنت سبع سنين لانه لا يفرق بينها وبين امها دون هذا
 السن وهو احد قول الشافعي قال ابن رشد وهذا ما لا يختلف فيه
 انتهى والصغير المستتر بها تساو به عابد على الرقة كانت رقة عبد وامة
 وجد عندي ما نضه فلم يساو العسر الا اثنان يوجب ذلك قاله الراد بالعبد
 وبالوليدة الجنس وفي شرح ما نضه ومثل ضرب الجنين غيره مما يستقطه
 كتم راحة قال الناصر النفاي اذا سمعت الحامل راحة طعم الجن فطلبت
 منه قد لا يبيد الشاكلة فمنعها ذلك فاسقطت فانهم يسمون الغرة في
 ما لم وان كان تلك الدية فاكرو على العاقلة قال شيخنا الشيخ كرم
 الدين ووجدت بخط الشيخ بدر الدين بن الجساس نضه ولو شئت المرأة
 الواحدة خالفت جنينها فقال شيخنا ان امتنعوا من الدفع اليها يعني
 ان يكون فيه الغرة وان لم تطلب شيئا ولم يدروا فلا يبي عليهم انتهى ورايت
 نحوه للشيخ الابي وراى عن شيخنا السهري وظاهر قوله ولم يدروا
 انهم لو علموا لم يبطروها من غير سوال انهم يضمنون لان الجيا قد يمنحها من

اشنان

الطلب

الطلب انتهى والمراد علموا بما حامل وان ربح ذلك بسقطها والظاهر
 انه يغير هنا ما يمكن من الشروط والاثبة في مسألة الاعوان وقال
 الا في احاديث الجنين وسئل شيخنا ابو عبد الله عن رجل ادخل
 على امرأة حرة ظالم فاختلطت واسقطت فاقضى انه يلزمه الغرة
 فعلى هذا ليس الضرب محرما في وجوب الغرة انتهى وكان لم ينفذ على
 بالاي الحسن والجزم به او بيه عليه ثم انه قد يقال في مسألة الاي
 عمل المدخل بالاجور له وفي مسألة ابيه الحسن عمل ما يجوز له قال
 ابو الحسن في مسألة قزع الصبي من الحرم مات ما نضه قال بعض
 الشيخ يوجب في مسألة الكتاب ان من اقترعها ملا فالت جنينا
 ان عليه الغرة وان لم يقصد هاد لك وقد تركت بعين الخطاب ارسل
 اعوانا فماتت منهم امرأة فاسقطت فاستسار الصحابة فاقضى من
 حصر منهم انه لا شيء عليه لانه ما دون له في البيت فقال لعلي بن ابي
 طالب ما تقول يا ابا الحسن قال ارى عليك الغرة عادا هاهنا والمسئلة
 مضمومة في البرهان للشيخ وتثبت الغرة في هذا بشرط وهو ان
 يثبت الذي خرجت من اجله ومسا هدة المرأة لذلك المزرع وان مرضا
 من قبل لذلك الوقت الى ان سقطت وشهادة امرأتين على انما سقطت
 وينبغي ربيعة ومحمون شهادة رجل على روية الجنين انتهى وانظر
 هذا مع اقتناين مرفوعة فانه اقضى بان الرق على الرجل المدخل لا على
 الحالم وفي مسألة السيد عمر جعلها على الحالم الا ان يعمل عمل عمر
 على انه ربح انتهى ومثله من حاشية الشيخ كرم الدين وحيد عيني
 ما نضه ومثل الضرب الراحة كراحة السمك والسراب لكن الصمان على
 السراية وعلى الصانع لا على رب الكيف كما قالوا فيمن استاجر من
 يجر يرا فوقع فيها يبي ما لصمان على الحاضر والمستأجر غاير بالقول
 خلوا دوا بالسراب ومكثت الام مينيخي ان يكون عليها الغرة والامة
 من سيدها والصراية من العبد المسلم كالحرة **ش** يعني ان جنين
 الامة من سيدها المرأة المسلمة كجنين الحرة المسلمة ففيه عسر ديتها
 وكذلك اليهودية والصراية من العبد المسلم اذا تزوجت بمجنين
 الحرة المسلمة لانه حر من قبل امه مسلم من قبل ابيه ففيه عسر دية
 الحرة المسلمة واصل قوله والامة من سيدها وحينئذ الامة قد وف
 المضاف واقيم المضاف اليه مثله وعلم من قوله كالحرة ان السيد حر
 واما لو كان رقيقا ففيه عسر قيمته امه وفي شرح **هـ** ولا يضمن لسيدها
 بل حيث كان ولد له حرا كما لغارة الحر وكامة الجذع كما لك واما التروجة
 بشرط حرية اولادها تحمل كذلك لان اولادها احرار كالمسرة وليس كذلك

Copyright University

ولا يخالفه نقل الموافقة عند ابن عرفة ان من اعتق ما في بطن امه من
غيره خالقت جنينها ميتا اجماعا بنية يقتل عليه متى فقيه عسر قيمة
امه لان المهر وجبة على حرية ولدها خلقت ولدها على الحرية بخلاف
من اعتق جنينها انتهى المراد منه وجد عدي ما ينفذ كالحرة اجماعا من
اهل دين من احبها مسلم او نصراني او مجوسي ولكن ان كان كافرا من
ان تدامنا البنا فنقول من العبد المسلم اي من الزوج العبد المسلم
واما لو كان مسلم بنمراية خال ولد على دين امه فيقتل كلام المؤلف
واقطعه فيما كتبه على **ت** وقال **ق** قوله كالحرة راجع لهما اي والامة
من سيدها اي كالحرة من اهل دين سيدها مسلم كان او كافرا
وتخصيص الشارع له بالمسلم لبقا بآية بالنصرانية من العبد المسلم
واما لو كان سيدها رقيقا فقيه عسر قيمة امه والنصرانية من
زوجها العبد المسلم كالحرة المسلمة واما لو كان زوجها كافرا فكالحرة
من اهل دينه واختلف في النصرانية بين وجهي وبالعكس هل
لجنينها حكم ابيه او حكم امه والاول اجمع انتهى واستشكل قوله كالحرة
بان فيه تشبيه النبي بنفسه اذ النصرانية حرة فالجواب ان المراد
بالحرة هنا المسلمة خاتنتي ما ذكر **ص** ان رأيتها طه حية **ش** قال
لجوهري المزايلة للفارقة بقالة مزايلة وزايلة اذا فارقة
والعنى ان شرط الجنين الذي يجب فيه الفرة ان يفصل عن امه ميتا
وهي حية فلو انفصل كله بعد موتها وبمضه في حياتها وبمضه
بعد موتها فانه لا يجب عليه شيء قال ابن عرفة والفرقة واجبة
بالفصال منها قبل موت امه اتفاقا **ص** الا ان يحيى خالدية ان اقتسموا
ولو مات عاجلا **ش** يعني ان من جن على حامل جنابة خطأ خالقت
جنينها حيا اجماعا يستعمل ما رجا من مات وسواخرج منها حال حياتها
او بعد موتها فان الواجب فيه الدية ان اقتسموا اي ولائه على ذلك
ولو مات الجنين عاجلا اي فانه لا بد من القسامة بخلاف الجنين الكبير
فانه لا قسامة فيه اذا مات عاجلا والفرق بينهما ان الصغير تضعفه
يسرع الموت اليه يادى سبب فانه لم يقسموا عليهم الفرة كمن قطعت يده
ثم تري منها مات وابوا ان يقسموا عليهم دية اليد قوله الا ان يحيى المراد
بجنايته استعماله اي الا ان يستعمل قال المؤلف في التوضيح معتزلا
على ابن الخليل الجعفي لو قال يستعمل لان صوابا لانه اذا نزل
حيا غير مستعمل فليس عليه فائده ولا قسامة وانما عليه الفرة والاب
وقال **ص** الا ان يفصل حيا بان يستعمل ما رجا ويجعل طول كتابه شيخنا
اللقاني في حاشية التوضيح وحيث انفصل حيا فلا فرق بين ان يفصل عن

فيه ص

امه

امه وهي حية او ميتة والاستسنا متصل لكن بالنظر لقوله ان رأيتها
لان ظاهره سواء انفصل حيا او ميتا استثنى من ذلك ما اذا انفصل
حيا وجد عدي ما ينفذ قوله خالدية ان اقتسموا هذا اي الحرة ما
ولد الامة فقيمه ويبرم ايضا ما ينفذ الام **ص** وان نفذه بضرب ظهر
او بطن او راس غني القصاص بخلاف **ش** يعني ان الجاني ان نفذ الجنين
بضرب بطن امه او ظهرها او راسها فزل حيا ثم مات فتقبل يقتص
من الجاني قسامة وتقبل الواجب فيه الدية في مال الجاني اي بقسامة
قالوا والمطه في الحاق الراس بالبطن ان في الراس عرقا يسمى الامهر
واصله الى القلب عما اثر في الراس اثر في القلب بخلاف الشهر الرجل
لكن الراجح في مسألة الراس عدم القصاص وبمسئلة البطن والظهر
القصاص بقسامة بينهما وما ذكرناه من ان الهما في نفذه للجنين لا القتل
هو الذي ذهب اليه غير واحد لكن بعد ذلك يرد عليه ان نفذ ضرب الظهر
والبطن يوجب القصاص وان لم يقصد به الجنين كما يفيد ما تقدم عن
خلوله وهو ظاهر كلام ابن عرفة فلو قال وان نفذ ضرب ظهرها او بطنها
اقتص منه بقسامة بخلاف نفذ الجنين بضرب راسها فيه الدية
بقسامة لم يرد عليه شيء ما تقدم ثم ان قصد الضرب انما يوجب القصاص
اذا كان من غير اصله فان كان من ابيه او امه فلا بد من قصد القتل
اشار ليهذا **هـ** في شرحه وقال **ص** يعني ان يكون الضرب في نفذه عاددا
على الضرب لا القتل لان المذهب ان نفذ **ش** الضرب كاف في
القتل قوله بضرب ظهره الى اخره نفذا قياما على الاب واما الاب فلا يقتص
منه على الخلاف في القصاص الا اذا نفذ ضرب البطن خاصة وقال **ق**
الصغير عاددا على الضرب المعنوم من بضرب الجوارح بالباغيا باء
التي تدجر من الضرب من بابا التصوير خلا **قال** لان بالانصوب
لا تعرف في الرية **ص** وتقدر الواجب بتعدد **ش** الالف واللام
للعهد الذكري والمعنى ان الواجب المتقدم ذكره وهو الفرة والعسر
ان نزل الجنين ميتا اجماعا لم يستعمل ما رجا والدية مع القسامة ان ترك
حيا اجماعا يستعمل ثم مات بتعدد بتعدد الجنين وهو ظاهر جماع القريبيين
من ضربت فطرح جنين لم يستعمل فيهما عرتان ولو استعملت فيهما
دينان ورواه ابن داود في المجموع **عنه** وورثت على الواض **ش** يعني
ان الفرة المذكورة تورث على من راض الله تعالى فرما ونقصا وهذا
هو الذي رجح اليه مالك بعد ان كان يقول انما للابوين على الثلث والثلثين
فان لم يكن الا احدهما في له خاصة وقال **ق** وورثت الواجبات من عسر
وفرقة ودية ان استعمل ما رجا وهذا حسن وقال **ر** وانت الصغير باعتبار

عرق ص

ص

Copy ersity

ان ما يجب في الدين دية او يكون الضمير عائد على الغرة وفي بعض النسخ ويرى
 بالتذكير فالضمير عائد على الواجب وهذه الثانية ام غادة ثم ان حكمهم
 هنا يكون الغرة اربعة الجنيين مخالفا لقولهم من لم يستعمل ماله لا يرث ولا
 يرث ان هذا لم يستعمل مع انه قد ورث ماله ويمكن ان يقال المستعمل
 هو المخصص له وهذا غير مخصص للولد ان الام مدخل فيجبنا به
 عليهما **وفي الجراح** حكومة بسبب نقصان الجناية ان ابره من قيمة
 عبد اضرها من الدية **ش** يعني ان جراح الخطا التي ليس فيها دية مقدرة
 يجب فيها الحكومة وكذلك جراح العمد التي لا تضاعف فيها وليس فيها شيء
 مقدر لعظم الصدر وهضم الفخذ وما اشبه ذلك فيها حكومة بان يقوم
 المحب عليه بعد بره خوف ان يراى الى الخصم او الى ما تحمله العاقلة
 عبد اسما بعشرة مثلاً ثم يقوم كائناً بحسب ما يستحق مثلاً خالفاً
 بين الغنمين هو المشترى في الجاني نسبة ذلك من الدية والمراد
 بالحكومة الحكم اي وفي الجراح حكم ثم يبينه بقوله بسبب الى اخره **وقال**
 المراد بالحكومة الحكم اي وفي الجراح حكم والمراد بالحكم المحكوم به وقوله
 يستند اليها بالاسس وقوله اذا ظهر ما كان متعلق بقيمة بمعنى
 تقوم فهو طرف مقدم على عامله وكان الاولى باخيره عنه لان الاصل
 في العامل ان يتقدم على معموله وقوله من قيمته متعلق بنقصان
 وقوله عبد اضر من الضمير البارز في قيمته اي حال كونه مضرراً
 بسوء يته لاه يته وقوله من الدية متعلق بنسبة واخراب السائل
 فاسد وبعبارة اخرى قوله اذا برى ليس خافاً بل كل جرح لا
 يقتل ولا يقتص منه الا بعد البر وقوله من قيمته راجع لنقصان وقوله
 من الدية راجع لنسبة من باب اللف والشر السوكن وقوله مضرراً
 مفعول مطلق اي يضر مضرراً وحده عدي ما بعده والنقوم يوم الحكم
 وانظر ما في كلام ابن عاري ورتت فيما كتبناه على **ش** كجبن الشهية
ش يعني ان الشهية اذا صدمت بظلمة مثلاً قالفت حينها تنقصت
 سببه قائماً تقوم سالمة ومعينة ويكون فيها ما نقص من قيمتها سليمة
 وانظر هل يقتر القيمة الان او بعد البر كما في مسألة الجراح وهو الظاهر
 كما اشار له **وفي الجراح** ما بعده الشبهة في قوله حكومة على المذهب
 وسوا القنة حياً او ميتاً لكن ان تزل ميتاً فلا شيء فيه وانما تقوم الام سالمة
 ومعينة ويوجد النقص والتقوم يوم الجراح وان تزل حياً عليه قيمته
 مع ما تنقص الام الجناية وهل يراى في تقومها كونها تحلب عليه كذا
 تحلب على صورة محمل كما في مسألة من اهلك عجل برة او لا يراى ذلك
 ثم انه حيث قومت انما تقوم يوم البر ولو ماتت قبل البر من غير سبب من

الجرح ولم يعلم هل كان يراى على شين او لا فبعض حكوماته كما قاله الراشدي
ش الا الجانية والامة فذلك والموصحة تنصف عشر **ش** هذا المستثنى
 من قوله وفي الجراح حكومة منوا سبباً مستقطع اي لكن هذه الجراحات
 قدر الشارع فيها سبباً معلوماً في الجانية عمداً او خطأ تلك الدية وهي
 مختصة بالبطن وبالظهر والامة وهي التي تنقي الى الدماغ فيها
 تلك الجانية وهو على العاقلة لا على الجاني وفي الموصحة نصف
 عشر الدية وهي التي توضع عظم الرأس والجمجمة والحد من قوله فذلك
 قال اي فذلك دية الخطا والظاهر انما خمسة كالدية الكاملة وانظر
 هل جراح الخطا الاصابع والاسنان كذلك وهو الظاهر ولا يترك
 المؤلف الدامقة لان حكمها حكم الامة قاله العالمى وسلام المؤلف في
 جراح الخطا يدل ان ذكر ما فيه القصاص كلف حكم العمد الذي لا قصا
 فيه حكم الخطا فيكون فيه ما فيه لكن صرح الشارع بان الدامقة فيها
 حكومة ان يرتفع على شين وتقدم تفسير الامة واما الجانية
 فهي ما وصل الى الجوف من الظهر والبطن قاله ابو عمر وعنه قول
 الذخيرة والجانية ما انقص الى الجوف ولو دخل ابرة انتهى والمراد
 ما انقص الى الجوف ما اثر فيه فخرق جلبة البطن ولو لم يصل الى
 الجوف فليس منه الا الحكومة ويدل عليه انهم جعلوا الجانية التي
 فيها الثلث من المثالب وانما يكون كذلك اذا وصلت الى الجوف وارت
 فيه كما اشار له **ش** في شرحه قوله والموصحة قال **ش** اي الخطا
 وفي عمدها القصاص كما سبق وما عداها من جانية وامة
 ومنقلة وهاشمة عمده وخطاوه **سواء** والمنقلة والهاشمة
 فخر ونصفه **ش** يعني ان المنقلة وهي التي يطير فرائس العظم منها
 لا يجل الدوا والهاشمة في كل منها عشر الدية ونصف عشرها وهو
 الجارح على قول ابن القاسم اذا ما من هاشمة عنده الا بقدر منقلة
 وقد اعترض للواحد ذكره المؤلف في الهاشمة بان ليس فيها قول مرجع
 بواقي ما انتصر عليه المؤلف فقال واما الهاشمة فقال بان شد لم
 يضرها ما لك وقال ما ادى هاشمة الامانة منقلة وديتها عند منورها
 من العظم وهو الجرح عشر من الابل اللحن فيكون عقابها الموصحة او مع حكومة
 قالها كالمثقلة ثم دابن القصار والامري فانظر هذا مع لفظ خليل زاد
ش في شرحه فذلك في كلام ابن مروق ما يشير به على ما انتصر عليه المؤلف
 فانه قال وحقق ان لا يذكر من الهاشمة كما فعل في القصاص لانه هي
 المثلث المنقلة كما هو ظاهر المدونة سيما مع اتحاد بينهما **ش** وايستين
 فيمن **ش** يعني ان في الجراح المذكورة ما ذكره ولا يراى عليه وان يرت على شين

ص

العبارة قلب اي وان يضرب في نور ومع ذلك فما قبل المبالغة بشكل
ممكن ينبغي له ان يقول كضربات في نور بالكلية او ان الواو والحال
وان وصلية وبشارة اخرى هذا باب القلب الثاني وهو وضع احدي
الكامنين مكان الاخرى اي وان يضرب في نور والقلب فيه اقوال
ثلاثة بجوهر مطلقا لا يجوز مطلقا الثالث التفصيل ان تقسم اعتبارا
باز والاولاد هذا هو الحقيقة والذي يناسبه المنهج على الجوار
مطلقا انتهى وانظر بسط الكلام على حقيقة القلب فيما كتبناه على
تم ان قاله قوله ان لم تقبل بقدر الواجب ولو كان الفعل واحدا
فاداه ضربا واحدة حصل له فيها موضع او مائل ولم تحصل كان
فيها الواجب متعدد **اس** والدية في العقل **ش** يعني ان من ضرب
شخصا عمدا او خطأ ذهب عقله فانه يلزمه الدية كاملة وقضى بغير
ابن الخطاب قال المجني ولوجن من الشهر يوما كان له جزء من ثلاثين
جزء من الدية وان جن النهار دون الليل او بالعكس كان له جزء من
ستين جزءا انتهى فظاهر هذا انه لا يراعى طول النهار ولا قصره ولا طول
الليل ولا قصره حيث كان يحصل له الجنون في الليل فخطا في النهار
تقط وكيفية جعل الليل الطويل اذا كان ينج منه مساويا للنهار
القصير والنهار القصير اذا كان ينج منه مساويا لليل الطويل واجاب
بعض شيوخنا بان الليل الطويل والنهار القصير لما عاد لهما ما باق
من ليل قصير ونهار طويل صار امر الليل والنهار مساويا فلم يؤولوا
على طويل ولا قصير انتهى **ز** اذ في شرحه وهذا الجواب انما يتم اذا
حصل له الجنون في ليل قصير ونهار طويل وحصل له مثل ذلك في
نهار قصير وليل طويل واستوى قدر زمن الحصول والافلا ولو
قبل في الجواب انه لما كان الغالب قرب تقا وتما لم يتطرا لاختلاف بينهما
او يقال ان الظالم احتج بالجل عليه لكن انما يتم هذا اذا كان الجاني
متعدا انتهى المراد منه ومحل العقل القلب وهو مذاهب ما لك
والشرعيين وبدل له قوله تعالى لهم قلوب لا يفقهون بها ولا يفقهون
عن الشيء الا ما كان تأيلا له وقال ابن الما حيتون واي حقيقة والشرع
الفلاسفة محل العقل الراس وينبغي على القولين اذ اضر به فامه
ذهب العقل فعلى قول مالك يلزمه دية كاملة للعقل وثلاث دية
للمأبومة وعلى قول ابي حنيفة يلزمه دية العقل فقط كقول المؤلف
الا ان المنفعة جعلها اي فلا تنقد بل هي دية المنفعة فقط وانما
على انه لو قطع يده او رجله ذهب عقله لمتعدت الدية لان المنفعة
في غير محلها وتقل الثايب ما صورته قوله وهو مذاهب آل الفلاسفة

الذي

الذي ينقله عنهم اهل العلوم العقلية ان العقل قوة النفس بما
تستعد العلوم والادراكات والنفس عند فهم مودة والعقل مودة
لها خاتمتها فليس محالها الدماغ نعم يتنوع في الدماغ الكواكب الباطنة
وهي عند هذين القوى المدركة انتهى وهذا او ما بعده فيما اذا كان
المجني عليه محرا اما لو كان عبدا فاعلى الجاني الا ما تنقذه فقط **ص**
او السمع **ش** لا خلاف في المذهب ان من ضرب شخصا عمدا او خطأ
ذهب سمعه فانه يلزمه الدية كاملة وهو قوة مودعة في العصب
للغرض في شغل اي موجز الصياح يدرك بها الاموات بطريق وصول
الهوى المتكيف بكمية الصوت الى الصياح بمعنى ان الله يخلق
الادراك في النفس عند ذلك **س** او البصر والنفقة والصوت
او الذوق **ش** يعني ان من فعل بشخص خطأ اذهب بصره بسبب
ذلك الفعل فانه يلزمه دية كاملة وفي **ز** قال في التوضيح ولو ضرب
ضربة اذ هبت نصف بصر احدي عينيه ثم ضربته ضربة اذ هبت
العيضة فقال اشهد له ثلثا الدية لان الذي اثلث عليه ثلثا ما بقي
من بصره قال ابن القاسم وعبد الملك ان بقي من الاول شيء فليس
فليس له في العجيبة الا نصف الدية انتهى قوله فقال اشهد
له ثلثا الدية اي له في الضربة الثانية واما الضربة الاولى فبها ربح
الدية وهذا ظاهر انتهى والبصر قوة مودعة في العصبين المتوحدتين
التي يتلاقيان ثم يفترقان فليسما ويا ان اي يتصلان الى العينين
يدرك بها الاضواء والالوان والاشكال والمخاريد والحركات والحسن
والقيبح وغير ذلك مما يخلق الله تعالى ادراكها في النفس عند
استعمال العبد تلك القوة اي بان يخرج البصر مثلا وكذلك اذا فعل
بعضه فاعلى ذهب سببه نقطة وهو صوت مجزوف فانه يلزمه دية كاملة
وكذلك اذا فعل به فاعلى ذهب سببه صوت وهو هو منضعت
يخرج من داخل الرية الى خارجها كما تجري اولاد الرية بالهرعوض
في شحنتين احدهما في الجانب الايمن وهي ذات ثلاث شعبي والاربع
في الجانب الايسر ذات شحنتين يحيط ذلك العضو بالقلب كالفراش
الذي له يجذب للقلب بالسياسة التسييم ويخرج عنه بانفسه البخار
الدخان المحرق وبشارة اخرى فالنطقة اخفى من الصوت لانه اخفى
تربها الخفى لانه هو الصوت الشغل على بعض الحروف وبشارة
اخرى وانما عطف الصوت على النطق لان النطق احق والصوت
اعم ولا يلزم من ذهاب الاخص ذهاب الاعمال والعكس مقتضى كلام
المؤلف ان في ذهابها بتراده الدية فخرج فلو ضربته ذهب فيها نطق

وجاز يصوت فقط ثم ضرب ضرباً ذهب فيها صوته فكان في ذلك ديبان
انتهى وكذلك لو فعل معه فعلاً ذهب سببه ذوقه فانه يلزمه دية كاملة
والذوق هو توقفت في العصب المزق فانه جمع اللسان يدرك
عما الطعوم بخالطة الرطوبة اللعابية التي في الفم بالطعوم ووصولها
الى العصب ولم يذكر اللسان وهو قوة مسنة اي مفرقة في جميع
البدن يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ويحذر ذلك
عند الالتصاق والاتصال به انتهى وظاهر صيغته ان فيه حكومة ان لم
يذكره فيما فيه في وسكت عن بقية ما فيه في مقدر وهو الشئ وفيه
الدية وكذا المستفاد وعلم الصدوق على احد القولين وعن الدائمة
وفيها ثلث الدية على المعتد كما في شرح **ص** والشم قوة مودعة في
الرايتين النابتين في مقدم الدماغ السمينين يعني الثديين
يدرك بها الوراغ بظليته وصول الهواء المتكثف بكيفية ذي الرقة
الى الحنكوم وهي اخص الات **ص** او قوة الجاع او تسله او تحديمه
او تنويده **ش** يعني انه اذا فعل معه فعلاً ذهب سببه قوة
الجاع من الجوع عليه قال الحمي بان يفسد انما فانه يلزمه
دية كاملة وكذلك اذا فعل معه فعلاً ذهب سببه تسله اي قطع
تسله او حصل سببه تحديمه او تنويده فانه يلزمه الدية
كاملة في كل واحد ما ذكر وجد عندي ما نصه وظاهره ولو
تنويده البعض ولما صعبا ومثله التحذيم والترييب وانظر
حديثه وسوره ويظهر كما قال **ك** انه في شرحه ان عليه ديتين وقال
ز المراد بقوله تحديمه او ترييبه حصول الخدام او البرص سواء
جسده كله ام لا ويصح ان يكون السواد عمر جسده وانظر في
ذلك وفي نظري المراد ولو البعض لان السواد نوع من البرص فائدة
في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدور على نسائه في
الساعة الواحدة وكانت هذه الساعة بعد العصر كما هي مسلم عن ابن
عباس لانه عليه السلام اعطى قوة ثلاثين رجلاً وفي رواية اسماعيل
اربعين وفي الخلية عن ابيها انه اعطى قوة اربعين رجلاً كل رجل
من رجال اهل الجنة وفي الترمذي وصححه ان قوة الرجل من اهل
الجنة عانة رجل وعن احمد والنسائي والحاكم وصححه من حديث زيد
ابن ارقم رضى الله عن الرجل من اهل الجنة يعطى قوة مائة في الاكل والشرب
والجوع والشموة فعلى هذا يكون حساب نبينا قوة اربعة ال **ص**
او قيامه وجلسه **ش** يعني ان الدية واجبة في جميع الامور بان
صار ملق وفي احد هذه الحكومة قال لوصاؤه ما قاله الشارح بتعالص

الدونة قالوا بمعنى الموضع لا بمعنى او خلا **ع** **ص** ما استند له رواية
لان القاسم متخيلة به عليها المولى في التوقيع فلا يحمل كلام المولى
عليها **ق** ويجازي **د** ما نصه او قيامه وجلسه معا وكذا قيامه فقط
واما جلوسه فحكومة في مفهومه تفصيل ولو ذهب بعض جلوسه
وقيامه والظاهر ان عليه حكومة **ص** او الاثنين **ش** لما فرغ من الكلام
على النافع شرع في الكلام على الدوات المقدرة والمعنى ان من فعل
بشخص فعلاً ذهب اذناه سببه فانه يلزمه دية كاملة والمولى
تبع في هذا تفصيل ابن الحاجب وهو المذهب لما في كتابه الذي عليه
السلام لم يرد في حزم وفي الاذن جنس وان كان مذهب الدونة
خلافه ونصه ليس في الاذن اذا اصطلمت او ضربت فتدحت الا
الحكومة كما قاله المير في وقال **ص** مراده بالاذنين اسمان غير
ذهاب السمع والمذهب انه ليس بهما الا الحكومة ولا دية فيما الا اذا
اذ ذهب السمع وما صحبه **ت** تابع فيه لظاهر المولى وقال **ق** تبع المولى
بتفصيل ابن الحاجب وقال **ز** ظاهره انه تبع فيه بتفصيل ابن الحاجب
وهو خلاف مذهب الدونة قال ابن عرفة ونصحه ابن الحاجب خلاي
الشهور قال في الدونة ليس في الاذن اذا اصطلمت او ضربت فتدحت
الا الاحتمار والمراد بالاذن الحنك لقول ابن رشد الدية انما هي في
السمع لا في الاذنين فان قطعنا ذنا الرجل ولم يذهب شيء من سمعه
فليس في الاذنين الا الحكومة ثم قال وفي الوحدة الحكومة ايضا انتهى
من مختصر البيان لان الصلوات انتهى وفي المستفيضة الدية كما قاله
ابن القاسم خلاي لو اذهب ثوبه فان فيه حكومة **ص** او السوى
ش قال الله تعالى تراعى للسوى وهو جلد الراس والمعنى ان من
فعل بشخص فعلاً ذهب معه جلد راسه فانه يلزمه دية كاملة
وقال **ز** السوا جلدات الراس جمع سواة وهي جلدة الراس كذا
نقله الشمني في حاشيته على المعنى وحديث في تفسير السراخ للسوا
جلدة الراس اشكال واجاب بعض شيوخنا عن ذلك بانه يمكن
ان يكون المراد بجلدات الراس طبقاتها المتصلة وتكون السوا طبقة
منها ويمكن ايضا ان يقال السواد باعتبار راسه ويكون للسوا
جزء من ذلك انتهى وانظر لو اذهب بعض السوا هل فيه حكومة او
بحسابه منها وجزم بعضهم بالثاني كما قاله **ه** في شرحه **ص** او العيين
ش يعني ان من فعل فعلاً بشخص ذهب سببه عينا ما فانه يلزمه
دية كاملة وسوا المستا او برزتا او ذهب نورهما وهما عينا اي
عالمهما باق ويبدوها بجالهما بعد ذلك حكومة نص عليه الحمي

فان قلت قوله والعين مكر مع البصر فالجواب ان الذاهب هناك
البصر خاصة والعين مفتوحة وهذا المثلث قد مع ذهاب البصر
فان يمد اللامارة الى ان يما ذكر الدية خاصة لاديه وحكومة وان
كان يعلم ما سبق **ص** او عين الاعور للسنة **ش** يعني ان من عمل بالاعور
مغلا ذهاب سببه عينه الباقية فانه يلزمه دية كاملة وسوا حلفت
او برئت او ذهاب نورها وجمالها باق وفي ذهاب جمالها بعد ذلك
حكومة وانما كان في عين الاعور دية كاملة لما جاء في السنة لقول
ابن شهاب **ص** السنة وبه قضى عمر وعطاء وغيرهما وفي قول المؤلف
للسنة رد على من يقول لا تتقال البصر اليها لانه خلاف مذهب اهل
السنة لان البصر عرض والاعراض لا تتقبل **ص** جاء في الحديث
الرجال مسوخ العين مكتوب بين عينييه كافر يقرأوه كل مسلم اعلم
ان عيني الرجل مبعين عور وان احداها طافئة بالهمز لا مضمومة
والاخرى طافئة بلا همز ظاهرة ثانية وفي رواية اعور العين اليمنى
وفي رواية اعور العين اليسرى وسلاهما جميع **ص** بخلاف كل زوج كان
في احدهما نصفه **ش** يعني ان كل زوج في الانسان فانه يجب فيه
الدية ثمانية وفي احدها نصف العقل الواجب فيها ما عدى عين
الاعور للسنة كما مر قوله بخلاف كل زوج اي مما فيه جمال ومنفعة و
واما ما فيه جمال دون منفعة كالحاجبين والهدبين فليس فيه الا
الحكومة وقوله نصفه اي نصف الزوج لا ثمانية فهو يخرج من عين
الاعور وقوله بخلاف الى اخره قال **ص** يخرج من قوله او عين الاعور وقوله
كان في احدها نصفه تحليل لمتدراي بخلاف كل زوج فليس الباقي
منه بل باق من العينين لان في احدها نصف العقل والمعنى حينئذ
ان الانسان اذا اراد له يد واحدة او رجل مثلام جنى على ذلك فليس
ذلك كعين الاعور فيكون فيه الدية كما ملكة بل عليه نصف الدية فقط والفرق
بين ذلك ظاهر وهو ان نور العين الذاهبة ينتقل الى الباقية فكانت
بناية عينية ولا كذلك غيرها في الاعضاء والزوج في اللغة احد اثنين
والاثنان زوجان قال تعالى ومن كل ثنائي خلقنا ذكرين انتهى لكن تحليله
تقدم رده وجد عندني ما نصه ولو كان له ذكران لكان في كل واحد
دية كاملة **ص** وفي البدين والرجلين **ش** يعني ان من قطع يدي شخص
من الاصابع او من العضد او ازال منفعتهما مع بقاءهما فانه يلزمه دية
كاملة وكذلك من قطع رجلين شخص من الكعب او من الورك او ازال
منفعتهما مع بقاءهما فانه يلزمه دية كاملة وفي شرح **ص** وسوا منفعتهما او
ابطال منفعتهما بكسر وخو و به دخل منه ما لو حصل فيها الرعشة ومقاد

كلام المؤلف والشايع وتنت ان الورك من جملة الرجل كما ان الساعد من
جملة اليد وكذا يجلو ولو وضع يعني ان في اليد من الدية كاملة وكذلك
في الرجلين قال المجني وسوا قطعت اليدان من الملك او من الرشد
او من الاصابع وكذا في الرجلين سوا قطعت من الورك او من الركبة
او من الاصابع انتهى فاما قطع الرجلين راس الورك خطأ فقيمة الدية
كاملة وذكر اللوات ما ينبغي ان لا يسيب في القصد دية كاملة اذ كسر
وكذا في السائل فانه قال والحق بالخطا اي في كل العا حلة له مالا
فما الى اخره وهو خلاف ما ينبغي ما تقدم من انه اذا بطلت و
منفعة الرجل بكسر وخو فان فيها ديتها ولعل كلام الشامل ومن
وامنه محمول على ما اذا لم يبطل منفعته بلك الكسر حيث عور بالرد
اما اذا بطلت منفعته ولو مع العلاج بالتداوي فان فيه دية الرجل
وكلام السائل محمول على ما اذا لم يكن ثم رجل فاذا قطعت الرجل
وليس الكعبين فقيمة الدية وفيما بقي حكومة كما اذا قطعت الكف
فان في الباقي حكومة بل ذكر ابن مزيون عند قوله والساعد انه
اذا قطعت الاصابع من اليد كان فيما بقي من الكف الى الملك حكومة
وياتي بخو عن شرح الرسالة ويحيى مثل ذلك في الرجل فاذا قطعت
اصابع الرجل كان فيما بقي حكومة ويحيى التطريحي وهو انه هل
يحيى في اليد من الملك للاصابع ما جنى في الكف مع الاصابع فاذا
قطع اليد من الملك وفيها اصبعان او اكثر فعليه دية الاصابع وتقدر **ج**
بقية اليد في ذلك وان كان فيها اصبع واحد ويؤخذ دية الاصبع و
حكومة قلت اعلم ان الذي ينبغي به كلام الشايع ان من جنى
على يد اخر فانه الاصابها فان عليه ديتها كاملة سوا ازال الاصابع
وحدتها او مع شي اخر بان يقطع من الكوع او من المرفق او من الملك
واما ان جنى عليها بعد ما ازال يقطع اصابعها فعليه بحساب ما بقي
من الاصابع وان ابطل منفعتها بغير قطع جنى على ما تقدم وان ازال
بعضها بغير قطع فعليه بحساب ذلك من الدية فيما فيه دية وعليه
الحكومة فيما فيه حكومة **ص** ومارن الاثني **ش** هو مالا من الاثني
دون العظم ويسمى ايضا الارنية فاذا فعل به مغلا ذهاب سببه مارن
انه فانه يلزمه دية كاملة وهذا هو المشهور وبه قال الفقهاء
السبعة وجد عندني ما نصه واظهر الحكم اذا خرمه او خرمه **ص**
والخشعة **ش** يعني ان من قطع راس ذكر انسان دون قصته فانه
يلزمه دية كاملة قال في المدونة في الخشعة الدية كما في استعمال
الذكر وان اقطع بعض الخشعة بفاس لا من اصله والى هذا اشار

يقوله وفي بعض الحسابات منها **لا من اصله** فمفهوم التثنية يرجع
 للمارين والحشفة والحاصل ان ماري الانف وحشفة الذكر اذا قطع
 مفهما فمفهومه بحسابه من الدية ويقاس من الحشفة لانه اصل
 الذكر ويقاس في الانف من الماري لانه اصل الانف فمفهومه بحسابها
 اي البضع المخلوطة والصبر في اصله اي المذكور من الذكر والانف
 وفي الاظهر لو عاد بحسابها منها اي اذا قطع بعض الانف والحشفة
 فانه يكون في ذلك بحسابه من الدية **ص** وفي الانثيين مطلقا **ص**
 يعني ان من قطع انثيين يخص فانه يلزمه دية كاملة وسوا خطمها
 او سلبها او رضاءها فمفهوم قبل الذكر او بعده كان له ذكر او لا وفي
 احدها نصف الدية وهما عند مالك سواء وان قطعنا مع الذكر
 فديته وحكي اللحي عن ابن حبيب ان في البسرى الدية كاملة قال
 يريد لان النسل يكون منها **ص** وفي ذكر العنين قولان **ص** تقدم ان
 العنين هو الذي له ذكر لا يثبت به الجماع لصغره فانه اذا قطع
 قبل يلزمه دية كاملة قاله ابن حبيب او حكومة قاله في مختصر
 الوزار والحصول مثل العنين من حيث انه لم يخلط له ذكر بحبيب
 به النساء هكذا في الاسباخ وفي الحضور وفي ذكر الشيخ الثاني
 الدية وهذا اذا كان الاغراض في كل النساء واما اذا كان في امرأة
 خاصة فعليه الدية كاملة وجد عند مالك ما نصه واما ذكر الشيخ الثاني
 والعرض قاله دية وكذلك ذكر القاضي واما ذكر الحنفى المشكل فنصف
 دية ونصف حكومة وفي شرح **ص** العنين هو من لا يثبت منه الجماع
 اما لصغر السن واما لكونه لا يخلط لذكر او علة والقولان بالدية والحكومة
 قلت وعلة القولين يتحقق حكم حشفته **ص** وفي شرحي المراء
 ان هذا المصنف **ص** السن ان لها حرفا الفرج والشعر بعض العنين وسكون
 الفا فانه اذا قطع شعرها الى ان يدا العلم من فرجها فانه يلزمه دية كاملة
 نص على ذلك مطرف وابنه الماحسون وفقى به عن الخطاب وفي
 شرح **ص** السن ان بعض العنين وسكون الفا هما اللحيان في جاني الفرج
 المحيطان به المخطبان له وشعر كل شيء حرقه وفي احدها نصها **ص**
 ومفهوم ان هذا العلم حكومة وهو مستفاد من كلامه ان لم يذكر فيها
 فيه شيء مقدر انتهى المراد منه واختار **ص** ان في احدها حكومة بلخط
 يعني ولا يقال هذا داخل في قوله بخلاف كل شيء لان هذا البسرى
 ذاك لكونهما كاللحي جبين في ان فيها جملة فقط بخلاف كل شيء كاليدين
 فانه فيها متعة وجالا انتهى وظاهر قوله وفي شرحي المرأة الخ ولعمري
ص وفي ثديها او حلمتيها ان بطل اللبن **ص** قال في التبييه المدي

بفتح التا

بفتح التا وكيس وبعوث وهي للرجل والمرأة انتهى وتعال النووي في
 الاسماء واللغات يذكر وبعوث لفتان مشهورتان والتذكير أشهر
 ولم يذكر الزا وحلت سواة ومن ذكر اللتين ابنة فارس والقوهرى
 واستعمله في التبييه مؤنثا في قوله وان جنى على الثدي فشلت
 حائبت الثاني شلت وجعه ثديي وندى بضم التا وكسر ها والدال
 مكسورة فيهما والياء مشددة الى اخر ما نقل والمضى ان من قطع ثديي
 المرأة اي استأصلها فانه يلزمه دية كاملة واما ان قطع راسها
 وهو المراء بالحميتين فانه لا يلزمه دية كاملة الا بشرط ان يبطل اللبن
 منها قال في المدونة كس في ثدي الرجل الا لاجتهاد واما ثديا المرأة
 فمفهوم الدية وان قطع حلمتيها فانه كان قد انبطل مخرج اللبن واضوده
 فمفهوم الدية انتهى قال في التبييه الحلة بفتح الحاء واللام هي راس الثدي
 انتهى ابن عرفة ظاهرا فوالله ان فساد مخرج اللبن من الطول كغيره والظاهر
 انه كيد شلا في الحكومة وان قصد موضع اللبن ثم عاد ورها انتهى وقال
ص ما نصه وفي ثديها السبع ابو الحسن وظاهر هذا وان كانت عجمية
 السبع لان ذلك جال لصدرها انه ورع جادر منها لين علم بمخاضها للجماع
 فقط وحيد فلا شكل بين هذا وما قبله عن التوضيح قوله وحلمتيها
ص ان لم تكن عجمية او لا فالحكومة وقوله ان يبطل اللبن اي اوامضه
 وتعال **ص** هو شرط في قطع الحلمتين ومنه يعلم ان الدية انما هي للبنين والحلمتين
 فلو صدر عما في موضع يبطل لبنها وجبت الدية انظر المراء عند قوله
 ومنفعة اللبن **ص** واستقوى بالصغيرة **ص** لما ذكر الحكم بالنسبة الى
 الكبرية شرع فيه الخلا على الحكم بالنسبة الى الصغيرة والمضى ان من قطع
 حلمتي الصغيرة فانه يستأنس بها الى من الاياس وهذا في الخطا فان اتى
 من الاياس قبل تمام سنة من يوم القطع فانه يجب انتظار تمام السنة
 كما سياتي عند قوله والا انتظار سنة قال في المدونة ان قطع ثديا
 الصغيرة فانه استوفى ان يبطلها فلا يعود ان يبدا فمفهوم الدية
 وان شك في ذلك وصفت الدية واستوفى بها كس الصبي فان ثبت
 فلا عقل لهما وان لم يثبت او شرطتا حسنتا او ماتت قبل ان يعلم ذلك
 فمفهوم الدية **ص** وسن الصغير لم يشر للاياس كالغود والا انتظار سنة
ص يعني ان الصبي الذي لا يبرأ لم يستقط اسنانه الرضاع اذا قلها
 فخص خطا فانه يستأنس بها الى من الاياس فان عادت سقطت ديتها
 كما ياتي وفي القدر لا يحد منه الا بعد الاياس من ثباته فان حصل الاياس
 قبل مضي سنة من يوم الجناية فانه ينتظر تمام سنة قال في المدونة من طرح
 سن صبي لم يخر خطا ومن عقله بيده عدل فانه عادت له بيتها رجع العقل

يذكره

Copy ersity

الى مخرجها وان لم يجد اعطى الصبي العقل كما ملأ وان هلك الصبي قبل ان
 تثبت سنة فالعقل لو رثته فان ثبتت اصغر من قدرها الذي قلعت منه
 كان له من العقل قدر ما نقصت ولو قلعت عدا ونقص له العقل ايضا ولا
 يعمل بالقود حتى يتبين امرها فان عادت لهيتها فلا عقل فيها ولا قود
 فان عادت اصغر من قدرها اعطى ما نقصت فان لم تعد لهيتها لم يثبت
 حتى مات الصبي اقتضى منه وليس فيها عقل وهو مبرأ ما لم تثبت
 وحال **قوله** معنى قوله ومن الصغير الى اي اذا قلعت سنة الصغير فانه
 سينا به باخذ عقلها والقود الاكثر من الاياس وصبي سنة من يوم
 القلع فاذا حصل الاياس قبل مضي سنة من يوم القلع انتظر تمامها
 وان مضت السنة قبل ذلك انتظر الاياس فهذا مراده لكن في عبارته
 نظر وذلك لان قوله والا انتظر يقتضي ان المعنى وان انتفى الاياس
 اذا امر كنه من ان الشرطية ولا النافية وقد ثبت الاياس المتقدم فثبت
 عدمه والانتظار انما هو عند ثبوتها فمرادنا واجاب بعض سؤالا
 عنه بانه ليس المقصد في ما تقدم على حد قول صاحب الرد ان له
 تكن في معاديه اخذ ايدي الى اخره اذ لو اريد بقوله والاي في المعنى
 لكان مضمنا وان ثبت الاخذ باليد لا يقال يا زلة القدم فتبين انه لم
 يريد في المعنى وعلى هذا فتأمل قول المؤلف والامضاء وان حصل الاياس
 بر يوم قبل مضي سنة وقوله انتظر سنة اي تمامها وممكن ان يجاب
 ايضا بان هنا خذ ما اي ومن الصغير لم يجر الاياس فان ثبتت فلا كلام
 والا انتظر سنة اي تمامها انتهى وقال **قوله** للاياس راجع لهما وقوله
 كالقود سيبه في الاستيناء وقوله والا الخ راجع للسنة وما الصغيرة
 فيها الاياس من عود العضو وحده الدية وقوله للاياس والا انتظر سنة
 اي فان انقضت امد الاياس من يوم قلعت قبل تمام سنة ولم تثبت
 انتظر تمام سنة وان مضى تمام سنة من يوم قبل الاياس ولم تثبت
 انتظر الاياس حينئذ انتظر اقص الاجلين وحيد عندي ما مضى يصح رجوع
 قوله كالقود للخاصين ايضا حيث كان امرا وانظر لسان الصغير اذا
 قلعت هل يثبت له او يرجع لاهل العروة **قوله** وسقط ان عادت **قوله**
 صغير النشئة يرجع للقود والدية والمعنى ان من الصغير اذا عادت
 لهيتها قبل قلعتها فانه لا قود فيها ولا دية واستشكل سقوط القصاص
 لان العدا انما يقصد بعد الام الحايث بمثل فعله الا ترى انه يقتضى من
 المخرج غير الخطر وان برى بغير شين واجيب بان من الصبي لا يملك من
 الكبر لثبات سنة وعدم ثبات سنة الكبير ان قلعت فانه لم تثبت تعدسات
 غيرهما من الكبر فوجب القود **قوله** ورثا ان مات **قوله** صغير النشئة

قلها

برجع

يرجع ايضا للقود والدية والمعنى ان الصبي اذا مات قبل ثبات سنة
 كان ورثته يستحقون ماله في ذلك من قود او دية وحيد عندي ما
 مضى وقوله ورثا ان مات ولو بعد الياس وقيل في هذه الحالة
 لا قود ولا دية في الخطا للشك لاحتمال العود **قوله** ويعد السن اصغر
 بحسابها **قوله** يعني ان سن الصبي اذا عادت في المهد وفي الخطا اصغر
 مما كانت عليه حين قلعت فانه يوجد فيها بحسابها سنة من سن فان نقصت
 ربع مثلا سقط بحسابه في الخطا والمهد وهكذا سقط القصاص ولم يهتم
 المؤلف بتعيين المعنى بانه ذلك ان ثبتت وماتت بقدر ما يتقبح به وما
 ان عادت قدر ما لا يتقبح به فالقصاص في المهد والدية في الخطا مع ظهور
 وفي شرح **قوله** بحسابها ينظر ما لم يمتد ذلك والظاهر انه ينظر للنقص
 بالنسبة الى السن فان نقص نصفها نقصت دية كافي نصف السبع
 ولا يقوم عبد اخر ضاعلي ما تقدم في الحكومة وانظر على انه يقوم عبد
 محبها سلبا لو اراد نقص ما بين القيمين عن دية السن والظاهر انه
 لا يقبل بغير دية نقص السن وانظر ايضا لمعاداة ان يد مملكت وبني
 ان يكون في الحكومة وانظر ما كتبه عدوله عن ان يقول وفي عودها
 الناس سلبا قبله الى الاثنان بالظاهر انتهى المراد منه وحيد عندي ما مضى
 ويتقاس من الامور **قوله** وجوب العقل بالخلوات **قوله** لما كانت
 لزوال كل ما فيه الدية علامة يعرف بها زواله وبعضه ومن ذلك العقل
 اشار له بقوله وجوب الخ والمعنى ان العقل اذا انكسرت في زوالها
 فربما في الخلوات لانه في الغالب لا يعرفها به من عوده الا من ذلك
 ولا بد من تكرار الخلوات ولا تكفي الخلوة الواحدة وهذا ايمن من جمعه
 للخلوات **قوله** قال **قوله** اللمس وهو بعد بمرة واحدة وليس مرارا
 والمراد انه يجزى بما يغلب على الظن عدم العقل والتضع فيه ثم انه
 يحتمل ان معناه اننا نستعمله بها ونطلع عليه بحيث لا يكرها هل يفعل
 أعمال العقل او غيرهم ويحتمل انه يحل معها في واحدة وسابره
 في الكلام ونظر خطابه وجوابه ولا يثبت ان يكون المدعي في هذه الا
 الاوليا **قوله** الباي بالخلوات للآلة ثم ان مقتضى كلام السالبي
 ان المطلوب اكثر من مرة وجب فيه ما لم يثبت في هذا الايناس
 قوله ان الاله دخلت على مثل هذا الجماعا الكثير لا تقتضيه انه لابد
 من الابادة على عشر مرات والله اعلم وقوله جوب العقل بالخلوات
 سوا المدعي الاوليا ذهاب جميعه او ذهاب بعضه وعلى هذا فتأمل
 وصديق مدعي ذهاب الجميع لا جمع لما عدا هذه وذلك لان المدعي هنا غير
 المجني عليه وهو لا يملك وقوع لبعض من تكلم على هذا المحل القول برجوعه

Copy

ersity

جميع المسائل حتى مسألة العقل وفيه بين لما ذكرناه انتهى ثم ان قوله وجوب
 وجوب الى اخره يجري في العدم والخطا وما بدته في العدم انه ينفق
 ليرجع بما بقي كما تقدم في قوله وان ذهب كبصر يخرج اعتق منه كانت
 حصل او زاد والافدية ما لم يذهب **س** والسمع بان يصاح به اما كن
 مختلفة مع سد الصحيحة ونسب لسمعه الاخر **س** فما كان الكوهر في السمع
 سمع الانسان يكون واحد او جمعا كقوله عز وجل ختم الله على قلوبهم
 وعلى سمعهم لانه في الاصل مصدر تقول سمعت النبي سمعا وسماعا وقد
 جمع على اسماع وجمع السمع اسامع انتهى والمعنى ان من ادعى ذهاب
 سمع احدي اذنيه فانه يختار ذلك بان يصاح له من اماكن مختلفة الجهات
 بعد ان تسد الاذن الصحيحة سدا محكما يريد وجه الصاح لوجهه
 فان لم يصح فانه يترتب منه ويصح به كذلك ثم يصح كذلك ان يسمع ثم
 تسد تلك الاذن وتفتح الاذن الصحيحة ويصاح به كذلك ثم ينظر اهل
 المعرفة ما تنقص من السمع ونسب القدر الذي فصل من المجني عليها
 لسمع السالمة ويوجد من الدية تلك النسبة وهذا بعد ان يحتمل على
 ذلك ولم يختلف قوله والاختلاف هنا باعتبار الجهات وكذلك اذا اختلف
 قوله اختلافا متقاربا اما ان اختلف اختلافا متباعدا فانه لا شيء له
 ويكون سمعه هدر او اليه الاشارة بقوله والامير كذلكه بقوله
 والسمع اي وجوب السمع اي اختار نقصا به حيث ادعى النقصان
 وصيغة الاختيار ما ذكر قوله بان اي سبب ان يصاح وقوله من
 اماكن مختلفة اي مع هدر والبرج والراد بالماكن الجهات الاربع وجد
 عندي ما يفهم ويكون ذلك الاختيار مع تقيد بعينه وقوله ونسب
 لسمعه الاخر قال **س** تاب الفاعل عما يدعى السمع في قوله والسمع
 اي ونسب السمع التام لسمعه الاخر ويوجد نسبة النقص من
 الدية ويصح ان يكون الجار والمجرور تاب الفاعل اي ووقفت النسبة
 لسمعه الاخر انتهى المراد منه **س** والاصح وسط **س** اي والابان ادعى
 ذهاب سمع اذنيه معا او كانت احدها معدومة فانه يقضى له بالدية
 بالنسبة الى سمع رجل سمعا وسطا لاني غاية حدة السمع ولا في غاية
 نكله وان يكون مثله في السن فوقت المجني عليه ويصاح به من الجهات
 الاربع ثم يجعل علامة على انها سمعه فاذا اختلف قوله ان يزل ووقف
 الرجل الذي سمعه وسطا مكانه ويصاح به من الجهات الاربع ثم يجعل
 علامة على انها سمعه وينظر ما تنقص من سمعه عن سمع الرجل الوسط
 ثم يوجد نسبة ذلك من الدية بقوله وله سببته راجع لهما اي وله
 نسبة سمعه الصحيح ان كانت اذنه الاخرى صحيحة او نسبة سمع رجل

وسط

وسطا ان كانت الاخرى بصيرة ويقبل قوله ان حلت بان يقول هذا
 غاية ما اسمع مثله قوله والاصح اي وان لم يجله او اختلف قوله
 اختلفا فاما فلا شيء له وقال البصائر والاصح وسط لاني غاية من
 الجائين وهذا بالشرط المتقدم وهو ان يجلت على ذلك ولم يختلف قوله
 والا فان اختلف قوله اختلفا فاما متباينا فهو هدر والبصائر هنا بين
 بتمه اذ الجاني لم يحقق كذب المجني عليه وانما ينتمى فقط انتهى قوله
 والاصح وسط ما لم يثبت ان سمعه كان اذنه من الوسط فيكون
 له حينئذ النسبة اليه ومثله اذا علم انه اذنه من الوسط وجد
 عندي ما يفهم وسمع الوسط ما بين سنتين اي بعد ان يصاح كما تقدم
 وقيل يتدر الى سمع وسط ابتداء وموضوع المسئلة ان النهاية اختلفت
 احداها والاخرى ضعيقة باعتبار الاصل او مضطربا ولم تنه
 النقصان بالكلية اذ النسبة انما تكون مع النقص لا مع ذهابه بالكلية
 والمقام يدل على المواد وسياق مدعي ذهاب السمع انتهى ثم اعلم انه
 اذا عرفت حال المجني عليه فواقع فان لم يعلم حاله حمل علمه انه كامل
 اذا الظالم اخطأ بالجل عليه وينبغي ان يحمل على الوسط من الكمال
 لان الكمال مقول بالتسليم ويجري هذا في العقل وفيما بعده وما
 يوافق هذا قوله وصدق مدعي ذهاب الجميع بهن اي كما يصدق
 في دعوى الذهاب يصدق في دعوى الكمال وهذا في غير مسألة
 ذهاب العقل كما يات وقد اشار البصائر الى محو هذا في قوله
 والنطق بالكلية اجتهاد اختلفا فان قلت ينبغي ان يحتاط المجتهد
 في كلامه بسلامة قبل فانه قد يكون ناقصا خلقه فاذا نسب بعد الخرج
 الى اصل الكلام التام ظلم الجاني قلت لا يبعد انتم حملوا الجاني لظلمه على
 الكمال اي كما لا نطق المجني عليه كما قالوا اذا قال بعض المجتهدين نقص
 من كلامه الربع وقال البعض الثلث فانه ليجازي بوجود الثلث لان الظالم
 اخطأ ان يحمل عليه انتهى واعراض **س** عليه في غير محله **س** والبصر
 باغلاق الصحيحة كذلك **س** يعني وكذا يجزى البصر باغلاق العين
 الصحيحة كذلك اي كما تقدم في تجزئة السمع وتبدل عليه اماكن
 ثم تعلق بالمصابة ويتطرقا تبصره الصحيحة ثم تنقص احداها بالآخر
 فاذا علم قدر النقص كان له بحسابه وان ادعى ان جميع بصره ذهب
 مدق مع عينية كما سياتي والظالم اخطأ ان يحمل عليه وانما لم يستطع
 المؤلف قوله باغلاق الصحيحة لئلا يقتضي التثنية ان العين الصحيحة
 تسد وليس كذلك وانما تعلق ولذا كذلك قال ما يفهم قوله كذلك
 معقول مطلق اي تجزى بمثل ذلك اي مثل تجزئة السمع وليس لهما



للاغلاق لانه لا يبعد الصفة كلها وانما لم يقل والبصر كذلك لانه قال
في السمع شدة المصحة ولا يستعمل السمع بالنسبة للعين قاله السامعي
وقال بعض السيوخ لو قال والبصر كذلك لكان اولي لاعادة ما اذا
كانت الجناية عليها او على احداهما والحل وعبر ذلك انتهى واستظهر
ان اختبار المصحة من السمع انما يختبر من مكان واحد لانه اما ان
كان في عينها وكذا يقال في المصحة من البصر وهل الاختبار من مكان
في العين عليها لان سمعه من بعضها قد يزبد او ينقص على سمعه
من غيره او لاجل تبين اختلاف قوله وعدم اختلافه والاول مستبعد
بل مستحيل لانه اذا كان سميع من جهة قد عسرة اذ رجع مثلا فيلزم
ان يكون سمعه من باقها كذلك وكذلك يقال في البصر وجه المودونة
ما يشد انه الثاني وقد ذكره الواقف **ش** والشم براحة حادة **ش** يعني
ان الشم يختبر براحة حادة منقوعة للطبع لانه في الغالب لا يجز على
ذلك فاذا اعلنت منه القوة والقرينة الدالة على كونه عمل عليها
فانما له قوة الشم لا بد ان يتاثر للراحة الحادة اما بطاينة او غيره
مخلاف ما قد ذكره وامامه فانه ما ذهب منه فانه ذلك عصر قال ابن
الحاجب ويندج الشم في الانف كالبصر في العين والسمع في الكلام
قال في التوضيح فان قطع انفه وذهب سمعه فدية واحدة وقال
ابن الحاجب القياس عندئذ ان يكون في الشم والانف ديتان قال القاضي
عبد الوهاب واذا ذهب الشم وحده خفيه الدية لانها منقوعة به
مقصودة كالسمع والبصر قال وكذلك ان قطع الانف وبقي الشم
خفيه دية واحدة ذهب معا في ضربه خفيه دية واحدة لان احدهما من
الاخر قاله ابن القاسم انتهى وفي شرح **ه** ان كلام المولف اذا ادعى ذهاب
الجميع فان ادعى ذهاب بعضه صدق بيمين كدعي ذهاب بعض الذوق
وكان القياس في الشم ان يفصل فيه كما تفصل في السمع فيؤثر بالراحة
الحادة من كل جهة وينسب ذلك لشمه ان علم والاشم وسط وجيد
فيظهر لم اعتبر الاختبار من امكنة مختلفة في السمع وكذلك في البصر
ولم يعتبر ذلك في الشم واي فرق بينهما وبينه واما قول **ه** قوله
براحة حادة اي اذا ادعى ذهاب جميعه واما اذا ادعى ذهاب بعضه
فانه ينسب الى شم وسط بعد جلفه لعسر الامكان قاله ابن غازي انتهى
كما مراده انه اذا قال شمت الى عشرة اذرع فقط فانا نقبل قوله بيمين
من غير اعتبار عسرة حادة الراحة ونسبته اليه شم وسط وهذا مراده
واما اذا ادعى ذهاب الجميع فيختبر براحة حادة كما قال ولا يصح في هذا
انه ينسب الى معنى لشمه الشم وسط لانه لا معنى ثم انه ليس في

كلام ابن غازي انه ينسب لشم وسط كما ذكره وجيشد محتمل ان يكون
مراده انه اذا ادعى ذهاب نصف شم مثلا اذ يصدق بيمين وهو
ظاهر ما في ابن غازي ونسبه والشم براحة حادة كذا في الوجيز يحتمل
الشم بالرواح الحادة وعند التقصان يحتمل لعسر الامكان ولم يذكره
ابن شاس ولا ابن الحاجب ولا ابن عرفة ولا المولف في التوضيح **ص**
والنطق بالكلام اجتهاد **ش** قال القوري النطق الكلام وقد نطق
نطقا ونطقه الله تعالى واستنطقه اي كلمه والناطق البليغ
والمعنى ان النطق يجرب ويختبر بكلام المجني عليه باجتهاد اهل
المعرفة فان قال اهل المعرفة يقع في نفوسنا انه ذهب من كلامه
ربعه او ثلثه او نصفه وما نسبته ذلك فانه يعطى بقدر ذلك فان
قالوا بثلثه هل ذهب الربع او الثلث فانه يعطى الثلث والظالم
احق بالحمل عليه نفس عليه في العينية ومعنى كلام المولف وجوب
النطق بكلام المجني عليه ويرجع في تقصيه لما تقول اهل المعرفة
الناشي عن اجتهادهم في ذلك ولا يتطرق في التقص الى عدد الحروف
فان فيها الرخو والشدية وقولهم ان الظالم احق بالحمل عليه لا يشمل
الحلفي وقد يقال بهتمله لانه مغرط **ص** والذوق بالقر **ش** يعني ان
الذوق يجرب بالاشياء المرة اي المرة التي لا يمكن الصبر عليها مثل
الصبر وشبهه والمقر يقع الميم وكسر التاف وهو الشد يد الحرارة
كالصبر **ص** وصدق مدعي ذهاب الجميع **ش** يعني ان من ادعى ذهاب
جميع سمعه او ذهاب جميع بصره ايمه وما نسبته ذلك فانه يصدق
بيمينه وهذا فيما لا يمكن اختباره واما ما يمكن كالسمع فانه يصاح
بازائه مبهمة شديدة قال استهب وبيمار عليه في العينية او العين
التي يقول ذهاب فتوها فان لم يوجد ما يستدل به على كونه صدق
مع يمينه قال ابن القاسم في المودونة ان ادعى المضروب ان جميع سمعه
او بصره قد ذهب ولم يقد رعى اختباره على حقيقته واشكل امده
صدق المضروب مع يمينه وقاله مالك وتقال الظالم احق بالحمل عليه
قال ابن عرفة يريد بالظالم ما يصدق على العامل كما اشار له الديلمي
وحاصله ان قوله وصدق الى اخوه اي ان لم يقد رعى اختباره قوله
وصدق الى اخوه اي فيما عدا العقل واما العقل فلا يتاثر فيه ذلك
لان المدعي فيه انما هو الاوليا والاوليا لا يمين عليهم لانهم لا يخلصون
ليستحق غيرهم وقوله الجميع اي جميع ما ادعاه فلا او بيمين **ص** والضعيف
من عين ورجل وكوهما خلقة كبره **ش** يعني ان العين اذا خلقت
ضعيفة او الرجل اذا خلقت ضعيفة وكوهما كليل اذا خلقت

ضعيفة الاذن او حصل الضعف لذلك بالمرسماوي كبر ما هو صحيح
من ذلك ايجب فيجب فيه القود او العقل كما ملأ وتقدم انه قال وذلك
ومجيب ومندوها قبل فيه مع هذا نوع تكرار او يقال ذلك في النفس
وهذا في الاطراف ويرد عليه ما تقدم من قوله وتوخذ العين السليمة
في الضعيفة خلقة او من كبره في الاطراف تأمل وقوله خلقة يميز
للضعيف بنبذ الخلق هنا وذكر في توضيحه عن ابن رشد تقييد
النقص الذي لا جناية فيه بان لا يكون انما على اكثرها وما لو اختلف
على ذلك فليس له الاحتساب ما بقي من عقلها انتهى **و** كذا
المجني عليها ان لم يأخذ عقلا **ش** يعني ان العين المجني عليها او الرجل
المجني عليها كما لصحيفة في وجوب القود او العقل كما ملأ هذا ان لم
يكن اخذ كالجناية عقلا ما اذا كان اخذ للجناية عقلا لم يحصل جناية
ثانية فليس له من ديتها الاحتساب ما بقي منها قال له ما لك وتقدم
عند قوله وتوخذ العين السليمة بالضعيفة خلقة او من كبره او جدي
او كرمية فالقود ان تعدد والاحتساب به انه يتعد بما هنا عتقال
فحسابه اي حيث اخذ عقلا بدليل ما هنا وقال **ق** وهذا في الخطا
يدل عليه قوله ان لم يلخذ عقلا وجناية العدم تقدمت قوله ان لم يأخذ
عقلا اي لم يجب له عقل اخذه او لا لانه تبرع به الجاني وفي شرح **هـ** بعد ان
ذكر تصويبا للمنت قال واعلم ان لنا مسائل الاولى ان تكون للجناية
الثانية عدا ما انه يقتضيه الجاني سواء كانت للجناية الاولى عدا او خطأ
اخذ فيها ما لا او لا وهذا قد تقدم في قوله او كرمية فالقود ان تعدد
فان قوله او كرمية ما دق بما اذا كانت الرمية وعوها خطأ او عدا
اخذ لها عقلا ولا الثانية ان تكون الثانية خطأ والاولى كذلك واخذ
لها عقلا وهذه مستفادة من كلام المؤلف هنا اي للمجني عليه حساب
ما بقي الثالثة ان يكون كل خطأ لا يأخذ عقلا للاولى والظاهر انما
كذلك وهذه هي منطوق المؤلف وهذا حيث يحسن عن عقلها واما
ان كانت لتقدر الاخذ من الجاني فانه يستحق بالجناية الثانية كل الدية
وهذا ما لم تكن الجناية الاولى اذ هبته جل التبع والاعلم بحسب ما
بقي الرابعة ان تكون الاولى فقط عدا ما ان اذ هبت جل تبعها فعلى
الثانية بحسب ما بقي وان اذ هبت دون جل تبعها فانه لم يأخذ لها عقلا
اي بان لم يصالحه على شئ فان له العقل كما وان اخذ شيئا عاقل هل
كذلك او لا وقد قد مناعا على سبيل البحث ان له في هذه بحسب ما بقي كما
اذا اخذ عقلا في الجناية الاولى حيث كانت خطأ ولكنه خلافا لما في كلام
المؤلف ويقتضى من قوله والضعيف الى اخذ السن المضطربة جدا او

ان

اليد

اليد الشلاخا لا يقتضيهما ولا فيها حيث عدت النفع **م** وفي لسان
الناطق **ن** تقدم انه قال وفي يدي المرأة او حليتها ان يطل
العين دية كادية كاملة وعطف هذا عليه والمعنى ان لسان الناطق
فيه الدية قال ما لك في المدونة الدية للناطق لسان واحترز باللسان
الناطق عن لسان الاخرى فان فيه حكومة كما يات **ص** وان لم يجز
الناطق ما قطعه فحكومة كل لسان الاخرى واليد الشلا والساعد
ش يعني ان من قطع من شخص بعض لسانه الناطق ولم يمسح ما قطعه
منه نطقه فاما فيه الحكومة بالاجنبا دمن الحاكم ومن حضره كما تقدم
وان منع ذلك نطقه فقيه دية كاملة لان الدية للناطق لا لللسان
وكذلك يجب الحكومة في قطع لسان الاخرى او في قطع اليد الشلا
او في قطع الساعد وسواء كان الكف ذهب بسماء او جناية اخذ لها
عقلا او لا وليس قوله كاليدين الشلا مكررا مع قوله سابقا لذي شلا
عدت النفع لان ما تقدم بين ان فيه العقل لا القصاص وبينه هنا
ما المراد بالعقل قوله كل لسان الاخرى قال **ق** انه لم يمسح الصوت
والا فالدية وقوله واليد الشلا والساعد اي عند عدم المائل **د**
وكذلك في الصبي الاثني واما مع المائل فقيه النقص في العدم
في العدم والدية في الخطا انتهى وانظر لسان الضمير قبل نطقه **د**
والظاهر ان فيه الدية لان الطالب نطقه بعد والخمس نادر ولا يتم
لم يترك الحكومة الا في لسان الاخرى ولعل المراد بالآخرى عدم
السلطة واما لامة يعرف له عدم النطق لعارض ثم يجمل ان يزول
وهذا ايتين بمرقة حقيقة قبل الجناية وبتين ايضا بمرقة حقيقة
مثل الجناية ما ذهب منه فان يعرف ذلك يعرف ما بقي منه قال
اللسان **ط** فان قلت ذهب ان لسان الاخرى لا سلام فيه لكنه يدور
به وقد قلتم ان في الذوق الدية قلت لا بد في وجوب الدية من
تحقق ازالة المعنى الذي لاحله الدية وهي غير متحققة في لسان
الاخرى ولهذا جعل فيه في المدونة الحكومة انتهى وعليه فان تحقق
انه كان بدو في فان فيه الدية ثم ان مفهوم وان لم يمسح الخ انه ان منع ما
قطعه النطق او بعضه فتقدم في قوله والناطق بالسلام اجنبيا **د** اي
قوله عاقلنا على ما فيه الدية او النطق وسلام المؤلف في ان اقطع
بعض خطا لما هو مقتضى شيا فانه واما ان قطع ذلك عدا فمقتضى
منه مع احكام انه يذهب بذلك ليطعه لان الظاهر ان مقتضى العمل عليه
وهو مقتضى ما تقدم به ان يذهب كبر يجرى اقتضى منه فان حصل
او زاد ولا عدية ما لم يذهب او يقال ان فيه الحكومة ويكون كالمثلث

او يقال بسا اهل العروة فان قالوا ان فعل بالجار لا يربو فعل به ولا
فلا انظر ذلك والمراد بالساعد ما بعد الاصابع من اليد التي منتهى
المكعب ويندرج في دية اضبعين او اكثر على المذهب ولا يندرج في
اصبع وحده من قطع يد شخص فيها اصبعان فعليه ديتهما سواء قطعت
من الكوع او من المرفق او من المكعب ولا شيء عليه غير ديتهما ومن قطع
يد شخص فيها اصبع واحدة فعليه دية الاصبع وحكومة فيما زاد
على الاصبع سواء قطعت من الكوع او من المكعب واجرم كل ابي الرجل
بكونه اذا موفيا للثقل من شرح مع تقديم وتأخير وحدهم واليتي
المرأة **ش** يعني ان التي المرأة اذا قطعتا فانه فيها الحكومة تبا
على التي الرجل وهذا اذا كان خطأ واما ان كان نكاحا ففقه القضا
كما قاله **ز** واما نص المولى على التي المرأة لا يباحل خلاف واما
الرجل فحل اتفاق كما قاله **س** وقال في النقل كما قاله المولى اي
ان الحاجب ان التي المرأة ليس فيها الاحكومة ولم يفصلوا هنا
بين بدو القطع كما فصلوا في غير شق منها وينبغي التفصيل **و** ومن
مضطربة جدا **ع** يعني ان السن المضطربة جدا اذا قلحت ففقه
حكومة فان كان اضطرأ بها لا يجد فيها الضل كما ملا ومعنى اضطرأ بها
جد ان لا يبرح معه ثبات وليس هذا امكرام مع قوله الاتي او اضطرأ بها
جد لان ما هنا في ان الة المضطربة وفيما يات في اجاب الاضطراب
فيها وانظر هل محل قوله ومن مضطربة ولو اخذ لها عقلا او محل
ذلك ما لم يأخذ لها عقلا كما تقدم وينبغي الثاني انما بهن شيوخنا
والفرق بين هذا والحسين بعد الحنفية ان محل الجنابة في السن
غير مختلف وفي الذكر مختلف **ح** وحاجب وطرف وهدب وفيه
القصاص **ش** يعني ان الحاجب الواحد والمنفرد فيه حكومة وهل
المرا والحاجب الشعر فقط او الشعر والجلد كما قاله السلي في
ما فيه كما ياتي ولا فرق في ذلك بين العبد والخطا الا في الادب كما تقدم
وكذلك هذب العيين وهو الشعر فيه حكومة اذا لم يهت فاما
نبت فانه يتي فلا شيء عليه وكذلك تجب الحكومة في شعر العينة اذا لم
ينبت والا فلا شيء عليه واما النظر فيه القصاص في العبد والحكومة
في الخطا فالذي في الدولة وليس في جنونه العيين وانما رها الا
الاجتناد وكذلك العينة وكذلك الحاجب اذا لم يهت وليس في ذلك
قصاص وفي النظر القصاص الا ان يقطع خطا فلا شيء فيه غان يري على غير
فقيه الاجتناد وحاجب اي شعر وقوله الشارح ويجعل ان يري يد المم
الذي فيه الشعر ففقه لان هذا اخرج فان كان نكاحا ففقه القصاص وان

كان خطا

كان خطا ففقه حكومة حقوله وفيه القصاص اي في عمد النظر القصاص
واما غيره فتقدم انه ليس فيه الا الادب شرع تعالى في النواذر
في الذي اقتضى وجهه عانت روى ابن القاسم عن الامام ما لك ان علم
انما ما نت منه ففقه ديتها وهو الخطا صغيرة كانت او كبيرة وعليه
في الصغيرة الادب ان لم تكن بلغت حد ذلك ولا في الماحشون لادب
عليه في الكبيرة ودية الصغيرة على عاقلة ويوجب في التي لا يولها
مثلا التي باختصار **ح** والافصا **ش** قال ابن عرفة الاقضاء عا
عن ربح الحاجب بين مخرج البول ومحل الجماع قال في الدولة فيه ما
ثانها بالاجتناد قال الباغي ان فعل با حيسة فعليه حكومة في ماله
وان جاوزت الثلث مع صدق المثل والحد ولو فعله بزوجته
فقال ابن القاسم ان بلغ الثلث فعلى العاقلة والاخرى ماله وتعالى
س ومعنى الحكومة هنا ان يهرم ما شأنا عند الاخراج فيقال لها
صدقتها على انما مضاة وما صدقتها على انما غير مضاة وبغير
النقص للحكومة هنا غير الحكومة فيما سبق قوله واقضا قال **ق**
لا يبرح الجماع والولد والاثبينة الدية كما روى قوله وقوة الجماع **ص**
ولا يندرج بخلاف البكارة **ش** اي ولا يندرج الاقضاء تحت مهر عينة يكون
المهر ما خذ اعنه بل عليه ما شأنا بارة على المرء سواء كان من الزوج
او من اجني اغتصبها في الدولة ان يراى بارة ما مضاهها فلا
شي عليه اذا نكته من نفسها واذ اغتصبها فلها الصداق مع ما
شأنا بخلاف البكارة في الزوج او الغاصب فانما تندرج تحت المهر
او لا يمكن العوى الا بالبر واليهامي من لواحق العوى بخلاف الاقضاء اللهم
الا ان يزل البكارة با صبيحة فانما حبيذا لا تندرج والزوج والاجني
سواء الا ان الزوج يلزمه ارضى البكارة التي ان الهيا با صبيحة اذا طلق
قبل البناء وان طلق بعده فلا شيء عليه كما عند ابن عرفة وعلى هذا فتقوله
بخلاف البكارة شامل لما اذا ار الهيا با صبيحة وبغيره والمهر شامل للكل
والصبيح والاستثناء بالنظر الى شمول قوله بخلاف البكارة لما اذا
ار الهيا با صبيحة وقد كان ذلك قبل البناء والظاهر ان ذكر البكارة لاجل
الاستثناء كما اشار اليه **ح** وفي كل اصبع عشر **ش** اعلم انه لا فرق بين
اصابع اليدين والرجلين ولهذا اطلق في قوله وفي كل اصبع عشر والمعنى
ان من قطع اصبع انسان من يدا او رجل فانه يلزمه عشر الدية ولا فرق
بين المختصر والامام وغيرهما قال في الدخيلة اذا كانت تحت يد على
اربعة اصابع ففي كل اصبع عشر وكذلك اذا كانت ثلاثا او اصبعين وسوا
كان الاصبع من ذكر وانما كما هو جوابه في معاقلتها للرجل وظاهر كلامه

الا با صبيحة

ان العاقر كالمسلم وهو ظاهر قوله عشر اي عشر الدية من ابل وغيرها
 واستأنه على التقصيل المتقدم من مثله ومربعة وخمسة وقال
 عشر يعني الصبي لا يفتقر الى كون قاصدا على الذكر كالمسلم ولا يبرئ على الضم
 قوله فيما سياتي وما وث المرأة الرجل لذلك دية ترجع لغيرها لانه في ر
 قوة الاستئناس هذا او بعبارة اخرى في بعض النسخ عشر يعني العيس
 اي عشر من الابل ويكون قاصدا على الذكر كالمسلم ويعلم غيره من اهل
 الابل والذهب والورق بالمقاييس وهو ان فيه عشر دية وفي بعضها
 عشر يعني العيس وهذه عامة لكنها لا تشتر بان الابل اصل الويات والاولى
 تشتر بذلك انتهى ثم ان الاصبع مؤنة لا خلاف **ص** والاعملة ثلثه **ش**
 الاعملة ثلثة الجيم والهمزة تحاله في القاموس والمعنى ان من قطع اعملة
 من اصبع يد شخص او من رجله فانه يلزمه فيها ثلث الدية اي دية
 الاصابع ثلاثة اربعة وثلث يعني وقال **ق** الاعملة فيه هم الهمزة وفتحها
 وكسرهما مع ضم الجيم وفتحها وكسرهما في ست لغات **ص** الا في الالباب
 فخصه **ش** يعني ان من قطع اعملة من اصبع لشخص من اعيان يده
 او من رجله فانه يلزمه فيها نصف دية الاصبع وهذه المسئلة لحد
 السخسنيات الاربع وفي شرح **د** الالباب لعمد البهائم الرجل اتفاقا
 واهتمام البهائم بالراح وفي قيل في اعلمته ثلث ما على ان فيه ثلاث
 انازل وهذا القول مخالف للوحيد ان من قطع اعملة الاصبع الصغرى من
 رجل شخص فانه ليس فيه الاعملتين على ما يظهر لنا ويراجع ذلك على علم
 الشرح **ص** وفي الاصبع الزائدة القوية انه اقردت **ش** يعني ان الاصبع
 الزائدة القوية في اليد او في الرجل اذا قطعت بعد اوجظها من الواجب
 فيها عشر الدية ولا تقصص في حالة العهد لعدم المساواة اي لعدم المماثلة
 ولا فرق بين ان تقطع وحدها او مع غيرها يجب لو قطع جميع الكف فالواجب
 عليه ستون من الابل خلا مفهوم لقوله ان اقردت واحتررت بالقوية من
 الضعيفة فاما ان قطعت وحدها ففيها حكمية وان قطعت مع الكف
 فلا يبي فيها اعطى الصورة المادرة حكم الغالب ولو حال المولى وفي الاصبع
 الزائدة ان قويت عشر مطلقا والاعلمية ان اقردت لورق بما في المتل
 ويكون معنى مطلقا عند اوجظها اقردت او لا ولو كان الجاني بعد اعطى الاصبع
 الزائدة مثلها فلا يقتضيه ايضا طرد الباب لانه لما لم يعدم كما قاله
ق وفيه الدية لو كانت بيد الجاني كذلك ما لقصص ثابته عليه وفي شرح
د والظاهر ان اليد الزائدة تجري على حكم الاصبع الزائدة والمراد بكونها
 قوية ان تكون الاصلية في ذلك كذا فيلزمه سلام ابن مرفوع خلا ما ذكره
ت قال ابن مرفوع مراد به بالقوية التي فيها من القوة ما يوجب الاعتماد

عشر م

بما كثرها

بما كثرها من الاصابع الاصلية ونحوه في المواقف انتهى المراد منه **ص** وفي كل
 سن خمس **ش** يعني ان السن اذا كانت ضرسا او بابا او رباعية او غير ذلك
 اذا قطعها انسان من اهلها او من الجمر فانه يلزمه خمس الابل وخمس يفتح
 الخا ويكون قاصدا على الذكر كالمسلم وفيها فاسد ان على صاحب الذهب
 اذا جنى على مسلم ما بين وهو قاصدا ان ليس عليه الا خمسون نصف
 العشر والقصور اخف من الفساد ولو قال بضمه اي نصف العشر
 كان اولي لبثلم المسلم وغيره مثله او مربعة او خمسة ما سدة
 السن مؤنة والاسنان اثنتا عشرة سنة اربع ثانيا واربع رباعيات
 واربع ارباب والاضراس عشر واربعة صواحك واثنا عشر رحي
 ثلاثة في كل شقة واربع نواجد وجميع دياتها في قوله ما لك مائة
 وستون يعني حاله ابن مرفوع قال ابن سفيان للرجل الملقى اثنتان
 وللاول سننا والكويج وهو الذي لا حية له ثمانية وعشرون سننا
 يربد لا نواخذ له قيل ومن ولد لستة اشهر والولف استعمل السن
 في الجميع وبيان اخر اعلم ان الاسنان اربعة اقسام ثانيا وهي
 الاسنان المتقدمة اي المواجهة اثنتان فوق وثلثان تحت ورباعيات
 يفتح المراد تحفيف اليها وهي الاربعة خلفها وهي مع الثانيا للقطع و
 واربعا اربع اخرى خلف الرباعيات للكسر والبقية وهي العشرون
 في الغالب اضراب فيها الصواحك وهي اربع من الجانبين ويقال لها
 العوارض ثم الطولين اثنا عشر في الجانبين ثم السواجد من كل جانب اثنتان
 واحدة من فوق واخرى من تحت ويقال من الخلف ومنس العقل
 وهي افضى الف **ص** وان سودا **ش** يعني ان السن يلزم بها خمس
 الابل وان كانت سودا حلقية او جنبية وظاهره سوالخذ للجنبية ثانيا
 او لاثان قيل هل لابد من تقييده بان لا يكون اخذ شيئا كما تقدم في
 الاعضا الضعيفة او لا على جواب لا في الموطا ان اسودت السن ثم عقلها
 كان طرقت بعد ما اسودت ففيها عقلها ايضا ونقله الجلاب والتلقين
 عند المذهب انتهى من المواقف والفرق بين الموضعين ان اسوداد
 السن لا يضعف من قوتها شيئا وانما لزمته لذهاب الجمال بخلاف ما تقدم
ص بطلع او اسوداد او بهما او حرة او صغرة ان كانا عرفا كلسوداد او
 با صغرهما **ش** يعني ان دية السن يجب باحد امور منها بطلع من اهلها
 او من الجمر ومنها اسودادها فقط بعد ثبوتها بغيرها عليها مع ثبوتها
 لانه اذهب جمالها ومنها اذ جنى عليها فاسودت ثم انقطعت ومنها اذا
 جنى عليها فاحترت بعد ثبوتها ومنها اذا جنى عليها فاصترت بعد ثبوتها
 بشرط ان تكون الكرامة او الصغرة في الطرف كلسوداد اي يذهب بذلك جمالها

لها م

Copy ng ersity

والا فليحسب ما نقص ومنها اذا اجنى عليها فاضطربت بذلك
اضطربا اكثر اذ كان يلزمه جنس الابل لانه اذهب منقضا فلو كان
اضطربا ازيدا كانه لا يلزمه حساب ما نقص منها حاله في التوفيق
ولو ضربها فتمت كذا فلو يافتها فتمت عقلها ثم ان قلها شخص اخر غير
الحارب فيها حكومتها وفي شرح ما نقصه والواذ قوله ان كانا غرا
بان يقول اهل المعرفة انه ذك السواد وفي كلام السابلي في هذا
الخطا واما الوجه على سن سودا عند اختلها عمل كذا ولا وكذا يقال
في الجراد الصراحيث كانا السواد ولو تعد الجناية على سن فسودها
او غيرها ثم سقطت فحل بقتل منه فان حصل مثل ذلك خلا فلا
وان سقطت ولم يحصل فيها اسوداد ولا حية ولا صفة فحل بوجده ذلك
شيئا ولا واذ اضربها عند اسوداد او احمر او اصفرت واضطربت
جدا ولم يحصل سقوط فحل بوجده عقلها كالخطا ويجري على ما تقدم
في قوله وان ذهب كسرها جرح اخفى منه فان حصل او اذ والافدية
سالم يذهب فيعرق بين ان تكون الجناية فيها قصاص فيحصل به مثلها
فان حصل او اذ والافدية سالم يذهب وبين ما لا قصاص فيه
فيوجد منه وان استطاع فحل ذلك به فحل والا فليقتل انتهى امره
منه قوله او باضطربا بما جدد اي ولم تثبت واما لو ثبتت في الهد
الادب والخطا لا يثبت فيه **ش** وان ثبتت الكبر قبل اخذ عقلها اخذه
ش يعني ان من قلع سنا لشخص كبير اي اثرا في تثبت استانه
ثم رد ما جها فثبت قبل ان اخذ عقلها او بعده فانه ياخذ به
مضمون الطرف مضمون موافقة واما الصغير اذا قتلته سنة ثم ثبتت
فانه لا يثبت له فيها وتقدم الفرق بينهما وفي شرح ما نقصه وان ثبتت
لكبر اي بعد قلعها واما بعد اضطرابها فلا ياخذ به ومضمون قبل اخذ
عقلها اخروي وما ذكره مكرره قوله وان قلعته سنة فثبتت به
كالقود وفي الخطا كذا الخطا **ش** كالجراحات الاربع **ش** الشبهة في اخذ
العقل والمراد بالجراحات الاربع المنقطة والموصلة والجائفة واللامية
فانه ياخذ عقلها وان عادت كما كانت وهو قوله ابن القاسم في الدية
وكان ينبغي ان يقول الحسن لان منها الهائنة كذا قد يقال انما عدل
عن ذلك بلغة لقول ابن القاسم ان الهائنة عندي لا بد ان تغير
منقطة كما قاله الساج وقد تقدم عن الشيخ زروق ان الدائمة
كالامة وعليه كان ينبغي ان يقول **ش** ورد في عود البصر **ش**
تقدم ان البصر فيه الدية كاملة فاذا اعاد لصاحبه كما كان فانه يرد
لجاي ما اخذه منه وسوا اخذه بحكم حاكم اولا وكذلك السمع يرد لجاي

ما كان اخذه منه بسبب عوده لصاحبه كما كان والفرق بين البصر وبين
السمع عند ابن القاسم ان البصر اذا اعاد علمنا جزا ما انه لم يذهب وانما
استر بسا تراذ لو ذهب حقيقة لم يعد وفي شرح ما نقصه ورد في عود
البصر وكذلك في عود السمع وكذلك في عود العقل والاطم وقد اشار
الساج للخلع في الرد فيها منقضى كلامه ان المراجع القول بالرد
انظره عند قوله وفي الاذن ان ثبتت تاويلات وينبغي الرد في عود
السمع والذوق وكذلك ذكره شيخنا الشيخ كرم الدين والظاهر ان عود
السمع كذلك ولو كانت الجناية على البصر عند اخذ منقضا من الجاني ثم عاد
فحل ذلك من خطا الامام او هو وكذلك يقال في قوة الجماع والكنائس هو
الظاهر بل المتعين انتهى المراد منه وجد عندي ما نقصه ورد كل او
بعض بحسابه **ش** وقوة الجماع **ش** مذهب مالك وابن القاسم انه اذا
فحل به فعلا اذهب منه بسببه قوة الجماع بان ابطل انما طه فانه
ياخذ منه دية كاملة فلو عادت اليه قوة الجماع كما كانت عن قريب او بعد
فاذا اجنى عليه يرد ما اخذه في ذلك **ش** ومنفعة اللبن **ش** تقدم انه
اذا قطع اللبنين فبطل اللبن فانه يلزمه دية كاملة فلو عادت منقصة
اللبن كما كانت فانه يرد ما اخذه من الجاني في ذلك وهذا قوله مالك
وابن القاسم وظاهر قوله ومنفعة اللبن ولو من حيوان غير ناضج
ش وفي الاذن ان ثبتت تاويلات **ش** يعني ان من قلع اذنه شخص
فانه يلزمه ديتها فاذا عادت كما كانت بان رد لها صاحبها فثبتت
فحل يرد ما اخذه من الجاني او لا يرد في ذلك تاويلات روي يحيى عن
عنه ابن القاسم انه لا عقل فيها وفي البيان فيها العقل قال ابن القاسم
في غير الدية لمن قطع اذنه رجل فرد لها فثبتت فانه عادت ليهيها
فلا عقل له والا فليحسب ما يدرى مما نقصت من قوتها قبل ما كسب
تزد قال يجرم عقلها تاويلات والفرق ان الاذن اذا اردت استمسكت وعادت
لهيها وجوز فيها الدم والسمع لا يجري فيها دما ولا ترجع كما كانت
واما نرد الجمال **ش** ونقدت الدية بنقدتها **ش** يعني ان الدية تنقد
بنقد الجناية فان قطع يديه فزال عقله مثلا فانه يلزمه ديتان دية
اليدين ودية لذهاب العقل وقال بعض الصمغ بنقدتها راجع
للمنافع بدليل قوله الا المنفعة محلها انتهى والمعنى ان الدية لا تنقد
في ذلك فاذا ضرب به فقطع اذنه عن السمع فانه يلزمه دية واحدة
وكذلك اذا ضرب به فقلع عينه من البصر فدية واحدة لان المنفعة محل
الجناية ولا تنقد رج قوة الجماع في الصلب وان كان اكثر قوة الجماع من
الصلب بل تنقد الدية فليجبه ديتان فاذا ابن عرفة قوله ابن شاس

له ضرب عليه من بطل قتيامه ونفوده وقوة ذكوره حتى ذهب منه امر
النساء يندرج ووجب ديتان كقول المدونة من شئ رجلا موصفة خطا
قد ذهب من ذلك سمعه وعقله تعالى عما قلته ديتان ودية الموصفة
قوله الا المنفعة الى اي ان يجني عليه جناية فيذهب منفعته بحملها
والبا معني في اي حال كونهما في حملها اي حمل الجناية وانظر في **رو**
في شرحه فيما كتبناه على **تت** مساوت المرأة الرجل لثلاث ديت
تراجع لبيتها **ش** يعني ان المرأة تساوي الرجل في اهل بيتها لثلاث
دية متراجع خلدتها ما اذا قطع لها ثلاثة اصابع فيعبر ثلاثون من
الابل ما اذا قطع لها اربعة اصابع فيعبر عشرين من الابل لرجوعها
الى بيتها وهي على النصف من دية الرجل من اهل بيتها والمرأة من اجل
في منقلتها وهما شتمها وموصفتها ولا تكون مثله في جارتها وامتها
اذ في منقلتها وهما شتمها عشر الدية ونصف عشر فادوي في موصفتها
نصف عشر الدية وذلك لا يبلغ لثلاث دية الرجل واما الجارية والمأموه
فيهما لثلاث دية متراجع فيهما لبيتها فيكون فيها لثلاث ديتا ستة عشر
يعبر ولثلاث يعبر بقوله وسات المرأة الرجل اي مساوت للمرأة المسلمة
الرجل المسلم والكتابية الكتابي والجوسية الجوسية الى ما ذكره فراجع
ح كل لبيتها وقوله وسات المرأة الرجل في قوة الاستئناس من قوله
وي كل اصبع عشر لان المعنى وي كل اصبع عشر دية ما جده وهذا
يصدق بالمرأة فاستئناسها منه وكانه قال وي كل اصبع عشر الاما حكم
الشرع منه بالسأري وقدر ومنه ما لك عن ربيعة سالت ابن السبيك
كم في ثلاثة اصابع من المرأة فقال ثلاثون عقلت كم في اربع قال عشرين
عقلت سبحان الله حيث علم جرحها نقص عقلها فقال عراقي انت
فقلت له بل عالم منبت او جاهل منقل فقال هي السنة يا ابن احمي
قال ابن عبد البر نقول ابن السبيك هي السنة يد اعلى انه ارسله عن
البيهي عليه السلام وقال الناصر اللخاني قد شرح الاكمال ليعا فذكر عن
حديث الحديثية احتلت بي ابن السبيك فاهل المدينة يكسرون اليها واهل
الراية يفتقونها انتهى وسبب معقولة المرأة لثلاث دية الرجل قوله تعالى
انه يعلم ما تخل كل اني وما تقبض الارحام وما تزداد على النعمة
اشهر الى تمام السنة وقد علم ان النكحة تنقار ربعين يوما ايضا ثم تستقل
علقة اربعين اخرى ثم تستقل الى ان تكون مفضة الى اربعين اخرى ثم هذه
اربعة اشهر لم يميزها الذكرا الا في وبعد ذلك يميز ما اذا شئت الاربعة
اشهر من السنة وجدتها لثلاث فلذلك تعادل المرأة الرجل الى ذلك دية
انتهى من اي الحسن في ديات المدونة **و** وفيه متحد الفصل **ش** هذا متعلق

بقوله

بقوله وسات المرأة الرجل الى اي وفيه في جناية المرأة الجناية اللاحقة
للسابقة متحد الفصل او بجرحه وفادته انما اذا بلغت لثلاث دية الرجل
متراجع لبيتها وبعبارة اخرى شرع المؤلف في الكلام على ما يضمن من الجراحات
بعضها الى بعض وما لا يضمن فان اتخذ الفعل فانه يضمن ما يستأمنه ولو
تعدد الجرح فادى بها ضربة واحدة او ما فيها معناه فأكبر بات في فور
واحدة او من جماعة وهذا امراده او بجرحه فحكمه ففقط لها اربع اصابع
في كل يد اصبعين او قطع لها من يد ثلاث اصابع ومن اليد الاخرى اصبع
واحدة فانما تأخذ في الاربعة عشر من فقط من الابل بقوله وفيه متحد
الفصل او بجرحه اي في كل شيء من الاصابع والاسنان والمواضع
والمنازل قوله متحد الفصل من اضافة الصفة للموصوف اي الفصل
المتردد وفيه هذا احد في اثر الفصل وهو الجراحات ان الفصل نفسه
لا يضمن **و** او الجرح في الاصابع والاسنان **ش** معلوم على الفصل اي
ويضمن متحد الجرح ولو تعدد الفصل حيث لم يكن فور في الاصابع والاسنان
ما اذا قطع لها ثلاثا من يد فاحدث ثلاثين من الابل ثم قطع لها من اليد الاخرى
ثلاثا فاحدث ثلاثين من الابل ايضا ما اذا قطع لها بعد ذلك اصبعها فاكبر
من اي يد كانت فان لها في كل اصبع خمسين من الابل فيما يستقبل بخلاف
الاسنان فلا يضمن بعضها لبعض بل تأخذ لكل سن خمسين من الابل الا ان
يكون في ضربة او ضربات في فور واحد فيضمن كما تقدم بقوله او الجرح
في الاصابع شرطا في الضم امرين والضم في هذه بالنسبة للمستقبل
لانما في فورهما ففقط لها اصبعين من اليد اليمنى مثلا فاحدث لها
عشرين من الابل ثم بعد مدة ضربها فاحسب لها اصبعين من تلك اليد
فانما تأخذ لها عشرة من الابل وكذلك لو قطع لها من الضربة الاولى ثلاثا
واحدث لها ثلاثين وفي الضربة الثانية واحد فاحدث له خمسا ولا تزد
ما احداث في الصورتين ولو كان القطع الثاني من غير اليد الاولى لم تقم
واما في الضميين الاولين فلا يقصور بينهما ما فدا ولا مستقبل والخاص
ان الفصل متحد او ما هو بجرحه يضمن في الاصابع والاسنان والمواضع
والمنازل واما اذا اتخذ الجرح في الاصابع لاي غيرها فبقوله في
الاصابع متعلق بقوله او الجرح ولو تأخذ الجرح لسانا فاحسن ليكون قوله
في الاصابع تامر على ما بعد الثاني ويحد الاسنان متحد ولو كانت من
قلبين وفي **ز** انما الجرحان وهو فاسد كما قاله **ق** وقوله لا الاسنان الخ
مخرج من قوله او الجرح لاما قبله ايضا اي لا يضمن الاسنان بعضها لبعض
مع اتحاد حملها ايضا لان كل واحدة عضو مستقل ولا يندرج الجميع تحت
دية بخلاف الاصابع لما كانت اجزا من اليد صارت بمثابة العضو الواحد واما

Copy

ما جعل بصل واحد منضم حيث بلغ الثلث ولو صفة واسما كما
 تقدم وكذا ما جعل حكم الفعل الواحد واعلم ان تأثير الضم اذا كان للتحاد
 المحل انما هو غير حاصل بل هو الثلث لا فيما قبله بل في اثره كقولنا الفعل
 واحد او بجملة ما به يكون فيحصل به بل هو الثلث وما قبله فاذ حصلت
 الخاتمة في وقت واحد على ثلاثة اصابع ثم حصلت في وقت اخر على اصبع
 فتوجد في الاصبع الواحد على حكمه فيها وما قبله على حكمه في الرجل
 واما لو فرض جناية واحدة تبلغ الثلث بفعل واحد وما في حكمه كما لو قطع
 لها اربع اصابع بفرقة واحدة فاما ترجع لثبوتها في الجميع قال في التاميل
 فان تعدد الفعل والمحل معا فلا يصح ان يقطع لها ثلاث اصابع فلهذا لا يثبت
 ثم ثلاثا من البدل الاخرى فتأخذ ثلاثين فان قطع لها بعد ذلك اصبعاً من
 اي يد كانت فكله فليس لها الا خمس على الاصح وكذلك البواقي انتهى
 ونحوه في الشارح وكل منهما فيه التقييد بما اذا كان قطع الاصبع الزايد بعد
 اخذ اربعة الثلث مع انه لا يمتنع له من شرحه **وهو** ولو افترق والماتل
 قال فيها لوضعيها منقولة ثم منقولة ثلثها في كل ذلك ما للرجل اذا لم يكن
 في يده واحد وكذا لو كانت المنقولة في موضع الاول نفسه بعد يدها
 فلهما مثل ما للرجل وكذلك المواضع ولو اصابها في ضربة في يدها قل او مواضع
 بلغ ثلث الدية رجعت فيها الى عتقها يريد وكذلك لو كان في يده واحد
 كما لو سارق ينقل من الخنزير فليللا في يده واحد فهو كضربة واحدة
 الا ان يضرب ضربة واحدة ثم يبدد وله منضرب اخرى **وهو** وعقد الخطا وانعتقت
 شر فاذ قطع لها ثلاثة اصابع عمدا فانتصت منه او عتقت ثم قطع لها بعد ذلك
 ثلاثة اصابع خطأ فلهما في كل اصبع عشر من الابل نقوله وعقد الخطا قال
وهو معطوف على الاسنان اي ولا يضمن عقد الخطا اخذ محليهما او تعدد وكان
 الفعل في حكم المخذ وليس كالذي قبله لان ذلك خاص بمخد الفعل كما تقرر
 قال بعض من يلو قنا ويحطه بخذ ولو قال وعقد وخطا بالواو كان ظاهرا
 انتهى **ق** وجه البحث ان الضم يقتضي التعدد والواو تنفيد الاجتماع
 ويورد بان اللام تنفيده بل اصرح من الواو ولعل نسخة شيخه باللام
وهو ويحكم دية الخطا **وهو** هذا سرور في بيان من يجعل الدية المتقدم
 ذكرها في النفس واجزا مما يقال ويحكم دية الحرامي وسواها من ذلك الى
 مسلم او دمي او مجوسي اذكر اياه وان كان واخر من الرقيق فان
 قيمته حالة على الجاني واخر من الخطا عن العمد فان العاقلة لا تجعل شيئا منها
 بل هي حالة ويحكم الخطا العمد الذي لا قصاص فيه كالمسومة والحائنة
 وكس الخنزير يكون ذلك على العاقلة كما سياتي وتكال **وهو** ويحكم دية جناية
 الخطا على الخطا صفة لوصف محذوف وذلك لان الخطا والعمد من صفات

الاعمال وتقدر لخط جناية لشموله للنفس وغيرها ويجمع فيه الرفع
 على انه صفة لدية باعتبار كونها ناشئة عن الخطا انتهى قوله ونجتم
 اي ونوجدل ويحكم المولى على التامير فيسوق في جيرة لان مراده
 بيان سر وخطا جناية العاقلة للدية فلو ذكر التقييد على حدة والشروط على
 حدة فقال ويحكم في ثلاث سنين الى كان اولي ويشترط في حمل العاقلة للدية
 كذا او حال ويشترط حمل العاقلة كذا ونجتم في ثلاث سنين الى كان اولي لكن حمله
 حمله على نعت العاقلة شدة الاختصار ربما مستلذان حمل العاقلة للدية
 ونجتم ما على العاقلة ثم المراد بالدية المال المودي كان عن نفس او طرف
 وليس المراد دية النفس بدليل قوله ان بلغ الثلث الخ والاما صبح
 هذا الشرط اي الدية الناشئة عن الحركات عن نفس او طرف كان الموصي
 او قرا عقوله الموصى لوصف محذوف اي الموصي فيقول فيقول الموصي
 والاني انتهى تنبيهه ومثل الدية الحكومة فاما في جميع حيث بلغت الثلث
 او كانت دونه ووجبت مع الدية ومثل ذلك الموصية مع الدية كما لو
 فريده شخص اخر ضربة واحدة اذهب بما سمعه او بصره او فقهه وكذا
 المنقولة ثم انه مما ينجم ايضا لكن ليس على العاقلة ما اذا قد السيد
 عبده الجاني على حريته الى غانما فقول السيد كما هو المصوم واخذ
 ان ركد من الدية انما تكون حالة كمن شرح **وهو** بلا اعتراض **وهو** يعني
 ان العاقلة لا تخال ما عرفت به الجاني بل لا بد ان يثبت ذلك ببيينة او يلو
 لان الجاني يثبت على اعتنا ودية المقتول نقوله بلا اعتراض معناه لا تخال
 العاقلة ما عرفت به الجاني لان معناه لا ينجم ما عرفت به الجاني من القتل
 لان سلام المولى في الشرط لا في التقييد وقوله بلا اعتراض منقول من مسلم وحي
 معنومه نقصيل فانه كان الجاني عدلا ما مونا بان لا يقبل الرشوة من الجاني
 المقتول بان يقول له اعترف بانك قتلت ولينا وعقد لفظوك لدا وليس
 اكيد القراية للمقتول ولا مديتها ملاطفا له ولا يثبت في اعتنا ودية المقتول
 اقسام اولى المقتول وكانت لهم الدية على عاقلة الجاني مبنية والافلا كما قاله
 الطحاوي وتكون الدية في ماله كما في سراج الرسالة نقوله بلا اعتراض اي لا
 تخال العاقلة ما عرفت به الجاني من حيث اعترافه واما اذا وجدت سر وخطا
 في الاعتراض فاما على الجاني من حيث التسامح لان حيث اعترافه كما قاله الشيخ
 عبد الرحمن الاجموري فلا يرد على المولى انما قد تخال الاعتراض **وهو** على العاقلة
 والجاني **وهو** يعني ان دية الخطا ينجم على العاقلة والجاني لرجل منهم ولو
 كان ميبا كما ذكره ابو الحسن وابن سرزوق ولا ينافي ذلك قوله فيما ياتي
 ولا يتخلون لان معناه ولا يتخلون عن غيرهم لا عن أنفسهم كما ياتي وياتي
 الكلام على التقييد ومعنى عاقلة حاملة لا تخال ما وجد على الجاني

Copy University

وقيل سميت بذلك لانها ما نفع اي تمنع القتل عن الجاني بدفعها عنه المال
وقيل لانها تقبل لسان الطالب ويأتي الكلام هل على الجاني شيء ان لم يكن
له عاقلة او لا عند قوله وهل حدها سبحانه **ش** ان بلغ ذلك دية الجاني
عليه او الجاني **ش** يعني ان شرط الدية التي تجوز على العاقلة والجاني ان تكون
قد بلغت ذلك دية الجاني عليه او الجاني ما كثر فلو جنى معصية على مجوسية
خطا ما يبلغ ثلث دية او ثلث دية حلتها العاقلة وان جنى مجوسي او
مجوسية على مسلم ما يبلغ ثلث دية الجاني عليه او الجاني حلتها العاقلة
وبقي شرط خامس ان لا يحمل دية قاتل نفسه كما يأتي والاصل في هذا
ما رواه ابن عباس لا تحمل العاقلة عمدا ولا عيبا ولا اعترازا ولا صلحا
ولا مادي ولا موقعة ولا مادي ولا ثلث **ش** وسالم ببلغ **ش** اي وما
لم يبلغ ثلث الدية من الجراح فيكون حاله الاصل الجاني فقط **ش** كحد حدة
غلظت **ش** اي وكذلك لا تحمل العاقلة شيئا من ارض الجناية العادلة الكلام
احق بالحمل عليه ولذلك لا تحمل شيئا من الدية المنقولة على الاب بل حالة
على الجاني فيها وكذلك لا تحمل شيئا من وجب من المال على الجاني حيث سقط
عنه النقصان لعدم عضو ما ثل لما جنى عليه كما اذا قتل العور البصير
عين شخص يمين عمدا يغلبه جنس مائة دينار في ماله حالة عقوله
كحد اي كدبة عمد ما تكون على الجاني بحالة وقوله ودية غلظت على
الاب وهو من عطف الخاص على العام اي لانها لا تكون الا في العمد وانما اتى به
للاتي هو ان النقصان لما كان ساقطا ما ركا خطا وقوله **وساقط لعدم**
اي ولا تحمل دية عضو ساقط فقامت له لعدم ما ثل **ش** الا ما لا يقتص
منه من الجراح لا ثلاثة من اعضائها **ش** ان الجراح التي لا يمكن القصاص منها
كالجراحة والامة وكسر الخد وما اشبه ذلك وسواء كانت الجناية عمدا او
خطا وسواء قدر الشايع فيها شيئا معلوما او لا فان العاقلة تحمل ذلك وقيل
و الاستثناء من قوله كحد يعني ان ما لا يقتص منه من الجراح لا يحمل لونه
من الثالفة فان العاقلة تحمله كما لما مومة والجائفة والمنقلة حيث بلغت الثلث
كما اذا حصلت لمسلم من كتابي او مجوسي وهذا معلوم من الشروط السابقة
والترص له لاجل الايضاح انتهى وجه علم قوله حيث بلغت الثلث من
الشروط السابقة هو ان العاقلة اذا لم تحمل الجاني ما هو اقل من الثلث
فان كان هو مجوسي على الخط وانظر ما يتعلقت بكلام المؤلف فيما كتبه على **ش**
وهي العصبية **ش** يعني ان العاقلة هي العصبية وبيت المال العصبية لمن لا
عصبية له وقال ابن عرفة العاقلة هي عبيرة الرجل وقومه وكانت الدية
في الجاهلية تحلها العاقلة فامر بها النبي صلى الله عليه وسلم في الاسلام
وبدخل بها العصبية الموالي واهل الديوان لعل التناصر ولهذا جعل عمر

الله عنه الديوان فتقوله وهي العصبية اي واهل الديوان بدليل قوله ويدي
بالديوان ان اعطوا والوالي الاعلون والاعلون ثم ان شرط من يحمل ان يكون
مواثقا للجاني في الدين وفي شرح الملح شرط من يهرب عليه الدية من العاقلة
الحرية والذكورية والتخلف ومواثقة الدين انتهى وياتي للمؤلف ما يبيد
اعتبار بعض هذه ويقيم من قوله والتخلف انه لا بد من كونه جانا لا يتعلق
بمال بيت وهو كذلك وقال **ش** وهي العصبية اي بعض العاقلة هي العصبية
او هي العصبية ومن بعدها فيقدر مع المبتدئ او مع الجرو كانه قال وهي
العصبية كما ان اهل الديوان مقدمون عليها وبصورة اخرى محضود المؤلف
ان العاقلة عدة امور العصبية واهل الديوان والوالي وبيت المال فتقوله
العصبية اي والديوان الخ وانما ترك ذلك للاختصار وقوله ويدي اليه
يدل على انهم عاقلة لان البداية تدل على انهم منها يد قوله ويدي احص
من العصبية فان علة المؤلف احسن واسبب للاختصار لانه ان يوصف دال
على شيئين وهو كون اهل الديوان وتبعدهم من العاقلة وانهم يديرون على
العصبية قوله وهي العصبية اي العصبية بانفسهم لانه العامب متى المثل
لا يرد منه الا العامب بنفسه **ش** ويدي بالديوان ان اعطوا **ش** يعني ان
اهل الديوان يقدمون على العصبية ان كانت لهم جوارك تفرق لهم قال ابن
كثير اذا كان القاتل من اهل الديوان مع قوله حملوا عنه دون قومه
قال اشهب وهذا اي ديوان عطاوه قائم فان لم يكن عطاوا ما يحمل عنه قومه
فان انظر اهل الديوان المدعوة قومه لتكفيهم او لا تقطع ديوانهم
اعانهم قوله في الجواهر وفي شرح ما نصه فان لم يكن في اهل الديوان
من يحملهم لهم اليهم عصبية الذين لم يكونوا معهم في الديوان وعنه قوله ابن
الماضي ويدي اهل الديوان فان انظر الى المدعوة اعانهم عصبية انتهى
وبه يعلم ما في كلام الشارح انتهى المراد منه فان قلت قوله المؤلف
بما لا قرب محال فبالف هذا ادخل عصبية الجاني في اهل الديوان
وقد علمت ان اهل الديوان يستعينون بعصبية الجاني ان معنى
قوله المؤلف نعم اي ان لم يكن هناك اهل الديوان يدي بالعصبية اما ان
كانوا وليس جهم كفاية فيقال هذا خارج من كلامه وحكمه ما قدمناه
وقال **ش** ويدي بالديوان ولا يثبت البداية بالديوان الا وهو غير عصبية
والا فلا بد ان اهل الديوان ما يحقون في الحكم بالعصبية ومقدمون عليهم
وكلام السامع فاسد قوله ويدي بالديوان اي اهل الديوان الواحد
والمراد اهل الديوان الواحد ديوانا قليم واحد لا اهل ديوان مملكة
واحدة لان المملكة الواحدة قد يكون لها ديوان ومنه مقدمة لمملكة بني
عثمان كما اهل مصر كلهم ديوان واحد وسياتي ولا دخل ليد وي مع حضري

من م

ولا شامي مع مصري مطلقا وبجارية اخرى وبدي باهل الديوان يدل
على مقتدر في الكلام السابق اي وهي العصبية وما لفت بها اهل الديوان
قال اهل الديوان ليسوا عصبية وهو كذلك فان اجتمع العصبية واهل
الديوان يدعي باهل الديوان ويحذرنه عند اندفاع اعتراض البساطي وقوله
ان اعطوا شرط في المتبوية لا يكون عاقلة لانهم عاقلة مطلقا والظاهر
وانه اعلم انه لا يعقل عن كل واحد الا طائفة كالا سباهية والشرقة
والجارية شبيهة مثلا لا اتحاد العطاء والاخاليديون يستعمل على عدة اعطية
مختلفة انتهى قال البساطي الديوان معناه الرباعي الذي يجمع ما لهم
ولما عليهم نزل ذلك منزلة النسب لما جعلوا عليه من التناصروا القوا
قال في الصحاح ديوان اصله ديوان بمعنى من احد العواوين يا
لانهم جمع علم ديوانين ولوا كانت اليا اصلية لقولوا ديوانين ثم
بما الاقرب فالاقرب **ش** اي خانه لم تكن القاتل من ديوان فانه يقدم
العصبية و يقدم منها الاقرب الى الجاني ثم يقدم القرابة النسبية
فان يجوز وانهم اليهم اقرب القابل اليهم وقال **ش** اي ثم ان لم يكن ديوان
او كانوا ولم يعطوا والترتيب هنا كما لرتيب باب التواضع لاخ وابنه
على الجد اي دينة قوله الاقرب فالاقرب قال **ق** يجمع جوه على انه يدل
من الهاء ونصبه على الحال والزيادة اي مترتبين انتهى روى ابن
وهو ان لم يكن ديوان جعل على فخذ الجاني ان كان فيهم يحمل والاضحى
اليهم الاقرب من قبايلهم ان كانوا اهل بلد واحد وبجارية الجواهر تقرب
على اقرب العصبية كل على قدر ما يحمل حاله ولا يضر به ثم ان
فضل عن الاقرب من شئ ترجينا الى من بعد لهم فبيد ابا الفخذ فانه لم
يستقل فحمينا الجاني فانه لم يستقل فحمينا اليها العارة خانه لم يستقلوا
فحمينا اليهم القبيلة فانه لم يستقلوا لفرقة استغناوا باقرب القبايل
اليهم انتهى واسما القبايل محصورة في قول القائل
اقصد الشعب من البرجي عدد اي الجزاء القبيلة ثم يتلوها العارة ثم البطة
والخذ بعد هذا القبيلة ثم من بعدها العشرة لكن هي في حجب من ذلك القبيلة
ص ثم الموالى الاعلون ثم الاسفلون **ش** يعني فان لم يكن للجاني عصبية
خانه بيد الموالى الاعلين وهم المعتقون بكسر التاء غير خلاى لانهم
من العصبية غير ان عصبية النسب مقدمة عليهم فانه لم يكونوا موالى اليهم
الاسفلون هذا هو المشهور ومقابلته باق في كلام ابن عمر في وجوه
بعض النسخ ثم المولى الاعلون ثم الاسفلون ثم ان قوله ثم الموالى الى اخره
مطووع على العصبية بدليل وحسنه بالاعلون فانه قيل لم يات به
مجردا ويكون مطووعا على قوله بالديوان فالجواب ان منع المولى

مفيد لما ذكره بطريق الصراحة بخلاف ذلك خانه مفيد بطريق المزوم
وقا انا بطريق الصراحة اولى مما افلا بطريق المزوم ونقل ابن
عرفة عن كتاب المولى المدونة ان درجة المولى الاعلى متأخرة على
عند درجة العصبية ثم المولى الاسفل ثم بيت المال ان كان الجاني مسلما
انتهى **ز** ادعي في شرحه كلام ابن عرفة مع قوله ان مزوم في قول
المولى الاعلى ثم الاسفل لم اره منصوصا هكذا الا لانه شاس
وجيز الترائي والذي نقل امهنا الخلاف في محلهم ودخولهم مع
العصبية او لا لانهم متأخرون عن بيتا خرو عن العصبية كما هو فقهية
كلامه ولم ار من تعرف لترتيبه مع الاعلى انتهى قلت انما ذكر ابن عرفة
انما هنا يخرج على ما هو منصوص في النكاح والولا لان منصوص
هنا خانه بعض من حسنا انتهى المراد منه ثم ان في قوله الاعلون
تعليل فتدخل المرأة الباصرة للعنف واما الاسفلون فلا تعليل فيه
لعدم دخول المرأة الصبيحة لانها ليست من العصبية **ص** ثم بيت المال
ان كان الجاني مسلما **ش** يعني ان من قتل مسلما او كافرا خطأ ولا عاقلة
له خانه بيت المال يحمل الدية عن القاتل وقد علمت ان بيت المال لا يعقل
عن غير المسلم لان ماله الكتابي لاهل دينه من كورته كما ياتي في
الترائف واهل على الجاني شئ من الدية حيا يعقل عنه بيت المال
او لا وعلى الاول فعليه بقد ما يؤده ان لو كانت على العاقلة
خانه لم يكن بيت مال او كان ولا يمكن الوصول اليه فائما يكون في ماله
تأله في شرح اللع قوله ان كان الجاني مسلما او موقدا كما ياتي في
قوله والخطا على بيت المال كاخذه حيا فعليه ثم ان هذا شرط في قوله
ثم بيت المال خانه كما يفيد كلامه في توضيحه وعليه خانه في
كالمسلم في ان عاقلة عصبية واهل ديوانه ان وجد ذلك ثم المولى
الاعلون ثم الاسفلون وكذا في كلام المواقاة في قوله وفي العصبية
لخ وعليه عاقلة الذي اهل دينه الذين يحملون معه الجزية ولا يراعى
فيه ما تقدم في المسلم وهذا الثاني هو الذي يفيد نفولهم كما
اشار اليه **ز** في شرحه وقال **ق** هو شرط في بيت المال لافيه وانما
قبله ان لا فرق فيه بين مسلم وغيره لانه العلة التناصرا لا الموارنة
وقوله مسلما كان عليه ان يقول حرام مسلما والمراد ان كان ارثه
ليست المال فدخل المرتد **ش** والا فالذي دودينه **ش** اي والابان كان
الجاني كافرا والجاني عليه مسلما او كافرا عاقلة الجاني التي تحمل عنه من
اهل دينه البصريين للبخاري واليهودي لليهود فلا يعقل يهودي عن
بصري ولا العكس روى محمد عاقلة البصري واليهودي والمجوسي

اهل اقليمه الذين يجتمعون معه في ادا الجزية قال في المدونة اذا كان عبد
 نصراني من مسلم ونصرانيا واعتنقه ثم جنى حياية فمضى على بيت المال
 لا على المسلم لانه لا يبرئه ونصفها على اهل خراج الذي الذين يودون معه
 قول المدونة لانه لا يبرئه اي لان المسلم لا يبرئ من العبد النصراني بل حصته
 ليست للمال فاسب ان يجعل نصف جناية هذا الجاني ويأتي لهذا امر
 بيان وجد عندي ما نصه والمراد بذي دينه من جعل معه الجزية ان لو
 كانت عليه وان لم يكونا من اقرار به فيسمل المرأة ومن اعتنقه مسلم
 اذ احيا وقال ولم يتعرف للذي ادخل اليها بامان ومذهبها ان
 القامم ان دينه على اهل دينه الذي يبي كذا اي التوضيح وغيره ولعله
 عند اشتا العصبة والوالي كما في الذي وحسب ذلك ان يقال
 اطلق الذي على ما ينسب اليه لانه لما دخل اليها بامان ما ركنوا انتهى
 وذكر في ترجمته بينهما لاياس بذكره فقال تنبيه قد تقدم ان
 ان الكفر كماله واحدة مثل يجري مثل ذلك هنا فيقتل النصراني
 عن اليهودي وعكسه ويقتل المجوسي عنها ويقتل عن اليهودية
 ملة والنصرانية ملة والمجوسية ملة فلا يقتل اهل ملة عن ملة
 اخرى وهو مقتضى جعل ملة حمل العاقلة التنا صير بل مقتضاه ان
 بعض اليهود لا يحمل عن بعضهم من ثبت بينهم العداوة ويجي في مثل ذلك
 في النصراني اي والمجوس فلا يحمل نصراني عن مو من ليس عليه جزية
 عن نصراني عليه جزية وعكسه ولا يحمل من يودي جزية لسلطان
 عن يودي جزية لسلطان اخر فيبغي ان يكون الباشا بمزلة
 السلطان فان لم يكن فمن يجمع معه في ادا الجزية العدد الذين
 يحملون اسلحتهم السلطان كما يفيد قول الشارح قال سمعوني
 واذ الزمتم اهل اليهود عديته التي وان او باقر بنية دخل معهم
 فيها من باقر بنية من اليهود الذين يحملون معهم الخراج وكان خراجهم
 واحدا وقد ورد به مما يقتلون عنه فان لم يكن يحمل معهم الخراج
 على ادا العقل اسلحتهم الامام والمراد بالخراج الجزية كما يفيد كلام
 المواق المتقدم والظاهر ان المؤمنين من سلطان واحد بمزلة اهل
 الجزية الذين يودون بها الى سلطان واحد وفي كور مصر **ش** الكور وهو
 البلاد وقال في المدونة ولا يقتل اهل مصر مع اهل الشام ولا اهل الشام
 مع اهل مصر قال اراد بذلك الكثرة قال ومصر من اسوان الى الاسكندرية
 وقال سمعوني كيف عتل افر بنية بعضه الى بعض من طرابلس الى طيبة
 دكون وطبقة دكون فربما قاله الساجي وذكر مصر لانه قل ان
 يوجد بلدان كثيرة تحت حكم مدينة واحدة غيرها وقال **ق** قوله ضم الحارة

في اخرى بنية

راجع

راجع لقوله فالذي دودينه والحق داخل على مصر لان قاعدة المولى
 ادخال الحام على المضاف وارادة المضاف اليه اي وفي كور مصر والشام
 والقرب والمراد بمصر المدينة المحصورة انتهى وفي كور **هـ** الكور بضم
 الكاف وفتح الواو جمع كورة بفتح الكاف وسكون الواو وهي المدينة
 كما قاله الجوهري والمراد بكور مصر هنا البلاد التي جعلها وكذا المراد
 بكور الشام وكور كرم ان هذا يحتمل ان يكون في عاقلة المسلم وغيره
 ويحتمل ان يكون في عاقلة غيره وعليه فيستفاد مثل هذا في عاقلة
 المسلم من قوله فيها ياتي ولا شاي مع مصري وما ذكره المولى الخالف
 قوله فلا دخول ليدوي مع مصري اذ اهل الكور لم يملك اهل حصر وان
 سلم ان فيه اهل يدوي فيضم منهم الحضري للمصري لا لغيره انتهى المراد
 منه وجوه عندي ما نصه كور بضم الكاف وفتح الواو واما بفتح الكاف
 وسكون الواو وفي طاقات العامة وينبغي ان يقرأ بمصر بالتثنية
 لان المراد مدينة من الموان **ص** والصلي اهل صلحه **ش** اي من
 اهل دينه يحتمل ان يريد به ان عاقلة الصلي اذ لم يكن من اهل ديوان
 وليس له عصبة ولا ولاء اهلون ولا اسفلون ولا بيت مال ان كان
 لهم بيت مال اهل صلحه ويحتمل سوا كان من اهل ديوان ولا فقيهه
 نحو الاحتمالين الجارين في قوله والا فالذي دودينه وتقدم ان
 الاحتمال الثاني هو الذي يفيد كلام المواق والشارح وت **ص** وفرب
 على كل ما لا يضر **ش** هذا راجع للجمع اي وفرب على كل من رمت
 الدية من عصبة واهل ديوان وقريب وذي وصلي اذ الحاكم
 اهل الدية او الصلي اليها اي وفرب على كل من سائر الطوائف
 الذين تؤخذ منهم الدية لا يضربوه الصلي بفساد والفقير بقره **ص**
 وعقل عن مبي ومجنون وامواة وحقير وقارم ولا يقتلون **ش**
 يعني ان كل واحد من هذه الخمسة اذ حصل منه جناية على الغير
 يقتل عنه اي يفرم عنه وسلامتهم لا يقتل اي لا يدخل في العاقلة
 اذ حصلت الجناية من الغير والصديق القليل له الشارح وفيه
 تطريقات قال ابن سينا يستلزم في منعة العاقلة التي تقرب عليهم
 الجاني والتكليف والذكورة والمواخاة في الدين والبسار فلام
 تقرب على عبد ولا مبي ولا امرأة ولا مخال في الدين ولا فقير على
 فقير وان كان يقتل قال في المدونة ومن جلد مساعدا بية بمسكها
 مؤلمت رجلا فقتلته فالدية على عاقلة المبي ولا رجوع لعاقلته
 على عاقلة الذي جلد على الدابة بسبي وقال ايضا فيها ومن دفع الى
 مبيد اية او سلا حارسه فقتلته فذلك خديته على عاقلته

الدية م

Copy ersity

وكذلك دابة يستعمله وعليه عتق رقبة واحتمل يضرب على هولا لانها
اعانة والفقير والشارع محتاجان للاعانة وسقطت عنه الصبي والخنو
والراة لعدم النكاح منهم وهو علة في ضربها قوله وامراة حقيته او
احتيا لا لا تخفى والاعتبار بوقت الضرب فلو كان في حنن ثم انقضى بعده
ولا يدخل قوله وغارم وجناية العبد في رقبة تقول الشارح والمبد
كما قيل سبق علم كما قال **لقد** قوله ولا يقتلون لاعتنا انفسهم ولا عتقهم
كما قاله **وقال** رابع عن غيرهم ويقتلون عن انفسهم لانهم يشارون
للاطلاق فيجوز من المني ويتبع المعدم وهو مقتضى قوله والجاني
ثم ان قوله ولا يقتلون بالنسبة الى المرأة مستغنى عنه بقوله وهي
المعصية ان يخرج منه المرأة والجواب انه ذكره بالنسبة الى المولى
اذ هو شامل للذكور والاناث **وقال** والمقتبر وقت الضرب لان عدم
غاب **ش** تقدم انه قال وضرب على كل ما لا يضرب وذكر ان المعتبر
في الملا والعسر والبلوغ وغير ذلك وقت ضرب الدية ولهذا لا يضرب
على من كان غائبا وقت الضرب عينة بعيدة او كان غير بالغ ثم قدم
الغائب او بلغ الصبي بعد ذلك قوله والمعتبر انما يفتل على عاتق
ووقت بالرفع خبره بقدر مضاف اليه والوصف المعتبر وصف او
حال وقت الضرب وكلام **وقال** سادس وبعبارة اخرى وقت الضرب
يصح نفسه بالمعتبر وهو مصدر ميمي بمعنى الاعتبار واي والاعتبار
وقت الضرب ويكون من الاخبار باسم الزمان عن اسم المعنى ورفع
على تقدير موصوفه اي والزمان المعتبر وقت الضرب ويكون من
الاخبار بالزمان عن الزمان انتهى وانظر في **لقد** فيما كتبناه على قوله
لان قدم محاب او اسلم او تحرر او بلغ عا لمراد من انما نعه قوله
غاب اي عينة النطاق **وقال** شرح **لقد** واعلم ان الغائب ان علم ان عيته
عينة النطاق لا يضرب عليه من الدية وان علم انما عينة رجوع قائما
تقرب عليه وان لم يعلم حال عيته فان بعدت عيته فانه لا يضرب عليه
كما هو ظاهر كلام الشارح والامر بعلية واحتمل يضرب على من غاب
عينة النطاق ومن في حكمه لانه بذلك ينسب الى من القطع اليهم
فيصيرها هل اعلم **لقد** ولا يسقط عنه بصره او موته **ش** يعني ان
الدية اذا ضربت على العاقلة بقدر حال كل واحد من بعد ذلك اعسر
احدهم او مات فانه لا يسقط عنه في مما ضرب عليه على المشهور
وتخل بالوت والفلس ولو قال فلا يسقط عنه بصره او موته لكان
او لانه مفرغ على قوله والمعتبر وقت الضرب ثم انه يحبس ليقول
عسره ان جعل حاله وان ظهر ملاوه او علم فيجي على ما سبق **ولا** دخول

لبدوي

لبدوي مع حضري ولا شامي مع مصري مطلقا **ش** يعني ان عاقلة الجاني
اذا كان فيها بدوي وحضري فان البدوي لا يدخل مع الحضري ولا عكسه
ولا دخول لشامي مع مصري ولا عكسه سواء كان الماخوذ من أحد الجنس
او لانه العلة التماز والشامي لا ينصر من مصري ولا البدوي الحضري
وتحالف **لقد** اي اذا كانت عاقلة الجاني بعضها حضري وبعضها بدوي
وبعضها شامي وبعضها مصري وكان ساكنا مع احدهما فانه لا ينصر بعضها
الى بعض وتكون الدية على اهل منطه واما ان لم يكن بعضها حضريا
وبعضها بدويا او بعضها شاميا وبعضها مصري فلا يتوهم دخول
البدوي مع الحضري ولا الشامي مع المصري اذا لم يكن قريبا وتعالف
واقطعوا الحكم لو كانت اقامته في البلدين متساوية او في احدهما
الكرائي ويظهر ان يكون كالمشع الذي له اهلان وظاهر قوله ولا
دخول الى اخيه ولو جمعهم ملكة واحدة كملكة بني عمان وهو كذلك
ولا مفهوم لشامي ومصري بل لا دخول لاهل اقليم مع اهل اقليم
اخر لانه العادة جارية بانه لا تتماز من اهل الاقليم المتماز والفضل
تابع للمنصرة **وقال** شرح ما نصه وظاهر انه اذا كان الجاني من اهل
المنصرة لا يقتل على اهل البادية وان كانوا اقرب من اهل الحاضرة
وهو كذا لك وكذا لك يقال فيما اذا كان الجاني بدويا وبه قيد قوله
فيما تقدم ثم بما الاقرب تقابل وقا ههنا ايضا انه لا دخول لبدوي
مع حضري ولو كان اهل الحضرة البد ليس بينهم الحدود المعتبر في العاقلة
وهو كذلك وبضمير الهم اقرب القابل اليهم فان لم يكن فيهم وفي اقرب
القابل اليهم الحدود المعتبر فانه يكون كمن وجد من عاقلة دونه الحدود
وسببا في انه يكون على بيت المال ثم انه يجزي مثل هذا من الشامي
والمصري قال الرجاء **لقد** ولو انتقل للمصري الى الشام او انتقل
العراقي والشامي فاستوطنا مصر فلا يخلو المنتقل من ان يكون نفسه
الحاكم او واحد من اهل عاقلة فان كان المنتقل هو الجاني نفسه مات
الدية على اهل بلده الذي انتقل منها قبل ان يتم عليه او بعد القيام
عليه وهو نفس قوله ما لك في المجموعة والموازية وان كان بعض عاقلة
فان كان انتقله قبل التوظيف فانه لا يثبت عليه اذ ان فرض سكنى بلده التي
منه واما الدية على من حضر التوظيف ولا يثبت على من مات قبل ذلك او انتقل
الا ان انتقل من ارض الدية فانه يلحقه حكمها حيث كان ولا يظن ليوم ثبوت
الدم والحكم بثبوته وانما يظن ليوم التوظيف انتهى المداينة **لقد** الكاملة
في ثلاث سنين غلها واخرها من يوم الحكم **ش** يعني ان الدية الكاملة
تقضى على العاقلة في ثلاث سنين اولها يوم الحكم اي ابتداء تعميم الدية

المنتقل

Copy right University

يوم الحكم لا يوم القتل على المشهور وليس المراد بالدية الكاملة دية
الجزء المسلم بل المراد بما يديته كانت أي سوا كان القتل مسلما أو كافرا
فأمر إمام أو اثنين وسواهم من نفس أو طرف لقطع اليد أو ذراع
عقل أو غود لك خطأ وسوا كانت الدية من الأبل أو من الذهب أو من
الورق ويجل الخ الثالث بأحد السنة الثالثة وكذلك بغيره قوله
الكاملة مبتدأ أي ثلاث سنين خبر أي كانت في ثلاث وهي بعض
السنين ليس بها سنين وقوله تحمل سنة ثلاث وقال **ق** الكاملة
سنة كوصف محذوف وهو باب عامل فعل محذوف والجملة مستأنفة
وهي جواب عن سؤال مقدر كأنه لما قال ويحكم دية الجزاء المسلم قبله كيف
تقدر فقال تقدر الدية الكاملة في ثلاث سنين وليس سنة الدية في قوله
ويحكم دية الجزاء غيره لئلا يلزم الفصل بينا السنة والوصف بأجنبي
بل بأجانب وكلام فاسد قوله تحمل أي تقوم المفعولة من السياق
قوله تحمل بأولها أي بأول السنين تحمل بغيره سنة وكلامه
ظاهر في إفاضة هذا المعنى لتبينه بأول دون آخر وقوله من يوم الحكم
منطلق بأولها أي آخرها وبهتروا لها من يوم الحكم **و** الثالث
والثالث بالنسبة **ش** المشهور أن الدية غير الكاملة تقدر بكاملة ثالث
بمعنى سنة وألثلاث سنين وهذا هو المشهور فقولته بالنسبة
أي إلى الدية الكاملة قال القاضى عبد الوهاب في إيفاض الدية
بما يتبين عن مالك الخليل والتاجيل وعلى التاجيل فإن لها في سنة
وبلغها في سنين **و** يحكم في النصف **ش** يعني أن الجناية إذا بلغت نصف
نصف الدية الكاملة فإنه يلحق للثلاث سنة وللشخص الباقي سنة **و**
والثلاثة الأرباع بالثلاثين ثم للزائد سنة **ش** أي حينئذ تلك هي
سنة وتلك هي سنة ثانية ويحكم الباقي وهو نصف السدس في
سنة ثالثة وهو المراد بقوله ثم للزائد سنة وهذا هو المشهور
من الذهب يسهل ما قاله المؤلف قول المدونة أن الثلاثة الأرباع
في ثلاث سنين ثم إن قوله في النصف نائب عامل يحكم وأما التثنية فهو
بيان لكيفية التقدير قال ابن عازي تبع المؤلف في هذا ابن الحاجب
والمشهور التقدير بالثلاث وللزائد سنة فالنصف والرابع في ثلاثة
أي في الثلاثة الأرباع في ثلاث سنين وأما ابن رشد القليل من عمر
أن هذا الذي شره هو قول أشب وأما المؤلف في قوله فذكر أنه لم
يره منقولاً من قبله أن يكون مشهوراً قال ولعله أخذه مما في الدولة
أن الثلاثة الأرباع في ثلاث سنين وأما ابن عبد السلام فتبع الشيخ أبي
فيما دلل الزائد سنة قال ويقع في بعض النسخ وللزائد سنة وليس

بجيد لأنه على هذا التقدير يصح هو القول بأن في غير الكاملة ثلاث سنين
والمراد أن التقدير على القول الذي يغالبه وهو اعتبار النسبة
وتأنيده في التوضيح بأن الذي يقول في غير الكاملة بثلاث سنين بواها
في ثلاث سنين على السواء وأما على هذا الخللان في سنين وللزائد
سنة فقولته أنه هذا أعلا نصف والرابع في ثلاث سنين يعني السنة
التي فيها سنة وأما ابن عروقة فاعود من لفظ ابن الحاجب معنى أن
ثم إن المؤلف مشى في قوله والثلاثة الأرباع على مذهب الكوفيين
و حكم ما وجب على عواقل بجنابة واحدة تحكم الواحدة **ش** يعني
أن حكم المتعمد على عواقل متعددة مع اتحاد الجناية حكم المتعمد على
العاقلة الواحدة ولو حمل أربعة رجال مثلاً فمئة مستطقت منهم على
وجل خفقتة فإن ربع الدية الواجب على عاقلة كل واحد منهم يحكم
عليها في ثلاث سنين فقولته تحكم الواحدة في أنه يحكم ما ينوب كل واحدة
في ثلاث سنين وأن كان ما ينوب كل واحدة دون الثلث كما في المدونة
قال فيها وإذا قتل عشرة رجال رجلاً خطأ وهم قتل ما لشيء من قبيلة
كل رجل عشر الدية في ثلاث سنين وظاهره وإن كانت الدية مختلفة
بالنسبة إليهم كأن يكون بعضهم من أهل الذهب وبعضهم من أهل الأبل
فتدفع عاقلة كل القدر الذي يجب عليها من نوع ما يجب عليها وعلى
هذا أمده فخصص ما ذكره المؤلف قبل من أن العاقلة إنما تحمل ما بلغ
الثلث وإن الدية الواحدة لا تكون من سنين **و** كقوله **ش** يعني
أن الرجل والرجل من قبيلة واحدة إذا قتل رجلاً خطأ فإن الديات
تقدر على عاقلة التاتل في ثلاث سنين ويصير في التقدير حكم الجناية
فلا يقال إن الدية الثانية أو الثالثة لا تقدر إلا بعد وفاة الدية الأولى
قال فيها من تبع رجلاً موصحة قد ذهب كذا ذلك سمعه وعقله فعلى
عاقلته ديات ودية الموصحة لا تمتا ضربة واحدة وقال **و** هو سنة
بما قبله في أن المتعدد كما لمحمد أي تعدد الجنايات كالجناية الواحدة
في كونها على العاقلة في ثلاث سنين خاصة ولا يصح تشبيهه بقوله
حكم الواحدة لأن معناه حكم العاقلة الواحدة ولا يشبه تعدد الجنايات
بالعاقلة الواحدة انتهى فصرح قال في الذخيرة لوجه واحد حين
خطأ وجرده آخر جرحاً واحداً خطا فأت ما حسمت الورثة فالدية على
عاقلة من يقتلها لا الثلث والثلثان لأنه لا بد من ما يماثل ما ذكروا وهل
حدوها سميانه والمراد على ألف قولان **ش** أي وهل أحد العاقلة
الذي لا ينقص عنه كذا وكذا فعلى الأول لو وجد قتل من سميانه
ولو كان قيمته كفاية لكل من غيرهم وعلى الثاني لو وجد قتل من الزائد

على الفاعل حتى يبلغ ذلك والزيادة للكمال أي الكامل في الزيادة
أي الزيادة بزيادة كاملة أي لها بالتمام في حقوق لانهم صرحوا بان
العشرة لا تقتصر على اربعة ارباب رشتة قيدة بالزيادة التي لها بالتمام والمؤلف
اطلف وقال أي وهل حد العاقلة التي لا تقتصر من بعده له بعدد
بلوغه فاذا وجد هذا العدد من الفصيلة لا يضم اليهم العقد مثلا واذا
كمل هذا مثلا من الفصيلة ومن العقد لا يضم اليها الكمل مثلا وهكذا
لان هذا احد من يضرب عليه بحيث اذا قصر وعنه لا يضرب عليهم لفساده
خانه يضرب على كل من له قوة القرب عليه وان قتل بعد رميا لا يضرب به ثم
يكمل منه غيره وجد عندي ما نصه يضرب على كل ما لا يضرب فان عجزوا
بقتل بيت المال ولا يقتل من بعدهم على الاول ويستقل من بعدهم
حتى يتم زيادة علمه الا في زيادة لها بالتمام على الثاني قوله سبع مائة
أي ولا يضم لهم الا بعد واما اهل الطبقة الواحدة فيضرب عليهم ولو
عشرة الا في وفي شرحه ان الزيادة على الف لا بد ان يكون لها بالتمام
كالاربعة فأكبر واحد من اعمالة له هل ينقطع جنايته لعدم من يحملها
او يكون من ماله او بيت المال او يكون عليه قدر ما يتوب به مع العاقلة
ويستقل الزائد او يكون في بيت المال تغل الا قول ابو الحسن وقد كرمنا
بواجب الخير في موضع ثم تغل ثمة عن **ق** فقال ثمة قال **ج** هنا وفيها ايضا
ان كان عبد مسلم بين مسلم وذمي فاعتقه معا فولا حصته الذمي
للمسلم وان كانا الصديقين ذمي وحمي جنايته كان نصيبا على بيت المال
لا على المسلم لانه لا يبرئه ونصيبا على اهل خراج الذمي الذين يودون
معه الجزية ولو اسلم العبد بعدا لعنف بفرجى كانت كاحصنة
الذمي من جنايته على المسلمين وانه لا يبرئه ويرى احصنة والنصف
على قوم المسلم انتهى من المرحلة في الاول والوارث في ثلاث مسائل
كما هو ظاهر وقد علم منه انه ان كان العبد مسلما والمعتق كافرا
خانه يبرئه بيت المال وجنايته عليه وان كان ذميا ومعتقا مسلما
كان اسلم بعد ما عتق كان ولاؤه لهما وان كان احد المعتقين مسلما
والعبد ذميا فولا حصته المسلم لبيت المال **و** وعلى القاتل الحر
المسلم وان صبي او مجنون **و** هذا في الكلام على حكم الكفارة في
قتل الخطا والمأثرة واجبة لقوله تعالى وما كان لموسى ان يقتل مؤمنا
الخطا ومن قتل مؤمنا خطأ عجز برقبة مؤمنة ودية مسلمة اذا اهلكه
مقتوله وعلى القاتل جرم مقدم وقوله عتق رقبة مبتدأ موحى والمعنى
ان القاتل لو اسلم اذا قتل مثله معصوما قتل خطأ فانه يلزمه عتق
رقبة مؤمنة فيجوز لاجل العبد فانه لا يصح عتقه اذا ولاه وخرج بالمسلم

الحامد

الحامد فانه ليس من اهل القرب وخرج بالمعصوم ما كان غير معصوم
الدم كالزندق والرازي المحصن وما استشهد لك وخرج بالخطا القاتل العبد
فان الكفارة لا تجب فيه بل هي مندوبة كما ياتي في كلامه قال ابن عباس
كل حر مسلم قتل خطأ مسلما معصوما خطأ فعليه عجز برقبة وتجب في مال
الصبي والمجنون نقوله وان صبي او مجنون ما اهلكه في وجوب الكفارة
على القاتل خطأ ولو كان القاتل صبي او مجنونا لانه هذا من باب خطاب
الوضع كالكفاة وقد علمت ان خطا بالوضع لا يترط علم ولا تكليف ولو
حدث المؤلف قول القاتل لا استغنى عنه بقوله اذا قتل مثله ففي كلامه
سنة تكرار وجد عندي ما نصه فلو اعسر الصبي والمجنون فالظاهر انه
ينظر لبلوغ الصبي ولا فاقعة المجنون لاجل ان يصوما ولو سقت المرأة
ولدها ودواجات به فلا شيء عليها ولو نلت عليه غنقلته فعليه الكفاة
وعلى عاقلة الدية **ق** فله **ج** زاد **ج** ما سرحه قلت انظره مع ما قاله
المسرح ان من سقط ولده من يده فمات فلا شيء عليه ولو سقط من
يده عليه شيء فمات خالدية عاقلة فمات مع ان النائم عذر منه وظاهره
انه لا كفارة عليه فيما اذا سقط من يده كما ان ظاهر كلام **ج** انه لا كفارة
عليه من سقطت ولدها ودواجات منه وهو ظاهر لان ما لا دية منه لا كفارة
فيه وذكر **ج** ايضا ان مات الولدين ابويه ولا يدرى من ابيهما مات **ق** فله
ج او شريكا اذا قتل مثله معصوما خطأ عتق رقبة **و** يعني ان
الخطا اذا شريكه غيره في قتل معصوما خطأ وسوا كان المشارك لهذا الخطا
منهرا او مكلفا فانه يلزم كل واحد منهما كفارة كاملة ولو لم يجزه من
الدية الاجز قليل لان ذلك عبادة وهي لا تنقص وخرج بقوله معصوما
الرازي المحصن فلا كفارة على قاتله لا وجوبا ولا استحبابا كما اذا وجد عندي
واما المرتد فخرج بقوله مثله قوله خطأ قال **ج** ظاهره جار في جميع ما سبق
وعليه ثلوث نقد الصبي القاتل لا تنقضي الوجوب ويقتل عدم الفرق في
حقه لان عمده كالخطا فانظر **ك** **و** لعجزها عن ان كان لها **و** يعني ان
القاتل خطأ اذا عجز عن عتق رقبة مؤمنة فانه ينتقل الى الصوم ولا يجز به
مع قدرته على عتق الرقبة لقوله فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
وحكم صيام الشهرين وعتق الرقبة حكم صيام الشهرين وعتق الرقبة
في كفارة الظهار فما يطلب هناك طلب هنا وما يجتمع هناك يجتمع هنا
وقد اشار المؤلف هناك لذلك بقوله سلبت عن قطع اربعه عود
وبكم وجوب وان قتل مسرورا مكررا وقطع اذنيه وصممه وهرم وخرج
شديد بينه وجذام وبرص وبلع الخ **ق** قال صوم شهرين بالهلال المتوحي
التتابع والكفارة ثم ثم الاول ان السرم الثالث الخ ثم ان اصل ولعجزها

فانه م

والجرح عنها فخذ فواو وصل وبعبارة اخرى الام بمعنى عند وقوله ولجرحها
شهران مبتدأ وخبر وقوله كالظهار باجع العتق والشهران محدث
من الثاني لانه الاول فلا يحتاج الى ما قاله **ن** وبعبارة شهران معلوف
على عتق ولجرحها متعلق بالكون المحدث وكالظهار حال من رتبة
وشهران اي وعلى القاتل صوم شهرين لاجل الجرح عند العتق وعند الجرح
عنه حال كون عتق الرقبة وصوم الشهرين كالعتق والصوم في الظهار
انتهى وقد نظم بعض الكفارات فقال
• ظهارا وظللا رتبوا ورتبنا **•** كما خير في الصوم والصبيد والاداء
• وفي حلف يا بعد خير ورتبنا **•** عدو تلك سبعا الا حطقت فعبدا
• لا مائل **•** قاله في التنبيه الصائل القاصد لورثه عليه قال الجوهري
مال عليه وبصولة وموالة ومماولة ونواصة وكذلك الصبال
والصباله والمعنى ان من قتل ما لا عليه فانه لا يلزمه كفارة لانه غير
مضموم الدم كما لم تد وجب بعض النسخ لا ما لا بالاصيب وفي بعضها بالجرح
وعليها كما لمعلوف مستند اي لا على قاتل مائل وانما تفرق لهذا مع انه يخرج
بقوله خطأ لا يتوهم انه لما لم يكن حية قتل يكون كالخطأ وقال **ق** قوله
لا مائل سحرز قوله معصوما وقوله **ن** بالجرح عطف على الجرح المسلم
اي باعتبار ربي مقتدر والا فلا يصح اي وعلى الجرح المسلم قاتل مثله
لا قاتل مائل **ص** وقاتل نفسه **ش** اي وكذلك لا كفارة على قاتل نفسه
خطا واولي محمد لان الكفارة مسرولة بعدم القتل فاذ حصل القتل بطل
الخطاب مما ذكره بيته **ش** التنبيه في السقوط والمعنى ان من قتل
نفسه سقطت دينته عن الكفارة لورثته **ص** ونعت في جنين ورتب
وهمد وعبد وذي **ش** المشهور ان الكفارة مندوبة في قتل الجنين
وفي قتل الرقيق الجاري في ملك غير القاتل وفي قتل الكلد الذي لا يقتل
به اما لكونه عبي عنه واما لعدم النكاح واما ان قتل به فلا يتوهم فيه
عدم الكفارة وكذلك تتدب الكفارة في قتل الرقيق الجاري في ملك
القاتل وكذلك في قتل الذي سوا وقع القتل خطأ او عدا **ج** وعليه
مطلقا لانه ما تم حبس سنة وان يقتل مجوسي او عبده **ش** يعني ان
السكنج البالغ رجلا كان او امرأة حرا كان او عبدا مسلما كان او ذميا
او اقتل غيره عدا ولو مجوسيا او عبدا او لو عدا نفسه بوجوب عليه جلد
مائة وحبس عام من غير تنصيب فالصحيح في قوله وعليه عا بد على قاتل
العدو بجلد مائة الى اخره وليس بصادق على قاتل الخطا وان كان
السلام فيه قوله وعليه اي القاتل عدا حبيب لم يقتل بان عبي عنه او قتل
ملا يكا فيه كسلم او حر مسلم يقتل كافر او عبدا مسلما وجدي ما نصه

ويقدم

ويقدم الضرب على السفين وقيل بالتحخير او تكول المدي على ذي اللوث
وحلفه **ش** ما حب اللوث هو القاتل للذي قام عليه اللوث والمعنى انه اذا
نكل المدي على ذي اللوث وحلف ما حب اللوث وهو المدي عليه حبس
مائة بجلد مائة وحبس سنة فان ادى اللوث عن اللوث فالحلف فالحلف
انه لا يقتل بدليل قوله بعد او تكول فافهم وانما وجب على ذي اللوث
حبس مائة بعبارة اللوث حكم ذلك ابن الموارث عن المذهب وبعبارة اخرى
ومعناه انه ان لم يجلد لا يكون الحكم كذلك والحكم انه لا يقتل قطعا كما ينبغي
ما ياتي في قوله فتر دعوى المدي عليهم فيجلد كل خمسين ومن نكل حبس
حتى يجلد وجب عدي ما نصه قوله وحلفه اي المدي عليه فاعلم
حبس مائة ولو كثر وان نكل حبس حتى يجلد ولو عدي عني الاول
واحد للقسامة ثم نكل فجلد كل خمسين مائة وبه بون ويحبسون
ولا يخص بمن عينته الاوليا للقسامة واما الاوليا لخطا لو نكلوا
فتر د الايمان على العاقلة فيجلد كل مائة واحدة ولو عشرة الا في ومن
نكل منهم مائة حبس مائة كما ياتي قوله على ذي اللوث اي على من قام
عليه لوث والواوي وحلفه بمعنى مع اي تكول المدي مع حلفه
اي حلف ذي اللوث وهو المدي عليه واولي لو نكل وقال **ق** قوله او
تكول الى اخره معلوف على قاتل اي او كان القاتل المدي به فليسا
بتكول المدي على ذي اللوث مع حلف المدي عليه حبس مائة لان
اليمين ترد مثل ما يجب وسيصح بذلك المولف وذكر المولف الحلف
لاجل كونه دافلا تحت اياما لقة واما ان لم يجلد فلا يتوهم هذا الحكم فيه
كذا قاله بعض شيوخنا **ح** والقسامة سبعا قتل الجرح المسلم **ش**
القسامة كانت في الجاهلية فاقترها النبي عليه الصلاة والسلام
في الاسلام وهي سنة لا راي لاحد فيها والاصل في مشروعيها ما في
اللوط ومسلم من حديث خويصة ومحمدة وسبا في عند قوله وليس
منه وجوده كقصة قوم سيب قصتها واما قاتل قاتل المدي ما بعده من
امانة المصدر الى مفعوله واحترز بالقتل من الجرح فانه لا قسامة فيه
وبالحرم العبد فانه لا قسامة فيه وبالمسلم من الخطا فانه لا قسامة
فيه وسنأتي هذه المفاهيم الثلاثة في قوله ومن اقام شاهد اعلى
جرح او عيب او جنين حلف واحدة الخ ثم ان قوله والقسامة اسم
مصدر لا فاعل لامعذرة لان مصدره الاقسام قوله فيها الذي يترتب
عليه قوله قتل وهو اوزهاق الروح وبعبارة اخرى المراد بالقتل اللوث
الناشي عن قتل فاعل من جرح او ضرب او سم او كوى لك وانما لم يقل
البالغ هنا مع انه ذكره في المثال التالي لهذا لانه لما كان من جملة اللوث

Copy

الشهادة كما سيأتي وهو عامة في البالغ وغيره ولم يثبت له تعييد الممثل
 له لانه لا يتعبد بيقيني ان الشهادة لا تقبل الا في البالغ كما انما لا
 تقبل الا في الحر المسلم وليس كذلك وهذا ظاهر **في محل اللوث**
 قال في التبيين اللوث يقع اللام واسكان الواو ثمانية فريضة
 تقوي جارية المدعي ويجب على الظن مد فده ما حوز من اللوث وهو
 القوة انتهى ومنه ما لك في النسابة اذا كان هناك لوث استحل
 الاوليا خمسين يمينا واقتصر من المدعي عليه قال يميني ما لها واللوثة
 ان يكون هناك علامة القتل في واحد يمينه او يكون هناك عدالة ظاهرة
 وكانها من الاول بزيادة اليها وما للوثة به بالظن فالاسترخاء والخسة
 في النسب انتهى قال القرافي عن التبيينات اللوث ما ليس يتطاع
 لانه ليس والاث من التجر ما التمس بعضه بعضا قال ابو يوسف
 في بركة في اسرايل لما دبحوها وضربوا بها القليل فقال قتلني فلان
 ما عتبر ذلك دليلا على ان قول المقتول ذلك لوث لا يقال ذلك مجزأة
 لاني كان الاعجاز في احيائه لا في قوله بعد مائة انتهى وخرج باللوث
 القتل بيمينه او باقراره لا بحساسة فيه وكذا الدعوى المجردة عما ينسأ
 منه فليمة الظن بصدقه وقال في المراء باللوث اللطخ اي في محل اللطخ
 اي في الامتاع وهو المحل الذي ينسأ عنه غلبة الظن بصدق المدعي
في مكان يقول بالبالغ حر مسلم قتلني فلان هذا اول امثلة اللوث واللفظ
 ان البالغ الحر الذكر او الانثى اذا قال قتلني فلان فانه يقبل قوله ويكون
 لويا بشرط ان يشهد على اقراره بذلك عدلان حاكم وان ينادى على قوله
 فان قال قتلني فلان ثم قال بل فلان بطل الدم واحترى ببالغ عن
 الصغير فانه لا يقبل قوله وبالحرم من العبد فلا يقبل قوله لانه مدع
 لغيره وبالمسلم من الحافر فانه لا يقبل قوله وقوله قتلني فلان
 اطلق فيه ليسل الحر والعبد البالغ وغير البالغ الذكر والانثى العدل
 والمستحوط للمسلم والحافر مقتوله البالغ اي الشخص البالغ ذكر
 كان او انثى فان قيل لم يثبت عن قوله حر مسلم بما تقدم فالجواب
 من وجهين احدهما ان يقال ان قوله ليسل الحر المسلم من اطلاق
 مدع به ليعلم ان اضافة قتل الى الحر المسلم من اضافة المصدر لمقتوله
 لا للعامل انتهى اي الاول بيان لموضع المسئلة وهذا بيان لغيرها واصل
 الكلام في مفهوم قول الولد فلان في كلام الشارع فيما ينسأ عنه **في**
 ولو خطأ او مسخوفا على ورع اي وكذلك يقبل قول المدعي اذا قال
 قتلني فلان خطأ وشهد على اقراره بذلك عدلان فانه يكون لويا بيمينه ولانه
 مع ذلك خمسين يمينا ويستحقون الدية على العاقلة وكذلك لو كان المدعي

مسخوفا وادعى على اهل زمانه انه قتلته فان ذلك يكون لويا يقبل
 قوله اذا قال قتلني فلان خطأ او خطأ وشهد على اقراره عدلان فان
 ولا يتحققون مع ذلك خمسين يمينا ويستحقون القود في العمد والدية
 في الخطا **في** لو كان بين العاقل والمقتول عدالة فلا يقبل قوله
 في حقه انظر تبصرة القاضي فاما **في** الدخيرة حولقت قاعدة
 الدعوى في قبول قوله المدعي في خمس مسائل الاثنا واللعاب
 والقسامة والقصد والحكم في التعديل والقرع وغيرها انتهى قوله
 وغير هي اي كالمشقة عنده من عدالة الشاهد او جرحته فيعتد
 على علمه بذلك وكذلك على اقرار الخصم بعد الدية من شهد عليه ونظمت
 الخمسة فقلت امين لعان والقسامة مقاصد كذا حاكم في العدل والرجح
في كغيرها في الكل يقبل مدع بلا شاهد طالما لم يخطئ به **في**
في او ولد على والده انه ذبحه اي وكذلك ثبتت القسامة بقول
 الولد على والده انه ذبحه او اجمعه وشهد جوفه اذا شهد على اقرار
 الولد بذلك عدلان فيقتل به والحاصل ان الاب حيث تم قتل ولده
 على وجه لا يشك فيه انه اراد قتله فانه يقتل به واما اذا رماه
 بجديده كما فعل المدعي بولده فانه لا يقتل به بل يحلف الولاة خمسين
 يمينا ويستحقون الدية مطلقا مطلقا في مال الاب بقول الولد انه
 ذبحه فرفض مسئلة والمراد ان تقوم قريضة على انه قصد ان يهاق
 روحه **في** او زوجة على زوجها المشهور بقول قوله المرأة على
 زوجها انه قتلها فادى شهد على قولها عدلان خلعت الولاة واستحق
 القود في العمد والدية في الخطا **في** ان كان جرح المشهور ان قول
 المقتول قتلني فلان لا يقبل الا في اركان فيه جرح وهذه هي التسمية
 الجرح وهذا قول ابن القاسم وبه الحكم قاله الشيخ واما التسمية به
 البسما فالمشهور عدم قبولها قال المحقق خالف ان قال قتلني فلان
 ولا جرحا حقه وابقى ذلك ان لا يقسم مع قوله الا ان يعلم انه كان
 بينهما قتال ولزم الفرائض عقبة ذلك او يقره بقرينة منسك عليه دليل
 للعرف وتماضى به حتى مات قوله ان كان جرح شرط فيما قبل المبالغة
 فحتم ان يقدم عليها لكونه الشرط بلصفت مشروطة وقال ابن عاوي
 حقه ان يقدم على الاضيا لان قوله او اطلق معطوف على ما بعده وتأخيره
 يوجب انه معطوف على جرح وليس كذلك وقوله ان كان جرح الجرح بالضم
 لا بالفتح لانه الفعل والفعل امر لا يري ولا يبين اهد وقوله ان غاريم
 حقه ان يقدم على الاعيان لان قوله او اطلق الى اخره وتأخيره يوجب
 انه معطوف على جرح **في** ومثل الجرح ان الضرب او السم ولا يقال ان هذا

يقبل

العمل

انهم ميني على التسمية ايضا يعمل بما لا يتقوله انما القرب ويخونه يترك منزلة
الجرم او اطلق ويتناول هذا اذا اخل في المبالغة والمعنى ان المقتول
اذا قال قتلني فلان واطلق في كلامه فلم يقل لا عهد ولا خطا فان
اوليا به يمتنع ذلك ويتصور عليه فان اخطوا على العهد فقتلوا وان
اخطوا على الخطا لحدوث الدية كما يأتي من كلامه عند قوله وجب على الدية
في الخطا والقود في العهد فقتله او اطلق المدعي وهو المجني عليه
وواو وينو على الحال قوله وينو قبل القسامة ثم يفسحون على
ما ينو من لا خالفوا **ش** يعني ان الاوليا اذا اخطوا قتلوا المقتول
بان قال قتلني فلان عهد او مات فقالوا بل قتلنا خطا او قال قتلني
فلان خطا فقالوا بل عهد او قال لا قسامة لهم ويطلب حقهم فلا قسامة
لهم ولا دية ولا دم وليس لهم ان يرجعوا الى قوله الميت بعد ذلك ولا
يجابون الى ذلك لان المثل نعلق له بقولهم الاول حق ولا نهم كذبوا
انفسهم والد هذا انما يقول **ولا يقبل رجوعهم** وما له في شرجه
اي بعد المبالغة لقول المدعي وكذا لا يقبل رجوعه الى قولهم كذا
ينبغي واما رجوعه قبل ما نعلقه قبل بطلان الدم او لا وقوله لا خالفوا
اي بفضا او سلا انتهى ثم ان قوله لا خالفوا معطوف على اطلق اي لان
ما خالفوا وليس معطوفا على ينو لانه يصير المتقرب جسيما لا اطلق
وخالفوا مع انه لا مخالفة مع الاطلاق **ش** ولا ان قال بعض عهد وبعض
لا نعلم او نكول **ش** تقدم انه قال لا خالفوا وعطف هذا عليه مد
والصلى ان المقتول اذا اطلق في قوله اي لم يقل لا قتلني عهد او لا
خطا فقال بعض الاوليا قتلنا عهدا وقال بعضهم لا نعلم هل قتلنا عهدا
او خطا او قالوا كلهم قتلنا عهدا ونكول عن القسامة فان الدم
يطلب في السليتين وهو مذنب المدونة اما الاولى فلان الاوليا
لم يتفقوا على ان ولهم قتل عهدا مستحقون القود ولا على ان نل ينقسموا
عليه قاله الطيبي واما في الثانية فكلهم كما يفيد ما يأتي في
قوله وتكون المعين بمرجع جلا في غيره ولو بعد واو في قوله واخترني
بائنين طاعا من اكر وقوله بعض اشيا في خلف العاقلة حسنين مينا
في الصورتين ومن نكل حبس حتى تجلت فيه نظر لان العاقلة لا توجه
عليها الايمان في الصورتين كما اشار لهذا في شرحه وحده عندي
ما نصه قوله او نكول اي كلهم وكذلك اذا نكل الجف وترد الايمان على
المعنى عليهم خلف كل حسنين مينا ومن نكل حبس حتى خلف قولوا او نكول
قال في او نكول كلهم عهدا او كلهم خطا ونكولوا وقوله السارح **ش** قد
في العهد فرض مسئلة **ش** بخلاف ذي الخطا فله العاقلة واخذ نصيبه **ش** قد

ان بعضهم قال خطا وبعضهم قال لا نعلم خطا او عهد او كلهم قالوا خطا ونكل
بعضهم من خلف باخذ حصته كلف بعد ان يجلت جميع ايمان القسامة
فان لم يدع الميت الا ابنته بغير عصبة خلفت حسنين مينا واخذت
نصف الدية وان جات مع العصبة خلفت حسنا وعشرين والعصبة
مثلا فان نكلوا لم تأخذ البنت نصف الدية حتى خلفت حسنين مينا
واما من نكل فسيقول المولى منه وان نكلوا او بعض خلفت العاقلة
لح وصناه ان المدعيين للخطا اذا نكلوا كلهم او بعضهم خلفت عاقلة
المدعي عليه ومن نكل منها عزم حصته فلا ياتي هذا الا انه هذا انما حكم
بان الخالف ياخذ نصيبه واما النكول فلم يذكر له حكما بل اخره الى هناك
او قال بعضهم خطا والباقون قالوا لا نعلم لنا ونكول كما في المدونة
تقوله المواق اجمورية انتهى وانظر في شرحه فيما كتبناه على ذلك
ش وان اختلفا فيما واستوا خلف كل والجميع دية الخطا **ش** يعني
ان المقتول اذا اطلق في قوله بان قال قتلني فلان ولم يقل لا عهد
ولا خطا فقال بعض الاوليا قتلنا خطا وقال بعضهم بل قتلنا عهدا
والحال انهم كلهم في درجة واحدة بان كانوا بين اخواه او اعماما
ويخوفهم فانهم كلهم اي من ادعى العهد والخطا يقتصون ايمان القسامة
ويقتضى الجميع بدية الخطا فان اختلفوا كلفت وعصبة فان ادعى
العصبة العهد والبنت الخطا فهو مدعي المذهب ولا قسامة ولا قود
ولا دية لانه ان كان عهدا فذلك للعصبة ولم يثبت لهم الميت ذلك
وان كان خطا فالدية ولم يثبت انه خطا وخلف المدعي عليه اي د
حسنيين مينا ما قتلنا عهدا وكبر دية كما في الموازية وان ادعى العصبة
الخطا والبنت العهد خلفت العصبة واخذت نصيبهم من الدية ولاجرة
بقوله البنت لانه لا يخلف في العهد اقل من رجلين عصبة وكلام الموازية
تقدم في قوله المولى والنسب ان ورنى الى قوله بفسامة وتنسبة
المولى العنبر او لا وجمعه ثانيا فنحن اي وان اختلفا في الصنفان واستوا
اي المجرى لقود **ش** ويطلب حق ذي العهد بنكول غيرهم **ش** يعني ان الميت
اذا قال قتلني فلان ولم يقل لا عهد ولا خطا فقال بعض الاوليا قتلنا عهدا
وقال بعضهم بل قتلنا خطا ونكل مدعي الخطا عن الخلف فان حق مدعي
المدعي بطل ولا قسامة لهم ولا دية لانهم انما كانوا اخوة او ابنة
بطريق التسليم مدعي الخطا لان مدعي العهد انما يدعي الدم وان نكل بعض
مدعي الخطا فمدعي العهد ان يدخل في حصته من خلف ويطلب حقهم في
حصته من نكل مقتوله ويطلب له اخوه اي ولا دخول لهم في حصته من نكل
فان نكل الجميع فلا دخول لهم وان نكل بعضهم بطل حقهم في حصته من نكل

ودخلوا في حصة من حله وجد عني ما نصه قوله بكونه غيرهم
وتزاد ايمان مدعي الخطا فقط وان نكل من ادعى العمد فقط اذا ايمان
مدعي العمد على المدعي عليه فيجوز لكل حامين بيننا وكذا هذين
يجرح او ضرب مطلقا **فقد** هو المثال الثاني من امثلة اللوث والعتي
ان الشاهدين اذا شهدا على معاينة الجرح او على معاينة الضرب خطأ
او عدا وهو معنى الاطلاق فان ذلك يكون لو ان يقتسم معه الاوليا
ويستحقون القود في العمد والدية في الخطا فتقوله وكذا هذين
معطوف على ما يقول وقوله يجرح او ضرب اي يجرح او ضرب جرح
مسلم بالغ وقال **مسطوف** على قوله كما يقول بالغ على حد
مضايف اي كقول بالغ وكشهادة شاهدين لان الذي من امثلة اللوث
هو قول المقتول والشهادة **ص** او اقرار المقتول في العمد والخطا
ش يعني وكذلك ان شهد شاهدان على اقرار المقتول ان غلانا
ضربه او جرحه عدا او خطأ يكون ذلك لو ان يقتسم الاوليا مع ذلك
ويستحقون القود في العمد والدية في الخطا وهذا مسطوف على جرح
اي وكذا هذين يجرح او ضرب او اقرار المقتول وهو واضح ولو قال
وكذا هذين يجرح او ضرب او اقرار المقتول بذلك مطلقا فان اخضر
والجواب انه يستدبر رجوع الاطلاق لما بعد الكافي بما يتوهم
ان المراد به في الفرع الثاني سواء كان المقتول صغيرا وكبيرا وليس
كذلك قاله بعض شيوخ **وقوله** او اقرار المقتول اي بالجرح والضرب
وهو مسطوف على جرح اي وكذا هذين يضرب او جرح او اقرار
المقتول الاخره كما في الشيخ عبد الرحمن وقال **مسطوف** على جرح
اي او اقرار المقتول كما سبق وهو الجرح او الضرب اي اقرار الميت
عن الجرح او الضرب لا اقراره بالقتل لئلا يتكرر مع قوله قتلني فلان
لان قوله قتلني غلانا معناه وقام شاهدان على اقراره بالقتل
وقول الشارح ان غلانا قتله عدا صوابا جرحه او ضربه وقال **ان**
فيل لم قال فيها تقدم مطلقا وهذا عدا او خطأ والجواب ان قوله
خطا او عدا تفسير لقوله مطلقا وذلك لان الاطلاق لم يتقدم ما يبينه
كما هو عا دة غلانا ذلك احتياجا الى تفسيره ولو اقتصر على قوله خطأ او
عدا وترك قوله مطلقا كما هو قوله او اقرار المقتول اي يجرح او ضرب
فانما شهد على اقراره بان جرحه فلا بد ان يكون هناك جرح يدل
على صفة واذا شهدا على اقراره بان ضربه ففي كلام بعض الشيوخ
ما يدل على انه لا بد من وجود اثر الضرب والا فلا عبرة بذلك انتهى المراد
منه قوله المقتول اي من يصير مقتولا **ص** ثم يتأخر الموت يقتسم له ضربه

ما **ش** راجع لقوله او كشاهدين يجرح او ضرب لان مسألة الشاهدين
باقرار المقتول لا بد فيها من القسامة سواء تأخر الموت او لا وانظر
كما نكتة تأخر قوله ثم يتأخر الموت عن محله ولو قال له فعله مات
لما ان احسن وجد عني ما نصه لا مفهوم لقوله ثم يتأخر الموت
بالنظر للاقرار واما الشهادة بمعاينة الجرح ان لم يتأخر الموت فان
انقد مقتله او مات مغورا خلا قسامة لانهم ما راوا شاهدين
بالقتل في الحقيقة وقال **ص** رجعه الشيخ عبد الرحمن لاربع ر
مسائل التي قبله وهي في الحقيقة ثمانية لان الشاهدين اما ان
يشهدا بمعاينة الجرح عدا او خطأ او معاينة الضرب كذلك او يشهدا
باقرار المقتول بالجرح عدا او خطأ والضرب كذلك والصواب
بحجوع مسلكي الجرح والضرب للمسلكي الاقرار به لانما اقرار
يشهدان على اقراره بالجرح او الضرب فلا فرق بين ان يتأخر الموت
او لا لانه لا بد من القسامة واما في مسلكي الجرح والضرب اذ لم
يتأخر الموت عدا الاوليا يستحقون الدوم والدية من غير قسامة
قوله لمن ضربه مات اي يقتسمون بهذه الصبيغة بتقديم الجرح
والجرح ورا ويقتولون انما مات من ضربه ولا بد من هذا اي ان
يقتسموا لمن ضربه او جرحه مات او انما مات من جرحه او ضربه
قوله يقتسم لمن ضربه مات هذا مع الشاهدين واما مع الشاهد
فمسكت عنه المولى لانه اخر قوله وكذا هذين وكذا هذين
انه لوث والحلف وعدمه شي اخر والمذهب فيه ما قاله الشارح
واما المثال الاول فيخلصون لقد قتله خاصة انظر ابن غاريب
وقال **مسطوف** على قوله يقتسم لمن ضربه مات صفة للذين فيما بعد الحلف
واما منعتها مع الشاهد الواحد على الجرح فيخلصون خمسين يمينا لقد
جرحه ولقد مات منه واما على القتل فيخلصون لقد قتله قال ابن
عزقة ظاهر كلام ابن رشد او نصه انهم يخلصون على الجرح والموت عنه
في كل يمين من الخمسين يعني حيث قال في رسم الكتاب من سماع يميني
من كتاب الدييات فعلى القول بالقسامة مع الشاهد الواحد يخلصون
لقد جرحه ولقد ماتت جرحه ولا يخلصون مع الشاهدين الا لقدمات
من ذلك الجرح واما مع الشاهد على القتل فيخلصون لقد قتله خاصة
ان **ش** او كشاهد بذلك مطلقا **ش** هذا هو المثال الثالث من امثلة
اللوث وفيه مسائل والمعنى ان العدل الواحد اذا شهد على معاينة
الجرح او الضرب عدا او خطأ وهو مراده بالاطلاق وحلف الولاية مع
الشاهد المذكور يمينا واحدة لقد ضربه وهذه اليمين تكملة للنصاب

Copy

ersity

فانه ذلك يكون لو ان تقسم الولاية خمسين يمينا ويستحقون القود في
 العمد والدية في الخطا وسبب ما اذا شهد شاهد على اقرار القاتل
 بالضرب والجرح في قوله او باقرار القاتل **عند** ان ثبت الموت
 في هذه اعم في جميع مسائل القسامة اي فلا بد من ثبوت الموت
 لان قبل ثبوته لا يمكن ان يكون المجهنم عليه حيا ولا قسامة الا بعد
 الموت فتكفي الاولي حينئذ يستلزم قتل الجاني ويستلزم
 ترويج امرأة القاتل وقسم ماله بشاهد او شاهدين على الجرح
 وذلك باطل وحال **في** الشرط راجع لهذه وما التي قبلها وهي قوله
 وكما هدين جرح او ضرب مطلقا اخره قال المؤلف ذكر فيها ثبوت
 الموت لانه قال في تباحز الموت ومعرفة تاخر الموت فرع ثبوته ولهذا
 سقط اعراضا عن غاياته واظهر فيه فيما كتبناه على **ت** او باقرار
 القاتل **عند** اي وكذلك تكون شهادة العدل الواحد على اقرار
 القاتل ان خلا جرحه او ضربه عمدا او ثابته حلف الولاية خمسين
 واحدة تكفي للمصايب كما تقدم ثم تخلف الولاية خمسين يمينا ويستحقون
 القود ويترق هذا المثال من الذي قبله بانه لا يكفي في هذا شاهد
 واحد على اقرار القاتل بجرحه فلان خطأ ولا بد من شاهدين
 في الخطا مل واما الشهادة على قوله قتلني فلان فمن الرواية
 فيها انه لا بد من شاهد من كافي التوضيح وابنه عرفة قال في
 التوضيح بعد قوله ان الحاجة لقول القاتل بالخطا مسلما
 عدلا او مسخوفا رجلا وامرأة قتلني فلان البالغ او الصغير
 او عبدا مسلما او ذميا ذكر او انثى عدلا او مسخوفا عمدا
 نصح واهل بيت قوله المدمي بشاهد واحد في ذلك قولان والاصح
 والاصح عدم القبول انتهى ثم قال ابن الحاجب وكذلك لو قتلني
 فلان خطأ على المشهور مما مل وقال **في** قوله او باقرار القاتل
 معطوف على ذلك اي بالجرح او الضرب اي بقوله جرحني او ضربني
 فلان وقول الشارح ان قلنا قتلته عمدا موافق جرحه او ضربه وقال
في شرحه ويعتبر في الشهادة على الاقرار ان يكون المقر بالغا اذا اقرار
 غيره لا يعتبر كما يفيد قوله كان يقول بالغ من حيث المعنى واما الشهادة
 على معنى الجرح او الضرب فيقتصر في البالغ وغيره وهو ظاهر ومعلوم
 عمدا انه لو كان خطأ لا يكون الحكم كذلك وبطل الدم قال الشارح والفرق
 ان قوله في الخطا جرحي الشهادة لانه شاهد على العاقلة والشاهد
 لا ينقل عنه الا انما يجلان العمد فان المقتول عنه انما يطلب ثبوت
 الحكم لنفسه وهو المقصود انتهى والصغير في معناه الشاهد اي ان

قال

المقتول

المقتول المقر بالجرح او الضرب عمد ايع الشاهد الذي شهد على اقراره بذلك
 انما يطلب ثبوت الحكم لنفسه ولو قال بان المقتول عنه كان اظروا المراد
 بالمقتول عنه المقر بالجرح او الضرب **عند** اقراره مع شاهد مطلقا
 موضوع هذا الفرع ان المقتول قال قتلني فلان عدلا او خطأ وشهد
 على اخراره عدلان وشهد مع هذا الاقرار شاهد على معاينة القاتل
 فان ذلك يكون لو تخلف الولاية معه خمسين يمينا ويستحقون القود في
 العمد والدية في الخطا قال في المدونة لو قال المقتول دمي عند فلان
 وشهد شاهد انه قتله لم يجز بذلك ولا بد من القسامة وما قرره به
 به هو المتعين ولا يتكرر مع قوله وجبت وان تعدد اللوث خلا فلا بد
 غايري لان المقصود هنا اثبات انه لوث وفيما سياتي الفصول ان تعدد
 اللوث لا يعني وجوب القسامة ونحو ما سبقهم ان التعدد للوث
 يعني وجوب القسامة **عند** او اقرار القاتل في الخطا فقط بشاهد
عند مناه ان القاتل اقراره قتل خطا وشهد شاهد على معاينة القاتل
 خطأ قالها في بشاهد معني مع واما ان لم يحصل غير اقرار القاتل فقط
 فليس يلزم مطلقا بل فيه تفصيل وهو انه ثارة بطل وثارة يكون
 لو كان كان المقر ثقة ما مونا لا يتم فيهما غنا ورثة القاتل
 ولا في اقراره احد من ثبوت على اقراره فانه يكون لوثا والا فمارة لغو
 وهذا تفصيل في مفهوم قوله بشاهد على ما حملناه عليه ونحوه
 للشيخ عبد الرحمن ومنه رد لسلام ابن غايري فانه ذكر ما يفيد ان قوله
 الموقر في الخطا خطأ وان صوابه في العمد وقال في معناه انه اذا شهد
 شاهد على اقرار القاتل انه قتل عمدا وانكر القاتل اقراره فانه
 يكون لوثا ثم انه في شرحه لما ذكره الشيخ عبد الرحمن وما معه
 قال وقد استعبد من هذا كله ان لنا مسلما بل الاولى ان يقر القاتل
 بالقتل خطأ ويستقر على اقراره وشهد شاهد بمعاينة القاتل وهذا
 من اللوث الثانية انه يشهد شاهد فقط على اقرار القاتل بالقتل
 عمدا ويتكرر وهذا من اللوث ايضا كما ذكره ابن غايري الثالثة ان يقر
 القاتل بالقتل عمدا ويستقر على اقراره ويشهد عليه شاهدان
 بذلك وفي هذه المسحقة الدم قتله من غير قسامة الرابعة ان يقر
 القاتل بالقتل خطأ ولا يشهد شاهد مع ذلك بمعاينة القاتل وهذه
 ليست من اللوث مطلقا على ما قدمناه انه المعتمد واما على ما في
 ديات المدونة ففيها التفصيل فان كان المقر ثقة ما مونا لا يتم باغنا
 ورثة القاتل ولم يجز ان يقر شاهدان ذلك يكون لوثا والا فلا يبطل اقراره
 هذا على ما في ديات المدونة واما على ما في الصلح منها فانه لا يكون لوثا

Copy

ersity

مطلقا وتعلق ان مررت ان ما في ديات الدولة هو الذي ينبغي ان
يقتل المولى به لانه رواية ابن القاسم واليهب ولكنه يقع ابن شاس
وابن الحاجب ونحوه في الجلاب انتهى المراد منه وانظر في الشيخ عبد
الرحمن وما في كلام الشارح من النظر فيما كتمناه على نت **ش** وان اختلفوا
شاهداه بطل **ش** العتير يرجع للقتل والمعنى انه اذا شهد شاهدان
خلانا تحت خلا ناعدا وشهد اخر انه قتله خطأ وقال احدهما انه قتله
سبب وقال الاخر انه قتله بحسبة وما اسبه ذلك فان القتل بسيط
لنفاق السها ديت وجد عندي ما فيه ولا يلزم الشهود ان
يسبوا صفة القتل لكن لو يسبوا واختلوا فيها بطلت شهادتهم **ش**
وكا لعدل فخطي معاينة القتل **ش** هذا هو الثالث الرابع من امثلة
اللوث والمعنى انه اذا شهد عدل على معاينة القتل من غير اقرار القاتل
فانه يكون لوثا وانما قلنا من غير اقراره لانه لا يتكلم مع قوله كما قرأه
شاهد مطلقا عند موضوعها انه قال قتلته خلا ناعدا فانه ابن رستلما
القسامة مع الشاهد الواحد مع معاينة القتل فثابتة في المذهب
انما قاتل في القود في العمد والدية في الخطا انتهى ومعنى العدل ان
شهادة غير العدل على معاينة القتل لا تكون لوثا وهو قوله وكا لعدل
الماخره في كل العمد والخطا والمراد ان كالعدي في هذا وفي ما قلنا
ان شهادة الشاهد فيه لوث **ش** او يراه يتسخط في دمه ولتتهم
قر به عليه اثاره **ش** هذا هو الثالث الخامس من امثلة اللوث قال
الجوهري تسخط القاتل بدمه اي اضطرب وتلخ والمعنى ان العدل
اذا رآه القاتل يتسخط في دمه والسخط الشخص التهم بالقتل قريب
من مكان المقتول وعلى المتهم ان يار القتل بان كانت المدية او السيف
مثلا بيده وهو ملط بدمه بالدم او رآه خارجا من مكان المقتول
ولا وجد فيه غيره وشهد العدل بذلك فان ذلك يكون لوثا بخلاف
الولاية معه حين يمينا ويحققون القود في العمد والدية في
الخطا فتقوله قر به منسوب على القرينة وفي شرح **ه** ما نصه يتسخط
بضطرب والظاهر ان لا مفهوم لقوله يتسخط في دمه وان الجمع في قوله
ولتهم قر به عليه اثاره ليسا بقيد وما يفيد ذلك كلام ابن الجلاب
فانه قال ان وجد تحتل بقر به وجد معه سيف او عليه شيء من دم
المقتول او عليه اثر القتل فهو لوث بوجوب القسامة انتهى كما ذكره
الواق فتقوله او عليه شيء من دم المقتول فظاهر وان لم يكن بيده سيف
وكذا هو ظاهر ما بعده والذي راينه في متن الجلاب وخطت في شرحه
ما نصه اذا وجد رجل مقتول وجد بقر به رجل معه سيف او في يده

سبي

سبي من القاتل او في يده شيء من دم المقتول وعليه ان يار القتل
قد لث لوث بوجوب القسامة لولائه ولم يذكر في شرحه ما فيه زيادة
على ما يفيد الامم المتق غير انه لو حدث المقتول من دم المقتول اي
وتحارب من الدم كان صوابا انتهى المراد منه قوله او يراه الى اخره عطف
على معاينة ويقتدر ان في المعطوف من عطف مصدر مولى على مصدر
مبيع ويتراه بحرية ولذا تعدت لمفعول وجلة يتسخط حاله بد
المفعول وفي قوله في دمه معنى على كقوله تعالى لا مله لكم
في جدوع القتل ونحو **ش** قوله او يراه معطوف على معاينة وهو
منسوب بان مقترنة فقد عطف مصدر مولى على مصدر مبيع اي
وكا لعدل فخطي معاينة ان يعاين القتل وان يراه الماخره انتهى
وقال **ق** العتير المستتر عاين العدل والبارز عاين على القتل
وقوله يتسخط اي يتحيز وقوله والمتهم ببيع نفسه عطف على الباء
من يراه ورفعه والواو والواو والواو بالهمزة او ليا
المقتول بان يقولوا هذا قتله وليس المراد ان يكون من يراه بالقتل
او من يصاد اليه به **ش** ووجبت وان تعدد اللوث **ش** يعني انه لا بد
من القسامة وان تعدد اللوث كما لو شهد العدل بمعاينة القتل
وقال المقتول قتلني خلا ناعدا وشهد على اقراره بذلك عدلان
والواو في وان تعدد اللوث للمباينة على حالها وذلك لان كلامه
السابق لا يفيد ان القسامة واجبة ولذا افاد ذلك هناك ان في
كلام المولى تقديم الحكم على التصوير وهو جائز كما وقع له ايضا
في الطهارة في قوله يرفع الحدث وحكم الحبث بالمطقت وهو ما صدق
عليه اسم ما الى اخره وقوله في البيع في قوله وحلف والالزم
والمتنع تعميم الحكم على التصور الذي هو قبول صورة الشيء
في الذهن اي ذل هذا الحكم والتصوير هو تصويره والمباينة للواقع
عليه والمراد بالوجوب اذا اراد الاوكيا القصاص او الدية فلا يمكنون
من ذلك الا بالايان اما اذا ارادوا الترك فلا يمكنون الايمان وهو
واضح **ش** وليس منه وجوده بقرينة قوم او دارهم **ش** يعني ان وجود
المقتول في دار قوم او في ارضهم لا يكون لوثا بوجوب القسامة وعليه في
الجموعه بانه لو اخذ بذلك لم يشك رجل ان يلحق قوما بذلك الا فعل قال
في الدولة ان وجد قاتل في قرية قوم او دارهم ولا يدرون من قتله
لم يوجب به احد وتبطل دية ولا يكون اي بيت مال ولا غيره انتهى وقال **ق**
قوله وليس الماخره حيث كان يخالفهم فيها غيرهم فلا بد عليه قضية
عبد الله بن سهل حيث جعل النبي عليه السلام فيه القسامة لاني عمه

لان خير مكان نجا لظ اليهود فيها غيرهم وبعبارة اخرى واما اذا كان لا
 نجا لهم فيها غيرهم فنقول ان كافي فقيهة حويصة ومجسمة التي هي اصل
 مشروعية هذا الباب لان خير مكان نجا لظ فلا اعتراض انتهى وتجب
 الفقيهة كما في البخاري عند سهل بن ابي خزيمة قال انطلق عبد الله
 ابن سهل ومجسمة بن مسعود بن ابي الخير وهو يومئذ صالح
 فنتقنا فالتف مجسمة الى عبد الله بن سهل وهو يتسلط في دمه
 قتيلاً فذنته ثم قدم الموصية فانتقلت عبد الرحمن بن سهل ومجسمة
 وخويصة ابن مسعود الى المصطفى عليه الصلاة والسلام فذهب
 عبد الرحمن بكلمة مكره فقال كبري وهو احد من القوم فسكت
 فتكلم فقال اخلصون وستمحقون دم ثالكم او ما حكمكم قالوا وكيف
 نخلص ولم نشهد ولم نر حال قتلهم بموعدكم من ثا لو كيف نأخذ
 بايمان قوم كفار فقتله النبي صلى الله عليه وسلم من عنده انتهى
 حويصة ومجسمة بتسديد اليافهما وتحققا لقتله مشهورتان
 انهما هما الشاهدان **ص** ولو شهدا بقتل رجل في جماعة استحل
 كل حسين والدية عليهم **ش** يعني لو شهدا عدلان على شخص انه قتل
 عمداً ودخل في جماعة ولم يعرف من جلتهم فانه يلزم كل منهم ان يحلف
 حسيباً بما لا يمين الدم لا تكون الا حسيباً ولان الشهادة تثبت اول
 كل شخص بمفرده ثم بعد الحلف يلزمهم الدية في اموالهم وكذلك الحكم
 اذا تكلموا كل واحد على البعض وتكل البعض فحلف لا شيء عليه
 ومن تكل فانه يلزم الدية كاملة من ماله واليه الاشارة بقوله او
 على من تكل بالقسامة اي والدية تلزم من تكل دون غيره وليس على
 اوليا المقتول قسامة في هذه الحالة لان البيعة شهدت بالقتل
 وقوله جماعة اي محصورين اي حتى يتأتى استحلاف كل حسيب عينا
 والافند لاحتمال ان يكون القاتل ميتاً هرب وفهم من قوله فالدية عليهم
 اي في اموالهم ان القاتل قد قتل وكان حيا كانت الدية على عاقلتهم ان
 حلفوا او تكلموا وان حلف بعض وتكل بعض فالدية على عاقلته من تكل
 هذا هو الظاهر كما قاله **ه** في شرحه ومعلوم انما انه لو شهد واحد
 لا يكون الحكم كذلك وقد ذكره **ز** بقوله ولو شهد بذلك واحد يقتل
 حسيباً عينا ان واحداً من هؤلاء الجماعة قتله ويستحقون الدية على
 الجميع ولا ينافي هذا انه لا بد ان تكون القسامة على واحد معين لان ذلك
 بالنسبة للقتل وهذا بالنسبة لحد الدية انتهى المراد منه **ص** وان انقضت
 بقاءة عن قتلى ولم يعلم القاتل فكل لا قسامة ولا قود مطلقاً وان تجرد
 عن تد مية وشاهد او عن الشاهد فقط تأويلات **ش** المراد بالبي

قال المسلمين بعضهم لبعض لاجل عداوة او عادة فيخرج قتال الكفار
 والحاربين ونحوهما اذا انقضت البقاءة عن القتلى ولم يعلم القاتل
 فكل يكون المقتول هدر او لا قسامة فيه ولا قود مطلقاً اي سواء
 ادين المقتول ان دمه عند احد او لا وسواء شهد بذلك شاهد من
 غير البقاءة او لا وهو لا يمين المدونة او يحل عدم القسامة والقود
 ما اذا لم يكن تد مية ولا شاهد وعليه لو كان هناك تد مية اي بان
 قال المجني عليه دمي عند فلان او شهد بالقتل شاهد فاقسامة
 والقود به ثابت وبه فسر ابن القاسم قول مالك في العتبية
 والجموعة او يحل عدم القسامة والقود ولو كان هناك تد مية
 اذا لم يشهد شاهد وعلى هذا لو شهد بالقتل شاهد لو حث القسا
 والقود وعلى هذا تأويل بعض الاشياخ المدونة هي ثلاث تأويلات
 على المدونة وهم من قوله ولم يعلم القاتل انه لو علم بيعة لاقتص
 منه قاله مالك وقال **ق** والمذهب هو الاول والثاويلاذ بعده
 صغيان والمواد بالبقاءة هنا الذين لا شبهة لهم لا الذين خرجوا عن
 طاعة الامام اي المتقدمين مطلقاً ولو كانوا ملزمين لطاعة الامام
 كما يقع في بعض قري مصر في بلاد الانصاف لا خصوص الفرقة التي
 خالفت الامام قوله ان تجرد عن تد مية وشاهد المقتول الشاهد
 وقيد به في البيان بكونه من احدي الطائفتين وجد عندي ما
 نصه واما ان كان من غيرهما فيقتصر على هذا التأويل وقال
ق والمسئلة مسئلة من اصلها لا يتم متماثلون فكان ينبغي
 ان ينظر فان كانت القتلى من احدي الطائفتين اقتض من الاخرى
 وان كانت من الطائفتين اقتض من كل الاخرى الا ان الحكم
 وقع في المسئلة على هذا الوجه في من المعصاة وهل مسئلة
 مع الثاوي لانه تقدم انه يقتل المتماثلين ولو كانوا اهل صنعا
ص وان تأويلوا قد مر **ش** يعني ان البقاءة المتقدم ذكرهم لو كان
 قتالهم بتأويل منهم فان من قتل من الطائفتين يكون هذا حال
 ابن الطائفة ان كان القاتل الذي وجد بين الصغيين انما كانوا قوماً
 يتماثلون على تأويل فليس على الذين قتلوه قتل وانهم مؤولاد
 وليس اهل التأويل كغيرهم انتهى ولو كانت احداً منها مؤولة
 والاخرى باعنية لكان من قتل كذا الباعنية هدر او من قتل من المتأولة
 فبقية القصاص قوله وان تأويلوا اي التأويل المعتبر بان كانوا مجتمدين
 مستندين على ذلك وسعوا بقاءة باعتبار ما في نفس الامر لان اجتماع
 حقايق نفس الامر وقال **ق** المراد بالتأويل هنا الشبهة اي ان يكون

يحدث بها اي وان كانت لعل بئنه بان قلته كل طائفة انما يجوز لها قتال الاخرى
 لكنهما اخذتا ما لهما واولادها او هنكيت حرمها او حرمها او حرمها لا
 الشاوب بل باصطلاح المسلمين وهو الطريق الدليل السعي خلافا لثقت
 كرا حقة على دا حقة **ش** تشبيهه في قوله هدر اي كرمها زاحمة
 على دا حقة فاذ ما التوا حقة هدر بجلاي دسا الوا حقة فليس يحدور
 بل فيه القصاص ولو كان للقتول من طائفة ثمانية واحدة غلطا خالدية
 عليها لانه حقا قاتله القاتل والحاصل ان الطائفتين اما ان لا يتا ولا او
 يتا ولا او يتا ولا احداهما دون الاخرى ولولف تكلم على الاقسامة
 الثلاثة **م** وهي جنس من بيننا متوالية **ش** لما تقدم سبب القسامة
 ذكره ففسرها بانها جنس من بيننا متوالية لانها ارهبها او وقع في
 النقص من التحديد بالجنس فيقتد ما لقسامة تقتضي الامات
 لا الحلف ولا القوم الخالفون فالولف يرجع هذا القول وفي كتاب
 الاسما القسامة مع القاتل قال الراعي قال الامة القسامة في
 اللغة اسم الاوليا الذي يجلفون على دعوى الدم وفي لسان القضا
 هي اسم الايمان قال وقال الجوهري هي الايمان تتسبعا الاوليا في
 الدم وعلى التقديرين فهي اسم اقيم مقام المصدر يقال اقسام
 اقساما وفسامة اقساما كرم اقساما وقوله وهي جنس من بيننا
 قال ما لك بالله الذي لا اله الا هو ولا يقتصر على واسه ولا يزداد
 الرحمن الرحيم وفي شرح **ه** وانما يجلفها البالغ العاقل واما الصبي
 ينتظر البلوغ وهل يجلب من العاقلة حينئذ الحلف لاحتمال قولها
 فتقدم او لا ويستفاد مما ياتي عند قوله فيجلف الكبر حخته والصغير
 معه الاول وقوله متوالية اي في نفسها ولكن في العهد يجلف هذا
 بيننا حتى تتم ايمان القسامة واما في الخطا فيجلف كل واحد جميع ما
 يتو به من الايمان متوالية لانه العهد اذا نكل واحد بطل الدم فلذا
 احتيط له لك بجلاي الخطا خانه لو نكل واحد فيجلف الباقي جميع
 الايمان وياخذ نصيبه من دية خطا تشبيهه قال في الرسالة ويجلب
 الى مكة والمدينة وبيت المقدس اهل ايمانها للقسامة ولا يجلب في
 غيرها الاسماء البسيرة تولها اهلها اي والوعلى عشرة
 اميال وقول اي الجسد في شرحها ولو على عشرة ايام بخلاف القتل
 وقوله ولا يجلب في غيرها الاسماء البسيرة اي كالثلاثة وما قاربها
هـ بتا وان اهي او غابنا **ش** يعني ان ايمان القسامة انما تكون على الميت
 لا على نفي العلم ولو كان الذي يجلف اعمى او كان غابا حال القتل اذا القى
 والغيبه لا يمنع من اسباب تحقيق العلم لانه يحصل بالجرح والسمع كما

يحصل بالمعاشرة وقال **ق** واعتمد البات على فلف قومي او قرا في الاحوال
م يجلفها في الخطا من يرك **ش** اعلم ان القسامة في قتل الخطا مقاسمة على
 القسامة في قتل العهد الذي ورد النص فيه فيجلفها في الخطا من يرك
 القتل من الملقين وتو مع هذه الايمان على قدر الميراث لانها سبب
 من حصوله وان لم يوجد في الخطا الامراة واحدة فاعلمت وتاخذ
 حظها من الدية وكذلك لو لم يوجد من يجلف في الخطا الواحد من الاخوة
 للام فانه يجلف خمسين مينا وياخذ حظه من الدية واليه اشار بقوله
وان واحد الامراة قال في المدونة ان لم يدع الميت الابنة بغير
 عصبة حلفت خمسين مينا واخذت نصف الدية قوله او امراة وسقط
 ما على الجاني من الدية ان لم يكن مع المرأة وارث غير بيت المال كما كره
 ابو الحسن وجحد عندي ما نصه واذا لم يكن الابنة او زوج او
 زوجة حلف الخمسين واخذ حصته فقط ويسقط الباقي لتقدير الخلف
 من بيت المال ولكن ترد الايمان على العاقلة فان نكلوا عزمو البيت
 المال قيا ما على قول المؤلف وان تقدر بعين بعض وقوله وان
 نكلوا او بعض حلفت العاقلة فن نكل خصته توليها من يرك
 اي على قدر موارثهم وليس لاحد ان يجلف اكثر مما يخصه وقال
م من يقصو منه الحلف احذارا من بيت المال وقوله من يرك
 المفتول وقت نهوق روجه او وارثه ان مات لان من مات
 عن حق فلوارثه وقوله من يرك يدخل فيه الاخ للام وكلام الساطي
 غفلة عن المتن وعدم تأمل فيه وانما كان يعلم حكمه عنده من
 امراة لانه لا يخط من ابنته عن امراة على اي عن مطلق امراة لان مطلق
 امراة اذا كانت تأخذ الثمن ومع ذلك تجلف فاحدى هو لانه لا يحد
 السدس **م** وجرت العيين على اكثر كسر **هـ** يعني ان كسر اليمين
 تكمل على ذي الاكثر من الكسور ولو قلهم نصيبا من غيره كانت وبت
 على الابن ثلاثة وثلاثون مينا وثلاث وعلى البنت ستة عشر وثلاثون
 ويجبر كسر اليمين على البنت لان كسر ميمينها اكثر من كسر ميمين الابن
 وان كانت البنت اقل نصيبا فتجلف سبعة عشر مينا ولو نسأ وعى
 الكسر كثر لانه يبين على كل ستة عشر وثلاثون فيكمل على كل منهم سبعة
 عشر والى هذا اشار بقوله **والا فعلى الجميع** اي ولا تنكسر بتنا وت
 بل ينساوي على كل واحد من الجميع بينهم كسره وعلى هذا قوله وفي
 جنس من بيننا معناه ما لم يكن كسر فان كان الايمان تزيد ثم انه يقع
 في قوله اكثر ان يقرأ بالمخلقة والموحدة وحده عندي ما نصه قوله
 علمه اكثرها اي مع التنازع والالواطع الاقل ان يجبر كسره جائز **م**

Copy to University

ولا يأخذ أحد الأبعد هاشم يعني ان اوليا الدم اذا غاب بعضهم وكان
مغيبا فان غيره يحلف جميع الايمان ويأخذ حصته من الدية لان العاقلة
لا يجادلون بالدية الا بعد بثوث الدم وهو لا يثبت الا بعد حلف جميع
ايمان القسامة حال في الدونة ان كانت بنت وابن غاب لم تأخذ
البنت تلك الدية الا بعد ان تحلف جميع ميمنا ما اذا قدم الابن الغائب
حلف ثلثي الايمان واخذ ثلثي الدية وانظر لو حضر صاحب تلك وصاحب
سدس وغاية صاحب نصف مثل يحلف كل من الحاضرين من حصة الغائب
بغير نصيبه او على التساوي **وهي** حلف من حضر حصته **ش** يعني ان
الدية اذا وجبت يحلف بعض الولاة جميع الايمان ما من حضر بعد ذلك
يحلف حصته فقط من ايمان القسامة ويأخذ ما يخصه من الدية وقا هر
هذا ولورجع الحالف او لاعن جميع الايمان التي حلفها فقد تغل اب
عرفة سمع عيسى من اقسمت جميع ميمنا واخذت خطها من الدية
خطا ثم تزعت ووردت ما اخذت ثم انت اخذتها فاما تحلف بقدر
خطها لان يمين الاولى حكم مضي وحيد عندي ما نصه ثم حلف من
حضر من القاتلين او بلغ حصته منها وقا هر ان العاقلة لا تحلف
في الصغير فليس كقولك فيما تقدم وحلف مطلوب ليزك بيده لانه
خاص بالمعصيات فلو نكل الحاضر ثم مات الغائب وورثه الحاضر قبل
يكن من القتل او لا قولان كما تقدم في قوله كوارنه قبله الا ان يكون
نكل او لا في حلفه قولان **وهو** وان نكلوا او بعض حلفت العاقلة في
نكل حصته على الاظهر **ش** يعني ان المقتول اذا قال تقتلني فلان واظلت
في قوله فلم يقتل لا خطا ولا عدا وتعال الاوليا قتله خطا ونكلوا لهم
عن ايمان القسامة او نكل البعض دون البعض فان الايمان يرد جميعا
على عاقلة الجاني فيحلف كل واحد منهم ميمنا واحدة فقال ابن القاسم
ولو كانوا عشرة آلاف رجل ثم حلف منهم بركة ولا يلزمه عزم ومن نكل
منهم فانه يزم ما وجب عليه والقاتل لو حلف منهم مقتوله قل نكل اي
من العاقلة فانه يزم حصته من الدية ويكون للمناكبين وقوله حلفت
العاقلة اي ان كان عاقلة والاحل الجاني جميع ميمنا فبرهان نكل
عزم حصته وتكون للمناكبين وقال **ش** في شرحه وهذا امر اذا الاول ان
اوليا الدم في العمد والخطا انما يجلسون جميعا ثلثا اعددهم
على الخسوف حلفا جميعا منهم بالترعة وهذا معتقدا من قول المؤلف
يحلف في الخطا من يرمي وقوله ولا يحلف في العمد اقل من رجلين حصته
لان المراد ولا يحلف الخسوف في العمد اقل من رجلين ولو قال ولا يحلف
في العمد لكان اظهر في افادة ذلك الثاني قلنا لا ما انه اذا حلف بعض

ونكل

ونكل بعض تحلف العاقلة والقاتل ويستقطن الحالف والناكل وهذا
واضح ان لم يحلف من حلف من اوليا المقتول جميع الايمان واما ان حلفها
فلا يستقطن حقه كما يستقام من قوله قبل حلف ذي الخطا فله الحلف واخذ
نصيبه واعلم ايضا انه اذا نكل كل اوليا الدم وحلف بعضهم حصته من
الايمان ثم ردت الايمان على العاقلة تحلف بعضهم او نكل جميعهم فاما رد
للاوليا سبب نكل العاقلة فيستوي فيه الحالف اي الحالف بعض
الايمان وعنده واما ان حلف بعض الاوليا جميع الايمان واخذ نصيبه
فانه لا يدخل في شيء مما رد نكل العاقلة ويكون للمناكبين من
اوليا الدم ولت حلف بعض الايمان اذ هو متملة الناكل في هذا ومن
قال لا ادري من اوليا الدم فهو متملة الناكل منهم **وهي** ولا يحلف في العمد
اقل من رجلين عصبة **ش** يعني ان قتل العمد لا يحلف فيه الا الرجال
العصبة سوا ورثوا ولا يان كان هناك من يجيهم ولا يقتل فيه
اقل من رجلين واما النساء فلا تحلف في العمد لعدم كنهانتهن فيه واذا
انفردن مارا المقتول بمثابة من لا وارث له فترد الايمان على المولى
عليه قاله ابن عمر شارح الرسالة قوله عصبة اي عصبة سبب بدليل
قوله والا فوالى اي وان لم يكن للرجل عصبة من جهة النسب فان
مواليه الذين اعنقوه يقتسموه ويستحقون القود في العمد والدية
في الخطا مقتوله والا فوالى راجع لما قدرنا ولو ابقينا عصبة على
حاله ما مع قوله والا فوالى لان المولى عصبة وقرنه المولى بالعصبة
يرجع ان المراد بهم الاعلون **وهي** شرح ما نصه عصبة للمقتول او
لعاصب المقتول بدليل قوله ولكولي الاستغاثة بعاصبه ومن
حمله على عصبة المقتول اراد بغير الاستغاثة اي ولا يحلف في العمد
حب لا استغاثة اقل من رجلين عصبة للمقتول فلا تحالف قوله
ولكولي الاستغاثة بعاصبه وقوله والا فوالى اي الاعلون كما ذكره
الشارح لا الاعلون وان كانوا من العاقلة كما تقدم ولكنهم ليسوا
من العصبة ولا يشك ان قوله فوالى يشمل اولادهم من
المولى ولا بد من كون المولى ذكرا فلا يدخل مولاة النعم في العمد
كما يفيد قوله بالسرقة وفي الموطا ليس للنساء في قتل العمد قسامة
انتم ولو قال المؤلف بعد قوله عصبة ويؤخر المولى لا فادان المراد
بالمولى الاعلون اذا استغلو ليسوا بعصبة واذا اشترطوا الذكورة
منهم وانظر لو اعتق شخص ثلث عبيد واخذ ثلثيه وقتل شخص ذلك
العبد القتيق فهل يحلف بل واحد من المعتقين نصف الايمان او بقدر
ما اعتق منه والاول هو الموافق لما ذكره في قوله ووزعت انتهى

للمراد منه مع حذق وسلك المؤلف عن أكثر ما يجلت في العهد لانه لا أحد
له لانه لما كان الاقل محدودا عينه ولما لم يكن الاكثر محدودا ساكنة عند
ص واللوي الاستغانة بعاصبه **ق** المراد بالعاصب الحبيب واحدا فأكبر
والمعنى ان المقتول اذا لم يكن له العاصب واحد فانه يستعين بعاصب
يلتقاه في اب معروف يواريه ولو كان دونه في الرتبة قوله بعاصبه
اي عاصب نفسه ولو كان اجنبيا من المقتول كما اذا قتلت امه
فاستعان به مثلا ولا بد ان يكون عاصبا للوي ولذا اضاف العاصب
له ولم يقل بعاصب او بالعاصب وقوله بعاصبه واوله عاصبا وكه
في السهم قوله وللوي الاستغانة بعاصبه في العهد واما في الخطا
فجملتها من يورث وان واحد او اربعة كما تقدم قوله وللوي قال **ق**
اي وجوبا ان كان واحد او جوارا ان كان اكثر فسرع لو كان للقتل
وليان غارا اذا ان يستعين بغيرها من الاوليا الذين دونها في الرتبة
فان ذلك جائز وعبارة ابن شاس ان كان الولي واحدا استعان
ببعض عصبته ويجوز في المعين بواحد **ق** وللوي فقط حلف الاكثر
ان لم يزد على نصفها **ق** يعني ان الولي اذا استعان بعاصب فأكبر
خانه يجوز له ان يجلي من ايمان القسامة اكثر من غيره ان لم ترد الايمان
التي يجليها العاصب على نصف القسامة فان اراد ان يحلف اكثر
من نصف ايمان القسامة فانه لا يمكن من ذلك فان وجد الولي
عاصبا فقط حلف كل منهما خمسة وعشرين يمينا فان اراد احد
المعنيين ان يجلي اكثر من نصيبه لم يمكن من ذلك قال ابن رشد
ان كان ولي الدم الذي له المقتول رجلا واحدا فلا يستحقه بنفسه
الا ان يجد من العصبه او العصبه من يفتح معه من يلتقاه الهاب
معروف فان وجد رجلا حلف كل منهما خمسة وعشرين يمينا وان وجد
رجلين او اكثر غسخت الايمان بينهم على عدد ههم فان رموا ان يجملوا
عنه منها اكثر مما يجب عليهم لم يجز وان رفي هو ان يجلي منها اكثر مما يجب
عليه فذلك جائز ما بينه وبين خمس وعشرين ولا يجوز له ان يجلي
اكثر من ذلك وقال **ق** وللوي فقط حلف الاكثر اي وللوي حين
الاستغانة ان يجلي اكثر مما يخصه مالم يزد على نصف الخمسين واما ان لم
يكن استغانة فليس له ان يجلي اكثر مما يخصه كما اذا كان هناك اثنا عشر
فلا يجوز لاحدها ان يجلي اكثر مما يخصه كما في التوزيع وغيره واكثر
بقوله فقط من المستعان به فانه ليس له ان يجلي اكثر مما يخصه يريد
من نصيب الولي واما من نصيب المستعان به الاخر فان له ذلك انتهى
للمراد منه وقال **ق** وللوي فقط اي لا للمستعان به فانه ليس له حلف

الاكثر

الاكثر اي بالنسبة للوي فلا ينافي ان بعض المستعان به يجلي الاكثر
بالنسبة للبعض الاخر مالم يزد على خمس وعشرين وقوله ان لم يزد
اي الاكثر وذكره في شرحه ان الصور اربع الاول ان يكون الحال
اكثر من ولين فليس لاحد منهم ان يجلي اكثر من حصته الا ان يرفى
الباقى بذلك الا ان يزد على نصفها كما مر ما يفيد ويرى يفيد
قوله واجتري من اثنين طاعا من اكثر الثانية التي يكون الولي
واحد او يتحد المستعان به وله في هذه حلف الاكثر مالم يزد
على النصف وليس لاحد من المستعان به ان يجلي زيادة على
ما يخصه من حصة الولي وله ذلك في حصة من معه من المستعان
بها او بهم مالم يزد على النصف الثانية ان يتحد الولي ويتحد
للمستعان به فكل واحد من الولين ان يجلي اكثر مما ينوبه مالم
يزد على نصفها وليس للمستعان به ان يجلي اكثر مما ينوبه من
قسم الخمسين عليه وعلى الولين لئلا يورث ذلك الى الحلف اكثر
من حصة احدا الولين الرابعة ان يتحد الولي والمستعان به
فلاحد الاوليا ان يجلي زيادة على ما يخصه من حصة باقي الاوليا
مالم يزد على نصف الايمان كما تقدم وله ذلك من حصة المستعان
به وليس لاحد من المستعان به ان يجلي زيادة على ما يخصه
من حصة احدهم الاوليا وله ذلك من حصة غيره من المستعان
به انتهى المراد منه **ق** ووزعت **ق** يعني ان ايمان القسامة توزع
على عدد المستحقين للدية ان كانوا خمسة فاقطع كل واحد واحد
خمس اجتري منهم خمسين لانه زيادة على ذلك خارجة عن سنة
القسامة وتقدم في الخطا انما توزع على قدر الارث **ق** واجتري
بائنين طاعا من اكثر **ق** يعني ان ولاية الدم اذا ايمان اكثر من اثنين
فطاع منهم اثنان ليجلوا جميع القسامة فانه يجتري بذلك بشرطين
الاول ان يكونا طاعا بالحلف كما قال والثاني ان يكون الذي لم يجلي
غيرناكل وقد يقال ان هذا يزوج من كلام المؤلف حيث لم يقل واجتري
بائنين ان الاكثر **ق** وتكون للمعني غير معتبر **ق** يعني ان ولي الدم
اذا ايمان واحد واستعان بعاصبه ليجلي معه مثل المعين عن الحلف
فانه تكول به معتبرا لانه لا يشترط لانه لا حلف له في الدم فاذا
وجد الولي غيره من العصبه يحلف معه فلا سلام وان لم يجد غيره من
العصبه فقد جاز حلفه لما تقدم انه لا يحلف في العهد اقل من رجلين
من العصبه ومثل التكول التكذيب ولو رجع المعين بعد ذلك
للحلف فكل يمكن من ذلك برضى الولي ولا وهو الظاهر **ق** بخلاف غيره **ق**

الصغير في غيره يرجع للمعنى والمعنى ان تكلول غير المعين وهو واحد الاوليا
الذين في درجة واحدة كالاحوة والنبوت وما اشبه ذلك فانه
معنى وسقط القوديد لك كما تقدم عند قوله وسقط ان عني
رجل كالباقى ولا فرق بين القود والكلول فاذا عني احد الاوليا الثاني
في القود او نكل سقط القود قال المجيب ان نكل بعض الاوليا وعني
والاوليا بنون ولحوة فقال ما لك وابن القاسم ترد الايمان على
الثالث وأشار بقوله **ولو بعد** الى ان تكلول غير المعين معتبر ولو بعد
في الدرجة مع استوائه مع غيره كاولاد عمر ونكل بعضهم وليس المراد
بقرينة الدرجة مع كون غيره اقرب منه كابناء عمر مع عمر فانه لا كلام
لهم معه ولا يقتضي تكلولهم وانما جمع الصغير في قوله ولو بعد والان غير
منعدي في المعنى وبما ذكره ولو بعد اي بحيث استوفى درجاتهم وكان
الكلام لهم في الوفاي فتكول من له الكلام من الاوليا سواء كان قريبا
سكالا في بنية النبي او بعيدا كما لو مع بنية الانعام مع غير خلا فالتن
قال ان تكلول المعبد الذي له التكلم لا يقتضي وليس المراد ان المعبد
الذي ليس له تكلم لا يقتضي كما بعده قوله الشارح كالانعام وبنيهم
الا ان تكون الواو بمعنى ما **وقد** على المدعى عليهم فيكون كل خمسة
ش يعني فان نكل واحد من ولاية الدم وهو مشارك لغير النكاح في
القود او عني وسقط الدم فانه الايمان ترد على المدعى عليهم بالقتل
فان كانوا جماعة خلف كل واحد منهم خمسة عينا لان كل واحد منهم على
البعد لم يمتن بالقتل وان كان واحد خلف خمسة عينا فلو اراد
الناس من المدعين ان يرجع الى الخلف فانه لا يجاب الى ذلك بل
ما تقدم في الشهادة عند قوله ولا يمكن منها ان نكل ولو كانت
الولف قد رد على المدعى عليه باقراد الصغير كان احقر واظهر لان
الصغير عايد على الوال تقع على الواحد والمقتدر ثم ان كلام المؤلف
كما في شرحه فيما فيه قسامة اذ هي التي فيها الرد واما ما لا قسامة
فيه كالعبد يدعي ان فلانا قاتله او قتلته او قتلته او قتلته بالقتل
غير نيوت لو كان نكل المدعى عليه في هذه الحالة خمسة عينا
اولا وتذكر كروا في الرد وانه يحلف في دعوى العبد خمسة عينا ولكن
في الشارح عند قوله المؤلف كان يقول بالحق حرام اخوه باقيد ان المعتد
ان العبد اذا دعي على شخص انه قتلته فان المدعى عليه يحلف بما اولاه
فانه نكل ضرب وسخن سنة وعزم القيمة بعد بين السيد والقول بان يحلف
خمس عينا مقابل لما ذكره في قوله ويحلف ان يكون مثل ذلك الولي
حيث لا لوث ورجحانهم من ترجيح المؤلف قوله قد رد على المدعى عليهم الى اخوه

على النكول

على النكول انه لو كان ولي الدم واحدا ولم يجد من يستغني به انما لا نزد
على المدعى عليهم وليس كذلك فقد صرح في المدونة بانما نزد انتهى
المراد منه **ص** ومن نكل خمس حتى يحلف **ش** اي ان من نكل من المدعى
عليهم بالقتل عن الخلف فانه يحلف حتى يحلف فانه قال خمسة ارب
والملف الا ان يكون مترد اذ انما يحلف في السجن قال في الجواب اذا نكل
الدعوى للدم عن القسامة وردت الايمان على المدعى عليهم فتكولوا
خمسوا حتى يحلفوا فانه قال خمسة تركوا وعلى كل منهم حيلة واحدة وخمس
سنة وقد حكي **ش** انه يخرج بعد النكول بقتل وصدر بان يحلف الى
ان يحلف او يموت لان من طلب منه امر يحلف بسببه فلا يخرج الا بعد
حصول ذلك المطلوب **ص** ولا استعانة **ش** اي ليس للمدعى عليهم
بالقتل ان يستغنيوا ولو كان واحدا وهو من قبيل المدونة لكن قوله
المؤلف فيما سبق من حلف خمسة عينا يعني بان المدعى عليهم لا يستغنيوا
عالمه صرح به هنا نصري بما علم التراما وتقدم ان العاصم له ان
يستغني بغيره والفرق بين اوليا الدم وبين المدعى عليهم ان ايمان
العصبة موجبة وقد يحلف فيها من يوجب لغه كولي المحجور في بعض
المصرى وايمان المدعى عليهم دافعة وليس لاحد ان يدفع بيمينه ما
نقلت لغيره **ص** وان اكدب بعض نفسه بطل بخلاف عني فلما في
نصيبه من الدية **ش** يعني ان اوليا الدم اذا حلفوا الايمان القسامة
وجوب القود في العدم بعد ذلك اكدب بعضهم نفسه فانه القتل
يسقط بخلاف عني واحد الاوليا بعد القسامة فانه الباقي بل قدون
نصيبهم من الدية قال ابن رشد ان عني احد الاوليا على الدم بعد نيوت
بالسنة او بالقسامة او اكدب نفسه بعد القسامة في ذلك ثلاثة
اقوال القول الثالث ان عني كان لم يبق خطو ظم من الدية وان
اكدب نفسه لم يكن له ببق شي من الدية وان كان قد قبضوها
مروها هذا مذهب ابن القاسم في المدونة وغيرهما وسأوي
ابن القاسم بين العنود والكلول على اليمين قبل القسامة وقررت
بعد القسامة بين ان يعضوا احد الاوليا او يكذب نفسه فيعمل تكذيب
نفسه بعد القسامة كمنه عن الدم قبل القسامة لا شيء لغيره من
الدية على ما ذكرنا فالجواب ان اكدب احد الاوليا نفسه بعد
القسامة او عني عن الدم قبل القسامة او نكل عن اليمين فليس له ان
يقي شي من الدية وان عني احد الاوليا عن الدم بعد ان ثبت بيمينه او
قسامة علم بقي نصيبه من الدية وتقدم انه قال وهما سقط البعض
فلم يبق نصيبه من دية عذرا بل هذا القاصد انتهى الديري قوله

واذا الكذب بعض نفسه اي حمله الاستغناء قوله وان الكذب الى اخره
اي قبل القسامة او بعد ها وقوله بخلاف عفو اي بعد القسامة
واما قبلها فكلما تكذب قوله بخلاف عفو اي فلا يبطل حكمه على الباقي
نصيبه من الدية والا فلا قصاص من سبقت **قوله** بخلاف عفو اي
بعد القسامة واما العفو قبلها فمستقط للقتل والدية قال في
البيان وقرئ ابن القاسم بين ان يكون العفو قبل القسامة فيبطل
القتل والدية او بعده فيبطل القتل ويكون له بقية خطم من الدية
انتهى فان قلنا هل قول ابن الحاجب مانع عن اي الكبر للصغير
حصته من الدية لا اقل مخالف لحكم ابن القاسم ولا فاجواب
لا وذلك لان الكبر عفو بعد حلفه والصغير بعد حلفه نصيبه من
الدية بعد بلوغه وحلفه بيمين ايمان القسامة وهي خمس وعشرون
بمينا قال في شيخنا اللقاني وقوله بخلاف عفو يخرج من مقدار بعد قوله
سقط اي ولا يبقى له بقية من الدية بخلاف عفو فليباقي نصيبه من
الدية اي من دية عداي بخلاف عفو بعد الكفوف اما بقسامة او
بينما ما قبله فيبطل الدم املا ويخرج ما نصبه بيمينه اذا الكذب
بعض نفسه بعد القسامة وبعد الاستغناء فهل يقتض من المكذب
نفسه او حكمه حكم من رجع عن شهادته فيزيم الدية ولو متعذر او هو
الذي يستغادر من كلام بعض من اذا كانت القسامة في الخط والكذب
بعض نفسه فلا يستحق من لم يكذب نفسه نصيبه من الدية الا بعد
اكمال ايمان القسامة بنا على ايمان الايمان الصادقة من المكذب نفسه
او يستحق غيره نصيبه من الدية بخلاف مقدار ما ينوبه من الايمان
وهو الذي اقتصر عليه ابن عرفة انتهى المراد منه وجد عندي ما نصه
قوله وان الكذب بعض نفسه بطل اي في العهد ولو بعد الحكم ويستحق
الحكم بخلاف لو الكذب بنفسه في الخط فلا يبطل حلف الغير لانه ما لم
ينتظر صغير بخلاف المضي والبرسم الا ان لا يوجد غيره فيحلف الكبر حصته
والصغير معه **قوله** يعني ان الاوليا اذا كانوا في درجة واحدة وفيهم صغير
مستغنى عنه ولو با ستغناء باحد العصبة فان الصغير لا ينتظر والكلبار
ان يقتسوا ويقتلوا بخلاف لو كان في الاوليا معنى عليه او برسم فانه
ينتظر اقامته لرب ابا قتها لان الاخير يزول عن قرب وكذلك البرسم لا
الا ان لا يجد الكبر من يحلف معه من العصبة والآخر الاربع وفي الصغير
فان الكبر يحلف حصته من ايمان القسامة وهي خمس وعشرون بيميناً له
والصغير حاضر معه وقت الحلف لانه ارصب في النفس وابلغ فان ابلغ
الصغير فانه يحلف حصته من القسامة وهي خمس وعشرون ويقتل

الحائي

الحائي او يعض عنه ولا يبرح حلف الكبر بلوغ الصغير لحلف هو والصغير
لا حلف موت الكبر وعينته قبل بلوغ الصغير فيبطل الدم قوله فيحلف
الكبر وان عفا عفو عفو والصغير نصيبه من دية عفو والصغير في
عفو راجع للكبر بل قبل قوله فيحلف الكبر اي الا ان لا يوجد مع الصغير
غير كبر واحد وقوله والصغير معه بيمين كما قاله **قوله** على وجه المذب
والكمال لا الوجوب لان هذا منكرونا صلبه في المذهب عم ان هذا
ما عدا قوله الا ان لا يوجد غيره مكر مع قوله فيحلف وانتظر غاب لم يتعد
عينته ومضى ويرسم لا مطبق وصغير لم يتوقف الشؤن عليه وقوله
الا ان لا يوجد غيره في هذا الكلام حذف اي الا ان لا يوجد غير الصغير فيحلف
بلوغه وقوله فيحلف الكبر الى اخره جواب شرط مقدري اي واذا انتظر
الصغير فيحلف الكبر كما اشار له **قوله** في شرحه وجد عندي ما نصه
وليس قوله هنا ولا ينتظر صغير الى اخره مكر مع قوله سابقا وانتظر
غاب لم يتعد عينته الى اخره لان ما هناك ثبت القتل وما تقدم ثبت
واراد الحاضر القتل وعدم انتظار بلوغ الصغير حيث لم يقرب بلوغه
ولا انتظار كما يوجد من التعليل بانتظار الصغ عليه والبرسم فلو
مات الصغير قبل بلوغه حيث انتظر بان لا يجد الكبر غيره بطل الدم
ولا يبي له لان الموضوع ان الكبر لم يجد غيره يستعين به واما لو وجد
فيحلف ويستعين بمن وجده ولا ينتظر الصغير ومتى ترك الاستغناء
وانتظر بطل الدم **قوله** وجب مما الذية في الخط والقود في العهد
لما ذكر المولد القسامة شرع في السلام عليكم ما يترتب عليها وذكر
ان الواجب مما في الخط والدية وان الواجب مما في العهد القود لقوله
عليه السلام اختلفون وتشتقون دم ما حكم **قوله** من واحد تمين
لها **قوله** اعلم انه لا يقتل بالقسامة الا واحد فقط بعد ان يمينونه
ويقتسوا عار عينه ويقولون في القسامة قلمات من صر به لا من
ضرمهم وهم من تمين للقتل عليه في العهد ان القسامة في الخط على
جميعهم وهوكذلك ونزاع الدية على عدا قلم في ثلاث شين كما في
المدونة فلو صور قتل شخص من جماعة بفعل كل واحد منهم كالوضه
كل واحد ضربة ومات من ذلك ولم يعلم الضربة التي مات منها من
هي او كانت الضربات في قتله سوا ما له لقتل جميعهم من غير قسامة
كما تقدم في قوله ويقتل الجميع واحد وهذا اذا ما تأسا نه او تاخذ
موته وتداغدت مقاتله او مات مغورا ولا فلاح من القسامة من
واحد تمين لها قال ابن القاسم وان وجب لقوم دم رجل بقسامة
فلما قدم للقتل اقرب غيره انه قتله ان شأوا وقتلوا القروا ان شأوا وقتلوا

Copy

الاول وليس لهم الاقتل واحد منهما لما علمت ان القسامة اقتص من
البينة ومن الاقرار ايضا وقال في ثلاثة اختلفوا في حرة ورموها على رجل
قتلوه بها وتعام على ذلك شاهد واحد لا يقسم العلى رجل واحد يقسمون
لمات من ضربه الامن ضربهم وخالف في هذا الحكم وقال اسهب ان شأوا
اقسموا على اثني او اكثر ثم لا يقتلون الا واحد من اذخلوه في قسامتهم
الى اخر ما نقله الموائ والساج وفي مسألة الصخرة مباحث انظرها
فيما كتبناه على نت وجب لعدي ما فيه واذا قتل الشخص العيس
بالقسامة يضرب الباقون مائة ويحبس ستة من غير ايمان فلو اقر
شخص بالقتل ثم عفى الاوليا عنه يضرب مائة ويحبس ستة فلو رجع
عن اقراره بطل التبرير لانه تخلف حينئذ الحق لله وصار كما لم يقر بالقتل
وقوله تعيين لها فلو اختلفت ولا الدم متعصم عين ما لم يبينه الاخر
ماذا يفعل فرفع قال ما لك ان قال ضربني فلان وفلان وفلان
منهم انقد مقتلي لم يقسموا الاعليه قال في الموازية وليس على الباقين
ضرب ولا حبس وقاله عبد الملك ايضا وابنه عبد الحكم واصبح الثاني
قال ابن القاسم ان قال لهم اقسموا على فلان فليس لهم ان يقسموا
على غيره لعلمه بالشد ذلك عليه الثالث قال اصبح لورم بدنه
نرا فاحذوا واحد وسجن وتغيب من بقي فارد الاوليا بقائه حتى يجدوا
من غاب فقتلوا ومن يقتلوه عليه وقال المسجون اما اقسمت
علي او لمقتولين فذلك ويتبين به بقدر ما يطلبون ويرجي ما
الظن بهم ويطلب لهم في ذلك فان تم التلوم ولم يوجدوا قيل
للاوليا اقسموا على هذا واقتلوه ثم ليس لكم عتق من وجدتموه
الا ضرب مائة ويحبس ستة فان لم يحلفوا حلف جميعهم عتق فان
كل حبس حتى يحلف وان شأوا ما حلفوا المسجون على ما لم لهم القسامة
علم من شأوا ويسعون المصالح ستة بعد ضرب مائة الرابع فلو قال
دي عند فلان وفلان وفلان ولا تقسموا على فلان وهو من الاتخاص
للمسجون فلا يقسمون عليه كانه عفى عنه والقصود نذري الجرح تامل
ومن اقام شاهد على جرح او قتل كما في اوعيد او جنين حلفه
واحدة ولحق الدية **في** تمل المؤلف هنا على ما فهم ما تقدم من قوله
والقسامة سبها تنزل الى المكسلة واعلم ان حكم قتل الكافر والعبد
والجنين الجرح اقام شاهد على جرحه لا على جرحه او
خطا وعلى قتل كافر عدا او خطا او على قتل عبيد عدا او خطا او على
قتل جنين عدا او خطا يربى وترك الجنين ميتا فانه يحلف بميتا
واحدة ويأخذ دية ذلك ويقتض في الجراح العدا لا اقسامة في الجراح

وقال

وقال في قوله ومن اقام شاهد على جرح اي عدا او اخطا فان كان
فيه شيء مقدور عدا دية وان لم يكن فيه شيء مقدور فان برى على اثنين
ففيه حكومة وان برى على غير اثنين فلا شيء فيه وقوله او على
قتل كافر اي خطا ان كان القاتل كافرا او عدا او خطا ان كان القاتل
مسلميا وقوله او عدا اي عدا او خطا ان كان القاتل كافرا او رخصا
كله ان كان القاتل للعبد عدا او رخصا خير سيده بينا سلامة
وقد ايه فان عدا لا يقتل وقوله او جنين اي عدا او خطا سهل
اولا لكن ان استعمل فيه الدية بقسامة وقوله حلف واحدة
واحدة الدية هذا في الخطا للجميع واقتض في جرح العدا لا يمس
احدى المستحسنات ولا يحلف في القتل في غير الرقتلان القتل
لا يثبت بالشاهد واليمين واما الرقيق فالعبد والخطا عليه سوا
لانه مال والخطا والعبد في اموال الناس سوا وقوله واحدة الدية
المراد بالدية اللصوية وهي المال المورى فيشمل الدية في الجرح وقتل
الكافر والقيمة في العبد والفرقة بين الجنين او الدية ان استعمل
ما يستعمل للقط في حقيقته ومجازره اي واخذ ما وجبت فيه **في**
فان لكل برى الجراح ان حلف والاحبس **في** يعني ان المدعي لذلك اذا
تكل عن البينة مع شاهد فان الجراح ومن معه وهو المدعي عليه
يقتل الكافر او العبد او الجنين يحلف بميتا واحدة ويبرأ فان لم يحلف
هذا المدعي عليه بان تكل عن البينة في الصور المتقدمة فانه يبرم
ما وجب ما عدا الجرح العدا فانه يحبس فان طال حسبه عوقب والقتل
الا ان يكون ممردا فانه يحلف في المسجون وقوله ويرى الجراح
واول غيره اي برى المدعي عليه حتى يشعل القتل والحاميل
ان مقيم الشاهد ان حلف استحق ما ادعاه في الجميع وان تكل حلف
المدعي عليه ويرى في الجميع فانه تكل عزم في الجميع الا في جرح العدا
فانه يحبس حتى يحلف وانظر ما يتعلق بذلك فيما كتبناه على نت
تبيينها **في** الاول لو تعدد ولي الكافر وسيد العبد
فكل يحلف ولعدهم عينا واحدة بالقرعة او يحلف كل واحد بميتا قال
ابن عرفة وهو ظاهر المدونة ذكره في مسألة الكافر والخطا فان
العبد كذلك وذكره ابن عرفة في القرعة انه اذا تعدد وارثا فانه
يحلف كل واحد بميتا قاله الصقلي واما اذا وجبت فيه الدية ففيه
القسامة **في** الثاني قال في المدونة فان اقام شاهد ان عدا فلان
قتل عبيد حلف معه وخير سيد القاتل بين الرغرم قيمة المقتول او بيل
عبد فان اسلمه لم يقتل لانه لا يقتل بشاهد وللعبد ونقله ابن عرفة

Copy ersity

وانظر هل يضرب القاتل مائة ويجيب عما قاله **ح** الثالث منقضي
سلامهم ان الجاني لا يجيب في شيء من هذه المسائل سوى في جرح العمد
اذا ايل من الخلف في عمره انه يجيب في قتل العمد العمد والكافر
بمئة سنة ويجلد مائة نحرهما منه ان هذا من حريات قول المؤلف
وعليه مطلقا جلد مائة ثم حبس سنة لم يجيب لان كلام المؤلف هذا
في عمد ثبت بطريقه الشرعي وهو اما الشاهد او اللوث والقسم
لا سيما شهد به شاهد واحد وحلف معه المدعي **ح** شرح **ح** فلو
قالت دعي وجنبي عند فلان فيها القسامة ولا يبيح الجنب
ولو استهل **ح** تقدم ان الجنين كالجرح لا قسامة فيه فلهذا اذا ماتت
المرأة دعي وجنبي عند فلان وماتت معها فيها القسامة لان
قولها لوك ولائها نفس والجنب لا يبيح فيه لانه كالجرح لا يثبت
باللوث فلا قسامة فيه ولو استهل ما رخصت ما مات لانها لو قالت
قتلني وقتل فلانا معي لم يكن في فلان قسامة قال ابن الموارز ان لا
تجوز شهادتها لنفسها ولا لزوجها ان كان اياه ولا لاخته ان كانا
اولادها وافهم قوله قالت لو ثبت موتهما وخروج جنينها
ميتا بيينة او عدل لكان فيها القسامة لانها نفس ويجلف ولي
الجنب واحدة ويستحق دية لانه كالجرح ولو استهل ففيه القسامة
ايضا ابن يونس يحلف كل وارث من بيت القرة عينا انه قتله فقله
فلو قالت الى اخيه اي ولا شاهد وجد عندي ما نصه قوله
ولو استهل لانها نفس اخرى ولا يصح ان تكون شاهدة في ذلك
بجلائ لو قال رجل دعي ودم فلان ما نه يقسم على قوله في نفسه
ويكون في غيره شاهدا **مسئلة** رجل بالغ عاقل قتل زوجه
اخوة المسلمة ولا يقتل فيها هذا رجل وولها ولدها منه فخطب
فان القود يسقط عنه لان الولد لا يقتل والده ويرجع الابن
الى الوية وهو علمه العاقلة لتعذر القصاص **باب**
ذكر فيه حكم البغي وما يتعلق به قال الجوهر في البغي المتقدم وبغي
الرجل على الرجل استتال وقال في التنبيه البغي مصدر بغي بغي
ايضا ان تعدي قال القاضي عياض وابن العربي البغي هو الطلب
الا انه مقصور على بغي خاف وهو ان يبيح ما لا يبيح ابتغاءه وقد
ترجم في الجواهر لهذا ولما بعده كتاب الجنائيات وهي سبع البغي والردة
والزنا والتدري والسرقة والرواية وشرب الخمر انتهى وعلما حقوق الله
تعالى وهي موحية لسفك الدماء وغيرها اخرى هذا شروع
في الحلام علم الجنائيات التي توجب مسك الدماء وما دونه من العقوبات

والجنائيات الموحية لسفك الدماء وما دونه سبع البغي والردة والزنا
والقتل والسرقة والرواية والزنا وبدا بالبغي لانه اعظمها
مفسدة اذ فيه اذهاب الانفس والاموال غالبا والبغي لغة التودي
وتحارب ابن العربي هو الطلب الا انه مقصور على طلب خاص وهو ان
يبيح ما لا يبيح ابتغاءه شرعا وشرعا قال ابن عرفة هو الامتناع
من طاعة من ثبتت امامته في غير معصية بمخالفة ولو تولا او قول
ابن الحاجب هو الحرج عن طاعة الامام تنقبت باختصاصه من
دخل في طاعته دون من امتنع منها وهو رخصة قوله من ثبتت
امامته اي انعقدت شرعا في حجة به من لم تتعذر له امامة وعمره
في اعتقاد الامامة باي شيء يتعذر به وظاهره ولو من رجل وفيه
ما هو معلوم وتصحح محجة اعتقاد ذلك برجل من اهل الحل
والعقد وكذلك يدخل فيه اعتقاد الامامة لرجلين متباعدي
الاسماع انظر والله اعلم قوله في غير معصية اما خالدا ويتعلق
بالامتناع وقوله في غير معصية يقتضي ان من حرج عن طاعته
في مكرهه يكون ضار وهو الموافق لما ذكره في باب الاستتفا
انه يجب طاعة الامام في غير معصية واختار القرطبي خلافا ذلك
فانه قال في شرح قوله عليه السلام انما الطاعة في المعروف انما المحصر
في معنى به ما ليس بمكروه ولا معصية فيدخل فيه الطاعة في الولي
وفي المكروه وباليه وفي المباح فلو امر بها بضرارت طاعته فيه
واجبة واما لو امر بمكروه عند امسك والافرجوا من الخالق
لفعله عليه الصلاة والسلام انما الطاعة في المعروف وهذا ليس
بمكروه الا ان يخاف منه على نفسه فيمثل وقوله بمخالفة اخرج
به الامتناع عن طاعته من غير مخالفة فانه لا يسحر بغيره وقوله
ولو تاويل هو عطف على مقدم اي الامتناع بمخالفة في كل حال
بغير تاويل وتاويل لا يدخل فيه بغاة الشام والبيعة والروية
وقد عرفت المؤلف الترتيب الباعية المستلزمة لتعريف البغي
بقوله الباعية فرقة خالفت الامام لمنع حاكمه او خلفه
فللعديل قتالهم **شرح** يعني ان الباعية هي فرقة من المسلمين خالفت
الامام الاعظم وتاويله ابن عبيد السلام لمنع حاكمه
تعالى او للعباد او للعالم الامام الاعظم منع من طاعة الامام العدل
قتالهم يريد بعد ان يدعوهم للدخول في طاعة الامام ويوافقوه
جماعة المسلمين قتاله سمعون وروى ابن القاسم عن مالك ان
كان الامام مثل عمر بن عبد العزيز وجب على الناس الدرب عنه والقتال

معه واما غيره فلا دونه وما يرد منه نكته الله من ظلم بظالم ثم يتقم من
عليها وعبر الولد بفرقة جريا على العاكب وقد تكون الباعية واحدة
وقوله خالفنا الامام اي في غير معصية امرهم بما به دليل قوله منع حق
الحق لكن زاد ابن عرفة وابن الحاجب في قوله خالفنا الامام انه لا يكون من البعثة
الارواح مخالفة فمن خرج عليه لا على سبيل المخالفة فلا يكون من البعثة
انتهى ذلك **و** ما روي عنه وما منهم يصفون بالمخالفة الثالثة فمن خرج من
طاعة الامام من غير مخالفة لا يكون باعيا كما وقع لبعض الصحابة انه
ملك شهر لم يبايع الخليفة ثم بايعه انتهى وقال بعض المحققين والظاهر
ان المراد بالمخالفة الظاهر الظلمة وهو الظلم وان لم يخالف تأمل انتهى
ولا يخفى ان مخالفة الامام خلعه تنقض المخالفة فدعوه ان قبل بالباطل
ذا يد على كلام الولد انما هو بالنسبة لمخالفة في منع الحق وانظر كما
يتعلق بهذا وما في كلام **و** فيما كتبناه على تن قوله منع حق عليها
لله او للعباد وقال **ف** دخل في الحق حق الله وحق الادمي والاموال
والابضاع وغير ذلك وقوله او خلعه او للتبذير اي مخالفة الامام
لهذا **ا** ولهذا لا يلتزم به ما نسبته الى الامام من قوله خلعه
الامام بمعنى على اي شيء الامام العدل قتالهم لانه حق لله كحد
الحرابة والزنا والسرقة وقوله **و** اي حق له ذلك وجب من
صادق بالوجوب الخ فاسد انتهى قوله فللمعدل لا يجوز لاحتمال ان
يكون سبب خروجه عليه فسقه وجوره لكن لا يجوز لخروج عليه
قال الباقون ان يكون من الولد الظالم لا يجوز الخروج عنه ولا القيام
عليه ولا يسعك الوقوف عند العدل كان هو القائم والقائم عليه
انتهى **ز** اد في شرحه قوله ولا يسعك الوقوف عند العدل يخص
قوله قبل ولا القيام عليه اي ان محل منع القيام على الولي الظالم
سالم ينع عليه امام عدل يجوز القيام معه عليه **ص** وان تأولوا **ش**
يعني ان الامام العدل يجب عليه ان يقتل الفرقة البعثة ان لم يتأولوا
في خروجه على الامام بل وان تأولوا فقد تأول ابو بكر ما في الزكاة
وكان بعضهم فعل ذلك عند ادخاله باله وبعضهم تأول انقطاع الجوب
بموت النبي عليه السلام لقوله تعالى قد مضى الامر كله وقد مضى
ان قوله وان تأولوا راجع لقوله الباعية فرقة خالفنا الامام وقوله
فللامام العدل قتالهم **س** كما لكفار **ش** يعني ان قتال البعثة لقتال الكفار
فكلمة يقتل الكفار لا يجوز قتال البعثة به من ضرب سيف ورمي
نبل ومجنق وبالترقيق والتخريب ولا يمنع من ذلك وجود النساء
والذراري فلهذا قاله **ت** ومثله في الشارح وفي المواق ما يخالفه

ونصفه في النواذر اذا امتنع اهل البقي ولو كانوا متاولين من الامام
العدل فلم ينع ما في الكفار ولا ينعهم بالنار الا ان لا يكون فيهم نساء
ولا ذرية انتهى **و** الضمير في ينعهم للبعثة كما هو ظاهر وانظر نص
ه في شرحه فيما كتبناه على تنه وقال **س** اشار بقوله ما لكفار الى انهم
لا يقتلون حق بدعوا اشار الى انه ينعهم عليهم الرعادات اي
الحجائين خلاف ما عند ابن بشير انتهى ونص ابن بشير فيما يقتل
البعثة من قتال الكفار بلعد عشر شيئا ان يقصد بقتالهم ردعهم
لا قتالهم ويكف عن مذبذبهم ولا يخرج على جريحهم ولا يقتل اسراهم
ولا تقسم اموالهم ولا تنسب ذرايرهم ولا ينعهم ان عليهم بمشرك ولا
يوادعهم على مال ولا تنصب عليهم الرعادات ولا تحرق عليهم
المساكين ولا يقطع شجرهم انتهى وقال القرافي فيما ذكر قتال البعثة
عن قتال الكفار بين خمسة اشياء يقتلون مذبذبين وينفذ قتلهم
ويطالبون بما استملكوا من دم ومال وكسب اسراهم لا يستراحو
وما اخذوه من خراج او زكاة لا يسقط عن كان عليه **س** ولا يصبروا
ولا يخرج شجرهم ولا يرفع رؤسهم بارماح **ش** يعني ان البعثة
اذا نظرناهم غانا لا يستترقهم لانهم احرار مسلمون واحرار المسلمين
لا يترق لان الاسترقاق سببه الكفر الاصل والفرق انهم من عصاة
المسلمين وكذا لا يجوز للامام او نائبه ان يخرج شجرهم ولا ان
يرفع رؤسهم على ارماع عند القدرة عليهم لان ذلك مثله وهي
حرام لامد بعد الاخرى ولا من والى اخر ولا في محله وتقدم
في قتال الكفار ان المنع من خروج رؤسهم الى بلد والى وال لا ينع
عليهم ما قدر في قتال البعثة من قتال الكفار كما اشار به **ت** قوله
ولا يصبروا وقد تقدم ان هذا في النون مع لا الشافية سابق وان كان
تليلا كما في حديث لا يدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تغابوا
ويحمدوا يظهر لك ما في كلام ابن عازي ويجوز ان تكون لانا هبة قوله
ولا يرفع رؤسهم قال **ز** هذا لا يستلزام من قوله كالكفار لان
معنى ذلك في صفة المخالفة ورفع الرؤس عند انقضاء القتال
لكنهم ينعهم ما في الكفار بل ينعهم الاخرى انتهى **ك** على حل تقدم
ليس هناك اخرى **س** ولا بدعوه **ش** يعني ان الامام
العدل لا يجوز له ان يترك قتال الباعية ايمسا وشهدا لاجل مال يأخذه
منهم حق ينظر اياها من قوله ولا بدعوه **س** يعني ان الامام
اي الامام ومن معه وانظر ما في ابن عازي من النظر فيما كتبناه على
ت **ص** واستعين بما لهم عليهم ان احتج له ثم رد كغيره **ش** يعني ان الامام

الاعظم افعره اذا احتاج الى مال البغاف سلاسله والكرام وهو
الخنبل وما انشبه ذلك من الات الحرب خانه يجوز له ان يبتصم
به على قتله ثم اذا استغنى عنه رده لهم كما يرد غير ما يبتصم
به من اموالهم لانهم مسلمون فلم يزل عن ملكهم وقد حال عليه
الصلاة والسلام ليجل مال امره مسلم الا من طيب نفس فان قيل
الرد فرع القدر وهو منتف فايه الرد المشار اليه بقوله كغيره
فالجواب انه لما قدر عليهم صار المال كانه ملك للامام فلذا عبر
بالرد والكرام بوزن غراب من القتم والبر بمتلة الوطيف من الترس
وهو مستند في الساعد الى ان قال وقيل لجامعة الخيل خامسة
كرام لما اشار له في الصباح وحج بعندي ما نصه ثم روي عليهم
اي اذا امنوا منهم ولولم يرجعوا عما هم فيه وانظر ما في كلامه ثم فيما
كتبناه عليه وان امنوا لم يتبع منهم ولم يذخ على جرحهم
ش يعني انا اذا امنوا بغيرهم فان لا تتبع منهم ولم يذخ اي يجز عليه
ويذخ بالذال المحبة والكملة ومعنوم الشرط ان لم يؤمن منهم نتج
منهم ولم يذخ على جرحهم ووقع الامر ان لعلي رضي الله عنه
ثقل له فقال هو لا لهم خبة يجازون اليادون الاولين ثم الذي
يفيده كلام ابن عرفة ان الامن يحصل بالظهور عليهم مع عدم الخوف
منهم او بعدم اخبائهم الى خبة وهذا الثاني مستند ما استدلو
به من فعل علي رضي الله عنه كما تقدم وكرو للرجل قتل لبيهم ورو
ش يعني انه يجوز للاسنان ان يقتل اياه في حال قتال الباغية
وبعد انه لكنه يكره له ذلك مبارزة او غيرها وانما لم يتبع قتله من
الارث لان قتله ضرورة وفهم من قوله اييه ان اياه اولي وانه لا يكره
له قتل اخيه ولا عمه ولا جده لا ييه ولا لاهه وهو كذلك والايه العاشر
كالمسلم في الكراهة وجد بعندي ما نصه ومحل الكراهة اذا كان
القتل عمدا وكان يهدد بقتل الغلام بلا قتل والا فلا والراد بالابدية
وقال في مفهوم الاب تفصيل في الام الكراهة وفي الاخ والعمد
وتكونها الكراهة ويهدد اي يذبح جرة البسائي ولم يفتش قتال واتفق
نفسا وما لا يشيخي الباغية اذا كان متنا ولا في قتاله وانلف في حالة
قتاله نفسا او بالام ثابت ورجع فانه لا يفتن شيئا من ذلك ولو كان
مليبا لانه متناول بخلاف الجارب واما اذا لم يتلعه فانه يرد الهالكه
س ومعنى حكم قاضيه وحدا قاضيه **ش** الخمر في قاضيه يرجع للباغي
التناول والمعنى ان الباغي المتناول اذا اقام قاضيا حكمه يعني فانه
ينفذ ولا فرق في ذلك بين الحكم التام وبين ما يحتاج الى التام ويحكمه

من ولي

من ولي بعده من غير قضاة اهل البغي وكذلك اذا اقام قاضيه
حدا من الحد ودخانه بغير الضرورة والسببة التأويل واللا يتردد
الناس في الولايات فتتبع الحقوق ولا يفتنوا حكم بالاثوت وقوة
حكمهم ملوقا ومضى قتل قاضيه لكان اشمل لكن القلة في مضي
حكمه كغيره مضي غير لما اشار له **ش** قوله ومضى الى اخره اي اذا
كان صوابا ولا فلا لانه ليس بحكم وقوله وحدا قاضيه داخل تحت قوله
ومضى حكم قاضيه وانما نصه عليه لعظمه ومعنى اقامه انه لو حكم
به ولم يبقه كملكه بل يبي بعده من غير قضاة اهل البغي فلا يتأني وكلام
ش فاسد ثم ان الخمر المستتر في اقامه محتمل عوده على التأويل
ويجوز عوده على قاضيه وانظر نص وفيما كتبناه على تان
قيل اذا كان الحكم موافقا للعصاوب لا يتوهم عدم امضاة محتمل
يحتاج للتنصيص عليه فالجواب انه لما خرج عن طاعة الامام
رعا يتوهم عدم الاعتداد بحكمه بخصوصا في الزكوات والحدود
اذ هي من متعلقات الامام **ش** وروذي معه لذمته **ش** يعني ان
الباغي المتناول اذا استعان بذي خانه يرد الى ذمته من غير عزم
على الذي خيما ائلف من نفس ومال ويوضع عن الذي ما وضع
عن التاوك وقيد للصحة خرج لقتل قاتل مع اهل العصية للخالين
للامام العدل فانه تغض لعهد موجب لا سخطا لهم **ش** ومن العائد
النفس والمال **ش** يعني ان الباغي اذا كان قتاله على وجه العناد
والعصية من غير تآويل فانه يغض ما ائلف من نفس ومال
وطوى وقرح فيقتض منه ويرد المال سواء كان قاضيا او قاتلا وقوله
النفس اي فيقتض منه كما نصده ما ذكرته والشايع **ش** وفي
معه ناقض **ش** يعني ان قتال الذي مع المعاند للامام من غير تأويل
يكون نقضا لعده بوجوب استخلا له وهذا اذا خرجوا لموعا **ش**
والمرأة الثالثة كالرجل **ش** يعني ان المرأة المتأتلة مع اهل البغي
حكمها حكم الرجل فان كانت متأولة فانما لا تضمن ما ائلفت من
نفس ومال وان كانت معاندة فانما تضمن ما ائلفت من نفس
ومال قال ابن شاس اذا قاتل مع الرجل بالسلاح فلا هل العدل
قتله في القتال وان لم يكن قتالين الا بالحق فيض ويرى الجارة فلا بد
يقتل ولو اسرن وقد كره يقتل قتال الرجال لم يقتل الا ان يكن قد
قتل بذلك لحدا قال ابو محمد يريد في غير اهل التأويل وباب التوفيق
زاد في طرحه بعد نقله كلام ابن شاس ما نصه اعلم ان مفاد كلام
ابن شاس ان المرأة تقتل في حال مقاتلتها بالسلاح ولا تقتل في حال

مقاتلتها بالحجارة ونحوها ولما بعد اسرها ولا تقتل ولو خافا تلت
بالسلاح وان اسرت والحرب قاعة ومحل هذا حيث لم تقتل احدا
ولا تقتل ولو بعد الاسر وسواهما قتالهما بالسلاح او بالحجارة
ونحوها وهذا كله في غير المنازلة واما الرجل فانه يقتل في حالة
قتاله سوا خاتل بالسلاح او غيره وكذا بعد اسره وظاهر كلام المؤلف
كأنه المأجور انما اسرت والحرب قاعة ان لا يأسر قتلها وان لم
تقتل وكذا ان خاتلت بالحجارة ولم تقتل والمقصود فيها خلاف ذلك
كما في النوادر ثم قال وتقدم في باب الجهاد ان المرأة الكافرة اذا
خاتلت بالسلاح ولم تقتل احدا انما تقتل ولو بعد الاسر فليس
حكم المرأة هنا حكم الكافرة واما ان خاتلت بالحجارة فتحكمها في البابين
واحد **باب الردة** ذكر فيه الردة والسب واحكامها
وما يتعلق بذلك والردة اسم مصدر لا يرتد قال الجوهر في الردة
بالكسر مصدر قولك رددت او ردة والردة الاسر من الارتداد
والردة املا الضرع من اللبن والارتداد الرجوع ومنه المرتد وقال
الترغيب حقيقة الردة عبارة عن قطع الاسلام من مكلف ومما غير
البيان خلافه وقال لا بد من معرفة الردة كثر بعد اسلام تقرر بالنطق
بالشهادتين مع التزام احكامها انتهى واول من كفر اليكس واول
ما عهد الله للصنم الذي سمي ودا بارض بابل واول ردة كانت
في الاسلام على محمد الرسول علي الاسود العيسبي في عامه مد
ج ولما كانت الردة جنابة حسنة الحاقها بالجنابات ساء الله السلامة
في الدارين ولم يلحقه بباب الجهاد لان له احكاما تخصه وعرفها المؤلف
بقوله الردة كثر المسلم **باب الردة** المتقرر اسلامه منبشمل البالغ وغيره
على خلاف فيه ولا يترك اسلامه الا بالنطق بالشهادتين والترأه
احكامها واحترامه بها لو نطق بالشهادتين ثم رجع قبل ان يوقف
على العام فانه يوجب خلع كما ياتي وانظر الكلام على ردة الصغير فيما
كتبناه على ما تواتر واحترام بقوله المسلم ما اذا خرج عن ملة الى اخرى
خلا يكون من دنا فها ذكره ابن عرفة هو ونحوها ذكره المؤلف كذا قبل وفيه
نظر اذ قول المؤلف المسلم شاملا لمسلم بعد كفره ولو في حال اسلام
ابيه ولو كفر ابيه حكمه باسلامه كحكمه باسلام ابيه ولا سلام سايه
والام ابن عرفة ظاهر في الاول فقط هذا وقال الشارح وعدل المؤلف عن
قوله كثر المومن الى قوله كثر المسلم وان كان الكفر انما يتناول بالايان يكون
النظر هنا خصوص على احكام الدنيا التي ينظر فيها للحكام ولا قدرة
للمسلم على معرفة ايمان بعضهم ببعض انما يعرفون اسلام بعضهم بعضا ولهذا

غيره

اجتمع

اجتمع الى الكلام على الامور التي يعرف بها كثر المسلم قتال
او لفظ يقتضيه او فعل يقتضيه **باب الردة** مثال الصريح كقوله التزير
ابن ابيه ومثال اللفظ المختص للكفر ان يجحد ما علم من الدين بالضرورة
كوجوب الصلاة ولو جزاء منها وما اسبه ذلك وكذا اذا قال الله جسم
مخير ومثال الفعل المختص للكفر ليس الزنا وما اسبه ذلك
ويقتضي كلام المؤلف ان هذه الامور الثلاثة موجبات للكفر وهي
في الحقيقة طرق دالة على العلم به موصلة اليه **باب الردة** في شرحه
قلت هذا ينبغي ان من حصل منه واحد منها وهو صدق بقلبه
بما علم في الرسول به ضرورة لا يكون كافرا عند الله وهو من ذهب
الشافعي ومذهب الحنفية خلافة وان يكون كافرا ظاهرا وبالطنا وبه
صرح في الورق والفرد وتلقه العادي عن صاحب المبحث فقال من
كفر بكسائه ظاهرا وقلبه مطمئن بالايمان فهو كافر لا يقع ما في قلبه
لانه الحاضر يعرف بما ينطق به فاذا نطق بالكفر كان كافرا عند الله
وعندنا انتهى قوله يصير الى اخره هذا تقسيم للصيغة التي هي
الردة بعد تمام الحد لا تقسيم للمحدود وكان ينبغي ان يقول يصير
فيه اي في الكفر وبعبارة اخرى اشارة الى الصيغة وليس من تنه
التعريف لانه قد تم بدونه فيقدر له عامل ينطق به اي بلفظ صريح
الى اخره وبعبارة اخرى اشارة الى الصيغة كما فعل غيره وليس
من التعريف خلافا للشارح وعلى تسليم كلامه لا يشكل مسألة
الشك كما قال لانه اما ان يصرح بذلك او يعتقده وعلى الاول فهو
معطوف على قوله قد تم اي وقوله بشك في ذلك وعلى الثاني
فهو معطوف على القاد والاعتقاد من افعال القلب وقوله او
لفظ يقتضيه او فعل يقتضيه المراد بالاقتضاء والتضمن الاشتراك
اي دلالة الالتزام وعبر مع التضمن بالفصل ومع الاقتضاء باللفظ
تضمننا دلالة الاقتضاء لا تنافي هنا لان دلالة الاقتضاء هي التي
يتوقف عليها صدق الكلام وصحته كقوله اعتق عبدك عن فانه
يقتضي دخوله في ملكه قبل العتق ضرورة ان الولا لا يكون الامن
اعتق وبعبارة اخرى لان دلالة الاقتضاء المترتبة في الامور دلالة
اللفظ على ما يتوقف عليه صدق الكلام وصحته وهذا فاسد
الارادة هنا ولا دلالة التضمن لان الفعل لا جزاء له **باب الردة** كالنكاح
بغير **باب الردة** مثال للفصل الذي يقتضيه الكفر والمعنى انه اذا تلقى
المصحف في القاذورات او سجد للمصنم يكون ردة وقال في مثل المصحف
كتب الحديث اذا القا بقدره او حرقه استقصا فاما ما حرقه لكونه

ام

منعنا او موضوعا فلا ونظير فيه كتب الحديث ونحو ان الحق كالاتي
القاذورات فاسد واما القاذورات فليس فيه الا الادب
فمثل المعصية لانه اولي منه والمراد بالقاذورة ما يستفاد ولو كان
كما هو ظاهر كلام الشارح كالبصاق والمخاط لا خصوص العذرة ونحو
لمودب الاطفال ان ينهوا عن مسخ الاواح بالبصاق ونحو ذلك ومثل
المصحف فيما ذكره المولى اسماء الله واسما الا بياني منها قال بعض
من حشاه على طريق الحق وعليه فالتا كتب الحديث ولو غير متواتر
مثل ذلك بل اولي وجعل ذلك محل نظر واعلم انه ان فعل بالمصحف شيئا
استحقاقا ولو بوضع على الارض كان مريضا وان لم يفعله استحقاقا
وظهر ما يدل على الاستحقاق فذلك ومنه القاذورة بالقاذورات
انتهى الموضع وسد ثار **ش** يعني انه اذا شد الثراب في وسطه
خافه يكون مريضا لان هذا فعل يتضمن الكفر والثراب ريعم الزاي ومثل
فعل شي مما يختص بزي الكفار وظهر كلام الشارح حين يقتضي
ترجيع القول بانه لا بد ان ينضم اليه ذلك الشيء الي الكنيسة ونحو
وهو ما اقتصر عليه في الذخيرة وذكره هذا في السماعي محل وفي
محل اخذ كراما بواقف ظاهر كلام المولى وعليه قد ليس برقيقة
المهودي جاهلا ان ذلك ردة خافه يكون مريضا على القول بانه لا يغير
في موجبات الكفر بالجمل وقوله وسد ثار اي في بلاد الاسلام كما
في التوفيق **و** وسد **ش** هذا جامع للفظ الذي يقتضيه الفصل
الذي يتفهمه والمشهور ان تعلم السور كنز وان لم يجعل به قائله ما لك
قال ابن عبد السلام وقد استكوب بعض الشارحين كلام اصبح
وحكا المرفوعين عن قدماء الاصحاب واستشكل قوله ما لك ان
تعلمه او تعلمه كراتي وحدا بن العربي السري بقوله هو كلام مولى
يعلم به غير الله تعالى وتنصب اليه المقادير والكنائس هكذا قال
في التوفيق انتهى واد الحكم بغيره فان كان معناه حكم
الموت يقتل الا ان يوجب وماله فيني وان كان يحضيه حكمه حكم
الزنا يقتل بلا استتابة كما ياتي عند قوله وقتل للمفسر بلا
استتابة فانه شامل للمفسر كغيره وسد وماله لو ركنه قال الباكي
ولا يقتل الساحر حتى يثبت ان ما يفعله من السحر الذي وصفه الله
بانه كفر قال اصبح ليس في عن ذلك من يعرف حقيقة يري ويثبت
ذلك عند الامام لانه معنى يجب به القتل فلا يحكم به الا بعد ثبوت حقيقة
كسائر ما يجب به القتل وفي الموازية في الذي يقطع اذا الرجل وبطل
السكاكين في جوف نفسه ان كان سيرا قتل وان كان خلافة عوف وفي

السوط في امرأة عذرت زوجها عن نفسها او عن غيرها اعماد
تقتل ولا تقتل انتهى واختلف هل يجوز ان يسأل من يبطل له السحر
اولا فقال ابو الحسن لا يجوز لانه لا يبطله الا ساحر وقال ابن المسيب
يجوز لانه من التعاليم من شرح الرسالة لابي الحسن المشا ذلي
وفي الابي لا يحل ما يأخذه الذي يكتب البراءة لرد النكحة لانه من
السحر وسئل الشيخ اي ابنة عمة عن ذهاب له خوارق فقرا في
دقيق واحد يظن ان يظن له الناس انهم وكانت فيهم امرأة حامل
تقاتل اذا طهرت من منة مت عطية فماتت فاجاب بانه ليس
عليه الا الادب الا بي واما ما يوقف على حل المعقود فان كان بريقه
بالروح الحرة بية جاز وان كان بالرق العجبة لم يجز وفيه خلافا وكان
الشيخ ابن عوف يقول ان تكر من منة النفع بذلك جاء انتهى والرق
بين السحر والعجبة والكرامة ان السحر يكون بمعاناة اقوال وافعال
حتى يتم للساحر ما يريد والكرامة لا تحتاج لذلك بل انما تتع غالبها
اتفاقا واما المعجزة فتختار عن الكرامة بالتحدي ولا يظهر السحر الا
على يد فاسق **و** وقول يقدم العالم وبناه **ش** العالم هو ما سوي
الله قال الجوهر في العالم للخلق والجمع العوالم والعالمون اصفاف
الخلق انتهى فن قال ان العالم قديم فقد كثر لانه يودي الى ان مانع
العالم غير الله وكذلك القول ببقائه كثر والقول يقدم العالم
يعني عند القول ببقائه لان ما ثبت قدمه استحال عدمه الا انه
احب ان يرض على اعيان المسائل والحق لا يفي عن التقدم
لانه قد يكون حادثا باقيا كالحنة والشار قوله يقدم العالم اي
بالسخص اجماعا او بالخص او بالنوع عند مالك والمراد بالتقدم
القدم الذاتي لا الزماني فاما التقدم على قسمين ذاتي وزماني
كقوله تعالى حق عبادك لرجوت القديم اي في الزمان وبعبارة
اخرى ان قيل ان التقدم يستلزم البقاء فكيفه وجهه
فالا فتصار على احدهما لا قلنا كون احدهما يستلزم الاخر
انما هو باعتبار الواقع والا فقد يحصل اعتقاد احدهما مع عدم
علم الاخر ومعتقد ذلك كما في ايضا فالتا المولى بما لا فائدة ان حصول
احدهما موجب للآخر وان لم يضر له الاخر وهذا على نسخة او بقاءه
بالعقل باقيا وهو اما على نسخة عطية بالواو فاما يظهر على جعلها
معنى او لا قرينة على ذلك تأمل **و** او شك في ذلك **ش** يعني ان من
شك في قدم العالم او حذوئه او شك في بقاءه او خائفه فانه يصير متدا
لكنه بذلك وقوله او شك في ذلك معطوف على مبدع وقوله او شك

Copy

تفضل الى شكل مماثل

يقال ان لانه المذهب ليس بهذا **ص** وادعى شركا مع نبوته عليه
السلام **ش** يعني ان من ادعى ان شخصاً من الانبياء كان شركياً مع
نبينا عليه السلام في النبوة او انه كان يوحى اليهما معا كما رآه
بعضهم في عليهما كرم الله وجهه فانه يكون مرتداً بذلك لان لفظه يقتضي
الكثر قوله مع نبوته اي وكذا اسائر الانبياء المتقدمين بالنبوة كزوج
وابراهيم عليهما السلام **و** او بمحاربة نبي **ش** يعني ان من جاوز
القول بمحاربة الانبياء فانه يكفر بذلك لان محاربة الانبياء محاربة لله
ومن حارب الله فقد كفر وفي شرح **و** ما نصه يحتمل ان يريد المحاربة
بالفعل وهذا انما يتحقق في من عيسى ويحتمل ان يريد اعتقاد جواز
محاربة نبي وهذا انما يتحقق في كل من وجله على الثاني اقرب لغير
الاول كذلك بطريق الاول فهو جسد عطف على القاصح لان
اعتقاد جواز المحاربة من الفعل ان المراد بالفعل ما قابل القول
منه **ل** الكفر **و** وجوز الكتاب النبوة **ش** يعني ان من قال ان النبوة
ملكسبة فان ذلك يكون لان ذلك يودي الى توجيه ما جاء به الانبياء حال
الفاضي عما مضى ولذلك وقع الاجماع على تكفير كل من ادّعى نص القرآن
وادعى النبوة لنفسه وجوز الشك بما في البلوغ بهذا القلب
الى مرتبتها كما تقول الغلاة سنة وعامة المتصوفة **ص** وادعى
انه يصعد الى السماء او يعانق الخور **ش** يعني ان من ادعى انه يصعد
الى السماء ويعانق الخور العن فانه يكفر بذلك وكذلك من يقول
انه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها حاله التراجيح وخبرته وذكر
فيها ايضا مسائل تقتضي الكفر منها من نفى النبوة او الوجدانية
او عبد الله غيره او هو هوى او حلو او من الطائفة الرافضة
او اعتقد ان الله غير حي او غير قديم او منع العالم غيره او هو
مولود من شيء وادعى محاسنة الله تعالى او العروج اليه او كاسته
او جوزه على الانبياء الكذب وانهم خاطبوا الخلف بالوعد والوعيد
للمصلحة او قال بتخصيص رسالة محمد صلى الله عليه وسلم للعرب
او انه يوحى عليه او قال بابطال الرجم او غيره من فروع الدين
او كتر جميع المعابة لانه يودي الى ابطال الدين او سعى للكنيسة
بزي الصاري او قال بان الصلاة طرية النهار او قال بسقوط الصلوة
عن بعض الاولياء او انكر مكة او البيت او المسجد الحرام او قال الاستئصال
حق ولكنه ليس هذه البعثة او شك في شيء من ذلك وهو من يلزم به
علم ذلك او محال المسلمين بخلاف حديث الاسلام او تجد صفة الحج
او الصلوات او محدثاً من القرآن او زاده او غيره او قال ليس بمحي

२८

او قال المواب والمعتاب مقتضاه او قال الائمة افضل من الانبياء انتهى
فاراد بالحالة المعنى المتبادر منها لا بالحالة بالمعنى المصطلح عليه
عند الصوفية وقوله او منك في شيء من ذلك اي مما ذكره بعد قوله
او يسمى للكناس بزيه المنار بعد وقوله او قال المواب والمعتاب
مقتضاه ان حقه في الشامل ورايت بطرقة على ما مضى مقتضاه
بضمه للبحر وقافي وناو بعد هاء رايتها غاي من الاقتراف اي ان العبد
يوجد في بطمه او خامته او دها الله فيه وكتب بعض على نسخة
مقتضاه لعل ذلك باعتبار ربيهما فان بعض الطوائف يعتقد ان
الله تبارك وتعالى لا يفعل سبب العقاب الذي هو الشر كذا يستدل عليه
ان هذه اساقفة التراب في الامور المتفق عليها وفيه نظر لا نسلم ذلك
وقوله وانكر ملكة هذا الينا لعل ما ذكره في الشك من ان من انكر ملكة
من المتواتر وليس من الاحكام كوجود بعد اد ووجود ايه بكنهه لا
يكن لان انكار ملكة يرجع يرجع الى ابطال شريعة غايه قال اي صاحب
الشفا غايه من انكر ما علم بالتواتر من الاخبار والسير والبلار
التي لا ترجع الى ابطال شريعة ولا يفي الى انكار قاعدة من الدين
كانا عقوبة يتوك او موته او وجود ايه بكنهه وعمر او قتل عثمات
او خلافة علي ما علم بالتواتر ضرورة وليس في انكاره حجة شريعة
فلا سبيل الى تكفيره بحد ذلك وانكار وقوع العلم واما انكار عقوبة
به وحينئذ يتوكل لانه كذب للقرآن كذا ينبغي كما في انكار وجود
ملكه كما صرحوا به قبل من شرح وجد عندي ما مضى ولا شيء على
من ادعى ملكة الملائكة او ان كان يليق به ذلك والابتناب **ص** او
استحل الشرب **ص** يعني ان من اعتقد بطله ان شرب الخمر حلال او
استحل الزنا وما اشبه ذلك من كل محرم جمع عليه معلوم من
الدين بالضرورة منقول بالتواتر كذا كسرة او صيغة كقبلة الاجنبية
لغير رجة او نظرة لها بشهوة مخلوقة كقبلة الاجنبية لغير رجة
او نظرة لها بشهوة ويكون كالشرب او كذا كان احسن كما قاله **ق** وقال
ه لو قال او محذوفا علم من الدين ضرورة لكان احسن اذ مثله ما اذا
اباحة ما علم من الدين بالضرورة كالباحة اهل العيب ويجوز ما علم ضرورة
وليس يحكم ولا ينبغي حكما ولا تكذيب قرآن كانا وجود بعد اد و
بكنهه وعقوبة يتوك بخلاف انكار ملكة وانكار عقوبة به وحينئذ يتوكل
انكار وجود بيت المقدس انتهى وفي شرح المشاف والاجماع على كثر من
عده صفة من صفات الله تعالى الذاتية كجوده ان الله عالم او متكلم
او قادر او مرید الداخل الصفات وفي عبارة اخرى مكر مناته الله

تعالى

تعالى وخلف افعال عباده وجوارر وبيته يوم القيامة لا يكر كما قاله
المحقق المحامي وكفره الترابي واما منكر حدوث العالم والبعث والحشر
للاجسام والعلم بالجزئيات خلا تراعي كثر وكانا كثرهم بعض ما علم
بجبي الرسول به ضرورة واما المحسوس حلا قري بتكفيره كما قاله ابن
عرفه وقال الخليل بن عبد السلام بعدم تكفيره لسرهم العوام برهان
بقي الجسمانية انتهى **ص** لا ياماته الله كما فرأ على الاصح **ص** يعني ان من
دعى على شخص من المسلمين بان قال ايماته الله على الكفر فانه لا
يكون كافرا بذلك علمه اصح القولين قال الترابي لانه انما اراد التخليط
عليه في الشتم واردة الكفر لم تكن مقصودة له قال في التوفيق وقول
الترابي هو القواب قوله لا ياماته الله كما فرأ قاله لغيره اول نفسه
لانه وان قاله لنفسه ما مقصوده الا الدعاء وقال ابن غازي انظر
قوله المولى لا ياماته الله اخره كذا ذكر ابن راشد النقي عن فنيها
سبحه الترابي وزاد عنه في الخطيب يا لله كافر يريد ان يطق بكلمة
الاسلام فيقول اصبر حتى افرغ من خطي فانه يحكم بكنهه الخطيب لان
ذلك يقتضي انه اراد بقا الكفر من حال سمعته من سبحة الترابي
ولم ار موضعه انتهى ولم ار مسألة الخطبة لغيره وعنه نقلها
في التوفيق واما الدعاء باماته الله ونحوه فقد اطلت فيه الترابي
النقي من قواعد فليكن بما انتهى وفي شرح ما مضى لا ياماته
الله كما فرأ بخلاف لو قال لكما فرأ ما تك الله على ما تختار بالمشاة
الصوقية لانه لا يختار الا الكفر واما اذا قاله بالمشاة الحقيقية فلا
شيء عليه انتهى المراد منه وجد عندي ما مضى لا يقال يمنع كون
الرضى بالكل كثر من الرضا على الكفار والرضى منهم بذلك ككثرة الكفر
لانا نقول ان المصلحة وهو طبع اسلامهم ولو بحسب ما يتوالد
منهم اقتضت ذلك فلا يورد **ص** وفصلت الشهادة فيه **ص** يعني
ان كل شهد بكنهه شخص فانه لا بد ان يبين الوجه الذي كثر به اي يجب
على الشاهد ان يقول كثر بالسبي الغلابي وبينه ولا يحمله **ص**
واستتيب ثلاثة ايام بالاجوع وعطش ومعاقبة وادلم يتب فانه تاب
والاقتل **ص** يعني ان المرتد عن الاسلام اضلما او ظاهريا يجب على الامام
او علمي نابه ان يستتيب ثلاثة ايام بالاجوع ولا عطش ولا معاقبة
وان لم يتب قتل بقراب الشمس من اليوم الثالث لقوله عليه السلام
من بدل دينه قتلوه يريد دون الاسلام ولا فرق بين الكفر والسب
والذكر والاني وقوله بالاجوع اي يل بطم من ماله من ردة واما
ولده وعياله فانه لا يفتع عليهم من ماله لانه ردة لانه مصر بسبب

الردة وقوله وان لم يتب بلغة في قوله بلا جوع وعطش ومعاقبة
ولا يعجز ان يكون في قوله واستتيب ثلاثة ايام لانه يقتضي ان يطول
منه التوبة ولو تاب لان المعنى حينئذ واستتيب ثلاثة ايام سواء تاب
اولا الا ان جعل قوله وان لم يتب على معنى انه قال لم اتب فليجعل جعل
البلغة في قوله واستتيب ثلاثة ايام ولا يحسب اليوم الاول ثم ان
الثلاثة ايام تحسب من يوم ثبوت الكفر عليه لان يوم الكفر ولا من
يوم الرفع قاله الشيخ كريمة الدين عن تقرير وهو مقتضى القول
وعلى هذا فلا يحسب اليوم الذي وقع فيه الثبوت لما تقررات
الايام هنا لا تلغف وتعال قوله ثلاثة ايام ظاهره القتل بزوب
الشمس وانظر هل يحسب يوم الارتداد اذا كان بعد الحج برب
منه او لا انتهى وهو يقتضي ان الايام تحسب من الارتداد لان
يوم الثبوت وهو خلاف ما تقدم وجد عندي ما نصه وانما كانت
الاستتابة ثلاثة ايام لان الله اخبر قوم صالح ذلك القدر فتكون
ثلاثة واجب فلو حكم الامام بقتله قبلها معنى لانه حكم بمختلف فيه
قوله فان تاب لك الحرة شرط ان الاول يدل على شرط الثانية وجواب
الثانية يدل على جواب الاول فيحذف كل من الشرط والجواب لدليل
اي فان تاب لم يقتل وان لم يتب يقتل ولو حكم بقتله ثم اسلم
فلا يقتل لان الحكم انما هو لا يستأثره على الكفر وقد قال واستبرأت
بحقيقة **ش** يعني ان المرأة اذا ارتدت وكانت متزوجة او مطلقة
فلا تخرجها او كانت سرية فاما لا تقتل حتى تستبرأ بحضنة
واحدة وبان ادعت الحضنة بالنسبة الى الحرة فانه تقيد لا يحتاج
اليه واما اذا ارتدت وهي موضع فاما لا تقتل حتى يوجد من
يرقع ولدها ويقبل غيرها فانه قاله ابن القاسم وفي شرح ظاهر
قوله واستبرأت بحضنة ولو كانت تحضن على خمس نسبيات فاكف
وهذا اذا كانت من تحضن فان كانت من لا تحضن او لياس فلا
تستبرأ الا اذا كانت محضلة او من يتوقع لها وحيدة فانها
تستبرأ بثلاثة اشهر الا ان تحضن في اثنا عشر شهرا وهذا قول
او سبيل من عليها كما اشترطنا اليه والا فلا تستبرأ الا اذا ادعت خلا
واختلقت اهل المعرفة او شكلوا فيه وانما كانت ذات الزوج والوطوة
بالمالك تستبرأ مطلقا هنا وغيرهما انما تستبرأ بدعوى اهل الجمل اذا خلقت
اهل المعرفة في صحة دعوى هلكا تقدم وسياتي في الزنا وتقدر
للمتزوجة بحضنة ومثلها موطوءة السيد وتقدم في الغصاة ان المرأة
لا تستبرأ بدعوى اهل الجمل بل لا بد من قرينة على طهرها كالمهور والحمل

حركته

حركته وظاهره ولو متروجة او سرية والزرق ان القتل هنا حق لله تعالى
وفي الغصاة حق لادبي وهو مبني على المشاحة بخلاف الاول **ش** وما
العبد للسيد **ش** يعني ان العبد المسلم اذا ارتد فان حاله يكون لسيد
محمدا ارتد اذ به باخذه بالملك لا بالارث لحد عندي ما نصه وشمل قوله
العبد المحض والمكانت فلو كان معه في الكتابة من يريه ينبغي لاي
لوجه لانه لا ارث ويرجع السيد على اصحابه اذا كان معه احد **ش**
والا فني **ش** اي والا فان كان المرتد حرا ومات او قتل على ردة فان
ماله يكون فيما يحمله بيت المال ليس لورثته منه شيء وظاهره ولو كان
له ورثة كفار وظاهره ولو ارتد في مرضه وقتل وهو كذا عند الشيخ
اي الحسن فيما اذا قتل قال وينبغي ان الموت في ردة الاستتابة
كذلك انتهى واذا مات من يريه المرتد في حال ردة فانه يريه من يستحق
ارثه من اثاره وهو اليه واذا اسلم لا يسترجع له قال في المدونة
ومن مات من حو اليه اي المرتد وهو في حال ردة ورثته اولي
الناس بالمرتد من ورثته المسلمين من يريه الولاء عنه ان اسلم
للمرتد لم يرجع بذلك عليهم وكذا لك من مات له من ولد وغيره انتهى
من كتاب الولاء والمواريث منها وغال فيها احوال النكاح الثالث
فان مات المرتد او ذي او لعبد ولد حرم مسلم لم يريه ولم يحجبوا
ثم ان اسلم المرتد او الذي او عتق السيد قبل ان يقتل ميراث
الابن فلا يشي لهم منه وانما الميراث لمن وجب له يوم مات الميت
ش وبني ولده **ش** يعني ان المرتد اذا قتل على ردة فان ولده
الصغير ينبغي على الاسلام ولا يتبع اياه في ردة لان تبعية الولد
لابيه انما تكون في دين يقر عليه وتعال قوله وبني ولده مسلما
اي حكم باسلامه صغيرا كان او كبيرا ولو قبل الردة او بعدها
على المذهب ومن ارتد بعد بلوغه اجري عليه حكم المرتد **ش**
كان ترك **ش** نسبه في قوله وبني ولده مسلما اي كما اذا ترك ولد
المرتد اي غفل عنه حتى بلغ ثمانية يحكم باسلامه فان ارتد بعد بلوغه
اجري عليه حكم المرتد وفي شرح ما نصه وبني ولده اي الذي
ولد له في حال الاسلام واما الذي ولد له في حال الردة فليحكم
بمرتد وكذا صاحب السواد و ابن يونس فقال ابن القاسم وما
ولد له في حال ارتداده فان ارثه قبل ان يجتلموا او يجتلف النساء
فاليهم واعلى الاسلام وان لم يدركوا حتى كبروا وصاروا رجالا ونساء
رايت ان يقر واعلى دينهم لانهم انما ولد واعلى ذلك ثم قال في قوله
المولى كان ترك اشار به لولد المرتد الذي ولد في حال ردة واطلع

Copy ng ersity

عليه قبل بلوغه وهو ظاهر لكنه خلاف ظاهر كلام المؤلف اذا كان قد صار ق
مما اذا لم يطلع عليه الا بعد بلوغه وهو في هذه يعني على ما هو عليه
ولا يجوز على الاسلام كما جزم به في النواذر وروايتي يوسف كما تقدم الا ان
في الجواهر ما يقتضي ان المعتد في هذه الحالة الجبر وتدخل المخرج كلام
الجواهر وهو بواقف كلام المؤلف وعلى هذا حاله كلام المؤلف حين
ولو حال استلامه وهذا فيه ولد حال كره ويجوز ان يكون اشارته الى
ان المرتد اذا اعتل عن استنابته حتى ولد له في مودة العتلة عنه ولد
خانه يحكم باسلامه ويجبر على ذلك ما لا يخبر في ترك عايد على هذا
للمرتد نفسه واما على ما قبله من تولوه وعلى هذا الاحتمال فيصح
شمول قوله وبني ولد مسلم المني ولد حال استلامه او حال ارتداده
وهو الموافق لما ذكره صاحب النواذر وروايتي يوسف وتعد اشار
لمذا الاحتمال الثاني بعض المحققين ثم بعد نقله لنصه ارفق
الاحتمال الاول وهو ان قوله وبني ولد مسلم المني ولد حال
الاستلام وقوله كان ترك فيمن ولد حال الكفر على ما صدر به في الجواهر
واخذ منه ما جنى عدا على عبد او ذي **ش** اي من مال المرتد
ويجوز ان الاستثناء منقطع ومعنى كلام المؤلف ان المرتد اذا جنى
عدا على ذي **ش** او على عبد عدا او خطا بعد ردة او قبلها فانه يؤخذ
من ماله قيمة العبد ودية الذي فلا مفهوم لقوله عدا بالنسبة
للعبد لان بيت المال من العاقلة وهي لا تحمل عدا وانما ذكر العبد
لاجل الذي لانه الذي يفرق فيه العبد والخطا لان خطاه في بيت المال
كما ياتي قوله او ذي من نفس او طرف ولا يقتل فيه لانه اذا استلام
لانه محكوم له به من الاستنابة **ش** اخر مسلم **ش** اي فان كانت
جناية المرتد على عدا على حر مسلم فانه لا يؤخذ منه شيء لذلك من
ماله لان حده القود وهو يسقط بقتله لردة واما الخطا على بيت
المال كما ياتي **ش** كان هرب لدار الحرب **ش** التنبه في سقوط الدار اي ان
المرتد اذا هرب لدار الحرب وقد كان قتل حرا مسلما فانه لا يؤخذ من ماله
شيء لذلك واذا رجع قتل للردة ان لم يسلم وللقتل ان اسلم قال في
المقدمات سمع عيسى ابن القاسم لو ارتد واهاب الدماء والاموال
في بلاد الاسلام ثم اسلم لم يدرت عنه حقوق الله واخذ بحقوق
الناس ولا خلاف اذا اخطى بدار الحرب فتتصر واهاب دماء الناس
انه اذا اخطى لا يستتاب وان اسلم كان كالحري يسلم لم يدرت حقوق
الله وحقوق الادميين **ش** الا احد الزرية **ش** الزرية ما خوذ من الاقرار وهو
الذوب اي عند الشارع وان احتمل ان يكون في نفسه حقا والمعنى ان المرتد

اذا اقر

اذا اقر في شخص في بلاد الاسلام ثم هرب الى بلاد الحرب ثم اسرى بعد ذلك فان
حد القدر لا يسقط عنه ما لا يحق القدر من العرة واما اذا اقره
في بلاد الحرب ثم اسرى بعد ذلك فان حد القدر لا يسقط عنه وان رجع
الى الاسلام وهو يخرج كما قال ابن عماري من قوله لا حر مسلم اي ولا
يؤخذ منه ما جنى عدا على حر مسلم الا حد الزرية انتهى وكان قد قدم
قوله كان هرب لدار الحرب ليتصل المسئلة بالمسئلة ثم تمة واذا ارتد
المعتد في الاسلام فلا يجد تاديبه قتل او ماث على الاسلام لانه
بارتداده سقطت حرمة وجب عنده ما نصه ولو سب المرتد
الذي عليه السلام ثم تاب غا لظا هرا انه يقتل لان سب النبي صلى
الله عليه وسلم حقه اذ في بناء القدر كما ذكره الشارع عند ذكر
سب الله ولينقل كما في الامالي اذا سب النبي ويسلم فلا يقتل
ش والخطا على بيت المال **ش** اي ان جناية المرتد على الذهب
او على الحر المسلم على بيت المال واما على العبد سواء كان عدا او خطا
فان مال المرتد لا على بيت المال كما تقدم فان قلت انما يقتل بيت
المال عن المسلم حيث كان الحاي مسلما كما تقدم وقد عتق هاتين
المرتد على الجواب ان المرتد في هذا ما يحق بالمسلم وجب عنده
ما نصه والخطا على بيت المال حيث بلغ ما تحمل العاقلة بان يكون
بلغ تلك دية الجاني او المجرى عليه والا فقي ماله **ش** فانه جناية
عليه **ش** يعني ان المرتد اذا جنى عليه سقطت حان ارض تلك الجنا
يكون لبيت المال فما حصله ان ما على المرتد وماله لبيت المال ان لم
يتب فكل ما غرم عنه ياخذ ماله من عليه ما عليه وله ماله **ش** وان
تاب فماله له **ش** يعني ان المرتد اذا تاب ورجع الى الاسلام فانه ماله
يرجع له على المشهور ولو عدا الان الراجح ان المرتد لا يكون بنفس
الارتداد محجور بل عليه فلا يتبرع منه المال وقيما كان او حرا كما
يؤخذ من كلام الشارع في حل قوله واخذ منه ما جنى الى اخره
ش وقد روى مسلم فيما **ش** ضم التنبه يرجع للمعد والخطا والمعنى
ان المرتد اذا جنى في حال ردة فحانته عدا او خطا فانه يقدر فيها
بعد توبته كالمسلم اي فان كانت الجناية على عدا على مسلم كان عليه
القود وان كانت خطا كانت الدية على عاقلة وان كانت على ذي **ش**
فقي ماله في العمد وعلى عاقلة في الخطا وقال **ش** قوله فيما اي
في جناية العمد والخطا الصادرتين منه وهذا معنى قول ابن الجوزي
وقدر جانيه مسلما يعني اذا جنى جناية في حال ردة ثم تاب فانه يقدر
مسلم في حال جنايته ويحكم عليه بما يحكم به على المسلم فيقتل منه

ية

وظاهره

للمهاجرة في العهد والخطا على ما قلته وما سبق في جنايته على العبد
والذي في الحرب والمسلم عهدا او خطا فيما اذا مات على ردة وهذا فيما
اذا رجع الى الاسلام لا القادرين عليه في حالة ردة فلا يقدح في
يل هو على ردة عليه ما في الرد وهو كمن دية المسلم
وقد تقدم هذا في باب الجراحات وقول الشارح ويقتل العبادتين
منه او عليه فيه نظر وقال في شرحه لقوله واخذ منه الى اخره
ما نصه تكلم المؤلف هنا على ما اذا جنى عليه غيره وقتل على ردة
وسواء كانت جنايته عهدا او خطا على نفسه او جرح وعلى ما اذا جنى
عليه غيره واخطا في غير نفسه وقتل على ردة واما اذا جنى عليه
غيره في نفسه عهدا او خطا فتقدم حكمها في باب الجراح في قوله
والمر تدل على جرح واما اذا جنى على غيره عهدا او خطا في باب الجراح
منها في قوله وقدر كما لمسلم فيهما وحاصل الحكم في جنايته على
غيره حيث لم يثبت وكان حرا اذا جنى على عبيد مطلقا فان كانت
تؤخذ من ماله وكذا ان جنى على ذي عهد فان جنى عليه خطأ او
على مسلم خطأ فانما على بيت المال وجنايته عهدا على الحر المسلم
لا تؤخذ منه لان قتله على ردة به يكتفى بذلك وسواء كانت الجناية
منه في جميع ما ذكر على نفسه او جز من الاجز الحسية والمعنوية
ثم قال بعد اسطر وان كان للرد الحاي عيدا فان كانت جنايته تؤجر
القصاص ان لو بقي على الاسلام كما اذا قتل حرا مسلما او جنى على
عبد مسلم ولو بقي غير نفسه عهدا فيما قبل الرد او في حالها
فانه لا يؤخذ بها لان رد اجها في قتل الردة كجنايته اذا كان حرا على
حرم مسلم كما تقدم واما ان كانت جنايته لا تؤجر القصاص ان لو
بقي على الاسلام كما اذا جنى على حرم مسلم او عبد مسلم خطأ
فيهما او جنى على حرم مسلم عهدا او خطا في غير نفسه او على ذي
مطلقا ينبغي ان يؤخذ ما وجب عليه في ذلك من ماله ان كان له
مال والاستعطف وان كانت تؤجر المال فمثل تكون في ماله وهو
الظاهر ولا تكون في ماله ويستعطف ثم قال تنبيه رابع قول المؤلف
واخذ منه الى قوله الزرية فيمن ارتد قبل حرقه بدار الحرب واما من
لحق بدار الحرب ثم ارتد وجنى عهدا او خطا او خطا على مسلم او ذي
او عبد فانه يحكم عليه في ذلك بحكم الحرب فلا يستتاب ان اسرى ويخط
عنه حقوق الله وحقوق الناس انتهى المراد منه ومقتضى
المستفسر بلا استتابة الا ان يجي تأييدا المستفسر هو الزنديق
المسحوق بالثبوت يعني ان المستفسر يقتل ولا تقبل توبته اذا ظهر عليه

قبل

قبل توبته اختيارا وسواء كان مستفسرا او غير ملوجا المناظرة
قبل الظهور عليه فان توبته تقبل والسين للطلب وقال في هذا اذا
ظهر عليه ويقتل كما وماله في قوله بلا استتابة اي بلا قبول
توبة لا يلا طلب توبة فالسين للطلب ملوجا لا يلا قبول توبة فان
احسن وقوله الا ان يجي تأييدا يعني قبل الظهور عليه فتقبل توبته
وماله لو ارتد واما لو جاتا ما بعد الظهور عليه فلا تقبل توبته ويقتل
حدا وماله لو ارتد ايضا وقال في حيث جاتا ما كان ذلك قربة
على امانه فاذا مات غسلا وصلى عليه ودفن في مقابر المسلمين
ثم انه اعترف بقوله الا ففسى حيث قلنا يقتل فقتله حد الاكفر
على المشهور ان جاتا ما ويراثه لورثته ولا يصلي عليه ولا يدفن
بين المسلمين انتهى وماله لو ارتد يعني ان المستفسر اذا قتل
حدا ماله يكون لوارثه على تفصيل سياقي وتقدم ان ماله المرتد
يكون بعد قتله فبما جاز عند المسلمين والفرق بينهما ان المستفسر
مسلم في ظاهر الحال وفي شرح ما نصه وانما يكون ماله لو ارتد ان
مات قبل الاطلاع عليه وكذا بعد الاطلاع عليه ان تاب اي سواء
كانت توبته قبل الاطلاع عليه او بعده وان كانت توبته بعد
الاطلاع عليه لا يمسك قتله وينبغي ان يكون مثله ما اذا انكر
ما شهدت عليه به البيعة من الزندقه كما ياتي نحوه في قوله
المؤلف قتل ولم يستتب بل هذا اولى ورايت في ابنه مرتدي نحوه
ثم لما ذكر نصه قال والحاصل ان لهذه المسئلة مورا احداها
ان لا يطلع عليه حتى ياتي تأييدا مما كان عليه وفي هذه لا يقتل
ويراثه ان مات لورثته المسلمين كما في النوادر وهو مراد المؤلف
بقوله الا ان يجي تأييدا وهذا ما لم يعلم انما يقتل في خوف
من الاطلاع عليه كما يفيد كلام الشيخ كرم الدين الثانية ان
يتوب بعد اطلاق عليه وفي هذه يقتل ويراثه لورثته المسلمين
ايضا الثالثة ان يطلع عليه ويتاذى على زندقته فلا يكون ماله
لورثته المسلمين اتفاقا كما يفيد كلام المصنوع الرابعة ان لا
يطلع عليه انه زنديق الا بعد موته او قتله لا الزندقه كان تشهد
عليه البيعة بالزندقه بعد موته وفي هذه ميراث لورثته المسلمين
كما يفيد كلام التلمسانية وشرحها الخامسة ان يطلع عليه ويقتل
عنه ختمات فمثل يكون مجزاة ما اذا لم يطلع عليه حتى مات لاحتمال
انما لو سالناه لتاب او انكر ما شهد به عليه لما قد مناه انكاره ذلك
بمزلة التوبة انتهى المراد منه باختصار وبفضه بالمعنى وقبل

عذر من اسلم وقال اسلمت عن ضيق ان ظهرني المشهور ان من
اسلم من الكفار ثم ارتد وقال انما كان اسلامي لاجل عذر حصل
لي وظهر عذره بغير حجة فانه يقبل منه وهذا قول مالك وقيد
ابن القاسم وابن وهب واصنع بما اذا لم يقبل على الاسلام بعد ذهاب
الخوف عنه واما اذا لم يظهر عذره فهو رد فقل له ان ظهر الي الضيق
اي ضيقه الذي يدعيه **م** كان توفيا وصلى واعاد ما سواه **ق** يعني
ان الكافر اذا صعب توفيا وظهر الاسلام وصلى بهم ومعه فاما ان
اظهر الكفر وقال انما فعلت ذلك لاحتياج مالي ونفسي بالاسلام
فانه يقبل منه ذلك اذا ايسره ما قاله ومن صلى خلفه بغير
ما صلى ابدا وهذا فيه نوع تكرار مع ما تقدم له في الصلاة عند
قوله ويطلب من بان كما قال الله اخوه **م** وادب من تشهد ولم يوقف
على الدعاء **ق** يعني ان الكافر اذا قال استشهد ان لا اله الا الله
واشهد ان محمدا رسول الله ثم ارتد والحال انه لم يوقف على الدعاء
اي لم يلزم اركان الاسلام فانه لا يقتل وانما عليه الادب فقط
وليس المراد الايمان بدعائه الاسلام والايمان تارك الصلاة به
كما قيل وهذا مبني على ان الايمان قول باللسان والخلع بالقلب
وعمل بالجوارح وقاله مالك وابن القاسم وبه العمل والعقار
قال الناصر القاري وانما كان الترام الدعاء ركنا لان الايمان
هو التصديق للرسول صلى الله عليه وسلم بمعلوم مجبته
به من ورة ومما علم مجبته به ضرورة اعتقاد الاسلام وانما له
المبني عليها فتم لم يلزم منها لم يصدق بها فلم يكن مؤمنا ولا مسلما
وهذا التقدير لا بد منه الا ان ظاهرا كلام الكافي وغيره انه يكتفي
بالايمان مما اجاب بان يصدق ان محمدا رسول الله والتصديق بالرسالة
تصدق بجماعها به اجمالا والذي ذكره المنطقي لا بد من التصديق
به تفصيلا فتأمل وقال الزرقاني اي ان من تشهد في حال عدم
وقعه على دعاء الاسلام ثم وقف عليها فلم يرضها ورجع فانه يوجب
على ذلك ويترك فحالة ولم يوجب حالية كما قد رنا وهذا الترخ لا يعارض
ما قاله ابن عطاء الله من ان الكافر يكون مسلما باذنه لان من تشهد
مسلم ايضا والرجوع شي اخر فتم ان حاله عدم وقعه على الدعاء
فانه يكون مسلما واذا رجع ادب كما هنا انتهى وقال **ق** ولم يوقف
على الدعاء لوقاله ولم يلزم الدعاء كان احسن لانه قد يوقف على
الدعاء ولم يلزمها وهو من قوله ولم يوقف الى اخره انه جاء هل
واما لو لم يكن جا هلا بما كان يكون محال للمسلمين حيث قلناه صا

مرتدا

مرتدا **م** كما هو دعيه ان لم يدخل من راعى مسلم **ق** المشيئة
في الادب والمعنى ان الساحر الذي يوجب اذا سحر المسلمين ولم
يدخل عليهم من راعيه واما ان ادخل عليهم من راعيه فانه
يقتل لتفقد عمده ولا يقبل منه الا الاسلام كذا سب النبي صلى
الله عليه وسلم فانه سجنون وظاهره ان من كان ذا الباجي
فان سحر اهل دينه فانه يوجب الا ان يقتل كذا سحره فانه يقتل
به ويخرج الاجموري ان الذي يعني انه اذا دخل بسحره
من راعى مسلم انه يوجب فيه حكم من تفقد عمده فيغير الاسم
فيه بين القتل والاسترقاق او ضرب الجذبة لانه يقتل قتله
الا ان يسلم كما نقله الشارح عن الباجي عن مالك ثم ان قول
الشارح ايضا انه اذا قتل بسحره احد من اهل ملته يقتل بخلاف
ظاهر كلام المؤلف فيقيد **ق** واستقطقت صلاة وصياما وركعة
وحجا تقدم **ق** يعني ان التوبة تستقط وجوب ما تقدم من
العبادات والمعنى ان الحلف اذا شرط في العبادات قبل رده
من صلاة وصيام او ركعة او حج ثم تاب ورجع الى الاسلام فانه
لا يوجب بقضا ذلك ويستقط عنه بعد توبته واما حقوق الادميين
فانما لا تستقط بالردة ولا بالتوبة منها قال في النكاح الثالث
من المدونة واذا ارتد ثم رجع الى الاسلام وضع عنه ما كان
له قد تركه قبل ارتداده من صلاة وصوم او ركعة او حجة وما
كان عليه من تدرا ويحس بالله تعالى او بخلق او بغيرها فان
ذلك يستقط ويوجب على من للناس من قد ق او سرقة او قتل او
غير ذلك مما لو فعله في كره لاحقه به ولم يجزه ما ج قبل تلك
الردة وباتت الاحصان وتبطل وصاياه قبل الردة وبعدها
فيما اذا قتل على رده انتهى قوله واستقطت قال في استحقاق الاستم
في معنى عدم المطالبة والابطال وهذا هو الاولى وقال **ق** واستقطت
صلاة وصياما وركعة فعلت ولم تفعل الا انها ان لم تفعل
استقطت فضاها وبغدر كما فوا صليها اسلم الان وان فعلت
استقطت بواجبها وقوله وحجا تقدم هذا فعل قطعا وعليه قضاءه
لان وقته باق قوله صلاة اله اخره صلة الصوم والصلاة والركعة
عنه وصلة الحج له وينبغي ان تقيد هذه الامور بما اذا لم يقصد
بالردة استقامتها والالم تستقط معاملة بتقيض قصده كما قاله
ق وقد نقله المشد اي عن ابن عرفة في الاحصان وقوله وحجا
تقدم **ق** عن غيره بخلاف عتقه وتديره واستبلاذه المتقدم فلا

قف

يسقط والظاهران وفقه كعتقه **ش** وتدرأ ويحينا بالله او بمقت
 او طهر **ش** يعني ان التوبة من الردة تسقط عن المرتد ما كان التزمه
 من التدر قبل ردة وكذلك تسقط عنه البهين بالله تعالى الذي
 حث فيه قبل ردة وكذلك تسقط عنه البهين بالظهار وتدرأ
 حثيه قبل ردة وكذلك تسقط عنه تعليق الطلاق الذي
 صدر منه قبل ردة كما اذا قال ان كنت غلاما فزوجته طالت ثم
 ارتد قبل ان يطله فإنه اذا تاب يسقط عنه ذلك ولا يراجع هذا
 ما ياتي من قوله لا طلاقا اي فلا تسقطه التوبة من الردة لان معناه
 انه طلقها قبل ردة وهذا اذا ارتد الرجل وحده فادار ارتد
 معاً ثم رجعا الى الاسلام فإنه يجوز له ان يترجعا من غير وجه
 وقوله وتدرأ الاخره قال قلنا هو حث في الجميع ولا ان التفت
 بعيناً او لا وهو كذلك والتفصيل منصف انتهى وفي شرح ان
 طلاق كلام المؤلف ان البهين بالعتق يسقط وهو صحيح ايضا
 وسواء كان العتق بعيناً او لا وهو ظاهر المدونة وعليه حملها
 ابن يونس وقيد ابن كنانة بغير البهين اما المعين فتدنا تعد
 عليه في ماله حق لمعين فلا يسقط المديون وذكرها عياض
 قولين انظر بالحسن واتقوا الشارح على تعيين ابن كنانة ولم
 يذكر ان طاهر المدونة الاطلاق ولا حمل ابن يونس لها ثم ان عتقه
 المحلل لا تسقطه الردة قاله **ج** وعليه تلقت النفس لطلب
 الفرق بينه وبين ما اذا الرمة بالحنث حيث حلف به **ص** واحصانا
ش المشهور ان التوبة من الردة تسقط الاحصان لا حد الزوجين
 فاذا ارتد بعد توبته فإنه يجد حد البكر فقط قاله في المدونة والرد
 تزيل احصان المرتد رجل وامرأة وباتت احصان اذا اسلم
 واذا ارتد احد منهما بعد رجوعه للاسلام لم يبرح حراً حتى يترجعا **ص**
 ووصية **ش** يعني ان الشخص اذا اوصى بوصايا ثم ارتد ثم رجع
 الى الاسلام فإن توبته تسقط ما اوصى به قاله في كتاب امهات الاقلا
 من المدونة من المدونة اذا قتل على ردة عتقت ام ولده من
 راس المال وعتقت مديونه في الثلث وبطلت وصاياه انتهى وسواء
 قتل على ردة او مات او تاب وما عتقه واعطاه لغيره قبل ردة
 فإنه لا يبطل وانظر وفقه والظاهر انه لا يبطل فيما ساء على العتق
 كما قاله **ج** قال **ش** ولو ارتد الوالد حبس في ان لا يبطل الهبة الا
 قول سمعته انه يحبس عليه بنفسه لا يرتد او وجد عندي ما نصه
 ووصية بكتاب او لا وسواء ارتد الوصي او الموصل له **ص** لا طلاق **ش**

امام

بني

يعني ان التوبة من الردة لا تسقط الطلاق الذي صدر من المرتد
 قبل ردة فاذا اطلق ثلاثاً مثلاً قبل ردة ثم رجع الى الاسلام
 فإنه لا تحلل له حتى تتكلم وجايزة خلوت وجت طهره من ردة
 حلت له وهذا ما لم يرتد امراً ثم رجعاً الى الاسلام فإنه
 يجوز له ان يرتد وجهاً قبل رجوعه لان اثر الطلاق قد بطل بالردة وقال
ش في شرحه معنى كلام المؤلف ان من لم يرد منه الطلاق قبل ردة
 سواء كان بخبر الكفولة انت طالت ثلاثاً او معلقاً ان دخلت الدار
 انت طالت ثلاثاً ودخلها ثم ارتد فإن ردة لا تسقط ما لم يرد من
 الطلاق واما يمين الطلاق كقوله عليه الطلاق لا يفعل كذا ثم
 ارتد قبل حنثه فإنه الردة تسقطها كما يفهم من كلام المدونة
 وتلقت النفس للفرق بين كون الظهار المواتع تسقطه الردة
 بخلاف ما لم يرد من الطلاق قبل الردة فإنه لا تسقطه الردة وقد عار
 بعض من حشاه لذلك والفرق بينهما فقال الناصر المتأنيب
 حواشي التوضيح ان الفرق بين الظهار المحلل انه يسقطه وذاك
 المحلل على ما فهم به ابن الحبيب انتهى قلت الفرق ان الظهار وان
 اسببه الطلاق فيعتق الوطى الا ان فيه كفارة خاصة الامانة وقال
 المحلل ليس الظهار كالطلاق لتوجيه الخطاب فيه الى الزوجين
 وفي الظهار الى الزوج خاصة تغله المحلل وهذا فرق آخر **ش**
 وردة محلل **ش** يعني ان المحلل المبتوتة اذا ارتد ثم رجع الى الاسلام
 او لم يرجع فإنه بقية لا تسقط تحليله للمرأة لان اثره في غيره وهي
 المرأة المحللة فحل لطلتها او لا قوله وردة محلل كذا في بعض
 النسخ بالواو وفي بعضها بلا وهي ظاهرة كما هي نسخة ابن عازي
 ووجه نسخة الواو ان قوله ردة بالرفع معطوف على العنبر
 المستتر في اسقطت ماضي منه حرف التقي والفعل مجزوف اي ولا
 يسقط ردة محلل تحليله رعية تكلف وجواب السائل منه نظران
 فاعل اسقطت مستر والضمير للمستتر لا يضاف وبعبارة اخرى عطفاً
 على فاعل اسقطت المستر مع مراعاة التقي وليس منصوباً عطفاً
 على طلاقاً ضمير التقدير واسقطت الردة صلاة لردة محلل وهذا
 لا معنى له ومما راد المؤلف ان ردة المحلل لا تسقط تحليله ونص الصار
 من احكام النبي صلى الله عليه وسلم جواب السائل ليظهر ما فيه **ش** قال **ش**
 في عبارة **ش** في هذين السورين الذين قلت لقوله او لا واسقطت
 صلاة الاخره ثم قال لا طلاقا اي فلا تسقطه ثم عطفت عليه قوله
 وردة محلل بخلاف ردة المرأة مكانه يقول ولا تسقط الردة ردة المحلل

مرنوعه

بجلاء ردة المرأة فانما ينقطع عنها ما تقدم الباطل
وتوجب بالانابة انما على منقطع ردة مضافة اليها واستقط ردة مطلق
كذا وكذا لا يلائم ردة رجل لا ينقطع تحليله بخلاف ردة الرجل
في خلاف ردة المرأة **في** المشهور ان المرأة اذا طلقها زوجها ثلاثا ثم تزوجت
بغيره وحلت للطلق الاول ثم ارتدت ثم رجعت الى الاسلام فان تحليلها
ينقطع بتوحيها ولا تحل للاول الا بعد رجوعها اليه لم تزوج بعد طلاق
الاول لانها اطلقت نفسها بنفسها وهو كالحاكم الذي احلها كاه
اطلقت بكاهم الذي احلها وحده عندي ما نصه اية ردة
المرأة تنحل تحليلها وتحياتها كما جبه انما كانت ردة ثم ان رجعت
ارتدت قبل تزوجها به اياها لو عقد عليها بعد ان حلت ثم ارتدت
فلا يطل تحليلها وعاية ما جبه انما كانت ردة ثم رجعت عليها
بعد رجوعها للاسلام وتغير معه بطلان **في** وانما في انفس
لكم اخر **في** يعني ان الكافر اذا انتقل من كفر الى كفر اخر فالاغرض
له وتقره على ذلك بل على ان الكفر طمس ملة واحدة وحديث من
بدل دينة ما قتله محمول على دين يتر عليه وهو دين الاسلام
لقول تعالى ان الدين عند الله الاسلام ومعنوم كافر ان المسلم
لا يتر اذا انتقل لكفر ومعنوم كافر انه لو قتل انتقل للاسلام بقره
وهو كذلك **في** وحكم باسلام من لم يميز لصفر او جنون باسلام
ابيه فقط كان **في** يعني انه يحكم باسلام الولد الذي لم يميز
بسبب اسلام ابيه فقط وعدم تمييز الولد اما لاجل صغره او لاجل
جنونه ولو كان بالغاً وغير الاب لا يحكم باسلام الولد بسبب اسلامه
على المشهور وكذلك يحكم باسلام الولد المميز الذي لم يراهق
بسبب اسلام ابيه فقط وتعال **في** كان يميز ولم يراهق فيحمل بغيره
باسلامه تبعاً لآبيه ويحمل انه اسلم لانما تبعاً لآبيه والمسلمات
مصوصات وعمر ابن الحاج في الثانية بالافق وابن رشد المشهور
وابن شاذان بظاهر المذهب انتهى المراد منه والمراد بالاب اية دينة بدليل
ما صرح به الشارح في الصغير من انه لا يحكم باسلامه لاسلام جده او
غيره مما اثاره قال ابن مزيق يعني ان يكون المراد بالميز هنا من
يقول الاسلام ديناً يدين لا المذكور في معنى الطلاق وقوله
او جنون ظاهره ولو لم يعل عليه بعد المراهقة والبلوغ وليس كذلك
ان كل منهما لا يحكم باسلامه لاسلام ابيه اى اسلام ابيه الطاري الذي
الكلام فيه وانما كان ابواهما مسلمين اصاله فانه يحكم باسلامهما
تبعاً لآعليه ابوهما من الاسلام وقاعدة الحكم باسلامهما قبل من انت

منها عن الاسلام بعد زوال الصغر والجنون ومن حكم باسلامه لاحتياج
للنطق بالشهادتين سواء حكم باسلامه لاسلام ابيه ولو ميز او لاسلام
سأبيه من غير **في** وقوله وحكم الى اخواني ويجوز بالقتل ان امتنع
بعد البلوغ قوله لم يميز اى لم يميز الثواب من العقاب والقربة من المصيبة
ونقل **في** عن علالا بن بكير **في** نفسه **في** لو ترك مسلم ولده المسلم
الصغير في حضنة امه الكافرة حتى بلغ عاى وبعها ثم ايسر الدخول
في الاسلام فلا يجبر بالقتل للترسية المذكورة نقله المواقف والبرقي وانظر
لو ترك مسلم ولده الصغير الكافر من مسلمة بلاد الكفر حتى تزوج بها
وبلغ ثم فرأى امتنع من الاسلام هل لا يجبر بالقتل ايضا **في** الا
الراهق **في** والترك لها فلا يجبر بالقتل ان امتنع **في** هذا مستثنى
من قوله وحكم باسلام من لم يميز والمعنى انه لا يحكم باسلام المراهق تبعاً
لاسلام ابيه وكذلك من اسلم ابوه وهو صغير ونقلنا عنه ان بلغ
من المراهقة فانه لا يحكم باسلامه تبعاً لاسلام ابيه وان لم يحكم
باسلام كل وامتنع من الاسلام فانه لا يجبر بالقتل والراهق ان
ثلاث عشرة سنة قال مالك في الدارونة ومن اسلم ولده ولو مراهق من
ما بين ثلاث عشرة سنة وسنة ذلك ثم مات الاب وقت ماله الى بلوغ
الولد فان اسلم ورثه والام يريه وان لم يريه للمسلمين ولو اسلم الولد
قبل احتلامه لم يتحمل احد ذلك حتى يحتلم لانه ذلك ليس باسلام الام
تري انه لو اسلم ثم رجع الى النضانية اكره على الاسلام ولم يقتل ولو
قال الولد لا اسلم اذا بلغت لم انظر الى ذلك ولا بد من اتفاق المال
الاحتلام واليه الشا والمروء بقوله وقت اريته قوله الا المراهق
من المراهقة وهي المقاربة لانه تارب البلوغ قوله فلا يجبر بالقتل ان
امتنع من عاى ما قبله اى الا المراهق والترك لها فلا يحكم باسلامه
لاسلام ابيه وان لم يحكم باسلامه تبعاً لاسلام ابيه فلا يجبر بالقتل
ان امتنع بعد البلوغ وختم منه انه يجبر بغيره كالتهديد والضرب
وهو كذلك ولا فرق في المروء للمراهقة على ما يفيد كلام المواقف
ومعبر بين ان يكون حين اسلام ابيه مميز او غير مميز في عدم الحكم باسلام
واحد منهما لاسلام ابيه وقوله **في** قوله فلا يجبر بالقتل اذا امتنع
جواب شرط مقدرا اى وانما اسلم كل من المراهق والترك ثم رجع فلا يجبر
بقتل ان امتنع ونحو هذا في الدارونة انتهى منه نظرنا هذا انما هو قوله
القول بان اسلام المميز ليس معتبراً لعملى القول بان مقتضى الذي يفيد
كلامه انه لا يرجع على ان هذا العمل خلاف ما ينظر من كلام المولى من ان
المراد انه لا يحكم باسلامها تبعاً لاسلام ابيها هذا معنى ما اشار به

في شرحه وجد عندي ما نصه ووقف اربعة ايام لبلوغه ولو اسلم لان
لانه لو رجع الى الكفر لا يقتل لقول المؤلف وادب من تشهد ولم يوقف
على الدعاء ووقوف الصغير بلا توقف وكلام المؤلف مبني على ان
اسلام الصغير غير معتبر وهو مخالف لقوله كان اسلم ونحوه ابو بصير
مع انهم قالوا ايضا ولم ينص ابو بصير على ما سلكه من قوله وقال
وما هذا منصف **و** لا سلام سائيه ان لم يكن معه ابوه **ش** هو موطو
على قوله باسلام ابويه وهو عام في صغير المجوس والكتابين في رواية
ابن نافع عن مالك واما رواية ابن القاسم عن مالك فانه لا يجز واحد
منهما كما تقدم في باب الجنائز من ان الصغير الحاكم لا يفسل ولا يصلى
عليه ولو توفي به سائيه الاسلام قال في المدونة ومن اشترى
صغيرا من العدو وادفع في سهمه من الغنم فمات صغيرا لم يصل
عليه وان توفي به بسيدة الاسلام الى ان يجيب الى الاسلام باس
يعرفه عقله انتهى والمعنى ان الذي لم يميز لاجل صغره ولا لاجل جنونه
فانه يحكم باسلامه لا سلام سائيه ان لم يكن معه ابوه في ملكه
واحد اما ان كان معه ابوه في ملك واحد فانه يكون تبعه له وذكر
ابن الحاجب اذا الصغير يحكم باسلامه تبعه لا سلام الاب دون الامم
قال وشا للسلبي المتكلم ان لم يكن معه ابوه وتبعه للدار يحكم
باسلام المقتط فتنكح ان للتعينة ثلاثة اسباب كما قال ابن
الحاجب اسلام واسلام السبي واسلام الدار وقد قدم المؤلف
اسلام الدار في باب المقتط قوله ان لم يكن معه ابوه قال **ش** يخل
سبي او ملكا وقال الشيخ عبد الرحمن كلام المؤلف هنا في اولاد
المجوس قال ابن عرفة يجز اتقا فاذا وكذا كبير المجوس على المشهور
لان كبارهم يجزون كصغارهم واما ان كان من اولاد الكتابين
فلا يحكم باسلامه ولهذا لا يصلى عليه كما قال في الجنائز وعبد الجمع
بين كلاميه هنا وهناك ثم لما نقلت المدونة المتقدم قال ابن
القاسم على ما نقل العوي هذا في اهل الكتاب فلا معارضة انتهى
فان قلت المشهور ان كبار المجوس يجزون على الاسلام كما قال روح
غلايغ قول المؤلف ان لم يكن معه ابوه قلت اذا كان معه ابوه لا يحكم
باسلامه تبعه لا سلام سائيه بل تبعه لا سلام ابويه وقد اشار الى
ذلك محمد الغني في قال بعض مستأخي والرواد بكبار في قولهم
كبار المجوس يجزون من عقل دينه كما هو ظاهر كلام ابن رشد اي ساء
كان بالغا او لا **و** والمتصور من كسير على الطوع ان لم يثبت الكراهه
ش يعني ان الايسر ومن دخل الى بلاد الحرب لتهارة او غيرها اذا قصد

فانه

فانه يحمل على انه فعل ذلك طوعا فيصير مردا بذلك لان افعال
المكلفين تحمل على الطوع حتى يثبت خلافه وفي شرح **ه** لا شك ان متعلق
على الطوع مقدر اي محمول على الطوع وجبته فتقوله ان لم يثبت
الكراهه مستغنى عنه ان الحمل على الطوع انما يكون عند انتفاء
ثبوت الطوع والاكره ولذا لم يذكره في باب القتل بل قال وان
تنصرا سير على الطوع ولم يذكره في ذلك وحمل قوله ان لم يثبت
الكراهه على الثبوت بعد الحمل على الطوع اي اذا ثبت الكراهه
بعد الحمل على الطوع فانه يعمل بما ثبت ولو بعد الحكم بالطوع فيبعد
انتهى المراد منه وقال **ق** قوله على الطوع اي عند الحمل وقوله
ان لم يثبت الكراهه مفهوم قوله عند الحمل فلا يعني عنه قوله على
الطوع **و** ان سب نبي او ملكا **ش** يعني ان من سب نبي
الانبياء جميعا على بونه بقران او نحوه مما في معناه او سب ملكا
كذلك او ذكر لخطه من الالفاظ التي ذكرها المؤلف فانه يقتل
ولا تقتل توبته لان كرهه حينئذ يبيته كراهته نذيت ويقتل
حد الاكره ان قتل بعد توبته لان قتله حينئذ لاجل اكرهه
لا لاجل كرهه والسب لغة الشتم والشتيم كل قول يبيح وفي
كلام الشارح نظرا نظره فيما كتبناه على **ت** وقال **ه** في شرحه
وانظر لو كان السب صغيرا فقد قد من ان رده نفي وكذا
اسلامه وما دة ذلك انه اذا استمر على رده حتى بلغ ولم يرجع
فان يحكم فيه بحكم المرتد وعلى هذا اذا حصل منه السب فحمل
بواحد له كما هو خبر رده فاذا بلغ وباب او انكر شهادة البينة
عليه بالسب فقل ببقعه ذلك لانه في حال السب غير مكلف ولا
ببقعه ذلك ويقتل لان رده لما كانت مقبرة وبواحد بها فذلك
سبه والاول هو الظاهر ثم انه اذا مات قبل بلوغه فانه كمن
مات على رده قبل بلوغه ويجز **و** ان عرضا او لعنه او عابه
او قدفه او استخف بصفته او غير صفته **ش** يعني لا فرق فيما يوجب
القتل بين الصريح والتعريض وكذا يقتل من لعن نبيا لمبيحة
الفعل وغيرها او تمنى مضرة او عابه اي نسيه للعيب وهو
خلاف المستحسن عقلا او شرعا او عرفا في خلق او خلق او دين
او قدفه بان نسيه المزي او نفيه عن ابيه او استخف بصفته بان قال
له النبي مني عن الظلم لا يا اي بهيمة وكوه او غير صفته كاسوداو
قصر او مات قبل ان يكتفي او رده او سب وكوه قوله وان عرصب
بالسب كان يقول قولاي شخص وهو يريد خلافة اباها او سلبا

كنوله من الغد فاما انما في معرفة او لست بدان او لوح وهو الاشارة
السيدة في الكلام كثير الرماد المنتقل منه كثرة الطبخ في كثره
الفتن ومنه الكرم او رزقه وهو الاشارة للسبب في كثره
الفتن لليلة وقال في التفسير ما كان ماخوذا من عرض الكلام وطوله
وقوله او غير صفة وتعلقه بالني واغفر ذكرك الملك وهو
الظاهر كما قاله في شرحه كقوله ان جبريل عليه السلام كان ياتي
للنبي صلى الله عليه وسلم في سورة عبدا سودا ولا او الخفة
به نقصا وان في قوله او نقصا من مرتبته او من رتبته
او زهده او اصاب له ما لا يجوز عليه او سب له ما لا يليق بمنصبه
على طريق الدم او اي وكذا ذلك يقتل من الحق بيني نقصا بان ذكر
ما يدل على نقصه ان لم يكن في رتبته بل وان في هيئته او في حصيلته
اي شيبته وطبيعته التي طبع عليها او نقص اي نقص من مرتبته
او من رتبته او زهده او نقصا له ما لا يليق بمنصبه على
طريق الدم كما ان انقص عنه الزهد او حاله ليس بمكي او ليس
بحجازي لان ومنه بغير صفته المعلومة في له وكذا في هذه الكلمة
اجماع من العلماء واجبة الدين والعتق من لدن الصحابة والاهل
قوله نقصا اي بالنسبة لذلك النبي وان لم يكن نقصا بالنسبة لغيره
وقوله وان في دينة الذي يليق به الاغيا شعبة في بدنه لانه اذا
الحق به نقصا في بدنه خارجا في بدنه لانه اسند وهذا يدرك بالبدنية
فلا يحتاج الى تأمل وبه يعلم ما في قوله ابن عاري او الحق به نقصا
في نفسه او نسبه او دينة كذا في اكثر السبع وفي بعضها وان في
دينه والذي في الشفا او الحق به نقصا وان في بدنه او حصيلته
من حصيلته تنامل ما يليق به الاغيا في كلام المؤلف انتهى قوله او
وقوله في زيادة وقوله او زهده معطوف على علمه وقوله او
اصا في الى اخره اعلم ما قبله فكان ينبغي له الاقتصار عليه لان
كل ما سبق ذكره معه الا ان مقتضوه التخصيص على اعمان
مسائل وقعت في النفا وقوله اي لمن لا يجوز سبه من بني او
ملك قوله على طريق الدم راجع لقوله او سب الى اخره واما ما قبله
كان على طريق الدم او لا وجد عدي ما نصه قوله على طريق الدم
اي ولو كان يجوز عليه كقوله كان يجب الطبيب او النساء سب الكور
العين كسب الانبياء او قيل له بحق رسول الله طعن في وقال
اردت العتوب او اي اردت رسول الله القرب لانها رسالة الى
من تلذذه تائه يقتل ولا يقتل منه التا ويل او قتل ولم يستتب حد

دينه

هذا

هذا جواب الشرط في قوله وان سب اي قتل الساب ولا تقبل توبته
هذا اذا اقرب السب او قاتل عليه البيعة فواتها ورجع للاسلام
ويؤت مسلما ويقتل ويصلي عليه غير اهل الفضل والصلاح
ويؤت من في مقام المسلمين وماله لورثته واما لو اكره وقامت عليه
البيعة ولم يرجع للاسلام خانه يقتل كرا ولا يغسل ولا يصلى عليه
ولا يدفن في مقابر المسلمين وماله لبيت المال وقال في قوله
وقتل حد احيى جاتا بما واقر بالخطا او ظهر تا عليه وتاب واما ان لم
يتاب فهو كافر يستتاب ثلاثة ايام فان تاب قتل حد وان لم
يتاب قتل كرا هذا مقتضى كلام ابن الفاكهي وعلى هذا مقتوله
حد اعمول لمقدر حاكم والنقد يرجح ان تاب قتل حد واستغفر
من قوله واما ان لم يتاب فهو كافر اي يجر سبه يكون كافرا اذا
مات حينئذ من غير قتل مات كافرا والله اعلم او الا ان يسلم
الكافر او اي فيكون اسلامه توبة لان الاسلام يجب ما قبله وهذا
اذا سب بغير ما كثر به والفرق بين توبة الكافر انما تقتل وتوبة
المومن لا تقتل ان قتل المسلم حد وهو بدني لا تفرق توبته
والكافر كان على كثره فنجس اسلامه ولا يجعل سبه من جملة كثره
لان لم يظلم العهد على ذلك ولا على قتلنا واخذنا موالنا ولو قتل
احدا قتلناه به وان كان من دينة استحل له او وان ظهر انه لم يرد
ذمه لم يجل او سكر او شرب او هذا مما لفته في القتل يعني ان الساب
يقتل وان ظهر انه لم يرد ذم النبي صلى الله عليه وسلم لاجل جمل
او لاجل سكر او لاجل تهور في الكلام وهو كونه من غير ضبط وحكم
هذه الوجوه القتل دون تعلم اذا لا يرد احد في الكفر بالجملة
ولا بدعوى لئلا الكسان وهذا كله فيمن تحقق انه من الملائكة
او من النبيين كما تقدم كرمون والزبانية ومنكر ونكير واما من لم
يثبت الاخبار فلا وتقتل عليه الاجماع من الملائكة والانبيا كماروت
وماروت ولقمان وذو القرنين ومرم واسية وخالد بن سنان
الذي قيل فيه انه يبي اهل الرمي فليس الحكم فيه كما ذكرنا اذ لم
تثبت لهم تلك الجريمة كلف يوجب من نقصهم واما انكار كونهم من
الملائكة او النبيين فان كان المتكلم من اهل العلم فلا حرج
وان كان من عوام الناس رجوعه للوفاء في مثل هذا او في من
قال لا صلى الله عليه من صلى عليه جوارا لعل او قال الانبياء
يهمون جوابا للتخمين او جمع الخبر يلحقهم النقص حتى النبي
عليه السلام قولان او يعني ان كل فرع من هذه الفروع الثلاثة

فيه قولان الاول اذا قال شخص لشخص صلى على النبي صلى الله
وسلم فقال له مجاز بالاصح انه صلى على من صلى عليه فقال اصبح
لا يقتل لانه انما يقتل الناس وقال الحارث يقتل بلا استتابة لان
انما يقتل الملائكة الذي يصلون على النبي عليه السلام حكمه سبحانه
فمن تقاضا ديناً على شخص اما اذا قال صلى الله عليه فلا يقتل
في قتله واعترف على المؤلف من جهة انه لم يذكر انه قال ذلك في حالة
الغيب كما في النسخ كما اعترف به ابن مبرز وقوة كلام ابن مبرز
انه اذا قال ذلك في غير ذلك في غير الغيب انه يقتل من غير خلاف
وكذا هو مقتضى كلام الشافعي الكافي اذا قال لا يقتل من استتابة فقال
له الانبياء يمتعون فكيف انت تبتل يقتل بلا استتابة لئلا يمتنع اللفظ
قاله الشيخ ابو اسحاق بن جعفر وقيل لا يقتل لاحتمال ان يكون
اخر عن ائمتهم من الكفار وان لم يقتل فانه بما حب وبطقت قاله
القاضي ابو محمد بن منصور ووجه ابن مبرز وق ما نصبه وسبب الخلاف
في هذا احتمال اللفظ ايضا في رايه القتل تطول في ان ظاهر هذا
اللفظ يفيد ان تحمله بسبب النقص للانبياء ومن الغامض ان لا يقتل
ان يكون قصده الاخبار عن ائمتهم من الكفار وهو لا يقتضيه ذلك
كما هو ظاهر حال المسلم انتهى الثالث اذا قال جميع البشر بجهنم
النقص حق النبي صلى الله عليه وسلم قيل يقتل بلا استتابة وقيل
بغير تحقق وهذا كما لا يخفى عليه فبعد بان القولين السابقين كما يبين
له قول ابن مبرز وق قال يقتله راي ان هذا اخبار صدر منه
وفيه شبهة النقص لمن لا يثبت به من وجهين من محوم جميع البشر
ومن وقوله الانبياء فيهم على ما صدر منه في الاغيا من قوله حق
النبي صلى الله عليه وسلم ومن قال بعد منه راي ان احتمال الاخبار
عما قاله قلت وفي هذا التكليل الاخبار بعد تأمل قاله بعض المحققين
وما يجنبه بواقف قول الشارح الاظهر من القولين في هذا الاخير القتل
ثم على القول بعدم القتل بطال سبحانه ويوجب ضرباً كما قاله في النسخ
وحد عندي ما نصه لو قال يعطي الله القول لمن لا انسان له فانه
يقتل كما نقله بعض حواشي الشافعي ووجه تناقض الشيخ سراج الدين
المطيني في رجل امسك عن يمينه فقال له لو وقف عن يميني ما نص
الارواح ما سبته فلا يبي عليه لان ما صدر منه بالسببة الى ما تعلقت
به لان المعنى لا اسببه ولو كان في ذلك ذهاب الروح وهذا لا يخلو
له بالملك عليه السلام فلو قصد الاستحقاق بالملك فالظاهر انه يوجب
انظر الشافعي واستنبط في هزم لما فرغ من الكلام على المسائل التي

توجب

توجب القتل بلا استتابة اتبعها مسائل اختلف العلماء فيها هل توجب
القتل بلا استتابة او لا توجب القتل وانما فيها العقوبة فقط والمعنى
ان الانسان اذا قال بحق النبي صلى الله عليه وسلم انه هزم فانه
يكون بذلك مؤثماً يستتاب ثلاثة ايام فان تاب ولا يقتل والمؤثم
يخبر به ابن المبرز وهو ضعيف والصواب ما جزم به القرطبي وهو
انه يقتل ولا يقتل ثوبته ومثله هزمت جيوسته والمراد به من هو
فيهم لان غاية ما هناك ان بعض الافراد قد هزموا هذا رايه او اعلن
بتكذيبه يعني ان ما اعلن بتكذيب النبي صلى الله عليه وسلم
فانه يكون مؤثماً يستتاب ثمانية ايام ولا يقتل وانما ان لم يعلن بتكذيبه بل
اسر به لك فانه يكون مؤثماً يقتل بلا استتابة الا ان يكون جا
تأباً قبل الظهور عليه او تنبأ الا ان يسر على الاظهر يعني ان
من ادعى انه نبي وانه يوحى اليه فانه يكون مؤثماً يستتاب ثمانية ايام
ولا يقتل لانه كذب القرآن والسنة اما القرآن قوله تعالى وخاتم
النبيين واما السنة فتقوله عليه السلام لا نبي بعدي ابي لا ينشأ
احد بعدي فان قلت عيسى عليه السلام نبي الله وهو نزل
بعد النبي عليه السلام اخيراً لزمان جوابه انما ينزل عيسى عليه
السلام على انه واحد من ائمة نبي من نوايه بحكم بشرية عليه
السلام لا بشرية الذي ارسل بها قيل تزول حاشا قلت لمخص
سبب تأعيني بالترول اخيراً لزمان قلنا تكذب ببال دعوى اليهود
انهم قتلوه واشاروا الى ان الله رفعه كما اخبر تعالى وهذا ما تلقى دعواه
البقرة سر الامان كان على فانه يكون مؤثماً يقتل بلا استتابة على ما
اخبره ابن رشد انه ظهر عليه قبل ان ياتينا تأباً كما كنت اخبره ابن
مبرز وق في قوله او تنبأ وفي قوله او اعلن بتكذيبه وفي قوله او
هزم القتل بلا استتابة لانه من السب انتمى قوله او تنبأ اي ادعى
النسوة وسوا ادعاهما قبل نبوة عليه السلام او بعد هاله انه كان
قبلها فقد كذب الاجماع اذ اجمع المسلمون على انه عليه السلام تنبأ ولم يبق
على وجه الارض نبي وان كان بعد هاهنا فقد كذب به صلى الله عليه وسلم
وكذب قوله لا نبي بعدي قوله الا ان يسر على الاظهر الاستتابة ما مر على
هذا ان يكون استتابة ابن مبرز انما هو عليه لان الاسرار مستتابة
قوله اهله كما اشار له في المراء بالاسرار هذا ان يدعي النبوة سرا كما ذكره
بعض المحققين وهو ظاهر ما ذكره الشارح في حل قوله او تنبأ وقوله
بعد قوله الا ان يسر ذلك بان يدعوا اليه سر انتهى فخالفت لهذا كما اشار
له في شرحه كذا ظاهر كلام ابن غاري ظاهر فيما قاله **ت** ووجد عندي

ما فيه وكذلك يستتاب اذا ادعى الربوبية ولو قال الناس كذا والى
العلماء الرشوة فيودب ولو قال لذي عبيد مبارك فانه قصد تعظيم
عبيدهم كثر وان جرى على لسانه من غير قصد فلا تلو قال شخص لآخر
لو سجد الله منك لاخر بالكون تلاشي عليه ويزيد من كثره **و** وادب
اجتهاد ايجاد واشكر للنبي عليه السلام **ش** المشهور في هذا الفرع
انه يودب باجتهاد الحاكم يعني ان من طلب شيئا باخذه من شخص كما في
قصة العشار فقال المكون للنبي عليه السلام فقال له اد الى واشكر
لنبي عليه السلام واما مسألة ابن عتاب التي اعنى فيها بقتل العشار
فهي ان ياد علم ما قال المؤلف قال في الشفا حتى ابو عبيد الله
ابن عتاب في عشار قال لرجل اد واشكر للنبي عليه السلام وقال
انه سالت ابو جهل فقلت قد سالت ابو جهل النبي صلى الله عليه وسلم
بالقتل انتهى وفيه علم ما في كلام السارح حيث جعل كلام ابن عتاب
هو كلام المؤلف وتكلم كما نقله المؤلف عن ابن عتاب بعينه ما ذكره
السارح حيث عطف قوله حيث وقال ان سالت ابو جهل لى يا و
و او لوسيني ملك لسبيته **ش** اي وكذلك يودب بالاجتهاد ومن
قال لوسيني ملك لسبيته ووجه الادب وعدم القتل فيه ظاهر
لان لم يصدر منه ذلك وانما علقه على امر لم يقع ومثله كما قاله **ق**
لوسيني بسبيته **و** اي شرحه او رسول كذا اي القتل وما في
من التردد في ذلك قصور ومنه هذا يعلم ان ما اثنى به بعض اسياني
من قتل من قال لآخر لوسيني بالنبي على كفتك ما خيلتك غير
ظاهرا هو مخالف لما يستفاد من هذه المسئلة بالاولى الا ان جعلنا
اخذ به بعض اسياني على ما اذا قامت قرينة على التقييد لكن
ليس في كلامه ما يبيد ذلك انتهى وجد عند جميعنا نصه ولاقتل
على من قال لوجاه راييل ما سبتك وكذا لوجاه النبي صلى الله عليه
وسلم ما قتلته وانما يودب لانهم ضحكوا به في غير محلهما وكذا المؤلف
لستخلص لو طاعك الله لحييت السموات والارض جلافا لودعي على
السيد عن راييل الذي ما اخذك في هذا العام مثلا فانه يقتل ولاقتل
على من قال ما كتبته فلان الذي لا يحويه الله الا ان يريد **و** اي ان
الكل **ش** يعني ان من قال لآخر يا ايها النبي طلب او يا ايها النبي
ولم يقصد بهي من ذلك الايبا حانه يودب باجتهاد القاضي اما لو قصد
بشي من ذلك عن الانبياء فانه يقتل لانه شتمهم قال القاضي عياض في
الشفاع لا شك انه يدخل في هذا العدد من اياته واحدا من جملة من
الانبياء ولعل بعض هذا العدد ينقطع الى ادم عليه السلام فينبغي الرجوع

عنه

عنه وتبين ما جعل قائله منه وسددة الادب فيه ورايت لابي موسى بن مينا
من قال لرجل لعنك الله ال ادم انه ان ثبت عليه ذلك قتل انتهى وفي شرح
و ما فيه والتعليل للادب لاحتمال ان يكون في اياته في فيه نيل بل انما
هو لانه يئنه واما احتمال كون في اياته نبيا موجب للقتل **ش** او غير بالقتل
فقال يفرق بينه وبين النبي قد روي الغم **ش** اي وكذلك يودب بالاجتهاد
من قال لرجل وقد غيره بالقتل فقال يفرق بينه وبين النبي عليه السلام
قد روي الغم لانه عوف بذكر النبي عليه السلام في غير موضعه ومثله
في الادب ما لو قال قد روي الغم فقط قاله المؤلف **و** او قال لقتيل
كذلك وجه منكر او مالك **ش** يعني وكذلك يودب بالاجتهاد من قال لخص
غضبا او ربيع المنظر كانه وجه منكر او وجه مالك خازن النار سئل
القاضي عن رجل قال لرجل قبيح كانه منكر لرجل عبوس كانه وجه
مالك الغضبان فقال بعد كلام فقد استدل به لانه جرى مجرى التحقير
والتهويل وليس فيه تقريع بالسب للملك وانما السب واقع على
المخاطب وفي الادب بالسب والسيوف والسجن نكار للمسيئتين وفي كلام
القاضي هذا انه قال ذلك لتبيح المنظر والتقصص على هذا القدر
لاحتمال ان يقال فيه انه قد استقصى الملك كذا الترفيع لاحد هي
لا يفتي عن الترفيع الاخر لانه لا يلزم من ثبوت الادب فيما قاله القاضي
بثبوته فيما ذكره المؤلف لكونه اخفا ولا يلزم من ثبوته فيما ذكره المؤلف
ثبوته فقط فيما ذكره القاضي لاحتمال ان يقال ما ذكرنا **و** او استشهد
ببعض جابر عليه في الدنيا حجة له او غيره او شبه لنفسه لحقه لا على
التاسي كانه كذبت فقد كذب **ش** يعني وكذلك يودب بالاجتهاد من
استشهد بشي جابر على النبي عليه السلام في الدنيا من حيث
النوع البكري حالة كون ذلك الشيء المستشهد به حجة لهذا القائل
او لغيره بان ذلك اجل نقص لحق هذا القائل لا على وجه التاسي بل
ليرفع نفسه ولم يقصد بذلك تنقيصا ولا عيبا ولا سباً لقوله لا يقتل
في مكرهه فقد قيل في النبي المكرهه او قال ان احببتا النساء فقد حببت
النبي النبي عليه السلام او قال كيف اسلم من السنة الناس والانبياء
لم يسلم من الشتم وان كذبت بالهنا للمفطور فقد كذبوا ولقد صرنا
مير والى لقوله الشتي اياي امه نذركها الله عزيب لصالح عبدود او ذكر
النبي في غير محله او شبه لنفسه لحقه كانه يقول انت تطيب او تترتب
ولقد اوطئنا النساء واسا اذ لم يلحق به نقص فلا شيء عليه لقوله
كان كذبت الخ مثال لقوله لقوله او شبه لنفسه لحقه وقد اثنى فيها
الاندلسيين بقتل ابن حاتم المتفقه وصلبه بتسبيته صلى الله عليه وسلم

انما المناظرة باليسير وحق حيدرة وزعمانه لم يكن قصد اوجي شرح
وتعال شجنا الشيخ كرم الدين في قول الخارج قوله حتى حيدرة
اي مهر علي لثاني طالب رضي الله عنه اي ان من قال انه يتصور اي
طالب او مهر حيدرة فانه يقتل ولا يستل بل ولا يتقبل توجه لانه
جعل كاحاد الناس وفيه نقص للجواب الرفيع وقريب ما وقع
لبعض مشايخي الشافعية في درسه انه قال في حقه عليه السلام
يتيم اي طالب فاعلم عليه بعض فضلا المالكية وكان يرمي الشيخ
التامر القاري فانت انتا برحمة ذلك الشيخ للشيخ التامر القاري
المذكور واستشاروه في الذي يفعل فاجابهم بان قالوا اختلفوا
دم الشيخ بان يحكم شافعي يعتقد منه فقد علمت ان هذا الفرع معمول
عليه هكذا قرر لنا هذا الجدل شيخنا الجيزي وحكي ما ذكر انتهى
قلت لا يلزم من انصافه صلى الله عليه وسلم بشي جواز اخبار
به عنه وعدم كثر قائله الا ترى بانه متعسف بالثمة يتيم اي طالب
وانه حتى حيدرة مع ان قال ذلك يكرر ومثله قول القائل انه خرج
من خارج البول او لمن العرب او بني هاشم وتعال اردت الظالمين
منهم يعني وكذا لك يوجب باجتهاد القاري من العرب او لمن بني
هاشم وتعال اردت الظالمين منهم وتعال لعنه الله من حرم السكر
او تعال لم اعلم من حرمه وكذا لك من قال لعنه الله من تعال لا بيع
حاضر لبادي ان عذر بالجدل قوله وتعال اردت الظالمين راجع
لقوله او بني هاشم واما الاول ففيه الادب من عين تفصيل
كما هو مقتضى ما من النواذر فان لم يقتل اردت الظالمين قتل
وتقوم هذا في قوله او لعنه وفي شرح ما يقصده وذكر ابن
مرووق عن الشافعي ما يفيد ان قوله اردت الظالمين منهم قيد
في المسلمين وان الادب في الثانية اسد منه في الاولى فانه
تعال بعد ذكر كلام الشافعي وقوة كلامه تقتضي ان الادب في الثانية اسد
ومعنوم كلامهم ان هذا السباب لو لم يدع ارادة الظالمين في المسلمين
قتل ولا اشكال فيه انتهى قلت ظاهره انه يقتل ولا يستل وهو خلاف
ما ذكره من انه يكون مرتدا ولم يدعه يقتل وكذا جعل القيد اعني اردت
الظالمين منهم قيدا في الثانية فقط وسد عليه في كل صاحب متفق
قرآن وان كان نبيا يعني ان من قال كل صاحب متفق قرآن وان كان
نبيا فانه يوجب ويثبت عليه في التاديب بالقيود والخراب السد يد
حتى يتبين للشهود ما قصد بذلك وتوقف القاري في مثل هذا
كل صاحب متفق قرآن ولو كان نبيا مرسلا مرسلا بالقيود والتقييد

عليه

عليه حتى تستقيم البيضة عن حيلة الفاظه وما يورول اليه بقصده هل
اراد اهل الفلأف الان معلوم انه ليس فيهم شي فكون امره خفيا
ولكن ظاهره من العوم لكل صاحب متفق في المتقدمين من الانبياء
والرسل من السب المال ودم المسلم لا يعدم عليه الا ما بين انتهى
وقرآن ممنوع من الصرف للوصف وكذا زيادة الالف والتون **وفي**
قبيح لاحد ذريته عليه السلام مع العلم به **شرح** يعني وكذا
يوجب بالاجتهاد ويثبت عليه في التعريف من سب خبيها من
قول او حصل لاحد من ذريته عليه السلام مع علم به من آل النبي
عليه السلام قال القاضي عياض قد يضيف القول في خوفه
لو تعال لرجل من ذرية النبي عليه السلام قول لا يبيها في اياه
او نسبه او ذريته او ولده على علم منه انه من ذرية النبي
صلى الله عليه وسلم وقال اي وي ملايسة يتبع وجبند فهو
شامل للقول والفصل لا يرفع انتهى وجد عندي ما نصه ولو تعال
لشريف انا خير منك او اي خير من ابيك غلاشي عليه لا وجه
لغير تشمل العلم والعبادة ويميزها وانظر كلام ابن عازي والجواب
عما اعترض به على المؤلف فيما كتبناه على تت **شرح** كانه انتسبه له **شرح**
يعني ان من انتسب للنبي صلى الله عليه وسلم بغير حق فانه يوجب
باجتهاد القاري لانه كن في نسبه ولا فرق بين ان يكون انتسب
اليه بقصر بجا او تلويحا واليه الامارة بقوله او احقت قوله اي
الانتساب اليه بان يقال له انت شريف القبيح فيقول ما احد
اشرف من اولادنا لانه لا احقت الكفر وغيره والا تكرر مع مسائل
الادب كلها لانها كلها قول محتمل للكفر وغيره **ص** او شهد عليه عدل
او لغيره معاقب عن القتل **شرح** الصبر الجري وربيعي يوجب للسباب
والمعنى ان السباب اذا شهد عليه عدل واحد او شهد عليه لغير
من الناس بعد ذلك واللغيف هو ما اجتمع من قبال غش من غير تزييف
لاحد منهم فحصل بسبب ذلك امر عاقب عن القتل فانه يوجب باجتهاد الحاكم
ويثبت عليه في النكال في الغاية **ص** او سب من لم يجمع على نبوته
شرح يعني وكذا لك يوجب باجتهاد القاري من سب نبيا لم يجمع على نبوته
كما خصه ولقاء وذي القربين وخالف بين سنان وقد تقدم ذلك **ص**
او صابيا **شرح** يعني ان من سب صابيا فانه يوجب ويثبت عليه في
النكال وليس هذا على عموم فان من سب عابثا فانه لا يوجب عليه منه
بانه ثبت او انكر صحبة اي بكر او اسلام العشرة او اسلام جميع الصحابة
او كذا الاربعة او واحدا منهم كقوله وتعال **شرح** تعال التزلي قد اختلف

فيمن سب الصحابة هل في حكم المرتد يستتاب او في حكم المرتد يقتل
 فلا يستتاب ويقتل على كل حال اما من سبهم بغير ذلك كان سباً
 يوجب حداً كالتدخين حد حده ثم ينكح التكليف السد بغير الحبس
 والتقليد فيه والاهانة مما خلا عايشة رضى الله عنها فان حاد فيها
 يقتل لانه مكذب للكتاب والسنة من رآها قاله مالك وغيره وقد
 روي عن مالك ايضا فيمن سب عايشة رضى الله عنها قتل مطلقاً
 ويكفي حمله على السب بالحد في قوله الاكمال في حديث الاك
 واما اليوم في قال ذلك في عايشة قتل لتكذيبه القرآن وكفره
 بذلك انتهى وانظر سب القصر وغير ذلك مما يتعلق بكلام الاجموري
 في شرحه فيما كتبه على تته **سب الله** كذا في **شرح الماتري** من
 الكلام على سب الانبياء من قتل وغيره شرع في الكلام على سب اليازي
 تعالى فذكر ان سب الله تعالى لسب النبي اي موجه كصريحه ومحملة
 كحمله فيقتل في الصريح ويوجب في المحتمل وقوله الزرقاني اي
 كسب النبي في جميع الاحكام سواء كان السب مسلياً او ذمياً
 الا ان في استتابة المسلم خلافاً لقول المولى وفي استتابة
 المسلم خلافاً في ثبوت الاستتابة لا يقال كلام المولى يدل على ان التسمية
 في الادب لا نأقوله قوله وفي استتابة الى اخره يدل على المراد ان
 لو كان فيه الادب لا لم تنال الاستتابة انتهى والمعنى ان المسلم
 اذا سب الله فقتل يقتل بلا استتابة كالمرتد في حاله ابن
 القاسم في المسبوط وكتاب ابن محبوب ومحمد ورواه مالك
 وقيل يستتاب كالمترد حاد كتاب والاقتل وقوله المحرمي ومحمد
 ابن مسلمة بن ابي جازم والفرق بين استتابة المسلم هنا وعدم
 استتابة اذ سب النبي صلى الله عليه وسلم من وجهين احدهما
 ان الشر قابل للتقصم فكان التأثير فيه اسد واعظم علائق اليازي
 فان التقصم مستحيل عليه والتاثير بالنسبة اليه اخف الوجه الثاني
 ان سب الله كثر وهو يسهل التوبة وسب النبي عليه السلام
 حق من حقوق العباد وهو لا يسهل التوبة كالتدخين والمال وقال
ق الراعي قبول توبته **م** كذا قال لقبت فيما مضى ما لم تملك ابداً
 وعلم استوجبه **س** هذا التسمية لا مادة للخلاف واعلم بغير المختلف فيه
 انه هو في الاول في قبول توبة المسلم وعلمها وهذا في قتل القاتل
 او تنكيله والمعنى ان من حاله في امره هذا القول فقتل لانه سب
 اليازي الجور وهل يستتاب او لا يستتاب والاول هو الراجح ولا يقتل
 بل يودب ويشتد عليه في التزير فقط لانه فضده الشكوى والحاصل

ان المسلمة فيها قولان قول يقول بالادب فقط وقول يقول بالقتل
 وعلى هذا القول هل يستتاب او لا يستتاب قولان كما تقدم وقال
 قوله كذا الى اخره صبيته بالخلاف لا يتبينه اذ هو هذا بالقتل وعدمه
 كما وقع الاقناع بذلك نقله حلول وعلى هذا ايضا فليس المراد بالخلاف
 هنا ما اطلق المولى عليه لعدم الشهير بهذا المراد ان في استتابة
 المسلم قولان ثم ان القولين للمتاخرين فكان المناسب لا ملاحظة
 ان يعبر بالزود وبه عليه **تته** انتهى وجب دعوى ما نصه والظاهر
 انه لا خصوصية لابي بكر وعمر بذلك **ما**
 ذكر فيه حد الزنا وحكمه وما يتعلق به قال الجوهر في الزنا بعد ونقص
 ما لتصرفه اهل الجواز قال الله تعالى ولا تزدوا الزنا والملاهي
 بعد قال الزردق

. ابا حاتم من يرون معروف زناوه ومن يسرب الزلوم ببيع مسكرا
 وقد ذكر في يزيق والسبحة الى المقصور زوي والى الهدود زناى
 انتهى قال في التبيين ويكتب بالياء على لغة القصر وبلا على لغة
 المد وقال في التبيين ان الزنا بعد وينقص من مده ذهب الى انه
 جعل من اثنين كالمقاتلة والمضاربة ومن قصره جعله اسم الشئ
 نفسه انتهى وهو مخرج كتاباً وسنة واجماعاً وهو مخرج موجبة
 للمعقوبة وهو الجناية الثالثة وجاحدة كافر وعسرته ابن
 عرفة بقوله الزنا الشامل للواط مخيب حشيفة ادعي في مخرج
 اخره ونسبته حمله عند اخرج المحملة ووطى الاب امة ابنه لا زوجة
 قوله مخيب اسم مصدر بمعنى عيبة الحشيفة قوله ادعي اخرج
 به حشيفة غير كالبهي وقوله في مخرج اخرج به مخيباً بغير
 مخرج وادخل في الزنا القتل والذبح لانه يتم اللواط قوله اخره على
 حد في الموصوف اي في مخرج ادعي اخره اخرج به مخيباً في غير مخرج
 الادعي قوله ونسبته اخرج به اذا كان كسبه في الحلية اسد
 باعتقاد حلية او يحل ويخرج الامة المحملة ووطى الاب امة ولده
 لان وجه ولده كان ذلك في الاول له شبهة في ماله ولا شبهة
 له في زوجته وقوله عند اخرج به الفلوط والسيان والجمل والمولف
 حده بقوله الزنا ووطى مكلف مسلم مخرج ادعي لا ملك له فيه باتفاق
 تمام **س** فتقوله ووطى مكلف من اضافة المصدر الى فاعله معناه اضافة
 العول للمكلف تخلقه به اي تغلف اللواط بمكلف والمراد بالفاعل من يمل
 ذلك الفعل والمرأة فقتل الى ذلك فيشمل الموطى والموطوعة
 وبعبارة اخرى مكلف صفة لموصوف ومخدوف اي مخفوف مكلف

كان ذكره او اني ووطي مكلف من اضافة المصدر الى ما عليه على هذا
 ايضا اي ووطي منسوب للمكلف لا واقع من المكلف لئلا يخرج الخطوة
 يخرج به غيره كالصبي والمجنون فان ذلك لا يسمى زنا شرعا وان كان
 في لغة ويشمل قوله ووطي مكلف من تزوج ذات زوج وهو كذلك
 ابن يونس وذكر عن ابن عمر ان اذا تزوجت امرأة المفقود في الجبل
 وتقبل منه فالحيف بينهما ونحوه ان لم تغدر بحمل كالمسبي لهما وجهها
 ثم انه يدخل فيه كما قاله في شرحه ما اذا كانت حرة على ذكره ان
 قلنا ان ذلك يسمى وطيا والظاهر انه لا حد عليه اذا كانت كتيبة
 لقوله عليه السلام اعدوا الحد وديا للشبهات ولان الوطى مع
 الكتيبة كالوطى في هو عا الفرج وانظروا اذا كانت حرة ولا يدخل
 في تعريف المؤلف وتعرف ابن عرفة من لاط بنفسه وهو ظاهر مما قاله
 ابن عرفة واما كلام المؤلف خلافا له في الفاعل فذكره وكذا بالمعقول
 وقد ذكر ان من لاط بنفسه يعني ولا حد عليه انتهى المراد منه قوله
 مسلم في حرا وعبد خرج به وطرا كما في الحرة والمسلمة اذا لاحت
 عليه في الصورتين وان كانت المسلمة نكح لانه يصدق عليه انه
 وطى مسلم ولا يفركون القطعة الواحدة مودعة فخرجة حاله في
 المدونة كما قرأت لم يجد ويردان الى اهل دينها وان اعلنوا الزنى
 وشرب الخمر فليكنوا فاما ما وجد واعلى ذلك ولم يعلنوه فلا انتهى
 عبد الحق قوله ويردان الى اهل دينها معناه ان لم يكونا مسلمين واما
 ان كانا مسلمين فلا يردان الى اهل دينها لان حرمة الاسلام تمنع من ردها
 الى اهل الكفر ويعاقبهما السيد ان اعلنا ذلك انتهى وجده عندي ما
 نصه ولا حد على الكفار ولو تعاكوا البنا واما الهبة فيحكم بينهم
 ان تعاكوا البنا وانظر المقتضى واما الطلاق فقد ذكر المؤلف فيه
 الشاوبلات في باب الطلاق وفي شرح ما نصه ثم ان جعل الاسلام
 جزا من حقيقة الزنى وجعل اللواط جزا من امراد هذه الحقيقة
 يوجب اشتراكا في قول المؤلف بعد ان الاضط والموط فيه حدان
 ولو كانا في حد واحد مع فقد حقيقة اللواط منهما لا يعقل واجاب
 بمضمون هذا بان اللواط على قسمين لواط يكون زنى شرعا ولواط
 لا يكون زنى فاللواط من المسلم يكون زنى شرعا وبه خل في حقيقة
 الزنى واللواط من الكافر لا يكون زنى شرعا ولا يدخل في حقيقة الزنى
 انتهى وهذا مع ما فيه من البعد يوجب كون المكلف المؤلف لم يتكلم على
 حقيقة اللواط الذي لا يكون زنى وايضا لا فائدة للترقية بين اللواط
 الذي هو من جملة الزنى وما ليس من جملة الزنى فان قيل فائدة الاختلاف

في التسمية شرعا قلنا صريح المؤلف يقتضي خلاف ذلك وان كان قد
 يظهر فائدة الترقية فمن حلف لا يزني غلاط ولم يكن له نية ولا بساط
 يسي ولا عرف مؤلف فانه حنك بلواطه ان كان الفاعل مسلما مكلفا ولا
 حنك ان كان كافرا وقد جعل ابن عرفة الاسلام شرطا خارجا عن حقيقة
 الزنى فقال ويستترط في حده التكليف والاسلام وسلام المؤلف بعد
 يفيد ان هذا شرط في بعض افراده اذا جعل تعريف الزنى شاملا للواط
 نحو ذكره في اللواط بعد ولو كان في الزنى المراد منه اوانه هنا بين انه زنى
 وبما ياتي في بيان الزجر وقوله فخرج ادبي سئل الذكر والانثى الفصل
 والذكر بدليل قوله وان لواط فخرج بالفرج الوطى بين القدرين ونحوه
 فانه لا يسمى زنا شرعا وخرج يادبي وفي الهبة فانه لا يسمى زنا شرعا
 قوله فخرج المراد به الكامل وهو ما يمكن وطوره لان الزنى عند الاطلاق
 ينصرف الى كامل وما سياتي من قوله وصغيرة يمكن وطورها فنية و
 على هذا قوله فخرج ادبي محمول وطى ما لم يكن الادبي حنك مشكلا
 فلا حد على واطيه كالمسبحة وكذلك لا حد عليه اذا اول غيره للشبهة
 ايضا ولو دخلت المرأة الحقة ذكرنا في فخرجها عليها الحد ولا حد
 على من وطى جنبه ولا غسل عليه ايضا الا ان يترك فيقتل بالانزال
 كما قاله **س** قوله لا ملك له فيه المراد بالملك التسلط الشرعي لا استحقاق
 التصرف في الشيء بكل امر جائز وبما قرأناه اشتمل التعريف على
 الفاعل وعلى المفعول وعلى ما اذا مكنت مكنته كافر او مجنونا
 او ادخلت ذكرنا في فخرجها فانما نكح وخرجها اذا دخلت ذكر
 حيوان بهيمي في فخرجها او مكنت صبيا ولو لم يقع على المشهور وما
 اذا وطى صغيرة لا تطبق الوطى وانما عليه الادب وبهذا انقضت
 الاعتراضات كلها قوله لا ملك له فيه الصغير المحرور وبما لا يبرح
 للمسلم المذكور والصغير المحرور يبقى يرجع للفرج المذكور والمراد
 بالملك التسلط الشرعي فاما لملوك الذكر لا تسلط له عليه شرعا
 من جهة الوطى وخرج بذلك من وطى له خلال من زوجة او امه
 ولكن امتنع وطى عليه لعار من من حيف ونحوه فان وطى به في ذلك
 لا يسمى زنا شرعا وقوله باتفاق خرج به النكاح المختلف فيه كالنكاح
 بلاولي فان الوطى منه لا يسمى زنا شرعا اذا لاحت فيه وجد عندي
 ما نصه المراد بالاتفاق اتفاق الصالحا لاتفاق الذهبي وانظر
 مع قول المؤلف ولا حد ان فضا فانه مفهومه انه بعد ان لم يفتش
 فالظاهر ان المراد بالاتفاق الذهبي وقال **ق** قوله باتفاق اي
 باجماع ومتى لو كان له شبهة ولو على بعض المذاهب لاحد وبعبارة

ق

أخرى والخلاف المصنف في حكم الإجماع فإن الخلاف الضعيف لا يراعى
انتهى قوله بعد اخرج به من كان لها فلا بالعين او بالحكم ان كان يكن
به ذلك كما ياتي **مر** وان لو طاش قال في التثنية اللواط عمل قوم لوط
يقال لوطا اذا فعل ذلك قال النووي في التحرير اللواط يسمى
بذلك لانه اول من فعله قوم لوط واللواط يسمى بنا شرعا لا طبعا
الحديث عليه انه لو تزوج ادمي لاملك له فيه وياتي حكم الحد فيه عند
قوله كذا لوط مطلقا وان عيدين وكافرين فهو محال فيكده الزنا الذي
هو ما للحد وما للرجم فتقوله وان لو طاش راجع لقوله تزوج ادمي
اي وان كان وطئ الزوج لوطا **مر** او اثباتا اجنبية بغير **مر** مذهب
الموتنة ان اثباتا الاجنبية في غيرها يسمى زنا لا لوطا فيجوز فيه
الكره بجرم فيه المحصنة قاله في الموازية واحترز بالاجنبية من
الزوجة فانه يوجب حيث وطئها في غيرها ولا حاجة للتعرف لقوله
او اجنبية بد برمع ما قدمه من قوله وان لو طاش لانه اذا كان اللواط
مردا من اهل الذمة فاولى بهذا وقال في التعريف ما قد قيل على
هذه الامور وانما يرض عليها لانها رما تخفى على بعض الادهان
مر او ميتة غير زوج **ش** المشهور ان ميتة غير زوج وجنته بعد
موتها في قبلها او دبرها فانه يحد لا طباق الحد عليه وكذلك
يحد من اثن ثامنة او مجنونة واما الزوج اذا اثن وجنته بعد موتها
في قبلها او دبرها فانه لا حد عليه قاله في الموازية ومثله السيد
مع امته وقوله او ميتة اي ولا صداق بمزلة من جنته على عضو
منها قاله في النواذر عن اسهب ومنه يوجد ان من وطئ زوجته
الميتة في تكاح التوفيق لا يجب عليه الصداق وانظر لو ادخلت
امراة ذكر ميت في فرجها هل يحد قيا ساعلى واهل الميتة والاعدم
اللذة بالصبي وتقدم انه لا يجب عليها الفسول بذلك وقد ذكرنا
انه يجب عليها الفسول بوطئ البهيمه مع انه لا حد عليها في ذلك فان
كان بعض ما يوجب الفسول لا يوجب حدا فاول ما لا يوجب غسلا
من شرح **مر** قوله غير بالحيضة لميتة ويصح رفعه على انه فاعل بايتان
المضاف الى المفعول لكن هذا تحليل وكذلك اقتصر ابن عماري على
الاول **مر** او صغيرة يمكن وطئها **ش** هو مطلق على اجنبية والمعنى
ان ما زنى بصغيرة يمكن وطئها في قبلها او دبرها فانه يحد واما ما لا
يمكن وطئها اذا وطئها المكلف فلا حد عليه قوله يمكن وطئها اي اللواط
لها وان لم يمكن لغرض كما في شرح **مر** وقوله وخرج به من لا يمكن وطئها
فلا حد على وطئها وهو كذا ومن هذا يعلم ان تعريف المؤلف غير مانع

لشئ

لشئ الرجل لغير المحكم وطئه انتهى فيه نظر تقدم جوابه فيما اشترى
له عند قول المؤلف تزوج ادمي **مر** او مستباحة لوطا او غيره
مر يعني ان من استلجوا لوطا او للحدمة ثم وطئها فانه يحد
ولا يكون عقدا لاجارة بشبهة تدرا عنه الحد ومثاب اول الامة
المودعة وحده عندي ما نصه والمراد ان الامة مستباحة من
غير سيدها اما لاجرها السيد فامة محلبة فلا حد على وطئها
مراعاة لمطالم المحلل للرجل **مر** او مملوكة تقتق **ش** يعني ان من
اشترى امه تقتق عليه بنفس الشرا كاتته او اخته او غيرها
ثم وطئها وهو عالم بالتحريم فانه يحد فانه لم يكن عالما حال اللوط
فلا حد عليه قوله تقتق قال اي تقتق بنفس الملك كالا
والاخت وشمل هذا ما اذا اشترىها على امها حرة بنفس الشرا **مر**
او يعلم بغيرتها **ش** يعني ان من اشترى امه وهو يعلم انها
حرة وهو من لا تقتق عليه ثم وطئها وهو عالم بتحريم وطئها فانه
يحد وكذا لو علم انها ملك للغير وهذا بخلاف لو تزوجها وهو
يعلم انها ملك للغير فلا حد عليه وصورة ابن عماري كلام المؤلف
بقوله اشترى به لقوله فيها من اشترى حرة وهو يعلم بما فاق
انه وطئها حد انتهى قال **مر** صورتهما ما قاله ابن عماري في غير
مسئلة اللحي **مر** او محرمة بغير موبد **ش** قال الجوهر في الامهار
البيت المرأة عند الخليل قال ومن العرب من يجعل الصهر من الاحا
والاختان كما جيل يقال ما هرت الهمرا اذا تزوجت منهم وامه
بهم اذا انفصلت ثم انتهى وقد علمت ان العقد على الام يجرم
البيت ما دامت الام في عصمته فاذا طلقتها قبل الدخول عليها
حلت البنت فان دخل بالام حومت عليه ابنتها فان وطئ البنت
بعد الدخول بامها فانه يحد واليه اشأ بقوله او محرمة
بغير موبد قال ابن العربي الكلام في المحرمات ما ياب عظيم ليس
ما حرمت السنة كما حرمت القرآن ولهذا قال ابن القاسم من جمع
بين المرأة وعقبتها عالما بالنهاي يرى عنه الحد لان تحريمه بالسنة
بخلاف من جمع بين المرأة وبنتها فانه يحد لان تحريمه بالقران العظيم
المنهي ان تزوج ابنته وزوجته ودخل بها ولم يكن دخل بها بامها
لم يحد لانها لم تكن لوطا لانها لم تكن بالام حد وكذلك
تزوج ام امراته فان دخل بالابنته وان لم يدخل بها لم يحد بخلاف
وان تزوج زوجة ابية او زوجة ولد حدان كان عالما بالتحريم ذلك
قوله او بغير موبد اي اذا وطئها بتكاح واما ملك فانه يحد ان كانت

Copy ersity

تفت عليه كما مر واما ان كانت لا تفتت فلا حد عليها كما ياتي قال
حلوا وانما ارادوا ان لا يفتت الصهر منه موبد ومنه غير موبد بليل
ان العقد على الامحرم ينتها بامتن الام معقودا عليها وانما يثبت
هذا القول ابن عبد السلام لا يكره فائدة فيه اي في وقت الصهر
بالثابت بدو حقه في **نكاح** قال بعضهم ووجه ما ذكره ان في العقد
على الام لا يحرم ينتها بدليل قوله بفتت الوجة غير المدخول بها
غير محرمه اي لم يقع فيها تحريم الى الان وسلمه ابن مروق قلت
وبدل له قولهم العقد على الامهات لا يحرم البنات وحده عندي
ما نصه واد اولى الحرمه بغير موبد بنكاح فاولى من وطئ محرمه
بنسب او رضاع بنكاح لانها لا يكونان الا موبد بنكاح الصهر قد لا يكون
موبدا كما اذا عقد على الام من غير دخول فلا يحرم بنتها وانما اقتصر
على الصهر لقوله موبد وقد يقال انه الصهر لا يكون الا موبدا ووجه
نكاح البنت على الام غير المدخول بها لاجل الجمع كالاختين لا بالاهارة
بدليل انه لو طلقت الام حلت البنت فاذا دخل بالام صارت مهرلا
حينئذ ولا يكون الا موبدا او قال **ق** الصهر لا يكون الا موبدا لان
الاهارة متى حصلت لا تكون الا موبدة وانما الذي يتوقف به
التأييد التحريم ولذلك حول ابن عبد السلام عبارة ابن
الحاجب فحمل التأييد صفة للتحريم فلا فائدة في قوله موبدا
ولو جعلناه صفة كما شق لا اولى ان تقرره بكسر الباء ومتعلقه
معد ووافي موبد للتحريم بلو قال المؤلف او موبد تحريمها بغير
كان احسن **م** او خامسة **ش** يعني ان من تزوج زوجة خامسة
ودخل بها وامها بها وهو عالم بتحريمها فالمشهور انه يجب تحاله ما لك
ولو ادعى بعد عقده على الخامسة انه كان طلق واحدة من
الارب قبل ان تزوج الخامسة فانه لا يصدق وتطلق عليه الخامسة
قاله في سماع اصبح **م** او موهونة **ش** يعني انه من عنده امه موهونة
خوطبها فانه بعد ما لم ياذن المراهق في وطئها لان الاذن في الوطئ كالقبول
كما تقدم في باب **م** او ذات معتق **ش** يعني ان من وطئ امه من الغنم
قبل القسم فانسكده وقال **م** سوا حيز المعتق او لا بان قد رنا عليهم
وهو مناهم وهذا هو المشهور والمشايد لسيد الملك سقوط الحد
لان له فيه نصيبا قال في التوضيح وقيد ابن يونس هذا الخلاف
بالحيض العظيم واما السرية البسيطة فلا يجد وطئها اتفاقا انتهى
لكن هذا لم يتغير الذي يرج عليه المؤلف وجد عندي ما نصه
قوله او ذات معتق قبل القسم بناعلى ان الغنيمة لا تملك الا بالقسم

حد من م

لا بالحو

لا بالحوز وعلى كل حال اذا مات قبل القسم يورث عنه **م** او
حريية **ش** يعني ان من دخل دار الحرب فوطئ حريية فانه يجب
وكذلك يجب اذا وطئها في دار الاسلام وقد خرجت بنفسها
واما اذا خرج هو بها من بلاد الحرب الى بلاد الاسلام ثم وطئها
فانه لا حد عليه لانها صارت في ملكه حينئذ قوله او حريية
تضم من ذات المقتن بالاولى وقد يقال انما نص على الحد في الحريية
لما يتوهم عدمه لعدم حوزها في ملك من ربه معصوم بخلاف
ذات المقتن **م** او ميتة وان بعدة وهل واذ انتت في مرة تاويل
ش يعني ان من طلق زوجته بلفظ السنة وهي الثلاث او طلقها
بلفظ الثلاث ثم وطئها في عدتها منه واولى بعد هذا بنكاح
واولى بغيره فانه يجب وهل الحد مطلقا سواء بنتها في موات
متفرقات او في مرة بلفظ السنة او الثلاث لخصف من قال
بالزام الواحدة فيما ذكر او انما يجد في المتفرقات لا فيما اذا ثبت
في مرة لقوة الخلاف في البتة هل هي واحدة ام لا وهو تاويل
اصح تاويلان وظاهر المدون تفخلاف تاويل مسخ واعلم ان
صور الميونة ثلاثة صور انظرها فيما كتبناه على **ن**
او مطلقة قبل البناء او معتقة بلا عقد **ش** يعني ان من طلق
ن زوجته قبل ان يبي بها طلقة او طلعتين ثم وطئها من غير عقد
فانه يجب عقوله بلا عقد يرجع للمسلتين معارضة **م** يعني ان من
على من وطئ مطلقة او معتقة بلا عقد صدق مرتين كن وطئ
بعد حنثه ولم يعلم قاله **م** واما المطلقة بعد طلاقا بنا دون
الثلاث فانه لا حد على وطئها في العدة واما بعد هذا فيجد قاله
ابن مروق وخلافه فانه ذكر انه لا حد عليه سواء وطئها في العدة
او بعد ها انتهى المراء منه وجد عندي ما نصه ولا معنى لقوله
قبل البناء حيث كان باننا يعوض ولو في العدة الا ان يكون بلفظ الطلع
بعد البناء فلا حد حينئذ مراعاة للقابل انه رجعي واسمع العوض
حينئذ ينته متفق عليها وكذا يجد المرتد اذا وطئ زوجته بعد ان
رجع الى الاسلام مع ان فيه خلافا **م** كان بها مملوكها او مملوك
ش يعني ان المرأة اذا ملكت مملوكها من نفسها حتى وطئها من
غير عقد فانه يجب واما اذا وطئها بعد العقد عليها فلا حد كما
قاله **ق** لان العقد شبهة وان كان غير صحيح وكذلك عقد المرأة اذا
ملكته مملوكا من نفسها لان ملكته فنيها بقدر علم الحما اذا لا
يجعل لها به لذة كما لا يكون ولو مملوكا واليه اشار بقوله بخلاف العبي

البنا

والظاهر ان مثله ما اذا اختلفت ذكر البيت في فرجهما **ش** الا ان يحمل العين
ش يعني ان هذه المسائل كلها مقيدة بما ان لم يحمل عين الموطوعة اما لو
حمل العين بان ظاهرها وجته او امته فلا حد عليه ابن عبد السلام
هذا اذا قدم على ذلك اي على وهو من حمل عنها معتقد ذلك
واما ان قدم عليها وهو ساكن ثم تبين بعد النزاع انها احببة فظاهر
سلام وان لم يكن مبرحا سقوط الحد **ش** او الحكم **ش** اي وكذلك لا حد
على من حمل الحكم اي الترخيم لجل قرب محمد صلى الله عليه وسلم عين الموطوعة
في جميع ما تقدم من احوال في التثبيات فمادة الدلالة للحد عن
الفاعل كذا في الفاعل كاعتقاد الحلال كواطن احببة بظاهرها وجته
وفي المضمول كواطن الامة المشتركة وفي الطريقة كالتحاشي المختلف
فيه كالأول في الألباشود اذا استغفرت عقوله ان حمل مثل ذلك
لقرب محمد بالاسلام شرط في حمل العين او الحكم ثم استثنى من صور
الحمل تعالى الا الواقع اي الا الزنوا والواقع الذي يحمل لا النار فيجد
ولا بعدد بن كذا كدعوى المرتدين والمستبشرين فظهر المرهونة او
المستغارة ثم ان قوله الا الواقع مستفاد من قوله ان حمل مثله
ولذا قال الساطي وعندي ان هذا يرجع الى حمل مثله وليس
بغيره **ش** ان قوله الا ان يحمل العين او الحكم غير مخالف لقوله
فيما يأتي في باب الشرب وان حمل وجوب الحد او الزمة لان حرمة
الشرب وجوب الحد من الواقع الذي لا يحمل لكنه خلاف ظاهر
قوله ما لك وقد ظهر الاسلام ومقتضا فلا يحد رجلا هل في شيء من
الحد وذكروا المولى انه لا حد على من حمل العين او الحكم ولم يترفع
لديه وياتر ان من تزوج المرأة في عدتها من غيره انه يلقاها عالميا
كانها او جاهلا فالتميز بين يوقفت على العلم بخلاف الحد غير ان
ليس في جميع مسائل التزويج منها ما لا تترك فيه مع الحمل كما
اشار له **ش** في ترجمه **ش** لا مساحقة وادب اجتهاد **ش** يجوز فتح الحاء
ويكون معطوفا على وطي وكسرهما ويكون معطوفا على مكلف اي لا وطي
مساحقة فانه لا حد فيه وانما فيه الاقرب باجتهاد الامام لانه لا علاج فيه
والسبب في هو ما يفعله شرار النساء والمساحقة مصدر مساحت
المرأة تساحت مساحت وتثبت بكاهدين وكذا وطي البهية موطي
المجوس لان ليس بزوج ولا مال ولا ليل كما اشار له **ش** في ترجمه **ش**
والمساحقة من الكبار كما استظهره الشيخ كرم الدين ومن تزوج
بخليلة ابنه اي زوجه ابنه فيجد ان كان عالما والا فلا يحد عليه
الاستحسان وهو حرام وورد في الحديث انما ياتي يوم القيامة ويده

حاملة

حاملة وعند ابن حنبل يجوز الاستحسان لانه كفصده **ش** كهيبة **ش** اي و
وادب فلعن المساحقة باجتهاد الحاكم كما يوجب وادب البهية وكذا سائر
من قلنا انه لا حد من محبوب ومطوع ذكر وصبي وصبيبة ميمون
كما يدل له قول المولى وادب ميمون وكذا المرأة لا يحد من فرجها ذكر ميمون
حي او ميت او ذكرا او ذكرا ميت او ذكرا غير بالغ لان فعل كل واحد من ذلك
معصية الطوطوي لا يختلف مذنب ما لك ان البهية لا تقتل وان كانت
ما توشك اكلت واليه اسأ وبغوله وهي كبرها في الذبح والاكل للبهية
والنساء في قوله يقتلها وهل لقوة الاثبات بولد مسنوء اولادها
يذكر الفاحشة فيجبر بها قولان امحيا الثاني **ش** ومن حرم لعازن
كما في **ش** يعني ان من وطئ زوجته او امته في حال حيضها او نفاسها
او احوالها او ما اشبه ذلك حايه يوجب فقط ولا حد عليه بالاختلاف
لان حرمة وطئها عليه لم تكن اصلية وانما هو لعازن ويزول ولا
يحمل ذلك حد الزنى المتقدم لان هذا مفهوم قوله لا تملك له فيه **ش**
او مشتركة **ش** يعني ان الامة المشتركة اذا وطئها احد الشركيين فانه
لا حد عليه لعدم تناول حد الزنى لان الشريك له في الامة ملك قوي
والشبهة اذا قويت تدل على الحدايه تسقطه قاله ابن شاس وغيره
ش او مملوكة لا تقتل **ش** يعني ان من استتره امة لا تقتل عليه
بتكس الملك مسئلة عنه وما اشبه ذلك ثم وطئها وهو عالم بترحمها
فانه لا حد عليه ويردب لعدم انطباق حد الزنى عليه ولحق به الولد
وجد عند من تافضه ومثله امة واخته من الرضاغ لا يحد لانه
يعتقان عليه الا اذا كانت من نسب قوله او مملوكة لا تقتل وتباع
عليه من حنيفة ان يعود اليه وطئها ثابته قاله ابن فرحون في الفارزة
ش او معتدة **ش** يحمل امة معتدة اي ان السيد ان وطئ امته
المعتدة لا حد عليه ويحمل امراة معتدة اي اذا عقد على معتدة
من غيره ووطئها عالما فانه لا حد عليه وهو المشهور مع ان حد الزنى
ما دقت عليه اي او وطئ امته المعتدة او تزوج امراة معتدة وان
المراد هذه الامة اولى **ش** وقال **ش** اي امة معتدة اي وطئ امته
المعتدة بالملك في حال عدتها او امراة معتدة من غيره وترجمها
في العدد ووطئها واما لو كانت معتدة منه طاعة كانت ميتة فقد
تقدمت وسوا وطئها نكاح او بغيره بل بغيره اولا وان كانت غير
ميتة بان كانت رجعية او بائنا بغير الثلاث فانه كانت رجعية وقوي
بوطئه ايها الرجعة او غير رجعية ولكنها بمقد جديد فلا حد ولا
ادب ولا جرح وان وطئ الرجعية او البائنا ولم ينو الرجعة في الرجعية

Copy ersity

وبغير عقد جديد فلا حد ولا أدب في البائن متى الرجعية الأدب وفي
 البائن لا حد عليه ولها في العدة أو بعدها لأن العدة باقية في
 الجملة فلا يحتاج إلى استغادتها مقله وإن أنت في مروة خلا قال
 وقول ابن غاري والمزوجة كما إذا وطئ أمته التزوجة وهي في عمة
 الزوج وبعضهم يقول له أنه يطأ المزوجة إذا استبرأها إذا
 وطئ بعد الاستبراء أمسك الزوج عن وطئها وهذا ضعيف والمذهب
 أن السيد يزوج وبعبارة أخرى شامل للملك والنكاح وقال الشيخ
 عبد الرحمن أي إذا تزوج معتدة من غيره فوطئها لم يجد ثأرا في الدونة
 وإذا تزوج امرأة في عدتها أو على عمتها أو على خالتها أو نكح نكاح
 متعة عامدا لم يجد في ذلك وعوقب انتهى بعد أن قال أنه إذا تزوج
 خامسة أو امرأة مطلقه ثلاثا قبل أن تنكح زوجها غيره أو أخيه من
 الرضاع أو النسب أو شيئا من محارمه عامدا عالما بالتحريم فإنه يجد الفرق
 بين المعتدة وبين الخامسة والمبتوتة أنه نكاح المعتدة ينشر الحرم
 فلا تقل لأبائه ولا لأبائهم لشيء من النكاح والخامسة والمطلقة
 لا ينشر فيهما متوننا محض انتهى أبو الحسن **ش** وبنت على أم لم يدخل
ش يعني أن من عقد على امرأة وقيل الدخول بها عقد على ابنتها
 ودخل بها فإنه لا حد عليه لما علمت أنه العقد على الأم يحرم البنت
 مادامت الأم في عصمته فإذا طلق الأم قبل الدخول بها حلت له
 ابنتها أما لو دخل بالأم فإنه يجد مقله أو بنت على أم لم يدخل بها
 بخلاف العكس وهذا خلاص المعتد والمعتدة إنما سئل لوجود
 الخلاف بهذا ذكره ابن مبرزوق وفي ما ينبغي أن كلام ابن مبرزوق
 عن التحريم مقابل وإن ظاهر المدونة لهذا وهذا وما ذكره ابن مبرزوق
 يخالف قوله وهو ممة بصر موبد إلا أن يحمل على ما إذا كان ذلك
 متفقا عليه وما هنا مختلف منه فتد وتنع الخلاف في العقد على
 البنت هل يحرم الأم أم لا ومنى الخلاف رجوع قوله تعالى التي دخلتم
 منكم لا ميات نسألكم أيضا أولا من شرح **ش** وعلى اختها **ش** يعني أن
 الأخت إذا تزوجها على اختها ودخل بها فإنه لا حد عليه وهل لأحد
 سواها بنت الأخت من نسب أو رضاع لأن الآية اقتضت تحريم الأختين
 من نسب أو رضاع أو محل عدم الحد إذا كانت الأخت من رضاع لأن
 تحريم الجمع حينئذ بالسنة وأما لو كانت من نسب فإنه يجد إذا وطئها
 التحريم ذلك بالكتاب واليه ذهب بعض نسخ عبد الحق وإلى هذا
 أشار بالتأويلين ولا حد على من تزوج المرأة على عمتها أو خالتها
 ودخل بها التحريم ذلك بالسنة لا بالكتاب قال ابن مبرزوق ليس في

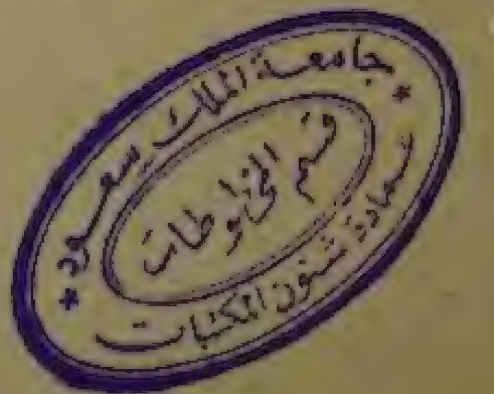
المدونة على مسألة الجمع بين الأختين في النكاح نصا باعتبار الحد لا وجوبا
 ولا سقوطا وإنما ذكر فيها التحريم خاصة وحسيندفا الذي يورثه وأزاد
 تأويلان على المذهب من حيث الحمل فتصح لكنه خلافاً لمصطلحه
ش وكما أنه محملة وفوت وإذا **ش** المشهور أنه لا حد على من
 وطئ أمة قد خلها له ما كتبها للمبتنية وإنما عليه الأدب فقط وسواء
 كان عالما بالتحليل أو جاهلا والولد حلالا حقيقة لأنه من وطئ المبتنية
 وتقوم تلك الأمة على وطئها لتتم له المبتنية وسواء مينا بذلك أي
 صاحبها والواهي لها ولا وعدم الحد مراعاة لمذاهب عطا التنازل يجوز أن
 التحليل ابتداء حال في المدونة كل من أحلت له جارية أحلها له أجنبي
 أو قريب أو امرأة ردت إلى سيدها إلا أن يطأها من أحلت له فلا
 يجد ولو كان عالما ولم يمتد قيتها وإن لم تحمل وليس له بها التمسك
 بما انتهى وأعلم أن الأمة المحملة إذا أحلت صارت أم ولد لو وطئها
 فهذا يقيد قوله المولى الاتي في باب أم الولد عند مقله أو ولد من
 وطئ بنته فتد نقل ابن مبرزوق في شرحه على الموطأ في آخر باب
 الحدود ما هو صحيح في أن المحملة إذا أحلت صارت أم ولد لو وطئها
 ونصه ولو وجه ابنته فادخل عليه أمته على أنها ابنته فأنما
 تكون أن أحلت أم ولد ويكون عليه قيتها يوم الوطئ حلت أو لا
 ولا قيمة عليه في الولد بمنزلة من أحل أمته لرجل وأنته زوجة له
 ولو علم الواهي الذي يطأ غير زوجته فلا حد وهذا إذا كان بمقتد
 النكاح وأما إذا جامعها بغير عقد وليس الأم والابنة مثل أنه يقول
 أميركها لتطأها ورقتها له تمتد عقد غير حلال وكذا إذا وطئ الواهي
 وفي كتاب ابن سبويه أن الواهي يلزم قيتها يوم الوطئ ولا ترجع إلى
 برهان كان للواهي مال أو لم يكن وينتفع به في عدمه فإن حلت فهي له
 أم ولد أو محرم وله بيعت فالقيمة أن لم تحمل لم يبيح المبيع أن
 يأخذها ببيتها انتهى وتعل الناس للقاء ما مورثة قوله وأما
 مسألة من زوج أمته وقال هي ابنتي فالفرق بينها وبين من زوج
 ابنته وأدخل عليه أمته أن التحليل في الأولى إنما هو بعقد النكاح
 والفرق في الحرية بخلاف الثانية فإن التحليل فيها بإرخال الزوج
 فلا بد من تقويتها انتهى الديري وإنما لزم الواهي قيمة الأمة
 التي أدخلت عليه بدل زوجته مع كونه لم يدخل على نسائه ولا أمة
 قيمة بمقتضى اعتقاد الواقع لا بمقتضى اعتقاد ما أشار له
 وفي شرح أن مسألة الأمة المحملة لا حد ولا أدب أيضا لأعلى الواهي
 ولا عليها وقد تقدم عن الديري ما يخالفه وإن الأدب لازم تأمل قوله

وقوت الى اخوه ابو عمران وان افسس الواط قبل دفع القيمة عنهما
احق بما وان مات فمؤسوة الغما واذا كان احق بما في الفليس فلا
بدان ثباع عليه لسلايوة انظر ابن عرفة وجد عندي ما فيه والقيمة
عليها موت بي هذا لانه اخذها على الواط واخذت الكائن ما اذا روج له
بنته وارسله امته فهي محلة وبشارة اخرى واظهرها دخلت الكائن
لان التحليل خاص بالامساك بالتحليل باللفظ ولا دخلت ما فيه شأبه
من مدبر ومعتق لاجل وتدخلت الكائن الحراس اذا حلل زوجته
كما يلتصق من بعض البربر وبعض بلاد قزلباش انهم يملكون امرأه واجسام
للصنعاان يعتقون ونه كرمما جملتهم عليهم الادب ان يملوا ذلك
كما قاله الشيخ كرم الدين او مكرهة **ق** يعني ان المكرهة لاحد
عليها ولا ادب كثر السوء عنها قال ابن العربي المكرهة على الرئي
اي على التمكن لا عند اتفاقا وكذلك المكرهة وتقال ابن القصاران
انتشر فضيحة حتى اوجه حد **ق** او مبيحة بالغلل **ق** قال الجوهري
غلاها الامر يغلو غلوا اي جا وز الحدي فيه وغلا السعر غلا وقال في
القراب غلا السعر غلا بالفتح ارتفع ومنه فقل الرقاب غلاها غلها
والمعنى ان الحرة اذا اقربت لزوجها بالرق فباعها لاجل الغلا فوطها
المكشري فانه لا حد عليها لعذرها بالاجوع وقد بان من عصمة زوجها
ومثل البيع تزويجها لغيره ويرجع المكشري باللفظ على الزوج ان
وجد **ق** ولا جعلها لانها غرته قولا ومثلا وقال **ق** الباطني في اي
مبيحة في زنا الضلوع بها في زنا الضلوع لا يستلزم كونها حرة
غلاها لغما في السماع انتهى والسماع الذي اشار له هو قوله سمع
ابن القاسم من جاع قناع من وجته من رجل ما قرنت له بذلك فوطها
مكشريها فاعا ما لك وهو راي انما بعد ران ويكون طلبة بانته ويرجع
المكشري باللفظ قلت فلو لم يكن بمها جوع فقال **ق** تحريمي **ق** انتقد وبشكل
زوجها ولكن رد العدا ج اليه انتهى ثم ان كلام المؤلف يفيد ان الاكره على
الرئي في المرأة معتبر ولا ادب عليها ويشكل حينئذ عطفه على ما
فيه الادب من قوله كسيرة لان التشريك بينهما المستفاد من العطف
انما هو في سقوط الحد فلا ينافي كون هذا ليس فيه الادب بخلاف المطلق
عليه فان قلت **ق** قد مر في باب الخلاق ان الرئي ليس فيه **ق**
الكره ولو بالقتل كما اشار له المؤلف بقوله لا تقتل المسلم وقطعه
وان يربى فكيف قوله هنا او مكرهة قلت **ق** ذاك في الرجل على
قوله الاكره المشار له بعد واما المرأة فينطلق بها الاكره على الرئي
والرق بينهما وبين الرجل على هذا القول ان انتساره ينافي كونه مكرها

مخلاف الاكرهها فليس فيها ما ينافيه وجد عندي ما فيه وانظر
الكره المرأة الثاني عنها الحد هل يكون بالقتل فقط او بما هو امر من
منوب ونحوه والاول هو الذي ينبغي **ق** والظاهر ان ادعى سرامة
ونكل الباع وحلها الواط **ق** يعني ان من وطأ امرأة ادعى انه
اشتراها من ما كملها فكلد عما المالك وانكر البيع له فتوجهت اليه
على الباع بان طلبها منه المشتري فنكل عنها فتوجهت على الواط
فخلها اي حلها انه اشترها فانها لا حد عليه لانه قد تبين انه اشترها
وطأها وهو على ملكه وهذا قول ابن القاسم في المدونة واختاره ابن
رشد واليه الاشارة بالظاهر وينبغي من كلام المؤلف انه اذا نكل الواط
يحد مع كونه الباع ايضا وانه اذا حلف الباع بحد ايضا وحد عندي
ما فيه ومثال اقراره بالوطأ اذا قامت عليه بيته بك وتلفض
اذ الاتن احد عليهن الامة المشتركة والمحلة والمخدمة وذات المحرم
من نسب وذات المحرم من الرضاع والموطوءة في العدة والمبيحة في
الغلا ومن ادعى شراؤها وانكره الباع وذات الاكره وجارية
الان **ق** والمختار ان المكره كذلك والاكره على خلافه **ق** تقدم ان
المكرهة على الواط لا حد عليها باتفاق واما الرجل المكره في الجماع
هل يحد او لا يحد مذ هب المجتهد احده عليه وغيرهم يقول عليه
الحد وتقدم ان ابن القصار قال ان انتشر فضيحه عند الجماع فانه
يحد قال في التوضيح حكى القاضي عياض القول بحد عند اكثر اهل
المذهب وقال القول بسقوطه عليه المجتهدون يريدون بالجمهور
وان رشد وابن العربي وغيرهم ونقل الناصر القاني ما صورته
قوله وفي المكره قال ابن عرفة انه اكرهته المرأة على الرئي فلا
يهر لها وان اكرهه غيرهما سقط حده وعزم لها مهرها قلت ويرجع
هو الحد على الذي اكرهه انتهى وهو تقريب على قول المجتهدين انتهى
وحمل الخلاف فيما اذا وطأ طائفة ولا زوج لها ولا سيد لمخص الحق
لده واما لو وطئ مكرهة او طائفة وهي ذات زوج او سيد فتحد
اتفاقا لانه حد لادبي كما قاله **ق** قوله والاكره الى اخوه هذا هو المذهب
هذا في الرجل واما المرأة اذا اكرهت فلا حد عليها وقد تقدمت **ق**
قوله والاكره اي انه يحد على قوله الاكره ولو كانت هي المكرهة له على
الرئي قال الشارح ومثال ابن القصار اذا انتشر حد والاخلا انتهى وهو
يقتضي ان هناك قولا بالحد وان لم ينتشر وان الذي عنه المؤلف بقوله
والاكره على خلافه والذي يفيد كلامه انه ليس ثم قول بحد المكره حيث
لم ينتشر لانهم علموا قول الاكره هنا بان انتساره دليل على اخياره

فتأمله وللشراح في شامله نحو ما ذكره هنا فإنه قال عما طفق على ما
 لا أحد فيه ولا مكره على الأربع وثلاثين أنها لم تنتشر والاحدا انتهى ونحوه
 لأن عرقه وعلى القول بعدم الحد لأدب أبقا من شرح **د** وبيئت
 بأقراره وإن مرة **ش** تقدم الكلام على تعريف الزنى وذكر هنا أنه بيئت
 بعد امور ثلاثة اما الاقرار ولو مرة ولا يشترط أن يقرأ أربع مرات
 خلافا لما في حبيقة واحد في الشراطين ذلك لما في حديث ما عرفت ما ك
 اذ رده النبي صلى الله عليه وسلم حتى أقر أربع مرات قال ابن
 عروة نصوص المدونة وعندها والحد بعد الاقرار ولو لم يقرأ ولو
 مرة واحدة وفي الصحيح ان عبد بن ابيس على امرأة هذا ما عرفت
 ما رجاها بعد اغتصابها فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت
 الاكتفاء بما قبل ما يصدق عليه الخط وهو يصدق بالمرّة الواحدة
 انتهى والجواب عن حديث ما عرفت انه النبي صلى الله عليه وسلم
 استنكر عقلم ولذا ارسل الى قومه مرتين فيسألهم عن عقلم حتى
 اجروه بمصحة فلم يبرحهم وانما لم يأت المولى بلوكا بل للحاجب لانه
 يشير بما للخلاف المذهبي وليس في ذلك خلاف بل للخلاف لا في
 حبيقة واحد واما ابن الحاجب فليس كما لو لم يقرأ فيما ذكر **ج**
 عدي ما قصد وهل بيئت الاقرار بالزنا باربع رجال او باثنين وهو
 الرابع كما تقدم في باب الشهادات وهذا لا يظهر الا على القول انه
 لا يقبل رجوعه عن اقراره لغير شبهة اعلى القول الذي مشى
 عليه المولى من قبول رجوعه مطلقا فلا يظهر للخلاف قاعدة لان
 انكاره رجوع على مذهب ابن القاسم وجب الاستمرار على نفسه
 بخلافه على غيره فلا يجب بل يغير اذا لم يستندم والفرق انه قادري
 نفسه على الرجوع مما هو فيه بخلاف غيره **ص** الا انه يرجع مطلقا **ش**
 يعني ان الزنا اذا ارجع عن اقراره فإنه يقبل منه ولا حد عليه
 بعد ذلك سواء رجع في الحد او في غير الحد لغير شبهة او لشبهة كما قاله
ق لقوله وطئت امرأتى وهي حائض او وطئت اخوتي من الرضلع وطئت
 انه كذا في او نحو ذلك **و** ومثل الرجوع ما اذا قامت بيعة على
 اقراره بالزنى وهو ينكر ذلك فان انكاره بعد رجوعه على مذهب
 ابن القاسم اقل التوقيع انتهى وجد عدي ما قصد ومثل الزنا
 في انه بيئت بأقراره ويقبل الرجوع المراجعة والشرب والحدابة
 تلك محل قبول الرجوع بالنسبة لسقوط الحد لا بالنسبة لعدم
 لزوم المال والحد في الزنى **ص** او يهرب وان في الحد **ش** يعني
 ان الزنا اذا هرب ولو في اثنا الحد فإنه لا يتبع بعد ذلك ويتألف

مذهب



قد هرب ما عرفت ما ك في اثنا الحد ما يتبعوه فقال لهم ردوني الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يردوه فقال لهم رسول الله صلى
 الله عليه وسلم هلا تتركوه لعله يتوب ويتوب الله عليه والواو
 في وان في الحد والحد اي او يهرب حاله كونه في اثنا الحد فإنه
 لا يقام عليه لما ورد في ذلك ومعنى الشرط ان الهرب قبل ذلك
 لا يعتبر وهو كذلك كما أشار اليه الشراح فيكون به ويقام عليه
 الحد وانما كان الهرب في اثنا الحد مسقطا له لانه بعد اذ اتم العذاب
 والعلامة الرجوع بخلافه قبل ذلك فإنه لا دلالة فيه عليه فذلك
 كان يستنكر بعده قاله بعض منيوقنا **ر** وقال **ق** الواو والحال
 وان زيادة أي او يهرب وهو في الحد اي والحال انه في الحد وهذا
 احسن من كلام الشراح والشيخ عبد الرحمن ولو اسقط وان
 كان احسن وجد عدي ما قصد يهرب بعن الزمان باب نصر
 اي لا بالفتح لان شرطه ان يكون حري حلف وهو مفقود هنا
 والمالفة راجعة للرجوع واما الهرب النافع لا يكون الا في اثنا
 الحد وعند السامعي الهرب كالمرجوع لانه يرجع منه وبالف عليه
 حينئذ لئلا يتوهم ان هروبه في الحد لا يفسده لاحتمال ان يكون من
 الالم لانه رجوع عن الاقرار تامل **ص** وبالكبيسة **ش** يعني ان الزنا
 بيئت بالكبيسة العادلة ولا بد من اربع عدول يشهدون وانهم
 راوا فرجه في فرجها كالمرد في المسجلة في وقت ورويا واحدة
 على ما مر بيانه **ح** فلا يسقط بشهادة اربع نسوة بكارتها **ش**
 اي حبيب شهادة البينة المذكورة لا يسقط الحد عن المرأة اذا
 ادعت بكارتها او اثما رتقا وتطرا اليها اربع نسوة وصدقها
 على ذلك لان الحد قد وجب فلا يسقط بذلك على المشهور والمرد
 بكارتها عذر تمار وهو الخلو التي تكون في باب الفرج وكلام السامعي
 الذي نقله **ر** انظر فيه وما يرد عليه فيما كتبه على ت ولفظ
 على العذرة اربعة رجال لسقط الحد كما يفهم من كلام الشراح
 ويجوز للرجال ان يتعدوا الشهادة اثنان كما يفهم من كلام ابن مزي
 عن ابن القاسم ونفسه ولو قالت انا انكسفت لأربع رجال ولا أحد
 لقيام بكارتي لكان لها ذلك الضرورة لانه اذا جاز نظرهم لاقامة
 الحد فظهر اليها لدرانه اولى انتهى ونحوه في الشراح **ص** او يجلد
 في غير مائة وثمانين سوطا **ش** يعني وكذلك بيئت الزنى
 بظهور الحمل في حق المرأة حرة أو أمة غير مائة وثمانين سوطا
 زوج ويحق امة سوطا مستكر لو طمها فتجد قال الشعبي تجد ان لم

أي عينه ولامه

تكن ذات زوج ولا سيد ولا شهية ولم تكن طارئة وقوله متروجة
اي بزوج يلحق به الحمل احترازا عما اذا كان حيا او ميتا او ولدته
لاقل من سنة اشهر من يوم العقد بكثر مما يجزئ من لا زوج
لها عقد تكن في مسكة ما اذا ولدتها لاقل من سنة اشهر من يوم
العقد ولو سئلت عن ذلك فقالت كنت نائمة وانبتت فوجدت
بلا فقال الزوج انه وجد هل عذرا وهي من اهل العذر والعفة
فلاحد عليها ويضيق النكاح ولها المهر كما لا الا ان تعلم بالحمل
وتزوجه فلها ربع دينار او ما يقوم مقامه كما ذكره **قوله** عند
قوله او سكره وهو ينفذ ان وجود الحمل في غير ذات الزوج
والسيد قد ينفذ منه الحد لقرينة وانظر اذا قالت ذلك ولم
يقل الزوج وجد فاعذرا وهي من اهل العفة وحسن الحال
هل ينفذ عنها الحد بذلك او لا وانظر اذا وجد با امرأة مشرقة
حمل وادعت على مغربي هل يسقط عنها الحد ام لا من شرح **قوله**
ولم يقبل دعواها القصب بلا قرينة **قوله** عنهما ان المرأة التي ظهر
بها حمل ولم يبرأ لها زوج او كانت امة ولا سيد لها ولها سيد
وهو منكرواوطها فانها عقد ولا يقبل دعواها القصب على ذلك
بلا قرينة تشهد لها بذلك واما ان كانت قرينة تشهد لها بذلك
فانما لا عقد كما اذا جازت تدي وهي مستقيمة عند التاركة
او انت متعلقة على ما تقدم بيانه عند قوله وان ادعت
استكراها على غير لانت بلا تعلف حدث له الى اخره وهذا محلهما
قوله القصب **قوله** واما دعواها الاستيلاء او الضلوع او النوم
فقبل لان هذا يقع كثيرا **قوله** برجم الحلف الحر المسلم **قوله** فعدلت
ان انواع الحد ثلاثة رجم وجلد مع تعريب وجلد متلف ودها
بالرجم لانه اعظم انواع الحد والمعنى ان الحلف الحر المسلم اذا عقد
عقد لا يصحح لانه ما ووطا مبلعا بانفسار من غير منكره منه
بين الزوجين ثم لما بعد ذلك فانه يبرج لانه ما رجمنا والى هذه
المذكورات انما يقوله **قوله** **ان اصاب بعد هذا نكاح لازم مع** تقوله
اصاب اي وطى وعبر بالامانة لانه لا يشترط كمال الوطى بل يكفي مغيب
الحشفة او قدرها من مقطوعها والقهر **قوله** بعد هذا لا اوصاف
اي بعد الاوصاف السابقة والباقي بنكاح بمعنى اي في عقد
بنكاح لازم فخرج بقوله عقد وطى السيد اتمه ويقوله لازم نكاح
المعيب والمعيبة والمزور والمزورة فلا يكون محصنا لعدم لزوم
قائه اذ لا يبرحم وانما يحد حد البكر ونما على مع الوطى قاده اذ لا يحد

ان وطى زوجته في عيضا ونحوه فانه يحد البكر لعدم حلية
الوطى الواقع بعد العقد الصحيح اللازم قوله برجم بالامانة
من اسفل وجوز البساطي قرائنه لبا الموحدة وعليه في متعلقة
بقوله الزنا وهي للمصاحبة اي الزنا مصحوب برجم الحلف وحده
البكر وتقريب الذكر اي هذا الحكم مصحوب بمقد الحكم هذه السجدة
ما هي فاسدة بل صحيحة ولها معنى لكن لا حاجة اليها لان المعنى
الاخر اي لا يحد الا اذا كان هناك عادة قوله الحلف الى اخره
بيان لاحصائه اي برجم اي يرمى اذا احصى بمدة الشرط ولو
قال برجم المحصن وهو الحلف الحر كان احسن قوله برجم الحلف
الى اخره اي اذ ارمى بعد هين والشرط عشرة ومتى تحلف شرط
لا يبرجم وهي البلوغ والعقل والحرية والاسلام والامانة في
عقد نكاح لازم ووطى صحيح بانفسار وعدم منكرة والمولى لم
يذكر الانفسار وعدم النكاح ولا بد منها خلافا لما ذكره الشاذلي
في شرح الرسالة من عدم اشتراط الانفسار واما علم الحلقه فذكر
ما يعني عنده وهي الامانة لانها اخص قوله الحلف اي الشخص
الحلف العاقل البالغ ذكر ايمان او انى وقوله الحر المسلم اي
الشخص الحر المسلم ذكر ايمان او انى قوله اصاب اي وطى اي
غيب الحشفة او قدرها لان الامانة الشرعية تغيب الحشفة
او قدرها قوله اصاب اي اصابة تزويج بدليل قوله نكاح الى
اخره ذكر ايمان او انى لاننا علمنا ولا امانة في خلافه للمساج
وبعارة اخرى اي اصابة شخص لا امانة زنا لانه فاسد
وبنا فقه ما بعده وقوله ابن عماري مراده اصابة التزويج
التي يقع بها الاحصان لا امانة الزنا التي توجد الحد ويريد
امانة صحيحة كما قال في الاحلال حتى يوطى بالغ قدر الحشفة
بلا منع انتهى والمولى في عتية عن هذا المراد لانه مصرح به
قوله بعد هين اي بعد اتصافه بمن قوله بنكاح الباطني في
وقوله بنكاح اي عقد وقوله مع اي النكاح لان المعنى السابق
وهو العقد بل بمعنى الوطى كقوله اذا تزول السما بانفسار
وعينه وان كانا غضا با احترازا عن وطى النفس والحاشي
والعتدة والعامة وغن وطها في مسلك البولاد ودها وانما
قلنا ذلك لئلا يصير ما مع قوله لازم لان لزومه سبيل لزوم
صحته لان كل لازم صحيح لان اللزوم احصى من الصحة ومتى وجد
الاحصى وجد الاعمال انتهى وفي كلام **قوله** نظر نظره فيما كتبناه عليه

ثم استثنى المؤلف عن قوله المظفر ما سبق في الترميز لما
 حسنا او وطى من الكافر وغيره المظفر بخبره كما سبق مما
 قيل في غير اصاب للمظفر لما لمسلم اي ان اصاب المتصف بمذمة
 الصفات فاما مائة قوله بعد في الجواب انه مما يتوهم اصاب
 المتصف في الماضي مجاز انتهى قوله في الماضي مجاز متعلق بالمتصف
 اي الذي كان مكلفا احد المسلمين في الماضي فاذ كان من رجم
 في الدنيا وبيعة بن حيدر الاسلامي واول من رجم في الاسلام
 ما عرفت واول امرأة خلعت في مكشال ام جعدة الكلبية في ايام
 مروان والحكمة في ان الله يدعي الزنا بالمرأة وهي السرقعة
 بالرجل وما الحكمة في انه جحد السارق بمقوبة العضو الذي
 وفقت منه الجناية وقول البيهقي الزنا بغيره فالجواب ان
 الذي من المرأة اشبع فانه منها يترتب عليه تلطع من ركن الرجل وقصار
 الانصاب ولا نه في العادة يستفح منها اكثر وتبالغ في اخطائه
 اكثر من الرجل وغير ذلك من الامور التي تستحق زيادة عقوبة
 على الرجل ولهذا ان تقدمها اهم واما السرقعة فالعالم
 وقومها من الرجال فقد مو ذلك واما الحكمة الثانية فلان
 قطع العضو يحصل منه عقوبة محل الجناية من غير مفسدة وفي
 قطع الذكر مفسدة وهو ابطال النسل المذوب والذكارة
 ولا يلد له جردا محمدا ودون غيره عاذا خطعت اليد ظهرت العقوبة
 وحصل الزجر ولو قطع الذكر لم يدربه فان قيل انما امرنا
 بالرجم للمحصد دون غيره قيل لا لا الخير والكلاب تقرب بالحجارة
 والحصب ولانه لما تروى داق طعم العيرة وعلم مقدار ضررها
 فاعتد انه على الزنا مع علمه بعظيم عقوبة ما يترتب عليه من العيرة
 او جيب عليه الرجم لانه فعل مع الناس ما لا يجب ان يفعل معه
 واما الذي لم يترجح فلم يعرف مقدار العيرة فوجب عليه الجلد
 خاصة فان قيل لم جلد مائة جلدة قال النبي صلى الله عليه وآله
 ثلاثمائة وستون يوما يدب منها في الخيف كل شهر عشرة ايام
 فتكون مائة وعشرون يوما والتعاضد اربعون يوما بقى مائتان
 لعل واحد من الزانيين مائة على عدد ايام الاستتاج التي تسلم
 لها ولم يستقل بالوطى الحلال قال ولان السنة اثنا عشر شهرا ومن
 كل شهر اربع جمعات وكل شهر ثلاثون يوما وثلاثون ليلة وكل يوم
 اربع وعشرون ساعة فتكون جلته مائة فلما لم يستقل في جميع
 هذه المدة بالحلال فاجلد مائة فان قيل علم قيل ولا تاخذكم

جعل

بما

بما رافقه في دين الله قال لانه لم يرحم نفسه ولا اخاه اذ ائزى بامرانه
 فلا ترجموه ولا نه هتك ستر مومن وحرمة تلك الابرحم خان قيل
 لم امرنا ضرب الزاني على الظهر قيل لانه وضع الامانة في الظهر
 وهي ما الشهوة فضعها اذ وضعها في غير موضعها فاجلد وظهره
 فانه قيل لم قال تعالى وليشهد عداها بما طاعة من المومنين وقال
 في سائر الاحوال استروا عليه قيل لكونه عورة لسائر الخلق ويردع
 في المستقبل وايضا ليحفظوا عدد القرب والطائفة اثنان وقيل
 ثلاثة فان قيل قال تعالى وعصى ادم ربه فعوى ولم يقتل وعصى
 حوى مع اعدائهم قيل ادم وودعته الى الامم قال ابن الجوزي لان
 حوى حرمة ادم وهتك ستر الحرم ليس من الحرم **ش** بحجارة معتدلة
ش متعلق بمرجم على قرانه بالقتل ويرجع على قرانه بالمصدر
 اي الرجم بحجارة معتدلة فلا يرجم بحجارة كلابا حوى المستنوي
 ولا بحجارة صغار خوفا التعذيب فاعتدلة اقرب للاجتماع عليه
 وفي الحديث اذا ضرب احدكم اخاه فمضى راية مسلم اذا قال
 احدكم اخاه فليجيب الوجه فان الله خلق ادم على صورة وان خالف
 العلماء في تأويله فقالت طائفة الصمد عابد على الاخ المضروب
 وهذا ظاهر وقالت طائفة يعوق على ادم وقالت طائفة يعوق
 على الله تعالى ويكون المراد ماضية تشرى واختصاصا كقولهم
 تعالى تامة الله قلنا يقال في الكعبة بيت الله وامار واية خلق
 الله ادم على صورة الرحمن قال المازري لم تثبت وجد عتيدي
 ما يخدمه وكونه بالحجارة حده فلا يلقى السيف مثلا ولا يلقى حجر
 واحد ويطلب او وجوب حضور جماعة للجلد وانه الرجم للرفع
 والرجم وقيل للوعا لا لهما بالرجمة وقال **ق** سكت المؤلف عن
 حضور جماعة لا يقال تقدم هذا في اللعان لانه ليس مستلثنا
 فالجلد لا بد من حضور جماعة حتى يدرك الحد عن قاذفه او قاذف
 بنيه بعد ذلك عاذا قد فقه شخص او قد فاجدا من اولاده بان قال
 له يا ابن الزاني لا حد عليه ولا يعلم ذلك الا اذا كان بحضور جماعة
 لكن لما كان القالب حضور القاضى ومعه الشهود وكفى هم
 فسكت المؤلف عنه ولم يرد يدان البيضة في الامام **ش** يعني ان
 الزنا اذا ثبت بالبيضة العادلة فانه الامام ما لك لم يعرف انه السنة
 الشاهدة بالزنا تبدى بالرجم للزاني ثم الامام ثم الناس خلا لا ي
 حقيقة القائل بان البيضة تبدى بالرجم للزاني ثم الامام ثم سائر
 الناس وقال **ق** اي لم يعرفه حد يما صحيحا ثابتا عند النبي صلى الله

Copy

اي فان عاد الى بلده قبل تمام السنة فانه يخرج ثانيا حتى يكمل سنة
والذهب انه ينبغي ويلقي ما بين السنين وتفسير الشارح اولا
لا يتوهم وهو قول المؤلف وقرب الحر وليس لك ان تقول عاد
الذي تانية وهو من السنين لان هذه ليست مضمومة وانما ترد في
التوضيح فيها وفي الغريب اذ اري ولقطه وانظر لوري في المكان الذي
يحي فيه اوري الغريب يعني بلده هل يكون سجنه في المكان الذي يحي
فيه تريبا انتهى قال بعضهم والظاهر والله اعلم انه ان تانس في
السجن مع المسجونين يجب لم يتوجه به عرب لموضع اخر فسيح
فيه والا فني سجنه الاول والغريب ان كان يورثه قبل ان
يتانس باهل البلد التي يري بها سجن فيها وان كان بعد تانس باهلها
وتنقل معهم عرب الى بلد اخر اجاز من علمهم في التعريب وهي توحسه
وكوفي المؤلف وهو كلام قريب وقال **ر** وانظر ما الحكم اذ اري في اثنا
المدة سواء بقي منها قليل او كثير هل يتم هذا مع سجنه تانية بغير هذه
البلد او يرق بين ان يتجه من المدة قليل او كثير كما قالوا في القذف
في اثنا القذف وممسلة القذف هي المشارة اليها بقول المؤلف الا ان
وان حصل اي القذف في الحد ابتدئ لهما الا ان يبقى يسيرا فيكمل
الاول وباري ان اليسير خمسة عشر سوفا فيتطوع في النسبة الى نسبة
العدد المذكور للحد منون ونصف من فراغ ذلك في النسبة **ص**
وتوجه المتر وجه خمسة **ش** يعني ان المرأة المتر وجه اذ الزمها
حد الزمها فانها لا تقام عليها حتى تخلف خمسة واحدة حسنة ان يكون
مما حل ومن باب اولي تأخير اقامة الحد عليها اذا كانت ظاهرة الحمل
فاذا وضعت اخذت في الحد كقاسها لانها خمسة لاني الرجوع الا اذا لم
يوجد من يرفع الحمل قال اللخمي ان شهد على امرأة بالزنى منذ اربعين
يوما اخذت ولم تقرب ولم تزجر حتى يتم لها ثلاثة اشهر من حين زنت
فيتطرحا ملام لا لا يستعمل الا ان لا يمكن ان تكون حلت وان لم يفتن
لها اربعون يوما جاز فيجوز حدها بجلد او رجما الا ان تكون ذات زوج
فيسئل فان قال كنت استرا بها حدثت ورجمت وان قال لم استر بها
يتم ان يقوم بحقه في الما الذي له فيها فتوجد ليطرحا ملام منه اولا او
بسط حقه ويحد ويقوم مقام القينة فيمن لم يفتن ثلاثة اشهر يوم
الزنى لم يفتن فيها وهذا الحكم حيث لم يفتن بها حمل والا اخذت لومعه
ثم ان حمل تأخير من لم يفتن ثلاثة اشهر حيث كان يتوقع حملها والا فلا تؤخذ
على ما مر في الردة وكلام المؤلف عام في الحد والرجوع وفي كلام الشارح
و بحث انظر فيما كتبناه على تت **ص** وبالجلد اعتد الى الهوى **ش**

يعني

يعني ويتنظر بالجلد اعتد الى الهوى بالمد فلا يجلد في الرد والمرتدين
خوف الهلاك والتأخير للرد نفس عليه ما لك والحق به ابن القاسم
في المدونة الحرة اما الهوى بالقتل مبدل النفس وانما يجلد الزمان
بعد الهوى لانه يقتضي ان الزمان اذا لم يعتدل تؤخذ ولو اعتدل الهوى
وليس كذلك فان المراد بالزمان الفصل فيقتضي ان الفصل اذا لم
يعتدل كان يكون فصل الشتاء او الصيف تؤخذ ولو اعتدل الهوى
وليس كذلك لانه متى اعتدل الهوى جلد ولا يؤخذ في اي فصل كان اعتدل
ام لا **ص** واقامه الحاكم **ش** يعني ان الحد مطلقا رجما او جلدا لا يفتن على
الحرار والعبيد الا السلطان قال في كتاب الرجوع من المدونة ولا
ينبغي ان يقيم الحد ودولة المياه ولجلد الى الامصار ومصر كلها
لا تقام الحد فيها الا بالفسطاط ويكتب الى والي الفسطاط فيكتب
اليه ويأمره باقامة ذلك ثم ان الغرض في اقامته ان يرجع لجلد صح
في السيد وسعد في الحاكم لانه يقيم الحد مطلقا وان يرجع لجلد مطلقا
صح في الحاكم وسعد في السيد لانه لا يقيم الحد فيجعل منسزا كغيره
للحد مطلقا في الحاكم والجلد في السيد فيكون مضافا عند في درهم
ونصفه وجد عند في ما دفعه واقامه الحاكم اي ان كان الزمان
مسلم ولا رد لا هل دونه بخلاف السرقه فيقطع لانه من باب رفع
العصاة والظلم في الارض **ص** والسيد **ش** يعني ان السيد يكون
له ان يقيم الحد على مملوكه الزم والمز والقذف لا السرقه قال واما
السرقه فلا وان شهد على السيد عدلان فلا يقيمها على العبد
الا والي ثمانية قطعه السيد دون والي وماتت القينة عادية وامام
وجه القتل عوقب انتهى وجهه ابو الحسن لئلا يمثل الناس بصيدهم
ويروا سرقتهم انتهى وقد تقدم للمولود ما ينبغي هذا حيث قال
عالمنا على ما فيه الادب ويد سارق ثمانية عام في الحر والعبد قوله
والسيد اي وهو مقدم على الحاكم عند التنازع وله ان يرفعه
الحاكم ليشهر عليه وجد عند في ما دفعه ويشتري من قوله والسيد
المبعض والمكاتب فلا يقيم عليه الا الحاكم **ص** انه لم يزوج بغير ملكه
بغير علمه **ش** يعني ان اقامة السيد للحد على مملوكه مشروط بان
احدهما ان يكون المملوك خاليا من المزداج او متزاوجا بملك سيده قال
ابن شماس انما يحد امته اذا كانت غير ذات زوج او كان زوجها عبدا وكذا
السيد اذا كانت زوجته حرة او امته بغير سيده فلا يقيم الحد عليها الا
الامام ثانيا ان ثبتت الزنى على الرقيق باقراره او بظهور رجل او بشهادة
اربعة ذكور احدا غير السيد فان كان السيد احدهم رفع الى الامام اذ ليس

دخلا بلاه ولا حد ان قضا والضمير في قوله بلاه للاشهاد واما لو كانا طاريين
 فانه يقبل قولها ولا حد عليهما لانهما لم يدعيان شيئا بخلاف الرق ولهم
 بذكر المولى هذا القيد لانه قد مر في محله في اعتبار قول الطاريين
 في تنازع الزوجين او ادعاه وصدقته هي ووليها واما لا يشهد
ش يعني ان الرجل اذا ادعى وطأ امرأة وصدقته هي ووليها واما لا
 اي المرأة ووليها لم يشهد اي قال لا عقدا النكاح بلا اشهاد وكفى الان
 تشهد فاعلم اي الزوج والزوجة بعد ان حيث لم يحصل فشويعوم
 مقام الاشهاد لان الاصل عدم السب اليبغ وياتي ان نكاحا صحيحا
 جديدا بعد الاستبراء اجبا وطأه ولو كانا طاريين وهو كذا
 لاننا قلنا على انما دخلا بلا اشهاد وقوله **حد** راجع للمساكن
 الثلاث كما في المدونة **باب** ذكر من في حد القذف وما
 يتعلق به وهو بالذال المحجة وامه الرمي بالحجارة ثم استعمل مجازا
 في الرمي وسماه الله تعالى رميا فقال والذين يرمون المحصنات
 ويسمى ايضا فرية كما في من الاقتر والكذب وهو من الكبار والموتقات
 ولعله اوجب الله الحد ولو سب شخص غيره للكفر لم يحد قال
 الجوهر في القذف بالحجارة الرمي مما يقال هذين حاذق وقاذق
 فالحاذق بالعضا والقاذق بالحجر وقذف الاسك رماء وقذف الحصى
 اي رماءها بالبحر انتهى وقال القاضي في التمهيدات القذف امله
 الرمي اليه بعد رماءه مما يتخذ ولا يصلح رميه ومعه قيل
 للمحصب القاذق وقد سمي الله ذلك رميا فقال ان الذين
 يرمون المحصنات الفاقات الآية وقال عليه السلام من رمى
 مسلما بغير ما فيه الحديث انتهى واما شرعا فقال ابن عرفة القذف
 الاثر سببة ادعي غيره لزيه او قطع نسب مسلم والاحص لا يجاب
 الحد سببة ادعي بكنى غيره حراما مسلما بالغا او صغيرة
 تطبق الوطى لزيه او قطع نسب مسلما فخرج قذف الرجل نفسه
 وقول ابن الحبيب هو ما يدل على الزنى او اللواط او التبرع الاب
 والجحد لغير المحول فيه تكرر الثاني والاخير اذا المحول لا نسب له
 يعرف فلا يتصور بغيره قوله نسبة ادعي مصدر مضاف لفاعله وغيره
 معنوله اخرج به قذف نفسه ويدخل في هذا الحد سببة غير المكلف
 غيره ونسبة العبد وكثيرا لا يتقرر فيه شروط القذف فيه اما باتفاق
 او بخلاف لانه بالمعنى الاعمر مما يلزم فيه الحد قوله او قطع نسب مسلم
 اخرج به ما اذا لم ينقطع نسبيا او قطع نسب غير مسلم فانه لا يسمى
 قذفا الاول اذا قال لرجل سبب اسما لغيره لانه ليس بحد فانه لا يمكن

قطعه

قطعه عنها وان قال ليس ايوك الكافر انه ايده فلم يقطع نسبيا ايضا قوله
 والاحص تقدم انه لم يذكر في النكاح ولم يظهر الجواب عنه فان كثيرا
 منه صور الزنى لم تتوفر فيه شروط الحد ويصدق عليه انما انه يرد
 عليه انه غير مانع له قوله قذف المحصنات فيه قوله في التوضيح لاحد على
 من قد ينجونا اذا كان جنونا من حين بلوغه الى حين قد قد لا يتجمله
 اخاتة لانه لا معرفة عليه لوضع بفعل ذلك واما ان بلغ محصنا ثم جذا
 كان ينج من ينج فانه قد يحد قوله فيه تكرر الثاني وهو اللواط
 وهذا مبني على ان الزنى المحرم من اللواط وهو داخل فيه فيلزم
 عليه ان يكون قسما القسما القسما له الا ان يقال ان او بمعنى الواو فانه
 ان يكون قد عطف لخاصة على العام لغير فائدة فائدة اول امرأة
 حلفت في القذف حسنة بنت جحش واول رجل جلد فيه حسنة
 فمسقط وحد المولى القذف بقوله قد في الكلف **ش** هو من باب
 اضافة المصدر الى فاعله والمراد بالمكلف هو البالغ العاقل فقط
 فالمبني والمجنون لا حد عليهما اذا قد خافهما وقال **ق** ويحظر
 هذه الامور الادب ويوجب المجنونة تاديب اليها من قال في المدونة
 وكل من اذى الناس يسمى يوجب قوله المكلف اي الشخص
 المكلف ذكر ان كان او انى وجب عندي ما نصه ويدخل في المكلف
 السكران **مر** حراما مسلما **ش** هذا هو المقذوف اي انما يشترط فيه
 الحرية والاسلام حيث كان المقذوف به هو النسب فانه من العبد
 لا حد على قاذفها بقوله حراما معقول لقذف وقوله حراما بنسب
 نسب لا رقتا ما لم يكن ابواه حريين مسلمين والاحد لهما وقوله
 حراما مسلما بنسب ما لم يكن ابواه حريين او كافرين كما قاله
ق ثم ان تعريف المولى للقذف غير مانع لسؤله لما اذا قذف
 نفسه كما لو اقر بالزنى او رجوع فانه حين رجوعه كونه قاذفا
 لنفسه مع انه لا يجب عليه الحد لذلك فلا بد ان يرد في التعريف
 ما يخرج ذلك بان قال قذف المكلف غيره حراما مسلما كما قال ابن
 عرفة ويحكم للجواب بان المتبادر انما عاقل للمعقول حقيقة
 لا اعتبارا بغيره اخرى والجواب انه لما كان الاصل تقاير الفاعل
 للمعقول اعتمد على هذا ولم يخرج الى زيادة غيره ثم انه بشرط
 عشرة اشان في القاذق وهما البلوغ والعقل والاشان في المقذوف
 به وهما اني النسب والزنى وستة في المقذوف لكن ان كان بنسب
 نسب اشترط فيه الحرية والاسلام فقط ويترادف القذف بزيه
 اربعة البلوغ والعقل والعفة والالة فمجموع شروط المقذوف ستة

قوله ما لم يكن ابواه حريين الى اخره
 تأمل هذه العبارة مع نص المدونة
 الا ان عند قول المصنف بنسب
 فانما هي لغة لهما انهم

عليهما

لا يوجب الحد كونه البهيمة اذ هو في الصورتين عفيف عما يوجب الحد
 ونعمومه شامل لصورة واحدة وهي ما اذا كان ينحل ما يوجب
 الحد انتهى ولو قال وعفيف عن شيء كان اخصر ومعلوم ان اللواط
 يشمل الزنى واذا اقر شخص بالزنى فقد فيه شخص ثم رجع فلا
 يجد قاذفه كما يعلم من كلام الشارع عند قوله وان قالت بك زني
 جوايا لقوله يا زانية عاقراري يواخذ به ويقتله رجوعه فيما
 ينقلب به الحد لا فيما يتعلق بغيره بسببه كحد قاذفه واما
 لو اقر بالزنى ورجع ثم قذفه شخص فانه يجد كما اشار له **د** في
 شرحه قوله بالة متعلق بكلف لا يوجب لانه لا يكون بغير الة ولا ينف
 والباة الملازمة اي انه كلف ملتبسا تكليفه بالة اي ان كلف
 مما حبا تكليفه بالة اي ان اجتمع التكليف والالة **ق** ومقتضى
 قول ابن عارفي ان قوله بالة حال من ضمير كلف انما لو قطعت الة
 شخص فقال له احضرت زني وت وقت كذا وكان ذلك الوقت
 بعد ازالة الة لانه يجد وبعد تقييده بالزنى لقوله وانظر اذا قذف
 الغنى المشكل بالزنى والظاهر ان كان في فرجه او بفرجه فلا حد
 لانه اذا زنى بها لاحد عليه وان كان في دبره فلا حد لانه اذا زنى
 به حد اي حد الزنى لاحد اللواط وانظر هل يجد من رمى المنطقة
 بالزنى ورمى الصبي بالواط وقد حصل من كل منهما فعل ذلك
 فهل قذفه لان كلاهما لم يحصل منه وهو يوجب الحد او يتمازا
 يعتبر العفاف عن الزنى في الحالة التي انما يجد فيها القاذف ان
 كان المقتدوف مكلفا والظاهر الاول انتهى من شرح **هـ** وعلى
 استظهاره هذا الاية في تقوية المتقدم بل يكون قول المؤلف وعن
 عن وطن يوجب الحد بان يعل على حاله لان مقتضى تقوية المتقدم
 حمله على قاذف ما ذكر الا ان يقال الصادر من الصبي لا يسمى زنا
 سرعا ولو قال شخص اخر لا اقرى لك يا منكر فيجد ان كان يعرف اباه
 فلو قال الاب لولده لست ولدي فانه اذا قذفه الطلعة له حلف ولا
 حد عليه وان نكل او ارا رثني نسبه كان تخالفا لنسبه قاذف فالامه
 يحد لها ويثبت عدم عفة المقتدوف في باربعة على الرواية وعلى
 اقراره بالزنى وقيل يكفي اثنان فلو شهد اثنان على روية حد الزنى
 فيحد القاذف والشافعيان **ع** في حد القاذف عن الانسان عن الحرام
 بيمين عنة وعفا فانه عفيف وجمعه عفا وامرأة عفيفة العرج ما
 ونساعفا **ص** وبلغ **ح** يعني انه يشترط في المقتدوف بالزنى ان يكون
 بالغائرا يدا اذا كان فاعلا واما اذا كان معنولا فانه لا يشترط بلوغه

بل الطاعة

مستثنى عنه اوم

بل الطاعة الوطى تحت وانما اتهم به بعد قوله ان كلف ليرث عليه قوله
 فان بلغت الوطى والا فهو تفصيل لقوله كلف والمعنى انه لا يشترط
 في الاية البلوغ بل الطاعة الوطى هذا هو المشهور **ص** او محولا **ش**
 كذا في المسخ وفسر بانه معطوف وفسر بانه معطوف على قوله
 ان يند اي او كان محولا ولا يخفى ما فيه والذي عندي انه تفصيل
 وان موأ به او معنولا كما انه قال كان بلغت الصبية الوطى او
 سعى الصبي معنولا فهو كقوله في التوضيح الظاهر انه انما يشترط
 البلوغ في اللواط اذا كان فاعلا واما اذا كان معنولا فلا وهذا اول
 من الصبية في ذلك وتعالى الشيخ ابو محمد صالح وغيره انتهى ابن عارفي
 وقال **ق** او محولا بالحكم والها اي مسيبا وعلى هذه النسخة
 يكون معطوفا على بند ويجعل على ما اذا قذفه بنى سبب عن
 اية معين واما لو نفي سببه مطلقا فليس لك اب او قذفه بد
 بزنا فانه يجد وفي بعض النسخ او محولا بالحكم والجمل والمجول
 ان قذفه بنى سبب عن اب معين فلا حد فان المحولين ابا وهم
 غير معروفين على الصبين وان قذفه بنى سبب مطلقا او بزنى
 فاحد فان حل على انه قذفه بنى سبب عن اب معين كان معنولا
 على بند وانما حل انه قذفه مطلقا او بزنى كان معطوفا على
 كان بلغت الوطى اي كان بلغت الوطى او كان المقتدوف محولا والمجول
 الفقه يرسلح السلطات لحياطة او سد ثغر ويجوز ذلك والحياطة
 الحراسة وانما منع المجولون من التوارث الجهل بابائهم بانهم
 ابناء نساء وعلى تصويب ابن عارفي يكون معطوفا ايضا على كان
 بلغت الوطى والحاصل انه اذا قذفه مبنوا او لقيطا او محولا او
 محولا بزنى حد ويثني سبب عن اب معين فلا حد في المبنو والمجول
 والمجول وعن اب غير معين فاحد في الثلاثة والمقيد بالمجول
ص وان ملاعنة وانها **ش** يعني ان من قذفه الملاعنة بالزنا
 او قذفه ولدها بنى النسب بان قال لا اب لك حد لانه لم يثبت
 قطعه ولو ثبت لزمت فهو من باب اللق والنسب المشهور بقوله
 وان ملاعنة راجع لقوله او زنى وقوله وانها راجع لثبتي نسب
 اي وان كان المقتدوف بالزنا ملاعنة وان كان المقتدوف بنى نسب
 ابنها ومحل حد قاذف الملاعنة حيث كان غير زوج او زواجا ثم
 قذفها بغير ملاعنة بانه واما لو قذفها بغير ملاعنة كما قاله ابن الحاجب
 فان قلت ما قاله مخالف لقوله في القذف ولم حدد ثم قذف
 فانما حد على الاصح قيل قد فرق ابن الكاتب بين المسكتين بان

المشاهير احدى اثاره الا انه لا يدري من هو منهما فاذ قال الزوج
تلك الامور قال له اذ لم يكن ما قد قاله فاذ قال الزوج
ما اذ قال كنت ما قد قاله فاذ قال الزوج
التوحيب وجد عدي ما نصه لو قال شخص لولد الملاعة ما متني
لاحد على القابل بخلاف لو قال لغير ولد الملاعة فانه يجد
غير اياه اعم **ش** اعلم ان التعريف الفهم لاحد الامور الثلاثة الثلاثة
المتقدمة وهي الزنا واللواط ونفى النسب عن الاب او الجد او الصديق
بذلك فاذ قال اما انا فليست بذكر فانه قال له يا ابي او قال له اما
انا فليست بلامط فانه قال له يا لامط او قال له اما انا فليست بغير
فانه قال له ابيك ليس بغير فانه قال له فاذ قال له فاذ قال له
وقد قد عجزت عن التعريف بين النثر والشعر فاذ قال له فاذ قال له
ولا فرق في التعريف بين النثر والشعر فاذ قال له فاذ قال له
سالت صريح قاله ما لك في العتبية واما الاب اذ اعرض لولده فانه لا يجد
لذلك قاله ما لك واما اذ اعرض لزوجته فانه يجد قال ابن عمر من عرض
لولده بالعتف لم يجد لبعده عن التهمة في ولده قال **ق** ولا ادب بل ولو
صرح على المعتد واما قول المؤلف الا في ولده ابيه وقسم ضعيف
وقال **ر** احذر من الاب فانه تعريفه لا يوجب الحد وانظر هل لا ادب فيه
ايضا ولا وقوله اعرض معطوف على المصدر الصريح وهو قد في
اي قد قد وتعريفه يوجب كذا وهذه السبب من عطفه على الملاعة
لعدم الاحتياج الى الملاعة هنا كذا وجهها حيث المصنف على ذلك
الاشارة الى ذهب الغير القابل بعدم الحد فيه والاحسن عطفه على
مقد راي قد قد بان صرح اعرض وعلى هذا فيكون كلامه معيد لكون
العتف على قسيمي واما على الاول فربما يفتهم ان التعريف غير
العتف لان المصنف يقتضي العتابة والمراد بالاب هنا الجنس الشامل
للآباء والامهات سواء كانا من جهة الاب او الام فلو قال غير اصل لومى
بمدا ومثل هذا يجري في قوله وله حد ابيه وحسب كما ينبغي كلام
الحد وانه الشيخ ابي الحسن قاله الشيخ كرم الدين وحيد عدي
ما نصه واما الكتاب فانه خلاصتها قال بعض والمتها لما اشرطوا في
التعريف الا انهم تركوا الدلالات اللغوية ومعلوم قوله اذ اتم انما
اشكل الامر هل اراد العتف او لا وقال الكشي ان اشكل على ما كرهه
العلم انه لم يرد به قد فاذ عوتق واختلف اذ ان كل هل يجد ولا خلاف
مرة على القول علميا ان النهم اعم من كل عتف وقال هنا نجد
وقال مرة انه يخالف المال انتهى ولا حد على اخ اعم واحال او نحوهم اذ قال

قولا

قولا يوجب الحد على وجه الادب **م** يوجب ثمانية جلدات ما ذكره لو احد
او جماعة **ش** هذه الجملة خرجت عن قوله قد في التكلف اي قد في التكلف
يوجب ثمانية جلدات لنصف التزويج قال تعالى والذين يرمون المحصنات لم
يأتوا باربعة شهداء فليجلدوا هم ثمانية جلدات الالة والمحصن في معنى
المحصنة واذ اكر العتف لو احد او جماعة في مجلس او مجلس
فليس عليه الاحد واحد سواء كانا من اهل البيت او من غيرهم وهذا هو المشهور
وقال في المدونة من قد في ناسا شتى في مجلس تحده لحد هو حد
لجميع وان لم يعلم بهم حال الحد انتهى وسواء اكر العتف للجماعة او لا
فصورة المسئلة ان يقول لهم يا زناه واما اذ لم يعترف بالبيع بل قد في
ما حد منهم لا يصحده مساقى في قوله او قال الجماعة فاذ حدهم من انما اشار
له **ر** عتفة ذلك الرأى في ذخيرته متابلة للجمع بالجمع في اللغة
تارة تتوزع على افراد نحو الدناير للورثة وتارة يثبت احد للجمع
لكل فرد من الجمع الاخر نحو التمانون جلدات للعتفة وتارة يثبت للجمع
ولا يحكم على افراد نحو الحدود للجماعات اذ اقتصد ان المجموع للجمع
واذا اختلفت احوال المتقابلين بطل كونه حقيقة في احدها فلا يلزم
الاشتراك والمجاز وبطل تحيل من اعتقد ان قوله تعالى والذين يرمون
المحصنات يقتضي ان قد في الجماعة له حد واحد لانه قاله بك الذين وهو
جمع بالمحصنات وهو جمع يفتل ان الجمع اذ ارى الجمع يجب ثمانية جلدات
فقط خالفنا ذلك في قد في الجمع للجمع والواحد يثبت على مقتضاه في
قد في الواحد للجمع قاله المصنف في غيره فممتنع كون ذلك مقتضاه
م الا بعد **ش** الصريح يرجع للحد والمعنى ان الثمانية اذ اذ احد لاجل
العتف ثم بعد الحد قد في ايضا فانه يجد ايضا ولا فرق في التكرير بين
الصريح به ولا كان يقول بعد الحد ما كذب عليه ولقد صدقت لانه
قد في موثف وموجب للحد **م** ونصه على العبد يعني ان حد العتف
وهو ثمانية جلدات نصه على العبد اذ اذ في غيره فيجلد اربعين جلدات
بريد ولو قد في حد وهذا هو المشهور لقوله تعالى يعطون نصف ما على
المحصنات من العذاب والعبد مقيس على الامة قال ابن عمر في تفسيرها
على ذيرق من ذلك وانما قوله على العبد ولم يشأ به حريه وبغير كونه
دخليا في العتف وانكر رقبيل اثامة الحد عليه كما في التزل واما اذا
قد في وهو عتد فبين انه حين العتف حرا وعتفة فانه يعمل على
ما بين ثمانية حد العتف لا يندرج في القتل سواء لردته كما امر المولى
او لغيره كخراة او قصاص او من من محصن قال في الرسالة ومن لم يمت
حدود ومقتل فالتقتل في عن ذلك الا في العتف فليجد قبل ان يقتل

قال ابن عمر وعجل ذلك بمحمولة المعزة في ترك العدي القنف وظاهره ولو كان
 القنفون مقتول القاذف فيجده لم يقتل لم يعد ذلك قائله في غاية الاماني
 ثم لو ابدل المؤلف السب بغيره لكان اشمل **ش** كسبت بزان **ش** هذا وما
 بعده من جملة القاذف التعريف في المدونة من قائل لرجل ما انا بزان او قال
 لم قد اجرت انك ان حد لا في التعريف لحدك ملا وان قال لرجل زني
 فربك او يدك او رجلك فعليه الحد هذا هو المشهور ما نقلت ابن القاسم
 واشبه على انه اذا قال له زني فربك ان يحد وتعالى ولا بد من
 الزينة في جميع مسائل التعريف والام لم يكن تزيضا وعندي ان يالمر
 وبالي على من التعريف لان عدوى ما تال لا يريد وبه الا انه مقول به
ش ومن تميمك **ش** المشهور ان من قال لخصمه زنت عينيك او رجلك
 او يدك فانه يحد حد الملام **ش** او مكرهة **ش** يعني ان من قال لامرأة
 اجنبية انت زنتي مكرهة وكذا بنته فانه يحد خلوقا لزوجته ذلك فانه
 يلاعن فانه ان يلاعن فانه يحد الا ان يقيم بينة بالاكراه فلا حد عليه
 وهذا هو المشهور وفي **ش** وانظر هل قوله اكرهت على الزني مثل
 زنت مكرهة يحد ولا زاد **ش** في شرحه قلت الظاهر انه ليس كذلك
 ان في زنت مكرهة نسبا للزني ثم انما يرجع معرته بقوله مكرهة
 ولا كذلك قوله اكرهت على الزني وهذا يبينه ما اذا قال له علي ان
 من من جازي يلزمه واذا قال اشتريت خرايا لفلان فلا يلزمه شيء كما فقد
 النفي الراعي في الاول فلو لم يلزمه في الثاني لم يات بما يفيد لزوم الالف
 ثم انما بالراعي فلو لم يلزمه في الظاهر ان يقال ان قلت قرينة على ان
 قصده سبها للزني فهو كذلك وان قلت على ان قصده الاعتذار عنها
 ونحوه فلا حد عليه وكذا في سلسلة المؤلف وان لم تتم قرينة على واحد
 منها حتى سلسلة المولود لحدك هو ظاهر كلامه وانظر في المسئلة الثانية
 والظاهر فيها عدم الحد لانه اذا لم يلزمه في نحو هذا في الاموال ما ولى
 في الحد وذا **ش** او عفيف الفرج **ش** يعني ان من قال لغيره انا عفيف
 الفرج فانه يحد لحد ذكر الفرج فاما اذا لم يذكر الفرج فانه لا يحد كما سياتي عند
 قوله انا عفيف وانما بعد عن ذكر الفرج لانه تعريف بالزنا **ش** او لعزيب
 ما انت بحر او باه **ش** يعني ان من قال لخصم عزبي الامل ما انت بحر
 فانه يحد لانه تعني سببه وكذلك اذا قال له يا رومي او يا فارسي
 وما سببه ذلك لانه قطع نسبه واما اذا قال لفارسي او لرومي يا عزيبي
 فانه لا حد عليه لانه لم يقطع نسبه وانما وصفه بصفات العرب من الكرم
 والشجاعة وغير ذلك ولان العرب تحفظ نسبها بخلاف غيرها قوله او يا رومي
 معطوف على ما انت بحر واعلم كما قال **ش** في شرحه ان العزبي من نكح المرأة

العربية سببه سواء كان هذا العرب العربا او من العرب المستعربة والمراد بحسب
 الاصل من دخل من طرات عليه الحق من العرب ولا شك في استقادة هذا
 من قوله لان سبب جنسا لغيره ولو ابيض لا سودا لم يكن من العرب
ش كان سببه لعمه بخلاف حده **ش** يعني ان من سب اسما لعمه فانه يحد
 لانه قطع نسبه بخلاف ما اذا سببه لجدته لانه وامه فانه لا حد عليه
 لان الجد يسمى ابا قال في المدونة وان قال له انت ابن فلان نسبه الى
 حده ولو في مشائخ لم يحد وكذا لو نسبه المجد له وامه ولو نسبه الى عمه
 او خاله او زوج امه حد انتي وانما لم يحد اذا سببه لجدته مطلقا لان الجد
 كالاب يحرم عليه ما يلح وسواء كان ذلك مشائخ ام لا وهو قول ابن
 القاسم **ش** او قال انا نعل او ولد زني **ش** قال في التنبية النعل يد
 بالتحريك تقول برمي الجرح وجبه شيء من نعل بالتحريك اي منسار واما
 النعل في باب القنف فمكسر العين قال الجوهر في ثلاث نعل اذا كان
 فاسد النيب والمامة تقول نعل ونعل وقال الزبيدي النعل هو ولد
 الزانية انتهى والمعنى ان المكلف اذا قال في حق نفسه انه نعل اي
 فاسد النيب فانه يحد لانه سبب امه الى الزنا وكذلك اذا قال
 في حق نفسه انه ولد زني لانه رمى امه بالزنا وكذلك اذا سبب
 نفسه الى بطن او سبب او عشيقة غير بطنه وسببه وعشيقة لانه
 قد اذمه كما ذكره الخارج وغيره ومثله من سب شخص الى ذلك
 بما مع العلة ثم مقتضى كلام المؤلف ان قوله انا نعل او ولد زني من
 التعريف وليس كذلك اذا قال في حق نفسه انا نعل او ولد زني من
 التعريف على ما يفيد كلام ابن قاسم ومن واقعته وذكر الزبيدي
 ان النعل ولد الزانية وعليه فيكون من الصريح **ش** او كذا نجدة **ش**
 قال الجوهر في النجدة كلمة مولودة والمعنى انه اذا قال لها يا نجدة وهي
 الزانية فانه يحد ولا فرق في ذلك بين زوجته والاجنبية ومثله
 يا فاجرة يا عاهرة وحيث عني ما نصه النجيب ما خردنا من التعجب
 وهو السعال كما نمتسحله علامة بينها وبين من يباحقها **ش** او
 قرنا **ش** اي وكذلك يحد اذا قال يا قرنا لانه صاحب الفلانة فانه
 يقرن بينه وبين غيره على زوجته فانه لا حد لحد زوجته ان طلبت ذلك
 لانه الخلف لها وقال **ش** قرنا ن ما خردنا من الزنا وهو الجمع بين الرجال
 والنساء وكذلك قرن وقران ومعرو ولان قال التراقي والمدار
 على الدلالة العربية وقال **ش** في شرحه لقوله او كذا نجدة او قرنا
 ما نصه فانه يحد في الاول وكذا في الثاني مع معاقبته للزوج كما قاله
 اللخبي وكان الاستنباط باختصار حد ما خردنا من الزنا ان المثال الاول

من الصريح عرفنا لافته هذا واقتى الشيخ كرم الدين في رجلين تحاميا
واحد كذا مشهور بان زوجته زانية مذهب الاخر واقتى برأس كيش
او نحوه مما به قرآن وجوز ذلك على باب حانوته بان فاعل ذلك محو المرأة
ويوجب للرجل وذلك لان ذلك لالة الفعل اقوى من دلالة القول
وانه اعلم فقلت قوله لان دلالة الفعل الى اخره هذا اي دلالة
الافعال التي هي اثار الملكة عليها كيدل المال على وجه يدل على
السخر والاعدل لالة القول اقوى واظهر كما ذكره في حديث الجوراس
الشكر ما شكر الله من لم يحده وقد يجاب بان دلالة الفعل هنا اثار
كانت اقوى نظرا للقرآن ما مل وقرآن غير منصرف للوضعية وزيادة
الالف والنون **ص** او يا ابن مثلة الركبان **ص** اي ولذ لك يجد اذا
قال لشخص يا ابن مثلة الركبان لانه سبب امه الى الزنا وقال
يعني ان الركبان للجنود وكوهها لونه عند الحاجة لهم الفاسدة
وقال **ص** لاه المرأة في الجاهلية اذا ارادت الفاحشة انزلت
الركبان الساطع وكانه قال يا ابن الركبان لانه فاسدة قال في
الذخيرة ضابط هذا الباب الاشتها راء العريضة والرائد الحالبية
حتى فقد اخلوا او وجد احدهما وانما انتقل العرف ويطل بطل
الحد ويختلف ذلك بحسب الاعصار والامصار ويمجد انظر ان يابن
ذات الراية ومثله الركبان لا يوجب حدا وانه لو استمر ما لا يوجب
حدا لان في القذف اوجب الحد انتهى وجد عندي ما نصه من قال
لشريف ما انت شريف وانما سمعت جدك او اباك ما انتا شريف ما ظهر
المقول له ما يثبت به شرفه فلا حد على القائل حيث لم يكن القول
له مع وفاء بالشرف ولم يكن علم عند القائل بشرف المستوف القول
له وقال ما قال معتمد اعلم ما سمع وحلف انه لم يعلم بذلك ومن
قال لشريف جدي وابي خير من جدك او من ابيك فلا حد على القائل
اذا كان جد القائل او ابوه عالما وخطيبا او نحو ذلك ولكن يوجب
وكذلك يوجب من اذى مسلي بان قال له يا شارب يا اكل الزنا
ولو صار قاتلا وكذلك من قال لاخو الله البر عليك يعز **ص** او ذات الراية
ص اي وكن كذلك اذا قال له يا ابن ذات الراية لانه عرض لاه بالزنا
لان في الجاهلية كانت للراة تزل الركبان وتعمل على بائنا باية اي
علامة لاجل الزول **ص** او سببت بها في عكسها **ص** يمكن تضم الحاف
وقتها جمع يمكن يسكن الحاف لان شغل يجمع على فعل وفعل وقال
في المغرب يمكن جمع عكسة وهي الحاف الذي في البطن من السمن قاله
الجوهري والجمع عكن واعكان وتكن البطن صار ذا عكن وقال النوري

في التهذيب قال الليث وعينه العكن لا تطوا في بطن الجارية من السمن
واحد العكن عكسة ولو قيل جارية عكنا لجاز ولكنهم يقولون عكسة
انتهى والمعنى انه يجد ان قال فقلت بغلانة الاجنبية في عكسها لان
ذلك استد من التعريف وما ذكره المؤلف من وجوب الحد بواقف
ما لابن القاسم في المدونة وغيره لا خلا لا سبب كما ذكره الشارح
لكن يخالف قولهما في كتاب الرحمة في الشهود اذا شهد ثلاثة بالزنا
وقال الرابع ما بينه بين فحدهما الحد الثلاثة وعرف الرابع انتهى
واجاب النجاشي بان وجوب الحد منه اذا قاله على وجه المشاهدة
فاما ان قاله على وجه الشهادة فالعقوبة فقط فلا مخالفة بين
كلاهما انطوا بن مروق **ص** لان سبب جنسا لغيره ولو ابيض لاسود
ان لم يكن من العرب **ص** الفرق بين العرب وغيرهم ان العرب اسما بها
محمولة وغير العرب من سائر الاجناس والطوائف اسما بها
محمولة فمن سبب من غير العرب الى غير جنسه او الى غير قبيلته
لا حد عليه ولو كان ابيض وسببه الى جنس اسود او العكس
كما ان قال لبربري يا نوبي او يا حبشي وما شبه ذلك وقال
في شرحه المراد بالحيف هنا الصنف لان الانسان نوع من الحيوان
فما عكسه اصناف فالعرب صنف والروم صنف والبربر صنف وهكذا
واسما ر بلورد القول بان من سبب ابيض لاسود وليس واحد
منهم من العرب فانه يجد ومفهوم ان لم يكن من العرب انه لو كان من
العرب وسببه الى جنس اخر فانه يجد ومثله ما اذا سبب قبيلة
من العرب الى قبيلة اخرى من العرب **ص** او قال مولد لغيره انا خير
منك **ص** يعني ان الشخص المولد الذي وقع عليه الفتق اذا قال
لشخص حد الاصل انا خير منك فانه لا حد عليه لاجل ذلك ان ليس
منه قدف ولا تعريض للقدف ووجوه الحز كيرة اي الوجوه التي
تفضل بها الاصلية في الدين والخلف والخلق اما ان قال له انا خير
منك شيئا فانه يجد له ذلك ولا خلاف فيه **ص** او ما اكامل ولا فضل
منك يعني ان من قال لاخو ما اكامل ولا فضل فالشهور لا حد عليه
لانه انما تنسب له فقط وبما رة اخرى ووجه عدم الحد ان هذا
اللفظ يستعمل في عروجه القدف وانما يراد به ان يسبب الى الضيعة
والقول وما قرأه نامة كلام المؤلف في هذه وما قبلها من عدم القدف
المشهور فهو معطوف على المنفي والقول لاخذ بالحد ضعيف فلا
يمسنى عليه كلام المؤلف وان جوزه الشارح احتمالا **ص** او قال لحدك
زنا **ص** يعني ان من قال لجماعة احدهم زنا او ابنتها بنية او لاب له

Copy ng ersity

فالشهور لا بد عليه وسواها موافقا لبعض لان المقدوف لما لم
 يكن معلوما لم تلحق واحدا منهم مرة والحد انما جعل له فها نحن
 المقدوف فلو تمام احدهم وادعى انه اراده لم يقبل منه الايبان وفي
 شرح ما نصه او قال الجماعة احدكم ان اي ولو تمام موافقا للمقدوف
 لما لم يبر ف بعينه لم يحصل مرة لولاحد منهم والحد انما هو لمرة وبذلك
 يزول اشكال ان رتبه عدم الحد فيما اذا قاموا قال لانه قد ف لحد
 قطعا وحمل كلام المؤلف اذ اكثر الجماعة بان زاد واعلى اثنين وما قار بها
 فان كان اثنين وما قار بها فانه يجد ان تمام او تمام بعضهم وعنى
 الباقي فان حلف ما اراد التام لم يجد والا حد انتهى المراد منه ومن
 ذلك مسئلة من قال لذي امر اثنين يا روج الزانية فحقت احدهما
 وقامت الاخرى فانه يحلف ما ارادها فان كل حد خاله ما لك في
 الواضحة والعينية قال في البيان ومثل ذي المراتب من له امرأة
 واحدة وقامت لكان القول قوله مع بعينه انه انما اراد الميتة
 انتهى ولعل الفرق بين ما هنا وما في باب الايمان من ان ارادة الميتة
 لا تعتبر الحد ودند ربا السبهات **شرح** وحده في ما يورد ان كان لا يقات
شرح المايون حقيقة هو صاحب العلة في ديرة ومما زاما تقدم في
 باب الصلاة عند قوله او ما يونا بعد قوله وبطلت باقتدائهم بان
 كذا اي وهو الذي يتاثر في كلامه كالنساء فان حاله ما يمايون
 فانه يجد الا ان يتاثر في كلامه ويورد **شرح** ان كلام المؤلف
 فيما اذا جرى العرف باستعمال المايون في ثبات اوفيه وفيمن يوثق
 لكن ينبغي ان يحلف حيث كان لا يتاثر في كلامه انه لم يرد من يوثق
 اما ان كان العرف باستعماله في ثبات فانه يجد ولو انك **شرح** وفي
 باب النصارى او الازرق ان لم يكن في اياه كذلك **شرح** يعني انه اذا
 قال له يا ابن النصارى وليس في اياه كذلك فانه يجد ومثله
 يا ابن الازرق او الاقطع او الاعور او الاحمق وكوهه ان لم يكن في
 اياه كذلك فقد نسب اسم للزنا وكذلك يجد اذا قال له يا ابن
 الحمار او يا ابن الحائك وهو من العرب وليس في اياه من يعمل
 ذلك ورواه ابن القاسم عن مالك واستظهر قوله اصبح وقال
 انه لا فرق بين الصانع والكميات وقال **شرح** في شرحه ما نصه وفي
 باب النصارى ولا فرق في ذلك بين ان يكون المقول له ذلك من
 العرب او من غيرهم واما يا ابن الحائك وكوهه فان كان من العرب
 فيحصل فيه بين ان يكون في اياه كذلك خلافا للحد وان كان من
 غير العرب فلا حد مطلقا وقوله ان لم يكن من العرب اي ان لم يثبت في

اياه كذلك سواء كان القائل يعلم ان في اياه كذلك او لا كما هو ظاهر
 كلامه وكلام المدونة انتهى وجد عندي ما نصه فان كان في اياه
 وان عملوا فلا حد ولكن ينكل وقوله في اياه اي المر وحين
شرح او في محنت ان لم يحلف **شرح** اي ان من قال لرجل يا محنت بفتح
 النون وكسرهما فانه يجد والتخلف هو التمسك بالقول والفعل
 ان لم يحلف انه لم يرد قد ف اما ان حلف انه لم يرد قد ف فانه لا حد
 عليه وقد علمت ان القذف لا يثبت الا بين اثنين وكلام المؤلف
 كما قرحت لم يخص العرف بين يوثق والا حد ولو حلف كما في **شرح**
شرح وادبه في باب النافسة او الفاجرة او يا حمار يا ابن الحمار
 او يا عقيق او انك عقيقة او يا قاسق يا فلج **شرح** يعني ان من
 قال لشيء يا قاسق او يا عقيق او يا حمار او يا ابن الحمار
 النافسة او يا ابن العقيقة فانه يورد ومثله اذا قال له يا ابن
 الربا او يا حمار او يا ابن الحمار او يا ثور او يا حمار وما استبه ذلك
 وقال البساطي قال في المدونة اذا قال يا حمار او يا ابن الحمار
 قضا هو ان يكتفى في النكال واحدة بخلاف كلام المؤلف فان قلت
 قال في المدونة اذا قال له يا محنت حلف ما اراد القذف ونكل
 فان لم يحلف لم يجد ونكل وهو مشكل اذ النكال عليه حلف او نكل
 فاما بدة بوجه الممن قلت لعل النكال يختلف فيخفف مع
 الممن ويثقل مع النكول ثم قال فيها ولو قال يا ابن الخبيثة حلف
 فان لم يحلف سجن حتى يحلف فان قال سجنه نقل على لسان بيتي
 حيث وبينه يا ابن الخبيثة مثل الحكم سواء وحمل الاول على الثاني
 اعني ان لم يحلف سجن او يفرق بينهما امان حيث في الرجل ابعد من
 خبيثة اي المرأة بالنسبة منه الى القذف وقوله او يا عقيق ومثله
 ما انت بعميق ولم يحك اللحن فيه خلافا واما ان قال ذلك لامرأة
 فحكي عنه ما لك انما يعاقب ولا يجد وعن عبد الملك انه يجد خاله و
 الشارح قلت انظر قوله ولم يحك اللحن فيه خلافا مع ما قد مر عن عبد
 الملك عند قول المؤلف او عقيق الفرج من وجوب الحد على قائل ذلك
 للرجل الا ان يريه عقيق الملعن والمكسب ولكنه نقل هناك او لا عن
 عبد الملك انه لا حد على قائل ذلك للرجل مطلقا وخالفنا ما لك فان
 قلت ما وجد عدم حده فيما ذكره المؤلف ان كان في مشائمه قلت
 لانه لما لم يصف العفة للفرج احتمل العفة في الملعن وغيره فذلك لم
 يحصل عليه الحد الا لثمة بقرنه للفرج ثم انه يعني كلام المؤلف ان
 التبريض بما يوجب الادب كالنصريح او قوله او انك عقيقة المسموع

كله

من شيوخنا قولة انك بتخفيف ان وفيه نظرا لانه الحقيقة من الثقل
 انما يكون اسمها من غير واحد فاولا يكون ثبوت الاية من حرة الشعر كما
 ذكره في المعنى فقال وسرط اسمها اي الحقيقة من الثقل ان
 يكون منها واحد فاولا قوله فلو انك في يوم الرخاسا التي فلا تكل
 لم تجل واقت صديق وهو مختص بالصدورة على الامع وسرط
 خبرها ان يكون حيلة ولا يكون افراده الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامران
 وقد اجتمعا في قوله يا نك ربيع وغيت مريع وانك هناك تكون الثالا
 من شرح **ص** وان قال بك جوابا لربيت حدث للربا والقذف **شرح**
 يعني ان من قال لامرأة اجنبية انت ربيت فتعالت له بك اي ربيت
 بك فاما تجد حد من حد القذف وحد للربا لضد بقاء عليه الا ان
 ترجع عن اقرارها بالربا فاما تجد للقذف عطف الا ان تكون اراوت
 جوابه عليه الحد وحده للقذف واما الزوجة فلا حد عليها لانه قاله
ح وكلم لك لاحد على الزوج لانا نجل الزنا على غير حقيقته ولو حمل
 على الحقيقة لم يجد ايضا ولو قال شخص لشخص يا اي فتاة انت
 ان من مني فانه لا حد على القابل الاول لانه قد في غير عفيف ويجد الثاني
 للقذف والربا تقول **نت** ان القابل الاول يجد ايضا ليس بظاهر
 ولو قال شخص لآخر يا معصية فتاة له الاخرات اعرف مني حد الاول
 لزوجته الاخر وادب له وحد الثاني لزوجته ولزوجته الاول معا
 حد واحد وادب له ولا يحسن لزوجته وحد لزوجته الاول ان قامت
 به بعد ما لعن لزوجته فانه قامت به قبل ما لعن لزوجته فانه
 حده لهما حد لزوجته والحاصل انما ان قامت احداها او كلاهما
 وحد حد لهما وانه لا يحسن لزوجته حيث قامت او قامتا فانه
 يجد للاخرى حيث قامت انتهى وبمفهومه بالمعنى من شرح **ص** فرع
 اختلف فيمن قاله لرجل يا ابن الزانية فقال الاخر افرجه الله ابن
 الزانية فقال ابن القاسم يحلف للجواب ما اراد قد فاداه لم
 يحلف يحلف حتى يحلف وقال اصغ هو نفي عن وجد ان جميعا **ص**
 وله حد ابيه وفلسف **شرح** يعني ان الولد اذا تربى له على ابيه وحد
 فانه يجوز له ان يحد ويصير بذلك فاسقا وكذلك اذا وجب له قتل
 ابيه عين فله ان يحد ويصير بذلك فاسقا وله ترك ذلك واستشكل
 القدر لان ابا حة القيا لم تقتضي عدم المعصية واجيب بان التخييق
 لا يلزم كونه من معصية لخصوله بالمباح كما لا يفي السوق وقال **ص**
 وما مكى عليه المولى خلاف مذاهب المدونة وانه ليس له حد ابيه
 وعلى القول بحد فله ان يحد عنه ولو بلغ الامام ولو لم يرد ستر الحد

مثل

مثل الاب في ذلك فيقيد بمفهوم قوله فيما يأتي وبعد ان اراد ستر
 عماد الاب والحد انظر في الكبير عند قوله وله النكاح **ص** والقيام
 به وان علمه من نفسه **شرح** يعني ان المقدور في محير بين ان لا يقوم
 بحقه وبين ان يقوم بحقه ويجد القاذف وان علم من نفسه ان
 ناري به من زنا قد صدر منه قال في المدونة خلال له ان يجد
 لانه افسد عرضه وليس للقاذف ان يجلد المقدور وانه ليس بمران
 انتهى اي خلا فاللشاعة حجة كوارثه **شرح** التضييق في التخييق والمعنى
 ان الوارث يجوز له ان يقوم بحد مورثه اذا مات قبل استيفائه
 ولم يوص له شخص معين غير وارثه انه يقوم به ولا فرق بين ان
 يحد القاذف قبل موت المقدور او بعد موته واليه انما يقول
وان قد في المدونة من قد في ميتا فلولده وان سفل
 وابيه وان عللا القيام بذلك ومن تمام منهم اخذ بحده وان كان
 ثم من هو اقرب منه لا يعيب يلزمهم انتهى والحدور وان يوح
 حد القاذف الى غير هذا الوقت ويقوم به متى شاء ان رضي الثاني
 بذلك قوله كوارثه اي من يستحق الميراث لاني يوف بالفضل بدليل
 قوله ولكل القيام به وان حصل من هو اقرب كما في بعض الشيخ
 وفي شرح **ص** ما نصه قوله كوارثه يقتضي ان العبد والسراري
 ليس له القيام بحد امه او فرجه وياتي ان العبد يقوم بحد
 ابيه الحد للمسلم والظاهر ان غير الابن اذا كان عبدا كالا بن العبد
 في ذلك بل الظاهر انه اذا قام بواحد من ذلك ما يغ الأثر ككفر او
 قتل فحكمه كذلك ولو قال كزوجة او امه الذكر وان قد في بعد
 بعد الموت وحذف قوله **من ولد وولده واب وابيه** لكان اخى
 وسفل من قام به مانع من ذكر وقوله الذكر مفعول لاصله فقط
 كما هو مقتضى كلام المولى حيث قال من ولد وولده وكلاهما شامل
 للذكر والانثى وغير في الاصل بقوله واب وابيه وهو لا يشمل الام
 والحدة وقوله وان حصل من هو اقرب معنى حصل وجد يعني
 ان لا بعد من ذكر القيام مع وجود الاقرب فلا بن الابن القيام
 به مع وجود ابن الصلب لان المرأة لاحقة لغيرهم على حد سواء
 وليس كالأدم مختصا استناده بالاقرب فالاقرب واخا وبالمبالغة
 لرب قوله استلب انه يقدم الاقرب فالاقرب ولو قال والا بعد
 منها القيام مع وجود الاقرب لكان الظاهر وقوله من ولد الى اخذه فان
 عدم من ذكر قام به غيرهم من الاخوة وباتحاد الورثة كما نصده كلام
 المدونة وظاهرها حتى احد الزوجين وان كان بعضهم قال المذهب

الموت

Copy ng ersity

انه لا خلاف لهما في ذلك وقال ابن الموارز عن ابن القاسم ليس لغير
من ذكر قيام مع عدمهم وهو ظاهر كلام المؤلف وقد بينه عليه ابن
مروزي في انتمى مع تقديم وتأخير وحذف وقال في ظاهر قوله من
ولد الخ في كلام الموارز لكانه يخالف للمدونة وعليه فهو ذكر
جميع البيان ولما انه منسب على مذهب المدونة وهو المشهور
بزيادة في البيان بعد قوله وايضا في غيرهم من كل عصبة
بنفسه وامراة لو رجت عصمت لكن غيرهم لا يقوم بعينه مع قرينه
الا مع تقدمه وذكر بعض البيان وترك الاخر اعتمادا على القران
ما اختلف فيه اهل العربية والجمهور على جواز ذلك ودليله قوله
عليه السلام اتقوا السبع الموبقات الشرك بالله وعقوق
الوالدين وكلمة الضرر فانه ذكر البعض وترك البعض اعتمادا
على حديث ابي هريرة حيث ذكر السبع وبعبارة اخرى كلام المؤلف
ظاهر في مذهب الموارز به محتمل لمذهب المدونة بتأويل وهو ان
قوله من ولد الخ بيان للاقرب بين من يكون من باب الاكتفاء وكلام
غيرهم مع وجودهم وانه قال فانه مقتد الاقربون في الكلام لغيرهم
من العصبية الاقرب والاقرب من العقوق قبل الامام وبعده ان اراد
بشرائعه يعني انه يجوز للمقتد وان يعفو عنه قد فقه قبل ان
يصل الامر الى الامام او صاحب الشرع والخمس كما في المدونة فاذا
بلغ حد المقتدوف والحد منهم فليس فيه عفو لما علمت ان حد
التقدي حق لصاحبه قبل بلوغ الامام فاذا بلغه صار حقا
به ليس لصاحبه ان يعفو الا ان يريد الاستر على نفسه فانه اراده
فله العفو ويعبر ارادة الاستر بانه يسأله الامام عن حقيقة حال
المقتدوف فاذا بلغه عنه ان هذا الذي قيل فيه الا ان امر جمع
وانه يحتمل ان يثبت عليه اجازة عفو وفي شرح ارادة الاستر
ان يحتمل ان يظهر ذلك مما ثبت به عليه بينة وظاهره انه يقبل
قوله في ذلك وانظر ان اراد بالاستر على القاذف حقيقة حصول
منه له منه مثل يعمل بهنوه بعد البلوغ وهو الظاهر اولو كلام
المؤلف ما لم يكن القاذف امه او اباه او جده فله العفو وان لم يشر
ثم انه يعمم ما تقدم ان قول المؤلف وبعده ان اراد استرا الاجري
فيما اذا كان القائم بالحد وارث المقتدوف الميت يقتضيه الداء بالامام
في كلام المؤلف الحاكم وانه لم يكن تافيا يستوي مع قول المدونة
في كتاب العتق وليس في حد العتق عفو او ابلغ الامام او صاحب
الشرع او الخرس اي ولاية النيابة وهم السعاة بتبنيهم اخرون في قوله

كوارثه

كوارثه انه ليس للرفيق القيام من تقدي احدا بوجه للمسلم
وهو خلاف ما يشهد كلام المدونة قال فيها ومن قال لصيده
وابواه حران مستلما ان كنت لا يملك ضرب سبده الحد وكذلك
ان قال له يا ابن الزنا او يا ابن الزانية فانه ابوالعبد قدما تاولا
وارث لهما اولهما وارث فانه للعبد ان يحد سبده في ذلك وكذلك
ان قال يا ابن الزانية فانه عليه حد واحد قوله فانه للعبد ان
يحد سبده في ذلك وانظر بما اذا يقوم بها وقد تقدم ان ابن القاسم
قال للقرابة القيام ومما قام به منهم اخذه بحده لانه عيب لزمهم
وهو اعمر من كونهم يرثون او لا يرثون فلعن العبد هذا المصطلح
له القيام به للقرابة ولما يجب عليه من بر والديه بخلاف الاجنبي
انتهى فروع الاول لا يجوز للامام العفو عن حد السرقة و
الزنا والشرب بحيث يلقته ولا يجوز لاحد الشفاعة فيها
لانما حقوق الله تعالى ولما تاب الفاعل وحسن توبته واما قبل
بلوغ الامام فتكون الشفاعة فيها قال في شرح الرسالة
قوله واما قبل بلوغ الامام الاخره ظاهره سواء كان معروفا
بالعساد ام لا ولكنه فصل في المدونة في حد السرقة خاصة بين
المعروف والعساذ فلا يجوز الشفاعة فيه وبين غيره ويجوز العفو
عنه النزيير والشفاعة فيه ولو بلغ الامام قاله في ظاهره ولو
كان النزيير يركع الله محض الثاني قال في الشامل والموصى
القيام به دون الوارث فانه لم يترك احدا ولا اوصى به فلا قيام لاحد
على الموصى كقتدوف في بيت عيسته وكتب اليه وكذا ان بعدت
وبسبب حتى يحضر وظاهرها بخلافه وقيل يقوم به ولده فقط
انتمى قال في المدونة وان لم يكن لهذا المقتدوف وارث فليس
لا جرم ان يقوم بحده واما الغائب فليس لولده ولا لغيره القيام
بقتدوفه الا ان يموت انتهى المراد منه وحيد عندي ما نصه ولو
كذب المقتدوف فانه بعد بلوغ الامام لا يقبل ويحد القاذف
وبعبارة اخرى وكذا يثبت المقتدوف ببلوغه كالعفو بخلاف لو لم يبلغ
فلا حد فانه لم يبق الوارث بحد موثره حتى قال الامر بالظاهر انه لا
قيام له والظاهر ان الطول للحيازة والموارث ان يقوم ولو
حصل العفو من البعض بخلاف العفو من فانه يستقط ان عفى رجل
كالباق لما يلقه من المعرة بخلاف العفو من فانه يستقط ان عفى رجل
لها الا ان يبقى سبيل فيكمل الاول **شرح** يعني ان القاذف اذا قذف في
الحد الذي اقيم عليه وقد بين منه النصف فاكتر فانه يثبت لهما

اي القذف من حد او احدا ثانيا سو اقدى المقتدوى او غيره ومعنى البداة
انه يطرح ما ضرب لاجل القذف الاول ويجعل كانه لم يقع ويصير كالعدم
ويستأنف للقذف من حد واحد الا ان يبقى من الحد الاول يسير خمسة
عشر سو طاقه وان قانه يكمل فيجوز للقذف الثاني حد ثانيا وقال الساجي
فان قلت اذا بقي يسير جعله ابن القاسم كالعدم وان محض يسير لم
يجعله كالعدم فاقال الفرق قلت لو قطعنا وتدينقي يسير كان الابتدا
في معنى الحد كانه مالا عادية في القطع ولو تدينقي يسير بالرفع وفي
لم يستوف حد القاذف والله اعلم وقول المؤلف يسير بالرفع وفي
يقصد النسخ يسير ابا نصب على التمييز للقول عن الفاعل تقديره
الا ان يبقى يسير الحد **باب** ذكر فيه السرقة وهي تقع
السبب وكسر الدراويجوز اسكان الراجع مع السبب وكسر ما يقال
سرق يقع الدرا يسرق بكسر هاء سرقا وسرقة فهو سارق والشيء المسرورق
وصاحبه مسروق منه انتهى وقال الشافعي عياض في التبهات
السرقة اخذ الاموال بغير حلالا ورعي اربابا محرم وهو على ضربين
عشرة حدية وعقوبة وعقوبة وعقوبة وخيانة وسرقة واختلاس
وحديعة وتعد وتعد واسم العقوب يتطرق على ذلك في اللغة
ولكل واحد من هذه الضروب في الشرع حكمه حدية فاحداية
كل مال اخذ مكره ومداغمة والعقوبة ما اخذ بعد قتل صاحبه بحيلة
لهلاكه ليأخذ ماله من ارقاره في مهواة او سفينة وحكمه حكم
الحرابة والعقوبة في عرف الشرع ما اخذه ذو القدرة والسلطان
بسلطانهما لا قدرة له على دفعه والقهر يحرم منه الا انه يكون بدعي
القوة في حنيفة للضعيف ومن الجماعة لكل واحد وحكمه حكم العقوب
واسمه يتطرق عليه لغة وشريعا والخيانة ما كان لاحد مائة او يده
للمنصرف فيه اذن والسرقة كل مال اخذ على وجه الاختفاء والستر
والاختلاس كل مال اخذ بحسرة ملحقه والقائم عليه او الناس ظاهرا
على عقلة ومربه اخذه بسرعة والخديعة كل مال اخذ بحيلة اختدع
بما صاحبه كالمشبه لصاحب الكفا والودعة فباخذها منه هي بيده
او المرامي يري المصالح او الفقر وليس منهم لياكل من ذلك مالا يجل له من
ايح له ذلك او الذين يسبقون الناس السكار حتى ينام او يجبل عقله
فباخذ ماله والحقد انكار ما تدينقي منة لاجل اذامته من مال
غيره وهو من نوع الخيانة والتعدي ما اخذ بغير اذن ملحق بحسرة
او بغيته وليس على وجه القهر ولا الاختلاس وهو نحو العقوب لكن
يختلف في الصورة وفي بعض وجوه احكامها انتهى وعرفه ابن عرفة

السرقة بانها اخذ مكنه حلا لا يقتل لصغرها وما لا يقتل ما لمصره فبا اخذ
من حدية يقصد واحد حقيقة لا شبهة له فيه يخرج اخذ غير الاسير
مالا حدية وما اجتمع بتعدد الخرج وقصد والاب مال ولده والمضطر
في الجماعة انتهى والسرقة اسم مصدر من سرق يقال سرق قاي المصدر
وسرقة في اسمه مقوله اخذ مناسب اسم المصدر واذا ارد الاسير
يكون الماخوذ من مكلف لا يقتل لصغره الماخوذ وخرج بالمكلف المحنون
والصبي الماخوذ من مكلف يقصد واحد ذكره ليدخل فيه مسلة
سواء اشبهت ان سرق ما لا يضرب فيه ثم كرر ذلك مرارا يقصد واحد
حتى كمل المضارب فانه يقطع مقوله لا شبهة له فيه يخرج اخذ الاب
مالا ابنه وكذلك كذا المصدر ان اسرق من مال سيده وحقة ان يقتل الشبهة
بالقوة لانه اذا سرق من بيت المال فانه يقطع مقوله حقيقة يخرج به غير
الخصنة اذا كان عليه ظمرا ويرد على رسم البيع من سرق خمر الذم
فانه لا يقطع مع انه مال محترم ومن سرق لصا بام سرقة اخذ من السارق
فانما يقطعان معا وهي جريمة الكتاب سنة واجماعا اما الكتاب مقوله
تعالى فالسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وقال عليه السلام
لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده وقطع عليه السلام
سارقا يمين قيمته ثلاثه ذراهم ولا خلاف بين العلماء في حرمها
واول من قطع في السرقة الوليد بن الحضرة واول امرأة قطعت في
السرقة بنت سفيان المح ومئة التي شفع فيها اسامة بن زيد ولم
يعرف المؤلف السرقة ويداها يثبت عليها فقال **باب** تقطع اليدين
باب والمعنى ان السارق اذا سرق وييمينه صحيحة فانما تقطع من
كوبها اجماعا ولو كان اعسر فالسنة يثبت ان التقطع من الكوع فقد
خصصت عموم الاية قوله تقطع اليدين اي من كل سارق مكلف مسلما
كان او كافرا حرا كان او رقيقا ذكره امان او انى وقوله تعالى والسارق
والسارقة فاقطعوا ايديهما لان الباب باب قوة وهي في الرجل اتم
وقدم المونث في الزمالة باب شهوة وهي في المرأة اتم وقولنا ولو
اعسر يمينه اليميني في شرحه وذكر الشاذلي في شرح الرسالة
ان الاعسر بيد يقطع يده اليسرى ونصه في قول الرسالة ان السارق
تقطع يده اليمنى في اول سرقة الماخوذ وهذا الترهيب اذا مات اليمنى
موجودة سليمة ولم يكن اعسر فانه اعسر تقطع اليسار وذات اليمنى
واذا لم يكن له يمين او ماتت شيلا او ناقصة الاضباع فانه يقتل
المرجلة اليسرى تقطع انتهى المراد منه وما ذكره الشاذلي عنده **باب**
للمن والذم له **باب** وقال المؤلف في التوضيح وابن عرفة اقراه **باب**

Copy

وتخمس بالنار **ش** لقوله عليه السلام في سارق سرق شملة اقطعوه وحسموه
بالنار او الحسم اقطع قال الخيري خمسة قطعتة فاحسم ومنه حسم
العرف يعني الحديث واي سارق تقال اقطعوه ثم احسموه اي الكوفة
بالنار لينقطع الدم ومن حديث اخر عليكم بالصوم ثمانية محسنة للعرف
ومذهبة للامثلة انتهى وكذلك الحكم في الخرابية فاحسم من حقت السارق
لامت تمام الحد لانه علة خوف الهلاك على السارق والظاهر كلام المؤلف انه
من تمام الحد لانه قال تقطع اليمنى ويحسم بالنار بسرقته فقل وقال **ح** انظر
هل الحسم واجب على الامام اي حان تركه كما تم او المقتوعة يد والظاهر
انه يجب كليهما وجد عندي ما نضه وانظر على القواعد انه من تمام
الحد لو تركه الامام عليه الصلوات ان مات او لا وانظر ايضا لو اراد من
عليه الحسم ان يحسم نفسه اخرجت مات هل على المانع القتل او لا وادار
قلنا على السارق لو تركه حتى مات يكون عليه اثم مما تلت نفس بخلاف
لو كان القاطع فلما يجبر له ترك الحسم لكن هذا يعارض كلامه المتقدم
وجوب ان رجم حياة او طولها وقال **ه** في شرحه قال **ح** والظاهر انه
واجب على الامام في المقتوعة يد فلما الاتي عن ابن عرفة من قطعت
يده بحق لا يجوز له ترك مداواتها وان تركها فهو موت معنى قتل النفس
بخلاف قطعتها فلما حله تركها حتى يموت وانما على قاطعه انتهى والظاهر
ان الامام بايم ايضا ان تركها عمدا انتهى وانظر مع قوله وجوب ان
رجم حياة او طولها واما قول ابن مزيون عن مختصر ابن عبد الحكم
معنى الحسم بالنار ليقطع جريان الدم لئلا يتأذى جريه حتى يموت
يموت فاذا اخرجت اضواء السروق منع ذلك جري الدم ووجه انه
لا يجب عليه بالسرقته القتل بل القلع فوجب ان يدفع ما يوجب الى
الزيادة من موت او ذهابه سائر اعضائه انتهى لا يخالف ما تقدم اذ هو
بما قطع بحق كما هو ظاهر من كلامه **ح** الا لشلل او نقص اكثر الاصابع
من رجله اليسرى **ش** قد علمت ان رتبة الرجل اليسرى بعد اليد اليمنى
فاذا سرق ولا يمين له او له يمين شللا او ناقصة اكثر الاصابع فان
الحكم يتقل للرجل اليسرى ايها متقطع وهذا هو المشهور وقاله مالك
والخدي به ابن القاسم وما بعده ضيف ومتفق ما نقله المواق ان
نقص اصبعين واعلمين لا يطل على اكثر واعلم يكون بنقص ثلاثة كوايل
وانظر لو طرأ الشلل بعد الحكم بقطعهما وقيل القلع هل تقطع كله الحال
الحكم او لا واستظهر الاول ويحيى مثله فيمن جنى على اخر ويده مهيئة
وحكم بقطعهما ثم شلت كما اشار له **ه** في شرحه **ص** ويحيى ليد اليسرى
ش الجوهرى الجوهر الرجوع عند الشئ وابطال الحكمة اي ويحيى ما كذا القول

بقطع

بقطع رجله اليسرى للقول بقطع يده اليسرى والعلم على الجوهر وهو قطع
الرجل اليسرى عند شلل اليد اليمنى او نقصها اكثر الاصابع ويدل على
انه المذهب الصحيح عليه وتقدم الكلام على مجموع المذونة الاربع
وقال **ه** في شرحه ثم ان المصنفات وقع في الشلل لاني ناقص اكثر الاصابع
وكلام المؤلف يقتضي انه وقع فيها وليس كذلك وانظر اذ اوجب
القطع على الرجل اليسرى فوجدت مثلا او ناقصة اكثر الاصابع هل
يتقل للرجل اليمنى او ليد اليسرى انتهى وقال **ق** والجوهرى لا يمين
له او له يمين شللا كذا ابن القاسم انما سمع الجوهرى لا يمين له وبلغه
ذلك فيمن له يمين شللا والناقص اكثر الاصابع مفقصة على الشللا
ومن لا يمين له فاخل في قوله الا لشلل لان المراد بالشلل الضماد
ولو قال كشلل عيذ دخل فيه اذا قطعت يه قصاصا او سوا وي كان
اولى **ص** في يده ثم رجله **ش** اي ثم ان سرق (كسالم الاعضا الذي قطعت
يده اليمنى ثم رجله اليسرى مرة ثالثة او سرق اشلل اليد اليمنى او
ناقص اكثر اصابعها مرة ثالثة قطعت يده اليسرى ثم رجله اليمنى
وفي شرح **ه** ان هذا مرتبة على قوله الا لشلل او نقص اكثر الاصابع
فرجله ولا يصح ترعيه على ما قيل الاستثناء لا يتكف لانه يقتضي
ان جميع الاعضاء بعد قطع اليمنى تقطع يده اليسرى ثم رجله وليس
كذلك ودعوى انه حد في مرتبة وهو رجله اليسرى يعني بالقياس
على ما ذكره بعيدة واما اذا سرق ثالثة على القول بالرجوع اليه وهو
قطع يده اليسرى قبل تقطع رجله اليسرى لانهما تقطع ثالثة في جميع
الاعضاء وهو الذي قاله الشارح انه الظاهر او تقطع رجله اليمنى لمحصل
القطع من خلاف وهو الموافق لقوله فيما ياتي في قوله من رجله اليمنى
انتهى المراد منه والقطع في الرجلين من مفصل الكعبين كالموازية
وقاله الامم لانه الذي مضى به العمل وعن علي بن بصير الشراك في
الرجل ليقطع عنده يمين عليه ولو اضر المؤلف قوله ويحسم بالناد
الضمان ان اول ليد على رجوعه للرجل كذلك والظاهر ان اجرة
الحسم على بيت المال وانظر كلام ابن عاوي وفيما كتبناه على تت
ص ثم كذا في حسم **ش** اي فان سرق سائر الاعضاء بعد الرابعة
او سرق الاشكال مرة رابعة ثالثة يعذر ويحسم قال في المذونة وان
سرق ولا يمين ولا رجلين او اذا شلل اليمين والرجلين لم يقطع منه
شي ولكن يعزر ويحسم ويضمن السرقة وان كان معدا انتهى ولا
يقتل على المشهور خلافا لابي مصعب ولم يبين انتها الحسم ولعل
انتهاء ظهور التوبة كما قال **ز** وفي شرح **ه** ان قوله ثم يعزر ويحسم

يجري من سرق وليس له يدان ولا رجلان اوله ذلك وكذلك واحدة منهن
شلا او ثا فقة كذا الامايع كما ذكره في المدونة وانظر تفتته واحدة
لجسس والظاهر ان عليه فان لم يكن له مال فرب بيت المال والامام
للمسلمين **ص** وان تعد امام او غيره بغيره او لا خالفه ولقد باق **ش**
يعني ان الامام او غيره اذا تعد قطع يد السارق اليسرى او ايماع على
بأن سنة القطع في اليد اليمنى فان ذلك لا يستحق الحد عند السارق وتقطع
يده اليمنى لاجل السرقة وله المضام على من قطع يده اليسرى
ظلمها **ق** وقال **ق** قوله باق راجع للحد اي ما وجد واجب والحد باق لاله
ولقوله فالقود والاثقال باقيات **ق** وقال **ق** يعني ان الامام او غيره
اذا تعد قطع اليسرى سواء تعد يدا او رجلا فيما اذا سرق ابتداء فان
الحد باق ويثبت له القود ومعهوم ولا ان التحد لو كان في ثا مرة
لم يكن الحكم كذلك وفيه تفصيل وهو ان كان التحد للحد فالحكم كذلك
وان كان للرجل فليس كذلك فان دفع الاعتراض بان قوله او لا يفهم
منه انه لو تعد اليسرى ثانيا لا يكون الحكم كذلك مع انه كذلك وهذا مبني
على ان الراد باليسرى اليد التي حل عليه السارق ثم الانتقام على
العضو الاقرب يعني منه بطريق الاول حكم ما هو بعد كرجله اليمنى ولو
قال موضع يبراه غير محل القطع كان احسن **ص** وحظا **ش** يعني ان
الامام او غيره اذا اخطأ قطع يد السارق اليسرى او لا كان ذلك يخرجه
عن قطع يده اليمنى ومحل الاجزاء اذا حصل الخطا بين يمين واما لو
اخطأ قطع الرجل وقد وجب قطع اليد ونحوه فلا يجزي ويقطع
العضو الذي ترتب عليه ويؤدي دية الاخر وقوله اجزاء **ق** اي
والقطع من الامام او ما موره واما لو كان من اجنبي فلا يجزي والحد
باق وعلى القاطع الدية وقوله اجزاء ولو تعد ليس السارق على البلاد
وقوله السارج والاجزاء يدل على ان البداءة باليمن مستحبة فاستد
لان البداءة باليمن واجبة وانما منع منه مانع وهو قطع اليسرى بخطا
فاستد من الدور الفواصل لان فرحون فان قلت سرقة لاني الحكم
فيها الاحكام حاكمين قلت هذا شهد شاهدان هذا القافي ان هذا
الرجل سرق مال القافي للمسلمين عنده فان هذا القافي يقطع السارق
ولا يفرمه المال ويرفع امره الى حاكم اخر بفرمه المال لان الاول لا يحكم
لنفسه **ص** فرجله اليمنى **ش** تقدم ان الامام او غيره اذا قطع يد السارق
اليسرى خطا كان ذلك يجزي عن قطع اليد اليمنى فان سرق مرة ثا مرة
فان الحكم يتنقل للرجل اليمنى تقطع لان من سنة القطع ان يكون
مخلافا كان سرق مرة ثالثة فان يده اليمنى تقطع فان سرق مرة رابعة

فانه رجله

فان رجله اليسرى تقطع فتقوله فرجله اليمنى مرفوع على قوله وخطا اخر
وكذا اعلم القول بان يبيد باليد اليسرى فيما اذا كانت اليمنى مثلاً
او قطعت في قصاص **ص** سرقة طفل من حرز مثله **ش** هذا متعلق بقوله
تقطع اليمنى والمعنى ان من سرق طفلاً حراً وعبيداً ما نه تقطع يمينه
اذا كان لا يتنقل لصراً او بلاء او كبر فقيد الصغر الواقع في التوفيق
واين عرفة لا مهموم له كما قال **ق** وعرف القطع ان يكون الطفل المروق
في حرز مثله ان كان في دار اهله او معه من يحفظه قال في المدونة
من سرق صبياً حراً وعبيداً من حرزه قطع وان سرق كبيراً فصبياً لم
يقطع وان كان عجباً قطع وفي شرح **ق** ولما قال المؤلف سرقة من يجزع
كما في عبارة ابن مرقوف في تزيينه للسرقة لكان اشمل ويدخل فيها
المجنون وفيه يبي تدحك في التلقين بالقطع على سارقه بثلث ومثله
بما اذا كان يتنفع فقال فاما سرقة غير المال فلا يتصور الا في الحر
الصغير فانه يقطع سارقه وقيل في المجنون لحر اذا كان يتنفع
به قطع سارقه وفي الجلاب ومن سرق عجباً او صبياً من حرزها
فعلية القطع انتهى وقيد **ق** الخلل هنا بلقر يدليل ما ياتي اي لان
العبد يدخل في قوله او ما ييسا وبما وعلى هذا فتقوله ملك
غير يدل من قوله بربع دينار وما عطف عليه او عطف بيان ثم ان
الباقي سرقة لطفل بالاسبيبة لا بالالة لان الالة ما يتوسط بين
الفاعل والمنفعله التريب وجد عندي ما نصه قوله من حرز
مثله وليس فيه تكرار مع قوله الا في مجز من حرز مثله لان هذا في
الحد وما ياتي في غيره او فيما هو اعم وذكر الاعمر بعد الاخص
ليس فيه تكرار **ص** او بربع دينار وثلاثة دراهم خالصة **ش** تقدم
ان من سرق طفلاً من حرز مثله فانه يقطع وعطف هذا عليه
والمعنى ان من سرق ربع دينار او اكره فانه يقطع وكذلك من
سرق ثلاثة دراهم من الخصة خالصة من الفس لو احدى او الزمان
ذلك يوجب الخلع وكذلك من سرق ذهاباً وفقة معا نصاً بان ذلك
يوجب الخلع وكذلك من سرق عرضاً قيمته ثلاثة دراهم فانه يوجب
القطع وان لم ييسا ومن الذهب ربع دينار فان ساء من الذهب
ربع دينار ولم ييسا وثلاثة دراهم يقطع لان الاسبيبة لا تنقسم الا بالدر
فتقوله او بربع دينار معطوف على سرقة طفل سارقه له ومثله
وهو تقطع فهو من عطف الخرافات لا من عطف الجمل وانما اعاد الياسبيبة
على ان هذا النوع مخالف للنوع الاول وانما قدم النوع الاخر اهتماماً
به لكونه ليس من جنس الاموال فيتم عدم الخلع فيه والتفصيل

اهم

الثاني لا يختص رافعا هو التطويل لغير مائدة وهذا القاعدة وهي التثنية
 على أن هذا نوع مخالف للأول وقوله أو ربع دينار أو ما نفعه حلولا
 ما نفعه جمع فيقطع إذا سرق ثمن دينار ودرهمين أو درهم ونصف
 وعرض يساوي بقية الثلاثة وبعبارة أخرى ويقطع في سرقة النصاب
 سواء كان من أحد التقديرات أو مجتمعا منهما أو من أحدهما مع عرض وسوا
 سرقة من شخص أو شخصين أي وكان ما أخذه منهما من حرز واحد
 واللام يقطع وقوله خالصه مقابل معنوسية لا مقابل ردية وهو
 حال من ربع دينار وثلاثة دراهم أي حالة كونه تلك المذكورة في الأربعة
 خالصه من الخس ولو كانت ردية المحدث كما قاله **ف** وجد عندي
 ما نصه وانما ترك المؤلف قيد الخلو في الربع دينار نظرا للمغالبة
 إذا غالب خلو من الخس فلا بد من الخلو فيه أيضا انتهى ولعلم
 أنه إذا كان الموقوف من الذهب أقل من الربع دينار والمسروق
 من الفضة أقل من ثلاثة دراهم كان كانه النصاب ملهما ونظرا
 للنقص في كل مكان كان مما يختلف فيه الموازين فإنه جرت العادة
 وإن كان مما لا يختلف فيه الموازين فلا قطع وإما أن كان النصاب معددا
 فذكر في السماع وشرحه لا بد من سدده والقواعد من الحكمين لذلك
 لكن في الدراهم خاصة فقال ما حاصله أنه إذا كان النقص مما
 يختلف فيه الموازين فإنه كان يروح بروح الكاملة فالقطع وإن كان
 لا يروح بروح الكاملة فالصواب عدم القطع والحكمة أن الناقص
 الذي لا يروح بروح الكاملة والتعامل به بالعدد لا قطع على
 سارقه سواء كان النقص لا يختلف الموازين أم لا وإن الناقص الذي
 يروح بروح الكاملة والتعامل به بالعدد أيضا لا قطع على سارقه
 إن كان لا يختلف به الموازين وإن كان نقصه لا يختلف الموازين فالقطع
 ولعلم لم يتفرع لمثل ذلك في الربع دينار لعدم التعامل بسعددا
 غالبا ويتبين أن المعتبر بما يختلف به الموازين وبما لا يختلف به القدر
 الجاري في محل التعامل من غير تقدير بحته من كل درهم كما يقتضيه
 كلام الأصح لأن الذي قلناه والآخر مئة أو زعمنا يختلف الموازين بقدر
 في بلد أو في زمن ولا يحصل اختلافهما بذلك في بلد آخر أو في زمن
 آخر وفي كلام ابن رشد إشارة لما قلناه من شرح **هـ** وبعضه بالمعنى
ص أو ما يسمى بها بالبلد سرقها **ش** الصغير يرجع للثلاثة دراهم
 والمعنى أن من سرق من العروض أو غيرها ما يساوي ثلاثة دراهم
 في البلد المسروق منها فإنه ذلك يوجب القطع سواء كان معاملة
 بالدرهم أو بالدينار أو العروض أو بما أغلب أولا وما المتبعة غير

الشرعية

الشرعية مما لعدم لا يعتد بها شرعا ابن عرفة والمعتبر في النقص منقعه
 المباحة قال فيها من سرق مما عدا ما عدا بالسبق أو ما عدا بالاجابة
 إذا دعي فاجب اليه أنه لا يرى الاقمتة على أنه ليس فيه ذلك من
 اللجب والمباطل ونصب شرعا على الثمن لنسبة يساويها لأن نسبة
 المساواة بمحلة عند الناس وعند الشرع فبين أن المعنى الشرع
 تنبيه قال في المدونة يقوم بها أهل العدل والنظر قيل كان
 يختلف الموقوفون قال إن اجتمع عدلان بصيرة على أن قيمتها ثلاثة
 دراهم قطع لأن المبتدئ مقدم على الثاني ولا يقطع بتقويم رجل
 واحد ابن رشد ومعناه في الاختيار لأنه لا يجوز إلا ذلك لأن
 كل ما يبتدئ القاضي فيه بالسؤال فالمراد بحد يحرر لأنه من باب
 الخبر لا الشهادة ولما كان قومت بثلاثة دراهم وبدرهمين
 لم يقطع ثم إن اعتبار التقويم بالدرهم لا بالدينار كما ذكره المؤلف
 وهو المشهور كما في ابن مبرزوق ومن وافقه وهو واضح حيث
 كان يتعامل بالدرهم في بلد السرقة وكانت موجودة فيه على
 ما ذكره وأما إذا كان لا يتعامل فيها إلا بالذهب ولا يوجد فيها
 إلا الذهب فالنقص حينئذ بالذهب كما ينبغي وأما ما يقوم الذهب
 والعقبة بغيره لأن في الحديث القطع في ربع دينار فلا ينظر
 إلى قيمته وقطع عليه الصلاة والسلام فيما قيمته ثلاثة دراهم
 ففي نفس الثلاثة دراهم أخرى ثم إن اعتبار قيمة السرقة في
 حيث كان عرضا يوم السرقة أي يوم الإخراج من الحرز لا يوم وجود
 كما في المقدمات ونحوه في الجلاب قال عبد الحق عن بعض شيوخ
 صقلية من سرق في بلد لا يتعامل بالناس فيه إلا بالعرضة ويقوم
 فيها قرب البلاد إليه التي يتعامل فيها بالدرهم ابن رشد وهو
 خطأ صراح لا محالة كساد السلعة في بلد السرقة بحيث لا يساوي
 ثلاثة دراهم وتساوي غيرها أكثر فيؤدي إلى القطع في أقل
 من نصاب قال ابن مبرزوق وسلفت له هذه التعليل وفيها نظر
 بل الصواب ما قاله ذلك الشيخ لأن الضرورة داعية لذلك ونظيره
 اعتبار قيمة جزا الصيد في أقرب موضع لمحل التلف إن لم تكن له قيمة
 في محله وكذا الحد الأقوال في التوريع على قيمة ما طرح من المركب
 فوق الفرق الماخو ما قال في شرحه كما سدة سال أبو الحسن المغربي
 عن الفرق بين الزام الجاني على اليد جسيما ودينارا وخطها في ربع
 دينار فقال
 يد بخمس مائة وعشرون دينارا ما بالها قطعت في ربع دينار

في

تناقض ما لنا الا السكوت له • فتشيد ببارينا من النار
 واجاب القاهني عبد الوهاب بجواب بدعي فقال
 وتماية النفس اغلاها وارخصها • خيانة المال فافهم حكمة الباري
 وله بين اخر وهو المشهور عنه
 عز الامانة اغلاها وارخصها • ذلة الحيانة فافهم حكمة الباري
 وان كما **ش** يعني ان من سرق من المال ومن الخبز او من غير ذلك
 ما هو مباح الاصل ويملك بوضع اليد ما يساوي ثلثة دراهم
 خالصة ثمانية يقطع خلافا لابي حنيفة في عدم القطع فيما اصله
 الاياحة وفي الاشياء الربوية المأكولة كالغالية لعموم قوله تعالى
 والساير والسارق فافهموا ايدهما فلا يخصص بشي الا بدليل
 او جازح لتعليمه **ش** يشير بهذا الى دخول المعايير في النقص اي
 انه من سرق جارا يساوي ثمانية من المتعة ثلاثة دراهم فإنه
 يقطع لانها متعة شرعية قال الكوفي ان كان المقتصد من الحمام لياقي
 بالاجار لا اللعب قوم على ما علم منه من الموضع الذي يبلغه
 وتبلغ الكتابة اليه انتهى وقال محمد ان كان ياريا او طيرا معلما فإنه
 يقوم على ما هو عليه من التعليم لانه ليس من الياهل ولهذا
 قال ابن عمر في الاطير في الطيور المتخذة لسماع اصواتها لغرض
 اصواتها في تقويمها ثم ان المولف اطلق المصدر و اراد الما صلبه
 وهو التعلم لان التعليم وصف للمعلم لا للجارح قوله او جازح اي
 وهو غير مكلف بدليل ما ياتي للمولف ويأتي في القولة التي بعد
 هذه ايضا **ش** او جلده بعد ذلك يعني ان من سرق سبعة
 وخمسة ولا يقطع الا اذا كانت قيمة جلده بعد ذلك تساو ثلثة
 دراهم قال فيها من سرق من سباع الطير ياريا او غيره قطع واما
 سباع الوحش التي لا تؤكل لحومها اذا سرقها ان كان في قيمة جلده
 اذا اكتبت دون ثمانية تدبغ ثلاثة دراهم قطع لان له سباع ما ذك منها
 انتهى فتقوله او جلده بعد ذلك معطوف على لتعليمه ولا يصح المعنى
 الا بذلك والغير يعود على جارح وهو باب الاستخدام لان الجارح به
 الاول ظاهر وهذا جارح غير طائر كما اشار له ابن عاري وقال **ش** او جلده
 او جلده ميتة معطوف على ما خلا فالابن عاري وجد عندي ما نصه
 قوله بعد ذلك اي وبعد سلخه بالفضل وهذا وان كان غنما على
 السارق لانه قبل السخ فيه عذر متقل قيمته لكنه ظالم والظالم اخف
 بل على عليه وفي سرج ما نصه من انه بالجارج ما سئل الطير والسبع
 فيبيد انه اذا كان كل واحد من الطير والسبع لا يساوي ثمانية يقطع

ثمانية يقطع

فانه يقطع سارقه واما ان كان كل منهما ليس فيه تعليم فانه يقطع سارق
 الطير ان كانت قيمته فقط او هو مع ربيته او ربيته فقط نصا
 ولا يقطع سارق السبع الا اذا كانت قيمة جلده بعد ذلك تساو ثلثة
 دراهم قيمة جلده هكذا يبيد والنقل فتقوله او جلده يرجع لما صدق
 عليه جارح وهو السبع ولا يراعى فيه وان كان اكله غير مباح وانظر
 او اسرق ما يقبل التعليم قبل تعليمه وكانت قيمته لغنوه التعليم
 نصا او اكثر ويقطع النظر عن ذلك دون نصا يقطع فيه
 وهو الظاهر لانه لو ائلفه انسان في هذه الحالة عزم قيمته
 عليها او لا قوله لتعليمه اي للصيد وكذلك الحمل الكتب للملوك
 فان قلت لم اعتبر في الجارح التعليم ولم يعتبر ذلك في الكتب
 فالجواب ان الكتب لما كان لا يباع ومنه ما يكون هدر لا قيمة على
 ثأله لم يعتبر فيه التعليم بخلاف الجارح فيها **ش** او جلده ميتة ان زاد
 د به نصا **ش** يعني ان من سرق جلده ميتة فانه ان غير مدبوغ فلا
 قطع فيه قاله الباجي وان كان مدبوغا فان زاد به على قيمة
 اصله نصا يقطع فتقوله ان زاد به اي ان زاده الدرع نصا
 اي ان زاد د به على قيمة اصله نصا اي ان كانت قيمته الزائدة
 بعد الدرع نصا فبقيت ما قيمته غير مدبوغ ان لو كان يبلغ للاقتناع
 به فاذا قيل درهما فبقيت ما قيمته مدبوغا فاذا قيل خمسة
 دراهم قطع فلو كانت قيمته ان لو كان يباع للاقتناع به مائة درهم
 مثلا ولم يزد الدرع نصا لا قطع وجد عندي ما نصه ويعتبر
 قيمة الجلد يوم بيع كما قاله ابو عمران ولا يطر الى ما ذهب منه من
 الابل لان الدراع هو الذي اجار للناس الاقتناع واختار الكوفي
 التخل لها يوم سرق واستظهره المولف **ش** او فلان فلوسا **ش** فخير
 التثنية يرجع للثلاثة دراهم والربع دينار والمعنى ان السارق
 اذا ظن الثلاثة دراهم فلوسا او ظن ان الربع دينار فلوسا فاذا ذك
 نصا ربع دينار او ثلاثة دراهم خالصة فانه يقطع ولا يحد بظنه قال
ق قوله او فلان اي الربع دينار والثلاثة دراهم والذهب والفضة
 خالصة هو للمعول الاول وفلوسا هو للمعول الثاني لان هذا
 باب ظنه وتقدمت ان الثاني يدخل على المبتدأ والخير وهذا لا يصح لانا
 ان احكيانه وفلنا الذهب والفضة فلوسا لا يصح هذا التركيب لكن
 يصح باعتبار الظن اي ظن الربع دينار والثلاثة دراهم او الذهب
 والفضة فلوسا فخيرين خلافاً عنه عليه الشيخ خالد على التوضيح
 في نحو طنت زيد اعمام او الثوب فارغاش عطف على الالف فلان

Copy ng ersity

يعني ان من سرق ثوبا لابس فيه نصابا ونظفه فاعاد ثوبا فيه نصاب
 منه الدراهم او من الذهب فانه يقطع ولا يبعد بطنه بشرط ان يكون ذلك
 الثوب يجعل فيه مثل ذلك ولهم السرق حشمة او حشمة يظنه ثوبا
 فاذ فيه نصاب من الدراهم او من الذهب فانه لا يقطع لان مثل ذلك
 لا يجعل فيه ذلك الا ان يكون قيمة تلك الحشمة او حشمة ثوبا وثلاثة
 دراهم فيقطع في قيمة ما ذكره من ثوبا فيه من قيمة او ذهب فالب
 السارق وقيد المحمي الثوب بان لا يكون خلقا وهو قريب مما في الدرا
 لان الناس يوصونه ذلك في مثله فانه كان خلقا وادعى انه لم يعلم
 بما فيه من ذلك شبهة علف ويد راعته القطع اخذ له ليل او عمارا انهم
 ابي واما ان كان غير خلقا فاحرمه العرف برفع الدراهم في مثله فانه
 يقطع ولا يلتفت لقوله انه لم يعلم بما فيه فقد علم منه انه لا بد من
 تصيد الثوب بكونه مما جرد به العرف برفع ما وجد منه به ثم قال
 السارق عقب ما قد مناه عن المحمي ونحو ذلك حكى ابن يونس
 عن بعض قضاة به ثم قال عبد ابن حبيب من سرق في ليل عصى ما
 مفضضة وقضيتها ظاهرة قيمتها اكثر من ثلاثة دراهم وقال لم ار
 الفضة بالليل فانه علم انه لم يبصر الفضة لم يقطع ويصير كما لو كانت
 الفضة في داخلها وقال المحمي عما يصدق اذا اخذها في ليل واما
 في النهار فلا لانه لا يخفى الا ان يكون اخراجها من مكان مظلم انتهى فان
 قلت قول المولف اولنا فلو سارقا او الثوب فاعاد ثوبا فيه نصاب
 من اخراج من الحرم فصابا في نفس الامر وان ظنه حين الاخراج دون
 النصاب وهو خلاف ما ينبغي ما ذكره المحمي في مسألة العصى
 المفضضة بالفضة اذا اخراجها من مكان مظلم مع انه لا قطع عليه
 قلت لا يخالف لان ذات السرقة ان كانت نصابا ودون نصاب
 وجرت العادة برفع شيء فيها يصيرها نصابا فيقطع من اخراجها من
 حرمها وان ظن ان ذات نصابا واما ان كانت ذات السرقة دون
 نصاب ولم تجر العادة برفع شيء فيها يصيرها نصابا فخرجها لسارق
 من حرمها فانها انما كذلك فان وضع فيها ما يصيرها نصابا فانه
 لا قطع عليه ويحصل الفرق بين مسألة ظن السرقة وقلوسا وبين
 العصى المفضضة ان ذات السرقة في الاولى نصاب وفي الثانية دون
 ويحصل الفرق بين مسألة ظن الثوب فاعاد مسألة العصى
 المفضضة ان الثوب لا يجري رفع ما وجد فيه به قطع بخلاف الثانية
 من شرح ما وشركة صبي **شرح** يعني ان المكلف اذا شركه في سرقة النصاب
 صبي او مجنون فانه يقطع ونما وليس شركتهما بشبهة تد راعته لحد وجد

عندي

عندي ما فيه ظاهرة ان المكلف يقطع من شركة الصبي ولو سرق من
 موضع ما دون حريمه للصبي **شرح** لا ب **شرح** عطف على صبي اي ولا يقطع
 على من اشرك في السرقة مع من له شبهة قوية في المال المسروق
 كما اذا اشرك مع اب رب المال او امه او جده ولو لم يذخوله باذن
 من له شبهة قوية فلو سرق مع عبده من موضع اذن له سيده
 في دخوله فلا قطع عليه ومن موضع لم يذخ له حريمه قطع المكلف دون
 العبد لان دراهم الدعوى العبد لم يكن كشبهة له في المال وانما هو لانه
 ماله فاذا قطع عبده كانت زيادة عليه في مصيبته وما قرره من
 ان الاب يشارك لغيره في السرقة بخلافه في السارق في الكيس وقرره
 في الصغير من ان الاب ان سرق من مال ابنه فلا قطع عليه
 وهو الصواب لانه سينص على ان الحد ولو لم يذخ له باب اول
 لا ب لا قطع عليه ولو قال او شركة كصبي لا ب كان اشمل ليدخل
 في الاول المجنون وفي الثاني الام وغيرهما من لم يقطع كما ياتي بيانه
 وقاله والمراد لان شركة مكلف لا يقطع بسرقة المال لانه فيه
 من الشبهة وعلى هذا فقوله لا ب اي مكلف واما الاب المجنون
 فانه يقطع شركه لعدم شبهة السرقة الى الاب وقصد ما من حال
 جنونه وانما تنصب لشركه وبما يدل ليهذا اما قد مناه في
 تعريفه من قصد اخراج المسروق من الحرم ويحتمل ان يقال ان
 جنونه لا يقطع حقه من الشبهة في المال وفيه نظر لان وجوب
 الشبهة لا يوجب وجود قصده اخراج المسروق من حرمه وقد
 علمت اعتبارا واستقرا من هذا ان صاحب المال لو كان مجنونا
 وشارك سارقا لماله في اخراجه من الحرم فانه يقطع السارق
 وقولنا لانه في المال من الشبهة مدخل لسببه اصوله من جهة
 الاب والام ويخرج لشركه العبد في سرقة مال السيد ولشركه
 المضيف ولشركه الحد الذي وجب في مال الاخراد لا شبهة لواحد
 ممن ذكر في مال السرقة فبما ان المنقول في هذا التفصيل وهو
 انه لا قطع على شرك المضيف سواء سرق ما جرح عن المضيف او لا
 ان المضيف كذلك ولا قطع على شرك احد الزوجين حيث لا يجب
 القطع على احدهما وذلك فيما اذا سرق احدهما من غير ما جرح عنه
 ولا قطع على شرك العبد فيما سرقه مما اذن السيد لعبده في
 دخوله فيه بخلاف ما لم يذخ له لعبده فيه فالا قطع على الشريك واما
 العبد فلا قطع عليه مطلقا لئلا يجتمع على السيد مصيبتان فقد
 المال وقطع بد العبد **شرح** ولا يلزم لاجل الشبهة يبغي وكذلك لا قطع على

والاول

Copy ng ersity

من سرق طيرا يساوي ثلاثة دراهم لاجل احابته مثل البلاء بل
والعصافير لانها متبعة بغير شريعة نعم اذا كان لهما يساوي بعدد
نصابا فانه يقطع لذلك قائلوا ولد لك بتوم الغراب الذي ينكح والذرة
والسمان والعصافير وابوز رقيق بغير ما فيه من متعة اللطيف قوله
ولا طير ابي ولا سارق طير فالعطوف هو المضاف الى المضاف على مضاف
كذلك ابي لا شركة مبني ولا سارق طير كذا وقوله لاجل احابته ليس
الموافق لاجل احابته عند الاباية وانما المراد بها الحماوية وحيد عندي
ما مضى وكذلك يقطع من سرق طير ايساوي ثلاثة دراهم لاجل
تبليغ الاخبار لانها متبعة بغير شريعة **مس** ولا ان تكمل بمرارها لبلية
ش يعني ان السارق اذا الفرج النصاب من حوز ملكه في دفعات
فهي لبيلة او في ليال او في يوم او في ايام فانه لا يقطع عليه لان شرطه
القطع ان يخرج السارق النصاب دفعة واحدة من حوز ملكه و
ويسمى هذا بالسارق الظريف الخيل وقيد بعضهم بعدم القطع
بعدم القصد ابتداء واما ان قصد ابتداء انه يخرج النصاب دفعة
واحدة واخرجه على مرات فانه يقطع ويؤخذ هذا القيد من كلام
الموافق **مس** او اشتركا في حمل ان استقلال كل ولم يبينه نصاب **ش** هذا
مطوف على ما لا قطع فيه والمعنى انه اذا دخل الثمان الحوز فاشتركا
في حمل نصاب فاحجاه فانه لا يقطع على واحد منهما لكن بشرط الا
ان يكون كل واحد منهما يستقل باخراجه من الحوز دون صاحبه
الثاني ان لا يوجب كل واحد منهما نصاب فاذ لم يستقل احدهما
باخراجه من الحوز فليهما القطع ولو لم يثبت كل واحد منهما نصاب
او نأب كل واحد نصاب ولو استقل باخراجه من الحوز فالحاصل
ان نأب كلا نصاب فالا فليقطع على كل حال والا فانه يستقل كل باخراجه
من الحوز فلا قطع والا فليقطع عليهما ايضا وكذلك القطع عليهم
اذا ارعوه على ظهر احد هه في الحوز ثم خرج به اذ لم يقد رعلى
اخرجه الا برعهم معه ويصيرون كانهم حلوه عليه دابة فانه
يقطعون اذ انما يركب على رقبته عتليا ولو حملوه على ظهر احد هه
وهو قائم على حمله دونهم كالشوب قطع وحده ولو خرج كل واحد
منهم حاملا لشبه دون الاخر وهم شركا فيهما فخرجوه لم يقطع منهم الا
من اخرج ما فيه ثلاثة دراهم ولو دخل الثمان الحوز فاحدهما
دينا وقضاة لاخر في دين عليه او او دعه اياه قطع الخارج به
قوله ان الحوز ولو باع السارق ثوبا في الحوز لاخر فخرج به المشتري
ولم يعلم انه سارق فلا قطع على واحد منهما قالة البايع ولو حمل اربعة

متاعا

متاعا واخرجهما به من الحوز ويمكن استقلال اثنين منهم قبي القطع خلا
ويقتضي كلام المؤلف القطع اي لانه شرط في عدم القطع ان يستقل
كل كما قاله **مس** وكذا في شرحه ان المعتد بعدم القطع وانظر فيه مع
صور هذه المسئلة فيما كتبناه على **ش** **مس** ملك غير ولو كذب به ربه
ش هذا انت للنصاب السابق وهو ربع دينار والثلاثة دراهم
وكانه قال سرقة طفل او نصاب ملك غير وصورة المسئلة ان السارق
مقر بالسرقه ورب المتاع يكذب به عليه القطع وحسيند بغير المتاع
للسارق الا ان يدعيه ربه بعد ذلك **مس** **ش** باللفظ في قوله
ولما قدم ان شرط المسروق الذي يقطع سارقه كونه نصابا او ثمانية
السرقة وانما علمنا بها بالحق على لفظ او ربع دينار فقال ملك غير الاخره
عطف البيان وشمل قوله ملك غير السارق من سارق قال في المذنب
ويقتضيان معا وكذا لو سرقة ثالث ابي وهكذا او يشمل سرقة من له
التصرف في مال من ذلك المال حيث لم يكن بيده كالموكل والوكيل
يسرقان من مال لهما فيه التصرف وهو يبيد مودع او مريض او غصوه
ويشمل سرقة المستأجر ما استأجره قبل قبضه من ربه وكذا الوصي
اذا سرق من مال المجهور وهو يبيد من ثمنه كما انه يجد ان اولى ملك
المجهور وحده عندي ما فيه ولو ثبتت السرقة باليمين على شخص
فقال انه مالى وما فيه رب المال فلا قطع انظر الشارح **مس** واخذ
لبلاغا روى الا رسال **ش** يعني ان السارق اذا اخذ في الليل بالمتاع
المسروق وقال رب المتاع ارسلي لاخره فانه لا يصدق وعليه
القطع ولو صدقه رب المتاع انه ارسله كذا اذا اتى بما يشبهه
فانه يصدق ولا يقطع بان دخل من مدخل الناس وخرج من مخار
في وقت يمشيه انه ارسله فيه واليه الاشارة بقوله **وهذا ان**
اشبه قال فيها ان اخذ في حوز الليل فقال ثلاث ارسلي
الى منزله فاحذث له هذا المتاع فانه يعرف منه انقطاع اليه واشبه
ما قال لم يقطع ولا يقطع ولم يصدق وقال فيها ايضا ومن شهد
عليه بيمينه انه سرق هذا المتاع فقال السارق حلفوه انه ليس لي
فانه يقطع ويحلف له الطالب ويأخذه فانه نكل خلف السارق واخذه
ويقطع فتقوله او اخذ ليلا معطوفا على قوله كذب به ربه فدخل
اليالفة **مس** لا ملكه من مريض ومشتا **ش** تقدم ان شرط القطع ان
يكن المتاع المسروق ملكا لغير السارق واما لو سرق ملكه الموهون
او المستأجر فانه لا قطع عليه ويجوز فتح الهام الجيم ويكون بيا بالملك
بمعنى مملوكة اي لا قطع على من سرق مملوكة المتهن او المستأجر وان تلف

جم

به حق الغير ويجوز كسر ما ذكر ويكون بيان المسروق منه والموقع ان
معه بنية بالرهينة والاستيلاء والاطع وجد عهدي ما نصه لا ملكه
من مرتبة واستأجر واما عكسه فبالبطلان كملكه قبل خروجه
شي يعني ان السارق اذا ملك الشيء المسروق قبل خروجه من الخزان
ورثه مثلاً فانه لا قطع عليه اما لو ملكه بعد ان اخرج من الخزان فانه لا يقطع
وهو بمنزلة من سرق نقداً واخرجه من الخزان وانه له صاحبه فانه لا يقطع
لا يبرئ عنه والمولى تابع لابن الخايب وقار ابن عرفة لا يعرفه بنصه
الا لابن شماس وهو نفي الترابي ويتفق مساند المذهب على
فصله منها عدم قطع الوالد في سرقة من ماله ولده ومنها قوله في الموثق
لا قطع في سرقة السيد من ماله مكاتبته او مكاتب ابه ومنها قوله فيها
وان سرق من اعمامه او دعه وخلافه اياه فانه اقام بنية انه استولى
هذا المتاع نفسه لم يقطع هكذا الصواب كما في ابن عرفة عنها وما وقع
في نسخة ان غاري قطع خلاص الصواب **م** محرم لآخر وطهور **ش**
تقدم ان من حمله سرقة القطع في المال ان يكون مملوكاً لغير السارق وان سار
بمذاهب الى ان من حمله سرقة ايضا ان يكون محرم ما غلبه سرقة خسراناً
وما اسبه ذلك فانه لا يقطع الا ان الخي يفتى عليه بغيرها ان كانت لذي
الاسلم حيث اتلفها السارق فانه قلقت الخي محرم بالنسبة للذي لا يبرئ
له فبني قلنت لاسلم انه محرم اما على القول بانهم محرمون بالرفع
قطاً واما على القول الاخر فمحرمون بالايام بالايام بالارتداد وانما
وجبت القيمة لاجل اقراره على ما هو عليه الجزية وبعبارة اخرى المراد
بالمحرم ما يحرم به يخرج الكلب بخلاف المحرم في باب التيمم هو بالبحر
قتله فاقى البايان **م** الا ان يساوي بعد كسره نصاً **ش** اي الا ان
يساوي حبيب الطهور بعد كسره ثلاثة دراهم فيقطع لاجل الحشيش
فقط قال في شرحه الا ان يساوي بعد كسره بالكل نصاً بانها هي الظاهر
ولا تعتبر قيمته بتقدير كسره ثم ان وعال الخزان ان كان يساوي نصاً بعد
تفريقه هل يقطع وهو المناسب لقوله او الثوب عارفاً ولا يدخل
في المحرم مال الخري بالنسبة لاسلم بخل يله بامان لعموم الآية والسارق
والسارقة ما قطعوا ايديهما وهذا مستند من قوله المولى فيما ياتي
والمعاهد انتهى المراد منه **م** ولا يقطع مطلقاً **ش** هذا مصطوف على قوله
لآخر والمعنى ان من سرق كلباً فلا قطع عليه سواء كان ماله او غيره
او لا ماله لا ولو ساوى لتعليمه نصاً بانهم لا يستثنى من قوله
فيها تقدم وجاز لتعليمه والفرق انه لا يباع لانه عليه السلام حرم منه
بخلاف غيره **م** واخبره بعد ذلك **ش** يعني انه من سرق الا فحيلة بعد ذلك

فانه لا قطع

فانه لا قطع عليه لا بما وجبت بالدفع لاتباع في فلس ولا ترغيب وانما
تؤثر وان سرق قبل ان يباع فانه يقطع ولو كان عينها وحكم العدة
حكم الا فحيلة في الوجيبين **م** بخلاف غيرها من نفس **ش** يعني ان من سرق
لحم الا فحيلة من ملكه فحيلة وكذا غيرها من اوعى فانه يقطع لانه
ملكه بوضع يده عليه بخلاف ما مراد بالحق هنا المقصد فاعلم
كما عبر به لك ابن الخايب فدخل العني ايضا ويقال لما كان الغالب
اعطاها للتقيد ونه الغني تقتصر عليه لذلك **م** تمام الملك لا شبهة
له فيه **ش** يعني ومن شرط القطع في المال المسروق ان يكون لملك المسار
فيه ولا شبهة ملك احقران ذلك من الاب والام اذا سرقا من مال
ولهما فانه لا قطع عليه ما لقوة الشبهة لهما في مال ولهما وكذلك
لا قطع عليه اذا سرق من مال الشركة الذي لم يجز عنه كايان وكذلك
لا قطع على السيد اذا سرق من مال مكاتبته لقوة الشبهة فتقوله
تمام الملك يحترق به عن الشريك الذي لم يجز عنه فان قلت قولهم
لم يجز عنه يولد على ان عدم القطع لاجل عدم الخور فلا يكون خور قولهم
تمام الملك فلا يحترق به عنه قلت لما كان تمام الملك لا يحصل الا في الخور
وفيه ما فيه قوله لا شبهة اي للمسارق فيه احترق به من الاب في
مال ولده ويدخل في قوله لا شبهة له فيه الولد اذا لا شبهة له في مال
ابيه قوله لا شبهة له فيه اي شبهة قوية **م** وان من بيت المال
والغنيمة **ش** يعني ان من سرق من بيت مال المسلمين نصيباً فانه يقطع
لخيانة شئنه في بيت المال لقلتها وسواها من مستطاب اولاً وكذلك
يقطع من سرق من القيمة بعد حوزة هالما تقدم في باب الجباية عند
قوله وحذر ان وسارق ان حيز المعتم لختارة لشبهة في القيمة اي
لقلتها وضعفها بخلافها اذا قويت فاما بذكر الحد كما تقدم واما لو سرق
من القيمة قبل حوزة هالما فلا قطع عليه به اتفاق وقال في **ق** والبالغة
في قوله وان من بيت المال او الغنيمة وان كان له فيها شبهة لكنها
ضئيلة ويدخل في بيت المال المشقوق فانه يقطع من سرق منه **م**
او مال شركة ان حجب عنه وسرق فوق حقه نصاً **ش** يعني ان من
سرق من مال الشركة فانه يقطع بشرط الاول ان يحجب السارق عن مال
الشركة اي ليس له فيه نصيب الشرط الثاني ان يسرق فوق حقه نصاً
من جميع مال الشركة وقال في شرحه ان حجب عنه بان يودع المال
عند رجل اخني كما يشره به في المدونة ومثله ان يكون على وجه لحدها
اي على وجه الخط والاحراز والافوكير المحرم كما اشار له في الموازية
اي او يعلقا عليه ويودعها الفايح عند غيرهما كما في الشارح ومثله

ق

المانع عند غيرهما اجملها عند احدهما اذا كان ذلك على وجه الحفظ والاعزاز
قوله وسرق فوق حقه نصا باي فوق حقه نصا باي فوق حقه من
جميع المال ما سرق وما لم يسرق ان كان ملكا كما اذا كان حيلة المال
انني عشر درهما وسرق منه شئعة دراهم اما ان كان مستورا فالمعتبر
ان يكون فيما سرق فوق حقه ما سرق لا من جميع المال نصا باي والوقت بينهما
انه لما كان ليس له ان يأخذ حظه من المقوم على وجه القسمة الارض
صاحبه لا اختلاف الاغراض في افراد المقوم كان ما سرقه بعضه حظه
وبعضه حظ صاحبه وما بقي كذلك فذلك اعتبر حظه ما سرق فقط فان
كان ما زاد عليه من حظ صاحبه نصا باي قطع والافلا واما المثلبي فلما كان
له اخذ حظه منه وان ابي صاحبه لعدم اختلاف الاغراض فيه عما لها
فلم يتعين ان يكون ما اخذه منه ما هو قدر حظه او اكثره ون نصا باي
مستورا بينهما وما بقي كذلك وهو محتمل ان يكون ما اخذه هو حظه فقط
وما ابقاه هو حظ شريكه فقط فلذا اعتبر في القطع في المثلبي ان يكون
سرق ما يوجب من جميع المال نصا باي ومن المقوم **لا الجور** يعني
الجور لا يقطع اذا سرق من مال ابن ابنته او من مال ابن ابنته ولم يزد
بالع على الجور للام تولد ولولام لقوة السببية للجور في مال ابن ابنته او
ابن ابنته لقوله عليه السلام انت وما لك لا يبيك اما الابن اذا سرق من
مال ابيه او من مال جده ثمة اقطع لخصمها وكذلك يجد الولد اذا ولى
جارية ابيه او امة لضعف السببية بخلاف الاب اذا ولى جارية ابيه
ثمة لا حظه عليه لقوة سببية تلوسق العبد من مال ابن سيده يقطع
وقال في قوله لا الجور ولو كان فرعه عبيد الا انه يملك ما بيده حتى يترده
سيده ولا يخفى ان هذا يعني عنه قوله فيما تقدم لآب **ص** ولا يخفى
ش صورته ان يكون لخصم عبيد اخر مال وله عليه بنية ونقد
حضورها ويجده فيه ثم ان ربه سرقه من الجاحد ثم لما اقام الميسوق
منه بنية بالسرقه وترتب على السارق اتمام السارق بنية بات
الماله وان جده فيه انكر ان عرفه واما تصوير البساطي لها بات
الميسوق منه اقر له بعد السرقه انه ماله وان جده خفي فحيث ان
اقراره لا يبي عنه القطع لانه يتم على رجمته فهو من موقوف قوله المتقدم
ولو كان ربه **ص** او ماله **ش** اي ولا يقطع على من سرق حقه من هو
عليه ما اقل له فيه سواء كان ما سرقه من حقه او لا وتيد بعض
السكوك كونه من حقه حقه ومن غير حقه يقطع ونظر المؤلف فيه
ولم يفتقره وقال **ق** مضاه اتمام السارق بنية ان له عنده مالا وان
سطه به ولا يقطع **ص** يخرج من حله **ش** يعني انه السارق اذا اخرج النصا

من حله فانه يقطع ولورده بعد ذلك الى داخل الحوز ليقف السبب
تأجيل الذخيرة باخراج النصاب من الحوز من حيلة ثم وط القطع في
سرقه الا ماله اما لو نقل النصاب داخل الحوز من مكان الى اخر ولم
يخرجه منه ثمة لا يقطع عليه وقال **ق** قوله يخرج من حله من حله من حله
سرقه دينار او ثلاثة دراهم لان العطف فيه باو ويجوز المطالبة بقة وعدمها
وهذا الحسن من قول بطليموس انه صفة لما يفتح من الكلام اي سرقه
نصاب يخرج من حله بل المؤلف راعى القيد عدة العربية وهو انه متى
كان العطف با وجازت المطالبة بقة وعدمها ولو قال يخرج من ايضا قوله
من حله يستثنى منه باب المسجد وسقفه وقناديله وبسطه
وامور كثيرة **ص** بان لا يبعد الواقع فيه مضافا **ش** هذا التفسير الجوز
وكان قال قال له ما الحوز فقال بان لا يبعد الواقع فيه مضافا اي
انه ليس له ما يبط سرقه وحوز كل شيء يحسبه كما ياتي في الحوز يختلف
باختلاف الاشخاص والاموال فرب مكان يكون حوزا بالنسبة الى شخص
وغير حوز بالنسبة الى اخر او يكون حوزا بالنسبة الى متاع وغير حوز
بالنسبة الى متاع اخر فاسترا ط الحوز لا يد منه فيه الحديث ان النبي
عليه السلام قال لا قطع في مملوك ولا في حويصة جبل صهي
الما نسبة ثمة او اها الى المراح او الى الجوز فالحظ فيما بلغ نصا باي
وقال **ق** اي لا يبعد الحوز الواقع وبهذا يعلم ان الاحتياج لزيادة الحوز
وقد زاده ابن الجوز لضعف الايضاح انتهى فمر ان مقتضى تزيين ابن
عروة للحوز بقوله ما قصد بما وضع فيه حظه به ان يستقل بحظه
او يحاط به غيره ان لم يستقل انتهى ان من سقط منه شيء في حله هو حوز
به نفسه كمن وقع منه شيء في بيت اخر فسرقة انسان انه لا يقطع بل
هو مقتضى كلام المؤلف ايضا لا انه لا يصدق على من سقط منه شيء
انه واضع كمن ليس في كلام المؤلف اعتبارا بقصد الحفظ واعتباره ابن
عروة **ص** وان لم يخرج هو **ش** ماله في القطع والمعنى ان السارق
اذا اخرج من الحوز ثمة يقطع وان لم يخرج السارق من الحوز لم يقطع
السبب وسواء بقى النصاب خارج الحوز او تلف سبب نارا او تلعه
حيوان او كان زجاجا عتكس وما اسبه ذلك ولا يستلزم دخول السارق
الحوز بل لو دخل عمارة مثلا وجوز بها نصا باي ثمة يقطع وبرز الضمير
لانه لا مانع من ابرار الضمير لانه استلزم حجب ثمة ابرار لا
يورد الى ليس يجوز بد يتقدم هو ولهم الاحتياج لجواب السارق المخرج
للمكلف انظر فيه فيما كتبناه على **ت** او اطلع در **ش** يعني ان
السارق اذا اطلع در داخل الحوز او دنا من ثمة او ما اسبه ذلك ما لا يفسد

قوله

بالابتلاع فإنه يقطع حيث خرج هو من الحوز لانه يصدق عليه انه خرج
به من الحوز فلو اكل طعاما داخل الحوز فلا يقطع عليه ولو خرج من الحوز
ولكن بغيره لم يرد فلو خرج الثوب داخل الحوز فلا يقطع عليه ولكن
بغيره لم يرد **مس** او اذ هذا يحصل منه نصاب **مس** يعني ان
الشارع اذا اذ هذا راسه او كعبته او جسده داخل الحوز بما يحصل منه
منه ما يساوي نصابا اذا سلك المسك والربد وكوهها فإنه يقطع
وبغيره لم يرد في ملاله دون عدمه كما ياتي تحقيقه اخر الباب وفي كلام
المؤلف اشارة الى ان النصاب يثبت ان لو سلك حيث يخرج بقوله بما را
يحصل الى اخره وعدل عن ان يقول او اذ هذا نصاب مع انه اخبر قوله
او اذ هذا اي او اذ هذه بغيره باختباره وجيد عندي ما نصه ومثل
السلك الغسل او الطهي على الماء كل هذا يكتفي فيه الغرض والتقدير
ان لو سلك او غسل او كوهها **مس** او اشارة الى ان شاة بالطلوع خرجت
مس قد علمت انه لا يشترط دخول السارق الحوز بل لو غلب واخرج
المسروق من الحوز وهو خارج عنه فإنه يقطع كما اذا اشار الى شاة
وكوهها ما خرجت من حوز مثلها فاحذر فيا او الى صبي او الى العجوز
حتى اخرجها فاحذر فإنه يقطع كما ان السارق اذا سلك
الى شاة فخرجت من حوز مثلها فإنه يقطع اذا اخذها كلها انظر قوله
في النص اذا اخذها هل شرط في القطع حتى لو لم ياحذرها لا يقطع
عليه او ليس بشرط لانه ما اخرج شيئا من حوز لا يشترط اخذه له
الا ان يقال الاشارة ليست كالخراج وظاهر كلام المؤلف ان حوزها
كان اشارة لهذا **مس** ويدل على انه كان ثقل المواقف انه لم يذكر في
النص ثم اخذها وقوله او اشار الى اخره معطوف على لم يخرج اي
وان اشار الى اخره فهو في حيز البالغة ولو قال كساة كان احسن
وفي كلام الساجي هنا نظرا لظهوره في التنباه على **مس** او الحديث
تقدم انه قال او ابتلع دراهم وعطفه هذا عليه والمعنى ان من سرق
نفس المجد وهو عتسا القهر الذي يسد به على الميت فإنه يقطع لان
الحوز هو لما فيه كالبيت فالطلاق المجد على العتسا مجاز من باب اطلاق
اسم المجل على المال علاقتهم المجاورة واما ما فيه وهو الكفن فقد ذكره بعد
هذا في قوله او قبر فلا تكرار وانظر كلامه على ذلك فيما كتبناه على **مس**
مس او الحيا وما فيه **مس** المراد بالحيا الحية والمعنى ان من سرق الحية
او سرق ما فيها فإنه يقطع وسواء كان اهله فيه او لا وسواء كان ذلك في الحضر
او في السفر لان الحية لنفسه ولما فيه ولو سرق بعض اهل حيا من اهل
حيا اخر قطعوا على الامع لا اهل حيا من بعضهم فانه محذور **مس** وتبين

الطبخي

الطبخي فيه تطر لا ان يقطع واجب ولا مضمون للحيا بل كل محل اتخذ
الانسان منزلا وترك متاعه فيه وذو الحاجة حيا فإنه يقطع قوله او
ما فيه **مس** او ما نفعه خلوا ما نفعه جمع **مس** او حيا حيا نوت **مس** الحانوت
حيز لما فيه فاذ السارق المكلف من حانوت نصابا فإنه يقطع **مس** او حيا
مس حيزا للثمنية يرجع للحيا والحانوت والمعنى ان من سرق من
قنا الحيا او من حيا الحانوت فإنه يقطع وكذلك يقطع من سرق من حانوت
المصري يقوم ويتركه ليلا او نارا مضيئا او غير مبني الا ان يكون يتقلب
به في كل ليلة فلا يقطع قوله ابن القاسم **مس** او حيا او حيا **مس** يعني
ان من سرق من المحل او ما على ظهر دابة فإنه يقطع قال فيهما من سرق
من محل شيئا او اخذ من على البعير غرابا وشقها فخذ منها متاعا او
اخذ ثوبا من على ظهر البعير قطع وسواء كانت الدواب سائرة او زائلة
في ليل او نهار فقولوه او محل كالزائلة والشقوق والحفنة صورته
انه سرق المحل او ما فيه من غير ظهر دابة والافقوا بعده وفي شرح
او ظهر دابة يعني عن قوله او محل لانه ما على ظهر الدابة وحمله على
ان مضاه انه سرق بعد وضعه على ظهرها كما ذهب اليه ابن مروق
غير ظاهري لانه حين الوضع متاع سرق من محل فبراهي فيه ما روي
في سرقه غير من الامتعة وكلام المؤلف متعب بما اذا كانت الدابة
في حوز واما ان كانت في غير حوز فليست بالنسبة لما عليها حوزا
قال في البيان المحل الذي على البعير كالسرج الذي على الدابة فمن
سرقه او سرق شيئا منه قطع الا ان يكون في غير محلي في غير حوز
ولا حارز حائط فلا يكون على سارقه قطع كما لو سرق الدابة بغير حيا
وهي بخلاف انتهى من التوضيح **مس** وان غيب عتس **مس** الضمير يرجع
للحيا والحانوت والمحل والدابة والمعنى ان من سرق نصابا من
هذه المسائل الاربع فإنه يقطع وسواء كان صاحبه المتاع المسروق
حاضرا مع متاعه او غائبا عنه ولو اخرج قوله وان غيب عتس
عن قوله او حيز من لا حاد رجوعه له ايضا **مس** او حيز يعني ان
من سرق من حيز من الحيز فإنه يقطع لما في الموطا عن مالك
ان النبي عليه السلام قال لا يقطع من حيز معلق خاد او اه الجرين
فلا يقطع فيما بلغ فيه القطع فلو حمل الزرع الى الحيز من سرق في الطريق
القطع السارق وانما قطع لاجل من معه وان لم يبلغ الجرين ونحو ذلك
في الناصرة وهل لا يقطع في الجرين الا اذا كان قريبا من البيوت او
يقطع مطلقا قولان والثاني هو ظاهر كلام المؤلف **مس** او ساحة دار
لا حيز فيه حيز عليه **مس** الساحة والرمصة والقاعة بمعنى واحد والمعنى

Copy ersity

ان الدار التي جرح عليه في الرخوة لها اذا سرق من ساحتها او من
عمرتها او من ثمنها ما فيه نصاب ثمانية يقطع عمن الدار المشتركة
المأذون فيها لسكانها من سرق من السكان من بيت مجاور عليه
فانه اخرج المتاع من البيت الى الساحة فقطع لانه متى رآه غير حرز له
وان سرق من الساحة لم يقطع وان خرج به من جميع الدار لانه موضع
مأذون له فيه واما ان كان السارق من غير السكان فانه لا يقطع
حتى يخرج من جميع الدار سوا سرق من البيت او الساحة وقام
سحون وقوله اما حجة دار الاجني قال **ش** ما مل لتسعين ما اذا
كانت الدار لواحد وجرحها من جميع الناس او جماعة وجرحها
كذلك انتهى وبما شرح **ه** المراد بالاجني غير الشريك في السكنى
فيقطع فيما سرقه من الساحة سواء كان ما يوضع فيها او لا كما لو سرق
واما غير الاجني فيقطع ان سرق من الساحة ما يوضع فيها لاداة
لا غيره واما السرقة من بيت من بيوتها فانه يقطع من اخرجته من
البيت لساحتها سواء كان شريكا او اجنيا وقد صرحوا بالاتفاق على
ذلك في الشريك واما الاجني فقال الشارح لاختلاف فيه في المواز
وهو ظاهر المدونة انه يقطع وقيل لا يقطع وعليه حمل عبد الحق المدونة
وعزى الحواشي هذا الثاني لسحون وعزى الاول لابن الموارين
مالك وكل منهما يفيد ترجيح الاول وهذا في الدار المشتركة واما ما
المختصة فلا يقطع الا اذا اخرج من جميع الدار سوا سرقه من بيت من
بيوتها او من ساحتها وكان ما سرق من ساحتها مما شأنه ان يوضع
فيها او لا ولا كلام المؤلف هذا في الدار المشتركة المجاورة لها ساكنها
واما المختصة بسكنها فقد علمت ان حكمها ليس كذلك وانه لا يقطع
من سرق من ساحتها او من بيت من بيوتها حتى يخرج من جميعها وسوا
سرق من ساحتها ما العادة ان يوضع فيها او لا وقد افصح ما ذكر ان
الاجني اذا سرق من الدار المختصة لا يقطع الا اذا اخرجته من جميعها ولو
سرق من بيوتها والوقت ان ساحة المشتركة مأذون في دخولها الشريك فيها
في ما ذون في دخولها في الملة بخلاف المختصة بغيره **ه** المراد بالمشتركة
للمشتركة في السكنى واما الشريك في الذات او المنفعة التي لا تدخل الا
بأذن غنا اجني **س** كما في السخينة **ش** التنبيه في الفتح بشرط الحي وحامل
التقل كما في شرح **ه** ان من سرق بحفرة رب المتاع فقطع سواء خرج منها او لا
كما في من سرق من الدار سرق بغير حفرة ربه فانه كان اجنيا فقطع ان خرج
به منها وان كان من الركب فلا يقطع ولو خرج به منها وان سرق من الخن
وخونه فانه يقطع وان لم يخرج منها واما ان سرق السخينة تنسبها فقال في

سواء

الشامل

الشامل والمرساة حوزة للسخينة كما روي وان ربطت بغير معتاد على
الاصح انتهى وسيد كره الحواف بعد وكانه الاولى ذكرها فانه علمت
لم يقطع من سرق من السخينة بغير حفرة رب المتاع سرق اذا كان
من ركبها ولو اخرجها عنها وقطع الشريك اذا سرق من ساحة الدار
المشتركة حيث اخرجها منها فقلت الفرق ان ركب السخينة انما ركبها
بأذن مالكها فانه المصنف في دخول الخنزير بان ربه والمالك
انما دخل بماله من الملك لا بأذن صاحبه فقامله **س** او كما في الاثقال
ش يعني ان الخنزير يكون حرزا للابنية السخينة فانه سرق من الخنزير
من الاثقال فانه يقطع ولا يقطع اذا سرق منه شيئا خفيفا وقول
ابن الحاج حرز الاثقال والاعكام لعلمه يعني بالاعكام ما عظم جرمه
وكان ثقيلا كالزح وكفها ولم يرد به معناه اللغوي وهو ان معنى
الاعكام الاعمال ويدل عليه قول الشامل وجماعة الخنزير لما
ثقل او عظم مطلقا وقال **ت** عقب قوله الاثقال كما لا عكام وهي
الاعمال وانتهى وهو لا يناسب عبارة ابن الحاج كما اشار اليه **ه**
في شرحه وحيد عندي ما نصه وكان الاثقال اجني او ساكن
فيقطع ولو لم يخرج اذا سرق من الاجمال واما من بيوتها وخرج به
للساحة فقطع قطع واما الاثقال فيمنع الا اذا يقطع ولو لم يخرجها
اذا كانت تباع فيها والا فلا قطع حتى يخرجها **ص** او زوج فيها جرمه
ش يعني ان احد الزوجين اذا سرق من مال صاحبه فانه يقطع
بشرط ان يكون المال المسرقة في مكان مجاور عند السارق ان يدخله
اما لو سرق من مكان بدخله فانه لا يقطع عليه لانه حائل فانه
لا سارق وحكمه من الزوجين حكمهما في السرقة من مال الزوج وحكم
عبد الزوج حكمه اذا سرق من مال الزوجة وان يصير الزوج
من كرا ساقاة للقطر وحيد عندي ما نصه وولد كل من غيره فهو
ولو سرق الرجل من سقورة زوجته قبل البناء قبل يقطع بنا على
القول بانما تملك بالاعتد للبيع والظاهر لا قطع عليه مراعاة للمخلاف
فهو شبهة تدل عليه **ه** او موقف دابة لبيع او غيره **س** يعني ان من
او وقف دابة لبيع فمضى بها مكلف من موقفها فانه يقطع وسواء كانت
مربوطة او لا وسواء كان معها صاحبها او لا كذلك اذا كانت مربوطة في
الترقات داما لم يمسسها من موقفها فانه لا يقطع لانه حرزها **ص** او غير
او بحر لم يمسسها به كقوله **ش** لا يقطع هذا ما تقدم من قوله او للحد لان
المراد بالحد غنما القبر كما مر والمراد هنا بالقبر نفس القبر فانه اذا سرق
القبر من القبر فانه يقطع لما علمت ان القبر حرز لما فيه وسواء كان القبر

قريبا من العران اولا وكذا يكقطع من سرق كفن الميت في البحر لان البحر
 حينئذ صار حرزا اذ لا يملك كفن الحلة وهو راجع للمرعين معا وفي
 الحديث عن عائشة رضي الله عنها انها قالت سارقت موتانا كسارق
 احيانا وذكر في الموطا ان العمل عليه وظاهره ربي في البحر مثلام لا
 وهو كذلك قوله في قبر اوجي في قوة الاستئناس قوله بان لا يعد
 الموضع فيه مصيبا واحترز بقوله لم يري به من الغريق فانه لا قطع
 على سارق ما عليه من العوايج وفي الشيخ كرم الدين ان قوله كفن
 بدل كل من كل لقوله لم يري به وشرط الكفن ان يكون مصداقا لاجل
 يندب للحنس والمراد للسبع وما زاد على ذلك لا قطع انتهى وفي
 شرح ما فيه كفن مطلوب دون غيره كالميت كما في **ر** وقال غيره ما ذكر
 فيه سرقا غير المأذون فيه لا يكون ما ذكره من الله وهذا واضح فيها
 لم يؤذن فيه أصلا وما اذن فيه في حالة دون اخرى كالخبر فانه اذن
 فيه حيث فقد غيره فيقطع سارقه ح وأما سرقته في حال عدم
 الاذن فيه فلا قطع فيها ويبقى النظر فيما اذا سرقه وقال طنت
 انه فعل به وجود غيره وقال الوارث بل عدم غيره والظاهر عدم قطعه
 وبقي من قوله كفن ان البحر ليس بحر لثياب الغريق وهو كذلك
 حيث لم يجعل كفنا له ثم لا يحنس ان يمتد ما ذكره **ر** وبين ما ذكره غيره
 فترقا اذا ما جاز من الكفن جوارا مستوي الطرفين ما دون وليس
 بمطلوب ما لتكفين بالمزعر والمورس فانه جاز فلا قطع على من
 سرقه على ما ذكره **ر** ويقطع على ما ذكره غيره وهو الموات فلهذا ذكره
 القرافي في ذخيرته من الترامه للحنس عدم قطع من سرق ما لا من
 القبر وكذلك من سرق من كفن بعسرة اثواب ما زاد على الكفن الشرعي
 فانه الزايد عليه بكونه خبيثا بمفهومه القطع في الجائر لكن
 قول المؤلف كفن شامل لغیر المأذون فيه وهو ظاهر نص الدقة
 والرسالة والجلاب والتلفين فانه لم يثبت واحد منهما كونه مأذونا
 فيه بل في النواذر ما يثبت ذلك مع زيادة فانه قال فيها والقبر حرز
 لما فيه وقاله ابن السيب وعمر بن عبد العزيز وعطاء وسبعة
 انتهى ونحوه قوله ابن شماس والقبر حرز لما فيه سواء كان في الدور
 او في الصحراء وهو ظاهر اطلاقات نصوصهم وقوله لما فيه يتناول
 غير الكفن كما لو وضع فيه مال وفيه نظر اذ القبر ليس حرزا لغير
 الكفن انتهى المراد منه مع حذف **ر** او سميعة بمرساة **ر** تقدم
 اللام على سرقه ما في السميعة واللام الانا على سرقه السميعة
 نفسها والمعنى ان من سرق السميعة وهي واقعة في المرساة فانه

ولو سرقها

ايضا

يقطع

يقطع وكذلك اذا كانت واقعة على قرية وسرقها فانه يقطع قال
 ابن القاسم واسهب ان كانت السميعة بالمرساة على اوتارها
 او بين السفن او بموضع لها حرز فعلى سارقها القطع وان لم يكن
 معها احد وان كانت بخلافة او اخلت ولا احد معها فلا قطع فيها الا
 ان يكون معها احد وان كان فيها مسبا فمروا عارسوها في مرسى
 ور بطوها وتروا لهم ونكروها فقال ابن القاسم يقطع من سرقها
 وقال **ر** المراد بالمرساة الجبل الذي رست فيه وهو صالح الارسا
 كان بعد الماء ولا مكانة بقية او لا مكانة قريبا من العران او لا وتفصيل
 الحنفى ضعيفه انتهى والمرساة بفتح الميم مكان الارسا واما كسرهما
 فهو الالة فروع ولو سرق السميعة بتأيمها والدابة برعيا لا قطع
 عليه قاله ابو الحسن **ر** وكل شيء بحفرة صاحبه **ر** يعني ان من
 سرق شيئا بحفرة صاحبه قطع لانه حرز ولو كان في فلاة قال الحنفى
 من سرق من ذلك قطع بلا خلاف وفي الموطا قيل لصقوان ابن
 امية ان لم يتاجر هلك فقدم صفوان المدينة فقام فقام في المسجد
 وتوسد رداءه فحيا سارق فاحذر رداءه فاحذر صفوان السارق فحياه
 الى النبي عليه السلام فاسر النبي صلى الله عليه وسلم ان
 تقطع يده فقال صفوان لم ارد هذا يا رسول الله هو عليه مودة
 فقال له الرسول فملا قبل ان تأتيه به وجد عندي ما فيه قوله
 او كل شيء بحفرة صاحبه او بارأيه اي وهو مقبل به اما لو كان
 متصلا منه وهو نائم لا قطع لانه ليس حاضرا في هذه الحالة
 وقال **ر** ونحوه الشارح اوجي جنبه فيه نظر لانه اذا كان في
 جنبه لا قطع عليه الا ان يكون منتبها فحوا به اوجي جنبه انتهى
 ثم في عطف قوله او كل شيء بحفرة صاحبه نظر لانه من عطف العام
 على الخاص وهو خاص بالواو الا ان يقال او هنا بمعنى الواو وعلى
 القول بجوز فانه للمسئلة فيها خلاف ثم انه يستثنى من هذه القاعدة
 ما اذا سرق النبي ور به كالدابة والكلاب والحيات فيها وما اذا لم
 يكن عظم رعاية اما ان كانت وسرقت في حال مسيرها الى المرمى
 فلا قطع سواء كان معها راع او لا قاله بعض شرح الرسالة واما ان
 سرقت في حالة الرعي فمقتل يقطع وقيل لا لانها يقصد به حيف
 الحقل واما فقد الرعي وان سرقت من مواجها فلقطع في ثلاثة احوال
 كما اشار له في قوله وقيل لا الى اخره هو ظاهر الرسالة والوارد
 واي الحنفى الصغير وبه صرح ابن عمر وتبني الحنفى في شرح
 الرسالة فمحاكاة **ر** الحنفى من غير ترجيح فيه فتصوروه قوله انه

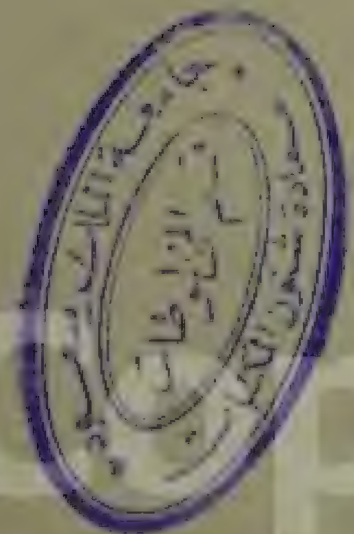
لا قطع على من سرق منها في حال سيرها الى المرقى فكل ما نفعه لقول المؤلف
او قطار ونحوه ومثل الغنم في المرقى الثياب بشرها الفسالة وسرق
بجسده كما ذكره ابو الحسن في شرح المدونة كما اشار له في شرح قوله
صاحبه اي المير وغيره كالعدم بخلاف النائم فانه لا ينافي منه الحفظ
او مطران قرب **ش** قال في المغرب المطاير جمع مطور هي حجرة الطعام
وعذرا في دريد بن علان مطرة اذا بنى دارا في الارض يطرح فيه الطعام
اي يحضر عليه بعد تترك الام المولف والمطير يتبع الميرين والحق ان من
سرق من غلاة المطاير التي يجان فيها الفخ فانه يقطع بشرط ان يكون
المطور قريبا من المرقى المستكن فلو بعد فلا قطع لانه لم يجد طعامه
بحالة قاله ابن رشد في القاسم من سرق مطاير في الغلاة اسلمها
بها واخفاها فلا قطع عليه وما كان معروفا بحضرة اهله مع وفاء بها
قطع سارقته اذا سرق ما قيمته نصابا وحده عندي ما نصه والمراد
بالقرب ما كان حسره عليه وهذا يختلف باختلاف الاخصاص
ولا مانع **ش** او قطار ونحوه **ش** قال في التنبية القطار بكسر
الضاد قطار الابل والبعير قطر وقطران وقال في المغرب القطار الابل
تقطر على شق واحد والبعير قطر والمقصود ان القطار وهو الابل
المربوطة بعضها في بعض وسوا كانت سائرة او بارزة اذا دخل
السارق ولحد منها قطع ولولم يبين به وقول المدونة وبان
به لا معنوم له ونحو القطار الابل والدواب المسوقة الى المرقى
غير مربوطة اي غير معطورة **ش** او ازال باب المسجد **ش** يعني ان
من ازال باب المسجد من موضع ولو لم يباخذه فانه يقطع لانه قد
ازاله عن حوزته وكذا من ازال سقف المسجد من موضعه ولو لم
ياخذه فانه يقطع لانه ازاله عن حوزته وكذلك يقطع اذا سرق بلاط
المسجد وهو او كمن سرق حصة تاله ما لك وقال في التنبية لا قطع
في بلاط المسجد وعليه يقال الفرق بينه وبين الحصر ان البلاط
لا يتقيد بالباب موضع في محل حوزة بخلاف الحصر ولا معنوم المسجد
غيره **ش** او اخرج قناديله او حصر او بسطه ان تركت **ش** يعني
ان من اخرج قناديل المسجد في ليل او نهار فانه يقطع وسوا كان على
المسجد فلتا ولا اذا يقطع من سرق حصرها وخرجها ومثلها البسط
اذا كانت تركت به مثل ما ترك الحصر كما تفعله الناس في رمضان ونحوه
فقوله ان تركت قيد في البسط قال في التنبية البسط واحد بساطه
وهو ما يبسط ثم ان قوله اخرج قناديل الخ تابع لبيت الحاجب واعترفته
ابن عبد والمولف بانه الاخراج لا يشترط بل الازالة فانه يبيح للمولف

كذا ٢

او سقعه م

اسقاط

اسقاط اخرج ومحل الخلاف اذا لم تكن القناديل مسمرة والاقطع بالازالة
اتفاقا قاله **ش** وقال في شرحه اعلم ان المعتد ان القناديل والحصر
والبسط حكمها حكم النسخ والباب فيحصل القطع بالازالة لها من
محلها وان لم يخرج منها من المسجد وسوا كانت مسمرة به او لا وان طرح
ونحوه لانه من زو في انتهى المراد منه قوله او قناديله جمع قناديل بكسر
الضاد قال ابن مكي وفيها خطأ ونحوه اصلية وهو فاعل قوله
او حصه تركت او لان الحصر من سائر ما ان ترك على الدوام قوله او
بسطة ان تركت به اي ليلاد ونحوه اخرج قناديلها ما ان تركت به
مرة ونسيت فسرقت فلا قطع عليه سارقا قال في الرواية اذا كانت
الطنافس تركت فيه ليلاد ونحوه كالحصر وما كانا مني محلا وترد
وربما سبها فلا قطع فيها وان كانت على المسجد فلت لان الخلف لم
يكن من اجلها ونحوه لانه القاسم والمصلحة الكفية جعله ما كان كالقناديل
ان سرق حليها وهي معلقة قطع والاعلام او حمام ان دخل السرقة
ش يعني ان من دخل الحمام لاجل السرقة وسرق منها فانه يقطع واما
ان اذن له في دخولها عند خلعها باذن من سرق فلا قطع عليه وحده
عندي ما نصه ويعلم كونه دخل السرقة من قوله او من قرائن
الاحوال **ش** او تعقب او تشور **ش** يعني ان من تعقب الحمام وسرق منها
ما قيمته نصاب فانه يقطع وكذلك اذا تشور عليها وتركها وسرق
سها ما قيمته نصاب فانه يقطع اي اذا اخذ خارج الحمام وقد علمت ان
التعقب مجرد من غير سرقة لا قطع فيه بقوله او تعقب الخ اي وسرق ولانه
من هذا **ش** او حارس لم ياذن في تعقب **ش** معطوف على تقدير تعديده
او حمام من غير حارس او حارس لم ياذن في تعقب والمقصود ان من اخذ
من ثياب الحمام من غير اذن الحارس له في تعقب الثياب فانه يقطع واما
ان اذن له في تعقب الثياب فاحذ حذرا في فانه لا قطع عليه ولا فرق
بين ان يدخل السرقة او لا نظر الى الاذن كما قاله **ش** وحيث قلنا
بالقطع اي حيث اخذ غير ثيابه فذلك ما لم يدع انه اخذ ثيابه ادعى
ذلك صدق ان اسببه واليه اشار بقوله وصدق مدع الخطا ولا فرق
في الحارس بين ان يقيم صاحب الثياب او صاحب الحمام وهل يمين
او لا نظر في ذلك واما لو تعقب او تشور فهذا دليل على دخوله به
للسرقة فلا يصدق ان من اراد غير السرقة لانه لم يسبه واد اجرت العادة
بان السخف ياحذ ثيابه بلا اذن من الحارس كما عهده بامر من يمتزلة
الاخذ بلاذن وفي كلامه في الفقيه ذكره الشارح وكلام المحقق ما يفيد
ذلك ولان الاذن العربي كالشرط كما يفيد من قاعدة العرب وانما اعترف



انه دخل السرقة وقال له بل دخل باذني حانه يقطع كما يفعله قوله
فيما تقدم ولو كذب به ربه وقول عياض ان من اعترف انه دخل السرقة
كن ثعبان وشور به بل عليه بل ربما يفيد احد من ذلك وان لم يثبت
انه اذن له في الدخول مع اعترافه انه دخل السرقة انه يقطع للمعلمت
ان اعترافه المذكور بمزلة من ثعبان وشور ودعوى رب الحان انه اذن
له مع الثعبان والشور لا يلتفت لها وكذا اثبت ذلك بالبينه كما هو
ظاهر كلامه واذ اتممت هذا فاما بوجهه او يدل عليه كلام الشارح ومن
انه لا يقطع على من اذن له في الدخول وسرق ولو اعترف بان دخل السرقة
تقليبا لحان اذن فيه نظير بل يقطع وتقدم نص في مفهوم قوله
او خارج من لم ياذن له كما اشار له هذا في شرحه وجد عندي ما نصه
ولا يقطع مع الحارس حتى يخرج من الحان اذ امان السارق قد دخل
للتحوصر واما ان دخل السرقة فلكل لانه بمنزلة الاجنبى يسرق
من بيوت الدار المشتركة بين الساكنين على ما هو الراجح انظر
المواقى واصل عبد المير شى معنى انه اذا حمل عبد المير لغيره
او جنونه فانه يقطع وكذلك العبد الكليل الا يقطع سارقته محولة
او حملها اخره معطوف على ازاله وعلى ائثاره فهو داخل في الاعيا
وعطى العبد ان يصابا وهو كذلك **ش** وخذعه **ش** يعنى ان من
خذع عبد امير ايان رايته حتى خذعه واخذته فانه يقطع واما غير المير
فلا يثبت فيه خداع اما ان كان كبير الاخذع فلا يقطع على اخذه **ش** واخرجه
في ذي الاذن العام لمحله **ش** يعنى ان الاراء الماذون في دخولها لكل الناس
كدار العالم ودار الطبيب وما اشبه ذلك اذا سرق منها شخص نصا با
اي من بيوتها المحصورة عليه واخرجه عن جميع الدار فانه يقطع لان المراد
بقوله لمحله جميع الدار فالصحيح يرجع للاذن العام اي اخراج النصاب
المستحق الاذن العام فانه يقطع حينئذ ولهذا لا يقطع من سرق
من قاعها ولو خرج به من جميع الدار كما نص عليه ابن رشد فتقول
المولى لمحله في بعض النسخ بالبا التي يعنى مع منقطع باخرجه وصير
محله راجع للاذن العام وفي بعض النسخ بالام فان كانت بمعنى عن فالامر
واضح والا فلا يفيد المراد الا يتكلف وقد اشار له **ت** فتعال بعد قوله
محله ما نصه اي ان محله الاذن العام فالام للفاية اي غاية اخراجه
الى منتهى محله الاذن العام فيقطع انظر فلا بد من اعتبار ان الفاية في
كلامه داخلية والاقنصى لانه انه يقطع حيث وصل به الى منتهى محله الاذن
العام وان لم يخرج به وليس كذلك وقال **ق** ظاهر كلام المؤلف انه اذا سرق
من بيوت الدار اذ الاذن العام فاخذ في الدار يقطع اي واخرجه في الدار اذ

الاذن العام لمحله اي محله الاذن العام فان سرق من بيوتها المحصورة فخرجه
لساحتها او المذهب لا يقطع ومما به عن محله كما في بعض النسخ اذ ان
الام يعنى عن ليمس على طريقة ابن رشد لانها التي اختارها الشيخ
وهي المذهب اي اخراجه عن محله الاذن العام وهو الدار بتمامها
بان اخراجه عن جميعها وجد عندي ما نصه لمحله اي السارق اي المحل
الذي ليس في محله الدار العامة وكون الام يعنى عن دفع النصاب
الام لا يكون يعنى عن الامتداد تقدم القول كقوله تعالى فاما الذين يكرهوا
الذين امنوا لو كانا بخيرا ما سبقونا اليه لتكون الام يعنى عن تنبيه
انظر الفرق بين هذا وبين الفارق والدار المشتركة فانه يقطع اذا
سرق من بيت من بيوتها واخرجه الى ساحتها قلت وقد يترق بان في
دخوله في مسألة ذي الاذن العام بالاذن واما في مسألة الدار المشتركة
والملك فاما هو بالملك للذات او المنفعة وجد عندي ما نصه وخرق بين
الاذن العام والغان الى المالك في الاول اذن بخلاف الثاني فهو مباح وانظر
ما الفرق بين ذي الاذن العام وبين من سرق من بيت من المسجد واحرقه
فانه يقطع مع انه اذن عام مكان القياس ان لا يقطع حتى يخرج من جميعه
الا ان يقال المسجد لا يملك الاذن **ش** لان نصابه كصيف مما هو عليه
وان خرج به من جميعه **ش** يعنى ان من سرق من موضع ما ذون له في
دخوله كما لو شخص يضيف الضيف فيدخله داره او بيت الشخص
الى داره ليايته من بعض بيوتها يمس وما اشبه ذلك فسرق من
موضع يعلق قد جرح عليه فانه لا يقطع عليه وان خرج من جميع الدار لانه
خائن وليس يسارق واسار بالمالقة المحالقة ما حكمه عبد الحف و
ذنا وله على المدونة وسبب لما لك القطع يخرج به من جميع الدار فان
قبل ما الفرق بين هذا وبين ما قبله لان فيه ايضا ذنا يقال ان
الاذن الخاص اقوى من الاذن العام والفرق بين الصنف وبين الزوجة
حيث قلت انما يقطع اذا سرق مما جرح عنها من متاع زوجها والحوار ان
الزوجة تحصد الحفظ منها فان قصد الحفظ من صنف خاص يقطع كالزوجة
ش ولان نقله ولم يخرج به **ش** يعنى ان من ثعبان الحرز ودخله ونقله
النصاب من موضع آخر ولم يخرج به منه فانه لا يقطع عليه لما تقدم من ان سرق
القطع ان يخرج السارق النصاب من الحرز ولا فيما على صهي او منه **ش** يعنى
وكذلك لا يقطع على من سرق ما على الصبي من حاي وياي لان الصبي لا يكون حرا
لما معه ولا لما عليه اللهم الا ان يكون مع الصبي من يحفظه او يكون في حرز
كدار او يوكف في المدونة فانه يقطع ومثل الصبي المحنون في جميع ما تقدم
واستغنى المؤلف عن ان يقول الا ان يكون معه حافض بقوله وكل شيء يحرق عليه

اي الا ان يكون التمسك بغيره فليس له ان يقطع حيزه او لا يقطع فيه قولان
لكذا احدى ما سقوا من الاعمى يخرج **ش** كما ان ينفذ ان يقول ينفذ فلا يقطع ويخرج
القطع قوله يقطع بفتح اللام اي ما يعلق به ويحتمل ان يكون يسكن اللام
فهو مصدر **ش** والابعد حصده ثلثا لها ان كرس **ش** معطوف على المستثنى
فيلزم قال الجوهر في الكدس بالضم واحد كدس الطعام وقال في الغرب الكدس
بالضم واحد الكداس وهو ما يجمع من الطعام في الاثر فاذا ادرك ردي هو
العمدة انتهى والمعنى ان التمسك اذا قطع من على امله وقيل ان ينقل الى
الجرب سرق منه انسان ما يباوي نصا بائنا يقطع سوا كدس او لا يقطع
عليه مطلقا والقول الثالث يفرق بين ان يكون قد كرس اي فم بعضه الى
بعض حتى يصير كائنا الواحدة لعمدة او لا فان كرس قطع لشيء بهما الجرب
والا فلا لشيء بهما من في الخلة قال ابن القاسم سئل ما لك من القمح والقرط
زرع مصدر بحدري موضع في موضع الذي حصده فيه اي ما ليس بغيره
اترى على من سرق منه قطعا قال لا انا جال الحديث اذا اذوه الجرب تنبيه
لأنه من كلامه مسطورا وهو ما ان للمرة اربعة احوال عامه روس
الشيء من غير غلق وعلى رويها يعلق او يقطع وتوضع بكذا لتنتقل الى
الجرب او تنتقل الى الجرب وعلم حكم كل منها وقوله حصده اي جده ريماء
قررناه من كلام المؤلف في التمسك ان الاستئناس من فصل والجلال حيث لا غلق
او مع وجوده على القول بان العلق غير حرز وفي كلام **ش** نظر انظر فيه
مع بيان وجه النظر في البناء على نت **ش** ولا ان نقب فقط **ش** يعني ان
السارق اذا نقب الحرز فقط ولم يخرج شيئا من النصاب فانه لا يقطع
عليه فلو اخرج غيره فلا يقطع ايضا على ذلك اليس وهذا ان لم
ينفذ على ذلك واما ان كان بينهما اتفاق على ذلك اي على ان احدى
ينقب والاخر يخرج منه الحرز فانها يقطعان معا هكذا في ابن شاس
لكنه مخالف لما في المدونة كما استأرله **ش** ونصه ولا ان نقب فقط اي
بل القطع على من اخرج لان النقب لا يخرج المكان من كونه حرزا وهو كذلك
في المدونة خلافا لما في ابن شاس قال فيها حيث لم يتعدا واما في النقب
والخروج ما نصا ولو قرره الى باب الحرز او النقب فتنا وله الخارج قطع
الخارج وحده اذ هو اخرج منه ولا يقطع الداخل انتهى وقد التزم بيب ومنه لم يرد
لا يتركه بالنسبة الى الخارج قاله في التوضيح انتهى في ظاهر المدونة القطع
ولو علم بذلك رب المكان وتركه ويلزم عليه ان يترك بابا مفتوحا وليس
في البيت احد ان يقطع من دخل وسرق منه انتهى وجد عندي ما نصه وعلى
مذهب المدونة ان القطع على الثاني وعلى الثالث الضمان لقول المؤلف اوقع
قيد عبد الى اخره فيضمن قيمة المروق يوم السرقة لا يوم القطع لا يقال الثاني

ليس يخرج منه من حرز لان الواضع حينئذ بعد الواضع فيه مضيقا لا نقول
هو حرز لا يجد الواضع فيه مضيقا حين الواضع فيه **ش** وان التقيا وسط
النقب او ربطه فحيزه الخارج قطع **ش** يعني لو دخل احد الحرز فاخذ
ما يباوي نصا بائنا موضع في وسط النقب فتعجزه بده فتنا وله واخرجه
من الحرز فانها يقطعان معا والمراد بالوسط الاكثا وكذلك يقطعان معا
اذا دخل احد الحرز فربط المتاع المروق في حبل او غيره فحيزه الخارج
الى اذ اخرج منه الحرز **ش** فانه قال اهل اللغة يقال ربط الشيء
شده ويربطه بكسر الباء في المضارع ومنها ومن حكاهم الاخصس والجوهر في
الموضع مربوط ومربط بفتح الباء وكسر هاء والرباط الرباطة بالفتح واربضا
واحد الرباطات وهي الابنية المروقة ورباط الجبل ماربطة والرباط
ما سنده القرية والذابة وغيرها وعلان رباط الجاش ورباط الجاش
اي شديد القلب قال الجوهر في كرس ربط نفسه عند الزمان انتهى **ش** وشروطه
التكليف **ش** الضمير راجع للسارق الذي يقطع او للقطع المعنوم من قوله
تقطع الجاني اي ومن شرط قطع السارق ان يكون مكنا ذكر امان او
ان حرز امان او رقتا مسلمة امان او كما قل والمراد بالتكليف البلوغ والعقل
غلا يقطع على غير بالغ ولا مجنون لقوله عليه السلام رفع القلم
رفع القلم عن ثلاث الصبي حتى يحتلم والمجنون حتى يعيق
والناسم حتى يستيقظ فلو سرق في غير ذلك لم يقطع حتى يعيق وفي شرح
ش ما نصه فلا يقطع المجنون اذا امانه مطبعا وسرق وكذا اذا امانه يعيق
اجنابا وسرق في حال جنونه ولا ترتب عليه القطع اذا افاق كما ان
السكوان يقطع بعد مجوئه قاله الشيخ كرم الدين وهو مقيد بما اذا
كان سكره عذرا والاعمال المجنون والظاهر عليه انه عذرا حيث شك
لانه الاعلى الا ان تكون حاله ظاهرة في حلال ذلك وانظر اذا
شك في سرقة المجنون الذي يعيق تارة دون اخرى هل هي من حال
جنونه او واقفته والظاهر عليها على الاولى لحدوث ادراك الحدود
بالسهمان واخرج بالمخطي ايضا المكروه ويكون الاكراه هنا بخوف
القتل كما يبرئ له قوله في باب الطلاق واما الكفر وسبه عليه السلام
وقد في المسلم فانما يجوز القتل واخذ مال المسلم كقتله بل هو اول
والظاهر ان مال الذي مال المسلم في ذلك واما الاكراه على الاقرار
بالسرقة فيكون بالقتل او الضرب او نحوه كما ياتي في المدونة ويجوز في ملكه
في قوله في باب الضميمة او كرهه غيره على التلف انتهى المراد منه وتبريت
الجرب في قوله وشروطه التكليف بالنسبة للقطع بخلاف مناه المال فلا
يشترط التكليف لقوله ومنه ان لم يؤمن عليه لا يقال الحمض غير صحيح لانه

بقي من السرقة طرفة لامل اذ ربع دينار له اخذها سبق اي وسرقة النخل
بسرقة طفل او ربع دينار الى اخره لان تلك سرقة وطفي السرقة وهذا
في القطع **ش** فيقطع الحرد والعبد والمعاهد **ش** اي فيسبب
ان المراد بالتكليف المتكليف والمقتل كما فيقطع الحرد والعبد والمعاهد
لان السرقة في الفساد في الارض فلا يتعد عليها والحرف لا حق
للمسروق منه ولو سرق الذي من الذي قطع وان لم يتراعها البناء
هذا ما ياب ووقع العتداء وانما الترتيب على التكليف كما في سرقة
قوله الحرد والعبد ذكرهما وانما ولو تمالك الرقيق كان **ش** وان
لمسلم **ش** يعني ان الحرد يقطع اذا سرق من حرمه ملكه وكذلك العبد
يقطع اذا سرق من عبيد ملكه وكذلك المعاهد يقطع اذا سرق من معانده
ملكه وكذلك حكم كل واحد من الثلاثة مع الاخرين الا ان المبالغة بالنسبة
للمحرر من ملكه غير متوهمة ويحكم ان يقال للجمع باعتبار ان المراد المعاهد
والعبد وقال **ق** ليس في هذه المبالغة بتأنيدهما يتوهم ولا فرق
لها وجه ولا يتوهم معناه سوى اهل الذمة لان بعضهم ذهب الى ان لا
حكم بينهم بالسرقة الا اذا اتوا معوا البناء والمذهب انما حكم بينهم وان لم
يتوا معوا ولا يقطع الا علم الامام فقط والافقطة الحرد والعبد
للعبد والمعاهد للمعاهد لا يتوهم فيه القطع حتى يبالغ عليه ولو قال
فيقطع حتى اهل الذمة وان لمسلم كان احسن **ش** الا الرقيق لسيده
ش يعني ان العبد اذا سرق من حال سيدهما فيه الضاب فانه لا قطع
عليه وسواء سرق مما جاز عليه او لا لقوله عليه السلام عبيدكم سرقوا مما علمكم
واتوا لم يقطع العبد في سرقة من مال سيده لئلا يجمع على السيد عفو تائه
ذهاب ماله وقطع يد غلامه وهذه المسئلة مستثناة من عموم قوله
سابقا فيقطع العبد قظا هره ولو سرق من سيده ولا فرق بين ام الولد
والكاتب وغيرهما قاله الكوفي وقوله لسيده بواسطة بان سرق من رقيق
اخر لسيده او بلا واسطة بان سرق من مال سيده فتقوله الا الرقيق
اي بحر م على السيد الفلح لان فيه اتلا فاما له لانه مستثنى من وجوب
القطع المدلول عليه بقوله فيقطع وعدم الوجوب ما دق بالحرمة تامل
تنبيهه وحيث قلنا لا يقطع اذا سرق من سيده فلا يجمع له المال ولو خرج
حوا قوله السليح كرم الدين واسبق قوله لسيده بانه لو سرق من اصل
سيده كما يبيد او من عده كما يبيد فانه يقطع وجب عندي ما نصه وكما لا يقطع
العبد لسيده لانه مال لا يقتل السيد بجسده حيث كان السيد رقيقا
ولو كان للعبد سيد ان سرق من احداهما فلا يقطع ايضا لانه عبيدهما
ش وتثبت باقراره ان طاع والافلا ولو اخرج السرقة او عين القاتل **ش**

يعني

يعني ان القطع في السرقة يثبت حكمه باقرار السارق على نفسه بشرط
ان يكون حين الاقرار طاعا فان كان مكرها فان اقراره لا يبرئ عليه ولو
عينة السرقة او اخرج القاتل من مكانه الذي فيه في حال التتديد
فلا يقطع ولا يقتل حتى يقر بعد ذلك انما على نفسه وهذا هو المشهور
فخرج فلو قال انت البينة قبل القطع وهما بل هذا الاخر لم يقطع واحد
منهما للشك ثم ان كلام المؤلف في غير باب التهم والعطاء فيخلصون
ويجهدون ويضربون ويسجنون ويعمل باقرارهم اذا اقرؤا ولو
مكرهين وقول بعضهم انه لا يعمل باقرارهم من حيث لانه يسلم انهم
يمدون ويضربون وما غايرة ذلك الا لا العمل باقرارهم والام يكن
له فائدة وعلى هذا الحل لا تخالف بين كلام المؤلف وبين ما ذكره ان
فرجه وما يجب النواذر ولا يمكن ان يقول هو ضعيف ثم انه قوله
او اخرج القاتل دخیل في هذا الباب وحقه ان يذكر في باب القصاص
ش وقيل رجوعه ولو بلا شبهة **ش** يعني ان السارق اذا اقر بالسرقة
ثم رجع عن اقراره فانه يفيد ذلك ولاحد عليه وسواء رجع الى
سببه كقوله اخذت مالي المصوب او المار او المودع وطنت ان
ذلك سرقة او رجع الى غير سببه كما اذا اكدب نفسه بان قال كذبت
في اقراره ومثله الزاين والشارب والمخارب ومن اقرت بالايمان
ثم رجعت قبل اقامته للعدليتها ويوجد في بعض النسخ ولو بلا شبهة
وهي تحريف قطع كما قال ابن عثيمين وان وقعت عند الشارح
وقرأه بما فيه نظر مما لا يبريد انه يتقبل رجوعه سواء كان مواخذا
باقراره او ببينة وجد عندي ما نصه وانظر هل يملك قبول رجوع
السارق عن اقراره ما لم تقطع يده والاملا او يتقبل مطلقا ولا يتم
عليه قيا على ما مر في الزنا وقيل رجوعه وان في الحد تامل **ش**
وان رد البين فخلع الطالب او شهد رجل وامرأتان او واحد وحلف
او اقر السيد فالزم بلا قطع وان اقر العبد فالعكس **ش** يعني ان من
ادعى على اخيه بتهمة بالسرقة فانه يحلف ويبرأ فان نكل ورد البين على
الطالب فخلع فانه يثبت الزم على المدعي عليه بالنكول واليمين ولا
يثبت القطع وان ادعى السرقة على شخص صالح من اهل العقول فان
المدعي يوجب وكلام المؤلف فيما اذا كانت الدعوى دعوى تحقيق اما دعوى
الاتهام فبني على النكول بغيرم ولا ترد البين فيها وان كان مدعي المدونة
ان يمين التهمة ترد لكنه خلاف المشهور من المذهب وكذلك يثبت الزم
على من شهد عليه رجل وامرأتان دون القطع ومثله لو شهد عليه اثنان
مع يمين الطالب لعدم تمام القصاص وهو رجلان عدلان ومثله لو اقر السيد

على عبده بالسرقة فان السيد يجرهما ولا قطع على العبد واما لو اقر العبد
على نفسه فانه يثبت القطع على العبد من غير غرامة على سيده وتقدم
هذا النزاع في احوال بلب الاقرار عند قول المولى العبد في غير احوال فقولنا
فالمزوم بلا قطع راجع للمسايد الاربع ومحلها عليه من قول المولى اقر
السيد فالمزوم بلا قطع واما اقر العبد فالحكم هو الذي في اكثر النسخ
كما قاله ابنه غاري وهو الصواب **قلت** في رواية لهذه النسخة ولا
يلزم من عدم رويته لها عدم ثبوتها واما نسخة اقر العبد فالمزوم
ففيها نظروا فقولنا ان قوله اقر العبد عطف على حلف اي اقر العبد
واحد واقر العبد بعبده وفيه مع بعده نظرا لا عزم باقرار العبد
ولو انضم له شاهد الا ان يحلف الطالب معه واذ احلف عزم المال
لوجود الشاهد مع البين وقطع العبد لاقراره فاذكره هذا القائل
ليدفع الاعتراض عن المولى لانه في هذه الحالة يجب قطع العبد ويجب
مع ذلك المزوم لكن ان حلف الطالب مع الشاهد والالمحجب المزوم وتكلم
هذا القائل ليقتضي انه في هذه الحالة التي تستلزمها ان تركه يجب
المزوم دون القطع كما هو مستقاد من كلام المولى وهو قاسدا ما مل
قوله او واحد قال اي من المنقذين فالصفة بمدة وقفة وان ذلك
لم يخدم قوله واحد ويستغنى عن اخذ جملته حلف بان يقول واذ ارد
البين او شهد واحد وحلف الطالب او رجل وامرأتان ولا يتوهم
مع التقدم ان رجلا معطوف على قوله الطالب كما لا يخفى انتهى قوله
وان اقر العبد فالحكم قال فيها اقر عبد او مدين او مكاتب او ام
ولد بسرقة فطعنوا ان عينو السرقة واطروها فان ادعى انه ماله
مدق مع يمينه ابو الحسن وحكم المادون حكم المكاتب وقد ذكر المكاتب
النجي وجد عندي ما دفعه قوله والمزوم بالنسبة للعبد بمعنى انه
جناية في رقبته فيغير السيد في اسلامه او فدا **مصر** ويجب رد المال
ان لم يقطع مطلقا او قطع ان ابسر اليه من **الخذ** يعني اذا السارق
اذ لم يقطع اما لعدم كمال النصاب الشاهد عليه بالسرقه او لعدم النصاب
المسروق من الحر او كان نصا بالالائه غير حرة وما استجه ذلك فان
المال المسروق بغير دلالة مطلقا اي سواء ذهب من السارق او لغيره
المسارق سلبا ولا وجبا مصريه عزم ما السارق ان كان عليه دين
وان قطع السارق فان كان ماليا من حين السرقة الى يوم القطع فان المال
يؤخذ منه لان البسار المتصل بالماله القائم بيمينه فلم يجمع عليه عقوبتان
فكل واحد المال المسروق فله حقه اخذه باجماع قاله ابن رشد وليس للسارق
ان يمتسكه به ويمنعه لغيره غير ان لو كان السارق عدي حين اخذ المال

او اعدم

منه

او اعدم في بعض هذه المدة لسقط عنه المزوم لاجتماع عليه عقوبتان
قطع بده وانتاع ذمته خلاص اليسار المتصل كما في قوله ويجب رد
المال المراد بالرد المزوم اي عزم مثله لانه اذا كان قائما بيمينه وجب
رده باجماع فكان ينبغي ان يقول ويجب عزم المال لانه اذا كان قائما
لا تفصيل فيه وفي شرح **هـ** وشمل قوله ان لم يقطع من حده التعريض وليس
ومن سقط عضوه بسماوي وعونه ومن سقط عنه الحد لرجوعه وقد
ادخل بعض مشايخي في قوله مطلقا مسئلة من سقط عضوه بسماوي
ومن رجع عن اقراره وعزم مسئلة من سقط عضوه بسماوي لانه
الناسم قلت والظاهر ان السقوط بجناية كما لسقوط بسماوي
في الاختلاف والرجوع وقد قال ابن عرفة وفيها ان قطعت يد السارق
كان ذلك لكل سرقة تقدمت او قصاصا ويجب في تلك اليد ان ياتي
انه حيث احدثت الحدود تداخلت وانظروا اذا كانت الجناية خطأ
على عضو المسارق هل يؤخذ منه دية او لا وهذا الثاني متعين
لما تقدم في اول الجراح في قول المولى عما طفا على ما فيه الاوب فقط
ويد سارق فان افاضته انه يوجب من قطع يد سارق اي عدا من قطعها
خطا فلا ادب ولا دية انظر النجاشي عند قوله المولى وان تقدم امام او
غيره يسره فالنود **مصر** وسقط الحد ان سقط العضو بسماوي **شرح**
يعني ان السارق اذا رجع عليه القطع في عضو من اعضائه وقبل
ان يقام عليه الحد سقط ذلك العضو بسماوي او بغيره اجني
جني عليه بعد ثبوت السرقة فان الحد يسقط عنه ويغرم المال ولا يثبت
من المتقدمي قوله العضوي المستحق للقطع وقوله بسماوي
او جناية او قصاصا من سارقة عن السرقة واما متقدم منه عليها فلا
يسقط للحد وينتقل الى العضو الذي يليه في القطع فاذا قطعت يده اليمنى
بسماوي او جناية او قصاصا من ينتقل لرجله اليسرى فان لم يكن له يد او
قطعت احدى رجله ينتقل للآخرى قال الواقي ما لك ان ذهبت اليمنى
بعد السرقة يا من من الله وتعد اجني لا يقطع عليه شي لان القطع كان
وجب فيها ابن ساس لوسرق فقطعت يماه باقة لسقط الحد انتهى زاد
هـ في شرحه فتقوله باقة بيشمل الجناية كما قدمه وسواء انتحدا او خطا
وقام **ت** هنا غير ظاهري حيث اعتبر بمزوم سماوي وانظر هل سقوط العضو
بما ذكر من جزالة القطع بالفضل خلاص مزوم مطلقا بل هي التفصيل المتقدم او
بمجرد عدم مزوم مطلقا وتقدم ذلك **مصر** لا يثوبه وعدالة طالع ما
شرح يعني ان حد السرقة وحد الزنا وحد القذف لا يسقط بالتوبة ولا
بالعدالة وان طالع ما منها واما حد الزنا فانه يسقط بالتوبة كما ياتي

منه

عند قوله وسقط حد هذا تبيان الامام طاعا وترك ما هو عليه ولو حذر
المولى قوله بنوبة ما حذر ان يعلم من عدم سقوطه بالتوبة ولا بأس
بالشكاة للشارع ان لم يعلم منه اذى وانما كانت منه زلة لم تبلغ
الامام والشري او لم يبيها اذا بلغتهم ذلك لم يجز الشكاة والامام
المعروف بالفساد فلا ينبغي ان يفتنع له احد ويترك حتى يجد **قوله**
ان اخذ الموجب كقصد وشرب **ش** يعني ان الحد اذا اخذ موجهها فانما
تدخل والواجب يقع الحكم هو الحد وبكسر ها هو شرب الخمر والزنا
وما شبه ذلك والراد بالاتحاد الاتفاق في القدر الواجب كالحد في
والشرب مثلا فان الواجب في كل منهما ثمانون جلدة فاذا اقيم عليه
احد في سقط عنه الاخر ولو لم يقصد عند اقامة الحد الا واحد فقط
فكرت انه شرب او قد فانه يكتفى بما ضرب له مما بين وكذلك لو سرق
وقطع يمين اخذ محذو واحد وكذلك لو تكررت السرقة فعليه حد واحد
يجب عن ذلك كله وكذلك اذا تكرر الشرب وكل حد ما عدا القذف
يدخل في القتل من الردة او القصاص واما حد القذف فلا يد منه
ثم يقتل كما مر **قوله** وتدخلت اي الحد والجهنمية من الحد
لان ذكر الفرد يشير بالجملة وقوله وتدخلت اي دخل بعضها في بعض
اي احتري ببعضها وقوله اخذ الموجب اي ان اخذ قدرها وهي لا تدخل
الا اذا اخذ قدرها مكانه قال واخذت ان اخذ قدرها فغيبه تمامت
فلا بد من تأويل في العبارة اي وحكم بتد اخلاها اي باخذ بعضها ان
اخذ قدرها قوله كقذف وشرب واولى شربا ان وقد كان انتهى
وظاهر كلام المولى انه لو قذف وهو رقيق ثم عتق فصرح انما لا تدخل
لانا الواجب عليه في تدفه وهو رقيق اربعون سوطا ولا يقال
بالحد اخل في هذه ايضا بالاولى لانه ان كان المساوي بسقط عنه
خلاف اولي لانا نقول لو كان كذلك لدخل حد القذف في حد الزنا
وليس كذلك وظاهره انه لو قذف ثم زنى وهو محصن وعكسه فانه
يقام عليه الحد للعدن ثم يرجع كما يفيد كلام الخطاب وهو محصن في
الردة في قوله الاحد الغريبة **ش** والآنكرت **ش** اي وان لم يجد الموجب
فان الحد ولا تدخل كما لو نكح وعقد لعدم تساوي العدن هكذا
الصواب ووقع في نسخة لبعضهم او تكررت ولا فائدة فيها لانها اذا تكررت
بان زنى ثم زنى او سرق ثم سرق او قد فتم قد اخذت الا ان يقال انه مرج
به لينبغ على انه لم يكتفى بالمفهوم اي مخوم قوله ان اخذ الموجب وكان
عليه ان يزيد اسبابا فيقول او انكرت اسبابا لانها اذا تكررت اخذت
تتميم بسببها من الامة ان النكر لا يدخل مع الحد وهو كذلك كما ذكره

في المدونة فمن شرب خمر في رمضان اي في ثمانية ايام حله للمخمس ثم يضرب
اي اربعا للاظهار في رمضان والامام ان يجمع ذلك او يعزفه كما في المدونة
ويبقى النظر فيما اذا امان الحد قتلا هل يدخل فيه النكر برأي الله
يقتل ولا يعزف الحد الشرب ونحوه او لا يدخل الحد الزينة لا يدخل مع
القتل انما لهذا **ش** في شرحه **ش** ذكر فيه الزينة
وما يتعلق بها وانما في ما بعد السرقة لا يشتر كها مع السرقة في
بعض حد ودها في مطلق القطع واخذها عند السرقة الجبل قوله
وايتع كالسارق فيكون المسببه به معلوما وحد اخذ حرقه للزينة
تقال للزوج لاحاقه سبيل لاخذ مال محترم بمكافاة قتال او حرقه او
اذهابه عتق او قتل خفية او لجر وقطع الطريق لا مرة ولا ثمانية ولا
عداة عند دخل ثولها والخائفون الذين يسقون الناس السكيران
ليأخذوا اموالهم محاربون الباجيين انه التماس قتل القبيلة حراية
وهو قتل الرجل خفية لاخذ ماله انتهى والحراية مأخوذة من حارب يجارب
محاربة وحراية هو الخرج مصدر وهو سبب للمحد ولانه مصدر
قوله لاحاقه سبيل اخذ به الخرج لغير احاقه السبيل اي الطريق
قوله لاخذ مال اخذ به الاحاقه لاخذ مال بل خرج لاحاقه عد وكافر
قوله محترم اخذ به الاحاقه لغير المال المحترم كمال الخبز او مال يجمع
على شيء كقوله محترم بمكافاة قتال يتعلق باخذ مال وقوله او قتل خفية
يدخل فيه قتل القبيلة قوله او لجر وقطع الطريق يدخل فيه من قال
لا ابع هو لا يمسحون الله السام او غيره ممن منع قطع الطريق واختلف
في قوله تعالى انما جزا الذين يجارون الله ورسوله ويسعون في الارض
فساد ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او
يقتلوا من الارض لانه على احوال اربعة هل تترك في المتركين
المركبين او في قوم من اهل الذمة تقتلوا محمد اي بينهم وبين رسول
الله عليه السلام او في المرتدين او في قطاع الطريق من
المسلمين وهذا الاخير هو قول مالك وعليه المحققون وهو الصحيح
وعرف المولى المحارب الممنوع منه الزينة بقوله **ش** المحارب قاطع طريق
لمنع سلوك **ش** يعني ان المحارب هو من قطع الطريق ومنعهم من السلوك
فيها وان لم يقصد اخذ المال فتقوله قاطع طريق جنس يشمل المحارب
فيهم ولما كان قطع الطريق اعم من احدى يد بقوله لمنع سلوك سوا
كان الممنوع خافا كغلا او مصرعي او عاملا كالا ابع احدا من السام او
لكة وهو قتل يخرج لمن منع من بينه وبينه وروى عدة فلا يسمي محاربا
فتقوله قاطع طريق اي قاطع من طريق ولو على مثله وهذا يقع كثيرا قوله

Copy ersity

لمنع سلوك اي لاجل منع سلوك اي لاجل قطع الانتفاع بما اي منع الطريق
لاجل قطع الانتفاع بما منوعلة للقطع لانه بتقليف الحكم بالوصف مشعر
بعلية اي بعلية ذلك الوصف لذلك الحكم فيجوز ان هذا ان لم يقصد
غير قصد الانتفاع واما لو قطعها لمرارة او لثارة او لعداوة فلا يكون
محررا بغير كلامه ما يخرج ما قاله ابن عمر فانه وان لم ينص عليه فلا يفتقر
عليه وانما لم يعرف المؤلف الحرابة لان تعريفها يوجد من تعريف المجارب
وعرف الردة فيها سيف ولم يعرف الردة لانه يوجد من تعريفها فهو
ثارة يكتفي بتعريف المشتق منه وثارة يكتفي بتعريف المشتق عن
تعريف المشتق منه لكن الاكتفاء بتعريف المشتق منه او لا منه بتعريف
المشتق لان معرفة المشتق تتوقف على معرفة المشتق منه **ص**
واخذ مال مسلم او غيره على وجه يتعذر معه الفوت وان انقضى
بمدنية **ش** هذا هو الثاني انه اخل في عموم قطع الطريق
والقضي ان من منع من سلوك الطريق لاجل مال محترم لمسلم او
لذمي او لغيره على وجه يتعذر معه الفوت فهو مجارب فلو اخذ
المال على وجه لا يتعذر معه الفوت فانه لا يكون مجاربا بل هو غاصب
ولو كان سلطانا لان العلماء هم اهل الحل والعقد يتكرونها عليه ذلك
وباخذون عليه ولا يشترط في المجارب ان يكون متعددا بل ولو اتفرد
بمدنية فانه يكون مجاربا قال ابن القاسم من اشهر السلاح في مدينة
لاجل اخذ المال فانه مجارب قوله واخذ بالمداسم ما عمل عطف على
تألف غيبه ان اخذ المال على الوجه المذكور مجارب وان لم يحصل
منه قطع طريق وهو كذلك واما جعله مصدرا معطوفا على منع
فلا يبيد ذلك لانه يقتضي ان المجارب هو قاطع الطريق لمنع سلوك
او لاخذ مال مسلم فلا يشمل مسقي السيلكون لاجل المال ومخادع
الصبي او غيره لياخذ ما معه الى اخر ما سيأتي ولذلك قال **ح** وينبغي
ان يقرأ قوله واخذ مال بعد البقرة وكسر الخاء على انه اسم فاعل وان
قري بسكونه الخاء من غير مدح بصفة المصدر فلا يكون جامعا لانه يكون
معطوفا على قوله لمنع سلوك فيقتضي ان المجارب هو من قطع الطريق
لمنع السلوك او من قطعها لاخذ المال ويخرج منه من قاتل لاخذ المال من
غير قطع ويخرج من ذلك من دخل دارا او قاتلا لياخذ المال ومسقي
السيلكون ومخادع الصبي او غيره لياخذ ما معه ولهذا قال ابن الحاجب
الحرابة كل فعل يقصد به اخذ المال على وجه يتعذر الاستغاثة عائنا
عادة من رجل وامرأة او حرا وعبد او مسلم او ذمي او مستأمن
الا ان قوله على وجه يتعذر معه الفوت احسن من قوله ان الحاجب

يتعذر

يتعذر الاستغاثة فان المسلوب يستغيث وجد مجتبا او لا فلا يتعذر
عليه الاستغاثة فتشبهان الاول ينبغي ان يوقف في حد الحرابة بما
يشترط وج قطع الطريق على الحرابي واخذ ماله فبما مثالا المجارب
قاطع الطريق لمنع سلوك غير حرابي او لغيره محترم او معصوم كما ان
الذي ذلك ان يعرفه وصاحب الثأمل وكانهم سكتوا عن ذلك لوضوحه
الثاني انظر هل يشترط في المجارب التكليف او لا لم يتعرض له المؤلف
وقال ابن عمر في الصبي المجارب ولم يجزئ ولا أنت عقيب ولم
يقص عليه الحرابة قال والمجنون يعاقب ليشترط الا ان يكون الذي به
الامر الخفيف فيقام عليه الحد انتهى وذكر مسألة الصبيان في المدونة
ونصها فاما الصبيان فلا يكونون مجاربين حتى يجنوا قال ابو
الحسن اي حتى يبلغوا ثمانية عشر في المدونة عقب كلامه السابق وان
قطعوا الطريق الى مدنتهم التي خرجوا منها ثم مجاربون قال ابو
الحسن هذا راجع الى اهل الذمة لا الى الصبيان انتهى وقال **ق** قرئ
المؤلف قوله ويجوز بالمسلم يسير باعتبار عقبة المال والام يكن
لذلك المسلم فائدة والاتكال واخذ مال ولم يذكر مسلما ولا غيره
ومع هذا ينبغي الاعتراض بانه ليس في كلامه ما يشير بعقبة المال ولو
قال اخذ مال معصوم كان اخضر واجمع وبما رآه اخوه لو قال
مال معصوم وترك مسلم او غيره كان احسن لان الصبي في غيره
ان رجوع المال يدخل في كلامه الذي يقال وان رجوع مسلم دخل الحرابي
وقوله على وجه الى اخوه اي على وجه شأنه ان يتعذر معه الفوت
حصل عوت بالافعل او لا وهذا متعلق بالمسليق **ص** كسقي السيلكون
لذلك **ش** قال في التتبع هو ثبت دائم الخضرة يورث حبة انتهى
واستد منه لتعقيب العقل البين وهو ثبت واشد منه ثبت يسمى
الدائرة والحق ان من اسقى شخصا يسكره لاجل اخذ ماله
للمحقق فهو مجارب وهذا يشبه المجارب لانه ليس معه قطع طريق
الا ان يقرأ قوله اخذ بالمداسم فيكون مثالا وان اهلكت السنين تحت الثمان
وان اجمعتما صحتها **ص** ومخادع الصبي وغيره لياخذ ما معه **ش**
يعني ان من خدع صبرا او امرا فادخله موضع يقتله واخذ ماله
فانه يكون مجاربا لانه اخذ منه المال على وجه يتعذر معه الفوت
وهذا يقتل عليه وهذا الايضاح قوله في السرقة ولا فيما على صبي
او معصوم جعله من السرقة وهذا جعله من الحرابة مع ان لحدتها
تختلف لان ما تقدم اخذ منه لياخذ ذاته وهذا خدعه ليلق ما معه
او ما تقدم اخذه من حرره وهذا من غير حرره او ما تقدم من غير المحرم

Copy ng ersity

او فيه واخذ ما معه على وجه السرقة بان اخذه على وجه لا يتعدى معه
 الموت وما هذا ان اخذ ما معه وهو ميز على وجه يتعدى معه الموت
 ويبقى النطوق ان اخذ ما على الجبزا ومعه على وجه لا يتعدى معه
 الموت ولم ياخذ معه وجه السرقة بان اخذه على وجه الحقيقة المتأدية
 اولاً غانه ليس بمحارب قطعا ولا سارقاً لانه لم ياخذ ما معه حقيقة وقد
 اعتد في مضمون السرقة ان يكون الاخذ حقيقة كما ذكرنا من عرفة في تعريف
 السرقة وانظر ما يتطرق بذلك فيما كتبنا على نت ص والدخل في ليل
 او نهار في منقار اودارتا تلت لياخذ المال **ش** يعني ان من دخل في
 ليل او نهارا ودخل منقار في ليل او نهارا لا يخل اخذ المال غانه علم
 به قبل اخذه فتقاتل عليه حتى اخذه فهو محارب قتاله مالك وقال
ش قاتل لياخذ المال اي في حال كونه قاتل لياخذ المال واخذه واختر
 بذلك ما لو اخذه ثم علم به فتقاتل ليجوبه ثم يحج غانه لا يكون محارباً
 بل سارقاً ان اطلع عليه بعد الخروج من الجدة لا قبله قال **الكمي**
 ان علم به بعد ان اخذ المتاع خرج به حتى يحس فهو سارق لان قتاله
 حينئذ ليدفع عن نفسه وان علم به قبل ان ياخذ المتاع فتقاتل حتى
 اخذه كان محارباً عند مالك وعند عبد الملك ليس بمحارب **ش** فتقاتل
 بعد المناسدة ان امك **ش** لما ذكرنا المحارب وحقيقته اخذ يدكر
 حكمه اي واذا قاتل المحارب ليل اخذ المال غانه يقاتل على سبيل
 الجواز باتفاق من مالك واصحابه وذلك بعد المناسدة اي بعد ان
 بنا سنده الله ثلاثاً قال مالك في العتية وبنا سنده الله ثلاثاً اي
 ثلاث مرات بان يقول له في كل مرة ناسدك الله الا ما خلت سبيل
 وهذا ان امك ان بنا سنده بان لم يجاله والامانة يجاله بالقتل
 ويكون بالسيف او بالرمح وكوه مما يسرع به الهلاك ولا يقتله بصفة
 تعذيب كحجارة مثلاً ولا يرمى من شاهق وعلم به قوله فيقاتل ان
 يقتل لانه لا حاجة للقتال الا القتل كما به قال فيقاتل ثم يقتل وقوله
 ثم يصلب فيقتل هذا هو الحد الثاني وبعبارة اخرى فيقاتل اي ويقتل
 فان قتل حصل الحد وان اخذ جيا خيرا الا ان في واحد من الحدود الاربعة
 وهي القتل مع او القتل مع العيب او اللقي مع الحرب او القطع من ر
 خلاف انتهى والمناسدة مستقيمة كما في **ش** والقتال حتى لمن تعرض له المحار
 بيجب عليه ان يخاف على نفسه القتل القتل او الجرح ان يدفع عن نفسه
 وكذا ان خاف ذلك على اهله جازعه المال وقوله ان امك راجع
 راجع لهما **ش** ثم يصلب فيقتل او ينفى الى نارا او يقطع يمينه ورجله
 اليسرى ولا **ش** اعلم ان الحد الثاني ان اخذ المحارب قبل توبته احد انواع اربعة

تقاتله

الحد

الاول

الاول قتل مجرد اندرج تحت قوله فيقاتل بعد المناسدة الثاني ان يصلب
 حيا بان يربط على الجذع من غير تنكيس ثم يقتل بعد ذلك واسار بالمال
 ان القتل بعد الصلب فالصلب ثم صفات القتل فلم يفتتح عليه عقوبة
 قال محمد ولو حبسه الا امام ليقتله فان في الحبس لم يصليه لانه لم يفعل
 معه من الحدود شي ولو قتله انسان في الحبس لصلب بعد ذلك لانه يفتد
 حوه الثالث ان ينفى الحر البالغ العاقل كما ينفى في الزنا الى مثل قدرك
 وخير ويجيب بما انه ان تظن توبته او يموت لانه يحل سبيله بعد سنة
 ويكون النفي بعد الضرب باختيار الامام على قدر جرمه وكثرة فساد كاهو
 مذهب المدونة ولم يذكره المؤلف ولعل القتل مع الصلب انما اخذ من
 القرآن من المعنى وكذا الضرب مع النفي والافلا هو الزان خلافة وفي شرح
ش ما نضه ما افاده كلام المؤلف من تأخير القتل عن الصلب هو المعتمد
 وعليه فان جعل الصلب اسماً للربط بما يصلب عليه فقط كان قوله
 فيقتل يفيد انه يقتل قبل توبته مما صلب عليه وان جعل اسماً للربط
 المذكور ولتخافه من بوطا اخذ ان القتل عقب توبته مما صلب عليه
 والاول هو المطابق للنقل انتهى وسكت عن كون الحر عاتلاً بالافلا فوضعه
 خالفيه في سلك التنزيه لان الغاية هنا ظهور القوة والغاية في
 الزنا سدة كاملة واجرة حمله عليه فان لم يكن له مال فمن بيت المال الرابع
 ان تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى ولا من غير تأخير فان كانت يده اليمنى
 مقطوعة في قصاص او جناية مثلاً فقال ابن القاسم تقطع يده اليسرى
 ورجله اليمنى عنى يكون القطع من خلاف كما قال الله تعالى وهذه الاربعة
 بغير الاسام فيها باعتبار المصلحة في حق الرجال واما المرأة لا تصلب
 ولا تنفى وانما حدها القطع منفلاً او القتل واما العبيدة الثلاثة
 القطع من خلاف والقتل الجرد والصلب والقتل بعده وما ذكره السارح
 عن الكمي من نفي المرأة منه تطورات في كتابنا على نت قوله ثم يصلب
 فيقتل ثم للترتيب الاخبار في لا الرابي ولو قال او يصلب لكان احسن
 وهو عطف على مقدم اي ويقتل او يصلب فيقتل هذا هو الرجل واما
 المرأة غاملاً لا تصلب لانها عورة وانما ان المحارب صلباً لم يفعل معه شي
 من هذه الحدود ولو حارب بالسيف وانما يعاقب كما في غاية الاماني
 وفيه ايها لو قتل المحارب احدى رقبته فيقتل بوجهه ويحل لاربعه قلت
 يعني ان يكون الرابع الاو كما تقدم في الهاجية وكذا لرجل قتل ايده
 وورقه وقال **ش** الرابع من الخلاف انه يترتب الحنيفة قبل التغير
 ويفسل ويصلب عليه ويقتل في مقابر المسلمين لكن يصلب عليه غير
 اهل الفضل والصلاح وقوله او ينفى الى نارا ونصوص المذهب مريحة في

Copy University

ان المحارب اذا نفي بسجن في البلد الذي بقي اليه سواء نجسني هو واولاد
وهل يوضع في عنته كالعبد او لا تظهر بصره ابن فرحون قوله او يتقي الحر
المتنار يكون صيغة لموصوف محدودي فغيره الذكر لا الشخص السائل
لانني قول ولا بكسر الواو والمد اي في غير واحد والظاهر انه ليس
عن طاعة هو مسقط للام عن الامام والالوهة القطع مسقط الحد والامام
ان يقطع المحارب في مدة البرد والكر لان له قتله غلات المسارقي وغيره
ما نصه ولم يذكر المؤلف الحسم بالنار كما ذكره في السرقة لانه متى قطع صار
هو الحد ومسقط القتل جيبه عليه حسم كالسرقة انظر الايجام **ويقتل**
جيب قتله ولو بكافرا او هائنة **ش** يعني ان الجيب الوارد في المحارب انما
هو اذا لم يصدر منه قتل واما ان صدر منه قتل فاما يقتل وجوبا ولو
كان الذي قتله كافرا او عبدا ولا يشترط في وجوب القتل ما ستره له بل
يقتل ولو شاركه فيه باعانة القرب او مسكر ولو لم ينعن مما يلجئ
لو استغنى به لاعتان ثم بالغ على وجوب القتل قوله ولو جاتا بما بعد
القدرة عليه او قبل القدرة عليه ولا تقبل توبته لان توبته لا تنقضي
حقه الادمين وجيبه لا ياتي هذا ما ياتي في قوله وسقط حدها
باتيان الامام ط ما لا يعضه انه تاب قبل ان يقد عليه فيسقط حد
الله ولا يسقط حد الادمي كما ياتي **ش** وليس للولي العفو عنه **ش**
اي حيث يخص الحق له بان كان قبل مجيئه تائبا او بعد مجيئه بعد القدر
عليه واما ان جاتا بما قبل القدرة عليه فملوكي الحنوف لان حق
الله سقط بدليل قوله الاي وسقط حدها باتيان الامام ط ما ياتي
الحق للادمي عليه العفو هكذا وجد عندي وهو مقتضى كلام **ش** وحي
شرح ما نصه ولو جاتا بما ظاهرها انه يقيم قتله وليس كذلك لانه اذا جاتا
تائبا فاما يقتل قصاصا وان كان مقتوله عبدا او ذميا فانهم قتيمة
العبد ودية الذي وان كان مكافيا له فملوكي العفو وقد يجاب
بان قوله وليس للولي راجع لما قبل المباشرة وهو اذا لم ياتي تائبا واما
ما خادته المباشرة من ختم القتل فالمراد به انه ليس له اخذ الدية خيرا
على القاتل لان المراد به انه ليس له العفو وما يصيد هذا قول
المولف وسقط حدها باتيان الامام ط ما ياتي او ترك ما هو عليه وقد ترمي
ابن مرفوف والمواقي لا اعتراض على المولى بما خاضه ان جاتا بما
يقتل قصاصا وقد تقدم عموما ابن العاصم روي قال المولى وبالقيل جيب
قتله ولو بكافرا او عبدا الا ان ياتي الامام ط ما ياتي او ترك ما هو عليه فيسقط
عنه حد الحداثة فقط لان اسلم ما وردناه المخرج الى التكلف وكان اقرب الى
ذهن المتعلم واستغنى عن قوله ولو جاتا بما ياتي لو خذ قوله وجاتا بما ياتي

ما وردناه

ما وردناه عليه ومن منا غفقت لقوله بيا ياتي وسقط حدها باتيان
الامام ط ما ياتي من سقوط الحد باتيان الامام من غير توبة اما يجوزها القطع
او بالاولى انه يستقط حدها باتيان ط ما ياتي بالاولى **ش** وتندب لذي
التدبير القتل والبطن القطع واخرها ولئن وقعت منه ثلثة المتي والقرب
ش يعني ان المحارب الذي لم يصدر منه قتل يندب للامام ان ينظر في حاله
فمن كان له تدبير في الحرب وفي الخلاص منها فليس له القتل لا القطع من خلاف
لان القطع لا يذفع ضرره وان كان المحارب من اهل البطن والنجاسة فيقتل
قطعه من خلاف فان لم يكن عنده تدبير ولا بطن بل اتصف بغيرها او وقعت
منه الحداثة فليقتل لظاهرها وموافقة لغيره يتعين له الضرب والقتل
اي بغيره وبنيته والواو لا تقتضي شيئا لكن المذهب كما قال **ق** انه يندب
ثم يني ويقتل يني ثم يضرب وما ذكره المؤلف خلاف ما ذكره القرائي واقتل
بضه شيئا لثبته على **ش** والتعيين للامام لانه قطعت يده ونحوها
ش يعني ان الامام هو الذي يبين ما يفعل بالمحارب من العقوبات الاربع
المذكورة واما ما قطعت يده او نحوها فلا تعيين له ذلك اذا لا حق له في
ذلك لان ما فعله الامام بالمحارب ليس عن شيء معين وانما هو عن
جميع ما فعله في حرايته من اقامة واحدا ما وجرح وهذا مبني
على ان العقوبات المذكورة على التجسس وقد تقدم انه خلاف ما للقرائي
حيث قال متى تبين الاصلح وجب على الامام فعله او لا يجوز له العدول
عنه فلو ايد ان يقتل من واجب الى واجب انتهى ثم ان محل كلام المؤلف من غير
الحالة التي يجب فيها القتل كما يدل عليه قوله وبالقيل جيب قتله
ش وعزم كل من الجميع مطلقا **ش** المحاربون كلهم لا يندب منهم فانه
يغرم جميع ما اخذه هو وامامه سواء كان ما اخذه امما به باتيان او لا
وسواء المحارب تائبا او لا لان كل واحد منهم انما عوفي بما صح به فكانا
كله لا العصاب والهيأة وانما يغرم واحد عن عداه حيث لزم من
عداه الغرم لانه يغرم بطريق الصمان **ش** واتباع المسارق **ش** يعني ان
المحارب ان اخذ قبل ان يجي تائبا فانه يتبع كما يتبع المسارق وتقدم حكمه
في قوله وجب رد المال ان لم يقطع مطلقا او قطع ان ابصر اليه من الاخذ
وكذا المحارب فان لم يقع عليه الحد جاتا بما قبل القدرة عليه اتيه
مطلقا وانما يتم عليه الحد بما ابصر من الحداثة الى اقامة حدها اتيه والا فلا
والحاصل انه ان جاتا بما يغرم موصرا او مفسرا وان اقيم عليه الحد
غرم موصرا او مفسرا وجد عندي ما نصه فان اقيم على المحارب حد من
حدوده يتبع بما اخذ بشرط الايسار من الحداثة الى اقامة حدها وان لم
يتم عليه حدها بان جاتا بما اتيه مطلقا وانظر لولا يتم الحد عليهم لكن

Copy

بعضهم مؤسس وبعضهم معسر هل يؤخذ من المؤسس حصته المعسر اولا
يؤخذ منه الا حصته لنفسه وتنسب حصته المعسر عنه لانما ساقطه عنه
نفسه وهو الظاهر وتقدم عنه قوله وعزم كل ما ينفذ هذا **ص** ودفع
ما يابدهم لمن طلبه بعد الاستيلاء واليمين **ش** يعني ان من وجد في ايدي
المحاربين ما لا تادى اى انما اخذوه منه فان اقام على ذلك بينة شرعية
اخذوه وان لم يبق بينة على ما ادعاه فان وضعه كما يومئذ المظنة اخذوه
كما قاله النبي صلى الله عليه وسلم ان بيننا وبينكم الحرب ان ياتي احدنا بثبت من ذلك
وبعد ان يجلت الطالب اليقين الشرعية ولا يؤخذ منه جليل ولكن يضمن
الامام اياها ان جاء ذلك طالب ويشهد عليه **ص** او يشهد اية رجلين
من الرفقة **ش** يعني ان المال الذي في ايدي المحاربين اذا ادعاه
مخص واثام على ذلك شاهدين من الرفقة وكذا ناعدلين يشهد على
من حاربهم فان المال يدفع للطالب بذلك وكذا تنفذ شهادتهما على
من حاربهم يقتل اذا لا سبيل الى غير ذلك فيجوز شهادة بعض لبعض
ما لم يشهد العدو لايه ولا يه فلا تقبل شهادته وبجارية اخرى
وانما جازت شهادة بعض لبعض للضرورة والافني خارجة عن الاصل
اذ فيها العداوة والشهادة واستدرك وهذا ما لم يشهد الانفسها
والله الشارة بخوله **لا انفسها** وقال **ص** في شرحه واذ انشدها
لا انفسها ولا غيرها بطلت الشهادة كلها وسواء كان ما شهد به لا انفسها
بيمين ايا انفسها لما شهد به لغيرها اولا وهذا هو المشهور وكما لا
تقبل شهادة الانسان لنفسه لا تقبل شهادته لولده وان سفل ولا
تقبل شهادة الولد لابييه كما تقدم عن عائشة الامامية في شرح قوله
بعزم كل عن الجميع وكذا اشهادته لغيره لانه من معنى الشهادة لنفسه
وهذا في غير مكانه واما هو فممنع شهادته له مستفاد من منع
شهادته لاهله واولاده لانهم ائمة لا يمتنع شهادته لزوج اهله وولده
واذا علمت هذا علمت ان ما ذكره السائل من انه يجوز شهادة الولد
لابيه غير صحيح فانه قال بعد ما ذكر ان الاب لا يشهد لولده ما نصه
الثاني لا يجوز شهادة اجد هم لابييه فان قلت وهل يقال ولا يمتنع
شهادته له من غير الحرب اية قلت قد يرق بان مال الابن مال الاب
وليس كذلك في ما عدا الابن ولذا قيل هذا انه اذا شهد انه قتل ابيه
قبل لانه لا يقتل قصاصا انتقم واذ علمت ما قررنا علمت ان ما ذكره
السائل من ان الجواهر من انه اذا شهد والانفسهم مع الشهادة لغيرهم
كقولهم يا لرفقاينا وما لنا ردت شهدا انهم الا ان يكون ما لم يبين انهم لم
ولغيرهم انتهى خلافا لما ذهب كما مر عن الشيخ عبد الرحمن في قوله المولى ولا

من شهد له بكثرة

من شهد له بكثرة وليس بوضعية وانظر لو شهد رجل وامرأتان او واحد
اليقين هل يثبت المال دون الحد وهو الظاهر اولا هذا وقوله لا انفسها
لا حاجة له مع قوله او يشهد اية رجلين انما يبعد رتبها لانفسها
ليس بشهادة وانما هو دعوى ذكره ابن مزيرو **ص** ولو شهد اثنان انه
المشترى مما ثبتت وان لم يباينها **ش** يعني ان الانسان اذا اشترى بئرا
واستعان عند الناس بذلك فشهد عليه اثنان يريانه بعينه انه
خلان المشترى بالحربة فان الامام يقيم عليه حدها بهذه الشهادة به
ويقتله وان لم يشهدا بما بينه القتل والسلب او قطع الطريق حكاه
الشيخ عن سحنون وفي هلام السائل هناك نظر قوله ثبتت اية الحرب
اي حكمها **ص** وسقط حدها بان الامام طاعة **ش** يعني ان المحارب
اذ جاء الى الامام طاعة قيل ان يحد به عليه فان حد الحرب يستقط ما
عدا حقوق الادبيين مما لا تنسقط عنه لقوله تعالى الا الذين
تابوا من قبل ان تغدروا عليهم وحينئذ للولي العفو كما مر واما ان
تاب قبل بعد القدرة عليه فان حقه ابدى وحقت الادبيين لا يستقطان
ويؤخذ ان منه **ص** او ترك ما هو عليه **ش** يعني ان المحارب اذا ترك
ما هو عليه من الحرب بان القى السلاح فان حدها يستقط عنه
ولعلم بان الامام طاعة فانما له اية القاسم وفهم من سلامة ان اقراره
ليس توبة وهكذلك قال ابن عازي ما نصه ويستقط حدها بايات
الامام طاعة او ترك ما هو عليه هذا لقوله تعالى الا الذين تابوا من
قبل ان تغدروا عليهم وقيس المراد بجامع الاعلان بخلاف السارق
لقوله تعالى قد تاب من بعد ظلمه واصبح فان ابدى يتوب عليه وقيس
عليه المراد بجامع الاستتار فسر قال البيهقي لا يجوز ان يؤمن المحارب
اذ اساء الامان بخلاف المشرك لان المشرك لا يجرى له امان على حاله
ويبده اموال المسلمين ولا يجوز تأمين المحارب على ذلك ولا امان
له بحد وان امتنع المحارب بنفسه حتى اعطي الامان فختلف فيه فتبيل
بتم له ذلك وقيل لا تخاله امسح امتع في جميع المركب او غيره امته
السلطان احقه لانه حقه الله تعالى **باب**
ذكر فيه حد الشارب واسما نوجب الضمان ودفع المبال وحداث
عذرة الشرب بقوله شرب مسلم مطلقا يسكر مختارا الضرورة ولا
عذر ولا حد على مكره ولا زجاجة ولو حرمت فان قيل كيف يصح جعل
الشرب حراما مع ان الحد والشرب في ذلك دور فلو قال لقطا فخره ان
اقلا قلت لعلمه راعى ان الشرب المطلق معلوم وانما الحد والشرب المقيد
قوله للضرورة اخرج به صاحب الفحصة اي ان لم يجد ما قوله ولا عذر

Copy University

أخرج به الفاطمي والبايع عند ابن وهب خلافا لقوله ابن مالك وأصحابه
ثابتة قال القاضي كانت الجوارح الإسلامية خلا لا د عليه قوله تعالى ومن
ثمات الخيل والأعناب تتخذون منه سكرا ويخمرون بها قلوبهم
كالتمر والزبيب والذهب ثم حرمت في وقت دون آخر كما يد عليه قوله
تعالى ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى مما حرمت في كل وقت لقوله تعالى
أعمالكم والميسر والاضراب والأزلام حبس من عمل الشيطان فاجتنبوه
لعلمكم تعلمون أنكم المسكر الذي يأمر العقل والميسر القمار والأعناب
الاضرام والأزلام اقتراح الاستهانة بحبس من عمل الشيطان فاجتنبوه
الشيطان الذي يزينه فاجتنبوه أي الرجب البصر به عن هذه الأشياء
أن تقطعوه وأول ما استخرج الخمر من نوح وأول من حرم الخمر في
الجاهلية الوليد بن المغيرة وقيل قيس بن عاصم وأول من جلد فيه
رجل يقال له أبو عبد الله الخار وقيل نجبان وأول من جلد فيه ثمانين
عمر رضي الله عنه بمسورة عليه رضي الله عنه وأول من ضرب به الخمر
بالسهم وحشي مما تكل حمة **بشر** المسلم المكلف ما يسكر جنسه طوعا
بلا عذر ومرة **بشر** الباسية متعلقة بمجد وفي تقديره يجب بشرب
المسلم لا الحار حرة بما أودى بها فلا حد عليه وقال **ق** الباسية ويخمر
ثم نونا بخذون أي ثمانون جلدة واجبة على المسلم المكلف أي وجهها
الله عليه سبب شرب ما يسكر جنسه له أخوه ولا مودة ولا محبة إلى
تقدير عامل وقوله ما أي شيئا وخرج بالمكلف الصبي والمجنون فإنه
لا حد عليه واستد السكر الذي أشار إليه عدم اشتراط السكر
بالفعل بل أن يكون جنسه يسكر فلو شرب قليلا منه حد لأن جنسه
مسكر وقد بالغ على الحد بقوله وإن قل وهذا يشمل ما إذا شرب لبنا
مسكرا لأن جنسه وهو الحامض مسكر ولا يقال جنسه اللبن من حيث
هو وهو غير مسكر وأحرز مما إذا شرب ما لا يسكر جنسه فإنه لا حد
عليه ولو اعتقد أنه مسكر فإذ شرب شيئا يعتقده أنه غير متبين أنه غير
خمر فلا حد عليه ولكن عليه أن الحرة تعلم المواقف انتهى قوله طوعا متعلق
بشرب أي شربه طوعا أي محتارا خلافا على من شربه بما مكرها وقوله بالحد
أخرج به الفاطمي وقوله ومرة أخرج به صاحب القصة إذ المجرد ما
وأنه كان ذلك الحد ما لا يعتد به عرفة كما يأتي لأن فيه ارتكابت الخمرين
وقال **ق** قوله المسلم المكلف أي الشخص المسلم المكلف ذكره إمامنا وأنت أي
الحد بليل أنه سبب على العبد وإنما صرح المؤلف بقوله بلا عذر ومرة
الآخره تبعا لتفريح أهل المذهب بما والا طوعا بقتي عنها انتهى وقال
ق في شرحه أعلم أن قوله المكلف مفعول عن قوله طوعا إذا المكره ليس بمكلف

ولو اعتذر

ولو اعتذر على المؤلف على قوله بلا عذر ولم يذكر مرة واحدة غيره
ما ضربه أنه شربه لا ساعة أو خوف موت من عطش أو لظنه غير
فقد شربه لعذر وأما على ما أخرج بقوله بلا عذر ما شربه
لا ساعة عصاة بقوله ومرة أما شربه خوف معرفته من جوع
أو عطش ليدفع به ذلك وقد تقدم المؤلف في باب الجاهل أن شربه
لا ساعة غير حرام وإن شربه لدفع عطش أو جوع نجاة منه الموت
عنه كما أشار له المؤلف بقوله وللصبر مرة ما يسد عذاره وحرم
الألمعية وقال بعد ذلك وجاز لأكرهه ساعة وذكر ابن عرفة أن
شربه لا ساعة حرام كشربه خوف موت من جوع أو عطش وعلى
كل ما فلا اشكال وأما على كلام المؤلف فتعلقفت النفس للفرق
بين جواز استعماله لا ساعة ومنع استعماله خوف الموت من العطش
والجوع ولعله أن الفصة يكن وجودها وبطل وجود الامتناع لاستعمال
خوف الموت من العطش والجوع وأيضا قرأ ال قصة محققا والمحقق
بجلاء دفع العطش والجوع به وبهذا يعلم الفرق بين جوارحه للأكره
وعدم جوارحه لدفع الجوع والعطش فإن قلت الأكره هنا يكون بما إذا
قلت بخوف القتل كما حكيت في مجتبى الأكره بل ربما يتوقف على الأكره
عليه بالقتل مع قوله لا يجوز استعماله الخ خوف الموت والمال انتهى
المراحمه وبهذا يعلم أن قولتت وسكت المؤلف هنا عن جوار
الاساعة وأحرزتها لأنه قدم الأباية في باب الاطعمة الأخره غير ظاهر
لأن المؤلف لم يسكت عنه ذلك لقوله في باب وجاز لأكرهه لا ساعة
وجدت عنده ما يرضه ثم إن المراد بالشرب اتصاله بالمعدة من
ثم أو غيره على أنه لم قال تناول المسلم المكلف كان أو لم يسكنها
يوكل لكنه تبع لفظ الحديث وقال **ق** إن المراد بالشرب وصوله إلى
كما يفهم من النقل وظاهره وإن رد قبل وصوله للمعدة قال في رد
المتبررة قال القاض أبو الوليد فإذا ثبت ذلك فإنه الحد يتعلق بالنظر
لجوارحه الشرايين الغم إلى الخلف انتهى وبهذا ومنه أن ما وصل من
غير الغم كاللبن والأذن ولو للجوارح لا يجده وكذا ما وصل بالحقنة
إلى العروق وبعبارة ابن عرفة والحد متعلق بما يقع من جوارح الشرب
من الغم إلى الخلف انتهى **ق** وأما غيره **ق** أي وبلاظن الذي يسكر غير
الخمر أي مضافا كما إذا أكله ما أو عسلا أو شربا لم يكرهه مسكرا
فإنه لا حد عليه لعذر كما عذر من وطأ الأجنبية بظهار زوجته
ومن المعلوم أنه لا بد من قرينة تدل على صدقه من أدعائه كمن العرقلة
لو كان ما مؤثرا لإنتهم كما قاله أبو عمران وقال **ق** أما لظنه خرا أو شك

حد لا يقال قوله بلا عذر يعني عن قوله اظنه غير لانا نقول لكان
يتوهم ان ظنه غير اليقين من العذر منه عليه ويتقوى التطر في جوار الاقدام
عليه ابتداء هل يجوز اولاد في جوار الاقدام عليه في حالة المشك والمنع
في هذا هو الظاهر كما في كراهية في الاول **قوله** وان قل اي اذا عذب
فما يسكر جنسه شيئا قليلا ما يفيد وقال **قوله** وخرج بقوله شرب وبقوله
وان قل ما لو عذب ابرق في الحز ووضعا على لسانه وابتلع ريقه فانه
لا حد عليه خلا لما بين الفاكهة في شرح الهدية عنه شيخه واليه ان ريق
لانه ليس شربا ولان المتبادر من قوله مثل ان يكون جوارا محسوسا وهذا
ليس بغير محسوسا والظاهر ان هذا انفع في الدين **قوله** وجوب الحد
او الحرمة لقرب عمد **قوله** معطوف على قل يعود اخل في خبر الباقية اي في
الحد على الشارب وان حمل وجوب الحد مع علمه بالحرمة او حمل حرمة الخمر
نفسها لقرب عمد به بالاسلام كالاجمعي الذي دخل دار الاسلام ولا يعرف
خلا عذر لاحد **قوله** محمد اي سقوط الحد تارة ما لك وقد ظهر الاسلام وقضى
فلا يعذر جاهل بشي من الحد ودخوله في الام في قرب عمد للحملة اي كونه
قريب العمد من الاسلام فليحد الحد فالحق لم يعذر هنا وعذر في
الزمان كما اشار له فيما مر بقوله الا ان يحمل القصد او الحكم ان حمل
مثله اي فلا حد عليه فالجواب ان معاسد الشرب لما كانت اسود
معاسد الزنا اكثر ثمة لانه ربما نزل وسرق وقتل كما ان اسد من الزنا
ولان الشرب اكثر وتوعدا من غيره فلك ذلك حد فيه وعذر في الزنا
وهذا يعود بالتحقق على قوله ما لك فلا يعذر جاهل في شرب
الحد وان قيل المبالغة هنا غير واضحة لان الحد هنا متفق عليه
كما صرح به في التوضيح حيث قال في قوله ابن الحاجب بخلاف مدعي
جملة الحد ما نفعه اي كونه يعلم بالخمر ما به حد اتفاقا انتهى
فالجواب ان المبالغة هنا ليست للاشارة الى الخلاف لان ذلك عنده
في لو وانما اتى بما لا يقد يتوهم عدم الحد لما اظهره من العذر **قوله**
حنيفيا برب النبيذ **قوله** يعني ان الحد يجب على من شرب النبيذ المسكر
ولو كان حنфия برب جوارا شربا به قال ما لك احده ولا اجل شهاده وقال
السكاني احده وامل شهاده وصوب الباقية عدم حده ومعه غير واحد
من المتأخرين واليه الاشارة بقوله **قوله** اي في الحد وما اخرج
به الباقية لخصه ان قال وقد قال ما لك ما ورد عليهما من شرقي مثل
سفيان الثوري اما انه احرم ما فارقني عليه ان لا يشرب النبيذ انتهى
فعل من انه فارق قبل ذلك على شربه لكن احرم ما فارقته فارقته على
عدمه وقوله عليه اي على عدم شربه قوله النبيذ قال **قوله** اي النبيذ

غير العنب

غير العنب الذي دخلته الشدة المطربة فانه قليله وكثيره عننا عندنا
هرام وفيه الحد وعند الحنفية انما يحرم منه الخمر المسكر فقط كما لو
كان انما يسكر بخمرين مثلا ولا يسكر بقدر او يسكر بثلاثة ولا يسكر
بغير حن او يسكر بأربعة ولا يسكر بغير بيرة بثلاثة فالحد في الخمر
الاخر فلفظ مطلق عنده وما قبله جائز فاذا شرب في الاول الخمرين
حرم عليه وحد وان شرب واحدا عتق فلاحد ولا حرمة وهكذا
في الثلاثة والاربعة وعندنا يجب بالواحد وغيره قليلا او كثيرا
ويحرم عليه وانما يبيد العنب الخمر والحرمة باتفاق منا ومنه
واما ما لا تخله الشدة المطربة فلا حد ولا حرمة باتفاقنا
ومنه وبعبارة اخرى النبيذ اي الذي دخلته الشدة المطربة
وشرب منه الخمر الذي لا يسكر هذا معنى التن وقوله ومع
نفسه اي في حد الحنفي الشارب للنبيذ الذي دخلته الشدة
المطربة وقوله وضع الى اخره ضعيف وهو الذي رد عليه
القول بل **قوله** ثمانون بعد صحوه **قوله** تقدم ان هذا ابتداء وما قبله
من الجار والجر ورجزه او فاعل بفعل محذوف اي يجب بشرب
المسلم ما يسكر جنسه ثمانون جلدة بعد صحوه لانقاذ اجماع
الصحابة رضي الله عنهم على ذلك بعد عثمان فلو حمله الامام
فيل صحوه فان الحد بعد علمه كايما لعدم فائدة الحد وهو الثمانون
والاحساس وهو مشتق حالة سكره وقال **قوله** ولم يفرضا اذا
وقع اي الحد قبل صحوه التخي وصاحب البيان فان جلدة سكره
اعتد بذلك ان كان عنده من وان كان طافحا اعتد عليه الحد وان لم
يخس بالام في اول المدم خسر في الثانية حسب له من اول ما حسب
به انتهى من التوضيح **قوله** في شرحه ولو ادعى الاحساس ولا قرينة
نقدته ولا تكذب به فالظاهر انه يعمل بقوله حيث كان ما مؤبلا انتهى
وقوله وان كان طافحا الى اخره هذا واضح في حد السكر وانما
القطع فانه يجب به ولو كان طافحا لان المقصود منه النكال وهو وجود
كما في قطعه حال صحوه ومثل ذلك حد العوبة ان روي بذلك من له
الحد وهكذا في كلام الكوفي وسياق عن اي الحسن ثم ان مقتضى
صريح التوضيح انه تنبيه للحد فله خلاف ما يفيد كلام الساجي في
شرحيه وسأمله وكذا **قوله** انتهى المراد منه وليس على الشارب
بعد الحد سواء من خلاف او سجن او طواف الا ان يكون مدنا مشهورا
بالفسق فلا بأس ان يطاف به ويشهر واستحسن ما لك ان يلزم
السجن **قوله** وتنظر بالرق **قوله** يعني ان الرقيق اذا شرب القليل ما

Copy

حد لا يتناول قوله بلا عذر يعني عن قوله او فظنه غير لاننا نقول لكان ر
يتوهم ان فظنه غير اليس من العذر منه عليه ويتوهم التطري في جوار الاقدام
عليه ابتدا هل يجوز اولاد في جوار الاقدام عليه في حالة المشك والمضغ
في هذا هو الظاهر كما في كراهية في الاول **قوله** اي اذا طرب
فما يسكر حيشه شيئا قليلا ما يعبد **وقال** وخرج بقوله شرب ويقول
وان قل ما لو عسى ابرق في الجز ووضعها على لسانه وابتلع ريقه فانه
لا حد عليه خلا فالان الفاكهة في شرح العدة عن شيخه وانه ان ريق
لا له ليس شربا ولا ان المشا ومن قوله مثل ان يكون جزا محسوسا وهذا
ليس بمشرا محسوسا والظاهر ان هذا نفي في الدين **قوله** وجوب الحد
او لومة لقر عمن **قوله** يطون على قل من حد اخل في حد البالغة اي وجب
الحد على الشارب وان جعل وجوب الحد مع علمه بالحرمة او جهل حرمة الخمر
نفسها لرب عمنه بالاسلام كما لا يخفى الذي دخل دار الاسلام ولا يعرف
خلا عذر لاحد من هذا من سقوط الحد حال ما كان وقد ظهر الاسلام ونفى
فلا يعذر رجلا هل يسمى من الحد ود فاللام في لرب عمن الحد لانه لكونه
قريب العهد من الاسلام عليه الحد حال قبل لم يبدر بها وعذر من
الزنا كما اشار له فيما لم يتوهم الا ان يجعل الكفر والحكم ان جعل
مثله اي فلا حد عليه فالجواب ان مفسد الشرب لما كان من اشهر
مفسد الزنا لكونه ثمة لانه ربما نكح وسرق وقتل كان احد من الزنا
ولان الشرب اكثر وتوهم من غيره فذلك حد فيه وعذر من الزنا
وهذا يعود بالتحقق على قوله ما لك فلا يعذر رجلا هل في يمين
الحد ود فان قيل المبالغة هنا غير واضحة لان الحد هنا متحقق عليه
كما صرح به في التوضيح **قوله** اي قول ابن الحاجب خلاف مدعي
جملة الحد ما نفيه اي كونه يعلم بالخبر ما نفيه انما قال انتم
فالجواب ان المبالغة هنا ليست للاشارة الى الخلاف لان ذلك عنده
في لو وانما اتبها لانه قد يتوهم عدم الحد لما اظهره من العذر **قوله** ولو
حنيفا يشرب النبيذ **قوله** يعني ان الحد يجب على من شرب النبيذ المسكر
ولو كان حنيفا يبرء جوار شربه قال ما لك احده ولا اخبر شهادته وقال
الشافعي احده واقتل شهادته وصوب الباقية عدم حده ومعه غير واحد
من المتأخرين واليه الاشارة بقوله **قوله** يعني اي نفي الحد وما لا يخفى
به الباقى لنفي حده ان قال وقد قال ما لك ما ورد علينا مسكر في مثل
سفيان الثوري اما انه اخبر ما فارق عليه ان لا يشرب النبيذ انتهى
نقل منه انه فارق قبل ذلك على شربه لكن اخبر بما ذكره فارقه على
عدمه وقوله عليه اي على عدم شربه قوله النبيذ قال **قوله** اي النبيذ

غير العنب

غير العنب الذي دخلته الشدة المطربة فانه قليله وكثيره عكنا عذنا
هرام وفيه الحد وعند الحنفية انما يحرم منه العذر المسكر فقط كما لو
كان انما يسكر بحد حين مثلا ولا يسكر بحد او يسكر بثلاثة ولا يسكر
بحد حين او يسكر بأربعة ولا يسكر بأربعة بثلاثة فالحد في العذر
الاخير فقط عكنا عنده وما قبله جائز فاذ شرب في الاول العذر حين
حرم عليه وحد وان شرب واحدا فقط فلاحد ولا حرمة وهكذا
في الثلاثة والاربعة وعندنا يجب بالواحد وغيره قليلا او كثيرا
ويحرم عليه وانما يبيد العنب خالدا والحرمة باتفاق منا ومنه
واما ما لا تدخله الشدة المطربة فلاحد ولا حرمة باتفاق منا
ومنه وبعبارة اخرى النبيذ اي الذي دخلته الشدة المطربة
وشرب منه العذر الذي لا يسكر هذا معنى المتن وقوله ومع
نفيه اي نفي حد الحنفية الشارب النبيذ الذي دخلته الشدة
المطربة وقوله ومعني الى اخره منصرف وهو الذي رد عليه
القول بل **قوله** ثمانية بعد صوره **قوله** تقدم ان هذا مبتدأ وما قبله
من الجار والمجرور جره او فاعل بفعل محذوف اي يجب بشرب
المسلم ما يسكر حيشه ثمانية جلدة بعد صوره لا تغادر اجماع
الصحابة رضي الله عنهم على ذلك بعد علم ان كل جلدة الاسار
قبل صوره فانه الحد بها وعليه كايما لعدم فائدة الحد وهو الثا لم
والاحساس وهو مشقة حاله سكره **قوله** ولم يفرض لما اذا
وقع اي الحد قبل صوره الكمي وصاحب البيان فان جلد حال سكره
اعتد بذلك ان كان عنده ميز وان كان طافحا اعيد عليه الحد وان لم
يحسن بالالم في اول الحد ثم حسن في الثاني حسب له من اول ما حبس
به انتهى من التوضيح **قوله** في شرحه ولو ادعى الاحساس ولا قرينة
نصفه ولا تكذبه فالظاهر انه يعمل بقوله حيث كان ما مونا لانهم
وقوله وان كان طافحا الى اخره هذا واضح في حد السكر وامسار
القطع فانه يجب به ولو كان طافحا لان المقصود منه النكال وهو وجود
كما في قطع حال صوره ومثل ذلك حد الغربة ان روي بذلك من له
الحد وهكذا في كلام الكمي وسيأتي عن اي الحسن ثم ان مقتضى
صنيع التوضيح انه تفصيل الحد حسب خلاف ما يفيد كلام الشارح في
شرح وسامه وكذا **قوله** انتهى المراد منه وليس على الشارب
بعد الحد سواء من خلاف او سجين او طواف الا ان يكون مدنا مشهورا
بالفسق فلا بأس ان يطاف به ويشهر واستحسن ما لك ان يلزم
السجين **قوله** وتشتط بالرق **قوله** يعني ان الرقيق اذا شرب القليل ما

يسكر جنسه فان الامام يجده ان يعين جلدة لصفحة الحد يريه وان
 قل جزقه وتقدم انه الحد ودكلمها تتسطر بالرق ولا فرق في ذلك
 بين الذكر والانثى **مر** ان اقرا وشهد بشرب او شم وان خولفا **ش** يعني
 ان من اجتمع فيه الشروط المتقدمة يثبت في حقه حد الشرب ان
 اقرا وشهد عليه عدلان انه شرب الخمر او شهد عليه ان راحته فيه
 حمر فانه حد وكذا الحد اذا شهد عليه عدل واحد بشربها واخرانه
 تقاها فان رجع عنها اقراره الى شبهة او غيرها فان ذلك يقبل منه
 ولا حد عليه كما تقدم في الزنا وكذا الحد لو شهد عليه عدلان بان
 راحته فيه مسكر وشهد عدلان اقراره انه ليس براحة مسكر لان
 الشهادة المقتضية تقدم على النافية قال ابن عبد السلام وهذه
 الشهادة تنبئ ما لو اختلفوا في قيمة المسروق هل تساوي ربع دينار
 او اقل ومذهب المدونة اعمال شهادة من شهد اثبات ربع دينار
 انتم ولا بد في الشاهد بالشئ ان يكون من شربها حاد كثره او حال
 عصيانته وقد قالوا ان من حد في حد لا يجوز شهاده فيه كما قاله **ج**
د اذ قل قوله من حد اي ترتب عليه الحد بالفعل اولاً ولان
 تقرر على وجه يحد به كما اذا اظنها غيرا ولا ساعة عصية مسكرا
 فيندفع الاشكال ويشرح ما فيه ولو شهد واحد بالشئ فاشهد
 بغيره ولا يقال هذا مخالف لما تقدم من عدم ضم التعليل لانه
 نقول ان كل اذ لم يستلزم احدهما الاخر وهذا الشئ يستلزم الشرب
 قال الابن الشهادة على فعلين ان استلزم احدهما لاخر فثبت اتفاقا
 والا فالشهور بعدم الضم كشهادة شخص على قاتل اقراره قتله
 بسيف وشهدا اقراره قتله بسموكة وكذا انقيم شهادة شاهدا بقوله
 لاخر بالفعل ان استلزم احدهما الاخر ومنه قوله المؤلف ولنفق
 شاهدا بالفسب لاخر على اقراره بالفسب فصرح لو شهدت بنية على
 شخص بشرب الخمر فقلت بالطلاق انه لم يشرعاً فانه يحد ولا تطلق امراته
 هكذا وجدتم في خط نسخ الدين اللغاي قلت وهو ظاهر لما تقدم في
 باب الطلاق ان من اقر بفعل وثبت بالبينة انه فعله ثم حلف بالطلاق
 انه ما فعله فانه يصدق في يمين ولا خفى عليه وليس فيما نقله شمس
 الدين اللغاي ما يشهد ان عدم حنثه مقيد بما اذا حلف كما ذكره المؤلف
 ويجب تعييده به **مر** وجاز لاكره **ش** يعني ان شرب الخمر لا يجوز عند
 الاكره على شربه لقوله عليه السلام رفع عنا يميني وشيائنا وما
 استكرهوا عليه وبعبارة ابن عرفة الكره لا يحد لو افترج الشبهة او عدم
 تكليفه وهو الاظهر لقومه في الطلاق ونحوه انتهى ثم اذ المؤلف بالجواز

بالشرب
 فاخره

هنا

هنا لازمه وهو عدم الحد فكانه قال لاحد من اكره فغير بالملزوم وازاد
 لازمه ولا يفعل الكره لا يوصف بحكم من الاحكام الخمسة لانه لا يوصف
 بما الافعال العقلية والكره غير مكلف وتكلم السامعي فاسد على
 القاعدة الاصولية وبعبارة اخرى ومضى الجواز رفع الائم وجد عني
 ما فيه والاكراه يكون بخوف موم من ضرب الخ وهو مقتضى اقتضار
 المؤلف فيما تقدم على الثلاثة التي لا يجوز الا بالقتل وهي الكفر وشرب
 النبي عليه السلام وقد في المسلم كما مر حوايه هناك وما وقع لسمو
 من انه اذ كره على شرب خمر او اكل لحم ميتة او خمر يربط بالقتل فقط
 مبني على عدم نفع الاكره في الاعمال كقول ابن حبيب فيوجد منه
 ان لا يسمو قولين في الاعمال والعرف عن الجواز **مر** واساعة
ش قال ابن حبيب من غصب طعام وخاف على نفسه له ان يجوزه بالخمر
 قاله ابو الفرج ونحوه الابن عبد الحكيم وقال الشيخ ابن عبيد
 السلام اما المقتضى للاساعة فما لتحقيق حوايه ان لم يجد غيره ولا
 يبعد الوجوب وعلى التقديرين يستفاد الحد انتم وتقدم ان ابن
 عرفة يقول بعدم اياختها لكن المقول عليه الا باحة كما ذكره المؤلف
 هنا وفي باب المباح عند قوله والمضروقة يسد غير اذ في غير
 الا لخصه وموضع ذكرها هنا وما ذكرها في باب المباح اما هو
 جمع النظار ومراذه بالجواز في الحرمة فيصدق بالوجوب فلا
 يها في انه يجب اذا خاف على نفسه الهلاك ولم يجد غيره **مر** لا روا
 ولو فلا **ش** يعني انه لا يجوز التداوي بالخمر ولو كان ذلك طلاء
 من خارج الجسد وهو المشهور لقوله عليه السلام من تداوى
 بالخمر لا شفاه الله وقوله عليه السلام ان يجعل الله شفا امي
 فيما حرم عليها وفي الزا هي لابن شعبة لا يتداوى بالخمر ولو غسل
 بالما ولا يد اوى به دبر الدواب واما الد والذبي فيه الخ فقال
 ابن العربي تردد فيه علما وانا والصحيح انه لا يجوز وهذا القائل
 في التداوي به من خارج الجسد ولما في باطنه ممنوع اتفاقا فكونه
 للمساخي وغيره انتهى واستظهر وجوب الحد اذا شربه للتداوي
 والفرق بين ما اذا شربه للتداوي وبينه ما اذا شربه مكرها او
 للاساعة فاعلم قالوا لا حد عليه ولو قلنا ان شربه للاساعة حرام
 كما عند ابن عرفة ان شربه للتداوي يخفف على من يجهل بخلاف شربه
 للاساعة او لا كراه فانه يراعى فيه القول بالجواز خصوصا وهو
 المشهور وفي شرح لا يجوز ان يتداوى بالخمر وعليه ان تداوي به
 شربا حاد كما هو ظاهر ولو فعله لحوق الموت بتركه وبذلك انتهى الشيخ

Copy ng ersity

برية الجزري واقتى الناسو اللقاي بعدم الحد قلت وما اقتى به البيع
 من بيع الجزري هو الماقتى للنقل وقد ذكره في شرح الارشاد ونفسه
 ان التزبي ترد على ما في دوا فيه من الصحيح المنع والحد انتهى المراد
 منه ونظمه في الجواهر ايضا وهذا كله اذا كان يسلكه ولا فلا حد من
 غير نزاع وانما امتنع الطلبة ولم يجمع النظم بالنزاع لانه معلوم على
 حجة التداوي بحال لهية عليه السلام المستفاد من خبره من
 تداوي بالحرق فلا شفاء الله فان قيل قد ورد ما يدل على ان
 عن التداوي بالبخس لم يجعل الله شفاء مني فيها حرم عليها
 فكون كل في حرمة التداوي مما قلنا يلزم ذلك في التظن
 بما يقصد التداوي حرام ولا يقصده طهره ولعله الترقين
 انتهى المراد منه **م** والحد وسوط وضرب معتدلين **م** يعني ان
 الحد وفي الزنا وفي القذف وفي السرقة وفي الشرب وفي السرقة
 الزنا يكون سوط معتدل وضرب معتدل وهو المشهور بقوله
 معتدلين صفة لسوط وضرب تاديب كتاب الرجم من المصنوعة
 صفة الضرب في الزنا والشرب والزنية والسرقة وضرب واحد
 ضرب بين ضربين ليس بالجرم ولا بالخفيف ولم يجد ما كان من الضارب
 يده الى جنبه ولا يجزي في الضرب في الحد ودقيق وشراك ولا فرق
 ولكن السوط وانما كانت درجة للحد قال الجزري وصفت السوط
 ان يكون من جلد واحد ولا يكون له راسان وان يكون راسه لينا
 ويتضمن عليه بالخصص والبصر والوسط ولا يتغير عليه
 بالسياسة والامام ويعقد عليه عقد السبعين ويحكم بجلده
 البين ويحكم بجلده اليسرى انتهى **م** ادعي في شرحه وحيد رضى
 الامام التزبي بالضرب بالظهر والكفيعين خفيفي التزبي فيه
 ما جرى في الحد انتهى المراد منه وصفة عقد السبعين ان يعطف
 السياسة على كل الكف ويحكم الامام اليها ويستترط في الضارب
 ان يكون عدلا فاسدة اول من اتخذ السياط الا يبيع به ما كان من ملك
 البين واول من اتخذ الدرة عمر بن الخطاب واول من عاقب على الشبهة
 واخذ بالظنة زياد **م** فاعدا **م** يعني انه يجد فاعدا فلا يجد ولا يقام
 بلا ربط ولا سدي **م** بظهره **م** يعني انه يضرب الحد في
 ظهره وفي كفيه دون ما عداها لقوله عليه السلام لئلا يذنب
 حين قد ذنب وجهه اربعة والاحد في ظهره قال البايع عن محمد لا يتولى
 الحد قومي ولا ضعيف ولكن وسط الرجال ويضرب على الظهر والكفيعين
 دون سائر الاعضاء والحد ودعا عدا الاقام ولا يربط ويخل له بداه

انتهى

انتهى اي الا ان لا يقع الضرب موقعا بان يضرب مثلا في رجله وجده
 ما فيه ولا يبرح احد الا بالسوط والسبعين ولا يبيع احد على بطنه
 ولا يضرب على البيه وانما يكون التزبي على الرأس والظهر والاقدام
 ولو ضرب الحد بغير سوط ضربه مولا لا يعاد وان كان ابتداء الجوز
 ويستحب ان تكون الحد ودخيرة الامام لئلا يتساهل فيه **م** وجوز
 الرجل والمرأة مما بقي الضرب **م** يعني ان الرجل يحد مطلقا اما
 يستعمره عند اقامة الحد عليه واما المرأة فاما تجرم مما يتبعها
 الضرب فتقوله مما بقي الضرب راجع للمرأة فقط وهو ظاهر المداونة
 منبهي للتاريخ ان يسكت على قوله الرجل ثم يتبدي بقوله والمرأة
 مما بقي الضرب ابن عرفة وسمع ابو زيد ابن القاسم في المرأة يكون
 عليها ثوبان في الحد قال لا بأس بها ويترع ما سوى ذلك وفي شرح
م انظر لوم حجر الرجل هل يجزئ كذا وقع هذا الضرب حيث احسن
 به كما مر في السكرك ان اوان احسن به كما يحسن الجردا وقربا منه
 اعتبر والا خلا نظر وحده **م** وتدب جعلها في حقة **م** قال
 الجوهر في قوله الجوهرية قوله كبر فلان حيث صار كانه حقة قال
 الامم هي الشجرة اليابسة البالية والفتة الرعة اليابسة
 وربما اتخذ من خوص ونحوه كهيما تتاحل فيها المرأة قطعا انتهى
 والمعنى ان المرأة اذا اقيم عليها الحد فانه يندب ان تجعل في
 حقة ويجعل تحتها ثياب ويكيل بالمال لاجل المستر ويوالي الضرب
 عليها ولا يفرق الا ان يحشى من بقاء اليه الهلاك فيفرق **م**
 وعزير الامام لمصلحة الله او الحق ادعي **م** لما فرغ من الكلام
 على الحدود التي جعل الشارع شيئا معلوما لكل احد شرع في الكلام
 على الصلوة التي ليس فيها شيء معلوم بل يختلف باختلاف
 الناس وامتنعوا لهم واقتلهم فقال وعزير الامام لمصلحة الله كالأهل
 فيه رمضان لغير عذر وما لا شك ذلك او الحق ادعي **م** كذا وفيه
 او اذا هوجه والتفان يرتفع الى اجتهاد الامام باعتباره والقابل
 والمقول له والقول ولا يخلو **م** حق الله ان من حقه تعالى على كل
 مكلف ترك اذاه لغيره كمن لا كان هذا القسم انما ينظر فيه باعتبار
 حق الادبي جعل قسما للاول وفي شرح **م** المراد بحق الادبي ماله
 مام استقاله في محبة ليس لاحد استقاله كلفظ في رمضان عند اذنا
 فسرنا حق الادبي بما ذكرناه ليس لنا محبة في محبة فيها حق الادبي
 لان المحبة فيها حق لله وهو غيبه ولذا قيل ما من حق لادبي
 الا وفيه حق لله ثم ان ما يخص الحق فيه لله اذا جازا بها غانه يستقط

ويحتمل فيه كفي منة وعرف العيسوع

Copy

عنه التبرير كما اشار له في باب الصوم بقوله وادب المظهر عند الان يجي
 تابيا ولا يخفى ان التبرير في حق من ذكر واجبه لله مطلقا وحقق
 اوجبه ان قام به كما هو ظاهر من نص المولى وما تقدم له في باب
 الصوم لا يقتضي عطف على فاعله وجب كما مر هناك انتهى المراد
 منه والجزء الامام والاب في الصغير واما الكبير فيرجعه للامام
 ويصدق في حق والده واذا اراد جسه بحبس ولا يحتاج لبيبة
 فتقوله وعزير الامام اي اذنا به في ما عدا ما يستثنى وهو
 الوالد والسيد والزوجة وعزير يتحمل بمعنى علم لقوله تعالى
 وعزروه ويوقروه وبمعنى ادب وهو المراد هنا بقرينة قوله
 لعصية واللفظ المشترك يجوز استعماله في احد معنيين لقرينة
 قوله وعزير اي استجابا بالانبياء كما قد قلنا في قوله وعزير الامام
 لعصية الله ولو كان ذلك معصية عند الحاكم الذي رفع الامر
 اليه وليس معصية لمن رفع فالعبرة بمذهب الحاكم **ق** وقال **ح** قال
 ابن تاجي في شرح المدة في كتاب الفقه في الادب يتخلط بالزمان
 والمكان في معنى الله في اللعبة اخذ من عصاه في الحرم ومنعها
 في الحرم اخذ من عصاه في مكة ومنعها في مكة اخذ من
 عصاه في خارجها انتهى وقال في المسائل الملقوفة بلزم التبرير
 من صرف ما لا يقع فيه والخلوة بالاجنبية وهو المكاتبه ونحو
 ذلك من الاستئذان والبيان البهيم واليمين الخوف والنهي في الاسواق
 والعمل بالربا وشهادة الزور والتحليل والشهادة على نكاح السر
 وكذلك الزوجان والولي الا ان يهزموا بحمل فيجب علمه هو لا التبرير
 فقط ولزم العقوبة من جميع الكافة وذات عنهم ومنع عن شخص
 وجب عليه حق ومن يجبي قطاع الطريق او سارقا او يخذل كان
 من يجبي ومنعه عاص لله تعالى وجب عقوبته حتى يحضره ان كان عنده
 ويترجعه ذلك الا ان يكون احضاره اليه من يظلمه ويأخذ ماله او
 يتجاءر فيه ما امر به شرها عند الايجرة ولكن يتخلى عنه ويرتدع
 عن حمايته والرفع عنه انتهى ويؤيد ذلك من خلفه من فلفظ
 ثلاثا في كلمة واحدة ومن يك بين الفخذين ومن اقام بشكية باطل
 فبينه ان يوجب واقل ذلك الحبس لئلا يتردد بذلك اهل الباطل
 واللدن من احكام ابن سهل قال في شهادة السماع والاجناس والله
 اعلم تنبيه ظاهر كلام المولى ان المكروه لا ادب فيه ومنع بذلك
 في باب الايمان من التوضيح قال في الحلف بغير ايمان الله ويدخل
 في كلام ابن الحاجب الحلف بالكلية والعتاق وقد مر اعلى تاريب

ن
 نصوا

الحالف

الحالف بهما ولا يكون الادب في المكروه انتهى وقال في المداخل في فصل
 اللباس وقد قال علماء وتاثير تارك في السنن والادب ان
 الواجب ان ينجس له فعله وان يذم على ذلك خالفه ان يرجع والا
 هي من اجل ما اتى من خلافة السنة انتهى وقد نقل في رسم الجناس
 والصيغة من سماع اسهب من كتاب الذبايح عن سيدنا محمد الناب
 في المكروه وذلك انه من شخص اجمع شاة بذبحها وجعل عدم
 الشاة مغلا به بالذرة وقال لعل لاحد دنها او لا او كما قال وقد قال
 اصنع من ترك التبرير وبه وقال شخص يجمع والظاهر انه لا يارض
 وان من والظ على ترك المسنون او على فعل المكروه فهو اولى يوجب
 ويصح ومن كان منه ذلك مرة لا يوجب مسلة قال في المسائل
 الملقوفة قال القرائي للحدود ولجنة الاقامة على الاية واختلفوا
 في التبرير فقال مالك وابو حنيفة ان كان الحق لله وجب طرده
 الا ان يظلم على من الامام ان غير الضرب مصلحة من الملامة به
 والجلام وقال الشافعي غير واجبه على الامام انتهى **ق** قال مسلة
 ويجوز الصوفى التبرير والسفاعة فيه اذا كان الحق اوجبه
 فان يتردد عن حق اوجبه وان يتردد به حق السلطنة كان لولي الامر
 مراعاة حكم المصلحة في العفو والتبرير وله التثني في
 انتهى **ح** جسا ولوما **ق** مضروب على المصولة المطلقة اي
 بحسب جسا ويلزم لوما وقيل على الصفة لصدر اي وعذر
 تقرير جسا ولوما لا مضروب بترغ الخافض لانه سماعي والمضى
 ان الامام يعزير بالحبس واللوم وبالاقامة من المولس والمخاض
 سمع الشهاب من قال لرجل يا كلب فان كانا معا من ذوي الهبات
 عوقب القائل عقوبة حقة يمان ولا يبلغ به السجن وان كان من
 غير ذوي الهبة عوقب القائل اسد من عقوبة الاول يبلغ به
 السجن وان كان القائل من غير ذوي الهبة والمقول له من ذوي
 الهبة عوقب بالضرب **ق** وبالاقامة وترغ العامة **ق** قال ابن تاجي
 ساقوا ايعاقبون الرجل على قدر جنايته منهم من يضرب ومنهم من يكبس
 ومنهم من يرقم واقتضا على قديمه في تلك المخاض ومنهم من يترغ عمامته
 ومنهم من يجلد اذ رآه انتهى وبها حاشية البرموي ان المراد بالاقامة
 اخراجه من مجلس الشرع ولا يريد به ان يقف على قدسيه في يمينه ولا
 كان يقول وبالاقيام وضربا يسوطا وهو في سبيل الذرة والقضيب
 والعصى وعزير بالفتا بالالف **ق** وقال في السوط لغة حديد مشقوق
 تركيب به الابل **ق** وان راى على القد او اتى على النفس **ق** يعني ان الامام

من غير ذوي الهبة عوقب
 بالترغيع ولا يبلغ به الهات
 ولا السجن وان كان القائل
 من غير ذوي الهبة والمقول له

Copy

بما اجتهد به ولو اذ اجتهاده الى ان يذبح على الحد او ياتي على النفس
 لما وجب عنه ما لك انه امر بغرب رجل وجد مع صبي على ظهر المسجد
 وقد جردوه وضموه الى صدره اربعة سوط فاشتبك ومات ولم يستعمل
 ذلك ما لك وهذا مع ظن السلامة **وهو ما سري** يعني ان
 الامام يعني ما سري الى هلاك النفس بسبب التفرير والفرق بين
 هذا وما قبله ان الاول لم يقصد الهلاك ابتداء بل ظن السلامة
 كما هو وهذا قصد الهلاك **فمن** وقال **ق** ان الامام اذا قل
 السلامة له التفرير ولو اتي على النفس لكنه يضمن ما سري وما
 مع ظن الخوف فلا يجوز له ذلك وبعبارة اخرى بخل الاشكال عما تاله
 التفرير وغيره وهو ان قوله او اتي على النفس اي ولو سري الى
 النفس مع عدم ظن السريان وقوله ومن ما سري اي اذا الخطا في
 ظنه والحاصل انما بسبب واحدة وهو انه اذا قل السلامة
 فله التفرير ولو اتي على النفس لكنه اذا اتي على النفس يضمن لئلا
 خطا ظنه والضممان على العاقلة وهو كواحد منهم خلا عما يورثه لانه
 من ان الضمان منه وخذه انتهى والحاصل كما قال **ه** في شرحه ان
 المسائل ثلاث الاولى ان يضل مع ظن السلامة وينشأ عنه ما فيه هلاك
 او عيب وفي هذه الحالة يجوز الاقدام على الفعل واما الضمان
 فاختلف فيه فتصل لضممان عليه مطلقا سوا مات اهل المعرفة انه
 ينشأ عنه فعله هلاك او عيب او لا وهو ما يفيد ما في النوار والمنية
 وما في التوضيح انه قول الجمهور وهو الواجب لما في **ت** الثانية
 ان يفعل مع ظن عدم السلامة وينشأ عنه الهلاك او عيب وفي
 هذه الحالة لا يجوز الاقدام على الفعل فان فعل اقتضى منه مطلقا
 اي سوا مات اهل المعرفة انه ينشأ عنه هلاك او عيب او لا كما يفيد
 كلام ابن مبروك وكلام **ت** يقتضي انه يضمن في هذه الحالة الدية
 وفيه نظر كما يفيد عليه بعض المحققين **الثالثة** او يضل مع الشك في
 السلامة وعدمها وينشأ عنه هلاك او عيب فلا قصاص عليه ويضمن
 الدية لانه لا قصاص بالشك هذا ملخص من كلام طويل انتهى المراد منه
ص كطبيب جمل او قصير **ش** الشبهة من الضمان او المعنى ان الطبيب اذا
 فعل ظنه على جمل منه يعلم المبدأ فاداه ذلك الى الهلاك فانه يضمن وكذلك
 يضمن اذا قصر عما امر به فله بالاجزاء الحد المأمور به قال ابن رشد ومات
 من صبي طبيب او من شئت للحمام او قلعه من عام يضمنه ان لم يغلب
 في فعلها الا ان ينهها الحاكم عن التقدم على ذي عذر الا بان ذلك في
 خالقه من ماله وما كان بخطا في فعله كسقيه ما لا يوافق المرفق او

نزل على الخائن او يقتلع غير الضرر المأمور بما كان من اهل
 المعرفة ولم يبر من نفسه قد كلف خطا يحمل عاقبته الثالث فصاعدا وان
 عرف من نفسه عرقا بالغرب والسجين وفي كون ارض الجانية كخطا
 او من ماله قولان **وقال ق** المراد بالطبيب هنا المداوي وفيما سبق
 الخلافة فلا تكرار قوله كطبيب جمل يشبهه والصما نفعها قلته لانه
 خطا وظاهر قوله ما لك في العينية ضيق او قصور ويكون في ماله
 لانه عمد لا قصاص فيه وفي تاجيع النار وسقوط الجدار وقلع الاسنان
 وفق العيب في ماله عند ابن القاسم لانه يشبه العمد او بلا ادن
 بخبر **ش** هو متعلق بمقدر معطوف على ما تقدم اي او دوا بلا ادن
 يعتبر كان دواي صبي او يحرق باذن من ماله كمن يوجب فعله
و ولو اذن عبد بقتل او جناية او اختنا **ش** يعني ان الطبيب اذا
 فعل ذلك باذن عبد فانه يضمن لان اذنه غير مقبولة عما فرغ كوقفا
 الزوج عيب وجهه والسيد عيب عبده وادعت الزوجة انه فعل ذلك
 عمد او كره كالعبد وادعى الزوج والسيد انهما فعلا ذلك على وجه
 الادب رجع سبحانه الى ان القول قول نذري الادب وبودب الجاهل
 لا الخطي **ص** وكما جرح فار في يومها صف **ش** قال الجوهر في التناجيز
 تلعب النار وقد اجمعت تاج احييا واجتمعتا فتناجحت انتهى والمعنى
 ان من اجم نار اي اشعلها في يوم عامف اي سديد البرق ما حرق
 شيئا فانه يضمنه الا ان يكون في مكان بعيد لا يظن بها ان تصل الى الشيء
 الذي حرق فانه لا ضمان عليه ومثل النار المتعالي في المدونة وما هلك
 النار والمانت نفس فعلى ما قلته من ذلك ان الامان لا يمان وهو
 ذلك واما مع الامن فلا ضمان وفي العينية في رجل يلج سكر اي قد
 شربها عن اعين الناس بقصب وكان صبي خلف القصب ناعما لاعلم
 للطباخ به فحارقت القدر بما فيها فاما ما ب الصبي فخرج منها فأت
 لاسي عليه وتعل الناصر الثاني ما صورته قوله **و** في اجم الخا
 في الهندية في باب الكرية الموداد **و** الحق مكتري النار فيها تور
 بجور له فاحترقت منه الدار **و** بيوت جيرانه لم يضمن وان سوط
 بها ان لا يوقد فيها نارا فاحترقت المكتري فيها نارا فاحترقت منه
 الدار **و** لو اكرها المكتري من غيره فندمها الثاني من الثاني
 لربما ولا شيء على الاول لانه فعل ما يجوز له انتهى **وقال ق** كذا جرح
 نار ما لم يكن الجمل الذي وصلت اليه بيوتا يمتد وولها اليه فلا
 ضمان ما لم تكن الاعشاب متصلة بضمن على ما في المدونة قوله
 عاصف سنة لمقدرا اي ربح عاصف لان عصف الرياح يقويتها وهو

وهذا انما ينصف به الريح لا الريح والريح يذكر ويؤتى يقال ربح عاصف
 و ربح عاصفة **ش** وكسقوط جدار مال وان تد صاحبه وان يمكن تداركه
ش هذا موقوف على ما فيه الضمان والمضى ان الجدار اذا سقط على شيء
 واتلفه فانه صاحبه يقضه بشرط ثلاثة الاول ان يبيل بعد ان كان
 مستقيما طول بناه ما تلا لعين من غير تفصيل الثاني ان يتد صاحبه
 اي بان يقال اصاب جدارك ويكسر عليه بذلك عند القاضي او من له النظر
 ولا يقع انهما غير القاضي او من له النظر في ذلك وان كان ظاهر المدونة
 عندهم ان الاثماد من غير القاضي كافي في ذلك كما قاله ابن عبد السلام
 فان لم يكسر عليه لم يثبت ولو كان محققا لم يثبت كذلك من غيرهم
 من قوله صاحبه ان الاثماد على الميراث وعلى المستجير وعلى المستاجر
 لا يثبت ان ليس لهم الهدم الثالث ان يمكن تداركه بان يكون هناك ر
 زمان تنسح بكه اكل الجدار فيه والا فلا ضمان ونقل الناصر المتأني
 ما صورته قوله وان تد صاحبه قال ابن القاسم الموقوف وان اعذر
 الى صاحب الجدار المالك والكسب العوض او الزم الموقوف بالحقول
 بالسلطان كما صاب شيء من ذلك اسنانا مضمنا كان دون ثلث الدوة
 وما زاد فله الضمان فانه ان تلفت يدك ما لا او عهدا فهو جرمه ما له
 وان اعذر اليه بالجيران تمام ذلك مقام السلطان عند فدان لم
 يضر اليه فلا شيء عليه ومن كسب كسبا للصبية او العائنة على ر
 الحاضرة او حيث لا يجوز له ضمن ما عثر وان كان موضع تجوز له لم
 يضمن الا ان يضر اليه كما مر ثم نقل عن ابن عبد السلام ان الاثماد
 لا يلزم عند غير القاضي ومن له النظر كما مر عنه انتهى وانظروا يتعلق
 بلام الموقوف في هذه المسئلة فيما كتبنا على **ش** او عنه فسل
 يده قطع اسنانه **ش** يعني ان من عصف شخص في يده فسلها من فم
 العاصف فقلع اسنانه او بغيرها فانه الموقوف يقض دية ما قلع من
 الاسنان ولا يضمن الموقوف بفسل يده الا اذا لا يمكن نزع يده الا
 كذلك فلا ضمان عليه **ق** قوله فسل يده اي فاصد اقلع يده
 اسنانه واما الموقوف فليس يده او لا يقصد له خلاصه وهو محمل
 الحديث او عنه الى قال **ش** ضمة كوصوف محدون مع الموقوف والتقدير
 وكقطع اسنان رجل عنه فسل يده لا يقال على هذا التقدير لا يحتاج
 لقوله فقلع اسنانه لا يقول هو الدال على الموقوف انتهى وخبر
 عندي ما فيه ونقمن عاقلة الموقوف دية الاسنان المتطاعة وقال
ه في مخرج يعني ان تكون الدية في ماله **ص** او نظره من كوة مقصد
 عبيته والا فلا **ش** قال **ش** هو كالمذي قبله لكن التقدير وكقطع عين رجل

نظره

نظره من كوة وعبد النفع العطف في كلامه لكن فيه شيء من جهة العربية
 وذلك لان حديث الموقوف مع بضامته لجملة قليل انتهى والمعنى
 ان من نظر المخرج شخص من كوة او من باب مقصد عبيته بخلافه
 فقتلها فانه يقتض من ماله اما اذا لم يقصد عبيته وانما قصد
 راجوه فانه لا قصاص وانما على عاقلة دية العين على المذهب
 كذا وجد عندي انظر **ق** وقال مقصد عبيته على حد من مضاي
 اي من عبيته ولا بد من هذا وقوله والاي قصد من عبيته بل قصد
 راجوه فلا مورد وعليه الدية في ماله لانه شبهه بالعد وقول
 الشايع ونسبه فلا شيء عليه فيه نظر انتهى الا ان يقال ان الذي مضى
 على الضود فلا ينافي ان له الدية لكن اخبرنا ربه من هذا التاويل
 كما لم **ص** كسقوط ميزاب **ش** يعني ان من اتخذ ميزابا للمطر فسقط
 على شيء فالتلف من نفسه او ماله فانه لا ضمان عليه بل هو هدر ومثل
 للزباب الظلة وحفر البير والسرب للماء في داره او رافض حيث يجوز
 له اتخاذ فلو قال ميزاب لكان اشمل وينبغي ان يقيد هذه بما في ر
 مسئلة الجدار **ص** او بفتح ربح لئلا يفتن ان من احمى راف في وقت
 لا ربح فيه ثم ان الريح عصفت عليها فتنطرت الى متاع شخص فالتلفه
 فانه لا ضمان على من احمى لعدم تقديده بذلك **ص** كرمها قايما لطيفها
ش يعني ان من خاف من النار على رعيه او على نفسه او على
 داره فقام ليغطيها فاحترق فيها فانه دمه يكون هدر وظاهره سواء
 كان فاعلها يعني ما اثلثت كما اذا هجمها في يوم عاصف او لا وهو
 ظاهر حمل السبا في وجد عندي ما تضمنه ولو نصب الريح للحجارة
 فاقومتها على شيء فتنكف فالتلف على العاقلة اذا امان الحائط على
 الطريق في محل المرور ووضع الحجارة للبناء وان لم يكن على يد
 الطريق فلا **ص** وجاز دفع ما يل بعد الاضرار لغيره وان عثر
 مال **ش** جواز دفع الصائل على العوم والافتقار يكون واجبا والمعنى
 ان الصائل سواء كان مكلما او غير مكلما اذا اصاب على نفسه او مال
 او جرم فانه يسرع دفعه عن ذلك بعد الاضرار او كان يفر على
 المشهور قال في الحاشية بناء شدة انه ثلاث مرات بان يقول ناسدتك
 انه الاملا فليت سبلي ثلاث مرات وان كان لا يفهم كالبهيمة فانه
 بها جله بالرفع من غير اضرار وبه بقوله وان عثر مال الله ان دفع
 الصائل عن المالا اخرى ويدفعه بالاختفاء لا لئلا فان ادعى انه
 قتله قتله قال ابن يونس في الجمل اذا اصاب على احد رجل فافهم على
 نفسه فقتله لا شيء عليه ويقتل قوله في ذلك رواه عيسى عن ابن القاسم

قوله ص

نت ص

Copy ng ersity

قال ابن رشد يريد مع يمينه بغير بينة اذا كان بموضع لا يحضره الناس
وقال في شرحه المراد بالصالح الصانع المحارب قاله ابن مروق
ومحوه المشايخ وقد تقدم ان مناسدة المحارب قبل ثلثه مستحبة
والظاهر ان حكم الانذار هنا كذلك **م** وقد قتلته ان علم انه لا يوقع
الاب **ش** يعني ان الصالح يجوز قتلته ابتداء اذا علم المصالح عليه
انه لا يندفع الا بالقتل ولا ضمان عليه مع جوارز القتل قاله في الزخيرة
بدليل الصيد اذا مال على محرم بيمينه او مال العبد على سيده
فقتله السيد او الاب على ابنه فقتله ابنه فلا ضمان لجوارز القتل
م لا يخرج ان قدر على الهروب بلا مضرة **ش** لا يجب مجرور عطف على
مضد قتله او مرفوع عطف على دفع اي مان كان المصالح عليه يقتل
على الهروب من غير مضرة كقتل له لم يجز له جرح الصالح ابن عبد
السلام وقد اشار الشيخ على الدين وعبيد الله ان هذا من باب تغيير
المكسر من ارتكاب اخف الضررين فاذا كان الهروب من غير مضرة
ينبغي من القتل نفس وهذا في غير المحاربين واما هم فقد تقدم
ان قتلهم جهاد اي فلا يجوز الهروب كما قاله المشايخ **ز** اد **ه** في شرحه
قلت قول الشيخ عز الدين انه من ارتكاب اخف الضررين يريد اذا
كان الصالح يقصد اخذ مال الهارب او اهله واما اذا كان يقصد
قتل الهارب فيلزم هو وبه منسدة بل واجب عليه واما اهله
من الاهل والمال ففيه اعتراض الصالح على امر محرم وهو اخذ المال
او ارتكاب الزنا الا خفف من الدفعة حصة فقتل نفسه او نفس
غيره ولا شك ان حفظ النفوس مقدم على غير انتهى قلت ونقد
قول الشيخ وهذا في محترمي المحاربين الى اخره انه قتال المحاربين اسد
من قتال الكفار والمذهب ان جهاد الكفار مقدم على جهاد المحاربين وما
تقدم من قول بعضهم المراد بالصالح هنا غير المحارب لتقدم حكمة انتهى
بنييد انه يجوز جرح المحارب لمن قدر على الهروب من بلا مشقة وانه
يجوز قتل قتلته وان علم انه يدفع بغير القتل وهو ظاهر لان القتل
احد دونه وقول بعضهم ان الصالح هنا امر من المحارب غير ظاهر
لانه يقتضي انه لا يجوز قتلته اي المحارب الا اذا علم انه لا يندفع الاب
وليس له جرحه ان قدر على الهروب بلا مشقة وليس كذلك لهما
كما يفيد ظاهر كلامهم وما تقدم عن ابن عبد السلام من ان قتلهم جهاد
م وما اثلثه البهائم ليلادفله اربابهم بها والاراد على قتلها
ش يعني ان البهائم المأكولة اللحم وغيرها ان اطلقت شيئا من الزرع او
من الحبوب والكرام في الليل فان ضاها على اربابها وان زاد قيمة الشيء

المتلف على قيمة الهام وسوا كان محظرا عليه ولا تأله اشهب وليس
 له ان يسلم الماشية في قبة ما افسدت بخلاف العبد الجاني والرق
 ان العبد ملكي فهو الجاني والماشية ليست مخالفة فليست هي الجاني
 قال المؤلف والعتان مخصوص للزرع والعمامة تعد قال مالك اذا
 انطلقت دابة بالليل فوطيت على رجل نام لم يرم ربما شيا انتهى والتملا
 الخرج غير اربابها اعد من ان تكون مربوطه ام لا وانظر تفصيل في
 السابق والقائد في ما كتبناه على نت قوله وما اتلفته الهام
 الى اخره قال في التوضيح هذا كله حيث لا تكون من المواشي التي من
 شأنها العدا على الزرع فان كانت كذلك وتقدم له اربابها فتمنوا
 ما مابت ليل او نهارا بانفاق وتلفه في الاستكثار وتباع تلك
 الماشية ببلد لا زرع فيه كانت بشرا وعتما وغيرها ابن القاسم
 الا ان يجبرها اهلبا عن الناس واختلف في الحيوان الذي لا يمكن
 حمله ستة اشحام والخل هل يمنع اربابه من اتخاذه اذا ذم الناس
 وهي رواية مطر او لا يمنع وعلى ارباب الزرع حفظه وهو
 قول ابن القاسم واية كناية في الجموعة وقوله ابن حبيب ايها
 وقول ابن القاسم هو المذهب كما قاله **وقوله** المؤلف في الحيوان
 الذي يمكن حراسته واعلم ان الماشية اذا ربطت الربط الذي يمنعها
 عادة او قفل عليها القفل الذي يمنعها عادة فلا فائدة لعتان على رعا
 سواك تنعاده ولا وان لم تربط الربط المذكور ولا قفل عليها القفل
 المذكور فان كانت عادية فانه يضمن ما اتلفته ليل او نهارا وان كانت
 غير عادية فانه يضمن ما اتلفته ليل او نهارا وهذا فيما
 يمكن حراسته كما تقدم وذكر بعضهم ان الدجاج الذي يطير حكمه حكم
 الحمام والافحكه حكم الماشية وجد عندني ما يذهب على قوله فعلى
 رعا ما نفعه سوا كان محظورا عليه ولا فلو افسدت شجرة فيضم
 نقصها بعد اذ يباين من عودها ان يرجع عودها والاخر ربما ان
 شا الزرع قيمتها ويملكها له وان ساء اعزمه النقص وانما انتظر
 هنا ولم ينتظر الزرع بل اعزم القيمة من الان لان السبي لا ينتفع بها
 بخلاف الزرع ينتفع به **مر** بقيته على الرجاء والخوف **ش** يعني ان
 الزرع اذا اتلفته الهام قبل بد وملاحة فانه يقوم على الرجاء التمام
 وجواز بيعه وعلى الخوف اي على انه لا يتم ولا يجوز بيعه فلو باع الحكم
 حتى عاد الزرع لم يمتبه سقطت قيمته ويؤدى به المضد فتقوله على الرجاء
 والخوف ولو كان يرجع عوده وعلم من قوله على الرجاء والخوف ان الزرع
 لم يبد ملاحة واما لو بدأ ملاحة عن قيمته على البت والقطع قوله

على الرجاء والخوف بان يقال ما قيمته الا على ما هو ان شاء الله تعالى تقدير تمامه
 سالما وعلى تقدير رجاء حقه فلا او بعضا ولا شك ان له كفاية مع هذا الا انه
 انقص من ثمنه اذا اتم وطاب قتاله بعض من حسناه وذكر ان من رزق
 تقويما اخر فيه نظر **لا يهازل** ان لم يكن معاريف وسرحت بعد المزارع **شر**
 هذا مفهوم قوله فيما تقدم ليلا اي وما اختلفت فيها فلا ضمان على اربابها
 بشرطه الاول اذا لم يكن راع الثاني ان سرحت بعد المزارع فلو كان معها
 راع وهو قادر على دفعها فانه يضمن مطلقا اي سواء سرحت بعد المزارع
 او قبلها ولو سرحت قرب المزارع وليس معها راع فان ضمان ما اختلفت
 على رباها فلو كان معها راع فالضمان على الراعي واليه اشار بقوله **والا**
على الراعي والواو هي وسرحت والخال اي لا ضمان بتقدير
 وبعد بضم اليا اي بعد بقدرها من المزارع بعد ابيد او قتلها
 اي واختلفت بعد تقويتها المزارع اي مجا ورتها المزارع مجاورة سنة
 وقال في شرحه بعد المزارع بان يخرج بزمان يوجب على الكف انما لا
 ترجع منه للزراع قال الا تعسبي في قوله الرسالة ولا شيء عليه في
 فساده اليها وهذا اذا اخرجوها عن الزرع الى موضع يوجب على الكف
 انما لا ترجع له او كان يرعاها بين المزارع وهو معها فلم يضرط واما
 ان شرط فعليه الضمان ان كان مطلقا وان كان غير مطلق فالضمان على
 اربابها وتقرير الراعي بان ينام مضطجعا واما لو نام مستندا فليس
 بمرط وان اختلف في التقرير وعدمه فالاصل عدمه حتى يتبين
 خلافة وهذا في الماشية غير العادية واما ان كانت عادية فما افسدته
 فعلى اربابها عزومه بالليل والنهار اذا اتقدم لهم اذار وان لم يتقدم
 اليهم اذار فقبل يضمنون **مطلقا** كما اذا اتقدم اليهم ويومر صاحبها
 بامساكلها او بيعها بارض لا راع فيها ثم قال ولو كانت الماشية
 للجماعة والكلت رعا حمل يبرمون قيمته على عدد الرواس وعلى
 عدد المواشي انتهى وما ذكره من ان الراعي اذا كان غير مطلق فلا ضمان
 عليه فيه بحث لان الضمان من باب خطاب الوضع ويجاب بان يترتبة
 ما امن عليه فلا يضمن لذلك وفيه نظر لعدم ضمان الصبي ما امن
 عليه معناه ما امنه ربه عليه وزر الزرع لم يضمن المصبي على الزرع
 حتى يقال انه لا يضمنه قتاله وما ذكره من ان العادية يضمن رباها
 اختلفت ليلا او نهارا واخرج ان لم يكن معاريف يضر على دفعها وهو
 مكلف ما لا ضمان عليه وكذا يقال فيما اختلفت غير العادية ليلا
 من ان ضمانه على رباها فلو كان ايضا بما اذا لم يكن معها راع يضر على
 دفعها وقد اشار لهذا الثاني وقول المولى والافعال الراعي اشار

به الحكم

به الحكم مفهوم الشرط الاول وسكت عنه حكم مفهوم الشرط الثاني فلو حال
 والا على الراعي او على رباها لا فاد حكم المضمومين وارجح كلامه
 في المتوهم ثم انه اذا كان معاريف فانه يضمن ولو سرحت بعد المزارع
 وهو الواثق لظاهرها لا يثبت راعي ويقتضي ما اخبره ان فاعله يجب
 سرحت بعد المزارع هدر وسواء كان راع او لا ثم ان هذا التفصيل
 محله كما قال الهادي حيث لم تكن المزارع والمراعي بموضع واما ان اترقت
 المزارع بموضع فليجوز ارسال المواشي فيه والاعراض ما افسدت
 ليلا ومنها ما فلو احدث رجل في موضع المواشي التي خرجت العادة
 بارسالها فيه رعا بلا اذن امام فلا ضمان على اهل المواشي فيه
 مطلقا انتهى المراد منه وجب عدي ما نصه والاراضي على اقسام
 فارض المواشي اذا حرك فيها فلا ضمان على ارباب المواشي المتلفعة
 له ليلا او نهارا وارض الحوت الذي ليس فيها راعي فالضمان مطلقا
 وارض فيها سراح ومزارع هو محل كلام المؤلف انظر البرسوف
باب بين فيه العتق واحكامه وما به
 يتعلق به يقال عتق يعتق من باب ضرب ودخل ولا يقال عتقت
 السيد عبده بل عتقته ولا يقال عتقت الخلام بالضم بل عتقت
 والعتق لغة الخلو وقال الجوهري العتق الكرم يقال لسانا
 العتق في وجه فلان يعني الكرم والعتق الحال والعتق الحرية وكذلك
 العتاق بالفتح والعتاقة تقول منه عتق السيد يعتق عتقا
 وعتاقة وعتقا وفي الشرع خلو من الرقبة من الرق قال في المغرب
 الزوج من المملوكية وبه حين البين العتق لخلوصه من ان
 ايدي الجبابرة حيث لم يملكه جبار وقيل لانه اعتق من العرق ومنه
 الطوفان والعتق من حيث دأته مندوب اليه وهو من اعظم
 القرب ولذا اشرف كفارة القتل واجعت الامتعال منع عتق غير
 الادبي من الحيوان لانه السابية المحرمة بالقران وفي صحيح مسلم
 عن ابي هريرة ان النبي عليه السلام قال من اعتق رقبة مؤمنة
 اعتق الله بكل ارب منها اربا من النار زاد البخاري حتى العرج
 بالرج فلو اعتق ذكر اني اجر اكل عصف منها عند كل عصف منه وقال
 بعضهم ان من اعتق عصفيا او مظلوع اليد او الرجل فمك ذلك ببعض
 في الكا وبصح التبصير فيها لان النبي عليه السلام قال فخرم
 الله على الناس ان ياتوا بموضع السجود ونحو هذا قول الهادي
 الحديث انه اذا اعتق ناقص عضو لا يجب النار على المصنوع الذي
 يقابله وهو مكن لان الام يخلقه الله في اي عضو سكا في الصحيح

Copy

ان الله حرم على الناس ان تاكل مواضع السجود التي وحدها اية معرفة
بقوله العتق رفع ملك حقيقي لا سببا محرم عن ادي من جرح حقيقي
بحقيقي استحقاق عبد بحرية وسببا محرم هذا المسلم من حربي سببا
او من صار له منه وخرج بادي حيوان غير ادي بقوله حي رفعه
عنه يموت وقوله ابن عبد السلام استثنى اي ابن الحاجب عن
تعريف حقيقته لشهرتها عند العامة والخاصة بربان ذلك من
حيث وجودها لا من حيث ادراك حقيقتها بل كغير من المدرسين
لو قيل له ما حقيقة العتق لم يجيب بغيري ومن تأمل وانصف ادرك
ما قلناه انه انتهى الرفع هو ان الله امر برفع ثبوته واجاز بقوله ملك
رفع غيره كرفع الحكم بالفسخ ووصفه بقوله حقيقي فاجزى به
كما قال الشيخ استحقاق عبد بحرية لان ذلك المستحق من يده
بحق لم يكن مالا حقيقته ظاهر او باطنا وقوله لا سببا محرم على
مقدر اي بغير سبب ليجزى به فدا المسلم من حربي سببا وكذا ان
صار لعين حربي قوله عن ادي متعلق بقوله رفع وقوله حي
يجزى به من ارفع الملك عنه بالموت والمراد بالادي الجنس ليقدر
بالوكر والاني ولا يسيى زاد الشيخ لا سببا محرم فان دار الحرب
لا ملك لها فتقوله حقيقي يجزى ذلك قلت لما كان شبهة فيها ملك
ولعل السؤال فيها اخوي زاد ذلك لاجزاج ما ذكره ويرد على تعريف
الشيخ البيع وعبد الحربي اذا اسلم وبقي حتى غم او فر النيا فيجوز
على ما ذكرناه رفع ملك وليس بعتق ويرد عليه ايضا الوقت
على القول بانه لا ملك فيه للواقف بل قال بعد قوله رفع ملك
حقيقي ما نصه لمسلم لا بموضع ولا بتغير لمقتضيه ليجزى الحربي
والبيع والوقت وقد يقال لا يرد ما ذكر لان مسئلة البيع لا يملك
عليها رفع ملك حقيقي لان المتبادر منه رفع الملك عنه املا لا من
شخص لآخر ومسئلة الوقت المشهور ان الملك للواقف ومسئلة
عبد الحربي حصل فيها عتق حكما وهو بقاؤه بدار الحرب بعد اسلامه
حتى غم او فرارة البناء ولو قبل اسلامه وفراره البناء بمزلة الصيعة
لانها لا حينئذ يودي الى ارتكاب مجازي التعريف بلا قرينة وهو
ممنوع لانا نقول انما يودي لما ذكر ان جعل العرق غاصدا على الحقيقي
واما ان جعل العرق هو العتق حقيقة او حكما فلا يجازي اذ رفع
الملك الحقيقي حاصل في عبد الحربي اذا فرأه اسلم وبقي حتى غم
قبل اسلام سيده فبهما وان كان العتق فيه ليس حقيقيا بل حكما
والمراد شامل لهما وقوله وتكون الام في الملك للحقيقة غير متعين

بل يجوز

بل يجوز ان تكون للجنس اذ لا يرتفع الجنس الا بان يقع جميع افراده فهو
مساو لجعلها للحقيقة **ص** انما يصح اعتناق مكلف **ش** انما يصح
بعده الى اذ كان العتق الحسية المتوقف وجوده حسا عليها
وعليه ثلاثة العتق والرقب والصيغة ومثل تارح الحدود
والرماع الاركان الحسية تارك كالحكم والعلم للاسنان ولهذا قال
ابن عرفة لم يرد بالاركان اركانها المحمولة عليه لان العتق ليس هذا
من العتق انتهى ومثل الرماع الاركان المحمولة قال كالحبوان والناطق
للانسان ودخل في العتق السكران فيصح عتقه على المشهور لستوف
الشارع الحربي وتقدم انه يلزمه طلاقه واماهيته فلا تقع وغير
العتق كالمبي والمجنون لا يقع عتقه والفرق بين عتق الصبي
وبيعه حيث قلتم ان عتقه لا يقع وبيعه صحيح متوقف لان فيه
معاوضة بخلاف العتق من باب الهبة فلهذا كان بالطلاق قوله انما
يصح الى اخره اي لا يصح الا بعتق مكلف وانما انما بالمصدر المريد
دون مصدر المحرم وهو عتق وان كان اخبر لاجل قوله رقيقا
فقدناه الى المنعول به **د** عتق مصدر عتق وعتق لا يتعدى
فلا يقال عتقت العبد وانما يقال عتق ابي وبارعتني انما منطوق
قوله انما يصح اعتناق مكلف الى اخره مستلزم ومعلومه فيه تقبيل
وهوان منه ما يبطل عتقه كالمبي في راد الثلث والسفيه **د**
والمجنون والصبي ومنه ما يصح ويتوقف على الاجارة كعتق
الزوجة في راد الثلث والمدني والتفصيل في المقصود لا يضر **د**
وبهذا يبطل اعتراض **ح** على المؤلف وقال **ش** ان اداد المؤلف بالهبة
في قوله انما يصح اعتناق مكلف بقاها على بائنا ور عليه بعض
الامور التي احترمها كالمريض والزوجة في راد الثلث والعبد
الحاي والرهون والمستأجر وعبد الموبان واحدا الكاتبين فان
بعض يبطل كاحد الكاتبين على التفصيل الا في المويض في راد
الثلث وبعضهم يحضي كالعبد الموهون والعبد الحاي على تفصيلها
السابق في قوله ومضى عتق المويض وكتابتة وقوله او بعتق
عبد وحكمه على الرق واجرة لسيده ان اراد ان يخرجه فاد
وبعضهم يتوقف على ان ماله الحق كما لزوجة في راد الثلث
والمدنيان وبعضهم يلزم فيه العتق كمن لا يظهر فيه آثار الحرية الا بعد
سقوط الحق الذي يلزم كرجعة لغير السيد كالعبد المستأجر وكل
هولا تقدم مواضع كلامه الا الكاتبين فيستحكم عليهم وان ارادها
المرؤوم ورد عليه عتقه كالمفروض سواها ان كان مزا او مسلما فان

عقته لا يلزمه وله ان يرجع فيه لكن الاولى ان يراد بالصفة اللزوم
ولا ترد عليه هذه الصورة لانها تارة والدليل على انه اراد بالصفة
اللزوم قوله ولغيره رده فان المدين عقته غير لازم والحاصل
انك اذا اختلفت كلامه وجدته تارة يريد بالصفة اللزوم وتارة
لا وهل رجوع الكافر في العتق ولو بان العبد وانفصل عنه او اسلم
السيد او اسلم الى غيره ذلك كله خلافه واما لو لم ينفصل عنه فبما
سببه ولم يسلم واحد منهما فله الرجوع فيه بالتقاضي انتهى وانظر
نقد في شرحه فيما يتعلق بعقته الكافر فيما كتبناه على تنص
بلاخره **شرح** يعني ان الكلف اذا حج عليه من بني ثمانه لا يقع عقته فيه
فالزوجة والمريض كل منهما يقع عقته في ثلث ماله ولا يقع عقته
فيما زاد على الثلث لانه يحجر ماله وقوله بلاخره من ماله
من ماله مطلق لانه يشمل الصغير والمجنون والزوجة والمريض
في زائد الثلث فلا يبقى احدهما عند الاخر **شرح** واخاطة دين **شرح**
ان الكلف اذا اخاط الدين بماله ولو لم يحجر عليه ثمانه لا يقع عقته
اي لا يلزم وتقدم هذا النوع في اول باب الفليس عنه قوله للفرم
منع من اخاط الدين بماله من ثمنه والعتق من التبرعات ثم ان
قوله واخاطة دين لا يعني عن قوله بلاخره ولا العكس لانه قد
يكون محجور عليه وليس عليه دين محبط وقد يكون عليه دين
محبط ولا حجر عليه فلهذا جمع بينهما وقوله واخاطة دين اي يتقدم
الجزء الذي عتق من الرقيق كان سلا او بعضا وهذا يشمل الصورتين
ويندفع اعتراض الباطلي وانظر نقد **شرح** في شرحه فيما كتبناه على
تنص **شرح** ولغيره رده **شرح** تقدم ان من اخاط الدين بماله لا يقع عقته
فان فعل بان اعتق عبده فغيره ان يرد ذلك ويطلبه فهو مفرغ
على مفهوم قوله واخاطة دين فكان الثامن تربيعة بالخامس او بعضه
شرح يعني ان المدين اذا استغرق بعض ماله الديون بان كان عليه
عشرة دراهم مثلا وعند عبده يساوي عشرة دراهم مثلا فاعتقه
فلمصاحب الدين ان يرد بعض ذلك وهو ما قابل الدين ويباع منه
بقدره ان وجد من يشتري كذلك والابيع جميعه وقوله او بعضه
يجمع رفته عطف على رده بعد حذف المضاعف اي او رده بعضه
وجره عطف على الصغير المجزوء من غير اعادة الحاقص قال ابن
مالك وليس عندي لار ما ان خذت مني القطن والشر الحبيص بمقتا
كقولك يماكي الذي تسالون به والارحام وبضبه على محذوها
من جيب المضغولية اي والفرم ان يرد العتق او يرد بعضه انتهى

وانظر

وانظر نص **شرح** فيما كتبناه على تنص **شرح** الا ان يعلم ويطول **شرح** الصواب
الطبي باو والعنى ان صاحب الدين اذا علم بعقته المدين او طال
زمانه العتق وان لم يعلم غلار دكه بعد ذلك ويصح العتق
والطول عندما يك على ما مضى ابن القاسم ان يشتر بالحرية
وتثبت له احكامها بالوراثة وقبول الشهادة وعن ابن عبد الحكم
الكثير من اربع سنين وجد عندي ما نصه بجلال هبة المدين ومذقه
غيره ان ولو طال امدها لان الشايع متشوق للحرية **شرح** او ينفذ
ما لا **شرح** يعني ان من اخاط الدين بماله اذا عتق عبده وقبل ان
يرده صاحب الدين اعادة المدين ما لا قدر الدين الذي عليه فان
عقته بحفي ولا يرد قال في المدونة ان اعتق من عبده فلم يقع عليه
حتى ايسر بعد عتقه ثم ان اعسر بعد ذلك قبل القيام عليه
لم يرد عقته انتهى فتقوله او ينفذ ما لا اي ولو قبل القيام عليه
اما لو تبين بشهادة قاطعة انه لم يزل عديما متصل العدم مع
غيبه الغريم وعدم علمه لم دعته ولو ولد له سبوك وكذا
وانظر في كلام ابن عرفة فيما كتبناه على تنص **شرح** ولو قبل
تقود البيع **شرح** اي ولو كانت اعادة المال قبل تقود البيع
فان العتق يحمي كما اذا كان البيع على الخيار بان رد السلطان
عتق المدين وبيع عليه وقد علمت انه بيع السلطان على الخيار
لانا قبل محي ايام الخيار اعادة السيد مالا فان عقته بحفي
ولا يرد وهذا بناء على ان رد الحاكم وكذا الفرما رد اتقاف ولذا
قال ابن مبرورق بتبيينه دل الكلام في هذه المسئلة على ان
رد الفرما لفصل المدين وكذا رد السلطان رد اتقاف ولذا
يحمي العتق بعد ان ايسر ولو بعد الرد قال بعضه لاختلاف ان
رد الفرما اتقاف واما رد الوصي ابطال والمستهور ان رد
السيد ابطال ورد الزوج شرع الزوجة بزائد الثلث قال
ابن ابي ابطال وقال ابن القاسم لا ابطال ولا اتقاف لقوله في
الكناح الثاني لو رد عتقا لم ينفذ عليه بالعق و لا
ينبغي كما ملكه ورد السلطان ان كان للفرما اتقاف وان كان
للمستغني ابطال لتزله ملة الوصي **شرح** رقيقا **شرح** هذا هو
الركن الثاني من اركان العتق وهو العتق بفتح التاء وهو
مستوجب على انه خبر كان المقدرة اي والمعتق يكون رقيقا وقد
اعترضه في فتقوله رقيقا محمول اعتاق وقوله رقيقا اي بعضا
او فيه سائمة حرية ككاتب ومدبر وبعضه ومعتق لاجل وام

وله ولام البساطي فاسد وقوله رقيقا لبيان الواقع لان الفتنة
لا يقع على غيره وانما صرح به لاجل قوله لم يتعلق به اي بذلك
الرقيق الواقع عليه المتعلق لا يتم كرمي او مجتمعه عليه
او لمدين حقيقته من الحيوانات لا يصح بل لا يجوز باجماع لانه
من النسابة المروية بالقران وقوله حق لازم اي قبل عتقه لا
معه فلا يمنع العتق كسلسلة التعليق الاينة طاعة المسترعي تعلق
حقه بمن الصد كلف تعلقا مباحا انظر تعريف ابن عرفة
ونصه المعتقد كل ذي رفق مملوك لمعتق وجب تعلق العتق
به كانه ملكه محصلا او مقدر لم يراهم ملكه اياه حق لغيره قبل
عتقه لا معه وان قيل للاشارة الى عدم الاختصاص بقوم دون
قوم والى عدم الاختصاص بذكر وان شئت مشترك فيه او مشترك
الي اجل او مكاتب او غير ذلك من ذي الرق ثم قال الشيخ ومولانا
لامعه لقول المدونة ومن قال لعهده ان يملك طاعت خذتم
بأمره عتق على البائع ومرد الثمن واخرج قوله لم يراهم جملة
منفعة لمملوك وقبل عتقه متعلق بقوله لم يراهم فان قلت
المستعري قوله معه على من يهود وبأي شيء يتعلق وعلى
اي شيء عطف بلا قلت الضمير يعود على العتق وتقديره لم
يتردد عتق العتق حق لغيره الا اذا راجع قبل العتق
لا مع وجود العتق قوله معه عطف على قبل العتق بلا الطائفة
والعامل في المطلق عليه هذا العامل في المطلق وفي شرح
ما نصه فان قلت قول المؤلف لم يتعلق به حق الحق متعلق
بعينه كالجناية وما اخذه من الرضا حيث عثر به حر كما اشار له
المؤلف بقوله وان عثر بعد بحرية تجنابة على الاربع ويخوذ لك
لا يكون الا لانه ما قاما بادة قوله لان قلت لو تركه ما ضره ولذا
قال ان قوله لان بيان الواقع فهو من الصفات الكاشفة
المرفوعة فان قلت فلا جلت قوله لم يتعلق به حق على الحق
المتعلق بذمته وحسنه فقول لا لازم اخرج به ما تعلق بذمته
وللسيد استغاطه قلت لا يصح حمله على هذا لان الحق المتعلق
بذمته لا يمنع من عتقه سواء كان للسيد استغاطه لولا ولا يثبتها
الاول من الحق المتعلق بالعين جناية الخطا حيث اعتقه بعد
علمه بها وحلف انه اعتقه فلما انما لا تلزم العتق ولم يرد
تحملها حال فيها ومن اعتق عبده بعد علمه انه قتل قتلا
خطا وقال لم ارد حمل جنايته وظننت انما تلزم ذمته ويكون حرا

يعلق

يعلق على ذلك وورعته انتهى ومن الحق المتعلق بما اوضح من
نعم في الكتابة في بعض الاحوال كما بيده قول المؤلف والسيد
عتق قولي منهم ان رضى المبيع وقولا اذا علمت هذا بقول
عتق قوله لان ما نصه لم يمتن او لم يمتن عليه او لم يمتن او لاحد
المكاتبين فيه نظر اذ تعلق حق المومتن به انما يمنع العتق اذا كان
ربه نصرا وكذا ادب المدين وهذا مستقار ما اعتبر في العتق
بالكسر كما تقدم واما قوله او لم يمتن عليه فصح في جناية العبد
ومجانبه الخطا لكن على تفصيل يستفاد مما حدسناه وكذا قوله
او لاحد المكاتبين الثاني قال في التوفيق او رد المدين والمكاتب
والمقاطع فانه تعلق بعينه حق لازم مع ان عتقهم يقع وجوابه
ان المعنى حق لازم اي لا يمتن عليه انتهى المراد منه مع بعض
حذف وفي عتق من اشرف قولان والحق الصحيح الصحة وهل قرأه
ككتاب الحق الصحيح تردد فيه ابن سهل ولم يمتن بيبي وادفع لا
يعود رقيقا وتثبت له احكام الاحرار في سائر ثباته ومعاملاته
وشهادته وغير ذلك **ص** له ويملك الرقبة والتميز متعلق
بالعتاق وكان حال صيغة العتق الصريحة قال ابن عرفة صيغة
العتق اما لفظا وما يتبع مقامه كالاشارة من الاخرى او اللفظ
واللفظ اما صريح واما كناية وبعبارة اخرى العتق المجزئ والبالا
عائد على الاعتاق والمعنى انه اذا قال له اعتقت رقيقك او
عتقتك فانه يعتق قال ابن كاس العتقة لفظا الاعتاق وملك
الرقبة والتميز وقوله يملك الرقبة متعلق ايضا باعتاق على
هذه الصيغة وصيغة ابن عازي به وملك الرقبة فقال ضهير
للاعتاق وملك مطلق عليه من غير عادة الحافض على قول
الكوفيين وابن مالك انتهى والحاصل ان الصيغة اما صريحة او
كناية والكناية الظاهرة هي ما لا تصرف عنه الاينة كوهبت لك تفسيك
والحقبة هي التي لا تصرف اليه الاينة كما ذهب الى اخوه **ص** وان في
هذا اليوم **ش** يعني ان المالك اذا قال لعهده لفظا العتق
وقد عند اليوم او الشهر او العام مثلا فانه يعتق ابدا وفي المدونة
ان قال له انت حر اليوم من هذا الرجل وقال اردت عتقه من العمل
كالحرية صدق في ذلك مع بيانه **ص** لا فرق بينه وبين **ش** نعم ان من
قال لعهده انت حر فانه يلزمه عتقه الا ان يكون هناك قرينة تصرف اللفظ
عن ارادة العتق فانه لا يلزمه عتق كما اذا عمل العبد عملا فاعجب

سببه فقال له انت حر ولم يرد بذلك العتق وانما اراد بذلك ان في
 محلك كالح قال ابن عباس لو قال في المساومة هو عبد جدد حر لم يلزمه
 لمرن القرينة له الى المرح وقال في المرونة من عجب من عمل عبده او من
 شي رآه منه فقال له ما انت الاخر خلاص عليه في القتيلا ولا في القضا
مر وخلف **ش** اي وبلاقرينة خلف كما اذا اراد السيد من عبده
 شي لم يعيه فقال له انت حر وما انت الا حر او باخر جوابا لما خلفه
 ولم يرد بذلك الحرية وانما اراد ان يفي بها لعتقك لي وعصيا لك لي
 مثل الحر فانه لا يلزمه عتق وتقل الناصر القاي ما صورته قوله
 عجب من عمل عبده ابو الحسن اراد بالعجب هنا عجب السخط لا عجب
 الرضى ويدل عليه قوله بعد انما اردت انك تفصلي وقوله لا شيء
 عليه يريد اذا ثبت ذلك الساط ببينة ويجلف انتهى فحلف بضم الحاء
 المعجمة وسكون اللام بمعنى الخالفة والعصيان كما عند ابن عاصم لا حلف
 بفتح الحاء المهملة وكسر اللام كما عند **ش** لان الحلف ليس بقرينة فوجب عدم
 لزوم العتق بل القرينة الاكراه فلا يتم ما ذكره عليه انه ما ذكره سيكره ما
 قول المؤلف عقب هذا ودفع بكس اذا هو صادق بكونه بيمين كما اذا
 حلفه المكاس حين ادعى الحرية على ما ادعاه او لا كما اذا قيل له حين
 طلب منه الكس فهو حر وان حمل على انه يغير بيمين شمل مسئلة
 التمين بالاولى لو وقع الاكراه فيها وفي ثبوت او بلاقرينة حلف بفتح
 الحاء المهملة وكسر اللام كما قال المحقق لو قال العاشر لا ادعك الا ان
 تقول ان كانت امة فليحرره فان كان بغير بينة العتق لم يلزمه بيمين
 وان بوي العتق وهو ذكر ان له ان لا يبي بيمين كانت حرة لانه لم يكره
 على البينة او قرينة دفع بكس لقولها لو لم يصده على عاشر فقال
 هو حر ولم يرد بذلك الحرية خلاصت عليه فيما بينه وبين الله و
 وان قامت بينة لم يعتقه ايضا اذا علم ان السيد دفع عن نفسه
 فلما لانه لم يكن على البينة انتى والفرق بين هذه وبين مسئلة
 الحلف ان هذه لا حلف فيها انتهى فصرح قال في الشامل لو قال
 تصدقت عليك بخراجك او خدمتك عتقت باخر على المصوم **ش**
 وبلاملك او لا سبل عليك الاجواب **ش** هو معطوف على قوله
 وعتك الرقة والمعنى ان السيد اذا قال لعتقه لا ملك لي عليك
 فانه يعتق الا ان يكون ذلك لمواظب سلام كان قبله صدق انه لم يرد به
 عتقا ولا يعتق عليه كما اذا ذكر السيد لسيده سلا لا يليف فقال
 له لا ملك ولا سبل لي عليك فقوله الاجواب اي حرا بالعتق بدليل
 قوله عليك المعنى للخطاب وفي شرح المراد بقوله الاجواب الحلف وح

ثمذا

ثمذا استغنى عنه بما تقدم لعنه منه بالاولى لانه اذا كانت قرينة الحلف
 يعمل بما في الصريح غاوى في الكناية **ش** وكوهبت لك نفسك **ش**
 انكاره الى الكناية الظاهرة فادخال السيد لعتقه وهبتك نفسك
 ادعيتك نفسك فوجر قيل العبد او لم يعجل ولا يحتاج في هذا الى
 بينة وانما اراد الكناية الحقيقية بقوله وبكاستغنى الماء وذهب
 او اعرب بالنية **ش** اي ان السيد اذا قال لعتقه استغنى الماء وما معه
 ويوميه العتق فانه يعتق عليه بقوله بالنية راجع لما بعد الحلف بد
 الثانية كما قال السارح بقرينة إعادة العامل وما في **ش** من ان ما
 بعد الحلف الاول وهو وهبتك نفسك يحتاج الى بينة غير ظاهر
 والزوج البعد وسئل وهبت لك خراجك او خدمتك او عملك
 في حياتك او تصدقت ايضا عليك بخراجك او خدمتك حياتك كما
 عن الشامل ولا يعذر بحمل **ش** وعتق على الباع ان عتق هو
 والمشتري على البيع والشرا **ش** يعني ان من قال لعتقه انما عتقت فانت
 حر وقال اخر ان اشتريتك فانت حر ثم باعه سيده لانه كذا الشخص
 الذي عتق عتقه على شرا فانه يعتق على الباع على المشهور وظاهر
 ولو تقدم القول من المشتري على الايجاب من الباع وهو كذا لان
 التقدم صورة ولزوم الحكم فيها انما هو كونه بعد قبول الباع في الرقة
 ويرد الباع الثمن انه قبضه على المشتري ولو كان الباع موصرا بالثمن
 يتبع به ولا يرد العتق وقول السارح قلت صوابه بعت ما قلت
 اذا عتق الباع العتق على البيع وبالبيع يخرج عن الملك فكيف
 بعت الشيء المرتب على البيع وهو العتق قلت الباع لا يتدر البيع
 الذي هو الايجاب والقبول وانما يتدر على الايجاب فقط فيصرف
 تعليقه على ما يتدر عليه فقط وهو الايجاب فانه قلت قبله عتقه
 اذا قال بعتك واي المشتري من القول قلت حيث اي المشتري
 من القول فالاجاب الحاصل من الباع كلا اجاب انتهى من السائل
 قوله وعتق على الباع هذا اي بيع البت الصحيح قال الشامل
 واختلفوا ان باعه ببعاء سيد او ببيع خيرا راتى قلت مقتضى قول
 المؤلف وبالاشر الماسد الخ انه يعتق على الباع من البيع الماسد
 واما ببيع الخيار فانه يعتق بعد مضيه فان رد له الخيار لم يعتق
 عليه لان الاجاب الحاصل منه كلا اجاب كما ينبغي ما قد رآه قوله وعتق
 على الباع بخلاف الصدقة قال في التلكت خال بفتح سينها ولو
 قال ان بعت هذا الشيء فوصدقه فباعه فانه لا يعتق بالبيع بخلاف
 البين في العتق لان الصدقة لا يجزى على اخراجها كما تنفع رجل بعينه

على م

او على المسالكين واما المتفق فهو محكوم عليه به ويستحب له الصدقة
بالنكاح الذي فيه وعنه لابن يونس ولقدوم في كلام البرزلي انه يستحب
الوفاء بذلك واما ان رشد و ابو الحسن فذكر ان الوفاء بذلك واجب
لانه التزام **قوله** وبالاثر الفاسد في انه اشترى منك **قوله** يعني ان من
قال ان المتكلم في العبد الفلاني فهو حرام فاشترى ثرا فاسدا عنه يفتق
عليه وكذلك الحكم اذا اشترى بعضه ثرا فاسدا وكذلك الحكم في البيع
يعني ان السيد اذا حال لعبده ان يبتك فانت حراما عنه يباعا فاسدا
فانه يعتق عليه ويبيع بعضه فاسدا كله وجد عندي ما نصه
ويلزم المشتري القيمة لانه يبيع فاسدا فانت يعتقه فلو كان المشتري
معترا يباع من العبد بالاكل من الثمن او القيمة ويبيع بياق القيمة
واستكمل عتقه بان البيع الفاسد لا ينقل الملك فلم يحصل الحلق
عليه المتفق حتى يعتق قبل لحله مبني على الشاذ القابل بالتقال
الملك كما في **قوله** وفي هذه الجواب نظر لانه لا يطرد فيما اذا كان مباحا فاساده
لانه لم يخل احد انه لم ينقل الملك فالاولى في التعليل ان الشارع مستوف
للمرية قوله وبالاثر الفاسد واو كذا بالبيع الفاسد في ان يبتك
واو كذا بالبيع والشرا الصحيح **قوله** ان اشترى نفسه فاسدا **قوله**
النسبة في العتق والمعنى اذا اشترى نفسه من سيده ثرا فاسدا
فانه يعتق عليه على سيده كما اذا اشتراه على رضى فلان اوعلى رضى
البائع او على رضى المشتري ولا يفتق البيع لتسوف الشارع للمرية
قوله **قوله** سراد المولى ان العبد يعتق وما ورا ذلك فان اشترى من
نفسه بما يملك كالعبد الابن والبجير السارد فلا يفتق عليه ويكون
ذلك للسيد وان كان بما لا يملك كالحرة والحرة فان كان مبيعا فلا
يبنى عليه ويراق كالحرة على السيد وان كان موصوفا في الزمة فعليه
قيمة رقبته **قوله** في شرحه كان اشترى نفسه ثرا فاسدا اي فانه
يعتق وياخذ سيده ما اشترى به نفسه حيث كان غير حر وكونه حرا
كثيرا وكان له امره منه واعتقه وان كان ما اشترى به نفسه حرا
وكونه حرا وقع البيع على الحر وكونه مضمونا في ذمته فانه يعتق ويخرج
تيمم رقبته لسيد يوم عتقه انتهى المراد منه **قوله** والسفوف والمير
وام الولد وولد عبده من امته وان بعد عتقه والافق ممت ملكه اولى
او رقبتي او عبيدي او مملوكي **قوله** يعني ان الحلق اذا حال لملك
املكه حرا او قال لملك مملوك لي حرا او قال رقبتي حرا او قال مملوكي حرا
فانه يلزمه عتق عبيده الذين يملكهم حتى يعتق المذكور والافق
لغوله تعالى وماربك بخلاص العبيد وكذلك يعتق عليه امهات اولاده

ومكاتبه

ومكاتبه ومدبروه وكل سفوف له في مملوك ويعتق عليه باقائه ان كان مملوكا
ويعتق عليه وتدخل الافات في المملوك وقال عياض رقبتي سئل
الذكور والافات وكذلك يلزمه عتق اولاده عتقه من اباهم سواء ولدوا
قبل عتقه او بعده لان الاول ملك لسيدا باهم وسوا كانت اليدين على
حلق او على بر وقال **قوله** في شرحه قوله والسفوف الخ عتق على فاعل
عتق وقوله وان بعد عتقه اي ان ما حدث بعد اليدين وقيل الحلق
حكمه حكم من كان موجودا حال اليدين كمن كان في صيغة الحلق فقط
واما في صيغة البر فلا يعتق ما ولد او حدث من الحلق بعد عتقه لانه
في صيغة الحلق على حلق حتى يتم واما في صيغة البر فهو على بر قال
السيد كرم الدين ينبغي ان يكون حكم من ملك بعد عتقه حكم من حدث
من الاولاد بعد عتقه فيرق فيه بين صيغة الحلق وصيغة البر
قوله والاشيا هو باليمين المجهدة وهو ما بالبر عتق على مقدم
اي وعتق السفوف وما بعده في التعليل والاشيا هو بر او
هو من نوع مبيد اجبه محذوف اي الاشيا ثانيا ذكر كالتعليل ومن
بعض النسخ والامام في بعضها والافق والمضى واحد وقا ان النسخ
ارتضاها ابن عاري قال واما الاشيا بالنون والاشيا فهو ضلال
مبين اي لان هذه النسخة توهم او تدل على ان التعليل ليس من
الاشيا وليس كذلك لان التعليل ضرب من الاشيا والاشيا لا يتا بل
بنفسه وان كان له معنى لكن على كلام ابن عاري يتداخل مع ام الولد
لان الاني الفقه احرى من ام الولد لان يقال انه ذكر الام بعد الاخص
لئلا يتوهم تمسكه على الاخص وعلى قرأته بالنون والاشيا يقدر
له خبر اي والاشيا كالحرة والحلة معترضة بين المعطوف والمقطوف
عليه قوله فيمن يملكه اي في قوله ذلك وجد عندي ما نصه قوله
وان بعد عتقه خاص بولد العبد والا لو ملك الحال عتق بعد اليدين
فلا يبنى عليه في ذلك ما لم يخص جنسا ولم يكن عنده من ذلك الجنس
والاخص من عنده منه وهذا الجواب ما لو قال ابر وحض جنسا
فخصص بالمستقل ولا يدخل من عنده الامم ذلك الجنس واما ان عمر
فلا يبنى عليه كما ياتي في كلام المولى انتهى فروع قال في التهذيب لو باع
سفوف من ضرر شركه ثم اشترى سفوف شركه لم يعتق عليه وفي اللهي
لما استكمل العبد بانثرا به سفوف شركه او باع سفوف لشركه ثم باع
شركه لعبد المبدأ ما اشترى منه نفسه ثم حلت عتق عليه نصف ما
بيده بالحنك وهو ربه والنصف الاخر بالتكليف ونصف شركه بالتقويم
ان كان مليا وجب استبدال سفوفه بسفوف شركه لا حنك كذا في العينية

وابن يوسف انظر ابن يوسف واما الحسن في العتق الاول الناصر للقائي
مر لا عبيد عبيده **ش** يعني انه اذا قال كل مملوك لي حراً او قال من املكه
 حراً او قال رقتي احراً او مما ليكي احراً او عبيدي احراً فانه لا يفتق
 عليه عبيد عبيده ولا امهات اولادهم لان العبد مملوك ولا يكون ملكا
 للسيد الا بالانتراع وعورضت بحت من حلف لارتكب دابة زيد فربك
 دابة عبيده فقتل وفاق وقيل خلاص وقرق الحنفي بان الانتراع تراعى
 فيها النيات والنية في هذه عرفا رفع النية وهرجاصلة بركوب دابة
 العبد وبان الحنفي يقع باقل سبب **مر** كما ملكه **ش** النسيبه في
 عدم اللزوم والمعنى ان من قال كل مملوك املكه ابدا فهو حراً فانه لا يلزمه
 عتق لا حين عنده ولا فيما يملكه في المستقبل لانما يمين حرج ومسقة
 كما اذا قال كل امرأة انت زوجي طالق فانه لا يلزمه طلاق للحرج والمسقة
 قال مالك في المدونة ومن قال كل مملوك املكه حراً انت زوجت ثلاثة
 ولا يقيق له فاذا رقتي فم تروجه فلا شيء عليه فيما اذا بعد
 يمينه قبل ان يترجها ولا بعد تزويجها ومن قال ان دخلت هذه
 الدار ابدا فكل مملوك املكه حراً فخلها لم يلزمه العتق ولا فيما
 ملك يوم حلف وان لم يكن له يوم سيد مملوك فلا شيء عليه فيما يملك
 قبل الحنث وبعده وكذلك اليمين بالصوفة انتهى واما من قال
 كل عبد اشترى بغيره وكل امرأة انت زوجي طالق فلا شيء عليه وان لم يقل
 ها هنا ابدا قال ابن يوسف لان هذه الالفاظ لا تكون لما مضى لان
 قول الانسان اشترى بية فيما هو مملكه بعد بخلاف قوله املكه انتهى
 خرج قال في المدونة ومن قال ان دخلت هذه الدار ابدا فكل
 مملوك املكه حراً فخلها لم يلزمه العتق الا فيما ملك يوم حلف
 فان لم يكن عنده ح مملوك فلا شيء عليه فيما ملك قبل الحنث او بعده
 خرج ابن عمر قال ابن القاسم فبين حلف بعتق من اشترى
 في هذه السنة فاشترى كتاب مكا تيب من بعد السنة انه يفتق
 عليه وكان يملكه من اي الحسن في الظهارة الناصر للقائي فخرج
 سئل اسبب عن الحالف بعتق امته ان لا يفعل كذا ثم ولدت بعد
 اليمين وقبل الحنث قال لا يعتقون معها قيل له انما لما قال يعتقون
 معها قال وان قاله مالك فليسنا بما ليك من شرح ارجوزة ابن
 عاصم في باب الشهادة الناصر للقائي ايضا انتهى وانظر محصل
 القول فيما كتبناه على ثبوت **مر** وجبة بالتدبر ولم يفتق الا ببيت
 معين **ش** يعني انه العتق يجب بالتدبر سواء كان معلقا لقوله ان
 دخلت كذا فعلى تدبر عتق رقية فانه اذا حنث لا يفتق عليه بذلك

قال مالك

او غير معلق لقوله لله علي عتق رقية فانه لا يفتق عليه بذلك
 لان هذه عدة جعلها الله من عمل البر يومها من غير قضاء الا ان بيت
 عتق عبده فلان او شهدت عليه سنة بذلك او يقول انه دخلت
 الدار مثلاً فعتق عبدي فلان حراً فخلها فانه يفتق عليه في صورتين
 قال فيها ومن بيت عتق عبدا او حنث بذلك في يمين عتق عليه
 بالقضاء ومعنى قوله بيت معين ان المعين بغير بيت لا يفتق به لقوله
 لله علي عتق عبدي هذا ان عتقت كذا في يوم بقتعه من غير
 قضاء وما يخصه انه يفتق بالعتق في صورتين احدهما بيت
 العتق وذلك لا يكون الا في معين وثانيهما ان يكون العتق محلوفا
 به في يمين معلقة ووقع الحنث كما لو قال ان دخلت الدار فعتق عبدي
 فلان حراً ودخل الدار ولا يفتق في هذه الامع التبيين ووقعها
 في المدونة وقوله في المدونة واما ان كان تدبر او موعدا بعتق
 ان المراد باليمين المعلقة المحلوق بها لا على وجه التدبر كما ملكنا
 وهو الظاهر من قوله المحلوق فيها واما الله المعلق لقوله
 ان شئت الله مريض فعتق فلان حراً لا يمين مينا محلوفا بها
 كما اشار له الناصر للقائي على التوضيح ثم ان الاستثناء منقطع
 لان بيت المعين ليسه د اخلا تحت التدبر **مر** وهو مخصوصه وعمومه
ش يعني ان العتق يستوي مع الطلاق في الخصوم والعوم
 اي يلزم في الخصوم ولا يلزم في العوم فاذا قال املكه عبد
 او امته ملك البرابرة مثلاً ومن البلد الفلاني فهو حراً فانه يلزمه
 عتق ذلك اذا املكه واذا قال كل رقيق املكه فهو حراً فانه اذا
 ملك شيئا من الرقيق لا يلزمه عتقه للحرج والمسقة لانه محرم
 وتقدم حكم الطلاق ان خص لزمه وان عمم لم يلزمه **مر** ومنع
 من وطئ وبيع في صيغة الحنث **ش** يعني انه اذا قال ان لم افعل
 كذا او لا فعلته فانت حرة او انت طالق فانه يمنع من وطئ الزوجة
 ومن وطئ الامه وبيعها اذ لا فرق في الوطئ بين الزوجة والامه
 فانه مات السيد ولم يفعل المحلوق عليه عتق الرقيق من الثلث
 واما صيغة البر كقوله ان دخلت الدار مثلاً فانت حرة او انت طالق
 فانه لا يمنع من وطئ ولا من بيع الامه والحاصل انه يمنع من الوطئ
 والبيع من صيغة الحنث غير المقيدة واما صيغة البر فلا يمنع من
 واحد منها واما صيغة الحنث المقيدة باجل كقوله ان لم افعل كذا
 شهر كذا مثلاً فانت حرة فجمع من البيع لانه يقطع العتق ويضاده ولا
 يمنع من الوطئ لانه لا يقطع العتق ولا يضاده فقول في صيغة الحنث

Copy ng ersity

اي المطلقة التي لم تغلب برأى في قولها في باب الطلاق وان
 تقي ولم يوجع منع منها وان مات في صيغة الفسخ غير المعينة فانما
 يخرج من ذلك ان هو حنك وقع بعد الموت وان مات في صيغة
 البر فانما لا يخرج من ذلك ولا غيره قاله الشارح والظاهر انما يخرج
 ان مثله صيغة الفسخ المعينة باحل فخرج قال ابن القاسم من
 قال له وجته ان لم اتزوج عليك او انا لم اقبل كذا فانت طالق فهو
 على حنك ويؤثر ان كان قبل البر ولا يحنك بعد الموت بخلاف العتق
 وعتق عضوي يعني ان عتق العضو من العبد او من الامه كطلاق
 العضو من الزوجة فاد العتق عموم ما ذكرناه يعقده عليه جميعه
 بالحكم كما ياتي في كلامه وتقدم في باب الطلاق انه اذا طلق عضوا
 من زوجته طلق عليه كمن طاهر التشبيه بالطلاق انه لا يحتاج
 عتق الباقي الى حكم كما في الطلاق ولذهب ليد منه في العتق
 وجنيد فالتشبيه في الجملة ويعتق في التشبيه ايضا انه يوجب
 كما في الطلاق كما قال الولف وادب الخوي كيد وهو ظاهر اذ حكمه
 عدم الجواز ابتداء فقله المواق كما اشار له وقال في كلام المولى
 في العتق واما الحكم وعدمه فشيء اخر وقد ذهب المدونة لا بد من
 الحكم في العتق وتكفي في العتق لادب فيه لانه مقل جانر وكلام
 التلخيص حمله ابن رشد على ابقا التخصيص مع عدم المانع من
 التكميل لانه لا يجوز ابتداء قوله عتقواي حقيقة او تتريلاه
 فيكمل الشعر والجمال والكمال لانه مترادف العتق وقال لو
 قال بعض عتقواي الشعر ونحوه كان احسن وكذلك لو قال وتملك
 للرقيق كان احسن وتملك للعبد وجوابه كطلاق شر
 يعني ان تملك العتق للعبد كملك الطلاق للمزوجة وان جواب
 العبد الصريح في العتق كجواب الزوجين كطلاق فاذ اخذ لعبد
 ملكك عتق نفسك فقال العبد اعنت نفسي فانه يعق
 لان جوابه صريح في العتق واذ قال العبد اخترت نفسي لم يخل منه
 الا ان يريد بذلك العتق قال ابن القاسم في المدونة من ملك عبده
 العتق وقال له اعنت نفسك في مجلسك هذا وفوض ذلك اليه
 فقال العبد اخترت نفسي فان قال العبد نوبت بذلك العتق
 صدق وعتق لان هذا من احراف العتق وان لم يرد به العتق فلا عتق
 انتهى واما الزوجة اذا ملكها امر نفسها عتقت اخترت نفسي فانما
 تطلق وقال اسبب عتق العبد بقوله اخترت نفسي وان لم يرد
 به العتق كطلاق والفرق عند ابن القاسم بين قول العبد

في م

اخترت

اخترت نفسي وبين قول المملكة اخترت نفسي ان الزوج انما يملكها
 في ان يقيم او يفارق والفرق لا يكون الا بطلاق فاذ عتقت
 نفسي مملكتها انما ارادت الطلاق فقوله وجوابه اما ان يقال انه
 ماثن على قول اسبب او على قول ابن القاسم اي جوابه الصريح
 ولا يقال ان هذا الاقرينة عليه لانا نقول ان العتق عند الملاق
 ينصرف للعبد الكامل والجواب الكامل في باب الطلاق هو الجواب
 الصريح قوله وتملكك وباتي ما تقدم ورجع ما لك المقتضى بها
 ما لم توثق او توطا واخفا بن القاسم بالسقوط الى اخره وله
 التوقيف لغيرها الى اخره وحذف الطلاق من المسائل السابقة
 لدلالة هذا الاخير عليه **ص** الا اجل **ش** اي لا يستوي باب العتق
 وباب الطلاق فاذ اطلق الى اجل نفسه بلوغها عاتة فانه يجوز
 عليه لان لا يلزم على عدم التجزئ كاخ المتعة بخلاف اذ العتق
 الى اجل معلوم فانه لا يعتق الا الى ذلك الاجل ويمنع السيد
 من البيع والوطى الى ذلك الاجل وله الخدمة اليه فقط فقوله
 الا اجل مستثنى من كون العتق مساويا لطلاق الا اجل والا
 واحد كما والا ان جلت **ص** واحد كما فله الاختيار **ش** اي وكذلك
 لا يستوي البابان في هذا النوع وهو ما اذا قال لا منه احد كما
 حرة فانه يختار واحدة منها ويملك الاخرى بخلاف ما اذا قال
 لاحدي زوجتيه احدكما طالق فانما يطلقان عليه الا ان حبس لا
 بنة او نيسا وخبره المديون كالعتق وقرن المديون باب العتق
 يتعق ويجمع في احدهم بالسهم بخلاف الطلاق وفي شرح **ص** مانعه
 او احد كما فله الاختيار هذا اذا لم يدع بنة فانه انما في نوع
 واحدة بنية ويصدق بغير بين واما في الطلاق فيقبل دعواه
 بنة واحدة بعينها بيمين ثم ان المسائل الثلاث يتفق العتق
 والطلاق في اثنين منها وهما اذا نوى واحدة فانه يعمل بنية
 فيهما فان نيسا طلقا وعتقا وهي الثانية ويحتملما تحسب له
 يوافق العتق بخلاف روي الطلاق بطلان والفرق بينهما انه
 الطلاق فرع النكاح وهو لا يجوز فيه الاختيار والعتق فرع
 الملك يجوز فيه الاختيار وكذلك العتق ابو الحسن ومروية ذلك
 انه يجوز ان يسري امه بتمامها ولا يجوز ان يسري امه من ساء
 على ان يختار من بين ابنتيها فاما مات احدها قبل ان يختار
 وتقل الشارح عن اي عهد في الخيار عنه قوله وان كان لختارها
 خلاها مبيع الا الثاني يكون حرة وتطرح مات السيد قبل ان يختار

Copy ng ersity

وتقول الشارح عن اي عهد في الخيار عند قوله وان كان له خيار في هذا الكلام
 مبيع ان الثاني يكون حولا هل يقع وهو الظاهر او لا قاله بعض
 انبيائي وفيه قصور فقد ذكره **قَالَ** وسكت المؤلف عن حكم
 ما اذا امتنع عن حكم الاختيار وهو السجن فانه اقر عتق الحاكم
 اذا لم يملكه اذ انكر الورثة او اختلفوا وكانوا افعالا وبعضهم
 وان مات قبل ان يجاز عتق جزء من كل ان كان عشرة وعلى هذه
 النسبة وحال الخيار لو رثته كالباع واليه يرجع ابن القاسم انتهى
 قوله وان مات الى اخوة هذا حيث لم يختلف الورثة ولم يكن
 منهم مبيع فانه اختلفوا وكان فيهم مبيع فقد تقدم حكمه وجد
 عندي ما نصه قوله او احد انما اي يغير ما لم يطأ خانه وفي احدها
 بقيت للملك ومثله الممس بشهوة **قَالَ** وان حملت غله وطها
 في كل طهر مرة **قَالَ** اي وكذلك لا يستوي البايان في هذا الموضع
 قال لامته ان حملت فانت حرة فانه يجوز له ان يطأها في كل طهر مرة
 حتى تلد فاذ حملت عتقت واسالته وجهه اذا قال لها ان حملت
 فانت طالتي فانه نطق عليه بحرية والولي وسواك ان الولي سابقا
 على الشرط ولاحقا فانه قوله ان حملت الى اخوة ويوقف عنها
 فكلما حاضت اخذها السيد وجد عندي ما نصه فاذ اهلنت
 خرج حرة وتاخذ الغلة من يوم حملها ولا شك ان قوله وان حملت
 الى من جملة ما يختلف فيه العتق والطلاق فهو من جملة المستثنى
 وظاهر كلام المؤلف خلاف ذلك لا ينافيه جواب ان ويحك ان يقال
 ان قوله غله وطها ليس جوابا لان بل بشرط مقورا اي واذا
 خالف العتق غله وطها فلو قال غله وطها في طهر مرة لسلم من هذا
 التكلف ويكون بيانا لوجه المخالفة بين العتق والطلاق وعلم من
 قوله في كل طهر انما من تحضي اي بان كانت من يتوقع منها الحمل
 واما لو كانت ايسة او صغيرة لا يترقب حملها فلا يبي عليه فرع
 لو قال لامته ان حملت فانت حرة فكانت حرة لا فاعا ل ابن القاسم
 هي حرة قالوا قوله ابن القاسم هذا مشكل لان الشرط وجراه بها
 والوعد والوعيد والتزجي والتمني والامر والهي والدعاء والاباحة
 هذه الخمسة الخمسة لا تتعلق بالاعتدوم مستعمل **قَالَ** واذ جعل
 عتقه لاثنتين يستقل احدها **قَالَ** يعني ان من فوض عتقه عبده او
 امته الى رجلين فانه لا يفتق الا باجماعهما على العتق فانه عتق
 احدهما دون الاخر فان الطلاق لا ينفذ قوله وان جعل عتقه لاثنتين
 قال في مجلس او مجلسين وكلام **قَالَ** فاسد وقوله وان جعل اي

فوض

فوض اي امره لاثنتين لانه قد عتق احدها بعتقه الاخر كما فهم السامع
 قوله لاثنتين يدخل فيها اذا كان العبد احدهما وقوله اسهب وشعره وقد
 بقى احدهما عتقه الامتناع واعتراض السامع فاسد انتهى **قَالَ**
 المشايخ اليه هو قوله ينبغي ان يكون ذلك في مجلس واحد عدم
 الاستقلال واما في مجلسين فكل غير متوقف على غيره فله الاستقلال
قَالَ ان لم يكونا رسولين **قَالَ** اي فان احدهما كاف في التبليغ قال في
 الدعوة من امر رجلين بعث عبده فاعتقه احدهما فان فوض
 ذلك اليهما لم يعتق حتى يجتمعا فان جعلهما رسولين عتق بذلك
 وكذلك ان امر رجلين بطلاق زوجته الجواب واحد **قَالَ** في
 شرحه يحتمل ان يريد بالرسولين من امره تبليغ العبد ان سيده
 اعتقه وهذه الحالة لا يتوقف عتقه على التبليغ منها ولا من
 احدها ويحتمل ان يريد بهما من ارسلهما لعبده على ان يعتقاه
 اذا وصل الىه وفي هذه الحالة انما يستقل احدهما بعتقه اذا
 شرط الاستقلال لاثنيهما ولا علمه عتقه غير مترتب وقوله ان
 ان لعل منهما في هذه الحالة ان يستقل بعتقه حيث لم يشترط توقف
 جعل احدهما على فعل الاخر فيه نظر اذ يصدق بما اذا استكتعن
 اثر اطا استقلال احدهما بالعتق مع انه ليس لاحدهما الاستقلال
 حينئذ فان قلت على الاحتمال الثاني يلزم اتحاد المستثنى
 والمستثنى منه على ما ذكرته من انه ليس لواحد منهما الاستقلال
 بالعتق في المسلمين الا اذا جعل له المالك ذلك قلت بل هما
 مختلفان على ما ذكرته لانهما في الاولى يعتقانه بعد جملة لهما
 في اي وقت شاء واما في مسئلة الرسولين فلا يعتقانه حتى
 يبلغاه وعليه فقي كلام المصنف حذو اي لم يستقل احدهما به
 ويعتقانه في اي وقت شاء الا ان يكونا رسولين فلا يعتقانه
 الا بعد وصولهما اليه كما هو معنى الرسالة واما على ما ذكره
 فمطابقة المستثنى للمستثنى منه ظاهرة كما ساءه ولان احدهما
 عتقه فيما اذا كانا رسولين حيث جعل لهما ذلك او سكتا عنه
 وفي مسئلة المستثنى منه ليس لاحدهما عتقه الا اذا جعل له
 ذلك انتهى المراد منه وجد عندي ما نصه سورة الرسالة ان
 يقول ان وصليما فاعتقاه عبدي ولو قال ان سبيما او فوضته
 كما او وكلتكما فهو سورة الوكالة ولو قال ان وصليما فبلغاه عتقه
 فبعثت ولو لم يبلغاه فلو قال جعلته كتما ولم يعلم هل على جملة
 الرسالة او على الوكالة فجعل على الرسالة حتى يظهر خلافه واذا

مكنت من تعسها فبطل ما جعله لها **لو** قال ان دخلت فدخلت
واحدة فلا يبي عليه فيها **بني** ان من قال لا منه اول زوجته
ان دخلت الدار فانت احزاب او طالق فدخلتها واحدة منها
فلا يبي عليه لا من عتق ولا من طلاق حتى يدخل جميعا لافي الدار
لا احتمال ان يريد ان اجتمع في الدار ولا في الاخرى لعدم دخولها
عند ابن القاسم واسم بيتك الدار فدخلت لا احتمال ان دخلت
انت لمج في اللط قال ابن يونس وجه قول ابن القاسم انه انما
كوه اجتمعا فيها الوجه ما وعلى هذا وقت يمينه فلا يبي عليه
بدخول واحدة واجتمع بعض الاستباح لقول ابن القاسم بقوله
تعالى فاما السجدة بدت لهما سواهما ولم يند سواهما حوى
حين اكلت قبل ان ياكل ادم انتهى فلو قال لا منه ان دخلت هاتين
الدارين فانت حرة قد دخلت احد الدارين فانت تكون حرة لان
هذا من باب التخييل بالبعث وكذلك الحكم في الزوجة فان قال
لها ان دخلت هاتين الدارين فانت طالق فدخلت احدهما فانت
تطلق كما تقدم وجد عندي ما نصه قوله فلا يبي عليه وانظر
لو دخلت واحدة ثم خرجت فدخلت الاخرى هل يفتك أم لا يبي
عليها ويقتضي تحليل ابن يونس لا يبي عليه لانه غلط عدم
الفتك بقوله كانه انما له اجتماعهما ولم يجتمعا في هذه وهو مقتضى
مالايي الحسن وظاهر كلام السائل ان دخولهما مرتين كدخولهما
معا **و** عتق بنفس الملك الابوان وان علوا والولد وان سفل
لبنت واخ واخت مطلقا **بني** ان من ملك احد ابويه وان علو
من جهة الاب او من جهة الام فانه يفتك عليه بمجرد دخوله في ملكه
ولا يحتاج في ذلك الى حكم الحاكم على المشهور وكذلك من ملك احدا
من اولاده ذكره انا وانك وان سفل لبنت ومن باب اولاد الاب
وكذلك من ملك احدا من اخوته او اخواته سواء نوا انثى او اب
اولاد او مختلطين واما الاعمام والعات والاحوال والافعال
واولاد الاخ والاولاد الاخوات فانه لا يفتك احد من هؤلاء بالملك
على المشهور ونقل الناصر الثاني ما صورته قوله وعتق الاخر
قوله الاباء والامهات والاولاد يقتضي ان المخلوق من ماله لا حكم
له في العتق بالترابة فلا يفتك هو على من ملكه من ذويه ماله
اي الذي خلق هو من ماله ولا يفتك عليه احد منه انتهى قوله
بنفس الملك بالاستعانة او بالنسبية وهو الظاهر قوله الملك
اي المبرم فلو اشترى بالخيار فلا يفتك الا بعد مخير من الخيار وجد

عندي

عندي ما نصه الملك اي التام فخرج ما لو كان رقيقا بسلطان نواحه
فلا يفتك عليه ما ملكه من الخارج به ويستلزم في الملك ان يكون
مسلم لا كاف الا ان يرضى بحكم الاسلام وفي شرح ما نصه واعلم
ان محل العتق حيث كان المالك او المملوك مسلمين وكذا ان كان
احدهما مسلما وقد ذكر **في** ما اذا كان المملوك مسلما والمالك
كافرا انه كما اذا كانا مسلمين اي واولى عكسه لانه حكم على مسلم
وبان ما يدل على انه لا بد من كون المالك مسلما كما اشار له بقوله
ولم يجز اشتراؤه من يفتك على ولد صغير وبان انه لو قال
على محصور لا فاد المراد وبان ان المالك سب ذكره هنا وقد ذكره في السائل
هنا فقال بعد ما اشار لما ذكره المولى هنا ما نصه ولا يجوز لولي
ولو ابا ان يشر من يفتك على صغير بماله ولا يفتك ان وقع وقال
اشبه يتم ويحل يمينه لئلا يبلغ الصغير من يفتك عليه وقال
غيره لا يفتك انتهى اي اذا بلغ وهو في ملكه وقوله على صغير قصور
ولو قال على محصور لولي بالمقصود يتم ان ظاهر كلام المولى لا يفتك
البيع القاسد قبل موته اذ لا يملكه الا بصوته بيده انتهى المراد منه
قوله الابوان اي من السب لا من الرضا فلا يفتك ببي وكل يفتك
له العتق قوله الابوان اي جنتهما بدليل قوله وان علوا والا
قال وان عليا وليس المراد بانفس هذا المولدة لعدم المولد
بالفتح ولا الذات لان الملك عرف من الاصل ومنه من المعاني
لا ذات وانما المراد بها مجرد الملك اي الملك المحرر عن الحكم ولو ابدك
نفس مجرد كان احسن قوله سفل من ملك الناقالة هي الصحاح
خلافا لما عمن الفتح يقال سفل بسفل كعلم يعلم وسفل بسفل
ككرم بكرم وسفل بسفل كضر بضر قوله سفل اي ترك قوله
واخ واخته قال ابن عازي ولا يفتك وجوب رخصها عطف على
الابوان وانتاع جرها عطف على بنت فلو عمرهما كان اولي انتهى
وقوله وانتاع جرها اي لانه يصير مملونا على بنت فيكون هي
خير المبالغة على نسخة لبنت باللام وكذا على نسخة الكاف لانه
مصلحة في المبالغة فيقتضي ان ولد الاخ وولد الاخت يفتكوا وليس
كذلك قوله فلو عمرهما الى اخره ليهندي الطالب للعطف اي يعلم
انما مملونا على الابوان لانه لا يجز عطف الذكر على الحرة
فانه جائز في العربية **و** ان يمينه او صدقة او وصية ان علم
المعطي لو لم يقبل ولاوه له **شر** يعني انه لا يشرط في ملك القرابة
ان يكون بعوض بل يفتك ولو حصل الملك بسبب هبة او صدقة

اي مر

او وصية كنت العتق مع عدم القبول بشرط ان يعلم المعطي بكسر
الطا ان يصدق على المعطى بفتح الطاء ولا فرق في هذه الحالة بين
ان يكون عليه دين او لا فانه لم يعلم المعطي بكسر الطاء حالة عدم القبول
ردا مع القبول فيصدق عليه كعلم المعطي بكسر الطاء بان يصدق
عليه او لا فالواو في قوله لم يقبل او الحال انما مع القبول فلا
يشترط علم المعطي والاولا للمعطي بالفتح ان لم يقبل واو له ان قبل
وهو المشهور وقيل انما يكون له الاول ان قبل والايمان للمعطي
كسر الطاء ولو اخذ ولو لم يقبل عن ولاه فسد لانه يؤم عود الضير
على المعطي وقال **ان** علم المعطي اي علم بان يصدق عليه
قال الشارح وعليه فالاحسن ان تكون الاول والحال اي ان علم
المعطي بكونه من يصدق عليه في حالة عدم القبول ولا فرق في هذه
الحالة بين ان يكون عليه دين ام لا ووجه كون هذا هو الاحسن
ان العلم لا يشترط مع القبول بل يصدق وان لم يعلم لكن بشرط
نفي الدين حينئذ وكونه بالغير كالحال احسن ايضا لكن يكون في
المعنى تفصيل انظر التوضيح انتهى وقال **ان** علم المعطي شرط
في عدم القبول والواو او الحال اي والحال ان لم يقبل واما ان
قبل فلا فرق بين العلم وعدمه واما مسألة الدين فقد تقدمت
في باب الفليس في قوله ولو ورت اياه بيع لا وهب له ان علم
واهبه انه يصدق عليه وهذا الترتيب يندفع اعتراض الشارح
حيث قال وانما ذكر السيوف الحكم الذي ذكره المؤلف فيما اذا كان
عليه دين انتهى وفي كلام المؤلف انظر نظره فيما كتبتاه على
ثم ان المعنى العلم بالحكم كما بيده كلام الواو **وج** عن ابن رشد وما يستفاد
من قوله ابن مزيق عن المدونة وما لا يتبين عليها لا العلم بالقرابة
نقط وان وقع في ترتيب من يزوج في غيرها موضع كسر الجمل كما ينبغي
ان المعنى العلم بالقرابة وهو الموافق لما في باب القراض والوكالة والصدق
فان قيل كون الاول للمعطي كما تقدم لا يظهر له فائدة لانه يريته بالقرابة
والاثر مما يقدم على الاثر بالاولا فاجاب له فائدة فيما اذا كان المعطي
له اخا من ام غانه يريته بالاولا جميع ماله الا السادس فقط كما هو فرض
بالنسب او كان جدا لام غانه لا يريته الا بالاولا ايضا انما انص على الاول لا
يتوهم انما لما كان عالما بان يصدق عليه فكون الاول له لانه المعنى يصدق
على انه للمعطي بفتح الطاء لانه في باب عتق الغير عنه **وج** ولا تكيل في
جزء يقبله كسر **ش** يعني ان الشخص الكبير الرشيد اذا وحب له جزء
عبد يصدق عليه او تصدق به او وصى له به فان قبله فهو عليه

باقية

باقية وان لم يقبله غانه لا يقوم عليه باقية ويصدق ذلك الجزء وحده
عندني مانصه اي ان علم المعطي انه يصدق على المعطى بفتح الطاء ولا فرق
مع عدم القبول وقال **ان** في شرحه ظاهر كلام المؤلف ان الجزء المشهور
يصدق على كل حال وهو المعتمد وعليه قد ردت وهذا ظاهر ان
علم المعطي بالكسر او لم يعلم وقبل المعطي وان لم يقبل لم يصدق
ولم ابيع في دينه فحكم الجزاء حكم الكل في اصل العتق واما التكميل في
مسألة اعطى جزء فلا بد فيه من القبول كما ذكر المؤلف ولو قال
ولم يقبله رشيد كان احسن واشمل **وج** قوله ولي صغير او لم
يقبله **ش** اي فان ذهب ذلك الجزء لصغير فانه لا يقوم عليه باقية
وسواء قبله وليه او لم يقبله والجزء واحد والاولا للمعطي بفتح الطاء ولو
قال ولي محجور كان اشمل ولو حذف قوله او لم يقبله لكان اخصر
اذ هو ينهم من قوله او قبله ولي صغير بالاولى وفي كلام المؤلف
كالمقدمة انما عار بان لا يلزم الولي قبول الجزء المعطى للمحجور وهذا
ظاهر حيث لم يكن على المحجور ان يبيع بيع له فيه الجزء المعطى والا
لزم الوفا بقوله لما فيه من المصلحة المالية له من قضاء دينه او
يعطيه **وج** لا يارت او غير او عليه دين فيبيع **ش** يعني ان من ورت
من يصدق عليه او اشتراه وعليه دين يفرق قيمته فانه لا يصدق
عليه ويباع في الدين ولو اشتراه وهو يملك بعض ثمنه فالمشهور
من المذهب وهو قول ابن القاسم انه يبيع منه بقيته منه ويصدق
باقية وقوله لا يارت الى اخوه واما الهبة والصدقة والوصية
فانه علم المعطي يصدق ولا يبيع كما ذكره المؤلف في باب الفليس لان
قوله فيه لا وهب له مراده مالم يكن على وجه المعاوضة وفي
شرح ما نصه لا يارت الى اخوه عطف على بنفس الملك قاله **وج** في
نظر بل هو على مقدري وعنى بنفس الملك باختياره لا يارت او
شرا الى اخوه اي وعلم البائع انه يصدق عليه ولا شك ان في كلامه
هذا وقوله قبل وان هبة او صدقة الى اخوه نوعا تكرر مع كلامه في
باب الفليس حيث قال ولو ورت اياه بيع لا وهب له ان علم واهبه
انه يصدق عليه انتهى المراد منه **وج** بالحكم ان عبد لسنتين برقيقته او
رقيقه رقيقته **ش** تقدم انه قال وعنى بنفس الملك الابوان وعطف
هذا على نفس الملك والمعنى ان المسلم الخلف الحر الرشيد اذا عبد
اي قصد العقوبة اي المثلثة وهي المراد بالشيف ويدل على قصد
المثلثة التران برقيقته او رقيقه رقيقته فانه يصدق عليه بالحكم وهو
المشهور ولا يتبعه ماله قال فيها من مثل عبده او ام ولده او يديره

او بعد لبيده او لبيده او بام ولده عنقوا عليه انته وخرج بالهد
الخطا او القدر على وجه المداواة غانه لا يعتق عليه بذلك وتفسيره
بعضه قاله وانظر بضمه فيما كتبناه على قوله برقيقه ولو كان
مكتوبا يرجع على سيده بما يريد به ارض الجانية على الكتابة واما ان
زادت الكتابة على ارض الجانية غانه الرأى لا يسيطر انظر الظاهر
وجده عند ما يرضه ولو مثل بعبده البعض يعتق عليه ويرجع
على سيده بضمه الارض لان عنقه يتوقف على الحكم قوله او برقيق
رقيقه قاله في شرحه اي الذي يتبرع ماله واما اعتق عليه برقيقه
لم يتبرع ماله فانه لا يعتق عليه واجد ارض الجانية منه الا ان يكون
ملكه مفسدة قاله في المدونة ومن مثل بعبده مكاتبه لم يعتق عليه
وكان عليه ارضه بقضه الا ان يكون ملكه مفسدة غانه بضمه ويعتق
عليه وكذا ابي عبد الله وحينئذ مع الغنوة انتهى قلت وكذا عبد الجاني
كما مر في العصب في قوله وعنتق عليه ان قوم والظاهر ان المراد
بالمثلة المفسدة المتقدمة في كلام المؤلف ما انما المفسدة على
تقدم في باب العصب انتهى المراد منه غانه قلت قد تقدم ان رقيقه
رقيقه ليس له حكم رقيقه علم كان حكمه هذا الحكم والجواب
انهم عدوا المثلة انما اعطاه بجلال له قاله من املكه فهو حرة ومحمد ذلك
ص اول ولده الصغير **ش** يعني ان الاب اذا مثل برقيق ولده الصغير
او الصغيره غانه يعتق عليه ويضم عليه قاله في المدونة واما
اذا مثل برقيق ولده الكبر فانه لا يعتق ويضم له ارض الجانية الا ان
تطل منافع غانه يعتق عليه ويضم فحينئذ قوله اول ولده عطف على
المضاف اليه في قوله او رقيق رقيقه وصريح مع المصطوف باللام المقدرة
في المصطوف عليه اذا اضا فقهه على معنى اللام كما لا يخفى وهذا الحسن
من عطفه على الها في رقيقه لما يلزم عليه من المظ على الصغير من
غير اعادة الجار وفيه خلاي ثم ان المؤلف لو قال بدل اولد مجبور كان
الحكم وان كان على الاب دين لم يعتق عليه **ص** غير صغيره وعبده
وذي مثله **ش** لفظ غير مرفوع لانه فاعل عند والمضى ان السيد
اذا مثل بعبده غانه لا يعتق عليه وكذا العبد اذا مثل برقيقه غانه
لا يعتق عليه لانه اتلاف لما لا السيد وكذلك الذي اذا مثل بعبده
غانه لا يعتق عليه واما العبي والمجرون فانه لا يلزمهما اعتق بالمثلة
باتفاق قوله بعبده راجع للذي ياي وعبد في مثله بان كان مسلما
مسلما او ذي عيب ومعه لوكان ذميا بعبده لا يعتق قوله بعبده
بالصغير وهو كلام السارح والجملة وعلى ضبط **ت** له بضم الميم وسكون

المثلة

جون

المثلة لا يقال بضمين يعني عنه قوله لبيد لان ما كل شيء يكون
مثلة والصنطان صحيح ان كل منسوخة بعبده بالها احسن لانها
الاعتقيد الذي بان مثل بعبده وبعبارة اخرى لان على ضبط بعبده
الشروط في الذي وكان يورث بعبده على الجميع وفي شرحه ما نصه
واما المعاهد غانه بعبده ولو تسليما لا يوجب عتقه وفي
كلام السارح وننت في ان ظاهر كلامهما يقتضي ان المعاهد اذا مثل
بعبده الحاضر ليس كمثل الذي بعبده الحاضر وليس كذلك وان
حمل كلامهما على ما اذا اياه العبد مسلما فالاختلاف بين المعاهد والذمي
ظاهر ان هذا مما يفرق فيه الذي والمعاهد وما يفرق فيه ايضا
الفرقة بين الام وولدها قال المؤلف والمعاهد التفرقة ويترتب ان
ايضا في الارث وفيما اشار له المؤلف بقوله لا احوار مسلمون قد بوا
بهم اي فلا يترعون منهم انتهى فروع قال ابن الموان قال ابن القاسم
حين اعتق امه مكاتبه ثم بخر مكاتبه انما تعتق بالعتق الاول
فروع قال سحنون من ضرب راس عبده فترك الما في عيبيه لم يعتق
عليه لانه يجهل انه قصد ضرب راسه دون ما حدث عنه ذلك
انتهى من ابي الحسن في باب الظهار وانظر سبب العتق بالمثلة
وكراهية التجارة في الخصيان فيما كتبناه على **ت** وفيه وجه
ومريض في رايه الثالث **ش** قال ابن القاسم اذا مثلت الزوجة
والرقيق برقيقها غانه لا يعتق عليها ما راى ابي ثعلبة لان ما راى
على الثالث موثوق على وفي الزوج والورثة ويعتق عليها الثالث
قد بوا واذا اراد تمثيل الزوجة لبيد هاهنا بعبده بعبده على وفي
الزوج فان لم يرض لم يلزم ما يرضي لانه كابتد اعتقها فللمزوج رد الجميع
ان راى على ثلثها كالتفله **ز** وكذا اعترضه **ق** بان الزوج ليس له
الاردمان اذ على ثلثها لتتوف السارح للحرية وانظر نصها فيما
كتبناه على **ت** **ز** ومدينه **ش** يعني ان المدين اذا مثل بعبده غانه
لا يعتق عليه وهو قول ابن القاسم المرجوع اليه والمرجع عنه
بعضي حنيفة ولا كلام للزما وظاهر قوله ومدين ولو طرأ الدين بعد
المثلة وقبل الحكم بالعتق كما يدل عليه قول ابي الحسن انه قبل
الحكم يورث بالرق وبوده الدين **ص** كقطع لغيره وقطع بعض اذا او
جسد او سن او سملها او جرح اندا وحلق شعرا مة رقيقة وحية
تاجر **ش** هذا شروع من المؤلف في امثلة الشئ الموجب للعتق منها
اذا انعد قطع طر عبده غانه يعتق عليه بالحكم لانه لا يخلف غالبا
وظاهر ان قطع بعضه لا يوجب عتقا ومنها اذا انعد قطع بعض اذا

رقيقته خانه بعت عليه ومنها اذا قطع بعض جسده فانه يعتق عليه
 ظاهر من اي موضع كان ومنها اذا قطع اسنان رقيقته واحدا والآخر
 ومنها اذا قطع عظم انف رقيقته ومنها اذا قطع حلق شعر راس الامه
 الرقيقه او حلق شعر رقيقه العبد السبل التاجر اما غير الرقيقه وغير
 التاجر فقال ما كل لا يعتق بذكره لتسريعه عود ذلك قوله وقطع
 بعض اذن فيه اشارة لرد قوله اي الحاجب وشك الادب بين شيين وقد
 انكره ابن عبد السلام فقال اما قوله وشك اذ فيه علم اياه لغيره
 المولف ووجهه مطر في ان قطع طرف اذنه او بعض جسده يعتق
 عليه ورده ابن عرفة فقال قلت للصقلي مثل ما فعل ابن الحاجب
 قوله او سن معطوف على ظفر **وسم** وجهه بنار لا غيره وبها غيرها
 فيه قوله **قال** في المغرب الوسم العلامة وجمعه ووسوم وقال
 التوروي في الخبر يوسم بوسمه بوسم بوسم بوسم بوسم بوسم بوسم
 السنين اذ انش فيه كمي او غيره والمعنى ان السيد اذا وسم وجهه
 عبده بالنار فانه يعتق عليه لانه سبب واما اذا وسم عبده بالنار
 في غير وجهه بان وسمه في اذنه او في راسه او في غيره فانه لا يعتق
 عليه ولو وسم وجه عبده بغير النار كما اذا فعله بحدادة او بغيره على
 سبل الدوا الذي يفعل الناس عقوبه خلاف هل يعتق عليه بذلك
 او لا فقال ابن القاسم لا يعتق لانه بفعل على سبل الجاهل وقال
 غيره يعتق بقوله لا يجزه اي لا يجزى الوجه بالنار **والقول** للسيد
 في بني العمد **يعني** ان السيد اذا امثل عبده فقال العبد مثل ي
 عدا وقال السيد خطا قال السيد يصدق وكذلك الزوج اذا امثل
 بزوجته فتألت مثل ي عدا او امثال خطا فانه يصدق بجماع
 الاذن في الادب قوله سمعون قوله والقول للسيد اي بين الاذن
 يكون الزوج والسيد سمعوني بالجرأة والا فلا يثبت قوله مما قيل القول
 للعبد والزوج **وقال** في شرحه وقوله **تت** في بني العمد الموجب
 للمعتق **يعني** انما لو اتقا على العمد واختلفا في قصد الشئ فالقول
 قوله السيد لا **يعني** في العمد الموجب للمعتق يصدق بذلك واما كلام المولف
 فلا يصدق بذلك لان مقادير السيد ادعى الخطا وادعى العبد العمد
 واما لو اتقا على العمد وادى السيد عدم قصد الشئ فلا يثبت
 قوله انتهى واستظهر ان الالف واللام في العمد للعبد الذي في العمد
 المتقدم وهو نقد السنين **لا** في عتقه بما **لا** يعني ان السيد
 اذا اعتق عبده وقال لا عتقته على مال وقال العبد بل مجانا
 ولا يشترط احدهما فانه العبد يصدق مع عبيته وحده عنده ما نصه

انتهى
 لان

17
 وهل يصدق كلام المولف بما اذا اختلفا في قدر المال مع اتقا على اصل
 المال بان ادعى العبد اقل مما ادعاه السيد او لا نامل **وبالحكم**
 جميعه ان اعتق جزا والباقي لغيره **شرح** تقدم انه قال وبالحكم ان يمد لسين
 برقيقته الى اخره وعطف هذا عليه وهما معطوفان على قوله وعتق
 بنفس الملك الابوان وانعلوا والمعن ان من اعتق جزا قل او كثر او
 عصوا كيد او رجل وما اسبه ذلك من عبده الذي يملك جميعه او من
 امته التي يملك جميعها فانه الباقي من ذلك يعتق عليه بالحكم سواء كان
 مفسرا او موسرا قلود يجر من ذلك لزمه تدبير جميعه وذكره في شرحه
 انه يعتق بيمين يعتق عليه بالسراية ما يعتق بالمثل فاذ اعتق الذي
 بعض عبد يملك جميعه او بعضه فلا يكمل عليه وكذا يقال في المدين
 ويجري مثله في الزوجه والمريض حيث كان قيمة الباقي بيد علي
 الثلث وان قوله جزا يشمل المدين والمعتق لاجل وام الولد والكتاب
 على ما استظهره وبذلك له حديث الكتاب عبدا بقي عليه وهو
 وقوله **ان** من مثل ي كما بانه يعتق عليه ثم قال وانظر هل كلام
 المولف فيما اذا اعتق جزا من رقيقه رقيقه حيث كان له اثر له
 من سيده وهو ما في بعض النقاير واما حيث لم يكن له اثر له
 فلا يشمله كلام المولف وذكره بوضوح ذلك فانظر **كان** بقي لغيره
 يعني ان من اعتق جزا من عبدا ومن امته والجزا الباقي لغيره فانه
 يقوم عليه بقيته ثم اشار لسر وط يتوهم جزا الغير على المعتق
 لجزاه وهي سنة شروط اشار لاولها بقوله **ان** في **القيمة يوم**
 اي دفعها بالفضل للسيد يوم الحكم المتقدم في قوله وبالحكم جميعه
 ويجري على دفعها لان الرضا انما يملك بها الباقي وما وقع للسراج
 من عود الحيز للمعتق فحصل من ذلك ان كان الحكم يوم المعتق بانه
 بدليل كلامه **وقال** مقتضى كلام المولف كانه الحاجب انه لا يبرئ
 الدرع بالفضل ولذلك لم يثبت في ليسا والاي وغلبه فلو حكم
 بالنتقويم ولم يدفع الخ من مات العبد فانه يكون مفضلا ولا يلزم
 الشر يك يدفع ما قوم به لانه لم يمتنع عليه ولا يجازي ذلك كما قال
 ابن الماحسون من اعتق وله ديون على حاضري وامر ذلك
 قريبه انه يقوم ويتبع بذلك في ذمته لانه لم يبرئ للمعتق وانما
 ترفع للتقويم وتقدم انه لا يثبت الا بالدرع وحكمه بالاتباع لانه
 لانه يمكن ان يكون مضافا حيث كان العبد حيا واما لو مات فكان على
 ملك به كما تقدم انتهى **شرح** ثم ان الظن اي يومه متقنه لقيمة
 احوال منها فهو متعلق بمذوق اي حاله كونه متقنه يوم الحكم وليس

Copy ersity

هو ظن خالده وحيث فلا يتقيد الدفع يوم الحكم بل اذا تخرج
يوم الحكم وحصل العتق ثم ان العتق يتوقف على الدفع بالفعل
فحصول الحكم بالدفع لا يقوم مقام الدفع كما يقصد كلام الشيخ وما ذكرنا
من عدم صحة نطق الطريق بدفع ظاهر ان تعلقه به يقتضي ان الدفع
بعد يوم الحكم غير معتبر فلا يحصل العتق الا بالدفع يوم الحكم وليس
كذلك ان لم يذهب الى هذا الحد وملا ذكر الشيخ من ان العتق يتوقف
على الدفع بالفعل نحو في ابن الحاجب وابن سنان تبعاً لعبد الوهاب
في المصونة اي لا في التلقين وليس في كلام من تقدمه ما يوافق
كما ذكره ابن مروزق فقال بضرورة المالكية قل ان يجد فيها العتق
على اشتراط دفع القيمة في حصول العتق وانما يشترطون التقويم
والحكم بالعتق اي يعتق العبد وان يفيض الشريك الثمن بل يتبع
به ذك المولى وانما ذكر هذا الشرط عبد الوهاب ونقله عنه
ابن سنان ونسبه ابن الحاجب والمولى **ش** وان كان المصدق مسلماً
او العبد **ش** الشرط الثاني من شروط وجوب التقويم ان يكون المصدق
مسلياً ولو كان السيد كافراً او يكون العبد الذي دفع عليه العتق
مسلياً وكان المصدق له كافراً وحاصله انه يقوم على المصدق المسلم
مطلقاً وعلى غيره ان كان العبد مسلماً فانهم يملكون الشريكات
كأخريه والعبد كافراً فلا تقوم لانا لانهم ملوكم وكذلك لا تقوم اذا
كان احد الشريكين مسلماً والاخر مسياً والعبد ذمي واعتق
الذي حصنه من هذا العبد وهذا هو المشهور وهو قول ابن
القاسم في المدونة وفي شرحه ما نصه ظاهر كلامهم انه يعتبر به
الاسلام حين العتق لا حين التقويم ثم ان لفظ ان في هذه وصار
بعدها غير محتاج اليه بل حذفه او الى كما في ابن عثاري في مقتضى
كلام المولى انه لا تقوم حيث كان الجميع كافراً وهو ظاهر ان لم يرض
الشريكان بحكم الاسلام فان رضى به فلو كان ابي العبد المصدق كافراً
حكم بالتقويم كما في عتق الكافر عبده الكافر ابتداء وان لم يرضه فلا
ذكره في الشامل انتهى ونسب ابن عثاري هذه خمسة شروط مطلوبة
على الشرط الاول وهو قوله ان دفع القيمة بوجه فشرط التكامل
اذا استوفى الا انه كور ان في المخطوبات ما عدا الثالث ولو استعمل
لما اخبروا به وما ثوله في انسابها او بعضها فحقاً بلها فكلما
مستقل لو ايت فيه اذا كان اولى **ش** وان ايسرهما او بعضها لا
فحقاً بلها **ش** هذا هو الشرط الثالث من شروط وجوب التقويم
والمعنى ان الشريك المصدق اذا كان موصراً بقيمة حصة شريكه فلا

ابان

كلام

كلام في وجوب التقويم عليه وان كان موصراً ببعضها فانه يعتق
من حصة شريكه بقدر ما هو موصراً به فالمعنى لا تقويم عليه
ولورضي الشريك بالتباع ذمته ويعلم بغيره وعسره بان لا يكون
له مال ظاهر وبسالة جرائه ومن يعلم حاله فان لم يعلمه مالا
فانه يحلف على ذلك ولا يصدق قوله ان الماحضون ويحتمون
ثم انه لا يستغنى عن قوله وان ايسرهما الى اخره بالشرط الاول
لاختلال ان يقال انه يحلف على تسليف القيمة فلا يلزم من دفع
القيمة اليسار وما قاله لا يعرف من قاله وقصدت عليه وانظر قصد
مع بعض ما يتعلق بكلام المؤلف فيما كتبه على تت قوله او
بعضها الى اخره قال **ق** كلام مستأنف لان الكلام في شرط عتق
الجميع وانما يعتق مقابله هنا وقوله فحقاً بلها كذا في نسختنا
التي بيدنا وفي نسخة فحقاً بلها بتاينك الخبر وهو عائد على
المعنى وان ايسر العبد العائد عليه لاكتسابه التاين من المضاف
اليه اي وان ايسر يتبعها فحقاً بل المعنى **ش** وفصلت عن متروك
المفلس **ش** يعني ان القيمة التي تكون المصدق بها موصراً او
بعضها هي ما فصلت عن متروك المفلس وتقدم انه يتركه
قوة والثقة الواجبة عليه لظن بغيره حسره ذلك ذلك الواضحة
بالشهر ونحوه حال سخفون ولو كان للمصدق دين حال او قريب
الحلول على حاضر مالي فانه يقوم منه ويتبع ذمته قاله ابن
الماحضون قال في المدونة تباع عليه الكسوة ذات المال ولا
يترك له الا كسوته التي لا بد له منها وعييشة الايام قال ابن
سنان كما في الديون التي عليه انتهى قوله كالحاضر وقوله ان
قرب فلو بعد فلا يلزم الشريك الصبر لانه العبرة بحسن الحكم
ش وان حصل عتقه باختياره لا يارث **ش** هذا هو الشرط الرابع
من شروط وجوب التقويم والمعنى ان من شروط وجوب التقويم
ان يحصل العتق باختيار المصدق فان حصل عتقه لا باختياره
فانه لا يقوم ولو كان ملكاً اذا ورث بعض من يعتق عليه
ش وان ابتداء العتق لا ان كان حراً لبعض **ش** هذا هو الشرط
الخامس من شروط التقويم والمعنى انه يشترط في التقويم ان
يكون المصدق هو الذي اقتصد الرقبة باختيار المصدق ولو كان
العبد حراً لبعض قبل العتق فانه لا تقوم لان هذا الذي اعتق
نصبه لم يبتدأ العتق ولو كان ثلثه حراً وثلثه لرجل واعتق
احد نصيبه فانه لا تقوم عليه وجد عتدي ما نصه قوله وان

يام

Copy ng versity

ابنودي الحق ليس خاصا بالتقويم كما تعلمه الناصر الثاني بل هو
 شرط في الاستكمال على ما اعتق بعض عبدة كمالوا اعتق الشريكين
 حصته وهو يصير ما اعتق الاخر بعض بعض نصيبه لانه لم يصدر
 الرتبة جلا ولو كان الاول موثرا فاعتق على الثاني بقية حصته
 لان عدم قيامه على المورس رضي بالاعتق **م** وقوم على الاول
م هذا مني على الشرط الذي قبله والعنى ان العبد اذا كان بين
 ثلاثة على السوا والماله انهم املوا ما اعتق احد هم نصيبه **م** اعتق
 الثاني نصيبه فان الثالث يقوم نصيبه على الاول لانه هو
 المستدي للعتق قال الكشي الا انه يرفى الثاني ان يقوم عليه
 خاتمه يقوم عليه ولا يقال للاول في ذلك لان الاول لا يستحق
 الاستكمال وانما الاستكمال حق للعبد ولو كان الاول محصرا ثمة لا
 يقوم على الثاني ولو كان موثرا وهو قول مالك وجميع اصحابه
 خلا خلا بن نافع قاله ابن حبيب وانظر ما في كلام الشارح فيما كتبه
 على **م** والاعنى حصصهما ان اسرا **م** اي وان لم يقع العتق
 مرتبا بل اعتقا معا اي او مرتبا وجعل الاول كما في شرحه فان
 نصيب الثالث يقوم عليهما معا ان كانا موثرين على قدر حصصهما
 وهو المشهور فلو اختلفت حصصهما في العبدان كان للاحدهم
 فيه السدس والاخر فيه الثلث والاخر فيه النصف ما اعتق
 صاحب السدس وصاحب الثلث نصيبهما معا خاتمه يقوم على صاحب الثلث
 صاحب السدس السدس ثلث نصيب الثالث ويقوم على صاحب الثلث
 ثلث نصيب الثالث **م** والاعنى المورس **م** الموضوع بحاله لعتق
 الاول والثاني نصيبهما معاد فقة واحدة والحال ان احدهما موثرا
 والاخر يصير خاتمه نصيب الثالث يقوم **م** على المورس وهو قول
 مالك والرافعي كالمشقة للرافعي يتركها بعضهم ويخونه لابن
 الحلبي **م** ويجعل في ثلث مريض **م** يعني ان المريض ان العتق
 في حال مرضه سقطت له في عتق او اعتق بعض عتق يملك جميعه
 فان كان ماله هذا المريض ما مونا وهو الارض وما انفصل بها من ثا
 ونحوه فانه يجعل عليه عتق جميع ذلك ويقوم حصته شريكه فان كان
 ماله غير ما توريه فانه لم يعتق عليه نصيبه ولا نصيب شريكه الا بعد
 موته فبعتق جميعه في ثلثه فان لم يجعل الثلث الا بعض ذلك فانه
 يعتق منه يجعل الثلث ويرقد ما بقي فان عاش المريض وضع لزمه
 عتق بقيةه وليس فيها تقدم محالقة لقوله ولم يقوم على بيت
 لان ما سياتي محله حيث لم يعلم بعنته الا بعد الموت كما يد على ذلك

قول المدونة ولو اعتقه في صحته ولم يعلم بذلك الا بصوته او فلسه
 لم يعتق منه الامان ان اعتق انتهى بخلافه اذا علم بعنته قبل
 الموت قوله ويجعل قال **ق** اي ما ذكر وهو العتق والتقويم
 وقوله مريض اي اعتق في مرضه وما لو اعتق في صحته والمفع
 عليه في مرضه يقوم عليه لان من راس ما مونا او لا وقوله
 مريض اي اعتق جزا في مرضه من قن وباقية له او غيره **م** ولم
 يقوم على بيت لم يوص **م** يعني ان من اعتق في صحته سقطت له
 في عتق وباقية لغيره فلم يقوم عليه حتى مات ولم يوص بالتقويم
 في العبد فانه لا يقوم عليه **م** لانه يجوز الموت سقطت الزكاة للمورثة
 فصا كن اعتق ولا مال له والمعتق لا يقوم عليه واما ان اوصى
 كل عليه **م** وما ياب المدونة لا يقوم ميت ولا على ميت ومثاله اذا
 اعتق احد الشريكين حصته من عتق مات العبد او المعتق قبل
 التقويم وقولنا لم يوص بتكامل العبد كمن تم الواقص يعتق نفسه
 بعد موته فانه لا يكمل عليه في ثلث ولا غيره قال ابن الحاجب على
 الاصح وقال **م** في شرحه اعلم ان المورس سبع وذلك لان المريض
 اذا اعتق بعض عتق يملك جميعه او يملك بعضه فقط واعتق
 ما يملكه فاما ان يطلع عليه في مرضه **م** في ذلك اربع صور لان
 العتق الحاصل منه اما ان يكون حصل منه في صحته او في مرضه
 ويجعل اما ان يكون ماله ما مونا او لا فان كان ماله ما مونا فان ما
 اعتقه في صحته يفي ولو اراد على الثلث وما اعتقه في مرضه
 يفي منه يجعل الثلث ويكمل الباقي او بعضه في المسائل من
 الثلث حيث لم يكن ما اعتقه يبلغ الثلث وان كان غير ما مونا
 فان ما اعتقه في صحته يفي ولو اراد على الثلث ويكمل عليه
 الباقي او بعضه من الثلث وانما يكون ذلك بعد موته واما ما
 اعتقه في مرضه فانه يوقعه لوثة فخرج ما اعتقه من الثلث
 ويكمل عليه الباقي وان لم يوص من الثلث واما ان لا يطلع عليه
 الا بعد موته وفيه صورتان لان العتق الحاصل ما في صحته
 او في مرضه فاحصل منه في صحته يفي من راس المال وما حصل
 منه في مرضه يفي من الثلث ولا يكمل الباقي فيها حيث لم يوص
 بالتكامل فان اوصى به كان من الثلث على ما مر فان قيل لم جعلت
 في الاطلاع بعد الموت صورتين والمقسة العقلية تقتضي انما اربع
 لان عتق الجوامي صحته او مرضه والماله ما مونا او لا قلت
 لما كان لا يفرق في هذه الحالة المال المامون من غيره لم يجعل اربع

ومثل ما اعتقه في مرضه ولم يطلع عليه الا بعد موته ما اوصى بعتقه
بعد موته فيخرج من الثلث ويكمل الباقي ان اوصى به من الثلث وهذه
هي الصورة السابقة بقوله ولم يقوم على ميت لم يوصي به في ثلاث
صور وهي ما اذا اعتق في صحته او مرضه واطلع عليه بعد موته بالعتق
او اوصى بعد موته فتعذر ان ما اعتقه في صحته او مرضه حيث اطلع
عليه في مرضه انه يكمل عليه وان لم يوصي به يكمل التكامل ان كان ماله
ما مونا وان كان غير مونا يوصي بعد موته وان لم يطلع عليه الا بعد
موته فان التكامل لا يكون الا بوصيته ثم ان التكامل حيث قيل به انما
يكون في الثلث كما ان ما اعتقه في مرضه كذلك وانما ما اعتقه في صحته
من رأس المال **و** قوم كمالا ماله بعد امتناع شركه من العتق
ش هذا عام في جميع مسائل التنقيب على الشريك المعتق
والمعنى ان من اعتق شقيقا له في عبيد في صحته او في مرضه فانه
يقال لشريكه اعتق نصيبك فان اعتقه خلاصا له وان امتنع من
العتق فانه يقوم السيد كمالا ماله على انه رقيق لا عتق فيه لان
في تنقيب العتق من راعي الشريك وعتق نفسه يمنع من التراجع
ماله لانه لا تنفع له الا ان يستنيبه السيد وكذلك يقوم بولده الذي حدث
له بعد العتق وكذلك الامه تقوم بماله وولدها ملكا كان السيد
زرعا ان تقوم بالعتق ط كذا اقل قيمة فالعتق يوم وضعه ولا
يجب الى العتق ط ويخير ماله يوم يتم عليه في الحال الذي وقع
فيه العتق قوله وقوم كمالا هذا اذا اعتقه بغير ان شركه والا
تقوم حصه الشريك فقط على ان البعض حد كما في البرموي وهذا
اذا اشترى ياه معا ما اذا اشترى ياه في صفتين فلا يقوم كمالا وهذا
ايضا ما لم يبيع الثاني حصته بالعتق الثاني بعض حصته بعد
عتق الاول جميع حصته او بعضها فيقوم على الاول البعض الباقي
في حصه الثاني فقط لا من حقه ان يقول انما يقوم على كمالا اذا
كان الولد له واما حيث ما لشريك بعض الولد فلا يقوم كمالا وقد
ذكر البرموي ما يفيد هذا بقوله فترع لو اعتق الشريك نصف حصته
عتق باقيها عليه ولا يقوم على الاول فان مات ذلك الشريك او فليس
قبل ان يعتق عليه ما ياتي من حصته قوم على الاول قال عبد الحق
قال البيهقي ابو عمر ان ما يقوم على الاول لا معيبا لانه لو لم يعتق شركه
فيه شيئا وقوم عليه لكان الولد له فان انقض من ذكر وسور كمالا
لم يقوم عليه الا على انه معيب **و** نفق له ببيع منه **ش** يعني ان
احد الشريكين اذا عتق حصته من امته او من عبيده وهو ملي فلم يقوم

عليه

عليه حق باع شركه حصته فان ذلك البيع من الشريك يتقضي لاجل
التنقيب وسواء كان الشريك عالما بالعتق او جاهلا به وعلته التنقيب
للبيع ان المشتري دفع عوضا في شيء وجب فيه القيمة وهي مجهولة
فقاله ابن الموان وهذا بخلاف الهبة والصدقة يعني ولو ذهب للشريك
نصيبه من رجل او تصدق به عليه بعد العتق جاز ذلك ولم يتقضي
وساكن القيمة للموهوب له وهذا ما لم يخلص الواهب انه ما ذهب
لتكون له القيمة اما ان حلف انه ما ذهب لتكون له القيمة من اخفى
بما من الموهوب له والصحيح قول المؤلف راجع للتنقيب والعتق
اي ونقص لاجل التنقيب والعتق ببيع منه اي ببيع ما در من
الشريك الذي لم يعتق حصته باع للمعتق او لاجني ومنه نقص
البيع الما در منه نقص ما بعده من البيعات ومحل النقص اذا باع
لاجني ما لم يعتقه الاجني وتطرق في ذلك فاسد وبشارة اخرى
منه اي من السيد ومنه معنى في اي بيع في العبد وهذا اولى من عود
الصبر على الشريك اي ببيع ما در من الشريك في العبد اي في الحصة
الباقية منه ومنه من قوله ببيع ان الهبة والصدقة لا تنقص وهو
كذلك لئلا يضيع حق الموهوب والمعتق عليه لان حقهما تعلق
بعيته لا بقيته انتهى وفي شرح **و** يتبين ان الاول قول المؤلف
بيع منه يتقضي ان البيع الواجب من المشتري لا ينقص وليس كذلك
اذا لما ينقص البيع الصادر من الشريك ينقص ما يترتب عليه من
البياعات وقد يقال ان المعنى يرشد الى نقص البيع الصادر منه
وان تحدد الثاني محل نقص البيع ما لم يعتقه المشتري كما يفيد
كلام ابي الحسن على المدونة وهو الواجب لقول المدونة في التدبير
وتسخيره ان لم يعتق كالحاتب ويضي مثل ذلك ما اذا ابتاعه
لنفسه لان مجرد الشراء يعتق عليه الثالث محل نقص ببيع ايضا
ما لم يفت بمات يفت به البيع الفاسد كما بيننا من كلام ابي الحسن
ايضا فانه قال ابن الموان وان دخل العبد نقص في سوق او بدن
او زيادة في مال او ولد له من امته فقد مات حصة البيع ويكسر للبشري
قيمة النصيب المبيع يوم خضه ويكون للمشتري قيمة النصيب نفسه
انتهى المراد منه **و** في جيل الثاني او تدبر **ش** يعني انه اذا اعتق
احد الشريكين حصته من عبيد مثلا وهو ملي ثم اعتق الشريك الاخر
نصيبه الى اجل او در حصته فان ذلك العتق الموجل والتدبير
نقص لاجل العتق الاول فلو كان الاول معسرا جاز جميع ذلك ولا ينقص
قاله البيهقي ابو سحاق وكذلك ينقص كتابة الثاني ويقوم فتا في هذه

الزرع الثلاثة ويكون لسيده حصته من العينة لانه لما تنقص ما ذكرناه
 لم يحصل منه ذلك فلو لم يرد احد الشريكين او لائم اعتق الثاني بتلا
 متقوم حصته المدبر على ما اعتق بتلا وجد عندي ما نصه لا يخل
 حتى مضى الاجل او مات سيد المدبر وخرج من الثلث معنى خلاف
 المحتاج لو اخذ الكتابة ترد للمدبر ويقتضى على من يخرج المتق لانه
 ما رجعنا لا يترع ما له **ص** ولا ينتقل بعد اختياره احدى **ش**
 يعني ان الشريك اذا اعتق حصته من الثلث بتلا فاختار الشريك
 الآخر المتق او التقوم على شريكه فلا ينتقل بعد ذلك عما اختاره
 منها المدبر سواء اختار ذلك من قبل نفسه او غيره شريكه او الحاكم
 لانه اذا اختار التقوم ثم قال اختار المتق لم يكن له ذلك لانه لا
 يترك حصته في المتق وجب التقوم على الاول فاصحها ان
 شأ ترك وان شاء تمسك به وهذا قول مالك في المدونة والعينية
 وهو المشهور ولو اختار المتق او لائم اراد التقوم لم يكن له ذلك
 بخلاف قوله المختار فتقوله ولا ينتقل اي الشريك الذي لم يعتق
 حصته وخرج في التقوم على شريكه او صنف حصته فاختار احدى
 فليس له الانتقال بعد ذلك فخير احدى ارجح للمتق والتقوم
 المتق من قوله وقوم كالملا بعد امتناع شريكه من المتق **ص**
 واد احكم بيمينه لغيره مضى **ش** اي واد احكم الشرع بمنع تقويم حصته
 الشريك الذي لم يعتق على الشريك المتق لكونه محسرا يوم القيام
 معنى ذلك اي انه لا يقوم عليه فالواد يتقوله حكم اي حكم الشرع
 لان الحاكم به اذا يتوقف ذلك على حكم الحاكم لا يتكده كلام المدونة
 قال ابن الحاجب واد احكم بسقوط التقوم لاعتساره فلا تقوم بعد
 وفي بعض النسخ يبيعه اي واد احكم بوان يبيع ما بقي من العبد لاجل
 عسر المتق ثم اسر قبل البيع فاد الحكم ينتقد ويحوز البيع والحكم
 بالبيع مستلزم التقوم فهو بمثابة الحكم بعدم التقوم وعلى هذا
 فلا فرق بين هذه النسخة وما وقع في غالب النسخ من التخيير بيمينه
 عوف بيمينه **ص** قبله ثم اسر ان كان بين العسر وحضر العبد **ش**
 التخيير في قبله يرجع الحكم اي كعسره قبل الحكم بمنع التقوم ثم اسر
 بعد ذلك اي بعد العسر وقبل الحكم عليه بالتقوم ما لا يقوم
 عليه بشرطين ان يكون المتق بين العسر بان يعلم عسره الثاني والشريك
 الذي لم يعتق لان الجرة بيمين المتق الثاني ان يكون العبد حاضرا حين
 الاعتق فانه لم يكن بين العسر تقويم لاحتمال ان يكون هذا العسر هو الذي
 كان حين الاعتق لانه الرضا انه اسر وانما شرط حضور العبد لانه اذا كان

لنع م

حاصل

حاضرا حين الاعتق علمنا ان الحكم بمنع التقوم انما هو للعسر لا لتقويم
 التقوم لان الحاضر لا يتقدر تقويمه واذا كان غائبا لا يقوم لتقويم
 تقويم الغائب فاد اقدم والمعتق موسر تقويم عليه لانه اعتق لان
 في حال يسره قوله وحضر العبد مطوق على ان كان الذي هو متق
 الشرط وفي كلام ابن عازي انه مطوق على ان كان بين العسر انتهى
 اي على ان كان من كان بين العسر مع انه يتخاض من هذه التهمة كغير
 ومثل حضور العبد ما اذا كان غائبا عينية يجوز التقدير فيها بالشرط
 قال ابن القاسم وان كان العبد قريب العينة ما يجوز في مثله الشرط
 التخيير بيمينه لزم تقويمه اذا عرق موضع وصفته وينتقد
 القيمة لوان يبيعه انتهى وفي شرح **ص** ما نصه كعسره قبل الحكم اي قبل
 القيام ثم اسر يوم القيام فانه لا يقوم عليه بالشرط المذكورين
 غير ان في كلامه امور الاول ان كلامه بيمين او يوه انه يعتبر في هذه
 المسئلة اي في منع التقوم بحكم الحاكم وقد علمت عدم اعتبارها كما
 تقدم الثاني ان كلامه يقتضي انه كمن كان بين العسر قبل يوم القيام
 واسر يوم القيام انه لا يقوم عليه ولو كان عسره المذكور حصل
 بعد عسره يوم المتق وليس كذلك اذ حيث كان موسر اي يوم
 المتق ويوم القيام واعسر فيما بينهما عسرا فانه يقوم عليه
 كما يدل عليه كلام المدونة الى ان قال الخامس انما قلنا التخيير في
 قبله ليوم القيام ولم يجعله ليوم الحكم لان الحكم انما هو بالاعتق وليس
 في هذه الحالة اعتق لانها حالة عدم التقوم وليس فيها حكم انتهى
 المراد منه **ص** واحكامه قبله كالتق **ش** قال ابن سبينة الفتن بكسر
 القاف وتشد يد النوت المملوك هو واولاده وكذلك قال غيره من
 اهل اللغة ويستوي فيه الواحد والاثان والجمع والمذكر والمؤنث
 انتهى وهو في اصطلاح الفقهاء الرق الكامل رقه ولم يحصل فيه شيء
 من اسباب المتق ومقتد مائة والمضى ان العبد المعتق بعضه
 احكامه قبل الحكم بتقوم بيمينه كالعبد الفتن الذي لا يعتق فيه في
 شهادته وجنابته لو حده بيمينه على انه انما يعتق بالحكم وهذا ما
 عدا العبد بالنسبة للثاني فلا يجوز له ولها لانها مضمومة واذا مات
 يكون ماله لما لك البعض وتقال **ش** التخيير في قوله قبله يعود على
 المتق اي قبل تمام عتقه وهو احسن من عوده على التقوم لانه
 قد يترحم ويمنع من التقوم مانع انتهى وقال **ص** في شرحه التخيير في
 قبله راجع للتقوم كما في ثبوت والسارح وهذا هو الاول على
 تقريرها يثبت المؤلف الكلام على احكامه قبل الحكم فيها اذا كان

Copy ng versity

باقية للمعتق الثاني مقتضى تقريرها ايضا انه اذا اخذ الحكم بالعتق
 عن التقويم يكون احكامه فيما بين التقويم وبين الحكم بالعتق
 كاحكام الاحرار وفيه جحد ولو جعل العتق في قبلة الحكم بالعتق
 لسلم من هذين الامرين **تأمل** ولا يلزم استئصال العبد **ش** يعني
 ان من اعتق شخصاً له في عبده لا يملك غيره فان العبد لا يلزم
 ان يسمى على بنية بنية خلة خلا لا يخلو حبيبة القابل بلزوم السي
 عليه في بنية بنية لما في حديث قتادة لقوله عليه السلام من
 اعتق شخصاً له في عبده خلاصه في ماله انما له مال فان لم يكن
 له مال استسمى العبد غير مشقوق عليه انتهى قال مالك لا يبيح
 العبد اذا كان المعتق مصر الا ان يطوع سيده بذلك فقد كلفه
 وذكر مالك في الواقعة ان العمل على خلاف الاستسما قال **ش** وكذلك
 لا يلزم العبد الدفع من ماله الا برضا له لانه مبيع والمعتق
 لا يتزعم ماله وقال **ق** السين ليست للطلب اي سوا العبد اي
 سعيه لتخليص نفسه وبشارة اخرى اي ولا يلزمه ان يسمى وصورة
ق فاسد من تصور المتق بما وان كانت منقولة انتهى ونص الزاوي
 اي ولا يلزم السيد استسما العبد وهذا قول مالك واما الوارد
 السيد الرام الاستسما حتى يعتقه كان له ذلك بمثل ما لو اعتق
 على ان عليه كذا انتهى وفي شرح كلام المؤلف هذا اي ان العتق
 شخص حصته في عبده ولم يقوم حصه شريكه المعتق لتقد شرط
 من شرط التقويم فانه لا يلزمه ان يستسمى في قيمته نفسه فندفعها
 لما كلف اي ما لك الحصه التي لم تعتق ولو طلب سيده منه ذلك
 والمراد سيده الممسك برقه خلا خلا لا يخلو حبيبة وهذا التبرير
 هو المواقف لما في ابن مبرر وقا والسلم واليسا في وثبت غير
 ان صدر كلام السن يقتضي ان الخلا في الاستسما يجي في العبد
 المستترك وفي المملوك جميعه كمن اعتق بعضه وليس كذلك بل هو
 خاص بالاول وقرر **ق** كلام المؤلف على وجه غير ما قد مناه وحاصله
 ان العبد اذا طلب ان يسمى وتخليص بنية رقبته من سيده الذي لم
 يعتق واي السيد ذلك فانه له ذلك ولا يلزمه اجابة العبد بالطلب
 وعلى تقريره هذا ما استسما بمعول يلزم وتاعله السيد ولعل الخامل
 له على هذا ان جمله على ما تقدم بما رفق قول المؤلف وانت حر على
 ان عليك الفاء وعليك الف لزوم العتق والمال وقد ذكرنا انه لا ينافيه
 وجه عدم المعارضة ان في قوله وانت حر الى اخره يحصل العتق
 ناجزا ويلزم المال في اخذ منه ان كان موسرا ويتبع به في ذمته ان كان

تأمل قوله فاستسما
 الخ ولعل الصواب
 العكس

مصر واما في مسألة الاستسما فاما يحصل العتق بعد سعيه
 وتحصيل بنية بنية فليس فيها عتق ناجز بل العتق فيها محتمل
 حصوله وعدم حصوله ثم انه لا يخفى ان المعارضة بين قول المؤلف
 ولا يلزم استسما العبد وبين قوله وانت حر انما يحصل ان كان
 المعنى انه ليس للسيد ان يلزم العبد الاستسما كما قررنا واما ان
 كان المعنى ان الحكم الشرعي ان العبد لا يلزمه ان يسمى حيث لم
 يطلب ذلك السيد منه فان طلبه منه لزمه خلاصه بنية بينهما
ق ولا يقول مال الغير **ش** يعني ان السيد لا يلزمه ان يقبل مال
 الغير ليعتق به العبد وكل ذلك صحيح والاول لابن رشد والثاني
 لابن عبد السلام وحتمل صورة ثالثة وهو انه تطوع شخص
 لما لك بعض الرقاب بئنه فلا يلزمه لانه بيع وهو لا يجبر عليه **ق**
 ولا تخليد القيمة في ذمة المعتبر برضى الشريك **ش** يعني ان
 الشريك الذي اعتق نصيبه من العبد اذا كان مصرا ورضي
 شريكه بالتابع ذمته بنية نصيبه فان ذلك لا يلزم المعتق
 وهو المشهور لانه من شرط وجوب التقويم ان يكون المعتق
 موسرا والرضا بحساره والحار والمحرور في قوله برضى الشريك
 حال من تخليد اي حال كون التخليد برضى الشريك اي الى اجل معلوم
 واما الى مبصرة فلا يتوهم لانه بيع الى اجل مجهول **ق** ومن اعتق
 حصه لاجل قوم عليه ليعتق جميعه عنده **ش** يعني ان من اعتق
 حصه الى اجل قريب او بعيد فانه يقوم عليه نصيب شريكه لان
 ليعتق جميع العبد عند الاجل لان المخطوب تساو في الحصتين
 فلا يجعل عتق نصيب المعتق الان لانه خلاصه الواقع ولا نصيب شريكه
 لانه تابع ولا مبيع عند ابن القاسم واشبه اذا كان الاجل بعيدا
 فيوجد التقويم المخطوب قوله ليعتق جميعه قال **ق** فيكون مخرج
 العتق عند الاجل وسعي ان يقال انه عند التقويم يكون معتقا
 لاجل لا رقيقا الى اجل انتهى وافهم قوله حصه انه مشترك بينه
 وبين غيره اما لو كان ملك جميعه ولا ير بعضه لسرى التدبير في
 باقية قاله تت والظاهر انه يجزي مثل ذلك في العتق لاجل بل هو
 ابن من التدبير فاذا اعتق بعض عبده لاجل سري العتق في باقية
 كما في قوله وعتق عتق كما اشار له **ق** في شرحه **ق** لا ان يبت
 الثاني فنصيب الاول على حاله **ش** اي الا ان يبت الثاني نصيبه
 من العبد فان نصيب الاول يبقى على حاله وقال الى الاجل يعتق عنده

Copy

فرع لو ان العبد كله لرجل فاعتقه الى سنة فخدم نصفه ثم قال
نصفك حر الساعة عتق عليه جميعه قال ابن القاسم فرع لو
اعتق الشريك حصتها الى اجل او واحد بعد واحد لم يزل احدها
يكنس عليه تقويم لانه وضع عن العبد خدمته فقط قاله الشيب
ومطوي ولو مات العبد في الاجل وله مال قاله لم يثبت له فيه
الخدمة كما باقي في قول المؤلف في الفريض وليس المعتقد بغيره
جميع اربعة فاعلم فرع قال سحنون ولو اعتق الاول الى سنة
والثاني لم يضمنه ولا تقويم فانه اضمن نصفها عتق نفسه ولا
تقويم للمعتق الى سنة وهو عندنا حر كله موقوفه الا ان يبيت
قال **س** لا يقوم لذلك وكذلك لو اعتق الثاني الى ذلك الاجل
او اقل او اكثر او بعد موت فلان او اب نفسه او كونه على
التفصيل الذي نقله الشارح في الفروع فاعلمه واما نص عليه
للرد عليه من يقول ان الثاني اذا ابت قومه عليه نصيب الاول ولو
قال الا ان يعتق الثاني لكان احسن وقال لا يقوم لثبوت بل
معه ماله خروجه فانه اذا اعتق الثاني لاجل كان نصيب الاول
على حاله من باب اول وذلك لانه اذا لم يقوم عليه مع كونه
ابنه المعتق مبالا الى انه لا يقوم عليه اذا لم يبت **س** وان دبر
حصته تقاوي بالرق طه او يدبر **س** قال الخواري تقوله اشترى
الشركاء شيئا ثم اقتوه اي تريدوه حتى بلغ غاية ثمنه انتهى
والمنى ان الشريك الموصر اذا دبر حصته في العبد بغير اذن
شريكه فانهما يتقاويان العبد اي ينزاعان فيه الى اقصى قيمته
ليرق طه او يصير مديرا كله ولا يكمل عليه المدير قال مطوي
ومعنى المقاراة ان يقوم العبد قيمة عدل ثم يقال للمعتك
تسليمه عبده القيمة او تريد فان رااد قيل للمدبر تسلمه عبده القيمة
او تريد فكله احسن يفت فان اخذه المدبر بقي كله مديرا وان اخذه
غيره بقي كله رقيقا قال اللخمي وفيه جنوح الى من اجاز بيع المدبر
فان كان الذي دبر مفسدا فغيبه اربعة اقوال والمناصب قول
سحنون وابن الماحضون وهو الذي صدر به المأوي فان سار
المشركا معنى له وان سار مبيع يدبر وان دبر باذن شريك جاز ذلك
اي معنى ذلك ولا تقويم ولا تقويم ولا مقاراة وجد عندنا
نصفه ولو دبر باذن شريكه معنى موصرا او مفسدا والمعتك بالرق
بيع حصته ويبين للمشتري انه مدير المبيع وليس للمشتري
مقاراة مع المدبر حصته ولو دبر احد الشريكين جميع العبد ولم يحن شريكه

ما فعل

ما فعل يتقاوي بانه كما قال المؤلف وظاهر قوله يتقاوي ولو اراد
الاخر ان يدبر ولا يمكن من ذلك تأمل وقوله وان دبر حصته
ولم يحن لثبوتها هنا وسياتي ذلك في بابها **س** وان ادعى
المعتق عبده فله استخلاصه **س** يعني ان المعتق لخصته في
العبد اذا ادعى على شريكه المتكسك بالرق ان العبد منسوب
اي فيه عيب خفي كسقة او اباقي وما استبه ذلك يربط به ذلك
تقص قيمته وقال شريك يعلم ذلك العيب والشريك يتكلم العلم
فان اعتق حصته ان يحن شريكه حينئذ لا ينادى عوى بماك وهذا
هو الذي رجح اليه ابن القاسم في الواقعة فان كل طرف الاخر انه عيب
عما يصينه فيه ويقوم محبيا وظاهر كلام المؤلف سوا ادعى عليه
انه علم عبده او لم يدع وهو ظاهر ما نقله الحواشي وحل الشارح
كلامه انه ادعى على سيده انه يعلم عبده وتبعه وت وعليه شريك
وحينئذ بقي كلام المؤلف حذف مضاف اي علم عبده **س** وان اذن
السيد واجاز لا يعتق عبده جزا قوم في مال السيد وان اذن
ليبع المعتق **س** يعني ان العبد للمشتري بين حر وعبد اذا اعتق
العبد حصته باذن سيده او بغير اذنه الا انه لما بلغه ففعل عبده
اجازته فان العبد المعتق بغيره يقوم في مال السيد الاعلى
لانه لما اذن لعبده في الاعتق او اجاز له ما بلغه مكانه هو الذي اعتق
في الحقيقة لان الولالة فان واما مال السيد بقيمة العبد فلا كلام
والا فبياع العبد الاعلى في تكميله النصف الذي بقي من العبد
المشتري لان العبد الاعلى مال من اموال السيد ولو قال السيد
قومه في مال العبد فانه لا يجاب الى ذلك قاله ابن القاسم ويلغى
عبده المسئلة ويقال سيد يبيع في قيمة عبده قوله عتق عبده
ينتازعه اذن واجاز لكن اذن بطله على معنى حذف الجاي في
عتق واجاز بطله على انه متقدره بنفسه وظاهر قوله وان اذن
ليبع المعتق بكسر التاء انه لا يبيع العبد الا اذا اذن له بان لم يوجد
للسيد غيره وكلام سحنون ومن وافقه ليس فيه هذا الوجه
له لان العبد من جملة مال السيد فلا فرق بينه وبين غيره ولو قال
فان اجاز السيد عتق عبده جزا قوم في ماله ومنه ثمن المعتق
والخير في ماله للسيد بدليل ومنه ثمن العبد وبهم حكم ما اذا
اذن للعبد في عتق الجزأ من مسئلة ما اذا اجاز عتقه بالاولى
وقوله الشارح في محله فان قال السيد قومه في مال العبد لم يبي
كونه يثبت وابن مروي وكلمته ذكره فيما اذا حصل المعتق من العبد

Copy

بفراوان السيد اي وضرا حارة وعليه خلا اسكال وبه يد مع ما
 كان يحصل في هذا التوقف باء مال السيد السيد النضر في
 وان حمل على انه في عبد لا يتخرج ماله فهو جيب من كلام المؤلف
 وشارحه كما اشار له في شرحه **ص** واذا اعتقه اوله ولد لم يفتق
 الثاني ولو مات **ش** يعني ان من قال لامته اول ولد له دينه فهو جيب
 فان اول ولد له حر ولو لم يولد له ما يفتق مع ما علم من كلامنا في
 اولها حر وجا عتقا معا ايضا قال واختلف اذا كانا جيبين ولم
 يدعياهما الاول فقال مالك في كتاب يجهد بعتقان جميعا وسبادة
 النصارى ذلك جارية وقال ابن القاسم يفتق من كل واحد نصفه
 ويحكم الثاني منهما بالسنة وتولد ما كل اخس من قوله ولو مات لو
 للفرق والتقدم برأي لوضف موته اي في بطن امه في جيبها والغير
 في مات عا بد على الاول ولا يكل ذلك بالتأدية وهي ان الصغير
 يعود الى اقرب مدكور الا لقرينة لانا نقول هنا قرينة وهي المعنى
 ان لا يتاخر اليافعة على عود الصغير الى الثاني وقال **ق** مثنى على
 طريق الكوفيين واللبس ما مون ولو ما مثنى على مذ هب الجرس
 لا يبر الصغير فقال ولو مات هو وجد عتيدي ما يفتق ولو قال
 اول بطن حر فولدت ولو عشرة مرتين حكاهم احرار وظاهر قوله
 اول ولد ولو من رنا ولو قال لامته ان ولدته غلاما ماتت حرة فولد
 غلامين فالاول رقيق وهي والآخر حر وان ولد اوله جارية
 فمحمودة دون الولدين **ص** وان اعتق جيبنا او دبره في او مدبر
 وان لا كثر الحمل **ش** هكذا هو الصواب او مدبر كما قاله ابن عازي والمعنى
 ان السيد ان اعتق ما في بطن امه التي ليست بفراشه او دبره يريد
 وهو ظاهرة الحمل يومئذ فانه يكون حر في الاول ومدبر في الثاني
 ولو اتت لأكرا مد لكمل وتقدم لكلا في الكره هذا اربع سنين او خمس
 فقوله وان اعتق جيبنا بغيره منه كونه الامه حاملين اعتقه او
 دبره وبوجه في بعض الشيخ في غير بيان او مدبر ورج استعمل
 حر في حقيقته ومجازه مع العتق في حقيقته وفي المدبر في مجازه
 او انه من باب الاكتفاء كقوله تعالى سرأيل تنبئك الحراي والبرد قوله
 في اي بعد الوضع **ص** الاول زوج يرسل عليها خلا قوله **ش** يعني ان الامه
 اذا انزلها زوج يرسل عليها اي حاضر متكلم منها فاعتق سيدها
 ما في بطنها او دبره والحال انما غير ظاهرة الحمل يومئذ فانه لا يفتق
 ح الا ما انت به لا قبل من ستة اشهر من يوم العتق كما لو ارثت يعني
 اذا مات رجل قوله امه بعد موته ولدا من غير ابية فهو اخوه

مع م

لامه

لامه خاد وفتقته لستة من يوم موته لم يبرئه وان كان لا قبل ورث ليجوز
 يوم موت اخيه قال في العتق الثاني من الكدونة ان اعتق ما في بطن
 امه او دبره وهي حامل يومئذ فانت به من ذلك الحمل الى أقصى
 حمل النصارى او مدبر وان كان لها زوج ولا يعلم ان يحمل يوم عتقه
 فلا يفتق هاهنا الا ما وضعته لا قبل من ستة اشهر من يوم العتق
 ولم كانت الامه يوم العتق ظاهرة الحمل من زوجا وغيره عتق ما انت
 به بما فيها وبين اربع سنين انتهى فقوله زوج لا مفهوم له اي او
 سيد يرسل كما لو اعتق السيد ما في بطن امه عتقه والسيد الذي
 هو العبد يرسل عليها ان الاستسنان منقطع لان الاول ليس
 لها زوج يرسل عليها وسلام **ق** فاسد وانظر فيه جيبا كسنا فقلت
م ويعتق ان سبب العتق دين ورق **ش** ليست هذه المسئلة
 من مسائل ام الولد وصورتها ان السيد اعتق ما في بطن امه
 في محنته وعليه دين استجده قبل العتق او بعده ثم قام عليه
 عز ماوه خاله لا يخلو اما ان يقوموا عليه قبل الوضع او بعده فان
 قاموا قبل الوضع وقد استجده الدين قبل العتق فانه يتابع للزما
 قول واحد وان كان استجده بعد العتق فانه يتابع للزما على
 المشهور من المذهب وفي الحالين يتابع ولدها معها ان لا يجوز
 استسناؤه وان قاموا بعد الوضع فان كان الدين سابقا على العتق
 فانه يتابع ايضا هي ولدها ان لم تصحف وان كان العتق هو
 السابق فانه يتابع وحدها والولد حر يفتق من راس المال وسوا
 ولدته في مرض السيد او بعد موته وكذا لا يتار بها ومحمد بن
 لك ان مراد المؤلف بقيام الزما بعد الوضع لانه هو الذي فيه
 التفصيل بين كونه الدين سابقا على العتق او لاحقا هذا حاصل
 النقل في هذه المسئلة فقوله ويعتق اي الامه التي اعتق جيبها
 ولو كان القط هكذا وبيع بلا تا ليعود المستر الى الولد بشرط ان
 يكون قيامهم بعد الوضع لكان مطابقا للنقل واما الامه متابع على
 كل حال فلم يذكرها لانها مال امه امواله فلم يجر ذكرها وقد قال
 بان المؤلف نص على التوهم بان يتوا قوله ذنبا بالنصب مقول يفتق
 والفعل هو العتق وقيل على دينه على لغة ربيعة فلم يرسمه
 بالالف وقيل ان سبب بغير واو التثنية ومن باب اولي ان يتابع فيما
 اذا سبب الدين العتق وقوله الم وان قاموا قبل العتق الصواب
 وان تقدم العتق على الدين وقوله ورق اخره جواب عن سوال
 مقدمه اي كيف يقولون ان الام يتابع مع ان جيبها قد تم فاجاب بقوله

Copy

ورق كلف ظاهر قوله ورقا لو كانت قيمة تقي بالدين وليس كذلك
ويكن ان يقال ورق حيث تناوله البيع وهو اذا كانت قيمته تقي
بالدين لا يتناول البيع فلا اشكال **ص** ولا يشتري ببيع او عتق
ش يعني ان الجنين لا يجوز استناؤه من بيع كمنه المسئلة ولا ي
عتق كما اذا عتق حائلا كان جنسها يكون حرا معها وهذا لخلان
الوصية كما ياتي بها قولها ولكل من الحاربه ان لم يستثنه
والصدقة والهبة كالوصية بقوله ولا يشتري ببيع اي في هذه
الصورة اذا عتق هنا وليس بين كلام ابن عازي والبساطي مناجاة
خلافا لنت **ص** ولم يجز اشتراؤه من يفتق على ولد صغير من ماله
ش يعني ان الولي سواء ابا او غيره لا يجوز له ان يشتري من
يعتق على ولد صغير في حرة حال الصغير لان ذلك اتلاف لما له
فان وقع ذلك فان البيع لا يتم وسواء كان الولي عالما بان يعتق
محموره او لا ومثل الصغير المستفيضة وقال **ص** في شرحه ولو حال
قال المؤلف من يعتق على محمور لكان اشمل ثم ان الولي لا يلزمه
ما اشتراه محموره مما عتق شراره فليس كوكيل الشر اذا حال
واذا وقع واشترى الولي من يعتق على محموره فلا يعتق على
المحمور ولا على الولي كما صدر به الشارح من بعض القرويين كما
نظروا ابن يونس وقيل انه ان لم يعلم الولي بلزوم العتق فانه
يعتق على المحمور وان علم بذلك فهل يعتق على الولي او لا خلا
وهذا اعزاه عياض لما لك وابن التماس ذكره في الوالد يشتري
من يعتق على ولده محموره وهذا بعيد ان غيره من الاولياء
له هذا الحكم وهو ظاهر لما من ان عتق غيره لاب من الاولياء
رقيق محموره بغير عوض لا يجزي كما اشار اليه في الجرح بقوله ومضى
عتقه بموض كما به ان ايسر انتهى المراد منه وجد عندي ما نضيه
وان وقع وتبرأ واشترى الولي من يعتق على محموره فانه يرد وهو
ظاهر المدونة ولا يعتق وانظر مع قوله في الجرح ومضى بموض كما به
ان ايسر قوله على ولد صغير وكلام ابن عازي صواب ولا اعتراض
عليه لان المتبادر من ولد ان الولي الاب وبهارة اخرى اما ان
يقال ان استقاله ولدا ولي وان غير الاب اخرى كما قال ابن عازي
وشرح **ص** لكلام ابن عازي فاسد انظر نصها فيما كتبناه على نت
ص ولا عيب لم يرد له من يعتق على سيدة **ش** يعني ان العبد
غير الماذون له لا يجوز له ان يشتري من يعتق على سيدة اذا ملكه
لان ذلك اتلاف لمال السيد فان وقع لم يعتق عليه ولا على سيدة

الا ان يحزه ومعلوم قوله لم ياذن له انه ان كان ماذونا له واشترى من
يعتق على سيدة فانه يكون الاذن في اشتراؤه بعينه وهذا يعتق
على السيد لانه كالوكيل عنه وفانه يكون الاذن في التجارة فان اشتراه
غير عالم بعينه على سيدة ولا يذون الماذون بحيط بماله عتق على
سيدة ولا فلا وفانه يكون ماذونا له في شراء عبد من غير تعيين
ويشفي ان يفصل فيه كما في الذي قبله واما المكاتب فلا يعتق
من اشترى من يعتق على سيدة ولا يعتق على السيد الا ان يحز
المكاتب كما اشار له المؤلف في الكتابة بقوله وان اشترى من يعتق
على سيدة ولا يعتق على السيد الا ان يحز والفرق بينه وبين
الماذون مع ان المكاتب ماذون له فانه ان المكاتب ليس للسيد
اشراف ماله بخلاف الماذون كما اشار له **ص** في شرحه وانظر بعينه
كلامه فيما كتبناه على نت والماذون هو من اذن له سيدة في التجارة
في ماله او في مال السيد وجعل ربحه للعبد اما لو كان المبيع
للسيد فلا يكون الا وكلا لا ماذونا **ص** وان دفع عبدا لاني
يشتري به فانه قال اشترى لنفسك فلا شيء عليه ان استثنى
ماله ولا اعزمه **ش** يعني ان العبد اذا دفع مالا لرجل يشتريه
به من سيدة وتقال له اشترى لنفسك ففعل فالبيع لازم قاله
مالك فان كان المشتري استثنى مال العبد فلا شيء عليه
للبيع اي لا يبرم الثمن للبايع ثابته لانه استثنى ماله فان لم يستثنه
فانه يبرم الثمن ثابته للبايع لانه لم يستثن ماله العبد ففعل
اشتراه كما لا السيد لانه العبد لم يتبعه ماله في البيع بخلاف العتق
قال ابو الحسن وهذا اذا كان الثمن عينا واما اذا كان غرضا
فلسيد العبد ان يرجع في عين عبده ان كان قائما مالم يفتنه فان
فات فعلى المشتري قيمته انتهى بانه ان المشتري قد اشترى
سلعة بسلعة فاستحققت السلعة التي دفع فليس العبد ان
يرجع في عين عبده تامل وقال **ص** قوله ولا اعزمه هذا اذا كان
سلعا او موصوفا في الدمة واما ان كان مقوما بعينا فانه يرجع
في العبد ان كان تاما او قيمته ان فات قوله عبدا في شخص رقيق
الكل او البعض ذكر ان او اني وقوله لم يشتريه ذكر ان او اني
قوله لنفسك الى اخره فانه دفعه من غير تخصيص فالاصل ان اشتراه
لنفسه **ص** كلفته في **ش** الشبهة تام والمعنى ان العبد اذا دفع
مالا لرجل يشتريه به من سيدة ويعتقه ففعل فالبيع لازم فان
كان المشتري استثنى مال العبد فانه يعتق ولا يبرم المشتري

الثمن ثمانية البائع وان لم يكن استثنى ماله حانه يجرم الثمن ثمانية البائع
ولا يرجع بيبي منه على العبد وقد عتقه بمجره الشراء وجد عتق
ما نصه وانظر لو عزم الثمن قبل انقضاء البيع المتفق هل يرجع على
العتق او لا وهو الذي ينبغي وبصير رقيقا له لانه انما التزم العتق
على شرط عدم العزم وبقي عزمه ويصح التظرف فيما اذا دفع المالك
للمشتري المدفوع له لنفسه فاشترى لنفسه واعتقه ولم يستثن
ماله وليس للمشتري مال قبل بدو عتقه لان العتق وقع له قطعا
فهو قد اعتق وهو مدين وليس كسلسلة اشترى واعتقني او
فما سوا ويظهر من كلام ابن غاري الاول **ص** وبيع فيه **ص** يعني ان
المشتري اذا اشترى العبد في الصور بين المذكورين وهما قوله
اشترى لنفسك او اشترى لعتقني ولم يستثن ماله والمشتري
لا مال فان العبد يباع في ثمنه من الحالين الا ان يبي بعه بثلث
فيعتق بقيته ولو بقي من الثمن شيء بعد بيع جميعه كان في ذمة
الرجل وجد عتق بيبي ماله ببيع فيه ولو انقذ عتقه ويرد
لانه يصير وعتقه **ص** و **ص** وارجوع له على العبد والاولاه
ص تقدم ان العبد اذا دفع المالك لرجل وقال له اشترى به من
بيدي واعتقني ففعل ولم يستثن ماله ان البيع لازم وان يعتق
بمجره الشراء ولا يرجع المشتري على العبد بيبي منه ويجرم الثمن
ثمانية للبائع وتكون الاول للمشتري لانه عزم الثمن ثمانية بقوله ولا
رجوع الخ خاصة بما اذا قال له لعتقني وعتقه اما لو لم يعتقه
فهو رقيق ولا ينقذ شرط العتق وانظر دفع اعتراض ابن غاري
ونصه فيما كتبناه على **ص** وان قال لنفسه فخره واولاه لبا بعد
ان استثنى ماله والارق **ص** يعني ان العبد اذا دفع ما لا لرجل
ليشترى به من سيده لنفسه العبد ففعل فان البيع لازم ويكون العبد
حر بمجره الشراء لانه ملك نفسه ويكون الاول لسيد العبد لانه المشتري
اشتراه لغيره وغيره هو العبد والعبد لا يشتري ملكه على نفسه فلو كان
كان الاول للبائع هذا اذا كان المشتري استثنى ماله العبد حين الشراء
لان العبد لا يتبعه ماله في البيع الا بالشرط بخلاف العتق كما مر فان لم
يكن المشتري استثنى ماله فانه يرد البائع اي يبقى على رقبته قال
السيوطي اذا بين صور مع عدم اشتراط المشتري المالك والمالك للسيدان
يعتق بما لا البائع فاذ لم يشتري المالك رقيق العبد لبا بعد لان المالك
ماله انما كان قبل هذه وكاله من العبد وكاله العبد بالكلية فيبطل
الشراء من اصله يقال ان الشراء من مقتولي للعبد وقد اجاز العبد

شراه فصح البيع لانه استثنى المالك ولا يقال العبد لا يملك نفسه لانه
يقول قول المؤلف كان اشترى نفسه شرا فاستد ان يعتق دليل
على انه يملك فزاع لوتنازع المشتري والعبد فقال العبد انما
دعتك اليك الثمن كالمشتري لعتقني وقال المشتري بل لنفسه
قال اصبح القول قول المشتري استثنى ماله اولاه فانه من غارم
وثبت العبد ما قاله بيبيته **ص** وان اعتق عبيد ابي مرضه
او اوصى بعتقهم ولو سماهم ولم يحملهم الثلث او اوصى بعتق ثلثهم
او بعد سماهم من الكراقرع كالفشنة **ص** استقلت هذه الجملة على
ابن مسيل الاول اذا ابتل عتق عبيده في مرضه ولم يحملهم
الثلث الثانية اذا اوصى بعتقهم ولم يحملهم الثلث وسواهما قدر
تقال فلان وفلان او لم يغفل فلان وفلان ولم يسمهم الثلث اذا
اوصى بعتق ثلثهم ولم يبين من يعتق يريد او يبتل عتق الثلث
الرابعة اذا اوصى بعتق عدد من عبيده وهم اكثر من ذلك كالثلاثة
من عشرة مثلا وذكر ان القرعة هي الوجوه الاربعه وتكون لابن
الحاجب قال في التوفيق وهو ما لا ين القاسم في المدونة وانما
بالغ على قوله ولو سماهم لم وقول سمحون لانه اذا سماهم
تقال فلان وفلان ولم يحمل الثلث انه يعتق من كل واحد بقدر
حمل الثلث من غير قرعة وقال **ص** ومعلوم قول المؤلف ولم يحملهم
الثلث عدم القرعة حيث حملهم وهو ظاهر فيما اذا اعتق او اوصى
بعتق من سماه اما اذا اوصى بعتق عبيد ولم يسمهم كما اذا قال
اعتقوا عشرة عبيد من عبيدي وكان الثلث يحمل عشرة من عبيده
فاكثر فلا بد من القرعة وسلام المؤلف بعتقهم بماله لا قرعة
لان من لم يسمه شاملا ما قتل المبالغة اي ان لم يسمهم بل
ولو سماهم اي عبيدهم مع ان قوله او بعد سماهم من الكراقرع
القرعة في ذلك فقي كلام المؤلف نظر فالجواب عنه من ثلاثة اوجه
الاول ان الواو في قوله ولو سماهم هو للحال الثاني ان بقي القرعة
بالمعنوم وهو بما بالمنطوق وهو مقدم على المعنوم الثالث ان
المعنوم فيه تفصيل بينه المنطوق وقوله او اوصى بعتق ثلثهم
او بعد سماهم من الكراقرع كان الثلث يحمل ذلك او لا وهو ظاهر
لان الكلام هنا في القرعة ولا شك ان القرعة تدخل هنا مطلقة
لعدم التبيين ولكن المتق انما هو حيث يحمل الثلث كما هو معلوم
انتم والاصل في القرعة ما رواه عمران بن حصين فيما اخرجه
مسلم ان رجلا اعتق ستة مملوكين عند موته لم يكن له سواهم فذكر

بسم الرسول فخرهم فافزع بينهم فاعتق اثنين و رقاربعة و قال له
خولا سديا لتقرا في غير ذلك وهو غير جائز والقول الشديد
هو قوله عليه السلام لقد هممت ان لا اصلي عليه وقوله عليه
السلام لو شهدته قتل ان يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين فائدة
من العتق بالزعة امره لحدها مع مزار الوتره او لو عتقت من
كل واحد ثلثه لتقصت اثمانهم ثانيا بها حق المبيد او لو عتقت ثلثهم
بغير زعة لسقط حق بعضهم لو وجد عندي ما نصه و كلام المؤلف
فيما اذا وقع ذلك في الرضا لان الزعة لا تكون في عتق الصبي ولذلك
قدم الاول محال اول في المدبرين في الصبي اذا تعاينوا ولا عتق
منهم بالمحصن على المشهور وقيل يفرع انتهى واعلم ان له رقيقة
الزعة فيما عدا المسئلة المسئلة الاخيرة في كلام المؤلف وهي قوله
او بعد دسماء من اكثر ان يقوم كل واحد منهم ويكتب قيمة كل
واحد مع اسمه في ورقة مفردة ثم تخلط الاوراق بحيث لا يتميز
ورقة واحدة من البقية ثم تخرج ورقة وتفتح في وجد اسمه
فيها عتق ويظهر الى قيمته فانه كانت قد كانت الميت فوافع وان
زانت عتق منه بقدر حمل الثلث وان نقصت اخرجت ورقة
اخرى فان في قيمته ما اخرج اسمه في الثانية بالثلث فوافع
وان زادت عتق منه بقدر ما يورث به الثلث وان نقصت اخرجت
ثالثة ويعمل فيها كما عمل فيما قبلها وهكذا واما اذا اوصى بعدد
سماء من اكثر فافزع بينه وحمله فوافع وان لم يحمل الثلث فانه
يسلك فيه حكوما تقدم واما ان سماه ولم يعينه فانه يسب عدد
من سماه الى عدد جميع رقيقه و بثلث النسبة في وحيث امكن
تجزئتهم فانه اعتق عشرة من رقيقه وهم اربعون فنسب العشرة
للاربعين و بثلث النسبة تقع الجزية فتجعل كل عشرة منهم جزا
على حدته من غير نظر الى قيمة كل جزء ويكتب في ورقة خرد في
ثلاث ورقات رقيقة ثم تخلط الاوراق وترى كل ورقة منها على
حد فتي وفتت عليه ورقة الحرية من الاجز اعتق كله ان حمله
الثلث فان لم يحمل الثلث عتق منه بقدر حمل الثلث بالطريق
المتقدمة فليكن اسم كل واحد مع قيمته من العشرة في ورقة
وتخلط الاوراق ثم تخرج ورقة ورقه على حكوما و اذا كان عدد
رقيقة خمسة وثلاثين وقد اعتق عشرة منهم فيكون سبعة اجزا
لان نسبة العشرة للخمسة وثلاثين سبعان ويكتب في ورقتين حد
وفي خمسة اوراق رقيقة وترى الاوراق على الاجزا فاحمل الثلث

الجزء الذين وفتت عليها ورقة الحرية فوافع وان لم يحملها فانه
يعتق منها حمل الثلث بالطريق المتقدمة و اذا اعتق ثلاثة من
رقيقه وهو واحد عشر فافزع بينهم في واحد عشر جزا ويكتب في ثلاثة
اوراق خرد وعامة رقيقة وترى الاوراق على الاجزا فاحمل الثلث
التي وفتت عليها و راق الحرية الثلاثة يعتقون ان حملهم الثلث
وان لم يحملهم الثلث فانه يسلك حكوما من يكتب اسم كل واحد مع
قيمته في ورقة وتخلط الاوراق الثلاثة ثم تؤخذ ورقة منها ويكتب
من وجد اسمه فيها فان نقصت قيمته عن الثلث اعتق احدى احدى
وعتق من وجد اسمه فيها ان حمله الثلث فافزع اذا الثلث من قيمته
ايضا عتق من الثلث بقدر بقية الثلث وهذا الذي ذكرناه في
اذا اعتق عددا سماء من غير رقيقين هو الموافق لقول الخامس
الذي ذكره الشارح وارقضاه بعض شيوخنا الى اخر ما نقله في
شرح **ص** الا ان يرتب فليتب **ش** فاعمل بربط المريض المتقدم ذكره
والعقود انما اذا رتب طاعة لا يحتاج الى الزعة حينئذ والترتيب
اما ان يكون بالزمان كقولهم اعتقوا فلانا ليعم وعلانا عند انكلا
او يوم الخميس او هذا الشهر وعلانا في الشهر الذي يليه او بالاداة
كما اعتقوا فلانا في فلانة وهكذا او بالوصف كما اعتقوا فلاني لاعم
فلان لاعم والاصلح فالاصلح وهكذا او بالاداة كقولهم فلانا ان
ادى كذا او فلانا ان اده كذا وهكذا ثم انه يتبع فيما قال ويقدم
الاول محال اول ان حمله الثلث او قد يحمل ان لم يحمل الثلث جميعه
و اذا فانه يعتق من الثاني بقدر حمل الثلث او جميعه ان حمله
الثلث وهكذا الى ان يبلغ الثلث وفي كتابه اخرى الاستسار
متفصل وهو الاصل فيكون المتقدم اعمر ويدخل في الترتيب ما لو
قال ان اعتقت غاما فاسالم حر فاعتق غاما او لا ولا يعتق على
سالم لانه اذا ادعى الثلث لان كلا من غام وسالم ثلث الميت فادى
اعتق كما ما ولا يلازمه علانا لوضربنا الزعة لربما خرجت على
سالم فاعتق من غير صفة وهو التعليق على غام **مر** او يقول
ثلث كل او انصافهم او ان لا يسمي **ش** اي فيتبغ ويخوف في المدونة فاعتق
من كل ثلث في المسئلة الاول منها والثالثة ومن كل بقية في
المسئلة الثانية وهذا حيث حمل الثلث ثلث كل او نصف كل فان لم
يحمل الثلث ذلك فانه يعتق من كل حمل الثلث وان كان اقل مما
سمي الموصى كما اذا كان الثلث يحمل عشر قيمته فانه يعتق من
كل عشرة والفرق بين ثلث كل انه في الاول اضاف الثلث

لجلتهم وفي الثانية اضا فيه لكل فرد منهم والفرق بين ثلثهم واثلاثهم
 ان مقابلة الجمع يلزم تقصير التقسام الاحاد على الاحاد تكل تكل
 من الاثلاث مقادير لوحد من الاحاد كما اشار له **ق** في شرحه وتعال
ق وجا المؤلف بقوله او انما فهم واثلاثهم بعد قوله تكل تكل للاشارة
 الى انه لا فرق بين ان يضيف للفرق او للجمع لان القاعدة ان مقابلة
 الجمع وهو هنا انصاف او اثلاث بالجمع وهو العنبري هم يقتضي
 انقسام الاحاد على الاحاد ولو اقتصر على الاول وهو تكل لم
 يعلم منه الثاني وهو انما فهم واثلاثهم وعلى الثاني لم يعلم
 منه الاول فاجابا لذلك لان الاول مفرد وهو تكل والثاني جمع
 وهو انصاف واثلاث والمضات اليه جمع ايضا فلا فرق بينهما
 والصحيح جمع فليس قوله او اثلاثهم تكرر اربع قوله تكل تكل انتهى
 وظاهر قوله الا انه يرتب انه لا فرق بين ان يحصل منه ذلك في الرض
 او في الصحة وهو مذهب اخا القاسم وتكلام القاسم هنا يقتضي
 ان ما وقع في المرض على الترتيب يدخل فيه الفرع لان الجميع لا يخرجون
 الا بعد الموت **ق** وانما سببه بدوي ان لم يستثن ما له **ق**
 يعني ان العبد اذا اعتقه سيده ولم يستثن ما له فان ما له
 كله يتبعه لان القاعدة ان ما له يتبعه في المقتد ون البيع
 فاذا كان العبد على سيده دين قيل انه يعتقه حانه يتبعه به
 فان استثنى ما له عند المقتد بان يقول اسلمت واني قد انتفعت
 الدين الذي لعبدي واني اعتقته على ان ما له في حانه يكون
 للسيد وسقط الدين الذي لعبد السيد وجد عبدي ما
 نصه ولا يكون وضع يد السيد على مال عبده اثر اعا لا يبرح
 القبط او يفعل لا يفعله الا المالك كالوطن فاذا وطا امه عبده
 يكون انتفاعا حتى لو باع اموال عبده لا يكون انتفاعا الا بالقبض الكف
 لنفسه **ق** ويرق ان شهيد شاهد برقة او تقدم دين وحلف **ق**
 يعني ان من ادعى على شخص بدعي الحرة كما قال **ق** انه عبده
 واقام بذلك شاهدا واحدا فانه يجلت مع شاهده وبرق له العبد
 وكذلك الغرما اذا اقاموا شاهدا شهد انه الدين سابقه على عتق
 العبد فانهم يخلصون مع شاهد هم ويرق العبد لهم بقوله وحلف
 اي السيد في الاول والثاني الثانية فانه تكل ما شهد له الشاهد
 برقه خلف العبد فان تكل رق هذا هو الجاري على القاعدة وهذا
 حين لم يكن اعتقه احد والاخا ليين على المعتق حيث تكل مدعي
 الرق فان تكل المعتق حلف العبد والذي في ابن مروق انه اذا تكل

برق المعتق وظاهره انه لا يحلف العبد واما من قام له شاهد بتقديم
 الدين فانه يحلف المدعي فان تكل اجري فيه ما تقدم ومعلوم
 قوله ان شهيد شاهد الى اخوه انه اذا لم يشهد شاهد برقه وانما
 كان منه في ذلك مجرد الدعوى فانه لا يتوجه على العبد يعني قاله
 ابن القاسم ذكره الشارح **ق** واستوي بالمال ان يشهد بالولا شاهد
ق يعني ان من ادعى انك تملك بالنسب او بالولا وشهد له
 بذلك شاهد واحد على البت فانه يستثنى بالمال لعله ان ياتي
 احد ما ثبت من ذلك فان لم يات احد ما ثبت من ذلك فانه يحلف
 مع شاهده ويقضي له بالمال وانما قيل الشاهد الواحد هنا
 مع البين لانه يرجع الى المال وان كان الامد وهو الولا او النسب
 لا يثبت الا بشاهدين حقوله بالولا اي او بالارث يدل عليه
 قوله او وارثه **ق** فائنا انما لم يزل اسمعاه انه مولا او
 وارثه **ق** يعني لو شهد اثنان لاخذ انما لم يزل اسمعاه ان
 انه مولا اي اعتقه او انه وارثه فانه يحلف معهما في بيئته
 بالمال لعل ان ياتي مستثنى له باثبت من ذلك ثم يقضي له بالمال
 حينئذ ولا يثبت بذلك نسب ولا ولا لاحتمال ان يكون الاصل
 واحد وهو مذهب المدونة اذا لو كان يثبت ما ذكره لما كان
 للاستينافا حادة وقدم في محض الشهادات ان المفسر
 ان ما يثبت بالسماع النسب والولا كما نخله الشارح هناك
 فهو مخالف لما هنا واجاب **ق** بعض بان ما في الشهادات
 اذا كان السماع فاشيا وما هنا ليس كذلك ومجرد تكل ما اجابوا
 به وقال **ق** قوله يسمعون سماعا لا يثبت العلم ولا ثبوت الولا
 والنسب ولا يشهد ان ح الا على القطع فان شهد لعمى الظن
 ونحوه خداه النسب قوله اثنان قاله **ق** ان شهد اثنان شهادة
 سماع بالولا او الارث بدليل قوله انه مولا او وارثه فاشتمل
 كلامه على اربع صور شاهد بالنسب او بالولا وشاهدان بالسماع
 بالولا او الارث **ق** وان شهد احد الورثة او اقران اياه اعتق
 عبد الميعة ولم يقوم عليه **ق** يعني ان احد الورثة اذا شهد
 او اقران اياه اعتق عبدا من عبده في صحته او في مرضه
 وان تكل بحله وان تكل بك غيره من الورثة لم تجز الشهادة ولا
 الاقرار ولم يقوم عليه العتق ذلك في المسلمين معا وحقت
 من العبد تكون رقالة لانه ليس هو المعتق بل من التقويم
 وانما هو مقر على غيره ولا يحلف العبد مع شهادة هذا المقر فلو

قسمت هذه العبيد فوقع هذا العبد المشهود بعينه في حصته هذا
 المقسمت به ليل ما من في باب الاستحسان فوقع قوله كشاهد ردت
 شهادة فثبتت ثم انه اراد بالشهادة ما كانت بين يدي حاكم والاقرار
 ما لم يكن بين يدي حاكم والاقرار ما كانت بين يدي حاكم والاقرار
 واحد فلو شهد اثنان على شهادتهما وبنيت قوله لم يجز اي ما
 ذكر وهو الشهادة والاقرار بالله في الاول شهادة بشاهد واحد
 والعنف لا يثبت بشاهد واحد وفي الثانية اقرار على الغير قوله
 ولم يقوم عليه هذا من باب التسليم كان يقول وان سلم انه
 يعتق عليه فلا يقوم عليه لان التقويم فرع العتق مع انه لا يعتق
 من العبد شيء كما مر توجيهه قوله ولم يقوم عليه **قال** اي الان
 ان ليس هو المعتق وانما اقر على غيره ولا يعتق منه نصيبه
 ولو قال احد ثمة عتق محاب مني منه عتق محابه ولم يقوم
 عليه لان لم يثبت العتق لانه الشهادة بالعتق تقدمت وحده
 عندي ما نصه ولو اعتق حصته باختياره لا يقوم عليه لانه
 تنقيذ لعرف الميث وهذا اخلال في الوقت لو شهد واحد بان اياه
 وقف فانه حصته تكون وقفا قوله لم يجز اليه وسبب المقر
 ان يبيع حصته من العبد فيجعل ثمنه في رقبته يعتقها ويكون ولاؤها
 لانيه ولم يجز على ذلك وما لم يبلغ رقبته امانة كان لم يجز في
 احد ثم مكاتب وكذا لك فيما اقرار غير الولد في سائر الورثة كما في
 المدونة **قوله** وان شهد على شركه يعتق نصيبه نصيب الشاهد
 حران ابي سريته يعني ان الانسان اذا شهد ان شركه في العبد
 اعتق حصته منه والشرك بكذبه فانه كان الشريك موسرا فان نصيب
 الشاهد يكون حرا لا عتقا فانه لا يستحق على شركه الا القيمة وقد
 ظلم فيها حيث انكر العتق ولا شيء للشاهد على شركه ولو كان
 موسرا او يعتق نصيبه من العبد مما نالوا كان الشريك محسرا لم
 يعتق من العبد شيء وبعبارة اخرى قوله فنصيب الشاهد حر من
 غير تقويم على شركه وانما كان حرا لانه اعترف بحرية نصيبه عما بينه
 انه يدعي استحقاق القيمة على شركه واستحقاق القيمة فرع ثبوت
 العتق وهو لم يثبت **قوله** والاكثر على نفسه كعسره **قوله** يعني ان
 اكثر الروايات على ثبوت العتق في نصيب الشاهد مع شركه الشريك
 ونحوه استحب قال ولا فرق بين ان يكون الشريك موسرا او محسرا
 فلا يعتق من العبد شيء قال سمعون وهذا الجود وعليه جميع الروايات
 ونحوه عبد الرحمن ايضا وجد عندي ما نصه والاكثر على شيء عتق

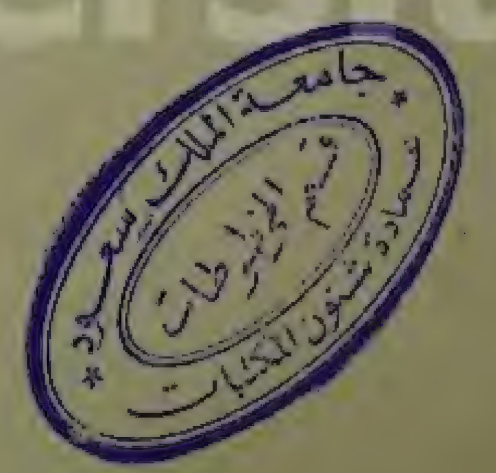
حصه الشاهد لانه لا يعتق الا ان دفع القيمة بالفعل كما مر وقوله
 كعسره نصيبه في قوله نصيبه **قال** وهو ضعيف وانما ذكره ليشبه
 به ما قبله بعبارة من قوله كعسره **باب** **قوله** كعسره
 التدبير قال الجوهر في التدبير عتق العبد عند دبر وهو ان يعتق
 بعد ثبوت ما حبه فهو مدبر والتدبير في الامران ينظر ما تقول
 اليه عما قبله والتدبير التفكير فيه ونحوه **قوله** في التدبيرات
 التدبير ما خوذ من اديار الحياة ودبر كل شيء ما وراه يسكون
 اليها وفيها والجارحة بالصدر لا غير وانكر بعضهم الحكم في غيرها
 وامسك الكتاب والسنة والاجماع **قال** كتاب قوله تعالى واقتلوا
 الذين كفروا والسنة قوله عليه السلام المدبر من الثلث واعتد
 الاجماع على انه قربة انتهى **قوله** ما نال التدبير اوجبه الشخص
 على نفسه فوجب عليه والوصية جمعة ان شاع رجوع فيها انتهى
 وهذا الباب ذكر بعضهم الاجماع على جوازها **قال** ابن عرفة وحكمه
 التدبر لانه سبب في العتق **قال** وهو غير ما عقد بوجوب عتق
 مملوك من ثلث ما ملكه بعد موته بعقد لازم تقدم ان المقدم
 ما كان معه عتقا او لا ويدخل سائر العقود التي فيها يرفع قوله
 بوجوب الى اخره اخرج العقود وغيره وتقدم ان التدبير لغة عتق
 الرجل عن دبر **قال** بعضهم واليه رجوع معنى كلام الفقهاء فان قلت
 ان افع ان معنى كلام الفقهاء يرجع الى العتق فكيف يقول عند
 والعنف غير عقد قلت لا يخلو عن ما فثبت فيه قوله في ملكك
 ما ملكه اخرج به المترم عتقه في صحته قوله بعد موته يخرج به
 المترم العتق في الرضا والمبطل فيه فانه لازم له اذا لم يمت
 قوله كعقد لازم متعلق بوجوب اخرج به الوصية فاما عقد
 غير لازم وانه شاركت في الاخراج من الثلث ورسمه المولى
 بقوله التدبير تعليق مكلف **قوله** احذر يا ليليق من
 العتق الحاجز وبالمكلف عن الصبي والمجنون اما المجنون
 فواضح واما الصبي فان تدبيره باطل من حيث هو تدبير وان
 مع من حيث انه وصية فهو وصية وتنع لم يقط التدبير فاطلاق
 التدبير عليه مجاز وانظر عبارة ابن الحاجب المشيرة بصحة
 التدبير من المميز وما يرد عليها في كونه عتقا وتدخل في
 المطلق السكران **قال** المالك الاقرب لزومه كعتقه كما نقله
 الشارح وانظر فانه مما كلف لما تقدم في العتق من اية الحسن
 ان السكران الطالح كالسفيه فلا يلزم عتقه وظاهره ولو سكر حرام

بالعتق

ثلث

والتدبير كذلك وخرج بالوصية السفيه والمهمل على الشهير وخرج
 العبد لأنه يجوز عليه بالأمانة فإن اجاز السيد كان العتق له مع
 الاذعان بالحبس هنا وان كان الاصل في الحبس الادخال لا السيد
 وبين فضله عموما وخصوصا وما كان كذلك يصح الاجازة به فان
 قلت اولاد المدبرين مديرون والرسم لا يصدق عليهم قلت هم
 ملحقون بالتدبير فتقوله تعليق مكلف اخذه ولو حكما او يقال
 رسمه في المدبر الاصل ويحكم بينه بطريق الشك ومن مسائل
 الباب لكن يرد عليه بانه الرسم يستلزم على التركيب وهو وقف
 من فقه الحنفية على معرفة حقيقة احبسية منه ليست اعمر ولا احض
 منه والحقيقة الاحبسية هنا هي الوصية ولا يجاب بانه ذكرها
 بعد وعرفها لان الاحالة انما تكون على ما تقدم بانه لا ما تاحركه
 اشار له شارح الحد ودي تعريف ابن الحاجب وقد بحث فيه **هـ**
 شرحه بقوله وقد بحث فيه بان المدبر على البيان ولو متاخرا
 كما وقع المولى في القصة المشهورة **ب** اصل **و** انه وجه في ان الثالث
ش اي ولو كان المكلف وجهه ودرت فيما اراد على ثلثها فانه
 يمضي وان كان محجورا عليها فيما ذكر فانه يتخذ وان لم تكن تلك
 غير الذي يبرئ ان لا امر على الزوج في ذلك لان العبد في الوقت
 الى الموت واما تدبيرها التلك فلا خلاف في نفوذها وجده عند
 ما نصه واما عتقها الناجزا ولا حل فانه لا يتخذ فيما اراد على
 ثلثها لانه يخرج في حياته ثم اذا ادبرت فحل لها ان يتزوج بثلث مالها
 بعد العبد المدبر مع القرب لان العبد المدبر لم يخرج عن ملكها
 اولاد من الطول كسنة والظاهر الاول **ص** العتق بموتة **ش**
 معوله تعليق اي بعلقته نفوذ العتق على موته لان المكلف انما
 هو نفوذ العتق واما انما العتق فهو من الان حالها بمعنى على
 لان العتق يتعدى على فلا يحتاج الى التخصيص خلافا لما يات
 نفسه قوله العتق اي لا او بقاء كما اذا كان له جز من رقيق قوله
 بموته اعم من ان يعلقه على موته فقط او موته وموت غيره كما يات
 في قوله وانت خد بعد موت وفوت فلان الى اخوه واخواته قوله
 بموته من موت غيره فانه يكون مختصا لاجل وقال **و** بموته متعلق
 بخد وقال اي وابطاله بموته وهذا معنى المتضمن عند المحققين
 وجب امكف ابقا النفاذ على معناه فالطوب الاثنا وعلى هذا
 فلا ينبغي ان يكون الباع بمعنى على **ل** اعلى وصية **ش** لان كلامه
 السابق شاملا للوصية اخرجها وهذا من تنمة الترتيب والافه

غير مانع



غير مانع ولذا حال ابن الحاجب في تعريفه وهو عتق مطلق على
 الموت على غير وصية وقال **س** اي لاعلى وجه الوصية اي لاعلى
 وجه الاختلاف والرجوع يعني ان التدبير تعليق على وجه الانعام
 والنقود لاعلى وجه الاختلاف والرجوع يعني ان التدبير تعليق
 على وجه الانعام والنقود لاعلى وجه الاختلاف والرجوع والتميز
 على وجه الوصية هو المعلق على امر يكون ولا يكون انتهى قوله
 لاعلى وصية عطف على مقدر تقديره التدبير تعليق المعلق
 المتعلق بموته على غير وجه الوصية لاعلى وجه الوصية **ص** كان
 من مرفعي او سري **ش** هذا مثال للوصية الغير اللامسة
 يعني انه اذا قال ان مت بمرفعي هذا او ان مت من سري هذا
 فهي وصية غير لازمة بموتها للميتي وهو الوصية لا للميتي
 ولا للميت وهو التدبير **ص** او بعد موت **ش** موته بما قال
 لعبد في محبته ان يتخذ بعد موت ولم يقل لا يوم ولا غيره
 فهو وصية غير لازمة وهو قوله ابن القاسم واما لو قال ان
 مدبر بعد موت يتخذ قطعا كما قاله **س** وبه يعلم ما في **ش** حيث
 جعله من الوصية **ص** ان لم يرد به شيء التدبير فهو على الوصية في
 الصبي الثلاثة الا لقرينة وهذا مذهب ابن القاسم والقرينة لقوله
 اذا مت خدي فلان خدي لا يضر عند خاله ولا رجوع له فيه
 او خدي بعد موت التدبير او نفوذ لك **ص** ولم يعلقه **ش** اي
 على شيء غير صفة التدبير لانه صيغة تعليق ايضا كما كانت
 فلانا او دخلت الدار مثلا خانت خزان مت من مرفعي او سري
 هذا وان كانت فلانا خانت خدي بعد موت وكلم فلانا او دخل
 الدار مثلا فتقوله ان لم يرد ولم يعلقه راجع للصبي الثلاثة
 وقال في شرحه الشرط الاول راجع لما بعد الحاق وهو واقع
 لانه التدبير كالعق بغير كل كلام سوى به والشرط الثاني اعني
 ولم يعلقه راجع لقوله او بعد موت فخط ولا يرجع الاول لانه
 تعليق والمكلف لا يعلقه كما هو الاصل فان قلت لما كان ان
 مت **س** سري او مرفعي هذا خانت خدي وصية حيث لم يرد به التدبير
 وكان خزان كملت ريد خانت خدي بعد موت تدبير وان لم يرد
 قلت اشار السابق للفرق بينهما بقوله قلت الفرق بمقتضى
 في الاول اختلاف الثاني انتهى قوله معا بئته اي معا بئته
 للموت لم يوقعه في جوابه انتهى وجد عند من مانعه ويجوز الية
 تخرجه عن الوصية ومذاهب اوله اذا صحب المقتضى يدل على

Copy

الارادة **ص** او جرح بعد موت يوم **ش** يعني انما اذا حال لسيده انت
 جرح بعد موته يوم او شهر او اكثر او اقل من ذلك فاما تكون وصية
 غير لازمة لخالقه للتدبير لكونه غير مطلق على الموت وسوا الارادة
 التدبير او لم يرده الا انه اذا اراده كان وصية التي بعدم الرجوع فيها
 والوصية اذا التي بعدم الرجوع فيها هل تكم او لا تقول ان انكار له
س وقال **ق** هذا وصية اراده التدبير ولد الاخره عن التدبير ولا
 لقاب او بعد موت او جرح بعد موت يوم ان لم يرده ولم يعلقه فهو
 معطوف على كانه من والفرق بينه وبينه او بعد موت او جرح
 عن سنة التدبير وهو التعلق بالموت وقول **ش** الا ان يريد
 التدبير فيصير له فاسد ويوم لا يصوم له **ص** بدبرتك وانت تدبر
 او جرح من دبري **ش** هذا امر وعي في صريح التدبير وهو متعلق
 بالمصدر وهو تعلق المعنى ان المكلف اذا علق التعلق على
 موته بصيغته من هذه الصيغ الثلاث فانه يكون تدبيراً صحيحاً
 الا ان يقول ما لم يجر ذلك او ارجع عنه او افسخه فانه ذلك
 يكون قرينة صارقة عن التدبير الى العصية وحكي التعلق بالاتفاق
 على هذا او هكذا حكم صريح الوصية اذا صحبه قرينة على التدبير
 انفق كقولها اذ لنت كعدي فلان جرح لا يغير حاله ولا مرجع
 لي فيه حكمه التامني عياض ونحوه في العتية وقال **ق** الا ان تعلق
 قوله بدبرتك بالحق لان تعلق الممول بالعامل القريب اولى وقال
ق والفرق بين قوله او جرح من دبري وبين جرح بعد موت ان هذا
 لما كان صحيحاً في الباب لم يجمع الى الارادة بخلاف جرح بعد موت
 وهذا ظاهر قوله عن دبري **ص** وقال **ص** لولا هذه الزيادة لكان
 عتقاً لجلد وانظر لم يكن هذا من تعقيب الراجع وبعد فاسد
ص ونقد تدبير نصراني لمسلم واوجزه **ش** يعني ان النصراني
 او اليهودي اذا اسلم عبده قبل التدبير او بعده او اشتراه مسلماً
 ثم ذبحه فان ذلك ينكح ويلزم ولا يفسخ لانه نوع من العتق ولكنه
 يوجب عند مسلم لئلا يكون له عليه الاستعلاء بالخدمة وتكون اجرة
 لسيده قال في المدونة ان اسلم مديراً نصرانياً او اتباعاً مسلماً وذر
 اجراً له عليه وقبض غلته ولا ينكح له فقه بالبيع وهو يفت بموت
 سيده فان اسلم رجوع اليه عبده وكان له ولاؤه وان لم يسلم فمات
 عتق في كائنه وكان ولاؤه للمسلمين الا ان يكون للنصراني ولد او اخ
 مسلم قال ابن يونس واذا اسلم مديراً نصرانياً فواجب عليه وقبض
 السيد اجارته وان كانا ثم مات قبل ان يخدم العبد من الاجارة شيئاً ولم

يركضه

ترك غيره فان رضي السيد ان يخدم مدة الاجارة لو عتقه في عتق جميع
 تلكه فذلك له ولو ابدل نصرانياً بذمياً لكان اشمل ولكنه تبع لفظ
 المدونة وقوله واوجزه اي عليه واوجزه بالنصراني اي
 الحام يتولى ذلك ويوجزه مدة شيئاً فشيئاً لان منتهى اجل السيد
 لا يعلم وقول **ق** كلام المؤلف هنا يدل على انه لا يتولى ذلك وهو
 صحيح وهذا اولى مما في البيع حيث قال واوجزه على اوجه فان
 ظاهره انه يتولى ذلك وليس كذلك كما تقدم انتهى فيه نظر لان كلام
 المؤلف في البيع انما هو في الجرح والتولي وعدمه في اخره وليس
 ظاهره انه يتولى ذلك قوله ونقد بالذال اي مضي وجد عندني ما
 يفسد ونقد الى اخره اي ولم يرجع في تدبيره والا فلا يلزم له
 الرجوع وانظر تفصيل هذه المسئلة فيما كتبناه على **ش** وتناول
 الحل معها **ش** يعني ان من دبر امته فان تدبيره يتنا ولا حملها مطلقاً
 اي سوا حملت به قبل تدبيرها او بعده كما قاله الشارح واعتراض
 في عليه بقوله وقول الشارح يريد اوجزت به بعد التدبير غير ظاهر
 انتهى غير ظاهر وبعبارة اخرى واحرب الحمل بعد التدبير قد خولت
 اخرى فتقوله معاً اي مع تدبيرها صفة احوال فتقول الشارح
 يريد اوجزت بعد ذلك صحيح لان مواده انه داخل بالاحرى
 لانه داخل في العبارة وكلام **ش** فاسد كولد مديرة من امته
 بعده **ش** يعني ان امته المديرة اذا حملت منه بعد تدبيرها فانه
 يكون مديراً مثله قال في المدونة ولد المديرة من امته بعد التدبير
 قبل موت السيد او بعده فهو مدير مثله ولو حملت به قبل التدبير
 او بعده كان رد السيد للمديرة بكسر الهمزة المسندة وقال الزرقاني
 ظاهره ان كلامه الجرح والفرق صفة لولد وفيه نظر اذ يصدق
 على ما اذا كانت حاملة قبل التدبير اذا المتعلق عام اي كان بعد
 التدبير ووجوده هلحاً ملا قبل التدبير لا ياتي في الكيفية بعد التدبير
 وعلى هذا لما سجد تدبيره خاصاً كما قد ذكرك ان غاري وقد علمت
 التكنة في تدبيره خاصاً وقال **ق** بعده متعلق بتدبيره عليه
 السياق اي حملت به بعده لا بولده وقوله بعده فلو حملت به يوم
 التدبير وحمل الحال فلا يعلم هل وطى قبل التدبير او بعده فوله
 فيفتق قول واحد انتهى وانما دخل ولد المديرة قبل تدبيرها في عقد
 تدبيرها دون حملها من ابيه قبل تدبيره لان الولد لم يولد حتى يوضع
 فادبرها فتقدريه واذا ادبر الاب لم يدخل تدبير الام ولا حملها
 حتى تحمل به بعد تدبير الاب ولذا حال ابن يونس ما في ظهر المديرة من

ولد قبل التدبير بمئة سنة ما في بطن المديرة قبل التدبير فخرج النطفة من
المديرة كولد المديرة وولادة المديرة كولد المديرة وقال **ق** قوله
فخرج النطفة من المديرة الماخوة ما في لقوله فخرج النطفة من المديرة
التي وقوله فخرج النطفة من المديرة أي بعد التدبير وقوله كولد
المديرة أي بعد التدبير وقوله كولد المديرة أي في تناسل ولد عقد التدبير
له **ق** وصارت أم ولد به أن عتق **ق** العتق المخرج وبالباير جمع
للولد الذي حملت الأم به بعد تدبير أبيه والمعنى أن العتق المخرج
إذا عتق بعد موت سيده الذي دبره بأن حمله الثلث فإن الأم
تصير أم ولد بذلك الحبل وسواء كان ذلك الولد حيا أو لا حاله
مات أو لعن المدة وله ولد المديرة من أمته ما حملت به بعد عقد
التدبير فهو بمنزلة يعتق معه في الثلث فإذا اعتق كانت الأم أم ولد
له بذلك لأن الولد الآن حيا أو ميتا وجد عتدي ما نصه العتق
قوله أن عتق يرجع للولد لأن الأب لا يلزم من عتقه عتق الولد
علاوة العكس لأن الأب يقدم على الابن في الضيق على ما سمي
عليه المولى وإن كان صغيرا كما يأتي فإن عتق الأب ولم يعتق الولد
فلا تكون به أم ولد وعلم المشهور من أنهما عند الضيق يتخاضان
فلا يعتق أحدهما دون الآخر ولا يشك كل واحد منهما أم ولد مع
تعريف ابن عروجة لأم الولد بقوله هي المرحومة ما سمي
لأن قول عتقه لأن الظاهر وكشف أنه كان حين الحمل حرا **ق** وقدم
الأب عليه في الضيق **ق** يعني أن ثلث السيد إذا ضاق عليها
كان الأب مقدما عليه في العتق لأن الأب هو السبب في إيجاد ولده
وهذا خلاف مذهب المدونة كما قال في توضيحه لكن المؤلف عتقه
وكذلك يقدم أحد السيدين على الآخر إذا دبر أحدهما بعد صاحبه
وضاق الثلث عليها وقال **ق** وما سمي عليه المولى أن الأب
يقدم في ضيق الثلث على الابن صغير ومذهب المدونة أنهما
يتخاضان فإذا ارتق كل واحد منهما لا تكون أم ولد لأن أم الولد
هي المرحومة ما سمي وكلام **ق** حيث استظهر أنهما تكون أم ولد حيث عتق
الأب ورق الولد لضيق الثلث عنه فأسد وأما الولد مع أمه
فيتخاضان باتفاق أي إذا عتق الأم وهي حاملة فاما يتخاضان
باتفاق لأنه لم يجر منها **ق** والسيد ترع ما له أن لم يجر **ق** يعني أنه
بعد السيد أن يترع ما له من قوة سهم السيد ولهذا جاز له
وقل من دبرها وحمل الانتراع المذكور ما لم يجر من السيد من ما يجوز
والأفلاحيون له الانتراع لأنه يترع لغيره والحاصل أن السيد الصحيح

يجوز له

يجوز له الانتراع وإن غلبت جلافة السيد المربوب فليس له وإن غلبت
وجد عند عي ما نصه علوترع وهو مريض ثم مع ولده وهو
مريض وانترع ما له له ذلك وكذا الوترع عليه الانتراع قبل الموت
عند التدبير فله ذلك ولعله المرض وبما شرح ما نصه وحمل عدم
الانتراع ما لم يترع ما له في المرض فإن انترعه قبله ويدل
له ما ذكره **ق** فيما إذا استثنى ما له فإنه قال فرع فإن دبر السيد
في صحته واستثنى ما له بعد موته يعني بعد موت السيد جاز
ذلك فإذا مات السيد قدم المديرة بيده بغير ما له ويصير ما له
مالا من أموال السيد وكذا إذا دبره بعد مرضه واستثنى ما له
ومنع من ذلك ابن كنانة وقال ليس مما جاز به المسنة وبينه
ما له قال في أول سماع ابن القاسم من كتاب التدبير انتهى فتبين
قال في المدونة وعقل المديرة وأعمالها وعلتها السيد ها وأما مهرها
ومالها ما اكتسبته منه قبل التدبير أو بعده فهو موقوف
بيدها وللسيد انتراعه وانتراع أم ولد مورو ما لم يجرها فإذا
مرفضا لم يكن له ذلك انتهى فقد أثبت أن مهرها وعلتها للسيد
مطلقا وفصل في المهر والمال المكتسبة ثم رأيت للافتقار ما
يوضح هذا فإنه قال مال المديرة على ثلاثة أقسام قسم للسيد
انتراعه في حال الصحة والمرض وهو خراج وعمل يده وأرض
جنايته وقسم للسيد انتراعه في حال صحته ودون المرض وهو ما
ذهب له أو يصدق به عليه أو اكتسبه بالتجارة وقسم اختلف فيه
هل هو من الوجه الأول أو من الثاني وهو من المديرة انتهى وقد ذكر
في المدونة أنه من الوجه الثاني وكذا ما أخذه المديرة في خلق وجهه
وقد نص أبو الحسن عليها بعمل يدها وعلتها جازيا وهو محرم
بغيره كلام الافتقار فقال أن جعله خراج المديرة وما سمي
محمل يده وحمله من أموال المديرة فيه نظر إذ هو مال السيد
بطريق الاتصال فلا يملكها السيد انتراعها انتهى وهو ظاهر
كلام المدونة وكلام المؤلف يحتاج لتفصيل قلت وقد بينت ما
ذكرنا أن قول **ق** أنه ليس للسيد أم ولد تدبره منه فيه نظر لما قلناه
لكلام المدونة انتهى المراد منه خلوكا على سيد المديرة في مالها ما
أجازة المديرة ويوجد منه أنه لو كان للشخص دار فحسبه عليه
فلا ريب أن المديرة أجازتها وتقدم في باب الخلع وأوجز في
ق ورهنه وكذا بأنه **ق** يعني أنه يجوز للسيد أن يرهق نفسه
المديرة لبيع لغيره ما بعد موت سيده أما لبيع في حياة السيد فلا

وعليه يحمل قوله في باب الرهن لا رهنه فانهم وكذا كيجوز للسيد
ان يكتب مديونته فان ادعى عتق وان عجز عا دليلا وانما كتابته
المديون وان كانت بيضا على قوله لان مرجعها للعتق وهي اقرب من
التدبير غالبا بدليل حرية الولي قال فيها ولا يابس بكتابة المديون
ادعى عتق وان مات السيد عتق في ثلثه ويقوم بماله في الثلث
وسيقط عنه باقية الكتاب وان لم يحمل الثلث فقتنه عتق منه يحمل
الثلث واقرب ماله بيده ووضع عنه من كل نجم عليه بقدر ما عتق
منه فان عتق بعتقه ومنع عنه بعض كل نجم عليه ولا ينظر الى ما
ادعى قبل ذلك ولو لم يبقه عليه الا نجم لعتق ثلثه وحط عنه ثلث
ذلك النجم وسعى فيما بقي فان ودي خرج جميعه حلا وان مات
سيده وعليه دين فاعتق في الدين قيمة رقبته كان كتابته يباع
للمدين كتابته فان ودي قولا له لما قد هاء وان عجز رقبته لمبتاعه
وان اعتق في الدين بعض الرقبته يبيع من كتابته بقدر الدين بمقتضى
من رقبته بقدر ثلث ما لم يبيع من كتابته وحط عنه من كل نجم
ثلث ما لم يبيع من ذلك النجم فان ودي خرج حلا ولا له للميت
وان عجز فبقدر ما يبيع من كتابته يرد مبتاعه من رقبته وما عتق
منه يكون حوالا لسيل لاحد عليه وباقي رقبته بعد الذي عتق
بینه يبقى للورثة وان انتهى من المديون **في** لا اخراجه لغير حرية
في يعني ان المديون لا يجوز اخراجه عن التدبير لغير حرية بوجه
من الوجوه لا عينية ولا نقدية ولا بيع ونحوه ولهذا قال وفسخ
بيعه لان في هذا الرضا حاله بعد جريان سبابة الحرية فيه والشارع
مستوفى للمرية قال في الخلاف من باع مديونته فسخ بيعه الا ان
بيادر السيد فيعتقه واليه الاشارة بقوله ان لم يفتقه فان
جز المشرى عتقه مفسخ بوجه وعتقه وكان الولا لعتقه وحده
عندي ما مضى ومثل العتق لومات ويجوز للمبايع التفرغ في الثمن
قوله ان لم يفتقه اي في حياة السيد ولا يفتق منه حيث كان ولو
عتق يتقص ويقتض في ثلثه ويرد اليك ثلثه فان عتق بعضه في
الثلث ما رغبنا يرجع المشرى بالارث لانه ما رغبنا في الولا ومثل
العتق الاستيلاء من المشرى والظاهر ان العتق لأجل ذلك وقال
ق ومعهم ان لم يفتق لو عتق بان يكون عتقه مشرى به معنى وهذا
المعنى يفتق بما قاله في توجيهه بما ان اعنتقه المشرى قبل موت المديون
اما لو اعنتقه بعد موت مديون فلا يفي لاه الولا لعتقه له اما يحمل الثلث
لجميعه فيعتق كله او بعضه فيعتق بعضه وعلى كل حال الرافد افتقد

لمديون قبل عتق المشرى له فلا ينتقل للمشرى بعد تفرغه لمديون انتهى
ثم لو قال وفسخ ذلك ان لم يفتق كان أولى واشتمل اي مفسخ اخراجه
لغير حرية من بيع او هبة او صدقة او نحوه ذلك وكذا لو قال وفسخ
ان لم يفتق ويكون الضمير على هذا في مفسخ عا دليلا على اخراجه لغير
حرية كما سماه الاشارة على الوجه الاول **في** كما كتب **في** المشرى تام
يعني ان الكتاب ادراعه الذي كان به فانه يفسخ الا ان يادر المشرى
فيعتقه قبل فسخ البيع فيفتق لشق السارح الحرية **في** وان
جنى فان خذاه ولا اسلام خذ منه تقاضيا **في** يعني ان المديون اذا جنى
على شخص فان خذاه سيده الذي دبره فلا كلام وان لم يخرجه فانه
يسلم خذ منه للمجني عليه يتقاضاها شيئا بعد شيء ان يستوفي
ارث جنايته ولا يملك جميع خذ منه ولا يباع المديون بخدمته وفي
كلام المؤلف حديث الخواب تارة والشرط اخرى وكل من ذلك جائز
والنقد بزمان خذاه اسم مديون وان لم يخرجه اسلام خذ منه
في وحاميه مجني عليه ثانيا **في** يعني ان المديون اذا جنى جناية
ثانية على شخص اخر فانه يجامص المجني عليه ولا يفي خذ منه المديون
الحا ان يستوفي ارث الجناية ولا مفهوم لقوله ثانيا اي وحاميه
مجني عليه ثانيا او ثانيا او رابعا المسا لاعتناء له وقال **في**
مشرجه وحاميه اي المجني عليه ثانيا يجامص المجني عليه اوليا
بقي من الخدمة واما ما استنوخاه المجني عليه ولا يفتق قول الثاني
معناه فانه يختص به وانظر ابتد المحامصة هل هو من الجناية او من
يوم يموتها وانظر ايضا هل معنى المحامصة ان الخدمة تقسم بينهما
نصفين او على حسب ما لكل وكان الاول ان يقول فحكمة بالغا
لانه وقوله ورجع ان وحي وما بعده مفرغ على اسلام خذ منه
تقاضيا لا تملك كما ظهر كلام المؤلف ان السيد يجبر في اسلامه
وخذاته ولو كان المديون مال يفتق به وليس كذلك فانه الذي
يخذه النقل انه اذا جنى المديون كان له مال ظاهر يفي جنايته
وضع فيها وان لم يكن له مال ظاهر يفي بمأخضا السيد في خذاته واسلام
خدمته وان اسلام خذ منه تقاضا اي شيئا يستوفي منها
الجناية هذا هو المشهور وقيل يملك جميعها وعلى الاول فلسفه
ان يتقاضا اهل الجناية بما اخذوا من الخدمة ويدفع لهم بقية
الارث وقاله ابو اسحاق قال السارح وليس له ذلك على الثاني
وما يتفرع على الاول ايضا انه اذا استوفى الاول ارث الجناية
فانه يرجع باقية الخدمة لسيده فانه اذا عتق وبقي عليه شيء

من ارض الجنابة فانه يتبع به واما على الثاني فلا يرجع باقيا للسيد
ولا يتبع بما بقي عليه من ارض الجنابة وتاثير الاشارة الى ذلك في
كلام المؤلف ووجه تعيين فدائه ان كان له مال على نجس السيد
فدائه واسلامه ان سيد المدير كولي المجهور يجب عليه فعل ما
فيه المصلحة ولا شك ان في تقديم فدائه بطلان ما له من المصلحة
ما ليس في اسلامه اذ قد يموت السيد قبل استيفاء الجني عليه
حقه من خدمته فيبقى تحت يده حتى يسوي حقه قال ابو اسحاق
ان جنى على المدير قبل ان يكون ارض جناية للمجهري عليه ويجيب
ماله من الارض او يكون لسيدة والا فلا شبهة وتارة ابن مرق
فيما استدل به على كون الاول اسبه انتهى قال ابن شاس ان جنى
مدير مضر لا عمل عنده لم يسلم حتى يبلغ الخدمة فان مات قبل
ذلك سقط حق الجني عليه وكذا المدير التي لا عمل عندها ولا
منفعة انتهى المراد منه مع تقديمه وتأخير وجده **ف** ورجع ان وجى
ب يعني ان المجهور اذا ارض الجنابة التي جنىها على من خصصه
الكرامة يرجع مدير كما كان قبل الجنابة وقال **ر** وهذا مستغنى
عنه بقوله تقاضيا واجيب عنه بحول بين احدهما انه ربما يتوهم
انه باسلامه سقط حقه من الخدمة الثاني ان قوله تقاضيا حذف
متعلقه فيجوز ان يكون المعنى تقاضيا للخدمة جميعها ومحتل
تقاضيا للخدمة حتى يسوي حقه وان كان الظاهر هو الثاني
فليس نصا في افادة المقصود فذلك ان هذا الافادة ما ذكر **ص**
وان عتق بموت سيده ابيع بالباقي او بعضه بحصته وخير الوارث
في اسلام مارق او قله **ش** يعني ان سيد المدير اذا مات قبل ان
يعرف المدير ارض جناية به وعتق من تلك سيده فحمله له فانه
يتبع بما بقي من ارض الجنابة في ذمته لتقدم بيعه بالعتق فان لم
يحل الثلث الا بعض المدير فان ما بقي من ارض الجنابة يتعلق بعضه
بالجزء المرد وبعضه بالجزء المرق وخير الورثة فيما رقى منه ان شاء واسلموه
للمجهري عليه ملكا له يفعل فيه ما شاء وان شاء واقد به بما خصه
من ارض الجنابة على حساب ما بقي قال الجلاب وان لم يكن للسيد
مال غيره عتق منه ثلثه ورق ثلثاه وكان عليه ثلث ما بقي من ارض
جنايته وبقاى ذمته وكان ثلثا ما بقي معلقا بخدمته والوارث
بالخير في اسلام ثلثه وفي اختم كماله بثلثي ما بقي من ارض جنايته
انتهى ولا فرق بين جناية المدير واستهلاله ما لا غاية ذلك يكون
في خدمته الا ان يكون المدير مال مبدفع ذلك منه قاله في جانيات

المدة قوله او بعضه من كلام المؤلف بحسب المتبادر منه العطف على
مجهري عاملين مختلفين اذ قوله بعضه مطلق علمه فاعلم عتق
وقوله بحصته عطف على الباقي وهو ممتنع والمخلص من هذا جعل
حصته مخرجا للمقدار ابيع بحصته قال السوراني فان عتق
بعضه ابيع بحصته ما عتق اذ عتق نصف ابيع بنصف ما بقي واذا
عتق الثلث ابيع بثلث ما بقي فاذا عتق الثلثان ابيع بثلثي
ما بقي مثلا الجنابة عشر ون وخدم عشرة ومات السيد وحمل
ثلث السيد نصف المدير وعتق ذلك النصف فالنصف الذي
بقي ابيع عليه ما بقي وهو خمسة في المثال والنصف الذي رقى
فالورثة بخير وان شاءوا اسلموا مرق للمجهري عليه والعدد
فيما جنى وان شاءوا افكوه منه قوله وخير الوارث الاخره انما
خير الوارث في اسلام مارق للمجهري عليه وقد كان السيد اسلمه
لانه انما اسلمه منه فلما رقى بعضه خير لانه خير ما اسلمه السيد
وما تقدم في باب الجهاد من انه لا خيار للوارث لان الذي خير
فيه هناك فهو عين العز **ص** وقوم بماله فان لم يحمل الثلث
الا بعضه عتق واقر ماله بيده **ش** يعني ان المدير اذا قوم بعد
موت سيده فينظر هل يحمله الثلث او لا فانه يقوم بماله اي
معه لانه مئة من مائة كانه طول او عرض او سواد او بياض
مثلا والعبرة بوجع النظر لا بوجع موت السيد فيقال له يساوي
على ان له من المال كذا فارة يحمله الثلث فيعتق كله كما اذا كان
ماله مائة وقيمته مائة وترك السيد اربع مائة فقد علمت
ان الثلث يحمله كله فيعتق ويقر ماله بيده وهذا المثال
ذكره في التوضيح وتارة يحمله الثلث بعضه فان ذلك البعض يصير
حرًا ويرقى باقيه ويرك ماله بيده ملكا له ليس للسيد ولا
لورثته منه يعني لانه مال مبيع مثلا لو كانت قيمته مائة
وماله مائة وترك سيده مائة فانه يعتق بضعة ويرك
ماله بيده لان قيمته بماله مائة وثلث السيد مائة وهي
نصف المائتين التي هي قيمته بماله فلو كانت قيمته مائتين وترك
السيد مائة عتق بضعة ايضا فلو كانت قيمته مائة فقط
وترك السيد مائة عتق ثلثاه لان ثلث السيد مائة وستون
وثلثان وهو مقدار ثلثي قيمة المدير فلو كانت قيمته مائة
وله مائتان ولم يترك غيره لم يعتق منه غير ثلثه ويبقى ماله
بيده على ما مر لا بد التماس قوله وقوم بماله ما لم يكن دبره

واستثنى ماله على ما مر **و** ان كان السيد دين موحل على حاضر
موسر بيع بالتقديس **ش** يعني ان الثلث اذا ضاق ولم يحل الدين كله
وكان للسيد دين موحل على حاضر موسر فانه يباع بالتقديس
بالفعل وليس المراد بالتقديس الذهب والفضة فان الدين اذا
عينا انما يقوم بالعرض فاذا بيع الدين مثلا خمسة عشر وقيمة
العبد خمسة عشر وترك السيد خمسة عشر فان الدين يبيح كله
لان الثلث حل جميعه **وقال** **ق** يبيع بالتقديس اي يقوم بحال يحل عمر
من ان يكون الدين عينا او عرضا فالعين تقوم بالعرض والعرض
يقوم بالعين ولو كان المراد بالتقديس ان يبيح الدين العبد
لانه لا يباع اي لا يقوم بالعين بل بالعرض فالمراد بالتقديس الحلول
وقوله يبيع اي يبيع بعه وجد عندي ما نصه قوله يبيع اي حقيقة
لا تقديرا لم يكن كعامة ما يبيع فبيعتين او يقدّر ولا بد من بيع
الدين من ان يكون من عليه الدين من المار به يبيع الدين **و**
وان قربت عينه استوفى قبضه **ش** الموضوع بحاله الا ان الذي
عليه الدين كان غائبا عن عينه فربيه والدين حال ويجل عند قرب
عانه يستأنف بالتقديس الى ان يقبض ذلك الدين وجد عندي ما
نصه والعينة القريبة كالاشهر البسيطة كما قالوا في الوصية
ووقف لا شهر ببيضة **و** والبيع فان حضر الغائب او ايسر المعدم
عنتق منه حيث كان **ق** اي فان كان يدين عليه الدين غائبا عن عينه
بعيدة او كان حاضرا محسرا فان المدبر يباع للفر ما اوهاجا وز
الثلث منه فان حضر الشخص الغائب الذي عليه الدين او
ايسر الشخص الحاضر الذي عليه الدين بعد بيع المدبر فانه
يحتق من ثلث السيد حيث كان اي سواء كان بيده الورثة او بيد
غيرهم من اشتراه او وصل اليه بوجه وظاهره وان حصل منه
عنتق من المشتري وهو كذلك فليس كسلسلة وبيع بعه ان لم
يحتق والفرق انه يرجع هنا من عنتق لآخر وفيما تقدم يرجع من
عنتق لما هو اضعف وهو التبرير وهذا واضح اذا كان يدين جميعه
بما حضر من المال واما لو كان يدين بما حضر من المال بعضه وقد
اعتق من يدينه من غير وجه فانه يفتق من عنتقه بتدريسا يفتق
بما حضر ويضم عنتق المشتري في الباقي ويحل للمشتري ما اخذه
في نظر ما نقص من العنتق واذ اراد المشتري رد عنتق ما بقي
لاستقام البيع في بعض ما عنتق كان ذلك كما سبقنا في بعض البيع
ثم ان مثل عنتق المشتري فيما ذكرنا لانه الامة وهل يجوز له وطها

لان عنتقا

لان عنتقا غير محقق لاحتمال انه لا يجز الغائب ولا يوسر المعدم او يمنع
ولها لانها كالمعتقة لاجل واستظهر الاول بعض شيئا
لعدم تحقق حصول العنتق فيها كما ذكرنا بخلاف المعتقة لاجل
ثم ان ظاهر كلام المؤلف ان الدين الذي على حاضر موسر او قرب
العينة حكمه ما ذكره ولو بعد اجله وهو واضح في الدين الذي
على الحاضر واما الدين الذي على قريب العينة فانه ينظر فيه
حيث كان حالا او قريبا للحلول والاعلم حكمه كحكم الدين الذي على
بعيد العينة فتقوله والبيع اي بان كان الدين على حاضر موسر او
على بعيد العينة يريد او على قريبها وبعد اجله فانه يباع من
المدبر ما لم يحمله ثلث المال الحاضر منه قوله فان حضر الغائب شامل
لسيد العينة مطلقا ولقربها حيث بعد اجل الدين من شرح **و**
وقال **ق** قوله عنتق منه حيث كان اي فيما بيننا وبين الله الحي
تضمن وتقدر انه عنتق وقا بدته متى بلغه خراج حل ومن كره
بيعه رجع به ويرجع من هو بيده على ما نصه من يبعه على ما نصه
وهلم جلا كالتعصية **و** **ق** ما نصه وانظر ما الحكم اذا كانت
قائمة كالا عشرة وبيع بالكر وكان ما حصل او ايسر به المعدم
انما يسع عشرة عنتق هل يفتق جميعه وبيع المشتري بالعه
او يراعي الثمن ويبقى الاول وعليه فلا فرق بين ان تتداوله
الاملاك او لا لانه انما يراعي العينة لا الثمن **و** **ق** وانت حر قبل
موت بيسته ان كان السيد مملوكا لم يوقف عادات امارات نظر فان
مع اتباع بالخدمة وعنتق من راس المال **ش** يعني ان من قال
لجده انت حر قبل موت بيسته او شهر او اكثر من ذلك فانه كان
السيد مملوكا حين قوله لعبد انت حر قبل موت بيسته لم يوقف
شي من الخدمة العبد عادات امارات السيد بعد ذلك فانه ينظر الى
حاله قبل موته بيسته فان كان في بيته اي اول السنة ولو مرض
بعد ذلك فان العبد يبيع ورثة سيده باجرة خدمته من تلك
السنة لانه قد تبين انه كان حرا من اولها فهو مالك لاجرته
من اول السنة ويعتق من راس المال لانه قد تبين انه كان
اعتقه في الصحة ولا يجره ما احدثه سيده من الدين مما تلك
السنة قوله قبل موت بيسته وجد عندي ما نصه **ق** **وقال**
انت حر قبل موتك يا عبد بيسته فهو حر **و** **ق** **لانه** لم يعلم
الاجل تحقيقا ولا حدة له وهو مذهب المدونة لانه يحتمل
حرية فليكن مستقدا للحر ونقل الشيخ كرم الدين انه يكون

Copy ng iversity

معتق لا أجل فله حكمه قوله نظر المراد بالظن هنا التفتيش أي
فتش وبحث عن المسئلة قوله كان مع أي في اليوم الأول من
السنة التي قبل موته ولو مرض بعده قوله كان مع فيه شيء إذ
ليس المراد أن العتقة في الزمن المستقبل كما لا يخفى والكواب
أنه إن كان دخل على عقل مقدر أي كان ثبت صحته وكذا بقدر
فما شبه ذلك قوله أتبع بالينا للفاعل أي أتبع ورثة السيد
لأن الوفاة إن السيد مات وفي شرح **هـ** الصغير في أتبع المبني
للمفعول راجع للسيد أي أتبع العبد سيده بعبء خدمته
التي خدمها لأنما ملكه أي لأنه تبعه أنه ما لكان في نفس الأمر
ولذلك لا يضره ما استند أن السيد بعد السنة وغيره
قاله الشارح قوله بعد السنة أي بعد ابتداء السنة وقوله
أو غيرها أي غير ابتداء السنة كأن استند أن بعد قوله أنت
حر قبل موتك نسبتك ثم إن هذا كله إذا مات السيد بعد
بعض سنة فالمراد في ما مضى وانظر لومات قبل معنى سنة
هل يراد كونه صحيحا أو مريضا حال القول ونسبتك من رأس
المال أو من الثلث كما هو الظاهر ولا انتهى وجد عتدي ما
نفسه وانظر لومات سنة أشهر من أن يشأه العتق وكان
أولها صحيحا ومات العبد في أثناء ما هل يكون أثره لورثته
لأنه تبع أن حر وهو الظاهر **و** والافتقار للثالث ولم
يتبع **ش** أي والأبان كان السيد مريضا أو لم يكن من السنة
أي واستمر مرضه للموت فإن العبد يعتق من الثلث لأنه
تبين أنه اعتقه في المرض ولا يتبع ورثة سيده بشيء من
خدمته لأن القاعدة أن كل من عتق من الثلث يكون عتقه
لسيده لأن النظر فيه بالتقويم إنما يكون بعد الموت كما ياتي
قوله يتبع بالينا للفاعل وقولنا واستمر مرضه احتراز
مالم يمنع بعد صحة بيته كان كذا في قوله وفي شرح الجوري
ما مضى ثم إنه إذا خرج من رأس المال ماله ورجع بخدمته
فإنه يتبع بالعتقة وانظر إذا أدت على خدمته هل يتبع
بالزائد منها أو يسقط **و** وإن كان على غير ماله ونفسه خرج
سنة ثم يعطى ما وقف ما خدم نظيره **ش** أي وإن كان السيد
غير ماله حين قوله لعبد أنت حر قبل موتك بسنة فإنه يوقف
خدمة المدة سنة كاملة على يد عدل بأذن الحاكم لأعلى يد السيد
ولأعلى يد العبد فإذا خدم العبد في السنة الثانية مدة شهر مثلا

أو شهرين

أو شهرين فإنه يدفع للسيد من القدر المخوف وهو أجرة السنة الأولى
تظهر القدر الذي خدمه العبد في السنة الثانية فالسيد نائب
فعل يعطى وما وقف متعلق ببيع وما مفعول يعطى الثاني وما على
خدم العبد ويظهر مفعول خدم أي ثم يعطى السيد من الشيء
المخوف أجرة الشيء الذي خدم نظيره أي يظهر ذلك الشيء بموقوف
بأجرة الشهر الأول الذي يخدم بعد السنة يظهر وقال في قوله سنة
أي من ماله حين قوله وقف بيده أي ويصير كل يوم بيوم
وقوله ما خدم نظيره أي القدر الذي خدم نظيره أي يعطى السيد
من السنة الماضية القدر الذي خدم نظيره من السنة المستقبل
أي يوما بيوم وإن جمعة جمعة وإن شهر أشهر مثلا الخيار للسيد
أي أن تضع مكان كل يوم من السنة الثانية يوما من السنة الأولى
مقدمين الأول فالأول من كل منهما وهما جارا في الثانية والثالثة
والرابعة والخامسة إلى ما لا نهاية له انتهى وجد عتدي ما
نفسه وقوله وقف خرج الخ وباقي ما تقدم من أنه إن دفع أول
السنة خرج من رأس المال وأتبع سيده وإن موفى واستمر
خرج من ثلث السيد ولم يتبع بشيء **و** ويطلب التدبير بقتل سيده
عند **ش** يعني أن الميراث إذا قتل سيده عند أده وإلا في باعية
فإن تدبيره يطل أن استحقاقه الورثة لأنه استعمل بشيء قبل
أدائه فهو بمنزلة ما به وكذلك الوارث إذا قتل مورثه عند
فائه لا يترك منه شيئا للعلة المذكورة أما لو قتل سيده خطأ
فإن تدبيره لا يطل ويعتق في مال سيده الذي تركه ولم
يعتق في الديّة وهي دين عليه ليس على العاقلة منها شيء
لأنه إنما صنع ذلك وهو مملوك وقول الشارح إنما يؤخذ من
عاقلة المدير سبق قلتم وجد عتدي ما مضى ولو قتل المدير
سيده خطأ كانت الديّة عليه ذمنا وعتق في مال السيد لا في
الديّة ولا شيء على عاقلة وإن لم يحمل الثلث إلا بضمه أخذ من
ماله بقدر ما عتقه منه ولا يعتق فيما يؤخذ منه من الديّة
ولو قتلت أم الولد سيدها عند افتقار ابن التام تعتق لأنه
عتق لازم من رأس المال وتقتل به إلا أن يهوى غيرها ولا يتبع
بمقتل الخطأ ومال عبد الملك عليها الديّة وعلى قول ابن التام
يلزم ما فيقال لنا قتل عبد يعتق منه خطأ ولا رية فيه
ولو قال أنت حر بعد موت هذه الديّة أو خلاه قتلها خطأ
عتق مكانه وإن قتلها عند إجماع إلى أن يتدر بر من أنما كانت

نقش لثله خلاف لو قلنا سبعة غيره عدا او خطأ فانه يقتضج
من وباستقرا له او للتركيب يعني ان التدبير ايضا يبطل به
باستقراق الدين للمدبر والتركبة كما لو ترك السيد عشرة مثلاً وقيمة
المدبر عشرة وعليه دين خمسة عشر فقد استغرق الدين للمدبر
والتركبة فيبطل التدبير لان الدين مقدم على ما يخرج من الثلث
وظاهره سواء كان الدين سابقا على التدبير او لاحقا له وهو واضح
اذا قام الغرماء بعد موت السيد واما ان قاموا في حياته فان
كان الدين سابقا على التدبير فانه يباع للغرماء والاختلاف كما في
الدونة **ص** وبعضه مجاز وركبة الثلث **ش** يعني ان بعض التدبير
يبطل بسبب مجاز وركبة الثلث السيد كما لو ترك السيد عشرة وقيمة
المدبر عشرة فثلث التركة ستة وثلثان هي قيمة ثلثي المدبر فيقتضج
ثلثاه ويرقى ثلثه قوله مجاز وركبة الثلث من اضافة المصدر
لمفعوله والمفعول محذوف اي مجاز وركبة الثلث اي مجاز وركبة بعضه
وهو ثلاثة وثلاثون وثلث الثلث وهو ستة وستون وثلثان
في المثال المرفوض اي وهو ما سبق في قوله فان لم يحل الثلث
الا ببعضه **ص** وله حكم الرق وان مات سيده حتى يفتق فيما وجد
حيث **ش** يعني ان المدبر له حكم الارقا في حد منه ونسبها دية
خلا بحد قاذفة ولا يقتل قاتله المدبر الصغير ذلك من احكام الارقا
وان مات سيده حتى يفتق من الثلث فيما وجد حيث من
مال السيد اي حين التقويم ولا يبطل الى ما هلك من المال قبل
التقويم فتقوله حيث اي يوم النظر في مال السيد لا يوم
الموت وبعبارة اخرى قوله حيث اي حين الفتق الذي
لا يكون الا بعد التقويم ومعرفة مقدار مال السيد وما يوجب
المدبر من ذلك فلو تلف بعض مال السيد بعد موته وقبل
الفتق فانه يفتق فيما بقي **ص** وانت حر بعد موت وموت
فلان عتقه من الثلث ايضا ولا رجوع **ش** يعني ان السيد اذا
قال لعبده انت حر بعد موت وموت فلان الغلاي مكانه علق
عتقه على موت الاخير منهما فان مات فلان فيتوقف عتقه على
موت السيد واما ما قال السيد اولا فيتقوم ويبطل هل يحل
الثلث اولا فان حمله كما لو عتق الى اجل فليس للورثة من الدية
الى ان يموت فلان وان لم يحمله الثلث كانت الورثة بالخيار في الدية
الذي لم يحمله الثلث بين الرق والعتق قوله ايضا اشارة الى
ان المدبر كما يفتق من الثلث كذلك هذا ولا يبطل حكم التدبير

جعله

جعله معتقاً لاجل ثلثه قال ان مات فلان خانت بعد موت
وان مات انا خانت بعد موت فلان ابن يونس ولا رجوع وبتقعه
المولف اداة هي سرجه قلت ما ذكرناه من ان خانت بعد موت
تدبر بتفاضله وت فيه نظر لانه انما يكون تدبيراً اذا اراده ذلك ولذا
ذكر غيره ما يدل على انه وصية ومما يدل على ذلك قول السراج
ان ابن يونس بعد قوله ثلث ثلث فلان يرد ولا رجوع له
فيه لذكره الاجنبى في ذلك انتهى فحاصل عدم الرجوع لذكر الاجنبى
ولو كان تدبيراً لكان عدم الرجوع فيه لكونه تدبيراً وبقي النظر
على هذا الوارد بان خانت بعد موت التدبير فمثل حكمه كما ذكره
المولف وهو الظاهر **ولا** **ص** وان قال بعد موت فلان بشهر فعتق
لاجل من راس المال **ش** يعني ان الاسنان اذا قال في حال صحته
لعبده انت حر بعد موت فلان بشهر مثلاً فانه يكون معتقاً لاجل
راس المال ولا يلحقه دين ويخدم الى الاجل ولا فرق بين السيد
والامة اما ان قال ذلك في حال مرضه فانه لا يفتق الا من الثلث
لا من راس المال بعد موت فلان لما علمت ان التبرعات في حال
المرض يحلها الثلث ولم يقتضد المولف بذلك انما لعل ما اشهر
ان التبرعات في المرض من الثلث قاله مالك وابنه القاسم من قال
لعبده في صحته انت حر بعد موت فلان او بعد مائة شهر فلو عتق
الى اجل من راس المال ولا يلحقه دين وان مات السيد قبل موت فلان
خدم السيد وركبة السيد الى موت فلان او الى بعد موته بشهر ان قال
ذلك وخرج من راس المال ولو قال ذلك السيد في مرضه عتق
العبدين الثلث الى اجله وخدم الورثة حتى يتم الاجل ثم هو حر
وان لم يحمله الثلث خير الورثة في التعاذ الوصية او يعتقون
من السيد يحل الثلث بثلاثين شرح **ص** ما نصه قوله بعد موت فلان
بشهر اخر به ما اذا قال بعد موت بشهر فانه يكون وصية ماله
يرد به التدبير او يعلقه على شيء كما مر في قوله او حر بعد موت
يوم وقوله بشهر يقتضي انه لو كان بعد موت فلان ولم يقل بشهر
انه لا يكون معتقاً لاجل كما مر عند قوله العتق مائة وذكره في
الدونة هنا انتهى المراد من خامسة مسألة من الرق ولا يرد
العلاء المحسن بن محمد المالكي من قال لامته انت حرة اذ امانت فلان
فانما لا يفتق الا الى تلك الدية وهي تحذمه ولا يجوز له وطها واذا
قال لها انت حرة اذ امانت انا فانه يطها ويستتد بها ما جاز وطى
هذه والمجنى وطى تلك اذا قال بعد موت فلان لم يجز له وطها فاما الرق

قلنا ان المعتق الى موت فلان بئرلة المتق الى سنة لانها شرطان معلومان
بزمان اقل لا محالة لان موت فلان اوقات وما علمت من الحرية بزمان ياتي
رفع ملكه عنه خلاطامه لوزال الملك محيي ذلك الزمان والموت
ياتي الاجل ولا ملك له في الامه لان الموت ينزل ملك الخالف ما اذا مال
اذا امت ما تنهوه فقد علمت الحرية في وقت لا يملكه من بئرلة من
من قال لا مودة اذا امت ما تنهوه طالت هذا الاطلاق لا فعلت الطلاق
في وقت يزول ملكه عنه موفع الفرق بينهما **باب**
ذكر فيه الكتاب والكتابة وما يتعلق بذلك قال الجوهر في الكتاب
العبد يكتسب على نفسه ثمة فاذا ادهى ادى عتق انتهى وقال القاهناني
الكتابة هي عتق الرقاب عده او اتمته على مال يورده اليه انتهى وقال
الفراف في التتبعات الكتابة مستتعة من الاجل المصوب لقوله
تعالى الا ولها كتاب معلوم اي اجل مقدر ومن الا لزام لقوله تعالى
كتب عليكم الصيام كما كتبنا على الذين من قبلكم اي الزمكم الصيام
كما لزمه على الذين من قبلكم وكتب ربكم على نفسه الرحمة والعبد
الزم نفسه المال ويقال فيه المصدرك كتاب وكتابة وكتبت وكتابة
قال الله تعالى والذين يبتغون الكتاب مما ملكت ايمانكم فكاثبهم
الاية والامر فيها للذنب وقال بعضهم الكتابة مستتعة من الصدق
ومنه سمي الجنب كتيبيا لضم بعضه الى بعض والجمهور يضم بعضها
الى بعض وكانت العرب لا تعني الحساب وتعرف الاوقات بطولوع
الشمس من حيث الاوقات مجزيا وكانت الكتابة في الجاهلية تاقرها
الاسلام واول مجزاي في الاسلام يحرم اي امية مكاتب عمر بن الخطاب
وعرفها ابن عرفة بقوله عتق على مال موجه من العبد موقوف
على ادايه يخرج ما على مال مجهول ولذا قال فيها لا يجوز كتابة ام
وجوز عتقا على مال مجهول ويخرج عتق العبد على مال موجه
على اجني وقال ابن عبد السلام لما كانت حقيقته العرفية معلومة
وهي اعتاق العبد على مال منجز لم يتعرض المؤلف الى رسمها
قلت ولقد الرسم الذي رسمه مع وفي يدخل فيه عتق على مال
منجز على اجني وليس بكتابة ولا حكم حكمها اية معرفة كقول الكتابة
عند مالك بحالة وموجهة فان وفقت مسكوتا عنها اعلنت انتهى قوله
على مال اخرج به العتق على غير مال وهو المثل والعتق لاجل
قوله موجهل اخرج به القطاعة قوله موقوف على ادايه اخرج به
العتق المجهول على ادا مال الاجل ما نه ليس بكتابة ما قلت لا ي
شي جعل جنس الكتابة العتق ولم يجعله العتق كما قال في التفسير

وهو ظاهر

وهو ظاهر قلت ظهري هذا ثم رايت لبعض تلامذته الاعتراض عليه
وقال الصواب ان تقول عتق يوجب العتق على مال اولا ويورده
ما ذكره ان الكتابة سبب في العتق لا انما نفس العتق وما اعترضت
به بعد يظهر انه يريد بعضه عليه والله اعلم فان قلت هل يجوز ان
يكتسب بعض عبده قلت قال مالك لا يجوز ذلك فان قلت فهل يورده
ذلك على الشيخ لان ذلك ليس بكتابة ويكون حده غير مطرد قلت
حده لما هو اعم من الصحيحة والفاسدة فان قلت اذا كان
له شقص في عبده باقية حده ما نه يصح الكتابة على ما اخذوه منها
قلت يرد ذلك قلت هو اخل وهي صحيحة والاول داخل
وقد فاسدة والاصل في مسر وعينها الكتاب والسنة والاجماع
اما الكتاب فنقوله تعالى فكا يثوبهم ان علمتم فيهم خيرا قال ابن عبد
السلام اختلف في الجمل المذكور في الآية هل هو المال او القدرة على
الكسب والصلاح او الامانة الى غير ذلك من الاقاويل قال في التوضيح
والمنقول عند مالك في الموازية انه القدرة على الاداء اما السنة
فاخرجها الشيخان وغيرهما عن عائشة انها قالت جات بريرة فتالت
ابن كاتبي اهلي على شئع اوراق في كل عام اوقية فاعينني و
فتالت عائشة ان اهد اهلك ان اعد هالكهم ويكون ولاوك كيب
فعلت قد هبت بريرة فتالت لهم ذلك فابوا عليها فجات من عند
اهلبا ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فتالت ابن
عمرته عليهم ذلك فابوا الا ان يكون الولاء لهم فسمع ذلك رسول الله
صلى الله عليه وسلم فسا لها فاجرة عائشة فتالت خديجة واستر في
لهم الولاء فاما الولاء لمن اعتق ففعلت عائشة الحديث **باب** تدب
مكاتب اهل البرع **باب** ابي اذ اطلب الرقيق ذلك والاعلان تدب
ومعومه ان غير اهل البرع لا تدب مكاتبته وما مراد لك شي
اخر ما لكلام في التدب لابي الحجة وان كانت لازمة للتدب لكن
ليست مقصودة خلافا لليساطي فمنطوقه مسلم وفي معومه
تفصيل ما كان صبيبا او مجنون كانت مكاتبته باطلة وان كان صبيبا
محررا عليه او زوجة او مريضا في راد الثلث كانت صحيحة متوقعة
والفرق بين المسخيه والمريض هنا وفيما سيف في العتق من ان
المسوخيه والمريض في راد الثلث عتقا باطل ان هنا عتقا وقال
ظاهر كلام المؤلف ان غير اهل البرع لا تدب الكتابة في حقه وتبي
التدب لا يبي الجوان خلوقا صج وتدب كما في العارية كان الحسن
وعمر باهل البرع دون اهل النحر والسامل للولي لتغييره بالتدب

فعلت

ولا شك ان الولي لا يندب في حقته مكانة المحجورة ثم المولى باهل الشرع
من له ذلك بكل ماله او ببعضه فيدخل الزوجة والمريض بما زاد
الثالث ولا مانع من استيجاب ذلك في حقهما وذكر الجواز الا في
المريض لا يباح ذلك زاد في قوله ولا مانع الى اخره فاستدلوا
يقول احدا انه يستحب لهما ذلك في زاد الثالث انتهى وجده عندي
ما نصه قوله اهل شرع شرط في لزوم والمدونة بعد حصول
الشرط كما يقال ندب صلاة النافلة بشرط الوضوء لا بشرط في الصحة
غلايرد ان المريض والزوجة في زاد الثالث تقع كتابتهما والكتابة
تقر بها الاحكام الخمسة فان كان العبد لا يعرف بسوء سعادته من
مباح وقد روى الكتابة ليس باكثر من خراجة بكير في مدونة وان
كان قد روى الكتابة اكثر من خراجة بكير في مباحة وان عرف بالسوء
والاذابة في مكرهه وان كانت سعادته من حرام في محرمة
ولا يباح في هذا كلام المولى لان المولى تكلم على قاعدتها واصلا
كانه يقول قاعدة الكتابة النذوب وقد عرفنا لهما احكام اخر قوله
مكانة اهل شرع مصدر مضاف لفاعله وهو السيد و اشار للصيغة
بقوله بكاتبتك الى اخره و اشار للعوض بقوله بكاتبتك اذ كان
الكتابة اربعة السيد والصيغة والعوض والسيد والسيد وتقع من
المضي بنا على انما يقع على ما في باب البيع **ص** وحط خراجة
ش يعني انه يستحب للسيد ان يحط عنه عبده جزا من الاجزاء
ويستحب ان يكون الاخر من نجوم الكتابة ليحصل له به الاستعانة
على العتق ولانه بدليل مخصوص وغيره من الاجزاء بعوم قوله
تعالى وما تعطلوا من خير بيله الله قاله يالك في المدونة والعلى
قوله تعالى واتوهم من ماله الله الذي اتاكم هو ان يضع عن الكفا
من اخر كتابته شيئا قال ابو عمر وهذا على النذوب ولا يقتضي به وقال
الشافعي يقتضي به نظر الامر في قوله واتوهم من ماله الله الذي
اتاكم واذ علمت ما قدرناه فكان ينبغي للمولى ان يقول واخر
بالواو وليد على نذبه اي وندب حظ جز ويبدو ان يكون اخرا
واخر اخلا من جز وان كان محيى الحال من التكرار بلا مسوغ شاذ
على حد قوله عليه الصلاة والسلام ومالي ومراة بجال قيا ما او
تخير محمول عن المفسر لا محالة نسبة خط الى جز اي وحط
السيد اخر جز وفي كتابة اخر من خط جز من اضافة المصدر الى
مفعوله واخر نصبت على انه مفعول لجز فعلى المحل لكنه يقتضي اذا
حطه حيث لم يبق غيره واما لو حطه وقد بقي غيره فلا يحصل النذوب

المذكور

المذكور ويحتمل ان يكون ظرفا وعليه فلا اشكال **ص** ولم يحجر العبد
عليها **ش** المشهور من المذهب ان العبد لا يحجر سيده على الكتابة
نفس عليه في الجلاب واخذ الجير عليها من المدونة واليه اشار
بقوله والماخوذ منها الجير اي ان رضى السيد بمثل خراجة او يزيد
منه شيئا قليل وقد اخذ ذلك ابو اسحاق من قوله في المدونة
ومن كاتبت عبيد على نفسه وعلى عبيد للسيد غايب عن العبد
الغائب وان كرهه ومقتضى تعريف الجير بين المقيّد للمحرر انه لم يوجد
من المدونة الا الجير وهو مقتضى كلام ابو اسحاق وهو ظاهر
المدونة واما ابن رشد فعنده ان القولين يقومان من المدونة
ووجه القول بعدم الجير بقوله فرق بين من يحجر عليها ابتداء
ومن يحجر عليها اخرا ولا يلزم من جبر الغائب عليها الذي لم
يدفع مالا الا ان تحصل له العتق ان يحجر غيره ولم يفهم كلام ابن
رشد عند المولى والايمان بقوله واخذ منها الجير اي غلابا في
انه اخذ منها بعد ماله والقول بالجبر ضعيف كما قال **ق** بكاتبتك
ووجهه بكذا **ش** هذه هي الصيغة والمعنى ان من اراد ان الكتابة
الصيغة نحو قوله كاتبتك بكذا اي بشي يسميها او انت مكاتبت
بكذا او انت مستتف على كذا وعلى غيرهما وتبين او بعتك نفسك
بكذا غالبا فيه للمعاوضة كقوله استتريت العبد بدينه بقوله
بكذا اشارة للعوض وكفا لانه لا يشترط فيه ان يكون مما دفع
المعاوضة عليه وبانه قال بكاتبتك مما بعا وض عليه في الكتابة
وانظر لو ترك قوله بكذا هل تبطل الكتابة بنا على انما بيع او م
يقع ويكون عليه كتابة المثل **ص** وظاهرها اشتراط التخييم
ش يعني ان ظاهر المدونة عند القاضي عياض وغيره لزوم
اشتراط التخييم لا اشتراط صحة لان المذهب انما اذا وقعت بغير
تخييم كانت صحيحة وتجر ولو قدرنا الصحة لكاتبت باطللة وهو
ضعيف و اشار بقوله وضع خلافة المسا اشار له ابن رشد
في المقدمات الى ان الصحيح من المذهب جوازها حالة انتهى
كما نقله في التوضيح وعلى هذا ان كان المناسب لقاعدة ان
يقول والآخر خلافة وقال **ق** لا شك ان المقام مقام وظر
خلافة والمذهب الاول والى التخييم للمفسر اي جنب
التخييم فيصدق بالجملة الواحد لان ظاهر المبانة جعلها موقفا
مع انه يجوز ان تجعل بها واحدا انتهى ولو قال وظاهرها اشتراط
التخييل لسلم من هذا الاعتراض على ان العتق على مال حال

يسمى فطاعة لان منسج ما علمه المكتوب في غيره يسمى بذلك **ص**
 وجاء به في كتابي **ش** يعني ان العوض في الكتاب يجوز ان يكون
 بالفرق فلا يبيعه العوض في البيع ولا في الكساح كما يف ويغير
 شاره ويحذف ذلك وانما جاز هنا لان اصل العتق ان يكون في
 فلا اقل ان يكون على شيء من قرب الوجود او على شيء سبق له
 وجود فلهذا اعتنق ولا بد ان يكون ما ذكر في ملك العبد والا
 فلا يجوز وكذا الجنين في بطن امه العبد والا فلا الا بعد خروجه
 وقال **ق** الصير في جاز للعوض وهو كذلك واليا بالملاسية
 اي وجاز العوض حالة كونه ملتبسا بعوض بغير اي عوض
 في غير قوله بغير اي خفيف بدليل قوله لا لولم يوصف
 والفرق الحقيقي هنا كثر في باب البيع لانه لا يفتقر الفرع في البيع
 الا اذا كان يبيح لم يقصد للحاجة كما مر في باب البيع **ص** وعبد
 فلان وجب **ش** اي يجوز للسيد ان يكتب عبده على ان ياتيه
 بعبد خلال الفلاني وليس ياتيه والا منع وكذا يجوز للسيد
 ان يكتب عبده على جنين من حيوان معلوم ناطق او صامت
 وظاهر قوله وجب ان يصف له وجوده وما على ما تجل به
 امي فيمنع ولا يظن يعطى هذا لانه قبل وجوده لا يظن عليه
 ولا يسمى جنينا وقال الموافق اذا كانت الكتابة على عبد فلان
 فقال ابن ميسر لا يبيعه الابن انتهى **راد** في شرحه وانظر
 الجنين هل هو كذلك اي لا يبيعه الابن او يقال انه دخل في
 ملك السيد بالعقد فصار له منه ولو تر لميتا **ص** لا لولم
 يوصف **ش** يعني انه لا يجوز للسيد ان يكتب عبده على ان ياتيه
 ولو غير موصوف ككثرة الفرع لعدم اخاطئه بصفة فالمراد
 باللولو كل جوهر نفيس يتقارن فيه الاخراف وحيد عندي
 مادونه ولو كانت عليه عبد ولم يصفه فالوسط لان وسطه يعلم
 بخلاف اللولو لا يمكن الوسط منه لان وسطه متناو وتفاوتا كثيرا
ص او كثر **ش** يعطوف على لولواي وكذا الاجور للسيد ان يكتب
 عبده على غير لولوايته وعدم الانتفاع به شرعا فان وقع العقد
 على غير او خرب وما اشبه ذلك فان العبد يرجع لمكانة مثله
 في ذلك واليه اشار بقوله ورجع لمكانة مثله كذا في السم
 وفي نسخة الموافق كتابة مثله وهي احسن واخصر وظاهر تظليل
 الشارح في قوله لا لولم يوصف ان الكتابة تبطل بالكلية وهو
 ما عناه ابن مزروق لظاهر المدونة فقال وظاهر المدونة

مسئلة

مسئلة اللولو الفسخ وانما يقول اشبه بعد ما في النوار عنه
 انتهى وعليه مقوله ورجع لكتابة مثله لا يرجع لمسئلة اللولو
 قال **ر** رجوع قوله ورجع لكتابة مثله لما بعد الكاف على قاعدة
 لا كلام فيه واما رجوعه لمسئلة اللولو فيحتاج لتقليل مقتضى
 المدونة ان العتق ماض ولا يتبع بيبي النظر المواق واختار **ق**
 رجوعه للمسئلة لانه اذا كان ذلك من المثل فيما لا يملك او لا
 فاول ما يملك في الجملة كاللولو والرجوع لما بعد الكاف قاعدة
 اعلى من ان يبيح في كلام المواق ما استند اليه وانما فيه نقل
 عبارة المدونة فقط ولا شك ان ظاهرها خلاف ما لا يملك
 وهذا لا يمكن ان يقال انتهى وجد عندي ما فيه وقد يقال ان
 لظاهر المدونة وجهان وهو ان السيد في مسئلة العبد دخل على
 شيء لا يملك شرعا فهو كالعبد ومحمضا فكانه كاتب عبده من غير
 تعيين قدر فرجع لمكانة مثله بخلاف مسئلة اللولو فقد دخل
 على شيء يملك شرعا لم يتم له من رجوع وقتا وظاهر كلام المؤلف
 في قوله او كثر سواء كان العاقد ان يكتب عبده لكتابة
 كما ان كاتب ذي ذنب بغير اسم احد هما او كان ما يملكه
 العاقد ان يكتب عبده لكتابة بان كان احدهما مسلما حين عقدهما
 وعلى الاول من هذين لا يشك في مسئلة اللولو الذي لم يوصف
 لان هذا جاز عند ما قد به واللولو الذي لم يوصف بخلاف
 ذلك لان الفرع في مثل هذا لا يجزئه احد وجملة الشارح على ما
 اذا وقعت الكتابة بما لا يجوز تملكه واستدل بكلام العينية
 وكلامها انما هو في ان اوقعت بما يجوز عند العاقد من تملكه
 من شرح **ه** وانظر في الشارح فيما ينسأه على نت **ص** وفسخ
 ما عليه في مخرج او كثر لعب عن ورق **ش** هذا يعطوف على
 قوله وجاز بغيره والمعنى انك قد علمت ان الكتابة ليست
 كغيرها من الديون الثابتة في الذمة ولا للمعاوضة المحققة
 فلهذا جاز فيها ما لم يجز في ذلك منجور للسيد ان يبيع ماله
 على المكان في شيء لا يشعوله الا ان واعتبر ذلك لتسويق
 الشارح للخرية وكذا لك يجوز للسيد ان يخلع ماله على عبده
 على ان يبيع عنه بغير ذلك وكذا لك يجوز ان يبيع ما عليه
 من الطعام قبل قبضه وكذا لك يجوز للسيد ان يفسخ ما على
 مكانه من ذهب في قبضة او من قبضة في ذهب ولا بعد ذلك
 من خامسا خلا لتسويق الشارح للخرية قال المحقق اذا فسخ

ما يملكه م

Copy

الدناير في الورق اقل من الاصل او اقرب او بعد او منقح الدناير في
الكر منها الى اجل اقل بعد من الاصل ما جاز ما لك وان القاسم وان لم
يجعل المنقح قوله ومنقح ما عليه في موزاي برضى العبد وقوله
من ورق ان اردنا الصبح فندمنا فصح وجملة من بمعنى ما منقول
او منقح كذهب في ورق وان اردنا الصبح فندمنا فصح وجملة من بمعنى ما منقول
وكل صحيح ووجد عندى ما فيه ان كانت مسألة الذهب والورق
بملاذع جعل في جازة ولو من الفين وان كانت في موزاي دخلت
في قوله ومنقح ما عليه في موزاي فجازة ذكرها الا ان يقال العبد
وقع او لا يجوز كل ثم فسحة في راءهم بجملة مثلا وحينئذ في عبارة
ما قبلها **ص** ومكاتبه ولي ما لمجوده بالمصلحة **ش** هذا معطوف
على ما قبله من الجائزات والمعنى ان المجور عليه كالصبي والمجنون
والسفيه يجوز لولي من اب او وحي او مقدم ان يكتب عده
بالمصلحة ولا يجوز ان يعتقه على مال يأخذه منه او لو سار
انصره منه وتقريرنا له بالجواز دون الندب موافق لقوله او لا
اهل التبرع او الولي ليس هذا هل في مال مجوره قال الشارح
لو حال من بدل ما كان احسن فانه اكثر استحقاقا لغير العاقل
ومن العاقل وهو ذ هو لعد قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم
من النساء ما كن ناصيات تعقل ودين استعمل منهن ما والى الرقيق
انقص من النساء ما استعمل فيهما او استعملنا بهن فيفضل مجازا
او على القليل فيها والجواب الاول **ل** والآخر **له** في شرحه
بعد ان اعترض على من اجاب بانه ان يلقط ما دون من تدر بل لا يفتق
مترلة ما لا يعقل لعدم تمام نفعه بقوله قلت لم نره لاحد من اهل
الربة **ص** ومكاتبه امة وصغير وان يلاما ولا كسب **ش** هذا
معطوف ايضا على ما قبله من الجائزات والمعنى انه يجوز للسيد ان
يكتب رقيقه الصغير الذي بينه عشرة اعوام فاكث ولو كان لاما
له ولا كسب اي بالفعل كما قاله **ق** واما القدرة على الكسب فلا بد
منها ولام **ت** فاسد حيث قدروا بلا قوة على كسب انتهى وقال **ق**
وظاهر كلام المؤلف عدم الاستصحاب وهو الموافق لما نقل عن الامام
في الموازنة ان الحرية في الية هي القوة على الاداء والاية تقتضي
عدم الامر عند انتفاء الحرية وانتفاء الامر بعد قبحه في الجواز
المراد وعبار هذا خالوا والجمال اي يجوز مكاتبتهما في حالة كونهما
بلا مال وكسب واما لو كان لهما ذلك لكانت الكتابة مستحبة ولا
ينافي هذا ما سبق لان ذلك منطوق فيه للمكاتب انتهى وجواز مكاتبته

الصغير

الصغير المذكور مبني على القول بان السيد يبيع العبد على الكتابة
واما على ما قبله فلا يتأتى ان لا بد من رضى الصغير ورضاه غير مقتضى
ابو الحسن والحد الذي يجوز ان يكتب الصغير اليه ان يبلغ عشر سنين
وعبارة تت مالوا والحد الذي يجوز مكاتبتهما اليه ان يبلغ كل عشر
سنتين فما فوقها انتهى المراد منه وقال في شرح الرسالة ان قاله
نقله الباجي عن ابن القاسم مكاتبته الصغير وان لم يبلغ عشر سنين
من شرح **ص** يبيع كتابته او جزء **ش** المشهور من الذهب جواز بيع
الكتابة وجواز بيع جزء منها كربعها ونصفها مثلا قاله ابن القاسم
وسواء ان المشتري هو العبد الذي كوت او كان احبسا ولا يشترط
حضور العبد واقاربه كالدين على المشهور لان الغرض مقتضى بيع
الكتابة ومنع بيعها ربعه وعبد العزير بن ابي سلمة قال في المدونة
ولا بأس ببيع كتابة الكاتب ان كانت عينا فيعرف تغدا وان كانت
عرضا فيعرف تغدا لقاله او يبيع تغدا فان تأخر كان دينا يدين
قال الشافعي عبد الوهاب هذا اذا باعها لغير العبد واما اذا باعها
منه فذلك جائز على كل حال انتهى قال ابن عرفة ولا بد من حضور
المكاتب ولا يكتفي قرب غيبته كما هي الدين لان ذاته مبيعة على تقدير
عجزه فلا بد من معرفتها وقول ابن عبد السلام لا يشترط حضوره
واقاربه لان الغرض من الكتابة يقتضي انما الاغتفار في عقد هالائه
لم يبق للعقل لاي بيعها انتهى ولو اطلع المشتري على عيب بالمكاتب
فليس ان ينظر فان ادى مضي والافله الود لان المبيع ما هو
العبد وهل يرد ما اخذه منه من الكتابة او لا يرد لانه كالفلة
ص لا يجزئ يعني ان يبيع الجمل العين من الكتابة لا يجوز كقصة الفر
كما ان الكسرى التحد الرابع مثلا ولم يعلم قدره ومعنى كلام المؤلف
ان الجوم مختلفة والاجاز لانه من بيع الحق قال ابن مروق وما
ذكره من منع بيع الجمل العين محله ان الم يعلم قدره او يعلم وجملة
نسبته لباقي الجوم فان علم قدره ونسبته لباقي الجوم جاز ببيع
لان المشر او وقع على شي معن ومعلوم وهو الجمل وما يقابل من
الرقبة **ص** فان وحى قالوا للاول والارق للمشتري **ش** يعني انه حيث
جاز ببيع كل الكتابة او جزءها ووفى الكاتب ذلك للمشتري قالوا
يكون الكتاب لا تقاد له والمشتري قد استوفى ما اشتراه وان لم
يوفى بان عجز الكاتب فانه يرق للمشتري كله في الاول ويقدر بماء
المشتري في الثانية وكذلك لو هلك الكاتب قبل اداء جوم الكتابة
فانه يكون ملكا للمشتري فزع لو وهب كتابة مكاتبته فجز عن ادائها

فيل يرق للمقطا وقيل يرق لواءه **م** واقر امر يرض بقبضها انه ورك
غير كلاله **ش** يعني ان الانسان اذا مات عبده في حال صحته ثم اقر
في حال مرضه انه قبض منه جميع حقوق الكتابه فانه يصدق في ذلك
ان كانت ورثته غير كلاله اي بان كان فيها ابن او اب او لامته حينئذ
واما ان كانت ورثته كلاله والثلث لغيره لم يصدق الا بيته للثمة
فان كان الثلث يحمله فانه يصدق لانه يجوز له ان يعتقه وان كان
في مرضه واقر بقبضها منه فان حمله الثلث عتق ورث الكلاله او لا
يكتفي عتقه وان لم يحمله الثلث خير ورثته في امضا الكتابه فان
امضوا واعتق منه محمل الثلث كذا في المدونة والكلالة يفتح الكاف
واللام مصدر كل الرجل بكل كلاله والكلالة يفتح الكاف الذي لا ولد له
ولا والد له الجوهر في قوله في القرب الكلاله ما خلا الوالد والولد
ويطلق على الورثة والوارث وعلى القربة من غير جهة الوالد والو
فمن الاول قل الله بقبضكم في الكلاله ومن الثاني ما يروى ان حارسا
قال اي رجل ليس بربي الا كلاله ومن الثالث قوله ما ورك لحد
عن كلاله وقوله ثقات وان كان رجل يورث كلاله يحتمل الاوجه
على اختلاف الفرائد والتفديدات وهي من الكلاله اي العتق
او من الاكليل للعصابة ومنه السحاب الكلل المستدير وما نكله
البرق انتهى وقيل في الكلاله عند الفقهاء الرخصة التي فيها ورك
وعند الرضيين الرخصة التي ليس فيها فرع وارث واصل انتهى وقال
م والمراد بالكلالة هنا كلاله الرضيين اي ان ورثته فرع او اصل
م ومكانته بلا محاباة والا فبقوله **ش** يعني ان المرء يجب بحقوقه
ان يكاتب عبده بلا محاباة فان محاباة فانه يعتق من ثلثه وكذلك
ان ورك كلاله فانه يعتق من الثلث حقوقه والا فبقوله يرضع
لمسئلة المحاباة والمسئلة اذا ورك كلاله فادخل الثلث ما اقر
به او محاباة مضي ورجعه في الثانية قال والكتفي في الاول مفهوم
الشرط وهو انه ان ورك كلاله كان ما اقر به محاباة فادخل الثلث
ما اقر به في مرضه او محاباة مضي وما لم يحمله الثلث رفق منه
بقدرة الورثة ثم ان ادعى خسر حرا والارق وفي شرح ما مضى ان
رجع قوله والا فبقوله ثلثه لقوله بلا محاباة كما عليه في مدونة
فالمعنى انه اذا كانت محاباة فان المحاباة تكون في ثلثه في مرضه
ما حمله الثلث سواء حمله كلها او بعضها وان لم يحمله شيئا لم يملك
علا الشارح في قوله ومكانته بلا محاباة وفي ابن مرق في خلاف ذلك
وانه ان لم يحمله الثلث المحاباة كلها فانه يجزى الوارث في اجازة المحاباة في

عتق

عتق محمل الثلث من العبد بلا يارده على العتق المقابل لما لا محاباة فيه
فان كانت محاباة في عتقه ثم مات فانه يعتق بعتقه ويطلق في
العتق ثم مات فانه يعتق بعتقه ويطلق في العتق التي محاباة فان
كان الثلث يحمله اعتق بقبضه وان لم يحمله جميعا غير الورثة في اجازة
محاباة به وعتق ما يقابل محمل الثلث منها وان حمل راجعا لقوله
ان ورك غير كلاله من قوله واقر امر يرض بقبضها ايضا لما فعل الشارح
فلا بد من تقدير قوله والا فبقوله ثلثه بالنسبة لاقرار الرضين بما اذا كان
الثلث يحمله كل ما اقر به فان حمل بفضه بطل محمله وغيره كما قال الطحاوي
انتهى المراد منه مع بعض حذف وجد عتق في ما مضى واذا بطل الاقرار
في الاول كما لكتابة صحيحة على حالها لا يثبت له وهو صحيح **م**
ومكانته جماعة لما كان فموزع على قوتهم على الاداء يوم العتق وهم
وان زمن احدهم حلا مطلقا **ش** يعني ان الجماعة من الرقيق اذا
كانوا لما لك واحد فانه يجوز له ان يكاتبهم دفعة واحدة في عتقه
واحد على مال معين مجزئ عليهم وانما ان تعدد المالك فان ذلك
لا يجوز ايجلا يجوز مكاتبهم دفعة واحدة بمال واحد لانه اذا انجز احد
العبد او مات اخذ سيده مال الاخر بغير حق فيكون من باب اصل
اموال الثابت بالباطل واذا وفقت الكتابة على الوجه المتقدم فانها
توزع على قدر قوتهم على الاداء يوم عتق الكتابة وعلى قدر اجزائهم
وعلى قدر خدشهم وهذا هو المشهور فلا توزع على المدد ولا على قنن
الرقبات كما قيل وهم جلاسوا بالرقاب اصحاب او مرضى او بعضهم صحيح
وبعضهم بضع وسوا اشترطت الحالة في ملبس العتق ولا خلاف في حال
الدين لا يلزم الحالة فيها الا بالشرط والرقب انما الكتابة الشارح مع مشق
للمتدنية وهم ملك للسيد وقال الساماني فلو وقع عتق الكتابة على
ان لا ضمان هل يدرج ذلك في العتق او يفتح العتق ويبطل الشرط قوله
ومكانته جماعة مصدر مضاف لمضموه اي ومكانته سيد جماعة
وفي شرح **م** ومعنوم لما لك انه لو تعدد المالك ولم يكن بينهما شركة انه لا
يكون الحكم كذلك وفيه تفصيل حاصله انه ان لم يشترط حالة بعضهم
عن بعض جاز ذلك ويقتض على قوتهم وان اشترط حالة بعضهم عن بعض
فانما يفتقر بعد الوقوع عند سقوطه ويبطل الشرط يحكم المحكي في
فسادها ومضاهيها مع بطلان الشرط خلافا قال وعلى القول بالنسبة
فيل تقوى باقتضا جميعها او باقتضا تخم منها او صدر منها خلافا لما ذكر
الشارح والراجح ما عليه سحنون انتهى المراد منه قوله يوم العتق يعول
لقوتهم قوله وهم وان زمن الى اخره راجع لقوله ومكانته جماعة عتقا لك

Copy

قوله وان اخوه ان تخلص الفعل للاستقبال والواو وال حال
اي وهم حملا وال حال ان اخوه حدثت من مائة منهم انه لو كان منها
يوم العقد لا ينبغي لانها تؤول على قوتهم على الاداء يوم العقد والرد
بالزمانه العجز والرفض وقال في شرحه اي لم ائت له الزمانه بل
عليه التحسين بالفعل واما لو كان اخوه من يوم الكتابة بحيث
لا تؤول له فضلا فانه لا ينبغي عليه امالة ولا جملة قاله العوفي
وكذا يكون على منعه في الكتابة من الاموال التي تدور على
جميع ادا الكتابة التي جعلت عليهم وان كان بعضهم لا يعود على ادا
شي منها وقوله ان اخوه ان قلت الجملة هنا ليست الجملة الدورية
لان الجملة هناك على عدد دور وس الجملة وهما على قدر قوة الاقوي
فالنور يبع على القوة على الاداء قلت بل تؤول مع الجملة هنا على
عدد من وعنت عليهم الكتابة لاعلى قوتهم انتهى المراد منه وجد
عندي ما نضه وان من اخوه حملا ما لم يمتقه سيده فيسقط
عنهم حصته كما يوجد من قوله والسيد عنت قوتي الى اخوه
وقوله حملا الى اخوه والمال الذي انتقل عليهم بسبب موته مثلا
على السوا لاهل قدر قوتهم واما الذي على قدر قوتهم انما هو
الامالي **ص** فيوجد من المالي جميع **ش** اي فيسقط كونهم حملا مطلقا
فانه يوجد من المالي جميع نجوم الكتابة ولو كان لهم اماليا فانه لا
يوجد احد من احد وقال في هذه نتيجة قوله حملا مطلقا وقوله
فيوجد من اخذ السيد او وارثه **ص** ويرجع ان لم يمتقه على
الدافع ولم يكن **ص** وجا **ش** فاعل يرجع هو الذي دفع الجميع كما تقدم
غير رجوع على المدفوع عنه بما عزمه عنه كمن يستر كائنا له الاول
اذ لم يمتقه المدفوع عنه على الدافع الثاني ان لم يكن المدفوع عنه زوجا
للدافع فتقوله على الدافع ينقلب بعنت اما لو كان المدفوع عنه زوجا
للدافع او كان من يمتقه عليه لوملكه كالاصول والزوج والحواشي
فانه لا يرجوع له عليه ينبغي مما دفعه وفي عبارة الاولى ان يمتقه قوله
ويرجع بالينا المفعول ليراعى المعطوف عليه ويشمل الدافع ووارثه
وسببه ووارثه اذا مات ولا وارث له انظر ابن عاري وقوله على
الدافع متعلق بيمينه مري بالينا للمفعول والامفعول ولا يمتقه
يرجع لفساد المعنى والمراد بالدافع من اديت الكتابة من ماله
كان حيا او ميتا وقوله ولم يكن **ص** وجا معطوف على مدحوله ان قوله
من وجا اي لمن اديت الكتابة من ماله والزوج يشمل الزوج والزوجة
ثم ان ظاهره عدم الرجوع للدافع على من ذكر ولو امره بالدفع فهو مخالف

العدا من الكفار **ص** ولا يسقط عنهم شيء يموت اخوه **ش** يعني انه اذا
مات واحد او اكثر او عجزوا لا فرق بين الموت والعجز فانه لا يسقط عنهم
شي من الكتابة بسبب ذلك بخلاف ما لو استحق اخوه برف او بغيره
فانه يسقط عنهم نصيبه لان الكتابة تبطل بالاستحقاق وانما اذمة
للمستحق منها تبطل بمكان من ضمنه كالدين اذا بطلت لغيره فان
الجملة تبطل به والفرق بين الموت والاستحقاق ان عقد الكتابة
في الميت صحيح وقد مات وهو باق في دمه لم يبطل منه شيء كما لو
مات الغريم وذكر في الموطا انه مجمع عليه وعقد الكتابة في المستحق
باطل لان المالك كاتب ما لا يملك وفي شرح **ص** ويسقط بالاستحقاق
لان الخيب كسيف انه كاتب من لا يملك والظاهر ان الاسر والغصب
كالموت ويدل عليه التعليل المتقدم للاستحقاق **ص** والسيد
عنت القوي منهم ان رضى الجميع وقوا **ش** يعني ان السيد يجوز
له ان يعتق من تلك السيد عيدا قويا اي لم قوة على السعي
في الكتابة والاداء كمن يستر طين الاول ان يرضى الجميع بذلك الثاني
ان يكونوا لهم اقويا اي لهم قوة على السعي والاداء فلو اعتق قويا
والباقي من نصف فانه لا يجوز وان رضى فلو اعتق ضيفا منهم
والباقي اعتق فانه يجوز وان لم يرضوا فانه في التوقيع وحيد
اجزا يعتق من له قوة على السعي فانه يحط عنهم قدر نصيبه من
الكتابة بخلاف لو اشترى المكاتب من يعتق ثم اعنته السيد فلا
يسقط عنهم شيء وقال في قوله قوتي منهم اي في الحال وفي المال
ويحط عنهم حصته فانه لم يكن قويا لم يستر رضاهم ولا يحط عنهم
شي من حصته وقال في فستره ما نضه اي انما يجوز للسيد
عنت قوتي منهم يستر طين اخوه رضى جميع من بقي منهم والثاني
كونهم اقويا هذا اذا اراد بقوله وقصروا قوتهم حال عنت القوي
واما ان اراد يوم العقد فلا يعتبر رضاهم لانهم حينئذ لا يوزع
عليهم شيء فلا ضرر عليهم في عنت قوتي منهم ولهم ان يمتقه
استباحي الى ان الواو في قوله وقوا للحال اي انما يعتبر رضاهم
ان كانوا اقويا يوم العقد والا فلا يعتبر رضاهم لكن على جعل الواو
عاطفة لو قال المولى والسيد عنت قوتي منهم ان رضى من قوتي
او يرضى من قوتي وحدي قوله ان رضى الجميع وقوا **ص** ان حضر
واحسن والذية ذكر المبيع كرم الدين انه اذا اعتق قويا منهم
وكان فيهم بقي غير قوتي فانه لا يمتد المعتق من اعنته ولو رضى
الجميع لانه اعتبر فيه امران رضى الباقي جميعهم وقوته ورضاه المذكور

فقد اتفق الشرط الثاني وظاهره ولو كان فيهم غير قوي يوم عقد الكتابة
مع انه لم يدخل في التوزيع وجهه في واما في طراعية فالامر
فيه ظاهر فقام له وهو يوم قوله قوي انه لو اعتق متصفا لا بشرط
وقد اجمع ولا قوتهم وهو كذلك والمراد بالضعيف ما لا قوة له
على الشيء ولا مال له فماله مال وهو ضعيف عن الشيء داخل
في منطوق قوي **ص** فان ردتم بحجروا مع عتقه **ش** يعني ان
السيد ان اعتق قويا منهم ولم يرصوا بدك وردد عتقه ثم يحجروا
بعد ذلك فان عتق ذلك القوي يبيع لان عتقه انما كان غير باق
لحل حقه فلما يحجروا بطل حقه ومع عتقه فاد ان كان ادي سائلا
بحوم الكتابة قبل عتقه بطل يرجع به على سيده فيه خلاي قال
ابو حنيفة بن العطار والصواب الرجوع به عليه لانه انما ادى
في حال عتقه فصرح لو ان عتقت الكتابة على صبي حرم لا يقد
على الكسب من يوم الكتابة الى ان يفتقها فانه لا يتبع بيته قاله
الشيخ **ص** والخيار فيها **ش** يعني ان الخيار في عقد الكتابة جائز بمعنى
ان احدهما يجعل لصاحبه الخيار في حل عقد الكتابة او اجازته
يوما او جمعة او شهرا مثلا وهو مذهب المدونة وما ولدته في
ايام الخيار فانه يدخل في الكتابة كالمبيعة بالخيار فان ما ولدته
فرايام الخيار يدخل في البيع وما استغاده العبد في ايام الخيار
تكون له خفية تحت كتابته تنال على انما عتق وهذه ايام بشرط السيد
ما له قال الشيخ الكتابة على ان السيد بالخيار او العبد جاز
سواء كان امد الخيار قريبا او بعيدا بخلاف البيع فانه يخاف في البيع
ان يكون ادي الكف لكان الصانع **ص** ومكانة شريك بمال واحد
ش يعني انه يجوز للشريكين ان يكتبا عبدا على مال واحد
مستند قدرا او صفة واجلا ولا بد ان يكون الاقتضا واحدا على
الشركة فان اختلف القدر او واحد ما بعده امتنع وظاهره
ولو اختلف نصيبا كذلك ولشئين واحد كل واحد بقدره وهو
ظاهر لا ميم وتما **ق** ولا يكون ما لا واحد الا اذا اتحد العقد والقدر
والجنس والصفة والاقتضا والاجل والا مالين وانما كانا
بالمالين فيما اذا اختلف الاقتضا كما اقتضا كل واحد منهما خمسة
عشرة كتابا عليها لان الخمسة غير العشرة ومكانة شريكين
عبدان كما قاله تميم نقل عنه التوزيع انه لو كان بينهما عبدان
فالكل على وجه الشركة فمقد استهب لا يجوز جمعهما في كتابة واحدة
قال لان كل عبد محل لغير سيده الا ان يسقط حاله بعضهم عن بعض

فيكون وقال ابن ميسر ليس كما اختلف لان لكل واحد نصف عبد فكل
يقتضي عن نصفه نصف الكتابة فلم يقتض احداهما عن غير ملكه شيئا
انتم كن ان قوله ومكانة شريكين من اضافة المصدر لملعه محذوف
لظن امر نوع محذوف المضاف على المحل او اللفظ **ص** لا احدهما
ش يعني انه لا يجوز لاحد الشريكين ان يكتب نصيبه في العبد دون
غيره ولو اذن له شريكه في ذلك وهو المشهور **ص** او مالين **ش**
اي وكذلك لا يجوز لهما ان يكتبا كل منهما حصته في العبد بمال غير
المال الذي كات عليه شريكه الاخر اي بان غايته في القدر او في
او في الصفة او في الاجل لان ذلك يؤدي الى عتق البعض دون
تقوم قوله او مالين عطف على مال **ص** او متحد بمقدارين **ش**
اي وكذلك لا يجوز لهما ان يكتبا على مال متحد قدرا واجلا في
عقدتين بان يكتبا احدهما عشرة مثالا الى شهر ويكتبا الاخر كذلك
حقوله فيفسخ راجع للمسايل الثلاث وفي شرح **ه** ما نصه
فيفسخ جواب لمقدرا اي اذ لم يحج ففسخ لانه يؤدي لعتق
بعض العبد دون تقوم لبقية على من عتق نصيبه لان التقوم
انما هو على من استأ العتق لانه من استأ سبيه وهو الكتابة
في مسائلا وهذا التليل في المسئلة الاولى واما فيما بعدها
فلا نه بما ادى لذلك **ص** ورضي احدهما بتقديم الاخر ورجع
لغير بحسته **ش** يعني ان الشريكين اذا كتبا العبد على مال واحد
وحل بم من يوم الكتابة فانه يجوز ان يرضي احدهما بتقديم
صاحبه ان يقتض ذلك المحم الذي حل وبأخذ الاخر المحم
الذي بعده اذا حل فلو حيز العبد في النجم الثاني فان الشريك
الذي لم يقتض النجم الاول يرجع على شريكه بما يخصه من النجم
الاول لانه سلف منه له مقوله ورضي الى اخره عطف على
ما حل جاز والصبر في رجوع لمن رضى بتقديم صاحبه وانما يرجع
لغير بحسته حيث كان الرضى مثل حلول الكتابة وكان المسائل
حيث كان مراد التقديم فان كان الرضى بذلك بعد حلول الكتابة
او كان المسائل في ذلك المكتب ورضي الشريك بذلك او الشريك
الذي رضى بالتقدم وسال شريكه ان ينظر المكتب بحسته ووافقه
على ذلك فانه لا يرجع عند الغير بحسته وقال في قوله ورجع
الى اخره هذا اذا كان الرضى بالتقدم قبل حلول جميع الكتابة
بان حل البعض خاصة اما اذا كان بعد حلول جميعها فانه لا رجوع
له على شريكه ومرة ذلك انه اذا حل ما كتبا به فرضي احدهما

والحال انه قبض اكثر لانه اذا اخضع الاقل او المساوي لا يتوهم
رجوعه عليه في منتهى ما قبلها ولا حاجة الى جعلها مسئلة
مستقلة **ص** فان مات اخذ الاذن ماله لا تقص ان تركه والا خلاشي
له **ش** الموضوع بحاله الا ان الكاتب مات فان الذي اذن لغيره
فيه القطاعة ياخذ جميع ماله وهو عشر وثمانون غير نقص مما تركه
الكاتب حلت الكتابة او لم تحل لانها تحل بالموت ثم يكون ما بقي من
الذي فاطعه وبين شريكه على قدر حصصهما من الكاتب فان لم يكن
الكاتب شريكاً فانه لا يرجع للاذن على الفاطع ولا شيء له قوله اخذ
الاذن اي بالرق لا بالوراثة فتقوله وان مات اي الكاتب الذي قوطع
والصغير في ماله راجع للاذن اي حصته وهي عشر وثمانون ثم ما بقي
بينهما لا للمكاتب لانه حاسد **ص** وعنتق احدها وضع لماله **ش**
يعني ان احداً لم يكن اذا عنتق بماله صحته نصيبه من المكاتب
فان ذلك يحمل على وضع المال اي فيسقط عنه نصف كل شيء ولا يصح
نصيبه ويظهر ما دة ذلك فيما اذا عنتق من اذ نصيب الاخر فانه يرق
كله لانه انما كان خفف عنه لئلا له الحرية فلما لم تتم له رجوع رقيقاً
وتدخل له ما اخذ منه امالو وضع ذلك في حال مرضه فانه يكون
عناقة ماله في المدة اي ويقوم عليه قال ابن يونس لا نالو
جعلناه وضع ماله فقطع عمن ورقق للورثة لم تنفذ الوصية
والحيث قد اراد انقاذها وان لا يعود لهم شيء منها بخلاف الصحيح
فانما اراد الخفيف عن المكاتب وانه ان عنتق كان رقاً اما لو عنتق
جزاً منه كبده وتخذها لعنتق عليه لانه قامد للعنتق حينئذ
لا لوضع المال **ص** لان قصد العنتق **ش** يعني ان احداً لم يكن
اذا عنتق نصيبه من المكاتب وقصد بذلك العنتق فانه يكون
حراً ويقوم عليه اذا عنتق قاله المحقق لان في تنويمه عليه الا ان تقل
الولا الذي انقصد لغيره وفي شرح **ص** لان قصد العنتق اي الا ان
يصرح بانه قصد العنتق او يعنى منه ذلك فانه يفتق عليه من
الان ويقوم عليه حصته شريكه بشرطه انتهى المراد منه وقال
ق ثم ان قوله لان قصد العنتق مشكل مع قوله وعنتق احدها
وضع لماله لانه اذا قال له اعتقتك او انت حراً مثلاً كان قامد العنتق
فكانه قال وعنتق احدها وضع لماله لان قصد العنتق العنتق
منذ الامعنى له وتعد بر **ش** لان قصد بالوضع العنتق لا يساعده
اللفظ لان المولى لم يقل ووضع احدها عنتق لان قصد بالوضع
العنتق اي لان قصد بوضع المال العنتق فلا يكون ومنعاه ويجاب

بان قوله

بان قوله وعنتق احدها وضع لماله معناه اذا قصد بالعنتق
وضع المال حيث لم يقصد تلك الرقبة بان قصد المال او لانية
له في وضع المال وقوله لان قصد العنتق اي الا ان قصد
تلك الرقبة لفظ صريح او قرينة او يعنى منه ذلك **ص** كان عنتق
منصتك حر فكانت ثم فعل وضع النصف **ش** الشئيه فيما قبل
الاستثناء وهو وضع النصف ولو قصد العنتق والمعنى ان الانسان
اذا قال لعبد ان عنتق انا او انت الشئ الغلاشي فتصفتك
حر ثم كان به ثم فعل ذلك الشئ الحلف عليه فانه يحمل على وضع
المال لا العنتق فيوضع عنه نصف الكتابة ولو كان ذلك عنتقاً
لنقوم عليه لان فان ادى النصف الذي بقي من الكتابة خرج
حر وان عنتق رقيقاً فله حق قوله رقيقاً ان عنتق لم يرقع لم يرقع
قبلها وبما قررنا علم ان الشئيه ليس بنام كما يفيد قوله
وضع النصف لا عادة ان الشئيه ليس بنام وانما لم يكن قصد
العنتق معولاً به وعمل به فيما قبلها لانه لما كان حال اليقين
في ملك سيده قطعاً ونية العنتق حصلت حينئذ ولم يكن
حال النفوذ الذي هو المعترف في ملك سيده لتعلق البيع به
بناعى ان الكتابة بيع لم يكن لنية العنتق ثاير في حالة النفوذ
وبعبارة اخرى يرجع للمسيبة والمسيبة به وهو قوله وعنتق
احدها وضع لماله لكن هذا مستغاد من قوله فيما ياتي بان
عنتق عن شيء ومن قوله وان عنتق عن شيء او ارش جناية وقال
لقال ان يقول الشئيه غير ظاهر للتصريح بقوله وضع النصف
فكان الاول ان يقول وان عنتق الى اخوه والى ابان هذا التصريح
بوجه الشئيه وهو كبري كلامه خصوصاً هذا المقام فانه لو لم
يات به لتوهم ان الشئيه في المستثنى والمستثنى منه معاملة
انه لا تفصيل لهذا انتهى وقوله وضع النصف الى اخوه مشكل
مع قولهم ان اليقين يقع على طبق ما حلف عليه وهو هنا انما حلف
بحريته لا بوضع ماله عليه الا ان يقال المعترف حال النفوذ وهو
حينئذ انما له عليه مال لا حال الحلف انظر الطحطاوي **ص** ورف
كله ان عنتق **ص** قال **ق** راجع للمسلمين خلافاً للاحد فتقوله ابن
القاسم في الاولى فانه في الاولى قولين المشهورين انما يرق
كله ان عنتق والشئ الاخر انه يرق منه ما عدا نصيبه وهو ضعيف
اي وعنتق احدها وضع لماله ورفق لهما ان عنتق لهما عليه من
قضية وعنتق لاجل وتديروا وغير ذلك والحاصل انه يرجع الى حاله

Copy to University

التي كان عليها قبل الكتابة انتهى ان كلام المؤلف في صيغة البر واما في
صيغة الكنت فلا فعلان فانه يكون عتقا قاله المحقق **ص** ولما كانت بلا
اذن بيع واستر ومشاركة ومقارضة ومكاتبه **ص** لما كانت تصرفات
المكاتب كالحركة اذ لا يملكها احد من اهل البيت ولا من اهل البيت
التي تؤدي الى عجزه كما ياتي جازله ان يبيع ويشتري بلا اذن من سيده
الذي كان به قال ابن عرفة تصرفات المكاتب كالحركة الا يخرج ماله
لا بد عوض مالي وقال ابن رشد يجوز بيعه وشراؤه ومقاسمة
مشاركته واقتراره بالدين لمن يبيع عليه وكذلك يجوز له ان يشارك
وان يقارض وان يملك رقيقه لا يملك ابتعا الفضل كما في الدونة
والام بجنة ولعلها كتابة المكاتب عبده على ابتعا الفضل جازية
والالم بجنة فان عجز المكاتب الاعلى ادى المكاتب الاسفل الى السيد
الاعلى وعتق وولاه له ولا يرجع الى الاسفل ولو عتق
بعد ذلك ولو حذفت قوله بلا اذن واستغنى عنه بعموم ظاهر
كلامه لكان اولى بالاختصار فان قيل فيه نظر اذ لو فعل ذلك
لاستغنى عن ما بعد ولو بالاذن ولين قلنا يدفع هذا قوله بعد
الاباذن لانه راجع لما بعد لا لكونه لغيره لانه لا حاجة لذكر قوله بلا اذن
مع قوله الاباذن لا غنا احدهما عن الاخر ثم ان الكتابة عقدية ثبت
عليه عتق العبد فان كان مطلقة للعون على العتق من افعال العبد
جاء كالبيع والشر او ما بعدهما كما ذكره المؤلف قوله بيع اي على
وجه النظر والاختصاص به رده بل للمشاريع رده قوله واستر
يعني عنه بيع لانه اذا باع عقد استر به الكنت والمشتري اذا اشترى
عقد باع الكنت فالبيع والشر امتلازا لما في قوله ومقارضة
يعني عنه قوله ومشاركة بناء على انه شرك ولو حال ومعاملة
اعني عن هذا كله قوله واستر بالنظر كان فيها بيع او يرجع او
يتوقع فيها ذلك والارد قوله ومشاركة اي معاوضة وغيرها
وقوله ومشاركة بالنظر في خصوص النوع المشارك فيه وهو
خصوص ذلك الشرك لان بعض انواع البيع فيه بيع كالمواهر
التفسيصة وبعض الانواع يترقب من مشاركته الخسارة ولا بد من
هذين العندين في كلامه ثم ان السخ هنا ثلاثة فهي بعضها
مقارضة من التزام اي يدفع ماله قرضا وفي بعضها مقارضة بالناس
وهذه يعني عنها عموم مشاركة وفي بعضها معاوضة بالعين مملوكة
من العوض وهذه يعني عنها بيع واستر اما حسن السخ مقارضة
ق **ص** واستخلاص عا قد لا منه **ص** يعني انه يجوز للمكاتب ان يزوج

امته

امته بغير اذن واذا زوج فبيع عليه ان يستخلف من يمتد لها ان
شرط العاقد ان يكون خرا ولم ان يزوج عبده بشرط ابتعا المقتل
قاله ابن القاسم وهذا التفسير يندفع عنه ما يقال ان ظاهره
انه يجوز ان يستخلف ولم ان يزوج من غير استخلاص وهو مشكل
اذ الاستخلاص واجب عليه لان عقده لا يصح في التخيير اما هو بين
ان يستخلف من غير اذن سيده وبين ان لا يزوج كما استر ماله ووج
لا يحتاج الى قول من قال الام المقدره هنا بمعنى على ويكني انما
مشاركة المشتري المعطوف عليه في اللقط فقط قال الله تعالى
ان احسنتم احسنتم لانفسكم وان اساتم فلها اي عليها وقوله
لامنه اي على امته **ص** واسلامها او فداؤها ان جئت **ص** يعني ان
المكاتب اذا جئ رقيقته فانه يجوز له ان يبيعه للمشتري عليه وله ان
يبيعه بغير اذن سيده الذي كان به وقوله بالنظر يرجع لجمع ما
تقدم وهو نوع المتقدمين والتخمين في اسلامها يرجع للتسعة
الجابية فيتمثل الذكر **ص** وسر لا يجل فيه عجز **ص** يعني انه يجوز
للمكاتب ان يسافر بغير اذن سيده الذي كان به سفر الاجل فيه
عجز من عجز كتابته فان كان يجل فيه عجز فانه لا يجوز له ان يسافر
الا باذن سيده او يقيم له كفلا وكذلك اذا كان يقدم من سفره
قبل حلول الاجل اي اجل التجر الا انه انتم بعدم الرجوع او
التأخير فانه يلزمه ان ياتي بجل قوله وسفر الى اخوه وليس
له منه منه وان كان ما نفاه خلا فالمعنى في منع الصانع من
السفر قوله لا يجل فيه عجز او بعضه وهو معنى قول الساجي
عزله وجعل عتدي ما نصه واذا اتم بعد الرجوع لا يوجد منه
كفيل على المذهبية لانها غير لازمة **ص** وقراره في قوله **ص** قرار
الرقيق المتعلق بالدين من قضا من حيث لم يمتهم وجد وتغير
فقد يستوي فيه المكاتب وعزله ما انه يوجد بما اقربه واما الاقرار
فما يتعلق بذمة فانه يعمل به من المكاتب لا من غيره واما اقراره
بالعهد الذي يمت فيه فانه لا يعمل به كما اذا اقر بعتل عدا فاستجاب
ولي المقتول على ان يأخذه فليس له ذلك لان العبيد يمتهم ان يكون
اراد الزمان من سيده فقراره على هذا الوجه وبطلان قوله
سالم يكن مثله بجله ذلك ويدعي الجهل فيجوز ويقتضيه
والعامل ان اقرار كل من العتق والتم فيه مائة حرية
كل مكاتب ما يوجب عقوبة في بدنه من حداثتها او غيرها
لازم له غير ان اقراره بالقتل في النفس متعدي بما اذا لم يمتهم

واما اذا علم كماله مسئلة اقرار العبد بقتل عمده واستحياء وليه
الدم على ان ياخذ حانه لا يقبل كما من وان اقرار كل منهما في رقبته
ما يوجب مالا اقراره بجنابة الخطا والعهد الذي لا يقصده فيه لانه
يلزمه ولو لم يثبت عليه خلافا للشارح الا بقرينة يقتضيه كماله
مسئلة العبد على البرذون المثار اليها بقوله في كتاب الديات
في عبيد على يردون مسمى على اصبع مبي قطعها فتعلق به وهي
تدبي ويحول فطلي بعد اقصده العبد ان الارش متعلق برقبته
العبد انتهى وان اقرار كل منهما بما ل في ذمته فيه تفصيل فان كان
مكائنا على باقراره لم يثبت عليه وان كان غير مكاتب لم يعمل باقراره
مطلقا وبهذا اثنان لك وجه ما ذكره ابن غازي ونفسه واقراره في
دقيقته كذا فيما رأينا من الشيخ وهو عكس المقصود فالصواب في
ذمته انتهى وان اقراره في ذمته عليه غير متوجه كما اشار له
في شرحه وقال **ف** وانما صوبه ابن غازي لئلا يتكرر مع قوله فيما
سبق ويحجب عن القصاص العبد ومع التكرار يصير ضارعا لا قارة
فيه اذ لا خصوصية للمكاتب بهذا لان القتل له الاقرار في رقبته
الا انه لم يطلع على نقل في المسئلة خلافا لاعتراضه في ذمته عليه بذلك
اذ لا يقال لابن غازي هذا وايضا فقد اقدمه المؤلف في قوله
ويجب عن القصاص العبد وكتب عليه ابن غازي هناك **ص** وانما
سقطته **ش** يعني لا يجوز للمكاتب ان يسقط شخصته لانها من نوع
الشرا المستقص بالكن وظاهره سواء كان ذلك نظرا او غير نظرا لانه
لا يلزمه الحي وتعييد الشارح غير واضح والاعتقاد من حيث عند
بالنظر فافهم **ص** لا اعتق وان قريبا **ش** كما مرغ المؤلف من الكلام على
الامور التي يجوز للمكاتب ان يفعلها بغير اذن سيده شرع في الكلام
على الامور التي لا يجوز له ان يفعلها الا باذن سيده وبعد امن بترعانه
بعتقه والمختار ان المكاتب لا يجوز له ان يفتك شخصاً اجنبياً او قريبا
له الا باذن سيده فان فعل ذلك بغير اذن سيده فلم يرد ولا يلزم
المكاتب عتق كما في المدونة قوله وان قريبا ولفظ المدونة لا ينفي
للمكاتب ان يشتري ولده او اباه الا باذن سيده ولا ينضم في عجزه فان
عجز وعجز وارثا لهم السيد وان ابتاعهم بغير اذن لم ينضم فيهم
ولا يدخلون في نسابة ولا يبيعهم الا ان يمشي عجا اثنى ولا يرد عليه
قوله وعنف بنفس الملك الابوان لان شرط الملك ان يكون تاما
والرقيق ملكه غير تام وقوله لا اعتق الى اخره عطف على قوله
ويبيع وشرا له اخره وظاهر قوله لا اعتق وان قريبا ولعل اهل علم انه

يستغنى

يستغنى بمسئلة العتق عن مسئلة الهبة والصدقة فان مطلق
العتق مشقوق له المباح وليس له فاوله ما ليس كذلك كالهبة
ص وهبة وصدقة **ش** يعني ان المكاتب لا يجوز له ان يمتد من ماله ولا
ان يتصدق بغير اذن سيده فان فعل رد الا الشيء التافه كالمقارض
والشريك والمدبان والزوجة والوكيل وما اشبه ذلك **ص** وتزويج
ش يعني ان المكاتب لا يجوز له ان يتزوج بغير اذن سيده وسواك
ذلك نظرا وغير نظرا فان ذلك يصبه فان رده سيده وقد دخل بها
فانه يفسخ ويترك لها ثلاثة اشهر ولا تنبع بما بقي بعد ذلك اذ
عتق فان اجاز له سيده جازا اذ لم يكن معه احد في الكتابة فان كان
معه غيره لم يبي الا برضا هده وان كان مفارقتا فتنزع تزويجه على كل
حال وقوله وتزويج المصواب تزويج لان التزويج مغلبة بالغير
والتزويج مغلبة بنفسه واشهر قوله تزويج عوان سريه وهو
كذلك اذ لا يصبه ذلك كالتكاح **ص** واقراره بجنابة خطا **ش** يعني ان
المكاتب اذا اقر انه جنى جنابة خطا غانه لا يلزمه في ذمته عتق
او غيره وظاهره لمن لا يثبت عليه خلافا للشارح كما مر ورفق المؤلف
بين الجنابة خطا وبين الدين وكونه في جنابات المدونة فان الجنابة
تتعلق برقبته فلا يقبل بخلاف اقراره بالدين فيقبل من المكاتب لانه
ما را بالكتابة كالمادون له في التجارة **ص** وسفر بعد **ش** يعني ان
المكاتب لا يجوز له ان يسافر سفر بعيدا بغير اذن سيده اذ لا يحل
فيه بحر او بطنه وفي شرح **ه** انه للسيد منعه من السفر البعيد
وان لم يحل فيه بحر وقوله **الاباد** اي من سيده محجور جميع ما منع
خلفه وفي شرح **ه** يرجع لما عدا قوله وهبة وصدقة فليس له فعلها
ولو اذن له السيد في ذلك وجعله الشارح محل نظر فقال وانظر
لو اذن له السيد في ذلك هل يحصى او ليس له ان ياذن في ذلك ولا
يحصى ان وقع لانه رقة وحكم الخلافة في ذلك صاحب التقديمات
انتهى وهذا الثاني هو الذي اختاره مشايخي اي في الهبة والصدقة
ومثلها في ذلك العتق وكتب ذكر المؤلف ما يفيد ترجيح الاول تنبيه
انما حصر هذه الجزيات او منعها تنبها لمدونة وغيرها لانه اتفق
للمفتي سيما المقلد والاكتفى عنها ايضا لانه كان اخصر ان يقول
وله التفرع بغير تبرع كقول ابن الحاجب ونظر في المكاتب على الاي التبرع
وانه اعلم قال بعض من حشاه واحسن منه وله التفرع بما ليس
مطلة لغيره **ص** وله تعبير نفسه اذا اتفق ولم يطر له مال فيرق ولو طر
له مال **ش** يعني ان المكاتب المسلم يجوز له ان يبيع نفسه في الكتابة

بشرط ان يتفق هو وسيده المسلم الذي لا يتبعه على ذلك وبشرط ان لا يكون
لحاكمه مال ظاهر في حق حبيبه كما كان قبل الكتابة ولو ظهر له مال بعد
ذلك قال ابن رشد الكتابة من العقود اللازمة فلا ليس للسيد ولا للعبد
خيار في حلها فاما النسخ ان لم يكن له مال ظاهر فان تراعى على ذلك
السيد والعبد فوجبا لان حق الله قد ارتفع بالعدو وهو ظهور
العجز ولا يحتاج في ذلك الى رفع للسلطان فان دعي الى ذلك السيد
واي السيد ملكه ان يعجز نفسه دون السلطان ولا يعجز في ذلك الى
حكم وامان دعي السيد للعجز واي العبد فلا يعجزه الا السلطان
بعد التلوم والاجتهاد انتهى وهو بعيد ان يجهل قوله ان اتقوا
نقصيلا فيقيد ان قوله ونسخ الحاكم لا يجري فيما اذا اتقوا ولا فيما
ان اطلب ذلك العبد وحده بل فيما اذا اطلبه السيد وحده كذا في
عن التوضيح ما يفيد انما اذا اختلفا فلا بد من التعجيل من الحاكم
فانه قال بموته ان لم يتقوا لا يكون السيد تعجيله حيث اراد ذلك ولا
للعبد تعجيل نفسه حيث اراد ذلك وهو كذلك بل يتخير في ذلك الحاكم
انظر التوضيح وقد فصل في ذلك ابن رشد بين ان يريد ذلك
العبد ملكه ذلك من غير حاكم وبين ان يريد ذلك السيد فلا بد من
الحاكم انتهى وقد عولق على كلام ابن رشد حيث قال وينبغي حمل هذه
كلام المؤلف عليه لا على ظاهر كلام التوضيح والدعوة لانه لا يترك المؤلف
الصريح الى الظاهر وكلام **تت** المالك لكلام ابن رشد لا يقول عليه
ثم لما كان المكاتب هو المودعي للمال نسب النسخ له وهذا ظاهر
والنسخ الظاهر العجز وعدم القدرة على اداء الكتابة ويتفرع عليه الرق
فالنسخ غير الرق ليس قوله فرق كذا مع قوله وله تعجيل نفسه
كما ان تعجيل قوله ولم يظهر له مال الراو وال حال اي ان اتقوا
النسخ في حال عدم ظهور المال للمالك المكاتب قوله فرق بالنسخ عطف على
تعجيل لانه اسم خالص من التأويل والفعل اي له تعجيل نفسه فرقه
لان الرق سبب عن التعجيل فلا يحتاج الى جعله من تابع على شرط مقدم
حكما خلا قال لان الاصل عدم التقدير وقد امكن بتعجيل الكلام بدو
بلا تكلف قوله فرق لو قال يرجع لما كان عليه كان اولى اتي في جملة حالته
التي كان عليها قبل الكتابة من قبضة وتدير وعنته لاجل ونسخ الرق واي
المشار اليه فرق الخ مرتب على شرط مقدم اي واذا عجز نفسه فيرق
اي ستره فيها لاسا بنة فيه ولو ظهر له مال اخفاء او لم يعلم به لان
الحق في المسلمتين فان قيل قوله فرق يعلم من قوله وله تعجيل
نفسه فما فائدة ذكره والجواب انه ذكره ليرتب عليه البالغة والله اعلم

انتهى

انتهى قوله ولم يظهر له مال يفيد انه ان ظهر له مال فليس له التعجيل ولو
لو اتقوا عليه لحق ابده وحده عني ما نضه فلو لم يظهر له مال كان
السيد عام بالمال واتفق معه على التعجيل ام السيد بذلك فالظاهر
ان يبطل تعجيله وقوله ان اتقوا اي حيث حلت الكتابة والا فليس له
ذلك **ص** كان عجز عن شيء يعني ان المكاتب اذا عجز عن شيء من حقوق الكتابة
فانه يرق لان عجزه عن البعض كعجزه عن جميع حقوق الكتابة **ص** او عجز عن
المحل ولا مال له **ش** اي وكذلك يرق اذا عجز عن الحلول ايضا ان
سيده والحال انه لا مال له ظاهر وحبيته للحاكم ان ينسخ عقد الكتابة
لانما لا تنسخ الا بالحكم واليه اشار بقوله **ونسخ الحاكم** كذا بعد التلوم
باجتهاده لمن يرق له بمسرة فاذا التلوم له بعد الاجل منسخ واليه اشار
بقوله وتلوم لمن يرجوه والمراد بالمحل حلول الكتابة لا المكان قوله ولا مال
له حاضر بعدي فيه قوله ونسخ الحاكم جملة في محل الحال اي اذا عجز
فانه يرق بحاله فنسخ الحاكم وقال **ه** في شرهه ونسخ الحاكم اي في عجزه
عنه او اسي وعيسته وهذا اذا اتي المكاتب من التعجيل واباية الحاضر ظاهر
واما الغائب فاما ان يكون بعد عدو منه فيحل الحكم بتعجيله فان رغب بالتعجيل
ولا مال له ظاهر فلا يحتاج الى الحاكم وكذا لو اطلبه السيد قوله وتلوم لمن
يرجوه خاص بقوله كان عجز عن شيء واما الغائب فلا يتلوم له كما قاله **و**
وقال بعض من حشاه ان التلوم يجري في سلسلة المكاتب ايضا انتهى
المراد منه ونص **ر** المشار اليه الى اخره جملة وتلوم له الى اخره في محل
الحال ايضا وقد مقدرة فيما لتقرب الى عيبي من الحال اي منسخ الحاكم
حالة كونه قد تلوم لمن يرجوه والخير المصوب راجع للمالك اي تلوم من
لمكاتب عجز عن الاداء وهو يرجو حصول مال له فيخرج من سلاية الغائب
فلا يتلوم له انتهى وقال **ق** اذا الغائب الغيبة التريية كالحاضر تلوم
له دون البعيد فلا يتلوم له لاحتمال موته ومثله ان اجمل حاله في ظاهر
قوله او غائب كما قال **و** كانت الغيبة تربية بعيدة كان مليا هناك ام لا
وهو ظاهر لاحتمال تلف ما بيده قبل مجيئه او ارساله ولا بد من تعجيل
سلامه بما اذا كانت غيبته بغير ان سيده والا فلا يعجز بذلك انتهى **هـ**
وظاهره ولو قال **هـ** كالمقطوعة وان شرط خلافة **ش** السنية تام اي
كما يتلوم في القطاعة بعد مضي الاجل لمن يرجو بغيره كما في المدونة ولا بد
فيما منسخ الحاكم كما اشار له بعض من حشاه ولو كان السيد شرط على
المكاتب عند العقد عدم التلوم فانه لا يقيم ذلك ولا بد من التلوم ونسخ
الحاكم فيما يعجز عنه النسخ للحاكم والمبالغة ليست خاصة بالمقطوعة
بل هي راجعة للمسلمتين والمقطوعة بكسر القاف اوضح وهي اسم مصدر

لقاطع والا المصدر القاطعة ولها صورتان احدهما ان يكتبه على مال
حال والثانية ان يفسخ ما عليه في شيء يأخذه منه وان لم يكن حال واحد
عند بيعه فلو كان سخص لعبده انما حر بعد سنة على ان لا يفسد
فيعمل به بخلاف الكتابة لو شرط عليه شيئا لا يعمل به وقول المصنف في الميراث
ضعيف والمعنى لاجل اضعاف من الكتابة **ص** وخص ان ياب سيدة
وان قيل اجملها **ش** قد علمت ان الحاكم وكيل عن الغائب اذا اعلنت
مجموع الكتابة او جعلها المكاتب وسيد المكاتب فان الحاكم يلزمه ان يفسخ
ذلك ويحفظه الى ان ياتي مستحقه شرعا وسواك ان المجموع عينا او
عرضا لما علمت ان الاجل في عروضة الكتابة من حق المكاتب اذا اعمله
لزم سيدة الذي كاتبه او الحاكم ان ياب السيد ان يقبله حيث لا وكيل
له هذا فيما ينقل ويذفع واما في ما في الميراث وكونها فقد اختلف
ابن القاسم واسهب فحين كاتب عبده على حدة معلومة ثم اراد
تجعل قتيلا فقال ابن القاسم لا يلزم السيد او الحاكم ان ياب قبول
القيمة وهو المشهور وكانه اراه معتقدا الى اجل وتعالى ان ياب يلزمه
ويخرج حر **ص** وقسنت ان مات وان عن مال الا الولد او غيره
دخل معه بشرط او غيره فتتوى حالة **ش** يعني ان المكاتب اذا مات
قبل وفاء عوم الكتابة وقيل الحكم على السيد بقبضتها او قبل
الاشهاد عليه بان اتومها ولم يقبلها في بلد للاحكام بها فانما تنفسخ
ولو خلف ما لا يفي بكتابتها وبرئته سيدة بالرق لانه مات قبل حصول
الحرية له الا ان يكون معه في الكتابة ولدا او غيره فان كتابته
تخل بموته وتعلمها السيد مال له ويعتق بذلك من معه في
الكتابة ولدا او غيره كالاجنبي وسواك ان من معه في الكتابة
دخل بالشرط او غيره اي بل يمتنع العقد فتقول المولى بشرط
او غيره يرجع للولد وللأجنبي معا اما دخول الولد بالشرط
كان كاتب عبده والمعدامة حامل وقت عقد الكتابة فان جعلها
لا يدخل في الكتابة الا بالشرط كما في المذونة وسواك ان هذا المكاتب
يكسر التاخر او مكاتبا بعتها واما قوله فيما ياتي واستراط وفي الكتابة
واستأجلها لغو فمفهومها ان انسانا كاتبه امة نفسه وهي حامل
وقت عقد الكتابة فلا يبيع استأجلها ويدخل معها في الكتابة وسوا
كان هذا المكاتب يكسر التاخر او مكاتبا بعتها بدليل ما في المعتق
ولا يبيتنى ببيع او عتق فلا تمارى لاختلاف الموضوع فانهم واما
دخول غير الولد بالشرط مواضع ومقتضى العقد كما لو اكرى المكاتب
من يعتق عليه قوله وقسنت اي ويطلق وقوله دخل معه شرط قال

راجع لها

ص راجع لهما وقوله اغيره راجع لهما ايضا لكن للمولد ظاهر ويكون
مضاه اية حدث بعد عقدها فاقترضا العقد والغير اذا اشترى من
يعتق عليه في زمن الكتابة بغير ان سيدة ويعتق عليه قال في
المذونة وما ركن عقدت الكتابة بعت عليه وللسيد ان يعتقه وفي
كلام **ش** سقط وقوله في الاجنبي لعلمه في غير الاجنبي وقوله
فتتوى حالة جواب عن سوال مقدم وقوله فتتوى حالة ويرجع
ادالم يعتق على الدافع ولم يكن رجعا وتقدم هذا في كلامه ثم
ان كلام المولى هذا حيث ترك ما يعني بالكتابة بدليل قوله بعد
وان لم يترك **ص** وورثه من معه فقط من يعتق عليه **ش**
يعني ان المكاتب اذا مات عن مال فان كتابته تؤدى منه حالة اذا
مقتل منه بعد ذلك فصلة خانه برئته من معه في الكتابة من يعتق
عليه كالاب والام والاخوة كما مر لا من ليس معه ولو من يعتق
عليه كالاقارب كما مر في محله ولا من معه من لا يعتق عليه كزوجته
كوتبت معه او عمر وكونه وانما لم يرثه من في كتابة اخرى من ورثته
لان شأن المتوارثين النساء في حال الموت وهو هنا غير محقق به
لاحتمال كون اصحاب احدي الكتابتين اقوى على الادام من اصحاب
الكتابة الاخرى وتاديتهم فتلهم قوله من معه دخل بشرط او غيره
وكلام المولى بعيد انه يرثه من معه في الكتابة ولو كان ابعد من
ليس معه كما لو كان معه اخ ومن ليس معه ولد والارث على فرائض
انته وهذا بعيد انه يترك ويورث قوله وورثته الى اخره لاجل هذا
لم يثبت به الاخر من كل وجه ولا الارث من كل وجه فكونه يثبت الاخر
لا يوطان كان انى ولا يترفع ماله ويثبت الارث لكونه لا يقبل به
شهادته ويخرج الى اخره **ص** وان لم يترك وقا وقوي ولده على السعي
سعوا **ش** يعني ان المكاتب اذا مات ولم يترك مالا يورثه كتابته وقوي
من في الكتابة من ولدا او غيره على السعي فانهم يبيعون فان ارى
عتقوا والارثوا فلا مفهوم للولد وقوله وغاي ما يعني بالكتابة
التي هو فيها وقول السائر ما يعني بكتابتها اي بالكتابة التي هو
فيها بان لم يترك شيئا أصلا او ترك ما لا يفي بذلك وقال **ش** لو قال
وقوي من معه ثمة اولى والظاهر ان هذا اصل نسخة المولى به
وتفحصت على المكاتب وهو واضح من جهة اللفظ والمعنى اما من
جهة اللفظ فبدليل قوله وترك ماله للولد واما من جهة المعنى
فقال **ص** وترك ماله للولد **ش** يعني ان ماله المكاتب يترك
لولده او غيره من معه في الكتابة يؤدى به على المجموع وهذا اذا كان

الولد ما مونا وله قوة على السعي فان لم يكن لولده قوة على السعي
ولا امانة له فانهم يرتقون كلهم وقال **ق** المراد بالولد العارث فالولد
في المسئلة الاولى معنونه لاغ بالمعنى الاخص والمعنى الاعمر وهو
العارث لان المراد من معه ومن الثانية معنونه لاغ بالمعنى الاخص
ومعنى بالمعنى الاعمر وهو العارث **س** كام ولده **ش** اي فترك
لها تركه وكذا الولد لم يترك شيئا فانما تسمى ان توبت وامنت وظهر
كانت معه في عقد الكتابة او لا وانما هي مرتبة واحدة فبذفع لها المال
ولو كان الولد ذا قوة وامانة لانه تشبه في الترك اي كما يترك ماله
لام ولده وليس كذلك ولذلك استشكل الشارح بنحو المدونة
وكلام البساطي فاسد فلو قال وترك ماله لولد ان امن وقوي
والا فلام ولده معه امتت وقويت والاعجل للسيد ورق لواتقه
التقل واما امته التي لم تلد منه فتنباع لانها مال من امواله
والخاصة ان الحائثة اذ امات ولم يترك شيئا أصلا ومن هذه
ان كان من معه في الكتابة اجنبيا فان قوتي على السعي سمي والا
رق الجميع وان كان من معه في الكتابة ام ولده فكل ذلك وكذلك
ان كان من معه الاجنبي ام ولده واما ان كان من معه في الكتابة
ولده ولم يتقوى على السعي وله ام ولد لم يدخل في الكتابة وحسن
على الولد العز ومن ثمنها ما يفي بالكتابة كلها اي ما يفي بما يحل منها
الده ان يقوى على السعي فانه يسحب ويورث ثمنها على الجوع
واما ان كانت معه في الكتابة خاتمة قوتى على السعي فانما تسمى
وان لم يتقوى على السعي فكما لو لم تكن معه في الكتابة فيجب فيها عفو
تقدم كما يفيد ظاهر ما ياتي عند المدونة وان ترك شيئا لا يفي فان
كان من معه في الكتابة اجنبيا فانه السيد يأخذ ما تركه ولا يدفع
للاجنبي قال ابن القاسم ولا يدفع ذلك اي ما تركه المكاتب وهو لا
يقي لمن معه في الكتابة غير ان الولد من قريب واجنبي ويحمله السيد
من الكتابة ويسعون في بيعتها فان ادوا اعتقوا وان تبع السيد الاجنبي
حسنته ما يورث عنه من مال الميت وحامد به عز ما به بعد عنقه التي
وظاهر هذا ان السيد لا يرجع على قريب الميت بما ادى عنه من مال
الميت وظهره سواء كان قريب الميت يرثه او لا وهو ظاهر في اذ كان
يرثه لانه انما ادى عنه ما يملكه واما ان كان لا يرثه فليس الرجوع عليه
كلاجنبي فتأمل فلو كان للمكاتب ام ولد لم يدخل مع الاجنبي في الكتابة
فان الاجنبي لا يستعين بها في الكتابة ولو ادى ذلك لبطالة الكتابة
واما ان دخلت معه في الكتابة فانه يدفع ما تركه لام الولد ان كانت مامونة

وقوتى على السعي وان لم تكن مامونة دفع ما تركه للسيد وتسمى
مع الاجنبي ان يتقوى على السعي او احدهما والارقاء واما ان كان من
معه في الكتابة ام ولد فقط وقوتى على السعي فانه يدفع ما
تركه لها ان كانت مامونة ويؤد به على الجوع فان لم تكن مامونة
فينبغي ان يجعل ما تركه المكاتب للسيد كما لو كان من معه في الكتابة
اجنبيا فينبغي ان لم يتقوى على السعي بطلت الكتابة واما ان
كان من معه في الكتابة علة ولده فقط فانه يدفع له ما تركه ان
قوي على السعي وكان مامونا فان قوتي على السعي ولم يكن مامونا
فينبغي ان يقال ان ما تركه الاب يؤول للسيد كما اذا كان من معه
اجنبيا فان لم يتقوى على السعي سواء كان مامونا او لا فان كان للمكاتب
ام ولد لم يدخل في الكتابة وفي ثمنها ما يفي بالكتابة او بما
يجل منها ما يفي ان يقوى الولد على السعي فانها تنباع ويورث
ثمنها على الجوع فان كانت مع الولد في الكتابة ولم يتقوى على السعي
فحكمها حكم ما اذا وجدت ولم تدخل معه في الكتابة فان كانت
احدهما قوتى على السعي مامونا فانه يدفع له ما تركه ويؤديه
على الجوع وان كان كل منهما فيه القوة والامانة قدم الولد في
دفع ما تركه له وهذا الذي ذكرناه يفيد كلام المدونة وكلام
الساطع فيها فان لم يكن في واحد منهما قوة على السعي والامانة
فانها تنباع حيث كان يحصل من ثمنها ما يفي من الكتابة او يفي
ما يحصل منها حق يقوى الولد على السعي والارق للجميع وحاصل
ما تنباع فيه ام الولد وما لا تنباع فيه انه اذا كان من معه في الكتابة
اجنبيا وللمكاتب ام ولد فانما لا تنباع سواء كانت معه في الكتابة
ايضا او لا وان كان من معه ولده فانه يسحب حيث لم تكن معه في
الكتابة وكان لا يقدر على الوفا ويثمنها ما يورث او ما يحصل به
القدرة على الوفا واما ان كانت معه في الكتابة فان لم يكن لها قوة
فحكمها كذلك وان كان لها قوة فانما تسمى وانظر اذ قلنا ان الولد
يسمى لقوة على السعي حسنى ولم يفي لثمنه ما رجاه وحلت
الكتابة وهناك ام ولد قبل تنباع ولو كان فيها قوة على السعي ولا يقال
انما تسمى لان الكتابة اذا حلت وحصل العز ولعن بعضها فانما
تتسخ او يقال انما تسمى ويكون بمنزلة التلوم لمن يرجوه ويجب لزوم
ام الولد السعي لقوتها وسعت ولم تنحل الجوع فكل
تسخ الكتابة بعد التلوم ولو كان في ثمنها ما يفي بالكتابة او بما يفي
اذ لم يكن في ثمنها ما لا يفي من شرح **و** وان وجد العوض معيبا او سقي

موصوف المعبين وان يشبهه له ان لم يكن له مال **شرح** حاصل هذه المسئلة
انما اعتق عبده الفتن او المكاتبة على مال معين او موصوف ثم
استحق ذلك المال او وجد به عيب فان وقع العتق على مال موصوف
في الذمة فانه يرجع بمكمله سواء كان مقوما او مكليا كما بيناه كلام
الشيخ عبد الرحمن والطنجي ومن تبعهما وظهر ما ذكره **ح** من انه
يرجع ببقية ان كان مقوما خفيه نظرا وما ان كان العتق على مال
معين ثم استحق او نجيب فانه يرجع بمكمله ان كان مكليا وببقية
ان كان مقوما وكل هذا حيث كان له مال واما ان كان لا مال له
فان كان له شبهة فيما دفعه لسيد فكل ذلك على ما عليه ابن القاسم
واشهب والاكبر وقال ابن تاطع يرجع لما كان عليه من كتابة او رق
وان كان لا شبهة له فيما دفعه لسيد فانه يرجع لما كان عليه قبل
العتق اتفاقا وما ذكرناه من جريان التفصيل بين ما له فيه شبهة
وما لا شبهة فيه فيما دفعه لسيد سواء وقع العتق على عينة
او على ضيقه حيث لا مال له هو الذي يفيد كلام الشيخ عبد
الرحمن **و** مقتضى كلام الطنجي ان الموصوف يتبعه بمكمله
حيث كان لا شبهة له فيه ولا مال له ووجه نظرنا لا يظهر فرق بين المعين
والموصوف في هذا اذا تم هذا القول المولف موصوف فاحال لان
وجد هنا معنى اصيب فلا تنقضي الا لمفعول واحد وهو تاب
الفاعل هنا وجواب الشرط محذوف من كلام المؤلف تقديره يرجع
بمكمله وقوله معين تشبيه في مطلق الرجوع لا في الرجوع به لان
المعين يرجع فيه بمثل الثاني وقيمة المقوم قوله وان يشبهه ان لم
يكن له مال راجع للموصوف ايضا فنور اجمع لما قبل الكافي ايضا
فان كان خلافا قاعدته الغلبة هذا على ما ذكره الشيخ عبد الرحمن
والخطاب وهو الظاهر المطابق للنقل واما على ما ذكره الطنجي فهو
راجع لما بعد الحاق فقط والواو في قوله وان يشبهه للمال ولو حذفت
لكان احسن قوله ان لم يكن له مال لو قال اوله مال لكان احسن
واخص ولو قال وان وجد العوض معينا واستحق بجمع بمكمله ان
كان موصوف او لا منعوضه ان كان له مال اوله فيما دفعه بشبهه والا
رجع له قبل العتق لو كان بالمسئلة على الوجه للرخص مع الافصاح
وقولي رجع بمكمله ان كان موصوف اشرف به اليه انه يرجع بمثل الموصوف
ولو مقوما وهو المرتضى خلافا لما ذكره الخطاب وقد قدمنا ذلك وقولي
ان كان له مال اوله فيما دفعه بشبهه راجع للموصوف والمعين خلافا
لما يتفهمه كلام المؤلف بناء على قاعدته الاغلبية وعليه جملة الطنجي

وقد علمت

University

Copy

المراد ان ليس لنا نقضها لان المراد انه لا يجوز له ابتداء الاجرة عليه
 الاحكام والخصم في اسلم المصد الحافر الذي كاتبه سيده الكافر وهو
 كافر غولمه وبيع الى اخره راجع لهما وقوله من معه اي في عقد
 اي من الكفار واما لو كان كلهم مسلمين هذا هو قوله وصحت
 كتابة كافر لمسلم وبيعت كان اسلم وانظر ما الحكم ان المجد من
 يبيعه **هـ** وكفر بالاصوم **ش** يعني ان الكاتب اذا ارسله كفاية فانه
 يتعين في حقه ان يكر بالاصوم فلا يطعم ولا يعتق لمصلحة من اخراج
 المال بغير عوف وتقدم ذلك في باب الكفاية عند قوله وتعين لذي
 الرق **و** واشترط وطى الكتابة واستثنى حملها او ما يولد لها
 او يولد لمالك من امنه بعد الكتابة وتقبل كخدمة ان وفي لفظ
 يعني ان السيد اذا اشترط على مكاتبته ان يطاها حاله الكتابة
 لا يجوز له بشرطه وكذا لك المعتقة لاجل اذا اشترط عليها سيدها
 ان يطاها في ذلك الاجل فلا يجوز له بشرطه وكذا حمل الكتابة لا
 يجوز لسيدها ان يستنيبه ولا يجوز له بشرطه وتقدم ذلك في العقد
 عند قوله ولا يستثنى بيع او غيره وكذا لك اذا اشترط السيد على
 المكاتبه ان ما يولد لها بعد الكتابة يكون رقيقا فانه لا يجوز له بشرطه
 وكذا لك اذا اشترط السيد على مكاتبته ان ما يولد له بعد عقد
 الكتابة يكون رقيقا فلا يجوز له بشرطه ويكون حلالا وكذا لك اذا
 اشترط السيد على مكاتبته ان يكون حلالا فلا يجوز له بشرطه
 خلية كسهر مثلا فلا يجوز له بذلك لان الخدمة الخلية في حكم
 البيع اما لو بشرطه عليه خدمة كثيرة اذا واصل له نجوم الكتابة فان
 ذلك يلزمه وانما مكاتبته على ما دفع اليه وعلى هذه الخدمة الكثيرة
 فتقوله لغو جواب عن المسائل الخمس اي يلغى الشرط ونقض الكتابة
 على حكمها قوله وتقبل كخدمة ان وفي قال **س** كان باقيا من
 الكتابة بان اشترط عليه في زمن الكتابة وبقي منه بعد وخامها التليل
 او مستقبلا بان اشترط عليه خدمة قليلة بعد وفا الكتابة ولما
 الخدمة المسترطة في زمن الكتابة فلا يلغى منها شي كان خليلا او كسرا
 والظاهر ان القلة والكثرة بالعرف وقال **ف** اما لو كانت على خدمة فلا
 يعتق الا بوفاء بما كانت عليه او كثيرة انتهى وادخلت الحاف السر
 وبيع في تنبيهه قال السارح وان شرط على مكاتبته ان يشرب
 حذرا في قتيلا فانه يعمل بشرطه وقاله بعض سيو حنا وكما في
 التوضيح انتهى **ز** اد **هـ** في شرجه قلت ووقع نحو في بعض نسخ
 التوضيح والذي في كثير من نسخه وهو المعتد انه لا يعمل بشرطه

هذا خلاص

هذا خلاص العتق لاجل بهنرط سيده عليه انه ان بقى ملاحية له
 فانه يعمل بشرطه والشرط ان فعل الاباق ضرر على السيد لاجل له
 بما فع العبد واما شرط فانه لا يعمل بذلك انتهى ومقتضى التليل
 انه لا فرق بين العتق لاجل والكاتب في مسألة شرط **هـ** وان
 عن عن يمين او عن ارش جناية وان على سيده رفق كالتق **ش** يعني
 ان الكاتب اذا اعجز عن شئ من نجوم الكتابة فانه يرق لسيد فلو جنى
 الكاتب جناية على سيده او على شخص اجنبى فان ارش الجناية
 يتعلق برقيقته كالتق فان اعجز عن ارش جناية على سيده فانه
 يرق له لان عجزه عن الارش عجز عن الكتابة وان عجز عن الارش المتعلق
 باجنبي فغير سيده ان شأ اسلمه للمجني عليه ويكون رق له وان
 شأ قد ان ارش الجناية فيرق لسيد وان ارش ارش الجناية في
 المورثين عاد مكاتبها على ما كان عليه قبل الجناية فتقوله كالتق
 تشبيهه بموت الجنايا والسيد اذا جنى التق الذي لا كتابة فيه عامر
 ولعل المؤلف اعاد هذه المسئلة مع قوله فيما مر ان عجزه عن
 قوله ومنع الحاكم ليرتب عليها قوله او عن ارش جناية فانه لم يكن
 لو قدم قوله او ارش جناية وان على سيده عن قوله ان عجزه عن
 ينى لا فاد المراد وان مقتضى الاعتذار وانما بالغ على السيد
 لملايوتهم انه لا ارش على الكاتب لسيد له لانه مال جن على ما لك
 لارد خلاص ولوقال رجع لما كان عليه كان اولى وقوله كالتق اي
 الاصل فيليس فيه تشبيه النبي بنفسه وقوله كالتق حال مقارنته
 لا منتظرة وجو عندي ما نفسه ومثل الارش لو عجز عن دين عليه
 فانه يرق ويكون عليه حالا وقوله رقى ويسري على غيره ممن معه
 لكن التغير للمجني عليه في الجاني فقط **و** ادب ان وطى بلام
 وعليه نقض المكرهة **ش** يعني ان السيد اذا وطى امته التي كانت
 في زمن الكتابة فانه لا حد عليه للسهمه لقوله عليه السلام الكاتب
 عبد ما بقى عليه شئ ولكن عليه الادب ان كان عالما بالتحريم وان كان
 جاهلا به فلا ادب عليه **ز** اد **ق** وبقي ان مثل الجمل الغلط والسيان
 اي الا ان يعذر بحمل حكم او عين والظاهر ان السيان يدخل في جمل
 العين لانه جاهل للعين انتهى ولا مر عليه في وطى اياها فلو كانت
 تكرا واكرها على الوطن فانه يلزمه ما نفقها وان كانت بيها فلا يلزم
 عليه اما ان وطى اجنبى فعليه ما نفقها على كل حال لانها قد نفق
 تخرج للسيد معيبة وهي بعد وطى السيد لها طاعة او مكرهة
 على كتابتها قوله بالامر متعلق بادب وهو شرط مستتر لا لغوي

اي ادب اذ با حال كونه بغير مصدر قال **ليس** راجعا لادب ولا لوطي
واما هو يستأنف لبيان حكم السلسلة بعد الوقوع وكان حاله
له باحكمه بعد الادب فقال حكمه لامر خفيف التاريخي على وطى وشي
بقوله بلامه انتهى وانما منع من وطى مكانته دون مدبرته وكلاهما
عقد يودي الى الحرية فما الفرق قلت ان الكتابة عارضة لملك نفسها
بالحرية التي تحصل لها عند الاداء لجل وطى وايضا الاجل معلوم
والوقت الى مدة معلومة غير جائز فيها ساعلي نكاح المحللة وامان
الحرية فانه اجل الحرية موت السيد واذامات ال ملكه فكانت
الحرية تقع في وقت لا ملك له فيها **وان** حملت خبرت في البقا
وامومة الولد **بشي** يعني ان الكتابة اذا وطى بها حملت فانما
يجوز ان تبقى على كتابتها وتغير مكانته مسئولة وتفتتها
فمن من كتابتها على السيد فان اردت نجوها عتقت وان عجزت عن
ذلك عتقت بموت سيد هان من راس المال وبين ان تغير نفسها
وترجع ام ولد وبعبارة اخرى ويجوز خلاف في تفتتها مدة حملها
حيث بقيت على الكتابة فقال سيجوز ان يكون سيد هان اذامت
حاملات المبنية ابن حبيب وكذلك سمعت من ارضي بقوله لانه
انما يفتق على ولده وقال اصنع تفتتها في الحمل على نفسها لعل
السيد لا يفتقها المصير على كتابتها عليها حكم المكاتب الا ان
تتصر تفتتها على السيد قولوا واخذ **الاصنع** معها او قول
لم يرمنوا **شي** هذا استثنى من قوله وامومة الولد اي الا ان
يكون معها في عقد كتابتها ضعفا عن الاداء فانه يمين بتاوها
على كتابتها سوارضوا ولا بدليل ما بعده ومثل الضعفا الاقويا
حيث لم يرمنوا بتاوها عن الكتابة الى امومة الولد فتوله
معا صفة لضعفا اي كوتولها وقوله او اقويا اي كوتولها
بعضا ف من الثاني لوجود الاول **محط** حصتها ان اختارت
الامومة **شي** يعني انما اذا اختارت الامومة بان كان معها في عقد
كتابتها اقويا ورضوا فانه محط حصتها من الكتابة عنهم ويعرف
حصتها بان توضع الكتابة على قوتهم على الاداء يوم العقد كما مر فاذا
كان لها قوة على ادائها نصف مثلا يوم العقد حظ عنهم النصف وقوله
محط حصتها والظاهر كما قاله في شرحه ان مالها بطريق المالة
كذلك **وان** قتل فالحكمة للسيد وهل قتل ام مكاتبان **ويان**
يعني ان المكاتب اذا قتله اذا قتله شخص فانه الكتابة بتطل بذلك
وخيند يستحق سيده قيمته على قاتله وهل تؤخذ القيمة على انه

قن لا كتابة فيه لان قيمة القن اكثر من قيمة المكاتب او تؤخذ القيمة على
انه مكاتب تاو بلان في ذلك وهما وايتان عما ياك وذكروا هذا
في قتله يدل على ان الكتابة عليه مجازون النفس ليس له حكمها
كذلك وهو كذلك وحكمها انه يؤخذ ارضا على انه مكاتب لان حكم الكتابة
لم ينطل لبقاذا انه ويبيح ان يكون الارض له يستعين به على ادائها
لا السيد لانه اخره نفسه وقاله قوله فالحكمة اي لسيد ام يفتق
بها ولا تحسب له معه في الكتابة ولا يكون لورثته **وان** اشترى
من يفتق على سيده هج وعتقت ان **عجز** قد علمت ان المكاتب اخر
اخره نفسه فان اشترى من يفتق على سيده الذي كان له مع ذلك
الشر على السيد قال في التوضيح وله ان يبيع ما اشترى ويكون
له وطى ان كانت امة فان عجز هذا المكاتب عتقت على السيد لانه
يبيع كعبد ما دون ملك من يفتق على سيده وامان قبل اليقين فلا
يعتق على واحد منها وهذا مستفاد من مفهوم الشرط ويستفاد
منه ايضا انه لا يعتق ان لم يبيح ولو كان اشتراه غير عام يعتقه على
سيده وهو موثوق وتقدم من الماذون انه اذا اشترى من يفتق على
سيده وهو غير عام ولا يبيح عليه فانه يعتق عليه والفرق ان
المكاتب اخره نفسه وماله ولا يبيح ماله بخلاف الماذون قوله مع
وعتقت ان عجز قال **ظاهر** سواء كان عاملا او لا وهو كذلك وانما عتقت
مع علمه لانه اشتراه بوجه جائز وقد دخل في ملك السيد قوله من
الآخره **قال** من يقع على الواحد والمتعدد واقره القميري يعتق
نظر **المقتضى** والقول للسيد في الكتابة **شي** يعني ان العبد اذا
ادعى على سيده انه كاتبه وانكر السيد فالقول قول السيد باليمين
لانما من دعوى العتق وكذلك لو ادعى السيد انه كاتبه وانكر العبد
عقوله في الكتابة قويا وايتا **والاداء** يعني ان العبد على سيده
انه ادعى له نجوم الكتابة وانكر السيد ذلك فانه السيد يفتق ويبيح
العبد على كتابته فان نكل خلف المكاتب وعتقت وقوله والاداء اي كالا
او بعضا **لا** القدر والاجل والجنس **شي** اي فان القول في هذه
المسائل قول المكاتب الا ان ادعى السيد انه كاتبه بعشرة مثلا
وقال العبد بل باقل فالقول قول العبد يمين لكن قيد باليمين بما اذا
اكد السيد السيد ام لا وما ان اسبه السيد فخط قال قوله
يمين وان لم يبينها حلفا وكان فيه كتابة المثل اختلاف المتبايعين
فانه الكتابة قوت وتكونها كلفها ويقضى للمالك على الباقي ويبقى
ان يكون اختلافهما في انها الاجل وعدمه كذا ويرجعان الى اهل

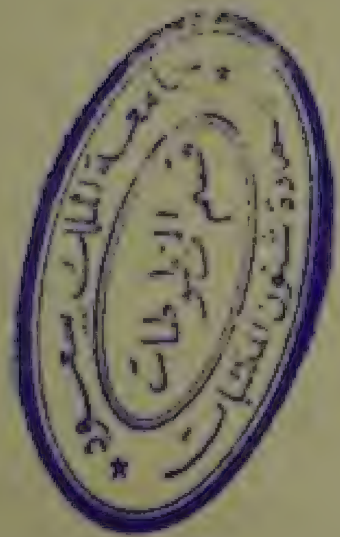
المثل عند انتفاعهما بعد حلها وتكون لهما كحلها ويقضي للمحال
 على التام وكذا لك اختلافهما في الجنس لكن قال ابن شاس اذا لم يشها
 فالقول قول العبد وهو ظاهر كلام المؤلف والمناصب للبيع ان يكون
 فيه كتابة المثل بعد حلها ويقضي للمحال على التام والحاصل
 ان المسائل الثلاث تجري على اختلاف المتباينين الثانية اذا اراد
 السيد حلول الكتابة وقال العبد بل بوجهة ما لقوله قول العبد
 وكذا اذا انتفاع على اجلها وعلى قدره وادعى السيد حلول ذلك
 وخالفه العبد فان القول قول العبد وكذا لك اذا انتفاع على التام
 واختلفا في قدره فالقول قول العبد وكل ذلك داخل تحت قوله
 والاجل لان المراد من املة او في الفضل به وبما او في قدره وكذا
 القول قول العبد اذا اختلف مع سيده فيما وقعت به الكتابة فقال
 السيد برقيت مثلا وقال العبد بل وقعت بشي وبغيره اخرى
 ظاهر كلام المؤلف ان القول قول العبد في هذه المسائل من غير نظر لشي
 ولا عدمه وهو موافق لما في المؤلف والذي في **عن التوفيق** انه في
 مسئلة الجنس ليس القول قول العبد بل يتماثلان وعليه السيد
 كتابة مثله وكذا ظاهر كلام السارح فانه جعل اختلافهما فيما ذكر
 بمسئلة اختلاف المتباينين فراجع في اختلافهما في القدر والاجل
 السببه وعدمه فيكون القول قول العبد يبين ان السببه سواء السببه
 الاخر او لا فان السببه السيد وحده فالقول قوله يبين فانه لم
 يسببه واحد منهما حلها وكان عليه كتابة مثله ويبيد ان اختلافهما
 تارة يكون في قدر الاجل وهو ما ذكرنا حكمه وتارة في انتفاعه وتارة
 في املة والقول في الاول من هذه المسائل التقضي وفي الثانية
 للعبد واما الاختلاف في الجنس فتقتل الواق عن الجواهر ان القول
 قول الكاتب ولم يذكر التقييد بدعوى السببه وذكر السارح عن الكوفي
 انها اذا انتفاع على وقوعها بعرض واختلفا في جنسها فاما يتماثلان
 ويرجعان للكتابة المثل وهذا يوافق اختلاف المتباينين في جنس
 المثل حال الفوات والكتابة فوق **ص** وان اعانته جماعة فانه لم يقصدوا
 الصدقة عليه رجوعا بالفضلة وعلى السيد بما قبضه ان لم يخلو والا فلا
ش يعني ان الكاتب اذا اعانته جماعة يستعين به على ادخولهم كتابة
 غداها وفضل بعد ذلك فضلة فانه لم يقصدوا بذلك الصدقة عليه
 فان قصدوا تسكين رقبته او لا قصد لهم فانهم يرجعون بتلك الفضلة
 فان عجز الكاتب عن ادخولهم الكتابة وارق لسيدته فانهم يرجعون على
 السيد بما قبضه من مالهم لانهم اعانوا قصدوا بذلك الاعانة على خلاصه

من الرق الى الحرية ولم يحصل له ذلك واما ان قصدوا بذلك الصدقة
 على الكاتب فانهم لا يرجعون بالفضلة عن ادخولهم وكذا لك اذا لم
 يقصدوا تسكين رقبته او لا قصد له رجوعا بالفضلة على الكاتب
 بقدر وجه الحرية ويحتمل ان لم يقصدوا تسكين رقبته او لا قصدوا
 اخذه قوله وعلى السيد الى اخره اي في الوجه الذي لهم الرجوع
 فيه وهو ما اذا قصدوا تسكين رقبته او لا قصد لهم قوله والا فلا
 قال **ز** اي وان قصدوا الصدقة فلا يرجعون بالفضلة ولا بما قبضه
 السيد ان عجز وهذا مع اتفاق دعواهم واما لو قالوا اردنا تسكين
 الرقبة وقال بل الصدقة فقال ابن يونس عن ابي عبد الله يظهر المذهب
 البلد فانه لم يكتف عرق ما لقوله لهم مع ايمانهم ثم ان قوله والا فلا يصح
 بمفهوم الشرط وانظر ما كتبه **هنا** **ص** وان اوصى بمكانة فكتابه
 المثل ان جعلها الثلث **ش** يعني ان السيد الميراث اذا اوصى ان يكتب
 العبد الفلاني من عبيده فانه يكتب كتابة مثله على قدر رقبته على
 السبي وعلى قدر اداءه ان جعل الثلث قيمة الرقبة على انه
 رقيق وانما اعتبر هنا كون الثلث حله نظر الى انه اوصى بقبضه لان
 الكتابة عتق على احد القولين فاما هنا مبني على هذا القول فانه لم
 يحله الثلث فان الورثة يجرون بين ان يكتبوه كتابة مثله او يقتلوا
 من رقبته ما حله الثلث بتلك ما ياتي فقوله ان جعلها اي حل الرقبة
 الموصى بكتابتها ولا يصح رجوعه للكتابة لانه خلاف النقل قال في
 المرونة من اوصى ان يكتب عبيده والثلث حله جائز وكوبه كتابة
 مثله وفي بعض النسخ ان حله الثلث اي حله حل الكاتب وهي
 وافقه قوله فكتابه المثل اي فالارم له كتابة المثل او كتابة المثل
 لازمة لان جزا الشرط لا يكون الاجلة ثم ان هذا ليس هو المراد حقيقة
 كما ان قوله ان حله الثلث ليس شرطا في قوله فكتابه المثل بل الجزا
 محذوف وانظر البرموني **ص** وان اوصى له بغيره فانه حل الثلث قصد
 جازت ولا تعلى الوارث الاجازة او عتق محله الثلث **ش** اي وان
 اوصى بغيره لم يكتب بغيره بغيره بل قوله فان حل الى اخره وكذا
 لو وهبه له او قصدت به عليه فان حله الثلث الحزم المعين عتق ما
 بقا له واستحقه الموصى له به وهو الكاتب هنا ويسمى عليه بقبضه
 المحرم على ما هي عليه فان وحق حله والاعتق منه مقابل ما
 اوصى له به ورقا الباقي وكذا الحكم فيما اذا لم يحل الثلث الحزم المعين
 ولجاز الورثة الموصية به والاعتق من العبد حله الثلث وحط من
 كل نجم بعد ما عتق منه غدا اعتق منه الثلث حله عنه من كل نجم لث

ولا يحيط عنه من النجوم العين فقط لان الوصية قد خرجت عن وجهها
 وادان في هذه الحالة عن بقية ما عليه رقبته ما عدا ما حمله الثلث
 وان كان النجم غير معين فانه انعتق النجوم كلها معن وان اختلفت
 فانه يحيط عنه من كل نجم نسبة واحد الى عدد هاهنا كانت ثلاثة
 فيحيط عنه من كل واحد الثلث او اربعة فالربع وهكذا وهذا اذا حمل
 الثلث ذلك فانه لم يحمل ذلك فانه اجاز الوارثه فحمله حكمها الوارثه
 الثلث والاعتق من العبد يحمل الثلث ويحيط من كل نجم بقدرها
 عتق منه وادان عن ادا ما بقي رقبته ما عدا ما اعتق منه
 بموجب الوصية قوله فان حمل الثلث قيمته **قال** **ق** وكيفية ذلك
 ان يقوم النجم الموصى به وجميع مال الميت فان حمل الثلث قيمته
 قوم وسائر النجوم ثانياً فينسب ذلك النجم لبقية النجوم و
 يعتق منه بمثل تلك النسبة ويوضع عنه ذلك النجم بعينه
 مثال ذلك لو كان عليه ثلاثة نجوم وقيمة الاول ثلاثون والثاني
 عشرون والثالث عشرة فانه اوصى له الاول او الثاني او الثالث
 حط عنه وعتق منه بقدره ويسمى في النجوم الاخرى فانه ادى
 خرج حواشي الجميع وانه عجز رقبته من الاول النصف وفي الثاني
 الثلثان وفي الثالث خمسة اصداس وانما عتق بنسبة النجم الموصى
 به لبقية النجوم لئلا يفوت عرض الميت لانه لو التزم بالسبي في
 بقية النجوم من غير عتق فربما عجز منه عتق الميت وقوله
 والا الى اخره راجع لهما اي والاعمال الثلث قيمة رقبته المكاتب
 من الاول او لم يحمل قيمة النجم في الثانية وبمباراة اخرى يرجع
 للمسئلة الاولى ايضا وقد ذكر **ما** يفيد ذلك فان قلت ما وجه
 عتق حمل الثلث مع ان الوصية انما هي بالكتابة لا بالعتق قلت
 لما كانت هذه الوصية محمولة على الثلث شرعاً ولم يحملها الثلث فادى
 الحال الوصية بما ثبته البعض وهو غير مشروع مع ان الغرض الامامي
 في الكتابة انما هو العتق على مال وهو تميم فاعتد لنا اليه الا ان
 عجز الوارث الوصية وايضا فقد تقدم ان الوصية بالكتابة بمنزلة
 الوصية بالعتق فاعلى ان الكتابة عتق ومن المعلوم ان ما اوصى
 بعتق من لا يحمل الثلث جميعه فانه يعتق من حمل الثلث **ق** وان اوصى
 لرجل بمكاتبه او بما عليه او بعتقه جاز ان يحمل الثلث قيمة كتابته
 او قيمة الرقبه على انه مكاتب **ق** يعني انه اذا اوصى لسكنى معين
 بمكاتبه او ببقية او اوصى بما عليه من نجوم الكتابة او اوصى بعتقه
 اي بان يعتقه او اوصى بوضع ما عليه كما في المدونة جازت الوصية

ان حمل

ان حمل الثلث قيمة كتابته او قيمة الرقبه على انه مكاتب اي ان حمل
 الثلث الاقل منها مراعاة للعتق اي احتياطاً له لتاكيد حرمة ثانياً
 حمل الثلث ذلك خبر الوارث بين اجازة ذلك وبين ان يعطى الموصى
 له من الكتابة يحمل الثلث ويعتق من العبد بقدر ذلك ايضاً في
 مسئلة ما اذا اوصى لرجل بمكاتبه او بما عليه ويعتق من حمل
 الثلث من مسئلة ما اذا اوصى بعتقه وكيفية **ق** ويوضع من كل نجم
 بقدر ما اعتق ثم انه ان خرج حواشياً لا مراً وضع وان عجز رقبته
 للموصى له بقدر حمل الثلث او بقدر ما اجاز له الوارث ويعتق
 منه فيما اذا اوصى بعتقه ذلك كما اشار له **ق** في شرحه قوله
 وانه اذا اوصى لرجل بمكاتبه **قال** **ق** هذا في الحقيقة وصية بالمال
 وقوله او بعتقه هذا وضع للماله فالوصية في الثلث المسائل
 الثلاث بالمال ويؤدي في الاول للموصى له فانه اخرج حواشياً
 وانه عجز رقبته وفي الاخرى يخرج حواشياً وانت حر على ان عليك
 الفاء او عليك لزم العتق والمال **ق** يعني ان السيد اذا قال
 لعبد انت حر على ان عليك الف درهم او انت حر وعليك الف
 لزم العتق للسيد محلاً ولزم المال للعبد محلاً ان كان مؤسراً
 فان كان مسيراً فانه يتبع به ديناً في ذمته وهذا قول مالك
 واسهب خلافاً لابن القاسم في عدم الزام المال قوله وانت حر
 الى اخره وهي مقاطعة لازمة **ق** وخبر العبد في التزام والرد في
 حر على ان تدفع او تؤدي او ان اعطيت وكيفية **ق** يعني ان السيد
 اذا قال لعبد انت حر على ان تدفع لي كذا او على ان تؤدي لي كذا
 او انت حر ان اعطيتني كذا او ان جيتني بكذا او ان دفعت الي كذا
 او متى جيتني بكذا او ما استبعد ذلك فانه العبد يخرج في ذلك بين
 ان يلتزم المال فيلزم العتق للسيد ولا يعتق العبد الا بالمال
 وهذا قول مالك وابن القاسم في المدونة او يرد ذلك ويعود
 رقبته والفرق بين هذه المسئلة وبين قوله سابقاً على ان عليك
 الفاء ان جعل الدفع اليه في هذه وفي قوله على ان عليك الفاء
 الزم المال ولم يكلف اليه وكيفية **ق** المقدمات وقوله على
 ان تدفع لي هي كتابة لازمة ويجري في التخيير والفسخ والتلوم
 ويخوذ لك على ما سبق ولا يابطها ان كانت امة وقوله وخبر **ق**
قال **ق** اي في المجلس وبعدة على المذهب لكن لا يابط في الزمان
 بحيث يضر بالسيد ولا يابط في الزمان بحيث يضر بالعبد
 انتهى وحمل التخيير ما لم يقل انت حر الساعة او يومها بالمال والا



فيلزم العتق والمال قال **ج** ويعلم انه نواها من قوله وجد عني
ما نفعه ولو قال ان ادبت الي اليوم ففسي البيع فلا بد من التلوم
ولو قال لامته لقطا من هذه الالفاظ فما ولدته بعد القول وقيل
الاذا دخل معها ولو ضرب السيد اجلا لدفع المال كان كالكتابة
والقطاعة يتلوم له عند الاجل وان لم يات به رقي ولا بد من السلطان
وليس للسيد ولا لورثته رقة ولا يتقيد الاعطاي بالمجلس كالخير
والتمليك لان العبد في هذه الالفاظ كالمكاتب لا يتبرع ماله ولا
يعجزه الا السلطان ولو دفع عن العبد اجير السيد المالك في نفسه له
الاخذ ولو دفع العبد ماله بيده فقال السيد المالك في نفسه له
ذلك لان العبد هاهنا كالمكاتب يتبع ماله ويخرج السيد من كسبه
باب ذكر فيه احكام ام الولد وما يتعلق بذلك
ويسمى هذا الباب بكتاب امهات الاولاد والام هي اللقطة اصل
اصل والجمع امات واصل ام امية ولدك يجمع على امات وقيل
الامهات للناس والامات للنوع وام الولد هي اللقطة عبارة عن كل
من ولد لها وهي في استعمال الفقهاء خاصة بالامة التي ولدت من
سيد ها وجرت نقادة الفقهاء برجة هذا الباب بالجمع ولعل سبب
ذلك تنويع الولد الذي يحصل به الحرية فقد يكون تاما وقد يكون
من مضعة وغيرها وحدا بن عرفة ام الولد بقوله هي لحر حليا
من وطى ما كلبا عليه جرح فيخرج المستحقة حاملا من زوج لانه غير
مالك وقد دخل المستحقة حاملا من مالك على اخذ قيمتها بدلها
وتخرج امة العبد بعنتق سيده حليا منه عنه لانه غير حريم قوله
هي لحر حليا جنس اي التي نسب حليا الحرية وبوت الحرية حليا
اعلم من الامالة والعروض فالامالة وضع النطفة في رحم الامة
المملوكة لوطاها والعروض كعتق الحبل بعد تقرر ملكه فيدخل فيه
الامة اذا اعتق السيد حليا وكذلك يدخل فيه اذا تزوج امه
ابيه فانه بعنتق الحبل على حده ويكون حرا واختلف هل يجوز شرعا
للان من والده المشهور بجوار الشرا ولا تكون ام ولد والقول الثاني
في المدونة انه لا يجوز شرعا وهما قوله من وطى ما كلبا اخرج به هاتين
المورتين وما نسب محليا لان الحرية فيها ليست من وطى المالك وقوله
عليه جرحا عليه يتعلق بجرحا وامه فيجوز اعرافا عليه ما لم يبرح بوطه
الحرية المضمومة من الحرة وهي بمعنى العتق فمناها ان ام الولد هي الموطوءة
بجرحية ولد ها اعني حليا من وطى ما كلبا حال كون الحرية مجبورا عليها
ما كلبا وجرحا منسوب على استقاط الجوار او حال من المالك اي حال كون

المالك

المالك مجبور عليه واخرج بزيادة هذا القيد اذا اعتق السيد
حدا امه عبده فان الحد يصدق على ذلك لانها حر حليا من وطى
ما كلبا لكن ليس العتق بجرح عليه المالك وهذا على ان العبد يملك
وبه استدل اهل المذهب هذا معنى قول الشيخ وتخرج امة
العبد بعنتق حليا منه عنه لانه غير حريم واذا اشترى زوجته
بعد حليا وهي حامل المشهور انها تكون ام ولد وقيل لانه قد
مسه الرق في بطن امه فان قلت حد البيع يصدق على ذلك
او لا قلت الظاهر انه يصدق عليها ام ولد بعد شرائه على من
يقول به وفيه بحث وفي شرح ما نصه وقول ابن عرفة وتخرج امة
العبد بعنتق سيده الى اخره فيه نظرا لهذه لا يملكها قوله لحر
حليا من وطى ما كلبا فالحق ان قوله جرحا عليه قيد لبيان الماهية
لا للاقتراز كذا اقرروا وفيه نظرا وقوله من وطى ما كلبا يتعلق بحليا
لا بالحر ولا شك ان هذا يصدق على حدا امة العبد بعد عتق سيد
العبد للحمل المذكور بقوله جرحا عليه فصل لا يخرج هذه الصورة
وليس لبيان الماهية انتهى المراد منه ولا ام الولد حكم الحرار
في ستة اوجه وهي انما لا يتباع في دين ولا غيره ولا توهب ولا
تزوج ولا توارث ولا تسلم في جنابة ولا تنسى وحكم العبيد في
اربعة اوجه انتزاع ماله ما لم يرض السيد واخبارها في
النكاح على قول واستندل بها في الخفيف الذي لا يلزم الحرة والسيد
الوطى والامة نصير ام ولد بل اجتماع امرين اشار لا ولها بقوله
ان اقر السيد بوطى والمنايا بقوله **ان ثبت القاطعة فتعرف**
فقوله ان اقر السيد الى اخره يعني ان السيد اذا اقر في محنته
او في مرضه انه وطى امته وانت بولو لستة اشهر فاكتر من يوم اقراره
فانما نصير ام ولد تعتق بخدمته من راس المال وسومات سيدها
حتف انقه او قتلته هي خطا او عمد اجلا المديرة اذا قتلت سيد
عمدا فان تديرها يبطل كذا مر والرق بينهما وافق لقوله عليه السلام
في حق سريته ما رية العنطية عنه ولا تها ولده ابراهيم اعتقها
ولد ها برب رسول الله انما ثبتت لها حرية بسبب ولدها فلا
تعود الى الرق ابدا صرح به الفاكهاني وقال **ق** الحاصل ان السيد
ان كان مقررا بالوطى كمن ان تاتيته جارية بولد وتقول هو منك ولعم
ثبت ولادتها اياه ولو كان الولد ميتا او علقته وان كان الولد معدوما
فلا بد من اثبات الولادة وان قامت عليه بينة باقراره بالوطى فلا بد
من اثبات الولادة او اثرها ولو با مرأتين ان كان الولد معدوما والام

تحتج الامة على انبات ذلك اذا عرفت ذلك فالقول في تطبيق المتن
عليه جدي في حرف العطف من ان ثبت فيه اجمال بان تكاف قول ضمن
في العربية والصحيح ان حذفه يختص جواز به بالسفر وكونه شرطاً
في ان اقر او عتقت من راس المال فليس افع للاشكال مع ما فيه من
الاجمال والحق ما اشار اليه الشر في الطلبي من انه شرط في ان اقر
وهو مسلم المنطوق ومنه موصوفه صوراً ان احداها ان يقر ولم تثبت
الولادة والاخرى ان يكر فتقوم عليه البينة باقراره فالاولى
يكتفي ببينتها الولد اليه والثانية ان كان الولد معدوماً فلا بد
من اثباتها بالولادة ولو بامرائين وان كان موجوداً فكلاهما وليعمل
ان اقر بمعنى ثبت اقراره كان قوله ان ثبت واجعا لبعض ما صدق
انه هو اعلم من دوام الاقرار او انقطاعه فتقام عليه البينة وعليه
فلا اشكال تامل انهن وجد عند يما نصه نكومات السيد وهو
متر وهي تقول بعد موته هو من زني خانه يكتفي بالسيد ولاجرة
بتوليها وانظر هل عليها حد ولا **لا** ولا يمين ان **لا** يعني ان
السيد اذا **لا** كره وفي امته وانت بولد فانه لا يلحق به ولا يلزمه
يمين على ذلك اذا ادعت الامة انه منه لان ذلك من دعوى
العتق وكل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلا يمين محرم **ها** كان استبرأ
بحضه ونفاه وولدت لستة اشهر **ش** يعني ان السيد اذا اقر
بوطن امته الا انه اذ استبرأها بحضه واحدة ولم يطأها
بعد ذلك وادعت الامة انه وطأها بعد ذلك وانت بولد لستة
اشهر فاكز من يوم الاستبراء فانه لا يلزمه يمين ولا يلحق به الولد
وبتثني عنه لا لعان فالنسبه في قوله ولا يمين وقول **وسب**
بمقدار محذور في اي ولا تكون ام ولد كان استبرأ فلا اشكال انتهى
فاسد والواو في قوله وولدت وال حال وقوله لستة اشهر
اي فاكز لان الامة اذا قالوا ستة اشهر مرادهم فاكز فلا اعراض
عن ما تقدم من ان الستة اشهر من يوم الاستبراء **ت** وقال
ه في شرحه الذي يوجب اليه المحصر انما من يوم ترك وطأها ثم انه يصدق
في الاستبراء من غير يمين وانما اذا لم يلحق به الولد فيها اذا استبرأها
وولدت لستة اشهر فاكز ونفاه لاحد عليها قال **ح** والحق به
ولو لا كره **ش** اي والابن اخر السيد بوطن امته ولم يستبرأها او استبرأها
ولكن انت بولد له وان اقل امد الحمل من يوم الاستبراء فانه يلحق وتلك
يلحق به في صورة عدم الاستبراء ولو انت به لا قص امد الحمل وقال
ه في شرحه تنبيهه ظاهر الامة انما اذا وصحته لاقل من ستة

اشهر

اشهر فانه يلحق به ولو كان على طور لا يمكن ان يكون عليه حال ومنعه
من مدة وطأها لو وصفته بعد خمسة اشهر من وطأه علقته وهو خلاف
ما عليه القرائي من انه في هذه الصورة يحكمها لا يكون لاحفائه وما ذكره
القرائي بواقفه قوله عليه السلام ان احداكم جمع خلقه في بطن امه
اربعين يوماً ثم يكون علقته مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يتنج فيه
الروح **ح** ان ثبت القاعلة فتوق ولو بامرائين **ش** تقدم ان الامة
نصير ام ولد بشرطين الاول اقرار السيد بوطنها الثاني ان يثبت بشهادة
النساء ولو بامرائين عدلين انما ولدت ولو كان علقته وهذا مذهب
اشبه ومضى عليه المولف هنا ومذهب ابن القاسم انما نصير ام ولد
ولو بالدم المحقق الذي اذا التقي عليه المال الحار لا بد وب منه ثلثا من
في باب العدة عند قوله وان دما اجتمع وفي شرح **ه** ان المراد بالعلقه
الدم المحقق ومثل بوق القاعلة ما اذا مات السيد وهي حاصلة عند
ابن القاسم وقال ابن الماحسون وسحقون لا تقتض حق تضع وقوله
ان ثبت الى اخره قيد في الشرط الاول والجواب للشرط الاول وهو
المرئى من الاقوال حيث توالى شرطان مع جواب واحد والمعنى انه
اذا اقر السيد بوطنها وتوثبت القاعلة فتوق يعني من المضغة
المخلقة وغيرها حيا او ميتا عتقت من راس المال اي ولو قتلنت
سيد هاهنا انتهى المراد منه مع تقديم وتأخير وقال **ق** كلام ابن القاسم
لا يخال كلام اشبه لان الدم المحقق الذي اذا التقي عليه المال الحار لا بد وب
هو العلقه ما خوذ من العلوق وهو ارتباط بعضه ببعض وعدم تقطعه
وهذا هو العلقه قوله ان ثبت الى اخره يقيد بما اذا اكله الولد معدوماً
واما ان كان موجوداً فلا يشرط ذلك قوله ولو بامرائين قال **اي** ان لم
يكن بامرائين بان ثمان رجلين او رجل وامرأتين ولو كان بامرائين وبصورة
شهادة الرجال في ذلك بان يكون معهم في موضع لا يمكن ان تأتي بولد فيه
تتبعه كلسفينة وهم في وسط البحر فيحصل لها التوجع للولادة ثم يرمى
اثر ذلك معها مولود ومن هذا يستفاد ان شهادة الرجال فيما لا يطلع عليه
الا النساء مقبولة **ز** وان ثبت قدرت ما قبل المبالغة نساء اي ان كان
بعدة نساء بل وان بامرائين ويكون الحلام طه في النساء وقول **و** ومن
هذا الدائرة هذه صورة نارية فلا تنقض القواعد الكلية قوله ان ثبت
الى اخره قال **ز** اخره به بما اذا اقر بالوطن وانكر الولادة وادعى الاستبراء
فانه لم يكن مع الامة ولو كان اليمين تتوجه عليه اد ادعت عليه العلم
وان كان غائباً في الوقت الذي يقول انها ولدت فيه لم يلحق واختلف
اذا كان معها ولد فعلى المدونة يغفل قولها انتهى وفي شرح **ه** ان اليمين

Copy university

تتوجه على السيد في صور وهي ما اذا شهد شاهدان على اقراره
بالولي وشهدت امرأة على الولادة او شهد شاهدان على اقراره بالولي
وشهدت امرأتان على الولادة او شهد شاهدان على اقراره بالولي وامرأة
على الولادة وسواهما ولد او لا او شهد شاهدان على اقراره ومعهما
ولد واما لو شهد شاهدان على اقراره بالولي ولم تشهد امرأة على الولادة
ولم يكن معها ولد فانه لا يحلف ومقتضى قوله في باب الشهادات ان كل دعوى
لا تثبت الا بشهادة رجلين فلا يثبت بها خلاخه وانه يحلف حيث شهد به
شاهد واحد على اقراره فلو لم يحلف حيث توجب عليه البين مثل يكون
كن نخل عن البين في دعوى العتق مع شاهد محسوب وان طال دين وهو
ما يفيد قوله الشارح في تقليل عدم البين بخوله لانه من دعوى
العتق انتهى ولا انتهى المراد منه **ش** كما تقدمنا سقطا رايه **ش**
النتيجة في حقوق الولد اذا اقر السيد بولي امته ولم يثبتها
وانت بسقط وهو غير حاضر معها وادعت انه منه وخالفها وقال
ما هو مني وراى النساء انه كالمسبية وتورم المحل وتشفقه اما
لو كان السقط حاضرا معها لصدقت باتفاق واطلق للرجوع في قوله
رايه اثره على اثنين وهو جاز وموافق قوله كاد عامها الى تنبيه
في قوله ان ثبت القاطعة فتوفى وتكون به ام الولد **ش** عتقت
من راس المال **ش** هذا جواب لقوله ان اقر السيد بولي وقوله ان
ثبت الى اخره فتبين السقوط والمعنى ان الامة اذا ثبت انها ولدت
من سيد لها باقراره بالولي او بيمين القاطعة فما نوبها او ثبت
انما القات سقطا راي النساء اثره فاما ما تقتضيه من راس المال
لا من الثلث **ش** وولدها من غيره **ش** اي وكذلك ولدها من غير
سيد لها اذا اتت بهم بعد الاستيلاء فانهم يعتقون معها من راس
المال لان كل ذات رحم فولد لها من غير سيد لها بمنزلة ولادها من غيره
ان يطأها لانها بمنزلة الربية قال ابن رشد لا خلاف في ولد الامة من
سيد لها الحرة حر واما ولدها من غيره فانه بمنزلة امه في العتق
بعد وفاة السيد من راس ماله وبجلاء في الاستعداد والاستعداد والى
فله ان يستجد بهم ويواجرهم ولا يطأها وان كانت امه لانها كالربية
وكذلك المعتق الى اجل فانه يعتق من راس المال بشرط ان يعتقه
في حال صحته لا في حال مرضه تنبيه قوله الساطع لاحاجة للتقيد
بكون الولد بعد الاستيلاء لان الخبر في ولدها ام الولد غير ظاهر
لصدقه على ولدها قبل الاستيلاء ولذا قيد به انه لا حاج في شرح
وانظر ما اذا قتل سيد هل يكون بمنزلة ما اذا قتلته فبعثت ويقتل

به او بمنزلة

به او بمنزلة المدبر يجلل عنه الممت بقتل سيده والفرق بينهما
ان للسيد فيه المقر فالكثير لان له فيه الخدمة الكثيرة بجلاء
كما ياتي **ش** ولا يرد دين سبقت **ش** يعني ان عتق ام الولد لا يرد دين
على سيدها المسابقة على استيلائها ومن باب اولي الدين
الاخف قال ابن الجلاب من كان عليه دين محبط بما له فولي امته
فجئت مارت ام ولد ولم تبع بها دينه انتهى وهذا اخلاق من فلس
بمع اصيل امته فاما تباع عليه وهذه احدى المسائل الست التي
تباع فيها ام الولد فتقوله ولا يرد اي العتق بائنة الولد دين
سبقت حيث وطئها قبل قيام العتق ونشأ عن ذلك حملته لم يرد دين
المولود فتقوله عتقت كالمدة لا فاد المراد مع الاختصاص **ش** كاستقرا
زوجته حامل **ش** التشبيه في صيرورة الامة امر ولد اذا اشتراها
زوجها حامل لانه كالمكمل بالشرع صارت كائنا حملت وهي في
ملكه وهذا اذا كان الولد لا يعتق على السيد اما ان اشتراها حامل
بولد يعتق عليها فانما لا تكون به ام ولد كما لو تزوج بامه ابية
فجئت منه ثم اشتراها كما في التوضيح وغيره واحترم بقوله زوجته
ما لو اشترى مولودة بشفعة حامل فاعمالا فتكون بذلك ام ولد
وجد عتقها ما قصده فلو تقدم الملك ثم زوجها واشتت بولد لستة
اشهر فالأمر من وطئ الثاني فله واقل الملك مالم ينقض فلا يخفى باحد
فلو تقدم من النكاح عتق الملك وانت بولد فلنكاح ابد اظاهرون ولو
استبرئت مع ان في المدونة فرع مخالف ذلك وهو ان السيد لو عزل
امته عن زوجها واستبراها وطئها ثم انت بولد لستة من وطئ
يكون للسيد وتزود زوجها قامل فخرج اذا استولد الحاضر امته ثم اسلم
في لأم ولد وان لم تخل منه بعد اسلامه قاله في المعتد قامل **ش** لا يولد
سبقت **ش** يعني ان من اشترى زوجته ومعه اولد منه سابق على شرايه
لها فانما لا تكون به ام ولد ولا خلاف **ش** او ولد من وطئ بشفعة **ش** يعني
ان من وطئ امه بشفعة لقلط ثم اشتراها وهي حامل من القلط فانما
لا تكون به ام ولد والولد لاحق به واما حمل المواق وغيره انه اشتراها
بعد ما ولدت منه وطئ بشفعة فهو مستنفاد من قوله فيما سبق لا يولد
سبق ولو قال او حمل من وطئ بشفعة لكان الظاهر في افادة المراد وانظر الكلام
على هذا فيما اكشاه على **ش** الامة طائفة او ولده **ش** يعني ان من
وطئ امه طائفة فانت فانه لا حد عليه للشفعة ونصير به ام ولد ويغرم
قمتها يوم حملت وكذلك ام ولد الصغير او الكبير اذا وطئها فانه لا حد
عليه للشفعة وتقوم عليه حملت او لا لكن ان حملت فانها نصير بذلك الحمل

Copy

ام ولد ويخرج قيمتها يوم الوطى موسرا كان او معسرا ولا قيمة عليه
لو لم يولدها فعلمت هذا ان السيد لا يملك امة مكاتبه الا اذا حملت
بخلات الاب ثمانية مائة ولم يوطقها وقال في شرحه ومثل
امة المكاتب الامة المشتركة والمحللة والمكاتب اذا اختارت امومة
الولد والامة المتروجة اذا استراها سيدها ووطقها بمحضمة
زوجها ماتت بولد لستة اشهر فكثر من يوم الاستراخاء يلحق به
وتكون به ام ولد وتسمى على زوجها وقيمة امة مكاتبه يوم
الحمل وقيمة امة الولد يوم الوطى والفرق ان امة الولد يخرج ووطى
ابيه حررت عليه واما امة المكاتب فلا يحصل لها على سيدها الا
بالحمل قاله بعض ائمتنا وانظر ان امة المكاتب هل يتجتم
التقويم لستم السبعة كامة الولد او لا وهو الظاهر انتهى المراد منه
فسرع قال ابن القاسم في الواصفة في السيد بطا ام ولد ابنه الحر
واما لم يولد فبقيتها لاحد عليه وعليه قيمة ام الولد فبارقيته
فاما قد اه سيده او سلمه ونقته ام الولد على الابن وكذلك
قيمة البكر تكون في رقبته اذا اقتضها **ح** ولا يدفعه عزل او وطي
بدبر او تخدين ان اترك **ش** يعني ان الولد لا يدفعه كون السيد يقول
اعزل عنها لان الماخذ بسيف وكذلك لا يدفعه وطى السيد في دبر
امته وكذلك لا يدفعه الوطى في الفخذ ان اترك اي هو متر بالانزال
واما ان لم يترك فان الولد يندفع بذلك فتقوله او تخدين معطوفها
بدبر واحد عندي ما نصه ويبقى ان يكون مثل الانزال ما اذا كان انزال
في غيرهما او من احتلام ولم يبل حتى وطقها كما تقدم في **اليمين** **ح** وجاز
برضاها اجارتهما **ش** يعني ان ام الولد يجوز لسيدها ان يواجرها
وان يكتبتها اذا رضيت وما ياتي عند قوله ولا يجوز كتابتها فمحول
عند الاشباح على انه بغير رضاها قال مالك في المختصر لا يواجر ام الولد
الا برضاها فان اجرها بغير رضاها ففي الخلاف تنسخ الاجارة فان لم
تفسخ حتى انقضت لم يرجع المصاخر على سيدها ببيع **ح** وفي شرح **ح** فان
فان اجرها بغير رضاها ففسخت الاجارة وكان لها اجرة الحمل على من
استخدمها **ح** وعنت على مال **ش** معطوف على اجارتهما اي وجاز
برضاها اعتقها على مال اي في ذمتها واما على مال محمل فلا يشرط
رضاها وظاهر كلام المولى انه لا بد من رضاها في المحمل ايضا وليس كذلك
وكنت قد تقرر انه اذا اجري قبيد في المعطوف عليه لا يلزم جبرانه في
المعطوف ثم ان هذا غير قوله ولا يجوز كتابتها اذا كانت غير العتق
على مال موجب ان يغير منها الصبيغة وجرى فيها خلافا هل يغير العبد

عليها

عليها او لا كما اشار له **ح** في شرحه وقال **ق** وعنت على مال في ذمتها
واما على مال محمل فلا يتوهم لانه اذا كان له ان يتراع مالها ما لم يرض
كما ياتي فاحرى عتقها على مال محمل ياخذ منها لانه ماله اذ لم
انتراعه وتلام **ح** فاسد حيث جعل كلام المولى ذمتها مالا للعتق على مال
اعمر من كونه محملا او موجلا فلا بد من رضاها وجعله احتيا لا
ونصه اي وجاز برضاها عتقها على مال موخر كما في المدونة وظاهر
ان العتق على مال محمل يجوز مطلقا وهو ظاهر لا لانه انتراع مالها
وذلك بمثابة ما اذا انترعه واعتقها ومن هذا يعلم انه لو كان مريضا
ليس له انتراع مالها ويجعل ان يقال انما تعرض في المدونة للتأخير
لانه ربما يتوهم منه المنع لانه كالكاتبه وجبته فلا فرق بين العتق
على مال محمل او موجب في انه لا بد من الرضا وهو ظاهر وكلام المولى
تامل **ح** وله تحليل خذمة وكبرها في ولدها من غيره **ش** يعني ان
السيد ليس له في ام ولده الا الوطى وتليل الخدمة وله كبر الخدمة
في اولادها من غيره الذين حدثوا بعد الاستيلاء وهم بمنزلة ما يقتضون
بعد موت السيد من راس المال وقال **ق** خذ من مطلق الاول اي
قليل خذمة فيها ويولدها وكبرها في ولدها والقيمة عليه ذلك
متعلق الثاني فلا يكون الولد ساكتا عند الاصل ينسحب على الفرج ورج
فبقي للتأدي ان يملك سكتة لطيفة على قوله خذمة ويبقى
بقوله وكبرها في ولدها ليعلم السامع ان في ولدها رجعا كثيرا
وليس من شرط الاول وحده عندي ما نصه التليل من الخدمة
موقوف ما يلزم الحرود ومن ما يلزم الار **ح** **ش** وارتى جناية عليها
ش يعني ان السيد له ارض الجناية على ام ولده من جنس عتقها
وكذلك اولادها من غيره ارض الجناية عليهم لسيد امهم وتقدم
انهم اذا جنوا بشئ خذ منهم فقط في الجناية ولذلك يوجد في بعض
الشيخ وارض جناية عليها بغير التنبية الرجوع لام الولد وولدها
من غيره بعد ابلاها فان اعتقها كان ارض جنايتها لها وقيل له
والاول هو المذهب وتلام السارح في القولة الاثنية بغيره واداه
قتلت كرم القاتل قيمتها فمنا عند ابن القاسم **ح** وان مات فلوارثه
ش يعني ان السيد اذا مات قبل ان يفتق ارض الجناية على امر
ولده كان وارثه يقوم مقامه ويقتض ذلك لان من مات عن حرة
فلوارثه وهذا هو المشهور فتقوله وان مات الوارث راجع لقوله
وارث جناية **ح** ولا يستتاع بها **ش** يعني ان السيد يجوز له ان
يستتاع بام ولده وتقدم انه لا يجوز له ان يوطق ولدها من غيره لانها

بمثلة الربيبة واستلهم وعدم سقوط نفقتها عن سيدها منع
الاستمتاع بها وليست كالزوجة لانها تجب بكافة الرق لا بالاستمتاع
ص وان شاع مالها لم يرض **ص** يعني ان السيد يجوز له ان يتزوج
مال ام ولده مال مريض مرضا مخفيا لانه حينئذ يتزوج لغيره وتعدم
مثل هذا في المذنب عند قوله وللسيد ترغ ماله ان لم يرضه والعلة
هناك هي العلة هنا فتقوله مال مريض اي مدة عدم مرضه مرضا مخفيا
بان كان مريضا او مريضا مرضا مخفيا **ص** وكراهة تزويجها وان
يرضاها **ص** يعني ان السيد يكره له ان يزوجه ام ولده لغيره اذا رضى
بذلك لانه ليس من تكريم الاخلاق وامام عدم رضاها فلا يثبت لانه
ليس له جبرها على النكاح على ما اختاره المحقق كما تقدم في باب
عند قوله والختان ولا انى بكافة مالها وفي وان يرضاها و
الحال وعلى ان له جبرها فالواو للمبالغة وما قبلها متفق على
الكرهية وقال **ص** والمذهب ان له الجبر وكلام المحقق ضعيف انتهى
تمام في الظاهر وان زوج ام ولده من غيره فانت بولد كانه على
السيد على ان يتفق عليه لان ولدها من غيره عبيد له **ص** ومبنيها
ان يبعث من بانها **ص** يعني ان ام الولد لا يجوز بيعها فان باعها
سيداها وتزوجها فمصلحة عند المشتري من موت او غيره فان
مبنيها من بانها لان الملك فيها لم يتقل علوا ولدها المشتري
فالولد حر لا خف به لا قيمة عليه فيه لان البائع اباقة فزوجها وانما
له قيمة الولد لو بيعت عليه جذا من غير طوعه حال في التوضيح لا
ان يكون المشتري عالما بانها ام ولد للبائع فانه يخرم قيمة الولد
طوعا وجها للمبتاع من عبده ردت مع ولدها على الاصح ويكون
له حكم ولده ام الولد **ص** قال اصبح لابي له في ولدها من الزوج
ص ورده عتقا **ص** يعني ان ام الولد لو اعتقتها المشتري فانتعتها
بره وترجع الى سيدها ويرجع المشتري بمكنه على البائع قال
في المدونة ومن باع ام ولده فاعتقها المبتاع نفق البيع والنفق
وعادت ام ولد طومانت عند المبتاع قبل ان ترد فمبنيها من البائع
ويرد المكن فان لم يعلم للمبتاع موضع كان على البائع طلبه حتى يرد
المكن ما انت ام الولد او بقيت فان لم يعلم موضعه نفق بالمكن
قال وكذلك ان مات البائع وقد ماتت هي قبل موته او بعده او بقيت
او لم يمت البائع وقد ماتت هي او بقيت فان البائع يتبع في المكن
في ركنه كان ملبيا او معد ما قوله ورده عتقا **ص** في سرحه
اجب جيب لم يشترها على ائحة بالشر او على شرط العتق واعتقها

وهي

وهي ام ولد والحاصل انه اذا اشترىها على ائحة بالشر انما
تكون حرة بالشر ولا يرد عتقها سواء علم حين الشراء انما ام ولد
او لا ويستحق بانها ثمنها ويكون الولد له ولما ان باعها على ان
يعتقها المبتاع لا على ائحة بالشر منده ترد ما لم تعتق بالعتق
نفسه والولد البائع لان المبتاع لم يعلم انما ام ولد وشرط لها
العتق فكانه مكال منه لها بالثمن ولو لم يعلم بانها ام ولد لرجع
بالثمن واذا فسخ البيع قطلا هذا المذهب انه لا شيء على البائع
ما لا نفقه المشتري ولا ينبغي له من قيمة خدمتها واعلم انه اذا
اولد لها المبتاع فانه لا يرجع سيدها عليه بقيمة الولد لان البائع
اباح فزوجها وانما له قيمة الولد لو بيعت عليه بغير طوعه وقاله
اصبح نثني **ص** قوله ومبنيها من البائع هذا اذا ثبت
لها امومة الولد بغير اقرار المشتري والافصيه من المشتري
قال في المدونة ومن اشترى امه ثم اقترانها ام ولد لها فقد
اي الاقرار بغيره ولا يبطل له عليها الا ان لم يجعل عتقا حتى
يموت البائع اذ لعل البائع يتر بدك فتتزوج ام ولد فان مات ولم
يتر بدك كانت حرة وولاها المكن يرك الولد البائع قولها
ولا يبطل اي لبانها اي من وطى ولا يسير خدمة وانظر على من
تكون نفقتها في مدة الاتقان فقبل على البائع فان ابي عتقت
عليه ابن يونس والذي يظهر ان نفقتها على المشتري لا
يجب عليه بدخولها من ملكه فيريد دفع النفقة وردد المكن
عما قال فلا يقبل ذلك منه انظر قيمة كذا انتهى من خط الشيخ
عبد الرحمن بطرنا وما ذكره من ان النفقة عليه مع امه لبيت
من ملكه يرد على قولهم اسباب النفقة الزوجية والملك والزانية
والاثر ام وقد يقال لا يرد ان هي ملكه واقراره بواحد به فيما
يتعلق به الا فيما يتعلق بالضرر وقويوت نفقتها على بانها ورد
عتقا وحده عندني ما نفقه قوله ورده عتقا ان اعتقها المشتري
جميع انراعه من دخل الكتابة والتدبير بل هي الاولى من العتق
ويرد المكن ويتبع به ان اعدم ونقوم ام ولد فان اولدها للثمن
لحقه الولد ولا قيمة فيه اي اذا لم يعلم بانها ام ولد ولا فعليه
القيمة وهل على انه عبيد او ام ولد ولا نفق على البائع على
كل حال ولو زوجها المبتاع من عبده ردت مع ولدها على الاصح
ص وقد ثبت ان جنت باقل القيمة يوم الحكم والارش **ص** يريد ان
ام الولد اذا جنت فان يوجب على سيدها ان يعدها لان الشرع

Copy

منع من تسليمها للبحري عليه كما منع من بيعها وبعد ما بالاقول من
ارسل الخبايا ومن قيمتها امة يوم الحكم بغير ما لها بالاقول منها بلزيمه
دفعه للبحري عليه ولا فرق بين خباياها وما استهلكته واستدته
بيدها او يد ابنتها او غيرها في مكان لا ملك لها فيه او عفت او
اختلست الحكم في ذلك كله كما تقدم من انه يجب مداوها بالاقول من
قيمتها والارث وتقدم الكلام على جناية اولادها الذين حدثوا بعد
الاستيلاء اذا اجنوا من ابي السيد هم الاخذ منهم فقط ثم كان المناسب
ان يعتبر قيمتها ام ولد لانها الحالة التي هي عليها واجيب
بانه لما كان الاصل عند اسلامها ان تسلم رقيقه وقد منع من
ذلك ما منع اعتبر قيمتها على هذه الحالة قوله يوم الحكم اي يوم
الحكم بالقيمة **ق** وان حال في مرضه ولدت مني ولا ولد لها صدق
ان وركه ولد **ق** يعني ان السيد اذا قال في حال مرضه ولدت
هذه الامة مني ولا ولد لها فانه يصدق اذا وركه ولد له كرا
اثنى لانه ح غير كلاله وتنفق من راس المال اذا لامته وظاهره
كانت الولادة في الصحة او في المرض فان لم يكن له ولد فانه ينفق على
ذلك ولا ينفق من الثلث وتنفق ما الا ان يكون لها ولد او بنت فانها
تنفق من راس المال قوله ولا ولد لها قال **ق** احترز به مما اذا كان
لها ولد فانه يصدق مطلقا سواء وركه ولد او لا كما في المدونة
ويبقى الكلام في بني اخيه وهو ان الولد الذي معها هل لابد ان
يعلم ان حصوله لم يكن قبل الشراء وهو الذي ينبغي او لا وهل
يكون ولدا له بهذه الحالة وهو الذي ينبغي والاشياطين
وتبعه بنت مضمون ولا ولد لها مضمون موافقة كما قال الساطي **ق**
ومضمون ولا ولا ولد مضمون موافقة كما قال الساطي وثبت وليس
في المدونة ما حاله **ق** ولو قال المولى وان اقر مريض بالبلان ولو
في صحته او مرضه ولها ولد منه عتقت من راس مالها والاتفاق
حاله ان لم يركه ولد وهل كذا ان وركه ولد من غيرها وعليه الرواية
او ينفق من راس المال وهو روايتان فيها واقراره بعنف في
صحته لا ينفق لطاقت التخل بلاكلمة وذلك لان حاصل النقل انه اذا
اقر المريض مرضا مضمونا انه اولد هذه الامة في صحته او مرضه فان
كان له ولد استلحقه عتقت من راس المال قطعا وورثه الولد وان لم
يكن لها ولد منه فان لم يركه ولد لم ينفق من ثلث ولا من راس مال
وان وركه ولد من غيرها فنقول الا ان الحكم كذا في قوله ابن القاسم
انما تنفق من راس المال وصح هذا القول ابن الحاجب هذا التحصيل

ابن مروق

ابن مروق واما ان اقر في مرضه انه اعتقها في صحته فانه لا يعمل
باقراره ولورثه ولد منها وان اقر انه اعتقها في مرضه او
اطلقها فاعلمنا بقتل من الثلث كما يفيد كلام ابي الحسن وسوا
كان لها ولد فيها ولا لان هذا وصية واذا اتهم هذا فنقول المولى
فيما ياتي وان اقر مريض بالبلان او عتق في صحته لم تنفق من
ثلث ولا راس مال ان حمل على انه مضمون ساها وان المولى مسمى
على قوله ابن القاسم فيحمل ما ياتي على ما اذا لم يكن له ولد يركه وان
حمل على ظاهره الصادق بما اذا كان له ولد او لا فيقيد بما اذا لم يكن
له منها ولد او له ولد من غيرها فيكون موضعها منقضا ان
كلامها لا ولد له منها وورثه ولد من غيرها فيكون موضعها منقضا ان
مسمى او لا على قوله ابن القاسم وما ياتي على قوله الرواية وهذا
بمجرد انتهى **ق** وان اقر مريض بالبلان او عتق في صحته لم ينفق
من ثلث ولا راس مال **ق** يعني ان السيد المريض اذا قال في حال
مرضه انه اولد لها في حال صحته او انه اعتقها في حال صحته
مقيد بالصحة يرجع للمسلمين معا فاعلمنا لا تنفق من ثلث لانه لم
ينفق العصبية ولا من راس مال لان المريض لا ينفق الا في الثلث
خامسة وهذا ما لم يكن له ولد يركه فان كان له ولد فانه يصدق
كامله وتنفق من راس المال فمده مضمون الاول لان هذه لم يركه
ولد وصريح به للملايكة فمده حرك انتهي المصدق يكون من
الثلث وقال **ق** لا فرق بين ان يكون الاولاد فيها في الصحة او في
المرض قوله في صحته فافترق على الصنف انتهى ولكن تقدم عن
الذي يري ان قيد الصحة في المسلمين **ق** وان وطئ شر يكرهت
عن نصيب الاخر فان اعسر خبر في ابتاعه بالقيمة يوم الوطئ او
يبيعها لذلك وتبعه بما بقي وينفق فيه الولد **ق** يعني ان الشريك
اذا وطئ امة الشريك فمكنت فاعلمنا تقوم عليه سواء اذن له شر يكره
في وطئها او لا يكره له قيمة حصته ان كان موصلا لانه فاعلمنا عليه
ولا ينفق عليه من قيمة الولد كما في المدونة فان لم يخل فان كان اذن
له في وطئها تومت ايضا لتتم له النسبة وان لم ياذن له لم تقوم
عليه على ما مر في باب الشركة عند قوله وان وطئ جارية للشركة
بانه اذا وطئها وحملت تومت والا فلا فلا ينفقها او ممتا وانما
فان كانا الشريك الذي وطئ الامة محسرا فان شر يكره غير بين ان
يتبعه بقيمة حصته يوم الوطئ على المشهور بدون الولد لا يوم
الحمل ولا يوم الحكم اربع جزيرها المضمون وهو نصيب غير الوطئ

لاجل القيمة فان ومن فلا كلام وان لم يورث فانه يتبعه بما بقي من
قيمة حصته ويتبعه ايضا بنصف قيمة الولد عيدا اخرضا على
كل حال سواء اختار الاتباع بالقيمة او بالبيع لها لانه خلاف ما لو لم
وانما يتبعه اذا كان معسرا بنصف قيمة الولد ولم يتبعه به اذا
كان موسرا لان العسر يبيح ما اعتق وقد احاط الدين بما له
فيتبعه بنصف قيمتها لانه متعدد بالاعتق قاله ابو الحسن وبي
ابن مروزق فان قلت لم يثبت الاتباع بنصف قيمة الولد مع
الاعسار وسقط مع الملا قلت قالوا لما وجبت يوم الوطى
وهو يوم يذم على ما نفي ان الامة له وان الولد يكون على ملكه
تلاشي على لشرائكه وانما ان كان معسرا بما يوم يذم فقد تحقق
انه ولى ملكه وملك غيره فالولد على ملكها قوله عدم نصيب
الاخوي عدم قيمة نصيب الاخر من الام والمناصب لما مر ان
يقول بانه لو كانت ان عدم نصيب الاخر يتحقق تقويمها
وتفريق قيمتها في هذه الحالة يوم الوطى ان لم تحمل فان حملت تحمل
كذلك او يوم الحمل قولان في المدونة ولا يبيح عليه من قيمة الولد
على الفقهاء وهذا كله اذا كان مملوكا يذل عليه قوله فان
اعسر الخ وقيمة الولد تقدر يوم العرض قوله يوم الوطى اعلم
انه انما يقدر قيمتها في العرف الذي ذكره المؤلف وهو ما اذا عسر
وجعلت يوم الحمل على المعتد لا يوم الوطى كما ذكره المؤلف وان
عزاه الى الشارع للمدونة لما فيه من النظر ويمكن الجواب عن
المؤلف بان يرد الى الوطى المذكور في قوله يوم الوطى الذي ينشأ
عنه الحمل ويحمل على ما اذا وطئ مرة واحدة ونسأ عنه هل
قوله او يبيح لذلك اي او يبيع الحصص التي وجب له قيمتها
وهي حصته اي حصته غير الوطى وان كان الظاهر من كلامه ان
الخبر من بيعها للامة كلها ثم انه لا يباع منها ما ذكر حيث كانت
حامل لا بعد وضعها كما في المدونة كما استدل به في شرحه وقال
واو يبيح لذلك اي يبيع الحصص لاجل القيمة فان وقت بالقيمة فلا
كلام وان لم ترق اتبعه بالباقي وان كان يبيع الحصص يوم القيمة
فانه يباع خالصا ولا يزداد لاجل الولد لانه اعتق ام الولد لا يرد الدين
انتهى وقال **ق** او يبيح اي يبيع جزئيا المقوم وهو نصيب الاخذ
مخذي الحضاى وقام المضاف اليه مقامه وانما نصيب الوطى فلا
يباع منه شيء انتهى اي ويعتق قال ابن القاسم ويعتق عليه
هنا النصف الذي بقي في هذه اذا لامنتعة له فيه اوجد عندي ما

نصفه وان لم

نصفه وان لم يجد من يشتري الجزية تبع ذمته وهذه احدى
المسائل الست التي تباع فيها ام الولد وقد نظرت في بعضها فقال
ق تباع ام الولد في سنة فاجتهد احبها رايتها او التي يذم
واحد الوارث او ثمانية فقيد او مغلوس وان خلت سلم له نسود
ق وان وطئها بطر فالتقافة **ق** يعني ان الشر يكتفي اذا وطئ
الامة المشتركة في طر واحد وسواء كانا حريين او رققتين او
كانا احدهما حرا وكان الآخر عبدا او كان احدهما مسلما وكان
الاخر ذميا ومثلها البائع والمشتري اذا وطئ الامة المسيحية
في طر واحد وانت بولد لسنة اشهر فاكتر من وطئ الثاني وانما
كل منهما فان التقافة تدعى لهما من الحقة به بنوا بنة فان مات
احدهما قبل ان تدعى التقافة كان تدعى التقافة مع رقة تامة فهو
كالحى فان ماتا معا قبل ان تدعى التقافة قتلا اصبغ هو ابن
لها وقال ابن الماحسون يعني لا ياب له والتقافة قبيلة من
العرب تعرف الانساب لا خصوص بني مدح وانما تعمل في
اولاد الاما او في اولاد الاسامع اولاد الحارث واما اولاد الحارث
المحض فانه لا عمل للتقافة فيهم فافهم وكان ينبغي للمؤلف ان يبين
بالتقافة لان البيع ليس شرطا **ق** ولو كان عبدا او ذميا كانت
اشركتهما فمسلم **ق** يعني ان احدهما شر يكتفي في الامة اذا كان عبدا
وكان الاخر حرا او كان احدهما ذميا وكان الاخر مسلما وطأها
بما في طر واحد وانت بولد لسنة اشهر من يوم وطئ الثاني
فان التقافة تدعى كما مر فان الحقة بالحرم صار حرا وان الحقة
بالعبد صار رقيقا وان الحقة بالذمي ما كانا فرائدا اشركتهما
بينهما بان قالت هو منهما معا فانه لا يكون الا مسلما فان اشركتهما
بين الحر والعبد او نعتة عنهما فالحكم ان تدعى له تقافة اخرى
فان لم يوجد تقافة غيرها فانه لا يحكم به لواحد منهما ولا انه مشترك
بينهما لا يمكن ان يكون لاحدهما من غير شك فان ماتا معا لا يورث
واحد منهما ان لا يورث بالمشك وان مات هو بينهما ورثاه لانه
مال لهما لا متنازع لهما فيه بوجه قوله فمسلم كان ينبغي ان يقول
فمسلم وحري فمسلم فيما اذا كانا حريين احدهما كافرا والاخر
مسلما وحري فاما اذا كان احدهما حرا كافرا والاخر رقيقا مسلما
تقليبا للاشرف في الوجهين وقال **ق** فمسلم اي وهو حرا ايضا
وحديثه ممنوا بن لهما جميعا في قوله ابن القاسم وغيره وعلى مثل
واحد نصف نعتة وكسوته قاله ابن مروزق في تبصرة النهي ابن

يونس انه اشركت فيه الجدة والعبد يعتق على الجدة لعنت بضعة عليه
بالبنوة ويعتق عليه نصف ولد ويغرم لسيد العبد ذلك وكذا
فصيب العبد من الامة فيعبر له نصفها او ولد واما ان لعنته بالعبد
او الذي فقط قالو لعبد او كافر لا يتباعه لا بهيه **مر** ووالى اذا
بلغ احدهما **شر** يعني ان الصغير اذا بلغ فانه يوالي احد الشريكين
او لا يعبر الشريكة عما في الولد على المشهور فان والى الذي فانه
لا يكون الا مسلما كما مر وان والى العبد فانه لا يكون الا حرا ثم ان
عنت ابوه او اسلم وورثه قاله ابن رشد وتقتنه الى بلوغه عليها
بما قاله ابن القاسم وعيسى ومحمد بن عبد الحكم وقال **مر** ولا
يخرج بمولاه ما ثبت له من الحرية والاسلام وما بعدة المطالة يتو
الارث اذا حصل الاسلام بعد ذلك او الحولية وانتفاؤه ان لم يحصل
شي من ذلك انظر ابن يونس فاسد اذا قال الولد بعد
البلوغ لا ولى واحد منهما كان له ذلك وكان ابنا لهما جميعا
برأيه نصف ابوة وبرأيهما نصف بنوة قاله ابن القاسم وقال
غيره ليس له ان يوالي واحد منهما ولا يزول النسب بشبهة
الولد ويكون على كل واحد نصف تفتنه وكسوته تغل ذلك ابن
فرحون في تبصرته وعلى هذا فقوله ووالى الى اخيه ليس
على جهة اللزوم انتهى وما ذكره فيما اذا اشركتهما يجزي
مكمله فيما اذا لم يوجد فاقه قوله وعلى هذا اي وعلى الاول
لا على الثاني كما يتوهم من سياقه وحده عندي ما نصه
وقوله ووالى الى اخيه سواء اشركتهما او لا وقال **مر** في شرحه
وحاصل هذا انه اذا والى المسلم الجدة فالمر واقع وان والى
الكافر او العبد فانه اسير الكافر على كونه والعبد على حاله
حتى مات الولد فانه لا يرث الشريك المسلم الجدة مولاة
له ولا يرثه من والاه لوجود الكفر والرق واذا مات الولد بعد
ما اسلم او عتق من والاه من كافر او عبد فانه يرثه من والاه
دون الاخر لانه مولاة لمتنجس ما رايته ذكره ابن مروق
فتقال وله ان يوالي اذا بلغ من سنهما فان والى العبد فقد
ابعد واما اذا والى الكافر فهو مسلم ابدا **مر** كما علم
يوجد فاقه **شر** يشبهه في انه حر مسلم ويان انه يوالي اذا بلغ
احدهما ويجزي فيما اذا مات وقد والى الكافر والعبد فاقه
قوله كان لم توجد الى اخيه وفي هذه له ان يوالي غيره فاعلان
الاولى لان القافة اشركتهما فليس له ان يوالي غيره **مر** وورثاه

ان مات

ان مات او لا **شر** يعني ان القافة اذا اشركت الصغير بينهما انه
مات قبل ان يوالي احدهما وترك مالا فاعلم اي المسلم والذمي
يرثانه ميراث اب واحد فقوله او لا اي قبل المولاة وليس
هذا يارث وانما هو مال تنازعه اثباته فيقسم بينهما ولو قال
واحد ماله ان مات لكان اظهر اذا تغير بالارث لا يخلو من
ميراث من المجاز ان ما ياحقه العبد ليس يارث وانظر هل قوله
ورثاه الى اخيه فاقه بما بعد الكافة قيل او لا لو ماتا او
احدهما قبل مولاة فانه لا يرثهما قاله **مر** في شرحه وذكر
ح عن البرزنجي انه يورثهما او الكافر من المسلم كما يرثانه وقال
في الشامل ولو ماتا معا فقي كونه ابنا لهما او لا ينفك بواحد منهما
قولان انتهى فتوبيخه ان ما ذكره الخطاب قول فاقه ذكره تت قوله
انتهى المراد منهم فرع من ميراث الذميري ان ولدت ابنتين جميعا
لهن واحد فان احقتهما القافة باحدهما مع بالاختلاف وان
اشركتهما فحكم الواحد وان احقت واحدا منها بواحد من الشريكين
والاخر باخر فقال عبد الملك لا تقبل ولا يلمح ان الاحد
وقال سمعون بن قيس فان كانا ابنا لهما وطبا موصرا هي ام ولد وعليه
نصف قسمها لو حلت وله على الثاني مثل ذلك وقيل لا شيء عليه
وعتقت الامة عليهما معا انتهى وانظر قوله وعتقت عليهما فانهما
لغير علم الاول بولي الثاني تامل **مر** وحديثه على مرتد ام ولده
حتى يسلم **شر** يعني ان ام الولد تحرم على سيد لها اذا ارتدت ولم تعتق
عليه بالردة على المشهور كما تطلق عليه وجبة بالردة والفرق
بينهما ان الاباحة في ام الولد الملك وهو باق والاباحة في المرأة
العصية وخبرنا القائل بالكر قوله وحديثه الى اخيه فاقه (اسم زالت
المرأة وعاد اليه وقيقه وماله وان قتل على ردة عتقت كذا راس
ماله واذا ارتدت ام الولد حرم على سيدها وطبا فانهما ذن الاسلام
حلت له كعوده للاسلام كما **مر** ووقفت كد بوه انه فر لدار الحرب
شر اي وقفت ام ولد المرتد ان فر لدار الحرب كما يوقف مدبره ان
فر لها ايضا يسيير به لقولها ومن ارتد ولحقه بدار الحرب او اسرقتهم
بما وقف ماله وام ولده ومدبره ويحرم على المرتد ام ولده في
ردته حتى يسلم فان اسلم رجعت اليه ام ولده وعاد اليه ماله
ورقيقته وان قتل على ردة عتقت ام ولده من راس ماله وعتقت
مدبره من الثلث قوله ووقفت اي ام ولده حتى يسلم او يموت كافرا
ولا يجعل عتقها لعدم الثمن من استثنائه اسهب بل نقض برده كما

تطلق وجهه ابن يونس وهو قيس لا من اصلهم عتقها اذا احرم
وطها اذا اخدمته فيها كضراي اسلمت ام ولده مع ان المولى يدخل
ذلك على نفسه فيكون اشد والضراي لم يوجب فراقا ولا غير
حكما ولكن الفرق ان الضراي لا يجبر على الاسلام قبي وقت ام
ولده حتى يسلم ضررا لا غاية لذلك تنتظر والمرتب سبب
فان ابن قتل فلا ضرر عليها لقلة المدة انتهى وظاهر قوله حتى
يسلم او يموت كافرا ولو مضى من التيمم قبل ذلك وهذا اذا
علم موضع او موته كافرا والا تنتظر كقبي من التيمم كذا ينبغي
وا نظر اذا لم يكن ما يتحقق عليها منه ولكن موته يعلم من ماله
ومن رده ولا يتحقق ماله على عياله ولا ولده لانه محرم
بالردة كما اشار لهذا في شرحه وانما صرح المولى بقوله
ووقف لانه يتوهم انما يتحقق من الان قوله كدبره بالهار
قوله ان من اخوه هو قيد فيهما اي في مسألة ام الولد
والمدبرة ولا مفهوم لفرق ان دخل دار الحرب فارتد **ص** ولا
يجوز كتابتها وعتقت ان ادت **ش** يعني ان امر الولد لا يجوز
كتابتها يريد بغير رضاها فان كانت كتابتها تنسخ انفس على
ذلك قبل اذا التزوج فان ادت عتقت ولا ترجع فيما ادت ويجوز
كتابتها برضاها لانه بمنها لا يجزها بما ثبت لها من امومة
الولد وبما قرناه من ان يحل المنع جيك لم ترضا كما في التوضيح لا
يحتاج للفرق بين ما هنا وبين عتقها على مال موجب لثباتها
وان حمل ما هنا على ظاهره اي سوارضت ام لا كما في اي الحسن
عن عبد الكف من انما المدونة على ظاهرها لان السيد قد يثبت
قبل الاداء لو كان جازا برضاها لكان ينتظر بما الاداء فيقال لا ي
يحيى جاز عتقها على ماله بدمها برضاها وامتعت كتابتها مطلقا
ويمكن ان يعرف بان من اعتقت على مال خرجت حرة من الان
ولا لذلك الكتاب اذا اعتقت بالاداء اما مل فان قلت
العتق على مال موجب هو عين الكتابة قلت بل هما متغايران
اذا الكتابة العتق فيها غير محقق ويقتضي الى صيغة وايضا وقع
في الجبر على الكتابة بخلاف العتق على مال عانه يجبر عليه
كما مر في قوله وانت حر على ان عليك النكاح الى اخره بخلاف
العتق على المال فهما وارضى **ق** تنبيه منع الكتابة بعد
الرضى كما قرنا فقال ويجب ان يفيد كلام المولى بما قيدت به
المدونة **فصل** ذكر فيه الولد وهو احد حواص العتق قال

الترابي

الترابي في التنبهات الولد يفتح الواو وحده ومن الولاية يفتح الواو
وهو من السبب والعتق واصله القوي وهو القرب واما من
الامارة والتقدم بها لكسر وقيل بالوجهين فيها والمولى لغة
يقال له عتق والعتق واما من النكاح والعتق واما من القرب
والعاصب والحليف والقائم بالامر وناظر السبب والنافع المحب
والمراد به هنا ولاية الارحام والعتق والنظر في سببه وحكمه
بما نظران النظر الاول في سببه وفي الجواب هو من وال الملك
بالحرة في ان الملكة بالحرة غدر قبيق فهو مولاة سواء اجاز او
علت او دبر او استولد او كانت او اعتقت بعوض او باعه من
نفسه او اعتقت عليه الا ان يكون السيد كافرا والعبيد مسلمين
او عبيدا اعتقت باذن سيده في حال يجوز له فيها التزويج قال
النظر الثاني في احكام الولد وفي الجواب حكم الولد العصبية
وقد منع عنه عليه السلام انه قال انما الولد لمن اعتقت ومنع عنه
عليه السلام انه قال الولد لحيمة كلمة السبب لا يباع ولا يوهب
قال الاي وهذا منه عليه السلام تعريف حقيقة الولد في الشرع
ولا يحد الولد بتعريف ائمة منه انتهى والحيمة قال ابن الاثير بالضم
وقيل بالفتح وقال في الصحاح لحيمة الثوب تظم وتفتح وكلمة
الباري وهو ما يطعم ما يصيده تظم وتفتح والحيمة بمعنى
القرابة تظم انتهى واذكر **ث** في شرح الجواب ما يفيد ان الكلمة
في الحديث بالضم فقط فهو موافق لما في الصحاح قال بعض
السيوطي ومعنى الحديث ان بين العتق والعتق نسبة تشبه
السبب ووجه النسبة ان العبد لما كان عليه رق فهو كالعبدوم في
نفسه والعتق فيه موجود كما ان الولد كان معدوما والاب
نسب في وجوده **ص** الولد لمعتق **ش** اشار المولى لحديث اعمام
الولد لمن اعتقت ولفظه مود لمعنى الحديث فان المبتدأ المعروف
بالحيمة يفيد حصر المبتدأ في الجز والحديث مفيد لذلك تقول
السيوطي ان كلام المولى اقل من الحديث لخطا ومعنى منه نظر اذ هو
مورد معناه نعم كل من الحديث وكلام المولى لا يشمل الولد لاصل
بالجز وقال **ق** قوله السيوطي قلل المولى من اللفظ والمعنى اي
قلل من لفظ الحديث ومعناه اما تقليل اللفظ فهو استفاضة
واما تقليل المعنى فهو حصر لان الحديث يدل على ثبوت
الولد لمن اعتقت وفيه عا داه وكلام المولى لا يفيد الاثبات الولد
للمعتق فقط ويمكن الجواب عما قاله السيوطي بما قالوه من ان المبتدأ

Copyrighted material

اذا كان مع فاني بالجنسية او كان حرة فربما او جارا وبمراة او اعدا
الحصر والكرم في العرب والامية من قريش اي لا كرم الا في العرب
ولا امة الا من قريش اي لا الا لاعتق وبمراة او اعدا او اعدا
الحدث غير انه انه يتكلم على القطي ولا الفد والجواب ان قوله
لمعتق اي لمن اعتق اي حقيقة او حكما والمعتق اليه ولا من حكم
المعتق فالحصر فاني اي بالجنسية لمن لا تعلق بالعتق فالحصر
اخراج الحربي ولو ان يلقط الحديث كان احسن وسلامت فاسد
لانه ما هم تقييل المعنى قوله لمعتق اي حقيقة او حكما فبطل
من اعتق عنه غيره بغير اذنه والولا بالمباشرة والولا بالحرارة
قوله لمعتق ذكر اواني وقوله في شرحه ولم يجد ابن عرفة الولا
وحده انه مرزوق فقال اتصال كالنسب نسبا عن عتق بعتق المعتق
ورائه بالعبودية عند عدمها من النسب وبقيد ولا النكاح
والخصانة وحمل العقل من الجاهل قوله وحمل العقل اي اخذ
تقدم في بيان العاقلة في قوله ثم الموالي الاعلون ثم الاسفلون
وفي محقق الخصانة ايضا وكذا يبيد ولاية الاستغناء وما ولاية
الاملاة على الجاهل فالحصر من كلام المؤلف هناك انه لا يدخل
فيها ما سب الولا وكذا اعطى الميت ويستثنى من قوله المؤلف
الولا لمعتق مستغرق الذمة بالثبوت فان ولا من اعتقه فاعية
المسلمين ثم انه اذا اعتق سيد عبده المتزوج بجمرة عنها فان
ولا له بها ولا يفسخ النكاح كذا في المدونة وفيها ومن اعتق عبده
عند امراة المبيحة حولا ولا له بها بالسنة ولا يفسخ النكاح لانها لم
تملكه انتهى واستفيد منه امران الاول ان تعدد الملك ليس
كالملك بالفعل الثاني ان هذه الزوجه ترك مال زوجها فله
وذكر في المدونة عتق ما تقدم ما نصه ولود عتق الحرة ما لا
لسيد زوجها على ان اعتقه عليها ففسخ النكاح وذلك كشر الرقبة
ودلاه لها وقد اشار المؤلف لهذه بقوله ولو بدفع مال لمعتق
عنها وان يبيع من نفسه **ش** الفجر المجي ورجع يرجع العبد
والمعنى ان العبد اذا اشترى نفسه من سيده بان كاتبه او طامه
فادى له ذلك فانه يكون حرا ولا وله من كاتبه او طامه وما قبل
المبالغة ان لم يكن يبيع بان اعتقه عتقا حرا ولا لجل او دبر او
كاتبه استولده بل وان كان العتق يبيع من نفسه وقال **ق**
الباسية اي وان كان العتق بسبب يبيع **ص** وعتق غيره بلا
اذن **ش** يعني ان من اعتق عبدا عند شخص بغير اذنه فالحصرون

الولا

الولا لمعتق عنه لانا تعدد دخوله في ملك المعتق عنه وانه اعتقه
عنه بطريق التوكيل ان هو من التقييدات الشرعية التي اعطى فيها
المعدوم حكم الوجود وبمراة اخرى وكان المعتق وكيل عن
المعتق عنه وسماه قال وتلك في العتق عني يتعدد دخوله في
ملكه ثم عتقه وسوا كان ذلك في واجب او تطوع اما ان اعتقه
عنه باذنه خلا خلافا ان الولا له قوله او عتق غيره لمعطوف
على بيع اي وان بعت غير عنه بلا اذن مقوله بلا اذن داخل
في حيز المبالغة وبه يندفع قول الساجي تبعا للشارح بلا اذن
ليس بجيد والاحسن لو قال وان بلا اذن واما مع الاذن فالولا
لمعتق عنه اتفاقا قوله او عتق غيره الى اخره اي والمعتق عنه
حر والامان لسببه وهل يعود بعتق العبد او لا قولان ومذهب
ابن القاسم لا يعود وقال **ش** او عتق غير سئل العتق الناجز
ولا لجل والتدبير والكتابة كان يقولات حرا وعتق لاجل
او مدبرا وبكاتب عن فلان وجد عندي ما نصه فلو كان العتق
عن بيت يكون الولا لورثته **ص** او لم يعلم سيده بعتقه حتى
عتق **ش** يعني اذا اعتق عبدا له ولم يعلم سيده بعتقه لبيده
حتى اعتقه فهو ولم يستثنى ماله فان الولا في العبد الاسفل يكون
العبد الذي اعتقه على المشهور اما لو اشترى السيد ما لا العبد
عند عتقه له لكان الولا للسيد قوله واحد ان ربي بعتق عبده
فانه ربه بطل العتق ويكون العبد الاسفل رعا حكاية ابن بوش
وغيره لان السيد الاسفل من جملة ما لا السيد الاعلى قوله او لم
يعلم سيده اي اخذ صفة لموصوف محذوف معطوف على يبيع
منه داخل ايضا في حيز المبالغة اي وان راعيا ق معتق لم يعلم
سيده بعتقه حتى عتق اما ان اعلم فسكت ولم يرد ولم يحذره
ثم عتق الاعلى في الموازية الولا للعبد خلا خلافا لما جسون واما
ان اعلم به فاجازه او اذن فيه ابتداء فان الولا يكون للسيد ولو
عتق العبد بعد ذلك وهذا هو المسار اليه بما سياتي من قوله
ورقيا ان كان يتزوج ماله وعلى هذا فليس في كلامه اشكال
ثم ان عتق لا يتفق بنفسه الا في لغة قليلة نحو هذا اسم محدد
معنى عتاق اي او لم يعلم سيده باعتاقه لبيده حتى عتق فان
الولا لمعتق وفي شرح **و** اما نفسه ومثل ما ان لم يعلم سيده بعتقه
حتى عتق ما ان اعلم سيده بعتقه فسكت ولم يرد لا اي فان الولا
للعبد واما ان عتق باذنه او اجاز فعله فان الولا في هذين

Copy

للسيد في مفهوم لم يعلم تفصيل وكلام المؤلف هذا فيمن يتترع ماله
واما غيره فولا من اعتقه له مطلقا لا السيد به دليل ما ياتي وقول
فان الولي يكون للسيد ولو عتق العبد بعد ذلك بقيت له من بيت
ولاوه للسيد الاعلى لا يتنقل للأسفل الذي هو المعتقد بالكسر
يعتقه وذكر الشيخ **تت** في شرح الرسالة ان المكاتب اذا اعتق عبدا
له فان ولاه السيد الاعلى فان عتق عاده وولاه له انتهى وهذا
الذي ذكره الزرقاني غير جار على المذهب بتبني حيث قلنا
الولا لمن لا يتترع ماله فغناه اذا اعتق لا قبل ذلك قال ابن
واذا عتق المديون وام الولد حال مرض السيد واجاز عتقها
او اذن فيه ابتدا فقيه اقوال الاول انه لهما وان مع السيد
والثاني انه للسيد وان مات وثالثها ان مات السيد كان لهما
وان مع قوله ذكره **ج** وذكر ان معنى كونه لهما انه بعد عتقها
قلت وباتي ان معنى كون الولا لهما بعد عتقها ان الميراث لهما
واما الولا فهو لسيدهما **ص** الا ان عتق مسلمان مستثنى
من قوله الولا لمعتق يعني ان الكافر اذا اعتق عبده المسلم
وسواء اشراه مسلمانا اعتقه او اسلم عبده ثم اعتقه فان
الولا فيه للمسلمين لا للمعتق الكافر ولو اسلم بعد ذلك لقوله
تعالى ولئن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وفهموه
اعتق مسلمانا بآتي في قوله وان اسلم العبد عاده الولا لاسلام
السيد قوله اعتق مسلمانا عتقا ناجزا او غيره واعتق عبدا
وحده عندي ما يفهم وعكس كلام المؤلف وهو ما اذا اعتق
مسلمانا قبل ان يكون الميراث لبيت المال الا ان يكون للمسلم اقارب
كفار فيرجع الولا لهم ويبقى ماله مسلم العبد فيكون الولا للسيد
ومن شرح **د** ما يفهم قال فيها وان اعتق المسلم كافرا فماله لبيت
المال ان لم يكن له قرابة على وبنه انتهى وما اشار له المؤلف نحوه
في المواق عنهما ونفسه فيها اذا اعتق كافرا مسلمانا ولاوه للمسلمين
ولا يرجع لسيد ان اسلم ولا يجي لمسلم غيره خلافا لابن عبد الحكم
اتى قوله ولا يجي لمسلم غيره ولو من اقارب السيد الوارثين
له وعلى هذا خلافا لولا السيد ولو اسلم ولا لقرابة سيده
المسلمين وبه صرح في المدونة فقال واما ان اعتق نصرانيا من
العرب عبدا لم يحد اسلموا او ابتاع مسلمانا اعتقه فولا العبد
وميراثهم لجميع المسلمين دون السيد ودون ورثة المسلمين
ولو اسلم السيد بعد ذلك لم يرجع اليه ولا ولم انتهى واما عكسه

وهو ما اذا

وهو ما اذا اعتق المسلم الكافر فان ولاه لسيد وكنه ان اسلم
ورثه سيده والا خلافا لغيره قول المدونة واما المكاتب المسلم
عبده النصراني فمكاتب المكاتب عبده له نصرانياً اسلم الأسفل
ولم يبع كتابته وحمل ذلك حتى وديا جميعا وعتقا لولا المكاتب
الاعلى لسيد ولا يريه لاختلاف الدريش ويريته المسلمون ولو
اسلم ابي المكاتب الاعلى كان ميراثه للسيد وولا المكاتب الاسفل
للسيد الاعلى ما دام سيده نصرانياً **ص** او رقيقا ان كان يتترع
ماله **ش** هذا مصطوف على ثاقب والمعنى ان الرقيق القن او
من منه شاة حرة ان اعتق عبده حانه لاولاه عليه وانما
الولا لسيد ان كان المعتقد بالكسر في حاله بحجر لسيد انترام
ماله منه وهذا اذا عتق باذن سيده او بغير اذنه واجاز واما
بغير اذنه ولم يجزه فقد مر في قوله اول لم يعلم سيده الخ كما قاله
سوق ومفهوم السطر انه ان لم يتترع ماله فالولا للمعتق بالكسر
للسيد كعتق المديون وام الولد اذا مرض السيد مرضا موحشا
وكتق المعتقد لاجل اذا اقرب الاجل وكتق المكاتب والترقة
بين من يتترع ماله وما لا يتترع هو اصل مالك وابنا القاسم
قال ابن المواء اختلف فيما اعتق المديون وام الولد في مرض
السيد باذنه فقال لا يصح الولا لهما وان صح السيد لان يوم
اعتق لم يكن للسيد ترع ماله وانما ينظر الى ساعة وقع العتق
وليس كذلك المكاتب اذا عتق عبده خالولا من هذا
للسيد ولا يرجع ان اعتقه انتهى قال بعض شيوخنا كلام ابي
هو الرابع وخالفه انه لا يرجع الولا للسيد ولو وقع من مرضه
في المديون وام الولد واما المكاتب اذا لم يريه السيد حتى عتق
منه مثلهما واما ان عتق من السيد **و** ويتترع بالبناء للمعاقل والمفوض
واسم كان على الاول عايد على السيد وعلى الثاني على الرقيق
د وعند المسلمين الولا لهم **تت** يعني ان من اعتق عبده عن المسلمين
فان الولا يكون لهم لا للمعتق برفقته ويقتلون عنه ويكون عقد
نكحه ان كان انى او يفضونه وكرره مع قوله او عتق غيره عنه
بلاذن لاجل قوله كساية قوله وعن المسلمين الى اخره قال
ج هذا حديث والتقدير ورجع العتق عن المسلمين الولا لهم
وليس هذا ابي حنيفة لا سيما لانه موافق لما قبله لا يقال ان من
اعتق عن المسلمين بمائة من اعتق عن الغير وقد تقدم ان الولا
لغير كما انه هنا للمسلمين ابي فيرجع ذلك لبيت المال انتهى المراد منه

Copy

versity

من كساية وكرة **ش** يعني ان الانسان اذا حال لعبدته انت سايه
وقصد بذلك العتق فانه يكون حراً ولا له للمسلمين على المشرك
لكن يكره له ذلك الفعل لانه من الفاظ الجاهلية في الانعام فانه
امرت بها الناس وتكلموا به كما قاله مالك فهو تشبيه ان
الولا للمسلمين وسواضاف لذلك لفظ انت حر مثلاً ولا تشر
اذا انت بلفظ سايه وحده لا يكون حراً الا اذا نوى به العتق ولو
قال انت حر ولا ولا عليك قالوا للمسلمين قاله ابن القصار
وخالفه غيره وقالوا لولا له لانه بعثته استحق ولاه شرعا
مفقوله ولا ولا عليك كذب باطل لا يغير حكم الشرع **ص** وان
اسلم العبد عاد الولا باسلام السيد **ش** يعني ان الكافر اذا
اعتق عبده الكافر ثم اسلم العبد حراً ولاه ينتقل للمسلمين
من عصيته سيده النصراني فان اسلم سيده الذي اعتقه
بعد ذلك فان الولا يعود اليه والمراد بعود الولا هنا انما هو
الميراث فقط والا فالولا ثابته لا ينتقل لان الولا كما نسب تحت الازول
عنه الا انه ان اسلم ولوه تكد ذلك الولا انتهى ولذلك قال الرزقاني
بحر المولف في قوله عاد كما في المدونة والموطا لقوله مالك يهيأ
رجع لان الا العظيم يقتضي انتقال الولا حق فاقوله سمعون فقال
رجوع الولا يعني هذا الباب انما هو الميراث واما الولا هو قائم
لا ينتقل انتهى ومادة ثبوت الولا انه لو كان للمعتق عصبه بدأ
مسلمون لكان لهم الميراث كما في الرواية اذا حصل الاقرب مانع
انتهى قوله وان اسلم العبد الى اخوه هذا اذا اعتق كافر
ثم اسلم ابي العبد ثم السيد واما اذا اعتق الكافر مسلماً ثم اسلم
السيد فلا يعود الولا اليه ابدا وهذا واضح من كلامه تأمل اجهوري
ولو قال كما شرح اجهوري وان اسلم ولومر تبين ورثه سيده
لشغل ثلاث مسائل ما اذا اسلم معا واسلم السيد مثل العبد
وعكسه وسلم من الجاهل في قوله عاد باسلام السيد فان الولا له
يكن له وانتقل عنه ثم رجع اليه **ص** وحر ولد المعتق **ش** يعني ان
المسلم اذا اعتق عبدا مسلماً او كافراً فاولاده له ويخرج الولا على
اولاده المذكور والاناث وعلى اولاد اولاده المذكور والاناث وان
سقطوا وقبل الحرب في المدونة بما اذا لم يكن العبد حراً في الاصل فان
اعتق النصراني عبدا نصرانياً هرب السيد لدار الحرب ناقلها للعبد
ثم سبيها خبيث واعتق فانه لا يرجع الى معتقه ولا الذي كان اعتقه قبل
لخوفه بدار الحرب قال في المدونة ولو صار هذا النصراني حراً سبي

في م

وقيد

في سهم

في سهم عبده هذا المسلم الذي اعتقه فاعتقه بعد ان صار في سهم
ثم اسلم هو ايضا فاولاد واحد منهما ميراثه لصاحبه قوله وحر الولا
المطلق او العام المقيد او الولا الخاص وبعبارة اخرى وحر الولا بالبراءة
ولا ولد المعتق الا اخوه فلا يلزم من البراءة لنفسه قوله وحر ولد
المعتق قال الرزقاني كان ذكر الولا انتهى وولد الولد الذكر لانه ولد
ايضا واما ولد الانثى فليس بولد فهو خارج من كلام المولف قاله
الولد وان سفل وهذا اذا لم يكن لهم نسب من حد احترار **ص** وان
اذا كان لابن المعتق ابنة تزوجت بغيره فان اولادها لا ينجى عليهم
الولا وهذا هو مراد الشارع بقوله وعلى اولاده واولاد اولاده
الذكر كما يدل على ذلك ما في التوضيح عند ذكر عتق الانثى
وحينئذ فقوله ان لم يكن لهم نسب من حد لا يختص بما بعد الكاف
كما يدل على ذلك ما في التوضيح بل هو راجع للمسلمين
لانه ليس المراد بالولد من يات به بالولادة بل المراد به وان سفل
كما قررنا وان لم يرد ذلك كان الشرط راجعا لما بعد الكاف على
تأخذه **ص** كاولاد المعتق **ش** المستبينة تام والمعنى ان من
اعتق امه حرة ولاها بغيره على اولادها الذين حملت به بعد
العتق وقال الرزقاني كان اولاد المعتق ابي ينجى عليهم الولا عند
انتقال الشرط المذكور واما مع وجوده فلا ولو انتم من موالي
الاب لكان الحق لميت المال وهو مذهب المدونة خلا خلا بين
الموازاة انظر باب الحسب ولذلك لم يغير المولف بالتقديم ليستفاد
عند وجود الشرط انتقاه ولا يستفاد عدم الاثر مطلقا
ص ان لم يكن لهم نسب من حد **ش** اي بان كانوا من نساء او غيب
او حصل بينهم لعان او اموالهم اربوا او الاب حرييا بدار الحرب
قال صاحب المحمدية في الفرائض لا يكون ولا ولد المرأة لمولها
الا في اربعة مواضع الاول ان يكون ابوهم عبدا الثاني ان يكونوا
من نساء الثالث ان يكونوا من حد وقد لاعت فيهم وثقا قهرا
عنه نفسه الرابع ان يكون ابوهم حرييا قاله البساطي يريد
ومات بدار الحرب قال وهذا فأت المولف تأمل انتهى وقد اعترف
الرزقاني هذا بقوله ان لم يكن لهم نسب من حد شكك في الصور الاربع
المقدمة وكلام الرزقاني كما سلكه انظر فيه في كتابه كنيته على
قوله او الاب حرييا بدار الحرب يعني ان الاب بدار الحرب ليس
والا لم يسم له قوله ان لم يكن لهم نسب من حد وهذا بخلاف قوله
في الجهاد ولا ينظر في الاسرى يقتل امن او فد العجزية او شرفا

القيدم

Copy

ويجيب بان مراده ان لم يكن لهم نسب من تحقق حريته والحرى لم تحقق
حريته لانه معرض للرق بان يلبس ومعلوم قوله ان لم يكن لهم نسب
من حرانه لو كان لهم نسب من حر فلا يفي الولا عليهم قوله ان لم يكن
الى اخره يرجع لاولاد المعتقة ولا اشكال فيه ويرجع ايضا لولد
المعتق اذا كان انثى وانت بولد وليس له نسب من حر ويشرح
ما مضى ان لم يكن لهم نسب من حر شرط فيمن يحر ولا يحره
انثى تطلق بها الولا سواء كانت الانثى معتقة او بنت معتقة مباحرة
او بواسطة او بنت معتقة وان سقطت او معتقة عتيق مطلقا
او مفرعها ومولي مطلقا اي سواء كان المعتق ذكرا وانثى ثم ان
قوله ان لم يكن لهم نسب من حر لا يرد عليه ما ورد على ابن الحاجب
فيه قوله ان لم يكن لهم اب حر اذ يقتضي عبارته انه اذا كان الاب
عمدا و ابوه حر وان و لاه لمعتق امة وليس كذلك فان و لاه
لمعتق حرة وعبارة المولف سالمة من ذلك وقد يجاب بان مراد
ابن الحاجب اب وان علا انثى مع تقديم وتأخير وحذف **الارق**
او عتق لآخر **ش** هذا مستثنى من قوله و حر ولد المعتق
كما و لاه المعتقة مثلا لولد و حر عبده بامه اخر فحلت منه ثم اعتق
السيد عبده واعتق الاخر امة ثم ولدت له و ن سته اشهر
من عتقها فان و لا الاب لا يحر و لادها لانه مسبه الرقي
بطن امة و و لاه لسيد امة ومثال الثاني ان يفتق واحد
العاين الاب ويعتق الاخر الولد لانه قد مسبه عتق لآخر وقال
راي الا المنيوب لرقا وعتق لآخر وهذا راجع لاولاد المعتق
والمعتقة وقد ذكر في التوضيح مثال ذلك في اولاد المعتقة
ان يزوج الرجل امة لعتق وقد كان لها ولد ملك لغير سيدها
فانه اذا اعتقها واعتقه سيده فلا يحر و لاه لانه قد مسبه رقا
لاخر وعتق انثى المراد منه **ش** قوله ان لم يكن الى اخره
يرجع لاولاد المعتقة ولا اشكال فيه ويرجع ايضا لولد المعتق
اذا كان انثى وانت بولد وليس له نسب من حر قوله **الارق** او
عتق لآخر يرجع لاولاد المعتق ولا اشكال فيه ويصح رجوعه
ايضا لاولاد المعتقة اذا كان ذكر او تزوج بامه الغير والحاصل
انه بشرط في حر ولد كل انثى ان لا يكون له نسب من حر سواء كانت
من اولاد المعتقة او من اولاد المعتق ويحر ولد كل ذكر ان لا يمس
رقا او عتق لآخر كان من اولاد المعتق او من اولاد المعتقة خلافا
لما جعله لنا وشر مشوشا وقال **ق** لف و شر مشوش ورجعها

للمسلكتين

للمسلكتين يلزم عليه التكرار قوله **الارق** او عتق لآخر احدهما
يبقى عن الآخر لان الحر لا يكون الا بعد الرق ولعل المولف افاض
بينهما لوقوعهما في كلام المعتقين فوقع في عبارة بعضهم **الارق**
وفي عبارة بعضهم **الاعتق** لآخر فربما يتوهم تباين العبارتين
من المولف بينهما كلبا يتوهم ذلك وبعبارة اخرى احدهما يفتي
عن الآخر وكأنه قال هنا ما بطلان ذلك ان يحر بهذا او بهذا
ما قاله المحققون في الخبر المتفضل وهو انه ما يبتدأ به
ويبي الا في الاختيار فانما يبتدأ به يبي الا في الاختيار وما
يبي الا في الاختيار يبتدأ به فحلوله ما بطلان يفتي احدهما
عن الآخر **ش** ومعتقهما **ش** مطلق على ولد المولف لحر
وصغير التثنية يرجع للامة وللعبد اللذين وقع عليهما العتق
والعنى ان من اعتق امة او عبدا ثم اعتق العبد او الامة
امة او عبدا امانه ولا الاسفل يخرج من اعتق الاعلاء وكذلك
اولاد اولاده وان سفلوا وعتقاوه وعتقا عتقاؤه وان
سفلوا وبتع المولف الاكثر في سمية ولا الحر ولا الشافعية
تسميه ولا السراية والخلف لفظي وفي شرح **ش** ما مضى ومعتقها
اي وحر ولاوها ولا يعتقها وهذا ما لم يكونا حري الاصل
والا فلا يحر ولاوها ولا ما اعتقها في حال حريتها كما اشار له
الشارح بقوله ومذهب المدونة ان الحر معتق بما ادركه
العبد حر اي الاصل فاذا اعتق النصارى عبدا انصاريا ثم هرب
السيد لدار الحرب ناقضا للعهد ثم سبي بيع واعتق فانه
لا يحر الى معتقه ولا ما كان اعتق قبل حرقه بدار الحرب
وفي الموان يقر بغير ذلك ويرجع لانه نص في المدونة على ان
الحرية اذا قدمت بامان واسلمت وكان لها اولاد مسلمون
ثم سبوا يوهها بعد ذلك وعتق فان يحر والد ولاها لمعتقه
ومر قبان يسلط الرق على اي الحر اي اقوى غلب ذلك الحر للاتفاق
على رقة بجلال الذي في النافق للعهد انثى المراد منه فان قلت
لا شك ان ما ذكره ولاعت المدونة من حرية من يحر ولا يعتقه
لسيده وما ذكره عنها اخذ من مسألة الحرية التي قدمت واسلمت
في حرية الحر و و لاه وموقوف على ما مختلف فكيف يجعلها فيها
اخذ دليل على ترجيح ما في الموازنة المقابل لما ذكره في المدونة
اولا قلت الاستدلال به على ترجيح ما في الموازنة انما هو من
جملة المعنى وذلك لانه اذا جاز الاب ولا ابنته التي لم يتقدم عليها

Copy

versity

رت أصلاً ولا أن يجزى الذي الذي في دار الحرب ثم استرق وعتق
 ولا من اعتقه أو لا يجرى حال حريته لئلا يعتقه لأن حصول الرق فيه
 وجب المجزؤ ولا يتم أنه يستفاد من كلام الشارع هذا إن كان هذه
 المسئلة أي مسألة جرح الأصل الذي استرق ثم عتق خلافاً
ص وإن اعتق الأب واستلم رجوع الولد لعتقه من معتق
 الجد والام **ش** يعني أن المعتق بفتح التاء أن تزوجت بمعدوات
 وأنت منه با ولاد وأبوه عتق فولادها لم يولد لها من اعتق
 الجد أي جد الأولاد رجوع الولد لعتقه من معتق الأم لأن الأولاد
 صار لهم حينئذ نسب من حركها من كان اعتق الأب رجوع ولا الأولاد
 لعتقه من معتق الجد والأم فلو كان أبوه حراً وهو معتق
 بفتح التاء خلافاً فيهم وتقالع عن نفسه ثم استلمهم فإنه يحد
 ويرجع ولا الأولاد لعتقه وجب شرح ما نصه أو استلمت
 الخ أي أن الأب إذا اعتق من ولده وعتقت أمه والأب المملوك
 وأبوه رقيقاً فإن ولده لعتق أمه فإذا استلمه أبوه وهو
 رقيق بعد ما عتق جده أو قبل عتق جده فإنه ولده لسيده
 جده فإن عتق أبوه بعد ذلك فولده لسيده أبيه فقد رجوع
 فلا الولد الولد لسيده أبيه من معتق أمه وجده فإن أبوه
 كلام الشارع وصريح به **ص** أنه في مسألة الاستلحاق إنما يحد
 لعتق الأب من معتق الأم غير ظاهر وإنما يرجع ولده من السليتين
 لعتق الجد وللمعتق الأب حيث لم يحسم الرق في بطن أمه ولم
 يعتقه أخواته المراد منه قوله وأن اعتق الأب اعتق يتحمل
 منفدياً ولا ما كاهنا بمعنى عتق وبنائه للمجهول لقوله دية
 قوله أو استلمت أي من كان نكاحه بلعان قوله رجوع الولد أي
 الميراث وقوله الأب أي أب الأولاد وجدهم وقوله بنت وأولادها
 وجدها صوابه وأبوالأولاد وجدهم لبطايق المقت **ق** فرع
 ثلوثا ترف موال الأب قد ذهب ابن القاسم في المدونة أنه يكون
 لبنت المال ولا يعود لموالي الأم خلافاً لابن الحواشي أبو الحسن
 وجد عندي ما نصه وقوله كما أن الولد لو ولد للأم هذا إذا كانت
 الأم معتقة فإن كانت حرة كان ميراث الولد لبنت المال كما فيهم
 من المدونة أن لا ولا عليه وانظر شرح الحوي للعقباي وظاهر
 كلام المدونة أن أوليا لمعتق الأب والجدي والولدين أوليا
 الأم ولو كان أوليا ولها نسوة وهو كذلك **ص** والقول لمعتق
 الأب لا لمعتقها إلا أن تضع له ون ستة أشهر من عتقها **ش** يعني

أن العبد

أن العبد العتوق المتزوج بامة إذا حملت منه فاعتقها سيدها
 فقال سيده حملت بعد عتقها وقال سيدها حملت قبل عتقها
 ولا بينة لولا أحدهما قال لقول قول معتق الزوج لأن الأصل
 عدم الحمل وقت عتقها لأن ما لم يكن يكون عنه حمل فولد الولد
 لمعتق الزوج اللهم إلا أن تكون ظاهرة الحمل يوم عتقها أو لم
 تكن ظاهرة الحمل يوم عتقها ولكن وصفت لا قبل من ستة أشهر
 من يوم عتقها قال لقول قول معتقها ويكون الولد له بقوله
 والقول إلى أخيه وأجمع لقوله الارق وقوله له ون ستة ما
 ليس حكمه حكم الستة كان تضعه لا قبل من ستة بخمسة أيام
 وأظهره القول قول معتقها باليمين كما أشار له **ه** في شرحه
ص وإن شهد واحد بالولاد أو أثنان أو ثلثهم لا يسمونه أنه
 يولاه أو ابن عمه لم يثبت كنهه بحلف وبأخذ المال بعد الاستسنا
ش اعلم أن حكم الولد مثل حكم ألسب من أن كلا منهما لا يثبت إلا بشاهدين
 عدلين حريين ذكرين كما صرح به المشيطي وتقدم في آخر باب
 العتق أنه قال واستوي بالمال أن شهد بالولاد شاهد أو أثنان
 أو ثلثهم لا يسمونه أنه يولاه أو وارثه وحلف فاد شهد بالولاد
 شاهد واحد على البت أي أنه اعتقه ويشهد على البت أنه إن
 عمه لم يثبت به كسب ولا ولا ولكن بحلف أي المشهود له وبأخذ
 المال بعد أن يثنى به الحاكم باجتهاده لعل أن يأت بعد ما يثبت
 من ذلك وكرر المؤلف هذه المسئلة لأجل قوله لم يثبت كنه
 عدم البتة في الشاهد باليت مسلم وأما في السماع فيعارفه
 ما في الشهادات من أن الولد يثبت بالسماع فأما أنه متى هنا
 على قول وفي الشهادات على آخره وإن ما هناك عن سماع فساد
 كما قال المؤلف وجازت بسماع ضمني عن ثقة وغيرهم وهذا
 عن شاهدين فقط أو من ما هنا في بلد وما هناك في غيره كما أشار
 له **ق** فرع لو أقر أن فلانا اعتقه وأقام شاهداً واحداً بذلك
 فإنه لا يمين على فلان قال في المدونة من قال فلان اعتقني فأنكر
 ذلك فلان فلا يمين عليه قيل فإن أقام بذلك شاهداً آخر فخالفه
 فإن أي سميته قال لا أسميته قال أبو الحسن ولا يحلف وقاله
 ابن الموار **ص** وقدم عما صيب النسب **ش** يعني أن المعتق بفتح التاء إذا
 مات وترك مالاً فإنه يرثه عما صيب النسب مثل أبيه وأخيه وعنه
 ونحو ذلك ويبدل اعتر عما صيب الولد قال ابن رشد ولا ية العتق إنما
 توجب الميراث عند انقطاع النسب فإن لم يكن عما صيب من جهة النسب

فمعتقه واليه انما يقول ولما كان المعتق العاصب مشاركا للمعتق
 في كونها عصبة ذكر العاصب وترك الظلام على اصحاب الغرض لعدم
 توهم دخول المعتق معهم لتتبعهم عاصبا المعصية وهو منهم خلا يقال
 لم لم ينظر في اصحاب الغرض مع المعتق واما عصبة عاصب النسب
 فلا يخفى لهم في الولا كعتقة ما انت بعد موت ابنها الوارث لها فان
 اباه لا يرثها ويرثها معتقها **ص** ثم عصبة **ش** الصغير في عصبة يرفع
 للذي صدر منه المعتق ابيه فان لم يوجد المعتق بكسر خالفت بالارث
 عصبة الاقرب فالاقرب من عدم الاخ وابنه على الجد دنية وهو مقدم
 على العم وابنه ثم بعدها ابوا الجد وهكذا واليه اشار بقوله كالعملاء
 ابي على جنازة اذ ماتت وكفيل الميت فغير العصبة لا يجر لهم
 كالام مع الاب والاب مع الابن والبن مع الابن وما شبه ذلك فتقوله
 ثم عصبة ابي المنفصون بانفسهم واما العاصب بغيره او مع غيره
 فلا يجر له واما عصبة عصبة المعتق بكسر ثمانية لاحتق لهم في الولا
 في هذه المسئلة وهي ما اذا اعتقت امرأة عبدا او لها ابن لم يزوج
 لا يترتب لها خاد اما انت المرأة فان الولا ينتقل لولدها خاد اما انت
 هذا الولد فان اباه لا يرث المعتق بالولا عند الائمة الاربعة ونحو
 عليه ما ترك في المدونة وغيرها والبرك للمسلمين ولا يقال من
 مات عن حنف فلو ارثه لان هذا الخبر غير معروف وهذه المسئلة عند
 المسائل الاربعة التي تقدم الاخ وابنه فيها على الجد على المشهور
 والعملاء والخصانة والنكاح وجد عدي ما نصه وقدم
 عاصب النسب هذا في الترتيب على الولا من الارث والقتل والنفقة
 وولاية النكاح قال ابن عرفة حكم الولا كالمصوبة عند عدلها
 قال ابن الحاجب فتعبد عند عدلها الميراث والولاية النكاح والقتل
 انتهى ابي والالا لوجه كل جهة النسب ترتب من اول الامر ولا ينتقل
 كالنسب مثلا يجر المعتق يثبت الولا لا تاربه المعصية مطلقا وان
 كان الارث يقدم فيه الاقرب فالاقرب وجد عدي ما نصه ولو ترك
 المعتق ابي عملا عدها اخ لام فلا معتقه بينهما نصيب بالسوية
 عند ابن القاسم وما ترك وعند اشيب الاخ يقدم وحده لم ير ولادة
 الام فواقف بالرحم كما لو ترك المعتق اخوين احدهما شقيق والاخر
 غلام فلا معتقه الشقيق لزيادة ولادة الام فالام معتقة في
 الاخوة وزيادة الام في العمومة ليست فيما به التعقيب انما التعقيب
 بالعمومة وقد استلوا بينهما ولا دخل للام فيها وهل يجزي هذا ان يترك
 النسب فلو ترك ابي عم اجد هي اخ لام له السدس والباقي بينهما وهو الذهب

من المعتق

من معتق معتقه **ش** الصغير يرجع للذي وقع عليه العتق والمعنى
 فان لم يكن للمعتق بكسر الشاعصية ورثه حينئذ معتق معتقه
 ثم عصبة خاد الجمع معتق ابي العتق ومعتق المعتق كان
 معتق العتق اولى بالارث لان معتق المعتق يدي بنفسه
 ومعتق ابيه يدي بواسطة قال ابن شاس واد الجمع ابو العتق
 ومعتق الاب فلا ولا لمعتق الاب اصلا لان المصوبة مقدمة ولا
 يجر الاب الولا الا عند عدم المعتق المباش وعصبة قال ابن رشد
 ان لم يكن للمعتق ولد ولا ولد خاد للمعتق واولاده ما بقوا
 فانه لم يكونوا كان ابوه وهو الجد احق الناس بالولا فان لم يكن
 فولده وهم الانعام وبنوهم ما سقطوا فان لم يكونوا خاد للمعتق
 بالمراث على الترتيب الذي وصفت فان انقطعوا فيكون الولا للمولود
 مولاهم لم يجر له ذلك سببه **ص** ولا تركة اني ان لم يباشره يعتق **ش**
 يعني ان الولا لا تركة النساكس عليه بعضهم الاجماع فلو ترك المعتق بكسر الشا
 ولد او بنتا كان الولا لولد الابن دون البنت لان تكون الانثى هي التي
 يباشرت المعتق بنفسها وفيه مسامحة اذ المباشرة لها الولا لا انما تركة
 وعيا راي الحاجب احسن ان قال ولا ولا انثى اصلا الاعلى من يباشره
 كما اشار له الزرقاني وتقال القاتين قوله ولا تركة اني من باب الحذف
 والايصال واصله ولا تركة لان الولا يورث به المال ولا يورث قوله
 ان لم يباشره فان يباشره ورثت به وعبد ايتدفع اعترافه لغيره فاني
 وتقال من ابي ولا تركة به ولا يجر ان يرجع الصغير للولا باعتبار كونه
 مورثا لان الولا لا يورث لانه لو كان يورث دخلت النسا قوله ان لم يباشره
 ابي ان لم يباشره الشخص بسبب عتقائه وفي بعض النسخ ان لم يباشره يعتق
 ابي منها **ص** وجوه ولا بولادة او عتق **ش** عطف على مفهوم ان لم يباشره
 ابي فان يباشره او حرة ولا بولادة او عتق ورثته او عطف من حيث
 المعنى على مدخولك التي ابي انتق مباشرة العتق او جدا لولا قال
 في المدونة ولا يرث احد من النساء ولا ما اعتق اب له ام واخ
 وابن والعصبة احق بالولا منهن ولا يرث النساء الولا اما اعتقت
 او اعتقت من اعتقت او ولد من اعتقت من ولد المذكور ذكرها كذا او
 انا ثا ولا يجر لمن في ولد البنت ذكر اسما او انثى فالخا صل ان ولد
 من اعتقت ولا ولد لمن ذكر اسما او انثى او ولد المذكور ذكر اسما
 او انثى ولا يجر لمن في ولد البنت ذكر اسما او انثى فان لم يباشره
 ابنه وبنته ابا هي ثم اشترى الاب عبدا فمات الصبي بعد الاب وركه لابن
ش تقدم انه قال وعتق بنفس الملك الابوان وان علوا الى اخره فان اد

Copy University

القطاع يقال وصيت اليه وصاية ووصية وادوية وقال صاحب
القبس الوصية قول يقته احدها الآخر ليعمل به وهو مخصوص
بالغائب والميت لتتقيد مقاصدهما بالوصية وقال غيره الوصية
مستغنية وصيت الشيء بالشيء كان الموصي لما وصى بها وصلا
بعد الموت مما قبله في تقود التصرف انتهى ولتختلف في الخبر في قوله
تعالى ان ترك خيرا الوصية والكر المعسرين على انه المالك في شرح
التلمسانية للعصوي وقال البساطي الذي يتعلق بالمكلف قد
يكون الاحياء وقد يكون الاموات وقد يكون لما بينهما فخرج من
الكلام على الاول شرع في الكلام على الثالث والباقي الكلام على
الثاني ويحكم به ابن عبد السلام اسمه ما يقال في رسمها بحسب
عرف الفقهاء ما ذكره بعض الحنفية انها تملك مضاف لما بعد الموت
بطريق الشرع ابن عرفة هي في عرف الفقهاء لا الرافضة عقد يوجب
حقا في تلك الحالة يلزم بموته او بيا به عنه بعده الوصية عند
الفتاوى اعم من الوصية عند الرافضة لانها عندهم خاصة بما
وجب الحق في الملك وعند الفقهاء اعم من ذلك ومن السبابة
عند الموصي بعد الموت فلذا امر بها ابن عرفة بالامر العام قوله
عقد العقد هنا حبس للوصية كما مر في غيره ويدخل تحت عقود
كثرة قوله بوجوب حق احده اخرج ما يوجب حقان راس ماله
ما عقد على نفسه في صحته قوله يلزم بموته صفة لعقد اخرج به
المرأة اذا وهبت او التزمت تلك ماله ولها زوج او من التزم
تلك ماله لسقوط ماله يلزم ما عديم موت قوله او بيا به عنه بعد
عطف على حق ماله او بوجوب بيا به عنه عاقده بعد موته فيدخل
الا ايضا بالنيابة عن الميت وانظر قوله بوجوب حق في تلك عاقده
مع قوله انها يجب اذا كان على الوصي دين مع امنا لم توجب حق في
تلك العاقدة بل في جميع ماله وقد يجاب بان الدين ان لم يعلم الا انه
باقراره فهو وصية وان كان كائنا بالبيتة فالوصية لم توجب عليه
وانما اوجبه عليه البيتة وحكمة الوصية زيادة الراد في الاموال
قال **تق** واما حكمها فتقسمه الى قسمين واين رشد الاحكام الخمسة فيجب
ان كان عليه دين ونحوه وتندب ان كانت بقرينة في غير الواجب
وتحرم محرم كالسبحة ونحوها وتكروه ان كانت تكروه او يمال
خفي وتباح اذا كانت مباح من بيع او شراء ونحو ذلك وان كان
وكذلك ينقسم اتعاذها على الخمسة المذكورة انتهى **في**
شرحه فان قلنا قوله وينقسم اتعاذها على الخمسة المذكورة

فيه نظر

فيه نظر اذا ما عدا المحرم منها لازم كما يفيد ما تقدم في تعريف ابن
عروة فكيف يتعلق المندوب والاباحة والكرهية باتعاذها وكذا
الوجوب لانه تحصيل الحاصل قلت الظاهر او المتيقن ان معنى
قوله ابن رشد وكذلك اتعاذها اي من الموصي نفسه اي ان
اتعاذها منه قبل موته يجب عليه اتعاذ ما يجب ويحرم عليه الرجوع
عنه ويندب اتعاذ ما يندب منها ما خالف ولم يتخذ فقد ارتكب
خلاف المندوب وهو اما الكراهية او خلاف الاولى واتعاذ ما كره
منها مكروه فالملطوب منه الرجوع عنه واتعاذ ما يحرم منها حرام
عليه فيجب عليه الرجوع عنه هذا وقول ابن هبة في شرح
التلمسانية الوصية خمسة اجسام واجبة كالوصية بالدين
ماله او عليه ومحرمة كالوصية بغير المال والنيابة ومكرهة
كالوصية لاجنبي وماله قليل ومندوبة كالوصية بسائر الممتلكات
وباحية كالوصية بالمباح كالبيع والشرا والواجبة والمندوبة
يجب تنفيذها والممنوعة لا يجوز تنفيذها والمكروهة بكرة تنفيذها
وفي الخلاف انتهى فيه نظر ان ما ذكره من وجوب تنفيذ المندوب
وكرهية تنفيذ المكروه ان اراد ان ذلك بعدم موت الموصي فكل
منها يجب تنفيذه كاليجب تنفيذ المباح وان اراد ان ذلك في حياة
الموصي اي انه يجب على الوصي تنفيذ المندوبة وبكره له تنفيذ
المكروهة فصرح به اذ المندوبة يندب له تنفيذها ويجب عليه
كما انه يباح له تنفيذ المباح وبكره له تنفيذ الكروهة قوله
وفي الخلاف تقدم ان الراجح تقود الوصية به وسئل
عن اوصي بماله يعمل به فتدبر ذهب يعلق على قوله عليه السلام
فما جئت بان هذه الوصية لا يلزم تنفيذها وللورثة ان يفعلوا
ما شاءوا لان هذا من غير المباح ويؤخذ هذا ايضا من قول الشيخ
خليل بن يعقوب رحمه الله تعالى في المسجد والقنطرة ونحوهما
واما الحرة النبوية فليست كذلك وفي فتاوى الوائسيين ان من
اوصى بماله يعمل منه المولد النبوي ان وصيته لا تنفذ انتهى المراد
منه ولها اركان اربعة للموصي والموصى له والموصى به والحيثية
في صحيح ايضا حرم ما لك **في** حق ان يستره في الموصي ان يكون حرا
فالعبد ولو بسانة لا يقع وصيته وان يكون ميرا فالصبي الذي
الذي لا يميز عنده والمحجور والمستكران لا يقع وصيته ويدخل المستكران
المير وان يكون مالكا او وصي به ملكا تاما كما في التوضيح فمستغرق
الذمة وغير المالك لا يقع وصيتهما قال ابن عرفة الموصي مالك

الاعطاء التام ملكه حيز غير المالك فلا يقع وصية الوكيل في مال
 غيره وما شأنا منه فانه قلت اي يبي اخذ بقوله التام بعد
 قوله مالك الاعطاء قلت لعلمه اخذ بذكر وصية الصلابة
 مالك على اصل المذهب لكن ليس تاما في ملكه ويخرج المرتد
 اذا اوصى وانما قال الولف مع ولم يقل جازا او ندب او جمع بينهما
 فيقول مع وندب ايضا الى آخره كما وقع له ذلك في باب العارية
 ليكون معنونه صريحا في البطلان في الفاهم والمخرجات الانية بخلاف
 ما لو قال جاز او ندب او لا يلزم من عدم الجواز او عدم التدب عدم
 الصحة وفيه وثقة بالنسبة الى قوله حد والى قوله مالك اذا لا
 نقول في وصية العبد انما باطلة اذا لو اجازها السيد جازت
 وانما نقول غيرنا حجة كالغير به السارح ولا نقول مستحق قاعدة
 الذهب في العقود ان من اوصى بملك الغير فالوصية باطلة بل
 نقول انما يوقوفة على رضى مالكها فيما سأل على بيع العتقوي
 فالناسب تفسير الصحة هنا بمعنى ثبات الامر ولو منه من غير
 توقفه على اجازة احد كما مر لنا فظهر في قوله اول الوقت مع وقد
 مملوك وفي قوله اول العتق انما يقع اعتاق الخ قوله ايضا في
 الوصية عند العتق تطلق على المعنى المصدري وهو الايضاع على
 النبي الموصى به وعند الرافض على النبي الموصى به قوله مالك
 اي للموصى به لا لمر نفسه لان المولى قال وان سفيها وصغيرا
 وقول **تق** ولا من نفسه ليس تعبيدا وانما اني به لاخل المبالغة
 اي ان لم يكن سفيها وصغيرا كان مالكا لا من نفسه بل وان سفيها
 وصغيرا **ص** وان صغيرا او سفيها **ش** يعني ان السفيه والصغير
 المحرم كان بن عشر سنين فما قل مما يقرأ بهما في وصيتهما لان الحجر عليهما
 لحق انفسهما ولو منعنا من ذلك كان الحجر عليهما لحق غيرهما وجد
 عندي ما نصه ولو ادعى وارث الصبي انه كان غير مخرجين الوصية
 مخالفا للموصى له فالقول للورثة **ص** وهل ان لم يتناقض قوله
 او اوصى بتركة تاويلان **ش** اي وهل صحة وصية الصبي المميز
 ان لم يحصل فيها تناقض مما يعلم انه لم يعرف ما اوصى به ولا يعلم
 اوله من اخوه هذا تاويل اي غير ان او جعل الصحة اذا اوصى بماله
 بتركة كصدقة وصلة رحم وما استبعد ذلك اما ان اوصى بمصيبة
 كتراب من وخوفا لانه لا يقع هذا تاويل **ش** والمقط المأول
 هو قول مالكا في المدونة ونفع وصية ابن عشر سنين فما قل مما
 يتعارفها اذا اصاب وجه الوصية ولم يكن فيه اختلاط ولما كان في

العتبية

العتبية والصبي ان خلت اذ راكم ويميز من علم يميزه جازة وصية
 اذا اوصى بما هو له بتركة او صلة رحم وان جعلها لغيره يستثنى مما
 في مني عنه ردت وصيته وقال **ش** هذا السأرة الى تنقير الاختلاط
 الواقع في المدونة هل المراد به ما قاله ابو عمران او ما قاله اللخمي والى
 عدم التناقض والوصية بالتركة مستثناة عن الاختلاط لقول وقال
ق هذا اختلاف بين من الكتاب والا فلا يقول الاول بتقييد الثاني
 ولا الثاني بتقييد الاول قوله او اوصى بتركة معطوف على علم يتناقض
 وقال **ه** في شرحه كان حقه ان يقول او اوصى بتركة لان هذا يصح
 فيه عدم التناقض ايضا وقال **ش** يعني ان يكون قوله المدونة ولم
 يكن فيه اختلاط بعد قوله اذا اصاب وجه الوصية عطف تفسير ان
 الخلط لم يصب وجه الوصية **ص** وكافرا الا بغير كسلة **ش** يعني
 ان المأول يقع وصيته لانطلاق المدعي عليه اذ هو حر ميم مالكا الا
 اذا اوصى بغيره وخوفا لمسلم فان وصيته لا تقع اذ المسلم لا يملك
 ذلك اما ان اوصى بذلك لغيره فان وصيته تقع لان المأول يملك
 ذلك ثم انه يقع بضمه عطف على سفيها وهو عطف على حر
 فهو من عطف الخاص على العام ذكره للاستئناس كما قاله **ز** وفي
 شرح **ه** هو بالتصديق عطف على سفيها وهو يفيد اعتبار به
 الحرية والتمييز فيه ولو عطف على حر لم يحد ذلك انتهى المراد
 منه وجود عتدي ما نصه قوله لمسلم واما المسجد فكل من فقه
 اي فيبطل كما مر **ص** لمن يبيع مملكته **ش** هذا هو الركن الثاني
 وهو الموصى له وسئل ان يكون يبيع مملكته للموصى به سر عاسرا
 كان بالغا او صبي او مجنونا مسلما او كافرا موجودا او غير موجود
 يخرج منه المرتد والحر لان لا يملك في بلاد الاسلام قوله لمن
 يبيع مملكته اي للنبي الموصى به فلا يقع وصية المسلم للمأول
 مسلم او مجنون او عتدي لك قوله لمن يبيع مملكته كان عامما كالقرا
 او خاصا كزيد وقوله لمن يبيع مملكته اي في الحال **ص** كمن سيكون
 اذا استعمل **ش** اي تقع الوصية لمن سيكون في المستقبل ويستثنى
 الوصية ان استعمل مائرا وعلة الموصى به قبل وجود الموصى
 له للورثة اذ الولد لا يملك الا بعد وضعه وتحقق الحياة فيه
 فان لم يستعمل مائرا لا يستحق الوصية وتروى قوله ان استعمل
 شرط في الاستحقاق لاني فقه الوصية كما قاله **ق** وقال **ه** في
 شرحه كما سيكون اي من لم يوجد في الظاهر ويوجد بعد ذلك
 نفع وصيته له واعلم انه ان اوصى لمن يولد لفلان فانه يكون

Copy ng University

لن يولد له مطلقا وادعى ان اوصى لولده ولا ولد له حين الوصية ولا حمل
 فان علم بذلك جازت وصيته وكان العمل من يولد له بعد ذلك وان لم يعلم
 بذلك بطلت وصيته وان كان له حين الوصية ولد او حمل صحته
 مطلقا واختصت بمن وحيث حال الوصية من حمل او ولد ثم انه حين
 تعلقت الوصية بمن يولد له مستقبلا فانه ينتظر بالوصية للاساس
 من ولادته واجمع الخطاب متاملا وقوله ان استعمل شرط في وصية
 الوصية للحمل او لم يولد ومثل الاستئصال ما يولد على الحياة كذرة
 الرضيع **ص** ووزع لعدده **ش** الصغير يرجع للحمل والمعنى ان الوصية
 للحمل يقع وتوزع على عدده اذا وضعت الرض من واحد وعند
 الاطلاقات يكون للذكر مثل الانثى لان ذلك شأن العطايا واما ان
 نص الوصية على التفضيل فانه يجاز اليه **ص** بلطف او اشارة منه
ش هذا هو الركن الثالث وهي الصيغة والمعنى ان الوصية تكون
 بلفظ صريح كما وصيت وتكون بلفظ غير صريح يعنى منه ارادة الوصية
 كالاشارة لان الاخرى يقع وصيته وفي كتاب محمد واذا قرأ الوصية
 الوصية على الوصي وقالوا شهدنا بها وجئتكم فقال نعم واشار
 برأسه ولم يتكلم ثم ذكر جازا انتهى فظاهره كان قادرا على التلطف
 او لا خلا فالابن سبعان **ص** وقبول المعين شرط بعد الموت
 فالملك له بالموت **ش** يعنى ان الوصية اذا كانت لتصرف معين
 كزيد مثلا فان قبوله لها بعد موت الوصي شرط في وجوبها له
 واما الوصية اذا كانت لغير معين كالعتق فانه لا بشرط في
 حقهم القبول بعد الموت لتغير ذلك من جميع واحترق بقوله
 بعد الموت مما لو قبل في حياة الوصي فانه ذلك لا يفيد شيئا ان
 الوصي ان يرجع في وصيته مادام حيا لان عقد الوصية غير لازم
 حتى لو رد الوصي له قبل موت الوصي فله ان يرجع ويقبل بعده
 قاله مالك واذا قبل بعد الموت بعقب او بعد طول الزمان فان
 الغلة الحادثة بعد الموت وقبل القبول تكون للموصى له لان الملك
 انتقل اليه بمجرد الموت قال ابن سنان اذا مات الموصى كان الموصى
 له موقوفًا فان قبل تبين ان العين الموصى بها دخلت في ملكه
 بموت الموصى وان ردّها تبين انما لم تزل عن ملك الموصى قوله
 المعين وحده عندي ما اخذته اي البالغ الرشد والاقوليه يقبل
 له بخلاف الموت في الوقت والهيئة فيكون جوار الصغير والسفيه
 كما مر وقال **ص** اضافة قبول المعين من اضافة المصدر الى
 الفاعل والمفعول محذوف وكذا متعلق قوله شرط اي قبول

المعين

المعين الوصية شرط في تقود لها انتهى المراد منه فلو مات المعين قبل
 القبول فلو امر به القبول ما ت قبل العلم او بعده اللهم الا ان يريد
 الموصي الموصى له بعينه فليس لو ارثه القبول كما قاله **ص** وقوله
 بعد الموت القبول صحيح قبل الموت وبعدة لكن قبله لا يلزم الوصية
 للموصى وبعده يلزمها له وقضية كلام المولى انه اذا وجد القبول
 بعد الموت اعتبر ولو كان بينه وبين الموت مدة حيث لم يحصل منه رد
 ثم ظاهره ان قبول المعين بعد الموت شرط ولو كانت الوصية له مع
 غير المعين كما لفترا قوله شرط قال **ش** اي في الزموم اي في الموصى
 للموصى فلا ينافيه قوله خال الملك له بالموت لان القبول بعد الموت
 كما سبق لملكه بالموت لاي الصحة لانها صحيحة مطلقا وقوله بعد
 الموت لغو متعلق بقوله قبول والمعنى عليه لان المراد ان قبول
 المعين بعد الموت شرط الا انه يلزم عليه الاخبار عند المصدر قبل
 تمام صلاته وهو قول في الرتبة وان كان خلافا مذاهب الجمهور
 ولا يصح تعلقه بقوله شرط لانه يقتضي ان قبوله قبل الموت باطل
 وهو ما سدد قوله خال الملك له بالموت فقيسته ان العلم كماله بعد
 وقضية قوله وقوم بغلة حصلت بعده انه لا غلة له وبدفع
 هذا بانه وان كان الملك له بالموت الا ان الغرة بيوم التقييد
 كما قاله بعد وقوله خال الملك له بالموت وقوله يوم التقييد لا
 يعني احد هاهنا الا اخر انتهى قوله خال الملك الى اخره جواب شرط مقدور
 اي وان تاخر القبول خال الملك له بالموت واما جعلها للسبيبة فلا
 يظهر وقوله بالموت قال **ش** ان بالظاهر موضع الخبر لئلا يتوهم
 بوجع الخبر الى قوله قبول وفي الاثبات بالماضي لا المتعرج
 على كون القبول شرطا بعد الموت كونه الملك بالقبول بعد الموت
 وهذا خلافا للمشهور فالجواب ان السبب مما ذكر انما هو تقدير
 الملك الان اي فسيب ان القبول شرط بعد الموت بقدره الا ان
 الملك لم يمت حيا له بعض شيوخنا **ص** وقوم بغلة حصلت بعده
ش يعني ان ما اوصى به ماله ثم ماله يقوم فاحصل فيه من الزم
 بعد الموت وقبل التقييد واما ما حصل قبل الموت فهو من جملة
 مال الموصى من غير تعلق وهذا القول هو اسنّه القولين كما قال
 التوسمي وقال الشارح انه قول اكثر الرواة سبعون وهو
 اعدل اقوال الاصحاب وهو قول ابن القاسم في المدونة وفيها
 مثل القول الاخر وهو انه يقوم بدون ثم يتبعه غلته انتهى
 فاد اوصى له بحائط يساوي الفا وهو ثلث الموصى كذا زاد لاجل

ن
له بالموت

ثلاثة ما بين فانه لا يكون الموصى له الا خمسة اسداس لما عطف و
المشهور الذي هو اعدل الاقوال ووجهه ان الغلة لما ان حدثت بعد
الموت لم تكن للموصى له واعترضه الشارح وقال الاولى ان يقال على
هذا القول يكون له خمسة اسداس ومقدار ثلث المائتين الحاصلتين
من الغلة انتهى اجماع خمسة اسداسه بطلته ومقدار ما ذكر ووجه
ذلك ان خمسة اسداس الحائط تساوي الفا وذلك هو ثلث المائتين
قبل الغلة وتقدر شاع الحائط ما بين ان يكون له ثلثها هذا هو الجدل
بحاج لتأمل ونظر الباطن في كلام الشارح بقوله وفيه نظر لانها
تقوم على ملك الموصى فليس له الا ما يقابل الالف وعلى مقابل
المشهور يكون كله له وتتبعه غلته انتهى واجاب الشارح عن
تنظر الشارح بقوله لانه المائتين غير معلومة يوم الوصية والوصية
لا تكون الا ما علم للموصى فلا يلى للموصى له فيما ساء الحائط وقدره
س تارة وقال تارة وبجث الشارح وافع لان التمرة وان لم تكن معلومة
في كائنة ونشأت عن ملك والنص انه يعطى خمسة اسداس الحائط
من ارض وحطب وغير ذلك وقال **س** ان قيل هذا مخالف لما قد ساء
من ان الملك للموصى له للموت ان مقتضى التعميم بالعلقة
ان لا ملك له بالموت والاعوم بغيرها فهو متفرج على غير المشهور
من كون الملك له بالقبول فالجواب ان الملك وان كان بالموت
في يوم التقييد فراعى ايضا فان حصل اذا انشأ في مبيع الاحالة
عليه خاصة فما فائدة اعتبار يوم الموت فالجواب انه لا بد منه
وقايدته الاحتراز به عما اذا حدث له مال بعد الموت وقبل التقييد
لم يكن علم به فان الوصية لا تدخل فيه لسبقية الملك انتهى ثم ان
كلام المؤلف شاملا لما اذا اتفق على تقويمه مع الاصول كغلة
الحيوان والرفيق فانه اتفق على انه يقوم بها سواء حصلت قبل
الموت او لا ولما اختلف في تقويمه مع الاصول والمعتد تقويمه بها
كالتمار كما مر وانظر في المواقي وما في كلام ابن مروزق فيما كتبه
على **ت** **س** ولم يجز رق لادن في قبول **س** يعني ان من اوصى لعبد
بشيء فله ان يقبل ذلك الموصى به ولا يحتاج في قبول ذلك الى اذن
سيده وتقدم هذا النوع في باب الخمر عند قوله ولغير من اذن القبول
بلا اذن فهو تكرار مع قوله ولم يجز رق اي صاحب رق واسيده
انراعه بعد قبول العبد الا ان يعلم ان الموصى قصد التوسعة لطلب
العبد **س** كما يجب بقتله **س** التسمية لا فائدة الحكم وكذا المراد ان الرفيق
لا يحتاج في الوصية بعتقه الى القبول وان كان ظاهر كلام المؤلف خلاف

ذلك

ذلك من ان لا يد من القبول في ذلك وكذا لا يحتاج لادن السيد فيه
وقد بينه على ذلك الشارح ولو قال ولم يجز رق او هي بعتقه لقبول
كان ذلك في قبول موصى له به لا فائدة ذلك مع سلامة ما ذكره الشارح
وقال **ق** هو تشبيه في مطلق الاحتياج وان كانت حصة الاحتياج
مختلفة فالاول لا يحتاج لادن في قبول والثاني لا يحتاج لقبول **س**
وبصورة اخرى تشبيه في مطلق الاحتياج مع قطع النظر عن المعلق
وهو لادن فالتشبيه في العبد دون قنده ومقدار ما دفع اعراض
الشارح **س** وجرت جارية الوطى ولها الاستتار **س** يعني ان جارية
الوطى اذا اوصى سيدها ببيعها للعق فانه الحيا يثبت لها في ان
تبقى على الرق او تحتها بالعتق لان الغالب على جوار الوطى به
البيع بالعتق واذا اختارت احد الامرين ثم انتقلت الى الآخر
فذلك لها ما لم يتعد ما اختارت اولا وقال **ق** كلام المؤلف فيما
اذا اوصى ببيعها للعق وهي التي فرضها في المدونة وعليها زوج
ابن الحاجب لان العتق ليس بمحققا لان شرط العتق لا يستلزم
التبخر واسا لو اوصى بعتقها فلا خيار لها لانها ليس لها التنازع على
الرق لان العتق حقه لله تعالى لا يجوز لها ابطاله وكلام اصبح
ضعيف وانما كانت جوار الوطى يحصل لهن البيع بالعتق لا يمتنع
لا يحسن الخدمة ونقل من يطولهن بالنكاح قوله جارية الوطى
اي التي تراد للوطى ولهن بالعمل اولا واخرة بما عت جارية
الخدمة فتباع لمن يعقها بغير خيار ومثلها العبد المذكور **س**
وصح لعبد وارثه ان اخذ **س** فاعل مع هو الاصل والمعنى
انه اذا اوصى لعبد وارثه بشي قليل او كثير فان الوصية صحيحة
وليس لسيد العبد ان يترجمها من عتقه قال في المدونة واذا اراد
باعه الوارث باعها بماله وهذا ان اخذ الوارث فان تعدد فلا يجوز
الوصية الا اذا كانت بشي ثاقه واراد بذلك الموصى العبد
دون غيره من الورثة اسال الوارث تقع سيد العبد لطلب الوصية
لانها وصية لو ارث وبيع بغير الثاقه حيث كان على العبد دين
مستغرق كما في الشارح وقال **س** في شرحه قوله ان اخذ الوارث
وكان يدين جميع المال واما ان كان يدين بعضه فلا يصح لانه بمنزلة
الوصية للوارث ومثل المقد ما اذا تعدد والعبد مشترك بينهم
على السواء ويرثون جميع المال والالم يقع لانها بمنزلة الوصية
لوارث بنفسه قوله او يتاخذها اياه وتعددا ووصى ثاقه والمراد
به ما لا تلتصق الخوص اليه والمراد بقوله ارث به العبد ان يكون

مما يظهر ارادة العبد به قال بعض من حساه قوله اريد به العبد
 اي ما اراده باخية العبد فقط لا تقع سيده ابن من روق وهو
 تقييد حسن فانه لو كان تأمنا به العبد لم يحسن كما دل عليه معهود
 قول المدونة ان كان الشئ الموصى به تأمنا يبطل ما اراده باخية
 العبد لا تقع سيده كالنوب في عبد كان يخدمه ونحوه انتهى قلت
 نقوله ان يريده العبد خفي بان شرط اخر كما قرره الشارع بتقييد
 قوله او يتاخر الله اخذه لا شك ان هذا فيما اذا كان العبد ليعقد
 ورثته كما مر عن المدونة من قولها ولا يجوز وصية الرجل لعبد واره
 اي بعض ورثته وهذا شامل لمدير ولده وام ولده وامام كاتب
 ولده فله الوصية بما يربى على التافه الى ان يبلغ الثلث ذكره ابو
 الحسن **م** والمستعد وصرف في مصالحه **ش** قال ابن عبد السلام
 الامم الداخلة على المسجد هي الامم التي تسبها الفقهاء الامم المرفقة
 لا الامم الملك واللعن ان الوصية للمسجد ونحوه كالسور والقطرة
 تقع ويصرف ذلك الشئ الموصى به في مصالح تلك الاشياء كقيد
 وعامة لان مقصود الناس بالوصية لذلك ولو ادخل الكاف في
 المسجد ليشمل ما ذكر سابقا لكان احسن وجدي ما نصه
 وليست المؤذن والامام من مصالح المسجد لكن لو اعطيا لا تنزع منها
 كذا ما قالوا هذا الا في الوقت واما هنا فالظاهر انه يعم الجميع ويقدم
 الاله فالاهم والظاهر انه ان لم يكن للمسجد مصالح خفية للفقهاء
م وليست علم بموته فني دينه او وارثه **ش** يعني وكذا لا يقع
 الوصية للميت ان علم الموصي بموته فان لم يعلم بموته فانه لا يقع
 ان الميت لا يقع تملكه وان افقت الوصية للميت فان المال الموصى
 به يصرف في دينه ان كان على الميت دين فان لم يكن عليه دين
 فنولوا ربه فقوله وليت اي وصحت الوصية لكل من تقدم من
 يوصي تملكه وليت وقاقره سوا علم الموصي ان على الموصي ربا
 اوله وارث اولاد وهو ظاهر وبيت المال وارث شرعي فيدفع له حيث
 لم يكن له وارث ولا عليه دين او للتقوى اي في دينه ان كان عليه
 دين او وارثه ان لم يكن عليه دين وهذا ما وتعبنا به عبارة ابن
 الحاجب لا للتقوى ان لم يتقدمها طلب لا حقيقة ولا حكما لانه لا ارث
 الا بعد ما الدين وقول اسبب لورثته ولدين عليه الواو يعني او
 وقوله **ت** وبيت العبادات الثلاث بوقت اي بعد وقوف مع
 الظاهر وعدم تأمل المعنى **ق** وفي شرح **د** او وارثه اي الحاجب
 فان كان وارثه بيت المال فاما تبطل ثم ان الدين مقدم على وارثه فلـ

قال

قاله
 دفوارته لا خاد ذلك انتهى للراد منه والغاي قوله فني دينه داخلة
 على شرط مقدرا اي فان او من لم يت موصوف بهذا الوصف فيصرف
 في دينه ثم ان الظرفية في الوارث مجازية وفي الدين حقيقة
 اي في وراثته ويحتمل ان تكون لفظة في مستقلة في حقيقة
 وفي مجازها ففي الاول للظرفية وفي الثاني بمعنى الامم تأمل
 وانما يكون للورثة او الدين ان يحمل حال الوصية اما ان علم ربا
 ربا فمتركة محارف الزكاة لاشي للورثة فيها الا ان يكونوا قرا
 فلو اختلف في العلم وعدمه الاصل عدم العلم وتكون باطلة **م**
 ولذي **ش** يعني ان الوصية تقع للذي لانه يبيع تملكه وسواها
 للذي خفي جوارا ولا قرى بها ان او جنسيا تنسب عن عبارة المؤلف
 لان العالج قال في التوضيح يحتمل اعتبار الغنوم بمنع الحيوي
 ولا يبيع له وهو قول اصبح ويحتمل ان لا يكون مضمون مخالفة لمساواة
 المستوفى عنه للمنطوق وهو مقتضى كلام عبد الوهاب في
 الاسراق ثم انه كلام المؤلف في الصحة والجواز وعدمه في آخر
م وقال علم الموصي بالسبب **ش** يعني ان المقتول يجوز وصيته
 للذي قتله بشرط ان يعلم بالسبب اي سبب القتل اي يعلم انه
 هو الذي قتله وظاهره سواها ان القتل عمدا او خطأ وتكون الوصية
 في الخطي في المال والدية وفي الهدي في المال فقط الا ان يتقدم
 مقاتله ويقتل وارثه الدية ويعلم وقال **ق** داما وايد الموصي
 عالم بالسبب فلا يقصور علمه تارة بالسبب وعدم علمه به تارة
 اخرى فهو على حذف مخاف او معطوف اي بذي السبب
 او بالسبب وما فيه هكذا قالوا وهذا الاحتياج اليه لان المراد
 بالسبب في كلامه السبب الفاعل اي السبب الفاعل للقتل
 وهو عين القاتل والسبب يكون فاعليا وموزيا وما ديا وغايبا
 كما قالوا في السر برائته فالعلة الفاعلية هي المؤثرة حقيقة وهو
 البار به واطلاق العلة عليه في كلامهم يحتاج لتوقيف او عادة
 كالبحار للسرير والعلة الحوزية ما معه ذلك الشئ بالفعل
 كالصورة الحاصلة بعد تركيب الاجزاء والعلة المادية هي ما معه
 ذلك التركيب بالقوة كما جزا الحبيب للسرير والعلة الفاعلة هي
 الباعثة على ايجاد ذلك كالحلوس بالنسبة لما ذكره وهذا انما يتصور
 في العلة المادية واما الفاعل حقيقة فتأمل ان يبعثه في على
 شئ المهم الا ان يراد بالباعث ما يستعمل للناس لانه باعث لا يملك
 فكل الامتثال فان افعال الله تعالى لا تخلو عن الحكم والمصلحة لكن

Copyrighted material

وكذا ان اجاز واعلى رواية ابن القاسم وهو ظاهر كلام المؤلف واستدل
بانه حق له لانه تعالى وبانه مخالف لمعنى المدونة فانه قال فيها
وان اوصى بغير الوارثه وقال ان لم يجز وان لم يجز وان لم يجز
فمعلومه انهم ان اجازوه لا يورث انتهى وبجواب بان الله يقتضي
العناد فلما وقعت وصية على ما بين عنه حكم بفسادها فلا يجزى
اجازتهم بل اجازتهم بعد ذلك ابتد اعطية فيجوز بشرطها يكونهم رتدا
بالاجاز والادب والحيانة فيها وعليه يحمل ما نقله عن المدونة **علاق**
العلاق من روايتها انه اوصى بنى المساكين وقال الا ان يجزى الورثة لا يجرى
فانما جازة لابنه ان اجازها الورثة له **راد** في شرحه وانظر هل يجزى
فيما اوصى به من اهل الثلث لغير الوارث ما جرى فيها اذ اوصى به
لوارث من قوله ولو قال ان لم يجز واغلب المساكين اولا وهو ظاهر كلام
الشارح وعليه حمل الحكم الجواز سواء ابا المساكين او بغيرهم حيث
اجاز الوارث لان الوصية برأى الثلث لغير الوارث اخف من الوصية
بالثلث للوارث اولا **ف** ويرجع فيها **ف** قد علمت ان عقد الوصية
جائز غير لازم اجماعا فلم يوجب ان يرجع فيها ويطلبها ما دام حيا وسواء
استرط عدم رجوعه فيها اولا وسواء كان يقتضيه او غيره كانت في محنت
او في مرضه او في سعة ومثل هذا ما اذا وكله بشرط عدم رجوعه
في وكالته بان قال كلما عرفت كذا باق على وكالته فله الرجوع في وكالته
بما مع ان كلامها عقد لازم وفي شرح ما نصه ظاهر كلام المؤلف البطالة
برجوعه فيها ولو التزم عدم رجوعه وقد جزمه خلاف بين المتأخرين
فيما اذا التزم عدم الرجوع هل يعمل به وهو المشهور كما جزم به بعضهم
وهو الاصح عند بعضهم اذ لو الرجوع قال ابن ناجي وبه العمل وبعد ان
يعلم ان جعلت ما به العمل والمشهور واحد غير ظاهر انتهى المراد منه
واما ما ينقله المريض في مرضه من مدقة او حبس او هبة فليس له
الرجوع فيه مع ان حكمه حكم الوصية قاله في المدونة في كتاب الصدقة
ومن جملة الرجوع ما اذا اوصى لزيد بمسرة الأعسرة بالاستئصال للشرق
فان الوصية تبطل ولا يقال الاستئصال للشرق باطل فتصح الوصية
كما ياتي وقد وقع في هذه المسئلة تراخ طويل والذي استقر عليه الحال
ما تقدمناه وسبب ذلك ان بطلان الاستئصال للشرق يكون الكلام استل
على مخالفة اوله لاخره اذ هو بمثابة ما اذا قال له علي عشرة ليل له
عندي في ذلك رجوع عند الامراء والرجوع عنه لا يجزى فيبطل الاستئصال
بجلاء الرجوع عن الوصية ما يقتضيه الظاهر في كسب القوامض لسبب المار
ر وان يصرح **ش** ما لغة في بطلان الوصية يعني ان الوصية اذا رجعت

في وصية

في وصيته فانما تبطل ولو كان رجوعه في حال مرضه وبالغ على المرض لثلا
يتوهم ان الرجوع في المرض اشرع للغير **م** بقوله او بيع وعنت وكتابة
واللاد **ش** يعني انه اذا رجعت عن وصيته بالقول فانما تبطل كقوله
ابطلت وصيتي او رجعت عنها وكذلك اذا باعها فانما تبطل ما لم يسره
بدليل قوله بعد او يثوب فباعه ثم اشتراه وانظر انكته عطف البيع
بما وما بعده بالواو وكذا تبطل الوصية اذا عنت الرقبة الموصى
بها وكذلك اذا كانت لان الكتابة اما بيع واما عنت وكلاهما مغيث
للوصية ورجوع فيها ولما قل ان يقول كان يمكنه الاستغناء عن الكتابة
حينئذ لدخولها فيما تقدم والجواب ان المؤلف لما راي انها ليست ببيع
ولا عتقا محضا ذكرها وكذا تبطل الوصية اذا اوصى بالامانة التي اوصى بها
فالموصى الجرح عن الامانة لا يكون رجوعا في الوصية كما ياتي **م** وحصل
زرع **ش** يعني انه اذا اوصى لشخص بزرعه ثم حصده فان ذلك يكون
رجوعا في الوصية هذا ظاهر المؤلف والذي في المجموعه عن ابن القاسم
اذ اوصى بزرع حصده او بزرع نخلة او بصوف نخلة فليس برجوع
الا ان يدري من الغنم ويكتاله ويدخله بيته ثم ارجوع قال الباغي فماله من
والنصفية ينقل اسمه عن الزرع الى اسم الغنم والشعر فكان رجوعا
انتهى في الاصل مخالف للمرواية وكلام الباغي لكن ان كان مراد المؤلف
بقوله وحصل زرع نفقته كما في قوله تعالى واتوا حقهم يوم حصاده
فلا محالة ولا اعتراض حينئذ وقال **ق** وحصل زرع ابي ودرسه وذروه
حتى يتغير الاسم اذ خله بيته اولا هذا هو المذهب **م** وبيع غزل
وصوغ نفقة وحشو قطن وبيع شاة وتفصيل شقة **ش** يعني
انه اذا اوصى له بقر له ثم شجعه فان هذا الفعل بعد رجوعا في الوصية
لان القر الذي اوصى به انتقل اسمه عما كان عليه حال الوصية
وكذا ان اوصى له بقطن ثم حشاه في محدة او في جبة وما اشبه
ذلك فان ذلك الفعل بعد رجوعا في الوصية وفي التوضيح ينبغي
ان يقيد بما اذا حشيه في الثياب لا في كسبه ففلا وكذا تبطل الوصية
اذا اوصى له بفضة ثم صاغها لان ذلك الفعل بعد رجوعا في الوصية
فان الذي اوصى به انتقل اسمه عما كان عليه حال الوصية وكذا ان
تبطل اذا اوصى له بشقة ثم فصلها ففلا لان ذلك الفعل بعد رجوعا
اذا القيس لا يسمى بشقة بل هو ثوب له ثم فصله ففلا فان ذلك الفعل
لا بعد رجوعا في الوصية لان الثوب يسمى ثوبا وكذا تبطل الوصية
اذا اوصى له بشاة مثلا ثم ذبحها ففلا وتنفصل شقة اي وقع
الاصل بلفظ شقة بان قال اعطوه الشقة الجرا او الصرا مثلا واما لو

Copy

او من جاساه ثوبا وفعله ثابته لا يكون رجوعا وليس مراده انه اوص
 بما ينبغي شقة ولم يبينه بذلك ثم فصله ان ذلك يكون رجوعا وهذا
 مستفاد من قول التوفيق عن ابن القاسم اذا قال نري لزيد ثم
 فصله فخصا فان ذلك الفعل لا يعد رجوعا **ف** وايضا يمرض او يستر
 انتقيا قال ان مات فيها وان بكتاب ولم يخرج او اخرج ثم
 استرد بعد **ف** يعني وكذلك تطل الوصية في هذه الحالة وهي
 ما اذا قيد بها بالمرض او السر فقال ان مات من مرضي هذا او سري
 هذا فعليه فلا ان يولي الخلافة وما اسبه ذلك لزيد مثلا
 ثم ان ذلك المرض او السر انما عنه ولو كانت الوصية المذكورة
 بكتاب ولم يخرج من عنده واخرجه الا انه استرجعه بعد جوعه
 من سفره او بعد صحته من مرضه بقوله انتقيا بان مع من مرضه
 او رجوع من سفره والمراد انتقيا الموت فيها فخص انتقيا راجع في
 الحقيقة للموت في المرض او السر وثنائه وان كان واحدا نظر التعدد
 محله فلم ينتقيا صحته في الجميع الا فيما اذا كانت بكتاب واخرجه
 ثم استرده فلما قاله في ان رده في حال مرضه او سفره دليل
 على رجوعه عن الوصية ولو حصل الموت فيها كما يأتي ومعلوم
 قال ان مات فيها بان لم يقل و اوصي في مرض او على جناح سفر
 فان كانت بكتاب واخرجه ولم يسترده صحته ولو مات من ذلك المرض
 او السر والابطال الا ان يموت منها **ف** قال **ف** في سفره وظهر
 كلامه ان قوله وايضا يمرض الى اخره انه معطوف على ردة كما لعائنه
 قبله لكن اذا ثابته وجدته ليس على وثيرة ما قبله لان ما قبله
 اسباب لبطال الوصية ان الردة سبب مبطل والرجوع فيها ايضا
 سبب لذلك وهكذا وليس الاضا بالمرض والسفر سببا لابطال
 الوصية هنا وانما السبب هنا عدم الموت من ذلك السفر بان قدم
 منه ثم مات بعد ذلك وعدم الموت من ذلك المرض بان راد المرض
 ثم مات بعده والمعنى لا يظهر على ذلك الا بتكلف والتقدير وبطلت
 الوصية بسبب عدم الموت من ذلك المرض والسفر اللذين انتقيا
 وقد قال فيها ما ذكر ولورق لفظ ايضا مدفوعا عطفا على الغير
 المستتر في بطلت من قوله وبطلت بردة لزال الاشكال وعطف
 الاضا على الوصية بمعنى الاضا صحيح لانه من عطف الثاني على العام
 كما مر في قوله وايضا بمعية اشكال وجوبا واعرابا وهكذا
 قرره شيخنا الجزي هنا وهناك ونفس المؤلف الاسلوب في ذلك
 الموضع سهل الامر هنا لتقدم مثله عليه تمامه بانصاف انتهى المراد

منه اي وبطلت الوصية بردة وايضا يمرض او يستر الخ ثم قال ومعلوم
 انتقيا انه ان مات صحته الوصية ولو كانت بكتاب واخرجه لردده وهو
 ظاهر كلام المؤلف هنا وفي التوفيق وعليه حمله الزرقاني والذي عليه
 اشياحي انما يتطل في هذه الصورة لان رده في حال مرضه او سفره دليل
 على رجوعه عن الوصية ولو حصل الموت فيها ويلا عليه قول المؤلف
 بعد ما كما بينه ومحل البطالان فيما اذا انتبه وانقاه وانتقيا
 قيدت به حيث لم يستشهد في الكتاب فان شهد فيه مع ايضا وفيما اذا
 انتقيا قيدت به كما يأتي ذلك واما لو كانت بكتاب واخرجه ولم يردده
 فاما نقي وان مع من مرضه او رجوع من سفره ثم مات بعد ذلك كما
 بينه قول المؤلف الا ان يسترده وقوله بعد ما اي بعد برده من
 المرض وقدومه من السفر ومقتضاه انه لو راد الكتاب في حال مرضه
 او سفره انما يتطل وسواء مع منها او مات فيها لان راد الكتاب في
 هذه الحالة دليل على رجوعه عن الوصية وهو ما اشار اليه بعض
 اشياحي ويبدل له قول ابن مزيق وان استرد الكتاب دون راد
 القيد بطل انتقيا انتهى وظاهره سومات بعد برده وقدومه او قبل
 ذلك والمراد بالقيد المرض والسفر ويبدل له عدم نقي ابن مزيق
 لقول المؤلف بعد ما وظاهر قول الزرقاني في قوله بعد ما ايضا
 واولي قبلها انتهى صار في ما اذا حصل الموت في ذلك المرض او في
 ذلك السفر او لم يحصل الموت كذلك انتهى المراد منه **ف** ولو اطلقنا
ف مبالغة في البطالان اي في قوله ثم استرده الى المعنى انه اذا اخرج
 الكتاب ثم استرده فلا فرق بين ان تكون الوصية مفيدة او مطلقة
 من ذلك وانما قيد كلام المؤلف بهذا لانه اذا كان بغير كتاب او بكتاب
 ولم يخرج ثم مات فان الوصية صحيحة وفي المبالغة نظر في موضوع
 المسئلة في المفيدة فلا تنافي المبالغة واجاب **ف** عن ذلك بعض
 سيوختا بان المبالغة قد تأتي مع قطع النظر عن موضوع المسئلة
 انتهى المراد منه وفي شرح **ف** ما نصه لا يصح ان يكون مبالغة فيما قبله
 اذا ما قبله هو الوصية المفيدة فالواجب جعل قوله ولو اطلقنا
 شرط محذوف ما جوابه اي ولو اطلقنا حكاه كاي يتطل ان كانت بكتاب
 واخرجه ورده فلا تنافي في الجواب المقدر اي فكذا راجعة الى
 قوله واخرجه ثم استرده لا لانه وما قبله فان المطلقة ان كانت
 بغير كتاب او بكتاب ولم يخرج او اخرج ولم يردده فاما صحيحة ولو
 قال لو اطلقنا لسلم من هذا التكلف فالتشبه في قوله او
 اخرج ثم استرده فقط لا فيما قبله ايضا **ف** لان لم يسترده **ف**

في قوله
 وايضا يمرض
 او يستر
 الخ
 ثم قال
 ومعلوم
 انتقيا
 انه ان
 مات
 صحته
 الوصية
 ولو
 كانت
 بكتاب
 واخرجه
 لردده
 وهو
 ظاهر
 كلام
 المؤلف
 هنا
 وفي
 التوفيق
 وعليه
 حمله
 الزرقاني
 والذي
 عليه
 اشياحي
 انما
 يتطل
 في
 هذه
 الصورة
 لان
 رده
 في
 حال
 مرضه
 او
 سفره
 دليل
 على
 رجوعه
 عن
 الوصية
 ولو
 حصل
 الموت
 فيها
 ويلا
 عليه
 قول
 المؤلف
 بعد
 ما
 كما
 بينه
 ومحل
 البطالان
 فيما
 اذا
 انتبه
 وانقاه
 وانتقيا
 قيدت
 به
 حيث
 لم
 يستشهد
 في
 الكتاب
 فان
 شهد
 فيه
 مع
 ايضا
 وفيما
 اذا
 انتقيا
 قيدت
 به
 كما
 يأتي
 ذلك
 واما
 لو
 كانت
 بكتاب
 واخرجه
 ولم
 يردده
 فاما
 نقي
 وان
 مع
 من
 مرضه
 او
 رجوع
 من
 سفره
 ثم
 مات
 بعد
 ذلك
 كما
 بينه
 قول
 المؤلف
 الا
 ان
 يسترده
 وقوله
 بعد
 ما
 اي
 بعد
 برده
 من
 المرض
 وقدومه
 من
 السفر
 ومقتضاه
 انه
 لو
 راد
 الكتاب
 في
 حال
 مرضه
 او
 سفره
 انما
 يتطل
 وسواء
 مع
 منها
 او
 مات
 فيها
 لان
 راد
 الكتاب
 في
 هذه
 الحالة
 دليل
 على
 رجوعه
 عن
 الوصية
 وهو
 ما
 اشار
 اليه
 بعض
 اشياحي
 ويبدل
 له
 قول
 ابن
 مزيق
 وان
 استرد
 الكتاب
 دون
 راد
 القيد
 بطل
 انتقيا
 انتهى
 وظاهره
 سومات
 بعد
 برده
 وقدومه
 او
 قبل
 ذلك
 والمراد
 بالقيد
 المرض
 والسفر
 ويبدل
 له
 عدم
 نقي
 ابن
 مزيق
 لقول
 المؤلف
 بعد
 ما
 وظاهر
 قول
 الزرقاني
 في
 قوله
 بعد
 ما
 ايضا
 واولي
 قبلها
 انتهى
 صار
 في
 ما
 اذا
 حصل
 الموت
 في
 ذلك
 المرض
 او
 في
 ذلك
 السفر
 او
 لم
 يحصل
 الموت
 كذلك
 انتهى
 المراد
 منه
 ف
 ولو
 اطلقنا
 مبالغة
 في
 البطالان
 اي
 في
 قوله
 ثم
 استرده
 الى
 المعنى
 انه
 اذا
 اخرج
 الكتاب
 ثم
 استرده
 فلا
 فرق
 بين
 ان
 تكون
 الوصية
 مفيدة
 او
 مطلقة
 من
 ذلك
 وانما
 قيد
 كلام
 المؤلف
 بهذا
 لانه
 اذا
 كان
 بغير
 كتاب
 او
 بكتاب
 ولم
 يخرج
 ثم
 مات
 فان
 الوصية
 صحيحة
 وفي
 المبالغة
 نظر
 في
 موضوع
 المسئلة
 في
 المفيدة
 فلا
 تنافي
 المبالغة
 واجاب
 ف
 عن
 ذلك
 بعض
 سيوختا
 بان
 المبالغة
 قد
 تأتي
 مع
 قطع
 النظر
 عن
 موضوع
 المسئلة
 انتهى
 المراد
 منه
 وفي
 شرح
 ف
 ما
 نصه
 لا
 يصح
 ان
 يكون
 مبالغة
 فيما
 قبله
 اذا
 ما
 قبله
 هو
 الوصية
 المفيدة
 فالواجب
 جعل
 قوله
 ولو
 اطلقنا
 شرطا
 محذوف
 ما
 جوابه
 اي
 ولو
 اطلقنا
 حكاه
 كاي
 يتطل
 ان
 كانت
 بكتاب
 واخرجه
 ورده
 فلا
 تنافي
 في
 الجواب
 المقدر
 اي
 فكذا
 راجعة
 الى
 قوله
 واخرجه
 ثم
 استرده
 لا
 لانه
 وما
 قبله
 فان
 المطلقة
 ان
 كانت
 بغير
 كتاب
 او
 بكتاب
 ولم
 يخرج
 او
 اخرج
 ولم
 يردده
 فاما
 صحيحة
 ولو
 قال
 لو
 اطلقنا
 لسلم
 من
 هذا
 التكلف
 فالتشبه
 في
 قوله
 او
 اخرج
 ثم
 استرده
 فقط
 لا
 فيما
 قبله
 ايضا
 ف
 لان
 لم
 يسترده
 ف

الغيب للكتاب والموضوع بحاله والمعنى انه اذا لم يسترد الكتاب بعد
محتة من مرفعه او بعد قدومه من سفره فانه الوصية لا تبطل في
الصورتين اي المقيدة والمطلقة وهذا مستقضى عنه بقوله
ثم استرده اعاده لاجل قوله او قال متى حدث الموت **ش** او متى حدث
الموت **ش** يعني انه اذا قال متى حدث لي الموت او اذا مت او متى
فلقد كان اذا الوصية تكون نافذة وهذا اذا كانت بغير كتاب
واسند او كانت بكتاب ولم يكن فيه او اخرجه ولم يسترده بعد
ذلك واما ان استرده فانما تبطل وقال **ق** والفرق بين هذه
وبين قوله ولو اطلقنا ان هذه هي الاطلاق وهو عدم التقييد
بالمرفع والسفر والتقييد بالشرط وهو ان او اذا او متى وسواء
كانت بغير كتاب او به ولم يكن فيه او اخرجه واسترده او لم يسترده
لانه علق علمه على لا بد منه انتهى واكثر نص **ق** في شرحه فيما
كتبناه على **ش** او في العروة واشتركا **ش** المشهور من المذهب
انه اذا اوصى له بعرصة دار او ارض ثم بناها الموصي دارا مثلا
فان ذلك لا يبطل الوصية ويثبت كانه فيها هذا بقية بناءه يوم
التفصيل فانما لان له شئيه وهذا بقية عرصته ومثل البناء
الغرس والظاهران مثل ذلك ما اذا اوصى له بورق ثم كتب
كما قاله **ه** في شرحه ثم ان المؤلف حذف صفة البناء ليم الفرق
والدار والعروة وكونها **ص** كما يصان به يبي لم يرد ثم به لعمرو
ش التثنية في الاشتراك والمعنى انه اذا اوصى بشئ معين لم يرد
ثم اوصى بذلك الشئ المعين لعمرو فانما يثبت كانه الا ان تقوم
قرينة بينة تدل على انه اراد به الثاني فانه يكون له وحده كما
اذا قال الثوب الذي اوصيت به لزيد هو لعمرو فانه يحتجب
به حال في المودونة من اوصى بشئ معين لرجل من دار او ثوب
او عبد ثم اوصى بذلك لرجل اخر فانه يكون بينهما وكذلك
لو اوصى لرجل بثلث ماله ثم اوصى لآخر بجميع ماله لم يدرج
وسان الثلث بينهما على اربعة اسهم **ش** قال في المودونة
وان اوصى بعتق عبد بعينه ثم اوصى به لرجل او اوصى به لاول
لرجل ثم اوصى به للعتق فالأخرة تنقض الاولى ان لا يشترط في
العتق وقال اشهب الحربة اولى قدمها او اخرها انتهى من كتاب
الوصايا الثاني **ص** ولا يبرهن وترجيح رقيقه وتعليقه وعلوه
هذا معطوف على قوله لان لم يسترده والمعنى ان من اوصى لزيد
بشئ معين ثم رهنه الموصي فان ذلك لا يبطل الوصية فانه الملك

لم يتقل

لم يتقل ولم يتغير حاله ما لك وخلاص الرهن على الورثة وكذلك
لا تبطل الوصية اذا اوصى له بامة ثم زوجها لان الملك لم يتقل
وكذلك لا تبطل الوصية اذا اوصى بعبد مثلاً ثم علمه الموصي
صنعة للعتاة السابقة ويكون الورثة مع الموصي له شركاً بما
زادته الصنعة وقبض العبد الموصي به وكذلك لا تبطل الوصية
اذا اوصى له بامة ثم ان الموصي وطها وانما يبطلها بالاستيلاء
خلو وقت الامة بعد موت الموصي خوف الحمل ففتلت فهل
تكون قيمتها للورثة لان الاصل سبب ضعيف لا يعارض الملك
المتقدم ولا سيما والحمل محتمل واليه ذهب ابن عبيدوس **ش** فتبين
اي ربه عنه او يكون للموصي له لان الوصل ليس بما ينع والما ينع قد
يتعذر الاطلاع عليه واليه ذهب ابن عبيدوس **ش** فتبين
ذكر الشيخ عبيد الرحمن ان الموصي وطى الجارية الموصى بها وخوف
في الشارع وابن مزيق قوله ولا يبرهن ويرجى يؤذن هذا بنا وبطل
ما قبله مما سبب ذلك بان يقال لا بعد اتمام استرداده ولا بقوله
متى حدث السبب وبناء العروة واشتركا وقوله ولا يبرهن لو قال
ولا يبرهن ليشمل الاجارة كما ان **ش** ولا ان اوصى بثلث ماله
فباعه **ش** يعني ان من اوصى لشخص بثلث ماله ثم باع جميع ماله
فان الوصية لا تبطل والعبرة بالملك يوم الموت سواء اذ او نقص
لاحال الوصية فلم يكن يبيعه لجميع ماله رجوعاً وخوفه لابن الحاجب
كما لو اوصى له بثلث ماله ثم اشترى ماله بثلث المسكة للجارزة
بين الناس يوم الموت لان الوصية انما وجبت له يوم الموت فالخير
في باعه للمخالف اليه وهو ماله ويعطى ثلث ما يملك عند الموت
ولا يبي له من الثمن وقت البيع وانما جعلنا القمير في باعه ماله
لانه هو المتقيهم انه رجوع في الوصية واما بيع ثلث ماله فلا
يتوهم فيه مثل ذلك **ص** كتابه واستخلف غيرها **ش** يعني انه
اذا اوصى له بشئ به اي غير المعينة بدليل قوله او بثوب الماخو
ثم باعها الموصي واستخلف غيرها من جنسها او من غير جنسها
فان ذلك لا يبطل الوصية وبأخذ الموصي له ثابته التي استخلفها
وكذلك اذا اوصى له بقميص او بقميصه وما اشبه ذلك فباع ذلك
واستخلف غيره فان ذلك لا يبطل الوصية وبأخذ الموصي له ما
استخلفه الموصي من جنس ذلك قوله كتابه اي ثياب بدنه دون
المعينة والاطلاق كما مر في قوله او يبيع لانه رجوع **ص** او بثوب
فباعه واشتراه بخلاف مثله **ش** يعني انه اذا اوصى له بثوب بعينه

ثم باعه الموصي ثم اشترى ذلك الثوب بعينه فان الوصية ترجع ولا ينظر
لغيره واشترى غيره بعد ان باعه فان الوصية تبطل قال ابن عبد السلام
بلا خلاف ولا خصوصية للوصية بل التهمة والارث كذلك **ش** ولا ان
خصص الدار او صبح الثوب او لت السويق فلم يوصى به بزيادة
ش يعني انه اذا اوصى له بدار او ثوب او سويق ثم ان الموصي
خصص الدار بالجير ونحوه او صبح ذلك الثوب او لت ذلك السويق
بالسمن فان ذلك لا يبطل الوصية وياخذ الموصي له النبي الموصى
به بزيادة لان ما اوصى به بطلت على ما حصل منه الزيادة فلم
ينظر الاسم كما اذا اوصى في عرف بل يخط ثوب وفضله كما لا يقال
توكله فلم يوصى بزيادته بزيادة مستغنى عنها لانا نقول كلام
المولف ان هذه الامور لا تعد رجوعا ولا يعلم منه هل
ياخذ الموصي له بزيادته ام لا تنقص عليه فاعاد به امر يتوهم
خلافة **ش** وفي تنقص العرصة قولان **ش** تقدم انه ان لم يبق العرصة
التي اوصى بها لا يكون ذلك رجوعا من الوصية وهل هدم هذا البناء
على الوصية او على الموصي له فيه خلافا وكذلك اذا اوصى له
بدار مبنية ثم ان الموصي هدمها لا يكون ايضا رجوعا وهل تنقصها
بضم النون للموصي او للموصي له فيه خلافا ايضا وقال **ش** يحتمل
ان تنقص بمصدر ويكون اتحاد ان التنقص اي الهدم هل يكون رجوعا
اولا في ذلك قولان لكن يصير ساكتا عن التنقص على القول
بان الهدم لا يكون رجوعا وفيه قولان من خارج ويحتمل ان تنقص
اسم ويكون جاز ما بان التنقص اي الهدم لا يكون رجوعا في
العرصة مرجحا لاحد القولين انه لا يكون رجوعا ذكر الخلاف في
نفس التنقص هل يكون للموصي له اولاد وهذا عندي اولى لافادة
الحكم في المسئلة وان كان ذكر الخلاف في توضيحه من غير
ترجيح لاحتمال ترجيحه هو للقول بان الهدم لا يكون رجوعا
في العرصة وعلى التخي فيه مجازي وفي بطلان الوصية وعدم
بطلانها بتنقص العرصة اي التي صارت عرصة بعد التنقص قولان
وذكر **ش** ان على تنقي النون يكون فيه حذف ومجان اما الاول فلان
التقدير وفي تنقص العرصة واما الثاني فلانه اطلق العرصة
باعتبار المكان واما على الضم ففي الكلام ان كتاب مجاز خاصة
كما **ش** وان اوصى بوصية بعد اخرى قال المصنف **ش** يعني انه
اذا اوصى له بوصية اخرى من جنس الاول فان الموصي لم ياخذ
الوصيتين ان كان ثلث الميت يحل ذلك كما اذا اوصى له بعبد من عبده

ثم اوصى

ثم اوصى له ايضا بارية من رقيقه وكذلك اذا كانت الثانية
من غير جنس الاولى فانه ياخذ الوصيتين كما اذا اوصى له بعشرة
من عبده ثم اوصى بحسنة من ابله وقال **ش** وان اوصى بوصية
بعد اخرى اي لشخص واحد اي وهما من نوع واحد يد له عليه
قوله كنوعين وهما متساويان كعشرة وعشرة يد له عليه قوله
والا فاكثرها **ش** كنوعين ودراهم وسبائك وذهب وفضة
ش التثنية في ان الموصي لم ياخذ الوصيتين كما اذا اوصى
له بتمر بدين ثم اوصى له بتمر صبياني وكذلك اذا اوصى له
بذهب ثم اوصى له بفضة فانه ياخذ الوصيتين وكذلك ياخذ
الوصيتين فيما اذا اوصى له بتمر ثم بسفر وكذلك اذا اوصى له
بدراهم ثم اوصى له بسبائك فانه ياخذ الوصيتين اي واحدا
من ذهب والاخر عمن فضة واما لو كانا معا من ذهب وفضة
فهما نوع واحد قوله كذهب وفضة ان ثبت فسرهما بنوعين
او جنسين او صنفين **ش** والا فاكثرها وان تقدم **ش** اي
وان لم تكن الوصيتان من نوعين ولا متساويين بل كانا من نوع
واحد كما اذا اوصى بدراهم فضة ثم اوصى بدراهم فضة واحدا
اكثر فانه ياخذ اكثر الوصيتين سواء كانتا بكتاب واحد او بكتابين
ولا فرق بين ان يتقدم الاكثر او يتأخر وكذلك الحكم اذا اوصى
له بتمر ثم اوصى له بعد ذلك اذا اوصى له بفضة داره ثم بعد
انظر التوضيح وقال **ش** كان ينبغي للمولف ان يقول وان اوصى
بمختلفين قال المصنف ان كانت قدره والا فاكثرها وبعبارة
اخرى كنوعين تثنيه كما في الخطاب والبرقيات فافهم الكلام قوله
كدراهم وسبائك هذا ان نوعان اختلفت صنفهما وقوله وذهب
وفضة هذان جنسان لكن لما كانا المقصود منها واحدا السبائك
النوعين فمذا الله في الحقيقة تفسير او كما لتفسير لنوعين قوله
كنوعين اي وليست احدا هما اكثر من اخرى قوله والا فاكثرها
ولما كان مع الاكثر عشرة وعشرة عشر وعبد مثلا انتهى وانظر
المرقاين فيما كتبنا على تنقي **ش** لو قال المولف وان اوصى
بوصية ثم اخرى فله الوصيتان ان اختلفا صفة كان اتقاصفة
ان اختلفت درهما والا فاكثرها لوم بالمسئلة مع الاختصار واللام
من التكرار ان قوله كنوعين ان حمل على ظاهره كان قوله وذهب
وفضة تكرارا معه وان اراد بالنوعين الصنفين كان قوله
ودراهم وسبائك تكرارا معه ايضا مع فهم قوله وذهب وفضة

هما

منه بطريق الاول فهو مستدرك ثم ان مقتضى ما ذكرناه انه لو اوصى وصيتين وصتهما واحد ولكن اختلفا صفة كذهب وذهب اختلفا بالجوهر والرداء انما يكونان له ولو سكا بسكة واحدة او كانا من السبائك وبقي بقي اخر وصوا له لو اشتمل كل من الوصيتين على ما اتحد صفة واختلف قدرا وعلمه ما اختلف صفة فانه يكون له المختلف صفة في الوصيتين والاكثر قدرا مما اتفق صفة فيها فان اوصى بعشرة دنانير وثوب وخمسة وكتاب كان له العشرة دنانير والثوب والكتاب وما ذكرناه مفيد لهذا انتهى المراد منه وجد عندي ما يرضه علوا وصي له بمائة ولم يبين من الدراهم او من الدنانير فان كان هناك غالب اودل السياق على شي اعلى منه والاعطى من الدراهم لانها الاقل والمحققه فلو عيبت نوعا فبطل التفصيل به اعطى منها **ص** وان اوصى لعبده بثلث مئة ان حمله واخذ باقية **ش** يعني انه ان اوصى لعبده بثلث مئة او بجزء من ماله فان حمل ما اوصى به ثلث ماله فان العبد يفتق وان فصل من الثلث بقية مفضلة اعطيت للعبد فان ترك السيد ما بين والعبد يشا وي مائة عتق العبد ولا ينظر لما بيد العبد من المال بل ياخذ ويحتق به دون الورثة فحمل الثلث لورثته ولو ترك السيد ثلاثمائة مثلاً والعبد يساوي مائة فانه ياخذ بقية الثلث مع خروجه حراً ياخذ ثلاثة وثلاثين وثلثا ثلث المائة فالصغير ياخذ للعبد وبقي باقية للثلث و اي الثلث الذي اوصى به السيد له ومناه ان بقي بعد خروج العبد حراً **ص** والا فموم في ماله **ش** ولا يحمل الثلث رقبته اي قيمة رقبته من غير نظر لما بيد العبد فموم العبد في ماله بان يؤخذ ماله ويضم لما له الوصي وينظر فان حمله ثلث الجميع مع قيمة رقبته خرج حراً والا خرج منه فحمل الثلث ماله لو ترك السيد مائة والعبد يساوي مائة ويبيده مائة فموم في ماله ويجزى حراً ولا شيء للعبد من ماله ولو ترك السيد مائة والعبد يساوي مائة ويبيده خمسون عتق منه فحمل الثلث المائة والمسيكين وامثلة تتكلمها فاسدة او فيها خلط وتقدم فانه له وبما له **ق** وانما فموم في ماله لان عتق كله اوفر من عتق بعضه وانما الما يبيده **ش** فموم في ماله اي بان يجعل ماله من حيلة اموال السيد وموله في المدير فموم بماله اي بان يجعل ماله لصيغة من صفاته والرق بينه وبين المدير ان هذا ليس فيه شأ به حدية

قبل

قبل التقييد انتهى وانظر نص تت مع ما عليه من الاعتراف فيما كتبناه عليه فخرج قال ابن القاسم في العتبية اذا اوصى اربع عبده حراً يقوم على العبد باقية لانا السيد هو المقتض بخلاف ما اذا اوصى لعبده بربع نفسه هذا يفتق به وهو يقوم باقية على نفسه في ماله قاله مالك فخرج قال ابن القاسم واذا اوصى لعبده بربع نفسه وبثلث ما بقي من ماله سوية العبد فليعتق ربه ولا يستتم باقية فيما بقي ولكن ياخذه وان لم يقل سوية العبد ولكن قاله ثلث ما بقي لدخل بقية رقبته في ذلك حتى يفتق كله او ما حمل منه ثم يقوم ما بقي منه على العبد في ماله ان كان له مال **ص** ودخل المقر في المسكين كعكسه **ش** يعني انه اذا اوصى للمسكين فان الفقير يدخل في الرصية قال ابن ساس يدخل الفقير في لفظ المسكين والعكس قال ابن عرفة ظاهره ولو على عدم الترادف فقوله في المسكين اي في الرصية للمسكين وجد عندي ما يرضه ولا يدخل الكافر في الفقراء والمسكين بخلاف الاقارب والاهل الى اخره كما تقدم في الوقف في قوله وان نصري **ص** وفي الاقارب والارحام والاهل اقارب به لانه ان لم يكن له اقارب لاب والوارث كغيره **ش** يعني انه اذا قال اوصيت لاقارب زيد او لارحامه او لاهله او لقرابي او رحي او لذوي رحي او لاهلي او لاهل بيتي فانه يدخل في ذلك الاقارب للام ان لم يكن اقارب من الاب اما ان كان غلاب يدخل اقارب به من امه قال ابن عبد السلام والتحقيق في هذا الباب وبنيته الرجوع الى الفرق المستعمل بين الناس في ذلك لكن ان كانت الرصية لاقارب او لاهل او لارحام الفقير ودخلت اقارب به من جهة ابيه او اقارب به من جهة امه الا لم يكن له اقارب من جهة ابيه فانه يستوي في ذلك والوارث وغير الوارث فيدخلون كلهم في الرصية مدخلا واحدا فيدخل لهم الاب والام لان الموصي ليس هو الوارث بخلاف ما اذا اوصى لاقارب نفسه او لارحامه او لاهله فان الوارث له لا يدخل في الرصية لان الشرع حكم بمنع الرصية للوارث وهو المنصوص لالك واليه اشار بقوله بخلاف اقارب به هو اي وارحامه او اهله فلا يدخل وارثه بالفعل فاذا كان له ولد مثلاً وانما الام والعمام وبههم والاعوال والخالات والعمات ولا يدخل الولد فقوله وفي الاقارب الى اخره اي ودخل في الاقارب والارحام والاهل اقارب به لانه ان لم يكن



Copyright University

له اقارب لاب فان قيل هذا غير مناسب لان الاقارب للام لم
يدخلوا على غيرهم كقول الفقير على المسكين بل المناسب
قد امن عطف المال وتقدر له واختص اقارب به لانه في قوله كذا
والجواب انه ليس المراد الدخول على غيره بل الدخول في قول
الموصي اي دخل ما ذكر في قول الموصي اقارب به لانه في قوله كذا
وقال في استعمال الدخول في الاول في المساركة وفي الثاني في
الشعول اي وشارك الفقير للمسكين والمسكين الفقير وشمل الاقارب
والارحام والاهل اقارب به لانه قوله وفي الاقارب الخ عام في الموصي
والاجني بدليل قوله جللا في اقارب به وهو هذا الذي من خصيص
قوله وفي الاقارب الخ اخذ بالاجني قوله ان لم يكن اقارب لاب
والترقي بين الوصية والوقف فان الوقت يدخل اقارب حمته
مع الاجتماع وهذا ليس كذلك هو ان المطلوب في الاقارب التواضع
والنوازل فلو كان في مسألة الوقت الحكم فيها الوصية لادى الى حرمان
اقارب الام وذلك مودى الى القطعة بينه وبين اقارب امه لانه في
ولذلك الوصية لموته وتلك قرابة الام وقيل الرقابي قيل
الترقي بينهما ان الوقت لما كان حيا ويحصل السنان بين الاقارب
سوي بينهم جللا في الوصية مع ان الوصية لما كانت بعد الموت انتهت
الارث واخارب الاب اقوى فيه فذلك قد مر في شرحه وفي
هذا الفرق قصور لانه قاصو على اقارب الواقف والموصي واما
اقارب الاجني فلا ينافي لاسيما قوله جللا في الوصية لما كانت بعد
الموت الى اخوة ثم ان هذا ينافي وجه تقديم اقارب الاب على اقارب
الام واجاب بعض اشيا في بان ما في الوقت ليس يصير
في دخول اقارب الام مع اقارب الاب اذ قوله اقارب في اقارب حمته
الى اخوة بعد ق بدخولها على الترتيب ص واور المحتاج الابدال
لسان ق يعني انه اذا وصى لا اقارب فلان الاجني او الارحام
او الاهل او اوصى لا اقارب به هو او الارحام او الاهل فان الاحوج
بوتر ولو كان اجنيا ومعنى الاشارة ان يراد له ولا يختص بالجميع الا
ان يقول اعطوا فلانا و فلانا فانه يعمل على قوله ويقدم من قدم
ولو كان غيره احوج منه او يقول اعطوا الاقرب فالاقرب فيقدم
الاخ وابنه على الجد كما قال المؤلف لانها بدليا بالنوة والجد بدلي
بالابوة وحمية النوة اقوى واذا قدم الاقرب فانه يراد له شي من
الوصية ولا يختص بجميعها واليه الاشارة بقوله ولا يختص اي ولا
يخص الاقرب بالجميع لئلا يودي الى ابطال الوصية وقال ق ولا يختص

راجع

راجع للجميع اي واور المحتاج الابدال ولا يختص بغيره والافضل
الجد ولا يختص بما بقي الاشارة والتقديم الا في الافضل قوله فيقدم
الاخ وابنه على الجد اي ونية واما ابوه فالعم وابنه مقدم عليه
كما في شرح ص وفي كلام السارح ويخبره ان ينظر النظر فيما كتبه عليه
ص والزوج في جيرانه ق يعني انه اذا وصى لجيرانه فان الجار يدخل
في الوصية هو وزوجته واما زوجة الموصي فانها لا تدخل لانها
وارثة وحد الجار الذي لا يملك فيه مكان يواجمه وما لصف بالمسجد
بالمثل من ورثه وجنابه فان كان بينهما امر وسوق منسج لم يكن جارا
وقال ق اي زوجة الجار كانت وارثة ولا زوجة هو كانت
وارثة او لا لانها ليست جارا ص لا عيب مع سيده ق يعني انه اذا وصى
او وصى لجيرانه فان عيب الجار مع سيده لا يعطى الوصية شيئا ثم ان
كان متقدما على سيده بالمسكن فانه يدخل في الوصية وسوا كان سيده
جارا او لا ويعطى ابن الجار الكثير الباقى عن ابية بنفسه ولا يعطى من
الوصية شيئا ولا يتبع ولا خدم والفرق بين الزوج والعيد قوة
تقعة الزوج لانها معا وصية ص وفي ولد صغير وبكر قولان ق
يعني انه اذا وصى لجيرانه هل يدخل في الوصية ولد الجار الصغير
وابنه البكر او لا يدخل فيها في كل قولان لسمعون وابن الماحضون
وتقدم ان ابنة الكثير وابنته البكر يدخلون في الوصية وظاهر
قوله وفي ولد وبكر قولان ولو كان تقعة كل على نفسه والمعتبر
في الجار يوم القسم فلو انشغل بعضهم وكلم وحدث غيرهم وبلغ
صغير فذلك لم يضر ولو كان يوم الوصية قتلهم ثم واعطوا
جميعهم ولو كانت الدار كثيرة ذات مساكن كثيرة واوصى بعضهم لجيرانه
اقصر على اهل الدار ما لم يكن الموصي رب الدار الساكن بها فان كان
رب الدار فان شغل اكثرها ما كانت وصية للخارج عنها من جيرانها
وان سكن اقلها فالوصية لمن في الدار خاصة ولو شغلها كلها بالكر
فالوصية لمن كان خارجا عنها من جيرانه قاله السارح في شرحه
وسأله وانظر لو شغل نصفها فبعضها فيه فهو ما تلامه ثم ان
الغالب العمل بمفهوم اخر فيكون النصف من جيرانها اذا شغل
اكثرها بالكر فينبغي ان يكون شغلها بالكر وظاهر قوله ولو
شغلها الى اخوة ولو كان مسكنه مجاورها هذا واضع على ان
الدار تنسب لما فيها واما على ما تنسب لسكانها فيدخل من يمان
جيرانه من شرح ص والحمل في الجارية ان لم يثبت ق يعني انه اذا
اوصى بجارية لزيد مثلا فان حملها بدخل معها لانه بمنها هذا اذا

وصعته بعد موت السيد واما الوصية فمنه في حياته فان الوصية
 لا تنفذ عند اهل المذهب الا ان تبيته سيد لها
 جوده لا للموصي له وانما مع استناؤه هنا ولم يقع استناؤه مع
 عتقها ان الشرع كل عليه العتق اذا اعتق جوا منها ولم يكمل عليه
 العتق اذا اوجب جوا منها والوصية كالنهي **زاد** في شرحه ويتر
 النظر في الرق بين الهبة والوصية وبين البيع ما هو ولعله انه
 جرى خلافا في المستثنى من البيع هل هو مشتري او مبيع ولم يجر
 مثل ذلك في المستثنى من الوصية به وكذا انتهى المراد منه **مر**
 ولا يسلون في الموالي **ن** يعني انه اذا اوصى لواليه او لوالي
 خلافا لما يكتف بالموالي الاستغناء لانهم مطعون الاحتياج قال
 فيها ومن اوصى بثلاثة لوالي فلا كان لواليه الاستغناء دون
 الاعلى فقد رآه جملة مقطوعة بتقدير واختصاص وتبين
 اي وتبين الاستغناء في الوصية للموالي ولا يبعد ودخل الاستغناء
 كما في الشارح لانه يوجب ان غير الاستغناء يدخلون في الوصية بهم
 وان كان قولك اشبهت مع انهم لا يدخلون على المذهب كما في النكاح
 ولا فرق بين موالي الموصي والاخيبي وبعضهم حاول يفتي المقت
 فقال اي لا اعلون اي بالنظر للموصي وهو من له على الموصي
 عتاقه واما بالنظر للموصي لهم عند دخل الاعلون والاستغناء
 كما لو اعتق الموصي عبدا ثم اشترى العبد او اعنته وهلم
 جردا انه يقال فيهم اعلون واستغناء بالنظر لبعضهم بعضا لا بالنظر
 للموصي ومن هنا وقع في المذهب ان قالوا مختلفه فتعفيهم
 قال يدخل الاعلون كابن شاس وغيره وبعضهم قال لا يدخل الاعلون
 فمن بعضهم المناقضة وليس كذلك لان الذي تافهم اراد الاعلون
 بالنظر للموصي والذي اوصى اراد بالنظر للموصي لهم فلا تناقض
 وهو يفتي بانه لان الكلام في الموصي كما قاله **ق** وفي كرج **ق** وانظر
 هل يكتف بمقت اعنتهم ومن اخرج له ولا وهم يفتي او يكون في عتق
 ابيه وابنه كما لو عتق حيث قال هناك ومواليه العتق وولده
 وعتق ابنه وابنه **ق** والحمل في الولد **ش** اي اذا اوصى باولاد
 امته او بما تلد او بما ولدت فانه يدخل في ذلك حملها وظاهره ولو
 وصعته قبل موت الموصي وهو ما جزم به الموافق وقال **ق** اي
 اذا اوصى لكتف وهي حامل فانه يكتف بالحمل ولا يتجاوز ذلك
 غيره وهذا هو صورة المسئلة انظر النقل عن ابن الموارث في الكبير
 عند قوله المولف والحمل في الجارية اي واختص الحمل او دخل دخول

في

اختصاص

اختصاص واما الوصية با ولاد امته بلقط الجمع فينبغي ان يدخل
 الحمل والسابق عليه واللاحق له واما الوصية بما ولدت
 امته ان كانت غير حامل فينبغي ان يختص بما ولدت في الماضي وان
 كانت حاملا ان يختص بما تلده في المستقبل كقوله تعالى ان امر
 الله واما الوصية بما تلده امته فينبغي ان لا يدخل السابق
 على الحمل خلافا للشارح لانه مضار مع قوله في الولد قال **ق** واخرى
 بلقط الجمع الا انه ان كان بلقط الجمع لا يختص بالحمل من دخل الحمل به
 والسابق عليه واللاحق له ومقت له بما في الولد اي في اوصائه
 بالولد **ق** والمسلم يوم الوصية في عبيده المسلمين **ش** يعني
 انه اذا اوصى لزيد بعبيده المسلمين فاما يدخل في الوصية من
 كان من عبيده مسلما يوم الوصية لانه مسلم بعد ذلك
 واستشكل المولف ما علم من اصلهم ان المعتق في الوصية يوم
 التقييد فيما نطق عليه الاسم من الكفر وج من التثنية بقوله
 والمسلم اي واختص او تعين المسلم يوم الوصية في اوصائه
 لزيد مثلا بعبيده المسلمين وله عبيد مسلمون ووصاوي
 وفي شرح **ق** المراد بيوم الوصية حين الوصية ولو جرحه لكان
 احسن حتى اسلم بعد الوصية في يومها لا يدخل وكذا من اسلم
 يوم التقييد لا يدخل وظاهر كلام المولف لا يدخل من اسلم بعد
 الوصية ولو لم يكن له حين الوصية عبد مسلم وهو خلافا لما
 لابن الموارث **ق** لا الموالي في عتقهم او يفتيهم **ش** يعني انه اذا اوصى
 لقبيلة من القبائل كقوله اوصيت لقبيلة بنيهم او بنيهم فتاب
 الموالي لا يدخلون في ذلك على المشهور ومعلوم ان المراد بالموالي
 الاستغناء لانهم احرار في الاصل فليس لهم موالي اعلون ولو اوصى
 لمساكين بنيهم يدخل في ذلك مواليهم وقال **ق** في شرحه وانظر اذا
 اوصى لرجال بنيهم او تسامهم هل يدخل الصغير في الوصية كما في
 الوقت وهو الظاهر اولاً وظاهر كلام المولف انه في موالي العتق
 واولى موالي الخلف لان ولاهم ليس بلقبيلة كقوله النسب **ق** ولا الكافر
 في ابن السبيل **ش** يعني انه اذا اوصى بثلاث ماله لابن السبيل
 فانه يكتف بالمسلمين ولا يدخل منه الكافر وان كان ابن سبيل لان
 المسلمين انما يفتقرون بوصاياه المسلمين وجد عند ما يفتقرون
 ويؤخذ من التعليل ان الموصي لو كان كافرا لاختص بهم لان الكافر
 في الغالب لا يتصدق الا بالكفار **ق** ولم يلزم تميم كقوله واجتهد
ش يعني انه الشخص اذا اوصى فابطلته للفقراء المساكين او للقران

تقدم

او لتبيلة كبيرة وكل ما لا يحصر فانه لا يلزم تقسيم الجميع اذ يتقدم ذلك
 عادة ويجهل من يتولى تفرقة تلك التي من اوصاف او فاما او مقدم
 او وارث واما اذا اوصى لتبيلة معينة فانه يلزم التقسيم فيها قوله
 ولم يلزم الى اخره **قَالَ** **ق** وهل يجوز ان لا ينفصل ما ذكره في
 المصنف جدا لم يجز لان الموصي قد دخل كل واحد والا جاز في مفهوم
 تفصيل ومعنى ثلاث قبل **قَالَ** **ق** يعني انه اذا اوصى به
 ثلثه لتبيلة كبيرة ولم يرد او للمساكين وريد او للزوجة وريد وما
 انشبه ذلك فان الثلث يقسم بينهم بالاجتهاد ويجوز ان يردوا احد منهم
 وقيل **ق** فيجهل من التقديم والتأخير وفيه قدر ما يعطى فهو
 تنبيه في الاجتهاد لان هذا قرينة دللت على ان الموصي اعطى
 للعلوم حكم المجهول والحكم به واجوب على حكمه حيث منه اليه
 فلا يقال انه اذا اجمع معلوم ومجهول جعل لكل منهما النصف **قَالَ**
 في لوارثه قبل القسم **قَالَ** **ق** يعني انه اذا مات زيدا قبل قسم المال
 الموصى به فان وارثه لا يبي له من ذلك كما اذا مات واحد من المسلمين
 او الزوجة قبل القسم فانه لا يبي لوارثه تمام الدونة انما يكون
 الثلث لمن ادرك القسم انتهى اي علم ميت عند حق حقه بدينه عنه
 متقوله لوارثه اي لوارث من ذكره **قَالَ** **ق** اعلم انه الموصى له ان كان
 معينا كفلان وغلان واولاد فلان وبنينهم فانه يقسم بينهم بالسوية
 ومن مات منهم قبل القسم نصيبه لوارثه ومن ولد بعد موت الموصي
 لم يدخل معهم وان كان مجهولا غير محصور كالقرا والمساكين او الزوجة
 او بنينهم وانهم مما لا يمكن الاحاطة به فلا خلاف انه لا يلزم تقسيمهم
 ولا النسوية بينهم بل يقسم بينهم بالاجتهاد ويكون لمن حضر القسم
 ثمة مائة قبله ثلاثين له ومن ولد او قدم قبله وحضر واستحق
 وان كان الموصى لهم يملك حصة وهم ولكن الموصي لم يسمهم لقوله لاولاد
 فلان او لغيري اولا زهم او لخواي واولادهم ونحو ذلك فاختلف
 منه على قولين فقيل كما لعينين وقيل كالمجهولين وهناك قول
 ثالث لا ينفذ القاسم في الدونة انه لمن حضر القسم لانه مات قبل
 وانه يقسم بينهم بالسوية فمطلوب كالمجهولين وكالمعينين ابن
 يوسف وهو قول مالك وهذا هو الظاهر **قَالَ** **ق** وقد استبعد
 منه ان من ولد بعد موت الموصي لا يدخل في قسمه الا اقتضاها
 وان من حضر القسم يدخل في جميعها وان مات قبله سبقت وارثه
 نصيبه فيما اذا عينه ولا يستحق في القسمين الباقيين وانه يقسم
 بالسوية فيما اذا امان على معينين او من يملك حصوه ثم ان الظاهر

ان تعلم

ان عقل الرباط او المدارس من القسم الذي حكم فيه لخلاف **قَالَ** **ق** وضرب
 المجهول فاكثر بالثلث وهل يقسم على الحصص قولان **قَالَ** **ق** يعني اذا امان
 في وما بالثبث المجهول واحد كقول مصلح عليه الدوام بكذا
 او متعدد كتبيل ما على الدوام بدرهمين وتفرقة خير على الدوام
 بدرهمين بدرهم وكان فيها معلوم ايضا كوصيته لزيد بكذا ولو كان
 فانه يضرب المجهول او للمجهول فيلزم مع وصيته زيد وغيره بالثلث
 اي يجعل الثلث فريضة ثم يضم اليها المعلوم ويجعل بمزلة فريضة
 عالت فاما ان ثلثه ثلاثا فانه جعل كله للمجهول ثم يضاف اليه المعلوم
 فاذا امان المعلوم مثلا ثلاثا فانه ايضا عالت بمثلها فيعطى المعلوم
 فاكثر نصف الثلاث فانه ويضرب نصفها للمجهول فاكثر ولو كان المعلوم
 مائة لم يردت على الثلاث فانه عالت بمثلها عالت بمثلها فيعطى المعلوم
 ربع الثلاثية ينصف عليه ويبقى الباقي للمجهول ثم اختلف هل يقسم
 ما حصل للمجهول فاكثر بينهم على عدد هم فيقسم نصيبين في المثال
 المذكور بينه الما والحز وهو قول ابن الماجشون او على الحصص
 فيقسم على الثلث والثلثين فيجعل للما الثلثان والحز الثلث
 وهو ما في الموازية واختار التوسعي قولان واستشكل الاول
 بان الموصي قد جعل له اقل مما للآخر فكان ينبغي عدم التساوي
 بينهما واجيب عن ذلك بان ما كان الثلث مع الاثر اذ كان الجميع
 الثلث على التساوي متقوله وضرب اي حوصص او اسهم قوله
 وضرب اشارة الى ان هناك وصايا اخرى **قَالَ** **ق** وقد وقع السؤال
 عند اوصى بمجهول على الدوام وكان يملك ان يشترى بما يخص
 ذلك عقار ينتقل منه بما يشترى به ذلك هل للموصي ان يفعل ذلك
 اولا واجاب بعض شيوخنا بان العتار قد يرب فلا يحصل عرف
 الموصي انتهى **قَالَ** **ق** وعندني ان الاولى ان يشترى بما يخص ذلك
 عقار قوله بالثلث **قَالَ** **ق** اي جميعه ثم يضاف اليه المعلومات
 ويسلك مسلك العول فاذ كانت المعلومات مائة وثلثه
 ثلاثا فانه لزيدت على الثلاث فانه وكان عالت بمثل ثلثها فينقص
 من كل من الفريقين الثلث هذا اصطلاح الزميين في العول واما
 قول شيخنا في حاشيته في هذا المثال وكان عالت بمثل ربعها
 فلا يخالف هذا من حيث المعنى لكنه يخالف اصطلاح المذكور انتهى
 وقوله وهل يقسم على الحصص اي او على العود لان القول المطوي
 صادق بالاجتهاد ايضا كما هو قول ايضا وقوله وهل يقسم الى اخره
 كان مع المجهول معلوم اولا واما المعاني فلا يقسم الا على الحصص

له

Copyrighted material

باتفاق **و** الموصى بئرا له للنفق يزداد لثلاث قيمته ثم استوي ثم
ورث **ش** يعني انه اذا اوصى بئرا عبد معين للمنفق بان كان اشترى
عبد فلان واغتنقه فان باعه صاحبه بغيره فلا كلام وان ابا فانه
يزاد له منه ثلث قيمته لان الثاني لما كان يتيما فهو في البيع ولم
يجد المبتنة ثمنها يوقف عنده وجب ان يقتصر على ثلث ذلك لان الثلث
حد القليل والكثير فان كانت قيمته مثلا ثلاثين فانه يزداد عليها عشر
نقط فان باعه فلا كلام وان ابا فانه يستثنى بالثمن وبان يزداد لعله
ان يبيعه فان لم يبيعه بعد ذلك حال الثمن والزيادة يرجع ميراثا
ومحل الزيادة المذكورة ان لم يكن العبد لابن الموصى فان كان لابنه
فانه لا يزداد شيئا قاله من المدونة وجد عندي ما نصه وهل يعلم
رب العبد بالوصية او لا وهو قول ابن القاسم وظاهر ان الزيادة
لثلث من غير زيادة ولو قال الموصى اشترى به بالثمن ما بلغ قوله
يزاد لثلث قيمته قال **ش** اي يزداد سيده لثلث قيمته فان قيل
هل الرابط محذوف تقديره فيه لان جملة يزداد وقعت خبر المبتنة
ولا بد فيها من رابط فالجواب ان الرابط المذكور في الخط وهو
الصير في قيمته اذ هو عائد على المبتنة فانه قيل لم يزل يزداد
ثلاث قيمته ويبطل الكلام فالجواب انه لو فعل ذلك لكانت على
ان الثلث يزداد دفعة وليس كذلك بل الزيادة على التديج
وهي منتهية للثلث قوله ثم استوي قال **ه** في شرحه وهل
سنة او بالاجتهاد قولان وظاهره انه يزداد للثلث ولو ابي خلا
خلا ما اذا اوصى بئرا له لفلان وابنه به من يبيعه بجلالة بطل
الوصية ولعل هذا محمول على ما اذا لم ياب بخلا والابطلت الوصية
وذكر في مسألة المنفق الاستيناء وتركه في مسألة اشترى
لفلان انتهى المراد منه اي يضمن ورجوعه ميراثا اذا كان نكح
والا اشترى غيره وتزود السبوح فيما اذا لم يتم البيع ورجع الثمن
هل تدخل فيه الوصايا او لا واما مواضع مسألة المدونة هذه ان
من اوصى بعد السير معين فوجد قدمات انه يرد للورثة **و** يبيع
من اوجب بعد النفق كالأب **ش** يعني انه اذا اوصى ببيع عبده فلان
من اوجب العبد حاجب شخصاً فانه يبيع له فانه اشترى بغيره
فلا كلام والا فانه ينفق له من قيمته قدر ثمنها فان لم يشتره بعد ذلك
فانه يورث قال مالك هو الامر عندنا فان اوجب العبد ثلثا واربا
فله ذلك ما لم يضر ذلك بالورثة وقال **ه** قوله بعد النفق كالأب
كذا في بعض النسخ من ان بعد فعل وكما لأب **ه** بالكاف وفي بعضها

بعد النفق

بعد النفق والاباية بالتغير بالطرف وعطف الاباية بالواو ونحوها
من الكاف وكل منهما صحيح قوله ويبيع معطوف على بئرا له اي
ويبيع له اي ويبيعه وقوله اوجب قيمة جرت على غير ما هي له
اي من شخص اوجب العبد ولم يبرر التغير بئرا على ما ذهب اليه
الزمي قوله بعد النفق اي مع الاباية على النسخة الاولى ولا
بدون هذه الزيادة وجملة بعد النفق خبر المبتدة والرابطة هي
اي فيه اي بعد النفق مع الاباية في المسئلة السابقة فيستثنى
ثم يورث العبد وعلى النسخة الثانية خبر المبتدة المحذوف
اي والموصى بئرا له بعد النفق والاباية كذلك اي مثل المسئلة
السابقة في الاستيناء والارث **و** اشترى فلان وابنه بطلت
ولزيادة علمي قوله **ش** يعني انه اذا اوصى ان يشترى عبد
غيره يبيعه بثلث ما كان باعه صاحبه بغيره فلا كلام وان
ابا فانه يبيعه بذلك فان كانت اباية لاجل الخل يبيع العبد
فانه الوصية تبطل ويرجع الثمن ميراثا وان كانت اباية من
بيعه لاجل الزيادة في الثمن فانه يزداد على قيمته ثلثا فان
ابا فانه يبيعه بذلك فان الثمن والزيادة تدفع للموصى له
وان ارجع الثمن ميراثا فكل دخل الوصايا فيه ولا يدخل فيه
تزددين الاشياخ قوله واشترى لفلان الى اخره هنا حذف
شروط وحذف الى لتقدم ثبوتها اي وان اوصى باشترى او ابي
بطلا بطلت وان ابي لزيادة فليوصى له الاصل والزيادة من
غير استيناء قوله بخلا مفعول لاجله ولزيادة مفعول لاجله
خبر باللام عطف على بخلا والفرق بين كونه بخلا فتبطل ولزيادة
يكون للموصى له لان في الخل امتنع راسا فلم يسم ثمناً يبيعه
للموصى له بخلا الاباية لاجل الزيادة فان الورثة قادرين
عليها ودفع العبد فمقتضى قدرها اعتبار ما قدره الشرع وانما
لم يصح المؤلف بمقتدارها انك لا على ما تقدم وهو الثلث
وانظر لم اعتبر في هذه زيادة ثلث الثمن وهي غير هاتك القيمة
وظاهر قوله وانما بخلا انه لا فرق في الاباية المذكورة قبل الزيادة
او بعد ها وقيل في زيادة الثلث او بعد زيادة الثلث وهو ظاهر
المدونة وبلا السادح يوهام او يدل على ان كلام المؤلف فيما
اذا حصلت الاباية بخلا بعد ما زيد ثلث ثمنه ولا يمول عليه
وظاهر كلام المؤلف انه لا استيناء في هذه المسئلة بنفسها
وهو كذلك كما اشار له **ه** في شرحه وجد عندي ما نصه ومثل

Copyrighted material

ومثل الاباية تجللا لموات العبد الموصى بشرائه قبل ان يمتل
خلوا وصي الشخص بتقعة عمره فانه يجب له تمام سبعين عاما
من اول عمره ويخرج له من التركة بما بقي من عمره على حساب سبعين
فان مات قبل تمام ما عمر له فيورث ان كانت اصحاب الوصايا احدثت
وصاياهم فلا في وعليه يجب الخصاص ولا يتفق ما فضل
منه بعد موته على مائة بحيرة **ص** ويبيع لعنتك نفسك
والاخير الوارث في يبيع او عتقك ثلثه **ش** يعني ان الشخص
اذا اوصى ببيع عبده لمن يمتقه فان اشتراه احد بقيته فلا كلام
والا فانه يتفق عن المستر في ثلث قيمته فان اشتراه بذلك والا
خير الوارث في يبيع بما طلب مستر به ان يشتر به به او عتق
ذلك العبد بئلا لانه الذي اوصى به الميت في المعنى **ص** او القضا
به لغلان في له **ش** يعني انه اذا اوصى ان يباع عبده فلان من
غلان الفلاني فان اشتراه فلان بقيته فلا كلام وان اى ان
يشتر به بذلك فانه يحيط عنه من قيمته ثلثها فان اى فان الوارث
يجبر بين ان يبيعه لغلان بما طلبه به وبين ان يسلم ثلث العبد
لغلان ملكا وهذا اذا حمل الثلث جميع العبد الموصى ببيعه
للمتفق او لغلان فان لم يحمل خيرا الوارث بين يبيع منه
بوصية ثلث الميت او ليعتقوا منه مبلغ ثلث الميت من جميع
ما ترك في مسألة المتفق لان الوصية له واما مسألة التي
لغلان فيظهر وان بين يبيع بوصية ثلث الميت من اعل
فلان ثلث جميع ما تركه الميت من العبد وغيره مما يملكه من
عروض ودار وغيرهما فان له الطمخي عن الموت قوله
ويبيعه لعنتك معطوف على اشترائه فمذ حول الشرط وكذا
قوله ويعتق عبدا وقوله ويبيعه لعنتك فيه حذف بدل
عليه بقية كلامه والتقدير ويبيعه لعنتك لغلان وقوله
نفس ثلثه جار فيها وكذا قوله والاخير في يبيع وقوله
وعتق ثلثه او القضا به لغلان موزع قوله او القضا به لغلان
قال **ق** معطوف على عتقه فصار المعنى ان الوارث في الاولى
يجبر في يبيع بما طلب المستر في يبيع عتق ثلث العبد وفي الثانية
يجبر في يبيع بما طلب فلان او يملك ثلث العبد لغلان فاما حكم
المستملتين با وجوب عبارة وقال **ق** معطوف على عتق اى اوصى
والقضا به لغلان في قوله اعطوه او يبيعه له ومعنى القضا
وقوله به اى بثلث العبد **ص** او يعتق عبدا لا يجز منه ثلث الحاضر

وقف

وقف ان كان لاشهر بسيرة والاعجل عتق ثلث الحاضر وتم منه **ص**
يعني ان الانسان اذا اوصى بعتق عبده من ثلثه وله مال حاضر
ومال غائب والحال ان العبد لا يجز منه ثلث المال الحاضر
ويجوز منه ثلث الجميع فان كان المال الغائب باق بعد اشهر بسيرة
في الاربعة والخمسة مما قال **ق** فان العبد يوقف الى حضوره
ويعتق كله منه وان كان المال الغائب لا ياتي الا بعد اشهر
كثيرة قال ابن الموارث او سنة وخروجها للميت في انسان من مصر
والاندلس فانه يعمل عتقا مما قبل ثلث الحاضر ثم كل ما قدم
بشي من المال الغائب فانه يعتق ما قبل ثلثه الى ان يكمل عتق
العبد قوله والاعجل ثلث الحاضر قال **ق** اجمعه لثلث الحاضر
ويشترى ان يكون حكم الدين الموجل هنا كما في التدبير **ص** ولزم
اجازة الوارث بمرضه لم يصب بعده الا ليقب عذرا لكونه في
تقعة او دينة او سلطانا الا ان يحلف من يحمل مثله انه يحمل
انه الرد **ش** يعني ان المريض موصيا محو فاما قاله القاضي
عبد الوهاب ان اوصى بوصايا في حال مرضه اكثر من الثلث
واجازها الوارث قبل موت الموصي فان تلك الاجازة تلزم
الوارث ويكون لمن اجاز بعد الموت ما لم يكن الوارث له عذر
اما ان كان له عذر بان كان في تقعة الموصي ويجزى انه ان لم
يجز وصيته قطع تقعته وورثه فان تلك الاجازة لا تلزمه
حينئذ وكذلك لا تلزمه الاجازة اذا كان على الوارث دين للموصي
ويجزي انه ان لم يجز وصيته طال به دينه وسجنه او كان
يجزى سلطان الموصي وجاهاه فان لم يكن للوارث عذر باحد
هذه الامور فان الاجازة تلزمه الا ان يحلف من يحمل مثله انه ما
علم ان الاجازة تلزمه وانه حمل ذلك فان حلف وجعل مثله فان
الاجازة لا تلزمه حينئذ وظاهره انه لا فرق في لزوم الاجازة بين
الوارث بين من يترفع بالاجازة ومن سأل الموصي من ذلك واليه
ذهب غير واحد من شيوخ عبد الحف ولا يجوز ان المبكر ولا
الابن السفيه قوله ولزم ان اخذ المفعول محذوف اى لزم
الاجازة الوارث اياه واما الموصي فله الرجوع ولا مرة بالاجازة
بالسنة له قوله بمرض اى الكفاية في مرضه وسواء كانت الوصية
في الصحة او في المرض فقول بمرض متعلق بالاجازة لا يلزم وفي
شرح بمرض اى مرض الموصي والصبر في يبيع راجع له وفي
بعده للمرض وفي لكونه للوارث والصبر في تقعته وما بعده

Copyrighted material

للموعد ويحتمل رجوعه للموعد له انتهى وقال **ق** قوله لم يقع
بعده صفة لموضع والصير في يقع للموعد في الصفة جرت على غير
من هي له وقوله لم يقع بعده ولا يتصور انه لم يقع بعده وهو
غير محقق فلا يحتاج الى تعيين الموضع بكونه محققا والمراد بالصفة
اي البينة لان السبي اذا اطلق ينصرف للفرء الكامل منه فان مع
صفة بينة يجب لا ينسب الموت للموعد الاول صحت ولم تلزم
انتهى قوله في بقتله خبر كونه على انما تأقصة او متعلق به
على انما تأقصة وعلى كل الظرفية مجازية والباقي قوله بكونه
بالنصويرا وبعض من وقال **ق** البا بعض من ومن بقتله
خبر الكون اي من كونه مدراجا في بقتله وظاهر كلام المؤلف
سواء كانت النقطة واجبة او غير واجبة وهو كذلك لانهم
ببقتله انكروا وجبته وذلك من الواجب وان ثبت الحكم
في النقطة الواجبة كانت المتطوع بها احرى به انتهى لا يقال
كيف يتصور كون الدين عذرا لانه ان كان ملجأ وجب وقاؤه
وان كان معسرا فلا مطالبة له عليه لانا نقول قد يكون معسرا
في نفس الامر وهو ظاهر الملاحظ في محسني انه يحبس ان لزم
يجز وصيته نظرا لظاهر قوله او دينه معطوف على كون
اي بدنه اي لاجل دينه اي اجاز لاجل دينه او سلطانا او
جازه وحمايته لا على تبين قوله الا ان يخلف الى اخره مستثنى
من محذور كما استرنا اليه في التقرير وتعالى **ق** الاستثناء
الاول من المنطوق والثاني من المصوم انتهى قوله انه حمل
معمول يخلف فعلى هذا يجوز فتح كسرهما ان وكسرها لانه معمول
القسم وقوله ان له الرد معمول جمل وبما قررنا من جعل
قوله لان يخلف مستثنى من مقدور بندفع ما يقال ان المؤلف
جمع بين استثنائين من شي واحد بغير عطف مع ان المناسبا
العطف وقد اجاب في اجوبة اخرى فانظر بضمه فيما كتبناه على
نت لا بصفة ولا بكسر **ق** هذا مفهوم قوله بمرض وذكره
ليرت عليه ما بعده والمعنى ان الانسان اذا اوصى في حال
صحة بوصايا او اذوة على تلك ماله واجاز الوارث في حال الصحة
الموصي فانه الاجازة لا تلزم الوارث ولو كان الموصي قتل ذلك
في صحته في حال سهره او في حال حجه او في حال غرضه وهذا
مدخول الكافي لعدم جريان التفسير بعبارة وانما لم يمتد
الاجازة بين مرض الموصي دون صحته لان ما قارب من الموت كانت

تقدري

تقدري سبب الاجازة بخلاف الصحيح لم يجز سبها والوارث
يجوز غير وارث **ق** يعني ان من اوصى بوصية في حال صحته
او في حال مرضه لاحيه مكره ولد له فان الوصية تنفع لان
الوارث ما غير وارث وقد علمت ان المعتبر في الوصية ما
يؤول الاموال اليه وهو يوم الموت فلما وصى لامرأة احبته
ثم تزوجها في صحته ثم مات فانه الوصية تبطل لان غير الوارث
ما وارتا وتقدم ان المعتبر في الوصية ما يؤول الاموال اليه
وهو يوم الموت واليه اشار بقوله **وعكسه المعتبر ما له**
وقوله **ولو لم يعلم** ما لفته في قوله والوارث يصير غير وارث
لان قوله **وعكسه** اي ولعلم يعلم الموصي للوارث انه صار غير
وارث واشار بلولود قول ابن القاسم في المرأة توفي لزوجها
ثم يطلقها البينة فان علمت بطلاقها قبل موتها فالوصية جائزة
وان لم تعلم فلا شيء له وانما لم يخلف حيث علمت ولم تغير
لانما حسد لا عذر لها في ترك التغيير قوله ولو لم يعلم
اي حين الموت ولم يغيره وانما قبله لا يعلمه الا الله وقال
ق ظاهر كلام المؤلف رجوعه لهما وليس كذلك ويتعين رجوعه
للاولى اي ولو لم يعلم الموصي ان الوارث يصير غير وارث
ولا يصح رجوعه للثانية لانه ليس لنا ان يقول ان غير الوارث
اذ صار وارثا لا يترك الا اذا علم وليس كذلك ثم ان قوله
وعكسه مبتدا والجزء محذوف اي وعكسه كذلك ولا يصح
نصبه عطفا على غير لان الوارث لا يصير عكس الوارث وحده
عندي ما نصه قوله **وعكسه** مبتدا محذوف الخبر وليس
معطوفا على غير وارث والاتكال المعتبر ما لهما وقال **ق**
تلكيت تمثيل السبا في الاول من اوصى لجد له ولد
غير صحيح لان الجد للاب وارث في الحالين كان هناك ولدا ولا
ولا يترك ذلك في الجد للام ايضا فانه غير وارث لانه من ذوي
الارحام وتمثيل السبا في الثانية من اوصى لزوجها ثم انها
سقطت حكم انتهى وانما هو مثال للاولى **ق** واجتهد في تمثيل
مستثنى لظها او يتطوع بقدر المال **ق** يعني انه اذا اوصى بشي
سقطت للمنفق عن ظهار عليه او اوصى بشي مما لم ينفق بظها
عنه ولم يبيع الموصي عنها في الحالين فانه من يؤول بقرينة تلك
المبت من وصيها او قائمها وارث او مقدم حاض يجتهد في
ش الرقبة المذكورة بقدر المال قال **ق** اي بقدر ماله كله ويدل

على ذلك قول الشيخ اي الحسن عقب كلام الدونة وليس من ترك مائة دينار كترك الف دينار انتهى ومعنى الاجتهاد في ذلك انه اذا نظر الى المال فوجدته كثيرا اجتهد فيما يناسب صاحبه من العتق بحسب كثره المال واذا وجدته قليلا اجتهد فيما يناسب صاحب القليل بحسب القلة والاحتياط انما هو مال يمكن الاحتياط منه واما لو وجد ثلثه وبنار مثالا فلا معنى للاجتهاد هنا بل الظاهر ان حكمه حكم ما اذا اشترى بسيل فيحصل منه كما ياتي **ص** فان سمي بما يتطوع به يبيروا او قل الثلث شورى به فيما عدا والا فخرج بمكاتب **ش** يعني انه اذا سمي ثلثا قليلا لا يشتري به رقبة او سمي كثيرا لكان ثلث ماله لا يسع ما سماه ولا يسع رقبة فانه يشارك بالثلث او بما سماه في ثلث الرقبة للعتق فان لم يتيسر ذلك فانه يعان به مكاتب ويستحب ان تكون الاعانة في اخراجهم لانه اقرب الى العتق قوله او قل الثلث **ق** قال في المخطوف محدوفي اي او كثيرا او قل الثلث وليس يعطون على يبيروا لان الفصل لا يعطى على الاسم المبرور **و** قال **ر** قوله لو صوف محدوفي يعطون على يبيروا انما تشبهه مسطرة على المسكتين اي او كثيرا او قل الثلث فيه اعني ما سماه قالوا بطريق واحد في الوصوف في مثل هذا تحليل لكون الوصف بالجملة الفعلية وقوله شورى به جواب ان وفي كلام المؤلف نظر لان هناك مرتبة اخرى قبل المشاركة وهو ان يشتري رقبة ان امكن ولا شورى كما في الدونة وكان المؤلف ان كل في ذلك لظهوره **و** قال **ق** معنى المشاركة ان يجدوا اسما ثانيا يرد عتقه فانه يخرج عن تمامها فيصير على تمامها **و** قال **ر** يصح في لفظ اخراجي والرفع والتقدير على الاول والاخير في اخرهم مكاتب بحيث يخرج حرا وعلى الثاني والا فماله منوع فيه اخراجهم ومبدأ التقريب ان دفع ما يقال ان كلام المؤلف لا يوافق كلام الدونة لان ظاهره انه يشارك في اخراجهم والمشاركة في اخراجهم لا يستلزم حروجه حرا لانه اذا كان الموصي به مثلا عشرة ووجدنا اخرا المجموع عشريين ودعيت له قبل حروجه حرا صدقت المشاركة في اخراجهم انتهى **و** قال **ق** النصوص في المذهب ان الواجب الاعانة مطلقا لان في الاول وفي الوسط او في الاخير الا انه يستحب ان يكون في الاخر ثلثي عبارة يبيروا واخر في كلام المؤلف يبيروا رفعه اي فخرجهم يعان فيه او العان فيه اخراجهم مكاتب فيعتد المبتدأ او الجز ولا يصح حره خلافا للزرقاني لانه يلزم عليه حد محدوف الجز واتعمله وحرق الجز لا يجزى ويبقى قوله الا في ثلاثة عشر موضعا

مع

ليس

ليس هذا منها ومعلوم من عند فهم ان حرق الجز الجازم والحازم لا يحدف ويبقى عمله قلد كحرق الجز وجد عندي ما نصه علوا عين الكاتب ثم عني اخذت سيده فان لم يوجد بمكاتب ورث ويضم قوله تطوع انه لو كان المسمى فيه طائف من الظهار فلا يشارك في بيعه بل يبلغ سزارقة فان فصل عن الاطعام في ورث وذكر القتيبي ان كفاية القتل بالتطوع كما ذكره **و** هو خلاف ظاهر كلام المؤلف الا ان يحمل على كفاية قتل العبد لا سيما مدونة فيتفق **ص** وان عتق قتل دين يرد له او بعضه رقبته المقابل **ش** يعني ان العبد الذي اشترى للعتق لاجل الظهار المذكور او لاجل التطوع اذا عتق بان حله الثلث او العتق الذي سماه الموصي ثم ظهر على الموصي ودين يرد العبد كله بان احاط الدين بماله الموصي فانه يرق كله ويتطيل الوصية حينئذ فان لم يحط الدين بماله الموصي فانه يرق كله ويتطيل بركة من العتق ما حاط الدين به وعتق ثلث ما بقي منه بعد قضاء الدين لان الباقي صار مالا ولا يبيروا كورثة فيما بقي من العبد بعد قضاء الدين لانه عتق بوجه حازم من الثلث ولا يجزى على المرفيع في ثلثه والوصية مقدمة على الارث فان اظهر دين فانه يقتض ما اخذه الوارث وان بقي شيء فانه يكمل من الوصية في مقابل للدين وعتق ثلث ما بقي بعد قضاء الدين فانهم يقولون رقبته مقابل ثلثا او بعضا وعتق ثلث ما بقي منه في الثانية **و** في **ر** وان عتق اي في التطوع واما اذا عتق في الظهار وظهر دين يرد البعض فانه يرق الجميع لانه لا يفتق من ظهاره بعض رقبة هذا يقتضي القوا **ع** وان مات بعد اشرايه ولم يفتق اشترى غيره لم يبلغ الثلث **ش** يعني ان العبد الموصى بشرايه للعتق اذا اشترى مات قبل ان يفتق فيشترى غيره وعتق الى مبلغ ثلث الميت ان العبد لا يكون حرا بنفس الشرا لان احكامه في احواله احكام عبيد حتى يفتق ولله الوقت له شخص كان عليه ثمنه يحمل في عبيد اخر فان قصرت عن رقبة تحت ثمنه من ثلث الميت او ثلث ما بقي وهذا هو المشهور اللهم الا ان يقول في وصيته اذا اشترى بتموه فانه يكون حرا بنفس الشرا فان مات بعد الشرا فلا يلزم شرا غيره كحصول الحرية بنفس الشرا قوله وان مات الاخره قال **ر** في شرحه يجزي هذا فيما اذا اشترى لعتق في الظهار او تطوعا غير ان قوله لم يبلغ الثلث يجزي فيما اذا اشترى للعتق تطوعا مطلقا واما فيما اشترى للظهار فلا بد ان يكون مبلغ الثلث يشتري به رقبة كاملة انتهى وجد عندي

Copyrighted material

ما فيه وظاهر قوله استري الخ سواء لم يوافق مقتضىه اولا قوله لمبلغ
الثلاث اي لمبلغ تمام الثلث او لمبلغ تمام مرتبته من الثلث ان كان
هناك وصايا بترجيحه **و** شاة او عدد من ماله شاركه بالحق **ش** يعني
انه اذا اوصى له بشاة من عتقه او بعبد من عبيده او بعير من
ابله او خاله اعطوه عددا من عتقه او عددا من عبيده او عددا
من ابله فان شارك الورثة في مال الميت بالجزء اي بنسبة ماله
او من به المة بنسبة ما اوصى له من العتق او العبيد او الابل
فاد اوصى له بشاة مثلا وله ثلاث شياه كان شركا بالثلث
فاد اوصى له بشاة وكان له مائة شاة كان شركا بثلث العشر
وعلى هذا في الرقيق والابل ونحوها وهذا معنى قوله
كان شركا بالجزء ولو قال بكشاة كان اولى قوله او بعدد اي
متعدد وحذف تميزه ليع الشياه وغيرها من عبيد وغير ذلك
وقوله من ماله بلام مكسورة على انه واحد الاموال كما هو
عند سراج ابن الحاجب ولا يبعد قتها على ان ما موصولة وله
صلتها اي من الذي له من ذلك الجنس ولعل هذا ادل على
على المراد وجد عندي ما فيه قوله من ماله سواء سمي القم
بان قال من عتقي او من مالي ومنه عتق فان لم يكن له عتق في
قوله من مالي فله شاة وسطا كما ياتي والمراد بماله من قوله
من ماله ما اوصى ببعضه لاجمع ماله كما استظهره **هـ** في شرحه
وقال **ر** قوله بشاة متعلق بمقدري اي وان اوصى بشاة وشارك
جواب ان وعطف عدد على شاة يدل على ان الواحد ليس بعدد
اللام الا ان يقل معنى عدد متعدد بحيث يكون بمثابة ما اذا
قال بواحد او متعدد وقوله من ماله متعلق بمقدري لانه
مقتضىه ان كانت اللام مكسورة فيقال لم شارك في الشاة مع
انه اوصى بشاة من جميع ماله وان كانت مفتوحة فالمراد
لان المعنى حينئذ بماله من الشياه ولهذا قال ابن عازي ان هذا
ادل على المراد والجواب عما مر ان يقال لما ذكر الشاة كان ذلك
قرينة على ان الرض الشراكة في الشياه وحل الشارح يدل على
ان يقر اللام مفتوحة ويكون فيها قصور بل محل التوهم عدم التبيين
المستفاد من كسر اللام كما مر انتهى **و** قال **ق** وكسر اللام احسن في
بشي من ماله وقوله من ماله اي مال من ماله والمال موجود
والموصى به من شياه او غيرها موجود او حدث قبل الموت قوله او
عدد من ماله قال **هـ** اي من الشياه وغيرها قاله الساجي وانظر

هل يدل

هل يدل على ذلك المتقود فاد اقال له دينار من مالي هل يكون
شركا في الدين او يكون له واحد منها وبالحال قال بعض شيوخنا
قوله بشارك بالجزء اي بنسبة الجزء الذي سماه للجميع سواء كان
جميع ذلك باقيا او هلك بعضه وكان الفاضل اكثر مما سمي فاد ا
اوصى له بعشرة وكان عنده مائة فهو شركا بعشرة فان هلك
منها خمسة وبقي خمسة كان له عشرة اجزاء من خمسة لان الزاهب
كالمعدم وان بقي منها ثلاثون كان له عشرة اجزاء من ثلاثين جزا
ودلك الثلث وان بقي عشرين كان له عشرة اجزاء من عشرين
جزا ودلك نصف وكلاهما في المدونة يدل على ذلك وكذلك
لو لم يبق الا ما سماه بقوله بشرط ان يحمله الثلث انتهى المراد منه
واستشكل قوله بشارك بالجزء مع قوله وان لم يبق الا ما سماه
بقوله اي ان الحكم بالشركة مع الحكم بالاختصاص منتزعا من
وجوب بان قوله بشارك بالجزء فيما اذا كان عنده اكثر من العدد
الذي اوصى به فان لم يكن عنده اكثر مما سمي فهو قوله فان لم يبق
الا ما سماه بقوله وقد اشار الزرقي في الجواب اخر وانظر بقصه
مع نص ما في شرح **هـ** فيما كتبناه على نت **هـ** وان لم يبق الا ما
سماه فموله ان يحمله الثلث **ش** تقدم انه اذا اوصى له بعدد من
ماله انه بشارك الورثة بالجزء فاذا هلك مال الموصي كله ولم يبق
منه سوى العدد الذي سماه للموصى له فانه باخذه ولو كانت
يتمه تقادير قيمة جميع مال الموصي لكن بشرط ان يحمله الثلث قال
فيما سمي اوصى بثلث عشرة من عبيده ولم يعينهم وعبيده خمسة
فان منهم عشرة من قبل التقويم عتقت من بقي منهم عشرة اجزاء
من ثلاثين جزا بالسهم خرج عدد ذلك اقل من عشرة او اكثر ولو
هلكوا الا عشرة عتقوا ان جميع الثلث وكذا من اوصى لرجل بعدد
من رقيق او بعشرة من ابله انتهى وتقدم عدم مضافة اختصاصه
لحمله شركا **ص** لا تكتفى عتق مقتوت **ش** اي مقتوت بعضها مثل
ما بقي حتى يباير ما قبله واما لو بايع كلها فلا شيء له ولو كان المال
باقيا وقالا **هـ** في شرحه مثل الموت الاستحقاق والعقب كذا
يشي ثم انه يجمع **ر** مع ثلث علم انه محمول لمقدري اي انه قال ثلث
عتق مقتوت ومعنى كلامه انه اذا قال في وصيته اعطوا فلانا
ثلث عتق فمات بعضها فانه يعطى ثلث ما بقي سواء كان قليلا او كثيرا
مجرد بقي مقدرة والحار والمجور معطوف على مقدرة ولا عليه
الكلام السابق اي وان لم يبق الا ما سمي فموله في الرض المذكور

لا في ثلث غني فتوفت فان لم يبق من غنمه الا شاة اعطي ثلثها ولا يقال
ينظر الى عدد الثلث يوم وجوب الوصية فيعتق الثلث ما دام
اكثر من ذلك العدد حتى اذا لم يبق الا هو اخذته تمامه ابن مروق
والرفق بين هذه وبين السابقة ان الوصية في هذه هي معين
وفي السابقة بعد معين فان قلت لم حمل قوله فتوفت على موت
بعضها مع انه خلاف ظاهره لا سيما قلت لا عادة الفرق بين مسألة
ما اذا اوصى بعد من ماله ولم يبق الا ما سمي ما قل وبين ما
اذا اوصى بثلث غنمه فلم يبق الا ما سمي ما قل وبين ما
ما بقي ان حمله الثلث وفي الثانية يعطى ثلث ما بقي وان حمل الثلث
جميع ما بقي وما ان اوصى بواحدة او عدد من غنمه فحالت الاقد
الذي اوصى به فانه يعطاه ان حمله الثلث في موافقة في هذا
لوصيته بشاة او عدد من ماله **وهو** وان لم يكن له غنم فله شاة
وسط **ش** يعني انه اذا اوصى له بشاة من ماله ولا غنم فانه
يقضى للموصى له بقيمة شاة وسط اي من وسط الغنم يوم
تلك القيمة له ولو قال وان لم يكن له غنم فله شاة وسط كان
احسن وما قررنا به كلامه من ان موضوعه انه اوصى بشاة
او عدد من ماله يدل له قوله بعد وان قال من غنم ولا غنم
له بطلت وما ذكره المؤلف من ان له بشاة وسط كونه لايت
الحاجب والذي في الموازنة قيمة شاة وسط وكونه في حلوله
ونفسه يعني اذا اوصى بشاة من ماله ولا غنم فله شاة
وسط وكونه لايت الحاجب قال في التوضيح والذي في الموازنة
له قيمة شاة وسط انتهى واقتصر المؤلف على نقل الموازنة
وكلامه يقتضي انه ليس هناك غيره وعلمه هذا جلي
حمل كلام المؤلف عليه وهو الاحتمال الثاني في كلام الشارح فيط
له قيمة شاة وسط ولا يكف لسراهما لكن انظر هل تكون من
الضمان او من المهر اذ لخط الشاة حقيقة في التوجيه قال
شيخنا الشيخ كريم الدين قلت والظاهر انه يعطى قيمة شاة
وسط من الثالب والا اعطى نصف قيمة شاة وسط من كل من
اليمينين **وهو** وان قال من غنم ولا غنم له بطلت **ش** يعني انه اذا اوصى
له بشاة من غنمه والحال انه لا غنم له حين الوصية فان الوصية باطلة
لان الوصية متلاعب بوصيته لانه قال وما لو قال من ماله فتقدم
ان له قيمة شاة وسط **وهو** يعني ما نصه قوله ولا غنم له حين الوصية
ومثله اذا كان له غنم حين الوصية وماتت ورثته بطلت عليه قوله

كفت

كفت عبد من عبيدي فماتوا ومثله اذا استحقوا او عصبوا او لم
يكن عبد فعلم من هذا او ما قبله انه اذا كان له غنم وماتت فانه لايت
له في المسلمين وما ان لم يكن له غنم فالمطية فله من الاولى شاة
وسط ولايت له في الثانية تنبيه ما ذكرناه في قوله ولا غنم له
اي حين الوصية هو الذي هو رتبة الزواني في حله وذكره غير
واحد من تكلم على هذا المجل وهو المؤلف في لقول المؤلف والمسلم
يوم الوصية اي عبيده المسلمين ويخوذلك ولكنه محال لما يفيد
نفس الموازنة من ان وصيته تدخل فيما ملكه قبل موته وكذا في ملكه
يوم الوصية وعلم به وفيما تجدد ملكه له بعد الوصية انتهى المراد
منه اي يظهر المدونة ان المرحوم المات في حال الموت واستظهر الزواني
ما فيها **وهو** كفت عبد من عبيده وما تواتر **ش** التنبيه في بطلان
الوصية والمعنى انه اذا اوصى بعقبة عبد من عبيده ولا عبيد
له عبيد او له عبيد الا غنم ما تواتر لهم او استحقوا فان الوصية
تظل كما مر فان لم يبق منهم الا عبد واحد فانه يتعين عتقه
تفصيلا لغيره الموصى **وهو** سرح **وهو** بعد ان ذكر ان التنبيه في
بطلان الوصية حال ومثله للموت ما اذا لم يكن له عبيد اصلا
في ان الوصية تظل والظاهر ان العصب والاستحقاق للموت
والوحد في المؤلف قوله وما تواتر **وهو** ادعيت قوله من عبيده
او من ماله لا يمكن ان يكون التنبيه فيما يستفاد من قوله
وبشاة الى قوله بطلت وجبيل في مثل التفصيل المتقدم
فيه فان اوصى بعقبة عبد او عدد من عبيده او من ماله فانه
يقتضي بالجزء فان لم يكن له عبيد اشترى عبد او سطا واعنت
وهذا فيما اذا اوصى بعقبة عبد او عدد من العبيد من ماله
واما ان اوصى بعقبة عبد او عدد من العبيد من عبيده ولا عبيد
له فلا يقع وصيته وان كان له عبيد ومات بعضهم بحيث لم
يبق الا العدد الذي سماه او قل فانه يحتق ان حمله الثلث
وان ما تواتر بطلت سواء كانت العصبية بعقبة عبد او عبيد
من عبيده او ماله وامان اوصى بعقبة ثلث عبيده ومات
بعضهم فانه يحتق ثلث ما بقي بم ذكر المؤلف اقول يخرج من
الثلث ما قى عنها لذكر اموار مقصورة على الوصية فقال
وقدم لصيت الثلث فك اسير **ش** اي اذا اضاف الثلث بما يجب
منه وصية او غيرهما تقدم تلك الاسير اي ما يغك به الاسير
المسلم وقولنا اذا اضاف الثلث بما يجب منه اوله من قوله من قال

كما لا ساطع يريد ان يحكم بما اذا اصاب الثلث عند الوصايا من يقدم الله
 لان هذه الامور فيها ما ليس من الوصايا كصدقات المريض وفي شرح
 معنى كلام المؤلف ان الانصاف فيك الاسير مقدم في الثلث على عتق
 مدير الصحة هكذا يفيد نقل المواق وكلام الشارح وليس المراد
 ان فيك الاسير اذا تعين على شخص يقدم على مدير الصحة كما
 توهم انما تعين من فيك الاسير لا يكون في الثلث فقط انتهى المراد
 منه او قيدها بالاسير بالمسلم يتبع الضرر ثاني واما لو اوصى بفك اسير
 ذي لسان من جملة الصدقة التي قال **ق** ان ظاهر الدونة وابن عرفة
 ان هذا القيد غير معتبر لان ابن عرفة لما ذكر المسئلة قال وقيد
 بعضهم بكونه مسلما ولا مطلقا في مثل هذه العبارات ان القيد غير
 معتبر وانظر بقية كلامه فيما كتبناه على تنبيهه **و** قال في شرحه
 وقول **ر** واما لو اوصى بفك اسير ذي لسان من جملة الصدقة
 هذا ليس بنقل بل هو بحث وياتي حكم الصدقة في قوله ومعين
 غيره وجز به انتهى المراد منه واللام في قوله لصنف الثلث للنقل
 قوله فك اسير اي ما يفك به الاسير غاية المقدم لصنف الثلث
 انما هو ما يفك به الاسير لا فك الاسير قوله فك اسير قال **ر**
 ظاهره عني الموصي قدرا اولاه هو ظاهر واعلم ان ما يوصي به
 الميت يقتضي على الوارث او على الموصي بالتعاضد وان كان ما
 لا يقتضي به على الموصي كالنذر وذلك لان الغرض تنفيذ غرض
 الموصي **ص** ثم مدير صحة ثم صدقات مريض **ش** المشهور ان مدير
 الصحة يقدم على صدقات المريض ومعناه ان الموصي ترويح وهو
 مريض وبني بها ومات اوصى به اولا وفي شرح **ه** ان تقديم مدير
 الصحة حيث تقدم تدبيره على مدير المرض فان تقدم تدبير مدير
 المرض على تدبير مدير الصحة تقدم وقد يقال ان تقدمه على مدير
 الصحة غير معقول لانه يقتضي ان يكون حصل له حكمة في صحة بعد
 التدبير في المرض وقد قيل تدبير الصحة وما دبره في المرض ثم مع بعده
 بمترلة المدير في الصحة وان كان كل من المديرين في الصحة او في المرض
 فان كان ترتيبا محله وان كانا في حكمة تخالفا وقد قد من ذلك في
 المدير في الصحة وينبغي ان يكون مثله المدير في المرض وربما يفيد
 كلام **ح** فانه قال ولو دبرهم في حكمة في صحة او مرض عتق جميعهم
 ان حكمهم الثلث وان لم يحكم لم يبدأ احدهم على صاحبه ولكن يقف
 الثلث على جميعهم بالقيمة فيعتق من كل واحد حصته منه وان لم
 يدع غيرهم عتق من كل واحد ثلثه ولا يسهم بينهم بخلاف المتبليين

في المرض

في المرض قال في التوضيح وهو المشهور وقيل يقرع بينهم انتهى قوله
 فيعتق من كل حصته منه اي انه يقف الثلث على عدد ذلهم فانياب
 كل واحد منهم عتق منه بنسبة ما تافه لقيمة كما مر اولا وهذا امر
 اذا كان الثلث كله منهم فان كان لهم بعضه فانه يسلك فيه مثل
 ما سلك فيما اذا كان كله لهم انتهى المراد منه وجد عندي ما يقف
 ولو تقدم صدقات المريض بالزوج في المرض وحينئذ فاكتر
 تخاصوا ولو ترتبت الزوجات بخلاف المديرين لو ترتبت في الزمان
 بغير مقدم الاول فالاول ما لم ينص على تقديم مرتبة على غيرها
 فيعمل به ولو كانت مرتبتها التاخير هذا فيما له فيه الرجوع
 بخلاف من ليس له رجوع فيه كالمدير مطلقا او الزكاة او الميتل
 فهو في مرتبته ولو نص على ان يقدم عنها وهذه قاعدة
 في كلام المؤلف وان لم يتخذ المرتبة فيقدم الاكد فالاكدر وان اخذت
 تخاملا ولا ينظر الى الاقدم الا ان ينص على تقديم شيء مقدم
 ولو كان غيره اولى **ص** ثم زكاة اوصى بها **ش** المشهور ان الزكاة
 الموصى بها رتبها متاخرا عن مدير الصحة وعتق صدقات المريض
 فاذ اوصى بزكاة العين لم يخص وقرط فيها حتى مات فاعلم
 يخرج وقدم المدير وصدقات المتكسحة في الموضع على الزكاة لانها
 معلومان والزكاة لا يدري اصدق في بقاها اولا اما اذا مات ولم
 يوص بها فاعلم لا يخرج ويجعل على انه كان اخراجها وجد عندي ما
 فيه ثم زكاة اوصى بها **ي** وقد قرط فيها اوصى بها في مرضه وسوا
 كانت عينا او حرا او ماسية وان لم يقرط فيها في قوله الا ان يقرط
 الاخره فان لم يوص بالقرط فيها لم يخرج من ثلث ولا راس مال
 وهذا كله حيث لم يشهد في صحته بان ما قرط فيه في مرضه مات
 اشهد بذلك فانما يخرج من راس المال سواء كانت عينا او غيرها
 واما ان اشهد في مرضه فتكون بمترلة ما اذا اوصى بها واما زكاة
 عامه الذي مات فيه بعد ما حلت فان اوصى بها واقرط بحلولها
 فانما يخرج من راس المال وان لم يوص بها لم يخرج من ثلث ولا راس
 مال ولو اقرط بحلولها وبوير الورثة باخراجها ولا يقتصر عليها
 بذلك وهذا كله في زكاة العين كما هو ظاهر من كلام المؤلف بدليل
 ما بعده والمراد بالوصية عتق عدم اخراجها وانظر ما ينطق بذلك
 فيما كتبناه على تنبيه **ص** الا ان يقرط بحلولها وبوصية من راس المال
ش يعني انه اذا اقرط بحلولها عليه وبها اوصى باخراجها
 فانما يخرج من راس المال فان اقرط ولم يوص باخراجها لم يخرج الورثة

Copy University

على اخراجها ولم تكن في ثلث ولا راس مال وفي السبع عبد الرحمن فان لم
يوص امر بذلك الورثة ولا يجبرون قتاله في المدونة في الزكاة قال
ابو الحسن لم يجبروا لاحتمال ان يكون اخراجها عليه ولو تحقق
عدم اخراجها لوجب عليهم انظر ابن يونس وقال **قوله** الا ان
يصرح بحلولها ويوصي من راس المال خاص بالعين فانه فقد او
الكاتب لم يخرج من ثلث ولا راس مال الا ان يعلم الورثة عدم اخراج
من راس المال وان فقد الاول من الثلث ويوصي الورثة باخراجها
قوله لم يخرج اي لم يجبر اخراجها غلابيا ما قتاله الشيخ عبد
الرحمن عن المدونة من انه اذا لم يوص امر بذلك الورثة ولا يجبر
وجد عندي ما نصه الا ان يصرح بحلولها او يعلم انها باقية
عنده لم يخرجها وهذا في زكاة السنة الحاضرة فلو لم يصرح
اي ووصي بها فيكون اخراجه كغيره غير العتق **سألت**
والماشية وان لم يوص **ش** التثنية في اخذ الزكاة من راس
المال والمعنى ان زكاة الحرث وزكاة الماشية يؤخذان من راس
المال وان لم يوص بهما لا يمتد الى الاموال الظاهرة واما العين
فانما من الاموال الخفية فلا بد من اخراجها قوله كالحرك الخ
اي اذا لم يفرط فيها والامني من الثلث كما في الزكاة وقول
من راس المال معناه من كل المال **ش** ثم العطرة **ش** ما تقدم في
الزكاة الواجبة **ش** الكتاب واما زكاة العطر فاما وجبت بالثقة
فلم يذ اخذت عن زكاة العين والحرث والماشية وكلام المؤلف
في زكاة العطرة الماشية واما الحاضرة كزكاة العين من راس
المال قال ابن يونس من مات يوم النضر او ليلة فامسى
بالعطرة فهي من راس المال فان لم يوص بها امر ورثته باخراجها
ولم يجبر ولا كزكاة العين تحمل في مرضه **ش** ثم كفارة ظهار وقتل
واقترع بينهما **ش** يعني ان الذي يلى كفارة العطر في الاحراج كفارة
الظهار والقتل في الخطا بخلاف قتل العمد فان العتق فيه ليس بواجب
والعتق في الخطا واجب فان لم يحمل الثلث الا رقبته واحدة فانه
يقترع فيها بينهما وجد عندي ما نصه واما كفارة العمد فاخذ
للاعتق ما شرعنا ويدخل في قوله ومعين غيره فانه يدخل فيه
جميع التبرعات قوله ثم كفارة ظهار وقتل قال **ش** في شرح هذه
السنخة اول من نسخها ثم عتق ظهار او قتل اذ يفتونه على هذا
حكم اجتماع عتق القتل واطعام الظهار ثم ان عتق الظهار انما
يخرج من الثلث اذا فرط وكذا عتق القتل واما ان لم يفرط فيه فهو

من راس

من راس المال ذكره ولم يتكلم المؤلف هنا على هدي التمسك لانه لا
يخرج من الثلث وانما يخرج من راس المال لكن ذكره المؤلف في
باب الخ فقال وان مات ممتنع فالهدي من راس ماله ان روى
القصبة التي وان مات قبلها لم يخرج من ثلث ولا راس مال تنبيه
الظاهر انه المراد بالتزويج في كفارة الظهار والقتل ان يفتق مودة
بعد عتق كفارة الظهار وبعد وجوب كفارة القتل ولا يعلم هل
لخراجها اولاً ولم يكتف في صحتها انما باقية في ذمته واما ان علم
انه لم يخرجها فانه يخرج من راس المال وكذا ان شك واشهد في
صحة انما في ذمته ويرى ما يبيد هذا ما ذكره ابن رشد في مسألة
زكاة الحرث والماشية ثم ذكر نصه **ش** ثم كفارة عينية **ش** يعني
ان كفارة اليمين متاخرة عن عتق الظهار وعتق القتل الخطا انما
على النحر وهما على الترتيب **ش** ثم لغير رمضان **ش** يعني ان كفارة
فطر رمضان عدا سبب اكل او شرب او جماع متاخرة عن كفارة
اليمين لان كفارة اليمين واجبة بالكتاب وهذا ادخله على
نفسه والمراد بالغير مطلق الصوم اي من المبطّل وانما خص
الغير لانه محل الخلاف بخلاف الجماع فانه مجمع عليه فهو احرى
والسبب في نظر المصنف فطره فخصه بالاكل والشرب وقال **ش** في
شرحه ثم ان قوله لغير رمضان مطلق سواء كانت كفارة للجماع
او للاكل او للشرب فتقول من قيد كلام المؤلف بكفارة الاكل
والشرب لان كفارة الجماع مجمع عليها غير ما هو اذ لا معنى للتقييد
ش ثم للتزويج **ش** يعني ان كفارة التزويج في قضاء رمضان حتى
دخل عليه رمضان اخر متاخرة عن كفارة فطر رمضان عدا لان
كفارة الفطر لخلل حصل في ذات الصوم وكفارة التزويج لتزويج
فصله عن وقته ولا شك ان الاول **ش** ثم النذر **ش** يعني
ان النذر الذي لزمه سواء تدره في صحته او في مرضه ما قد
عد الاطعام لتزويج فقضاء رمضان حتى دخل عليه اخذ لان النذر
ادخله على نفسه والاطعام المذكور واجب بنفس السنة فهو
اقوى وبعبارة اخرى وانما اخذ النذر عن كفارة فطر رمضان
والتزويج لتعلم ما بالصدوم الذي اوجبه الله عليه من غير ان
يكون له سبب في اجماله بخلاف النذر فانه الذي نسب في اجماله
على نفسه **ش** ثم المبتل ومدير المرض **ش** المشهور ان العبد
الذي يتله سيده في مرضه والذي دبره في مرضه في مرتبة
واحدة يريد اذا ما في يوم واحد قال ابن القاسم ولو بدا باحد

ثم ذكر يد بالاول لانه ثبت له ما لا يرجع فيه وحيد
عندي ما نضه ويمكن ان يعمم في كلام المؤلف في
المبتل اي مبتلاات القرب من عتق وحسن وصلته
ولا يحتاج المبتل كوزا لمبتل من الصدقة والعتق
مقدم على الوضوء عند العتق وفي شرح مراد المؤلف
بالمبتل المقتق يتلوا في المرض وليس المراد به ما يستعمل
ذلك وما يتل من صدقة وخوفها فان الصدقة والمبتل
المبتلة يتقدمان على ما روي عن مالك واكثر ما به ويقدم الوقف
بعثه عليها على ما اختاره ابن القاسم ثم الوقف بعثه بمصنوع
عنده او يشري او لكسرها او يحال فعمله **شرح** هو الا اربعة في رتبة
واحدة لا تقدم لاحدهم على صاحبه وكون الوقف بعثه مصنوعا
او يشري بعد المبتل والمذبر في المرض هو كذا في المدونة ثم
والصحي انه اذا اوقف بعثه عنده مرزوق مثلا او اوقف ان
يشري عبدا فلان المعين كتابا مع مثلا لاجل ان يعتقه او اوقف
يعتق عبده الى شهر او اوقف بعثه على مال فعمله ومثله ما
اذا اوقف بكتابتها فعملها ثم يخامسون ولما ان تدخل الكتابة
في قوله او يحال فعمله اي اعم من كونها على اصل كتابة او لا وان
كان خلاف الظاهر قوله معينا حال من الصير المضاف اليه ويصح
عنده ان يكون حالا من صير معينا فتكون حالا متداخلة ويصح
ان يكون حالا من معينا قوله او يشري معطوف على مطلق
الطرف اي استقر عنده او يشري لا على الطرف لانه مقرر
ويشري جملة قوله او لكسرها عطف على مقدمه اي بخلافه او لكسرها
في رتبة عنده وفيه يشري اي يخامسون عند الضيق
قال ابن مرزوق وكذا فيما بعده وقال **فرا** او لكسرها متعلق بمقت
معلوف على الطرف قوله او يحال فعمله الى اخره قال **هـ** في شرحه
اي اذا اوقف بعثه بمال فعمله ثم انه يجزى ان يريد ان اوقف بعثه
بمال موجله فعمله وبه صدر شيخنا الشيخ كزيم الدين في حل عبارة
المولف ولكن في عبارة الى الحسن انه اعتقه على مال يعمله فعمله
والصور ثلاث لانه اما ان يعتقه على موجله فعمله او على محول
ويعمله او بطلت ويعمله والظاهر استواءها ومثله الوقف ككتابة
اذ اعملها ثم ان ما عمله من المال الذي عتق عليه لا تدخل الوصايا في
ذلك وكذلك ما عمله المكاتب لكنه لانه منزلة مال لها وهذا حيث
عمله عتق الموت واما ان عمله في المرض فاعلم ان دخل في ثلثه وكذا اذا

عمله

عمله المكاتب من الكتابة بعد الموت لا يضاف لمال الميت بحيث تدخل
الوصايا في ثلثه ثم ان الظاهر ان الذي يعتبر عمله في الثلث ما ارادته
تعتقه على ما عمله من الكتابة وهذا المال واللام لا يخالفه فانه قال
قوله او يحال فعمله اي عمله عتق الموت وهذا العمل لا يطر اليه
لانه مال طاهر والنظر في قيمته هل يعملها ثلث الميت من غيره
القيمة او لا بمائة من اوصى بعثته على غير مال وهكذا النظر
في المكاتب من انه لا يعتبر قيمته بمعنى انما تضاف لماله هكذا قال
بعض سيوفنا انتهى فقوله من غير نظر لقيمته اراد به ان قيمته
لانضاف الى مال السيد حتى تقوم في ثلثه وكذا يقال في قوله
لانضاف لماله قلت انظر يا وجه عدم النظر الى ما عمله من المال
مع انه ليس له ولا لورثته ان تراعه واخذه لانه لم يستثنه
حال العتق وان قيل انه لم يشرع له ان تراعه لان عتقه انما يتم بتجمله
بقال المقتق لاجل ليس له ان تراعه ماله وقد يترق بينه وبين
المقتق لاجل ثلثه لم ار كشيخنا الشيخ كزيم الدين ولا غيره
تقرضا لما ذكره **فرا** ثم انه يفهم من كلام شيخنا ان قوله او يشري
وما بعده الى قوله ثم عتقه لم يعين بعثه فيه فبعد السنين
فقوله معينا جار في هذه المسائل كلها وبطل على ذلك
قوله بعد ههنا ثم عتقه لم يعين وصرح ابن مرزوق بان قوله
ثم الوقف بعثه او يحال فعمله في المعين قال الشيخ ابو الحسن
ثم اربعة اعبد الوقف بعثه ان يعتق وهو في ملكه والوقف
ان يشري بعثه ليعتق والوقف بعثه الى اجل قريب كالشهر
والوقف ان يعتق على مال يعمله فعمله ثم الوقف بعثه
المسنة بعد الموت ثم ثلاثة اعبد الوقف بعثه الى اجل بعيد
كالعشر سنين والوقف ان يكتب والوقف ان يعتق على مال
يعمله علم فعمله ثم قال وقدم المبتل والمذبر في المرض ان لا يرجع
له فيها والا اربعة اعبد له الرجوع فيها وقد است اربعة اعبد
على العبد الوقف بعثه الى سنة لان عتقه باجر والوقف بعثه
الى سنة قد يملك قبل السنة فلا يجيبه عتق وقدم الوقف
بعثه الى سنة على الثلاثة اعبد اما على الوقف ان يكتب والوقف
علمه مال يعمله فلا نه انرا عليها واوصى بعثته من غير مرض
واما على الوقف بعثه الى اجل بعيد فلق به من العتق انتهى المراد
منه **هـ** ثم الوقف بكتابتها والعتق بمال والمقتق لاجل بعد **شرح**
هذه الثلاثة في رتبة واحدة لا يتقدم احدهم على صاحبه وما

ذكره من ان العبد الموصى بكتابتته يلي الموصى بعقته معينا وما
عطف عليه هو مذهب المدونة والمعنى انه العبد الموصى بان
يكتنف والعبد الذي اعتقه على مال ومات الموصى قبل ان
يحل العبد المال والعبد الذي اعتقه الى اجل يعيد بذكر
من لشهر بدليل ما مر واقل من سنة بدليل قوله ثم العتق
لسنة على الاكثر اي ان الموصى بعقته الى سنة يقدم على الموصى
بعقته الى اجل ا بعد من سنة وحاصل ما ذكره المؤلف من
قوله ثم الموصى بعقته معينا الى قوله على الاكثر تسع مرات
في العتق للمعين منها اربعة في مرتبة وثلاثة في مرتبة واثنان
في مرتبة احدثا مقدم على الآخر وسلام المؤلف فيه امور اربعة
فيما كتبناه على تت **ص** ثم عتق لم يعين شرح الا لضرورة منحصرا
ش يعني ان الذي يلي العتق الى سنة هو الموصى بعقته غير
معين لقول الموصى اعتقوا عبد اثم الوصية بالخ عن الموصى
الا ان يكون الخ الموصى به ضرورة اي لم يبح حجة الاسلام فان
الموصى بعقته غير معين والضرورة منحصرا ما لا يتقدم لحدها
على الاخر وهو المشهور فقوله ثم عتق اخو المراتب واولها
قل الامير **ص** كعتق لم يعين ومعين غيره وجزءه **ش** المنسب
في النحاصص وهو المشهور والمعنى انه اذا اوصى بعقته غير
معين كقوله اعتقوا عبدا او وصي لزيد مثلا بعقته الغلاني
او ثمال بعبوه لغلان وهو معين قوله ومعين غيره فالصير
الخ وبقا فاقه غير اليه يرجع للعتق اي اوصى بمعين غير العتق
كاسرا او وصي بنصف برة لزيد او بنصف حمل وما استبه
ذلك فان هذه الثلاثة في مرتبة واحدة لا يتقدم احدهم
على صاحبه ويحتاجون قوله كعتق لم يعين انما اعاده ليرت
عليه قوله ومعين غيره وجزءه وبعبارة اخرى العتق الذي
لم يعين الاول زاحج والثاني زاحج ومعين غيره او جزؤه فلا
تكرار وقال **ص** منسبه بقوله فيحتاج ما ومثله الخ الضرورة
لانه مسا للعتق غير المعين والعتق مسا وكما ذكره مساوي
المسا ومسا وقوله او جزؤه قال الثاني اي جزا لم ي
جز من ماله كوصيته بالثلث او غيره كما قال الشارح لاجز العتق
خلافا للسا في انتهى وقال **ص** في يرحه لقول المؤلف ثم عتق لم
يعين ومعين غيره وجزؤه وجميع ضرورة ثم تطوع لوي بالمسئلة
من غير تكرار قوله ومعين غيره يستلزم ما قبله وما اوصى به وكذا

يقال

موت

Copyrighted material

ان كان يحجبهم وادخاله واخراجهم منتع كنكاح المريف وطلاقه وتول
تجاءت في العتق يقع له بنفس البسرا عدم الحجر فيه دون ترقب
ولو تلف بنية المال قبل موته لم ينقص عتقه انتهى غير ظاهر
ومصارف لما مر وكذا قول من قال لا يسلم انه يفتق بعد الموت
بل اجزا اذا كان له مال مامون بتخصيص بعض الصور مع انه لا يقع
وانه اعلم انتهى قلت ويمكن الجواب بان سراه له بثلثه صحيح
والعتق للموت على ملكه كذلك ولا يقدح في ذلك احتمال ان يطل
على المال ما ينقص ثلثه بحيث لا يحمل ثمن من أسراه لان الامل
بغا ما كان على ما كان حتى يتبين خلافه وقد جرح خلاف في دعاة
الطواري في مثل هذا وعدمها وقد اشار له المؤلف بقوله في
النكاح ومنع نكاحه البسرا بنية والامة على الاصح والاحتراز
خلافه واسرار السراح المأمور من بقوله واستشكل ابن عبد
الحكم في الموازنة قال وكثير من وهو لو اعتق عبد الم تمت حرته
حتى يقوم في الثلث بعد موت السيد قال الا ان يكون له مال
مامون الا انه استسلم لقول مالك انتهى قلت وجه قول
مالك ان حرته يثبت حتى يتبين ما يوجب الخلل فيها بعدم
حمل الثلث له او لبعضه ثم ان قولك تت ولو تلف بنية المال قبل
موته لم ينقص عتقه انتهى فيه نظر بل ينقص من عتقه ما
زاد عن حمل الثلث واما اعتراف هذه المسئلة بان فيها ادخال
وارث فحوايه ان المراد بادخال الوارث المنهي عنه ان يفعل فعلا
من اسباب الارث كترجيع المريف وما هنا ليس كذلك اذ الارث
موجود قطعا وسراه او كما يوجب ما يقع الارث وايضا لا يمكن
الاستلحاق فيه ادخال وارث وليس بممتنع وما فيها كالاستلحاق
بل اقوى انتهى المراد منه ان يترقب الزرقاني وغيره فيما كتبناه
على **ت** لا اذا وصى بسرا ابنه وعتق **ش** هذا يخرج من قوله
وورثه والمعنى ان المريف اذا وصى بسرا ابنه وغيره من يفتق
عليه فانه يفتق بعد السرا عليه ولا يورث شيئا لانه حال الموت
لم يكن اهلا للارث لان حرته لم تكن الا بعد الموت وانما حصة الوارث
الابن تبعا للرواية وقد ابدى الزرقاني المنصوح بالابن ثلثته
انظر فيه فيما كتبناه على **ت** **ص** وقدم الابن على غيره **ش** مراده
انه اذا اشترى ابنه في المرفق وبتل عتق غيره وصاف الثلث عند
علمهما فانه يقدم الابن على غيره وظاهره سواء وقع ذلك في وقت
واحد او في وقتين ثم انه لا مفهوم للابن على هذا اذا سار من يفتق

عليه كذلك

عليه كذلك واما اذا اشترى ابنه في المرفق وغيره من يفتق عليه
قد ذكر في التوضيح في ذلك قولين وظاهره ترجيح القول بانها
تقامان ان اشترى اهما في صنعة واحدة وان اشترى اهما مرتين قدم
الاول وقد حمل ابن مروز وقيل كلام المؤلف على ما حملناه عليه وجنب
فيكون قوله وقدم الابن على غيره من ثمة قوله وللمريف سراه من
يفتق من ثلثه ويرث ثمان ثلثه على قوله لان اوصى بسرا
ابنه اولى بل واحبا وما حمله على انه اوصى بسرا ابنه مع غيره
من يفتق عليه كما بيته كما حمله عليه السراح وتنت وان كان
هو المتبادر من كلام المؤلف فهو غير مرتفع كما يفيد كلام ابن
سرووق والتوضيح وقد سراه الحكم النجاشي كما هو القول
الراجح فيما اذا اشترى اهما معا وان اشترى اهما مرتين قدم الاول
فكأن الحكم كذلك فيما اذا اوصى بسرا ابنيها وان اقبل
عتق عبد في المرفق واوصى بسرا ابنه فانتظر ايهما يقدم من شرح
ه وقال **ق** فرض في المدونة كلام المؤلف ففتق اشترى ابنه في
مرضه واعتق غيره وفرضها ابن عبد السلام حين اشترى
ابنه واخاه في مرضه ومرة السراح لم يفرقها احد وقال
ان المؤلف بالظاهر هو موضع المضمرة لانه يحتمل ان يفرق ابنه بالبا
والبا فيكون الضمرا عايد اعليه وهو لا يقع فذلك اني بالظاهر
ولو قرأ ابنه عاقلناه لا ينفذ السؤال من اصله مع انه لا
مانع من ذلك وهو كذلك في المدونة كما نقله المواق **مر** وان
اوصى بمنفعة معين **ش** هذه مسئلة ترفع عند الاصحاب بمسئلة
فلم الثلث فاد اوصى له بمنفعة داره سنين او بمدة عتقه
سنين وما استسه ذلك والحال ان ثلثه لا يحمل ذلك كله اي لا يحمل
قيمة رفقة الدار ولا قيمة رفقة العبد كما في المدونة فان الورثة
حسب بخير ومن بين ان يبيع او وصية الميت او يبيع بقول الموصي
له ثلث جميع التركة من المال الحاضر والغائب عينا كان او مرفقا
او غير ذلك واخر بقوله بمنفعة معين مما اذا اوصى بنفسه
المعين كالدار المعينة مثلا والحمله الثلث فقال مالك مدة
شئنا مرفقة بخير ومن بين الاجازة ومن ان يكون له ما حمله
الثلث المعين وهذا هو الذي رجح اليه مالك قال ابن القاسم وهو
احد من نقله في التوضيح ويقع في بعض النسخ بمنفعة معين
بواقي المرفق على منفعة وليس بصحيح ونفع يحملة بمعنى او يبيع
على القول الاول لما لك لکنه غير المشهور قوله بمنفعة معين اي مدة

من ذلك

Copyrighted material

مدة معلومة كسنة كما في المدونة وان كانت غير معلومة كما في يوم
له خدمة عبد ينبغي ان يجعل لذلك الثلث كما مر من انه يخر
للجهد بالثلث وكانه اوصى له بالثلث قال بعض سيوخنا
وفي شرحه واحترز بقوله بمنفعة معين عما لو اوصى بمنفعة
غير معين كخدمة عبد شهرا فانه اذا لم يجعل الثلث قيمة ذبي
المنفعة خير الوارث مما اجاز ذلك واعطاه من ذبي المنفعة
قد جعل الثلث واذا كان ذبي والمنفعة متقددا كما اذا اوصى
بمنفعة عيدين من سنة ولا يجعل الثلث قيمة كل اثنين منهم
بل قيمة بعض كل اثنين منهم كمن على وجه مختلف كان جعل من
اثنين ثلثيها ومذا اثنين ثلثيها ومن اثنين سدسها فكل
يحق ثلث من يجعله ثلثيها او ثلثي من يجعل ثلثيها او سدس من
يجعل سدسها بالقرعة او يعطى من السنة قدر يجعل ثلث
الميت قوله بمنفعة معين اي لغير المساكين واما لم يغير
الورثة اذا لم يجعل الثلث المعين بين الاجازة واعطاهم من
المعين جعل الثلث قال فيها ومن اوصى بخلة داره او جناحه
للمساكين جاز ذلك ابو الحسن معناه اذا جعله الثلث قال
استحب من العينية فان لم يجعل الثلث داره او حائطه فيجوز الورثة
بين اموات ذلك او القطع له بالثلث بتلاوي ذلك السبي بعينه
بخلاف ما اذا كانت الوصية لغير المساكين والفرق بينهما انه
اذا كانت الوصية للمساكين فلا يرجع مرجعها ويخرج
بعينه او قوم باعيانهم يرجع مرجعها اذا اهلكوا انتهى المراد
منه وعليه فالوصية بمنفعة غير معين ومنفعة المعين
للمفقرا سواء اي انه اذا لم يجعل الثلث غير الوارث بين الاجازة
واعطاهم جعل ثلث جميع التركة من ذبي المنفعة والدين كمنفعة
المعين قال في التهذيب اول كتاب الوصايا الثاني ما نصه
ومذا اوصى لرجل بدين لا يجعله الثلث وله عين خاضرة فاما اجازة
او قطعوا له بثلث ماله الميت بتلاوه هو العين والدين انتهى المراد
منه مع حذف قوله بمنفعة معين كانه اوصى بما ليس فيها لان
منفعة المعين لا تتحقق **وفي** او بما ليس فيها **فتش** يعني انه اذا اوصى
له بما ليس في التركة كما اذا اوصى ان يشتري عبد ميتا ولا يفع له
والحال ان الثلث لا يجعل قيمة عبد وسط فانه الورثة يخررون
بين ان يخرروا الوصية تنفيذا لقرض الميت او يدفعوا ثلث جميع
التركة للموصي له على ما مر من المال الحاضر والغائب النقود والرق

وغير ذلك

وغير ذلك وقال **س** قوله او بما ليس فيها سمي الثمن او لا ومعنى
جعل الثلث في هذه حمل المسمى ان سمي او قيمة الموصي به و
قيمة وسط ان لم يسم وعدم حمله عدم حمل ذلك انتهى وحده
عندي ما نصه او بما ليس فيها اي ليس جنس ذلك الموصي به
في التركة فيجعل ما اذا اوصى بعشرة دينار وفي التركة عشرة
او عشرون فقط وهناك عروض تساوي الوفا بغير الورثة
كما مر ولا يلزمهم بيع العروض لان حبس ذلك المصنف الموصي
به ليس فيها فيخرج من الثلث **وفي** او يعطى عبده بعد موته
فتش يعني ان المريض اذا اوصى بمنفعة عبده مروق
شلا بعد موته بشرا او حالا هو حرة بعد موت مولي بشرا والحال
ان لثمة لا يجعل قيمة العبد فان الورثة يخررون بين ان يعطوا
الوصية فيجوزهم تمام الشهر ثم يخرج جميعه حرا او يعطوا
من العبد يجعل الثلث الان بتلاوه ان قال في كلام المؤلف ان
الخير في قوله ولا يجعل الثلث قيمته يرجع للموصي به وهو
منفعة الاولى والذي اوصى يعطيه بعد موته بشري و
الثانية وليس كذلك ان الذي يعتبر في الاولى قيمة ذبي
المنفعة كما اشترى اليه في التوزيع لا قيمة المنفعة ولذا قال
من يعتبر من السراح مخرج قيمته يرجع للمعين الذي اوصى
بمنفعته وللعبد الذي اوصى بمنفعته بعد موته بشري وقوله
ولا يجعل الثلث قيمته يرجع للاولى والثالثة واما الثانية
فحكمها بما ذكر المؤلف سوا جعل الثلث قيمة ما اوصى به ما ليس
في التركة او لا كما يفيد كلام التوضيح والسيار وجعله
السبي عبد الرحمن واجعا للثانية ايضا وهو الواجب لثمة
ذكره ابن مروق والسبي كريم الدين قال ابن مروق قوله
ولا يجعل الثلث قيد في المسألة الثلاث او في الاخرة وحذف
مكمله من كل من التسليتين قبله وهذه المسألة كلها في المرق
قوله ولا يجعل الثلث اي ثلث التركة كلها او ثلث ما حضر منها
ان كان فيها حاضر وغائب انتهى المراد منه وخلص الثلث هو لفظ
من كل ثيب للميت ثلثه ولا بد من المسئلة الاولى ان يكون في
التركة دين او عرض غائب والا فلا تكون من مسا لخلص الثلث
وكذا في الثالثة كما قاله الطبري قوله او يخلص ثلث الجميع في العبد
الاول والثانية ويدفع للموصي له او يخلص ثلث الجميع في العبد
في الثالثة ويقتض منه قدره فهو باب صرف الكلام كما يصلح له

المعين في م

ويعيب ابنه او مثله خبا لجمع **ش** يعني انه اذا اوصى له نصيب
ابنه او بطل نصيب ابنه واجاز الابن الوصية فان الموصى له ياخذ
جميع التركة وان ردها فقدت في الثلث فكان الموصى به جميع التركة
تقوله فلجميع اي جميع نصيب الابن ونصيب الابن تارة يكون جميع المال
ان اخذ او نصفه او ثلثه او ربعه او خمسة وهكذا ان تعدد وعلى
هذا عمل ما زاد على الثلث يتوقف على اجازة وما كان الثلث فاقبل
لا يتوقف على اجازة فان كان الابن واحدا واجازة اخذ جميع المال
وان لم يجز اخذ الثلث وان كان ابنا واجازة اخذ النصف وان لم
يجز اخذ الثلث وان كان ثلاثة بنين اخذ الثلث اجازة والا اربعة
اخذ الربع وهكذا وهذا التمرير على ان المراد بالجميع جميع المال وعمل
ان يكون المراد جميع نصيب الابن وهو المال او الباقي بعد ذوي
الارواح ان كان الابن واحدا او نصف المال ونصف الباقي ان كان
اثنين وثلث الباقي ان كانوا ثلاثة وهكذا او هذا الاحتمال فتره ابن
غاري وجد عندني ما نصبه والعمرة بالاولاد الموجودين يوم الوصية
فلو كانوا ذكورا وانثى فخصه المذكور فلو لم يكن ذكورا فخصه
انثى وكانه اطلقت الابن عليها فان كانت انثى فنصف الثلثين
او ثلاثة ثلث الثلثين وثلث الثلث ان اجزى والا فله موصى له
الثلث وتعمل في بقية الاقرار والانكار كما يأتي او اربعة مخرج الثلثين
او عشرة فنفس الثلثين وهكذا فان مات ولم يخلف احدا بطلت
وصيته كن قال من عني ولا عني له وكذلك ان لم يمت وابنه من
وجود ولد **د** لا جعلوه وارثا معه او لغيره فتر ايد **ش** يعني
اذا قال اخطوا زيد امثلا وارثا مع ابني اقال الحقوه به او تركوه
مترلة ولدي وما شئت ذلك واجاز الابن الوصية فان زيدا الموصى له
يقدر بماله او يكون التركة بينهما نصيبين وان سماه البنون ثلاثة بنوك
واحد وهكذا ولو كان له ثلاثة ذكور وثلاث اناث لكان كرايع مع
الذكور ولو كانت الوصية لاني لكانت كراية من الاناث تقوله فتر ايد
على مما ناله فلو كانوا ثلاثة ذكور وانثى والموصى له انثى يكون ثلثا
من الاناث فتكون له تسع وان كان الموصى له ذكرا فتكون رابعا
من الذكور وهكذا او اظهر ما يتعلق بهذا فيما كتبناه على نت **د**
ويعيب احد ورثة غيره من عدد ورثتهم **ش** يعني انه اذا اوصى
له بثل نصيب احد ورثة وترك رجالا او ترك رجالا وانثى فان المال
ينقسم على عدد ورثتهم المذكور كما لا يخفى ثم يدفع للموصى له جزا من
ذلك فيأخذه ويذهب ثم يقسم المال بين الورثة على الغريضة الشرعية

تقوله

تقوله من عدد ورثتهم اي ورثتهم الورثة اي ورثتهم فان
كانوا اثنين فله النصف او ثلاثة فله الثلث او اربعة فله الربع
وهلم انهم ان متعلق بجزء واحد وقا تقديره حاسب وكذا يقدر
في قوله فيسهم من مريضته وفي شرح الاجوري ما نصه لو قال
الموصى من عددهم لكان اخضر واظهر ان قوله من عدد ورثتهم
يعني عدد الذكور بالاسمين كما هو المتبادر منه وليس بمراد وان مثل
التعيب ما يورثي معناه من لفظ سهم وساب وناب ونحوها **ص**
ويجوز انهم فيسهم من مريضته **ش** يعني اذا قال لفلان جز من
مالي او اوصى له بثلثهم من مالي فانه يعطى سهمها من اصل مريضته
لانما يقع منه اذا انكسرت السهام على بعض الورثة فان
كانت اصل مريضته من ستة سهم منها وان كانت من اربعة
وعشر من سهم منها وان كان ورثته ولده فان ترك ذكرا وانثى
فله الثلث وان ترك ذكرا وانثيين فله الربع وان كان رجل
وامراة فان ماله سهم من اربعة بنات فله هذا اذا كان له وارث
فان لم يكن مثل له سهم من ستة لانه اذا لم يبق من ماله الاربع
او ثمانية لانه اقل سهم من ماله ثلثي قولان تقوله من
مريضته اي من اصل مريضته ولو عايلة فاذا كان اصلها
مثلا اربعة وعشرين وعالت لستة وعشرين فله سهم من
ستة وعشرين وان لم يقع الاموال من ذلك فلا يعطى الا ما
صحت منه كما قاله الشيخ عبد الرحمن وقال **س** اي من اصل
مريضته عايلة او غير عايلة لانما يقع منه مريضته كما قاله
الشراح لانما قد تكون من ستة ونفع من عدد كسرى وقال **ق**
اي من اصل مريضته والعول هناك اخل في التامصيل **د** يعني
كوة منعه ماله او مثله تردد **د** يعني ان الشخص اذا اوصى
لزيد مثلا بنصف ابنه واجاز الابن الوصية فله يعطى لزيد مثلا
نصيب ابنه مرة واحدة او مرتين في ذلك تردد وعلى الثاني لو
اوصى بنصف نصيب ابنه وليس له وارث الابن فهو بطل ماله
اذا اوصى بثل نصيب ابنه فقط فيعطى جميع المال ويتوقف على
اجاز الوارث وخشيته فيوقف القولان وما اذا تعدد الابن
حقيقة وحكما كان يكون متعديا لثلاث او اكثر او معية ام وزوجة
او وصي بثلث ماله لستة والاحز بنصف نصيب ابنه على القول
الاول يعطى نصيب الابن والامروا في وعلى القول الثاني يعطى
الجميع من مثلي نصيبه تامل قال الزرقاني والرد لان القصار

Copy ersity

وليس بغيره لانه قوي ملام اي حبيبة والسماحي من ان ضعف الشئ
من بين من يرفق له وتقل وتقل عن شئ به خلاف ذلك وح فابن
القصار وشيخه من المتأخرين انتهى وفي عبارة كون الضعيف المثل
قوي من جهة اللغة قال الكوفي ضعف الشئ مثله كافي التوضيح
وكونه المتكلم قوي من جهة اخرى فكل منهما مشي على غير ما مشي
عليه الاخر وتو له كون مبتدا ومثله خبره والكون الوجود او
الضرورة وهو الظاهر والصحيح في منصفه للتصحيح وبما في
عبد ورثت عن الموصي له **ش** يريد انه اذا اوصى بخدمته عبد
من عبده ولم يجد لها بركة بل بل ما بعده فانه يجد منه
طول حياته وان مات الموصي له فانه ورثته يرثونها بعده لان
الموصي كما لم يجد لها والملت علمنا انه اراد خدمته حياة العبد
مقتوله وبما في عبد معطوف على منفعة معين وقوله ورثت
جواب الشرط **ص** وان حدودها بركة من كمال مستأجر **ش** يعني انه اذا
اوصى له بخدمته مدة معلومة بان حدودها بركة من
فانه يصير حثا لعبد للمستأجر من انه يكون لسيدته او لم يقرر
بقامه بغيره اذا بقي من المدة الثلاثة ايام لان بقي حجة كما يفيد
بما في قوله وبها واستثنى كونهما الثلاث لاجل هذا اغل
في الجيم وعلى كسرها يصير التشبيه لا خادرة ان للموصي له ولورثته
اجازة ماله من الخدمة وقال **س** ويقع الجيم بالنسبة لورثة الموصي
فجوز لهم بيع العبد واستثنى خدمته ان بقي كما ليومين والثلاثة
لا اكثر وان لم يجد ولا يجوز كثير ولا قليل وكسرها بالنسبة للموصي
له او ورثته فجوز لهم بيع ما بقي من الخدمة ان حدود والام
كما لستة والسنتين الاكثر لا ختم الموصي انتهى وجواب بيع الموصي
له ماله من الخدمة مقيد بغير عبد الحضانية قال في المدونة لو
اوصى لخدمته العبد عشر سنين فأكبريته فيها جازا كما في عبد
عشر سنين وهذا خلاف المخدم حياته لانه اذا مات المخدم
سقطت الخدمة والموجمل يلزمه باقها لورثة الميت وللرجل ان
يواجر ما اوصى له من سنين او خدمة عبد الا انه يعلم انه اراد به
ناحية الحضانية **ص** فان قتل فللوارث القضاء او القيمة **ش**
يعني ان العبد المخدم اذا قتل فللوارث الموصي القضاء من قتل
العبد اذا كان القاتل مكا حيا له والا فالقيمة ولا سلام للموصي له لان
حقه انما كان في الخدمة وقد سقطت بالقتل وفيه القيمة من قتل
الخطا **ق** فللوارث القضاء من اي ان قتل عدا وانا والقاتل

مكافي

مكافي واراد الوارث قتله لا خطأ مطلقا او عدا والقاتل مكافي وعن
عنه او غير مكافي وهذا اولى من قولك فان قتل العبد الموصي
بخدمته عدا عدا وانا فللوارث القضاء من ان كان قاتله عبدا او
القيمة وقد تنوعت ان كان القاتل حيا الى اخره لانه يبيع على
الموت صور وبعبارة اخرى وللوارث هذا اذا كان القاتل قتل
عدا عدا وانا وهو مكافي او قتله قتل عبلة او حرا به وقوله او
القيمة هذا في الخطا مطلقا وفي العدا وهو غير مكافي وقال **ص**
او تنويعا اي فللوارث القضاء من بيا صورة او القيمة كما صورة
لا تخير به فان قيل لعل ثم ياربع من كونها للتخير يحمل ذلك
على ما اذا كان القاتل عبدا فما جواب نعم وذلك لان العبد
اذا قتل عبد اقليل لسيد المقتول التخير بين العاقبة من
واخذ القيمة حيا على سيده بل بين القضاء والاستحيا اذا
استحياه خبر سيده بين اسلامه وخذائه كما هو انتهى وجد
عندي ما نصه وخير قتل للموصي بخدمته سواء حدث بدمه
اولا **ص** كان جنى الا ان يخدمه المخدم والوارث **ش** التشبيه
في سقوط الخدمة والمعنى ان العبد المخدم اذا جنى فالتحلام
ايضا لو ارث الموصي بكسر الصاد ان ساء اسلامه او خذاه فان
خذاه استمر في الخدمة على ما كانت عليه قبل الجناية وان اسلمه
خبر المخدم بفتح الدال او وارثه بين ان يمشوا ما فعله وارث الموصي
ويطيل حكمهم من الخدمة او يبعدوه ويستمر الخدمة مقتوله الا
ان يخدمه المخدم او الوارث فتستمر في الخدمة وقال **ق** قوله
كان جنى الى اخره فتشبه في المطلق المتدر بعد قوله فللوارث
الى اخره اي وسقطت الخدمة به ليل قوله الا ان يخدمه المخدم
قوله او الوارث قال **ص** اي وارث الموصي او الموصي له وسقطت كلام
الموت للاسرى حسن والتقل يستند لذلك انتهى وقال **ه** في ما
يترجمه المراد بالوارث اولا وثانيا فوارث سيده فان قلت بغير
السلام على وارث المخدم قلت لعله ترك ذكره لما علم ان الوارث
يترك لورثة مورثه وقد جعل الموصي العدا بقوله الا ان يخدم
المخدم وحملت على ما يسوق وارث الموصي والموصي له او وارث
الموصي له فقط وان كان قاتله مكا حيا فباعتداله المرفة اذا
العبد بمرقة كانت عدا الاولى ثم ان التشبيه في قوله كان جنى
في مطلق التخير فان الذي يخرج به سيد المخدم فيما اذا جنى
هو في تسليمه او خذاه وهو خلاف المخرج فيه في الاولى كما هو

ص وهو ومديران في المرض في المعلوم **ش** يعني ان الوصية والمدير
في المرض لا بد خلال الايام المال الذي علم به الموصي يوم الوصية فيستل
قل كمالها لكنه او لا فان وقع من مرضه ثم مات فانه يكون كمن دبر في
صحته اي فيدخل في المال الذي لم يعلمه الموصي ايضا وفي شرح
قوله فيما علم اي علم به قبل موته ولو بعد الوصية واما مكان من
مال لا يعلم به قبل الوصية ولا بعد ها حتى مات فلا تدخل فيه
الوصايا ومدير المرض ومفهوم الشرط ان المدير في الصحة يدخل
في المعلوم والمجهول للموصي حال الشارح والشرط على ظاهر المذهب
ان الصحيح فقد عتقه من مجهول اذ قد يكون بين تديره وموته
السنة الكبيرة والمريض يتوقع الموت في مرضه وهو عالم بما له
فانما قصده ان تجري افعاله فيما علم به واما اذا وقع المريض ثم مات
فمدير الصحة انتهى قوله واما اذا وقع الى اخره فمسئلة زائدة
على كلام المؤلف وظاهر كلام المؤلف ان الوصية اذا كانت في الصحة
لا تدخل في المجهول وهو ظاهر كلام غيره ايضا والفرق بينهما وبين
مدير الصحة ان التدير لان ماله في وصداق المريض يكون في المعلوم
والمجهول ولا يدعى المؤلف ان ليس هذا من الوصايا انتهى المراد
منه قوله ومديران كان مريض ولا خصوصية للمدير بذلك وكذلك
المبتلى في المرض وتقدم انما في مرتبة واحدة قوله فيما علم
اي في ما لعله الموصي والمدير وعلى هذا فتراته بالبناء للفاعل
احسن فسر فان اهل الوصايا ان الميت علم به وانكرت
الورثة ذلك خلف الورثة ما يعلمون ان الميت علم به ولم يدخل
الوصايا فيه اي وان تكون خلف الموصي لهم ودخلت الوصايا فيه
كما اشار له ابن فرحون على ابن الحاج **ص** ودخلت فيه وفي
المرى **ش** تقدم ان الوصايا لا تدخل الا فيما علم به الموصي وذكر
هنا انما تدخل في المدير في المرض اذ ابطال بعض تديره لطيف الثلث
وكذلك تدخل الوصايا في المرى الراجعة بعد موته وكذلك تدخل
في الحبس الراجع بعد موته وكذلك تدخل الوصايا في البعير الشارح
والعبد الابن اذ ارجع بعد موته قال في المدونة فلما يرجع بعد
موته فيمرى فان الوصايا تدخل فيه وان بعد عشر سنين والمراد
بالمرى الشئ الممر لا المصدر وفي شرح **ص** ودخلت فيه وفي المرى
اي في المدير مطلقا اي سواء كان في الصحة او في المرض لما قاله
الشيخ عبد الرحمن واعلم ان دخول الوصية في مدير الصحة
وفي مدير المرض ظاهر وذلك فيما اذا كان المتقدم علمه بزيادة

اي م

ر

على ذلك

على ذلك مال الميت الذي من جملته قيمة المدير بان كان قد الاخير
يزيد على ذلك مال الميت الذي من جملته قيمة المدير فاذ كانت
ذلك مال الميت الذي من جملته قيمة المدير مائة وكان فك الاخير مائة
او اكثر فانه يبطل تديره المدير في الصحة ويدخل ما زاد من ذلك
الاخير في ذلك قيمته ايضا ومثله يقال في المدير في المرض فلا اشكال
وبه يعلم ان كلام الخطاب غير ظاهر وفي كلام الشيخ عبد الرحمن اشار
له فانه قال ودخلت فيه اي في المدير اذ ابطال كلامه بان كان هناك
وصايل مقدمة عليه فلم يحلها الثلث كلها فانما تكمل منه اذ ابطال
وهذا هو الموافق لكلام ابن ساس ولم يظهر غيره تأمل انتهى لكن لا
خصوصية للمدير اذ كل مرتبة تزيد على الثلث فما بعد ها تبطل
واذا ابطال فان كان يرجع مالا للموصي فانه يدخل فيه ما قبله
وان كان مالا على الموصي كصداق المريض او زكاة عليه فلا انتهى
وانظر للكتاب وجواب ق عن الاشكال فيما كتبه على تت **ص**
وفي سفيقة وعبد شمر لهما في ظهرت السلامة قولان **ش** يعني
ان العبد او السفينة اذا اشترى عند الناس ثلثها قبل صدور
الوصية ثم ظهرت سلامتها بعد موت الموصي هل تدخل فيها به
الوصايا ولا تدخل فيه ذلك قولان لما ذكرناه واهما اشبه عنه ولا
مفهوم لما ذكرنا وفي مال شمر ثلثه الى اخره وشمر يتخلف اليها
ص لا فيما اقرب في مرضه او اوصى به لو ارتك **ش** يعني ان ما
اقرب في مرضه ويبطل اقراره فيه كما اذا اقرب في مرضه انه
كان اعتقه فان الوصايا لا تدخل في ذلك على المعروف من المذهب
وكذلك ما اوصى به لو ارتك ولم تجز الورثة فان الوصايا لا تدخل
فيه ومعنى ذلك ان الرد لذلك وقع بعد الموت اما لو حصل قبل
موت الموصي وعلم بذلك ودخلت الوصايا فيها كما قاله في قوله
لا فيما اقرب في مرضه قال في بحاصص المتر له ارباب الديون وما
نابه يرجع به انما ينسج على الورثة على مرضاته وليس لارباب
الديون فيه شيء قوله في مرضه اي او صحته لان اقراره في صحته
قد يكون باطلا اي لا في اقراره الباطل انتهى وفي شرح المراد بما اقرب
في المرض ما يبطل اقراره به في المرض كما اقراره لم يثبت عليه قال في
المدونة وان اقرب المريض بدين فانه يخرج من راس المال ثم انه يبطل
فان كان لم يثبت عليه يرجع بدينه وان كان لم يثبت عليه اخذه وما
اوصى به يخرج من ذلك ما يقرب بعد ما اقرب به من الدين سواء كان لمن
يتم عليه او لا قال للكتاب وانظر فك الاخير ومدير الصحة ونكاح

في صحته

Copy University

المريضة هل يدخلون في الدين المتر به لمن يتهم عليه حيث كان المقر بها
وهو الذي يظهر من التوقيع في شرح قول ابن الحاجب ولا تدخل الوصايا
فيها لم يعلم به اولاد خلون ونحوها ظاهر من هذه المجلد من المرونة ثم
بأن ابن بونين في كتاب الدين ان المديون في الصحة يدخل في
ذلك فيكون فكل الاخير فقد ما عليه من باب اولي شاملة انتهى قلت
في قوله فيكون فكل الاخير الى اخوة يجب ان فكل الاخير من الوصايا
بخلاف التدبير الا ان يجعل على فكل الاخير الذي تعين عليه حيث لم يكن
من الي وكما في موصل دون غيره شاملة وما ذكره عن ابن بونين في
ان دخول مدبر الصحة فيما اقرب به في مرضه لمن يتهم عليه في سداد
من كلام المؤلف لان سلامه في بيان ان الوصايا لا تدخل فيما اقرب به في
مرضه لمن يتهم عليه لكن مقتضى كلامه ان ذلك الاخير لا يدخل فيه
كما علمته انتهى المراد منه **ص** وان ثبت ان عقد هاتظه **ش** المراد
بالعقد هي الورقة التي يكتب فيها الوصية فاذا وجدت وثيقة
مكتوبة بخط الميت وثبت عند الحاكم بالهيئة الشرعية اتملحظ الوصي
والحال ان لم يقل ان عقد وهما فان ذلك لا يبعد ولا تنفذ بعد موته
ولا يعمل بها اما ان قال ان عقد وهما واثبت عند ذلك فانما تنفذ بعد
موته ويعمل بها وانما لم يثبت ان عقد هاتظه او قرأها ولم
يشهد لان كلامها لا يثبت عزمه عليها انه رجع عنها قال ابن عرفة
الصيغة ما دل على تعين الوصية عند دخل اللفظ والكتب والاشارة
قال الحاجي من كتب وصيته بيده فوجد في تركته وعرضا انما
خطه بشهادة عدلين لم يثبت شيء منها حتى يشهد عليها وقد يكتب
ولا يبرم رواه ابن القاسم **ص** او قرأها ولم يشهد **ش** اي وكذلك
لا تنفذ الوصية بعد موته ولا يعمل بها اذا قرأها على الشهود
ولم يعمل ان عقد وهما ولم يشهد عليها واما ان شهد عليها او قرأها
عليهم وقرأ ان عقد وهما فانما تنفذ بعد موته قوله ولم يشهد اي ولم
يشهد انما وصيته قوله ولم يشهد راجع لهما وقوله لم يعمل ان عقد
قال الزرقاني مصطوف على المنفي اي ولم يقل ان عقد وهما فان قال ذلك
وثبت عمله فان قيل المحل للو او لان عدم الاثارة ترتب على اتفاق
الامر بمعاك ان المتاسب الاثارة بما دون اب فالجواب ان او هنا
لاحد الشيين الدارين الامرين فلا ينبغي الحكم الا بالثانها معا
كقوله تعالى ولا تطع منهم امرا او نفورا اي لا تطع واحدا منها انتهى
وجد عندي ما نصه فان قال ان عقد وهما تنفذ اي قال باللفظ ولا
عبارة بكتابه ذلك قوله لم تنفذ راجع لجميع ما تقدم **ص** وندب فيه تقييد

الشهد

الشهد **ش** اي يستحب للاسنان ان يكتب وصيته ان يبدأ بالشهادة
بان يقول شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله
ثم يذكر ما يوصي به حال ما كان فعلى ذلك الصلحون وما زال ذلك من
عمل الناس بالمدينة وانه ليحتمل واره حسنا قال ابن بونين ما كان
ويوصي اهله بالتقوى ويصلحوا ذات بينهم ويطيروا الله ورسوله
ان كانوا مومنين قوله ويندب الى اخوة اي تقدر بمقتضى المقصود
بالذات فلا ينافي ان يقدم البسطة على ذلك وظاهر كلام المؤلف
انه يندب اليه بالشهادة سواء كانت الوصية بالنساء او مكتوبة
قال **ص** في شرحه ولم اراه الا في المكتوبة **ص** ولهم الشهادة وان لم
يقرأ ولا فتح ويتعد ولو كانت عنده **ش** يعني انه يجوز للشهود
ان يشهدوا على الموصي بما انطوت عليه وصيته وان لم يقرأها عليه
وان لم يفتح الكتاب ولو بقي عنده الى ان مات اذ انما لهم الشهدوا
بما في هذه الوصية وهي رواية ابن القاسم وتنقد بعد موته
اذ امرت بالكتاب بعينه بل لو اخرجت كتابته الوصية عن تاريخ
الشهاد بدلك فيجوز لهم ان يشهدوا بشرط ان يقرأ الوصية
بعينها قوله ولهم الشهادة الى اخوة اي فيجوز لهم الشهادة وهذا
لا ينافي وجوب الشهادة اذ لم يقع غيرهما فقامت كلام المؤلف في
الجواز والوجوب امرين عارضين وهذا اولي من جعل الامم بمعنى
على قوله ولو كانت عنده اي ولو كان الكتاب الذي فيه الوصية
عنده وقال **ص** اي ان كانت عندها او عند احد من
غيرها بل ولو كانت عنده **ص** وان شهد بها وما بقي فخللان
ثم مات فتعجبت فاذا فيها وما بقي فخللان **ش** يعني ان الوصية اذا كانت مطبوعة عليها وقرأها الموصي للشهود
اشهدوا بما فيها اي وعلى وما بقي من ثلثي خللان الغلابة فانه
يجوز لهم الشهادة بذلك ثم مات الموصي فتعجبت الوصية فاذا
فيها وما بقي من الثلث فخللان او مع الفتر امثلا فان ما بقي
من الثلث يقسم بين خللان الغلابة وبين المساكين وما ذكر
معهم نصفين بالسوية كما لو كانت الوصية لثلاث ففقط فان الثلث
يقسم بينهم نصفين قال ابن وهب في امرأة قالت لست بوجه هذه
وصيتي وهي مطبوعة اشهدوا بما فيها وعلى واستدعنا الي
عمتي وما بقي من ثلثي فطعني وماتت ففتح الكتاب فاذا فيه ما
بقي من ثلثي خللنا في المساكين والارامل فانه يقسم بقية
الثلث بين العمة والاصناف الاخرين نصفين بجزلة رجلين قال

ابن رشد هذا على قول ابن الفاسي المدونة وعينها ان ما اوصى
بشيء لرجل ثم اوصى به لغيره فغنمها به بينهما ولا تكون وصيته الثانية
ناسخة الاولى فتقول المولى وما أعطوه على ما اوصى به من قبل
فانه قيل ما بقي منه عليه خالها بالنسبة للمعطوف بمعنى على
فالجواب انه مشهود به والمشهود عليه قد وصى اي وان شهدا
على الموصي بمدين فصرح في خط الناصر للقائ ان اوصى له
بثمة خالطه ولاخر منكم سنة او سف فتلفت الثمرة الخمسة
او سف فانه له جميعها دون هذا وقيل له بساير الثمرة فانه في
المسوط وقال الباغي لو اعراه او سقام من حابط ولم يبق الا
مقدار تلك الاوسف فانه يفتقر لمعنا **ص** وكنتها عند فلان
فصدقوه او اوصيته بثلثي فصدقوه صدق ان لم يغفل لابي
ش يعني انه اذا قال وصيتي كتبها وهي عند فلان فصدقوه
فانه يصدق وكذلك اذا قال اوصيته ثلثي فصدقوه فانه يصدق
في ذلك ان لم يغفل لابي اي قال انما وفي الثلث او بالثمة لابي
فانه لا يصدق لانهم واما القليل فيسحق ان يصدق كما في
كتاب الشهادات كما قاله **ز** وفي شرح **هـ** ما نصه يحتمل قوله
وكنتها انه كتبها وجعلها عنده فتصدق بقره في قوله هذه وصية
التي كتبها وحديث فلا يرجع ان لم يغفل لابي له ويحتمل انه يريد
انه امر فلان بكتبها وحديث فتصدق بقره في صرف الموصي به
وتعويض صدقه وقوله ان لم يغفل لابي يرجع له انتهى المراد
قوله ان لم يغفل لابي في يد في المسكتين ولا مفهوم لانه بل هو
كناية عن منتهى عليه اي ان لم يصف الوصية لمنتهى عليه ولو
ادخل الكافي فقال لابي كان اولى وهو ما اشار له المولى
فيما تقدم بقوله ولا من شهد له بكس ولغيره بوصية والاقبل
لنما قوله عنده حاله من الهاء في كتبها اي حاله كونه عند
فلان لا لغو متعلق بكتبها فلا يحتاج الى ما قاله الزرقي ومنه
اي وان قال كتبها وجعلها عند فلان ففي الكلام حذف اداة الشرط
وفعل الشرط وحذف فعل عامل في الطرف وقوله عند فلان ظاهر
ولو كان غير مدرك وهو قول مالك في الوصية وبه قال سفيان
وهو ظاهر المدونة واختيار التوميني والظاهر لان الميت ابنته
وامر يقبل قوله ولان عدم تصديق مود اليها الوصية
وغوات غرض الميت وذهاب ابن الفاسي الى اشتراط كونه عدلان
غيره لا يصدق لقوله الشارح انتهى وغير العدل يشمل الكافر قال بعض

شيئا

سفياننا ويحتمل ان يكون المراد المنع هنا عدل الشهادة لا عدل
الوصية والامامة وهو بعيد انتهى قوله فصدقوه ولا يحتاج
لثمة فلو لم يذكر فصدقوه فلا يصدق الا بينة **ص** وفيه فقط
ب يعني انه اذا قال اسندوا علي ان فلانا وصي ولم
يزد علي ذلك فانه يكون وصيه بجميع الاسماء وبزوج صفار بنيه
ومن بلغ من ابيكار بناته باذنه الا ان يامره الاب بالاحياء او يعين
الزوج والنيب بامرهما فيقدم عموم ما هنا على المقيّد في باب
النكاح وفي شرح **هـ** ما نصه ظاهره يدخل في العموم ما اذا كان به
الموصي وصيا على ابنته وهو ظاهر المدونة فيكون الموصي به
الولاية عليهم وقيل لا يدخلون الا بالنسبة على دخولهم ذكره به
المسند الى عم كما ذكر ترجيح كل حال فروع الاول اذا قال فلان
وصي وثبت ان فلانا ميت وله وصي فانه علم بموته كان وصيه
وصيا وان لم يعلم لم يكن وصيه وصيا وتطال الوصية ذكره
ح وكذا تطال اذا علم بموته فلم يكن له وصي الثاني للموصي ان
يوصي ما لم يمنعه للموصي من ذلك الثالث اذا قال لشخص
انت وصي علي ولادي فلان وفلان وسكت عن باقيهم دخل
من لم يسم في وصايته وكان وصيا على الجميع وكذا لو قال عبيدي
احدكم وصي بعضكم عتقواكم وان اصدق علي شخص بماله
وهو عدة امور وصي بعضكم وسكت عن بعضها واستثنى
بعضها فانه يكون ما عدا الاستثنى للمصدق عليه حيث علمه
الموصي الرابع اذا اوصى بوصية وذكر فيها ان الوصي على
اولاده فلان وصي بوصية اخرى وغير ما كان اوصى به
الاولا الا انه لم يفرق للموصي ولم يجعل وصيا على اولاده في
الوصية الثانية الا انه قال ان هذه ناسخة لكل وصية قبلها
فلا يكون ذلك ناسخا لامر به على اولاده ذكره ابن رشد في
نوازل له قاله الخطاب الخامس من اوصى لغيره وصية وشرط
ان يكون ما اوصى به بغيره ولي المجهول حتى يرشد المجهول فانه
يعمل بذلك ايضا كما اذا وصى له بغيره على ذلك السادس لو اوصى
بشيء على شرط فلم يوف به الموصي له فانه يرد ما اوصى له به
ثم اوصى لام ولده بوصيته على ان لا تزوج فتوى وتتذللها
الوصية ثم تزوجته فانه يرد ما اخذته فانه في معنى النكاح
انتهى المراد منه قوله وصي فقط نعم ولو قال لفلان فانه
يعلم لان العبرة بالمعنى بان قال ان مت فلان وكيلي كما قاله في نوازل

Copyrighted material

المولى فيهم

عند الشرع طيسر فيه تقييد المال لانه لم يسند الا الى محفوظ غلا
تصرفها في نفسها لعدم من في تصرفها خصوصاً الا اني **ص** لمسلم مكلف
عند عار **ص** هذا شروع في الكلام على شروط على شر وطا الوصي
الذي تستند اليه الوصية منها ان يكون مكلفاً خلا منسدا الوصية
لصبي ولا لمجنون ومنها ان يكون مسلماً فلا تستند لكافر ومنها ان
يكون عدلاً والمراد بالعدالة الامانة والرضا فيما يصير اليه وهذا
يشمل الكافر خلف ذلك اخرج به خلا يقال ان العدل كما في الاسلام
تكون عليه ترك مسلم لان هذا الوارد بالعدل عدل الشهادة به
وبعبارة اخرى المراد بالعدالة المحترمة هنا الامانة والرضا
فيما يصير اليه ايوان كان جديراً بما يصير اليه على خلاف ذلك فالعدل
الذي يوجب عزله هو سابقاً بل ذلك ويشترط فيه ايضاً ان يكون
امناً ورضياً له قوة على التصرف احترازاً عن العاجز ومثله
المأبون **ص** وتوحيه في كون المأبون عاجزاً قوله لفظه قال **ص** متعلق
بوصي على تضمنه معنى بسند اي وانما كان معتمداً بسند لان بوصي
تعلق انتهى وقال **ص** وانما كان معتمداً معنى بسند لان بوصي
يقدمه بنفسه انتهى **ص** وان اعني وامارة وعبد **ص** هذا امارة
في المالك الذي تستند اليه الوصية اي ولو كان اعني ولا خلاف
في حوا ان اسناد الوصية اليه وكذلك يصح اسناد الوصية الى
المرأة بشرط ان تكون فاحشة لذلك وسواء كانت المرأة اجنبية
او من وجه الوصي او مسئولة او مدبرة له وكذلك يصح اسناد
الوصية الى العبد بشرط ان يرضى سيده بذلك واليه اشارة بقوله
وتصرف باذن سيده وان كانت الوصية لعبيده فليس له بعده
ذلك رجوع وبقي خلد في عبيده مدبرة ومكاتبه والمعتق
لاجل قوله وعبد واخرى الامة لان من شأنها ان تحسن القيام
بالادب سيدها وانما نص على العبد لانه المتوهم ثم يقتصر كلام الله
اما قوله باذن سيده متعلق بتقدير وقوله وتصرفاً يعطون عليه ذلك
المقدر اي قبل باذن سيده وتصرف اي من غير اذن جديدي
اذن له في التصرف وظاهر كلام المولى انه متعلق بقوله تصرف وعليه
يجعل على ما اذا وقعت من غير اذن في التصرف وما لو وقع باذن
فيه فلا يحتاج لاذن في التصرف تكون الاذن في الاول يستلزم الاذن في
الثاني كما هي مقتضى القواعد وعليه ايضا ما التصريح بقوله تصرف
تصرف ما علم التراما وكلام المولى نحو كلام ابن شمس ان قال لا يشترط
في الوصي الحرية بل يجوز الوصية للعبد كان له او لغيره ويتصرف باذن

مولا

مولا كما اشار له **ص** وتعالى **ق** ظاهره انه متعلق بتصرف وليس كذلك
بل هو متعلق بتقبل المقدر فكان ينبغي ان يقول وتقبل باذن سيده
ثم تصرف انتهى بنفسها **ص** الاول تعالى في التوقيع وهذا
الذي ذكره المولى في ما بالوصي على اموال اليتامى او على اقتضاد
او تقضا به خيفة ان يدعي غير العدل الضمان واما فيما يخص
بالمسك الوصية بالثلث او بالعتق فيجوز الى غير العدل الثاني
انظر في العاقل هل يشترط فيه الاسلام حيث وقعت الوصية
عند حاكم شرعي لان الوصي كالوكيل والوكيل الذي لا يمكن من بيع
او شراء او تقاض او لا يشترط ذلك لانه ليس للوصي اذ امان في الزكاة
من ان يربطه الثالث لا يجوز لا يجوز للذمي ان يوصي لمربي وان
مستأثراً مسئلة من مات لم يترك ولم يوص له فقتله رجلاً
ضام تركته فان بيعه بمجي على ورثته قيام فقتله حينئذ مقام
الحاكم كما اشار له **ص** في شره **ص** وان اراد الامير بيع موصي
اشترى للاصاغر **ص** يعني ان من مات وترك اولاد اصغاراً وكباراً
وترك رقيقاً جعله في حال حيائه ومبايعاً على الاصاغر واراد الامير
بيع حصتهم من الرقيق فانه يشترى للاصاغر ان كان لهم ما يجهلها
فانه لم يملك ذلك حصتهم واضربهم باع الاصاغر حصتهم منه فقط الا ان
يفر ذلك بالامير ويأبوا فيتفق على الاصاغر بالبيع معهم **ص**
وطر والمشتق بعزله **ص** يعني ان المشتق اذا طرأ على الوصي
فانه يفر عن الاصل على المشهور اذ يشترط في الوصي العدالة
ابتداءً ودواماً قال ابن رشد وادار وجب الوصية بعمل بها
مستوفى ان جعلها قال ويعزل الوصي اذا عادى المولى عليه
اذ لا يؤمن عد وعلى عدو في عي من احواله وقال ابن القاسم
للوصي ان يشترى لمحجوره بعض ما يلهو به قوله وطر والمشتق
يعزله اي يوجب عزله بخلاف السلطان والرق بينهما ان السلطان
لمصلحة عامة وهذه المصلحة خاصة المقصود منها العدالة وجد
عندي ما فاض لو طرأت عداوة بين اليتام والمشتق عزله عنهم **ص**
ولا بيع الوصي عبد اجنبت القيام بهم ولا الزكاة البقرة الكبير **ص**
يعني ان الوصي لا يجوز له ان يبيع رقيقاً ولو بهر به لكان احسن
بحسن القيام بالاصاغر لان بيعه ليس بمصلحة والوصي لا يتصرف
الا بالخط والمصلحة وكذلك ليس للوصي ان يبيع الزكاة من غير حضور
الكبير لان الوصي لا تفر له عليه فان كان الكبير غائباً عن الوصي يرفع الى
السلطان لينظر في امره الكبير الغائب وجد عندي ما فاضه فلو باع

Copyrighted material

فيروما لم يفت وقيل يزد مع الفوات القيمة وهو القياس ولو علم
المشتري وتصرف يصير كالمصاحب ولو باع الوصي حصنة الميت
بوجه شرعي ثم انفقوا الشوكا ان له اقل مما باع فلا يرجع المشتري
على الوصي بالحق اذا كان صرفه على مقتضى ما اوصى كعمل الفقير
ان لم يوجد وان وجد وارجع عليهم **مس** ولا تقسم على غائب بلا حاكم
مس هذه المسئلة احدي المسائل العشرة المتقدمة في باب الحجر
المختص بالفضاء ان امر الغائب انما يحكم فيه الفضاة والوصي لا يجوز
له ان يقسم التركة على الكبر الغائب بلا حاكم لان القسمة قد قيل
فيها انما يبيع من البيوع وتقدم ان لا يبيع على الكبر الغائب الا بعد ان
يرفع الامر الى القاضي فيعمل معه من يلى ذلك ولا يامر القاضي بالقسمة
حتى يثبت عدده التركة ووفاء من ادعيت وفاته ان كان موزونا
وعينية الشريك الغائب وفي شرح **مس** وتقدم هذا القسمة
في قوله كفاض عن غائب واذا قسم على غائب بلا حاكم كانت القسمة
فاسدة وتزدو والمشترون العالمون غصاب لا علة لهم وتقدم ايضا
في الحجر ان امر الغائب انما يحكم فيه الفضاة **مس** ولا تثبت حمل على التعاون
مس يعني ان الانسان اذا اسند وصية لثلاث فكثر وصيته مطلقا
فانه يحمل على التعاون بمعنى انه لا يستغل احدهما في التصرف بشئ دون
صاحبه ان لكل واحد منهما من النظر ما لاخر فكل واحد واحد
اما ان قيد الوصي في وصيته لهما بلفظ او قرينة باجماع او افراد
فانه يصار اليه ويستغل كل منهما بالتصرف دون صاحبه قال
في المدونة من اوصى الى وصيين فليس لاحد منهما يبيع ولا يشتر ولا
تكاح ولا غيره دون صاحبه الا ان يوكله انتهى قال ابن عرفة وسوا
اوصى لهما على سبيل الشراكة او المعينة في شئ من واحد او زامين قال
في المدونة الا الشئ النافذ مثل الطعام وما لا يد منه مما يفرع من تاجره
هو خفيف اذا غاب الاخر وانما في شرح **مس** ما نصه ولا تثبت حمل على
التعاون ظاهر ظاهره ولو اوصى لكل واحد من هذه اطلاق الوكالة
والفرق بينهما الاحتياط في مال البتيم واما الوصي على ان لكل واحد
الاستيذان فانه يعمل به وليس المشرف على الوصي كاحد الوصيين
مما لاخر قال ابن رشد في نوان له المشرف ليس بولي ولا وصي وانما له
المشورة وذكر في الباب ما يفيد ذلك فقال ما كان احدهما مشرفا
على ان يشرف على افعال الوصي كلها ولا يفعل شيئا الا بمقرنته فان فعل
شيئا بغير علمه مضي ان كان سدا او الارادة وشهادة المشرف على الحجر
جائزة بخلاف الوصي واطر الوقت كالوصيين وحيد عندي ما نصه قوله

حمل على التعاون ولا يخاف من احدهما دون صاحبه ولا يتكفل منه او يكون
غائبا ولذا استمع الدعوى على احدهما اذا غاب الاخر وهو على محبة
اذا قدم وبيع احدهما بوقت على اجازة الاخر فان كانت كانت على
الذي باع الاكثر من الثمن والقيمة وان اشترى فرد الاخر فعليه وقد
قاتل بطل الباع الثمن وكان ما اشتراه له **مس** فان مات احدهما واختلفا
فالحاكم **مس** يعني ان احدا الوصيين اذا مات كان الحاكم ينظر في امر الوصي
فما سلك معه غيره او اقره علمه ما هو عليه وكذلك اذا اختلفا
في بيع او شراء او ترسييد المحيى عليه او تفريق او غير ذلك فان الحاكم
ينظر في امرهما فيراه اهلا ام لا فان لم يجد حجة على احدهما لم يجرى
فانه الحاكم لا يجعل معه غيره وقال **مس** فان مات احدهما يريد من غير
وصية كما قال الساج والينا قضاة قوله المولى ولا لاحدهما
ايضا لانه مقيد بما اذا كان الاجبي من غير ان يشريكه واما باع الاذن
فله الامساك ما الاجبي بل لشريكه فله ذلك وليس في هذا اذن
وجيئنا فاعترضت ساقط ونناه على عدم التقيد والصواب
التقيد وتعلم الساج عن المحيى ولا يخالفه **مس** ولا لاحدهما
ايضا **مس** تقدم انه لا يجوز لاحدهما ان يتصرف بشئ منه الا
بإذن صاحبه فليس لاحدهما ان يوصي فان جعل الميت النظر للمي
نهما ووصي به ذلك او اقام معه لغير وصي المحي به جاز ذلك من غير
حكم فان اوصيا معا جاز في شرح **مس** ما نصه ولا لاحدهما ايضا به
بدون اذن صاحبه واما باذنه فيجوز كما لهما ان يوصيا معا ويقيم
منه ان الوصي الواحد له الامساك تقدم في قوله وانما يوصي على
المحور عليه اب او وصيه وما قدمناه من ان احدهما الامساك
تقدم وانما باذن صاحبه تفيد ان له ايضا صاحبه وهو كذلك وظاهر
انه ليس لاحدهما ايضا ولو مات الاخر وهو ظاهر وايضا الميت
لغير صاحبه لا يرضى وهو قول سحنون ونقله ابن رشد عن مالك
ورأى القاسم واما لصاحبه فجاز ولو بلا حاكم حيث ربي به **مس**
ولا لهما قسم المال ولا ممتنا **مس** اي ليس لهما ان يقسما التركة
سقط من لكونه سقطها تحت يد احدهما ينظر فيه والسقط الاخر
تحت يد الاخر فيه فان غلظ ذلك فانهما يكونان ضامنين للمال ايم لهما
ضام من سوا ضام من عند احدهما او من عندهما معا اما في
للعنده فلا يستغلا له بالنظر فيه واما في ما عند صاحبه
فليس به عنه وكذلك ان الغنم بينهما في الوديعة اذا اقتسماها
فلو قسموا الصبيح فلا يباخذ كل واحد حصنة من عنده من الصبيان

من المال قال في المدونة ان اختلاف نظر السلطان ولا يقتسم المال
بينهما ولكن عند عدلها فان استويا في العدالة جعله الامام عند
انكاهها ولو اقتسم الصبيان فلا يأخذ كل واحد حصته من عند
من الصبيان وقوله ولكن عند عدلها قال المجيب هذا استعسان
ولو جعله عند ادائها عدالة لم يضمن لان كل واحد عدل وقوله ولا لها
قسم المال **قال** ولا قسم الايتام **وقال** وظاهر العينية ان
لها ذلك لانها كانت ولو قسم العينية قطعا **قال** الجواز وسلام ما لك
وابن القاسم وابن الماحضون شي واحد وسلام **تتبع** **سدد**
واللومي اقتضا الدين وتأخيرها **لنظر** يعني انه يجوز للومي
اقتضا الدين من هو عليه وله تأخيرها على من هو عليه بالنظر
في ذلك اي ان كان فيه مصلحة للصغير خوف تلفه او مباحا
وهذا امر اذ بالنظر وكذلك يجوز للومي ان يضع من الدين وان
يصالح عليه خوف جحود او تفليس **قال** له اشهد قوله وللومي
ان اخذه الامم يعني على او ان المراد قبل اجله وبعبارة اخرى
الام مستحقة في حقيقته وهو الوجوب ومجازها وهو الاية
لان اقتضا الدين واجب وتأخيرها لنظر مباح وفي شرح **الام**
لاختصاصه لا للتخير وعليه فلا يستفاد من قوله المولف ودفع
ماله قراضا وبضاعة الى اخيه انه لا يجب عليه تنمية المال وادعا
اياه للتخير بالنسبة له ولقوله ودفع نفقة له ولاختصاصه
من غير هذا تكلف انتهى المراد منه وقوله وللومي اخذه وكذا
له الصلح عنه والوصية عنه على وجه النظر كافي المتأخر
وعبرها **قال** ابن رشد وظاهرها ان الوصي يجوز صلحه عن اليتيم
الذي ولي نظره فيما طلب له من حق او طلب به في ان يأخذ بعض
حقه الذي يطلب له ويضع بعضه اذا خشي ان يثبت عليه جميع ما
يطلب به **ص** **والتفقه** على الطفل بالمعروف **قال** يعني ان الوصي عليه
ان يتفق على الطفل الذي في حجره وعلى السفينة بالمعروف **قال**
مال كثير فانه يوسع عليه ومن له مال قليل فانه لا يوسع عليه
بل بحسب الحاجة فتقوله وله النفقة وان بالام التي الامل فيها
الاباحة نظر المعطوف وهو خنته وعمره وعبيده والآفا للنفقة
على الطفل واجبة **ص** وفي خنته وعمره وعبيده **قال** اي وللومي
ان يتفق على الطفل في خنته بالمعروف وفي عمره بالمعروف
ولا يخرج علمه من دخل ماله وللومي ان يوسع على مجوره في عباده
من اصبحة وغيرها **قال** المجيب ولا يدعو العاين **قال** ابن القاسم

ما نفقه

ما انتقم على العاين لا يلزم اليتيم قوله وفي خنته بمثل
عطفه على المعروف وهو ظاهر عبارة كذا يثبت اعتبار القيد
بالعرف وفي خنته وما بعده ويجوز عطفه على مقدريه والثقة
على الطفل وفي خنته الى اخيه قوله بالمعروف بجذ في مثله من
قوله وفي خنته وعمره الى اخيه ولو قال خنته الى اخيه لسلم
من هذا **ص** ودفع نفقة له **قال** **ش** اي وجوز للومي ان يدفع
المجور النفقة القليلة مثل الشهر ونحوه فان خاف ان ينفق
ذلك فانه يدفع له نفقة يوم بيوم ولا يقتضي المجور عليه نفقة
ام ولده ورقيقته **قال** ابن المنددي وانما منه من المدونة
قوله له متعلق بنفقة فيكون ما سئل على قوله من يقول لا يدفع
له نفقة ام ولده ورقيقته لانه الراجح لا يدفع لئلا يكون مائسا
على قوله من يقول انه يدفع له ذلك **ص** **و** اخراج فطرته ورعايته
ودفع المحاكم ان كان حاكم خفي **قال** اي يجوز للومي ان يخرج زكاة
الفطر عن مجوره وعن عبده من مال المجور وكذلك للومي
ان يركب مال مجوره بعد ان يدفع للسلطان الذي يرى وجوب
الزكاة في اموال اليتام ان كان هناك خفي او يخشى توليته
في المستقبل لئلا يلزمه ان ايا حقيقته لا يرى بوجوب الزكاة
في مال الصغير اما البلاد التي لا خفي فيها فانه يخرج زكاة
مجوره من غير رفع الي من يرى الوجوب للائ من رعه الي من
اليري الوجوب فيضمنه وكذلك اذا وجد الوصي حرا في الزكاة
لا يريتها الا بعد دفعه للحاكم لانه قد يرى تخليها فيضمنه اذا
ارتما بغيره **ص** ودفع ماله بضاعة **وقال** **ش** يعني انه يجوز
للومي ان يدفع مال مجوره لئلا يعمل فيه خرافا بغير من رعه
وبضاعة لما في الحديث عن عائشة رضي الله عنها اني واجي
اموال اليتامى لئلا تاكلها الزكاة والوصي ما دون له في تنمية
مال مجوره ولا يجب عليه ذلك قوله ودفع الى اخيه اي دفعه
لئلا يعمل به قوله ولا يعمل هو به معطوف على ما قد زناه قبله ولما
كان المعطوف على الصلة جاريا على غير من هو له ابوز الصفي كذا
قال بعض شيوخنا ان استنوب خلافة وهو ان يقال ان يعمل
معطوف على دفع واصله ان يعمل فذمت ان دفع الفعل بقدرها
وهذا الحديث غير شاذ كما اشار اليه ابن مالك بقوله وسد خط
ان وضبط الى اخيه اي لا عمله به انتهى ولو قال لا عمل به لكان احض
وسلم من عطف الفعل على اسم لا يثبت الفعل وقد تقدم اذا جعلت

Copyr

versity

الام من الولي اقتضا الدين للاختصاص من كانت هناك ذك وج فلا
 يستفاد من كلامه ان الولي لا يلزمه التي هي مال البيت وان جعلت
 للتقريب اما ذلك خلافا المذهب كما ذكره الساج فقال عند عايشة
 التي قال اموال التناهي لا تأكلها الزكاة الا ان المذهب لا انه لا يجيب على
 الولي التي انتهى قوله لا تأكلها الزكاة عبارة لتبطل تأكلها الزكاة
 قوله ولا يعمل هو به منه حذف ان وزع الفعل اي لا ان يعمل وهو
 غير شاذ ومما دفع عطفه على المصدر ولا وجه لا يترار العنبر وتمام
 كلامه منع عمله به وكذا اخذه فراضا على جزء من الربح يسفه قراض
 غيره وهو كذا على ما يفيد كلام الشامل خاتمة حال وقيل انه
 وقع على جزء يسفه قراض من مثله مخي وذكر ابن رشد ما يفيد
 ان هذا القول تفسير للمذهب وقال في المدونة في كتاب الزهون
 والوصي ان يعطي ماله مضاربة ولا يجزي ان يعمل فهو به لنفسه
 انتهى ابو الحسن لعل لا يجزي من نفسه انتهى والهي في كلامه
 على الكراهة فيه صريح ابن رشد كما له بعض من حسنة **ص** ولا
 اشتر من الزكاة وتغيب بالنظر **فصل** يعني وكذا لك لا يجوز للوصي
 ان يشتري شيئا من تركه الميت لانه يتم على الحياة فان ترك الوصي
 المخلوق واشترى فانه يتغيب بالنظر بانه يرفع ذلك الى السوء
 فان لم يزد احد عليه اخذه الوصي بذلك الثمن واما ان زاد واحد
 عليه قبل اخذه بما وقف عليه او حتى يزد كغيره وهو الظاهر
 وقاله الشيخ الناصر القايي وللثافي ان يجعل لنفسه من النظر
 عليه بيمين اجرة بقدر شغله بالنظر في ماله ومن تورع عن اخذها
 فهو خير له وقد قال تعالى ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا
 فليأكل بالبر والحياء من مال التناهي بقدر اجرة وما يشغله عنه قوله
ص الا كما بين قل منهما وشوق بهما الحضر والسفر **فصل** هذا من جملة
 قبله وهو المنع والمعنى انه يجوز للوصي ان يشتري لنفسه من تركه
 الوصي ما ربه وكوفا قل منهما مثل ثلاثة دنانير وكوفا بشرط ان
 يشتري بها من الحضر ومن السفر اي يسكنهما في السوق في المدينة
 والبارية للبيع ولا يمتنع لقوله الحضر والسفر لانه اذا وقع في
 السؤال فموقف من مسلة وانما المقصود انهما كراعات في ذلك
 البني كذا وظاهر كلام المؤلف انه لا بد من ذلك وقد بين القلة في
 المدونة ثلاثة دنانير وهل قول المدونة ثلثة دنانير هل قبلها
 او الكف الذي بلغاه لكن قول الامام في السؤال واراد اخذها
 لنفسه ما اعطى برشد الثافي **ص** وله عزل نفسه في حياة الوصي ولو

قبل

قبل **فصل** يعني ان الوصي له ان يعزل نفسه من الوصية في حياة الوصي
 وهو المشهور لما علمت ان عقد الوصية غير لازم من الطرفين
 والوصي ان يعزل الوصي ولو بلا جبرية توجب ذلك ثم ان الملاك
 العزل على ما قبل القول فيه مسامحة تاما ان يقال الوابي
 ولو قبل للحال او يقال المراد بالعزل الوابي له وذلك ان لم
 يقبل بل ولو قبل **ص** لا بعد هاش **فصل** صير التنسية يرجع للموت
 والقول والمضي ان الوصي ليس له ان يعزل نفسه عن الوصية
 بعد الموت والقول وسواء كان قبل قبل موت الوصي او بعد
 موته الا ان يطرح ويحال في اي بعد المتأخر منهما وجد عندي
 مانعه وهذا في وصي الايتام واما نادر الوقت من جهة الواقع
 له ان يعزل نفسه فاذا عزل نفسه مع ولا يعود اليه وقد مر
 ذلك في باب الوقت **ص** وان الى القول بعد الموت فلا قبول له
 بعد **فصل** يعني ان الوصي اذا لم يقبل الوصية بعد موت
 الوصي خاتمة لا قبول له بعد ذلك لانه بعد ايمانه صار كالاجني
 فان اراد الرجوع بعد ذلك فحكمه حكم مقدم القاضي لاحكام
 الوصي من قبل الميت لانه لا يعود الا بالثافي **ص** والقول
 له في قدر النقطة **فصل** يعني ان الوصي اذا تنازع مع غيره
 في قدر النقطة فان القول قول الوصي لانه امين ولا بد من
 يمينه قال ابن عبد السلام وكذا لك يكون القول قوله اذا
 نازعه الوصي عليه في املاكها لان الموصي ايمنه عليه قال
 ابن عثاب لانه لو خلف البينة على ذلك لسف علىه وكل ذلك
 ان لم يات بسرق وقال في المدونة يصدق في الاتفاق عليهم
 ان كانوا في حجره بالم يات بسرق فان وفي النقطة غيره ممن
 كضمنهم من ام او غيرهم يصدق في دفع النقطة الى من
 يليهم الا بيمينه **فصل** والقول للوصي في قدر النقطة
 يمين وان سببه وان **فصل** والقول للمولى اخل بماله الشروط
 وقال في مثل **فصل** ان الولد من كماله امه وهي فقيرة
 وكان اكر التعلل فانه هو المولى ولا يقال ان المولى اخل بالقول
 المذكور من الولد والمولى ومن كون الولد في حضنة الوصي
 لانما مطلوبة من قاعدة التعلل لا كمال المذهب وهي ان ما قالوا
 في القول قوله لا بد معه من البين وان قالوا يصدق معناه
 من غير يمين لا ما قيد ان المولى كماله قد جوه اللفظ
 ان الغرض ان تراعه مع الولد ولا يكون تراعه معه الا وهو كماله

اعلية

Copy

اذ لو كان في كفاية غيره لم يكن تراعه الابع الكليل واما قيد الدعوى فيما
يسمى فن قلعة مقربة وهي ان كل من قبل قوله انما هو اذا اراد
ما يسمى انتهى ويجعل ان العبد في قوله له للموصي السامع الوصي
الوصي وهو المتبادر من كلامه وسئل مقدم التراضي والخاص
والخاص كما يفيد ما ذكره ابن عمر وانظر بسط الكلام في هذا
كتنايه صلى الله عليه وسلم لا في تاريخ الموت يعني ان الوصي اذا انتارح
مع الصبي في تاريخ موت الوصي فقال الوصي مات منذ سنتين
مثلا والنفقة واصله فقال الصبي بل مات من نصف سنة مثلا
فان القول مما ذكره قول الصبي ولا يقبل قول الوصي الا بينة وانما
لم يقبل قول الوصي في تاريخ الموت وانما يرجع الى قلعة النفقة
وكثر في الامانة لم يتناول الزمان المتنازع فيه ولا يردع
ماله بعد بلوغه يعني ان الوصي اذا انتارح مع الصبي بعد بلوغه
ورسده فقال الصبي ارفع الي مالي الذي عندك فقال الوصي
قد دفعته اليك بعد بلوغك ورسدهك فان القول في ذلك قول
الصبي لا قول الوصي لقوله تعالى فاذا دفعتم اليهم اموالهم فامسكوا
عليهم ولا تترسوا وهذا هو المشهور في الامانة لم يتناول المتنازع
فيه وظاهره وان كانت المتنازع بعد بلوغه كما هو ظاهر المدونة فتقوله
بعد بلوغه متعلق بدفع واما قبل البلوغ فلا يصدق ولو راقه
باب ذكر منه التراضي وهو علم الوارث وبيان
من يرث ومن لا يرث ومقدار ما لكل وارث وغير ذلك من معرفة عن
ابن خروف المراتب مع مال من ورث ورثا وحرثا والارث اسم
للشيء المورث وهو ثمة متعلبة عند او كساح وشاح وقيل المال
المتركة وارث لانها يبعث بعد ما حبه وكذلك الورثة لثباتهم
بعد الميت واحدهم الا ان انتهى واول من وضع علم التراضي على شكل
المهر في الدين ابو النجاشي محمد بن علي الدين في اواخر القرن الخامس
واول علم ترع من هذه الامة علم التراضي وسماه اخرى هذا الباب
يذكر فيه التراضي وهو الفقه المتعلق بالارث ومن الحساب الذي
يتوصل به الى معرفة قدر ما يجب لكل وارث وبد الا ببيان الحقوق
المتعلقة بالتركة ومنها منها خمسة كما ذكر المؤلف وطريق خبره
بالاستقراء وبغيره كما ياتي وقال ابن عبد السلام علم التراضي شرعي وهو
وان كان قبل من الفقه ولكنه لما اخرج للحساب به في نظر الناظر ما كان
علم مستقلا فلهذا ذكره في العلم له في الفقه وفي الحديث عنه عليه
السلام انه قال تعلموا التراضي وعلموها الناس فانما تعلموا العلم وانما

تسمى

تسمى وانما اول ما يرفع ومعنى تسمى اي ترك واختلاف هل كونهما
نفسا تقيدا ومعقول المعنى قولان وبالاول قال جماعة في علمنا
اتباعه عقلنا معناه اولا وعلى الثاني تسميته نفسا استشكل لقوله
عليه السلام حسن السؤال نصف العلم وثبتت امور كثيرة من العلم
والتي لا يكون اكثر من نصيبين وبان مديانته قليلة بالنسبة للنفقة
واجيب بان له لخالته نصف ما يملكها المتودد نصف العقل
والهم نصف العلم والتدبير نصف الصبي مع حقارة هذه الامور
بالنسبة لما معها كما نسبت اليه وانما المراد بالنفقة في النكاح على
علمه وانه قاله في الذخيرة وقد كثر بعضهم انه هل هو نصف باعتبار
حالي الحياة والموت فالحياة سبب لوقوع سائر العلوم والموت سبب
لوقوع علم التراضي واحدا لخالته من مجموعها نصف او باعتبار
السببين لان السبب الذي ثبت به الملك نوعان اختيارية وقهرية
فالاول كالاثر وقوله الهبة ونحوه والقهرية كالاثر اولان العلم
نوعان علم يحصل به معرفة الاسباب وعلم يحصل به معرفة الاسباب
والاول سائر العلوم والثاني التراضي او باعتبار الثواب لان
مسائله وان قلت بالنسبة لقيمة العلوم تنويعا ككتاب جميعها
والطراف الواحد نصف الطرفين اقوال واورد ايضا انه عليه
السلام قال العلم ثلاثة اية محكمة وسنة جامعة وفي رواية عاذلة
الحطابي الاية المحكمة كتاب الله وقيل محكمة لان منها المنسوخ
والسنة الجامعة هي الثابتة والزينة العادلة فيها وجماع
احدهما من العدل في العنينة فتكون معدلة على الاضواء والسياسات
المذكورة في الكتاب والسنة والثاني مستنبطة من الكتاب والسنة
ومن معناه ما خمدل ما اخذ منها نصا فعمل التراضي في هذا
الحديث ثلثا قال بعض المتأخرين المصنف في الحديث بمعنى الصنف
فلا يلزم التسام في واد اعلمت هذا فقد كان الواجب في ابتداء
الاسلام الوصية قال تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت
ان تتركوا الوصية ثم نسخ بآية الموارث وقيل كان التوارث في ابتداء
الاسلام بالتحالف والصفة والهبة والاقوة والمولاة فيقول دمي
دمك ثم ياتي وارثك وذلك قوله والذين عاهدتكم فانهم هم
نصيبهم ثم نسخ فتوارثوا بالاسلام من الهجرة فقار التوارث بمماثلة
تقال تعالى والذين اسوا وهاجر واوجها هذا بابا فيهم وانفسهم
في سبيل الله والذين اودوا وقرؤا اوليك بعضهم اوليا لبعض
ثم قال والذين امنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يعلموا

Copyrighted material

فيها الحساب من العبادات وهي ما بين ذلك واطال ثم قال فما كثر
 المسائل الفقهية يدخلها العدد وكفى بالحساب جلاله وشرفه وان
 صفة من صفات الكمال اذا انصف به الجليل جل جلاله باضافته
 اليه تعالى قال تعالى وكفى بنوحا سبييا وقال تعالى تعالى وهو
 اسرع الخاسرين وقال تعالى معظا لعلم الحساب هو الذي جعل
 الشمس ضياء والقمر نورا وفكره مباهات لتعلموا عدد السنين
 والحساب ما خلق الله ذلك الا بالحق يفصل الايات لقوم يعلمون
 بهذا دليل على شرف علم الحساب وجلالته خافهم انتهى
 وذكر المؤلف رحمه الله خمسة امور حقت تعلق بعين وحقت تعلق
 بالمت وحقت تعلق بالذمة وحقت تعلق بالغير وحقت تعلق بالوارث
 والخبر في هذه الخمسة وتربيتها استقراي فان الفقهاء
 تتبعوا مسائل الفقه فلم يجدوها تترتب على هذه الاربعة الخمسة
 وبعضهم جعل الحصر عقليا ومنه شبه لان العقل يجوز اكثر من
 ذلك الا ان يكون مراد هذا القائل انه حصر لما وجد في الخارج اي
 بعد ان وجدت في الخارج حصرها العقل فيها وبعبارة اخرى وطريق
 حصر هذه الامور الاستقرا او غير وطريقه ان تقول الحقت
 المتعلق بالتركة اما ثابت قبل الموت او بالموت والثابت قبل
 الموت اما ان يتعلق بالعين او بالاول وهو الحقوق العينية
 واليه اشار بقوله حقت تعلق بعين والثاني الدين المطلق واليه
 اشار بقوله ثم تقضى ديونه والثالث بالموت اما الميت وهو
 مون بجميزه واليه اشار بقوله ثم مون بجميزه بالمعروف او
 لغيره وهو الوصية واليه اشار بقوله ثم وصاياه او لاولاده
 الميراث واليه اشار بقوله ثم الباقي لوارثه فقال يخرج من
 تركة الميت حقت تعلق بعين كالمهرهون وعبد جني **ش** يعني اول
 ما يبداه من تركة الميت بالعين الذي يعني قصاوه كالسبي
 المهرهون والزكاة الخالة عليه قبل موته من التقديرات كذا في
 الجيوب والتم والماسية ان كانت نصايا وكذلك ام ولده وسلعة
 المغلس وما اشبه ذلك وكذلك العبد الجاني فانه موهوب بجنابته
 وجد عيني ما نصه والمتعلق بالعين المهدى اذا مات بعدي
 جرح العتية ورثة ذلك اخو ديون الاميين واول ديون الله
 والمتعلق بالعين ايضا الضحية بعد التعيين والضحية لاجل
 وسكن الرقعة في عذمتها والمهدي بعد التقليد كما في الخطاب
 والسوق في العثم ينتزله من تركة التقليد وقال في قوله كالمهرهون

وعبد

وعبد جني مثال للعين المتعلق بها الحق لا للحقت المتعلق بالعين
 المخرج لان الحق يخرج من التركة كان مما تعلق به او لا فلا يقال ان
 في عبارته قلنا والاصل عين تعلق مما حقت كالمهرهون وعبد جني
 قوله كالمهرهون اي المحور والاعلم ان من اسوة الزما قوله وعبد
 جني هذا اذا لم يسلمه ولم يفده بجنابته ونزل السراح وليس
 العبد اذا جني اي بلبه وكراحي كلام المؤلف لا يليه في الرتبة اذا
 ترتب بينهما لان المهرهون حقه متعلق بالرهون والمجني عليه حقه
 متعلق بالعبد الجاني انتهى وفي شرح ما نصه كالمهرهون وعبد
 جني هاهنا مرتبة واحدة اذا جاني موهون بجنابته هكذا ذكره
 ابن قاري والراد به ان العبد الذي حصلت منه جنابة وليس
 رهنا في مرتبة السبي المهرهون من عرفه وعقار وعجزها واما
 اذا حصلت من المهرهون جنابة فينتقل به حقتان حق المهرهون
 وحقت المجني عليه واسار المؤلف الى بيان ذلك في باب الرهن
 وان ثبتت اي جنابة العبد الرهن واسلمه فان اسلمه به
 من ثمنه فله المهرهون عليه بماله وان عداه بغير اذنه فعداوه في رقبته
 فقط اذ لم يرهنت بماله وباذنه فليس رهنا به انتهى تقول
 السراح انه يبي المهرهون فيه نظر وادخلت الزكاة الحرة
 والماسية اذا حلت وفيها السن الواجبة واما اذا حلت وليس
 فيها ذلك او كانت عينا فاما تكون بعد الدين المتعلق بالادبيات
 على ما ياتي ثم ان ما ذكرنا من الزكاة الماسية اذا مات وفيها
 السن الواجبة يخرج من راس المال مقيد بكد لاسا في
 اما لو كان بها ساجي ومات بها قبل تجزئته فانه يستقبل بها
 حولا كالمهرهون في باب الزكاة حيث قال وقبله يستقبل
 الوارث اي لانه مات قبل حولها ثم قال وانظر لو كان المهرهون
 ووجبت الزكاة في عينه والدين يستغرق جميع الزمة ومقتضى
 ما ياتي عن ابن رشد ان حقت الادبي مقدم على حقت الله
 بقرينة رب الدين بدينه على الزكاة انتهى المراد منه ثم مون
 بجميزه بالمعروف **ش** يعني ثم بعد اخراج ما تقدم يخرج من تركته
 مون بجميزه كفلسه وتبعينه وحمله واقباره وما اشبه ذلك
 مما يباينه خرا غنا وفي شرح ثم مون بجميزه اي بجميزه من
 تركته بقرينة رفق لقرابة ويقدم عليه اما بالرق فقد تقدم
 في باب الجنان النص عليه وعلى بان الرق لا حقت له في بيت المال
 وهو بعيد ان المتعلق عليه بقرابة ليس كذلك ولو مات من له اب

Copy university

واين لم ينقطع نفقته عنه لزم ما سته قال ابن ولبي تكفيني على ابيه
انتهى ولو مات ابن تكفيني وابوه ونفقة كل واجبة على الشخص
وليس بعده الامونة تكفيني ولحد جري ذلك على النفقة وقد
اختلف هل ينفق على الاب او يتاح ما كان كذا وقع في باب
النفقات والذي في الخارج والشيخ عبد الرحمن وهو الصواب
فقبل يتاح ما كان وقيل يقدم الابن الميراث منه فامسدة هل
ينتقل ملك الورثة للزوجة بمجر موت مورثهم او لا ينتقل ملكهم
اليها الا بعد تكفينه فقال بعضهم ينتقل بمجر والموت ويقضى عليهم
ان يكفروه فما ملكوه يدل على ذلك ما تقدم في باب الطلاق
عند قوله ولو علق طلاق زوجته المحكولة لا يبيعه على موته لم
ينفذ واستظهر هذا القول العصري وقضا الدين لازم له كما
ان كان في الزكاة ما يوفي وقال بعضهم لا ينتقل ملكهم اليها الا بعد
تكفينه الميت يدل على ذلك ما تقدم في باب الايمان عند قوله وبما
من تركته قبل فتنهها في الاصل طعنه انه اوصى او كان مدينا
فانهم حنوه فافهم قاله الديري وما ينسب للعصري من
الاستظهار في ان الزكاة تنتقل للورثة بمجر موت مورثهم وقع
في عبارة تات وهو خلاف ما في الشيخ المجررة للعصري
على التفسيرانية من انه استظهر ان الزكاة لا تنتقل للورثة الا بعد
تكفينهم **ص** ثم نقض ديونه **ش** كانت بضامه او لا لا ينتقل
بموت المصون وقال **ش** في شرحه ظاهره ان الديون كلها في مرتبة
واحدة وليس كذلك اذ ديون الادميين تلي مرتبة التكفين
وبلى ذلك لهدى التمتع اذ مات المتنع بعد ان رمى العقة
قال الخطاب اذ مات المتنع بعد رمي جرة العقة فالهدى من
رأس المال عند ابن القاسم وهو المشهور وسوا اوصى به اولم
يوص به فبني ان يجعل مرتبته بين حقوق الادميين وحقوق
الله التي اوصى بها انتهى وينبغي ان يقول وحقوق الله التي
اشهد في محنته انما هي ذمته ما لم يتكهد بذلك ولكنه اوصى
بما كان متخرج من الثلث وعليه فالذي يلي هدي التمتع
حقوق الله من الزكوات التي فرض فيها والكفارات اذ اشهد في
محنته انما هي ذمته فان لم يتكهد بذلك ولكنه اوصى بما كان متخرج
من الثلث ونشارك حقوق الله التي اشهد في محنته انما هي ذمته
في مرتبتها زكاة العين التي مات عند حلولها واوصى بما كان
زكاة الماشية التي مات عند حلولها وليس فيها السن الواجب سوا

اوصى بها اولا واما اذ مات عند حلولها وفيها السن الواجب فانما
تخرج قبل موته التكفين سوا اوصى بها اولا زكاة الكوت الذي ما بعد
حلوله والحاصل ان الزكاة التي مات عند حلولها ان كانت في
حرك او ماشية وفيها السن الذي يجب فانما تكون مقدمة على
موت التكفين اوصى بها اولا وان كانت في ماشية المولود لغيرها
الذي يجب اوصى بها اولا وفي عين واوصى بها فانما تخرج من
رأس المال وتكون بعد موت التكفين وبعد ديون الادميين
وبعد هدي التمتع كما ان الزكاة التي فرض فيها واشهد في محنته
انما هي ذمته كذلك وان لم يتكهد واوصى بها فانما تخرج من الثلث
ثم انه اذا ضاق رأس المال عن حقوق الله التي تخرج منه فانما
ترتب فيه على ترتيبها حيث يخرج من الثلث كما ذكره ابن رشد
وذكره ابن عرفة انتهى الميراث منه وجد عدي ما يرضى ثم تقضى
ديونه كانت ديون ادبي او ديون الله كن ديون الادبي مقدمة
كالبيع والشل والديون الثابتة والمزبها في حال محنته وان ضاق
رأس المال تخاصوا وعلى ذلك ديون الله كالزكوات والتدوير
والكفارات والتمتع وكل ما يخرج من الثلث اذ اقرب به في
محنته فان ضاق رأس المال على ذلك يقدم على مراتبها التي و
ذكرت في الثلث التي تخرج اذ اقرب بها في المرف **ص** وصاياها من
ثلث الباقي **ش** اي ان وسع جميعها والا قدم منها الا كذا لا كذا
تساوي معه في مرتبته كما هو معه فيها على ما تقدم في بابها
تتبعه انما تقدم الدين على الوصية لانه حق واجبة على الميت
خلافا وقد من على الدين في قوله تعالى من بعد وصية يوصي
بها او دين لانها يتتبع الميراث من حيث اخذها بغير عوض وشقتها
على الورثة والدين نفوسهم مطمنة بداره فتقدم هنا حثا
عليه وجوبها والمباذرة على اخراجها واول من اوصى بذلك ماله البرا
ابن معروف **ص** ثم الباقي لوارثه **ش** اي فرضا او تقصيرا والنز سنة
جميع في نصف بنت **ش** وهو ثلث ربع نصف كل منعة **ش** قال ت
ثم يخرج الباقي لوارثه فرضا او تقصيرا او هي والرف سنة والنز
اصطلاحا التقصير المقدور للوارث شرعا لا يبد الا بالرد عند القابل
به ولا يتقص الا بالمول وللزاد عنه عبارات موجهها واحد النصف
من نصفه ونصف منعه والثلثان ونصفها ونصفها ويقال
الثلث ونصفه ونصف منعه والسيدس ونصفه ونصف
منعه ويقال النصف والثلثان ونصفها ونصف نصفها ويقال

Copy university

الثمن والسدس ومنصفهما ومنصف الثلث والربع
 ونصفها ومنصفها ويقال الثلث والربع ونصف كل ومنصف كل
 وهذا الحصرها تنقسم للتوارث شروطا وأسبابا وسوانع اما شروطه
 فثلاثة تقدم موت المورث على الوارث واستقرار حياة الوارث
 بعده كالجنين والعلم بالقراب والدرجة التي اجتمعا فيها اخترازا
 من موت رجل من قبل كيف كان ميراثه لبيت المال مع ان كل قرابي
 ابن عم ولا يرث لبيت المال مع ابن عمه لكونه مات شرطه الذي هو
 العلم بدرجة من قبل غير اقرب منه واما اسبابه فثلاثة الاول
 سبب عام كحكمة الاسلام في صرف الميراث الى بيت المال على المشهور
 نص عليه في الجواهر وغيرها وفي شرح الكلايين للشارح مساجي من
 الشافعية المراد بحكمة الاسلام ان مات من المسلمين ولا وارث
 له او قتل عن وارثه بعد الزوجه كان المال او ما فضل عن
 الوارث يرثه المسلمون بالعصوبة كما يتناول دية هذا هو العلم
 المشهور والثاني سبب خاص كالاعتاق ولا يرث به الا بالعصوبة
 او النكاح ولا يرث به الا بالقراب والثالث سبب وهو القرابة
 والمستحقون ينقسمون نوعان نوع يستحق بغير واسطة وهم البنون
 والبنات والاباء والامهات ونوع يستحق بواسطة وهم باقي
 الورثة السبعة عشر واما مواضع فتاتي وجلة الزايف التي
 نص الله عليها في كتابه ست عشرة فربعية ثلاث في الاولاد
 وثلاث في الاباء واربع في الزوجين واثنان في الاخوة والاحوات
 للام عدل ثمانية عشرة واية الوصية تستحقها واربع في الاخوة
 الاثنان اولاد واية الكفالة تستحقها كلها وما عداها مفقود
 عليها واما من يرث بالسنة خمسة بيت الابن مع البنت الواحدة
 والجد للام وبعض العصبية والاحوات لغير الام مع البنات وبولي
 النعمة ويرث بالاجماع ثلاثة اصناف الجد وبولي البنت والاعمام
 وبنوهم وبالاختفاء ام الاب وبالعمل الاخت للاب مع الشقيقة
 انتهى من ذم النصف الزوج وبنت وبنت ابنت ان لم تكن بنت
 واخت شقيقة اولاد ان لم تكن شقيقة **ش** لما جرت عادة
 الرعيين بالبداة بالنصف لانه اول مقامات الكسور بينهم المولى
 وذكر اصحاب الفروض بيقين منطوقا فتركها اختصارا والنصف
 مثلث النون وحيه لغة رابعة بنصف والذبي يستحقه من الورثة
 خمسة منهم الزوج مع عدم الولد ذكر وانثى او ولد الولد كذلك
 وان سفل سوا كان الولد منه او من غيره لكن بشرط ان يكون وارثا

لا بعد

لا بعد ونحوه لان ما لا يرث لا يحجب الا الاخوة لام فانهم يحجبون الام الى
 السدس ولا يرثون مع الاب كباقيهم ومنهم بنت الصليب فانها تأخذ
 النصف اذا اتردت لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف
 وكذلك بنت الابن تستحق النصف عند عدم البنت اجماعا ولم يكن
 بنت الصليب ولا بنات ابنت وكذلك الاخت الشقيقة تستحق النصف
 لقوله تعالى ان امره لبيس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك
 وعند عدم الشقيقة تستحقه الاخت للاب وحيث لا معصب
 ولقط اخت شاة للاخوات الثلاث لكن خرجت التي للام بدليل
 خاص فحق بلعدها وكان لها النصف لان الابن اذا اترد كان له
 الكل والآن لها نصف الذكر ثم ان شئت جعلت من قول المولى
 من ذم النصف الداخلة ببعضه ولا اشكال وان شئت جعلتها
 بباينة وتغير العطف سابقا على دخولها والتقدير من ذم
 النصف والربع والثلث والثلثين والسدس الزوج
 والبنت والاخت والام والاب وولد الام والجد الى اخره وعلى
 هذا يتبين انما للبيان لكن يجعل الميراث موقوف لها فقط بل مع
 ملاحظة جميع الفروض واما ما في اي فنفس الفروض المقدرة
 ثم اصبها وتدخل من وبعدها يتضح البيان لقوله تعالى
 ما جئناكم الا بحسب من الاوثان اي الذي هو الاوثان وبعبارة
 اخرى قوله من ذم النصف خبر مقدم والزوج والمخطف
 عليه من اصحاب الفروض مبتدأ موحى والجملة مستأنفة
 وهي جواب عن سوال مقدر كان تأيلا قال له من الوارث وما
 كفيته وما مقدر ما يرث فقال الوارث الزوج الى اخره اصحاب
 الفروض وكيفية ميراثه انه يرث بالفرض والتعصيب ومقدار
 ما يرث ان الزوج يرث النصف الى اخره اصحاب الفروض ولا يتبع
 الجواب الا بهذه الامور الثلاثة لانه جواب عن ثلاثة اسئلة
 واعراب الخبر فاقب لاخرة به وانظر نصه فيما كتبه على تت
 فاسد ذكر النصف في القرآن العظيم في ثلاثة مواضع وهي
 قوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف ولكم نصف ما ترك
 ادوا حكم وله اخت فلها نصف ما ترك والزوج في موضعين وهما
 قوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن ولهن الربع مما
 تركتم والذين في موضع واحد وهو قوله تعالى فان كان لهن ولد
 فلهن الثلثان في موضعين وهما قوله تعالى فان كان لهن
 فوج استثنى فلهن ثلثا ما ترك فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان

Copy

versity

ما ترك والثلث من موضعين وهما قوله تعالى فلا معاك ذلك ثم ترك
 من الثلث والسادس من ثلاثة مواضع وهي قوله تعالى لكل واحد
 منهما السدس فان كان له اخوة فلامه السدس وله اخ او اخت
 فلكل واحد منها السدس والله اعلم **وعصبة كلا اخ يساويا**
ش يعني ان النساء اللاتي تقدم ذكرهن وهن البنت وبنت الابن
 والاخت الحقيقية والاب لعصبة كل واحدة منهن اخوها الذي
 في درجتها فان كانا شقيقين او اب فيما خذ الذكر سهمين والانثى
 سهما ففصلا غولم يساويان فانما الاخ للاب مع الشقيقة فانه لا
 يعصبا بل تأخذ منهما ما فضل بقوله يعصبا وفي شرح الجوري
 ما نصه اي عصبة كلا من الاخت الحقيقية والتي للاب اخ يساويا
 ولا يدخل في كلامه البنت وبنت الابن لوجوه الاول السلامة
 من التكرار في ما هنا وبين قوله فيما ياتي وهو الابن ثم ابنة
 وعصبة كل اخته الثاني ان بنت الابن يعصبا اخوها وابن
 عمها وان كان كل اسفل منها الثالث قوله والجدة هو ام
 يعصبا الاختين الرابع ما تقرر ان المراد بالاخ والعم ونحوهما
 فيما يذكر في الورثة اخو الميت وعمه وهكذا واخو الميت لا يعصبا
 بنته وبنت ابنة اي يعصبا عصبة بالغير انتهى وقال القاي
 اي اخ اخوها لا اخ الميت بدليل قوله يساويا اي في
 الرصف الذي ترك به وهو البتوة وبتوة البتوة والشقيقة
 او الابوة في الاخوة وبهذا سقط اعتراض ابن عازي بان كلامه
 اجمالا انتهى وانظر نصه ونص الشارح مع ما عليه من الاعتراض
 فيما نسبناه علمت **والجد والاوليان** الاخرين **ش** كذا في
 بعض النسخ وهو الصواب اي وعصبة الجد والبنت وبنت
 الابن الاخت الحقيقية والاخت للاب فالاوليان تثنية اول
 وهما البنت وبنت الابن والاخرين تثنية اخرى وهما الاخت
 الحقيقية والاخت للاب منهنما مضمومة والباقيها قبل العلة
 متغلبة على التانيث وقال في قوله والجد كلام مستأنف
 والواو في والاخرين داخل على الاوليان لان من تواعد
 حرف العطف قد يدخل على شي المقصود غيره والاوليان يعطف
 على الجد ويقدر كماله على كل المعامل فيما قبله اي وعصبة
 الجد الاوليان الاخرين وقوله وت ويحتمل ان الجد منصوب
 والاخرين عطف عليه والاوليان فاعل عصب والمعنى وعصبة
 البنت وبنت الابن الاخت الحقيقية والاخت للاب والجد انتهى

خزق للاجماع



خزق للاجماع انتهى وانما كانت الاخوات مع البنات عصبات لانه اذا كان
 في السلسلة بنتان فصاعدا او بنتان بن واخذت البنات الثلثين
 فلو فرضنا الاخوات واعلنا السلسلة تقضي نصيب البنات فاستبعدوا
 ان يرأى ولد الاب الاولاد والابن ولم يكن استعاط اولاد الاب
 ففعلت عصبات لم يخل النصص عليهن خاصة قاله امام الحرمين
 وختم عيزه عليه الاجماع شرح العفول للشيخ بدر الدين المارديني
 تنبيهه ظاهر كلام المؤلف ان البنات هن اللاتي عصبن الاخوات
 اي يعصبن منهن بناتهن بالتعصيب بعد ان كن يرأى بالرفض وهو نفس
 الخوف وحلاف ظاهر قوله الرسالة والاخوات مع البنات بالعصبة
 ليس يرأى ما فضل عنهن ولا يرأى لهن سهم من التركة وهو مقتضى
 الملاقاة ان الاخوات عصبت البنات فالحلول والذوي يظهر في
 ان يعصبا الاطلاحة كغيرها باعتبار ان اماكون البنات عصبن الاخوات
 بناتهن باعتبار كونهن انتقلن عن النصف المفضل وهو ظاهر كما
 يفعله الاخ بالاخت واما كون الاخوات عصبت البنات فانه لهن
 ما فضل عنهن والله اعلم **ولتعد هذه الثلثان** **ش** يعني
 ان بنت الصلب وبنت الابن والاخت الحقيقية والاخت للاب
 اذا كان معها اخت لهما في درجتها واحدة او اكثر فلهما اولهن
 الثلثان فمنها وان بقوا لم يخرج المزوج وسواهما ثلث البنات
 من جهة او اكثر او من امه او اكثر من ملك او من زوجته وامه
 واما ميراثهن اكثر من الثلثين كاي وعشرين بنتا فبالتعصيب
 لا لرفضه قال تعالى فان كن نسائ فوق اثنتين فلهن الثلث ما ترك
 ولا يقال الاية ظاهرة في ان الثلثين اكثر من البنتين ولا قل
 النص وبه اخذ ابن عباس لانا نقول انه جعل الثلثين للاختين
 فالبنتين او لذكر لهما ولان البنت تأخذ مع اخيها الثلث اذا
 اتردت ما ولي ان تأخذه مع اخيها لانهما ذات فرق مثلها والتسوية
 بين البنتين والاخت الواحدة خلافا للقياس وقيل ان لفظة فوق
 زيادة وخبر نقل لانها في الطريق بعيدة وبعبارة اخرى وما ذكره
 المؤلف من ان الثلثين يكون للبنتين فأكبر فوجد ذهب الناس
 تأطية الابن عباس فان نقل عنه روايتان احدهما ان لهما
 النصيب لقوله تعالى فان كن نسائ فوق اثنتين فلهن الثلثان
 فانزل جعل الثلثين حظا لذكر واحد على اثنتين والاخرى
 وهي الصحيحة عنه مولا فقه الناس واحتملوا بما رواه ابو داود
 والترمذي واهل ما جند عن جابر قال جاءت امرأة سعد ابن

Copy

الربع باعتبار ما سعد الى المصطفى عليه السلام فقالت يا بني الله
ها ان ابنتا سعد قتل ابوهما بطل يوم احد وان عليهما احدى الماهما
قرلت اية المرات منعت الرسول عليه السلام الى عليهما فقال اعط
بنتي سعد الثلثين واعطاهما الثلثين وقايتي هو ان قال الذي
حديث صحيح قلت وانما احتجوا بالحديث المذكور لان الآية ليست
بنصف من الذي ذكره قال ابن سعد في صحيحه وهو ان يراى مني الا
ص والثانية مع الاولى السدس وان كان **ص** المراد بالثانية بنت
الابن والاخت للاب والمعنى ان بنت الابن تاكل من ثلثي بنت العليل
السدس تكملة الثلثين وكذلك الاخت للاب تاكل من ثلثي بنت الاخت
السدس تكملة الثلثين مقوله والثانية اي والبنين الثانية
ومعنى الجمع في كل من اي وان كان افراد الجنس وبعبارة اخرى
اي وان كان جنسهم ولا يصح انما اللفظ على كل افراده الصغير مع افراد
الثانية لان الواحد لا تكثر وتقال الزرقاني والثانية من اصحاب
النصف مع الاولى من اصحابه والمراد بالثانية بنت الابن والاولى بنت
واما الاخت للاب مع السدس في حكمها **ص** وجميعها ابن فوطها
وبنتان فوطها الا لابن من درجتها مطلقا او اسفل فموجب **ص** الصغير
في جميعها يرجع لبنت الابن والمعنى ان بنت الابن والمراد بها البنات
تجب بالابن فوطها بان ترك ابنه وبنت ابنه مثلا وتجب ايضا لبنت
فوطها بان ترك بنتين وبنت ابنه الا ان يكون معها ابن من درجتها
او اسفل منها فانه يعبر بها سواء كان اخا لها او ابن عمها لكن من درجتها
يعبر بها او يعبر بها سواء لم يفضل لها اولين شي من الثلثين
كما بنتين وابن ابن مع بنت ابن وابن مع بنتي ابن بن او فضل
لها اولين كنت ولبن وبنت ابن وابن ابن وسواء كان اخا لها او ابن
عمها واما من هو اسفل منها بدرجة يعبر بها او يعبر بها ان لم يكن لها
اولين من الثلثين شي فان كان هناك بنتان تاكل من ثلثي بنتها
او لبن من الثلثين شي كنت وبنت ابن وابن ابن فانه تاكل السدس
تكملة الثلثين وياخذ هو الباقي تفصيلا وهذا يرشد اليه لفظ
المرث اذا قلنا انما في درجة واحدة لا يتميز كل من اهل البيت واما
اذا كان اسفل منها فان كان لها من الثلثين شي غنية ولا يحتاج له الا ان
يكن لها من الثلثين مقوله مطلقا اي سواء لم يفضل لها شي من الثلثين
او فضل وسواء كان اخا لها او ابن عمها ومقوله او اسفل ان لم يكن لها
من الثلثين شي واما ان فضل لها من الثلثين شي فلا يعبر بها بل تاكل السدس
والباقي له مقوله او اسفل معطوف على في درجتها والظرف يعطف على

الجاء

الجاء والمجور وعكسه ثم ان الاستثناء مقوله وبنتان فوطها والاستثناء
نقل **ص** واخت لاب فاكل من السدس كذلك **ص** يعني ان حكم
الاخت والاخوان للاب مع السدس في السدس او مع السدس في حكم بنت
الابن مع بنت العليل فيما سبق فناخذ التي للاب واحدة تاكل من
مع السدس الواحدة السدس وتجب الاخت للاب الواحدة فاكل
من السدس اخ فوطها اي شقيق او اختان فوطها كذلك ولما ذكر
ان حكم الاخت والاخوان للاب مع السدس في السدس في السدس في السدس
لحكم ناكل العليل وكان ابن الاخ هنا محال لانه لا ابن هناك استثنى
ذلك فقال الا انه انما يعصب الاخ والاخوان للاب الاخ للساوي فيه
الدرجة لابن الاخ لانه لا يعصب من في درجة خلا لثابت ابنة الاخ معه
وله الوصيات وحدها واذ لم يعصب ابن الاخ من في درجة خلا يعصب
من فوقه بل ياخذ ما بينه وبين عماته وابن ابنه وان سفل يعصب من
يادرجته فجا ان يعصب من فوقه فالاخي قوة كند فاعلم انهم
من النسب ثم ان ابن الاخ يعصب كابن الابن وفيه ان هناك منقول
فلما ان الاستثناء متحمل او منقطع لانه معمول كما قبله وان المعمول
لما لم يجب فيجوزها مقول من قال ان الاستثناء ان كان متعللا وجب
فيها وان كان منقطعا وجب كبرها غير صحيح وانظر بسطه فيما كتبناه
عادت **ص** والربع الزوج بفرع **ص** يعني ان الزوج يبيعت الربع مع
الولد وولد الولد وان سفل ذكر كان او انثى كان من الزوج او من غيره
ولكن انما المحقوقه الام غالباً في فرع بمعنى مع قال تعالى فان كان له ولد
فلكم الربع مما تركت لعم ان قوله والربع معطوف على النصف والزوج
معطوف على الزوج فقيه المصنف على معنى ما سلف من تحتك من
وهي المضاف والابن انما سلف يذهب من اخا ذلك مطلقا او
على مذهب من اخا ان يقدم الجاء لقولهم في الدار زيد والجرة ثم
وهنا تقدم الجاء مقوله بفرع اي وارث اخترا من ان يكون الفرع كافرا
او قبيحا او مما تل محمدا ولا تعيبه بلاحت لان ولد الزوجة لا تحت
بما سلفنا اعني كان من نكاح او من خلاف ولد الزوج فانه قد
يلحق به وقد لا يلحق ولذلك غلبه منه بلاحت لكن لا يلزم من كونه
لاعتابه ان يكون وارثا ان قد يكون لاختائه ويقتوم به ما يغلب الارث
كالرف مثلاً بلزم من كونه وارثا ان يكون لاختائه فليده فيه وارث
ولكن لا تحت كان اولي وكذلك نقول ان الامام منور بعد وجوب الاسباب
وانتفا المانع فلا يحتاج للتقييد بوارث فيها **ص** وروجه فاكل **ص**
يعني ان الزوجة او الزوجات لها اولين الربع مع عدم الولد وولد

Copyrighted material

وولد الوالد لقوله تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد وقد يظن
 عليهن النصف من مساكن العول تنبيه يستطاع في ثوارث الزوجين
 ان يكونا مسلمين حديث غير قائل احدهما الاخر كغيرها وان يكونا
 صبيحا او مختلعا فيه سومات احدهما قبل الدخول او بعده فان
 كان قاسدا امتثقا عليه فلا يتوارثان سومات احدهما قبل الدخول
 او بعده وما في ابي الحسن على الرسالة ومثله كنت من تنقيح الارب
 في النكاح المختلف فيه بالدخول لا يقول عليه قاعدة في الربع ثلاث
 لغات صمد الباء وتبينها والثالثة ربيع **ص** والتمن لها اولين بنوع
 لاحق **ش** يعني ان الزوجة والزوجة لها اولين الكفن مع الفرع
 اللاحق بالزوج من ولد او ولد ابن منها ومن غيرهما لقوله تعالى
 فان كان لكم ولد فلهما الكفن مما تركتم واحترضا باللاحق من ابن
 الملاعنة الذي لا حق فيه لغيره فانه لا يحجب من الربع الى الكفن
 واولي ابنا الرضا وتقدم ان ابنا الرضا يحجب الزوج من النصف الى
 الربع لانه لاحق بالام وقوله لها لما قاله يلمن علم انه اطلقت الي
 علي ما ادعى الواحد بنا على ان اقل الجمع الثمان فلا يحتاج الى ان
 يقول لها اوليها اولين قاعدة في الكفن ثلاث لغات صمد المير
 وسكونها والثالث يمين من تعدد من الرز وجات لا يميز بينهما
 عن بعض في الكفن وفي الربع الا في صورة نادرة انظر فيها مع
 قاعدة اخرى فيما كتبنا على تحت **ص** والثلاث في النصف ان
 تعدد **ش** تقدم انه قال ولتعددهن الثلثان واعاده هنا المادة ان
 الزوج لا يتعدد ولهمذا ان به مع الشرط كونه تقدم ان العارفة الاولى
 احسن لانها تنبذ عدم تعدد الزوج ولا يميز في ما رواه قاسم ابن
 اصبح في حثي تزوج على انه امراة وولد له من بطنه وتزوج على
 انه ذكر وولد له من بطنه فتادروا ان مع فليس من تعدد الزوج فان
 كان معه ولد فله الربع على انه زوج والتمن على انه زوج ولا يجمع
 الكفن والربع من فرضين غيرهما في نسخة والثلثين بالجر على حذف
 المضاف واتعا عليه اي وفرض الثلثين من الذي النصف ان تعدد
 لم يستوف ما اشار اليه ابن مالك بقوله **ص** ورجاه والذي يقول
 ان قبل حذفي ما تقدم يا كفن بشرط ان يكون ساذي مما لا عليه قد عطف
 كقوله اكل امرأ خمسين امرا وانما ينفذها لليل بالاي وكل نار تحرق
 كل وبقي المضاف اليه مجز وراكما كان عند ذكرها والشرط موجود وهو
 المضاف على مماثل المضاف وهو كل في قوله اكل امرأ فائدة في الثلثين
 لختان فمما لام وسكونها ومثل ذلك في الثلث والسادس على ما قاله

ابو عبيدة

ابو عبيدة وحكي في الصحيحين ثلث لغات قال الشيخ
 راد اثبت ثلث ثلث ثلث لانه على سنته في جدي اللغات الثلاث
 في جميع الرز وفي الخمسة اي اعني ما عد النصف انتهى يعني فقيه ما
 تقدم **ص** والثلث الام وولد **ش** الثالث فرض اثنين من الزوجة
 فرض الام عند عدم من يجيها لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه
 ابواه فلامه الثلث وفرض اثنين فعاد من الاخوة للام سواء كانا
 ذكورا او انثى او ذكورا وانثى مع عدم الحاجب لقوله تعالى فان
 انفا لكر من ذلك فممن شرهما في الثلث ونصيب الذكر كالنصف ولا ينصب
 ذكرهم انما هم مبريطون مع من يد لونه واذ ان ترد احدهما اخذ السادس
 الفاكهة يستوي الذكر والانثى في سنة موانع الاخوة للام والثاني
 اخوات مع البنات والثالث المشرقة اذا اشتد ولوا لغيره على
 ذكور وانما على الصحيح الرابع من يأخذ بالاول الخامس بنت وابوان
 وابنا ابنا وبنت ابنة السادس شقيقة واخوان ام واخ واخت
 اب **ص** وحجبها للسادس ولد وان سفل واخوان واختان مطلقا
ش يعني ان الام تحجب من الثلث الى السادس بالولد ذكر انثى وانثى
 وان سفل وكذلك تحجب الى السادس بالعدد من الاخوة مطلقا
 سواء نزل ذكورا وانثى او اب اولام او مختلطين وسواها ناعين
 محجوبين وهو ظاهر او محجوبين بالسكن كمن مات عنه امه وابيه
 واخويه شقيقتين اولاب وكمن مات عنه امه واخوين ام وجد
 واسا المحجب بالوصف فلا يحجب ان كانا ابنا مع ما ناع من موانع الارث
 كالرق والكر وفي شرح التلمسانية ما يفيد ذلك مع اجماع يرشد
 المعنى له فعه قوله او اختان او مائة خلولا ما ناع جمع فموجبها
 اخ واخت مطلقا ذكورا وانثى او اختان او مختلطين اشقا اولاب
 اولام او بعض وبعض قال له تعالى فان كان له اخوة فلامه السادس
 وانما اقتصر المؤلف على ذكر قوله اخوين او اخنتين لان الاثنين منهما
 بمثلة الثلاثة وما ذكر هو مذهب الجمهور واخذ ابن عباس بطاهر
 الآية فلم يجبه بالاثنتين محجبا على عثمان بان الاخوين ليسا اخوة فقال
 له عثمان محجبا قومك يا غلام اي ان قومهم فربيت اقل الجمع عندهم
 اثنا وثمانين الا انما روي لبيد ان الجمع اثنا بل لما استرجع من قاعدة
 الداريت ان حكم الاثنتين مساو لحكم الثلاثة واشارة بك لثلاثة
 من قال ان الاخوة في الآية جمع والجمع اقله ثلاثة وقد يعبر عنه
 الاثنتين الر محسري التصود بلغة الاخوة في الآية لجمعية المطلقة
 من غير نظر للكمية وتعال تحت قوة كلام المؤلف يعني تمام الاخوين

Copyriversity

او الاختين ولو تحفنا لم يكن الحكم كذلك وصورتها ما قاله بعض شيوخ
 مشايخي من ترك اما ونصف اخت ونصف اخت اخرى فاختل في
 ذلك فن الحكم ما اعطى الام السدس واعطى الاختين نصيب اخت
 واحدة واستشكل جعلها في الحجب اثنتين وفي الميراث واحدة فان
 ترك اما واختا ونصف اخ فقبل لها السدس وقبل لها الثلث
 وهذا منصوص عليه في الفتحة انتهى ويتصور ذلك في القافة ذلك
 الاخ بالاثنتين وذكر بعض الشياخية عند وقوع ابن القطان لو ولدت
 ولدين متتبعين لهما راسان واربع ارجل وفرجها لكان حكمها
 حكم الاثنتين في جميع الاحوال ولها ثلث الباقي في زوج او زوجة
 وابوين **ثم** تقدم لام حالتان حالة ترك فيها الثلث وحالة تركها
 السدس واشار هنا الى ان لها حالة ثالثة ترك فيها ثلث القافل
 وذلك في الزاوين واما سمي بذلك لان الام غرست فيها باعطاء
 الثلث لفظا لمعناها كما ترى الاول زوج وابوين ففي ستة للزوج
 المصنف وللأم ثلث الباقي وهو سهم والاب الباقي بقصيبا يباح
 مثلها كما لو اقرت الثلثة زوجة والامان امها من اربعة للزوجة
 الربع سهم وللأم ثلث الباقي وهو ربع التركة والباقي وهو النصف
 للاب بقصيبا وقال ابن عباس في الام الثلث في المسكتين لعدم
 قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه غلامه الثلث وراى
 الجمهور ان اخذها الثلث فيها يودي الى مخالفة القواعد لانهما
 اذا اخذت في مسألة الزوج الثلث من راس المال تكون قد اخذت
 من الاب وليس له نظير في اجتماع ذكر وانثى يدلان بحجة واحدة
 وتأخذ الانثى مثلها فلو كان موضع جدا لكان للام ثلث المال
 مبداء به الاما ترك مع الجد بالعرض ومع الاب بالقبضه وانما قدمت
 القاعدة على الزان لان القواعد من القواعد وبيان كون الاولى من
 ستة ان للزوج المصنف ومخرجه من اثنتين له منها واحد وللأم
 ثلث الواحد الباقي ولا ثلث له جميع فتقرب ثلاثة في اثنتين
 بسنة وبيان كون الثانية من اربعة ان لكل زوجة الربع ومخرجه اربعة
 فانها واحد مزاربعة يبقى ثلاثة للام ثلثها واحد يبقى اثنا للاب
 ويتوجب الاول بوجه اصل الثانية عكس فيام وجدوا حرة ثلاثة
 فأكبر فان للام السدس ومخرجه ستة يبقى بعد من فيها خمسة للجد
 ثلثها ولا ثلث لها جميع فتقرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر وهو اصلها
 وكذلك بوجه اصل ستة ولا ثلث في ام وزوجة وجد وثلاثة اخوة
 فأكبر فان للام السدس وللزوجة الربع وهي من اثني عشر ويبقى بعد

فرضها نسخة للمجد ثلثها ولا ثلث لها جميع فتقرب ثلاثة في اثني عشر
 فالماصل ستة وثلاثون وهو اصلها والصحيح انما تاصيل لانها
 وعلم انهما فتقربان قد جتا جان الى تقصير آخر فيقبل كونها تقصير
 والاصح انما التقصير الاول **ثم** السدس الواحد من ولد الام مطلقا
ثم يعني ان الواحد من ولد الام فرضه السدس سواء ذكر او انثى اتفاقا
ثم وسقط بابن وابنه وبنت وان سقطت واب وجد **ثم** يعني ان
 الاخ لا يحجب جيب حرم مان بكل واحد من عمودي النسب وبالبنات
 للصلب وبنت الابن وان سقطت بضم الفاء فتجوز النسخ اشهر
 فالماصل ان الاخ للام يسقط بسنة بالابن ذكر وانثى وابن الابن وان
 سقط ذكر وانثى وبالاب وبالمجد وان علا وببعضهم عدة اربعة تجعل
 الابن وابنه واحدا او البنت وبنت الابن واحدا والاب واحدا والجد
 واحدا وعددهم بعضهم ثلاثة الولد الوارث والجد والاب وببعضهم
 اثنين الاولاد والابا حصولة وسقط اي الواحد للام وقوله بان
 انما يعمل بولد لاجل قوله وابنه لانه لو حال بولد وابنه عمل بولد
 البنت وهو فاسد لكونه لو حال وسقط بولد وولد بان وان
 سقط لكان احقر واحسن قوله واب وجد عطف على ولد وبن كلام
 تتطرا نظره فيما كتبناه عليه **ثم** والاب والام مع ولد وان سقط
ثم يعني ان السدس فرض الاب والام مع وجود الولد او ولد
 الولد لقوله تعالى ولا يورثه لعل واحد منها السدس ما ترك ان
 كان له ولد فان كان الولد وان سقط ذكر وانثى لكل واحد منها
 السدس والباقي للذكر وان كان الولد انثى اخذ كل واحد منها
 السدس واخذت هي النصف واخذ الاب الباقي بالتقصير وكذا
 مع بنت الابن وذكر الام بهذا تكرار مع قوله وخمسة للسدس ولد
 وان سقط وقال في الكلام فيما سبق في الام مفردة وهنا فيما
 اذا اجتمع مع الاب وكذا الحكم في الاب اذا اقرت ولا يقال على هذا
 الجواب ان عليه ان يقر الاب ايضا لانا نقول هذا جواب يتكلف
 له في دفع التكرار والتكرار خارج عن الاصل والنسب ان اخذ
 عن الاصل لا يماس عليه فاسدة كل جيب في الميراث يعتبر
 بالنسب من الميت الا في الولد انما يعتبر بالنسب من الميت بالفتن
 كما يجب في الميراث حسبي الا يجب البنت الاخت لغير الام عن العرض
 اما السعيب فانها معنوية كل موروث يترك الا احد عشر موروث ولا
 يرثون وهو خمس نسوة برهن خمسة ذكر ولا يرثهم النساء برهن
 ولا تقصيب ابن الاخ يترك عمته ولا تركه وابن ابن الابن يترك ام ابني

ولا تتركه والمولى يترك معتقته ولا تتركه وابن العرم يترك بنت عمه ولا تتركه
والعم يترك بنت اخيه ولا تتركه وثلاث نسوة يرثن ثلاث نسوة ولا
يرثن الاخرى ام الام تترك بنت ابن بنتها ولا تتركها وبنت ابن ابن تترك
جدتها ام ابيا ولا تتركها والولادة تترك معتقها ولا تتركها
وفكر ان ام الام تترك ابن بنتها ولا يرثها والولادة تترك معتقها
ولا يرثها وذكر يترك ذكرا ولا يرثه الاخرى تترك ولا تقصيب وهو
مولد النعمة يترك معتقه ولا يرثه والسقط يترك ميتا ميتا يترك
قبل موته تتركه ورثته ولا يرثهم **م** والحد فالكفر **س** السيد
فرض الحدة مطلقا اي سواء تزدت او نقصت وسواء كانت من
جدة الام او من جهة الاب ولا يرث عند مالك اكثر من حدين الا
ام الام وام الاب وامها تهما وان علنا لقول مالك لا اعلم احدا
ورث اكثر من حدين منذ كان الاسلام الى اليوم فتقول المولف فالكفر
اي سواء كانت من جهة الام او من جهة الاب وان علنا وهذا مراد
بالأكثر فكله يجوز به عن الإطلاق تركها بلفظ القضا الوارد عند عمر
رضي الله عنه وليس المراد اكثر من واحدة ولو من جهة واحدة
لان مالك لا يورث اكثر من حدين احداها من جهة الام والاخرى
من جهة الاب غير المولدة بانى وبعبارة اخرى اذا لم يتوسط بينهما
وبين الميت انى فان اختلفت وكانتا في درجة واحدة او كانت
التي من جهة الاب اقرب مكانة السيد من بينهما وان كانت التي من جهة
الام اقرب اختلفت بالسوس كلياتي وذلك لان التي من جهة
الام هي التي اعطاها النبي عليه السلام السوس واتخذها لها ابد
بكر لما شهد عنده الميرة بين سبعة ومحمد بن مسلمة الانصاري
بدلك واسا الحدة التي للاب فجات الى سبع ناسا عن جيرانها
فقال مالك في كتاب اربعة من نساء ما كان الفقهاء الذي قضى به ابد
بكر الا لغيرك وما انا بآيد في الرأى شيئا ولكن هو السيد فان
اجتمعتم نوبينكما وايتمت خلت به منولها فصارت التي للاب اصنف
في الاخرى وبعبارة اخرى ولا يرث عند مالك اكثر من حدين ام الاب
وام الام وامها تهما اي يقسم مقامهما عند عدمهما تحت الرأى بالبعدى
على حسب ما ياتي وقسم ابن عمر الجدات على مذقب مالك على اربعة
اقسام قسم يورث ويورث وهي ام الاب وقسم لا يرث ولا يرث
وهي ام ابى الام وقسم يورث ولا يرث وهي ام ابى الاب وقسم يورث ولا
يورث وهي ام الام وعلمك الرأى في شرح الخلاف كونه لا يرث من الجدات
الاما ذكره المولف بقوله لان اصل الميراث الاب والام وامها تهما يقومان

مقامها

فما هما بقى غيرهم على الأصل وأم إبي الأب تدي بالجدة فلا تترك
 إمام إبي الأم لأنها أم جد ولأن جهة الأم هي باب الجدات أقوى من جهة
 الأب فإما لم يترك من جهة جدان فجهة الأب بذلك أولى وأم إبي و
 الأم تدي بابي الأم وهو لا يترك فلا تترك **تنبيه** ابن عمر قوله ما لك
 لا أعلم أحدا إلى آخره عجبت له أنه لم يبلغه من طريق صحيح وقال
 الغاكماني بوجدي ما لك أحدا من الخلفاء الأربعة ولا من ذهب
 غيرهم غير ذلك كتاب مسعود بن يحيى أحد قوليه ورثوا ثلاث
 جدات أم الأم وأم الأب وأم إبي الأب وورث مسروق وسفيان
 وابن سيرين وغيرهم أربع جدات **قاعدة** كل من تدي بذكر لا يترك
 الأربعة العصبية وبنات الأبناء والأخت للأب والجدة أم الأب وكل
 من تدي بابي لا يترك الأثلاث ولد الأم والجدة أم الأم وعصيات
 المستقة وكل من تدي بسخص لا يترك مع وجوده إلا الأخوة للأم
 يدلون بالأم ويرثون معها كل وارث تدي إلى الميت بغيره إلا أن
 يدلون بالفسخ الأب والأم والأب والبنات وبنات معناتهم الزوجة
 والزوج ومولا النعمة وكل من لا يترك لأخيه إلا الأخوة قد يحجبون
 ولا يتركون **ص** واستقطبها الأم مطلقا **ش** يعني أن الأم تحجب الجدة
 مطلقا تحجب حرمان سواها من جهة الأم ومن جهة الأب قريبة
 كانت أو بعيدة فلا حاكم إلا للاق راجع للاستقطاق فكان حقه تقديم
ص والأب الجدة من جهة **ش** يعني أن الأب يحجب الجدة التي من
 جهة تحجب حرمان لأن القاعدة أن كل من أدلى بواسطة لا يترك
 مع وجودها إلا الأخوة للأم فأنهم يدلون بها ويرثون معها **ص**
 والقرابي من جهة الأم البعدي من جهة الأب والأخت **ش**
 يعني أن الجدة إذا ماتت من قبل الأم وهي أقرب قائما تحجب
 الجدة التي من جهة الأب تحجب حرمان وتختص بالسودس وأن كانت
 القرابي من جهة الأب والبعدي من جهة الأم فأنهما يرثان
 من السودس لأن أصا لهما جيرا لما بعدهما كما يعلم مملوك وتحجب
 الجدة القرابي من كل جهة البعدي من تلك الجهة كما قال صاحب
 الرجبية وتنقطع البعدي بذات القرابي في المذهب الأول فقل
 له حمسي وسكت الميراث عن هذا الموضوع **ص** واحد فرض الجد
 غير المولي بانتر **ش** يعني أن الجد أبو الأب يكون السودس أيضا أحد
 فرضه في بعض الأحوال بأن يكون معه ابن أو ابنة أو مع ذي
 فرض مستغرق أو مع الأخوة في بعض المسائل فيثبت السودس
 بالفرض المحض فإن كان معه بنت فأكثر فرض له السودس ثم أن فضل

مجلس

له في اخذه نصيبا واما الجدة ابوالام فانه لا يرث عندنا شيئا بالاختلاف
وهو المحترز عنه بقوله غير المدي بانني ثم ان الجدة ليس له ميراث
واما له فرضا في السدس او الثلث فاطلق الجمع على ذلك ويحتمل
ان يقال المراد بالزوجة الاحوال اي ما راد بالزوجة الشرعية
وهي تصدق بالاحوال فان الفرض لغة الجز والقطع وقول صاحب
الرحبية واعلم بان الجدة واحوال احسن من كلام المؤلف وقوله واحد
الاحوال غير الجدة اي ما راد بالسدس احد من فرض الجدة والملة
مستأنفة لبيان الحكم وقوله غير المدي بانني كان من جهة الام او من
جهة الاب كما في ام الاب لانه ادى بام الاب وقصر الشارع له على جهة
الام فيه نظر قوله المدي اي المتقرب للميت **ص** وله مع الاخوة والاخوات
الاشقاء او لاب الجدة من الثلث او المقاسمة **ن** يعني ان الجدة ابوالاب
يفرض له مع الاخوة والاخوات الاشقاء او لاب اذ لم يكن معهم صاحب
فرض الجدة اي الافضل من احدا من الثلث اي ثلث جميع المال او
المقاسمة فالثلث له اذ اراد عدد الاخوة والاخوات على من يليه
والمقاسمة خير له اذ انقص عددهم عن من يليه فان كان عددهم مثليه
استوت له المقاسمة وثلث جميع المال فبقا سم انا واحد واخوين
او ثلاث اخوات فان كان في الرضعة اخوان او اربع اخوات استوت
المقاسمة مع الثلث فاذا زادت الاخوة عن اثنين والاخوات عن اربع
لم ينقص عن الثلث وهذا مما يفرق الاب عنه من الجد لان الاب
يحجب الاخوة مطلقا والجد لا يحجب الا الاخوة للام وانه لا يشق او لاب
فقد اشار المحكم بقوله وعادة السقيفة بغيرهم ورجع كالسقيفة
بما لها لو لم يكن جد **ن** يعني لو ترك جدا لبيه واخا سقيفا واخوة
لاب فالسقيفة بعد على الجد الاخوة للاب لثمة كرامة الميراث وسوا
كان معهم ذووهم كام او زوجة او لا فاذ اخذ الجد حظه رجع السقيفة
فاخذ فاحد جميع الباقي واسقط الاخوة لاب وثلث الثلث السقيفة
فاكر بقدر على الجد الاخوة للاب جميعهم لثمة كرامة الميراث فاذا اخذ
الجد حظه رجعت السقيفة عاليا وهو النصف عند انفرادها والثلثان
عند تعددها وما فضل بعد ذلك فهو للاخوة للاب كجد واخت سقيفة
واخ اب تقع من عشرة املاها من خمسة الجد سهران لان المقاسمة
فيها احظ له من الثلث يبقى ثلاثة للاخت منها نصف للزوج سهران
ونصف سهم يبقى للاخت نصف سهم فاذا ضرب مقام النصف وهو ثلثان
في الخمسة حصل عشرة ومنها تقع للجد اربعة وهي خمسة المال
وللاخت خمسة هي نصفه والاخر سهم هو الباقي بعد نصفها وكذا

وسقيفة

وسقيفة واختين لاب تقع من عشرة لان املاها من خمسة كالتي
تتبعها لان المقاسمة فيها احظ للجد ثلث سهران يبقى ثلاثة اسهم
تتبعها مقتضى ما ذكره الاستاذ ابو منصور للاخت سهران ونصف
وللاختين للاب نصف سهم لكل واحدة ربع سهم ومقام النصف
داخل في مقام الربع فاذا ضرب اربعة في الخمسة فتقع من عشرة
وعلى مقتضى ما ذكره المؤلف للاخت سهران ونصف فاذا ضرب
اثنين في الخمسة لاجل النصف يحصل عشرة للجد اربعة وللأخت
النصف خمسة ويبقى واحد للاختين للاب بينهما ثمانية
فاذا ضرب اثنين عددهما في العشرة يحصل عشرون منها تقع وهذا
اولى لان اكثر هناك الذي هو النصف راجع للعدد والكسر
الاخر للزوجين ولا ينضم لهذا لهذا انا مل للجد ثمانية هي خمس
المال حاصل ضرب اثنين في اربعة على العمل الاول وضرب اربعة
في عشرة في اثنين على العمل الثاني والسقيفة عشرة هي نصف
المال وهي الحاصلة من ضرب اثنين ونصف في اربعة على العمل
الاول او خمسة من عشرة في اثنين على العمل الثاني وللاختين
لاب سهران وهما الباقي بينهما لكل واحدة سهم هو حاصل ضرب
الربع في اربعة على العمل الاول وهو خمسة كل واحدة من الاثنين
الحاصلة من ضرب واحد من عشرة في اثنين على العمل الثاني
وكذا وسقيفتين واخ لاب للجد الثلث ولهما الباقي وهو
ثلاثة الثلثين وكذا وسقيفتين واخت لاب لهما خمسة ولهما
الباقي وهو ثلثان الثلثين وقال الشيخ عبد الله في شرح الترتيب
ما نصه وذكر في كشف القوامين وشرحه وانما ان ثلث المال
او ثلث هذا الباقي احظ للجد من المقاسمة ومن السدس وكان
ولد الابوين وسقيفة واحدة وفضل نصف المال واكثر فانه
يفرض للسقيفة النصف فتأخذه فرضا لان الجد فرض له بطلت
عموية الاخت السقيفة بالجد فترجع اليه بغيرها فرضا وقال
قال ابن البيان السكافي الصواب ان الاخت تأخذ النصف في
هذه الحالة فرضا ونقله عنه الرافعي والنووي في الشرح والرواية
واقراء وهذا واربع على قول الجمهور من النصف والزوجين
لا يفرق للاخت مع الاخت للجد الا في الاكراهية فظاهر عبارات السقيفة
ان الاخت حين اخذت النصف تأخذه فرضا سواء اخذ الجد بالفرض
او بالمقاسمة ثم عد المسائل التي تأخذ منها بالفرض لدخولها
تحت هذا الضابط وذكر انما تشتمل على صور كثيرة ثم قال بعد الفراغ

Copy University

منها هذا كله واراد على قول الجمهور من الفقهاء والغرض من لا يفرق
 للاخت مع الجد الا في الاكدرية وظاهر عبارات الخصمة ان الاخت
 حيث اخذت النصف فاخذه فرضا سواء اخذ الجد بالفرض او بالمقاسمة
 ثم بعد المسائل التي اخذ فيها بالفرض لدخولها تحت هذا الضابط
 وذلك انما تشتمل على صور كثيرة ثم قال بعد الفراغ منها هذا واراد
 على قولهم لا يفرق للاخت مع الجد الا في الاكدرية ولم ار من يفرق عليه
 فاعتمده والاحسن ان يقال لا يقال للاخت مع الجد الا في الاكدرية
 كما قال العلامة عبد العزيز الاشهي في مقدمته او يقال
 لا يفرق للاخت ويعول مع الجد الا في الاكدرية او يقال لا يفرق
 للاخت مع الجد في غير القسمة الا في الاكدرية كما قاله ابو عبد
 الله الوبي وراى بالقسمة بين اولاد الابوين واولاد الاب وان
 اعلم انتهى وقد سبقه الى نحو ذلك الشيخ باختصار ونقل
 ما نقله عن ابن اللبان وانما قيد فرض الجد بالثلاث او ثلث
 الباقي ولم يعمم كما عمم الشيخ في نقل المسئلة عن ابن
 اللبان الشامل للسند لانه لا يتصور ان يفرق له السند
 ويكون الباقي اي عن حصنة الجد والفرض بقضاها كثر لانه لو كان
 الباقي كذلك مع ذي الفرض كان ثلث الباقي اذن اكل اخطا وما يجر
 مشاخصا فقال في شرح الفصول الكبرى في وجبة وام وسقمية
 واخ لاب وجد اخذت النافذ وهو ربع وعشر ولا تتراد عليه
 وهذا يدل على ما اخذه في هذه الصورة بالعصوبة والازيد
 واعيل ومثله ما لو تقبض الباقي للشيخين عن الثلثين وقال
 في شرح الكفاية في حد وسقمية واختلاف لهما ان يفرق
 من خمسة ولهما الباقي وهو روة فيهما ولا يتراد عليه
 كالواحدة فيما مر وهذا كما قال السبكي يدل على ان ما اخذه
 في هذه الصورة بالعصوبة والازيد واعيل ثم قال في الترحين
 المذكورين واللفظ لشرح الفصول وبوده قولهم لا يفرق للاخت
 مع الجد الا في الاكدرية لكن ذلك معارف ما لا يتاخذ به نصيب
 الجد لو كان بالتقريب لكانت اما عصبة بنفسها وهو باطل قطعا او
 بغيرها فكذلك والا فكان نصيب ما لعصبة او مع غيرها فكذلك
 ايضا لما مر في ترفيع العصبة مع الغير وانما ما اخذه السقمية
 في المعادة لو كان بالتقريب لسقط ولد الاب بها وان كان النافذ
 اكثر من النصف ولا تخال به وبالجملة في مشكلة كونها عصبة بغيرها
 ويقال لهذا الباب محال لغيره انتهى ويمكن الجواب عند الاستدلال بالمسئلة

ان م

المتقدم

المتقدم في شرح الفصول وعن المسئلة التي في شرح الكفاية التي
 نقل عن السبكي ما تقدم بانها ليست بما ذكره المؤلف في شرح كشف
 الغوامض في قوله اذ كان ثلث المال الى اخره كذلك ان تقول
 لو كان ما اخذه فيما ذكره فرضا لزم ان تاخذ معها الاثاث الخلف
 من اولاد الاب المسبوس ويقال ان احتج ولا تخال به وبالجملة
 هي مسئلة مشكلة كما قال الشيخ مشاخصا الباب كله خارج عن
 القياس انتهى كغيره ككشف الغوامض بقوله الخنيفة ما حياه
 واما هو فانه يسقط الاخوة بالجد مطلقا ولزجج الى كلام المؤلف
 في قوله والاقوات او ما تعة خلولا ما تعة جمع وقوله والاب
 اي والاشقاء والاب يدل قوله وعاد السقمية بغيره قوله
 لغيره من الثلث او المقاسمة بغيره باو ويدل على ان من ليست
 داخله على الفصول بل هي لبيان الافضل فتعلق بمحذوف
 حاله وعبد الله في ما يقال ان المؤلف قد جمع بين ال ومن ان المحل
 للواو دون ا وادله افضل السبكي كما قاله وقال قوله من
 الثلث الى اخره بيان لغيره والجد معناه الافضل وبعبارة اخرى
 يعرض بها اسم التثقيب المتر وبه لا يعدي من الاستدودا
 كقوله ولست بالاكدر منهم حصي ويجاب بان من يباينة لغيره لا
 معدية ومن البائنة حال اي حال كونه له خد احد السبكي انتهى
 وانظر فيما كتبناه على قوله وعاد مرجح الصريون بان فاعل
 يأتي بمعنى فعل فعاد هتا بمعنى عدا فالمفاعلة ليست على ما عدا
 بجواب العصوي فاسد وحذف الفصول للمعلمه اي وعاد
 السقمية الجد اي حسب السقمية على الجد غير ان لم ينع كره
 البراء ثم يرجع قوله وعاد الى اخره كان الاولى ان يفرق عن قوله
 وله مع ذي فرض الى اخره اذ المعادة جارية للاخوة سواء كان هناك
 ذو فرض او لا وبعبارة اخرى السقمية فاعل والمفعول محذوف
 اي وعاد اي وعاد السقمية الجد وتقدره منه الاولى لانه اخر
 قوله بغيره اي غير السقمية وهم الاخوة للاب لا الام لانهم محبوبون
 بل قد مر انه بالغير هنا غير خاص وانظر في جواب العصوي المشار
 اليه فيما كتبناه على قوله كالسقمية هذا مبني على انه اراد
 بالسقمية المذكور واما لو اراد بالسقمية لكانت لا يبيح الى هذا لكن
 المؤلف خشي ان المبني يتوهم انه خاص بالذكر فسلط مسئلة التوزيع
 له وقوله بما لهما جورا عليه بغيره من الام وكسرهما اي بالخصه من
 المال الذي لهما وبما مال المتر لهما وانما عدا الاشقاء اولاد الاب على الجد

Copyrighted material

لانهم يقولون للمجد من لثنا ومن لثنا معك واحدة فيدخلون معاني في
 المقاسمة ثم يقولون اولاد الاب انتم لا ترون معنا وانما دخلتم في المقاسمة
 لجيب الجد فخذ حقتا معكم فان لم يكن جد ولا جد ذو ولادة فخذ
 اخوان وارث وغيره كالام وانما لم يجد ولد الام على ولد الابوين
 لاختلاف الجهة لان جهة الجد تدلي بالابوة والاخ بالامومة قال الرازي
 ما اول منه ان يقال ولد الاب المعد ودعا له الجد ليس بمحموم ابد بل يخذ
 قسطا مما ينقسم له في بعض المهور ولو عد الجد الاخ لام على الاخ
 للاوين كان محموم وما ابد **ص** وله مع ذي فرض معهما السدس او ثلث
 الباقي او المقاسمة **ش** يعني ان الجد الاب اذا كان مع ذوي الفروض
 والاخوة الاثني عشر او اب فله الافضل من احد ثلاثة اشيا السدس من
 رأس المال او ثلث ما بقي بعد اخذ ذوي الفروض من فروضهم او المقاسمة
 فقال كون السدس افضل لزوجته وبنتين وجد ولخ فاكتر لان الباقي
 بعد الفروض خمسة من اربعة وعشرين ثلثا واحدا وثلثان وحصة
 منها ان تسمى الاخ اثنا عشر ونصف سدس الجميع وهو اربعة اخذ من
 المقاسمة وثلث الباقي فيفضل واحد للاخ فاكتر ومثل كون ثلث
 الباقي افضل كام وجد وعشرة اخوة او ما يساويهما خمسة اخوات
 فاكتر لان الباقي بعد فرض الام وهو ثلاثة من ثمانية عشر لجد الاملية
 المختل فيهما خمسة عشر ثلثا خمسة هي اكتر من مقاسمة عشرة **ب**
 اخوة اذ يحصل بها لم سهم واحد واربع اجزاء واحد عشر جزل
 من سهم ومن سدس الجميع اذ هو ثلاثة وانما ثلث بعشرة اخوة
 ليكون الباقي منقسم عليهم فلو كان غير ذلك مما يزيد على ثلثه
 كان الحكم كذلك ومثل كون المقاسمة افضل من ثلث الباقي ومن
 السدس كجد وجدة ولخ لان الباقي بعد فرض الجدة وهو واحد
 من ستة خمسة يخصه بالمقاسمة اثنا عشر ونصف ذلك كله من السدس
 اذ هو واحد ومن ثلث الباقي اذ هو واحد وثلثان تنتج من اثني عشر
 وفي بنتين وجد واخ يستوي المقاسمة والسدس ومما ام وجد
 واخوين يستوي المقاسمة وثلث الباقي وفي زوج وجد وثلاثة اخوة
 يستوي ثلث الباقي والسدس وفي زوج وجد واخوين يستوي
 الامور الثلاثة قوله معهما لاحاجة اليه لان الكلام في الجد مع الاخوة
 والاخوات من الجنين اي الاستحقاق والاب وقوله او ثلث الباقي او ثمانية
 خلو لا ما نفع جمع فقد يجتمع الثلاث اثنان منها وقولت واخذ واخذ
 فاسد وانظر ما في امثلة الشارح من النظر فيما يتعلق بمسألة مسائل
 المعادة مع ذوي الفروض فيما كتبنا معاني نت فاسدة القائل فاعلم

مع ذي الفروض ان تنظر في الفروض فاما ان يكون نصفا فادونه او قدر ثلثين
 او فوق النصف ودون الثلثين او فوق الثلثين من الاول ان كان
 الموجود من الاخوة والاخوات اقل من مثل الجد فالمقاسمة خير له او اكثر
 من ثلثه ثلث الباقي خير له من المقاسمة وقد يساوي السدس
 او ثلثه استوي المقاسمة وثلث الباقي وربما تساوت الثلاثة
 وفي الثاني ان كان الموجود اخنا واحدة فالمقاسمة خيرا واحدا
 تساوت الثلاثة وفي الثاني ان كان الموجود اخنا واحدة فالمقاسمة
 الثلث او اكثر فثلث خير وفي الثالث تكون المقاسمة خيرا له في
 ثلاث صور وهي ان يكون معه اخ او اخت او اختان وفيما زاد يكون
 السدس خيرا له وفي الرابع يستوي السدس مع المقاسمة اذا
 كان الفرض نصفا وربعا والمقاسمة اخنا وفيما عد ذلك السدس
 خيرا والله اعلم واذ استوت المقاسمة والثلث هل يغير عنه
 بالمقاسمة او بالثلث او المعني بخير ثلاثة اقوال ذكرها ابو
 عبد الله محمد السطري في شرحه لفرافغ الامام اي القاسم للوفي
 ويظهر ان الخلاف في الوصية بخير بعد الفروض وفي التاميل قال
 الشيخ رحمه الله ولا يخفى ما في هذا الخلاف من الغرابة والضعف
 ولم اراه لاحد من اصحابنا نعم استحسنوا التخييل بالثلث انتهى
 وانما استحسنوا ذلك لانه سهل كما قاله الرازي وورده النص
 في حق من له ولادة وهي الام دون القسام اي المقاسمة قليل
 ولانه من امكن الاخذ بالفرض بمواول ومقتضاه انه ياخذ به
 بالفرض وهو يوجب ما تقدم انتهى قوله وورده النص اي لانهم
 عدوا اصحاب الثلث ثلاثة منهم الجد ولا يرضوا لاخت مع الا
 في الاكدرية والفرار وج وجد وام واخذ شقيقة اولاد فيرض
 لها وله ثم بقاسمها **ش** يعني ان الجد الاب لا يرضى للاخت ولا يرض
 اخا معها الا في مسألة واحدة وهي المسئلة التي تفرق بالاكدرية
 والفرار ومورثها تركت امرا لزوجها وامها واخذ شقيقة اولاد
 اصلها من ستة للزوج النصف والام الثلث بفضل سهم يأخذه
 الجد وقد علمت ان الجد لا ينقص عن سدس جميع المال والاخذ لا يستقل
 لها فاعلم ان لها بثلثة مثل نصف المسئلة فتكون المسئلة
 بمواولها من تسعة فاذ ارض لها والمجد فعد ذلك واقتضاه للذكر
 مثل حظ الانثيين لان الجد معها طارح منها مائا اربعة من تسعة لا تنقسم
 على ثلاثة ولا تقوا فتنظر بثلثة عدد الروس المتكسر عليهما
 سهمها في اصل المسئلة تبلغ سبعة وعشرين من له شيء من تسعة

Copy University

أخذ من وباق ثلاثة غلما أربعة من شحنة فرب في ثلاثة باعني عشر
بأخذ الجدة ثمانية وأخذ الاخت أربعة وبلغت بها من وجميع أحدها أن
يقال أربعة ورثوا متبا أخذ أحدهم ثلث ماله وهو الزوج وأخذ الثاني
ثلث الباقي وهو الأم وأخذ الثالث ثلث الباقي وهو الاخت وأخذ
الرابع الباقي وهو الجدة الوجه الثاني قال ابن عرفة بأن يقال ما فرجة
أخذ قسمها للكل فإن كان أنى ورثت وإن كان ذكر لم يرث شيئا
ومورثها كما قد علمت تركت زوجها وجدها وأختها لأبيها
والأم حامل قال ابن حبيب وسببت بالأكورية لأن عبد الملك ابن
مروان الغافق على رجل يحسن النواض بسبب كدر خطأ فيها فبنت
إليه وسماها ما لك بالخر الشمر منها ولزور الاخت فيها بفرقة النصف
ولم تأخذ الأربعة وأخرى بقوله اختها لو كان معه اختان أو أكثر
لغيرهم فإنه يأخذ السدس ولهما أولهن السدس ولو لم يكن زوج فهي
الزوجة ولو لم يكن فيها أم فكل زوج النصف والباقي بين الجدة والاخت
اكتلا لأن القاسمة أحط له ولو لم يكن فيها جد كانت الباهلة
ولو لم يكن اخت كانت إحدى الزوجين إذا كان بدل الجدة أباً وتقدم
حكما وإن للأم الثلث كما ملاءم للمهور ولو كان بدل الاخت أختا
سقطت إذا فرقت له ينقلب إليه بخلاف الاخت وتلقب إذا ذكراً بالعالية
لأن امرأة من هذان ماتت وتركتهم وكان اسمها العلية فبنت
المزينة إليها فائدة العطف في قول المؤلف والفرأبوا وتقي
وهم جريان الثاني على الأول حتى يظن أن الأكورية تكون عزاً وغير عز
وإنه اخت من الأكورية غير الغراما أشار له ابن عازي ويرد عليه
أن الأصل في العطف المغيرة فالإمام حاصل على كل حال فكان على
المؤلف أن يأتي بما يدل الواو فيقول أي الفرأب الآن ما بعد أي
التفسيرية يدل أو عطف بيان عند البعريين ثم إن قوله وله مستقن
عنه لأن فرضه متردات فإلا اعتبار من فرضنا اعتباراً شاملاً أي ينشئ
لها فرضاً والاعتبار في فرضه اعتباراً تقرر ولعله إنما أتى به ليرتب
عليه قوله ثم يقاسمها وبعبارة أخرى لما لم يكن الواحد الباقي متقينا
لواحد منها لأنه لا يمكن أن له وحده فيقال لها بثلاثة ويجعل إيه
لها وحدها متقيا لها باثنين وله الواحد فجعله لأحد هاهنا والآخر كالم
قال في فرضها وله وبعبارة أخرى ظاهراً أنه يفرض الجدة السدس
وهو تابع في هذه العبارة للفرصين مع أن السدس مقرر له فكيف يفرض
له كما هو أب عنه أنه إنما ذكره ليبين كيفية العمل فيها كما أجاب به
لاجرة به لأن كيفية العمل فيها لا تتوقف على فرض السدس له والذي يقوم

بنفسه

بنفسه أن الفرصين إنما جبروا بهذه العبارة للإشارة إلى أنما لا يفرض
لها بنفسها أي لا يفرض لها خاصة بل يفرض لها مع السدس له
وبعبارة المؤلف أحسن من عبارة غيره لأنه قال في فرضها وله
أي يفرض لها مع عبارة الرخصية يمكن تفكيكها يفرض
النصف لها والسدس له أي يفرض لها مع كون السدس له أي يفرض
فرضها له وفي كلام تت نظر نظره فيما كتبنا عليه **ص** وإن كان تحتها
أخ لأب ومعه أخوة لام سقط **ش** فيخرجها يرجع للاخت والمعنى
أنه إذا كان موضع الاخت أخ لأب يريد أو شقيقة ومعه أخوة لام
أثناء فمما عدل لم يكن للاخت لأب وللشقيقة في لأن الجد يتوكل
للاخت لأب وللشقيقة لو كانت دوي لم تترك شيئاً لأن الثلث الباقي
بأخذ الأم والأب وأما يجب كل من يرث من جهة الأم فيأخذ الجدة
حينئذ الثلث كما لا وسحق هذه المسئلة المالكية لو قال زيد
لأخت لأب السدس قيل ولم يجال ما لك زيد الأخت هذه فقط
ولو أسقط المؤلف قوله لأب لشمس شبه المالكية حيث كان الأخ
شقيقاً للو الخلاء مع أمهات ما لك ولا نص فيها ما لك ولا فرق
في الأخ لأب بين الواحد والمتعدد لا يقال الأخ لأب ساقط هنا
ولو لم يكن معه أخوة لام فلا معنى له ذكرهم لأننا نقول إنما ذكرهم
لشكون هي المالكية وللتنبيه على مخالفة زيد فيها ولو كان موضع
الاخت خنثى مشكلاً فالطريق أن نضحي المسلمتين ثم نوقف بينهما
على تعدد الماليتين ثم نقسمهما على كلتا الماليتين فيكون الخارج
في الذكرية ثمانية عشر وفي الأنوثة أربعة ثم يخط من كل من
الذكرية ماله في ثمانية عشر ومن له شيء من الأنوثة في أربعة فتخرج من
مائة ومائة وبيان أن مسئلة الثانية من ستة وتعود إلى شحنة
وتخرج من سبعة وعشرين ومسئلة التذكير من ستة ومنها نخرج وهما
متقنان بالثلث متقرب وتنف أحدهما في كامل الأخرى يحصل أربعة
وخمسون ثم في حالتي التذكير والثانية يحصل مائة ومائة وتقسم
على الماليتين فإذا قسمت على السبعة والعشرين خرج لكل سهم
أربعة وإذا قسمت على الستة خرج لكل سهم ثمانية عشر ثم تقبل
كل وارث من الماليتين ساعد الخنثى فإنه ليس له شيء من
مسئلة التذكير ثم تنسطر على الجميع فكل زوج ثلث المائة والثمانية
عشر أحد الماليتين ونضعها على الحال الآخر ومجموع ذلك ستون فيكون
له نصفها خمسة وأربعون وللأم من أحد الماليتين ستة وثلاثون
وهي الأخرى أربعة وعشرون وذلك ستون فلما نصها ثلاثون

والجدة من سبعة وعشرين ثم ثمانية في أربعة فاشين وثلاثين وله
 من سنة واحد في ثمانية عشر مجموع ذلك خمسةون مئة نصفها
 خمسة وعشرون والتمني في حالة أربعة مئة مئة في الأربعة
 سنة عشر له نصفها ثمانية ولبس له لا ذلك فاسدة كل
 وارث على أصله في الميراث إلا في موضع فأنما خا رجعة عنها الأصول
 وهي مقاسمة الأب للأم في الراويين ومقاسمة الجد للأخوة وبسائر
 الجد الاستغا وكذا الأم في الجارية وعول الأخت مع الجد في الألفية
 وغير ذلك **ص** ولعاصب ورث المال أو الباقي بعد الوفاة وهو
 الابن ثم ابنته وعصب كل أخيه ثم الأب ثم الجد والأخوة كما تقدم ثم
 الشقيق ثم للأب وهو الشقيق عند عدمه **ش** قال في الذخيرة
 أصل العاصب الشدة والقوة ومنه عصب الحيوان لأنه يعينه
 على السند والدابة فحصة الرجل بنوه وقرأته لابنه وأما
 سموا عصبه لأنهم عصبوا به فالابن طرف والأب طرف والعم جاني
 والأخ جاني والجمع العصباء قاله الجوهري وقال في المغرب العصب
 قرابة الرجل لابنه من عصبوا به إذا أحاطوا حوله ثم سمي به الولد
 والجمع والمذكر والمؤنث للعصبية وقالوا في مصدرها العصبية والذكر
 بعصب الأنثى أي يجعلها عصبية انتهى وإنما أخر المؤلف ذكر العاصب
 عن الذي يورث بالفرز لقول النبي عليه السلام لعنوا الفرانض
 بأهلها إنما بنت الورثة خلاوي رجل ذكر والعاصب بنفسه
 هو الذي يورث جميع المال إذا اتفرد وبأخذ ما بقي عند أصحاب الفرز
 وقد عرفه بالحد بنحوه وهو الابن ثم ابنته فانه كل واحد منها
 يأخذ جميع المال عند اتفاده وبأخذ ما ابنت الفرز وحكم ابن
 الابن عند عدم الابن حكم الابن وكذلك الأب عاصب يأخذ جميع المال
 عند اتفاده وبأخذ ما ابنت أصحاب الفرز ومنه الجد للأب عند
 عدم الأب وإذا كان مع الجد أخوة فالحكم كما مر وكذلك الأخ الشقيق
 عاصب يأخذ جميع المال عند اتفاده وبأخذ الباقي عن أصحاب الفرز
 غاية عدم الشقيق فالأخ للأب يقوم مقام الشقيق عند عدم
 الشقيق وإن الابن وابن الابن بعصب كل واحد منها أخيه أي
 يعبر بها عصبه ثم إن قوله ولعاصب إلى أخيه معطوف على مقدر
 أي ثم الباقي لوارثه بفرز ولعاصب بفرز متعلق بوارثه وحز
 مفهومه أي ثم الباقي لفرز له ولعاصب ولا يجمع عطفه على لوارثه
 وإن كان الشراح يلبثون عاصبه إلا مع ملاحظة هذا المقدر لأن العطف
 يقتضي المفارقة فيقتضي أن العاصب ليس وارثا ومعارضة الذي إن

تبدله

قد توله فيما سبقت لوارثه بالوارث بالفرز كان قوله ولعاصب
 عطف مقار وان لم يقيد بالوارث بالفرز كان من عطف الخامس
 على العام وسلاها جائز وبعبارة أخرى الواو للاستيفان أي الجوهري
 وإنما حال يعطى أصحاب الفرز ومنهم والباقي لعاصب فلا يحتاج
 إلى تقدير ثم إن المؤلف عرق العاصب أو لا ثم سرده ليكون في كلامه
 إجمال ثم تفصيل ليكون كلامه مفيد للذكر والغير وهذا الترتيب
 لتقريب لأحقيقه والتفاريق اللطيفة لا يدخلها الادوار فالأقرب
 على هذا أنه ترتيب بالحكم وهو ووري فيه لتوقف معرفة أرثه
 لجميع المال على معرفة كونه عاصبا ولتوقف معرفة كونه عاصبا
 على معرفة أرثه للمالك خطأ وبعبارة أخرى هذا إياها حكمه لا ترتيب
 له خلافا للمشاريح وتتم معرفته بعد ذلك بالحد خلافا لغيره
 قوله أو الباقي منه أنه إذا لم يبق شيء سقط فلا يحتاج المؤلف
 إلى التفريق به قوله وهو أي العاصب من حيث هو الابن وما
 عطف عليه قوله وهو الابن منه له قاعدة تقيسها وهو أنك تنم
 منه الصدم حرمان من بعده مضار بنفسها من وجب فلم يحج
 لذكر باب الحجب بها بضابط العاصب ولم يكتف به حتى يبينه بالحد
 ثم منتهى قاعدة وهي الحجب فرجه إن له تعالى قوله ثم ابنته كل من ربه
 ثم كان حاجبا لمن بعده في باب الحجب أما حجب حرمان أو حجب نقصان
 قوله وعصب كل أخيه الظاهر والله أعلم أن مقصوده وإن كان
 كلامه في العاصب بنفسه بيان العاصب بغيره استطرادا فالفرز
 فيما سبقت بيان تخصيصه إنما يستحق النصف إذا لم يكن معها من
 يساويها ولا من يعصبها والفرز هنا بيان أنها عصبية بغيرها
 فلا تكرر لأن الفرزين مختلفان قوله ثم الجد أي غير المؤكدي يأتي
 قوله كما تقدم راجع للجد والأخوة أي ثم الجد والأخوة على التفصيل
 المتقدم أو راجع للأخوة فقط وهذا أحسن ويكون التفصيل
 وهو قوله الشقيق ثم للأب ثم الشقيق من أداة العطف
 تاسرا على الأخوة لأن جري يد الشقيق من أداة العطف كما هو
 الصواب كما قال ابن عازي يكون الشقيق ثم للأب بدلا من
 الأخوة من ملاقوله وهو كما الشقيق عند عدمه بقي عنه
 قوله ثم للأب مخرج به لاجل الاستغناء والعاصب على ثلاثة أقسام
 عصبية بنفسه وعصبية مع غيره وعصبية بغيره فالأول كل ذكر لا
 يدخل في نسبه إلى الميت أنى والثاني كل أنثى بغير عصبية مع أنثى
 أخرى كالأخت مع البنت أو بنت الابن والثالث النسوة الأربع

ص

Copyrighted material

اللاتي فرضن النصف اذا اجتمع كل مع اخيه قال الراعي ويترك
 بين العاصب بالغير ومع الغير اما اذا قلنا عصبة بغيره فالغير
 عصبة او مع غيره لم يجب كونه عصبة وهو اصطلاح والحقيقة
 انتهى ما لباه للشيعة وضيق غيره بان الباني بغيره للصاق
 والاصاق بين الشقيق لا يتحقق الا عند مشاركتها في حكم
 المصاهرة فيكون مشتركين في حكم المصوبة بخلاف كلمة مع
 فاعلموا للزواج وهو يتحقق بينهما بلا مشارة فيه كما في قوله تعالى
 وجعلنا معه اخاه هارون وزوجا له حين تارته في السيرة فلا
 يكون الغير عصبة كما لم يكن موسى عليه السلام وزوجا وحكم العاصب
 واحدا كان او متعدد اجمع اقتسامه ان ياحد ما ابيت الزوج
 اما العصبة بنفسه ومع غيره موافق واما بغيره فالمراد به مع
 معصية كعاصبين اجتماعا والاصل في ذلك قوله عليه السلام
 الحقوا الزواني بها فاجابني فلا ولي رجل ذكر متفق عليه فان
 قلت هذا الحديث يقتضي اشتراط الذكورة في العصبة المستحق
 للباقى يخرج العصبة بغيره ومع غيره قلت يدل بطريق المفهوم
 واقضى درجته ان يكون له عموم يخص بالحديث الدال على ان
 الاخوات مع البنات عصبات وما يدل على ان كل واحدة من البنات
 وبنات الابن والاخوات لا يورثن اولاد بغير عصبة مع من ذكرنا من
 المذكور ايضا واجماع فائدة ذكر بعض ان فائدة وصغر رجل
 بذكر في الخبر المذكور التشبه على سبب استحقاقه وهو المذكور
 التي هي سبب المصوبة والترجيح في الارث ولهذا جعل المذكور
 مثلا الا نرى وتقال بعض الناس ان الرجل يطلق في مقابلة المرأة
 وفي مقابلة الصبي جاز الصفة لبيان انه في مقابلة المرأة
 فحسب الرجل يشمل الصبي فائدة كل عاصب لا يورث الابنة
 او الاجماع الثلاثة يورثون بالكتاب وهم الولد والاب والاخوة كل
 ذكر لا يعصب احته الا اثنين الابن ما ترك والاخ لغيره بشرط التساوي
 في الرتبة كل ذكر لا يورث الا يعصب محض الاحمسة الاب والجد والزوج
 والاخ للام والمولى كل ذكر يجوز المال وباقيه بالنقصيب الا اثنين
 الزوج والاخ للام الا ان يكون من العصبة كان يكون ابنهم بل انى
 لا يورث الا يورث محض الثلاثة اصناف وربما ورثوا بالنقصيب
 وهن البنات والاخوات لغيرهم والمولاة كل اثنين اجتماعا درجة
 واحدة ذكر وانى فللذكر مثل حظ الانثيين الا صنفين الاخوة للام
 والاشقاء في الحارثة وفي سلسلة الملاعن فيه يكون اليراث بينهم

للمذكر

للذكر مثل حظ الانثيين الا نرى كل ذكر يدلي بالرحم مجرد الابن و
 بالنقصيب الاعصبات المحتقة كل ذكر يعصب انى لا بد ان يكون
 من نوعها الا للجد مع الاخت ابن عبد البر والجدة معه في الاثر
 كالاب مع الابن في قوله تعالى وورثها امرأة ورثت الثلث مع ذكر
 عليها النصف اذا اتردت الام وحدها كل ذكر يعصب انى من
 نوعه لا بد ان يكون في درجتها الابن الابن يعصب بنت الابن وهو
 اسفل منها كل عاصب بحجب ولده الا لغيره فانه للحجب ولده لانه
 يورثه بتقرب **مس** الا في الحارثة والمشاركة زوج وام واحدة
 واخوان فصاعد الام وشقيق وحده او مع غيره فيشاركون
 الاخوة للام المذكور **مس** دل هذا الاستقلا على ان الشقيق
 عاصب الا في هذه المسئلة فانه لا يكون عاصبا وانما يورث بالعرض
 وتسمى هذه المسئلة بالحارثة والمشاركة بشرط كونها مشتركة
 تعدد الاخوة للام وان لا يكون الا شقيقين انا كما كان يدل
 الشقيق انى واحدة شقيقة او اب عالت كزينة بمثل
 نصها الى شقيقة وان كانتا اثنتين عالت بمثل لغيرها المشتركة
 وهو غاية عول السنة وترك الاشقاء في المشاركة للذكر مثل
 حظ الانثي فاعلموا من سنة للزوج النصف ثلاثة وللأم او
 للجدة السدس واحد وللأخوة للام اثنان ولا يورث الشقيق
 ومن معه على ظاهر الحال وقد نزلت هذه المسئلة بسببنا
 فمن الخطاب اول مرة فاسقط منها الاشقاء لما كان في العام
 القيل انهم يورثونها فان يعصب بذلك فقال له زيد بن ثابت
 البيهقي الام يحرم هب ان اباهم كان حارثا زادهم الاب اقربا
 وقيل قال ذلك احد الورثة وقيل قاله احدهم العبد لا يورث
 فاشرك عمر رضي الله عنه بينهم وبين ولد الام في الثلث فقيل
 له لم تقض عبيد ابي العام الماضي فقال عمر ذلك على ما قضينا وهذا
 على ما تقض ولم ينفذ لحد الاجتهاد بين بالخبر ولو كان في المشاركة
 حد لسقطت الاخوة للام والاشقاء انما يورثون فيها بالام والجد يسقط
 كل من يورث بها وتلقب هذه بسبب المالكية للحد الثلث الباقي بعد
 فرض الزوج والام وتنفذ الاخوة الا شقيا لان الحد يقول لو لم يكن
 لم يورثوا شيئا بايكم وانما ترجعون للاشتراك بسبب امكم والاعقاب
 كل من يورث بها ثم ان الاستقلا من قوله وهو الشقيق عند عدمه
 يدل له قوله واسقطه ايضا الشقيقة فالللام في الاخ للاب وللأم
 وللهذين في الواو من قوله والمشاركة ما بين واو الفراء والمشاركة

Copyrighted material

شيخ الراي المشترك فيها فخذ الجار وبالكمس كما ضبطها ابن يونس
 على نسبة التشريك اليها بخلاف وحكي الشيخ ابو حامد وغيره للشركة
 بتأيد الشيخ وسحيت كالمارية لقوله يد هبوا اياهم كان حارا
 روى ذلك عنه غير واحد منهم السهقي وفي المسند ترك المحاكم
 ان زيد اهو التامل لغيره ان انا هبوا كان حارا ما زادهم الاب
 الاقربا وتقال ابو عبد الله الوبي الحنيلي شيخ الخري في كتابه
 الذي افرد به الملقبات ولم يأت عن غير ما قاله الغرضيون فيما
 علمت مسند ابن الاخ قال له هب ان انا كان حارا فعمله ذلك
 على التشريك بينهم وزعموا ان المسئلة من اجل ذلك سميت
 الحاررية وهذه اللقطة انما جاءت عن زيد بن ثابت وساق اسناده
 الى زيد انه قال في الشركة هبوا اياهم كان حارا ما زادهم الاب الا
 قريبا واشترك بينهم في الثلث انتهى وتلقب ايضا بالحريية وبالحريية
 لما قيل انهم قالوا هب ان انا كان حارا فعمله ذلك وقيل وتلقب
 بالحريية لان عمر سئل عنها وهو على البحر قيل وفيه نظر وقول
 الولد واخوان وعلى حريا قبله يكون خبر المبتداهم دون
 اي وهما اخوان وقوله وشقيق وجد او مع غيره ان قيل لم
 لم يقبل وشقيق فالكسر مع انه اخضر فاجواب انه لو قاله ذلك
 لتوهم انه لو كان فيها مع الذكر اني اوانا لم يكن الحكم كذلك مع انه
 كذلك ولهمذا عدل الى قوله وشقيق وحده او مع غيره ليسيل
 ذلك وانظر في ذلك المسائل اليه فيما كتبناه على تت فائدة
 وانما ياتي قرابة الاب في حق الشقيق بالنسبة اليه حتى لا يسقط
 ولا يقبل الذكر على الانى لا بالنسبة لا ولاد الاب حتى لو كان في
 الشركة مع الشقيق اني اوانا فخلص لاب سقطت او سقطت
 وبعبارة اخرى انما القيت قرابة الاب في حق العصبية الشقيق
 حتى لا يسقط لامر كل وجه فقد لخطا بعض حيث اخطى بالعرف
 للاخوات لاب في الشركة ويقول الى تسعة او الى عشرة لان
 الاخ الشقيق انما ورك فيها قرابة الام والعيت قرابة الاب
 فلا يجب الاخوات لاب كالاخ للام وهو كما سجد بخالفه لخلق
 الاجماع ثم ان اركان الشركة اربعة كما مر الاول زوج والثاني ووسد
 من ادم اوجدة وان كانت الواقعة التي في من العجالة لم يكن فيها
 الام والثالث اثنان من اولاد الام والاربع عصبية شقيق فلولم
 يكن لهما زوج او ذو وسد لو كان ولد الام واحدا لبقى في الشقيق
 فلا تشريك ولو لم يكن فيها اولاد ام كذلك ولو كان بدل الشقيق

شقيقة فرض لها واخيل لتسعة او شقيقتان فاكثرفرض لها
 اولين واخيل لعشرة او اخ لاب سقطت واخوات لاب فرض
 لها اولين واخيل لتسعة وعشرة او اخ واخوات لاب سقطت معه
 الا يفرق لها معه ولا تشريك وهذا يسمى الاخ المشوم ولو كان
 الشقيق خفي مشكلا فاعمل فيها ما لا كد ربه سوا وماليت
 الشاغبة بتقدير كورته وكون اولاد الام اثنين يقع من ثمانية
 عشر اذ هي من مسائل الشركة ويتقدر برأؤيته بقول تسعة ولا
 تشريك وهما مستد اخلاص فيكتفي بالاكثر فيعامل كل بالارض خالفا
 في حق الزوج والام انقضى وفي حقه ذكره ويستوي الامان
 في حق اولاد الام خلل زوج ستة وللأم اثنان ولولدي الام اربعة
 وللشقيق اثنان ويوقف اربعة ان ظهر انني في له او ذكر في الزوج
 ثلاثة منها والام واحد انتهى ولو كان في الشركة جد لسقط جميع
 الاخوة وكان ما بقي بعد فرض الزوج والام للجد وحده لانه قد
 سقط الاخوة للام والاستقاء انما يرد فيهما بالام والجد يسقط
 كل من يرث فيهما بالام وهذه تلعب بسببه المالكه لان الجد يقول
 الاشغال لم اكن لم ترثوا شيئا وانما ترجعون الى الاثر كل بسبب
 امكم وانا اوجب كل من يرث بامه **ص** واسقطه ايضا الشقيقة
 التي لها صاحب ابنت او بنت ابن فاكثر **ش** العجيرة واسقطه
 يرجع للاخ للاب والمضي ان الاخ للاب يسقط ايضا في هذه المسئلة
 كما سقط فيما قبلها بالمشقيقة التي صارت كالعاصب لاجل بنت او
 بنت ابن فاكثر فتجوز عن الميراث يجب حرمان لان حالها مع كمال
 الاخ الشقيق تمام يجب بالمشقيقة يجب ايضا بالمشقيقة فان
 ترك الميت بنتا فاكثروا بنت ابن فاكثروا اخنا شقيقة واخا لاب
 فلا يبي للاخ للاب لاجل نصيب الاخوات باليت والقاعدة في تعدد
 العصبية تعديهم الاقرب فالاقرب والشقيق اقرب بمعنى ذلك ان بنت
 المصلي او بنت الابن تاخذ المصنف فرضا فان تعدد اخذت الثلثين
 فرضا وما فضل تاخذه الاخوات المتساويات بالعمومية
 وهذا قول الغرضيين الاخوات مع البنات عصبية قوله ايضا
 هناك انه على مطلق السقوط لان يسقط كما هنا ولا كما في الحاررية
 والمشاركة فانه يسقط فيها بنفسه قوله كالعاصب اي بنفسه
 في النسبة العاصب مع غيره والمسته به العاصب بنفسه فليس فيه
 نسبة الشقي بنفسه والام في ابنت بمعنى مع كونه فلما ترقنا
 كما في وما لظول اجتماع لم يمت لبلية وحدي اي مع طول اجتماع اي

الشقيقة مع بنت **م** بنو هاشم يعني ابن بني الاخوة الاشقاء اولاد
 بنو لؤي من جهة الاخوة في عدمهم ثم جئنا بحقيقة جابن الاخ الشقيق
 مقدم على ابن الاخ للاب فماذا امكن اخوان شقيقان اولاد وتركوا
 ولدا واحدا وترك الاخ عشرة ثم مات جد فهم عن مال قسم المال
 بينهم على احدى عشر سهما ولم يحك ابن يونس فيه خلافا قال وكذا لك
 ابن عمر وعشرة بني عمر احد انتهى لانهم انما يرون بانفسهم لا يابون
 وفي شرح ما مضى وكان الاولى للمولد ان يقول ثم ابنا وهما اي
 ابن الاخ الشقيق والذي للاب وجه ما ذكره المؤلف انه ابن
 بالصغير ولا جمعا نظر الا في اد الحقيقين وبناءه نظر لهما على عكس
 هذا ان خصمان اختصما وبقيت كلامه ظاهر غير انه يوهم ان ابن
 كل من الاعمام المذكورين لا يترك ولو قال ثم ابن كل يليه لسل من هذا
 وقد يقال ان قوله وقدم مع النساء في اخره يدل على انه
 حالة ليس فيها تساوي ولا يتصور الا اذا كان ابن كل يترك قسما له
 لا يقال يلزم على هذا ان يكون قوله ثم بنو هاشم مروي في الذكر
 لاستقارته في هذا الا اننا نقول ان قوله وقدم مع النساء في
 لقوله ثم الم الشقيق الى اخره ما قبله مطلقا اي في الاخوة
 وبينهم والاعمام وبينهم ويدخل في الاطلاق ايضا الارث بالتزويج
 والارث بالتقصيب وح فيستفاد منه تحريم الشقيق على
 الاخ للاب انتهى المراد منه فامسدة في كل اخ لغير الام بابه
 الامن مسائل لا يتقصون الام عن ثلثها ولا يصحون اختاروا ليرتد
 مع الجد بخلاف ايامهم ويسقط ولد الشقيق في الشركة وبالاعت
 مطلقا اذا صارت عصبة مع البنت او بنت الابن ولا يحجب الاخ
 للاب بخلاف ابية وابن الاخ للاب لا يحجب الشقيق ويحجب بالاخت
 للاب اذا صارت عصبة مع البنت او بنت الابن بخلاف ابية انتهى
م ثم الم الشقيق ثم للاب ثم عمر الجد الاقرب ثم الاقرب وان غير
 شقيق وقدم مع النساء في الشقيق مطلقا **ش** يعني ثم بعد
 الاخوة تأتي مرتبة الاعمام فالم الشقيق يقدم على الم للاب والم
 للاب يقدم على ابن الم الشقيق وابن الم الشقيق يقدم على
 ابن الم للاب وقد علمت ان عصبة الابن او الم عصبة الاب وعصبة
 الاب او الم من عصبة الجد وكذا تقدم الجد الشقيق يقدم على عمر الجد
 لابيه وابن الم الجد الشقيق يقدم على ابن عمر الجد لابيه ومع الشوا
 يقدم الشقيق على غيره ومع عدم النساء في يقدم الاقرب فالاقرب
 وان غير شقيق قال ابن يونس يورث المصبة على ثلاثة اقسام

ابن م

الاول ان يعلم ان من قرب اليك من عصبة ولدك اولى باليراث
 من هو اسفل منه وكذا لك عصبة جدك لا يملك الثاني ان تعلم ان عصبة
 ولدك اولى اولى من عصبة ابيك وعصبة ابيك اولى من عصبة
 جدك كما لو ترك ابنه وابنه واخاه فاه المال لابنه وابنه وان سفل
 كما ان ابنه من ماله واخاه من ماله ابيه والاخ وابنه وان سفل
 اولى من الم لان اخاه اجتمع معه في ماله ابيه وعنه في ماله جد
 والثالث ان يترك وارثين متساويين الا ان احدهما يدلي بالابوين
 والاخر بالاب فقط فالشقيق مقدم والاخ للاب مقدم على ابن الاخ
 الشقيق هكذا ايد ان استوفى درجتهما من لهما فالشقيق اولى
 وان اختلفت من لهما فالاعلى اولى وكذا لك العمومة في هذا المعنى
 نقوله مطلقا اي في جميع المراتب قوله الاقرب فالاقرب قال **ش** راجع
 للجمع بالترتيب السابق في الجهة وقال **ق** يعني ان ابن الم الشقيق
 وابن الم للاب يقدمان على عمر الجد فالملوك لم يسقط شيئا فليكن ابا الرغ
 اي المقدم في هذا الباب الاقرب فالاقرب ولا يعرب خالالا نه
 بعيد انه حال من المذكورين قوله وان غير شقيق المبالغة في كون
 الاقرب يقدم على غيره ولو كان غير شقيق كذا وجد مما مش
 الكيس ثم المصنف كما تقدم **ش** تقدم انه قال في فصل ميراث الولا
 وقدم عاصب السب ثم المصنف ثم عصبة الم والمعنى ان المصنف
 يكون عاصبا ذكر اكانا وانى فياخذ جميع المال عند عدم الحاجب
 له وبما قد ما اقبلت الزوفه نقوله ثم المصنف اي الشقيق
 المصنف الا ان لا نرى لانه دخل الا اذا باشرت العتق وبعبارة اخرى
 ثم المصنف ذكر اكانا وانى بعد عصبة السب للإجماع ولانه مشبه
 بالسب والمشبه به اولى من المشبه فهو بعده في الرتبة **م** ثم
 بيت المال **ش** اي فهو عاصب على المشهور مستقلا وغير مستظم
 عند عدم من يورث بالسب او بالولا فياخذ المال اذا اترد وبما قد
 ما اقبلت الزوفه والنسأ ذانه حازن لعاصب والمراد بيت المال
 ميراث المسلمين وليس المراد ان هناك بيتا وفيه مال **م** ولا يورث
ش اي لا يورث ما فضل عن اصحاب الزوفه اياهم عند مالك ويريد
 راعى المدينة والسكان في جمهور قد ما اصباه وقال عاصي
 يرد على كل واحد بقدر ما ورث سوى الزوج والزوج فلا يورث
 عليها اجماعا **م** ولا يورث في ذوي الارحام **ش** اي لا يورث ما فضل
 عن اصحاب الزوفه في ذوي الارحام على المشهور لكن الشيخ ابو بكر
 الطوسي قيد هذا اذا كان الامام عدلا ولا يورث على ذوي السهام

Copyriversity

ويجب له ذوي الارحام حاله في الجلاب و ذو الارحام الذين لا يرثون مع
القريبة قال اهل السهام خمسة عشر الجدة ام ابى الاب
وولد الاخوة والاخوات لام والخال واولاده والخاله واولادها
والام للام واولاده والعمة واولادها وولد البنات وولد الاخوات
من جميع الجهات وبنات العات انتهى وعدهم غيره احد عشر فاسقط
ذكر الاولاد في المواضع الاربعة لانهم يدعون بمن لا يرث وعدهم
بعضهم عشرة فجعل الجد والجدة واحدا خوله ولا يدع له ذوي
الارحام خلا غالا في حقيقته الغالب بذلك حيث لم يكن له بيت من يرثه
مقر ابنته ولا بالولا تنصيبه بينهم من كلامه من اعتبر تعيينه امر
بيت المال بالانتظام انه عند عدمه يرد على ذوي السهام ويورث
لذوي الارحام وسلام الاستناد ابو بكر يعيد ان الدفع لذوي الارحام
حيث لم يكن ذو سهام يرد عليهم **ح** ويرث بغرض وعصوبة الاب
الجد مع بنته وان سقطت سوان عم اخ لام **ش** يعني ان الاب والجد
كل منهما يرث بالفرض والتعصيب معا مع بنت الصلب وان تعدت
و مع بنات الابن وان تعدت في الميراث بالبنات الجنس ميراث لاولها
معها او معهن السدس بالفرض وبأخذ الباقي بالتعصيب وكذلك
ابن العم اذا كان اخا لام فانه يرث السدس بالفرض والباقي بالتعصيب
فان كان معه ابن عم اخر ليس اخا لام كان ما حصل من السدس
بينهما فان كان ابن العم زوجا اخذا النصف بالفرض والباقي بالتعصيب
اذا لم يكن له من يشترك فيه او من هو اول به منه ولا خلاف في
ذلك وكذلك يرث بها من اعتق امه وتزوج بها فباخذ النصف
فرضا والباقي تعصيبا وانما التي يتم في قوله من الجد مع ان الاحكام
لا ترتب فيها ليللا يتوهم الاشتراك ويجوزة اخرى ثم للترتيب الاختيار
فقد به الرد على من يتوهم الاشتراك والاعم لا يحمل لها نصا وانما
الكافي ما تقدم ان قلنا انما كان التمثيل وان قلنا انما كان التنصيب
ملا تدخل فيها وهذا مسئلة يرث فيها بالفرض والتعصيب ايضا
صورتها امرأة لا غنيات وجها في قومين وله اولاد منها غير التوأمين
ثم مات احد التوأمين ورثت امه السدس واخوته لامه وورث
اخوه المتخ مع ما بقى من التعصيب فابدية واختلف في الارث
بالفرض والتعصيب ايها اقوى على قولين فمزم بعضه بان الفرز
اقوى لتقديمه ولعدم سقوطه بتعصيب الزكة وجزم بعضه بان التعصيب
اقوى لان به يستحق كل المال ولان ذال الفرز انما هو من له نصيبه
ليللا يستقطه القوي ولهذا كان اكثر من قر من له الاناث وكان اكثر من يرث

بالتعصيب

بالتعصيب المذكور فالاصل في الذكور التعصيب والاصل في الاناث الفرز
بالتعصيب اقوى من الفرز لانه اصل في الاقوى وهذا هو الذي
ينبغي اعتنا به وكل رجل مات وترك جميع من يرثه من الرجال غلا يرثه
منهم الاب والابن وكل رجل مات وترك من يرثه من النساء غلا يرثه
منهن سوى جنس الام والبنت وبنات الابن والزوجة والاخت الشقيقة
وكل رجل مات وترك من يرثه من الرجال والنساء غلا يرثه منهم
الخمسة الابن والاب والام والزوجة والبنت وكل امرأة ماتت وترك
جميع من يرثها من الرجال غلا يرثها منهم الثلاثة الابن والاب والزوجة
وكل امرأة ماتت وترك جميع من يرثها من النساء غلا يرثها منهن
الاربعة البنت وبنات الابن والاخت لغير الام والام وكل امرأة ماتت
وتركت جميع من يرثها من الرجال والنساء غلا يرثها منهم الخمسة
ابو الام والبنت والزوجة والابن وهذا لا يتصور الا في الحنفى المشكل
اذا ولد من ظهريه وبطنه حادثة كل عاصب لا يرث مع اصل التسمية
الام فقل سوى ثلاثة الاخ الشقيق في الميراث والاب والجد
فانهم يرثون بالتسمية معهم وكل عاصب لا يرث اهل الزوج
في حقهم الاولاد الاب والام فانهم يساويون ولد الام في كلهم
في الميراث **ح** ويرث ذو في صنفين بالاقوى وانا اتفق في رد
المسلمين كما او بنيت اخنت **ش** يعني ان من اجتمع له حثتان
يرث بكل منهما واحدا هما اقوى من الاخرى فانه يرث بالاقوى
منها وهذا يقع من المسلمين على وجه الخط ومن المجوس على
وجه العمد والقوة تكون بأحد امور ثلاثة الاول ان تكون
احداهما لا تخفى خلاف الاخرى وذلك كما قال المؤلف كان تزوج
المجوسي ابنته عمدا مولدت منه ابنة ثم اسلم وماتت هذه البنت
تكون اختا لهما لا يبا وهي ايضا بنت لها فاذ ماتت الكبرى بعد
موت ابيها ورثتها الصغرى باقوى المسلمين وهو البقرة
لانها لا تستقط حال والاخوة قد سقط فلها النصف بالبنوة ولا
ترث بالاخوة ومن ورثها بالحنن قال لها النصف والباقي بالتعصيب
وان ماتت الصغرى اولادها لكبرى ام واخت لاب قررت بالامومة
لانها لا تستقط والاخت للاب قد سقط فلها الثلث بالامومة
الثاني ان تخلف احداها الاخرى بالحاجة اقوى كان بطا مجوسي امه
تولد له امي امه وجدته قررت بالامومة انما قال الثالث ان تكون
احداها اقل حجيا من الاخرى كما ام هي اخت لاب كان بطا مجوسي
بنه قتله بناتهما بطا الثانية قتله بناتهما بموت الصغرى عند العليا

Copyr

ersity

بعد موت الوسيط والاب في امها واختها من ايها قريب بالجدودة
دون الاختية لان ام الام تحجب الام فقط والاختية تحجب جماعة
وقيل ترك بالاختية لان نصيب الاخت اكثر واذا كانت القوية محبوبة
ورثت بالفضل كانه موت الصغرى في هذا المثال عن الوسيط
والعليا قرت الوسيط بالامومة الثلث والعليا بالاختية النص
ويلزم بها ميتا خلقت اما وجدة فوالت الام الثلث والجدوة النفس
او خلعت اخن اب فوالت احداهما النص والآخرى الثلث او ورت
كخص مع مة اولى به وليس ولد ام ولو حجب الصغيفة والقوية
معالم ترك اصلا كما يكون معهما اخ شقيق كان للمجوس من
الثانية ابن اخر مع الثالثة فموت الثالثة عنه ومنها فلو خولها
شقيقها والوسيط امها واختها من ايها والعليا جدتها واختها
من ايها فلو وسطى السدس بالامومة لوجود العدد من الاخوة
غيرها فان اخوتها في حقت تحسبها لا تؤثر فلو اعطت لها التي
فليها الثلث والاخ الشقيق الباقي ولا شيء للعليا لان كلا من
الميتين محبوب اما الجدودة فبالام والاختية تلاب فبالشقيق
موتله وان اتفق في المسلمين اي ان وقع على سبيل القصد
من غير المسلمين بل وان اتفق في المسلمين وهذا اولى من
جعل الواو للحال لئلا يموت على الواو صورة وانظر كلام ابن
عازي ومعناه فيما كتبناه على ترك مفهوم ذو فرضين مفهوم
مواقة لنفس التمازي نبيح الفاكها في مقدمته له على ان العاقب
يكتسب يرك باقواها انتهى نعم هو معتق فاقوى الميتين العمومة
لان النسب اقوى وكاخ شقيق اولاب وهو معتق وقد يجتمع في
الشخص جهتا فرضا تفصيليا كما في عمر هو اخ لام فترك بها لا ناقد
محمدنا الارث بالفرض والتفصيل معا في الاب والجد كما مر وهذا
حيث لا مانع لاحدها فان كان لاحدها مانع لم يترك به كان يكون في هذا
المثال بنت ابي مع من ذكر فلا يترك باخوة الام وكما لو كان مع زوج هو
معتق اختلاب فلا يترك له بالعتق لا يستحق الفرض **مسألة** الثاني
الحرم المودي للجزية لاهل دينه من كورته **مسألة** في التنبيه الكون
بضم الحاء وفتح الواو جمع كورة بضم الكاف واسكان الواو وقال
الجوهري هي المدينة والمعنى ان الكتابي للحرم المودي للجزية اذ لم
يكن له وارث فانه لاهل دينه من اهل كورته اي مدينته وهذا
هو المشهور واخترنا بالكتابي المودي للجزية من الكتابي المصالح فان
ماله لاهل صلحه الذي جمعه وايها هم ذلك الصلح واما الكتابي العبد

قاله

قاله السيد **مسألة** كان سيده مسلما او كافرا **مسألة** وتقدم المماهد في
باب الجهاد والصلح في باب الجزية قوله المودي للجزية هو الذي لم
يقتله مسلما وفي كلام الواو امور انظرها فيما كتبناه على ترك **مسألة**
والامول انما واربعة وثمانية واربعة وستة واثناعشر واربعة
وعشرون **مسألة** الاصول جمع اصل وهو في اللغة ما بين عليه غيره بد
ومنا سببه للمصطلح عليه ظاهرة فان نفى المسائل وتسمية
الزكيات وسائر الاموال التي عليه وبعبارة اخرى المراد بالامول
الزكيات والعدد الذي يحتاج سهام التريضة صحبة وهي سبعة اعداد
الاثنان وضعفها وهو الاربعة وضعفها وهو الثمانية والثلاثة
وضعفها وهو الستة وضعف الستة وهو الاثناعشر وضعفها
وهو الاربعة وعشرون **مسألة** في شرحه الامول اي الامول
لمسايل الزكيات المبنية على الامول الستة اي الفروض الستة
عند الجمهور اثنان الخ والمراد بالامول هنا العدد الذي يخرج منه
سهام التريضة فاصل المسئلة مقام الفرض اي يخرج من الفرض
بسط من القام وهو واحد فان له ثلث فالسبط قدر الكسر من
مخرج وجه الحصري الاعداد المذكورة ان الورثة الموصية اولا
فالاول يقسم المال بينهم على السوا ان كانوا ذكورا كثلث اثنين
مثلا او انثى كثلث معتنقات مثلا على السوا فان اجتمع الصنفان
فألكر براسين فزارا من الكسور وعدد روي المفسوم عليهم
في هذه الاوجه الثلاثة اصل المسئلة وان لم تكن الورثة عصبية
فاما صاحب فرض او اكثر فان كان الاول فاصل المسئلة يخرج ذلك
الفرض يخرج النصف اثنان والثلث ثلاثة وهكذا وكلها مستقة
من القام عددها الا الاول ولعرا شقق لثقل ثلثي بضم اوله اي
دفع ثلثيه وان كان فيها فرضان او اكثر فاما ان يتفق فمخرجها
او يختلف فان اتفق المخرجان كثلث وثلث فمخرجها الواحد
وان كان الثاني فاما ان يكون اكثر المخرجين مثلي او امالي اقلها
اولا فان كان الاول كان اصل المسئلة ما حصل من ضرب احد
فيها وثق الاخر كسدرين وثمن اصلها من اربعة وعشرين وان كان
كان الثاني فاما ان اصلها ما يحصل من ضرب احد في الاخر كثلث
وخمس الاصل من خمسة عشر انتهى ومنه يستفاد كون الامول سبعة
مع كون الفروض المقدرة في كتاب الله ستة وترجع باعتبار المخرج
خمسة لان الثلث والثلثين مخرجهما واحد انتهى المراد منه وراى
المحققون ومنهم امام الحرمين والمتولي والنووي في باب الجد والاهل

Copy right university

اصلي اخرين زيادة على السبعة وهي ثمانية عشر وستة وثلاثون
مثال الاول ام وجة واربعة اخوة للام السادس مقامه من
سنة والباقي خمسة على الجد والاخوة الا ان الافضل هنا ثلث
ما بقي ولا ثلث له فتقرب المسئلة في ثلاثة مقام الثلث بمائة
عشر ومثال الثاني ام وزوجة وجد واربعة اخوة اصلها من
اثنى عشر للام السادس اثنان وللزوجة الربع ثلاثة والباقي
سبعة والافضل للجد ثلث الباقي ولا ثلث له فتقرب الثلاثة
في اثنى عشر اصل المسئلة بسنة وثلاثين ومثال الجمهور لها نسأ
من اصلي الستة ومنعها لان الزاوية موصوفة على الزوج
المقدرة في الكتاب والسنة وثلث ما بقي لم يرد فيها مما تصحح
لاتاميل **في** خالص من اثني عشر هذه الفا هي النافضة
وهي الواقعة في جواب شرط مقدم اي اذا اردت معرفة هذه
الاصول وتقسيمها خالص من جهة ومقامه من اثني عشر
اصل لكل من خمسة اشتملت على نصف ونصف كزوج واخت شقيقة
اولاد لان اقل عدد له نصف ونصف اثنان لهما كل من حصة
هاتان بالتصحيحين وباليتمين ا ونصف وما بقي كزوج واخ
مثلا **في** الربع من اربعة **في** يعني ان الاربعة اصل لكل من خمسة
اشتملت على ربع وما بقي كزوج وابن او ربع ونصف وما بقي
كزوج وبنت واخ او ربع وثلث ما بقي وما بقي كزوج وابن
في والثلث من ثمانية **في** يعني ان الثمانية اصل لكل من خمسة
وما بقي كزوج وابنة او ثمن ونصف وما بقي كزوج وبنت واخ
في والثلث من ثلاثة **في** يعني ان الثلاثة اصل لكل من خمسة
ثلث وثلثان كاخوة لام واخوات لاب او ثلث وما بقي كزوج واخ وثلثان
وما بقي كبنين وعم **في** والسادس من سنة **في** يعني ان الستة
اصل لكل من خمسة فيها سدس وما بقي كجد وابن او سدس وثلث
وما بقي كجدة واخوين لام واخ لاب او سدس وثلثان وما بقي
كأم وابنتين واخ او نصف وثلث وما بقي كاخت وام وابن **في**
في والربع والثلث والسادس من اثني عشر **في** يعني ان الاثني عشر
اصل لكل من خمسة فيها ربع وسدس وما بقي كزوج وام وابن او ربع
وثلث وما بقي كزوج وام واخ او ربع وثلثان وما بقي كزوج
وبنتين واخ **في** والثلث والسادس او الثلث من اربعة وعشرين
في يعني ان الاربعة وعشرين اصل لكل من خمسة فيها ثمن وسدس
وما بقي كزوج وام وابنة او ثمن وثلثان وما بقي كزوج وابنتين

واخ

واخ المولود اراد بالثلث الجنس ليسهل الثلثين فان الثلث انا هو
فرض الزوجة او الزوجات مع وجود الولد ومع وجوده لا يكون
ثلث لان الثلث انا هو فرض الام والعدد من اولادها وهم
يجهون بالولد والام انما تراث مع وجود الولد السادس فقط
فانهم وقول السارح وقد يقال انما تكلم على اجتماع الثمن و
الثلث بطريقة الفرض وقد يجتمعان في الوصية كما في يومه ليريد
بمن ماله ولهم وثلثه فيه نظر الا ما الاول قوله احسن منه
واما الثاني فلان كلام المؤلف في تاهيل المسائل واما احتملا
في زوجة وولد وابوين ففيه تفسير اسم فرض فرض لان لكل
من الابوين السادس فاما استعيا بالثلث بقدر الاسم **في** وما لا فرض
فيها فاصلها عدد عصبتها ومنعها للذكر على الاثني عشر يعني
ان الزوجة اذا لم يكن فيها صاحب فرض وانما كانت ورثتها عصبة
فانها تكون منعددة ورثتهم ان كانوا ذكورا كما ربعه اولاد او خمس
سنة اعققت رقيقا وان كانوا ذكورا وانما ثلث عدد الاناث
ويضا على الذكر على الاثني عشر خاخذ الذكر مثل حظ الانثيين فتقوله
ومنع اي في باب النصف لا الولد واولد في قسم للذكر مثل
حظ الانثيين عامون خيم **في** وان زادت الفروض اعيلت
في قال في التتبع العول في الزاوية يقع العين وسكان
الواو وقد عالت اي ارتفعت وهوان يزيد سها ما خيدخل
النقص على اهل الفرض انتهى هو زيادة الفروض على المال والمخ
انه اذا زادت سهام الورثة على سهام المسئلة فان العول يدخل
على الورثة فلا يتوصل وارث الى حقه الا بتقصير بحقه في سهمه
وبعبارة اخرى العول يقع العين وسكان الواو وهو اذا ضاق
المال عن سهام اهل الفرض تعالى المسئلة اي ترفع سهامها
ليدخل النقص على كل واحد بقدر فرضه لان كل واحد يأخذ
فرضه خاتمه اذا انقضى فان ضاق المال وجب ان ينقسموا على
قدر الحقوق كما صحاب الديون والوصايا وانقصت القضاة رضي
الله عنهم على العول في رسمهم من الخطاب حين ماتت امرأة في
خلافة تركت زوجا واختين فكانت اول فريضة اعيلت في الاسلام
جمع الصحابة فقال لهم فرضا اربعة للزوج النصف والاختين
الثلثين فان بدأت بالزوج لم يبق للاختين حقا وان بدأت
بالاختين لم يبق للزوج حقه فاشير واعلى فاشير العباس ابن
عبد المطلب بالعول وقال ارايت لو مات رجل وترك سنة وراهم

ولرجل عليه ثلاثة ولاخذ أربعة البس يجعل للثلاث سبعة اجزاء فخذت
 الصحابة بقوله ثم اظهر ابن عباس فيه الخلاف بعد ذلك وانكر القول
 فقال ان الذي اخصى رجل عالم عددا لم يجعل في المال نصفاً ونصفاً
 وثلاثاً هكذا روينا به في سنتي البيهقي وكذا ذكره امام الغر ابي
 ابو الحسن محمد بن يحيى بن سراجة وعليه هذا في المسئلة التي
 وقعت في حال مخالعة ابن عباس كانت زوجاً واختاً واما وهي
 المقصودة بمحمد بن الحسن وليس مراده التي حدثت في زمن عمر واما
 قول التزالي انه لم يجعل في المال نصفاً وثلثين فليس بمعروف ولا
 مقبول ولم ياخذ بقوله ابن عباس في ثلثي القول الاطالعة
 بسيرة حكاه ابن سراجة عن اهل الظاهر ثم اجمعت الامم على اثبات
 القول واهل الظاهر لا يستدل بخلافه وان ابن عباس محجوج
 باجماع الصحابة تقر بما على المختار من انه لا يشرط ان يقرأ في العصر
 ثم على مذهب ابن عباس يقدم الاقوى من ذويه الزوجين
 فيدخل النقص على غيره وبيان ان كل من لا ينقص حرمه الا الى
 طرف كالزوج والزوج والام والجددة وولد الام فهو مقدم على
 من يسقط حرمه في حال ما تعصب وهذا اليات ونيات الابن
 والاخوات للابوين اولاد وبهارة اخرى القول في اللغة يقال
 لمعان منها الارتقاء يقال عال الميراث اذا ارتفع وفي اصطلاح
 الفريسيين زيادة ما يملكه مجموع الكسب المأخوذة من الاصل
 عند ازدحام الزوجات عليه ومن لا ز منه دخول النقص على
 اهلها بحسب حصصهم ومنها ان القول لم يقع في زمان النبي
 عليه السلام ولا في زمان ابي بكر وانما وقع في زمان عمر رضي
 عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال اول من اعاد النواص
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما اقيمت عليه النواص ودافع عنها
 بعضا فقال ما ادى اليكم قدم الله وما اهلك اخوه وسكان امره ورا
 فقال ما اجد شيئا او سمع لي من ان اختم التركة عليكم بالخصم
 وادخل على كل ذي حق ما دخل عليه من عول الزينة في العائل
 السنة لسبعة وثمانية وثمانية وعشرة ثم يعني ان الزانية
 التي تقول ثلاثة السنة والاثنان عشر والاربعة والعشرون والسنة
 تقول اربع عولات على توالي الاعداد الى عشرة في ثلاث عشرة
 مسئلة في سبعة بمثل سدسها في اربع مسائل الاولى نصف وثلثان
 كزوج واختين لاب او لابوين للزوج النصف وللختين الثلثين
 ومجموعهما من الستة سبعة وهذه اول فريضة عالت على ما ذكره

التولي

التولي والقاضي والتزالي وخالف صاحب المذهب فجعلها الباهلة
 وهي زوج واخته وام ومصحح السبكي قال لموافقته قول ابن عباس
 في المشهور عنه نصفاً ونصفاً وثلثاً والرواية عنه نصفاً وثلثين
 فريضة تناسب الاول فلهما نصفاً ونصفاً معا انتهى واستظهر البيهقي
 عبد الله في شرحه للترتيب القول الاول وما روينا عن ابن عباس
 في المشهور من مجموعهم ان يكون ذلك لما وقعت الباهلة ناهيا عن اظهار
 الخلاف الثانية نصف وثلث وسدس كام وسقيفة واخت لاب
 وولد في ام الثالثة نصفان وسدس كزوج وسقيفة واخت لاب
 الرابعة ثلثان وثلث وسدس كام واختين لام واختين لغيرها
 وتقول الى ثمانية بمثل ثلثها في ثلاث مسائل الاولى نصفان وثلث
 كزوج وام واختين لابوين اولاد للزوج النصف والام الثلث والاخت
 النصف ومجموعها من الستة ثمانية وتلقب هذه بالباهلة سميت
 بذلك لقول ابن عباس رضي الله عنهما من باهلي باهله وبهايا
 بما فيقال فيقال امراة ورئت الربع وليست بوجه الثانية
 نصف وسدس وثلثان كزوج وام واختين لغيرها الثالثة نصفان
 وسدس كزوج وثلث اخوات متفرقات وتقول الى تسعة بمثل
 نصفها في اربع مسائل الاولى نصفان وثلاثة سدس كزوج وام
 وثلث اخوات متفرقات ثلثزوج النصف والسقيفة النصف
 وكل من الباهيات السدس ومجموعها من ستة ما ذكره الثانية
 نصفان وثلث وسدس كزوج وام وسقيفة واختين لام الثالثة
 نصف وسدس كزوج وثلثان كزوج وام واختين لغيرها
 الرابعة نصف وثلث وثلثان كامر واثنية وتسمى ايضا بالتزالي وهي
 زوج واختان لام واختان سقيفة للزوج النصف وللختين من
 الام الثلث والسقيفة الثلثان وسميت غير لانها حدثت في زمان
 بني امية خاير الزوج النصف كاملا منسلا لو اعانها عنها الجاهل
 فقال له ثلث المال بالمول فباع ذكرها واشتهرت مسماة
 بذلك تسميها لها بالكوكب الاعز وقيل ان المبينة كانت اسمها التزالي
 وذكر بعضهم انها سماها سميت عزرا باسم الزوج الاخر وسميت مروانية
 لانها وقعت في زمان مروان وقيل عبد الملك بن مروان وقيل لان
 الزوج كان من بني مروان وتقول الى عشرة بمثل ثلثها في مسائل
 الاولى نصفان وسدس كام وثلث كزوج واختين لابوين واخت لاب
 وام وولد في الثانية نصف وسدس وثلث وثلثان كزوج وام
 واختين لام واختين لابوين اولاد للزوج النصف والام السدس

والاثنين للام الثلث والاثنين للابوين الثلثان ومجموعهما من ستة عشر وتلقب هذه الصورة بام الزوج بالخا المحجة لكثرة السهام العائلة فيها فيشبهوها بطائر وحولها افر اجاعا على المشهور وقيل انها لقب لكل عائلة الى عشرة ويقال لهما ام الزوج بالجمع لان كل من فيها نسا ويقال لهما البلحا لمزوجها لانها عالت بكنيتها وهو اكثر ما يكون في الرابض وتلقب ايضا بالسرجية نسبة الى القاصي شريح لو قوهم في منه وقصا به فيها بدك رومانه سبل عنها فحطها من عشرة كما قد مناعا في الزوج يلقي القصب فيستغني به عن رجل مائة امواته ولم تترك ولد اولاد من خيال له النصف فيقول والله ما اعطيت نصفها ولا ثلثا فيقال من اعطاك ذلك فيقول شريح خيلني الرجل ثم بما فيسئل عن ذلك فيجده الجبر فكان شريح اذا لقي الزوج يقول اذا رايتني ذكرت بي حتما جازلا واذا رايتك ذكرت بك رجلا فاجوابني لي مخورك انك تدبغ السكوى وتكتم الفتوى انتهى واعلم انك اذا اردت ان تعرف ما تنقص العول من نصيب كل وارث قبل العول فانسب ما عالت به المسئلة اليها عائلة فاسكن اسم النسبة فهو القدر الذي تنقص من نصيب كل وارث فاذا عالت النسبة الى سبعة فانسب السهم الذي عالت به الى السبعة يكن سبعة هو مقدار ما تنقص العول من نصيب كل وارث قبل العول فكان للزوج في المثال المذكور قبل العول نصف كامل فنقص العول منه سبعة فصار له نصف الانصاف سبع وذلك ثلاثة اسباع وسكان للاختين قبل العول ثلثان كاملان فنقص العول منهما سبعة فصار لهما ثلثان الا سبع الثلثين وذلك اربعة اسباع واذا عالت الى ثمانية فانسب ما عالت به وهو ثلثان الى الثمانية يكن ربعا فنقص العول من نصيب كل وارث قبل العول ربعه فكان للزوج في المثال السابق قبل العول نصف فصار له نصف الاربع وهو ثمن فصار له ثلاثة اثمان ومثلها لاخت وكان للام قبل العول ثلث فصار لهما ثلث الاربع وهو نصف سدس فصار لهما ربع لان الثلث ربع ونصف سدس واذا عالت الى تسعة فانسب ما عالت به وهو الثلثة الى التسعة يكن ثلثا فنقص العول من نصيب كل وارث ثلثه فكان للزوج في المثال السابق قبل العول نصف فنقصا العول ثلثه وهو سدس فصار له نصف الاسدس وذلك ثلث واذا عالت الى عشرة فانسب ما عالت به وهو اربعة الى عشرة يكن خمسين فنقص

العول من نصيب كل وارث خمسين فكان للزوج في المثال السابق نصف كامل فصار له نصف الخمسين وذلك خمس فصار له خمس ونصف خمس في والاثنين لثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر **شاعلم** ان الاثني عشر تقوله ثلاث عولات على نواي الا فراد الى سبعة عشر في تسع مسائل فتقول الى ثلاثة عشر بمثل نصف سدسها في ثلاث مسائل الاولى ربع وسدس وثلثان كزوج وام وبنتين فلكل زوج الربع وللأم السدس وللبننتين الثلثان ومجموعها منها ما ذكره الثانية ربع ونصف وسدسان كزوج وبنت وبنت ابن واحد والثابون الثالثة ربع وثلث ونصف كزوج وام واخت لابوين اولاب والى خمسة عشر بمثل ربعها في اربع مسائل الاولى ربع وسدسان وثلثان كزوج وابوين وابنتين للزوج الربع وللابوين السدسان وللبننتين الثلثان ومجموعها منها ما ذكره الثانية ربع وثلث وثلثان كزوج وام واختين لابوين اولاب الثالثة ربع ونصف وثلاثة اسداس كزوج وبنت وبنت ابن وابوين الرابعة ربع ونصف وثلث وسدس كزوج وام وولد بمثل واخت لابوين اولاب والى سبعة عشر بمثل ربعها وسدسها في مسلتين الاولى ربع وثلث ونصف وسدسان كزوج وام وولديها واخت ابوين واخت لاب الثانية ربع وسدس وثلث وثلثان ككلاهما ووجات وحيدتين واربع اخوات لام وبني اخوات لاب للزوجات الربع لكل واحدة واحد وللجدتين السدس لكل واحدة واحد وللأخوات للام الثلث اربعة لكل واحدة واحد وللثان اخوات لاب الثلثان ثمانية لكل واحدة واحد من سبع عشرة امرأة لكل امرأة لكل امرأة منهن واحد من سبعة عشر بمثلها واد اكانت الركة فيها سبعة عشر دينارا كان لكل امرأة منهن دينار فليد القبت بالقب منها ما الارامل وام الزوج بالجمع لان جميع من فيها نسا ومنها السبعة عشر لستين الى سبعة عشر ومنها الدنيا رية الصرى لانه يعاها به فيقال خلف سبع عشرة امرأة من اصناف مختلفة وسبعة عشر دينارا فوريته كل امرأة منهن دينارا ويقال ايضا خلف سبع عشرة امرأة من اصناف مختلفة فوريته ماله بالسوية في هذه ولهم دينارية صغرى ايضا كزنا عن مشهورة وهي اربع اخوات لابوين اولاب واختان لام اصلها من ثلاثة ونقص من ستة فيقال فيها خلف ست نسوة وستة دنائير فوريته كل امرأة دنارا وقولنا صغرى فيه اشارة الى ان لهم كبرى وهي زوجة وام وبنتان وعصبة وهم اثنا

عشر اخا واخت لاب اصابها من اربعة وعشرين وتقع من سقاة خارج
ضرب روي المتكسر عليهم وهم الاخوة خمسة وعشرون يابا اصل المسئلة
خلال ام اربعة عشر خمسة وعشرين مائة والفرج ثلثة عشر خمسة
وعشرون خمسة وسبعين والبنين ستة عشر خمسة وعشرون
باربع مائة والاخوة ستم في خمسة وعشرون خمسة وعشرون لكل
اخ سهران والاخت سهر واسميت الرنارية الكبرى لغنى شريح فيها
بدلت كنفات الاخوة الهام وفي الله عنه وقد وضع رجله في الرقاب
وقالت يا ام المؤمنين اني بجاه ظمئي ترك اخي سقاة درباري فلم
يعطني غير دينار واحد فقال لعل اخاك ترك زوجة واما وبنين
واثنى عشر اخا واختا فقلت نعم فقال ما ظلمك ولذا
ننسى ايضا الرقابية والعامرية واذا عالت الاثني عشر الى ثلاث
عشرة فاسب ما عالت به وهو واحد الى الثلاثة عشر جزءا
من ثلاثة عشر تنقص العول من نصيب كل وارث قبل العول جزءا
من ثلاثة عشر فكان للزوج من المثال السابق قبل العول ربع
تنقص العول منه جزءا من ثلاثة عشر فصار لها ربع الجزء من ثلاثة
عشر وذلك ثلاثة اجزاء من ثلاثة عشر وايضا حصة ان يخرج الزوج والجزء
اثنان وخمسون ريعه ثلاثة عشر جزءا وثلاثة عشر واحدا
نقصه منها يفضل اثنا عشر اسما للاثني والخمسين يكن اسم
النسبة ثلاثة اجزاء من ثلاثة عشر لان جزء الاثني والخمسين من
ثلاثة عشر اربعة وكان لكل شقيقة قبل العول ثلث كامل تنقص
العول منه جزءا من ثلاثة عشر فصار لها ثلث الاجزاء من ثلاثة عشر
وذلك اربعة اجزاء من ثلاثة عشر ايضا حصة ان يخرج الثلث والجزء
سبعة وثلاثون ثلثها ثلاثة عشر جزءا وثلاثة عشر واحدا
انقص من الثلاثة عشر يفضل اثنا عشر اسما للتسعة والثلاثين
يكن اسم النسبة اربعة اجزاء من ثلاثة عشر لان جزءها من ثلاثة
عشر اربعة وكان للام قبل العول سدس تنقص العول منه جزءا
من ثلاثة عشر فصار لها سدس الاجزاء من ثلاثة عشر وذلك جزءا
من ثلاثة عشر ايضا حصة ان يخرج السدس والجزء ثمانية وسبعون
سدسها ثلاثة عشر جزءا واحد النقص من الثلاثة عشر يفضل اثنا
عشر اسما الى الثمانية والسبعين يكن اسم النسبة جزءا من ثلاثة
عشر لان جزءها من ثلاثة عشر ستة واذا عالت الى خمسة عشر فاسب
ما عالت به وهو ثلاثة الى خمسة عشر يكن اسم النسبة خمسة تنقص
العول من نصيب كل وارث خمسة فكان للزوج كما في المثال ربع تنقص

العول

العول منه خمسة فصار لها ربع الاجنس ربع وذلك خمسة ايضا حصة ان
يخرج المربع والجنس عشر ونصف خمسة النقص منها خمسة واحد يفضل
اربعة اسما الى العشرة تلك خمسة وكان للاخت لاب قبل العول
سدس تنقص العول منه خمسة فصار لها سدس الاجنس سدس
يكن لها ثلثا خمسة ايضا حصة ان يخرج السدس والجنس ثلثة عشر
سدسها خمسة النقص منها خمسة واحد يفضل اربعة اسما الى
الثلاثين يكن ثلثا خمسة لان خمس الثلثين ستة وثلثها اربعة
ومثلها الام والاخت للام واذا عالت الى سبعة عشر فاسب ما عالت
به وهو خمسة الى السبعة عشر يكن خمسة اجزاء من سبعة عشر
تنقص من نصيب كل وارث جزءا من سبعة عشر جزءا فكان للزوج
كما في المثال السابق قبل العول ربع تنقص العول منه خمسة اجزاء
من سبعة عشر فيبقى لها ثلاثة اجزاء من سبعة عشر ايضا حصة
ان يخرج المربع والجزء من سبعة عشر ثمانية وستون ريعا سبعة
عشر النقص منها خمسة اجزاء يفضل اثنا عشر اسما الى الثمانية
والسبعين تكن ثلاثة اجزاء من سبعة عشر لان جزءها من سبعة عشر
اربعة وكان للشقيقة قبل العول نصف تنقص العول من خمسة
اجزاء من سبعة عشر فصار لها ستة اجزاء من سبعة عشر ايضا حصة
ان يخرج النصف والجزء من سبعة عشر اربعة وثلاثون نصيبا
سبعة عشر النقص منها خمسة اجزاء يمان سبعة عشر يفضل
اثنا عشر اسما لاربعة والثلاثين تكن ستة اجزاء من سبعة
عشر لان جزءها من سبعة عشر اثنان وكان للام سدس تنقص
العول منه خمسة اجزاء من سبعة عشر فيبقى لها جزءا من سبعة
عشر ايضا حصة ان يخرج السدس والجزء من سبعة مائة واثنان
سدسها سبعة عشر النقص منها خمسة اجزاء يمان سبعة عشر
اسمها الى المائة والاثني عشر تكن جزءا من سبعة عشر لان جزءها
من سبعة عشر ستة ومثلها الاخ لا لاب ومثل اخ للام والاربعة
والعشرون لسبعة وعشرين وهي المبرية زوجة وابوان واثنان
لقول علي رضي الله عنه ما رثتها تسعة اش اعلم ان الاربعة
والعشرين نقول عولة هو واحدة الى سبعة وعشرين يعمل منها
في مسكتين الاولى عشر ونصف وثلاثة اسداس كزوجة وبنت
وبنت ابن وابوين الثمانية ثمن وثلثان وسدسان كزوج وبنتين
وابوين للزوج الحن والبنين الثلثان وللابوين النصف السدسان
ومجموعها منها ما ذكر وتلقب هذه الصورة بالمبرية لان علي بن ابي طالب

وضع الله عنه سبل منها وهو على المجرى بالكوفة ارجح الاما رتحتها تسعا
 ومضي في خطبته فقل ان صدر الخطبة التي قيل في اثنا عشر يوما
 الذي يحكم بالحق قطعا ويجزي كل نفس بما تسعى واليه المعاد والرجى
 منسبل خيلته ما جاب بقوله ما رتحتها تسعا هكذا اخبر به بعض كلام
 طلبة الذين سمعوا في الذين بعض اشياخه وتسمى ايضا بالخبيلة
 لقلة عولها وتسمى ايضا بالكبدية لان عليا كان يلقب بكبدية
 وبعبارة اخرى وانما سميت المجرية لان عليا سبل عنها وهو على
 المجر يقال من غير تعليل ما رتحتها تسعا وكان اول خطبته للهدية
 الذي يحكم كل نفس بما تسعى ما رتحتها تسعا ومعنى ما رتحتها
 تسعا ان الثلاثة التي حصلت للزوجة كانت من اربعة وعشرين
 مارت من سبعة وعشرين وبعبارة اخرى ما سبب ما عالت به
 وهو ثلاثة الى السبعة والعشرين يكون تسعا فنقص العول
 من نصيب كل وارث تسعة وكان للزوجة ثمة فنقص العول منه
 تسعة فصارت لها ثمة التسعة وذلك تسع افضله ان يخرج الثمن
 والتسع اثنان وسبعون ثمة تسعة انقص منها تسعا واحدا
 بقيل ثمة تسعة الى الاثنين والسبعين يكون تسعا ونقص
 العول من نصيب كل بنت قبل العول وهو ثلث تسعة فصارت
 لها ثلث التسعة وذلك تسعا وثلث تسع ايضا حه ان يخرج
 الثالث وتسع للثلث سبعة وعشرين ثمة تسعة انقص منها
 تسعا واحدا بقيل ثمة تسعة الى السبعة والعشرين تكون
 تسعين وثلث تسع وثلث تسع من الاب والام سدس فنقص
 العول منه تسعة فصارت له سدس التسعة وذلك تسع وثلث
 تسع ايضا حه ان يخرج السدس والتسع اربعة وخمسون
 سدسها تسعة انقص منها تسعا واحدا بقيل ثمة تسعة
 الى اربعة والخمسين تكون تسعا وذلك تسع لان تسعا ستة وثلث
 الستة اثنان وبان لهذا طريقتي اخرى وهذا هو السدس الاول
 ما قد مناه من انه لا يعول الا هذه الاصول الثلاثة وان عولها لا
 هو ما عليه الجمهور وبان وجه بعض ما عدا ذلك خلافا لما عدا
 عول الاثنين والاربعة والثمانية فاجمعوا عليه واما الثلاثة
 فعلى قول ما عدا من عدم عول الام بالاخوات الخلف فنقول الحارفة
 تمام واثنين لام واثنين لغيرها فان لام عنده الثلث في هذه بغير
 ما ذكره قل من ثمة على ذلك من الغرضيين واما الستة فنقول ان
 احد عشر على هذا القول ايضا كما لو خلفت زوجا واثنين لاب واثنين

لام واثنا

ام واما فلزوج النصف ثلاثة واثنين للاب الثلثان اربعة واثنين
 للام الثلث اثنان وللأم الثلث اثنان لانه لا يردها بالاخوات الخلف
 والجمع هذه الاعداد احدى عشر واما الاثنان عشر فنقول ان تسعة
 عشر على هذا القول ايضا كما لو خلفت زوجة واما واثنين لام
 واثنين لغيرها فلام الثلث لما قلناه فيكون مجموع من اثنين
 عشر تسعة عشر واما الاربعة والعشرون فنقول على قول ابن
 مسعود انه احد وثلاثين كما لو كان في هذه الصورة مع من ذكر ولد
 لا يرث لري او قتل او كفر فعنه في احدى الروايات للزوجة الثمن
 لانه يجزيها بالولد الممنوع وللأم السدس ولبنني الاب الثلثان
 في من اربعة وعشرين ونقول ان هذا ما ذكره عنه رواية ثانية
 استقام ولدي الام وعنه ثلثة استقام ولدي الابوين وعنه ر
 اربعة استقام الصنفين وفي قول الجمهور للزوجة الربع في من
 اثني عشر ونقول ان سبعة عشر وعشرون عباس روايتا الى
 اخره ولذا سميت ثمة لانهما فيها ثمة اقوال الفاسدة
 الثاني اذا جمعت ثمة وفي المسئلة منها فان ساوتها سميت عادلة
 او نقصت عنها ثمة فقصه او زادت عنها ثمة فمالة ثم الاصول باعتبار
 العول وتسميتها اربعة اقتسام قسم بثمور فيه الثلاثة
 وهو الستة وحدها وقسم لا يكون الا ثمانية وهو اربعة ونصفها
 والاصلان المختلف فيهما وقسم يقي بقاد لا وناقصا وهو الاثنان
 والثلاثة وقسم يكون ناقصا وعادلا وهو الاثنان عشر ونصفها
 ثم الناقص سواء كان نقصه لازما ام غير لازم ثلاثة اقتسام قسم
 لا يبقى منه الا فردا يد او هو الاثنان والثمانية عشر ونصفها
 وقسم لا يبقى منه الا عدد زوجا يد او هو الثمانية عشر ونصفها
 وقسم يبقى منه الزوج ثمانية والكر داخري وهو الثلاثة ونصفها
 والاربعة الفاسدة الثالثة لا يعال لاحد من الرجا اربعة
 الاب والجد والزوج والاخ للام وبها كجميع النساء الا المعتقة
 الفاسدة الرابعة لا يرث للام الثلث في مسائل العول
 الا في جنس الكدربة واذا كان معها احد الزوجين واخت من الابوين
 او من الاب انتهى في الاخت من الابوين او من الاب مع احد الزوجين
 اثنين في اثنين اربعة وكذا النظر فيما ياتي في قوله الا في مس
 مسائل الفاسدة ثمة كل مسألة عامة لا بد ان يكون فيها احد
 الزوجين الا في سن مسائل وهي ام او جدة وولدا ام واخنان
 من الابوين او من الاب او من الفاسدة السادسة مسائل باعتبار

Copy University

الذكورة والانوثة في الميت ثلاثة اقسام قسم لا يكون فيه الميت
الا ذكرا وهو الثمانية والاثنا عشر اذا عالت لسبعة عشر والاربع
والعشرون مطلقا والسنة والثلاثون وقسم لا يكون فيه الميت الا
انثى وهو عول السنة لغير السبعة وقسم يكون فيه الامران
وهو ما عدا ذلك الفائدة السابعة كل فرض فجزا من ارباع غيره
الا ان كان فليجاء مع الثلث لانه فرض للزوج مع الزوج والفرع
ملحق بالثالث للسودا او بحجة البتة وما احسن قول الجعفي
في ذلك ولتكن لا يحل ان يتر لا ولا يجاء مع ربها لما قد مات
اختلج الزوجين في فرضية متقدرا على الاربع الفاسدة
الثامنة كل واحد من الزوجين في السنة يمتنع اجتماعه مع مثله
الا النصف والسيوس كما في النصفين وكما قد مر من اجتماع
سويين وثلاثة اسواس الفائدة التاسعة هذه الامور منها
ما لا يكون الا من تعدد الفرض وهو الاثنا عشر والثمانية عشر
ومعها ومنه ما قد يتعدد منه الفرض وهو بقية السبعة
وايقنا هذه الامور باعتبار ما يستعمل عليه من الفروض
اقسام قسم يستعمل على من من ايد الا ان يزيد ولا نقص وهو
الثمانية عشر وقسم يستعمل على ثلاثة ايد وهو السنة
والثلاثون وقسم يستعمل على فرض مرة وعلى فرضين اخر
وهو الاثنان والثلاثة والاربع والثمانية وقسم يستعمل على
خمس فرض واحد ونحوه واحد وهو السنة وقسم يستعمل
على خمسة فرض واحد ونحوه الي اثنين وهو الاثنا عشر ومعها
الفائدة العاشرة تقدم ان العول يلزمه النقص في الانصاف
فاد استلقت عن قدر ما نقصه العول لكل واحد فله ثلاث
اعتبارات لانه ما ان يرد سببته الى النصفين بل او اما ان
يراد سببته اليه عز عائل او اما ان يرد سببته الى المال وفي
طرق اخرها ان يحصل عدد لا يتقسم على المسئلة عايلة وغير عايلة
فما كان فاقسمه على كل حاله يخرج جز سهمها فاضرب لمن سبقت
عنه حصته من كل حاله في جز سهمها يظهر نصيبه في الحالين قد
الفضل بينهما وانسبه الى احدهما بحسب الميول بين الجوابين
الاعتبارين الاولين وان سببته الى العدد المركب كان الجواب عن
الاعتبار الثالث في زوج واثنين لابل املا سنة ونقول
الى سبعة فاقبل عدد يتقسم على سنة وسبعة اثنان واربعون
للمباينة فان قسمته على السبعة خرج جزء سهمها ستة وعلى

السنة خرج جز سهمها سبعة فلو سبقت عما نقص للزوج فاضرب
حصته ثلاثة في سبعة يحصل احد وعشرون في حصته كاملة
وامرهما في ستة يحصل ثمانية عشر في حصته عايلة فاقبل
بينهما ثلاثة هي ما نقصه العول فان سبقت عما نقصه العول
من حصته الكاملة فاضربها لاحد وعشرين تكن سبعة فاقبل نقصه
العول سبع حصته الكاملة لولا العول وان سبقت عما نقصه
بالنسبة لخصته الكاملة فاضربها لثمانية عشر تكن سدس
فقل نقصه العول سدس حصته التي حصلت بيده بمقتضى
العول وان سبقت عما نقصه العول بالنسبة للمال فاضربها
للاثني واربعين تكن نصف سبع فقل نقصه العول نصف
سبع المال وكذا تفصل بين كل من الاختلاف فيكون ما نقص
لكل سبعة للمكاملة او سدس للمكاملة او ثلث سبع المال فاعلمنا
ان النسبة للمال تختلف بحسب الورثة واما للنصيب عايلة
وغير عايلة فلا يختلف **ق** ورد كل صنف انكر عليه سهمه
الى وقته **ق** لما فرغ من اصول المسائل وما يقول منها
وما لا يقول وما ينتهي اليه اصول شرع في تفصيل المسائل
وقال **ق** هذا من واجبات الفرائض وهذا المذهب يسمى
عندهم بيان المسائل والتفصيل انتهى واعلم ان المسئلة اذا
انقسمت السهام فيها على الورثة لزوج وثلث اخوة فالامر
واضح وان لم يتقسم تطرقت بين سهم المتكسر عليهم وبينهم
بالعاقبة والباقي كما ان تقا فقام وسبعة اخوة لامر
فلامر السدس واحد وللأخوة للام الثلث اثنان وللعم ما بينهما
والاثنان غير منقسمي على السنة ولكنها تقا فقام بالنصف
فاضرب وقت عدد الروس وذلك ثلاثة في اميل الفريضة
وهي ستة يكن المجموع ثمانية عشر وكذلك اربع بنات واخت
فالمسئلة من ثلاثة للبنات سهمان لا يتقسمان على اربعة عدد
عدد الروس البنات ولكنهما يوا فقمان بالنصف فاضرب وقت الروس
وهو اثنان في الفريضة وهي ثلاثة يحصل ستة قد له من
ثلاثة احدى عشر وبانها اثنين فليكن سهمان في اثنين
باربعة وللأخت سهم في اثنين باثنين قوله ورد بانها للفاعل
النسب بقوله وتمايل الى اخوه وناعله بيوم على معلوم ذهنا
وهو الفارضا والقاسم وقوله كل صنف اي عدد روي كل صنف
اذ هو الذي تعلق به الراد حقيقة **ق** والترك **ق** اي والابان بايت

السهم الروس فما ضرب عدد روسهم في اصل الرقيقة كسبت وثلاث
اخوات استخا اولاب المسئلة من اثنين للست النصف واللاخوات
النصف الاخرين بين اثنين تقترب ثلاثة في اثنين بستة من له
من اصل المسئلة اخذه مضروباً فيما ضربت فيه المسئلة وهو ثلاثة
عشر واثنتين واحد في ثلاثة ثلاثة ولللاخوات الثلاث واحد في ثلاث
ثلاثة قوله وترد الى اخوة سوا تعددت الاصناف اولاً قوله
ترك اي من الرد اي لا يرد الى غيره اذ ليس هناك ما يرد له اي لا ينفق
فيه جواً فحقه ولا مماثلة ولا مدخلة وعدم تصرفه بهذا المعنى لا
ينافي ضربه في اصل المسئلة وليس معنى تركه انه لا يتصرف فيه
اصلاً خلافاً لما فهمه حلول قوله وركل صنف الى اخوة اي لم
يضرب في اصل المسئلة وهذا معلوم من المقام لانه لا قاعدة في
الرد والترك الا الضرب في اصل المسئلة والمعلوم من المقام في
حكم المخطوطة بعد ما عثر اض عليه بان هذا القدر محذور من الانقسام
كلها ما قط قوله والترك يخرج من مقدم اي ان واقت **ص** وقابل
بين اثنين فاحد احد المثلين **س** يعني فانه انكسرت السهام على صنفين
فانك تقدر بين كل صنف وشبهه بالواحدة والباقي لم يتصرف
الروس بعضها في بعض بأربعة انظار فثلاثة ثلاث وقد يتوافتان
وقد يتباينان وقد يتداخلان فاحد واقت كل صنف سهامه ردت
كل صنف الى وفقه فان تماثل الصنفان فانك تكتفي باحدهما وتقره
في اصل المسئلة تمام واربعة اخوة لام وستة اخوة لاب اصلها
من ستة للام سهم منقسم عليها وللأخوة للام الثلث اثنان لا ينقسمان
على الاربعة ولكن يوافقان عددهم بالنصف فترد الاربعة الى
نصفها وللأخوة للاب الستة ثلاثة لا تنقسم عليهم ولكن توافق
عددهم بالثلث فترد هم الى اثنين وكان المسئلة انكسرت على صنفين
واحد تقترب اثنين وفق الاخوة او وفق الاخوة للاب في ستة
اصل المسئلة يخرج اثنان عشر سهاماً من له شيء من اصل المسئلة
اخذه مضروباً فيما ضربت فيه المسئلة فلام سهم في اثنين باثنين
وللاخوة للام الاربعة اثنان في اثنين بأربعة لكل واحد سهم
وللاخوة للاب الستة ثلاثة في اثنين بستة لكل واحد سهم مقوله وقابل
قال **ق** مخطوط على رد لا على ترك لان الكلام السابق فيما اذا وقع
الاكسار على صنف واحد وهنا فيما اذا وقع على صنفين وعلمته
على رد لا يوجب بناءه للفاعل لانه يجوز عطف الجني للفاعل على الجني
للمفعول وعكسه فيجوز تمام مزيد وضرب عمرو وعكسه باجمع فاما

استدل به الشارح غير ظاهر كذا استدل لانه يقابل ظاهر لانه لو بناه
المفعول لقال وقابل واما استدل لانه باخذ غير ظاهر لانه يجوز
قوله بالبناء للفاعل وبالبناء للمفعول وقوله وقابل اي الناظر
في الواجب بناءه سبباً اولاً لانه قد لا يتعلق له عرضاً بالحساب
لانه قد يتعلق عرضاً بالبناء صريحاً او التصحيح فقط قوله وقابل
بين اثنين اي بعد ان ينظر بين السهام والروس بالتوافق
والتباين وهذا تقدم قوله وقابل بين اثنين اي نظريين المتبينين
بالنسبة الاربع قوله اثنين اي صنفين اثنين لاسهام وروس اثنين
لان النظر بين السهام والروس تقدم قوله بين السهام والروس
الاحد قيل انه اعتباراً وهذا بعد اعتباراً ما سبق فكان الاولى
الاثنان ثم اوبالنا ليعيد ذلك **ص** واكثر المتداخلين **س** يعني فان
تداخل الصنفان فانك تكتفي باحدهما مثلاً ام وثمانية اخوة وستة
اخوة لاب المسئلة من ستة للام سهم وللأخوة للام سبباً لا ينقسمان
عليهم ولكن يوافقان عددهم بالنصف فترد الى اربعة وللأخوة للاب
ثلاثة لا تنقسم عليهم ولكن يوافقان عددهم بالثلث فترد هم الى اثنين
واثنان دخلان في الاربعة فتكتفي بهما وتقترب الاربعة في ستة
بأربعة وعشر ينقسم من شيء من اصل المسئلة اخذه مضروباً فيما
ضربت فيه المسئلة وهو اربعة فلام سهم في اربعة بأربعة وللأخوة
للأم اثنان في اربعة ثمانية وللأخوة للاب ثلاثة في اربعة بأربعة
عشر لكل واحد سهمان ويجوز في اكثر ان يكون بالمثلثة وهو المعروف وان
يكون بالوحدة **ص** وتامل احدهما في وفق الاخر ان توافقا **س** يعني
فان كان بين الصنفين موافقة فانك تقترب احدهما في وفق الاخر
كام وثمانية اخوة لام وثمانية عشر اخوة لاب المسئلة من ستة للام سهم
وللثمانية الاخوة للام اثنان لا ينقسمان عليهم ولكن يوافقان عددهم
بالنصف فترد اثنان اربعة وللأخوة للاب ثلاثة لا تنقسم
على الثمانية عشر ولكن توافقان عددهم بالثلث ولهم ستة وهي
توافق الاربعة وفق الاخوة للام بالنصف تقترب وفق احدها
في كامل الاخر اثنان في ستة او اربعة في ثلاثة وذلك اثنان عشر
ثم في ستة اصل المسئلة يحصل اثنان وسبعون من له من اصل
المسئلة اخذه مضروباً في اثنين عشر قوله وتامل الى اخوة اي واحد
كامل ضرب احدهما في وفق الاخر والجار مجاز متعلق بغير **ص**
والاثنين انهما ينقسمان اي وان لم يتباينان لا بد اخلافاً توافقا
كله يفرق كل الاخران بتباينهما في اصل المسئلة تمام واربعة اخوة لام

Copy University

وست اخوات اصلها من ستة ونقول الى سبعة للام منهم والاخوة
للأم اثنتان مبين لوقف الاخوات الست وهو ثلاثة فمقرب ثلاثة
في اثنين يحصل ستة ثم في اصل المسئلة يعولها وهو سبعة يحصل
اثنتان واربعون من له ثني من سبعة اخذه مضروباً في ستة نقوله
ففي كلة اي فيضرب في كلة معلقة في متعلقة بيبضرب مقدر اي والا
فيضرب كامل احد الصنفين في كامل الآخر ونقوله ان ثانياً ثانياً
الواقع **ص** ثم بين الحاصل والثالث ثم كذلك **ش** اي وان وقع الانكسار
في المسئلة على ثلاثة اصناف وهو عناية ما ينكسر فيه الرابض
عند ما نك لانه لا يورث اكثر من جديتين عمل بين صنفين منها ما تقدم
ثم انظر بين الحاصل من الصنفين وبين الصنف الثالث ثم ما حصل
نظر فيه كذلك بالوجه الاربع المائتة والموافقة والمداخلة بعد
والثانية ثمانية ثمانية ثمانية ثمانية ثمانية واحد وكذا ان دخل اثنتان
منها في واحد وان ثمانية ثمانية منها او دخل احداهما في الآخر رجعت
لصنفين وضرب في العول ايضا ان كان كما ضرب فيها بلا عول وقدم
تت شرح قوله وضرب في العول ايضا وثانة المائتة سبب تأخره لمحل
قوله ثم بين الحاصل الخ بين محطوف على بين من قوله وقابل
بين اثنين اي ثم قابل بين الحاصل والثالث لان الحاصل ما كانه
صنف قوله ثم كذلك من عطف الجمل اي ثم قابل بين الحاصل والصنف
الذي بعده مقابلة مثله ذلك واجتماع الاصناف الاربعة واكثر منها
انما يتأتى اذا قلنا بارت اكثر من جديتين كما قاله **ز** وقال **ق** لا يتأتى
على مذهب مالك من انه لا يورث اكثر من جديتين فلا يتأتى الانكسار
على اكثر من ثلاثة فرق لكن اراد ان يبين قاعدة لا تتعبد بمذهب
مالك فنصوده ببيان العمل لانه لا ينظر بخصوص مذهبه فكانه قال لربما
يقف على كتابه هذا غير اهل مذهبي جنيين له العمل وانظر ما يتعلق
بذلك فيما كتبه على نت **ص** وفي الصنفين اثنتا عشرة صورة لان
كل صنف اما ان يتوافقا ثمانية ثمانية او ثمانية او يوافق احداهما
ويبين **الآخر ش** اي وفي الصنفين اذا انكسرت عليهما سها مهما
اثنتا عشرة صورة وذلك لان كل صنف وسها مة اما ان يتوافقا او
يتباينا او يوافق احداهما ويبين **الآخر م** ما حصل بعد ذلك ينظر
فيه نظراً ثانياً وهو ان ثمانية ثمانية ما حصل من كل واحد من الصنفين او
يدخل احداهما في الآخر او يوافقه واذا ضربت ثلاثة في اربعة كان
الحاصل اثنتي عشرة صورة وتقدم من الامثلة ما يعني ولذا قال
ز هذا يعلم مما سبق ولكن ذكره لاجل بيان انما اثنتا عشرة صورة

التي قوله اثنتا عشرة صورة هذا بلا عول ومثلها في العول يصير
بها اربعة وعشرون صورة قوله اثنا عشر كذا في بعض النسخ
ثم يد التا من اثنا وعشرون وكان الواجب عربية ان يقول اثنا عشر
صورة لانه انث تميز العدد والجواب عنه ان صورة موني في اللفظ
مذكور في التقدير لان معناها فرضا او تقدير او عدد وكانه قال اثنا
عشر فرضا او عدد قوله اثنا عشر صورة اي باعتبار الاختصار في
العمل والافني الصنفين بحسب الحقيقة ونفس الامر ست عشرة
صورة وقوله او يباينه فيم حذف مضاف والضمير ما يد على كل
صنف والتقدير او يباين سها مة وهذا يستفاد ما يقال كان الاولى
ان يقول او يباينها قوله او يوافق احداهما الى اخره اي يوافق احداهما
سها مة ويباين الاخر سها مة فاحدها والاخر كل منهما م فوع وليكون
النسب لا يقتضاه حبيذا ان كل صنف يوافق سها مة احداهما ويباين
سها مة الاخر مع ان النظر في الصنف انما هو بالنسبة الى سها مة لا الى
سها مة غيره كما لا يخفى لكن في عطفه على يوافق نظر وقد علمت المراد
قوله كل اي كل واحد من الصنفين اللذين انكسر عليهما السها مة
قوله اما ان يتداخل الى اخرى اي في الصور الثلاثة السابقة وهذا
ينطبق كلام المؤلف على جميع الصور ومثال التداخل ام واربعة
اخوة لام واثنا عشر اخا لاب اصلها من ستة ونفج من اربعة
وعشرون لان اولاد الام يردون الى اثنين واولاد الاب الى اربعة
وبينهما ثلث اهل فيكتفي بالاربعة تقرب في المسئلة يحصل ما ذلل
اربعة واولادها ثمانية لكل اثنان واولاد الاب اثنا عشر لكل واحد
واحد ومثال التوافق ام وثمانية اخوة لام وثمانية عشر اخا لاب
اصلها من ستة ونفج من اثنين وسبعين لان راجع اولاد الام
اربعة وراجع اولاد الاب ستة وبين التراجعين الموافقة بالنسبة
فاد امريت نصف احداهما في كامل الاخر حصل اثنا عشر للام اثنا عشر
ولاولادها اثنتان فيها ثمانية وعشرون لكل واحد ثلاثة واولاد الاب
ثلاثة فيها ستة وثلاثين لكل واحد اثنان ومثال التباين ام واربعة
اخوة لام وثمانية اخوة لاب اصلها من ستة ونفج من ستة وثلاثين
لان راجع اولاد الام اثنتان وراجع اولاد الاب ثلاثة وبينهما ثمانية
عشر بحددها في الاخر يحصل ستة والحاصل في المسئلة يحصل ستة
وللاثني للام واحد في الحاصل وهو ستة وستة واولادها اثنتان
فيها ثني عشر لكل واحد ثلاثة واولاد الاب ثلاثة فيها ثمانية عشر
لكل واحد اثنان ومن صور ذلك الصا وهي جذباء وثلاثة اخوة لام

وحسنة اعمام وكل سلسلة معها التباين يسمى صفا ومثال التماثل
 ام واربعة اخوة لام وستة اخوة لاب اصلها من ستة وتقع من
 اثني عشر للام واحد ولواولادها اثنان ولا يصحان ويوافقان بالنصف
 فرد عدددهم لاثنين ولا ولاد الاب ثلاثة لانهم عليهم وتوافق بالثلث
 فردون لاثنين وبين الاثنين والاثنين مماثلة تتلصق باحدها
 وتقربه في المسئلة باثني عشر للام اثنان ولواولادها اربعة لكل
 واحد واحد **م** بالتد اخل ان يعني احدها الاخر **م** اي بالخرج
 الاقل من الاكبر في مرتين فالكثير ويسمى ايضا التماسك كما سئل
 متوافق ولا عكس فتوافق الاربعة الستة ولا تدخلها قوله
 اولاي حتى لا يبقى من الاكبر شيء الاقامة الاقل خالائك يعنيان
 الاربعة في مرتين والستة في ثلاثة والثمانية في اربعة ولا
 يفتقر طكون الاقل فوق العشر ولو كان نصف العشر كالاثني عشر
 الاربعين وربما عرف التد اخل بانه منصف التليل او انصفه
 او يكون التليل من الكثير وقال الزرقاني قوله ان يعني احدها
 الاخر اي في مرتين او اكثر اقنا اول ومعنى الاولية ان الاقنا يكون
 بالعود الثاني بان يفضل بعد الاقنا ما يعود به على ذلك العدد
 ويقسمه فان هذا هو التوافق كما سبقت انتمى قوله ان يعني اي
 ذوات يعني لسبع الخبار به عن التد اخل لان التد اخل ملزم
 الاقنا لا الاقنا لان التد اخل دخول احد العددين في الاخر وهذا
 وجودي والاقنا عدي والعدي لا يعمل على الوجودي قوله اولاقنا
م اي من غير عود من بقية الاكبر على الاصغر **م** والا فان بقي واحد
 فمباين **م** اي وان لم يقع الاقنا ولا يلقي من الاكبر واحد فمباين
 كالاثنين مع الخمسة والاربعة مع الخمسة والستة مع السبعة وقوله
 والا فان بقي واحد فمباين محترز القيد الاول هو قوله ان يعني احدها
 الاخر وما بعده محترز القيد الثاني وهو قوله **م** والا فتوافق
 بنسبة الفرد للعدد المعنى **م** اي والامان بقي بعد الاقنا اكثر من واحد
 فان الموافقة تكون بين العددين بنسبة الواحد للعدد المعنى
 بكسر النون فالاربعة مع العشرة مثلا الموافقة بينهما بالنصف والستة
 مع الخمسة عشر الموافقة بينهما بالثلث وما اشبه ذلك ولا فرق
 فيما وقع فيه الاقنا بين ان يكون الواحد بالنسبة اليه جزءا ام
 اولاقنا في الجواهر وسواء كان ما وقع به الاقنا من كبا او جزءا
 كالاحد عشر فتقول في ذلك توافقا مجزءا من احد عشر جزءا قوله
 والا فتوافق الى اخره اي وان فضل اكثر من واحد فتوافقا وتسمى

المشاركة

المشاركة ايضا والمعتبر في الموافقة ادق الاجزاء والمراد بالنسبة التسمية
 لا الاصم اي بنسبة الفرد من العدد الى اخره قوله الفرد الى اخره اي
 الواحد الهوي وانظر في كلام الشارح مع نص الزرقاني فيما كتبناه
 على تنبيه ان مقتضى قوله ما لتد اخل ان التوافق والتداخل
 مباينان لانه جعلهما قسمين وهو مخالف قولهم كل متد اخلين
 متوافقان وجواب بان التوافق المجهول قسما للتد اخل غير
 التوافق المجهول اعم من التد اخل ان المراد بالاول ما يفضل فيه
 عند تسلط الاصغر عليه عليه اكثر من واحد وبالثاني ما يفضل فيه
 ذلك او لا يفضل شيء اصلا وبان التقسيم ليس بتقسيم حقيقي في
 الكل والاول اقرب **م** ولكل من التركة بنسبة حظه من المسئلة
م لما فرغ من بيان قسمة الرقيقة شرع في بيان قسمة التركة عليها
 وذكر فيها وجهين اشارة لاولهما بقوله ولكل من التركة بنسبة حظه
 من المسئلة فان كان حظه من المسئلة ربعا فانه يعطى من التركة
 ربعها وان كان حظه من المسئلة نصفها فانه يعطى من التركة
 نصفها وعلى هذا حال ابن الخليل وهذا اقرب الطرق قال المؤلف
 كما ينبغي السلام اما هو اقرب اذا قلت بهام الرقيقة واما ان
 كثر في اصعبها لانها مبينة على النسبة التي هي قسمة التليل
 على الكثير وانما الوجه الثاني بقوله او تقسم التركة على
 ما صحت منه المسئلة كزوج وام واخت من ثمانية للزوج ثلاثة
 والتركة عشر ون فالثلثة من الثمانية ربع وثمن فباخذ سبعة
 ونصفا **م** والمعنى انك بالخيار بين ان تجعل لكل وارث من التركة
 بنسبة حظه من المسئلة او تقسم التركة على البهائم التي صحت
 منها المسئلة فتوزع تركتها وجاهوا واما واختها سقيمة اولاب وهذا
 المثال صالح للوجهين اللذين ذكرهما المؤلف فالمسئلة من ستة
 ونقول لثمانية وجملة التركة عشر ون مثلا فعلى طريقة النسبة
 للزوج ثلاثة من ثمانية وذلك ربعا ومنها فيكون له من العشرين
 ربعا خمسة ومنها اثنان ونصف وذلك سبعة ونصف وكذلك
 حكم الاخت وللأم من الثمانية اثنان وذلك ربع الثمانية فتأخذ من
 العشرين ربعها وهو خمسة وعلى الطريقة الثانية فانك تقسم
 العشرين على ما صحت منه المسئلة بعولها وهو ثمانية فيخرج حظ
 السهم اثنان ونصف قوله يعني من اصل المسئلة اخذة مقروبا
 في اثنين ونصف للزوج ثلاثة في اثنين ونصف سبعة ونصف
 وكذا لك الاخت وللأم اثنان في اثنين ونصف سبعة ونصف الطريقة

Copyrighted material

اسهل الطرق قال في التوضيح واسهل الطرق ان يقسم عدد التركة ان كان
 مثليا او فيمنها ان كانت مقومة على العدد الذي تحت منه الرقيقة
 فتعلم نسبة ما يخرج لكل سهم ثم تقرب هذا الخارج فيما بيد كل وارث
 قوله ولكل من التركة الماخو قال في هذا اذا كانت التركة معلومة
 ولذلك قال والتركة عشرة وثمانون واما لو كانت مجهولة فاما يقسم المسألة
 وياخذ منها ما وينسبها لاربعة وعشرين ثم يقول ثلاثون لثلاث
 كذا وكذا من اربعة وعشرين وثلاثون لاربعة كذا وكذا من اربعة
 وعشرين وهكذا قال في الاول عام والثاني خاص بالمثلي وقال
 لكل من كسبه احدون متعلق بالمكسب او بنسبته حال ومن
 المسئلة متعلق بنسبة ابي ولكل من الورثة نصيب من التركة
 كما بنا بنسبة حقه من المسئلة وقوله او تقسم مقصود بان
 مقصود ما يقسم على المصدر اي و بان تقسم وقال في قوله او تقسم
 الماخو كلام ما قصد اي او تقسم التركة على ما تحت منه المسئلة
 ثم تاخذ نصيب كل وارث من اهلها وتقربه فيما يخرج بالقسمة وهو
 اثنا عشر ونصف وهو جز السهم وبعبارة اخرى والخارج بالقسمة هو
 جز المولى سكت عن هذا لانه ثمانية وافق قوله على ما تحت منه
 المسئلة قال الزرقي اي سوا تحت ما اهلها ولا قوله كزوج
 الى اخوه اي كسئلة زوج الماخو وهذا المثال صالح لان يكون
 مثلا لا للثلاثة يقين ولا يقين ان يكون مثلا للطريقة الثانية كما
 توهم قوله من ثمانية التي يقولها قوله من الثمانية علم منه ان
 الاخى حقيقة اولاد والاثنا عشر من ستة وبعبارة اخرى
 بعض محسبه بانه كان عليه ان يقيد الاخت يكونها حقيقة اولاد
 وعلم منه ايضا ان الزوج بلا حاجب وبه يندفع تعقيد تثبتا
 للسارح ان كان مقصود بالاعتراف على المولى وان كان مقصودا
 انه بيان للواقع فواضح وهو لم يصرح باعتراف ولا غيره كلامه محتمل
 انتهى ولهم طريقة ثالثة وهي ان تقرب ما لكل وارث من الرقيقة بما
 حمله التركة او وقعها ان وافقت وتقسيم الخارج على الرقيقة احد
 مر فها ان وافقت وهي هنا مواتية لان العشرين نواقض الثمانية
 بالربع مريع العشرين خمسة وهي المخراب فيها وربع الثمانية اثنا عشر
 وهي المقسوم عليها فالام اثنا عشر في خمسة عشرة مقسومة على اثني عشر
 الخارج خمسة ولكل واحد من الزوج والاخت ثلاثة في خمسة خمسة عشر
 مقسومة على اثني عشر الخارج سبعة ونصف فافهم وبعبارة اخرى
 وان سبقت ما قسم التركة على ما نفع منه المسئلة كان اهلها ام لا

السهم

افرب

اقرب الخارج من المسئلة في سهام كل وارث في التقسيم يحصل نصيبه
 في المسئلة المذكورة انقسم العشرين عدد التركة على الثمانية عشر
 المسئلة يخرج اثنا عشر ونصف فافرب الام سهمها ولكل من الزوج
 والاخت ثلاثة في الاثني عشر والنصف الخارجة يحصل لكل نصيبه
 وان سبقت ما قسم ما تحت منه المسئلة على التركة واقسم سهام
 كل وارث من التقسيم على الخارج بتلك القسمة وهذا الوجه عكس
 الذي قبله بقي مثالا ان قسم الثمانية عشر على العشرين باثني عشر
 في خمسة عشر فاقسم على الخمسين الخارج سهمي الام وثلاثة الاخى
 وثلاثة الزوج يحصل لكل نصيبه وان سبقت ما قسم ما تحت منه
 المسئلة على نصيب كل وارث واقسم التركة على الخارج من تلك
 القسمة يحصل نصيب ذلك الوارث الذي قسمت مع المسئلة
 على نصيبه في المثال المذكور انقسم الثمانية عشر على الام سهمها
 يخرج اربعة ما قسم عليها العشرين يحصل لها ما ذكر واقسم الثمانية
 على ثلاثة الاخى والزوج يخرج اثنا عشر ونصف فاقسم العشرين
 على هذا الخارج يخرج لكل منها ما ذكر واذا اردت الامتياز
 فافهم الحصة الكاملة للورثة فان ساوى كما مجموعها التركة
 فالعمل صحيح ولا تعلق ومثي كاف بينهما نفع منه المسئلة
 وعدد التركة مواتية بخلافها فورد كلا منهما الى وقعه واقسم
 وفق كل منهما بقا منه فواضح وكل العمل بوجه من الوجة المتقدمة
 في المثال المذكور والمسئلة الى ربعها اثنين واقفه مقامها
 في العمل المذكور وكل العمل بوجه من الوجة المتقدمة ليكون
 اسهل ورد عدد التركة الى ربعها واقفه مقامها في العمل المذكور
 وكل العمل بوجه من الوجة المتقدمة ليكون اسهل من العمل
 من غير ذلك فان خلقت هل يمكن التوصل الى قسمة التركات
 الى عشرة نصيب كل وارث بطريق الجبر والمقابلة قلت
 نعم بان تقرب النصيب شيئا وتقربه في المسئلة ونقاد بالخاص
 ما يخرج من ضرب سهامه اي ذلك الوارث في التركة وببانه في
 مثالنا ان تقول افرض نصيب الام شيئا واضربه في الثمانية يحصل
 ثمانية اشياء ثم اضرب سهميها في العشرين يحصل اربعون فتاويل
 ثمانية اشياء فتد انتهت الى احد الضروب البسيطة وهو ان
 تقدر عددا وهو الضرب الثالث ما قسم الاربعين على الثمانية
 يخرج الباقي خمسة فهو نصيب الام ولذلك نعمل في بقية الورثة
 فان خلقت هل يمكن التوصل الى المطلوب ايضا بطريق الخطاين هنا

University

قلت نعم وذلك بان تقسم احد الانصبا اصلا وتقدر ما شئت من العدد
وتبقى عليه سائر الانصبا بالنسبة وتجمع الجميع وتقابل مجموعها التركة فان
سائر انصبا لا تقسم المطالبة هي ما فرضت والافضل ما زاد عليها او
ما قص عنها مقدار الزيادة او النقصان هو الخطا فما حظه ثم غير الزيادة
في السبب الذي اعتبرته اصلا وابن عليه سائر الانصبا بالنسبة وتقابل
مجموعها التركة فان سائر انصبا المطالبة هي ما فرضت والافضل ما زاد
عنه او ما قص عنه ما فرضت له والافضل الخطا الثاني ما فرضت
له ثانيا في الخط الاول واقسم الفصل بين الحاصلين على الفصل بين
الخطين اذا اتفق الخطان في الزيادة والنقصان والافضل مجموعهما
على مجموعهما فاما ان يكون المطلوب انتهى بانه في مثالنا ان نقرض الام
مثلا ثمانية فيجب ان يكون للزوج بتلك النسبة اثنا عشر والاخذ كذلك
اثنا عشر وللزوج كذلك ومجموع الانصبا اربعون وذلك ان يرد من
العشرين عشرين وهي الخطا الثاني فاضرب المال الاول وهو
ثمانية في الخطا الثاني وهو عشر ويحصل مائة وستون واضرب
المال الثاني وهو عشرة في الخطا الاول وهو اثنا عشر يحصل مائة
وعشرون فالفضل بين الحاصلين اربعون والفصل بين الخطين
ثمانية فاقسم الاربعين على الثمانية يخرج خمسة هي مال الام
فيجب ان يكون للزوج مثل الخمسة ومثل نصفها وذلك سبعة
ونصف والاخذ كذلك ومجموع الانصبا عشرون وهو التركة فنقسم
على ذلك فابدا اذا كان في التركة كسر فيها وجب ان احد
تبسط التركة فقط من حيث كسرها وكسورها فالحاصل بالتبسط
فيجعله كانه التركة وتكمل العمل بوجه من الوجوه المتقدمة
فما خرج لكل وارث فاقسمه على مجموع الكسور او المخرج الجامع للكسور
يحصل الجواب ثانيا ان تبسط التركة وما هفت منه المسئلة من
خمس الكسور او الكسور من غير تبسط لسهام التركة من التجميع
وتكمل بسط التركة كالتركة وبسط التجميع كالتجميع وتكمل
العمل بوجه من الوجوه المتقدمة فما خرج فهو حصة كل وارث من غير
احتياج الى القسمة بعد ذلك على المخرج في الباهلة لو تركت
عشرين دينارا وتلك دينارا فيها لوجه الاول اسبسط العشرين والثلث
من خمس الثلث بان تقرب ذلك في ثلاثة يخرج الثلث يخرج احد
وستون فكلها التركة فان عملت بالوجه الاول من الاوجه المتقدمة
فما ضرب الام اثنين وهما سهمها من الثمانية هما الواحد والستين
يخرج مائة واثنان وعشرون فاقسمها على الثمانية يخرج خمسة عشر

وربع واضرب لكل من الزوج والاخذ ثلاثة في الواحد والستين
يخرج مائة وثلاثة وخمسون فاقسمها على الثمانية يخرج اثنان
وعشرون وسبعة اثمان ملوأت التركة هي الاخذ والستون
لكل الجواب لكل منهم ما خرج له كلها ليست كذلك حقيقة بل
عشرون وتلك فلذلك تحتاج الى ان تقسم ما خرج لكل منهم على
الثلاثة يخرج الثلث وهي التي كنت من ثمانية التركة فاقسم ما خرج
للأم وهو خمسة عشر وربيع على الثلاثة يخرج خمسة ونصف
سدس فهو حصتها من التركة واقسم ما خرج لكل من الزوج
والاخذ وهو اثنان وعشرون وسبعة اثمان على الثلاثة يخرج
سبعة ونصف وعن مئو مال لكل واحد منهما فاجمع الحصص الثلاثة
بما علمت يجمع ما فيه كسر يجمع عشرون وتلك وهو التركة
فالعمل صحيح وبالوجه الثاني تبسط الثمانية ايضا كما تبسط التركة
تقر بمائة في الثلاثة يحصل اربعة وعشرون فاقسمها مقام الثمانية
كما اتمت الاخذ والستين مقام العشرين والثلث وكل العمل
باخذ الوجوه المتقدمة من غير ان تبسط سهام كل وارث في
حصل فهو مال لكل وارث من غير قسمة اخرى على الثلاثة لانك
لما تبسط الثمانية وانتقلت الى اربعة وعشرين اعني ذلك
عند القسمة اخذ على الثلاثة فانه عملت بالوجه الاول من
الوجوه المتقدمة فاضرب ثلاثة لكل من الاخذ والزوج في
الاخذ والستين يحصل مائة وثلاثة وخمسون فاقسم ذلك على
الاربعة والعشرين يخرج سبعة ونصف وعن كاسر واضرب
للأم اثنين في الاخذ والستين واقسم الخارج وهو مائة واثنان
وعشرون على الاربعة والعشرين يخرج خمسة ونصف سدس
كما مر وان اخذ احداهم عرضا فاحده سهمه وارث معرفة
قيمه فاجعل المسئلة سهام غير الاخذ ثم اجعل لسهامه من تلك
القسمة **شر** الصخر يرجع للزوج والام والاخذ المذكورين فاذا
اخذ احداهم عرضا من التركة في المسئلة السابقة فاحده عن
جملة نصيبه من غير تعيين لقيمه واخذ باقيهم العين وارث معرفة
قيمه ذلك العرف والمراعاة القيمة ما يترافض عليه الورثة لا بما سوي
العرض في السوق فوجه العمل في ذلك ان تصح الرضعة وتسط
منها سهام اخذ العرض وتكمل القسمة على الباقي فاذا اخذ الزوج
العرض فاقسم العشرين على سهام الاخذ والام وذلك خمسة لكن
الخارج لكل منهم اربعة فاضرب للزوج اربعة في ثلاثة سهامه باثني عشر

وذلك من الرض من تكون جملة التركة اثنتين وثلاثين وكذا لو اخذته
الاخت وان اخذته الام كان الباقي بعد استقاضي سهمها ستة فاقسم
العشر بين عليهما يخرج ثلاثة وثلاث هي جز السهم اضربها في سهمها
يخرج ستة وثلاثان هي قيمة الرض من التركة ستة وعشرون وثلاثان
قوله وان اخذ الى اخذته اي والتركة عشر وعشرون غير الرض هذا هو
المراد واستقصى كملت هذه المسئلة بان اخذ الرض اخذ عن حصته
غير متيزة تكليف جائز ذلك واجاب عن ذلك بعض شيوخنا بان
المعنى هنا انه اراد ان ياخذها لان الاخذ بالفعل وحيد لا
اشكال والذي يظهر من الكلام خلاف ذلك وهو ان الاخذ بالفعل
والجواب عن الاشكال ان التركة اذا كانت عشريين ومعهما هذا
الرض واخذه الزوج مثلاً في هذا الرض فهو مقدر مع الورثة
انه يساوي ابني عشر حصته الاخت فاقضه الا عن معلوم كما انما
له **روى** شرح ما نصه ما تقدم من قوله ولكل من التركة نسبة
حظه من المسئلة لبيان قسمة التركة المعلومه القدر وهذا
ليبان ما اذا كان بعض التركة معلوماً ولا والبعض الآخر مجهول
واما اذا لم يكن شيئاً معلوم بل كانت كلها مجهولة فلا يصح فيها
ما ذكره المؤلف فتقول نت ثم اخذ في بيان العمل فيما اذا كانت التركة
مجهولة القدر مراده ان فيها مجهول القدر لانها كلها مجهولة
القدر كما هو ظاهره والبعض المعلوم في هذا الرض هو قدر
البين وهو العشر ون والمجهول هو قيمة الرض ويدل على ان
البين هو المعلوم القدر قوله فاجعل المسئلة سهام غير الاخت
ثم اجعل لسهامه من تلك النسبة وقوله فاقضه مستدرك
مستغنى عنه بذكره فانه ان قوله ثم اجعل لسهامه من
تلك النسبة هذه غير المتقدمة ولا يحتاج الى هذا قولهم التركة اذا
اعيدت معرفة كانت عينا لان محله حيث لم يتم قرينة على خلافه كما
هنا ثم انه يجمل ان يكون قوله النسبة مقبولة اجعل والاصل
قدر النسبة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه الى اخذ
والاشارة في قوله تلك لسهام غير الاخت فالمعنى اجعل لسهام
الاخذ قدر النسبة من سهام غيره اي انيب سهام الاخت لسهام
غيره واجعل لها مثل قدرها منها ويجعله ان يكون يد لاه تلك
النسبة بمعنى المنسوب ومقبولة اجعل محذوف اي اجعل لسهام
الاخذ قدر النسبة لسهام غيره والمطلق على سهام غير النسبة
اذ هي بمعنى المنسوب لانها متسوية لاصل المسئلة وهي الثانية

فيما عرفت

Copy University

فيما عرفت

على خمسة سهام الام والاخت يخرج جزء السهم ثلاثة فيكون للزوج
 تسعة فاذ اأخذوا الورثة كانت التركة اربعة وعشرين
 وكانت قيمة اربعة لا تك تحيط ما ناب الزوج خمسة وهي التي اخذها
 من الورثة فيكون الباقي قيمة العرض وهو اربعة وانظر في كلام
 الشارح وتنت فيها كمنها على نت ثم ان قوله وان زاد الى اخره على
 على مقدر بعد قوله فاحده سهمه ابي ولم يزد من عنده شيئا وان
 زاد الى فاحده زاد يكون مقديا ولا زما وذلك اذا كان مطلقا
 لزيد قال في شرح جمع الجوامع وان زاد او زاد مطلقا زاد المسمى
 تقول زاد الله النعم على فاحده داف وزاد في انتهى وزاد بقدر
 لو احد فقط وعه لان لم وجد عدي ما نصه ولا يتأتى ان الامر
 فاحده من الورثة خمسة في القسم الثالث الذي زاد ابن الحاجب
 لبايعين العرض بلائمن الا ان تاخذ اقل من خمسة والحاصل ان
 التركة مشتركة على عرض وتعد واحده بعض الورثة بمهراته
 العرض واريد معرفة قيمة العرض فاحده المسئلة احوال تارة
 يكون الاخذ وارثا واحدا وتارة يكون اكثر وعلى كل حال متارة باخذ
 العرض فقط من غير زيادة له ولا دفع شيء منه وتارة مع احدهما
 الحال الاول ان ياخذ العرض فقط ويبايع عن قيمته وبعيه مسلك
 المسلك الاول ان يستخرج حصة التركة او لا من جهة التقدر المرفوع
 ثم تطرح التقدر المرفوع من المبلغ فابقي فهو قيمة العرض لانه اذا بقي
 احد المقدارين من مجموعهما بقي الاخر من ورثة والمسلك الثاني
 ان يستخرج اول قيمة العرض فاذ اعلمت قدرها زدتها على التقدر
 المرفوع فيكون المجموع حصة التركة فان سلك المسلك الاول فاعل
 بما سبقت من الطرق المذكورة في النجاسة السابقة لان المسئلة ح
 ترجع الى مساله باعتبار التقدر المرفوع كما يتفق لك فلو خلف زوجة
 واما وثلاث احوال متفرقات وترى ثلاثين ذرها وثوبها فاحد
 الزوجة بارثا الثوب واحد الباقيات التقدر وسلك عن قيمة
 الثوب فالمسئلة من خمسة عشر بالعمول وسهام اخذات التقدر
 الثا عشر فيا لطريق الاول انقسم الثلاثين على الاثنى عشر واضرب
 الاثنى عشر والنصف الخارج في الخمسة عشر يحصل سبعة وثلاثون
 ونصف فاطرح من ذلك الثلاثين يحصل سبعة ونصف فقيمة الثوب
 سبعة ونصف ابي على ما اقتضاه فاعل الحساب على مقتضى تراثهم
 وان كانت قيمته المتعارفة اكثر او اقل من ذلك وبالطريق الثاني
 اضرب الثلاثين في الخمسة عشر فاقسم الحاصل وهو اربعمائة وخمسون

على الاثنى عشر

على الاثنى عشر يكن الخارج هو حصة التركة وبالثالث انقسم الخمسة عشر
 على الاثنى عشر واضرب الخارج وهو واحد وربع في الثلاثين يكن
 الخارج هو حصة التركة وبالأربع اخرج الاثنى عشر من الخمسة عشر
 وانسب الثلاثة الباقية الى الاثنى عشر يكن ربعا فده على الثلاثين
 بقدرها وبالحامس من الاثنى عشر من الخمسة عشر تكون
 اربعة اخماس فاقسم عليها الثلاثين وبالسابع من الاثنى عشر
 من الثلاثين واقسم الخمسة عشر على الحاصل وهو خمسة ان يكن
 الخارج هو حصة التركة في كل ذلك وبالسابع اخرج التركة شيئا ليكون
 فيه من الاثنى عشر كضرب الخمسة عشر في الثلاثين فاقسم شيئا
 بقدر اربعة وخمسين اي فاذ انقسمتها يكن الخارج هو حصة
 التركة وانه سلك المسلك الثاني فقيمة طرق منها ان تطرح سهام
 اخذ العرض من نصيب المسئلة وتتخذ الباقي اما ما وتقسيم
 عليه التقدير يخرج جزء السهم فاضربه في سهام اخذ العرض يخرج
 قيمته بقي مثالها طرح سهام الزوجة وهي ثلاثة من الخمسة
 عشر يبقى اثنا عشر فاحدها اما ما واقسم عليها الثلاثين التقدر
 يخرج اثنان ونصف وذلك جزء السهم من التركة فاضربه في
 سهام الزوجة يخرج ما يخصها من التركة الذي اخذته به الثوب
 فيكون سبعة ونصف فقيمة الثوب ومنها ان تقرب اخذ العرض
 من صحيح المسئلة في التقدر المرفوع واقسم الحاصل على الاسام
 وتقرب الحاصل في التقدر بقي المثال من الثلاثة من الاثنى عشر
 يكن ربعا فاضرب ذلك في الثلاثين يخرج ما ذكرنا ومنها طريق
 الجبر وهي في مثالنا ان تجعل قيمة الثوب شيئا وقد استخففت ذلك
 بمبراهنا وهو خمس التركة واذ اخرج خمس التركة شيئا فكلها خمسة
 اشياء وذلك بعدل ثلاثين وشيئا فالحق المشترك بين اربعة اشياء
 معادلة لثلاثين فاشي بعدل سبعة ونصف فقيمة الثوب
 وانه سبقت بقدر بلقط الثوب وقيل اذ اخذت بالخمس ثوبا فالتركة
 خمسة اشياء وذلك بعدل ثلاثين وثوبا فالحق المشترك بعدل
 اربعة اشياء فاشي بعدل سبعة ونصف فالحال الثاني ان ياخذ
 اخذ العرض منه شيئا من التقدر المرفوع فاعل في ذلك ان تستقط
 التقدر الذي اخذه من حصة التقدر وتعتبر الباقي كحصة التقدر
 فتكمل العمل فاحصل لاخذ فاطرح منه التقدر المذكور له من التقدر
 فابقي فهو قيمة العرض فاعل لو خلف اما وبنتا وعما وخلفت خمسة
 وستين دينارا وعبد فاحدهم العبد وخمسة دنانير فاطرح ما اخذه

Copy University

من الدناير مكانه خلعت ستين فقط فاقسم الستين على الباقي بعد نصيب
 المخرج خمسة عشر فاضرب بها سهمي العبد يحصل له ثلاثون فاطرح منها
 الخمسة بقدر خمسة وعشرون فهو قيمة العبد هذه القيمة اذا اخذ العوض
 واحد اثنان زاد اخذ العوض على واحد فقد باخذ كل واحد من
 ولا يدفع شيئا ولا باخذ وقد يدفع وقد باخذ كل منهم وقد يختلف
 الحال فبعضهم باخذ وبعضهم يدفع وبعضهم لا ولا لا يرضى بخلا
 من لا ينفاس عليه غيره وهو زوجة وام وثلاث اخوات مخرجات
 والركة ثلاثون دينار وعبد ونوب وخاتم اخذت الزوجة العبد
 والام النوب والاخت للام الخاتم والاخوات الباقيات الثلاثين كم فتمت
 كل من الثلاثين فاما المسئلة كما تقدم من خمسة عشر بالمولد وسهام
 الزوجة ثلاثة والام اثنيان والاخت للام اثنيان ومجموعها سبعة
 وسهام اخذ التقدم ثمانية سنة للثقيفة والاثنيان للاخت للام
 فانه سلكت المسلك الاول فاقسم الثلاثين على الثمانية
 واضرب الخارج وهو ثلاثة وثلاثة ارباع هي الخمسة عشر او ضرب
 الثلاثين في الخمسة عشر واقسم الحاصل على الثمانية او اقسم
 الخمسة عشر على الثمانية يخرج واحد وسبعة اثمان فاضرب ذلك
 في الثلاثين او سم الثمانية من الخمسة عشر واقسم الثلاثين على
 الحاصل وهو ثلث وخمس يخرج جملة الزركة على كل من الطرق
 مائة وستة وخمسون وربع فاقسمها على الورثة مما علمت يخرج
 للزوجة احدى عشر وربع فهو قيمة العبد والام سبعة ونصف
 فهو قيمة النوب والاخت للام كذلك فهو قيمة الخاتم وان سلكت
 المسلك الثاني فاقسم الثلاثين التقدم على الثمانية وسهام اخذه
 واضرب الخارج وهو ثلاثة وثلاثة ارباع هي ثلاثة الزوجة وسهام
 الام وسهام الاخت للام يخرج خمسة كل واحد كما ذكرنا فهو قيمة
 العوض الذي اخذه او اضرب ثلاثة الزوجة في الثلاثين واقسم
 الحاصل على الثمانية يخرج قيمة العبد واضرب سهمي الام في الثلاثين
 واقسم الحاصل على الثمانية يخرج قيمة النوب وكذلك قيمة الخاتم
 او سم الثمانية من الثلاثين يخرج خمس وثلث خمس فاقسم على ذلك
 سهام كل من اخذت العوض يخرج قيمة غيره او اقسم الثمانية على
 سهام الزوجة واقسم الثلاثين على الحاصل وهو اثنيان ولثلاثين
 يخرج قيمة العبد واقل مثل ذلك هي قيمتي النوب والخاتم ولو
 كانت المسئلة بحالها الا ان الزوجة ردت ثلاثة دنائير والام دينارين
 والاخت للام دينارين فاجمع الدناير للردودة ودها على الثلاثين

واقسم المخرج وهو ستة وثلاثون على الثمانية يخرج اربعة ونصف وهو
 جزء السهم فاضربه في سهام الزوجة وزد الثلاثة التي ردتها على
 الحاصل تكن قيمة العبد ستة عشر ونصفا وفي سهمي الام وزد الدنيا
 على الخارج تكن قيمة النوب احدى عشر وفي سهمي الاخت للام وزد الدنيا
 على الخارج تكن قيمة الخاتم عشرة فاجمع قيم العوض الى التقدم على جملة
 الزركة سبعة وستين ونصفا ولو كانت بحالها الا ان الزوجة ردت
 ثلاثة دنائير والام دينارين والاخت دينار فاطرح مجموع ذلك من
 الثلاثين واقسم الاربعة والعشرين الباقية على الثمانية يخرج جزء
 السهم ثلاثة فاضربه في سهام الزوجة واطرح ثلاثة الدناير من الخارج
 يبقى خمسة وهو قيمة العبد وفي سهمي الام واطرح الدناير من
 الخارج يبقى اربعة وهي قيمة النوب وفي سهمي الاخت واطرح الدناير من
 الخارج يبقى خمسة وهي قيمة الخاتم وجملة الزركة خمسة واربعون
 ولو كانت بحالها الا ان الزوجة ردت ثلاثة واخذت الام دينارين
 والاخت اربعة فاطرح مجموع ما ردت من الام والاخت وهو ستة من
 الثلاثين وزد على الباقي ما ردت الزوجة بجمع سبعة وعشرون
 فاقسمها على الثمانية يخرج جزء السهم ثلاثة وثلاثة اثمان فاضربه
 في سهام الزوجة ووزد الثلاثة الردة ودها على الخارج بجمع ثلاثة
 عشر وتكن وهو قيمة العبد وفي سهمي الام واطرح الدناير من
 من الخارج تكن قيمة النوب اربعة وثلاثة ارباع وفي سهمي
 الاخت واطرح الاربعة من الخارج تكن قيمة الخاتم دينارين وثلاثة
 ارباع وجملة الزركة خمسون وخمسة اثمان من شرح الترتيب للسبع
 عبد الله **ص** وان مات بعض قبل القسمة وورثه الباقيات
 بثلثة بنين مات احدى او بعض كزوج معهم ليس اباهم فكالمعدم
ص هذا الفصل يعرف عند الفرضيين بالنسبة وهي لغة الازالة
 وهي الاصطلاح ان يموت انسان ولم تقسم تركته حتى يموت من ورثته
 وارث فاكز وسميت مناسخة لان المسئلة الاولى انتسخت
 بالثانية ولان المال ينتقل فيها من وارث الى وارث ولما فرغ المولى
 من قسمة الزركة شرع في بيان عمل المناسخة وذكر ان ذلك على قسمين
 قسم لا ينتقل الى عمل مثل ان يكون ورثة الثاني هم ورثة الاول
 بثلثة بنين ورثوا اباهم مات احدى قبل القسمة ولا وارث له
 غير اخويه فمذا الولد البكر بعد ما لعدم تقسيم فرضة الاب على
 الاثنين الباقيين وكذلك الحكم اذا مات من زوج وماتت امهم
 وليس هذا الزوج ابا المولد الميت فانه الزوج له الربع سوا ملت

هذا الولد او بقية جوارحه والباقي للولد بن وكذا عكس هذه المسئلة
وهي ان يموت من وجهها وعن ثلاثة بنين من غير هاتين مات احد
البنين عن اخويه فكان الزوج مات عن زوجة وابنين فقوله او
بعض بالرفع عطفا على الباقي لا على احد ههنا اي وورثه الباقي
او ورثه بعض الباقي والبعض الاخ لم ير له كما مثل وقوله كزوج
معهم مثال لقوله او بعض وقوله وورثه الباقي مثال للزوجات
اي وورث جميع ماله الباقيون او بعضهم واما لو ماتت امرأة
وخلقت ثلاثة بنين من ابا مختلفين ثم ماتت احداهم عن اخويه لانه
مقد صدق على ذلك انه وورثه الباقيون مع انه لا يقال ان موت
الثاني كالعدم وبما قررناه يخرج هذا وقال **في شرحه** اي ورثه
الباقيون بلية التي ورث بها الاولون فان اختلفت جهة الارث فلا
بد من العمل فاذا ماتت امرأة عن اخوة شقيقة واخوات لامر
وزوج ثم تزوج الزوج اخوة الام ثم ماتت عن زوجها
واختها فلا بد من العمل المذكور لان الشقيقة صارت اختا
لام والتي للام صارت شقيقة ولو قال المولى عقب وورثه
الباقيون ما نصبه واخذت جهة الارث لوفى بالتصديق واخصر
منه وورثه الباقيون بالوجه الاول وقد نبه على ذلك في
النكاح وعبر بدل قول المولى بنين بالولد وهو احسن
لعموله الذكر والانثى كان قلت لا شك ان البنين ورثوا
اباهم بالنسبة وورث من بنين منهم بالاخوة فلم يتخذ لجهة قلت
المراد بالتخاد الجهة كون الارث اولاداً وانما يعطو به فقط او ينفذ
من الفروض الستة واذ ماتت عن ثلاثة بنات وماتت واحدة
منهن قبل القسم فما يرثه الباقيتان بعد موت اختها وماتت
بركة الثلاثة هو الثلثان واما فيما ذكرناه مثالا للاختلاف فان
اكتسفتة تركت اولاد النصف وثانياً السدس والتي للام العكس
انتهى المراد منه قوله كالثلاثة بنين الى اخوة اي كيت عن الثلاثة
بنين مات احداهم قبل القسم حتى يطابق الترتيب والام يكن
مناسحة **والا** اي في الاولى ثم الثانية فان القسم نصيب الثاني
على وورثته كانت وبنات مات وترك اخا وعاصبا صحت **الثاني**
يعني وان لم يكن الميت الثاني كالعدم بان خلف ورثة غير ورثة الاول
وهذا هو القسم الثاني الذي يقتضي اليه العمل فتصح مسئلة الميت
الاولى وتأخذ منها سهام الميت الثاني ثم تقسم المسئلة الثانية
واقسم سهام الميت الثاني على مسئلته فان انقسم نصيب

الثاني على ورثته فتصح المسئلة الثانية مما صحت منه الاولى
مثاله مات سبعة وترك ابنه وبناته ومات الابن وترك اخاه
وعاصبه كانه مثلاً في المسئلة الاولى من الثلاثة والثانية من
ابن والواحد للابن من الاولى سهمان وقد ماتت عنهما وترك
اخته وعاصبا ثانياً لسهمان ينقسمان على مسئلته وتصح من
الاولى فيكون للميت اثنان من الرضعتين وللعاصب سهم تقوله
والاصح الاولى المناسبة لما بعده ان يكون مفعلاً ما في الفمير
عاصبا للحاسب او القاسم او الفارض واما توجيه كونه فكل
امر بانه لو كان كذلك لزممت الفاء والجواب عنه ان الفاء اخلة
على مبتدأ مقدم وخبره صحيح ويجوز الاخبار بالجملة الخلية
اي والا فالحكم صحيح الاولى وبعض تفصيها عملها ويحتمل ايضا
ان يقال ان الجواب ان محذوف وقوله فتح جملة مستأنفة
استأنفاً بما ياتي اي والا فليس الحكم كذلك وحديث يسأل ويقال
اذ لم يكن الحكم كذلك فما الحكم كما اشار له الزرقاني وقال اللقاني
قوله صحيح فتصح قرأته بالفعل المافي للشيء للفاعل والضمير عائد
على الحاسب او القاسم او الفارض وتصح قرأته بالياء للمفعول
رأى الفاعل الاولى ثم الثانية ثم قوله ثم الثانية ترتيبه
بهم يوم وجوب ترتيب تفصيها وليس كذلك بل هو جائز
نقط الا ان المناسب لحالة الموتى ان تصح مسئلة الميت ولا قوله
كاتب الى اخوة اي كيت عن ابن وبنات ثم المناسب لسبك
العبارة ان يقول كيتت وابن مات لان تاجير بنت يقطع ابناعن
الوصفية قوله اختا وهي البنت التي كانت معه وقوله وعاصبا
اي لا يتخللها عن قرنها والاثبات غير متضمنة **والا** اي في
نصيبه وما صحت منه مسئلته وارضى وقت الثانية هي الاولى
كما بيني وابني مات احدهما وترك زوجة وبنات وثلاثة بنين
ابن تم له بنين من الاولى ضرب له في وقت الثانية وبن له بنين
من الثانية وفق سهم الثاني **ش** قال الجوهري الوقت
من الواقعة بين السبعين بالاتمام يقال حلوت به وفق عياله
اي لهالين قد ركبناهم لا فضل فيه قال السامري
ان الفقير الذي كانت حلوت به وفق العيال فلم ترك تسد
والعنى فان لم يكن نصيب الميت الثاني من الميت الاول متضمناً
على ورثته فانك توافق بين نصيبه وما صحت منه مسئلته
وتقرب وفق المسئلة الثانية في كامل المسئلة الاولى من الجواهر

وجه العمل في ذلك ان ينظر بين نصيب الميت الثاني وما صحت منه
فريضة فان تقاضيت وقت فريضة في الفريضة الاولى فاجتنب في حق
المتوفي ثم يقول من له شيء من الفريضة الاولى اخذه مضروباً في وقت الثانية
ومن له شيء من الثانية اخذه مضروباً في وقت سهام مورثه مثله ترك
ابن وابنتان ثم توفت احد الابن قبل القسم وترك زوجته وابنته
وثلاثة بنين ابن المسلسلة الاولى من ستة لكل ذكر سهمان ولكل
انثى سهم والثانية من ثمانية للزوجة سهم وللبنات اربعة ولكل ولد
من ولد الابن سهم فسهام الميت من الاول اثنتان وفريضة ثمانية
متفقان بالانصاف فتقرب نصف فريضة وهو اربعة في الفريضة
الاولى وهي ستة يكن الخارج اربعة وعشرين ومنها يقع ثم تقول
من له شيء من الاولى اخذه مضروباً في وقت الثانية وهو اربعة
ومن له شيء من الثانية اخذه مضروباً في وقت سهام مورثه
وهو واحد قوله وقت الثانية المراد بالواقع هنا ما يدكره
في مواثقة السهام للصفة الذي انكسرت عليه لان الفريضة
الثانية كصنف انكسرت عليه سهامه وذلك اعني من المواثقة المذكورة
فيما بين الصنفين ولذلك تفقد المواثقة بها على المداخلة
فيما بين الصنفين فاذ كانت بين سهام الميت الثاني وفريضة
مواثقة اخذت وقت الفريضة الثانية ومثله في الفريضة
الاولى قوله كابن الاخوة كسبت عن ابن قولته وقت ضرب
بالنسبة للفاعل والفعول على الوجهين في صحيح وتقع المحالفة
فيكون عطف المبني للفاعل على المبني للمفعول وعكسه **قوله**
يتو اقارب ما فاحت منه مسلسلة ما صحت منه الاولى كوت
احدها عند ابن وبن **قوله** **ش** اي وان لم يوافق سهام الميت الثاني
فريضة بل يابتهما في ح كصنف بائنه سهامه فاقرب جميع سهام
الفريضة الثانية في جميع سهام الفريضة الاولى كالومات احد الابن
المذكورين في المسلسلة السابقة وترك ابنا وابنتا ففريضة من
ثلاثة وسهامه من الاولى اثنتان وهما متباينان فتقرب الثانية
وهي ثلاثة من الاولى وهي ستة يكن الخارج ثمانية عشر ثم تقول من
له شيء من الاولى اخذه مضروباً في جميع الثانية ومن له شيء من الثانية
اخذه مضروباً في جميع سهام مورثه وسكت المؤلف عن هذا لانه يعلم
بالمقابلة قال في التوضيح وهذا انما هو اذا كانت التركة مقسمة
عمر وفا مستقومة اما ان كانت عينا او مضافاً فلا عمل ويقسم
لمحصل الميت الثاني على فريضة اي ورثته قوله وان لم يتوافقا

الاخوة

University

Copy

اقرار غير الورثة لا يعتبر حتى يحضر عنه المؤلف وسواء اقر بمقتضى
 والمالك لا يخص قوله بوارث الا تمام الباقى تمام الام لان الوارث
 مقرر له او انه راعى مضافا مقدر اى بماله وارث قوله عليه ما تضمنه
 الاقرار اى فلهما مقربة ما تضمنه المقر الاقرار يخرج عن غير مختلف قوله
 ما الى اخره ما موصول اسمي والعائد بمقدون اى القدر الذي
 تضمنه الاقرار اياه قوله ما تضمنه الاقرار اى عن فريضة الانكار وقوله
 بالتخفيف والتشديد قوله تعالى الى اخره الظاهر ان هذا التقديم
 ليس واجبا بل لو عكس مع ايضا لكن الاول تقديم فريضة الانكار
 لانها الاصل ولا سيما بين النقص وانما قدم الثاني فريضة الاقرار
 للإشارة الى الجواز ونعم من قوله ما تضمنه الاقرار انه اذا لم يحصل
 بالاقرار نقص لا يكون للمقر به شيء وهو كذلك ومن امثلة ذلك ما مات
 عن خمس اخوات وعم وترك من المال مائة وخمسة عشر اقرت احدى
 الاخوات باخ بانه على الانكار يجعل لكل اخت اربعة عشر دينارا لان
 الثلثين من المائة والخمسة وهو سبعون دينارا وما على الاقرار
 فكل اخت خمسة عشر دينارا والمائة والخمسة تقسم عليهن وعلى
 الذكر ثلثة ثلاثون ولكل واحدة منهن خمسة عشر ونعم من قوله بما
 تضمنه الاقرار انه لو اقر من محبه لا يكون الحكم كذلك ومن امثلة ذلك
 المسئلة للزوجة بقرب تحت طوبة وهي امرأة ماتت عن زوج
 وام واخت لام اقرت الاخوة للام بنت فلزم ادخالها صاحب لعدد
 استوراقي باقرت الفريضة ولا يخفى ان مسئلة الانكار من ستة الزوج
 النصف وللأم الثلث وللأخت للام السدس ومسئلة الاقرار من
 اثنى عشر للزوج الربع وللأم السدس وللبنات المقر بها النصف
 بين واحد باخذها العامب الذي جره اقرار الاخوة فقد بان من
 هذا ان الذي يعطى للبنات المقر بها والعامب الذي جره الاقرار خمسة
 الاخت وهو اثنان من اثنى عشر وهي لا ينقسمان على اسم البنات
 والعامب فنقرب سبعة في اثنى عشر ثم نقول ما له شيء من اثنى
 عشر اخذه مقرر باقرت سبعة فخلاخت القرية اثنان في سبعة بأربعة
 عشر للبنات المقر بها من ذلك اثنان عشر والباقي للعامب الذي جره
 الاقرار وانما سميت بهذا الاسم لفصل المسؤول عنها مما اقرت به
 للعامب وبين مما ذكرنا ان جعلت المسئلة من امثلة ما ثبت
 فيه مسئلة الانكار مسئلة الاقرار غير ظاهر بل هي من امثلة التمثيل
 وان جعله نصيب الاخت الذي يقسم على البنات والعامب الذي
 جره الاقرار بمقتضى البس بظاهر ايضا لانه انما يقسم نصيب المقر من مسئلة

الاقرار لا من مسئلة الانكار ثم ما ذكرناه من ان النظر بين حصنة المقر
 من الاقرار وبين السبعة التي هي سهام المقر مما هو جره
 الاقرار ومن ضرب السبعة في مسئلة الاقرار هو الذي ذكره المصنوع
 في شرح التلمسية وترجع بالاختصار لاثنين واربعين وبن حاشية
 التلمسية ان النظر بين سهمها من مسئلة الانكار وبين السبعة
 وان السبعة تقرب من مسئلة الانكار انتهى وهذا خلاف ما عليه
 المصنوع وما عليه المصنوع هو القاعدة واحتره بقوله فقط
 عا لنقد المقر كما ياتي لكن لو تعدد المقر واتخذ المقر له مال لكان لو
 اتخذ مثاله اخ واختان اشقا اقر الاخ واحد والاختين باخ شقيق
 وانكرته الاخت الاخرى ففريضة الانكار اربعة وفريضة الاقرار ستة
 شقيقان بالنقص تقرب به في كل الاخرى تبلغ اثنى عشر خلافا من
 فريضة الانكار اثنان في ثلاثة نصيب فريضة الاقرار ستة بفصل
 عنه سهام يدعيان للاخ المقر به ولكل اخت سهم في ثلاثة بثلاثة
 والاخ من فريضة الاقرار سهام في اثنين نصيب فريضة الانكار
 باربعة بفصل عنه سهام يدعيان للاخ المقر به وللأخت المقر
 من فريضة الاقرار سهم في اثنين ونف فريضة الانكار بفصل بينها
 سهم يدفع للاخ المقر به **كما** الاول والثاني كسقيتين وهما ص
 اقرت واحدة بشقيقة او شقيق **ش** المراد بالاول التداخل
 والمراد بالثاني التباين مذكرا ان الاول اختان شقيقتان وعلى
 اقرت احداهما باخت شقيقة واذا بها الباقون من الورثة فريضة
 الانكار من ثلاثة وفريضة الاقرار تنفع من خمسة لانكسار السهمين
 على الاخوات الثلاث فنقرب عدد الروس المنكسر عليها سهامها
 في اصل المسئلة وهو ثلاثة يخرج شعبة بالثلاثة داخله في
 التسعة لانها يقع بها الاثنان ولا تقسم التسعة على فريضة
 الانكار لكل اخت ثلاثة والعامب ثلاثة ثم تقسمها على فريضة
 الاقرار لكل اخت سهام والعامب ثلاثة فنقد نصيب المقر بها
 على موجب الاقرار فنقد نصيب المقر بها وذكرنا ان الثاني ان المسئلة
 حالها الا ان احدها اقرت باخ شقيق فمسئلة الانكار ايضا من
 ثلاثة ومسئلة الاقرار من اربعة وبين الاربعة والثلاثة تباين
 فنقرب ثلاثة في اربعة باثنى عشر ثم تقسمها على الانكار لكل اخت
 اربعة والعامب اربعة وعلى الاقرار لكل اخت ثلاثة والاخ ستة
 فنقد نصيب من حصنة المقر على موجب اقرارها سهم تدفعه للمقر به
 وقولت ومن امثلة التباين المسئلة المطلوبة بقرب تحت طوبة

Copy

University

الخ فيه نظر كما مر قوله واقترت لوتعال احداهما ساق اولي حصر والثالث
ساقين وابن اقربا بن ثمر المراد بالثالث اذا توافقت التريقتان
مثاله ابن وبنات اقترابا بنه وكذا به الابتداء فريضة الانكار
من اربعة وفريضة الاقترابا بنه ستة وبنات اربعة والستة توافق
بالانصاف فتقرب اثنان في سنة او تقرب ثلاثة في اربعة فكل واحد
كل حال اثنان عشر ما قسمها على الانكار يحصل لابن ستة وكلت
ثلاثة وعلى فريضة الاقترابا بنه اربعة وكل بنت سمانا فتدفع
المقر من حصته بموجب الاقترابا بنه اثنان بدفعي للمقر به ومثال
التماثل الذي لم يذكره المؤلف ترك اما واختالاب ومما اقرت الاخت
للان ساقين للثمن وانكر ثمن الام فريضة الانكار من ستة
للان اثنان وللأخت ثلاثة وللعم مائتي وهو واحد وكذلك
فريضة الاقترابا بنه ستة ايضا للساقين لا النصف وللأخت
للان السدس تكملة الثلثين وللان السدس واحد وللعم
مائتي وهو واحد فتدفع حصته للان بموجب اقترابا بنه سمانا
تدفعي للساقين الفريضة **ص** واذا اقترابا بنه بنت وابن خالها
من ثلاثة واقترابا بنه من اربعة وهي من خمسة فتقرب اربعة
في خمسة ثم في ثلاثة بدو الابن عشرة وهي ثمانية **ش** ما تقدم
فيما اذا اتخذ المقر والمقر به وهذا فيما اذا تعدد المقر والمقر به فاذا
ترك ابنه وبنته فاقترابا بنه بنت وكذا بنته اخته واقترت البنت
بابن وكذا بها اخوها وكل من المستحقين يقع لها منكر الاخر
فريضة الانكار من ثلاثة لابن سمانا وللبنات سهم وفريضة
اقترابا بنه من اربعة لابن اثنان وكل بنت سهم وفريضة اقترابا
البنت من خمسة لكل ابن سمانا وللبنات سهم والغرائب الثلاثة
مباينة فتقرب فريضة اقترابا بنه وهي اربعة فريضة اقترابا بنه
وهي خمسة بعشرين ثم تقرب العشرين في فريضة الانكار ساقين
ثم تقسم الستين على الانكار يحصل الابن اربعون والبنت عشرون
ثم تقسم الستين ايضا على فريضة اقترابا بنه الان يحصل كل ابن ثلاثون
ولكل بنت خمسة عشر فتدفع الاقترابا بنه بدفعي للبنت
المقر بها ثم تقسم الستين ايضا على فريضة خمسة عشر كل ابن اربعة
وعشر وان كان البنت اثنان عشر فتدفعها الاقترابا بنه تدفعها
للمقر به قوله فالانكار اي فريضة الانكار وقوله واقترابا بنه اي فريضة
اقترابا بنه وقوله وهي اصله وفريضة اقترابا بنه المضاف واقترابا بنه
المضاف اليه مقامه فاقترابا بنه اربعة ثم جدي المضاف ما فصل الخير

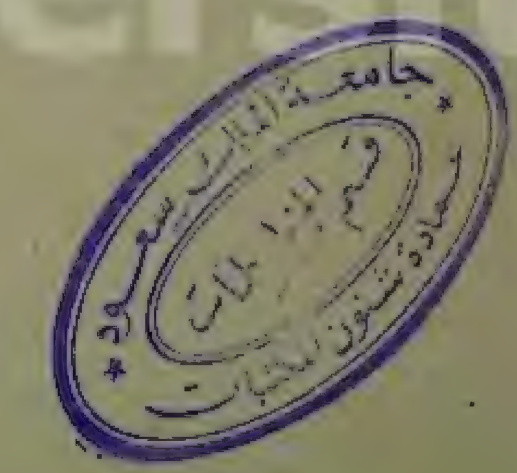
وكلام صاحب

وكلام صاحب الجواهر غلطه فيه ابن هارون وابن راشد وابن عبد
السلام قوله فالانكار اي انكارها معا وقوله واقترابا بنه اي مع
انكارها وقوله وهي اي واقترابا بنه معا انكاره وقوله ثم في ثلاثة
الاو مع ان يقول ثم الحاصل في ثلاثة **ص** وان اقترت زوجة حامل
واحد اخويهما اتمتا ولدت حبا فالانكار من ثمانية ساقا لاقترابا بنه وفريضة
الابن من ثلاثة تقرب في ثمانية **ش** هذه المسئلة سئل عنها
امير فقال هي من اربعة وعشرين وبنات اربعة فريضة الانكار من
اربعة وللزوجة الربع وثلاثة على الاخوين الساقين او لاب
منكس مباينة فتقرب عدد وسمانا اصل الفريضة ثلث ثمانية
وفريضة الاقترابا بنه اربعة والزوجة واحد الاخوين اتمتا ولدت
ابنا حيا حيا مستقرة وانكر ذلك الاخ الاخر بان قال ولدت ميتا
من ثمانية ايضا فيسقط عنها فلام الثمن والباقي للمعد وفريضة
المعد على الاقترابا بنه من ثلاثة لامه وعينه وسمانا سبعة لا توافق
فريضة فاقترابا بنه الثلاثة في الثمانية يكن الخارج اربعة وعشرين
اقسمها على الانكار ثم على الاقترابا بنه فلام في الانكار الربع ستة
لكل اخ تسعة ولها في الاقترابا بنه الثلث ثلاثة وللان واحد وعشرون
توفي عنها لامه الثلث منها سبعة وكل اخ سبعة فضل بيد
المقر اثنان بدفعي للام مع الستة التي وجبت لها في الانكار
فيصير بيد هاتين وبيد المقر سبعة وبيد المنكر تسعة ولا
تأخذ الام من فريضة الاقترابا بنه ولا من فريضة ابنها ساقا لانكار
الاخر الا لو اقر الاخ الاخر لكان الواجب لها عشرة ثلاثة من
زوجها وسبعة من ابنها فان قلت اعط الام ثمانية لا توافق ما
تقدم من ان المقر يعطي لقوله ما نقصه الاقترابا بنه وذلك لان لها
الوجبة في الانكار ستة وفي الاقترابا بنه ثلث ثمانية قلت ما تقدم حيث
لا يودي اقترابا بنه الى الارث بحجة اخرى كما هاتان اقرارها يودي
الى الارث بحجة اخرى ايضا وهي الامومة فهي ترك في حالة الاقترابا بنه
بالوجبة ثلاثة وبالامومة سبعة وترك في حالة الانكار ستة
فتقدم اذ ارمها في حالة الاقترابا بنه على ارمها في حالة الانكار اربعة
فان قلت ما وجه اعطائها الثمانية وهي غير ارمها في الانكار والاقترابا بنه
قلت لانها لو اعطيت الستة لزم العمل بالانكار ولو اعطيت عشرة
لزم اما اقرار المنكر او اخذ من المقر زيادة على ما نقصه الاقترابا بنه وكل
منها ما سد فوجب ان يعطى المنكر حظه ثمانية وهو تسعة وبعطى
المقر سبعة لان الاقترابا بنه سهمين من يعطيان للام زيادة على حظه

١٤

Copyrighted material

في الانكاه وهو سنة وقوله واحد اي الميت وهما عما ولد قوله من
 ثمانية اي تقصيرا قوله كالاقرار اي من ثمانية لكن تاصيلا وانما لم
 يقل من اربعة ونقص من ثمانية لو ضوحه قوله فتقرب من ثمانية
 وقال **قوله** وجه ذلك ان هنا مناسحة وهي ان الابن مات قبل القسمة
 وسهامه لا تنقسم على فرضته ولا توارثها فتقرب جميع سهام الزوجة
 الثانية من جميع سهام الاول وذلك ثلاثة في ثمانية باربعة وعشرين
قوله وان اوصى بشايع كربع او جزء من احد عشر اخذ مخرج الوصية
 ثم ان القسم الباقي على الزوجة كاثني واربعة او ثلث فوافق
 يعني انه اذا اوصى بكساح ولا فرق في الجوز المذكور بين كونه مطلقا
 كربع او ثلث او نصف واجا ذلك الورثة او اوصى بجزء من احد
 عشر او ثلاثة عشر او سبعة عشر او تسعة عشر فذلك مثل
 بمثلين واختار الربع لانه اول جزء العدد المركب اي العدد
 الذي يحصل بالضرب واختار الجزء من احد عشر لانه اول العدد
 الامم قاله ابن مروزق وطريق العمل في ذلك ان تضع فرضية
 الميراث ثم تجعل جزء الوصية من حيث تنقسم على اصحاب الوصايا
 فرضية براسها فتخرج منه الوصية ثم تنظر في ان القسم الباقي من
 فرضية الوصية على فرضية الورثة فوافق مثلا في ذلك ما ذكره
 المؤلف في الامل ترك اثني واربعة او ثلث فوافق الثلث من
 ثلاثة واحد للموصي له والباقي من ذلك وهو اثنان منقسم
 على الزوجة التي هي اثنان عدد ورسم قوله او جزء من احد عشر
 قوله الشايع او من اثني عشر منه نظر لان جزء من اثني عشر ليس له
 لانه يمكن ان يغير عنه بنصف سدس والحاصل ان الكسور
 الطبيعية تسعة النصف في ثلث فالربع فالحاصل فالسبع
 فالثلث فالسبع فالعشر وما عداها مما اخذ منها والجزء وما اخذ
 منه غير طبعية وسميت الطبيعية اما لان كل احد يعيها بطبعه
 واما لان خارج مخرجها على التقدير الطبيعي والكسور اما منطقيا
 اصم فالمنطق ما يعبر عن حقيقة كغير لفظ الجارية كما يعبر عنه
 كالحبس يقال فيه خمس كما يقال فيه جزء من خمسة والثلاثين فانه
 كما يقال فيه ذلك يقال فيه جزا من ثلاثة والاصح ما لا يعبر عن
 حقيقة الا بلفظ الجارية كما لو اخذ من احد عشر ثلثا فوافق
 سوى جزء من احد عشر جزء من الواحد ونعلم من قولنا حقيقة انه
 ذلك بغير التحقيق وهو كذا كمن كان ان يعبر عنه بغير ذلك ترويا
 كما ذكره الحساب فنأخذ من ذلك ان الجزء اهم من الكسور الطبيعية لانه



يعبر عن المنطق وعن الاصغر بخلاف كل واحد من الطبيعية فانه
 خاص بكسر معين انتهى وقوله المؤلف اخذ مخرج الوصية وقوله
 ثم بعد تقصير الزوجة الاخيرة ليس شرط **قوله** ولا وقف بين
 الباقي والمسئلة واضرب الوقف بما يخرج الوصية كاربعة
 او اثنان اي وان لم ينقسم الباقي من مقام الوصية على اصحاب
 الزوجة فذلك تنظر بينهما اي بين الباقي من مسئلة الوصية
 وبين مسئلة الورثة فانه توافقا ضرب وقف مسئلة اليراث
 في فرضية الوصية فما اجمع منه يقع ثم تقول من له شيء من
 الوصية اخذه مخر وباقي وقف المسئلة ومن له شيء من الزوجة
 اخذه مخر وباقي وقفها ومثل في الامل للموافقة بما اذا مات
 شخص وترك اربعة اولاد واوصى بالثلث كما مر فلموص له من
 مخرج الوصية سهم مخر وبقي وقف المسئلة وهو اثنان والاولاد
 الاربعة من الزوجة اثنان مخر وباقي وقفها باربعة وقال
قوله والمسئلة اي من اصلها باعتبار فرضها التي اشتملت
 عليها وقوله الشايع ومن له شيء من الزوجة اخذه مخر وباقي
 وقفها هذا العمل فيه نظر والحاصل ان من له شيء من الوصية
 اخذه مخر وباقي وقف المسئلة ومن له شيء من المسئلة
 اخذه مخر وباقي وقف الباقي بعد مخرج الوصية اي من له شيء
 من الوصية وهو سهم اخذه مخر وباقي وقف المسئلة وهو
 اثنان ومن له شيء من الزوجة وهي اربعة اخذه مخر وباقي
 وقف الباقي بعد مخرج الوصية وهو اثنان فوافقا واحد
 وعلى كلام الشايع تقرب الزوجة وهو اربعة في اثني وثلاثين
 ثمانية وهو ما سدد **قوله** والافكا مكملا لثلاثة اي وان لم يكن
 بين الباقي والمسئلة توافق بل حصل بين الباقي من مخرج
 الوصية والمسئلة توافق فذلك تقرب كما مل المسئلة في مخرج
 الوصية ومنها تقع ثم تقول من له شيء من الوصية اخذه مخر وباقي
 في المسئلة ومن له شيء من المسئلة اخذه مخر وباقي كما مل السهام
 اي في كل المسئلة فلموص له سهم والمذكور اثنان لا ينقسمان
 عليهم ولا يوافقان ورسم تقرب ثلاثة في ثلاثة بنسبة الموصي
 له سهم في ثلاثة بنسبة واحد في اثنان بنسبة **قوله** وان
 اوصى بسدس وسبع ضربت ستة في سبعة ثم في اصل المسئلة
 او وقفها **قوله** لما ذكر المؤلف كيفية العمل فيما اذا اوصى بجزء واحد
 شرع في كيفية العمل فيما اذا اوصى بجزءين مختلفين وصيغة العمل

Copy

في ذلك انك تقرب مخرج احدهما بمخرج الاخران تباين او وقفه
ان تواضعهما اجتمع فخرج منه جزء الوصية واقسم الباقي على
الريضة فان انقسمت مواضع والا فاطل بينهما اي بين الريضة والباقي
من مخرج الوصية فان تباين ما قربت ما اجتمع من الوصيتين في اصل
المسئلة وان تواضع ما قربت في الوقت فاجتمع قسم يقع واعمل
على ما امر في كيفية القسمة فاما الوصى بسدس ماله كفراد
لمتعدد وسبع ماله كفراد ولمتعدد وترك اربعة اولاد مثلا
فانك تقرب مقام السدس وهو ستة في مقام السبع وهو
سبعة لتباينها بالثلاثين واربعين اخرج من ذلك جزء الوصية
سدسها سبعة وسبعها ستة وذلك لثلاثة عشر يتأخر ستة
وعشر ون وهي لا تنقسم على سهام الريضة الاربعة ولانواتها
تقرب اربعة في اثنين واربعين يخرج مائة ومائة وستون
فن له في اثنين واربعين اخذه مصر وباقي اربعة ومائة
من اربعة اخذه مصر وباقي ستة وعشرين والمخرج في امثالهم
يسمى ايضا اياما ومقاما ولم يمل وجه الله للتوافق ومثاله ان
يكون الاولاد ثمانية وخمسين فالتوافق بين الباقي من الريضة وهو
تسعة وعشرون ومن سلسلة الورثة وهي الثمانية والستون
يخرج من تسعة وعشرين تقرب جزء المسئلة وهو اثنان في
اثنين واربعين اربعة ومائة وتقول من له في سهم المخرج
اخذه مصر وباقي جزء المسئلة وهو اثنان فملحق له
بالسدس من مخرج الوصية سبعة مصر وله في اثنين وقت
الريضة اربعة عشر وعشر والموصل له بالسبع ستة مصر وله في
اثنين باثني عشر والباقي بعد ذلك ثمانية وخمسون مقسومة
على الورثة لكل شخص سهم **م** ولا يترك ملاءمة وملاءمة **ش**
لما فرغ المؤلف من عمل الفرائض ومن ذكر الوارثين وبياه استحقاق
ومن يدخل عليهم باقرار ووصية شرع في ذكر مواضع الميراث
وعدها خمسة كتاب الجلب واين شائى وما حجب الذخيرة وما
من ذلك باللعان وهو بين الزوجين والظاهر انه مانع من سيب
الميراث الذي هو الزوجية والما بين الزوج وولده فقد قال فيه
انه مانع للحكم لانه لو استلحقه ورث او يثا هو مانع للسب
بشرط عدم الاستلحاق نقوله ولا يترك ملاءمة اي من ملاءمة
وملاءمة اي من ملاءمة وهذا كله ما عدا ما لا يعا وهو بين
فانما ترثه كما امر في فصل الخلع عند قوله وملاءمة فبينه واما ولد

الملاءمة فالأرث بينه وبين امه ثابتة قربت منه السدس او الثلث
من ما ورثه اخوته لامه ولو كان نوا اولاد الملاءمة لان اخوة الابوة
قد انقطعت بينهم بسبب اللعان فاخوة الامومة جامعة بينهم وبني
ش ملاءمة ولا يترك ملاءمة من ملاءمة منها اذا انقضت بعده
والأقرب ثما واما ولد الذي وقع فيه اللعان فانه لا يرثه سواء
انقضت اولاد ونوله وملاءمة اي اذا انقضت وجهها قبلها واما
اذا انقضت ولم يلحق هو وذلك فيما اذا تقدمت عليه قبل
ترثه ام لان ثلثا ثلثا لا يتركه ولا ورثته والظاهر انما ترثه
حيث لم يلحق والحاصل انه ان حصل اللعان من كل منهما لم
يرث احدهما الاخر وان انقضت احدهما فقط توارثا ولا توارث
بينه وبين ولده الذي لا ينع فيه سواء انقضت اولاد ام امه
فترثه على كل حال انتهى المراد منه وما تقدم من ان عدم الارث
للعان لا ينتج السبب وهو الزوجية لا لوجود المانع ظاهر
لان اللعان ليس مانعا على المذنب فاورث على ابنه العاجب
لا يرد على المؤلف فيجوز عنه بما اعتد به عنه لان ابن العاجب
يخرج بموانع الميراث ثم عدا منها اللعان والمولف غير الميراث وانما
الارث اعم من ان يكون لا ينتج سبب او شرط او وجود مانع
والاعمال لا يلزم ان يصدق باحض معين وهو المانع فبان
يكون انتفا الارث لا انتفا سببه او شرطه والواقع هنا انتفا
الارث لا انتفا سببه فكلما نت اولى من كلام ابن عازمي ويصح
فتح عين ملاءمة وملاءمة وكسرها وانظر كلام ابن عازمي فيما
كتبناه على **ش** وتوابعها شقيقتان **ش** التوابع هما
الذات من بطن واحد والمعنى ان توابع الملاءمة يتوارثان على
انما اشقوا وكذلك توابع المسيبة والمستأمنة يتوارثان على
انما اشقوا على المشهور واما توابع الزانية والمقتضية فالشهور
انما يتوارثان على انما اشقوا لام وهو مذهب ابن التمام لان الحكم
لانث ثما على الممانعة والمدايرة وكوفا وبجاءة اخرى واما
توابع الزانية والمقتضية فاحوزان لام على المشهور في الاول
وعلى مذهب ابن القاسم في الثانية واستظهر المؤلف في توضيحه
ان لا اشراك بينهما في جالب الاب ثم عدا ولعل صورة المستأمنة
انما استأمنت وهي حامل ولا يدري هل من زوج او من نكاح
من قوله وتوابعها شقيقتان ان ولد من غير التوابع ليسا شقيقتين
وهو كذلك وانما هما اخوان لام فقط ولو كان اللعان من ابيهما فقط

Copy to University

لان لما نه ينقطع سببه انتهى وقال **عبر بقوله** تو ما هما السيد
ان ما انت به هذه المرأة المملوكة من زوجها المملوكة من ذكوره
انك قبل ذلك لا يكون متصفا لمن يتي وهو كذا لك قاله ابن عبد
السلام انتهى وقال **ع** والجواب عن اشكال بعضهم ان النسب
انما ينقطع في الظاهر ولذا كان اذا استلحقها احد ولحقها ولا
يرقى ولسيد المقتب بعضه جميع اركه ولا يورث الا المكاتب
س قال في الجواهر المانع الثاني الرق فلا يورث الرقيق ولا يورث
ويستوي في ذلك المكاتب والمدر وام الولد والمقتب الى اجل
ومن بعضه حر كنه رفق وما مات عنه فهو لمن ملك بعضه
ولا يستثنى من ذلك الاما موري باب الكتابة من حكم المكاتب اذا
مات عنه مال فاضل عن كتابته ومعه في الكتابة من يقتضيه
حاله يورثه ونص ما تقدم وورثه من معه فقط هذا يقتضيه عليه
وقدم الجار والمجور في قوله ولسيد الخ للاشارة الى انه لا
يبنو ركه غيره قيل كان الاحسن تأخير هذا عن قوله ولا يورث
لان من متعلقا به ومعنى كلام المؤلف ان العبد اذا كان بين
سركين ثم ان احدهما عتق حصته ولم يقوم عليه حصته سركه
ثم مات العبد عن المالك والمقتب فان ماتك مال له يكون للمالك
دون المقتب تقليبا لحاجب المالك فان قيل المالك ليس له تسليط
عليه ماله في حالة حياته اذ ليس له ان يترأعه انه يختص به بعد
الموت فالجواب انه انما منع من ان يترأعه ماله لانه يعرف لان مقتب
مقتب جانب العتق او يقال لما كان العبد سركا للمالك في الزمان
صار بمثابة العبد بين الشركين والشريك ليس له ان يترأعه ماله
ثم ان في تشبيه هذا الزمان متماخية لانه رقيق فالحال بالارث
القوي وهو انما اي جميع ماله الباقي عنه اي المترك عنه قوله
قوله الا المكاتب الى اخره مستثنى من قوله ولا يورث وهذا ليس
اركانا الحقيقة وانما هو مال لانه لو كان اركانا لم يكن لسيد الرجوع
في نظره ما اخذ منه ومع كونه ليس اركانا هو كذا مع قوله في باب
الكتابة وورثه من معه الى اخره ثم اعلم ان العبد الكافر اذا مات
ماله لمسيده ان كان سيده مسلما وان كان كافرا فذلك ان قال
اهل دينه انه لمسيده والا فليس له ان يورثه اهل دينه من ذوق واما
العبد المسلم اذا مات وسيد مسلما فماله له وهذا ظاهر فان كان
سيده كافرا اخرج عن يده فماله للمسلمين وان كان تحت يده
قاله له وذكرنت في ذلك انه اذا اسلم عبد الكافر ومات قبل بيعه

عليه

عليه فان ماله لمسيده الكافر قاله المتعطي انتهى وهذا اذا لم يكن
عنه كما شرنا اليه فان اباة عبد الكافر عن سيده بمنزلة العتق
المصدر من المقتب بغيرها انت الاول قال في الهندية في العتق
الاول وان مات العبد وترك مالا لرجل فيه الثلث والاخر
فيه الميسر ونصفه حر فاما مال بينهما بقدر مالهما فيه من
الرق فان كان العبد بين ثلاثة واعتق احدى نصفه وباتت
الثاني وتمسك الثالث بالرق فمات العبد فراكه بين الذي
تمسك بالرق وبين المكاتب علم ان يورث ما اخذ من كتابته
قبل موته وقاله ربيعة الى اخره من شرح **ص** ولا تاتل عدا
عدوانا **س** ذكر بعضهم الاجماع ان تاتل العبد لا يورث من المال
ولان الدية لقوله عليه السلام قاتل العبد لا يورث انتهى
وحديث لا يورث لا يجيب وارثا وان ورث من المال يجب فيه فقط
فالمقتب يجب في ارك المال دون الدية **ص** وان اثن بشبهة
س قد امكن لغة في عدم الارث ومعنى ذلك ان ياتي بشبهة
تدراعه الحد كرمي الوالد ولده بحد بدنة مثلا قال في النوادر
اذا قتل الابوان ابنيهما على وجه الشبهة وسقط القصاص
عنهما فالدية عليهما ولا يورثان منها ولا ماله لانه عدوان
من الاجنب والتصريح في آفة المقاتل لا يقتل العبد وان اذ مع
الشبهة لا عدوان وسخية وان اثن من الابوة ماله لغة ايضا
في القاتل لا يقتل العبد وان في شرح **ه** بينهما انت
الاول من الخطا ما اذا قتل شخص شخصيا وتبين انه مورث
واذ ان اعتقد انه حربي وحلف على ذلك وقال ابن
هشبة ولو لقي لحد رجلا فطلب ماله قد خذفه عن نفسه
فملك احدهما ورث المطلوب من الطالب لا عكسه وان
اقتلتا فليقتل على تاول وفي احدى الطائفتين قرابة
لبعض الطائفة الاخرى فقتل بعضهم بعضا فالذي به القضا
انهم يوارثونه كما توارث اهل الجبل وصغير وقيل لا انتهى قلت
ارث المطلوب من الطالب يجب تقيده بما اذا عتقه وهو عالم
انه لا يندفع الا بذلك والا فلا يورث وهذا مستفاد من قوله
فيما تقدم وقصد قتله ان علم انه لا يندفع الا به والا فلا يجوز
خروجه الثاني قال التلمساني وابريان معا الوالد والضمير في يورث
لقاتل العبد وتاتل الخطا مراده من قتل شخص ماله ولا عتق
والقاتل وارث الشخص المذكور فان يورث ماله من الولا وسوا

قتله عمد الاوخطا وليس المراد ان المقتل بالكسر اذا قتل عتيقه عمدا
يرثه بل حكمه حكم من قتل مورثه عمدا ثم لما ذكر ما يدل على ذلك
من كلام النعماني قال وقال شيخنا عثمان الغزي في قول الشارح
بأنه هذا الذي تقدم في منع القاتل من الارث فيقتل عمدا
القاتل انتهى معناه ان القاتل لا يرث مال من قتله ويرث عنه
الاولاد لما لو قتل انسان اباه وقد كان ابوه اعتق عبد اخاه القاتل
لا يرث من مال ابيه ويرث عنه ولا معتقه بحيث لو مات المقتل
لورثه ابنه سيدة القاتل المذكور انتهى وانما ما قلناه نقله عن
الاماي عن الاحقسي ونفسه واختلف في قاتل عبده ليرثه بالولا
تفيل يرثه لانه لا يقتله ويقتل الاجنبي انتهى مراده به القتل
بدل مال موله لانه لا يقتل به اذ لو كان عتيقا لقتل به وموله ليرثه
بالولا فيه يجوز الثالث قتل الصبي والمجنون عمدا وانما يقع
من الارث مطلقا اي من مال ودية ثم لما نقل عن الاستاذ اي
عن مالك ذلك وعن الدخيرة انه كالحطأ تغل عن المواقف ان
مذهب مالك لا ارث لصبي ولا مجنون قتل مورثه عمدا الا من مال
ولا دية انتهى ثم قال قلت وهو خلاف ما تقر من ان عمدها
كالحطأ وعليه خلاصة ان الارث وبه صرح ابن موزوق هذا
فقال خرج الصبي والمجنون لان عمدها كالحطأ فلا يرث من
الارث انتهى فتمامه الرابع علة عدم ارث القاتل المقتول ما
ذلك من المصلحة ان لو ورث القاتل لارث ذلك الى خراب العالم
وعلل بعضهم ذلك بانه استعمل شيئا قبل اوانه فهو قبيح
واعترف بان هذا انما يتألف على مذهب المعتزلة من ان القاتل
قطع لجل المقتول لا على مذهب اهل السنة ثم بعد اسطر
قال عن البور القرافي ما نصه ويجوز ان يقال السبي هو
استعمل المذكور في القاعدة للطلب اي طلب العيلة في نفسه ان
موته يورثه فصرح ان ابراهم المقتول القاتل عمدا والمقتول يرى
ان يرثه فوجب للقاتل الارث الذي زال عنه بالتفيل فانه القاتل
لا يرث منه ولا يكون نصيبه وصية يخرج من الثلث ولو لم يرثه وقال
او حيث له نصيبه من الميراث فذلك جائز من الثلث وهو وصية
غير وارث فانه لا يخرج كرم الدين كالحطأ من الدية ثم يعني
ان قاتل الخطا يرث من المال ولا يرث من الدية وحيث التوقيع
هذا الحكم مخصوص في القاتل بما عدا الاولاد فان المذهب ان قاتل
العمد وقاتل الخطا يرثان الاولاد ويرث عنهما نحوه في المقدمات

ولا يمتثل

ولا يمتثل في دين كسليم مع مرثدا وغيره **ش** هذا هو المانع
الرابع وهو الكفر فانه يمنع من ارث المسلم اجماعا لقوله عليه
السلام لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم الا ان يكون الكافر
عبد المسلم فانه يأخذ ماله بالملك لا بالارث وكذا عبد الكافر
ان المسلم ومات قبل ان يباع عليه فانه يرث ماله صرح به
المنطقي قال الجوهري الميراث لا يرث ولا يرث بل ماله في المسلمين
هذا حكمه ان مات او قتل على ردة ولا يدخل في قوله او غيره
الردة بقية كالموثر المسلم النصارى او اليهودية واظهر الاسلام
فانه يقتل من غير استئابة وميراثه لورثته المسلمين كما سري
باب الردة عند قوله وقتل المستنصر بلا استئابة الا ان يحيى
فانما وماله لوارثه المسلم وهكذا حكم عابد الشمس والجم
والنمر والسحر ونحو ذلك اي اذا قتل على ردة فماله لوارثه
المسلم وهذه رواية ابن القاسم وهي تقتضي ان قتله
يكون كذا الاخر اخلا فخر رواية ابن تايغ في ذلك وقال فيقتل
ان يكون مسمى في قوله او غيره على رواية ابن تايغ وعليها
جملة الشارح وفي باب الردة علمه رواية ابن القاسم فيكون
خلافا والظاهر التوافق فيكون ما سبنا على رواية ابن القاسم
في البابين ويكون مراده بالغير غيرا خاصا وهو الكافر الاصلي
اي كسليم مع كافر كغزاه في ربه كالموثر او مع كافر كغزاه اصلي
كالهودي والنصارى ولا يتكرر جملة على غير خاص مع قوله
ولا يمتثل في دين لانه ماله **ص** وكهودي مع نصراني وسواهما
ملك **ش** يعني ان اختلاف الدين بين اليهود والنصارى يمنع من
التوارث بينهما وماله لغيره من الكفرة **ص** وحكم بين الكفار
حكم المسلم ان لم ياب بعض **ش** يعني ان الكفار اذا اترافوا
ورضوا حكمهم باحكامنا فانا نحكم بينهم بحكم الاسلام الا ان يمنع
بعضهم عن حكمنا والا فلا نعرف حكمهم ولو قتل بحكم الاسلام كان
احسن قوله ان لم ياب بعض اجماعا فيلزم الحكم ان لو ابي بعده لا
يلتفت اليه قوله بعض اي بعض المتخاصمين **ص** الا ان يسلم
بعضهم فذلك ان لم يكونوا كتابيين ولا منجسهم **ش** يعني
هذا الكلام ما في كافر وكره كغزاه ثم بعد موته الحكم بعضهم
واقام البعض الاخر على كفره وترافوا اليها فانا نحكم بينهم
حكم المسلمين لاجل من اسلم منهم ولا عبرة بامتناع الكافر منهم
وهذا ان لم يكونوا كتابيين ولا منجسهم الذين اسلم بعضهم كتابيين

اي

فانما يحكم بينهم بموارثتهم اي تقسم المال بينهم على حكم موارث
اهل الكتاب وهذا قول ابن القاسم قطعاً للتراع فتسببوا ساقطهم
عند موت عندهم وث لا يرث وعن مقدم ارباب يورثون ويحكم بينهم
بذلك حيث اسلم بعضهم فانما يحكم بينهم بحكم الاسلام سواء رثوا او لم
تطو الاسلام بعضهم ولان ما هو عليه من الدين كعدم خلافه
اهل الكتاب فانما يحكم بينهم بحكمهم الا ان يرضوا بحكمنا واما لو اسلم
جميعهم فنيل القسم اي وانما يحكمهم الاسلام فذكر الرعايا
هذا الثلاثة اقوال الرابع منها انهم ان كانوا من اهل كتاب حكم
بينهم بحكم اهل الكتاب والاشهاد كما في شرح **هـ** والاستثناء من
مفهوم الشرط وقوله ان لم يكونوا كتابيين يحتاج من قوله الا ان
يسلم بعضهم وقوله ان لم يكونوا كتابيين اي وقد اسلم بعضهم بعد
الابانة والموت وقال **هـ** ان قيل لم لم يقتض عن قوله فكله ذلك
لاستقارته من الاستثناء الجواب ان هذا مستثنى من المفهوم
الذي الترقى منه بقى الحكم مطلقاً لاحكام الاسلام كما هو ظاهر
الاستثناء الحكم بينهم اعلم ان يكونوا بحكمنا او بحكمهم فاحتاج
لغوله فكله لك ليخبر الحكم بينهم بحكمنا لا بحكمهم وهذا ظاهر **هـ**
ولا تامل جمل تاخر موته **ش** هذا هو المانع الخامس من موانع
الارث وهو جمل التقدم والتأخر في الموت كما اذا مات مؤمن
الاقارب في سقرا وتحت هدم وما اشبه ذلك فانما تقدر على كل
واحد ثمانية لم يخلف صاحبه وانما خلفه الاحياء من ورثته قال
صاحب الرحبية **هـ** وان مات قوم يهدم او غرق او حارب لم يورث
ولم يكن يعلم عين السابقة **هـ** خلا تورث اهلها مذكراً اهلاً وعقلاً
كانهم اجانب **هـ** فلو مات رجل ورثته وثلاثة بنين له من اتم
هدم وجمل موت السابقة منهم وترك الابن ووجه اخوي وترك
الزوجة لثلاثها من غير ورثتها الميتة فكل من ووجه الربح وما بقي
للعايب وما زاد الزوجة لانيها الحي وسدس مال البنتين لاهل
لاهم وباقية للعايب واعلم ان موجب عدم الارث هنا هو جمل
الشك في الشرط الذي هو التقدم بالموت فافلاد المانع عليه فيه
تجوز فائمه وشمل قوله ولا من جمل تاخر موته ما اذا ماتا معا
من بنين وجمل السابقة منها فرع قال الرازي في الذخيرة قيل
بعض الفصلا عن اخوين ماتا عند الزوال او عن زوج الشمس او نحو
ذلك من الاوقات لكن احدهما بالمشرق والاخر بالغرب فليبقا ان
ام لا لعدم العلم بتقدم موت احدهما على موت الاخر ويرث احدهما

من غير حكم

من غير حكم فانما يحاسب بانا المغربي يرث الشرقي دون عكس لان
الشك يكون ابد بالشرق قبل المغرب وكذلك في جميع ما بينهما
فالمشرق مات قبل المغربي قطعاً لقول السائل ماتا معا عند الزوال
في المشرق والغرب بين ثمة المغربي جزماً انتهى قال ابن الهيثم ومات
فانه يتعين الحكم به وبما ياب بهذه المسئلة فيقال اخوان ماتا عند
الزوال سواء ورث احدهما والاخر والله اعلم انتهى **هـ** وسبيلة
الرافض الى ارباب لطائف الفرائض **ص** ووقف القسم للحمل **ش**
المشهور ان الانسان اذا مات وترك ورثة منهم زوجة او امة
خامس منه فان قسمة تركته توقفت الى وضع ذلك الحمل ولا يعجل
قسم تركته وبعبارة اخرى ووقف القسم لئلا الميت بين ورثته
اذا اراد وانجيله للحمل من ووجه الميت او امة متحدة او متحدة
وكذا امة او امة المتنسب لهذا الميت الاخير وكذا حمل الام
التي هي ووجه لغير ابي هذا الميت ونحو ذلك فان جميع ما له يوقف
حتى تضع الحمل او لا يابس من وضعها فالام هي الحمل للغاية
وانما لم يعجل القسم بين الورثة الموجودين للشك هل يوجد
من الحمل وارث او لا وعلم وجوده هل هو متقد او متقدد **هـ**
وعليها هل هو ذكراً او انثى او مختلف وهذا هو المشهور به
والاستنباط يعجل القسم في الحقيقة فيعطى الزوجة ادى سهمها
قال وهذا الذي لا شك فيه وعلى قوله قال ابن سحبان
في رواية يوقف ميراث اربعة ذكور او هو اكثر ما وقع في
حمل واحد وبهذه المسئلة ختم ابن الحاجب كتابه وقيل خمسة
وقيل اثنا عشر وقيل اربعمائة قوله ووقف القسم اصله
قسم التركة او قسم المال المورث واللام للتعليل ومن
يعلم للغاية وقدر مضافاً الى لوضع الحمل لم يصيب لعدم عادة
ان البياض من حملها كوضعها وحصل البياض منه بمضي اقصا امد
الحمل قوله للحمل المراد به هنا الحمل الذي يرث ونص في المدونة
على صحة اتمامه الوصي عليه وسلام ابن عرفة هنا ضعيف وقال
س المراد بالحمل هنا كل جنين لو انفصل جيا ورك وله شرائط
تحقق وجوده بعد موت المورث وجباة بغير او استئصال
وبعبارة اخرى ان يتحقق وجوده يوم موت المورث وان يتفصل
جيا وبعبارة اخرى وان يتحقق جباة بغير او استئصال وقد
يرث مطلقاً كما ان يكون من ووجه الميت وقد يورث ان كان ذكراً
يكون من ووجه الجد والاخر والعم وقد يورث ان كان انثى كان يكون

اختصاص الأكرية فجعل وجه الجد يرث ابن الابن ان كان ذكرا لانه
عم ابن الابن وان كان انثى فهو عمه ابن الابن فلا ترثه وحمل وجه
الأخ ان كان ذكرا ويرث عمه وان كان انثى لا ترث عمها وحمل وجه
العم ان كان ذكرا ويرث ابن عمه وان كان انثى فلا ترث ابن عمها لان
الانثى من ذوي الارحام في الصور الثلاثة والميت الاول من
الصور الثلاثة صاحب الجمل والاخير في الاول ابن اخي الجمل
وفي الثانية عمه وفي الثالثة ابن عمه وكما يوقف القسم للجمل
يوقف للمفقود وللجمل المشكل على ما يأتي ولجمل الام المتأخر
فيه حتى يعلم هل يرث من اخيه الميت او لا **والاص** وما لم يفتقد الحكم
بموت **ش** ايما ووقف قسم مال المفقود بين ورثته للحكم بموته
وتقدم تقديره في باب المفقود هل هو سبعون سنة وهو
قول مالك وابن القاسم واسهب او خمس وسبعون وبما ائتم
ابن عتاب الباجي في سبلاته وبه الفقهاء ومما يؤيد وهو مال
ايضا واختار الشافعي ابن ابي زيد والقاسمي وبه كان يفتي
القاضي ابن السليم وبه اخذ ابن القاسم ومطرف واذا افتقد
مدة التعمير ورثته من وجد حيا ورثته لا الحي منهم يوم تفرق
وقال **ف** المراد بالحكم حصول الركن الذي قص الشرع بموته
فيه علم التفصيل المتقدم في باب لا الحكم بالعلم انتهى كما نقله
ش **زاد** في شرحه لكن الذي في مختصر البرزلي خلافه وان الارث
يوقف على حكم الحاكم بموته في بعض اقتسام المفقود ثم نقل عنه
ص وان ما في مورثه قد رجا وميتا ووقف المشكوك فيه
فان مضت مدة التعمير فكالجهول **ش** الصير في قوله مورث
يرجع للمفقود والميتي ان المفقود اذا مات مورثه فانه يقدر
حياتا ثم يترجم الاخت في مثال المولف من البراث ويقدر تارة
اخرى ميتا ثم يترجم الاخت ويوقف المال المشكوك في ثبوت موت
المفقود او حياته بينة شرعية فلا كلام وان لم يثبت ذلك بينة
فان مضت مدة التعمير السابقة فكالجهول في التقدم والتأخر
اي من كان حيا ورثته غير المفقود فقد نص في كتاب العدة من
المدة على ان المفقود لا يرث من هذا الميت ولو كان لا يحكم ب وفاة
المفقود الا بعد ذلك بسنتين وراه من الميراث بالمشكوك وقد اوضح
ذلك المؤلف بالمثل **وقال** **ف** ومدة التعمير في المعاقبة مختلفة
كما مر وتوله فكالجهول اي في التقدم والتأخر فلا يرث من هذا
الميت ولا يرثه الا الحي وعادة الاتفاق لعل ان تظهر حياته فيرث

انتهى

انتهى **وقال** **هـ** في شرحه ما تقدم كلام على الارث من المفقود وهذا
الكلام على ارث المفقود من غيره فالمراد بمورثه من يرث منه
المفقود كما هو ظاهر من استناد الموت للمورث على ان التصريح
بمورثه ليس بضر ويرى الذكر لاستقدا منه من قوله اولاه يوقف
مال المفقود فانه يدل على ان المفقود موروث ومن الترتيب
المشار اليه بقوله فذات زوج الحاخوه والمراد بالمشكوك
خط المفقود وما يختلف حاله من خط غيره بجياة المفقود وموته
وقوله فكالجهول اي ما لم يفتقد كالمجهول اي كمن جهل بموته
فلا يرث وعادة الاتفاق رجاء حياته فان قلت لو قال بدل
فكالجهول فلا ارث لكان اخص واصح في افادة المراد قلت
لعله عبر بالجهول لانه يفهم ذلك الاشارة لعله عدم ارثه
بشيء **الاول** **قال** ابن مزيون فان قلت لم يوقف
اقل المذهب القسم لوضع لكل ولم يجعلوا القسم لئلا يتلف
المال فلا يتنفع به فيه وعكسوا في المفقود قلت لعل الفرق
قوله المدة في المفقود غالبا وانظر والتجمل القسم لئلا يتلف
المال فلا يتنفع به وقصرها مع الجمل غالبا فلا ضرر في الاتفاق
واذا كان محتقفا القسم بجمل في المفقود فلا ضرر في الدين والوصايا
انتهى وحاصله ان مدة الجمل مظنة عدم حصول التغير فيما
يوقف من المال بخلاف مدة العقد فانما مظنة حصول التغير
فيما يوقف الثاني اذا ضرب لامرأة المفقود الاحل واعتدت
ثم ماتت بعد العدة لم يوقف له منها ميراث انظر الشارح عند
قول المؤلف في باب العقد وليس لها البقا بعدها وهذا
واضح ان ماتت بعد حصول ما يوقف عليها ان لو جازيا كما اذا
كانت تزوجت ودخل بها الثاني غير عالم والا فهو مشكل الثالث
كلام المؤلف فيمن يفتي في الارث منه يجب التحمل لقوله فان
مضت مدة التعمير وهو مفقود الاسلام وارث الشريك وما
من يوقف ارثه على اتصال الصفيين او النكح بالاجتهاد
بعد اتصال الصفيين وهو المفقود بين المسلمين ومن يوقف
ارثه على مضي سنة بعد النظر وهو المفقود بين المسلمين
والكفار فتى مات مورثها قبل حكم الشرع بموته فما ذكره ظاهر
لامرانه لا يوقف لهما من ماله شيء مع ان حكمهما حكم ميت
بالتعمير وعليه فلو قال المؤلف بدل قوله فانه مضت مدة
التعمير ما نصه فان حكم بموته لشمل ما ذكرنا وهذا على تقرير

بعض شيو حنا بان المفقود بين المسلمين يعني في ارث ماله
ما جرى في العدة هل يكون بعد انفصال الصغين ومضى مدة
التلوم الواقع بعد الانفصال على احد التا ويلين وامل على ما
بعض من كلام تت من انه يورث بعد انفصال الصغين ولا ينظر
لمدة التلوم في ارثه فالامر ظاهر السراج هذا في المفقود للمحقق
حديثه واما لو كان عبدا واعنته سيده وهو مفقود فانه لا
يورث ولا اولاده لسيدته ولا يورث له من مات من اولاده بين
وتكن يدفع الى اولاده بحمل لان في العبد الشك من وجهين
هل اصابه الحنف جبا اولاده هل مات قبل موت الابن او بعده
فذلك لم يوقف والحاصل ليس فيه الشك الا من جهة واحدة هل
مات قبل الابن او هو حي ثم قال بعد اسطر قلت وهذا
في ميراث العبد الذي اعتق في حال فقده من غيره واما ميراث
غيره منه فانظر هل يبطل او يوقف حق يتبين فيسعمل عليه
فان مات او مضت مدة التغير بطل قلت والذي يظهر انه
ان ثبت في عمل به والا فيبني ان يقسم المال بين الورثة
وبين السيد لانه مال تنازعه اثنان وهل بعد الاستبنا وهو
الظاهر ولا تنه من مواع الارث لحمل بالفقود قال في
كتاب الباب الدارث من وجد في حقه المقتضى وهو وجود
النسب والشرط وانتفا المانع فالسبب هو النسب والولا
والشرط هو معرفة الفقود فان حمل فيوقف المال فلول
شهد بوجاهة تريد وان وارثه اثنان فكلان ولا بدري
شهوده الا فعد منها من لا بعد لم ير ثانيا وقد غلط بعض
الناس فافترى بان الميراث بينهما يقسم وان لم يحد ذلك من مسألة
من طلق احدى زوجتيه طلقه ومات قبل ان يعرف المطلقة منها
انما يقسمان الميراث والفرق بينهما واضح لان النكاح سبب في الميراث
وقد وجد ولم يشرط في نسبته شرط كما شرط في النسب من
معرفة الفقود والكرات هنا محقق وحصل الشك في رافعه
بالنسبة الى اعيان الزوجين وهذا لم يثبت النسب اذ لا يصح ان
يكون سببا لامع وجود شرط نسبته فافترى ان انتهى قوله وان
وارثه اثنان فكلان وكذا الوشهد اثنان اخوان ولم يبين انه يحتمل
ان يكون احدهما شقيقا والاب فالذي لا يبين له مع الشقيق
يبي فكل منهما يحتمل انصافه بالمقتضى وانصافه بخلافه **فقد**
زوج وام واخت واب مفقود فعلى حياته من سنة وموته

كذلك

تلك ونقول لثمانية فتضرب الوقت في الكل باربعة وعشرين
للزوج سنته وللأم اربعة ووقت الباقي فان ظهر انه حي فللزوج
ثلاثة وللأب ثمانية او موته ومضى التغير فلاخت سنته وللأم
اثنان **في** يعني ان المرأة اذا ماتت وتركته وجها وامها واختها
الشقيقة أو لأب واباها مفقودا فعلى ان الاب حي حين وفاة
المرأة تكن المسئلة من سنة لانهما احدى الزوجين للزوج من
ثلاثة وللأم ثلث ما بقي والباقي للأب وقد علمت ان الأم مع
الاب في الزاوين كالاخت مع الاخ وعلى تقدير بقاءه ميتا تبطل
موت هذه المرأة فذلك تكن المسئلة ايضا من سنة ونقول
ان ثمانية للزوج النصف وللأخت كذلك وللأم الثلث فالثمانية
توافق السنة بالنصف فتضرب نصف احداهما في كامل الاخرى
باربعة وعشرين فالزوج يكون له في العائلة اقل من غير
العائلة فيأخذ المحقق بتقدير موت الاب وهو سنة من
اربعة وعشرين والام يكون لها من غير العائلة اقل من العائلة
فأخذ المحقق بتقدير حياة الاب وهو سدس ويوقف احد
عشر بقية الاربعة والعشرين فان ثبتت حياة الاب اخذ الزوج
من الوقت ثلثة ثمة النصف وبأخذ الاب ثمانية وقد اخذت
الأم ما كان يخصها على هذا التقدير وهو اربعة وان ثبت موته
او مضى التغير اخذت الاخت ما وقف بسنة وتأخذ للام
اثنان واما الزوج فانه اخذ حصته على هذا التقدير وهو
سنة مقولة اخذت اب شقيقة أو لأب بدليل قوله فعلى حياته
الى اخره مقولة فعلى حياته من سنة وجزء سهمها اربعة فيضرب
فيها قوله او موته الى اخره وجزء سهمها ثلاثة فتضرب فيها
قوله للزوج سنته اي يحمل للزوج سنته ويحمل للام اربعة
قوله او موته معطوف على فاعل ظهري فان ظم حياته او موته
قوله او مضى التغير معطوف على فعل الشرط كما قاله وقال
في معطوف على المعنى كما قال الشارح اي فان ظهرت حياته او
موته ولوراعى المحظ لقوله او ميت ولا شك انه لو قال او ميت
لكان احسن كما قال الشارح مقوله او مضى التغير على قرأته
بالفعل يكون معطوفا على فعل الشرط وعلى قرأته بالمصدر
يقدرا له عامل ويكون من عطف الجملة اي او ظهر مضى التغير
كأن قرأته على المسامحة بالمصدر وهو المحفوظ عنهم وسكت
المولف هنا عن تأخير القسم للدين والوصية لتقديره ذلك

يا و اخو التسعة قال واخرت لادين لجل وحي الوصية قولان وانظر
 ابن ابين وابن عرفة فيما كتباه علمتت وما يخرط في سلك تأخير القسم
 مسألته من المعايير منها رجل قال لقوم يتسمون بمرأثا لا يهلوا فان
 له زوجة غائبة فان كانت حية ورثت وحي وان كانت ميتة ورثت
 انا معكم جوابه امرأة ماتت وتركها ابا واثنين شقيقين واخا اب
 وهو متزوج باخت المورثة من ابيها وهي غائبة فان كانت حية
 غلام السدس ولها السدس والشقيقين الثلثان وسقط الاخ
 للاب وهو المخاطب للمورثة وان كانت الغائبة ميتة قبل موت
 المورثة ورث الاخ للاب السدس الفاضل بعد نصيب الام والشقيقين
 فان قال لا يهلوا فان له زوجة غائبة فان كانت حية ورثت انا وبنها
 وان كانت ميتة لم ارث شيئا مني امرأة تركت زوجها وامها وحدها
 لا يها واحتملها لامها وهي الغائبة واخاها لامها وهو المخاطب
 فان كانت الغائبة حية قلل الزوج النصف واللام السدس وما بقي
 بين الجد والاخ نصفان وان كانت الغائبة ميتة سما للزوج النصف
 واللام الثلث والمجد السدس وسقط الاخ المخاطب للمورثة ولما
 خرج المولود من احكام المفقود شرع في الكلام على ارث الخنثى المشكك
 واخر ميراثه عن ميراث الذكورة والانوثة المحققين لتوقف معرفة
 ميراثه على معرفة مقدار ميراثها وهو بالخاء والثلثة ما خوذ من
 الاثنتان وهو الثنني والتكسر او من قولهم خنث الطعام اذا شبه
 امره فلم يخلص طعمه المقصود منه وشارك طعم غيره وسمي به
 لاشتراك الشبهين فيه والقه الثاني فهو مجموع من الميراث وجمعه
 خنثا كخيل والخنثى بالعادة عليه يورث ميراثا مذكرة وان انقضت
 انوثته لان مدلوله يخفى صفته كذا وكذا او حقيقة الخنثى سواء
 كان مشكلا او لا من له اله المرأة واله الرجل وقيل يوجد منه نوع
 ليس له واحدة منهما وله مكان يقول منه ابن عرفة وعنده
 الخنثى من له ما للذكر والانثى من ذكر ومزج وهذا الرسم يعم
 الخنثى المشكك وغير المشكك وهو ظاهر وقال ابن عباس
 ومن وافقه من له فرجان فرج الرجل وفرج المرأة ومنه نوع ليس له
 الا مكان يقول منه لا يشبه واحدا منهما الا اخره لا يوجد منه كونهما
 تامي الخلف على الصفقة الموجودة في الذكور والاناث حتى لو كان ذكر
 بغير انثيين او انثيين بغير ذكر لكانا امرأة لا خنثى ولم اقف في ذلك
 على نص صريح عندنا وقول ابن القاسم ما نقل عنه ما ملك قط وما
 اجزا ناسا له عنه كانه لم يبع ما روي عنه هو ذكر زاده الله فرجا

اولم يسمعه

اولم يسمعه منه ولا عنه او قاله ما لك بعد قول ابن القاسم ذلك
 وتوقف كثير من العلماء على الكلام فيه ونفى وجوده كثير منهم لكن لم
 ينفوه على الاطلاق وانما نقوا المشكك منه قال الحسن البصري
 انك انما ليضيف على عباده بان يخلق شخصيا ليس بذكر ولا انثى
 بل لا بد من علامة يقيم بها الى صنف الذكور والاناث وقد فرض
 الله نصيب الذكر ونصيب الانثى في كتابه القصاص في اظهر هل
 يوجد من قوله تعالى ويجعل من يشاء عقيما بعد قوله يجب لمن
 يشاء انثى ويجب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا وانثى ويجعل
 من يشاء عقيما لا يسمي عند من يقول انه لا ينج ولا ينج انثى
 ومقصودت من كلام ابن عباس انه اذا كان الخنثى يعض
 اله الرجال وله مع ذلك اله المرأة هل يكون خنثى او لا وتول ما لك
 هو ذكر من باب التغليب لان الذكورة المتصلة اذا كانت تغلب
 فاحرم المتصلة والخنثى المشكك كما في الاول فيما يقع
 به وسبابي اخرا الثاني فيما لا يتصور فيه حال اشكاله وما يتصور
 فلا يتصور ان يكون ابا واما ولا جادا ولا جدة لانه لو كان ابا او
 جدا لكان رجلا واما واحدة لكان انثى ولا زوجا ولا زوجة لانه
 لا يجوز سلكه ما دام مشكلا وهو محرم في اربع جهات من
 جهات الارث وهي البنوة والاخوة والعمومة والادلاء واحد منها
 والولا فيصور في سبعة اصناف الاولاد والادهم والاخوة
 والادهم والاعمام والادهم والموالي الثالث من الباطن
 في مسائل في المذهب نص عليها المصنوع وغيره منها اذا س
 ذكره المذهب انه يتنقص وضوه وانما من فرجه لا يتنقص
 وضوه ومنها اذا ثبت له حبة وجب عليه تحليل للثبته به
 ومنها اذا غاب حشفته في قتل او ذبح او غاب احد حشفته
 في فرجه وجب الغسل عليه وانظر اذا زال اشكاله وخرج
 من فرجه الزاوي هل حكمه حكم المنفخ تحت المعدة مع انتحار
 الاصل او لا ومنها انه لا يصح ادائه ومنها انه يحرم عليه استعمال
 الحرب ومنها ان عورته كعورة الانثى كما في شرح الاجموري ومنها
 هل تجب عليه الجمعة والبناء بعضهم على ان الذكورية هل هي
 شرط وجوب او شرط صحة ومنها انه لا بين العبد في حقه
 واستظهر الاجموري في شرحه وجوب الجمعة وسنة العبد
 عليه ومنها انه يصح ان يفتي من الخنثى من الميم لان اقل مراتبه
 ان يكون انثى ولقد قدم عن اللقاني في باب الامهية انه قال لا يجزي

التفحيم به لانه مات جز غير حصة وكذلك ذكر الخطاب هنا قال
انه لا يضر ومنها اذا وقف في الصلاة فلا يجلو اما ان يكون مع الرجال
او مع النساء كان مع الرجال فانه يقف في اخر صفوفهم وان
كان مع النساء فانه يقف في اول صفوفهن ومنها انه لا يصح ان يكون
امام الرجال ولا النساء ولا الجن في مثلها ومنها انه يوضع نفسه
موضع وقوفه في الصلاة بين الرجال والنساء ومنها ان الامام
يقف عليه في جنازة عند منكبها كالانثى ومنها هل يجزئ اول
واذا قيل يجزئ ففي اي الفرجين او منهما جميعا قال ابن الفاكهي
لم اقف على نص صريح في ذلك عندنا واستظهر انما يجزئ عدم خفة
تقدمها للخطر واختلف اصحابه فقيل يجب خفاه في فرجه بعد
البلوغ وقيل لا يجوز حتى يتبين وهو الاظهر عندهم وبعبارة
اخرى واختلف هل يجزئ اول او في اي الفرجين فكيف في الذكر
يجزئ الذكور ويسمى الفرج ويجزئ النساء ويسمى الذكر
ومنها اذا حج فلا يحل الا مع محرم او مع رفقة رجال ونساء
ومنها هل يجزئ الذكور كالمحرم او كالمراة واستظهر ابن عرفة
انه يفضل ما تفعله المرأة مما يجب عليها ستره واما ما لا يجب عليها
ستره فلا يفعله الا الحاجة فلا تلبس المحنط الا الحاجة قال الخطابي
عقب كلام ابن عرفة ما نصه هذا هو الظاهر وماله سند وان لم
يجد يوم عرفته مكرها يثبت عليه للعداء عما جالسها امرأة فلا
يقف كالرجل انثى ومنها هل التقصير في خفة كالرجل يحل
ستره من قرب امسله او كالمراة ياخذ من ستره قدر الاعانة ومنها
ومنها اذا غزى له نصف سهم وقال ابن رشد له ربع سهم
بانه انه ان جعل انثى فلا شيء له الا لا يسهم للانثى وان جعل
ذكرا فنصف نصيبه قبا ساعا على الميراث كما لا توارثه اثنان
صغير الربيع والاول اظهر ومنها اذا ارثا بذكره فلا حد عليه
لانه كالاصبع ومنها اذا ارثا بفرجه فقال المتطهر اختلف
المشاهرون من اهل العلم في حده فقال اكثرهم يترك من غير
حد للستره وقد قال عليه السلام تدرك الحدود بالمشبهات
وفي رواية ادرك الحد ودبال مشبهات ومنها اذا ارثا بهما
فالحكم ومنها ان الرضاع من ثدييه هل ينشركم منه كالانثى ولا
المحققه او لا كما ذكر المحقق ولك ان تقول ينشركم قبا ساعا
من ثديين الطهارة وشك في الحدث ومنها انه لا حد على الزاني
به في غير دبره على قول الاكثر وانما يجزئ به في دبره حد الزاني

اي ويقتدى على
ما فيه التعاقب

احد اللات

احد اللات كن وطوا جنبية في دبرها ومن قد فقه بما جده
تغذفه بانه يرى فرجه حذو على القول بحجوبه حده هو ان
يكون به وهو قول الصنفين لا على قول الاكثرين ومن قد فقه
انه يرى بذكره فلا حد بمثاله من عذف اسنانا بانه يقتل الا جنبية
مثلا ومن رماه بالزنا بالبرجد ومنها اذا طلب النكاح لا يجزئ
الى ذلك كما لو اولا بطا بملك الجنبه واذا ولد له من ظهرو ويطنه
فلا يقع بينهما ارث اذا لم يجعها أم ولا اب ولو ولد نفسه فيرث
في ذلك الغريق ويرثا به بالاغتبارين الابوة والامومة وينبغي
التطهر فيها اذا ولد من ظهرو ويطنه من غير نفسه ومات في
كيفية ارث اولاد الظهرو اولاد البطن منه مثل يرثه الجميع سواء
او يضاعف للذكر على الانثى او يجعل ماله نصفين فيرث اولاد
الظهرو نصفه واولاد البطن نصفه ثم يضاعف للذكر كل نصف على
اثنائه او يجعل ثلثا ماله لاولاد الظهرو وثلثه لاولاد البطن ثلث
والذي يظهر انه ينبغي الحكم ان ارثه لاولاد الظهرو بالبنوة واولاد
البطن بالامومة وكذلك اذا ولد لنفسه ومات وكان اولده غيره
من ظهرو واولده رجل من بطنه لكن ذكر في اول العصول
وسرجه للسبط كما روي في ما قلناه استواء اولاد البطن
والظهور في الارث فانه ذكر انه ادعى شخص علم بميت انه امراته
وهو لا اولاد منها وادعت امرأة على الميت المذكور انه مد
زوجها وهولا اولادها منه فكيف عنه فاذا هو خفي مشكلا
فان ارثه لكل من المدعين واولادها ومنها اذا استحق
السجن فانه يسجن وحده لانه لا يماثل الذكور ولا الاناث
ومنها اذا شهد يقتل شهاده في الاموال خاصة ومنها لا يجزي
اخرجه عن الزكاة فيما يتعين فيه الذكر كالبيع في البقر ومنها
اذا قتل فقيه نصف ذية ذكر ونصف ذية انثى كانه وجراجه
كذلك قال ابن عرفة وفي نوازل الشعبي عن بعض اهل العلم
في قطع ذكره بقتل ذية ونصف حكومتها انثى وهو محتمل ان لا
يخالف ما قبله اذا ما قبله فيما جني عليه وهو ما يوجد مثله
في الذكر والانثى وما في النوازل فيما اذا جني عليه ولا يوجد
مثله الا في الذكر وكذا يجزي من الشترين والشفقة ما ذكره ابن
عروة عن الشعبي وهل يعاقب الرجل المحقق كالمراة لثلاث
ذية الرجل او لأم اربعة نصا واذا مات فانه يشترى له من ماله
خادم لنفسه وتؤمر بستره لانه لا يشترى ولا يتروج ان كان له مال

والاغسلته المحرم فان لم يكن اشترى له خادما من بيت المال فانه لم
 يكن فانه يمسح ويغتسل في يديه فيسبغ النساء كما يمسح الرجال
 فيسبغونه لم يفتيه ويحمله الرجال كما يمسحون المرأة فيسبغونه
 لكونه في هذا اذا وجد رجال فقط او نساء فقط فان وجدوا معا
 تمت النساء ولا يمسحون الرجال الا فائدة فيه واذا اشترى
 له من بيت المال امته تقسله فذكر ان عرفه عند بعض النكاحين
 انما يقتضيه بعد الفصل ولا وهما للمسلمين قلت وفي عنتها
 نظر اذا لم يملك له فيها اذا لو كان له فيها ملك لو رثتها عنه ورثته
 او بيت المال ولا موجب لاحتها واذا وجبت له حصاة تكون
 حكمه حكم من وجبت له الحصاة من الذكور فلا بد ان يكون له
 من حصن وان كان محضونا فهو كما لا يفتي فتنسبوا بما لا يفتيها
 الازواج وهو ممنوع منه وتقدم انه لا يجوز ان يوجه فان
 وقع وتزوج ومات اعتدت زوجته عدة وفاة وتقدم ان
 عدة الوفاة في النكاح الفاسد المجمع عليه كعدة الحلاق اذا
 دخل والاتلاعدة امكلا وما المختلف فيه فيجب منعدة الوفاة
 وان لم يدخل بها على المعتد فينظر هل نكاحه من المجمع على
 فساد او من المختلف فيه وهو الموضع لما تقدم وقد علمت
 انه عند الشك يميل على الاحتياط الرابع من المباح احكام
 في الميراث وهو المقصود بها وهو اربعة الاول وقت ميراث
 حتى يختبر كما ياتي بيانه الثاني قدر ميراثه الثالث بيان طريق
 العمل الرابع ما يختص به حال ذكوره وانثوته والمولف ياتي على
 جميعا وانما للمحكم الثاني وهو قدر ميراثه بقوله وللخنثى
 النكسل نصف نصيب ذكر وانثى **ش** يعني انه يأخذ نصف
 نصيبه حال فرضه ذكر وحال فرضه انثى لانه يعطى نصف نصيب
 الذكر المختلف المذكورة المتقابل له ونصف نصيب الانثى المختلفة
 الاثوة المتقابلة له فاذا كان له على تقدير كونه ذكرا سهمان
 وعلى كونه انثى سهم واحد يعطى نصف نصيب الذكر وهو سهم
 ونصف نصيب الانثى وهو نصف سهم مجموع ذلك سهم ونصف
 سهم وباتي بيان العمل فيه وهذا حيث كان ارثه بالجنسين مختلفا وذلك
 لانه اربعة احوال حال يرث على انه ذكر ويرث على انه انثى
 الا ان ميراثه بالذكورة اكثر وحال يرث على انه ذكر ولا يرث على انه
 انثى وحال عكس هذا يرث على انه انثى ولا يرث على انه ذكر
 وحال مساواة ارثه ذكوره واثوة فالاول كما اذا كان ابنا وابن

والثاني كما اذا كان عمو او ابن عم او ابن اخ اذا كان عمة او بنت
 عم او بنت اخ لم تترك لان هؤلاء لا يدخلون في الميراث والثالث
 اذا كان في مسائل العول كما لا بد من ثمانية لا يعال فيها اذا كان
 ذكرا فلا يرث واذا كان انثى يعال لها الميراث ثمانية والغرض والرابع كما
 اذا كان اخلالام والحكم في الثاني والثالث اعطاه نصف نصيب
 الوجه الذي يورث به ذكر كان او انثى واما الرابع فيعطى فرضه
 كما لا يستوي الحالين **قوله** وللخنثى واحد اذا كان او متعدد
 لانه اذا تعدد صنعت الاحوال وينصف الاحوال يحصل
 نصف نصيب ذكر وانثى **قوله** الرزقاني يتعين حمل هذا على
 ما اذا كان الخنثى واحدا سواء كان معه ابن او بنت او عاصب
 ولا يجوز تقسيم هذا الحكم بالنظر لتعدد الخنثى لان الحكم فيه
 غير ذلك كما يظهر من قوله وخنثى الى اخره لم يقله احد يميز
 بيني للمولف ان يقدم علامات الخنثى على ميراثه **ص** نصيب
 المسئلة على التقدير ان تقرب الوقت او الكل في حالتي الخنثى
 وتأخذ من كل نصيب من الاثنين النصف واربعة الربع فما اجتمع
 فنصيب كل **ش** حاصل ما اشار له انك نصيب المسئلة على انه
 ذكر محقق ونصيبها ايضا على انه انثى محقق ثم تنظر بين
 المسلتين كما تنظر بين العددين اذا اردت ردها الى عدد
 واحد من داخل وتباين وتوافق وتماثل فانه على التماثل
 الكفيت باحدهما خنثى وبنت فان مسئلة الذكورة من ثلاثة
 والاثوة كذلك وان تدخلنا الكفيت باكرهما خنثى واخ به
 فربصة التذكير من واحد والثاني من اثنين وان توافقا
 فبنت ووقت احدهما في كامل الاخرى وباتي مثاله وان تباينتا
 فبنت كامل احدهما في كامل الاخرى ومثاله ما قاله المولف
 ثم تقرب ذلك في عدد احوال الخنثى كما تقسم على التذكير وعلى
 الثاني ثم تجمع ما حصل لكل واحد وتحفظ ثم تنسب واحدا
 مقبدا الى احوال الخنثى التي بيدك فيما خذ كل وارث مما خصه
 بتلك النسبة فان كان بيدك حالا لا تنطبق كل وارث نصف ما
 حصل بيده من مجموع الرضا وان كان اربعة فربيع ما بيده
 وعلى هذه الصفة تنسب واحدا مفردا الى مجموع الاحوال فان
 كان في الرخصة خنثى واحد فله حالان وان كان اثنين فلهما
 اربعة احوال لانها بقدران في حالة ذكرين وفي اخرى اثنتين
 وفي اخرى بقدر احدهما ذكر والاخر انثى وبالعكس وهكذا

فهي زاد عدد الخفاء فانك تضعف عدد الاحوال قوله تضع المسئلة
 الاخره مستأنف استينا فابينا كان ما لا قال ما كفيته العقل في
 ذلك فاجاب بقوله تضع الى اخره ومعنى التصحيح العقل في
 تحمل المسئلة على تقدير الذكورة والانوثة ان كان الحتمي واحدا
 وعلى التقديرات ان تعدد قوله المسئلة اي جنسها بدليل قوله
 تقرب الوقت او العمل لان ضرب الوقت او العمل لا يكون الا في مسئلة
 قوله على التقديرات اي جنسها وال في التقديرات للجنس
 وهي اذا دخلت على جمع اطلت منه معنى الجمعية وجبند
 يصدق بالحالين في حتمي واحد والحالات ان كان الزمان واحد
 وبهذا يعلم ان نصيبه بالجمع احسن من ان يعبر بالثنائية لانها لا
 تصدق بالكثر من حالين والدليل على انه جعل الجنسية لاد
 استغرافية قوله حالتي اي حالة كونه تصحيحك مستللا على
 جنس جميع التقديرات قوله ثم تقرب الوقت اي او العمل في العمل
 تقرب المزدوب فيه لانه معلوم وقال **ف** ثم بعد العمل تنظر
 بين المسائل بالتمثل والتداخل والتوافق والتباين فان قلت
 لم اقتصر المؤلف على التوافق والتباين وترك التماثل والتداخل
 فالجواب لعله ترك ما ذكر لو متوجه ومثال الموازنة زوج
 وام وجد واخت حتمي مسكلا بتقدير الذكورة المسئلة
 من ستة بلاقول ويسقط الاخ وبتقدير الانوثة المسئلة
 من ستة ونقول لستبعة ونفج من سبعة وعشرين من ضرب
 دوس الجد والاخت في الستة والستة والسبعة والعشرون
 متواتقان بالثلث تقرب اثنين في سبعة وعشرين فتصح
 المسئلة من اربعة وحسبي متفر بها في حالتي الحتمي تبلغ
 مائة وثمانية على تقدير التذكير للزوج النصف اربعة وخمسون
 والام الثلث ستة وثلاثون والمجد السدس ثمانية عشر وعلى
 التابث للزوج ستة وثلاثون والام اربعة وعشرون والمجد
 اثنان وثلاثون والحتمي ستة عشر متجمع للزوج تسعون
 بتقدير التاعلى السنين له نصفها والام سنون لها نصفها
 والمجد جنسون له نصفها والحتمي ستة عشر له نصفها وقد
 يقال انما لئله يؤخذ من مثال المؤلف بالحسنيين والعاصب
 قوله ويأخذ الى اخره الضمير في يأخذ الحتمي بالمكانة الحتمية
 اذ ضميره مذكر ويحمل ان يكون ضمير يأخذ القاسم وجبند
 يصح بالمكانة القوقية او الحتمية اي وتأخذ يا قاسم او يأخذ

القاسم ويجب في ذلك في كل تصحيح اي بعد التصحيح ياخذ من
 ذكر من كل نصيب للذكورة من الميراث جزا ومن كل نصيب
 للانوثة من الميراث جزا ايضا وسواء اتحد كل من الذكورة والانوثة
 كما اذا كان الحتمي واحدا كما في فرض المؤلف او تعدد كما ياتي له
 في قوله وحسنيين وعاصب الخ فجزا في كلام المؤلف مقدر
 لما كان فيه ايمان بنبه من الاثنين النصف واربعة الربع فتقوله
 النصف والربع مضمولان ومن الاثنين النصف ومن اربعة الربع
 بدل من قوله من كل نصيب اي يأخذ النصف من الاثنين والربع
 من اربعة ولو اسقط المؤلف قوله من كل نصيب واقتصر على
 البدل لادهم الاقتصر على الاثنين والاربعة كما قال **و** على
 تسليمه لو تمالك المؤلف عقب الربع وهكذا وحذف من كل
 نصيب لكان احصوا واظهر في اعادة المراد ودفع الابهام وانظر
و في فيما كتبنا على **ت** قوله فاجتمع الى اخره الى بالغا
 هنا اشارة الى انه مر تبعا على ما تقدم وذلك لان الاجتماع ليكون
 الا بعد ما سبق وقال **ه** في شرحه مخرج على مقدمه اي ثم
 ما حصل من الضرب في حالتي الحتمي فاجتمع اي ما اجتمع للحتمي
 من القسم على ذكوره وانوثة ان كان واحدا كما في فرض
 المؤلف هنا ومن معه من باقي الورثة مما حصل له في حالة
 ذكورة الحتمي وحالة انوثة فهو نصيب كل من الحتمي ومن
 معه هذا ظاهر عبارته ولكن لا يخفى ان نصيب كل من الحتمي
 ومن معه ليس هو جميع ما اجتمع لكل منهما بل هو نصيبه في
 فرض المؤلف المذكور وهو ما اذا كان الحتمي واحدا ففي
 الكلام حذف مضاي اي فتصف ما اجتمع ويدل عليه قوله
 اولا نصف نصيب ذكرا وانى ويجب في مثل جميع ما ذكر فيما اذا
 تعدد الحتمي غير ان المضاي المحذوف يختلف بحسب تعدد الحتمي
 فاذا كان اثنين قدر لفظ ربع وثلاثة قدر لفظ ثمن وهكذا ولا
 يخفى ان قول المؤلف في حالتي الحتمي بالثنائية ظاهر في قصر
 الضابط على ما اذا كان الحتمي واحدا انتهى المراد منه قوله نصيب
 كل اي منه ومن غيره **ص** كذا ذكر وحتمي فالذكر من اثنين والثاني
 من ثلاثة فتقرب الاثنين فيما ثم في حالتي الحتمي له في الذكورة
 ستة والانوثة اربعة نصفها خمسة وكذلك غيره **ش** يعني فلو كان
 في الفريضة ذكر واحد وحتمي واحد ينتقد بكونهما ذكرا
 كذا المسئلة من اثنين وبتقدير كون الحتمي اثنى في ثلاثة فتقرب

Copyrighted material

فنقرب الاثنين في الثلاثة لتباينهما يكون ذلك ستة ثم نقرب الستة
 في حالي الختني باثني عشر على الختني في التذكير ستة وللذكر المحقق
 ستة وله في الثاني اربعة وللذكر المحقق ثمانية فيعطى كل
 واحد نصف ما حصل بيده فالذي بيد الختني في الحالتين عشر
 فيعطى نصفها وهو خمسة والذي بيد الذكر المحقق في الحالتين
 اربعة عشر فيعطى نصفها وهو سبعة والى هذا اشار بقوله
 وكذلك غيره اي في انه يعطى نصف ما بيده كما في هذا المثال
 فقد حصل للختني في هذا الرضا سدس ثمان ونصف سدس وللذكر
 المحقق ثلاثة اسداس ونصف سدس قوله حالي اي في حالات
 قوله فان التذكير الى اخره اي في خمسة التذكير من اثنين الى اخره
 قوله فمنها خمسة ضابط ذلك ان ننسب واحدا الى احوال
 الختني فان كان نصفها فخذ نصف ما حصل بمقتضى التعدادات
 وان كان ربعا فخذ ربعا فخذ نسبة الواحد الى حالي الختني نصف ثمانية
 النصف والى الاحوال الاربعة الربع فخذ الربع والى الاول
 اشار بقوله فمنها خمسة والى الثاني بقوله لكل واحد عشر
 ربع الاربعة والاربعة والاربعة والاربعة والاربعة والاربعة
 من الاثنين النصف والاربعة والاربعة والاربعة والاربعة والاربعة
 كتبناه على ثنتي عشرة وكنتي عشرة وعاصب ثمانية احوال تنتهي
 لاربعة وعشرين لكل واحد عشر وللعايب اثنان **ش** يعني لو ترك
 الميت خنثيين وعاصبا فان العمل في ذلك لا بد منه من اربعة
 احوال تعمل في خمسة التذكير من اثنين ولائي للعايب وقرينة
 الثاني من ثلاثة للعايب سهم ولهما سهمان ثم تذكير احداهما فقط
 من ثلاثة ايضا ثم تذكير الاثنين وتانيث الذكر من ثلاثة ايضا ثلاثة
 فرائض متماثلة يكتفي بها حدة منها ونقربهما في حالي التذكير
 وهي اثنان بسببته ثم نقربهما في الاحوال الاربعة باربعة وعشرين
 على تعدد تذكيرهما لكل واحد منهما اثنان عشر وعلى تعدد تباينهما
 يكون لكل واحد منهما ثمانية وللعايب ثمانية وعاني تذكير واحد فقط
 يكون للذكر ستة عشر وللأني ثمانية وكذلك العاكس ثم يجمع ما بيد
 كل واحد وقد علمت ان مجموع ما بيد كل ختني اربعة واربعون
 لان في التذكير اثنى عشر وفي الثاني ثمانية ثم ثمانية ايضا يكون
 اني والاخر ذكر او في العاكس ستة عشر وبيد العاصب اثنان وهي ربع
 ما بيده ولوا عطيت ختني ربع ما يخرج له من كل خمسة لحصل له ايضا
 احد عشر فاسد كل وارث يهرق اليه نصيبه في الحال الاربعة

المتقطع خيره ولحم الختني والولد المدعى فيه حيث يحتاج الى القاف
 فان كان له واحد او كان اكثر او اسبغ او بنت له حبة او ثلثي
 او حصل حيف او بني فلا اشكال **ش** قال الختني رحمه الله
 لا ينظر للقلعة والكثرة في البول بكيل ولا وزن بل بالنظر لتكرره
 خروجه الا ان هذا الاختيار بالبول انما يجري في حال صفة حيث
 يخرج النظر الى عورته وما اكبر فانه يوم بان يبول الضابط انه
 قد حاط فان ضرب بوله في الخابط واشرف على الخابط فهو ذكر
 وان بال بين فخديهن فمواثي وقيل تنصب له مراة وينظر فيها
 الى ماله بان يجلس امامه ينظر فيها له ونعقب هذا بان لا يكون
 النظر بصورة العورة كما لا يجوز النظر لها وظاهر الملائمة انه لا
 يشترط التكرار بل لو تحققته حياته وبال من احدى مرة واحدة
 ثم مات فالحكم لصاحب الجبال وظاهره جوان نظر الصغيرة وصرح
 به ابن بونين فان بال منها معا مسما وبين ان تنظر بولغته ان كان
 غير بالغ فان بنت له حبة فهو ذكر قال محمد بن سميون لا اصل
 لبناث الشعر من البيضة اليسرى وان بنت له ثدي كيدي النساء
 دون حبة فمواثي فان بنتا معا فاختلف فهل ينظر الى عدد اضلاعه
 ام لا فذهب الحسن الى العصابة وقال به غيره وعليه قال الرازي
 لها ثمانية عشرة ضلعا من كل جانب والرجل له من الجانب الايمن كذلك
 كذلك ومن الايسر سبع عشرة هكذا ذكر ابن بونين وقال القوي
 سبع عشرة للمرأة من كل جانب وللرجل من جانب واحد ستة عشرة
 قالوا وسبب ذلك ان الله تعالى لما خلق آدم عليه السلام ثم
 اراد ان يخلق حوى التي عليه النور ثم اراد الصلح من جانبه
 الايسر فخلقها منه هذا عمدة ما قيل خلقت حوى من ضلع ادم
 الايسر الاقر وهو نام وخرجت منه كما يخرج النحلة من النواة
 واعوج ما في المرأة لسانها فهي لا تستقيم ابدا واستقامتها
 ملائمتها واعلم ان الضلع مونت كما صرح به ابن بونين العجب في ر
 شرحه الكبير على جل الزجاج وحاصل الكلام في الختني انه يوقف
 حتى يجتم ويوقف بيرات الجميع عند الاختيار بالبول لقرب ذلك
 واما الاختيار بالمدعي والجمعية فرما يولد ذلك قبل يكون ذلك
 كالميل فيختلف فيه هل يوقف بيرات الجميع حتى يقع الاختيار او
 يقسم بين الورثة ويوزل بركاته على ارض الوحيين قال القسوين
 لا يصح ذلك ثم قال والظاهر والله اعلم انه كالميل قوله او كان
 معلوقا على عهد وى اي اوبال منهما وكان اكثر اي وكان البول من احدى

الذي يري رأي العين والمشااهدة قوله واسبق بان يخرج الخرافة
وانما لم يقل المؤلف وحيف لعدم صحة تسلط على الاول عليه فذلك
ان لم يعلم وهذا ما لم يعارض الجنة الاخرى معارض ولا هو مشكل
وفي شرح الجمهوري اعلم ان الذي يفيد كلام المحقق وكلام بعضهم
انه اذا حصلت الكثرة في البول من احد الخجين وسبب من الخارج
الاخر فانه يعتبر السبب وكلام الجواهر يفيد عكسه وياتي في الخرافة
انه اذا حكم له بالذكورة لعلامة تدل عليها ثم حصلت علامة تدل
على الانوثة فانه يفتى على حكم الذكورة وكذلك يقال في الانوثة فيحمل
كل من كلام المحقق وصاحب الجواهر على ما اذا كانت الالامات ر
متعاقبتين وما ياتي على ما اذا لم تات الثانية عقب الاولى ثم انه يمكن
التوفيق بين ما للمحقق وصاحب الجواهر بان يحمل الكثرة التي لم يغيرها
المحقق على كثرة تدور الخارج والكثرة التي استلها صاحب الجواهر على كثرة
تكرر خروج الخارج وانظر هل لا يفتى في المني الصفقة مخلوخرج من
ذكره في الصفقة من المرأة فانه لا يفتى وكذلك عكسه او يعتبر الماخذه
انتهى المراد منه فانه قد دنا من سميت حوى لانها خلقت من
حي قد لك قوله من وجل يا بها الناس انقوا ربكم الذي يخلقكم من
نفس واحدة وخلق منها زوجا وكانت حوى لول ادم وعلى
حسبه وجماله ولها سمائة صفقة من صفقة بالها قوت محسوبة
بالسك دحجة عضة دضة محسوبة الكعين يسمع لذوا بها خشيته
وهي مرقلة مستعدة مدحيلة متوجة وهي على صورة آدم غير انها
ارتى منه حلد او اصغى منه لونا واحسب منه صوتا وادبع منه عينا
وانثا منه انثا واصغر منه سنا وانجم منه نورا والطف منه والين
منه كما قلنا خلقنا الله اجلسها عند راسه وكان قدرا لها ادم في النوم
على صفحتها وصورتها فلما انتدراها عند راسه كما راها في نومه
وقد تمكن جها من قلبه فقال يا رب لمن هذه ومن هذه فقال تعالى
هذه امي حول خلقها لمن اخذها بالامانة واصدقها الشكر فقال
ادم يا رب وانا اقبلها على هذا الشرط فوجنبا قرا وجا اياه قبل
دخول الجنة الى اخر ما نقله في البحر الرائق من علم الاول والاخر خاتمة
اول من حكم في الختن المشكل عامر بن الطرب العدواني كانت العرب في
الجاهلية لا تقع لهم مصفلة الا اختصموا اليه ورضوا بحكمه فقالوا
يومنا نحن الختن اجمع له ذكر او انى فقال اخرون حتى انظر في امركم
فوالله ما معشر العرب ما تروى به مثل هذا بينكم فباتت ليلته ساها
منقلا علم يتوجه له فيها امر وفي النهاية انهم اتوا مواعده اربعين يوما

وهو يدع

٢٠٢
٣٠

وهو يدع لهم كل يوم وكان له امة يقال لها سخبيلة تزعم له عتيا وكانت
تخرج السراج والرواح حتى سبقتها بعض الناس وكان يعاتبها في ذلك
وهو يقول اصحبت يا سخبيلة امسيت يا سخبيلة فلما رأت سيرة وتلقه
فالت له مالك ما اياك ما عدا لك في ليلتك هذه وفي النهاية قالت
له ان مقام هولاء عندك قد اسرع في عتلك قال ويحك ويحك عيني امر
ليس من مثالك ثم عادت له بمثل ذلك فقال في نفسه وعسى ان
تاتي بخرج فقال لها اختصم الي في جرات ختنى ااجعله ذكرا وانى فوالله
لا ادري ما اصنع فقال سبحان الله لا اياك اتبع الخضا الببال فقال
فرجيتها والله يا سخبيلة مسيت بعد ها او اصحبت ثم خرج حين
اصبح فتضى بذلك قال لا ادري وفي ذلك عبرة ومرد جرحه فمقا
الزمان ومفتيه فان هذا مشرك توفى في حكم حادثة اربعين يوما
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وفي شرح الجمهوري خاتمة
اول من حكم في الختن المشكل عامر بن الطرب ثم حكم به في الاسلام
على بن ابي طالب قال في الصحاح والطرب بالظا المشهور وكسر الراء واحد
الطرب وهي الرواية الصغار ومنه عامر بن الطرب انظر الخطاب
قوله اول من حكم به في الاسلام علي اي قضى به فلا ينا في ما ورد عنه
عليه السلام من انه سئل عن مولود له قبل وذكر من ابن يورث
تقال من حيث يبول والحديث اخرجه البيهقي من طريق يعقوب
ابن ابراهيم القاسمي عن النبي وله شا هدد عن علي موقوف ذكر هذا
الحا قضا السكوي في نقبه على موضوعات ابن الجوزي انتهى المراد
منه والله سبحانه اعلم واخول كما قال الاصل واسأل الله ان يتبع
به من كتبه او قرأه او حصله او سمى في شيء منه ولتختم

هذا الشرح بالوعا لما نوري عن ابي هريرة عنه عليه السلام اللهم
اي اعود بك من علم لا يتبع وتلك لا تخشع ودعا لا يسمع وتفسر
لا يسمع اعود بك من شر هولاء الاربع والحديث وحده
وصلاية وسلامه على اشرف الخلائف النبي الامي الصادق
المصدوق وعلى اله واصحابه وصحبه والتابعين لهم
با حسان المبعوم الدين وحسبنا الله ونعم الوكيل وكان
الغراغ من بسخة من المبيضة او ابل شهر رمضان الحبر
من شهر ربيعة جمع وشين والفاء والله اعلم بالصواب
والله المرجع والمآب وكان الغراغ من كتابة هذا
الحز المبارك في يوم الاربعاء ثالث عشر من شهر
جمادى الثانية من سنة ثمان ومائة

بعد الالف على يد اختر العباد الى
ربه الكريم الجواد علي الدجاوي
بلد المالكي مذهبنا غفر الله
له ولكل الديه
اسد

